

الكتاب: ضياء السالك إلى أوضح المسالك 2

والمحبوب له منها في النحو اثنتان 1:

إحداهما: "ما أفعله"؛ نحو: ما أحسن زيدًا!

فأما "ما" فأجمعوا على اسميتها 2؛ لأن في "أحسن" ضميرًا يعود عليها 3، وأجمعوا على أنها مبتدأ لأنها مجردة للإسناد إليه. ثم قال سيبويه: هي نكرة تامة 4 بمعنى شيء، وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب 5، وما بعدها خبر 6؛ فموضعه رفع. وقال الأخفش: هي معرفة ناقصة 7؛ بمعنى الذي، وما بعدها صلة فلا موضع له. أو نكرة ناقصة 8، وما بعدها صفة فمحلها رفع، وعليهما فالخبر محذوف وجوباً؛ أي شيء عظيم 9.

1- أي: قياسيتان في التعجب، يدلان عليه بالوضع لا بالقرينة كغيرهما. وقد يتضمنان أحياناً مع التعجب غرضاً آخر؛ كالمذح أو الذم؛ كما سيأتي بعد.

2- وهي علامة التعجب؛ ولذا تسمى: "ما التعجبية". ويجب تقديمها على الفعل.

3- أي: والضمير لا يعود إلا على الأسماء، وهذا الضمير هو فاعل "أحسن"، وهو مستتر وجوباً، ويكون مفرداً مذكراً غالباً.

4- يراد بالنكرة: أنها بمعنى شيء أي شيء. وبالتمام: أنها غير موصوفة بشيء بعدها، وقد أفادها التذكير الإبهام، وهو يناسب التعجب؛ لأنه يكون فيما خفي سببه.

5- ذلك لأنها توجه الذهن إلى أن ما بعدها عجيب، وأن الذي أوجده عظيم؛ فلها دخل في إفادته. أما الموضوع للتعجب فهو الجملة بتمامها.

6- أي عن الجملة الفعلية، والتقدير: شيء من الأشياء أحسن زيداً؛ أي جعله حسناً، وهذا باعتبار الأصل. أما الآن فليس المقصود بهذا التركيب الإخبار؛ بل المراد إنشاء

التعجب؛ ولذا جاز استعماله في التعجب مما يستحيل كونه يجعل جاعل؛ كالتعجب من صفاته - تعالى - كما أسلفنا قريباً في نحو: ما أقدر الله، وما أعلمه ... إلخ.

7- أي اسم موصول؛ لأنها تحتاج في إفهام المراد منها إلى الصلة.

8- أي موصوفة بمعنى شيء، تحتاج إلى صفة.

9- ويؤخذ على قول الأخفش: أن فيه حذف الخبر من غير أن يسد مسده شيء. وفيه أيضاً:

وأما "أفعل" كأحسن؛ فقال البصريون والكسائي: فعل، للزومه مع ياء المتكلم ونون الوقاية 1، نحو: ما أفقرني إلى رحمه الله - تعالى، ففتحته بناء؛ كالفتحة في ضرب، من: زيد ضرب عمراً، وما بعده مفعول به 2. وقال بقية الكوفيين: اسم؛ لقولهم: ما أحيسنه 3، ففتحته إعراب؛ كالفتحة في "زيد عندك؛ وذلك 4 لأن مخالفة الخبر للمبتدأ تقتضي عندهم نصبه 5 و"أحسن"؛ إنما هو في المعنى وصف لزيد لا لضمير "ما" 6، "وزيد" عندهم مشبه بالمفعول به 7.

الصيغة الثانية: "أفعل به؛ نحو: أحسن بزيد. واجمعوا على فعلية "أفعل" 8 ثم

-
- تقديم الإفهام بالصلة أو الصفة، وتأخير الإبهام بالتزام حذف الخبر. والمألوف في الكلام الذي يتضمن إفهاماً وإبهاماً، تقديم الإبهام؛ فالراجح ما ذهب إليه سيبويه من أنها نكرة تامة، وينبغي الأخذ به؛ لأنه خال من التعسف والحذف والتأويل من غير داع.
- 1- أي: ونون الوقاية لا تلزم إلا الفعل.
 - 2- وهو في المعنى فاعل ولهذا المفعول أحكام خاصة؛ منها: أنه لا يحذف إلا إذا دل عليه دليل. ولا يكون إلا معرفة أو نكرة مختصة. ولا يتقدم على عامله. ولا يحال بينهما إلا بالظرف الصحيح. وسيدكر المصنف بعض هذه الأحكام.
 - 3- أي: والتصغير من خصائص الأسماء. ويجيب البصريون، ومعهم الكسائي من الكوفيين: بأن هذا شاذ فلا ينهض دليلاً على الاسمية.
 - 4- أي كون فتحته فتحة إعراب، مع كونه خبراً.
 - 5- أي نصب الخبر، فعامل النصب عندهم في الخبر هو المخالفة للمبتدأ؛ أي كون "ليس" وصفاً له، أما إذا كان الخبر هو المبتدأ في المعنى: كالله ربنا أو مشبهها به؛ نحو: {وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ}؛ فإنه يرتفع ارتفاعه. من الآية 6 من سورة الأحزاب.
 - 6- هذا بيان للمخالفة هنا، وهي أن الخبر ليس وصفاً للمبتدأ في المعنى، وفيه إشارة إلى أن معنى "أحسن" عندهم: فائق في الحسن، لا صير زيد حسناً، كما هو مذهب البصريين؛ إذ التصيير صفة لضمير "ما"، لا لزيد.
 - 7- وذلك لوقوعه بعد ما يشبه الفعل في الصورة.
 - 8- لأن هذه الصيغة لا تكون إلا للفعل. أما "أصبع" فنادر.

قال البصريون: لظفه لفظ الأمر¹، ومعناه الخبر²، وهو في الأصل فعل ماض على صيغة "أفعل"؛ بمعنى: صار ذا كذا³؛ كأغدا البعير، أي صار ذا غدة⁴، ثم غيرت الصيغة⁵، فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر⁶، فزيدت الباء في الفاعل؛ ليصير على صورة صيغة المفعول به⁷.....

- 1- أي أنه جاء على صورة الأمر، فيبنى على السكون إن كان صحيح الآخر، وعلى حذف حرف العلة إن كان معتلا؛ كالأمر، نظرا لصورته. أو يبنى على فتح مقدار منع من ظهوره محيئة على صورة الأمر؛ نظرا لمعناه.
- 2- أي معناه في الأصل الخبر. أما الآن فالجملة كلها لإنشاء التعجب، ولا تدل على زمن مطلقا كما بينا قريبا. أو يكون مراد المصنف بالخبر، ما قابل الطلب، فيشمل الإنشاء غير الطلب كما هنا.
- 3- أي: أن أصل "أحسن زيد": أحسن زيد، أي صار ذا حسن، فهمزته للصيرورة. وهكذا باقي صيغ "افعل" التي جاءت في ظاهرها على صورة الأمر؛ وهي في الحقيقة فعل ماض يراد منه التعجب.
- 4- الغدة: طاعون الإبل، ولا تكون الغدة إلا في البطن.
- 5- أي: غيرت إلى صيغة الأمر؛ وذلك عند قصد التعجب؛ ليوافق اللفظ في التغيير، تغيير المعنى من الإخبار إلى الإنشاء.
- 6- لأن فعل الأمر لا يرفع الاسم الظاهر مطلقا.
- 7- وزيادتها في هذا الموضع لازمة، إذا كان المجرور بها اسما صريحا لا مصدرا مؤولا. وإلى صيغتي التعجب المذكورتين أشار الناظم بقوله:
"بأفعل" انطق بعد "ما" تعجبا ... أو جيء بـ "أفعل" قبل مجرور بـ*
أي انطق بصيغة "أفعل" لأجل التعجب، بشرط أن تقع هذه الصيغة بعد "ما" التعجبية.
أو جيء بصيغة "أفعل" بعدها المتعجب منه؛ أي من شيء فيه، مجرورا بالباء.

* "بأفعل": متعلق بانطق، "بعد": ظرف متعلق بانطق أيضا، "ما": اسم تعجب مضاف إليه، "تعجبا": مفعول لأجله أو حال من فاعل انطق عل التأويل بالمشتق أي انطق متعجبا، "أو جيء": معطوف على انطق وما بعده متعلق به، "بما": متعلق بمجرور وقصر للضرورة.

كـ"امرر بزيد"؛ ولذلك التزمت 1 بخلافها في: {وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا} 2؛ فيجوز تركها؛ كقوله:

كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا 3

وقال الفراء والزجاج، والزمخشري، وابن كيسان، وابن خروف: لفظه ومعناه الأمر،

1- أي التزمت زيادتها صونا للفظ عن القبح، إلا إذا كان الجور بها -وهو الفاعل- مصدرا مؤولا من "أن" أو "أن" وصلتهما؛ لاطراد حذف الجار في ذلك؛ كقول العباس بن مرداس:

واحِب إلينا أن تكون المقدما

أي بأن تكون:

2- الآية 79، 116 من سورة النساء، 28 من سورة الفتح.

3- عجز بيت من الطويل، لسحيم بن وثيل، عبد بني الحسحاس، وصدره: عميرة ودع إن تجهزت غاديا وبعده:

تريك غداة البين كفا ومعصما ... ووجهها كدينار المرقلي صافيا

كأن الثريا علقت فوق نحرها ... وجرم غضى هبت له الريح ذاكيا

اللغة والاعراب: عميرة: اسم محبوبته، وهو تصغير عمرة. تجهزت: تهيأت وأعددت ما يلزمك في سفرك. غاديا: اسم فاعل من غدا؛ أي ذهب وقت الغداة، وهي ما بين الفجر وطلوع الشمس. "عميرة": مفعول مقدم لودع. "إن تجهزت" شرط وفعله وفاعله. "غاديا" حال من التاء في تجهزت. "الشيب" فاعل كفى. "والإسلام" معطوف عليه. "للمرء" متعلق بناهيا الواقع حالا من الشيب، ويجوز أن يكون "ناهيا" تمييزا مبينا لنسبة الكفاية إليه.

المعنى: يجرد من نفسه شخصا يخاطبه، ويقول له: اترك عميرة وودعها وداع شخص أعد عدته لترك نوازع الصبا، متعظا بما حل به من الشيب واعتصم به من حرمة الإسلام، وكفى بذلك واعظا. روي: أن عمر -رضي الله عنه- حين سمعه ينشد هذا البيت قال: لو قدمت الإسلام على الشيب لأجرتك.

الشاهد: إسقاط الباء من فاعل "كفى" لعدم التزامها. بخلافها في فاعل فعل التعجب

وفيه ضمير1؛ والباء للتعديّة2. ثم قال ابن كيسان: الضمير للحسن3. وقال غيره:
للمخاطب4؛ وإنما التزم إفراده5 لأن كلام جرى مجرى المثل.

الذي على صورة الأمر؛ فهي لازمة كما بينا، رفعاً للقيح.

1- أي مستتر تقديره أنت، وهو الفاعل.

2- فهي حرف أصلي، وهي ومجرورها في محل نصب على المفعولية. وقيل: الهمزة -
على قول الفراء ومن وافقه - للنقل، والباء زائدة.

3- أي المصدر المفهوم من أحسن، والتقدير: أحسن يا حسن يزيد؛ أي دم به والزمه؛
ولذلك أفرد الضمير؛ لأن ضمير المصدر كالمصدر؛ لا يثنى ولا يجمع.

4- أي الذي يراد منه أن يتعجب. وعليه يكون معنى أحسن يزيد: اجعل يا مخاطب
زيداً حسناً، أي صفة بالحسن كيف شئت. وعلى كل فالضمير المذكور مفرد مذكر
دائماً؛ فلا يقال في التأنيث: أحسني، ولا في التثنية والجمع: أحسننا، وأحسنوا، وأحسن.
5- أي مع تغيير المخاطبين، وكذلك تذكيره واستناره. وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله:
وتلو "أفعل" أنصبته كـ"ما ... أوفى خليلينا وأصدق بهما"

أي أنصب ما يجيء بعد "أفعل" على أنه مفعول به، وهو المتعجب منه. ثم ذكر مثالين:
أحدهما للمتعجب منه المنصوب بعد "أفعل"؛ وهو: ما أوفى خليلينا، والثاني للمتعجب
منه المجرور بالباء بعد "أفعل"؛ وهو: أصدق بهما.

هذا: ولا يتعجب إلا من معرفة أو نكرة مختصة؛ نحو: ما أحسن محمداً.

وما أسعد رجلاً يتقي الله في عمله، وذلك لأن المتعجب منه مخبر عنه في المعنى؛ فلا
يجوز: ما أحسن رجلاً، ولا أحسن برجل؛ لعدم الفائدة.

* "وتلو أفعل"؛ أي تالي أفعل، تلو مفعول محذوف يفسره ما بعده، وهو انصبته،

و"أفعل" مقصود لفظه مضاف إليه. "كما" الكاف جارة لقول محذوف. "ما" تعجيبة
مبتدأ. "أوفى" فعل تعجب وفاعله مستتر وجوبا يعود إلى ما. "خليلينا" مفعول أو في
منصوب بالياء ومضاف إليه، والجملة خبر ما. "وأصدق" فعل ماض جاء على صورة
الأمر. "بهما" الباء زائدة، والضمير فاعل أصدق.

مسألة: في جواز حذف المتعجب منه

...

مسألة: ويجوز حذف المتعجب منه 1

في مثل:.....

1- المراد بالمتعجب منه: المعمول الذي له صلة بالامر الذي يدعو للتعجب من
صفة أو فعل؛

"ما أحسنه"، إن دل عليه دليل 1؛ كقوله:

ربيعه خيراً ما أعف وأكرما

وفي "أفعل به" إن كان "أفعل" معطوفاً على آخر، مذكور معه؛ مثل ذلك المحذوف؛ نحو:
{أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ} 3، وأما قوله:

فإذا قلت: ما أحسن الإخلاص في العمل؛ فإن التعجب من حسن الإخلاص، لا من
الإخلاص ذاته؛ لأن التعجب من الأحوال لا من الذوات.

1- ويشترط أن يكون ضميراً، سواء أكان منصوباً "بأفعل" أم مجروراً بالباء بعد "أفعل".

2- عجز بيت من الطويل لسيدنا علي بن أبي طالب، من كلمة يمدح فيها ربيعة على
ما أبلت معه يوم صفين، وصدره:

جزى الله عني والجزاء بفضلته*

اللغة والإعراب: جزى: كافاً؛ من المجازاة وهي المكافأة. بفضلته: بإحسانه. "والجزاء

بفضلته" الجملة من المبتدأ والخبر معترضة. "ربيعه" مفعول أول لجزى. "خيراً" مفعول ثان.

"ما أعف" ما تعجبه مبتدأ، وأعف فعل ماضٍ للتعجب، وفاعله يعود على ما، والجملة

خبر المبتدأ. "وأكرما" معطوف على أعف، والألف للإطلاق، ومفعول فعل التعجب؛

وهو المتعجب منه، محذوف للعلم به؛ أي ما أعفها وأكرمها. والمراد هنا: عفتهم عن

المغانم وأسلاب القتلى. أنظر إلى قول عنتره:

ينبئك من شهد الواقعة أنني ... أغشى الوغى وأعف عند المغنم
الشاهد: حذف المتعجب منه؛ وهو مفعول فعل التعجب؛ لأنه ضمير يدل عليه سياق الكلام.

3- أي: أبصر بهم؛ وإنما جاز حذف المجرور بعد "أفعل" للدليل، مع كونه فاعلاً؛ لأن لزومه للجر كسأه صورة الفضلة، فجاز فيه ما يجوز فيها، وقيل: لم يحذف، وإنما استتر في الفعل بعد حذف التاء. وقد أشار الناظم إلى حذف المتعجب منه بقوله:
وحذف ما منه تعجب استبح ... إن كان عند الحذف معناه يضح*

* "وحذف" مفعول مقدم لاستبح. "ما" اسم موصول مضاف إليه. "منه" متعلق بتعجب الواقع صلة لما. "إن كان" شرط وفعله. "عند الحذف" عند ظرف متعلق بيضح، والحذف مضاف إليه. "معناه" اسم كان. "يضح" الجملة خبر كان، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام.

(79/3)

حميدا وإن يستغن يوما فأجدر¹
أي به، فشاذ²

أي يباح لك ويجوز حذف المتعجب منه؛ وهو المنصوب بعد "أفعل"، والمجرور بالباء بعد "أفعل"، إن كان معناه يظهر عند الحذف؛ بأن دل عليه دليل بعد حذفه.

1- عجز بيت من الطويل، في وصف صعلوك، لعروة بن الورد، المعروف بعروة الصعاليك، وقد كان حفياً بهم، يجمعهم ويقوم بشئونهم وصدره:

فذلك إن يلق المنية يلقها

اللغة والإعراب: فذلك: الإشارة لصعلوك وصف بأوصاف كثيرة في أبيات قبل هذا البيت؛ منها:

ولله صعلوك صحيفة خده ... كضوء شهاب المائس المتنور

المنية: الموت. حميدا: محموداً؛ فهو فاعل بمعنى مفعول. فأجدر: أي ما أجدره، وما

أحقه. "فذلك" ذا: اسم إشارة مبتدأ واللام للبعد، والكاف حر خطاب. "إن يلق"

شرط وفعله، والفاعل يعود إلى الصعلوك. "المنية" مفعول به. "يلقها" يلق فعل مضارع

جواب الشرط، مجزوم بحذف الألف، و"ها" مفعول تعود على المنية، والجملة خبر المبتدأ، "حميدا" حال من فاعل يلحقها. "فأجدر" الفاء واقعة في جواب الشرط الثاني؛ و"أجدر" فعل ماضٍ للتعجب جاء على صورة الأمر، وحرك للروي، وفاعله محذوف؛ أي به، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

المعنى: هذا الصعلوك الموصوف بالصفات المذكورة، إن مات في سبيل مطالبه، يموت وهو محمود الفعل عند الناس، لما كان عليه من عفة وعزة نفس، وما له من صفات كريمة، وإن عاش واستغنى؛ فما أحقه وما أخلقه بالغنى؛ لأنه وصل إليه بسعيه وجده. الشاهد: في قوله "فأجدر"؛ حيث حذف المتعجب منه مع حرف الجر، من غير أن تكون صيغة التعجب المحذوف معمولها، معطوفة على أخرى مذكور معمولها المشابه للمحذوف، على حد قوله تعالى: {أَسْمِعْ يَمِمْ وَأَبْصِرْ} من الآية 38 من سورة مريم. 2- أي لعدم العطف المذكور، قال الصبان: والأوجه عندي أنه ليس بشاذ، وأنه لا يشترط هذا

(80/3)

مسألة: في عدم تصرف الفعلين وإمتناع تقديم معمولهما عليهما

وكل من هذين الفعلين ممنوع التصرف 1؛ فالأول نظير: تبارك، وعسى، وليس 2، والثاني نظير "هب" بمعنى اعتقد، و"تعلم" بمعنى أعلم 3. وعلة جمودهما: تضمنهما معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع 4.

مسألة: ولعدم تصرف هذين الفعلين، امتنع أن يتقدم عليهما معمولهما، وأن يفصل بينهما بغير ظرف، ولا مجرور؛ لا تقول: ما زيدا أحسن، ولا يزيد أحسن، وإن قيل: إن "يزيد" مفعول 5، وكذلك لا تقول: ما أحسن يا عبد الله زيدا 6، ولا أحسن لولا بخله

الشرط؛ بل المدار على وجود مطلق دليل يدل على المحذوف.

- 1- فكل من الصيغتين يلزم حالة واحدة، مع أن فعلهما الأصلي ثلاثي متصرف؛ ولكنهما يفقدان التصرف بسبب استعمالهما في التعجب، ولا يدلان على حدث ولا زمن؛ لأن الجملة التعجبية متجردة لحض الإنشاء المقصود منه التعجب، اللهم إلا إذا اشتملت على لفظة "كان" أو "يكون" أو غيرها من الألفاظ التي تدل على زمن معين.
- 2- أي في الجمود وملازمة المضني.

3- أي في الجمود وملازمة صيغة الأمر.

4- وأيضاً: فإن لزومها حالة واحدة أدل على التعجب؛ لأن التصرف والانتقال من حالة إلى أخرى، ربما يشعر بزوال المعنى الأول، وأجاز هشام الإتيان بمضارع "ما أفعله"؛ فتقول: ما يحسن محمداً؛ وهو قياس ولم يسمع. وفي عدم تصرف هذين الفعلين يقول الناظم:

وفي كلا الفعلين قد لزما ... منع تصرف بحكم حتما*

أي: ولزم منع تصرف في كلا الفعلين بحكم محتوم قدم؛ أي في الزمن القديم.

5- كما هو رأي الفراء ومن وافقه، وقد تقدم.

6- أي بالفصل بالمنادى بين أحسن ومعموله. وقد ورد في الفصح ما يدل على جوازه؛ كقول علي - كرم الله وجهه - في عمار بن ياسر، وقد مر به وهو مقتول، فمسح التراب عن

* "وفي كلا": متعلق بلزم. "الفعلين": مضاف إليه. "قدما" ظرف متعلق بلزم أيضاً. "منع تصرف": منع فاعل لزم، وتصرف مضاف إليه، من إضافة المصدر لمفعوله، "حتما": فعل ماض مبني للمجهول، والجملة من الفعل ونائب الفاعل صفة لحكم؛ أي لزم منع تصرف في كلا الفعلين قديماً بحكم محتوم.

(81/3)

بزيد1. واختلفوا في الفصل بظرف أو مجرور متعلقين بالفعل، والصحيح الجواز2؛ كقولهم: ما أحسن بالرجل أن يصدق، وما أقبح به أن يكذب، وقوله: وأحر إذا حالت بأن أتحولاً3

ولو تعلق الظرف والجار والمجرور بمعمول فعل التعجب، لم يجز الفصل به اتفاقاً؛

وجهه: أعزز علي أبا اليقظان أن أراك صريعاً مجدلاً؛ أي مرمياً على الجدالة، وهي الأرض، وأبو اليقظان: كناية عمار بن ياسر.

1- أي بالفصل بلولا الامتناعية ومصحوبها، وأجاز ذلك ابن كيسان.

2- وذلك للتوسع فيهما. وقد أشار الناظم إلى الحكمين السابقين بقوله:

وفعل هذا الباب لن يقدم ... معموله ووصله به الزما

وفصله بظرف أو بحرف جر ... مستعمل والخلف في ذاك استقر*
أي أن معمول الفعل في هذا الباب لا يتقدم على فعله، والزم وصل الممول بفعله،
والفصل بالظرف والجار والمجرور مستعمل في الكلام المأثور. والخلاف بين النحاة ثابت
في أمر القياس عليه، والصحيح جوازه.
ومحل الخلاف إذا لم يكن في معمول فعل التعجب ضمير يعود على المجرور، وإلا وجب
الفصل بالجار ومجروره المتعلقين بفعل التعجب؛ كمثال المصنف.
3- عجز بيت من الطويل، لأوس بن حجر، وصدده:

أقيم بدار الحزم ما دام حزمها*

اللغة والإعراب: دار الحزم: المكان الذي تعتبر الإقامة فيه حزماً. أحر: أخلق. حالت:
تغيرت. أتحوّل: انتقل عنها إلى غيرها. "ما" مصدرية ظرفية. "دام" فعل ماض ناقص.
"حزمتها" اسم دام مضاف إليه، والخبر محذوف؛ أي موجوداً، ويجوز أن تكون "دام"
تامة، وحزمتها فاعل به، و"أحر" الواو عاطفة، وأحر فعل ماض للتعجب جاء على

* وفعل هذا مبتدأ ومضاف إليه. "الباب" بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة،
"معموله" نائب فاعل يقدم، والجملة خبر المبتدأ. "ووصله" مفعول مقدم بالزما،
ومضاف إليه، والألف فيه بدل من نون التوكيد الخفيفة "وفصله" مبتدأ ومضاف إليه.
"بظرف" متعلق به. "مستعمل" خبر المبتدأ. "والخلف" مبتدأ. "في ذاك" متعلق به.
"استقر" الجملة خبر.

(82/3)

نحو: ما أحسن معتكفا في المسجد، وأحسن بجالس عندك¹.

صورة الأمر. "إذا" ظرف زمان متعلق بأجر. "حالت" الجملة في محل جر بإضافة إذا
إليها. "بأن أتحوّل" الباء زائدة، وإن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بها لفظاً،
وهو في التقدير فاعل لفعل التعجب "أحر"، مرفوع محلاً، والألف في أتحوّل للإطلاق.
المعنى: أقيم بالمكان الذي نعتبر الإقامة فيه من الحزم وحسن التصرف؛ وذلك حيث
يكون الإنسان فيه عزيزاً مكرماً؛ فإذا تغيرت الحال ولاقى الإنسان مهانة، فأخلق به أن
يتحول عنه إلى مكان آخر، يلقي فيه العزة والكرامة.

الشاهد: الفصل بالظرف- وهو: "إذا حالت- بين فعل التعجب- وهو"احر" - وبين معموله، وهو قوله: "بأن أتحوّلا".

1- فلا يقال فيهما: ما أحسن في المسجد معتكفا، ولا أحسن عندك بجالس، لتلا يلزم الفصل بين الفعل ومعموله بمعمول معموله.

(83/3)

فصل: في شروط ما يبنى منه هذان الفعلان

فصل: وإنما يبنى هذا الفعلان مما اجتمعت فيه ثمانية شروط: أحدها: أن يكون فعلا1؛ فلا يبنيان من "الجلف والحمار"؛ فلا يقال: ما أجلفه2، ولا ما أحمره. وشذ ما ذرع المرأة؛ أي ما أخف يدها في الغزل؛ بنوه من قولهم: امرأة ذراع3. ومثله: ما أقمنه، وما أجدره بكذا4. الثاني: أن يكون ثلاثياً؛ فلا يبنيان من دحرج، وضارب، واستخرج5، إلا "أفعل"؛.....

- 1- أي ماضيا، وإن كان سيفقد الدلالة على الزمن بدخوله في صيغة التعجب.
- 2- لبنائه من الاسم لا من الفعل، وقد أثبت له القامونس فعلا؛ فقد جاء فيه: الجلف: الرجل الغليظ الجافي. وجلف - كفح - جلفا وجلافة، وعلى ذلك يصح ما أجلفه، وكذلك ما أحمره؛ فإنه من الحمار؛ وهو الحيوان المعروف، ويرب به المثل في البلادة، ولا فعل له.
- 3- في القاموس: الذراع كسحاب: الخفيفة اليدين بالغزل، ويكسر. قيل: وقد ذكر ابن القطاع في كتاب الأفعال: زرعت المرأة، إذا خفت يدها في العمل؛ فهي ذراع. وعلى هذا يكون الشذوذ من حيث البناء من فعل المجهول.
- 4- فقد بنو الأول من قولهم: هو قمن، أو قمين بكذا، والثاني من قولهم: هو جدير بكذا، ومعناها: ما أحقه وما أخلقه، ولا فعل لهما.
- 5- قال الصبان نقلا عن المصريح؛ لأنه يلزم على ذلك حذف بعض الأصول في الرباعي المجرد، وحذف الزيادة الدالة على معنى مقصود في غيره؛ كالمشاركة والمطاوعة، والطلب؛ في نحو: ضارب، وانطلق، واستخرج، مما تدل عليه حروف الزيادة.

(83/3)

فقبل: يجوز مطلقاً¹، وقيل: يمتنع مطلقاً، وقيل: يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل²؛ نحو: ما أظلم الليل، وما أقفر هذا المكان³، وشذ على هذين القولين⁴: ما أعطاه للدراهم، وما أولاه للمعروف⁵، وعلى كل قول: ما أتقاه، وما أملا القرية؛ لأنهما من أتقى وامتألت، وما أخصره؛ لأنه من اختصر، وفيه شذوذ آخر⁶ سيأتي.

الثالث: أن يكون متصرفاً⁷ فلا يبينان من نحو: نعم، وبئس.

الرابع: أن يكون معناه قابلاً للتفاضل⁹؛.....

-
- 1- أي سواء كانت الهمزة فيه للنقل أم لا. وهذا مذهب سيبويه والحققين من أصحابه.
 - 2- همزة النقل هي: التي تنقل الفعل من اللزوم إلى التعدي، أو من التعدي لواحد إلى التعدي لاثنين، أو من التعدي لاثنين إلى التعدي لثلاثة، وقد سبق بيانه ذلك في باب تعدي الفعل ولزومه. انظر صفحة "83" جزء ثان.
 - أما التي لغير النقل فهي: التي وضع عليها الفعل، مثل: أظلم، وأضاء وأقفر.
 - 3- لقائل أن يقول: إن همزة "أفعل" في التعجب للنقل ولتعديه ما عدم التعدي في الأصل؛ نحو: ما أظرف زيدا، أو في الحال؛ نحو: ما أضربه لعمرو؛ فالفعلان المذكوران همزتهما للنقل والتعدي، وقد أوجب بأنهما مبنيان من "أفعل" الذي همزته لغير النقل.
 - 4- أي: وهما المنع مطلقاً، أو المنع في أحد شقي التفصيل.
 - 5- أما الشذوذ على القول الأول فواضح. وأما على الثاني فالأن الهمزة في المثالين للنقل من التعدي لواحد إلى التعدي لاثنين؛ فإن الأصل: عطا زيد الدراهم؛ أي تناولها، وولي محمد المعروف، أي تناوله.
 - 6- هو: أنه مصوغ من مبني للمفعول.
 - 7- أي في الأصل تصرفاً كاملاً قبل أن يدخل في الجملة التعجبية. أما بعد دخوله فيها فيصبح جامداً كما سبق.
 - 8- لأن التصرف فيما لا يتصرف نقض لوضعه.
 - 9- أي التفاوت بالزيادة والنقص؛ وذلك ليتحقق معنى التعجب؛ كالعلم، والجهل، والغنى، والحسن، والقبح.

فلا يبينان من نحو: فني، ومات1.

الخامس: ألا يكون مبيناً للمفعول2؛ فلا يبينان من نحو: رب، وشذ: ما أخصره من وجهين3. وبعضهم يستثنى ما كان ملازماً لصيغة "فعل"؛ نحو: عنيت بحاجتك، وزهى علينا؛ فيجيز: ما أعناه بحاجتك، وما أزهاه علينا4.

السادس: أن يكون تاماً؛ فلا يبينان من نحو: كان، وظل وبات، وصار، وكاد5.

السابع: أن يكون مثبتاً؛ فلا يبينان من منفي، سواء كان ملازماً للنفي6، نحو، ما عاج بالدواء، أي ما انتفع به7، أم غير ملازم؛ كـ"ما قام زيد"8.

-
- 1- لأنه لا تفاوت في الفناء والموت، ولا مزية لبعض فاعليه على بعض حتى يتعجب منه.
 - 2- وذلك لئلا يلتبس المبني من فعل المفعول، بالمبني من فعل الفاعل.
 - 3- هما: كونه من غير ثلاثي، وكونه من المبني للمجهول.
 - 4- إنما استثنى ذلك لأمن اللبس، ولوروده في الأمثال؛ فقد قيل: هو أزهى من ديك، وأزهى من غراب، وأزهى من طاووس. والتفضيل أخو التعجب فيما يشترط فيهما؛ قال في التسهيل: "وقد يبينان من فعل المفعول إن أمن اللبس".
 - 5- فلا يقال: ما أكون محمداً مسافراً مثلاً؛ لأنه يستلزم نصب "افعل" لشيين، وهذا غير سائغ. ولا يجوز حذف "مسافراً"؛ لامتناع حذف خبر كان، ولا جره باللام؛ لامتناع ذلك أيضاً. وحكى عن الكوفيين: ما أكون زيدا قائماً، بناء على أصلهم؛ من أن المنصوب بعد "كان" حال، وهو قول لم يؤيده سماع.
 - 6- لأنه يؤدي إلى اللبس بين التعجب من المثبت، ومن المنفي؛ لأن صيغة التعجب إثبات وليس فيها أداة نفي.
 - 7- مضارعة يعجب؛ أي ينتفع، وهو ملازم للنفي أيضاً، ونادر مجيئه للإثبات، أما عاج يعوج؛ بمعنى مال يميل، فيستعمل في النفي والإثبات، ومن وروده منفياً قول جرير: تمرون الديار ولم تعوجوا ... كلامكم علي إذا حرام
 - 8- فلا يقال: ما أقومه. ومثله: ما عاج؛ أي مال؛ فلا يقال أيضاً: ما أعوجه؛ ذلك لئلا يلتبس المنفي بالمثبت.

الثامن: ألا يكون اسم فاعله على "أفعل فعلاء"1؛ فلا يبينان من نحو: عرج؛ وشهل،
وخضر الزرع2.

1- وذلك حملاً للتعجب على "أفعل" التفضل الذي يمتنع بناؤه منه لالتباسه بالوصف؛
لجرياتهما مجرى وحدًا في أمور كثيرة كما سيأتي، ولأن هذه المعاني تشبه الحلقة الثابتة التي
لا تفاوت فيها بالزيادة والنقص.

2- وهكذا من كل ما دل على لون، أو عيب، أو حلية، أو شيء فطري، وإلى
الشروط المتقدمة يشير الناظم بقوله:

وصغهما من ذي ثلاث صرفا ... قابل فضل تم غير ذي انتفى
وغير ذي وصف يضاهي أشهلا ... وغير سالك سبيل فعلا*

أي صغ صيغتي التعجب من مصدر الفعل صاحب الحروف الثلاثة: أي الثلاثي،
المتصرف، القابل للتفاضل والتفاوت، التام. غير المنفي، والذي صفته المشبهة ليست
مثل "أشهل"؛ فإن مؤنثه شهلاء. والشهلة: زرقه تشوب سواد العين، وغير مبني على
صيغة "فعل"؛ وهي صيغة بناء الثلاثي للمجهول.

* "وصغهما" صغ فعل أمر والضمير البارز مفعول لفعل الأمر، وهو عائد إلى فعل
التعجب. "من ذي ثلاث"؛ أي من مصدر فعل ذي ثلاث، متعلق بصغ، وثلاث
مضاف إليه، "صرفا" فعل ماض للمجهول. والجملة صفة لفعل المقدّر. "قابل فضل ثم
غير ذي انتفا" نعوت لفعل أيضا، بعضها مفرد بوعضها جملة. "غير ذي وصف"
معطوف على غير ذي انتفا، ومضاف إليه؛ فهو نعت أيضا، وفي "سالك" ضمير مستتر
هو الفاعل. "سبيل" مفعوله. "فعلا" مضاف إليه مقصود لفظه.

(86/3)

فصل: في كيفية التعجب من فاقد الشروط

فصل: ويتوصل إلى التعجب من الزائد على ثلاثة، ومما وصفه على "أفعل فعلاء"،
بـ "ما أشد ونحوه"1،.....

1- مثل: ما أقوم، وما أضعف، وما أكثر، وما أقل، وما أحسن، وما أقبح، وما أعظم،

وما أحقر، وما أكبر، وما أصغر، وغير ذلك مما يناسب المقام. وأشد، وأشد، مصوغان
من شد الثلاثي، وهو مستكمل للشروط، ولذلك صح أن يتوصل بهما إلى التعجب مما
لم

(86/3)

وينصب مصدرهما بعده¹. أو بـ"أشد" ونحوه؛ ويجر مصدرهما بعده بالباء؛ فنقول: ما
أشد أو أعظم دحرجته، أو أنطلاقه، أو حمرة. وأشد أو أعظم بها². وكذا المنفي
والمبني للمفعول، إلا أن مصدرها يكون مؤولاً³ لا صريحاً؛ نحو: ما أكثر ألا يقوم، وما
أعظم ما ضرب، وأشد بهما.

يستكمل الشروط، وليس من أشد الماسي كما فهم البعض.

1- أي ينصب مصدر ما زاد على الثلاثة، أو ما وصفه على "أفعل فعلاء"، بعد أشده
ونحوه، على أنه مفعول به.

2- وقد أشار الناظم إلى ذلك بقوله:

وأشد أو أشد أو شبههما ... يخلف ما بعض الشروط عدما

ومصدر العادم بعد ينتصب ... وبعد "أفعل" جره بالبا يجب*

أي أن صيغة أشد، على وزن "أفعل"، وأشد، على وزن "أفعل"، وما يشبه هاتين
الصيغتين، مما يؤخذ من فعل مستوف للشروط - يخلف الصيغة التي لا يمكن صوغها
الفعل الذي عدم - أي فقد - بعض الشروط. ومصدر الفعل العادم للشروط ينصب
بعد الصيغة التي جئنا بها؛ مفعولاً بعد "ما أفعل"، ويجر بالباء بعد "أفعل".

3- أي: من "أن" والفعل المضارع المنفي، أو من "ما" والفعل المبني للمجهول،
والمصدر المؤول في موضع نصب، مفعول به بعد "أفعل"، ومجرور بالباء بعد "أفعل"،
ويجوز في المنفي أن تحي بمصدره الصريح بدلا من المؤول مسبقوا بكلمة "عدم" الصريحة
في معنى النفي أو ما يشبهها؛ فتقول في: ما قام زيد: ما أحسن عدم قيامه.

* "وأشد" مبتدأ قصد لفظه. "أو أشد أو شبههما" معطوفان عليه. "يخلف" فعل مضارع
فاعله يعود على أحد المذكورات، والجملة خبر المبتدأ. "أما" اسم موصول مفعول
يخلف. "بعض الشروط" بعض مفعول عدم مقدم، والشرط مضاف إليه، وجملة "عدما"

صلة ما. "ومصدر" مبتدأ. "العدام" مضاف إليه، وهو صفة لمحذوف، أي الفعل العادم، "بعد" ظرف مبني على الضم متعلق بـ"ينتصب الواقع خبراً للمبتدأ". "وبعد" ظرف متعلق بـ"يجب"، "أفعل" مضاف إليه مقصود لطفه. "جره" مبتدأ ومضاف إليه. "بالباء" متعلق به، وقصر للضرورة، "يجب" الجملة خبر المبتدأ.

(87/3)

أما الفعل الناقص: فإن قلنا له مصدر 1؛ فمن النوع الأول 2، وإلا فمن الثاني 3؛ تقول: ما أشد كونه جميلاً، أو: ما أكثر ما كان محسناً، وأشد أو أكثر بذلك وأما الجامد والذي لا يتفاوت معناه، فلا يتعجب منهما البتة 4.

- 1- أي بناء على القول بأنه يدل على الحدث، وهو الصحيح.
 - 2- أي: فيؤتى بمصدره الصريح بعد صيغة التعجب التي تؤخذ من الفعل المختار.
 - 3- أي: يؤتى له بمصدر مؤول من "ما والفعل"، منصوب بعد "ما أفعل"، ومجرور بالباء بعد "أفعل".
 - 4- ذلك لأن الجامد لا مصدر له حتى يمكن نصبه، أو جره بالباء، والذي لا يتفاوت معناه غير قابل للتفضيل.
- هذا: وبقي من لا فعل له؛ فقليل: لا يتعجب منه؛ لأنه لا مصدر له حتى يؤتى به بعد "أشد" ونحوه، منصوباً أو مجروراً، قال الصبان: والمتجه عندي أنه يتعجب منه بزيادة ياء المصدرية، أو ما في معناها؛ فيقال: ما أشد حماريتي، أو ما أشد كونه حماراً.
- ولا يختص التوصل بأشد ونحوه بما فقد بعض الشروط؛ بل يجوز فيما استوفى الشروط؛ تقول: ما أشد ضرب محمد لعلي، وقد يكون "أشد" ونحوه للتعجب ابتداءً؛ نحو: ما أشد أعوانه، وما أكثر أمواله. وحينئذ لا يؤتى بعده بمصدر. وما ورد عن العرب من فعلي التعجب مبنيًا مما لم يستكمل الشروط، يحفظ ولا يقاس عليه، لندوره. ومن ذلك قولهم: ما أخصره، من اختصر، وهو خماسي مبني للمفعول. وقولهم: ما أجبنه، وما أهوج، وما أحمقه، مما الوصف منه على "أفعل" وما أعساه وأعس به، من غير المتصرف.. إلخ، وقد أشار الناظم إلى ذلك بقوله:
- وبالندور احكم لغير ما ذكر ... ولا تقس على الذي منه أثر*

*وبالندور، متعلق باحكم. "لغير" متعلق به أيضاً. "ما" اسم موصوف مضاف إليه.
"ذكر" ماض للمجهول، والجملة صلة ما. "على الذي" متعلق بتقس. "منه" متعلق بأثر الواقع صلة للذي، ومعنى أثر: نقل عن العرب.

(88/3)

.....
الأسئلة والتمرينات:

- 1- عرف التعجب، واذكر بعض الصيغ غير المبوب لها في النحو، مع وضعها في جمل من إنشائك.
- 2- يقولون: إذا خفي السبب بطل العجب، بين ارتباط هذا القول بتعريف التعجب.
- 3- اذكر الشروط الجمع عليها في الفعل الذي تبنى منه صيغتنا التعجب، ومحتزاتها، مع التمثيل بأمثلة من عندك.
- 4- كيف تتعجب من فاقده الشروط؟ ابسط القول في ذلك مع التمثيل.
- 5- ما حكم معمول فعل التعجب؟ وهل يتقدم على الفعل؟ ومتى يجوز حذف المتعجب منه؟
- 6- هل يجوز الفصل بين فعل التعجب ومعموله؟ وضح ذلك.
- 7- فيما يأتي شواهد في باب التعجب، بين الشاهد، وأعرب ما تحته خط:
ما أشبه الليلة بالبارحة. يا جارتا ما أنت جاره، وأها لسلمي ثم واها واها
اعزز علي بأن تكون عليلاً ... أو أن يكون لك السقام نزيلاً
-
إذا ورث الجهال أبناءهم غنى ... وجاءها فما أشقى بني الحكماء
-
فما أكثر الإخوان حين تعدهم ... ولكنهم في النائبات قليل
-
ولا عيب فيها غير سحر جفونها ... وأحبب بها سحارة حين تسحر
-
إلام الخلف بينكمو إلاما ... وهذي الضجة الكبرى علاما

-
ما كان أجمل عهدهم وفعالهم ... من لي بعهد في الوفاء تصرما

-
أولئك قومي بارك الله فيهم ... على كل حال ما أعف وأكرما

-
أعظم بأيام الشباب نضارة ... يا ليت أيام الشباب تعود
8- يكثر استشهاد النحويين بالبيتين الآيتين في هذا الباب، اشرحهما، وبين موضع
الاستشهاد فيهما، وأعرجهما:

(89/3)

.....
أخلق بذى الصبر أن يحظى بحاجته ... ومدمن القرع للأبواب أن يلجا
خليل ما أخرى بذى اللب أن يرى ... صبوراً ولكن لا سبيل إلى الصبر
9- هات صبيغتي التعجب من الأفعال الآتية، وبين المعمول بها:
همى الغيث، غم الهلال، عذب الماء، هب الريح، اندحر الأعداء، المجاهد في احلق لا
يأس، أنعم بالفداء في سبيل الوطن، ما برح المستعمرون يضللون الرأي العام، سننتصر
بالصبر والإيمان.

عسى الكرب الذي أمسيت فيه ... يكون وراءه فرج قريب
10- تعجب مما يأتي بصيغتي التعجب المبوب لهما في النحو: "نمذج":

1- تسعد الأمم بأبنائها العاملين.

2- يكرم المرء لأدبه.

3- لا يخذل داعي الوطن إلا دخيل.

4- كان ابن الخطاب آية في العدل.

5- يستخرج الغواصون المرجان من البحار.

6- بان وجه الصواب بالبحث الجدي.

7- لون هذا الثوب زاه.

8- ليس للظلم بقاء مهما طالت أيامه.

9- لم تحرم أمة من النوايا

10- يكرم المصري ضيفه.

يوجد صورة سكانر

(90/3)

.....

11- تعجب مما يأتي بصيغتي التجب "ما أفعل"، أفعل به".

- بان للعالم تعصب الصهيونية

- لون السماء صاف

- لا يهزم المتمسك بحقه العادل

- كان الله في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه.

12- بين القياسي والسماعي من أمثلة التعجب الآتية مع ذكر السبب، وأعرب ما تحته خط.

ما أبرع محمدًا في الخطابة

- واها لسلمي ثم واها واها، ما أجن المنتحر لسقوطه في الامتحان وما أجهله بدينه، يا

سبحان الله! كيف يتفرق العرب والعدو بين ظهرائهم، لله در الفدائيين، ما أشد فرحة

الأحرار حين يقدمون أرواحهم فداء لوطنهم. ما أعذب الموت في سبيل الحرية واسترداد

أرض الوطن. ما أولع الشباب بالتمثيل الهذلي مع أنه مفسد للأخلاق، ما أجدر

المخلصين من أبناء الوطن بالتكريم والتقدير.

(91/3)

باب: نعم وبئس

مدخل

...

باب: نعم وبئس 1

وهما إعلان عند البصريين والكسائي؛ بدليل: فيها ونعمت2، واسمان عند باقي

الكوفيين³؛ بدليل: "ما هي بنعم الولد⁴، جامدان⁵ رافعان لفاعلين، معرفين بأل

باب: نعم وبئس

1- المراد بهما هنا: الفعلان الجامدان اللذان يراد بهما إنشاء المدح العام والذم العام، أما "نعم وبئس" اللذان يراد بهما الإخبار بالنعمة والبؤس، فليستا موضوع هذا الباب، وهما متصرفتان؛ لهما: مضارع، وأمر، واسم فاعل.. وغير ذلك؛ تقول: نعم محمد بكذا، ينعم، فهو ناعم، وبئس، يبأس، فهو بائس.

2- هذا جزء من حديثه، وتماه: "من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل" أي فبالرخصة أخذ، ونعمت رخصة الوضوء.

ووجه الدلالة على الفعلية دخول تاء التأنيث الساكنة، وهي لا تدخل إلا على الفعل وحكى الكسائي: نعماً رجلين، ونعموا رجالاً. وضماثر الرفع البارزة المتصلة من خصائص الأفعال أيضاً؛ فهذا دليل ثان على الفعلية.

3- وقد بنى على الفتح لتضمنهما معنى الإنشاء، ويعربان مبتدأين، ومعناهما: الممدوح والمذموم، وما هو فاعل على المشهور يعرب بدلاً أو عطف بيان. والخبر هو المخصوص بالمدح أو الذم، ويجوز العكس. وفي مثل: نعم رجلاً محمد، يعرب "رجلاً" تمييزاً أو حالاً.

4- قول لبعض العرب وقد بشر بمولود أنثى، وتماه: نصرها بكاء، وبرها سرقة، ووجه الدلالة فيه: دخول حرف الجر على نعم.

ومثال بئس: قول بعضهم -وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير- "نعم السير على بئس العير"، فقد دخل حرف الجر على بئس. ويجيب البصريون على هذا بأن حرف الجر داخل على موصوف محذوف مع صفته، والأصل: بولد مقول فيه: نعم الولد، وعلى غير مقول فيه: بئس العير، والصحيح المعول عليه مذهب البصريين.

5- لأنهما تجردا عن الحدث والزمان -وإن كانا ماضيين وقصد بهما إنشاء المدح أو الذم على سبيل المبالغة، والإنشاء من معاني الحروف.

(92/3)

الجنسية¹؛ نحو: {نَعَمْ الْعَبْدُ} ، و {بئس الشَّرَابُ} . أو بالإضافة إلى ما قارنها؛ نحو: {وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ} ، {فَلَبَّئْسَ مَثْوًى الْمُتَكَبِّرِينَ} ²، أو إلى مضاف لما قارنها؛ كقوله: فنعم ابن أخت القوم غير مكذب³

1- المراد "أل" المعرفة، جنسية كانت أو عهديّة؛ فلا يقال: نعم زيد، ولا بئس رجل، على الراجح، والمراد: الجنس حقيقة، إن قصد بمدخول "أل" جميع الأفراد، ثم نص على الممدوح أو المذموم بعد. أو مجازاً، إن أريد بمدخولها الفرد المعين كأنه جميع الجنس، مبالغة في المدح والذم، أما العهد فقد يكون لشيء معهود في الذهن، وتكون للعهد الذهني، وقد تكون للعهد الذكري، والمعهود هو المخصوص. و"أل" الجنسية أقوى في تأدية المقصود وإن كانت العهديّة أظهر.

2- من الآيتين 29، 30 من سورة النحل.

3- صدر بيت من الطويل لأبي طالب عم النبي، من كلمة يمدح فيها الرسول -عليه السلام، ويعاتب قريشاً على ما كان منها، وعجزه.

زهير حسان مفرد من حمائل

اللغة والإعراب: حسام: الحسام: السيف القاطع؛ سمي بذلك لأنه يحسم الخلاف بين الناس. حمائل: جمع حمالة؛ وهي علاقة السيف. "ابن" فاعل نعم. "أخت" مضاف إليه. "القوم" مضاف إليه أيضاً. "غير مكذب" غير حال من ابن ومكذب مضاف إليه، والجملة من نعم وفاعله خبر مقدم. "زهير" مبتدأ مؤخر، أو زهير خبر لمبتدأ محذوف؛ أي هو زهير، وهو المخصوص بالمدح. "حسام مفرد" خبر إن لمبتدأ محذوف، لا نعتان لزهير؛ لأن المعرفة لا تنعت بالنكرة، وروي حساماً مفرداً على أنهما حالان من زهير، ولعل هذه الرواية الصحيحة، "من حمائل" متعلق بمفرداً، وجر بالكسر للضرورة، وكان ينبغي جرة بالفتحة، لأنه ممنوع من الصرف.

المعنى: يمدح زهيراً ابن عمته بأنه صادق المودة مخلص لرحمه، لا ينسب إلى الكذب، ماضي العزيمة، نسيج وحده، كالسيف الذي يفرد عن حمائله، وزهير هذا هو: ابن أمية بن عاتكة بنت عبد المطلب، أخت أبي طالب، وعمّة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان زهير أحد

(93/3)

أو مضميرين مستترين 1 مفسرين بتميز 2؛.....

الرجال الذين اتفقوا على نقض الصحيفة التي تعاهدت فيها قريش على مقاطعة بني

هاشم آل النبي، وعلقوها في الكعبة ليلجئوهم على حمل النبي على ترك دعوته.

الشاهد: الإتيان بفاعل "نعم" اسماً مضاف إلى مقترن بـأل، وهو القوم.

هذا: وقد جاءت إضافة الفاعل إلى ضمير ما فيه أل في قول الشاعر:

فنعم أخو الهيجا ونعم شبابها

وهونادر لا يقاس عليه. وأجاز الفراء ومن تبعه من الكوفيين إضافة الفاعل للنكرة،

كقوله:

فنعم صاحب قومل لا سلاح لهم ... وصاحب الركب عثمان بن عفنا

وخص الجمهور ذلك بالضرورة، وورد مجيء الفاعل علماً أو مضافاً إلى علم؛ كقول

بعض العبادلة: بنس عبد الله أنا إن كان كذا. وقول النبي -عليه السلام: "نعم" عبد الله

هذا. وأول على أن الفاعل ضمير مستتر حذف تمييزه، والعلم مخصوص بالمدح، وما

بعده بدل أو عطف بيان.

1- أي: أو رافعان لمضميرين مستترين وجوباً غالباً، ويلتزم هذا الضمير الإفراد

والتذكير؛ قال الشاعر:

نعم أمرين حاتم وكعب ... كلاهما غيث وسيف غضب

ومن غير الغالب: نعماً رجلين، ونعموا رجالاً، كما سبق. وشذ إبراز الضمير مع الباء

الزائدة، حكى الفارسي: "نعم بهم قوما"، ولا يتبع بتابع، وشذ تأكيد في: نعم هم قوما

أنتم.

2- أي بعدهما، وهذا من المواضع التي يجوز عود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة.

ولا بد من مطابقة هذا التمييز لمعناها؛ أي للمخصوص بالمدح؛ أو الذم؛ إفراداً وغير

إفراد، وتذكير وتأنيث، وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله:

فعالان غير متصرفين ... نعم وبنس رافعان اسمين

مقارني "أل" أو مضافين لما ... قارنهما كـ"نعم" عقبى الكرم

(94/3)

نحو: {بَنَسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا} 1. وقوله:

ويرفعان مضمراً يفسره ... مميز كـ"نعم" قوماً معشره*

أي أن نعم وبنس فعالان جامدان، وهما يرفعان فاعلين مقترنين بـأل، أو مضافين للمقترن

بها، ومثل لهذا بقوله: {نَعَمْ عُقْبَى الدَّارِ} . أو يرفعان ضميراً يفسره تمييز، كنعم قوما معشره.

- ويشترط في هذا التمييز علاوة على مطابقة المخصوص التي ذكرناها:
- أ- أن يكون نكرة عامة متكررة الأفراد؛ فلا يجوز: نعم شمساً هذه الشمس؛ لأنه لا ثاني لها، أم قولهم: نعم شمساً شمس هذا اليوم، فسائق؛ لتعددتها بتعدد الأيام.
- ب- وأن يكون مؤخراً عن العامل؛ فلا يصح تقديمه على نعم وبئس.
- ج- وأن يتقدم على المخصوص بالمدح أو الذم، وشذ قولهم: نعم محمد رجلاً.
- د- ويجب ذكره؛ فلا يجوز حذفه لئلا يبقى الفاعل المستتر مبهما ليس له ما يفسره إلا إذا وجدت قرينة تدل عليه؛ كالتاء في قولك: إن زرت محمداً فبها ونعمت، أي ونعمت زيارة زيارتك، ومنه الحديث المتقدم: "من توضأ يوم الجمعة ... إلخ.
- هـ- ويجب أن يكون صالحاً لقبول "أل" المعرفة، أو حال محل ما يقبلها؛ لأنه خلف عما يجب قرنه بها وهو الفاعل، فاعتبر صلاحيته لها، فلا يفسر بالكلمات المتوغلة في الإبهام، ككلمة: "غير"، و"مثل"، و"شبه"، و"أي"، وأفعال التفضيل المضاف والمقرون بمن.
- 1- فاعل "بئس" ضمير مستتر فيها، و"بدلاً" تمييز مفسر له؛ والتقدير: بئس هو أي البدل،

* "فعالان" خبر مقدم؛ غير "نعت له"، "متصرفين" مضاف إليه، "نعم" مبتدأ مؤخر قصد لفظه. "وبئس" معطوف على نعم. "رافعان" خبر لمبتدأ محذوف، أي هما رافعان، وفيه ضمير مستتر هو الفاعل. "اسمين مفعوله، ويجوز أن يكون "رافعان" نعتاً لفعلين. "مقارني أل" نعت لاسمين ومضاف إليه. "أو مضافين معطوف على مقارني. "لما" متعلق بمضافين، و"ما" اسم موصول. "قارنهما" الجملة صلة ما، والهاء عائدة إلى أل. "كنعم" الكاف جارة لقول محذوف، و"نعم" فعل ماض، "عقبي الكرماً" فاعل نعم ومضاف إليه. "ويرفعان" فعل مضارع وألف الاثنين فاعل، وهو معطوف على رافعان، من عطف الفعل على الاسم المشبه له. "مضمراً" مفعول يرفعان. "يفسره" الجملة صفة لمضممر. "مميز" فاعل يفسر. "قوما" تمييز مفسر لضمير نعم. "معشره" مخصوص بالمدح مبتدأ، وخبره الجملة التي قبله، ومعشر الرجل: عشيرته.

نعم امرأ هرم لم تعر نائبة¹

وأجاز المبرد وابن السراج والفارسي: أن يجمع بين التمييز والفاعل الظاهر؛ كقوله:

نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت²

والمخصوص محذوف، أي إبليس وذريته، من الآية 50 من سورة الكهف.

1- صدر بيت من البسيط ينسب لزهير بن أبي سلمى، يمدح هرم بن سنان، وليس في ديوانه، وعجزه.

إلا وكان لمرتاع بها وزرا

اللغة والإعراب: لم تعر: لم تنزل ولم تعرض. نائبة: كارثة وحادثة من حوادث الدهر. لمرتاع: أي فرع وخائف، وهو اسم فاعل من ارتاع. وزرا، ملجا، ومعينا. "نعم" فعل ماض وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو "امرأ" تمييز مفسر للضمير المستتر؛ أي نعم هو؛ أي المرء، والجملة خبر مقدم. "هرم" مخصوص بالمدح مبتدأ مؤخر. "نائبة" فاعل تعر. "إلا" حرف استثناء. "وكان" الواو للحال، وكان فعل ماض ناقص، واسمها يعود على هرم. "لمرتاع" متعلق بوزار الواقع خبرا لكان.

المعنى: يمدح هرما بأنه رجل كريم ذو مروءة، وشجاع، لا تنزل بأحد نازلة أو تحل به كارثة من كوارث الزمان تتطلب النجدة والعون؛ إلا أخذ بيده، وكان له معينا وناصرا ومساعدة.

الشاهد: في "نعم امرأ"؛ فإن فاعل نعم ضمير مستتر، وقد فسر لإبهامه بالتمييز بعده الذي هو "امرأ" وهنالك شاهد آخر في قوله: "إلا وكان" حيث جي بواو الحال قبل الفعل الماضي الواقع بعد إلا، وهذا نادر، والفصح تجرد هذه الجملة من الواو؛ كقوله- تعالى: {إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ} من الآية 11 من سورة الحجر، و30 من سورة يس. 2- صدر بيت من البسيط، لم يعرف قائله، وعجزه:

رد التحية نطقاً أو بإيماء

اللغة والإعراب: التفاة: المرأة الشابة الحديثة السن، وهي مؤنث الفتى، بذلت: أعطت، بإيماء، الإيماء، الإشارة مصدر أوماً إلى الشيء إذا أشار إليه. "الفتاة" فاعل نعم.

ومنع سيبويه والسيرافي مطلقاً¹. وقيل: إن أفلاذ معنى زائداً جاز، وإلا فلا، كقولهم:
فنعم المرء من رجل قمامي²

"فتاة" تميز مؤكداً له. "هند" مخصوص بالمدح. "لو" شرطية، أو حرف تمن. "بدلت" فعل الشرط، "رد التحية" رد مفعول بدلت، والتحية مضاف إليه. "نطقاً" منصوب على نزع الخافض؛ أي بنطقي. "أو بإيماء" معطوف على نطقاً بأو، وجواب الشرط محذوف للعلم به.

المعنى: إن هنداً تستحق الثناء والتقدير، لو تفضلت برد التحية بالنطق أو بالإشارة، وبعد ذلك منها بذلاً ومنحة.

الشاهد: الجمع بين فاعل نعم الظاهر - وهو "الفتاة" وبين تمييزها - وهو "فتاة" وليس في التمييز معنى زائد على ما يدل عليه الفاعل، ولكن الغرض منه مجرد التوكيد لا رفع إبهام شيء، مثله قول الشاعر:

تزود مثل زاد أبيك فينا ... فنعم الزاد زاد أبيك زادا

وهذا الرأي مؤيد بما ورد كثيراً نظماً ونثراً في الفصيح من كلام العرب، وهو الصحيح. ومن النثر قول الحارث بن عباد، حين بلغه أن بانه بجيراً قتل في حرب البسوس: "نعم القتيل قتيلاً أصلح بين بكر وتغلب".

1- أي سواء أفاد التمييز معنى زائداً عما يفيد الفاعل، أم لا؛ لأن التمييز لرفع الإبهام، ولا إبهام مع ظهور الفاعل، وقد أول ما ورد من ذلك يجعل المنصوب حالاً مؤكدة.

2- عجز بيت من الوافر، لأبي بكر الأسود بن شعوب الليثي، وقيل: للحارث بن عباد، وصدره:

تخير فلم يعدل سواه

وقد تقدم شرحه في باب التمييز، صفحة (255) من الجزء الثاني

الشاهد: فيه هنا: الجمع بين فاعل نعم الظاهر - وهو المرء - وبين التمييز - وهو "من رجل" - وقد أفاد التمييز معنى زائداً عما أفاده الفاعل؛ وذلك بواسطة نعت، وهو أنه قمامي، أي منسوب إلى قمامه، وقمامة: اسم لما انخفض عن نجد من بلاد الحجاز، وإلى هذا الخلاف أشار الناظم بقوله:

*"وجمع تمييز مبتدأ أول، ومضاف إليه، "وفاعل" معطوف على تمييز، "ظهر" الجملة نعت لفاعل. "فيه" كـتعلق بمحذوف خبر مقدم. "خلاف" مبتدأ ثان مؤخر. "عنهم"

متعلق باشتهرت الواقع نعتا لخلاف، والضمير في عنهم للحناء، وجكلة المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول.

(97/3)

واختلف في كلمة "ما" بعد نعم وبئس؛ فقليل: فاعل1، فهي معرفة ناقصة؛ أي موصولة في نحو2: {نِعْمًا يَعِظُكُمْ بِهِ} 3 أي: نعم الذي يعظكم به. ومعرفة تامة4 في نحو: {فَنِعْمًا هِيَ} ؛ أي: فنعم الشيء هي. وقليل: تمييز، فهي نكرة موصوفة في الأول5، وتامة في الثاني6.

وجمع تمييز وفاعل ظهر ... فيه خلاف عنهم قد اشتهر*

- 1- وعلى ذلك فهي مستثناة من شرط الفاعل المتقدم. ومثل "ما"، "من" وتكون موصولة، أي نكرة تامة، أو موصوفة، ولا تكون معرفة.
 - 2- أي من كل تركيب وقع فيه بعدها جملة فعلية، وتكون الجملة صلة.
 - 3- من الآية 58 من سورة النساء.
 - 4- أي غير مفتقرة إلى صلة؛ وذلك إذا وقع بعدا مفرد، ويكون ما بعدها هو المخصوص كما مثل المصنف، وكذلك إذا وقعت بعدها جملة؛ نحو: نعم ما فعلت، وتكون الجملة صفة لمخصوص محذوف، والتقدير: نعم الشيء شيء فعلت، والتقدير في المثال السابق: نعم الشيء شيء يعظكم به.
 - 5- أي: إذا وقعت بعدها جملة فعلية، ويكون الفعل بعدها صفة لها، والمخصوص محذوف، والتقدير في المثال المذكور: نعم شيئاً يعظكم به ذلك القول.
 - 6- أي: إذا وليها مفرد، فهي نكرة تامة تمييز، وفاعلها ضمير مستتر يعود على هذا التمييز، والمفرد بعدها هو المخصوص، وكذلك يجوز إذا وليتها جملة، أن تعرب نكرة تامة، وتكون الجملة صفة لمخصوص محذوف؛ أي نعم هو شيئاً شيء يعظكم به. وإذا لم يلها مفرد ولا جملة؛ نحو: السماحا نعماً، والتقدير بئسما، فهي: إما معرفة تامة فاعل، أو نكرة تامة تمييز، والفاعل ضمير مستتر يعود عليها، والمخصوص على كل محذوف؛ أي نعم الشيء، أو شيئاً، تلك السماحا، وكذلك بئس.
- وإلى الخلاف في "ما" المتلوة بجملة فعلية يشير الناظم بقوله:

* "وجمع تمييز" مبتدأ أول، ومضاف إليه. "وفاعل" معطوف على تمييز. "ظهر" الجملة نعت لفاعل. "فيه" كتعلق بمحذوف خبر مقدم. "خلاف" مبتدأ ثان مؤخر. "عنهم" متعلق باشتهرت الواقع نعتاً لخلاف، والضمير في عنهم للنحاة، وجكلة المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول.

(98/3)

فصل: في حكم المخصوص بعد فاعل نعم وبئس

فصل: ويذكر المخصوص بالمدح أو الذم بعد فاعل نعم وبئس 1؛ فيقال: نعم الرجل أبو بكر، وبئس الرجل أو لهب، وهو مبتدأ والجملة قبله خبر 2، ويجوز أن

"وما" مميز وقيل فاعل ... في نحو "نعم" ما يقول الفاضل*
أي: إنه اختلف في "ما" الواقعة بعد "نعم" و"بئس"؛ فقيل: هي نكرة منصوبة على التمييز، ويكون فاعل "نعم" و"بئس" ضميرا مستترا. وقيل: هي الفاعل. والمثال الذي ذكره يصلح للقولين؛ كما يتبين من الإعراب، ومما أضحاه.
تنبيه:

إذا كان فاعل "نعم" و"بئس" ضميرا مستترا؛ فلا يجوز أن يكون له تابع؛ من نعت، أو عطف، أو توكيد، أو بدل. وإذا كان فاعلهما مفردا ظاهرا، امتنع توكيده توكيدا معنويا. فإن كان مثنى أو جمعا جاز، تقول: نعم الصديقان كلاهما محمد وعلي، ونعم الأصدقاء كلهم محمد، وعلين وعمر، والمؤنث كالمذكر.

أما التوكيد اللفظي فجائز، وكذلك العطف والبدل، أما النعت فيجوز إذا أريد به الإيضاح، لا التخصيص؛ لأن التخصيص مناف للتعميم المفهوم من أل الجنسية.
1- يشترط في المخصوص: أن يكون معرفة، أو نكرة مختصة بوصف أو إضافة أو غيرهما من وسائل التخصيص، وأن يكون أخص من الفاعل، لا مساويا له ولا أعم؛ وذلك ليحصل التفضيل بعد الإجمال، فيكون أوقع في النفس. وأن يكون مطابقا له في المعنى: تذكيرا وتأييلا، وإفرادا وتشبية وجمعا. وأن يكون متأخرا عنه ليكون أدعى للتشويق. وكذلك يجب تأخيره عن التمييز، إذا كان الفاعل ضميرا مستترا له تمييز؛ نحو: نعم رجلا المجاهد فإن كان الفاعل اسما ظاهرا جاز تقديم المخصوص على التمييز وتأخيره؛ تقول: نعم المجد تلميذا محمدا، ونعم المجد محمد تلميذا.

وإذا كان المخصوص مؤنثاً، جاز تذكر الفعل وتأنيثه، وإن كان الفاعل مذكراً
2- والرابط عموم الفاعل، أو إعادة المبتدأ بمعناه، وهذا مذهب سيبويه ومن تبعه، وهو
الراجح.

* "وما" مبتدأ "مميز" خبر. "وقيل" فعل ماض للمجهول. "فاعل" خبر لمبتدأ محذوف،
أي هو فاعل، والجملة نائب فاعل، وهي مقول القول. "في نحو" متعلق بمحذوف حال
من "ما" نعم" فعل ماض لغنشاء المدح وفاعله مستتر. "ما" نكرة ناقصة في موضع نصب
تمييز. "يقول الفاضل" الجملة في محل نصب نعت لما، أي نعم شيئاً يقوله الفاضل،
وقيل: "ما" معرفة فاعل نعم، والجملة الفعلية في محل رفع نعت لمخصوص محذوف، أي
نعم الشيء شيء يقوله الفاضل.

(99/3)

يكون خبراً لمبتدأ واجب الحذف، أي: الممدوح أبو بكر، والمذموم أبو لهب 1.
وقد يتقدم المخصوص 2، فيتعين كونه مبتدأ، نحو: زيد نعم الرجل، وقد يتقدم ما يشعر
به فيحذف 3؛ نحو: {إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نَعَمَ الْعَبْدُ} ؛ أي: هو 4.

1- وهذا مذهب الجمهور.

وإلى الإعرابين يشير الناظم بقوله:

ويذكر المخصوص بعد مبتدأ ... أو خبر اسم ليس يبدو أبداً*

أي يذكر المخصوص بعد الفاعل، ويعرب مبتدأ، أو خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً

2- أي على "نعم" و"بئس"، وذلك بشرط صلاحيته للتأخير.

3- أي قد يتقدم على جملة المخصوص لفظ يدل عليه ويشعر به إذا حذف فيحذف
المخصوص جوازا؛ سواء كان هذا المشعر صالحاً لأن يكون مخصوصاً، أو لا، ويعرب
على حسب حالته.

4- أي أيوب؛ فحذف المخصوص بالمدح وهو ضمير أيوب؛ لدلالة ما قبله عليه، وهو
يصلح أن يكون مخصوصاً. ويجوز أن يكون التقدير: نعم العبد الصابر، وعلى هذا يكون
المشعر -وهو كلمة "صابراً"- غير صالح لأن يكون مخصوصاً؛ لأنه نكرة غير مختصة.
من الآية 44 من سورة ص. وإلى حذف المخصوص أشار الناظم بقوله:

وإن يقدم مشعر به كفى ... كالعلم نعم المقتنى والمقتنى**
أي: إذا تقدم على المخصوص بالمدح أو الذم ما يشعر به بمعناه، ويدل عليه من غير لبس أو فساد في المعنى، كفى عنه وجاز حذفه، وقول الناظم: "كالعلم نعم المقتنى والمقتنى" من تقديم المخصوص لا المشعر به؛ إذا أعرب "العلم" مبتدأ وما بعده خبراً؛ كما هو المتبادر، والأصل: نعم المقتنى والمقتنى العلم. والمقتنى: الشيء الغالي الذي يقتنى ويحرص الناس

* "المخصوص" نائب فاعل يذكر. "بعد" ظرف مبني على الضم محل نصب متعلق بذكر. "مبتدأ - بالقصر - حال من المخصوص. "أو خبر اسم" أو خبر معطوف على مبتدأ، واسم مضاف إليه. "ليس يبدو أبداً الجملة من ليس ومعموليهما في محل جر نعت ثان لاسم.
** "وإن يقدم" شرط وفعله "مشعر" نائب فاعل يقدم. "به" متعلق بمشعر. "كفى" فعل ماض، والجملة جواب الشرط. "كالعلم" الكاف جارة لقول محذوف، و"العلم" مبتدأ، والجملة بعده خبر، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول المحذوف.

(100/3)

وليس منه 1: "العلم نعم المقتنى"؛ وإنما ذلك من التقدم 2.

على الاحتفاظ به. والمقتنى: الذي يتبع ويسار على نهجه.
1- أي ليس من حذف المخصوص.
2- هذا إذا أعرب "العلم" مبتدأ كما بينا، أما إذا أعرب "العلم" خبر لمبتدأ محذوف؛ أي الممدوح العلم، أو عكسه، أو أعرب مفعولاً محذوف؛ أي الزم العلم، وجملة "نعم المقتنى" مستأنفة، فيكون من تقديم الشعر لا المخصوص؛ لعدم صلاحيته للتأخير؛ لأنه من جملة أخرى، وعلى هذا يحمل كلام الناظم.

(101/3)

فصل: في بناء "فعل" للتعجب، وإستعماله كنعم وبئس، حكم "ساء"
 وكان فعل ثلاثي صالح للتعجب منه؛ فإنه يجوز استعماله على "فعل"، بضم العين؛ إما
 بالإصالة؛ كظرف، وشرف، أو بالتحويل¹؛ كضرب، وفهم. ثم يجري حينئذ مجرى نعم
 وبئس؛ في إفادة المدح والذم²، وفي حكم الفاعل، وحكم المخصوص؛ تقول في المدح:
 فهم الرجل زيد، وفي الذم: خبت الرجل عمرو³.
 ومن أمثلته:

"ساء"⁴؛.....

.....

- 1- أي إذا كان في الأصل مفتوح العين أو مكسورها كمثال المصنف. ثم إن كان الفعل معتل العين بالألف نحو: صام ونام، بقي على حاله، وقدر فيه التحويل إلى "فعل"، وإن كان معتل اللام؛ فإن كانت لامه واوا، ظهرت الواو مفتوحة وقبلها الضمة إن لم تكن موجودة من الأصل. نحو سَرَوْ، وَغَزَوْ. وإن كانت ياء قلبت واو وضم ما قبلها؛ نحو خَشَوْ، ويعتبر الفعل بعد ذلك التحويل لازماً مجرداً من الدلالة على الزمن، جامداً، لا مضارع له ولا أمر ولا غيرهما من المشتقات. واستعمال هذا النوع في المدح والذم نادر، ولا يحسن استعماله اليوم، فهناك ما يغني عنه من الأساليب المقبولة.
- 2- وذلك مع تأدية كل فعل معناه الخاص به، ودلالته على التعجب؛ فكل فعل ثلاثي يحول إلى صورة "فعل" يؤدي هذه الأمور الثلاثة. وجريان الفعل هذا المجرى ليس على سبيل الوجوب، بل على سبيل الأولوية.
- 3- وتقول: شرف، وكرم، ونبه، وفهم، وبرع، ولعب..... إلخ.
- 4- خصها المصنف والناظم بالذكر؛ لأنها للذم العام فهي أشبه ببئس، وكثرة استعمالها وللخلاف فيها؛ فهي مثل بئس في المعنى والحكم؛ أم هي مثلها في المعنى؟ أما في

(101/3)

فإنه في الأصل سواً، بالفتح¹؛ فحول إلى "فعل" بالضم، فصار قاصراً، ثم ضمن معنى "بئس" فصار جامداً محكوماً له ولفاعله بما ذكرنا²؛ تقول: ساء الرجل أبو جهل، وساء حطب النار أبو هب؛ وفي التنزيل: {وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا} 3، {سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ} 4، ولك في فاعل "فعل" المذكور: أن تأتي به اسماً مجرداً من أل⁵، وأن تجره

.....، بالباء6.....
.....

الأحكام فكالأفعال المحولة.

1- والسوء: ضد السرور، حركت الواو والفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، يقال: ساءه الأمر يسوءه، إذا أحزنه، فهو متعدد متصرف.

2- أي من كونه كبش في أحكامه، قال الناظم:

واجعل كبش "ساء" وأجعل فعلا ... من ذي ثلاثة كنغم مسجلاً*

أي اجعل "ساء" مثل بنس في معناها وأحكامها. واجعل "فعل" من كل فعل ثلاثي مثل "نعم"، جعلاً مطلقاً في معناها وأحكامها، من غير تقييد يحدث بينهما فرقاً. ومعنى مسجلاً حرّاً عن التقييد بحكم. والاقتصار على "نعم" ليس مقصوداً، بل مثلها في ذلك "بنس".

3- فاعل "ساء" ضمير مستتر يعود على النار. "مرتفعاً" تمييز على حذف مضاف؛ أي نار مرتفع؛ لأن التمييز ينبغي أن يكون عين المميّزة في المعنى. والمرتفع: المتكأ. من الآية 29 من سورة الكهف.

4- "ما" إن جعلت فاعلاً؛ فهي اسم موصول والجملة صلة؛ أي ساء ما يحكمونه، وإن جعلت تمييزاً، فهي نكرة موصوفة؛ أي ساء شيئاً يحكمونه، وعلى الاتجاهين فالمخصوص بالذم محذوف. من الآية 4 من سورة العنكبوت.

5- أي بخلاف فاعل نعم وبنس، وهذا أحد الفروق بينهما.

6- أي الزائدة، وبكثرة إن كان اسماً ظاهراً، وذلك تشبيهاً بفاعل "أفعل" في التعجب، فيجر

* "كبش" جار ومجرور في موضع المفعول الثاني لاجعل. "ساء" مفعوله الأول، مقصود لفظه. "فعلاً" مفعول أول لاجعل الثاني على تقدير مضاف. "من ذي ثلاثة" متعلق بمحذوف حال من فعلاً، ومضاف إليه. "كنعم" جار ومجرور في موضع المفعول الثاني لاجعل. "مسجلاً" حال من نعم.

فإنه في الأصل سواً، بالفتح¹، فحول إلى "فعل" بالضم، فصار قاصراً، ثم ضمن معنى "بئس" فصار جامداً محكوماً له ولفاعله بما ذكرنا²؛ تقول: ساء الرجل أبو جهل، وساء حطب النار أبو لهب؛ وفي التنزيل: {وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا} 3، {سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ} 4، ولك في فاعل "فعل" المذكور: أن تأتي به اسماً وأن تأتي به ضميراً مطابقاً¹؛ نحو: فهم زيد. وسمع: مررت بأبيات جاد بهن أبياتاً، وجدن أبياتاً²، وقال: حب بالزور الذي لا يرى³

لفظاً ويرفع محلاً؛ تقول: حمد بالجار معاشره؛ أي حمد الجار معاشره. وهذا فرق ثان بينهما.

1- أي لما قبله وجوباً، وعائداً كذلك إلى شيء سابق؛ تقول: المخلص سعد رجلاً، والمخلصان سعدا رجلين.. إلخ؛ فإن عاد إلى التمييز المتأخر فلا مطابقة، وهذا فرق ثالث؛ فإن "نعم" يتعين في فاعلها المضمّر لزومه حالة واحدة، وعوده على التمييز بعده. 2- حكى ذلك الكسائي، بزيادة الباء في الفاعل أولاً، وتجرده منها ثانياً، وهو سبب تمثيل المصنف به. وجاد بهن؛ من جاد الشيء، إذا صار جيداً، وأصله: جود؛ فحول إلى "فعل" لقصد المبالغة والتعجب، وزيدت الباء في الفاعل، وعوض من ضمير الرفع ضمير الجر؛ ف قيل: بهن، و"أبياتاً" تمييز، و"جدن" فعل وفاعل، "أبياتاً" تمييز أيضاً، وقد جمع فيهما بين الفاعل والتمييز.

3- صدر بيت من المديد، للطرماح بن حكيم، وعجزه:

منه إلا صفحة أو لمام

اللغة والإعراب: الزور: الزائر، وهو مصدر يراد به اسم الفاعل، ويطلق على الواحد والجمع، مذكراً ومؤنثاً. صفحة: المراد: صفحة الوجه؛ وهي جانبه. لمام: جمع لمة، وهي الشعر الذي يجاوز شحمة الأذن؛ فإذا بلغ المنكب سمي: جمّة "حب" فعل ماضٍ لإنشاء التعجب. "بالزور" فاعل حب على زيادة الباء. "الذي" صفة للزور. "لا" حرف نفي. يرى "فعل مضارع للمجهول. "منه" متعلق به. "إلا" أداة حصر. "صفحة" نائب فاعل يرى. والجملة صلة الذي. "أو لمام" معطوف على صفحة.

المعنى: ما أحب الضيف الذي لا يثقل على مضيفه بالمكث عنده ومضايقته، حتى لا يكاد يتحقق من ملامحه، لسرعه انصرافه وتركه المضيف. الشاهد: محيى فاعل "حب" التي تفيد معنى "نعم" مقترناً بالباء الزائدة؛ لقربها من معنى التعجب، وقد علمت أن الباء تترادف في فاعل فعل التعجب.

أصله: حب الزور، فزاد الباء، وضم الحاء؛ لأن "فعل" المذكور يجوز فيه: أن تسكن عينه، وأن تنقل حركتها إلى فائه¹، فتقول: ضرب الرجل، وضرب.

تنبيه: يتبين مما ذكره المصنف أن "ساء"، "حب" إذا لم يكن معهما "ذا"، من المحول إلى "فعل" بالضم، وتجري عليهما أحكامه التي ذكرها، وهذا هو المشهور. ويرى الدماميني: أنه يلتزم في فاعل "ساء" من جميع الأحكام. وقال الشاطبي: إن فاعل "حب" - إذا لم يكن معه "ذا" - يلتزم فيه ما التزم في فاعل "نعم".

1- وفي ذلك، وفيما تقدم في فاعل "حب" إذا غير "ذا" - يقول الناظم: وما سوى "ذا" ارفع بحب أو فجر ... بالبا ودون "ذا" انضمام الحاکثر* أي أرفع الفاعل بحب، إذا كان اسماً غير كلمة "ذا"، أو جره بالباء الزائدة ويكون في محل رفع، وانضمام الحاء مع "حب" - إذا كان دون ذا - كثير.

* "وما" اسم موصول مفعول مقدم لارفع. "سوى" ظرف، صلة ما. "ذا" مضاف إليه. "بحب" متعلق بارفع. "أو فجر" معطوف على ارفع، والفاء زائدة. "الباء" متعلق بجر، وقصر للضرورة. "ودون ذا" دون ظرف متعلق بمحذوف، حال من محذوف للعلم به، وذا مضاف إليه. "انضمام" مبتدأ. "الحاء" - بالقصر - مضاف إليه. "كثر" الجملة خبر المبتدأ، والتقدير: وانضمام الحاء من حب حال كونه دون "ذا" كثير.

فصل: في حبذا ولا حبذا، وإعرابهما

ويقال في المدح: "حبذا"، وفي الذم: "لا حبذا"، قال:

ألا حبذا عاذري في الهوى ... ولا حبذا الجاهل العاذل¹

1- بيت من المتقارب، لم نقف على قائله.

اللغة والإعراب: العاذر: الذي يقبل العذر، ولا يلوم؛ من عذره يعذره، والاسم المعذرة. العاذل: اللائم؛ من عذله يعذله، والاسم العذل. "ألا" حرف تنبيه. "حبذا" فعل وفاعل.

والجملة في محل رفع خبر مقدم، وسيدكر المصنف لها أعاريب أخرى. "عاذري" مبتدأ مؤخر وهو المخصوص بالمدح. "في الهوى" متعلق بعاذر. "ولا" نافية. "حبذا الجاهل" إعرابه كسابقه. "العاذل" صفة للجاهل. المعنى: نعم من يعذرني في الهوى، ويكف عن لومي وعذلي، وينس الجاهل الغبي الذي يلومني، ولا يلتمس لي عذرا في هواي. الشاهد: استعمال "حبذا" للمدح في الشطر الأول من البيت، و"لا حبذا" للذم في

(104/3)

ومذهب سيويه: أن "حب" فعل، و "ذا" فاعل، وأنهما باقيان على أصلهما 1. وقيل: ركبا وغلبت الفعلية لتقدم الفعل؛ فصار الجميع فعلاً، وما بعده فاعل 2. وقيل: ركبا وغلبت الاسمية لشرف الاسم؛ فصار الجميع اسماً مبتدأ، وما بعده خبره 3. ولا يتغير "ذا" عن الأفراد والتذكير، بل يقال: حبذا الزيدان والهندان؛ أو الزيدون والهندات؛ لأن ذلك كلام جرى مجرى المثل 4، كما في قولهم: "الصيف ضيعت اللبن". يقال لكل

الشطر الثاني وقد جمع بينهما.

1- أي أنهما جملة فعلية ماضوية لإنشاء المدح، و"ذا" كفاعل "نعم"؛ لا يجوز إتباعه، وإذا وقع بعده اسم؛ نحو: حبذا الرجل، فهو المخصوص، لا تابع لاسم الإشارة، وإلى هذا أشار الناظم بقوله:

ومثل نعم "حبذا" الفاعل "ذا" ... وإن ترد ذما فقل "لا حبذا"*

أي مثل "نعم" مع فاعلها في إنشاء المدح جملة "حبذا"، وهي جملة فعلية، الفاعل فيها هو "ذا". وعند إرادة الذم قل "لا حبذا" بزيادة "لا" النافية. ويجب وصلها بذا كتابة.

2- هذا رأي ضعيف؛ لأنه لم يعهد تركيب فعل من فعل واسم، على أنه قد يحذف المخصوص، والفاعل لا يحذف، كما في قول الشاعر:

ألا حبذا لولا الحياء وربما ... منحت الهوى ما ليس بالمتقارب

3- وأجاز بعضهم كون "حبذا" خبراً مقدماً، والاسم بعده مبتدأ مؤخر. وينسب هذا إلى المبرد وابن السراج. وضعف بأن "حبذا" لو كان اسماً لوجب تكرار "لا" عند إهمالها في نحو: لا حبذا زيد ولا عمرو، وأيضاً: عمل "لا" في معرفة إن أعملت عمل "إن" أو ليس. وبقي وجه آخر؛ وهو: أن يكون "حب" فعلاً، و"ذا" ملغاة، والاسم بعده فاعل.

4- أي في كثرة الاستعمال، وفيه علة تقتضي عدم التغير كالمثل؛ وهي: إرادة الإبهام
بذا، ثم الإيضاح بما يأتي بعدها مثل: ربه رجلا، و {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ} .

* "ومثل" خبر مقدم "نعم" مضاف إليه. "حبذا" مبتدأ مؤخر مقصود لفظه. "والفاعل ذا" مبتدأ وخبر. "وإن ترد" شرط وفعله. "ذما" مفعول ترد. "فقل" الفاء واقعة في جواب الشرط. "لا" نافية. "حبذا فعل وفاعل، والجملة في محل نصب مقول القول، وجملة القول جواب الشرط. زائدة. "بالباء" متعلق بجر، وقصر للضرورة. "ودون ذا" دون ظرف متعلق بمحذوف، حال من محذوف للعلم به، وذا مضاف إليه. "انضمام" مبتدأ. "الحاء" -بالقصر- مضاف إليه. "كثر" الجملة خبر المبتدأ، والتقدير: وانضمام الحاء من حب حال كونه دون "ذا" كثير.

(105/3)

أحد بكسر التاء وإفرادها 1. وقال ابن كيسان:
لأن المشار إليه مضاف محذوف؛ أي حبذا حسن هند 2، ولا يتقدم المخصوص على "حبذا"؛ لما ذكرنا من أنه كلام جرى مجرى المثل 3، وقال ابن رباب: شاذ؛ لئلا يتوهم أن في "حب ضميراً" 4، وأن "ذا" مفعول.
تنبيه: إذا قلت: "حب الرجل زيد، فحب هذه من باب "فعل" المتقدم ذكره،

1- ذلك لأنه في الأصل خطاب لامرأة طلقت زوجا غنيا لكبره، وأخذت شابا فقيرا، وكان ذلك في زمن الصيف، فلما جاء الشتاء أرسلت للأول تطلب منه لبنا؛ فقال لها ذلك، وصار مثلا يضرب لمن يطلب الشيء بعد تفريطه فيه، و"الصيف" منصوب على الظرفية لضيعة.

2- هذا قول غير مسلم؛ لأنه لو كان كما ذكره، لظهر هذا المبتدأ المقدر في بعض التراكيب العربية؛ ولم يثبت ذلك إطلاقاً، فهو قول لا دليل عليه.

3- وإلى هذا يشير الناظم بقوله:

وأول "ذا" المخصوص أيا كان لا ... تعدل بذا فهو يضاهي المثل*

أي أتبع كلمة "ذا" وجيء بعدها بالمخصوص أيا كان؛ مفردا مذكرا أو غيرها. ولا تعدل بذا أو تمل إلى سواه؛ أي لا تدخل عليه تغييرا مطلقا؛ فهو يشبه المثل في لزومه حالة

واحدة للجميع.

4- أي ضميرا مرفوعا على الفاعلية عائدا على المخصوص، وهذا التوهم بعيد؛ لأن معنى هذا التركيب قد اشتهر في غير ذلك المعنى المتوهم. على أن هذا التوهم الذي يفر منه، لا يمتنع وروده على الذهن بسبب التأخير؛ لأنه يفهم أن "ذا" مفعول مقدم، و"زيد" فاعل مؤخر.

* "وأول" فعل أمر يتعدى لاثنتين؛ أي أتبع. "ذا" مفعول أول. "المخصوص" مفعول ثان، ويجوز العكس. "أيا" اسم شرط، خبر لكان مقدم، وهي فعل الشرط، واسمها يعود إلى المخصوص. "لا" ناهية "تعديل" مضارع مجزوم بها، والجملة جواب الشرط، وحذفت الفاء للضرورة. "فهو" الفاء للتعليل، و"هو" ضمير منفصل، مبتدأ "يضاهي" المثالا: "المثالا" مفعول، يضاهي، والجملة خبر المبتدأ.

(106/3)

ويجوز في حائه: الفتح والضم، كما تقدم؛ فإن قلت "حبذا"، ففتح الحاء واجب، إن جعلتها كالكلمة الواحدة1.

1- أي بالتركيب، فإن أبقيا على أصلهما بلا تركيب، جاز الوجهان: وإذا كان فاعل "حب" اسما غير "ذا"؛ فإنه لا يلتزم صورة واحدة، وإنما يساير المعنى؛ فيكون مفردا أو غير مفرد، مذكرا وغيره على حسب ما يقتضيه المقام. ويجوز رفعه أو جره بباء زائدة؛ تقول: حب المضيء القمر، وحب المضيئان القمران وحيث المضيئات الأقمار ... وهكذا. تنبيه:

يخالف مخصوص "حبذا" مخصوص نعم في أمور؛ منها:
أ- أن مخصوص "نعم" يجوز تقديمه عليها، بخلاف مخصوص "حبذا"؛ فلا يتقدم مطلقا، لا على "حب"، ولا على "ذا". وقد أوضح ذلك المصنف.
ب- يجوز عمل النواسخ في مخصوص "نعم"؛ تقول: نعم رجلا كان محمد؛ ولا يجوز ذلك في مخصوص حبذا.
ج- تقديم التمييز على المخصوص في "نعم" كثير، وتأخيره شاذ ونادر. أما في "حبذا"

فيجوز ذكر التمييز أو الحال قبله، أو بعده؛ تقول: حبذا رجلا محمد، وحبذا محمد رجلا، وحبذا راكبا محمد، وحبذا محمدان مسافرين، وصاحب الحال والمميز هو "ذا"؛ لأنه الفاعل المبهم، لا المخصوص.

فائدة:

يجوز زيادة "كاف الخطاب" في آخر "نعم" و"بئس"؛ تقول: نعمك الرجل محمد، وبئسك الرجل زيد.

وهذه الكاف حرف لجرد الخطاب، وليس لها موضع من الإعراب. ومع جوازها فهي قليلة في الأساليب البليغة.

(107/3)

الأسئلة والتمرينات:

- 1- يرى بعض الكوفيين أن "نعم" و"بئس" اسمان بين حجتهم فلي ذلك، وادحضها.
- 2- يأتي فاعل "نعم" و"بئس" اسما ظاهرا أحيانا، وضميرا أحيانا أخرى، اشرح الشروط اللازمة في كل، ومثل.
- 3- للنحاة أقوال في أعراب "ما" الواقعة بعد "نعم" و"بئس"، اشرح ذلك، ووضح بأمثلة من إنشائك.
- 4- كيف تعرب المخصوص؟ وما الفرق بين مخصص "نعم"، و"حبذا"؟
- 5- ابسط القول في "ساء"، و"حب"، وما يحول إلى "فعل"، وبين الفرق بينهما، وبين "نعم" و"بئس".
- 6- اشرح قول ابن مالك الآتي، موضحا ما تقوله بالأمثلة:
وجمع تمييز وفاعل ظهر ... فيه خلاف عنهم قد اشتهر
- 7- فيما يأتي شواهد للنحويين في باب "نعم" و"بئس"، بين موضع الشاهد، وأعرّب ما تحته خط، واذكر المخصوص بالمدح أو الذم:
قال تعالى: {وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ} .
{بئسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا} .

{بُسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ} .
{سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا} .
{كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ} .
{إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ} .
{وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا} .

تزود صديق المرء من كان عونهُ ... فنعم الزاد زاد أبيلك زادا

—

فنعم صديق المرء من كان عونهُ ... وبئس امرأً من لا يعين على الدهر

—

فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها ... وحب بها مقتولة حين تقتل

(108/3)

.....

.....

لعمري وما عمري علي بهين ... لبئس الفتى المدعو بالليل حاتم
أألوم من بخلت يده وأغتدي ... للبخل تربا ساء ذاك صنيعاً
ألا حبذا لولا الحياء وربما ... منحت الهوى ما ليس بالمتقارب
نعم امرأين حاتم وكعب ... كلاهما غيث وسيف عضب
8- أعرب ما تحته خط في البيتين الآتين، وبين ما فيهما من شاهد، وهما لجرير الشاعر
الأموي المشهور:

يا حبذا جبل الريان من جبل ... وحبذا ساكن الريان من كانا
وحبذا نفحات من يمانية ... تأتيك من قبل الريا أحيانا

(109/3)

باب: أفعال التفضيل

مدخل

...

باب: أفعال التفضيل 1

إنما يصاغ أفعال التفضيل مما يصاغ منه فعلا التعجب 2؛ فيقال: هو أضرب وأعلم وأفضل، كما يقال: ما أضربه وأعلمه وأفضله.

باب: أفعال التفضيل

1- هو: اسم مشتق مصوغ للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة خاصة، وزاد أحدهما على الآخر في هذه الصفة. وهو يصاغ قياسا على وزن "أفعل" للمذكر ممنوع من الصرف؛ للوصفية ووزن الفعل.

وعلى وزن "فعلى" للمؤنث، والزائد يسمى "المفضل" والمزيد عليه يسمى: "المفضل عليه" أو "المفضول" سواء كانت صفة مدح؛ كأفضل وأحسن، أو ذم؛ كأقبح وأسوأ. ومنه: خير، وشر، وحب؛ وقد حذفت همزتها لكثرة الاستعمال؛ قال تعالى: {وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ} ، {أُولَئِكَ هُمْ شَرُّ الْبَرِيَّةِ} ، وقال الشاعر:

وحب شيء إلى الإنسان ما منعا

وجاء على الأصل قول رؤية:

بلال خير الناس وابن الأخير

وقراءة بعضهم: {مَنْ الْكَذَّابُ الْأَشْرُ} ، وفي الحديث: "أحب الأعمال إلى الله أدومها وأن قل".

2- تقدم ذلك مستوفى في "باب التعجب" قريبا فارجع إليه إن شئت.

وفي ذلك يقول الناظم:

صغ من مصوغ منه للتعجب ... "أفعل" للتفضيل وأب اللذ أي*

أي صغ "أفعل" للدلالة على التفضيل من مصدر الفعل الذي يصاغ منه التعجب،

وامنع هذه الصياغة من الفعل الذي منع منه الصوغ هنالك.

* "من مصوغ" متعلق بصغ والموصوف محذوف؛ أي من فعل مصوغ. "منه" جار

ومجرور، نائب فاعل مصوغ. "للتعجب" متعلق بمصوغ. "أفعل" مفعول صغ. "للتفضيل"

متعلق بضع. "وأب" فعل أمر مبني على حذف الألف. "اللد" اسم موصول، لغة، في

الذي، مفعول. "أي" فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل يعود إلى الذي، والجملة

صلة.

وشذ بناؤه من صوف لا فعل له؛ كهو أقمن به، أي أحق 1، وألص من شظاظ 2. ومما زاد على ثلاثة، ك: "هذا الكلام أخصر من غيره" 3. وفي "أفعل" المذاهب الثلاثة 4، وسمع: هو أعطاهم للدراهم، وأولاهم للمعروف 5، وهذا المكان أقفر من غيره 6. ومن فعل المفعول؛ كهو أزهي من ديك 7، وأشغل من ذات النحيين 8، وأعنى بحاجتك 9.

1- بنوه من قمن؛ أي حقيق. ومثله قولهم: ما بالبادية أنوأ منه؛ أي أعلم بالأنواء منه.
2- بنوه من لص، وقد حكى ابن القطاع: لصص -بالفتح- إذا استتر، وحكى أيضاً: لصصه، إذا أخذه خفية، وعلى ذلك فلا شذوذ فيه. وشظاظ بكسر -الشين- اسم لص، معروف بالذكاء في اللصوصية، من بني ضبة، ويضرب به المثل في ذلك. ومثل هذين قولهم: هو أفرس من غيره؛ من الفروسية.

3- بنوه من: "اختصر". وفيه شذوذ آخر؛ وهو: بناؤه من المبني للمجهول.
4- أي في بناء "أفعل" التفضيل من الرباعي الذي على وزن "أفعل" الخلاف السابق في التعجب؛ فقليل: يجوز مطلقاً وقيل يمتنع مطلقاً، وقيل: يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل وإلا فلا.

5- هذان شاذان عند من يمتنع ذلك مطلقاً، وعند من يمتنع إذا كانت الهمزة للنقل؛ لأن همتها كذلك.

6- هذا شاذ على القول بالمنع مطلقاً؛ لأن همرته ليست للنقل.

7- بنوه من قولهم: زهي، بمعنى تكبر، وحكى ابن دريد: زها يزهو؛ أي تكبر، وعليه فلا شذوذ؛ لأنه من المبني للفاعل.

8- بنوه من "شغل" بالبناء للمفعول؛ لأن المراد أنها أكثر مشغولية، لا أنها أكثر شغلا لغيرها وهذا الفعل يجيء مبيناً للفاعل؛ قال تعالى: {شَغَلْتْنَا أََمْوَالَنَا وَأَهْلُونَا} . والنحيين تشبة نحي، وهو زق السمن، وذات النحيين: امرأة من تيم الله بن ثعلبة، كانت تبيع السمن في الجاهلية، فأتى رجل أنصاري قبل أن يسلم، فساومها فحلت نحيًا، فقال لها: أمسكيه حتى أنظر إلى غيره. فحلت الآخر، فقال لها: أمسكيه، فلما شغل يديها حاورها حتى قضى منها ما أراد وفر.

9- بنوه من "عني"، وسمع فيه: عني كرضي، وعليه فلا شذوذ فيه.

وما يتوصل به إلى التعجب مما لا يتعجب منه بلفظه، يتوصل به إلى التفضيل. ويجاء بعده بمصدر ذلك الفعل تمييزاً؛ فيقال: هو أشد استخراجاً وحمزة¹.

1- إذا كان الفعل جامداً؛ كعسى وليس، أو غير قابل للتفاضل؛ كمات وفني، لم يجز التفضيل منه مطلقاً بطريق مباشر أو غير مباشر، لأن الجامد لا مصدر له، وعدم التفاوت يفقد الأساس الذي يقوم عليه التفاضل، وفي المنفي والجهول خلاف بين النحاة؛ لأن مصدرهما مؤول فيكون معرفة؛ فلا يصلح نصبه تمييزاً لأشد ونحوه، وهو ما ينبغي أن يعرب به المصدر هنا. والتحقيق صحة التفضيل منها بالطريقة غير المباشرة؛ لصحة مجيء كلمة "عدم" قبلهما، ولصحة التنكير في بعض الأحوال. أما ما عدا ذلك مما فقد الشروط، فيتوصل إلى التفضيل منه بصوغ اسم تفضيل من "أشد" ونحوه مما يناسب المعنى، ويوضع مصدر الفعل غير المستوفي للشروط بعده، منصوباً على التمييز كما بينا. ويقوم مقام المصدر: اسم فاعل، أو اسم مفعول في آخره ياء مشددة وتاء؛ تقول: هو أشد ضاربة، ومضروبية، من غيره، كما سبق.

ويلاحظ أن "أشد" ونحوه في باب التعجب فعل، أما هنا فاسم.

هذا: وقد ذكر النحاة أن الألفاظ الدالة على العيوب والألوان لا يصاغ منها "أفعل" مباشرة، إذا كانت هذه العيوب والألوان ظاهرة. وسمع من ذلك: أسود من حلك الغراب، وأبيض من اللبن، وقيل: إن هذا شاذ لا يقاس عليه، ولا ندري السبب في عدم القياس، وما ذكره من علل غير مقنعة، والرأي جوازه، إذا لم يحصل لبس بصيغة أخرى، وقامت قرينة على التفضيل، أما العيوب والألوان المعنوية فتصح الصياغة منها مباشرة؛ مثل: فلان أبله من فلان، وأحمق منه، وأرعن منه، وأخرق منه، وأبيض سريرة منه، وأسود قلباً منه.... وهكذا، وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله:

وما به إلى تعجب وصل ... لمانع به إلى التفضيل صل*

أي أن ما يتوصل به إلى التعجب من الأفعال التي لم تستكمل الشروط، بسبب

* "وما" اسم موصول مبتدأ. "به" متعلق بوصل على أنه نائب فاعله قدم عليه، وساغ ذلك لأنه جار ومجرور يتوسع فيهما. "إلى تعجب" متعلق بوصل، والجملة صلة. "لمانع"

متعلق بوصل أيضاً. "به إلى التفضيل" متعلقان بصل. "صل" فعل أمر، والجملة خبر المبتدأ.

(112/3)

فصل: لإسم التفضيل بالنظر لفظه ثلاث حالات

ولاسم التفضيل ثلاث حالات 1:

إحداها: أن يكون مجرداً من "أل" والإضافة؛ فيجب له حكمان: أحدهما: أن يكون مفرداً مذكراً دائماً 2؛ نحو: {لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ} 3، ونحوه: {قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ} ... الآية 4؛ ومن ثم 5 قيل.....

مانع يمنع التعجب المباشر منها، يتوصل به إلى التفضيل منها عند وجود ذلك المانع. وليعلم أن "أفعل" التفضيل يدل غالباً على الدوام والاستمرار. وهو اسم جامد ليس له ماض، ولا مضارع، ولا اسم فاعل، ولا مفعول، ولا شيء من المشتقات، ولا يتقدم عليه في الاختيار شيء من معمولاته، كما هو الحكم العام في العوامل الجامدة، إلا في مواضع نص عليها النحاة، وسيأتي بعضها؛ كأن يكون المعمول شبه جملة؛ كقول الشاعر:

وللحلم أوقات وللجهل مثلها ... ولكن أوقاتي إلى الحلم أقرب

1- هذا بالنظر إلى لفظه، أما بالنظر إلى معناه، فله ثلاث استعمالات أيضاً:

أ- ما تقدم ذكره في تعريفه.

ب- أن يراد به أن شيئاً زاد في صفته الخاصة به على شيء آخر في صفته، فالاشتراك بينهما في مطلق الزيادة؛ نحو قولهم: السكر أحلى من الملح، والصيف أحر من حرارته، أشد من الشتاء في برودته.. وهكذا؛ فليس بين كل اثنين اشتراك في المعنى، إلا في مطلق الزيادة المجردة المقصور على صاحبها.

ج- أن يتجرد عن معنى التفضيل، ويراد به ثبوت الصوف لصاحبه؛ فيؤول باسم فاعل، أو صفة مشبهة، وقد أشار إليها المصنف والناظم فيما سيأتي.

2- أي ولو كان مسنداً إلى مؤنث، أو مثنى، أو مجموع.

3- سورة يوسف: الآية 8.

4- تمام الآية: {وَأَخَوَانُكُم وَآزْوَاجُكُم وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ

كَسَادَهَا وَمَسَاكِينُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبُّ إِلَيْكُمْ} من الآية 24 من سورة التوبة. فقد أفرد

"أحب" في الآية الأولى مع الاثنين، وفي هذه مع الجماعة.
5- أي: ومن أجل أن "أفعل" التفضيل المجرد من أل والإضافة، يلزم فيه الأفراد والتذكير كما أسلفنا.

(113/3)

"آخر" إنه معدول عن آخر 1، وفي قول ابن هانئ:
كأن صغرى وكبرى من فقاقعها 2
إنه لحن.

والثاني: أن يؤتى بعده "بمن" 3 جارة للمفضول، وقد يحذفان 4؛ نحو: {وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ
وَأَبْقَى} 5. وقد جاء الإثبات والحذف في: {أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ

1- أي: وليس من باب التفضيل؛ لأنه ليست فيه مشاركة وزيادة؛ لأن معناه الأصلي:
أشد تأخرا، و"آخر": جمع أخرى، أنشئ آخر على وزن "أفعل".
2- صدر بيت من البسيط، للحسن بن هانئ، المشهور بأبي نواس، في وصف الخمر،
وعجزه:

حصباء در على أرض من الذهب
اللغة والإعراب: فقاقعها: جمع فقاعة؛ وهي النفاخات التي على وجه الماء أو الخمر،
شبه حبات صغيرة من الحصباء، وهي: دقاق الحصى. در: لآلى، جمع درة؛ وهي
اللؤلؤة. "كأن" حرف تشبيه ونصب. "صغرى" اسم كان. "من فقاقعها" جار ومجرور
متعلق بمحذوف صفة لصغرى وكبرى. "حصباء" خبر كأن. "در" مضاف إليه. "على
أرض" متعلق بمحذوف صفة لحصباء. "من الذهب" متعلق بمحذوف صفة الأرض.
المعنى: كأن النفاخات الصغيرة البيضاء التي تعلو الخمر وهي في الكأس - في لوئها
الذهبي - حبات من اللؤلؤ على أرض من ذهب.

الشاهد: مجيء "أفعل" التفضيل؛ وهو صغرى وكبرى، مؤنثا مع أنه مجرد من أل
والإضافة، وكان حقه أن يكون مفردا مذكرا؛ فيقال: أصغر، وأكبر، لهذا قال بعضهم:
إنه لحن، وقال الآخرون: إنه لم يقصد التفضيل، وإنما أراد معنى الوصف المجرد عن
الزيادة، فهو صفة مشبهة، لا أفعل تفضيل.

3- ولا يجزى المفضول غيرها من الحروف، وهي واجبة في هذه الحالة. واختلف في

- معناها، فقال المبرد: هي للابتداء، وتكون لا ابتداء الارتفاع إذا كان السياق للمدح؛ نحو: النشيط أفضل من الخامل. ولا ابتداء الانحطاط إذا كان السياق للذم؛ نحو: المنافق أضر على المجتمع من العدو، وقال ابن مالك: هي للمجاورة؛ أي أن المفضل جاوز المفضول في الوصف الممدوح أو المذموم، وزاد عليه.
- 4- أي "من" ومجرورها وهو المفضل عليه، وذلك عند وجود دليل على الحذف، وإلا امتنع.
- 5- أي من الحياة الدنيا. من الآية 17 من سورة الأعلى.

(114/3)

نَفَرًا { ؛ أي: منك 1.

وأكثر ما تحذف "من" إذا كان "أفعل" خبراً 2. ويقل إذا كان حالاً؛ كقوله: دنوت وقد خلناك كالبدر أجلاً 3

1- وعند الحذف لفظاً يلاحظان في التقدير والنية. من الآية 34 من سورة الكهف. وإلى ذلك يشير الناظم بقوله:

وأفعل التفضيل صله أبدا ... تقديرًا أو لفظًا بمن إن جردًا*

أي أن "أفعل" التفضيل المجرد من أل والإضافة. ينبغي أن يوصل في اللفظ بمن جارة للمفضل عليه، وتقدر عند الحذف.

2- سواء كان خبراً لمبتدأ، أو خبر ناسخ، أو أصله الخبر؛ كثنائي مفعولي "ظن" وأخواتها، وثالث مفاعيل "اعلم وأرى" .. إلخ، نحو: محمد أكرم، كان محمد أفضل، ظننت محمد أعلم، أعلمت علياً محمداً أقدر على تحمل المسؤولية.

3- صدر بيت من الطويل، استشهد به النحاة ولم ينسبوه لقائل، وعجزه: فظل فؤادي في هواك مضللاً

اللغة والإعراب: دنوت: قربت؛ من الدنو؛ وهو القرب خلناك: ظنناك وحسبناك. ظل: استمر مضللاً: حيران غير مهتد إلى الصواب؛ من الضلال؛ وهو عدم الرشد. "دنوت" فعل وفاعل. "وقد" الواو للحال من التاء في دنوت، و"قد" حرف تحقيق. "خلناك" خال فعل ماض ناقص، من أخوات ظن، و"ونا" فاعل، والكاف مفعول أول. "كالبدر" متعلق بمحذوف مفعول ثان. "أجلاً" أفعل تفضيل، حال من التاء في دنوت أيضاً.

"فضل" معطوف بالفاء على دنوت. "فؤادي" اسم ظل. "في هواك" متعلق بمضللا الواقع خبرا لظل.

المعنى: قربت منا أيتها المحبوبة وأنت أكثر جمالا وبهاء من البدر، وقد كنا نظنك مثله في الجمال وحسن المنظر، فصار قلبي حائرا في هواك وحبك، لا يعرف سبيل الرشد

* "وأفعل التفضيل" أفعل مفعول محذوف يفسره ما بعده، والتفضيل مضاف إليه. "أبدًا" ظرف منصوب. "تقديرًا أو لفظًا" مصدران حالان من المجرور بعدهما، أو منصوبان بإسقاط في. "بمن" متعلق بصل. "إن جردًا" شرط وفعله، ونائب الفاعل يعود إلى أفعل التفضيل، والألف للإطلاق، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه.

(115/3)

أي دنوت أجمل من البدر.

أو صفة؛ كقوله:

تروحي أجدر أن تقيلي¹

ووجه الصواب.

الشاهد: في "أجملا" حيث حذفت "من" التي تجر المفضول عليه مع مجرورها، وأفعل التفضيل هنا حال من التاء في "دنوت" كما ذكرنا. وجملة "وقد خلناك كالبدرا" اعتراضية. وهذا على قلته قياسي.

1- عجز بيت من الرجز، أو بيت من مشطوره، وبعده:

غداً بجني بارد ظليل ... ومشرب يشربها رسيل

وهو لأحيحة بن الجلاح الصحابي، يخاطب فسيلة "نحلة صغيرة"، وكان أحيحة ثريا وله نخل كثير يثرب مدينة الرسول -عليه الصلاة والسلام- ومع ذلك كان يدعو إلى الإدخار والجمع.

ومن كلامه الذي جرى مجرى المثل: "التمرة إلى التمرة تمر، والذود إلى الذود إبل"؛ أي أن القليل إذا انضم إلى القليل صار كثيرا.

اللغة والإعراب: تروحي: ارتفعي وطولي؛ من قولهم تروح النبت، إذا طال. أجدر: أحق وأحرى. تقيلي: من القيلولة؛ وهي الوقت الذي يشتد فيه الحر في منتصف النهار،

والمراد: أنها في هذا الوقت تكون متصفة بما يأتي. بجني بارد ظليل: أي في مكان يساعد على النمو والازدهار. رسيل: سهل لين، وهو وصف لمشرب. "تروحي" فعل أمر مبني على حذف النون، والياء فاعل. "أجدر" أفعل تفضيل صفة لمحذوف هو وعامله المعطوف على تروحي؛ أي: وخذي مكاناً أجدر. "أن تقيلي" أن مصدرية، وتقليتي مضارع منصوب بأن يحذف النون، والمصدر المنسبك مجرور بحرف جر محذوف قياساً؛ أي بـ"غدا" ظرف منصوب بتقليتي. "بجني" متعلق بتقليتي وهو مثنى. "بارد" مضاف إليه. "ظليل" معطوف على بارد بحذف العاطف، وهما وصفان لموصوفين محذوفين؛ أي بجني ماء بارد ومكان ظليل.

المعنى: ارتفعي أيتها النخلة الصغيرة وطولي، وخذي مكاناً أخرى من غيره بأن يزداد فيه نموك وازدهارك، بجني ماء بارد ومكان ظليل. وقد كان أهل يثرب ضنوا بطلعهم عليه، فهبت ريح الصبا وقت التأبير على الذكور واحتملت طلعها، فألقته على الإناث

(116/3)

أي: تروحي وائي مكاناً أجدر من غيره بأن تقيلي فيه. ويجب تقديم "من" ومجرورها عليه¹، إن كان المجرور استفهاماً²؛ نحو: أنت ممن أفضل³؟ أو مضافاً إلى الاستفهام؛ نحو: أنت من غلام من أفضل؟ وقد تتقدم في غير الاستفهام؛ كقوله:

فأسماء من تلك الطعينة أملح
وهو ضرورة.

فقام ذلك مقام التأبير، فاستغنى عنهم. الشاهد: - في "أجدر أن تقيلي"؛ حيث حذف "من" والمفضل عليه مع "أفعل"؛ وهو صفة لموصوف محذوف. وذلك قليل.

هذا: وقد ظن بعضهم أن الشاعر يخاطب بهذا ناقتة، وأنه يطلب منها الصبر على مشاق السير في وقت الرواح المقابل للغدو، وأن تقيل في وقت الظهيرة، وعليه تقدير المصنف. ولكن هذا لا يتناسب مع ما قبل هذا البيت وما بعده؛ وقبله:

تأبري يا خيرة الفسيل ... تأبري من حنذ فشولي
إذ ضن أهل النخل بالفحول ... تروحي أجدر أن تقيلي

والصحيح ما ذكرنا، وقد ذكره الفيومي في "المصباح المنير".

1- أي على "أفعل" وحده، دون تقديمها على الجملة كلها.

2- ذلك لأن الإستفهام له الصدارة في الكلام.

3- الأصل: أنت أفضل ممن؟

4- عجز بيت من الطويل، لجري الشاعر الأموي، وصدره:

إذا سايرت أسماء يومًا طعينة

ومثل قول ذي الرمة، الشاعر الأموي:

ولا عيب فيها غير أن قطوفها ... سريع وأن لا شيء منهن أطيب

اللغة والإعراب:- سايرت: سارت وصاحبت. طعينة: الطعينة الهودج كانت فيه امرأة

أولا، والجمع: ظعن وظعائن، وهي أيضًا: المرأة ما دامت في الهودج. والمراد هنا: المرأة

مطلقًا. أملح: أحسن؛ من ملح؛ كظرف.

(117/3)

الحالة الثانية: أن يكون "بأل" فيجب له حكمان:

"إذا" ظرف فيه معنى الشرط. "سايرت" فعل الشرط. "أسماء" فاعل سايرت. "طعينة"

مفعوله. "فأسماء الفاء واقعة في جواب "إذا"، وأسماء مبتدأ. "من تلك" متعلق بأملح

الواقع خبرًا للمبتدأ. "الطعينة" بدل من اسم الإشارة.

المعنى: أن أسماء، كلما سارت مع نسوة، ظهر حسنهما وجمالها، وتفوقت على من

يسايرنهما في الحسن والملاحة.

الشاهد: تقدم "من" ومجروورها؛ وهو قوله: "من تلك الطعينة"، على أفعل التفضيل؛

وهو "أملح" في غير الاستفهام، وذلك شاذ لضرورة الشعر. وفي تقديم "من" مع مجروورها

في حالي الاستفهام يقول الناظم:

وأن تكن بتلو من مستفهما ... فلهما كن أبدًا مقدمًا

كمثل ممن أنت خير ولدى ... إخبارٌ التقديم نزرًا وردًا*

أي: إن تكن مستفهما بالاسم التالي "من"؛ أي مجروورها؛ فقد هما وجوبا دائمًا؛ مثل: ممن

أنت خير؟ وورد التقديم نادرا حالة الإخبار؛ أي إذا كان الكلام خبرا، لا إنشائيا

استفهاميا.

هذا: وإذا بني أفعال التفضيل من مصدر فعل يتعدى بحرف الجر "من"؛ كالفعل "قرب"، و"بعد" جاز تقديم "من" المعدية، على "من" الداخلة على المفضول، وتأخيرها عنها؛ نحو: محمد أقرب من الصواب من علي، وأقرب من علي من الصواب. ولا يجوز الفصل بين "أفعل" وبين "من" ومجرورها، إلا بمعمول "أفعل"؛ نحو: {النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ} أو بـ"لو" وما يتبعها؛ كقول الشاعر:

ولفوك أطيب لو بذلت لنا ... من ماء موهبة على خمر

* "بتلو" أي بتال، متعلق بمستفهماً، "من" مضاف إليه. "مستفهماً" خبر تكن الواقع فعلاً للشرط. "فلهما" الفاء لربط الجواب بالشرط، و"لهما" متعلق بمقدما الواقع خبراً لكن، والجملة جواب الشرط. "أبداً" ظرف متعلق بمقدما. "كمثل" الكاف زائدة، و"مثل" خبر لمبتدأ محذوف؛ أي وذلك مثل. "ممن" متعلق بخبر الواقع خبراً عن "أنت". "لدى" ظرف بمعنى عنده، متعلق بورد. "إخبار" مضاف إليه. "لتقديم" مبتدأ. "نزراً" حال من فاعل "ورد" العائد على التقديم، والألف للإطلاق، والجملة خبر المبتدأ.

(118/3)

أحدهما: أن يكون مطابقاً لموصوفه¹؛ نحو: زيد الأفضل، وهند الفضلى، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون، والهندات الفضليات أو الفضل². والثاني: ألا يؤتي معه "بمن" 3، فأما قول الأعشى:

الموهبة: نقرة في جوف الصخرة يخزن فيها الماء ليبرد، والجمع مواهب. "لو" للتمني، أو شرطية حذف جوابها؛ أي لأحسننت إلينا. "على خمر" متعلق بمحذوف صفة لماء. أو بالنداء؛ كقول الشاعر:

لم ألق أخبث يا فرزدق منكمو ... ليلاً وأخبث بالنهار نهاراً

فائدة:

قال الصبان: "من كلامهم المشهور": "زيد أعقل من أن يكذب"، وظاهر مشكل؛ لأنه يقتضي تفضيل زيد في العقل على الكذب؛ ولا معنى له. وخير ما قيل في هذا وأمثاله: أن "أفعل" التفضيل يقصد به هنا معناه اللغوي، مع تضمين "أفعل" معنى "أبعد"، وبيان سبب البعد؛ فالمراد بهذا التركيب: زيد أبعد الناس من الكذب بسبب عقله، ويكون

الغرض من هذا التفضيل: ابتعاد الفاضل من المفضول. ولا تكون "من" تفضيلية وإنما هي مع مجرورها متعلقان بأفعل، الذي هو بمعنى متباعد، والمفضول متروك لقصد التعميم.

1- أي في التذكير والتأنيث، والإفراد وفروعه؛ وذلك لأن اقترانه بأل أضعف شبهه بأفعل في التعجب.

2- الفضل: جمع تكسير لفضلي. قيل: وينبغي أن يرجع في تأنيث اسم التفضيل وجمعه جمع تكسير إلى السماع؛ فقد لا يسمع ذلك، كالأشرف، والأظرف؛ فإنه لم يسمع فيهما: الأشارف والأظارف جمعاً، ولا الشرفي والظرفي للمؤنث؛ كما سمع ذلك في الأفضل والأطول. وقد سمع في الأكرم والأعجم جمعهما؛ فقليل: الأكارم والأماجد، ولم يسمع فيهما: الكرمي والمجدي للمؤنثة. ونقل صاحب الأمالي أن بعض العرب يقولون: الأكرم، والأجمل، والأحسن، والأرذل، والأنذل، والألأم، وهي: الكرمي، والجمل، والحسني، والرذلي، واللؤمي ... إلخ. وعليه فيمكن القياس مع التحفظ للتيسير؛ لأن الوصول إلى المسموع يحتاج إلى عناء شديد.

3- أي: لأن المفضل عليه غير مذكور؛ إذ تغني عنه أل. و"من"، و"أل" يتعاقبان ولا

(119/3)

أحدهما: أن يكون مطابقاً لموصوفه¹؛ نحو: زيد الأفضل، وهند الفضلي، والزيدان الفضلان، والزيدون ولست بالأكثر منهم حصي¹ فخرج على زيادة "أل"2، أو على أنها3 متعلقة بـ"أكثر" نكرة محذوفاً مبدلاً من "أكثر" المذكورة4.

الحالة الثالثة: أن يكون مضافاً5، فإن كانت إضافته إلى نكرة لزمه أمران: التذكير،

يجمعان؛ فلا يقال: على الأفضل من محمد.

1- صدر بيت من السريع، للأعشى ميمون بن قيس، من قصيدة يهجو فيها علقمة بن علاثة الصحابي، ويفضل عليه ابن عمه عامر بن الطفيل، في المنافرة التي وقعت بينهما، وهي مشهورة، وعجزه:

وإنما العزة للكاثر

اللغة والإعراب: حصى، المراد: العدد من الأعوان والأنصار. العزة: القوة والغلبة، الكاثر: اسم فاعل؛ من كثرت أكثر، من باب نصر: غلبته في الكثرة. "بالأكثر" خبر ليس على زيادة الباء. "حصى" تمييز لأكثر. "وإنما" الواو عاطفة؛ وإنما أداة حصر. "العزة للكاثر" مبتدأ وخبر.

المعنى: لست يا علقمة أكثر من عامر عددا وأعوانا وأنصارا؛ وإنما تكون الغلبة ويتم النصر لمن عنده جنود أكثر، وأعوان ونصراء.

الشاهد: في قوله: "بالأكثر منهم"؛ حيث يدل ظاهره على أن "من" لحقت أفعل التفضيل المحلى بأل، وهذا ممنوع؛ لما ذكرنا؛ وقد خرج المصنف، وقال بعضهم إنه ضرورة.

2- أي: فلا تفيد تعريفا، ويكون أفعل التفضيل نكرة، كما تزداد في التمييز والحال.

3- أي "من" في قوله "منهم".

4- ويكون الأصل: وليست بالأكثر أكثر منهم، وفيه حذف البدل. وقيل: إن "من" بمعنى "في"؛ أي فيهم.

5- الراجح أن تكون إضافته غير محضة، وقيل محضة. ويشترط في هذه الحالة مطلقا، سواء أضيف لنكرة أو لمعرفة، ألا يقع بعد "أفعل" "من" الجارة للمفضول؛ فلا يصح: علي أفضل المتسابقين من محمد. أما الجارة لغيره فتقع؛ تقول: محمد أقرب الناس مني، كما

(120/3)

والتوحيد؛ كما يلزمان المجرد؛ لاستوائيهما في التنكير¹، ويلزم في المضاف أن يطابق؛ نحو: الزيدان أفضل رجلين، والزيدون أفضل رجال، وهند أفضل امرأة. فأما: {وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ} 2، فالتقدير: أول فريق كافر به³. وإن كانت

يشترط أن يكون المضاف بعضا من المضاف إليه عند إرادة التفضيل؛ فلا يصح محمد أفضل امرأة. فإن لم يقصد التفضيل جاز؛ نحو: يوسف أحسن إخوته. والمراد بكونه بعضا من المضاف إليه: أن يكون "أفعل" جزءا، والمضاف إليه كلا؛ نحو: الرأس أنفع الجسم. أو يكون "أفعل" فردا من أفراد كثيرة يشملها المضاف إليه، وينبغي حينئذ أن

- يكون المضاف إليه جنسا يندرج تحته أفراد كثيرة؛ نحو: النيل أكبر الأنهار في مصر.
- 1- ولكونهما على معنى "من". وإذ عطفت على المضاف النكرة مضافا إلى ضميرها، فقليل: يذكر الضمير أيضاً ويفرد على التوهم؛ تقول: محمد أفضل رجل وأعقله، وهند أكرم امرأة وأعقله، والحمدان أكرم رجلين وأعقله.... وهكذا.
- وقيل: تجوز المطابقة إن لم تكن واجبة أو أولى. أما إذا أضفت "أفعل" إلى معرفة، فإنك تؤنث وتثني وتجمع، وهو القياس، وأجاز سيبويه الإفراد تمسكا بقول الشاعر:
- ومية أحسن الثقلين جيداً ... وسالفةً وأحسنه قذالاً
- أي أحسن من ذكر. وإلى حكم "أفعل" التفضيل المجرد من "أل" والإضافة، أو المضاف إلى نكرة، يشير الناظم بقوله:
- وإن لمنكور يضيف أو جردا ... ألزم تذكيراً وأن يوحدا*
- أي: إذا أضيف "أفعل" التفضيل نكرة، أو جرء من أل والإضافة، يلزم فيه أن يكون مذكر دائماً، وأن يكون مفرداً.
- 2- أي بإفراد {كافر} ومقتضى القاعدة: "كافرين" بالجمع؛ ليطابق الواو في {تكونوا} من الآية 41 من سورة البقرة.
- 3- فهو على حذف موصوف مطابق في المعنى؛ وهو "فريق" لأنه جمع في المعنى، وقد أفرد

* "وإن" شرطية. "لمنكور" متعلق بـيضيف الواقع شرطاً لإن، ونائب الفاعل يعود إلى أفعل التفضيل. "أو جرءا" معطوف على يضيف. "ألزم تذكيراً" نائب فاعل ألزم يعود إلى أفعل التفضيل، وهو المفعول الأول، وتذكيراً المفعول الثاني، والجملة في محل جزم جواب الشرط. "وإن يوحدا" المصدر المنسبك من أن والفعل معطوف على "تذكيراً".

(121/3)

- الإضافة إلى معرفة، فإن أول "أفعل" بما لا تفضيل فيه 1، وجبت المطابقة 2؛ كقولهم:
- "الناقص والأشج أعدلا بني مروان، أي عادلاهم 3.
- وإن كان على أصله من إفادة المفاضلة؛ جازت المطابقة كقوله تعالى: {أَكَابِرَ تُجْرِمِيهَا}
- 4، {هُمَ أَرَادَلْنَا} ، وتركها؛ كقوله تعالى: {وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ}

"كافر" باعتبار لفظ فريق.

1- سواء كان الغرض عدم المفاضلة وإرادة الزيادة مطلقا، وأن "أفعل" بمعنى الفاعل أو الصفة المشبهة، أو أن الغرض بيان المفاضلة والزيادة المطلقة، لا على المضاف إليه وحده.

2- أي للموصوف؛ في الأفراد والتذكير وفروعهما، ولا يلزم حينئذ أن يكون أفعل التفضيل المضاف بعضا من المضاف إليه، لأن الإضافة مجرد التخصيص، لا لبيان المفضل عليه؛ بل تارة يكون؛ نحو: محمد أفضل قريش؛ أي أفضل الناس من بينهم، وتارة لا يكون كيوسف أحسن إخوته؛ إن قصد أنه أحسن الناس من بينهم أو أحسنهم؛ لأن "أفعل" لا يكون على معنى "من" حينئذ.

3- هذا مثال لما لا تفضيل فيه؛ لأنه لم يشاركهما أحد من بني مروان في العدل. والناقص: هو يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان؛ لقب بذلك لأنه نقص أرزاق الجند. والأشج هو: عمر بن عبد العزيز، لقب بذلك لشجة كانت برأسه من ضرب دابة. ومثل هذا: نصيب أشعر الحبشة؛ أي: شاعرهم.

ومثال ما يقصد به التفضيل المطلق على المضاف إليه وعلى غيره: محمد أفضل قريش.

4- فيه أعراب، أولاها - كما قال الصبان: تفسير {جَعَلْنَا} بمكنا، {فِي كُلِّ قَرْيَةٍ} ظرف لغو متعلق به. {أَكَابِر} مفعوله. والشاهد فيه إضافة {أَكَابِر} لجرميها، مع مطابقتها لموصوفه المقدر؛ أي قوما أكابر، ولو لم يطابق لقليل: أكبر لجرميها، من الآية 23 من سورة الأنعام.

وكذلك {أَرَادِلُنَا} ، ولو لم يطابق لقليل: أرذلنا. من الآية 37 من سورة هود. وفي حكم المقرون بأل، والمضاف إلى معرفة، يقول الناظم:
وتلو "أل" طبق وما لمعرفة ... أضيف ذو وجهين عن ذي معرفة

(122/3)

النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ {1}، وهذا هو الغالب. وابن السراج يوجهه 2؛ فإن قدر {أَكَابِر} مفعولا ثانيا، و {مُجْرِمِيهَا} مفعولا أول، فيلزمه المطابقة في المجرّد 3.

هذا إذا نويت معنى "من" وإن ... لم تنو فهو طبق ما به قرن*
أي أن "أفعل" الذي يتلو "أل" ويقع بعدها، تجب مطابقتها لما قبله.

وما أضيف لمعرفة فيه وجهان منقولان عن صاحب رأي ومعرفة بلغة العرب، وهما:
المطابقة وعدمها، بشرط أن تنوي "من"؛ أي يقصد التفضيل، فإن لم تنو "من" فهو
مطابق لما قرن التفضيل به؛ أي للموصوف الذي يقصد به التفضيل.

1- "هم" مفعول أول لتجد. "أحرص" مفعو ثان له. ولو طابق لقال: أحرصى.

2- أي يوجب ترك المطابقة، ويجعل "أفعل" فيه كالجرد، ويلتزم فيه الأفراد والتذكير.
ويرده {أكابر مجرميها} المتقدم.

وقول المصنف: "فإن قدر... إلخ"، جواب عن تقدير سؤال لابن السراج؛ وهو: كيف
يوجب ترك المطابقة وقد جاءت في {أكابر مجرميها} ؟

3- وقد تقدم أنها غير جائزة.

الخلاصة:

أ- أن "أفعل" يجب إفراده وتذكيره، إن كان مجرداً، أو مضافاً لنكرة، وينبغي دخول
"من" الجارة للمفضول في الجرد، ولا تحذف إلا إذا دل عليها دليل، كما يجب في النكرة
أن تكون مطابقة لصاحب "أفعل" التفضيل في الأفراد والتذكير وفروعها.
ب- تجوز فيه المطابقة وعدمها، إن كان مضافاً لمعرفة وقصد التفضيل باق. وتجب
البعضية في هذه الصورة.

* "وتلو"؛ أي تالي، مبتدأ. "أل" مضاف إليه قصد لفظه. "طبق" خبر؛ أي مطابق.
"وما" اسم موصول مبتدأ "لمعرفة" متعلق بأضيف الواقع صلة لما. "ذو وجهين" ذو خبر
المبتدأ، وجهين مضاف إليهم عن "ذي" متعلق بمحذوف صفة لوجهين. "معرفة" مضاف
إليه؛ أي ذو وجهين منقولين عن صاحب معرفة.
"هذا" اسم إشارة مبتدأ والخبر محذوف؛ أي الحكم مثلاً، والإشارة إلى جواز الوجهين في
المضاف إلى المعرفة. "معنى" مفعول نويت. "من" مضاف إليه. "وإن لم تنو" جملة
شرطية، ومفعول تنو محذوف يدل عليه ما قبله. "فهو" القاء للربط، و"هو" ضمير
منفصل مبتدأ. "طبق" خبر. "ما" اسم موصول مضاف إليه. "به" متعلق بقرن الواقع
صلة، والمراد بمعنى من -الذي قد تنويه وقد لا تنويه- هو التفضيل.

مسألة: فيما يرفعه أفعال التفضيل

مسألة: يرفع أفعال التفضيل الضمير المستتر في كل لغة؛ نحو: زيد أفضل1. والضمير المنفصل، والاسم الظاهر في لغة قليلة2؛ كمررت برجل أفضل منه أبوه، أو أنت3. ويطرد ذلك إذا حل محل الفعل4؛.....

ج- وجوب المطابقة إذا اقترن بأل، ويجب عدم ذكر "من" ومجرورها. أو أضيف لمعرفة، ولم تكن المفاضلة قائمة، وفي هذه الصورة يجوز أن يكون بعضا من المضاف إليه أو غير بعض.

- 1- ففي "أفضل" ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود على زيد.
 - 2- حكاها سيبويه، وأشار إليه الناظم كما سيأتي؛ وإنما كان رفعه لهذين قليلا؛ لأنه ضعيف الشبه باسم الفاعل؛ إذ هو يلزم الأفراد والتذكير عند تجرده، أو إضافته لنكرة.
 - 3- بخفض "أفضل" بالفتحة على أنه صفة لرجل، و"منه" متعلق به، ورفع أبوه، و"أنت" على الفاعلية بأفضل، وأكثر العرب برفع "أفضل" في مثل ذلك على أنه خبر مقدم، و"أبوه" و"أنت": مبتدأ مؤخر، وفاعل أفضل ضمير مستتر عائد على المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر نعت لرجل، والرباط الضمير المجرور بمن.
 - وعلى هذا لا يكون "أفضل" رفع اسمًا ظاهرًا أو ضميرًا بارزًا.
 - 4- أي إذا صح أن يحل محل "أفعل" التفضيل فعل بمعناه، من غير فساد في المعنى أو في الأسلوب؛ وذلك لأن الفعل يرفع الظاهر؛ فكذلك ما يحل محله.
- وإلى هذا أشار الناظم بقوله:

ورفعه الظاهر نزر ومتى ... عاقب فعلاً فكثير ثبتا
كلن ترى في الناس من رفيق ... أولى به الفضل من الصديق*
أي: أن رفع "أفعل" التفضيل للاسم الظاهر نزر؛ أي قليل، لا يقاس عليه، لكن متى

* "ورفعه" مبتدأ وهو مصدر مضاف لفاعله. "الظاهر" مفعوله. "نزر" خبر المبتدأ "ومتى" اسم شرط، وهو ظرف متعلق بفعله وهو عاقب. "فعلاً" مفعول عاقب. "فكثيراً" الفاء واقعة في جواب الشرط، و"كثيراً" حال من فاعل ثبت العائد على رفعه الظاهر، وألفه للإطلاق. "كلن" الكاف جارة لقول محذوف، و"لن" حرف نفي ونصب. "من رفيق" مفعول ترى على زيادة من. "أولى" اسم تفضيل نعت لرفيق. "به" متعلق بأولى "الفضل" فاعل أولى. "من الصديق" جار ومجرور متعلق بأولى؛ أي من الفضل بالصديق.

وذلك إذا سبقه نفي1، وكان مرفوعه أجنبياً2 مفضلاً على نفسه باعتبارين3؛ نحو: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد4؛ فإنه يجوز أن يقال: ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنة في عين زيد. والأصل أن يقع هذا الظاهر5 بين ضميرين: أولهما للموصوف6، وثانيهما للظاهر7 كما مثلنا.

عاقب "أفعل" فعلاً؛ أي حل محل الفعل؛ فإن رفعه الظاهر قد ثبت كثيراً عن العرب. ومثل الناظم لهذه الكثرة بالبيت الثاني، وسيدكر المصنف أصله، وما حدث فيه من حذف، ويمكن أن يحل محله فعل بمعناه؛ وهو: يحق.

1- أي: أو شبهه؛ وهو النهي والاستفهام الإنكاري على الصحيح. وبعد هذا ينبغي أن يكون أفعل التفضيل نعناً لاسم جنس، ليعتمد عليه ويقوى على رفعه الظاهر.

2- المراد بالأجنبي هنا: ألا يكون متصلاً بضمير يعود على الموصوف، ويدل على صلة بين "أفعل" ومنعوتة؛ فيخرج نحو: ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه.

3- أي أن ذلك الأجنبي يكون مفضلاً على نفسه باعتبارين مختلفين. وهذا القيد يغني عما قبله؛ لأن الأجنبي لا يختلف بالاعتبار بل بالذات.

4- "ما" نافية. "رجلاً" مفعول رأيت. "أحسن" نعت لرجل إن كانت "رأى" بصرية، ومفعول ثان إن كانت علمية، وهو: اسم جنس مسبوق بنفي، "في عينه" حال من الكحل، أو ظرف لغاؤ متعلق بأحسن. "الكحل" فاعل أحسن، وهو أجنبي من الموصوف؛ لأنه لم يتصل بضميره، ومفضل على نفسه باعتبارين مختلفين؛ فكونه في عين زيد فاضل، وفي عين غيره مفضول. "منه" متعلق بأحسن. "في عين زيد" في عين حال من الهاء في منه، وزيد مضاف إليه.

المعنى: أن الكحل في عين زيد أحسن من نفسه في عين غيره من الرجال؛ فالمفضل والمفضل عليه شيء واحد، لكن فضل باعتبار مكان على نفسه في مكان آخر.

5- أي الاسم الظاهر الذي هو فاعل لأفعل التفضيل.

6- أي المنعوت بأفعل التفضيل، وهو في المثال: الهاء في "عينه".

7- وهو الهاء في "منه" فيكون المفضول مذكوراً. وقد يحذف الضمير الأول العائد على الموصوف إن دل على حذفه دليل؛ تقول: ما رأيت رجلاً أحسن الكحل منه في عين زيد،

وقد يحذف الضمير الثاني 1، وتدخل "من"، إما على الاسم الظاهر 2، أو على محله 3، أو على ذي المحل 4؛ فتقول: من كحل عن زيدا، أو من عين زيد، أو من زيد، فتحذف مضافاً 5 أو مضافين 6. وقد لا يؤتي بعد المرفوع بشيء 7؛ فتقول: ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل 8، وقالوا: ما أحد احسن به الجميل من زيد 9. والأصل: ما أحد أحسن به الجميل من حسن 10 الجميل يزيد، ثم إنهم أضافوا الجميل "إلى زيد لملاسته إياه 11، ثم حذفوا المضاف 12، ومثله في المعنى:

وتقول: ما رأيت رجلاً أكمل الإشراف منه في وجه المؤمن؛ والتقدير: أكمل الإشراف في وجه ... إلخ.

- 1 أي العائد على فاعل اسم التفضيل الظاهر.
- 2 وهو "الكحل" في مثالنا.
- 3 أي المحل والمكان الذي يقوم به الفاعل ويحل فيه، وهو "العين" في المثال.
- 4 أي صاحب ذلك المحل الذي يحل فيه الفاعل، وهو في المثال "زيد".
- 5 أي إذا أدخلت "من" على المحل؛ وهو "العين".
- 6 وذلك إذا أدخلت "من" على صاحب المحل؛ وهو "زيد" وقد يحذف الضمير الأول للعلم به؛ تقول: ما رأيت رجلاً أحسن الكل منه في عين زيد.
- 7 فيحذف الضميران معاً، وذلك إذا تقدم محل المفضل نفسه على "أفعل" التفضيل، فيستغني "أفعل" بفاعله عما يكون بعده، وذلك كمثال المصنف، وكقولهم: ما شيء كالغزال أحسن به الحور.
- 8 فتحذف ضمير "الكحل" ومحله، وصاحب محله؛ اختصاراً.
- 9 فأدخلوا "من" في اللفظ على غير المفضل عليه، وهو ملاسته، لا محله حقيقة.
- 10 الأولى: إسقاط "حسن"؛ لأن المفاضلة بين الجميل ونفسه باعتبارين، لا بينه بأحد، وحسنه يزيد. ويظهر أن الذي دعى المصنف إلى تقدير "حسن" ليتعلق به المجرور وهو "يزيد"، ويمكن عند الحذف أن يكون "يزيد" حالاً من مجرور "من".
- 11- أي في المعنى؛ فصار التقدير: من جميل زيد.
- 12- أي: وهو "جميل"، وأقاموا المضاف إليه مقامه؛ وهو "زيد".

لن ترى في الناس من رفيق ... أولى به الفضل من الصديق¹
والأصل: من ولاية الفضل بالصديق²، ثم من فضل الصديق، ثم من الصديق.

- 1 ذا بيت من النظم، وقد سبق، انظر صفحة (124) .
 - 2 الأولى حذف "ولاية" كما سبق؛ لأن المفاضلة؛ إنما هي بين الفضل ونفسه باعتبارين، لا بينه وبين ولايته. والخلاصة: أن الضميرين قد يذكران معا، وقد يحذفان، وقد يذكر أحدهما ويحذف الآخر.
- فائدتان:

أ- ينصب "أفعل" التفضيل: المفعول لأجله، والظرف؛ والحال، وبقية المنصوبات، ما عدا المفعول المطلق، والمفعول معه، وفي المفعول به خلاف. والرأي جوازه لوروده؛ كقوله تعالى: {هُوَ أَهْدَى سَبِيلًا} . أما التمييز، فإن كان فاعلا في المعنى نصب بأفعل؛ نحو: الطبيب أكثر نفعا من المهندس. وإن لم يكن فاعلا، وكان "أفعل" مضافا، صح نصبه؛ نحو: الخطيئة أكثر الشعراء هجاء.

ب إذا كان "أفعل" التفضيل مصوغا من مصدر فعل متعد بحرف جر معين، عدي "أفعل" بذلك الحرف؛ نحو: كان عمر أشفق الناس على الرعية، وأزهدهم في الدنيا، واسرع إلى إغاثة الملهوف. وإن كان من متعد بنفسه، فإن دل على حب أو بغض، أو ما في معناهما، عدي باللام، إن كان مجرورها مفعولا به في المعنى، وما قبل "أفعل" هو الفاعل؛ نحو: المسلم أحب للخير من غيره، وأبغض لمخالفته دينه. وعدي بالي، إن كان المجرور هو الفاعل في المعنى؛ نحو: المال أحب إلى البخيل من كل شيء، وإن دل على غير ذلك، عدمي باللام؛ نحو: محمد أنفع للنجار. وإن كان فعله متعديا لاثنتين عدي لأحدهما باللام، ونصب الآخر مفعولا به؛ نحو: محمد أعطى للمحتاجين الكثير من المال.

الأسئلة والتمرينات:

- 1 عرف اسم التفضيل، وبين وزنه القياسي، ومم يصاغ؟ ومثل لما تقول.
- 2 اذكر حالاته من جهة لفظه، ثم من جهة معناه، ووضح ما تقوله بالأمثلة.
- 3 متى يلزم "أفعل" التفضيل الأفراد والتذكير، ومتى تجب مطابقتها للموصوف؟
- 4 بين حكمه إذا أضيف لمعرفة أو لنكرة؛ من حيث المطابقة وعدمها، ومثل.
- 5- اشرح قول ابن مالك:
ورفعه الظاهر نزر ومتى ... عاقب فعلا فكثيراً ثبتنا
واشرح القاعدة التي يبنى عليها رفعه الظاهر، والضمير البارز، ووضحها بأمثلة.
- 6 فيما يأتي شواهد لأفعل التفضيل، بين الشاهد، وأعربه: قال تعالى: {وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ} ، {يَعْلَمُ السِّرَّ وَالْخَفَى} .
وقال -عليه الصلاة والسلام: "اليد العليا خير من اليد السفلى" وقال: "ألا أخبركم بأحبكم إلي وأقربكم مني منازل يوم القيامة؟ أحاسنكم أخلاقاً، الموطئون أكنافاً، الذين يألفون ويؤلفون"، وفي الأمثال: "أَمْضَى مِنْ سَهْمٍ".
وأحب أوطان البلاد إلى الفتى ... أرض ينال بها كريم المطلب
-
إن الذي سمك السماء بنى لنا ... بيتاً دعائمه أعز وأطول
-
فقلت لنا أهلاً وسهلاً وزودت ... جنى النحل أو ما زودت منه أطيب
-
وظلم ذوي القربى أشد مضاضة ... على المرء من وقع الحسام المهند
-
صبرت ومن يصبر يجد غب صبره ... ألد وأحلى من جنى النحل في الفم
7- خاطب بالعبارة الآتية المؤنثة، والجمع بنوعيه:
محمد أحق بالوصاية؛ لأنه أعقل إخوته، والأوفر مالا.
8- صغ اسم التفضيل، وفعلي التعجب، من مصادر الأفعال الآتية، وضع أربعة منها في جمل: انزوى، عظم، قتل، مل، سئم، أسود، طوى، أنعم، أتى، ناضل.

9 صغ اسم التفضيل، وفعلى التعجب، من مصادر الأفعال الآتية:

ارعوى، قال، اشمأز، طوى، مات، راقب، بر، وعد، ندم، اصفر.

يوجد صورة سكانر

10 أعرب البيت البيت الآتي، وشرحه شرحاً أدبياً، وبين ما فيه من شاهد في هذا

الباب:

لولا العقول لكان أدنى ضيغم ... أدنى إلى شرف من الإنسان

11 بين فيما يأتي: اسم التفضيل، ومعموله، وموضعه من الإعراب، وحكمه من حيث

الإفراد والمطابقة:

كان عبد الرحمن بن معاوية بن هشام بن عبد الملك بن مروان، المعروف بصقر قریش، من أرجح الناس عقلاً، وأنفذهم عزماً، وأسأخاهم يداً. ولد في إحدى ضواحي دمشق الدنيا، سنة 133هـ، وما كاد يبلغ العشرين من عمره، أو أكثر قليلاً، حتى كان ملك بني أمية أقرب إلى الزوال، وأخذ العباسيون يتعقبون الأعلين من البيت الأموي، ففر عبد الرحمن إلى أقصى الغرب، واستطاع بما وهب من رجاحة العقل وسعة الفكر، أن يؤسس بالأندلس دولة ضارعت أرقى الدول، وكان لها اليد الطولى في نشر الحضارة بالغرب، وتوفي سنة 172هـ، وعاصر من الخلفاء العباسيين: المنصور، والمهدي، والرشيد.

(129/3)

ومن آثاره الباقية إلى اليوم: الجامع الأموي في قرطبة، وقد كان العنوان الأسمى لمجد الأمويين في الغرب، والرمز الأعلى لعزهم وحضارتهم. وقد أنشأ في مواجهته قصرًا يعتبر تحفة فنية عظيمة، وهو الأول من نوعه في الغرب والشرق.

(130/3)

باب: النعت

مدخل

...

باب: النعت 1

الأشياء التي تتبع ما قبلها في الإعراب 2 خمسة: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، والنسق، والبدل 3، فالنعت عند الناظم هو:

باب: النعت

1 يسمى النعت أيضاً: الصفة، والوصف.

2 سواء كان الإعراب لفظياً، أو تقديرياً، أو محلياً، ومثل الإعراب: ما يشبهه من حركة عارضة لغير الإعراب؛ نحو: يا زيد الفاضل، بضم الفاضل على أنه تابع للمنادى على اللفظ.

3- وقد أشار الناظم إلى هذه التوابع بقوله:

يتبع في الإعراب الأسماء الأول ... نعت وتوكيد وعطف وبدل*

أي أن هذه الأربعة تتبع في إعرابها الأسماء الأول التي سبقتها وتقدمت عليها، وهي الأسماء المتبوعة، واقتصر على الأسماء لأنها الأكثر.

وقد اختلف في عامل التابع، فالجمهور على أن العامل فيه هو العامل في المتبوع، ما عدا البدل فإن عامله محذوف، وقيل غير ذلك، ولكن ما ذكرناه هو الراجح. ولا يفصل بين التابع والمتبوع بأجنبي محض عنهما. ويجوز بمعمول الموصوف؛ نحو قوله تعالى: {ذَلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرُ} ، من الآية 44 م سورة ن.

وبمعمول الموصوف؛ نحو: يعجبني ضربك زيدا الشديد، وبعامل المتبوع؛ نحو: المريض أكرمت الجريح، وبمعمول العامل؛ كقوله تعالى: {سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ، عَالِمِ الْغَيْبِ} من الآية 91، 92 من سورة المؤمنون. وبمفسر العامل؛ نحو: {إِنْ أَمُرُّوْهُ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ} وبلاستثناء، وبالقسم وبجوابه؛ كقوله تعالى: {بَلَى وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ} من الآية 3 من سورة سبأ، وبالاعتراض؛ كقوله سبحانه وتعالى: {وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لِّو تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ} ، الآية

* "الأسماء" مفعول يتبع. "الأول" نعت للأسماء. "نعت" فاعل يتبع، وما بعده معطوف

عليه، وخص الأسماء بالذكر، لأنها وحدها التي تجري فيها جميع التوابع، وهذا لا ينافي أن بعضها يجري في غير الأسماء؛ كالتوكيد اللفظي، والبدل، وعطف النسق، كما سيأتي.

(130/3)

التابع 1 الذي يكمل متبوعه؛ بدلالته على معنى فيه 2، أو فيما يتعلق به 3. فخرج بقيد التكميل النسق والبدل 4، وبقيد الدلالة المذكورة البيان والتوكيد 5. والمراد بالمكمل: الموضح للمعرفة 6؛ كجاء زيد التاجر، أو التاجر أبوه. والمخصص للنكرة 7؛ كجاءني رجل تاجر، أو تاجر أبوه.

وهذا الحد غير شامل لأنواع النعت، فإن النعت قد يكون مجرد المدح؛ ك { الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ } ، أو مجرد الذم؛ نحو: "أعوذ بالله من الشيطان الرجيم"، أو

76 من سورة الواقعة.... إلخ.

ولا يجوز تقديم التابع على المتبوع، وأجاز بعضهم تقديم الصفة إذا كانت لمتعدد تقدم بعضه؛ نحو: نجح محمد الذكيان وعلي.

1 التابع هو: اللفظ المتأخر المشارك لما قبله في نوع إعرابه، الحاصل، والمتجدد وليس خبراً، ومعنى الحاصل والمتجدد: تغير النعت بسبب تغير المنعوت بتغيير التراكيب.
2 هذا إذا كان نعنا حقيقياً؛ وهو: ما يدل على معنى في نفس منعوته، أو ما هو في حكمه.

3 وذلك إذا كان نعنا سببياً؛ وهو: ما يدل على معنى في شيء بعده؛ له صلة وارتباط بالمتبوع؛ قال الناظم:

فالنعت تابع متم ما سبق ... بوسمه أو وسم ما به اعتلق*

أي أن العت هو: التابع الذي يتم المنعوت الذي سبقه، ويكملة بوسمه؛ أي بزيادة سمة وعلامة في المنعوت، أو وسم ما اعتلق به، أي ما اتصل بالمنعوت بعلاقة؛ وهو سببيه.

4 لأنهما لم يقصد بهما أصلاً تكميل متبوعهما، لا بإيضاح، ولا تخصيص.

5 لأنهما لا يدلان على صفة ومعنى في متبوعهما ولا فيما يتعلق به؛ فإنهما عين متبوعهما؛ فهما يكملان بالإيضاح ورفع الاحتمال.

6 وذلك بإزالة الاشتراك اللفظي فيها، ورفع الاحتمال الذي يتجه إلى معناها.

7 أي بتقليل الاشتراك المعنوي فيهما، وتضييق عدد ما تشمله.

* "فالنعت تابع" مبتدأ وخبر. "متم" نعت لتابع، وفيه ضمير مستتر هو فاعله. "ما" اسم موصول مفعول متم. "سبق" الجملة صلة ما. "بوسمه" متعلق ب"متم" أو "وسم" معطوف على "وسمه". "ما" اسم موصول مضاف إليه. "به" متعلق باعتقال الواقع صلة لما، والهاء فيه وفي بوسمه، عائدة إلى "ما" الواقعة على المتبوع.

(132/3)

لترحم1؛ نحو: اللهم أنا عبدك المسكين. أو للتوكيد؛ نحو: {نَفْخَةً وَاحِدَةً} 2.

1 أي: إظهار الرحمة والحنان للغير.

2 يجب على هذا: بأن الأصل في النعت أن يكون للإيضاح أو التخصيص، ومحيطه للمدح وغيره، أمر عرضي تدل عليه القرائن؛ فهو من باب المجاز؛ فلهذا اقتصر المصنف وغيره من المؤلفين عليهما، الآية 13 من سورة الحاقة.

* "وليعط" فعل مضارع مجزوم بلام الأمر يحذف الألف، ونائب الفاعل العائد إلى النعت هو المفعول الأول. "ما" اسم موصول مفعوله الثاني. "لما" متعلق بمحذوف، صلة "ما" وهي واقعة على المنعوت. "تلا" فعل ماض وفاعله يعود على النعت، والجملة صلة ما الثانية المجرورة باللام. "كامرر" الكاف جارة لقول محذوف، وامرر فعل أمر. "كرما" جمع كريم، صفة لقوم، وقصر للضرورة.

(133/3)

فصل: فيما يتبع فيه النعت الحقيقي متبوعه

...

فصل: فيما يتبع النعت الحقيقي متبوعه

وتجب موافقة النعت لما قبله فيما هو موجود فيه؛ من أوجه الإعراب الثلاثة1، ومن التعريف والتنكير2؛ تقول: جاءني زيد الفاضل، ورأيت زيدا الفاضل، ومررت بزيد الفاضل، وجاءني رجل فاضل، كذلك.

وأما الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، فإن رفع الوصف ضمير الموصوف

- 1 وهي: الرفع، والنصب، والجر، وذلك لأن المخالفة فيها تنافي التبعة.
- 2 لأن المخالفة في ذلك تجعل الشيء معينا وغير معين في وقت واحد. ويشترك في الموافقة فيما تقدم: النعت مطلقا، حقيقيا أو سببيا. قال الناظم مشيرا إلى ذلك: وليعط في التعريف والتكثير ما ... لما تلاك "امرر بقوم كرما"
- أي أن النعت يعطي في التعريف والتكثير، ما ثبت للذي تلاه النعت؛ وهو المنعوت، وفي المثال الذي ذكره؛ وهو: "كرما" نعت لقوم، وكلاهما نكرة. وأجاز الأخفش نعت النكرة إذا خصصت بوصف بالمعرفة. ومثل لذلك بقوله تعالى: {فَأَخْرَجَ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولِيَّانِ} من الآية 107 من سورة المائدة، فجعل "الأوليَّانِ" المعروف بـأل، نعتا لآخران النكرة؛ لوصفه بالجار والجرور. كما أجاز بعضهم نعت المعروف بـأل الجنسية بالنكرة المخصوصية، وما في حكمهما وهو الجملة؛ ومنه قوله تعالى: {وَأَيُّهُمْ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ} الآية 37 من سورة يس.

* "وليعط" فعل مضارع مجزوم بلام الأمر يحذف الألف، ونائب الفاعل العائد إلى النعت هو المفعول الأول. "ما" اسم موصول مفعوله الثاني. "لما" متعلق بمحذوف، صلة "ما" وهي واقعة على المنعوت. "تلا" فعل ماض وفاعله يعود على النعت، والجملة صلة ما الثانية المجرورة باللام. "كامرر" الكاف جارة لقول محذوف، وامرر فعل أمر. "كرما" جمع كريم، صفة لقوم، وقصر للضرورة.

(133/3)

المستتر، وافقه فيها 1، كجائني امرأة كريمة، ورجلان كريمان، ورجال كرام. وكذلك جاءني امرأة كريمة الأب، أو كريمة أبا، وجاءني رجلان كريما الأب، أو كريمان أبا، وجاءني رجال كرام الأب، أو كرام أبا، لأن الوصف في ذلك كله رافع ضمير الموصوف المستتر 3.

وإن رفع الظاهر أو الضمير البارز، أعطي حكم الفعل 4، ولم يعتبر حال الموصوف؛

1 وهذا هو النعت الحقيقي، وحينئذ تكمل له الموافقة لمتبوعه في أربعة أشياء من

عشرة؛ هي: حركات الإعراب، والتعريف والتذكير، والإفراد وفروعه، والتذكير والتأنيث.

2 الوصف في هذا المثال وما بعده، يسمى بالوصف المجازي، وهو الذي يجري على غير من هو له؛ وذلك بأن يحول الإسناد عن الظاهر إلى ضمير الموصوف، ويجر الظاهر بالإضافة إن كان معرفة، وينصب على التمييز إن كان، كما في الأمثلة.

3 أي: أصالة أو تحويلا، ولم يرفع السبي.

هذا: وهنالك أشياء لا تلزم فليها المطابقة المتقدمة غير ما أسلفنا؛ منها:

الألفاظ التي تلزم صيغة واحدة في التذكير والتأنيث؛ كـ"فعل" بمعنى فاعل، و"فعليل" بمعنى مفعول؛ مثل صبور، وجريح، ومنها "أفعل" التفضيل إذا كان مجردا من أل، أو مضافا لنكرة؛ فإنه يلزم والإفراد والتذكير، ولا يطابق المنعوت في التأنيث والتثنية والجمع.

ومن ذلك: صفة جمع مذكر ما لا يعقل؛ فإنه يجوز معاملتها معاملة المفرد المؤنث أو الجمع؛ نحو: أياما معدودة ومعدودات، ومنها، أن يكون المنعوت تمييزا مفردا للأعداد المركبة، أو المعطوفة، أو العقود؛ فإنه يجوز في النعت: الإفراد مراعاة للفظ المنعوت، والجمع مراعاة للمعنى؛ تقول: خمسة عشر طالبا ذكيا أو أذكيا، وعشرو رجلا أدبيا أو أدباء، وخمسة وثلاثون عالما كذلك.. وهكذا.

ومنها بعض ألفاظ مسموعة من غير مطابقة في الجمع مثل: "ثوب أخلاق" جمع خلق؛ وهو البالي، و"بُرْمَةٌ أعشار"؛ البرمة: قدر من حجارة، {نُطْفَةٌ أمشاج} جمع مشيج، أي مختلط.

4 أي الذي يقع في موقع النعت، فيجب تجريده من علامة التثنية والجمع على اللغة الفصحى، ويراعي حالة مرفوعه في التذكير والتأنيث، سواء أكان المنعوت كذلك أم لا، وهذا هو

(134/3)

تقول: مررت برجل قائمة أمه، وبامرأة قائم أبوها، كما تقول: قامت أمه، وقام أبوها، ومررت برجلين قائم أبواهما، كما تقول: قام أبواهما، ومن قال: قاما أبواهما1، قال: قائمين أبواهما2. وتقول: مررت برجال قائم آباؤهم، كما تقول: قام آباؤهم، ومن قال: قاموا آباؤهم قال: قائمين آباؤهم3.

وجمع التكسير أفصح من الأفراد4؛ كقيام آبأؤهم.

النعته السببي، ويجب أن يشتمل الاسم الظاهر على ضمير يعود على المنعوت مباشرة، ويربط بينه وبين هذا الاسم الظاهر الذي ينصب عليه معنى النعت. ويطابق النعت السببي منعوته حتما في اثنين من خمسة هما: حركات الإعراب، والتعريف، والتنكير، كما قدمنا.

1 أي: بإلحاق علامة التشبيه بالفعل المسند إلى المثنى الظاهر، وهي لغة "طيء" وأزد شنوءة.

2 أي بتشبيه الوصف الرفع للسببي.

3 أعلم أنه يجوز في الوصف المسند إلى السببي المجموع جمع تكسير: الأفراد، والتكسير؛ أي المطابقة وعدمها، والتكسير أفصح عند سيوييه. ويتعين الأفراد -أي عدم المطابقة- في السببي المثنى، والأفراد أفصح حين يكون السببي جمع مؤنث سالما، أو جمع مذكر سالما، وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله:

وهو لدى التوحيد والتذكير أو ... سواهما كالفعال فاقف ما قفوا*

أن حكم النعت عند التوحيد -أي الأفراد- وعند التذكير، وسواهما من فروعهما، هو حكم الفعل، فاتبع في ذلك ما اتبعه العرب في أمر الفعل، وطبقه على النعت. فائدة:

قال الصبان نقلا عن المغني: يجوز مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين، ون لزم استتار الضمير في قاعدين مع جريان الصفة على غير من هي له؛ لأنه يغتفر في الثواني ما لا

* "وهو" مبتدأ خبره قوله "كالفعال" الآتي. "لدى" ظرف بمعنى متعلق بما تعلق به الخبر. "التوحيد" مضاف إليه. "والتذكير أو سواهما" معطوف على التوحيد. "ما" اسم موصول مفعول "أقف". "قفوا" الجملة صلة ما، والعائد محذوف؛ أي قفوه، والقفو: الاتباع.

(135/3)

فصل: الأشياء التي ينعت بها أربعة

والأشياء التي ينعت بها أربعة:

أحدهما: المشتق. والمراد به: ما دل على حدث وصاحبه1؛ كضارب، ومضروب،

وحسن، وأفضل.

الثاني: الجامد المشبه للمشتق في المعنى 2؛ كاسم الإشارة 3، و"ذي" بمعنى صاحب 4، وأسماء النسب؛ تقول: مررت بزيد هذا، وبرجل ذي مال، وبرجل دمشقي؛

يعتبر في الأوائل. ويمتنع. قائمين لا قاعد أبواه، على إعمال الثاني؛ للزوم ما ذكر في الأوائل.

1 المراد بصاحب الحدث: من قام به الفعل أو اتصف به، أو وقع عليه أو منه. ويشمل ذلك: الأسماء المشتقة العاملة؛ وهي: اسم الفاعل، واسم المفعول به، وما هو بمعناه؛ كفعيل بمعنى مفعول في مثل: أمين، وجريح، وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة، وأفعال التفضيل، أما غير العاملة؛ كاسمي الزمان والمكان، واسم الآلة، فلا ينعت بها؛ لأنها لا تدل على صاحب الحدث، بل هي مشتقة بالمعنى الأعم.

2 بأن يفيد ما يفيد المشتق من المعنى؛ وهذا هو المسمى بالمشتق تأويلاً.

3 أي الزمانية؛ مثل: "هذا" وفروعه، وهي معارف؛ فلا تقع نعنا إلا للمعرفة. أما اسم الإشارة المكانية مثل: "هنا، وثم" فلا تقع نعنا بنفسها، ولكنها تتعلق بمحذوف يكون هو النعت؛ تقول مررت برجل هنا، أو ثمّ" فلا تقع نعنا بنفسها، ولكنها تتعلق بمحذوف يكون هو النعت؛ تقول مررت برجل هنا، أو ثمّ؛ أي كائن أو موجود، ويقال من باب الاختصار: الظرف نعت.

4 ومثلها فروعها؛ وهي: "ذوا، ذوي" للمثنى المذكر، و"ذوو، ذوي" الجمع المذكر، و"ذات" للمفردة المؤنثة، و"ذاتا، وذاتي" للمثنى المؤنث، و"ذوات" لجمع المؤنث، ولا تكون نعنا إلا لنكرة. ويوصف كذلك "بدو" الموصولة وفروعها، وسائر الموصولات الاسمية المبدوءة بـ"أل" كالذي والتي، و"بأل" نفسها. أما "من" و"ما" ففي النعت بهما خلاف، والرأي جوازه. ولما كانت الموصولات معرفة، وجب أن يكون منعوتها معرفة. ومن الجامد المشبه للمشتق: أسماء الأعداد؛ نحو: اشتريت الكتب الخمسة، ولفظ: "أي"، إذا أضيفت لنكرة تماثل المنعوت في المعنى؛ نحو: اتخذت صديقاً أي صديق، ولفظ "كل، أو جد، أو حق" إذا أضيف كل إلى اسم جنس يكمل معنى الموصوف؛ تقول: أنت الرجل كل الرجل، هذا

لأن معناهما: الحاضر، وصاحب مال ومنسوب إلى دمشق¹.
الثالث: الجملة، وللنعت بها ثلاثة شروط: شرط في المنعوت، وهو أن يكون نكرة²، إما لفظاً ومعنى³؛ نحو: {وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ} 4، أو معنى لا لفظاً، وهو المعروف بأل الجنسية⁵؛ كقوله:

صديق جد وفي، أنت الزميل حق الزميل.

1 أي: فقد أفادت ما يفيد المشتق من المعنى. ولا يقتصر في النسب على المنسوب بالباء؛ بل يشمل ما يكون على صيغة "فعال" أو "فاعل" أو غيرهما، كما سيجيء في باب النسب، وينبغي أن يكون مقصوداً، وإلا بقي الاسم على جموده؛ فلا يقع نعتاً؛ كمن اسمه: بدوي، أو مكّي، ويصلح المنسوب نعتاً للنكرة والمعرفة، بشرط المطابقة في ذلك. ومثل المنسوب: المصغر. وإلى النعت بالمشتق وشبهه يشير الناظم بقوله:

وانعت بمشتق كصعب وذرب ... وشبهه كذا وذو والمنتسب*

والذرب: الحاد اللسان، والمنتسب: المنسوب الذي يفيد النسبة إلى غيره.

2 لأن الجملة - كما يقول الرضي - مؤولة بالنكرة، وإن كان يجري على الألسنة أنها نكرة؛ لأن التعريف والتذكير من خواص الأسماء. ويقول صاحب المفصل: إنها نكرة، بدليل وقوعها نعتاً للنكرة، والخلاف شكلي لا أثر له على الجوهر.

3 أي: بأن تكون نكرة محضة خالصة من شائبة التعريف؛ وذلك بخلوها من "أل" الجنسية، ومن أي مخصص آخر؛ كالإضافة، والنعت، ونحوهما.

4 من الآية 281 من سورة البقرة.

5 فإن معناه نكرة؛ لأنها للحقيقة في ضمن فرد منهم. ومثله ما قيد بما يفيد التخصيص، ولا تتعين الجملة في هذه الحالة للنعت؛ بل يجوز أن تكون حالاً أيضاً، والمنعوت صاحب الحال.

* "بمشتق" متعلق بالنعت، وهو نعت لوصف محذوف. "كصعب" متعلق بمحذوف، خبر لمبتدأ محذوف، أي: وذلك كائن كعصب. "وذرب" معطوف على صعب. "وشبهه" معطوف على مشتق. والهاء مضاف إليه "كذا" خبر لمبتدأ محذوف أيضاً، وما بعده معطوف عليه.

ولقد أمر على اللثيم يسبني¹

وشرطان في الجملة:

أحدهما: أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف²، إمّا ملفوظ به كما تقدم، أو مقدر كقوله تعالى: {وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا} ؛ أي: لا تجزي فيه.

1 صدر بيت من الكامل، نسبه سيبويه في كتابه لرجل من بني سلول ولم يعينه، وقيل إنه مولد. ونسبه الأصمعي إلى شمر بن عمرو الحنفي، ضمن خمسة أبيات ذكرها، وعجزه:

فمضيت ثم قلت لا يعنيني

اللغة والإعراب: اللثيم: الدنيء النفس الخبيث الطباع. لا يعنيني: لا يقصدي. "ولقد" الواو للقسم واللام للتوكيد، وقد للتحقيق. "يسبني" فعل مضارع والنون للوقاية والياء مفعول، والجملة صفة اللثيم باعتبار معناه؛ لأنه نكرة في المعنى. "ثم" ثم حرف عطف، والتاء لتأنيث اللفظ. "لا يعنيني" لا نافية، والجملة مقول القول.

المعنى: لقد أمر على اللثيم الذي ديدنه وطبعه الشتم والسبب من غير مبر؛ فأمضي ولا أهتم به، ولا أجيبه بالمثل، وأردعه احتقارا له، وأقول في نفسي: إنه لا يقصدي بسبه وشتمه.

الشاهد: وقوع "يسبني" نعتا للمعرفة؛ وهي "اللثيم" وساغ ذلك لأن "أل" جنسية، فمدخولها معرفة لفظا، نكرة معنى.

ويشترط كذلك في المنعوت: أن يكون مذكورا. ويجوز حذفه بشرط أن يكون مرفوعا، وبعض اسم متقدم مجرور بـ"من" أو "في"، وسيأتي زيادة إيضاح لذلك.

2 ويطابقة في الأفراد والتذكير وفروعهما. وإذا كانت جملة النعت فعلية بعد مبتدأ هو ضمير للمتكلم أو للخطاب، جاز في الضمير الرابط أن يكون للمتكلم أو للمخاطب، وأن يكون للغائب؛ تقول: أنا مخلص أحب، أو يحب، الأهل والأصدقاء. وأنت مخلص تحب، أو يحب، المخلصين الأوفياء، ومراعاة التكلم أو الخطاب أحسن. والوصف بالجملة الفعلية أقوى منه بالاسمية، وقد تغني "أل" عند بعض النحاة عن الضمير الرابط، إذا دخلت على الجملة الاسمية الواقعة نعتا؛ نحو: اشتريت كتاب الورق ناعم مصقول

والثاني: أن تكون خبرية؛ أي محتملة للصدق والكذب؛ فلا يجوز: مررت برجل أضربه، ولا بعبد بعته، قاصداً لإنشاء البيع¹، فإن جاء ما ظاهره ذلك، يؤول على إضمار القول²؛ كقوله:

والطباعة جيدة؛ أي ورقه ناعم وطباعته جيدة، وهو مسموع كثيرا يصح القياس عليه إذا أمن اللبس. ولا تصلح الواو التي تسبق جملة الوصف للربط، بخلاف الجملة الحالية، بل هي تزداد أحيانا؛ لتزيد التصاق جملة النعت بالمنعوت، وتؤكد، وتؤكد دلالتها على النعت. ولذلك يسميها البعض: "واو اللصوق" ومن أمثلتها في القرآن الكريم ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾، الآية 4 من سورة الحجر.

1- أي لا الإخبار به، وذلك لأن النعت يقصد به توضيح المنعوت أو تخصيصه، فلا بد أن يكون معلوما عند السامع قبل. والإنشاء بنوعيه: الطلبي وغير الطلبي، ليس كذلك؛ لأنه لا خارج لمدلولها إلا عند التلفظ بهما.

2- ويكون القول المضممر صفة، وتكون الجملة الطلبية معمولة لهذا القول. وإلى هذا، وإلى النعت بالجملة، يشير الناظم بقوله:

ونعتوا بجملة منكرة ... فأعطيت ما أعطيته خبرا
وامنع هنا إيقاع ذات الطلب ... وإن أتت فالقول أضمر تصب*
أي أن العرب نطقوا بالجملة نعتا للمنعوت المنكر، وإذا حدث ذلك فإنها تعطي من الحكم ما أعطيته وهي خبر؛ بدليل قوله: وامنع هنا -أي في باب النعت- وقوع الجملة الطلبية "المراد الإنشائية مطلقا"، وإن ورد في الكلام جمل إنشائية وقعت نعتا، فيخرج على إضمار قول محذوف هو النعت،

* "منكرا" مفعول نعتوا. "ما" اسم موصول، مفعول ثانٍ لأعطيت، والأول نائب الفاعل، والتاء للتأنيث "أعطيته"

الجملة صلة ما، ونائب الفاعل يعود إلى "جملة"، وهو المفعول الأول، والهاء مفعول ثانٍ. "خبرا" حال من نائب الفاعل. "هنا" ظرف مكان متعلق بامنع. "إيقاع" مفعول امنع. "ذات" مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله. "الطلب" مجرور بإضافة ذات. "وإن" أنت شرط وفعله، "فالقول" الفاء واقعة في الجواب، و"القول" مفعول مقدم لأضمر. "تصب" فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، وحرك بالكسر للروي.

جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط1

أي: جاءوا بلبن مخلوط بالماء مقول عند رؤيته هذا الكلام.

الرابع: المصدر2؛ قالوا: هذا رجل عدل، ورضا، وزور، وفطر، وذلك عند

وتكون الجملة الإنشائية مقولا له.

1 عجز بيت من الرجز، ينسب العجاج، وقيل لراجز غيره، وقد نزل ضيفا بقوم وطال انتظاره للطعام حتى جاء الليل، ثم أتوه بلبن قليل قد خلطوه بماء كثير حتى صار لونه يحاكي لون الذئب في الزرقعة، وصدره:

حتى إذا جن الظلام واختلط

اللغة والإعراب:- جن: دخل وستر. اختلط: امتزج ظلامه بالضياء. بمذق: هو مصدر بمعنى الممذوق؛ أي المخلوط؛ من مذقت اللبن، إذا خلطته بالماء. "قط" اسم للزمان الماضي. "حتى" ابتدائية. "ظرف مضمن معنى الشرط. "جن الظلام" فعل الشرط وفاعله، وجمله "جاءوا" جواب الشرط. "هل رأيت" الجملة في محل نصب مقول لقول مقدر، واقعة صفة لمذق؛ أي بمذق مقول فيه ذلك عند رؤيته. "قط" ظرف مبني على ضم مقدر في محل نصب لرأيت، وسكن للروي.

المعنى:- واضح بعد ما ذكرنا.

الشاهد:- في قوله: "بمذق" هل رأيت الذئب؛ فإن الظاهر يشعر بوقوع الجملة الاستفهامية نعتا للنكرة وهو "مذق"، وليس كذلك، بل جملة الاستفهام معمولة لقول محذوف؛ هو الواقع نعتا، كما بينا وأوضح المصنف.

2 بشرط أن يكون منكرا، وصريحا لا مؤولا، وأن يكون مصدر فعل ثلاثي أو بزنته، وألا يبدأ بميم زائدة، وإن يلتزم صيغة واحدة؛ وهي: الأفراد والتذكير غالبا؛ فلا يثنى، ولا يجمع، ولا يؤنث، إلا ما سمع من ذلك. وهو مع هذا كله مقصور على السماع؛ قال الناظم:

ونعتوا بمصدر كثيرا ... فالتزموا الأفراد والتذكيرا*

* "نعتوا" فعل وفاعل، والضمير للعرب. "بمصدر" متعلق بنعتوا. "كثيرا" نعت لمصدر محذوف؛ أي نعتا كثيرا، وقيل: حال. "الأفراد" مفعول به لالتزموا. "والتذكيرا" معطوف على الأفراد.

الكوفيين على التأويل بالمشتق¹؛ أي عادل، ومرضي، وزائر، ومفطر، وعند البصريين على تقدير مضاف؛ أي ذو كذا؛ ولهذا التزم إفراده وتذكيره²، كما يلتزمان لو صرح بذو³.

أي نعت العرب بالمصدر كثيرا في أساليبهم، ولم يخرجوه عن صيغته الملازمة للإفراد والتذكير، ولو كانت المنعوت غير مفرد وغير مذكر.

1 ذلك لأنه لا يصح أن يكون اسم المعنى نعنا للذات. ويؤيد قولهم: ورود أساليب وقع فيها المصدر نعنا مع إضافته لمعرفة؛ كقوله: مررت برجل حسبك من رجل، أو شرعك من رجل، أي كافيك، وهمك من رجل؛ أي مهمك، ونحو من رجل؛ أي مشابهاً ومماثلك. وهذه المصادر لم تكتسب التعريف من المضاف إليه؛ لأنه مؤولة بالمشتق. ومن أمثلة المشتق الذي لا يكسب التعريف قوله تعالى: {هَذَا عَارِضٌ مُّمْطَرُنَا} ، فقد وصف {عَارِضٌ} النكرة بـ {مُّمْطَرُنَا} المضاف إلى الضمير من الآية 24 من سورة الأحقاف.

2 لان المصدر من حيث هو مصدر، لا يثنى ولا يجمع، فأجروه على الأصل للتنبيه على أن حقه ألا ينعت به لجموده، وأنهم توسعوا فيه بالتأويل والحذف.

3 أي: وفروعه؛ فيقال: هذا رجل ذو عدل، وامرأة ذات عدل، ورجلان ذوا عدل، ورجال ذوو عدل، ونساء ذوات عدل. قيل: ومن النعت بالمصدر على التأويل باسم المفعول أو تقدير المضاف، قولهم: مررت برجل ما شئت من رجل، وقوله تعالى: {فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ} . وقيل إنه من النعت بالجملة.

فصل: في حكم تعدد النعوت والمنعوت

وإذا تعددت النعوت¹، فإن اتحد معنى النعت، استغني بالثنائية والجمع عن تفريقه؛ نحو: جاءني رجلان فاضلان، ورجال فضلاء. وإن اختلف² وجب التفريق فيها بالعطف بالواو³؛ كقوله:

1 أي: وكان المنعوت دالا على متعدد؛ بأن كان مثنى أو مجموعات من غير تفريق.

- 2 أي النعت، إما لفظاً ومعنى، أو لفظاً فقط؛ كالذاهب والمنطلق، أو معنى فقط؛ كالضارب؛ من الضرب بالعصا، والضارب؛ من الضرب في الأرض، أي السير فيها.
- 3 أي لا غير؛ لأن العطف بغيرها لا يفيد الترتيب في الفعل؛ بل في حصول الوصفين أو الأوصاف للمنعوت، والترتيب في هذا غير مراد.

(141/3)

على أربعين مسلوب وبال1

وقولك: مررت برجال: شاعر، وكاتب، وفقه.

1 عجز بيت من الوافر، أنشده سيبويه ولم ينسبه لقائل، وصدره:

بكيت وما بكا رجل حزين

اللغة والإعراب: أربعين: مثنى ربع، وهو المنزل. مسلوب: ذاهب لم يبق له أي أثر بال: ذهبت عينه وبقيت آثاره ورسومه. "ما" نافية. "بكا" اسمها، أو مبتدأ، إن جعلت "ما" مهملة. "رجل" مضاف إليه. "حزين" صفة لرجل، والخبر محذوف؛ أي مفيد. والجملة معترضة بين العامل - وهو بكيت - والمعمول؛ وهو: "على أربعين" المتعلق ببكيت. "مسلوب" نعت لأربعين، و"بال" معطوف عليه.

المعنى: بكيت من ألم الفراق والحزن على منزلين للأحبة؛ أحدهما ذهب ولم يبق له أثر ما، والثاني بقي ولم يبق منه إلا الأطلال والرسوم. ولكن ماذا يفيد البكاء والحزن على الآثار والأطلال؟

الشاهد: عطف "بال" على "مسلوب" وهما نعتان، ولم يثنهما لاختلافهما في المعنى. هذا: وإذا تعددت النعوت، وكان المنعوت واحداً، وجب تفريق النعوت بعطف بالواو، أو بغيرها مما يناسب السياق، أو بغير عطف؛ تقول: رأيت في الطريق رجلاً ماكرًا محتالاً زرياً، أو: ومحتالاً وزرياً، وتمتنع الواو إذا كان المعنى المراد لا يتحقق بنعت واحد؛ نحو: شرب المريض الدواء؛ الحلو المر.

وفي تعدد النعت ومنعوته يقول الناظم:

ونعت غير واحد إذا اختلف ... فعاطفاً فرقه لا إذا ائتلف*

أي أن النعت المتعدد المختلف في لفظه ومعناه، أو في أحدهما يجب أن تفرقه بالعطف، إذا كان المنعوت متعدداً، والعطف يكون بالواو لا غير. أما إذا ائتلف النعت؛ أي اتفق

لفظه ومعناه، فلا تفرقة.

* "ونعت" مبتدأ، وما بعده مضاف إليه. "إذا اختلف" شرط وفعله. "فعاطفا" الفاء واقعة في جواب الشرط، و"عاطفا" حال من فاعل فرقه، والجملة جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ. "لا" عاطفه للنفي. "إذا اختلف" شرط وفعله، والجواب محذوف.

(142/3)

وإذا تعددت النعوت 1؛ واتحد لفظ النعت، فإن اتحد معنى العامل وعمله، جاز الإتيان مطلقاً؛ كجاء زيد، وأتى عمرو، الظريفان، وهذا زيد، وذاك عمرو، الظريفان، وهذا زيد، وذاك عمرو، العاقلان، ورأيت زيدا، وأبصرت خالداً، الشاعرين 3. وخص بعضهم جواز الإتيان بكون المتنوعين فاعلي فعلين، أو خبري مبتدأين 4. وإن اختلفا في المعنى والعمل؛ كجاء زيد، ورأيت عمراً، الفاضلين. أو اختلف المعنى فقط؛ كجاء زيد، ومضى عمرو الكاتبان. أو العمل فقط؛ كهذا مؤلم زيد، وموجع عمراً، الشاعران، وجب القطع 5.

1 أي وكان المنعوت متعددا متفرقا.

2 أي: سواء كان المتنوعان مرفوعين بفعلين، أو خبري مبتدأين، أو منصوبين أو مجرورين. وبعضهم يشترط في هذه الحالة: اتفاق المنعوتين تعريفاً وتنكيراً؛ لئلا تتبع المعرفة بالنكرة أو بالعكس. كما يشترط ألا يكون أول المنعوتين اسم إشارة؛ فلا يجوز: جاء هذا، وجاء محمد، الشاعران؛ لأن نعت الإشارة لا يفصل منه.

3 لم يمثل المصنف للمجرور، ومثاله: مررت بعلي، وجزت على خالد، الكريمين.

4 ليس هنالك من سبب، إلا أن سيبويه نص على هذين في كتابه، فتوهم البعض الاختصاص بهما، والصحيح تعميم الحكم. وفي هذا يقول الناظم:

ونعت معمولي وحيد معني ... وعمل أتبع بغير استثناء*

أي: أتبع -بغير استثناء- نعت معمولي عاملين متحدين في المعنى والعمل.

5 إما بالرفع على إضمار مبتدأ، أو بالنصب على إضمار فعل. ويمتنع الإتيان لأنه يؤدي إلى تسليط عاملين مختلفي المعنى والعمل، على معمول واحد؛ لأن العامل في

التابع هو العامل في المتبوع كما تقدم. وإن كان العامل واحدا؛ فإن اتحد عمله ونسبته إلى المعمولين في المعنى؛ بأن تكون على جهة الفاعلية أو المفعولية مثلا، جاز الإتيان والقطع بشرطه؛

* "ونعت" مفعول مقدم لأتبع. "معمولي" مضاف إليه. "وحيدي" مضاف إليه أيضا، وهو صفة لمخدوف؛ أي نعت معمولي عاملين وحيدي. "معنى" مضاف إليه. "وعمل" معطوف على معنى. "بغير" متعلق بأتبع. "استثنا" مضاف إليه، وقصر للضرورة.

(143/3)

فصل: في حكم ما إذا تكررت النعوت لواحد

وإذا تكررت النعوت لواحد؛ فإن تعين مسماه بدونها، جاز إتيانها، وقطعها، والجمع بينهما 1، بشرط تقديم المتبع، وذلك كقول خرنق 2: لا يبعد قومي الذين هم ... سم العداة وآفة الجزر النازلون بكل معترك ... والطيبون معاقد الأزر

نحو: حضر محمد وعلي الخطيبان. وإن اختلفا؛ نحو: ضرب محمد عليا الكريمان، أو اختلف النسبة دون العمل، نحو: أعطيت محمدا أباه الفاضلان، وجب القطع. 1 أي: بين القطع والإتيان، فيقطع البعض ويتبع البعض الآخر. 2 هي الخرنق بنت بدر بن مالك، من بني قيس بن ثعلبة؛ وهي أخت طرفة بن العبد لأمه، وهذان البيتان من بحر الكامل، من قصيدة في رثاء زوجها بشر بن عمرو بن مرثد، سيد بني أسد، ومن قتل معه في يوم القلاب: "اسم جبل بديار بني أسد". اللغة والإعراب: لا يبعدن: دعاء خرج مخرج النهي؛ أي لا يهلكن؛ من البعد بمعنى الذهاب بالموت أو الهلاك. وهو مضارع. "بعد" من باب فرح. ومن عادة العرب إذا أرادوا الدعاء لشخص، يقولون له: لا تبعد، أو لا يبعد. وإذا أرادوا الدعاء عليه قالوا: بعدت، أو بعدا لك، وفي التنزيل: {أَلَا بُعْدًا لِمَدْيَنَ كَمَا بَعَدَتْ ثَمُودُ} . العداة: جمع عاد؛ بمعنى العدو؛ أي أنهم بمنزلة السم للأعداء؛ يقتلونهم بلا رحمة. "آفة الجزر". الآفة اسم لكل ما يؤذي أو يهلك، والجزر: جمع جزور، وهي الغبلن يريد أنهم كرماء. "معترك": موضع الاعتراك والقتال. "معاقد": جمع معقد، وهو موضع عقد الإزار،

والإزار: ما يشده الإنسان على وسطه، وكني بذلك عن طهارتهم وعفتهم عن الفحشاء.
"لا" دعائية. "ييعدن" فعل مضارع مبني على الفتح لنون التوكيد الخفيفة. "قومي" فاعل
ييعدن. "الذين" صفة لقومي، وما بعده صلة. "النازلون" نعت لقومي، أو خبر لمبتدأ
محدوف. "والطيون" كذلك. "معاهد" منصوب على التشبيه بالمفعول به؛ لأن
"الطيون" صفة مشبهة. "الأزر" مضاف إليه.

المعنى: تدعو لقومهما بالسلامة والنجاة، وتصفهم بالشجاعة، وأنهم للأعداء بمنزلة السم
لا يبقون عليهم، وبالكرم؛ فهم يفنون الإبل ذبحاً للضيغان، وبالإقدام؛ فهم لا يجبنون
عن القتال في كل معركة. وهم مع هذا شرفاء بعيدون عن الخناء والفحشاء

(144/3)

ويجوز فيه: رفع النازلين والطيون على الإتياع لقومي، أو على القطع بإضمار "هم"،
ونصبها بإضمار أمدح أو أذكر، ورفع الأول ونصب الثاني على ما ذكرنا 1، وعكسه
على القطع فيهما 2.

وإن لم يعرف إلا بمجموعها، وجب إتياعها كلها؛ لتنزيلها منه منزلة الشيء الواحد؛
وذلك كقولك: مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب، إذا كان هذا الموصوف يشاركه في
اسمه ثلاثة: أحدهم تاجر كاتب، والآخر تاجر فقيه، والآخر فقيه كاتب 3. وإن تعين
بعضها، جاز فيما عدا ذلك البعض الأوجه الثلاثة 4.

الشاهد: في "النازلون"، و"الطيون" فهما نعتان لا يتوقف عليهما تعيين النعت؛ ومن ثم
يجوز فيهما الإتياع والقطع، وقد بين ذلك المصنف.

1 أي: فيكون الأول -وهو المنازلون- مرفوعاً على الإتياع لقومي، أو على القطع
بإضمار "هم"، ويكون خبر المبتدأ محذوفاً، ويكون الثاني -وهو الطيون- منصوباً على
القطع بإضمار أمدح، أو أذكر.

2 العكس هو: نصب الأول ورفع الثاني، ولا يجوز الإتياع في الثاني؛ لأنه مسبوق بنعت
مقطوع، والإتياع بعد القطع ممنوع؛ لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية؛
ولأنه رجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه.

3 "فزيد" المقصود لا يتعين إلا بالنعت الثلاثة، فيجب حينئذ إتياعها كلها.

4 أي الإتياع، والقطع إلى الرفع أو النصب، والجمع بينهما، بشرط تقديم النعت التابع

على النعت المقطوع. ويجب إتباع المفتقر إليه في التعيين كما سلف.
وإلى حكم النعوت المتعددة التي تتلو منعوتاً يفتقر إليها في تعيين مسماه يشير الناظم:
وإن نعوت كثرت وقد تلت ... مفتقراً لذكرهن أتبع
واقطع أو اتبع إن يكن معينا ... بدونها أو بعضها أقطع معلناً*

* "وإن" شرطية. "نعوت" فاعل لمحذوف يفسرها ما بعده، وهو فعل الشرط. "وقد تلت" الواو للحال، وقد للتحقيق. "مفتقراً" مفعول تلت. "لذكرهن" متعلق بمفتقراً، وهو مضاف للضمير. "أتبع" فعل مضارع مبني للمجهول، والجملة جواب الشرط. "أو اتبع" بنقل فتحة الهمزة إلى الواو؛ لأنه من أتبع الرباعي؛ فهمزته للقطع

(145/3)

وإن كان المنعوت نكرة تعين في الأول من نعوته الإتيان، وجاز في الباقي القطع¹؛
كقوله:

ويأوي إلى نسوة عطل ... وشعثا مراضيع مثل السعال²
وحقيقة القطع: أن يجعل النعت خبراً لمبتدأ، أو مفعولاً لفعل. فإن كان النعت المقطوع

أي: إذا كثرت النعوت وتعددت، وجاءت بعد منعوت غير معين، محتاج إليها جميعاً في تعيين مسماه، وجب إتباعها كلها له في حركته الإعرابية. وإن كان المنعوت معينا ومتضحاً بدونها كلها؛ فاقطع النعوت أو أتبعها. وإذا كان معينا ببعضها، فاقطع أو أتبع هذا البعض، وأتبع ما عداه.

1 سواء افتقر إلى جميعها، أو لا؛ لأن القصد من النعت هنا التخصيص، وهو لا يتطلب أكثر من نعت واحد.

2 بيت من المتقارب، من قصيدة لأمية بن أبي عائذ الهذلي، يصف صياداً.
اللغة والإعراب: يأوي، المراد: يرجع ويثوب، وأصله من أوى فلان إلى فلان، أي نزل عنده وسكن إليه، وفلان مأوى المساكين، أي أنهم ينزلون عليه ويجدون عنده راحتهم. عطل: جمع عاطل، وهي المرأة التي خلا جيبها من الحلي. شعثا: جمع شعثاء؛ وهي المرأة السيئة الحال، الملبدة الشعر. مراضيع: جمع مرضع، وزيدات الباء للإشباع، أو جمع مرضاع، والياء منقلبة عن الألف في المفرد. السعال: جمع سعال؛ وهي أخبث

الغيلان. "ياوي": فعل مضارع فاعله يعود على الصائد. "عطل" صفة لنسوة. "وشعثا" منصوب على الاختصاص بفعل محذوف، تقديره أخص. "مراضيع" صفة لشعثا. "مثل السعالي" مثل نعت ثان لشعثا والسعالي مضاف إليه.

المعنى: أن هذا الصائد يغيب عن منزله ونسائه مدة للصيد؛ سعيًا وراء رزقه، ثم يعود إليه فيجد نسوة بئسات، قد خلت أعناقهن من الحلي، وتلبدت واغبرت شعورهن، وهن يرضعن أبناءهن. وتراهن في هذا المنظر القبيح كأخبت الغيلان. الشاهد: جر "عطل" على الإتياع وجوبا؛ لأنه نعت لنكرة، وجواز الإتياع والقطع في

مفتوحة، معطوف على أتبع. "إن يكن معينا" إن يكن شرط وفعله، ومعينا خبر يكن. "أو بعضها" مفعول مقدم لا قطع مضاف إلى ها. "معلنا" حال من الضمير في القطع، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام.

(146/3)

لمجرد مدح أو ذم أو ترحم، وجب حذف المبتدأ والفعل¹؛ كقولهم: الحمد لله الحميد، بالرفع بإضمار هو، وقوله تعالى: {وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ} ، بالنصب² بإضمار أذم. وإن كان لغير ذلك³، جاز ذكره؛ تقول: مررت بزيد التاجر بالأوجه الثلاثة⁴. ولك أن تقول: هو التاجر، وأعني التاجر

"شعثا"، وقد روي مجرور أيضا، كما ذكر سيبويه.

- 1 ليكون وجوب الحذف دليلا على قصد إنشاء المدح، أو الذم، أو الترحم.
- 2 أي: بنصب "حمالة" على أنه نعت مقطوع للذم، مفعول محذوف تقديره أذم.
- "وامرأته" مرفوع بالعطف على فاعل "يصلى" المستتر فيه. ومثال الترحم: اللهم الطف بعبدك المسكين. برفع المسكين ونصبه.
- 3 أي: لغير المدح والذم والترحم؛ بأن كان للتوضيح، أو التخصيص، أو التعميم، أو الإبهام، أو التفصيل ... إلخ.
- 4 أي: بالجور على الإتياع، والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف، والنصب على المفعول بفعل محذوف أيضاً. وإذا قطع النت، خرج عن كونه نعتا، وكانت جملة مستأنفة مستقلة لا محل لها. وقد تسبقها الواو أحيانا، وتكون هذه الواو زائدة كما قدمنا. ويرى

البعض: أن جملة النعت المقطوع إذا وقعت بعد معرفة محضة. كانت حالا، وإذا وقعت بعد نكرة محضة، كانت نعتا. وتصلح للأمرين إذا وقعت بعد نكرة مختصة. والرأي الأول أقوم وأفضل؛ لأن الجملة الثانية إنشائية للمدح أو للذم أو غيرها، والإنشائية لا تصلح نعتا إلا بتأويل، ولا تقع حالا.

الخلاصة:

أنك إذا أتبت الأول، جاز لك في التالي: الإنباع، والقطع. وإذا قطعت الأول، وجب القطع في التالي؛ فإن قطعت الجميع، لم يلزم جعل التالي كالأول؛ بل يجوز التوافق والتخالف. وإلى حركة النعت المقطوع وعامله يشير الناظم بقوله: وارفَع أو انصب إن قطعت مضمرًا ... مبتدأ أو ناصباً لن يظهرًا* أي ارفع النعت المقطوع أو انصبه، فالرفع على إضمار مبتدأ خبره المقطوع، والنصب على تقدير عامل محذوف، والعامل في الحالتين لن يظهر؛ لأنه محذوف وجوبا، وقد فصل المصنف القول في ذلك.

هذا: ولا يجوز القطع إذا كان النعت للتوكيد؛ نحو أهلك الله عادا بصيحة واحدة؛ لأن القطع ينافي التوكيد. أو كان النعت من الألفاظ التي كثر استعمالها نعتا بعد كلمات معينة؛ نحو: جاءوا الجماء الغفير. أو كان نعتا لاسم الإشارة؛ مثل: إننا نقدر هذا النابغة.

* "وارفع أو انصب" معطوفان على ما قبل. "إن قطعت" شرط وفعله. وجواب الشرط محذوف. "مضمرًا" حال من التاء في قطعت، وفيه ضمير هو فاعله. "مبتدأ" أو "ناصبًا" معطوف على "مبتدأ". "لن يظهرًا" ألف الاثنين فاعل، وهي عائد على "مبتدأ" و"ناصبًا"، والجملة صفة لهما.

(147/3)

فصل: يجوز حذف المنعوت بشروطه

...

فصل: يجوز حذف المنعوت بشروطه

ويجوز بكثرة حذف المنعوت إن علم¹، وكان النعت: إما صالحاً لمباشرة العامل²؛ نحو: {أَنْ اَعْمَلْ سَابِغَاتٍ}؛ أي دروعاً سابغات. أو بعض أسم مقدم مخفوض بمن أو في³. فالأول كقولهم: منا ظعن ومنا أقام؛ أي منا فريق ظعن ومنا فريق أقام⁴، والثاني

1 وذلك: بأن كانت هنالك قرينة تدل عليه بعد حذفه؛ كأن يكون النعت مختصاً بالمنعوت مشتتاً به؛ نحو: مررت برجل راكب صاهلاً؛ أي فرساً صاهلاً. أو يكون قد صاحب ما يعنيه؛ نحو: {وَأَلْنَا لَهُ الْحَدِيدَ أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ} *؛ فإن تقدم ذكر الحديد أشعر بالحذف. من الآية 10، 11 من سورة سبأ. أو يتقدم ما يدل على المنعوت المحذوف؛ نحو: ألا ماء ولو بارداً؟

2 أي: بأن يحل محل المنعوت المحذوف فيعرب بإعرابه؛ فيكون مفرداً إن كان المنعوت فاعلاً أو مفعولاً أو مجروراً أو مبتدأ، ويكون جملةً مشتملةً على رابط، إن كان المنعوت خبراً مثلاً؛ نحو: أنت يضرب محمداً؛ أي: أنت رجل يضرب محمداً؛ فلا يصح حذف المنعوت إن كان فاعلاً أو مفعولاً أو مجروراً أو مبتدأ، وكان النعت جملةً أو شبهة، لأن الجملة لا تقع شيئاً مما ذكر.

3 أي: يحذف المنعوت جوازاً أيضاً، إذا كان النعت جملةً أو شبهة، وكان المنعوت مرفوعاً؛ كما قال الفارسي. أو كان المنعوت بعضاً من اسم متقدم عليه مجرور بـ"من" أو "في".

4 "فطعن وأقام" جملتان في موضع رفع نعتان لمنعوتين محذوفين، والمنعوتان مرفوعان على الابتداء، وهما بعض اسم مقدم؛ وهو الضمير المجرور بمن، وهذا تقدير البصريين. ويقدر الكوفيون المحذوف اسماً موصولاً؛ أي منا الذي ظعن والذي أقام. وتقدير البصريين أحسن وأقيس؛ لأن اتصال الموصول بالصلة أشد من اتصال الموصوف بصفته.

(148/3)

كقوله:

لو قلت ما في قومها لم تيثم ... يفضلها في حسب وميسم¹
أصله: لو قلت "ما في قومها أحد يفضلها"، لم تأثم فحذف الموصوف؛ وهو "أحد"، وكسر حرف المضارعة من "تأثم"، وأبدل الهمزة ياء، وقدم جواب "لو" فاصلاً بين الخبر المقدم؛ وهو الجار والمجرور، والمبتدأ المؤخر، وهو "أحد" المحذوف، ويجوز حذف النعت إن علم؛ كقوله تعالى: {يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا}؛ أي كل سفينة صالحة³، وقول الشاعر:

فلم أعط شيئاً ولم أمنع⁴

-
- 1 بيت من الرجز، نسبه ابن يعيش إلى الأسود الحماني، يصف امرأة. ونسبه سيبويه إلى حكيم بن معية الربيعي، راجز إسلامي، كان معاصراً للعجاج.
- اللغة والإعراب: لم تيشم: لم تأثم، أي لم تقع في الإثم، وكسرت التاء على لغة، وقلبت الهمزة ياء لسكونها إثر كسرة. يفضلها: يزيد عليها. حسب: كل ما يعده الإنسان من مفاخر آباءه. ميسم: وسامة وحسن. "لو" شرطية غير جازمة. "قلت" فعل الشرط. "ما" نافية. "في قومها": جار ومجرور خبر مقدم لمبتدأ محذوف؛ أي أحد. "لم تيشم" جواب الشرط. "يفضلها" الجملة صفة لأحد المحذوفة. "في حسب" متعلق بيفضلها.
- المعنى: لو قلت: إنه ليس في قوم هذه المرأة أحد يفضلها ويزيد عليها في عراقه النسب والجمال، لم تكن كاذبات في قولك.
- الشاهد: حذف المنعوت وهو "أحد"؛ وهو بعض اسم مقدم مجرور بفي؛ وهو "قومها"، وقد قدره المصنف.
- 2 وقدر المبتدأ مؤخرًا؛ لأنه يجب تقديم خبر النكرة عنها بظرف أو جار ومجرور مختصين.
- 3 بقرينة قوله تعالى: {فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا} . وهنالك قرينة أخرى؛ وهي: أن الملك الغاصب لا يغتصب ما لا نفع فيه. الآية 29 من سورة الكهف.
- 4 عجز بيت من المتقارب؛ للعباس بن مرداس السلمي، أحد المؤلفات قلوبهم من أبيات قالها يخاطب النبي -عليه السلام- حين وزع غنائم حنين، فأعطى قوما من المؤلفات قلوبهم، من

(149/3)

أي شيئاً طائلاً، وقوله:

مهفهفة لها فرع وجيد1

أشراف العرب، كل واحد مائة من الإبل؛ منهم أبو سفيان، ومعاوية ابنه، والأقرع بن حابس، وعيينة بن حصن الفزاري، وأعطى العباس أقل من ذلك، وصدر هذا البيت: وقد كنت في الحرب ذا تدرأ

اللغة والإعراب: ذا تدرأ: صاحب عدة وقوة في القتال ومحاربة الأعداء. والدرء: الدفع، والمداراة: المدافعة. "ذا" خبر كنت منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة. "تدرأ"

مضاف إليه. "أعط" فعل مضارع مبني للمجهول، مجزوم بلم بحذف الآخر، ونائب
الفاعل "أنا"، وهو المفعول الأول. "شيئا" مفعول ثان. "أمنع" فعل مضارع مجزوم بلم،
وحرك بالكسر للروي.

المعنى: كنت في الحرب مجاهدا شجاعا، صاحب عدة وقوة لقهرة الأعداء وهزيمتهم،
فلما وزعت الغنائم لم أعط شيئا مناسبا لعملتي كما أعطي غيري مما لم يبذل مثل ما بلدن
ولم أمنع ثنائيا. وقد بذلت أنا وفرسي جهدا عظيما.
الشاهد: ذكر المنعوت؛ وهو شيئا، وحذف النعت للعلم؛ لأنه أعطي بالفعل عطاء؛ غير
أنه كان أقل مما كان يرجو؛ بدليل قوله: ولم أمنع. وقبل بيت الشاهد:
أتجعل نهي ونهب العبيد ... لد بين عينة والأقرع
وبعده:

وما كان حصن ولا حابس ... يفوقان مرداس في مجمع
وما كنت دون امرئ منهم ... ومن تضع اليوم لا يرفع
والنهب بمعنى المنهوب، وأراد به الغنيمة، والجمع نهاب، وهو أيضاً: ضرب من الركض،
وكل ما انتهب. والعبيد: اسم فرس لعباس بن مرداس. يفوقان: يفضلان. "في مجمع" أي
عند اجتماع الناس للتفاخر والتنافر.
قيل: إن النبي -عليه السلام- حين سمع ذلك قال: اقطعوا لسانه عني، فزادوا عطاءه
حتى رضي.

1 عجز بيت من الوافر للمرقش الأكبر، عمرو بن سعد بن مالك، أحد بني بكر بن
وائل، وقيل اسمه عوف بن سعد بن مالك وصدره:

(150/3)

أي: فرع فاحم، وجيد طويل.

ورب أسيلة الخدين بكر

اللغة والإعراب: أسيلة الخدين: ناعمتها مع طول واسترسال. مهفهفة: ضامرة البطن
خفيفة اللحم. فرع: شعر ناعم. جيد: عنق. "رب": حرف تقليل وجر شبهة بالزائد.
"أسيلة" مبتدأ مرفوع بضممة مقدرة منع منها حركة حرف الجر الشبيهة بالزائد. "الخدين"
مضاف إليه، والخبر في الأبيات بعد. "بكر مفههفة" صفتان. "لها" خبر مقدم. "فرع"

مبتدأ مؤخر. "وجيد" معطوف على فرع.

المعنى: يمدح هذه الفتاة بأن لها خذا ناعما طويلا. وجسما فيه ضمور بطن ودقة خصر، وشعر مسترسل فاحم، وعنق طويل.

الشاهد: حذف الوصفين من "فرع" و"جيد"، ويدل على ذلك مقام المدح؛ لأنه غير مستساغ أن يمدحها بأن لها شعرا وعنقا مطلقين؛ فكل إنسان له ذلك؛ وإنما يريد وصف الشعر بما اعتاد العرب؛ وهو الطول والسواد، وكذلك العنق بالطول. وإلى حذف النعت والمنعوت يشير الناظم بقوله:

وما من المنعوت والنعت عقل ... يجوز حذفه وفي النعت يقل*

أي أن ما عقل -أي علم- من النعت والمنعوت، يجوز حذفه. وحذف النعت أقل في الكلام من حذف المنعوت.

هذا: وقد يحذف النعت والمنعوت معان، إذا دلت القرينة عليهما، وهذا قليل، ومنه قوله تعالى في الأشتى الذي يدخل النار: {ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَا}؛ أي لا يحيا حياة نافعة؛ لأنه ليست هنالك واسطة بين الحياة والموت. من الآية 74 من سورة طه. تنمة:

أ- النعت الذي شرحناه يسمى "النعت التأسيسي"، وهو الذي يدل على معنى جديد لا يفهم من الجملة بدون ذكره، وهناك نوع يسمى: "النعت الموطئ" أو "الممهّد"؛ وهو: أن يكون النعت جامدا، وغير مقصود لذاته، والمقصود ما بعده، وقد ذكر ليكون توطئة

*"وما" اسم موصول مبتدأ. "من المنعوت" متعلق بعقل. "والنعت" معطوف على المنعوت. "عقل" فعل ماض للمجهول، والجملة صلة ما. "يجوز حذفه" الجملة خبر المبتدأ. "وفي النعت" متعلق بيقول، والواو للعطف وفاعل يقل يعود على الحذف.

(151/3)

وتمهيد للمشتق التالي له المقصود حقيقة؛ نحو: قابلت أحمًا أحمًا مخلصًا حقًا؛ فأخا الثانية نعت موطئ غير مقصود؛ والمقصود ما بعده، وهو مخلصا.

ب - يجوز أن ينعت النعت؛ فتقول: هذا ورق أبيض ناصع البياض، وهذا وجه مشرق أي إشراق. وقد يقع قبل النعت المفرد "لا" النافية، أو "إما"؛ فيجب تكرار هذين الحرفين مع اقترانهما بالواو العاطفة لما بعدهما على ما قبلهما؛ تقول: صاحبت صديقا، لا بخيلا ولا مسرفا، واختر زميلا، إما شاعرا وإما خطيبا.

ج- إذا تعددت النعوت واتحدت أنواعها؛ بأن كانت مفردة، فأنت بالخيار في تقديم بعضها على بعض، على حسب ما ترى من أهمية. وكذلك إذا كانت كلها جملا، أما إذا اختلفت أنواعها؛ فالغالب تقديم المفرد على شبه الجملة، وهذه على الجملة؛ تقول: هذا طائر أليف على غصن يغرد بصوت حسن، ومنه قوله تعالى: {وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ} ، 28 من سورة غافر. ومن غير الغالب قوله -سبحانه-: {وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ} ، 92، 55 من سورة الأنعام، وهو فصيح يجوز القياس عليه.

د- إذا تكررت النعوت لمنعوت واحد، وكانت مفردة متحدة المعنى، لم يجز عطف أحدهما على الآخر؛ نحو: هذا محمد الشجاع الجريء الفاتك، لأن العطف يقتضي المغايرة. وإن كانت مختلفة المعنى، جاز العطف في المفردات بجميع حروف العطف، ما عدا "أم"، و"حتى" وفي الجمل خلاف؛ نحو: هذا طالب يعرف العربية، ويتقن الإنجليزية، ويتعثر في الفرنسية.

هـ- من الأسماء ما ينعت وينعت به لاستيفائه شروط ذلك؛ كاسم الإشارة؛ تقول: مررت بمحمد هذا وبهذا الشاعر، ولا يكون نعتا إلا لمعرفة؛ لانه معرفة. وذا وقع منعوتا وجب أن يكون النعت مقرونا بأل. وإذا كان جامدا فالأحسن اعتباره عطف بيان، ويجب أن يطابق منعوته في الأفراد والتذكير وفروعهما. والموصول كالإشارة، ومنها ما لا ينعت ولا ينعت به؛ وذلك كالمضمر، والمصدر الدال على الطلب، وكثير من الأسماء المتولة في الإبهام؛ كأسماء الشرط والاستفهام، و"كم" و"ما" التعجبية، وبعض الظروف المبهمة؛ كقبل وبعد. ويستثنى من ذلك: "غير"، و"سوى"، و"من" و"ما" النكرتان التامتان؛ فإنها تقع نعتا.

(152/3)

.....

.....

ومنها ما ينعت ولا ينعت به؛ كالأعلام. ومنها ما يقع نعتا، ولا يقع منعوته؛ ذلك: "أي"، بشرط أن يكون المنعوت بها نكرة، و"كل"؛ نحو: أنت الأمين كل الأمين، أي المتناهي في الأمانة، و"جد"؛ تقول: سمعت خطابا بليغا جد بليغ. وإذا صلح النعت لمباشرة العامل جاز تقديمه، ويكون المنعوت بدلا منه؛ نحو قوله تعالى: {لَتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهُ} من الآية 1، 2 من سورة إبراهيم. فائدة:

ذكر الصبان: أن النعت بعد المركب الإضافي، يكون للمضاف؛ لأنه هو المقصود بالحكم؛ وإنما جيء بالمضاف إليه لغرض التخصيص، فلا يكون له إلا بدليل، ما لم يكن المضاف لفظ "كل"؛ فالنعت للمضاف إليه، لا له؛ لأن المضاف إنما جيء به لقصد التعميم.

ولذلك ضعف قوله:

وكل أخ مفارقة أخوه ... لعمر أبيك إلا الفرقدان
وذكر في المغني: أن نحو قوله تعالى: {سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى} يجوز فيه: كون "الأعلى" صفة للاسم أو صفة للرب، وعلى الأول تكون منصوبة بفتحة مقدرة على الألف للتعذر، أما على الثاني فمجرورة بكسر مقدرة على الألف.

(153/3)

الأسئلة والتمارين:

- 1 عرف النعت، وبين الأغراض التي يأتي لها، ووضح الفرق بين السببي والحقيقي منه، ومثل لما تقول.
- 2 يتبع النعت متبوعه؛ فقيم يتبع كل من الحقيقي والسببي؟ وضح بأمثلة.
- 3 وضح بالأمثلة ما يشترط في النعت بالمصدر، والجملة التي تقع نعتا.
- 4 ما حكم النعوت إذا تعددت لواحد، ولأكثر من واحد؛ من حيث الإتيان والقطع؟
- 5 متى يحذف كل من النعت والمنعوت؟ وما شرط ذلك؟ مثل.
- 6 فيما يأتي شواهد لبعض موضوعات النعت. بين موضع الشاهد، وأعربه:

قال تعالى: {وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ} .

{قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ} .

{وَمَا تُرِيهِمْ مِنْ آيَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا} .

{فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا} .

{وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ} .

{وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ بِهِ} .

—

إن أخاك الحق من يسعى معك ... ومن يضر نفسه لينفعك

—

والخل كالماء يبدي لي ضمائره ... من الصفاء ويخفيها مع الكدر

—

كليني لهم يا أميمة ناصب ... وليل أقاسيه بطيء الكواكب

—

وإذا أراد الله نشر فضيلة ... طويت أتاح لها لسان حسود

—

قال لي كيف أنت قليل عليل ... سهر دائم وحزن طويل

7 أعرب ما تحته خط من قول أبي العلاء المعري الآتي، وشرحه شرحاً أدبياً:

وقد سار ذكرى في البلاد فمن لهم ... بإخفاء شمس ضوءها متكامل

8 أكمل الجمل الآتية بالنعته المناسب، وبين حكمه من حيث الإتيان والقطع:

سافر علي وذهب إبراهيم.....

حفظت الخطبة والقصيدة.....

(154/3)

.....

.....

أكرم محمود عليا ...

حضر الطبيب وحضر المريض....

أعطيت الولد أباه ...

مررت بالطلبة وقابلت الضيوف.....

أقبل محمد وانصرف علي.....

9 بين النعت المفرد، والجملة، والسببي، والحقيقي، ومنعوتهما فيما يأتي:

يعتبر يوم الثامن عشر من ذي الحجة المباركة، سنة 376، الموافق السادس والعشرين من شهر يوليو سنة 1956، يوما خالدا لا ينسى ذكره على مر العصور والأجيال؛ ففيه قررت مصر تأميم قناة السويس، واسترداد هذا المرفق المائي العظيم الأثر في اقتصادنا القومي، من يد المستعمرين الذين استغلوه عشرات السنين، وأهملوا صيانتها الضرورية، وبذلك قضت على مفتاح الاحتلال، البغيض ذكر اسمه، وبدأت تعمل بنشاط دائم على تحسين هذا الممر العظيم نفعه؛ لخدمة الملاحة البحرية العالمية. وقد ارتفع دخل القناة إلى ما يقرب من (90) تسعين ألف ألف جنيه سنويا. رجال الغد المأمول أنا بحاجة ... إلى قادة تبني وشعب يعمر

(155/3)

باب: التوكيد 1

وهو ضربان: لفظي وسيأتي، ومعنوي²، وله سبعة ألفاظ: الأول والثاني: النفس، والعين³. ويؤكد بهما لرفع المجاز عن الذات؛ تقول: جاء الخليفة؛ فيحتمل أن الجائي خبره، أو ثقله⁴، فإذا أكدت بالنفس أو بالعين أو بهما⁵، ارتفع ذلك الاحتمال، ويجب اتصاهما بضمير مطابق للمؤكد⁶، وأن يكون لفظهما طبقه في الأفراد والجمع⁷. وأما في التثنية، فالأصح جمعهما على "أفعل"⁸.

باب: التوكيد

- 1 هو في الأصل؛ مصدر وكد، ثم استعمل في التابع المذكور، ويقال فيه: التأكيد، بقلب الواو همزة، والأول أشهر في استعمال النحاة.
- 2 هو: التابع الذي يزيل عن متبوعه الشك واحتمال إرادة غير معناه الحقيقي الظاهر، وعدم إرادة العموم والشمول.
- 3 المراد بهما: ذات الشيء وحقيقته التي يتكون منها، ولو لم يكن في تركيبه نفس ولا عين. ويختصان عن بقية ألفاظ التوكيد المعنوي بجواز جرهما بالباء الزائدة، تقول: رأيت

- الناظر نفسه، أو بنفسه، وعينه، أو بعينه. والجرور في محل رفع، أو نصب، أو جر، على حسب المتبوع. وإذا أكد معهما بكلمة "كل"، يحسن تأخير "كل" عنهما، كما سيأتي.
- 4 الثقل - بكسر الثاء وسكون القاف - واحد الأثقال، كحمل وأحمال، وبفتحهما: متاع المسافر، وحشمه، وكل شيء نفيس مصون.
- 5 أي معاً بدون عطف، ويشترط تقديم النفس على العين.
- 6 أي في الأفراد والتذكير وفروعهما؛ وذلك للربط بين التابع والمتبوع، ولا يجوز حذفه ولا تقديره.
- 7 ينبغي أن يجمع النفس والعين جمع تكسير للقلّة على "أفعل" لا غيره؛ حين يكون المؤكّد جمعا، مع إضافتهما لضمير الجمع. ولا يجوز أن يؤكد بهما مجموعين على نفوس وعيون، على المختار.
- 8 فيقال: جاء الحمدان أنفسهما أو أعينهما. ويجوز إفرادهما وتثنيتهما؛ فيقال: أنفسهما، وعينهما، أو: نفساهما، وعيناها. ولا بد من إضافتهما إلى ضمير المثنى ليطابق المؤكّد. وفيما تقدم يقول الناظم:

(156/3)

ويترجح إفرادهما على تثنيتهما عند الناظم، وغيره بعكس ذلك. والألفاظ الباقية: كلا، وكلتا، للمثنى 1، وكل، وجميع، وعامة، لغيره 2، ويجب اتصالهن بضمير المؤكّد 3؛ فليس منه {خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا} 4،

بالنفس أو بالعين الاسم أكدا ... مع ضمير طابق المؤكّد
وأجمعهما "بأفعل" إن تبعاً ... ما ليس واحداً تكن متبعاً*
أي أكد الاسم بالنفس أو بالعين، بشرط أن يضاف كل منهما إلى ضمير يطابق المؤكّد، في الأفراد والتذكير وفروعهما للربط به. وإذا كانا تابعين لغير الواحد؛ وهو المثنى والجمع؛ فجيء بهما مجموعين على وزن "أفعل"؛ لتكون متبعاً للنهج العربي الصحيح. وأجاز بعض النحاة جمع "نفس"، و"عين" على نفوس وعيون؛ كما أجاز آخرون جمع "عين" جمع قلّة على أعيان. والراجح ما ذكره المصنف.

1 أي: ولو على سبيل التفريق؛ نحو: فاز محمد وعلي كلاهما، بشرط اتحاد العامل. ويقصد بهما: إزالة الاحتمال والجاز عن التثنية، وإثبات أنها هي المقصودة.

- 2 أي لغير المشنى؛ وهو الجمع مطلقاً، والمفرد بشرط أن يتجزأ بنفسه أو بعامله؛ نحو: حضر الطلبة كلهم، جميعهم، عامتهم، واشترت المنزل كل، جميعه، عامته، والمقصود من التأكيد بما: إفادة التعميم الحقيقي، وإزالة الاحتمال عن الشمول الكامل.
- 3 أي لفظاً؛ ليحصل الربط بين التابع والمتبوع كما أسلفنا، كما يجب أن يطابق هذا الضمير المؤكد في الأفراد والتذكير وفروعهما. وهذا كله إذا جرت على المؤكد هذا الضمير المؤكد في الأفراد والتذكير وفروعهما. وهذا كله إذا جرت على المؤكد؛ فلا يرد نحو قوله تعالى: {وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ} ، من الآية 40 من سورة يس.
- 4 لعدم اتصال جميعاً بالضمير. من الآية 29 من سورة البقرة.

* "بالنفس" متعلق بأكداء. "الاسم" بالرفع مبتدأ، و"أكدا" نائب الفاعل يعود إلى الاسم. والألف للإطلاق، والجملة خبر المبتدأ، وبالنصب مفعول مقدم لأكداء على أنه فعل أمر. "مع ضمير" مع ظرف حال من النفس، وما عطف عليه، و"ضمير" مضاف إليه. "طابق" المؤكد صفة لضمير. "بأفعل" متعلق بأجمعهما. "إن تبعاً" شرط وفعله، والألف فاعل، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله. "ما" اسم موصول مفعول تبع. "واحداً" خبر ليس، واسمها يعود على "ما"، وجملة "تكن" مجزومة في جواب الأمر؛ وهو أجمع، واسمها مستتر. "متبعاً" خبرها.

(157/3)

خلافاً لمن وهم 1، ولا قراءة بعضهم: {إِنَّا كُلٌّ فِيهَا} 2، خلافاً للفراء والزمخشري؛ بل {جَمِيعًا} حال 3، و {كُلٌّ} بدل 4، ويجوز كونه حالاً من ضمير الظرف 5. ويؤكد بمن لرفع احتمال تقدير "بعض" مضاف إلى متبوعهن؛ فمن ثم جاز: جاءني الزيدان كلاهما، والمرأتان كلتاها، لجواز أن يكون الأصل: جاء أحد الزيدين، أو إحدى المرأتين 6؛ كما قال تعالى: {يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ} ، بتقدير: يخرج من أحدهما 7. وامتنع -على الأصح: اختصم الزيدان كلاهما؛ والهندان كلتاها؛ لامتناع التقدير المذكور 8.

-
- 1 فأعرب "جميعاً" توكيد لما الموصولة الواقعة مفعولاً لـ"خلق"، ولو كان كذلك لقليل "جميعه"، على أن التوكيد بجميع غريب كما سيأتي، فلا يحمل عليه التنزيل.
- 2- من الآية 48 من سورة غافر.

- 3 أي من "ما" الموصولة، ومعناها مجتمعا، خلق بمعنى: قدر خلق ذلك في علمه؛ فلا يرد أن الحالية تقتضي وقوع الخلق على ما في الأرض في حالة الاجتماع، وليس كذلك.
- 4 أي بدل "كل" من اسم "إن"، وهو لا يحتاج إلى الضمير.
- 5 أي من ضمير الاستقرار المقدر المرفوع في "فيها". قال في المغني: وفيه ضعفان: تقدم الحال على عامله الظرفي، وتنكير "كل" بقطعها عن الإضافة لفظا ومعنى، والحال واجبة التنكير. قيل: وقد يستغنى عن الإضافة إلى الضمير بالإضافة إلى مثل الطاهر المؤكد بكل، وجعل منه قول كثير.
- كم قد ذكرت لك لو أجرى بذر كمو ... يا أشبه الناس كل الناس بالقمر
- 6 أي: وقد أطلق المثنى وأريد به واحد.
- 7 أي: وهو البحر الملح؛ لأن العذاب ليس فيه ذلك. واللؤلؤ: كبار الدر. والمرجان: صغاره. الآية 22 من سورة الرحمن.
- 8 لأن التخاصم لا يتحقق معناها إلا بوقوعه من اثنين حتما؛ فلا فائدة من التوكيد هنا. ومثله: كل ما يدل على المفاعلة والمشاركة؛ كتقاتل، وتحارب. وهذا رأي الأخفش ومن تبعه. وأجاز الجمهور مثل ذلك، على ما فيه من ضعف بلاغي؛ لأن التوكيد قد يكون للتقوية لا لرفع الاحتمال.

(158/3)

وجاز: جاء القوم كلهم، واشترت العبد كله. وامتنع: جاء زيد كله¹. والتوكيد بـ"جميع" غريب، ومنه قول امرأة:

فذاك حي خولان ... جميعهم وهمدان²

وكذلك التوكيد بـ"عامّة"، والتاء فيهما بمنزلة في النافلة³، فتصلح مع المؤنث والمذكر؛ فتقول: اشترت العبد عامته؛ كما قال الله تعالى: {وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً} . فصل: ويجوز -إذا أريد تقوية التوكيد- أن يتبع "كله" بأجمع، و"كلها" بجمعاء،

1 لعدم الفائدة من التوكيد؛ لأنه يستحيل نسبة الجيء إلى جزئه.

2 بيت من مجزوء الرجز، قالت امرأة أعرابية ترقص به ولدها، وبعده:

وكل آل قحطان ... والأكرمون عدنان

اللغة والإعراب: فذاك، الفدا -بالقصر والمد- ما يعطى من مال ونحوه عوضا عن

المفدي، والمراد هنا: الدعاء والثناء. خولان وحمدان: قبيلتان من قبائل اليمن. قحطان: أبو العرب اليمانية. عدنان: أبو عرب الحجاز. "فداك" -بفتح الفاء- فعل ماض والكاف مفعول، و"حي" فاعل، وبالكسر مبتدأ ومضاف إليه، و"حي" خبر. "خولان" مضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، وسكن للوقف. "جميعهم" جميع توكيد لحي خولان، وهم مضاف إليه. "وهمدان" معطوف على "حي" كذلك. "وكل" معطوف على حي، وكذلك "الأكرمون"، و"عدنان" عطف بيان على "الأكرمون".

المعنى: واضح.

الشاهد: في "جميعهم"؛ حيث جاء توكيد للفاعل أو الخبر، وهو بمنزلة "كل" في المعنى والاستعمال. والمقصود به رفع احتمال التجوز بإرادة البعض، وإطلاق اسم الكل عليه. وقد يجيء "جميع" بمعنى مجتمع، ضد متفرق، فلا يفيد توكيدا؛ كقول الشاعر:

نحيتك عن هذا وأنت جميع

3 أي في أنها زائدة لازمة، لا تفارقها في أفراد، ولا في تذكير، ولا في فروعها. وهي للمبالغة لا للتأنيث، وفيما تقدم من ألفاظ التوكيد الخمسة يقول الناظم:

و"كلا" أذكر في الشمول و"كلا" ... "كلنا" "جميعا" بالضمير موصلا

(159/3)

و"كلهم" بأجمعين، و"كلهن" بجمع¹؛ قال الله تعالى: {فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ} ، وقد يؤكد بهن، وإن لم يتقدم "كل" ²؛ نحو: {لَاغْوَيْنَهُمْ أَجْمَعِينَ} .

واستعملوا أيضا ككل فاعله ... من "عم" في التوكيد مثل النافله*
أي: اذكر -عند إرادة الشمول- لفظ "كل" للدلالة على التوكيد، وكذلك "كلا"، و"كلنا" وهما لإفادة الشمول في المثنى، و"جميع" ولا بد من وصلها بالضمير المطابق للمؤكد. وقد استعمل العرب للتوكيد في الدلالة على الشمول ككل لفظا على وزن "فاعلة" من الفعل "عم" وهو "عامة"، وهذا اللفظ مثل كلمة "نافلة" وزنا، وفي لزوم التاء في جميع الأحوال؛ تذكيرا وتأنيثا، وإفراد، وغيرهما.
هذا وقد قيل إن معنى "مثل النافلة": أن ذكر هذا اللفظ -وهو "عامة"- في التوكيد، زائد على ما ذكره النحاة؛ فهو كالنافلة بالنسبة للفرائض، وكونه للتوكيد هو مذهب

سيويوه، وذهب المبرد: إلى أن معنى "عامتهم" في مثل جاء القوم عامتهم، أكثرهم لا جميعهم، وعلى هذا يكون بدل بعض من كل، لا للتعميم كما يرى سيويوه.

1 تعتبر هذه ملحقة بالفاظ التوكيد المتقدمة، ولهذا ينبغي في الفصح أن تسبقها لفظة "كل"، وأن تكون مطابقة لها.

وقد يتبع "أجمع" وفروعه بـ "أكتع"، فـ "أبصع"، فـ "أبتع" وفروعها؛ لزيادة التقوية لأنها بمعناها، واستعمال هذه قليل؛ ولهذا تركها المصنف والناظم. وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله:

وبعد "كل" أكدوا بـ "أجمعا" ... "جمعاء أجمعين ثم جمعا**" أي استعمل العرب بعد لفظة "كل" التي للتوكيد، هذه الألفاظ الأربعة؛ لتقوية التوكيد بها.

2 وفي هذه الحالة يجوز إعراب "أجمعين" وأخواتها حالا، ولكن المعنى يختلف عن إعرابها

* "وكلا" مفعول مقدم لا ذكر. "في الشمول" متعلق باذكر. "وكلا كلتا جميعا" معطوفات على. "كلا" بحذف العاطف من الأخيرين. "بالضمير" متعلق بموصلا الواقع حالا من "كلا"، وما عطف عليه، وقد أفرد على معنى: ما ذكر. "أيضاً" مفعول مطلق لمحذوف. "ككل" متعلق بمحذوف حال من "فاعله" الواقع مفعولا لاستعملوا. "من عم" متعلق بمحذوف حال من "فاعله" كذلك. "في التوكيد" متعلق باستعملوا. "مثل حال ثالث من فاعله. "النافلة" مضاف إليه.

** "وبعد كل" بعد ظرف متعلق بأكدوا، وكل مضاف إليه. "بأجمعا" جار ومجرور متعلق به أيضا، وما بعده معطوف عليه بإسقاط العاطف، فيما عدا الأخير.

(160/3)

{لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ} .

ولا يجوز تشنية "أجمع"، ولا جمعاء، استغناء بكلا وكلتا1؛ كما استغنوا بتشنية "سي" عن تشنية سواء2، وأجاز الكوفيون والأخفش ذلك؛ فتقول: جاءني الزيدان أجمعان، والهندان جمعاوان.

توكيدا؛ فإن معناها على الحال يكون مجتمعين؛ أي في حال اجتماعهم وعدم تفرقهم

وعلى التوكيد، يكون معناها الشمول والإحاطة.
وينبغي ملاحظة ذلك عند الإعراب؛ قال الناظم:
ودون كل قد يجيء أجمع ... جمعاء أجمعون ثم جمع*
1 قيل: إنما يصح الاستغناء بذلك، إذا قصد شمول الأفراد، أما إذا قصد شمول أجزاء
الأفراد؛ كما في اشتريت المنزلين أو الحديقتين، فإن "كلا" و"كلتا" لا تفيد.
2 فقالوا: سيان، ولم يقولوا: سواء إن إلا نادرا. وهذا رأي جمهور البصريين، وفي ذلك
يقول الناظم:

واغن بكلتا في مثنى و"كلا ... عن وزن "فعلاء" ووزن "افعلا"***
أي استغن بكلتا وكلا في المثنى عن تشبيه "أجمع" و"جمعاء"؛ فلا تقول: أجمعان، ولا
جمعاوان، رفعا، ولا أجمعين ولا جمعاوين، نصبا وجرا.
هذا: وجمع ألفاظ التوكيد المعنوي معارف، بإضافتها إلى الضمير الرابط، و"أجمع"
وفروعه معارف بالعلمية؛ لأن كل لفظ منها علم جنس على الإحاطة؛ ولهذا لا يجوز
نصبها على الحال، وتمنع من الصرف، كما سيأتي في موضعه.
وإذا تعددت ألفاظ التوكيد فهي للمتبوع، وليس الثاني توكيدا لما قبله، ولا يجوز فيها
القطع، ولا عطف بعضها على بعض، ولا يجوز حذف المؤكد "المتبوع" على الحصري؛
لأن الحذف ينافي الغرض من التوكيد. وأجاز بعض النحاة الحذف إذا كان المؤكد ضميرا

* "ودون" ظرف متعلق بيجيء أو في موضع حال من أجمع وما عطف عليه، وهو
مضاف إلى "كل" "قد" حرف تقليل. "أجمع" فاعل يجيء، وما بعده معطوف عليه
بعاطف مقدر، فيما عدا الأخير.
** "واغن" فعل أمر؛ أي استغن. "بكلتا في مثنى" متعلقان باغن. "وكلا" معطوف على
كلتا. "عن وزن" جار ومجرور متعلق باغن. "فعلاء" مضاف إليه. "ووزن" معطوفة على
"وزن" قبله. "افعلا مضاف إليه.

(161/3)

وإذا لم يفد توكيد النكرة، لم يجز باتفاق¹، وإن أفاد جاز عند الكوفيين، وهو
الصحيح².
وتحصل الفائدة بأن يكون المؤكد محدوداً³، والتوكيد من ألفاظ الإحاطة؛ كاعتكف

أسبوعا كله، وقوله:

يا ليت عدة حول كله رجب 4

رابطا في جملة الصلة أو الصفة أو الخبر؛ تقول: جاء الذي أكرمت نفسه، أي أكرمته، وجاء طلبة أكرمت كلهم، أي أكرمتهم كلهم، والطلبة أكرمت كلهم، أي أكرمتهم كلهم. ولا يتحد توكيد متعاطفين ما لم يتحد عاملهما معنى؛ فلا يجوز: مات محمد وعاش على كلاهما؛ فإن أتحد معنى جاز؛ تقول: انطلق زيد وذهب عمر كلاهما.

1 لأن الغرض من التوكيد زالة اللبس، وألفاظه معارف كما قدمنا، والنكرة تدل على الإبهام والشيوع، فهما متعارضان تعريفا وتنكيراً.

2 لأن هذا يقربها من التعريف نوعاً ما، ولوروده في الكلام العربي الفصيح، ويمتعه البصريون مطلقاً، وفي هذا يقول الناظم:

وإن يفد توكيد منكور قبل ... وعن نحة البصرة المنع شمل*

أي أنه يجوز توكيد النكرة إذا أفادها التوكيد، ومنع نحة البصريين توكيدها مطلقاً، أفاد أو لم يفد.

3 أي موضوعاً للدلالة على زمن محدود ببدء ونهاية معينين؛ كيوم، وأسبوع، وشهر، وسنة.... إلخ. أو على شيء معلوم المقدار؛ كدرهم، ودينار.... إلخ.

4 عجز بيت من البسيط، لعبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي، وصدره: لكنه شاقه أن قيل ذا رجب*

اللغة والإعراب: شاقه: أعجبه وهاجه، أو بعث الشوق إلى نفسه. والشوق: نزوع النفس إلى الشيء. حول: هو العام. "لكنه" لكن حرف استدراك ونصب، والهاء اسمها.

* "وإن يفد" شرط وفعله "توكيد منكور" توكيد فاعل يفد، ومنكور مضاف إليه. "قبل" فعل ماض للمجهول في محل جزم جواب الشرط، وسكن للواقف، ونائب الفاعل يعود إلى "توكيد منكور" عن نحة البصرة "عن نحة متعلق بالمنع، والبصرة مضاف إليه. "شمل" الجملة خبر المنع.

ومن أنشد "شهر" مكان "حول"؛ فقد حرفه 1، ولا يجوز: صمت زمناً كله 2، ولا شهراً نفسه 3.

فصل:

وإذا أكد ضمير مرفوع متصل 4 بالنفس أو بالعين، وجب توكيده أولاً بالضمير المنفصل 5؛ نحو: قوموا أنتم أنفسكم، بخلاف قام الزيدون أنفسهم؛ فيمتنع

"شاقه" فعل والهاء مفعوله. "أن" مصدرية. "قيل" فعل ماض للمجهول، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل شاق، وجملة شاق وفاعله خبر لكن، "ذا رجب" ذا مبتدأ، ورجب خبر، والجملة نائب فاعل قيل. "يا" للتنبيه. "ليت" حرف تمن ونصب. "عدة حول" عدة اسمها، وحول مضاف إليه. "كله" توكيد لحول. "رجب" الثانية خبر ليت، وهو مصروف، وإن أريد به معين، كما في المصباح.

وقيل: إن أريد به معين منع من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي، أو للعدل عن الرجب ومثله في ذلك "صفر".

المعنى: يقول: إنه أعجبه وبعث الشوق إلى نفسه، حين قيل: هذا الشهر رجب، وتمنى أن تكون شهور العام كلها "رجب" لما يجد فيها من الخير والأنس. الشاهد: توكيد النكرة؛ وهي "حول"، على رأي الكوفيين؛ لأنها محدودة؛ فالعام معلوم الأول والآخر، ولفظ التوكيد من الألفاظ الدالة على الإحاطة، وهو "كله". قيل: والصواب نصب "رجب" لا كما رواه النحاة؛ لأن البيت من قصيدة منصوبة الروي، ومطلعتها:

يا للرجال ليوم الأربعاء أما ... ينفك يحدث لي بعد النهي طرباً

1 لأنه يفسد المعنى؛ إذ لا يتصور أن يتمنى أن يكون الشهر كله رجباً؛ فإن الشهر لا يكون بعضه رجباً وبعضه غير رجب، حتى يتمنى أن يكون كله رجباً.

2 لأن النكرة غير محدودة الوقت، ولا معلومة المقدار.

3 لأن لفظ التوكيد ليس من ألفاظ الإحاطة والشمول.

4 سواء أكان بارزاً كما مثل المصنف، أم مستتراً؛ نحو: محمد حضر هو نفسه.

5 لوقوع اللبس أحياناً في مثل: هند خرجت نفسها، أو ذهبت عينها؛ إذ يحتمل أن المراد هو خروج نفسها التي بها حياتها، وذهاب عينها التي تبصر بها، فإذا جاء الفاصل منع هذا

الضمير 1، وبخلاف: ضربتهم أنفسهم، ومررت بهم أنفسهم، وقاموا كلهم؛ فالضمير جائر واجب 2.

الاحتمال، واطرد الباب. ويعرب الضمير المنفصل توكيدا لفظيا للضمير السالف. وقيل: إن الشرط مطلق فاصل ولو غير ضمير، نحو: قوموا في الدار أنفسكم، ولكن الفصل بالضمير المنفصل أحسن وأفصح.

1 لأن المؤكد - "وهو الزيدون" - ليس ضمير متصل مرفوعا؛ وإنما هو اسم ظاهر، والضمير لا يؤكد الظاهر؛ فإن الظاهر أقوى منه؛ لأنه لا يحتاج إلى مرجع تفسيره. 2 لأن الضمير المؤكد في الأولين ليس مرفوعا؛ فهو منصوب الخل على المفعولية في الأول، ومجرور الخل بالباء في الثاني، فلا يلزم توكيده بالضمير المنفصل قبل توكيده بالنفس أو بالعين، ومع هذا يجوز توكيده بالضمير؛ تقول ضربتهم هم أنفسهم، ومررت بهم هم أنفسهم. ويجوز بغير توكيد بالضمير. والتوكيد في الثالث بغير النفس والعين. أما توكيد الضمير المرفوع المنفصل بالنفس أو بالعين، فحكمه حكم توكيد الاسم الظاهر بهما، لا يحتاج إلى فاصل، تقول: أنت نفسك حضرموت، وأنتما أنفسكما سافرتما، وأنتم أنفسكم أمتنتم عن الإجابة.. إلخ. وفيما سبق يقول الناظم:

وإن تؤكد الضمير المتصل ... بالنفس والعين فبعد المنفصل
عنيت ذات الرفع وأكدوا بما ... سواهما والقيد لن يلتزما*

أي إذا أردت أن تؤكد الضمير المتصل بالنفس أو بالعين؛ فينبغي أن يسبقها ضمير منفصل، يفصل بين التابع والمتبوع. ثم قال: عنيت ذا الرفع؛ أي قصدت الضمير المتصل المرفوع، ويجوز التوكيد بلفظ آخر غير النفس والعين، ولا يلتزم حينئذ الفصل بالضمير المنفصل؛ بل يجوز بغيره، وبدون فاصل. كما لا يلتزم الفصل إذا كان المتبوع ليس بضمير رفع متصل.

* "وإن تؤكد" شرط وفعله. "الضمير" مفعوله. "المتصل" صفة للضمير. "بالنفس والعين" متعلقان بتؤكد. "فبعد" الفاء واقعة في جواب الشرط، و"بعد" ظرف متعلق بمحذوف، أي فأكد بهما بعد. "المنفصل" مضاف إليه. "ذا الرفع" ذا مفعول عنيت، والرفع مضاف إليه. "بما" متعلق بأكدوا، وما اسم موصول. "سواهما" سوى ظرف متعلق بمحذوف صلة، والضمير مضاف إليه.

وأما التوكيد اللفظي؛ فهو المكرر به ما قبله 1، فإن كان جملة، فالأكثر اقترانها بالعطف 2؛ نحو: {كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ} *، ونحو:

1 إما بنصه وعينه، ولا يضر بعض تغيير يسير؛ نحو: {فَمَهْلِ الْكَافِرِينَ أَمَهُلُهُمْ رُؤُودًا} ؛ فكلمة "أمهل" توكيد لفظي لمهل، و"هم" عائدة على الكافرين لا محل لها من الإعراب. من الآية 17 من سورة الطارق. ومن هذه الآية يتبين: أنه يجوز في التوكيد اللفظي الفصل بين المؤكد والمؤكد.

وإما بمرادفه قول الشاعر:

أنت بالخير حقيق قمن

أي جدير: والمرادف: لفظ يؤدي معنى لفظ آخر تماما، ويخالفه في حروفه، ويكون اسما؛ مثل: ذهب وتبر، وفعلا، مثل: قعد، وجلس، وحرفا؛ نحو: نعم، وجير، ولا يصح تكرار اللفظ المؤكد أكثر من ثلاث مرات؛ لأنه لم يسمع غير ذلك، والغرض من التوكيد اللفظي: تمكين السامع من تدارك لفظ لم يسمعه، أو لم يتبينه من أول الأمر. وقد يراد منه التهديد؛ كقوله تعالى -في خطاب المعاندين بالباطل: {كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ، ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ} وقد يكون للتهويل كقوله -سبحانه: {وَمَا أَذْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ، ثُمَّ مَا أَذْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ} . وأحيانا يقصد به التلذذ بترديد لفظ مرغوب فيه؛ نحو: الصحة الصحة أغلى شيء، الجنة الجنة نعم من يفوز بها، مصر مصر جنة الله في أرضه. وقد اقتصر الناظم على تعريف التوكيد اللفظي فقال:

وما من التوكيد لفظي يجي ... مكرراً كقولك ادرجي ادرجي *

أي: والذي هو لفظي من التوكيد، يجيء مكررا، سواء كان التكرار باللفظ والمعنى، أم بالمعنى مع اختلاف اللفظ، كما أوضحنا.

2 وهو "ثم" خاصة، وجعل الرضي الفاء كثم، ويؤيده: {أَوَّلَى لَكَ فَأَوَّلَى} ، والعطف هنا صوري، لأن بين الجملتين تمام الاتصال، فلا تعطف الثانية على الأولى عطفا حقيقيا،

* "وما" اسم موصول متبداً. "لفظي" خبر لمبتدأ محذوف، أي هو لفظي، والجملة لا محل لها صلة ما، "من التوكيد" متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في لفظي؛ لأنه في تأويل مشتق؛ إذ هو منسوب. "يجي" فعل مضارع، والجملة خبر ما. "مكررا" حال من

ضمير يجي. "كقولك" خبر لمبتدأ محذوف. "ادرجي" فعل أمر، مبني على حذف النون
وياء المخاطبة فاعل، والجملة مقول القول، وادرجي الثانية توكيد. وإلا كانت التبعة
بالعطف لا بالتوكيد.

(165/3)

{أَوَّلَى لَكَ فَأَوَّلَى، ثُمَّ أَوَّلَى لَكَ فَأَوَّلَى} ، وتأتي بدونه؛ نحو قوله -عليه الصلاة والسلام:
"والله لأغزون قريشاً"، ثلاث مرات 1. ويجب الترك عند إيهام التعدد؛ نحو: ضربت
زيداً، ضربت زيداً 2.
وإن كان اسماً ظاهراً 3، أو ضميراً منفصلاً منصوباً، فوضح 4؛ نحو: فنكاحها باطل
باطل 5، وقوله:
فإياك إياك المرء فإنه 6

-
- 1 أي كررها الرسول -صلى الله عليه وسلم- ثلاث مرات.
 - 2 لأنه لو عطف بثم أو بالفاء، لتوهم تكرار الضرب.
 - 3 مثل: اسم الفعل.
 - 4 أي أن توكيده يكون بمجرد التكرار من غير شرط، ويتبع الثاني الأول في الضبط، ولا
محل له من الإعراب، ويجب في الأسماء الموصولة عند توكيدها توكيدا لفظيا، إعادة لفظها
وصلتها معها، ولا يجوز تكرار الموصول وحده دون صلته.
 - 5 هذا جزء من حديث، وهو: "أيا امرأة نكحت نفسها بغير وليها فنكاحها...." إلخ.
 - 6 صدر بيت من الطويل للفضل بن عبد الرحمن القرشي، وعجزه:
إلى الشر دجعاء وللشر جالب
اللغة والإعراب: المرء: الجدال والمعارضة بالباطل. دعاء: صيغة مبالغة من دعاء فلان
فلانا، إذا طلب حضوره. جالب: مسبب له، مجلبه، إذا ساقه وجاء به. "فإياك"
منصوب على التحذير بفعل محذوف وجوبا. "إياك" الثانية توكيد للأولى. "المرء" مفعول
ثان لفعل التحذير المحذوف؛ أي أحذرك المرء. "فإنه" الفاء للتعليل، وإن واسمها. "إلى
الشر" متعلق "بدعاء" الواقع خبرا لأن. "وللشر" جار ومجرور متعلق بـ"جالب" المعطوف
بالواو على "دعاء".
المعنى: أحذرك الجدال والمعارضة مع الناس من غير وجه حق؛ فإن ذلك كثيرا ما يجر إلى

الشروع والخصومات، ويسبب لإنسان متاعب ومصاعب.
الشاهد: توكيد الضمير المنفصل المنصوب -وهو "إياك"- بإعادة اللفظ بنفسه.

(166/3)

وإن كان ضميراً منفصلاً مرفوعاً، جاز أن يؤكد به كل ضمير متصل¹؛ نحو: قمت أنت، وأكرمتك أنت، ومررت بك أنت. وإن كان ضميراً متصلاً، وصل بما وصل به المؤكد²؛ نحو: عجبت منك منك.
وإن كان فعلاً أو حرفاً جوابياً، فواضح³؛ كقولك: قام قام زيد، وقوله:

1 أي مرفوع، أو منصوب، أو مجرور، ويكون على وجه الاستعارة في توكيد ضمير النصب والجر، وليس له محل إعرابي، ويؤكد به كذلك المنفصل المرفوع لا المنصوب، فلا يقال: إياك أنت أكرمت، وليس هناك ضمير منفصل مختص بالجر، وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله:

ومضمّر الرفع الذي قد انفصل ... أكد به كل ضمير اتصل*
أي أن الضمير المنفصل المرفوع يجوز أن يؤكد به كل ضمير متصل؛ لكن على وجه الاستعارة في توكيده ضمير النصب والجر كما سبق.
2 أي يجب أن يعاد مع التوكيد اللفظ الذي يتصل بالمؤكد، إما كان أو فعلاً أو حرفاً؛ لأن إعادته مجرداً تخرجه عن الاتصال إلى الانفصال.
وفي ذلك يقول الناظم:

ولا تعد لفظ ضمير متصل ... إلا مع اللفظ الذي به وصل**
أي لا تكرر لفظ الضمير المتصل للتوكيد؛ إلا إذا أعدت معه اللفظ الذي اتصل بالمؤكد "المتبوع"، أي أنه لا بد من تماثل الضميرين -المؤكد والمؤكد- في اللفظ وفي المعنى، وفي الاتصال، وفي أن يكون مع كل منهما لفظ يماثل اللفظ الذي مع الآخر.
3 أي يكون التوكيد اللفظي بتكرار الفعل وحده، أو الحرف بدون شرط ما. وحروف الجواب هي: ما يجاب بها عن سؤال سائل، سواء كان بالإيجاب؛ كنعم، وأجل، وجير، وإي، أو

* "ومضمّر" بالرفع مبتدأ وبالنصب مفعول محذوف يفسره ما بعده. "الرفع مضاف

إليه. "الذي" اسم موصول صفة لمضمير. "قد انفصل" قد حرف تحقيق، وفاعل انفصل يعود إلى الذي، والجملة صلة. "اتصل" الجملة في محل جر صفة للمضمير المضاف إليه. ** "ولا" ناهية. "ولفظ" مفعول تعد. "ضمير" مضاف إليه. "متصل" صفة للمضمير. "إلا" حرف استثناء. "مع ظرف متعلق بمحذوف حال من لفظ. "اللفظ" مضاف إليه. "الذي" صفة للفظ. "به" بـ "وصل" الواقع صلة للموصول، ونائب فاعله يعود على الذي.

(167/3)

بالنفي؛ مثل: لا، وبلى.

وبهذه المناسبة يحسن أن نلقي بعض الضوء على معاني هذه الحروف واستعمالها:
أ- الأصل في استعمال "نعم"، و"جیر"، و"أجل"، و"أي" أنها حروف جواب، تقرر حكم ما قبلها من إيجاب أو نفي، فإن كان مثبتاً أبقته، على إثباته، وإن كان نفياً أبقته نفياً. فإذا جاءت بعد الاستفهام المثبت أفادات إثباته، وإذا أتت بعد استفهام منفي قررت إثبات نفيه.

وتأتي "نعم" بعد الطلب فتفيد الوعد بإنجاز المطلوب؛ سواء كان الطلب أمراً أم نفياً أم غيرهما من أنواع الطلب؛ تقول: أخبرني الصدق يا أخي، لا تغرر بي، لها صدقتني القول. فيقال: نعم أخبرك الصدق، نعم لا أغرر بك، نعم صدقتك، فهي تصديق لحديث متقدم. قيل: وبعد الاستفهام، ومنه قوله تعالى: {فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا} ، {أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا}، وهو غير مطرد. وكذلك تأتي "نعم" بعد الجملة الخبرية مثبتة أو منفية؛ نحو: قام محمد، وما قام علي، فتفيد تصديق مضمونها وتقريره.

وأما "أجل" فهي حرف جواب مثل "نعم"، وتجيء بعد الخبر والاستفهام، ولكنهما بعد الخبر أحسن من "نعم"؛ كما أن "نعم" بعد الاستفهام أحسن منها، وقال جماعة، منهم ابن مالك والزمخشري: إنها للخبر لا غير، ولا تقع بعد الاستفهام، والحق أنها تكثر فيها لا غير.

وأما "جیر" فحرف جواب بمعنى "نعم"، وتأخذ حكمها في كل ما تقدم.

وأما "إي" فكذلك حرف جواب بمعنى "نعم" في جميع استعمالاتها.
 وزعم ابن الحاجب أنها تقع بعد الاستفهام؛ نحو قوله تعالى: {وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلْ
 إِي وَرَبِّي إِنَّهُ حَقٌّ} . واتفق الجميع على أنها لا تقع إلا قبل القسم.
 ب- أما "لا" فهي حرف جواب لنفي إثبات ما قبلها، ولا يجاب بها نفي أصلاً؛ فهي
 تناقض "نعم" في معناها، وكثير ما تحذف الجمل بعدها.
 وأما "بلي" فهي حرف جواب أيضاً، وهي عبارة عن "بل" التي للإضراب، و"لا" التي
 للنفي؛ ولذلك لا تقع إلا إضراباً عن النفي لتبطله وتصيره إيجاباً؛ فهي بعكس

(168/3)

لا لا أبوح بحب بثنة إنها 1

وإن كان غير جوابي، وجب أمران: أن يفصل بينهما 2، وأن يعاد مع التوكيد ما اتصل
 بالموكد أن كان مضمر 3؛ نحو: {أَيَعِدُّكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا

"لا"، سواء كان لنفي مجرد؛ نحو: {زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَى وَرَبِّي
 لَتُبْعَثُنَّ} ، أو مقرونا باستفهام، حقيقاً كان؛ نحو: أليس زيد بقائم؟ فتقول: بلى. أو
 توبيخاً، نحو: {أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ، بَلَى} ، أو تقريرياً؛ نحو: {أَلَسْتُ
 بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى} . وقد يجاب بـ"بلى" عن الاستفهام المجرد عن النفي؛ ففي صحيح
 البخاري أنه -عليه الصلاة والسلام- قال لأصحابه: "أترضون أن تكونوا ربع أهل
 الجنة؟ قالوا: بلى" وفي صحيح مسلم: أن الرسول قال لرجل أراد زيادة بعض أولاده
 بالإعطاء: "أيسرك أن يكونوا لك في البر سواء؟ قال: بلى".
 ومما سبق يتبين أن "لا" لا تأتي إلا بعد إيجاب. وأن "بلى" لا تأتي إلا بعد نفي غالباً، وأن
 "نعم" تأتي بعدهما.

1 صدر بيت من الكامل، لجميل بن عبد بن معمر العذري، المعروف بجميل بثينة؛
 محبوبته وعجزة:

أخذت علي موثقاً وعهوداً

اللغة والإعراب: لا أبوح: لا أفشي ولا أظهر؛ من باح بسرّه، إذا أفشاه وتكلم به،
 موثق، وهو العهد والميثاق، "لا" نافية، والثانية توكيد لها. "بحب" متعلق بأبوح. "بثينة"
 مضاف إليه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. "موثقاً" مفعول أخذت. "وعهوداً"

معطوف على موثقا عطف تفسير.

المعنى: لا أفشي ولا أخبر أحد بالحب الذي بيني وبين بثينة؛ لأنها أخذت علي عهدا مؤكدا ألا أبوح بحبها ولا أظهره، ويجب أن أفى بعهدي لها.

الشاهد: توكيد "لا" توكيدا لفظيا وهي حرف جواب لا تحتاج للفصل بين المؤكد والمؤكد، ولا لشيء آخر كالحروف غير الجوابية؛ كما سيأتي.

2 أي بين المؤكد والمؤكد بفواصل ما.

3 أي إن كان ما اتصل بالحرف المؤكد مضمرا.

(169/3)

وَعِظَامًا أَنْكُمْ تُخْرِجُونَ { 1. وأن يعاد هو أو ضميره إن كان ظاهرا 2؛ نحو: زيدا إن زيدا فاضل، أو: إن زيدا إنه فاضل، وهو الأولى 3.

وشذ اتصال الحرفين؛ كقوله:

إن إن الكريم يحلم ما لم 4

1 فأنكم الثانية مؤكدة لأنكم الأولى الواقعة مفعولا ثانيا ليعد، وفصل بينهما بالظرف

وما بعده، وأعيد مع الثانية ما اتصل بالأولى، وهو الكاف والميم؛ لأنه مضمّر.

2 أي يعاد لفظ المتصل بالحرف أو ضميره، إن كان ما اتصل به الحرف اسما ظاهرا.

3 أي أن إعادة الضمير أولى وأصحح من إعادة اللفظ، لأنه الأصل، ويلزم من إعادة

اللفظ التكرار، وإيهام أن الثاني غير الأول، وبه جاء التنزيل؛ قال تعالى: {فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ

هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ} ، من الآية 107 من سورة آل عمران.

أما إعادة الظاهر فمن وضعه موضع المضمّر، وفي توكيد الحرف يقول الناظم:

كذا الحروف غير ما تحصلا ... به جواب كنعم وكبلى*

أي: كما أن توكيد الضمير المتصل لا يكون إلا بإعادته وإعادة ما اتصل به كما سبق في

البيت قبل، كذلك الحروف غير الجوابية؛ لا يعاد لفظها إلا مع اسم الظاهر المتصل بها،

أو ضميره، أما حروف الجواب؛ كنعم وكبلى، فتعاد وحدها.

4 صدر بيت من الخفيف، لم يعرف قائله، وعجزه:

يرين من أجاره قد ضيما

اللغة والإعراب: يحلم: من الحلم؛ وهو الأناة والتعقل. أجاره: جعله في جواره وحمانيته.

ضيم: فعل مبني للمجهول؛ أي ظلم وبخس حقه. "إن" حرف توكيد ونصب؟ "إن"
الثانية توكيد لها. "الكريم" اسمها. "يحمل" الجملة خبر. "ما" مصدرية ظرفية حرف مبني لا
محل له من الإعراب. "يرين" فلعل مضارع مؤكد بالنون الخفيفة في محل جزم بلم، و"ما"
وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان منصوب بيحمل؛

* "كذا" خبر مقدم. "الحروف" مبتدأ مؤخر. "غير" بالرفع نعت للحروف، وبالنصب
أداة استثناء. "ما" اسم موصول مضاف إليه. "تحصلا" فعل ماض، والألف للإطلاق
"به" متعلق به. "جواب" فاعله، والجملة صلة "كنعم" خبر لمبتدأ محذوف. و"كبلَى"
معطوف على "كنعم".

(170/3)

وأسهل منه قوله:

حتى تراها وكأن وكأن

أي يحلم مدة عدم رؤيته ... إلخ. "من" اسم موصول مفعول ليرى. "أجاره" الجملة صلة
الموصول. "قد ضيما" قد حرف تحقيق، وضيم فعل ماض مبني للمجهول، ونائب فاعله
يعود على من، والجملة في محل نصب صفة لمن، أو حال إن جعلت "يرى" بصرية،
ومفعول ثان إن كانت علمية.

المعنى: إن الرجل الكريم الخلق الأبي الطيب النفس، يتحلى بالحلم، والصبر، والتعقل في
أحواله وتصرفاته، ما لم ير أن من أجاره وجعله في حماه، قد ظلم واعتدى عليه؛ فعند
ذلك يذهب عنه حلمه، ويبطش بهذا الظالم، المعتدي على من التجأ إليه.
الشاهد: توكيد الحرف "إن" بإعادتها من غير فاصل بينهما، مع أنها ليست من حروف
الجواب، وهذا شاذ لا يقاس عليه.

1 صدر بيت من الرجز، ينسب لخطام الجاشعي، يصف إبلا. وقيل: هو للأغلب
العجلي وعجزه:

أعناقها مشددات بقرن

اللغة والإعراب: أعناقها: جمع عنق؛ وهو الرقبة. قرن: حبل تربط به الإبل، ويقرن
بعضها إلى بعض "حتى" حرف غاية وجر. "تراها" ترى فعل مضارع والفاعل أنت

والضمير البارز مفعول، وهو عائد على الإبل في البيت قبله. "وكأن" الواو للحال، وكأن حرف تشبيه ونصب، "وكأن" الثانية تأكيد، وخففت للقافية. "أعناقها" أعناق اسم كأن الأولى، وهو مضاف إلى الهاء. "مشددات" خبرها. "بقرن" متعلق بمشددات، وسكن للشعر.

المعنى: يصف إبلًا في سرعة سيرها وانتظامه؛ فيقول: إن أصحاب هذه الإبل يستحثونها على السير بنظام واعتدال، حتى يظن من يراها أن أعناقها مربوط بعضها إلى بعض بحبال، لانتظامها جميعا في السير.

الشاهد: تأكيد "كأن" بمثلها، مع عدم الفاصل بمعمول الأولى، مع أنها ليست من حروف الجواب. وهذا أخف في الشذوذ من سابقه؛ لأنه فصل هنا بواو العطف.

(171/3)

لأن المؤكد حرفان 1، فلم يتصل لفظ بمثله.

وأشد من قوله:

ولا للما بهم أبداً دواء 2

لكون الحرف على حرف واحد.

1 وهما: الواو وكأن.

2 عجز بيت من الوافر، لمسلم بن معبد الوالي الأسدي، وقيل: هو لرجل من بني أسد لم يعين. وصدره:

فلا والله لا يلفي لما بي

اللغة والإعراب: لا يلفي: لا يوجد من ألفي، إذا وجد. لما بي: أي للذي بي. "فلا" الفاء عاطفة، و"لا" زائدة لتوكيد القسم. "والله" حرف قسم وجر، ولفظ الجلالة مجرور به، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف. "لا" نافية. "يلفي" فعل مضارع للمجهول جواب القسم. "لما" اللام جارة، وما اسم موصول، والجار والمجرور متعلق بيلفي. "بي" متعلق بمحذوف صلة. "ولا للما بهم" ولا معطوف على ما قبله، واللام الأولى في "لما" جارة، والثانية تأكيد للأولى، وما اسم موصول، وبهم متعلق بمحذوف صلة. "أبداً" ظرف متعلق بيلفي. "دواء" نائب فاعل يلفي.

المعنى: يقسم أنه لا يوجد للذي به من الموحودة والألم. ولا الذي عند خصومه من

الحقد والضعينة علاج، وليس هنالك أمل في المودة والمصالحة وإزالة الأحقاد والضغائن،
بعد أن تفاقم الخطب وعظم الخلاف.

قيل: إن السبب في هذه القصيدة التي منها هذا البيت، أن مسلماً كان غائباً، فكتبت
إبله لعامل الزكاة، فظن أنه فعل به ذلك كيداً، ومنها قوله:

بكت إبلي وحق لها البكاء ... وفرقها المظالم والعداء

الشاهد: في "لما" فإن اللام الثانية فيها تأكيد للأولى الجارة، ولم يفصل بينهما فاصل،
مع أن اللام ليست من أحرف الجواب. وهذا شاذ بالغ الشذوذ؛ لأن الحرف المؤكد
موضوع على حرف هجائي واحد لا يكاد يقوم بنفسه، ولو جاء على ما يقتضيه
الصواب لقال: "لما لما بهم".

(172/3)

وأسهل منه قوله:

فأصبحن لا يسألنه عن بما به 1

1 صدر بيت الطويل للأسود بن يعفر، وعجزه:

أصعد في علوى الهدى أم تصوبا

اللغة والإعراب: أصعد: أي ارتفع وارتقى، تصوبا: نزل وتسفل. "فأصبحن" الفاء
عاطفة، وأصبح فعل ماض نقاض ونون النسوة اسمها، وهي عائدة على الغواني. "لا
يسألنه" الجملة خبر أصبح. "عن" جارة. "بما" الباء حرف جر بمعنى "عن" تأكيد لها،
و"ما" اسم موصول في محل جر بعن. "به" متعلق بمحذوف صلة. "أصعد" الهمزة
للاستفهام، وصعد فعل ماض، والفاعل يعود على الحب لهن، وكذلك الضمير في "به".
المعنى: أن هؤلاء الغواني أصبحن بعد أن وخط الحب الشيب، وهذه الكبر، ونالت منه
الشيخوخة، لا يكثرن به ولا يملن إليه، ولا يسألن عما به من ضعف أو غيره، وهل لا
يزال يخلق في الهوى والحب، أم نزل إلى السفلى ونسي كل شيء؟ الشاهد: في "عن بما"
حيث أكد عن الجارة بلفظ مرادف؛ وهو الباء التي بمعنى "عن" المتصلة بما الموصولة،
وهذا شاذ أيضاً لعدم الفاصل؛ ولكنه أهون من سابقه؛ لأن الحرف المؤكد -وهو "عن"-
موضوع على حرفين، ولأن اللفظين مختلفان وإن اتفقا في المعنى؛ إذ يقال: سألت به
وسألت عنه.

تتمة:

- أ- يمتنع حذف المؤكد توكيدا لفظياً؛ لأن حذفه مناف لتكراره.
- ب- إذا أتبع المضير المتصل المنصوب بمنفصل منصوب؛ نحو: رأيتك إياك، فمذهب البصريين أنه بدل، ومذهب الكوفيين أنه توكيد، وهو الأصح.
- أما المرفوع فيجوز أن يكون توكيدا، كما يجوز أن يكون بدلا بالإجماع.
- ج- من الأساليب الصحيحة: جاء القوم بأجمعهم، وتعرب "أجمع" توكيدا مجرورا اللفظ بالباء الزائدة؛ في محل رفع، أو نصب أو جر، وعلى حسب حالة المؤكد "المتبوع".
- وبعضهم يعربها بدلا وإن كانت تؤدي معنى التوكيد، وينبغي إضافتها إلى

(173/3)

.....

.....

ضمير مطابق.

- د- تنفرد كلمتا: نفس، وعين، بجواز جرهما بالباء الزائدة؛ تقول: بنفسه أو بعينه، ويكونان في محل رفع أو نصب أو جر على حسب حالة المتبوع.
- هـ- لا يفصل بين المؤكد والمؤكد، بـ"إما" على الأصح، وأجاز الفراء: مررت بالقوم، إما أجمعين، وإما بعضهم.

(174/3)

.....

.....

الأسئلة والتمارين:

- 1 عرف التوكيد، وبين الفرق بين التوكيد اللفظي والمعنوي بأمثلة موضحة.
- 2 م يؤكد بالنفس والعين؟ وما الذي تختص بهما عن بقية ألفاظ التوكيد؟ اشرح ذلك بأمثلة من الواقع. ثم بين ما يؤكد بجميع وعامة. وما يشترط فيهما.

3 اشرح قول ابن مالك:

واستعملوا أيضاً ككل فاعله

من عم في التوكيد مثل النافله

4 كيف تؤكد الضمير المتصل بالنفس والعين؟ وكذلك المنفصل؟ وضع بأمثلة.

5 بين كيف تؤكد الحروف غير الجوابية، والجوابية؟ وما الفرق بينهما؟

6 فيما يأتي شواهد لبعض مسائل هذا الباب، وضع موضع الشاهد، وحكمه في المعنى والإعراب.

قال تعالى: {فَوَرِّكَ لَنَسَأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ، عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ} .

{كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا، وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا} .

{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا} .

{كَلَّا سَيَعْلَمُونَ، ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ} .

{لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ} .

{وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ، ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ} .

—

إذا ما بدت من صاحب لك زلة ... فكن أنت محتالاً لزلته عذرا

—

والنجم تستصغر الأبصار طلعتة ... والذنب للعين لا للنجم في الصغر

—

فلما تبينا الهدى كان كلنا ... على طاعة الرحمن والحق والتقوى

—

لا ينسك الأسى تأسيًا فما ... ما من حمام أحد معتصما

—

بلاد متى ما جئتها جئت جنة ... لعينك فيها كل ما شئت رضوان

—

إلام الخلف بينكموا إلا ما ... وهذي الضجة الكبرى علاما

—

وقلن على الفردوس أول مشرب ... أجل جبر أن كانت أبيحت دعائره

قال صاحب المغني: الفردوس: روضة اليمامة. والدعنور: الحوض الممتلئ.

7 أعرب ما تحته خط في البيتين الآتين، وبين الشاهد فيهما في هذا الباب:

أيا من لست أقلاه ... ولا في البعد أنساه

لك الله على ذاكا ... لك الله لك الله

8 بين فيما يأتي: ألفاظ التوكيد ونوعها، والمؤكد ونوعه، وموضع كل من الإعراب.

كان الاعتداء العاشم على بور سعيد سنة 1956 امتحانا للشعوب العربية جميعا وبلغ قدرتها كلها على الدفاع، والوقوف في وجه المستعمر. ولقد وقف العرب أنفسهم، ومن ورائهم الشعوب المخلصة جميعها، وقفة أدهشت العالم أجمع؛ ولم يكن في مصر كلها متخاذل ولا متقاعد؛ بل كان الشعب عامة كرجل واحد؛ حتى اندحر المعتودون وارتدوا على أعقابهم خاسرين.

وفي 5 يونية 1967 كان اعتداء إسرائيل بجمعها، ومن ورائها المستعمرون عامتهم، على البلاد العربية - تجربة أخرى، استطاعوا فيها بالخدعة الانتصار على العرب، وإصابتهم بنكسة مؤلمة، ولكن الشعب العربي المعروف بصلابته لم ييأس، وسينتصر وينتصر بمشيئة الله. فصبر صبرا، وإلى الأمام إلى الأمام، وشكراً شكراً لكل من يؤازرنا في هذه المحنة، بنفسه أو بماله. والله لا يضيع أجر من أحسن عملا.

ليت شعري هل ثم هل آتينهم ... أم يحولن دون ذاك حمام

9 أكد الفاعل، والمفعول، والضمير في العبارات الآتية بالنفس والعين، وبما يناسب من ألفاظ التوكيد الأخرى:

جلست في الدرس منصتا، وأصغيت إلى أستاذي حين يتكلم. أمسك لسانك عن الشتم، ويديك عن الأذى.

إياك أن تعظ الرجال وقد إياك ... أصبحت محتاجا إلى الوعظ

وقف الخلق ينظرون جميعا ... كيف أبني قواعد المجد وحدي

10 عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال:

لو قيل "نعم" في قوله تعالى: {أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ} كان كفراً.

بين السبب في ذلك؛ على ضوء ما عرفت في "نعم"، "بلى".

باب: العطف 1

وهو ضربان: عطف نسق وسيأتي، وعطف بيان؛ وهو: التابع 2 المشبه للصفة في توضيح متبوعه 3 إن كان معرفة وتخصيصه إن كان نكرة.
والأول 4: متفق عليه؛ كقوله:
اقسم بالله أبو حفص عمر 5
والثاني 6: أثبتته الكوفيون وجماعة، وجوزوا أن يكون منه: {أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ} ،
فيمن نون "كفارة"، ونحو: {مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ} 7.

باب: العطف

- 1 هو في الأصل: مصدر بمعنى الميل والرجوع إلى الشيء بعد الانصرف عنه، وأطلق على التابع المذكور، لأن المتكلم رجع إلى الأول فأوضحه بالثاني، أو أشركه معه في الحكم، كما سيأتي.
- 2 يشترط فيه: أن يكون جامدا، بخلاف النعت فإنه لا يكون إلا مشتقا، أو مؤولا به.
- 3 النعت يوضح متبوعه ببيان صفة من صفاته، ومعنى فيه أو في سببه، كما سبق. أما عطف البيان، فيوضح متبوعه ويزيل عنه شائبة الإبهام بنفسه.
- 4 أي: وهو توضيح ذات متبوعه المعرفة، وإزالة ما قد يصيبها من الشيع بسبب تعدد مدلولها.
- 5 عجزه:
- ما مسها من نقب ولا دبر
- وقد تقدم شرح هذا البيت وقصته في باب العلم، في الجزء الأول، صفحة (135) ،
والشاهد فيه هنا: أن "عمر" عطف بيان على "أبو حفص"، وهو علم معرفة، وقد قصد به الإيضاح.
- 6 أي: وهو تخصيص النكرة؛ فقد نفاه جمهور البصريين، وأثبتته الكوفيون وبعض البصريين المتقدمين؛ كأبي علي الفارسي، وابن جني، وبعض المتأخرين؛ كالزمخشري، والناظم، وابنه، كما سترى بعد.
- 7 فقد أعربوا "طعام" عطف بيان لكفارة، و"صدید" عطف بيان ل"ماء"، وكلاهما نكرة والصدید: الدم المختلط بالقبح.

والباقون يوجبون في ذلك البدلية¹،
ويخصون عطف البيان بالمعارف²، ويوافق متبوعه في أربعة من عشرة: أوجه الإعراب
الثلاثة³، والإفراد، والتذكير، والتنكير⁴، وفروعهم.
وقول الزمخشري: إن {مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ} عطف
على.....

1 أي بدل كل من كل.

2 حجتهم: أن عطف البيان - كاسمه - يقصد به البيان والإيضاح، والنكرة مجهولة،
والجهول لا يعين المجهول، ويقول المجيزون: إن بعض النكرات قد يكون أخص من بعض؛
فلا مانع من أن يبين الأخص غيره، والتخصيص نوع من البيان والإيضاح، وإلى ما تقدم
يشير الناظم بقوله:

العطف أما ذو بيان أو نسق ... والغرض الآن بيان ما سبق
فذو البيان تابع شبه الصفة ... حقيقة القصد به منكشفه*

أي أن العطف ينقسم إلى نوعين: عطف بيان، وعطف نسق، ونحن الآن في صدد
تعريف وإيضاح عطف البيان؛ وهو: تابع يشبه الصفة؛ أي النعت؛ إلا أن بينهما فرقا؛
وهو أن عطف البيان يبين حقيقة متبوعه ويوضح ذاته نفسها، أما النعت فيبين معنى
عارضاً، وصفة من صفات الذات كما بينا.

3 ويجوز فيه القطع كالنعت، وقد سبق إيضاح ذلك فارجع إليه.

4 الصحيح أن هذا هو الأغلب، ويصح تخالفهما تعريفاً وتنكيراً؛ بشرط أن يكون التابع
هو المعرفة؛ ليتحقق الغرض من عطف البيان، وقد يقع عطف البيان بعد "أي" المفسرة؛
نحو: "هذا الخاتم لجين؛ أي: فضة". ويجوز أن يعرب في هذه الصورة بدلاً. وفي موافقة
العطف لمتبوعه يقول الناظم:

فأولينه من وفاق الأول ... ما من وفاق الأول النعت ولي

* "العطف"؛ بمعنى المعطوف، مبتدأ "إما" حرف تفصيل. "ذو" خبر المبتدأ. "بيان"
مضاف إليه. "أو نسق" معطوف على ذو بيان. "الآن" ظرف زمان. "بيان" خبر المبتدأ،
وهو الغرض. "ما" اسم موصول، مضاف إليه. "سبق" الجملة صلة ما؛ "فذو البيان
تابع" مبتدأ، ومضاف إليه، وخبر. "شبه الصفة" نعت لتابع ومضاف إليه. "حقيقة"

القصـد" مبتـدأ ومضـاف إليه. "به" متعلق بـ"منكشفة" الواقع خبرا، والجملة صفة ثانية لتابع.

(178/3)

{آيَاتِ بَيِّنَاتٍ} 1، مخالف لإجماعهم 2. وقوله، وقول الجرجاني: يشترط كونه أوضح من متبوعه 3، مخالف لقول سيبويه في "يا هذا ذا الجملة": إن "ذا الجملة" عطف بيان، مع أن الإشارة أوضح من المضاف إلى ذي الأداة 4، ويصح في عطف البيان: أن يعرب بدل كل 5

فقد يكونان منكرين ... كما يكونان معرفين*
أي أعطه من موافقة الأول "المتبوع"، مثل ما ولي وأخذ النعت، من موافقة لمنعوته في الأمور السابقة، ثم نص على أن عطف البيان ومتبوعه، يتماثلان تعريفا وتنكيراً؛ ليرد على القائلين بأن عطف البيان لا يكون إلا معرفة.
1 أي: مع أن {مَقَامَ} مخالف لـ {آيَاتٍ}، في التنكير، والتأنيث، والجمع. والمراد بالآيات. أثر القدم في الصخرة، وغوصها فيها إلى الكعبين، وإبقاء هذا الأثر دون آثار سائر الأنبياء، وحفظه آلاف السنين. وسبب هذا الأثر: أنه لما ارتفع بناء الكعبة، قام إبراهيم على هذا الحجر؛ ليتمكن من رفع الحجارة فغاصت فيه قدماه.
2 أي على وجوب مطابقة البيان للمبين، تعريفاً وتنكيراً، وإفراداً وغيره، وتذكيراً وغيره؛ فالوجه: أن {مَقَامَ} مبتدأ حذف خبره؛ أي منها مقام إبراهيم، أو العكس؛ أي بعضها مقام. وقيل: يجوز كونه بدلاً من آيات، بدل بعض من كل.
3 أي أعرف منه؛ لأنه يوضح حقيقته وذاته.
4 لم يعرب سيبويه: "ذا الجملة" نعتاً؛ لأن نعت اسم الإشارة لا يكون إلا محلياً بـال، والجملة: الشعر الواصل إلى المنكب.
5 وذلك إذا قصد به ما يقصد بالبدل، وحينئذ يتعين كونه بدلاً.

* "فأولينه" فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة، والهاء مفعوله الأول، ومرجعها ذو بيان. "من

وفاق " متعلق بأولينه. "الأول" مضاف إليه. "ما" اسم موصول مفعول ثان لأولينه. "من وفاق الأول" متعلق بولي ومضاف إليه. "النعته" مبتدأ. "ولي" فعل ماض، وفاعله يعود إلى النعت، والجملة خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر صلة "ما". "فقد" حرف تقليل. "يكونان" فعل مضارع ناقص، وألف الاثنين أسمه، وهي عائدة على البيان والمبين. "منكرين" خبر يكون. "كما" الكاف جارة، و"ما" مصدرية، والجملة بعدها مقدرة بمصدر مجرور بالكاف؛ أي ككونهما معرفين.

(179/3)

إلا إن امتنع الاستغناء عنه¹؛ نحو: هند قام زيد أخوها. أو إحلاله محل الأول؛ نحو: يا زيد الحارث²، وقوله:
أيا أخويننا عبد شمس ونوفلا³

1 أي فيمتنع أن يكون بدلا. ومن ذلك -غير ما سيذكره الناظم- أن تفتقر جملة الخبر إلى رابط، وهو في التابع كمثال المصنف؛ ف"أخوها" يتعين كونه عطف بيان؛ لأنه لو أعرب بدلا لخلت جملة الخبر عن الرابط؛ لأن البديل على نية تكرار العامل على الصحيح؛ فهو من جملة أخرى. وكذلك جملة الصلة والصفة؛ نحو: حضر الذي أو رجل، ضرب محمد أخوه، وجملة الحال؛ نحو: هذا محمد قام رجل أخوه.
2 أي: مما فيه تابع المنادى محلى بأل، والمتبوع منادى خاليا منها، فيتعين كون "الحارث" عطف بيان من زيد، لا بدلا؛ لامتناع إحلاله محله؛ فلا يقال: يا الحارث؛ لأن "يا" و"أل" لا يجتمعان هنا.

وإيضاح ما تقدم: أنه يصح في عطف البيان -إذا قصد به ما يقصد ببديل الكل- أن يعرب بديل كل إلا في حالتين.

أ- ألا يمكن الاستغناء عن عطف البيان لمانع يحول دون صحة البديل.

ب- وألا يمكن إحلال عطف البيان -لو صار بدلا- محل متبوعه؛ لمانع يحول دون البدلية، ووضع البديل مكان المبدل منه.

3 صدر بيت من الطويل، لطالب بن أبي طالب بن عبد المطلب، أخي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، من قصيدة يمدح بها الرسول -عليه السلام- ويبيكي أصحاب القليب -البئر- من قريش، الذين قتلوا يوم بدر، وعجزه:

أعيدكما بالله أن تحدثا حربا

وروي في السيرة:

فدى لكما لا تبعثوا بيننا حربا

اللغة والإعراب: عبد شمس: فصيلة من قريش، منهم بنو أمية. نوفل: فصيلة أخرى من قريش أيضاً. أعيدكما بالله: يريد: ألقا إلى الله من أجلكما، أو أحصنكما بالله وأجعلكما في رعايته؛ مخافة أن تشعلا نار الحرب بينكما "أيا" حرف للنداء. "أخويننا"

(180/3)

وقوله:

أنا ابن التارك البكري بشر1

منادى منصوب بالياء لأنه مثنى مضاف إلى "نا" "عبد شمس" عبد عطف بيان على أخويننا، وشمس مضاف إليه. "ونوفلا" معطفو على عبد شمس. "أن تحدثا حربا" أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف متعلق بأعيد؛ أي من أحداثكما حربا.

المعنى: واضح، بعد ما تقدم من الشرح.

الشاهد: تعين كون "عبد شمس" عطف بيان لأخويننا، و"نوفلا" عطف نسق بالواو عليه. ولا يجوز فيهما أن يكون "عبد شمس" بدلا؛ لعدم صحة حلوله محل "أخويننا"؛ لأن ذلك يستلزم ضم "نوفل" المعطوف عليه؛ لأنه مفرد علم يستحق البناء على الضم، والرواية بالنصب لا غير.

ومن الصور التي يمتنع فيها البدل العام صحة إحلاله محل الأول: أن يكون تابع المنادى اسم إشارة؛ كيا محمد هذا، أو مقروناً بأل؛ نحو: يا علي الحسن، أو يتبع وصف "أي" في النداء، أو وصف اسم الإشارة بالخالي من أل؛ نحو: يا أيها الرجل محمد، ويا ذا الرجل غلام محمد، أو يضاف "أفعل" في التفضيل إلى اسم عام يتبع بقسميه؛ نحو: علي أفضل القوم الرجال والنساء، أو أن يتبع ما أضيف إليه "كلا وكلتا" بمتفرق؛ نحو: جاء كلا المجاهدين أحمد وعلي.

ففي كل ما تقدم، يتعين أن يكون التابع عطف بيان، ويمتنع البدل للسبب المتقدم؛ فإن الفصحح أن يكون تابع اسم الإشارة مقروناً بأل، ودخول "أل" على المنادي ممنوع، وتابع

"أي" في النداء لا بد أن يكون مقرونا بأل، أو اسم إشارة له تابع مقرون بها، وأفعال التفضيل لا بد أن يكون بعضها من المضاف إليه، ويلزم على البدلية أن يكون "علي" بعض النساء، وكلا وكلتا لا تضافان للمثنى المتفرق إلا شذوذاً.

1 صدر بيت من الوافر، للمرار بن سعيد الفقعسي، من قصيدة يفتخر فيها بأن جده خالد بن فضلة قتل بشر بن عمرو بن مرثد، زوج الخرنق أخت طرفة بن العبد البكري، الشاعر المشهور، وذلك في يوم "القلاب"، وعجزه:
عليه الطير ترقبه وقوعا

اللغة والإعراب: التارك: اسم فاعل من ترك. البكري: المنسوب إلى بكر بن وائل؛ وهي قبيلة مشهورة، منها: جساس، مرة قاتل كليب بن وائل، ترقه: تنتظره. "أنا"

(181/3)

وتجوز البدلية في هذا عند الفراء؛ لإجازته: الضارب زيد1 وليس بمرضي.

ضمير منفصل مبتدأ. "ابن التارك" خبر ومضاف إليه. "البكري" مضاف إليه من إضافة الوصف لمفعوله. "بشر" عطف بيان للبكري. "عليه الطير" خبر مقدم، والطير مبتدأ مؤخر، والجملة حال من البكري. "ترقبه" الجملة حال من ضمير الطير المستتر في عليه "وقوعا" مفعول لأجله حذف متعلقه؛ أي ترقبه لأجل وقوعها عليه، أو حل من الضمير المستتر في ترقب.

المعنى: يصف نفسه بالشجاعة، وأنه ابن الذي ترك البكري -بشرا- مجندلا في العراء، مثخنا بالجراح، في حالة يرثى لها، تنتظر الطير خروج روحه لتهبط عليه وتنهش من جسده، فهو شجاع من نسل شجعان.

الشاهد: تعين كون "بشر" عطف بيان؛ لأنه لو أعرب بدلا -والبدل على نية تكرار العامل- لكان التقدير: أنا ابن التارك البكري، التارك بشر؛ فيضاف الوصف المقترن بأل، إلى اسم مجرد منها ومن الإضافة إلى المقترن بها، أو إلى ضميره. وذلك غير جائز، كما تقدم في باب الإضافة.

1 مذهبه: جوازا إضافة الوصف المقترن بأل إلى جمع المعارف، وهو غير مرضي عند الجمهور، وفيما تقدم يقول الناظم:

وصالحاً لبدلية يرى ... في غير نحو "يا غلام يعمر"

ونحو "بشر" تابع "البكري" ... وليس أن يبدل بالمرضى*
أي أن عطف البيان يصلح للبدلية في غير التركيب الذي يشبه "يا غلام يعمر"، ويعمر:
اسم شخص، وهو أن يكون التابع مفردا معرفة معربا، والمتبوع منادى؛ فيتعين أن يكون
"يعمر" عطف بيان؛ لأنه لو جعل بدلا لوجب بناؤه على الضم، وهو منصوب. وكذلك

* "وصالحا" مفعول ثان مقدم ليرى. "لبدلية" متعلق بصالح. "يرى" فعل مضارع
للمجهول، ونائب الفاعل يعود إلى عطف البيان، وهو المفعول الأول. "في غير نحو"
متعلق بيرى ومضاف إليه. "يا غلام" يا حرف نداء، وغلام منادى مبني على الضم في
محل نصب. "يعمر" عطف بيان لغلام على المحلن وهو بضم الميم وفتحها، علم لشخص
منقول من عمر يعمر.
"ونحو بشر" معطوف على نحو الأول ومضاف إليه. "تابع" بالجر، نعت لبشر، وبالنصب
حال منه. "البكري" مضاف إليه. "أن يبدل" أن وما بعدها في تأويل مصدر، اسم ليس.
"بالمرضى" خبرها على زيادة الباء.

(182/3)

إذا كان التابع خاليا من أل؛ كـ"بشر"، والمتبوع بأل "كالبكري"، وقد أضيفت إليه صفة
بأل، نحو:

أنا ابن التارك البكري بشر
فيتعين كون "بشر" عطف بيان لما بيناه. وليس إعرابه بدلا مرضيا عند المصنف
والجمهور، وهاتان المسألتان اللتان ذكرهما الناظم، هما من أفراد النوع الثاني الذي ذكره
المصنف أما الأول، وهو أن يكون التابع غير مستغني عنه في التركيب؛ فلم يتعرض له.
هذا: وعلى الرغم من أن بين عطف البيان، وبدل الكل من الكل مشابهة كبيرة في المعنى
والإعراب، فإن عطف البيان يقصد به إيضاح الذات نفسها أو تخصيصها، لا أمرا
عرضيا طارئا عليها؛ فهو بمنزلة التفسير للمتبوع.
أما البديل فيدل على ذات المتبوع بلفظ آخر يساويه في المعنى؛ بحيث يقع اللفظان على

ذات واحدة وفرد معين واحد في حقيقته، ولا شأن له بالإيضاح والتخصيص. ويذكر النحاة فروقا آخر من جهة الصناعة؛ منها:

أ- أن عطف البيان لا يكون ضميرا، ولا تابعا لضمير؛ ولهذا امتنع إعراب "مخصوص حبذا" عطف بيان.

ب- ولا يكون مخالفا لمتبوعه في التعريف والتكثير على الصحيح.

ج- ولا يقع جملة ولا تابعا لجملة، ولا فعلا ولا تابعا لفعل.

د- وأنه لا يلحظ فيه إحلاله محل الأول.

هـ- ولا يعد متبوعه في حكم الطرح. ولا يعد في جملة أخرى مستقلة عن جملة متبوعه؛ بخلاف البديل في ذلك كله. وفي بعض تلك الأمور خلاف بين العلماء.

ولهذا يرى الإمام الرضي وفريق من النحاة: أنه لا فرق بين عطف البيان والبديل؛ فإن المشابهة بينهما تامة. وما ذكر من الفروق مبني على دعوى أن البديل على نية تكرار العامل، وهو دعوى لا تثبت عند التمهيص. على أنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل، أي يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع.

(183/3)

باب: عطف النسق

مدخل

...

باب: عطف النسق 1

وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الأحرف الآتي ذكرها²؛ وهي نوعان: ما يتقضي التشريك في اللفظ والمعنى³؛ إما مطلقاً، وهو: الواو، والفاء، وثم، وحتى⁴،

باب: عطف النسق

1 النسق - بالفتح - اسم مصدر، وبالسكون - مصدر نسقت الكلام أنسقه - من باب نصر - عطف بعضه على بعض، وربطت بعض اجزائه ببعض. وهو بمعنى المنسوق، من إطلاق المصدر على اسم المفعول؛ فالمراد: العطف على الكلام المنسوق بعضه على بعض.

2 وفي تعريف عطف النسق يقول الناظم:

تال بحرف متبع عطف النسق ... كاخصص بود وثناء من صدق*

أي أن التالي والتابع بسبب حرف متبع -أي مشترك- ما بعده لما قبله في الحكم والإعراب، يسمى عطف النسق. ثم ساق الناظم مثلاً للتشريك في الحكم لـ"ود" هو الثناء؛ وعلى هذا فليست "أي" التفسيرية من حروف العطف عند الجمهور؛ لأنها لا تتبع ما بعدها لما قبلها وما بعدها بدل أو عطف بيان، خلافاً للكوفيين الذين يعدونها عاطفة ومعناها التفسير.

فخرج بقول المصنف: "يتوسط ... إلخ" التوابع كلها ما عدا عطف النسق، وبالتقييد بالحروف المذكورة "أي" التفسيرية كما ذكرنا.

3 أما في اللفظ فبوجوه الإعراب، وأما في المعنى فباحتمال كل من المتعاطفين للمعنى المراد؛ نفياً، وإثباتاً، وصلاحيّة له. وهذا إذا كانا مفردين؛ فإن كان المعطوف غير مفرد، فقد لا يفيد التشريك؛ نحو: حضر التلميذ ولم يحضر والده.

4 يرى الكوفيون أن "حتى" لا تكون حرف عطف، بل هي حرف ابتداء دائماً. ويقدرون عاملاً لما بعدها تتم به الجملة؛ ففي مثل: قدم الحجاج حتى المشاة، يقدرّون: حتى قدم المشاة.

* "نال" خبر مقدم. "بحرف" متعلق به. "متبع" صفة لحرف. "عطف النسق" عطف مبتدأ مؤخر، والنسق مضاف إليه. "كاخصص" خبر لمبتدأ محذوف، وهو فعل أمر. "بود" متعلق به. "وثناء" معطوف على ود. "من" اسم موصوف مفعول أخصص. "صدق" فعل ماض والجملة صلة من.

(184/3)

وما مقيداً؛ وهو: أو، وأم1، فشرطهما ألا يقتضيا إضراباً2. وما يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى؛ إما لكونه يثبت لما بعده ما انتفى عما قبله؛ وهو "بل" عند الجميع، و"لكن" عند سيبويه وموافقيه3. وإما لكونه بالعكس4، وهو "لا" عند الجميع5، و"ليس" عند البغداديين؛ كقوله:

1 ذهب أبو عبيدة إلى أن "أم" حرف استفهام كاهزمة.
2 فإن اقتضيا إضراباً كانا مشتركين في اللفظ فقط، مثل "بل"، وإلى الحروف الستة

المذكورة أشار الناظم بقوله:

فالعطف مطلقا بواو ثم فا ... حتى أم أو كـ "فيك صدق ووفا"*

أي أنه يعطف بالواو، وثم، والفاء، وحتى، وأم، وأو، فتفيد مشاركة المعطوف مع المعطوف عليه مطلقاً؛ أي في اللفظ والمعنى.

3 يرى يونس: أن "لكن" حرف استدراك دائماً، وعندما تأتي عاطفة تكون قبلها الواو؛ لتكون هي العاطفة، وسيأتي بيان واف عن "لكن" قريباً.

5 سيأتي بيان شاف لكل منها، وإلى ذلك يشير الناظم بقوله:

وأتبع لفظاً فحسب بل ولا ... لكن كـ لم يبد امرؤ لكن طلاً**

أي: وأتبع وأفادت مشاركة المعطوف للمعطوف عليه في اللفظ فقط؛ أي في الإعراب لا في المعنى، "بلن ولا، ولكن" والطلا -بالقصر- ولد الطيبة حين يولد، أو ولد البقرة الوحشية، أو ولد ذات الظلف مطلقاً وجمعه أطلاء.

* فالعطف "مبتدأ". "مطلقاً" حال من المبتدأ على رأي سيبويه، أو من الضمير المستتر في الخبر؛ وهو "بواو"، على رأي من يميز تقديم الحال على عاملها الجار والمجرور. "ثم، فا، حتى، أم، أو" معطوفات بعاطف مقدر على واو بقصد اللفظ. "كفيك" الكاف جارة لقول محذوف، و"فيك" خبر مقدم. "صدق" مبتدأ مؤخر. "ووفا" معطوف على صدق.

** "وأتبع" فعل ماض والتاء للتأنيث. "لفظاً"، و"حسب" بمعنى كاف، مبتدأ مبني على الضمن وخبره محذوف؛ أي فحسبك ذلك؛ "بل" فاعل أتبت "ولا، لكن" معطوفان على بل بحذف العاطف من لكن. "امرؤ" فاعل يبد. "لكن" حرف عطف. "طلا" معطوف على "امرؤ".

(185/3)

إنما يجزي الفتى ليس الجمل1

1 عجز بيت من الرمل، للبيد بن ربيعة العامري، بحث على المعروف وحسن الكافأة،
وصدره:

وإذا أقرضت قرضاً فأجزه

وهذا البيت من قصيدته التي مطلعها:

إن تقوى الله من خير نفل ... وبإذن الله ريثي والعجل
اللغة والإعراب: النفل: الغنيمة، الريث: الإبطاء والتمهل. أقرضت قرضاً: أعطيت شيئاً
من المال على سبيل القرض لتؤديه بعد؛ والمراد: قدمت إليك معونة ما، أو صنع معك
معروف، فأجزه: كافى صاحبه الفتى: الإنسان. الجمل: الحيوان المعروف، وقد يراد
بالفتى الشاب الذي في طراوة الشباب، وبالجمل الرجل الذي تقدمت به السن. "وإذا"
ظرف للزمان المستقبل مضمن معنى الشرط. "أقرضت" فعل ماض للمجهول، فعل
الشرط، والتاء نائب فاعل. "فأجزه" الفاء واقعة في جواب الشرط، وأجزه فعل أمر،
والفاعل أنت والهاء مفعوله؛ "إنما" أداة حصر. "يجزى الفتى" فعل وفاعل. "ليس" حرف
عطف بمعنى "لا"، على مذهب البغداديين. "الجمل" معطوف على الفتى.
المعنى: استعمال "ليس" حرف عطف بمعنى "لا"، لتنفي عما بعدها صنع الخير الذي
ثبت لما قبلها. وهذا قول البغداديين، تبعاً لابن عصفور وبعض الكوفيين وجرى عليه
الناظم في التسهيل، ويخرجه المانعون على أن "ليس" فعل ماض ناقص، و"الجمل" اسمها،
وخرها محذوف؛ أي ليس الجمل جازياً.

(186/3)

فصل: في الواو "معناها، حكمها، ما تنفرد به"

أما الواو؛ فلمطلق الجمع¹؛ فتعطف متأخراً في الحكم، نحو: {وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا
وَإِبْرَاهِيمَ} 2.

1 أي الاجتماع والاشتراك بين المتعاطفين في المعنى والحكم، من غير دلالة على
مصاحبة، أو ترتيب زني، أو مهلة، أو نحو ذلك. وخالف في ذلك البعض وقالوا إنها
للترتيب.

2 من الآية: 26 من سورة الحديد.

(186/3)

ومتقدماً؛ نحو: {كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ} 1، ومصاحباً؛ نحو:
{فَأَنجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ} 2.

وتنفرد الواو 3 بأنها تعطف اسما على اسم لا يكتفي الكلام به⁴؛ ك"اختصم زيد وعمرو، واصطف زيد وعمرو، وجلست بين زيد وعمرو؛ إذا الاختصام والتضارب والاصطفاف والبينية، من المعاني النسبية التي لا تقوم إلا باثنين فصاعداً⁵. ومن هنا قال

1 من الآية: 3 من سورة الشورى؛ ف"الذين" معطوف على الكاف مع إعادة الجار، عطف متقدم على متأخر.

2 ف"أصحاب السفينة" معطوف على الهاء عطف مصاحب في الإنجاء على مصاحبه، ومضاف إليه، وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله:

فاعطف بواو لاحقاً أو سابقاً ... في الحكم أو مصاحباً موافقاً

أي أعطف بالواو: اللاحق والسابق والمصاحب في الحكم كما مثل المصنف؛ لأنها تدل على مطلق الاجتماع والاشتراك في الحكم بلا قيد ما؛ وإنما تفيد ذلك إذا كان المتعاطفان مفردين، ولم تقع بعدها "إما" الثانية، ولم تكن هنالك قرينة تدل على عدم التجرد للتشريك، المطلق؛ فإن وقعت بعدها "إما" الثانية، فمعناها يوحى به المقام كما سيأتي. وإن وجدت قرينة، وجب الأخذ بما تدل عليه.

هذا: واستعمالها في المعية والمصاحبة أكثر، وفي تقدم ما قبلها كثير، وفي تأخره قليل.

3 أي من بين سائر حروف العطف. ولها مواضع أخرى تنفرد بها تقدم بعضها.

4 أي بالمعطوف عليه في أداء معناه؛ وذلك حين يتطلب الحكم متعدداً؛ كالاختصام، والمساواة، ونحوها، كما مثل المصنف.

5 أي: ولا يمكن أن تكون من طرف واحد؛ وذلك مثل: تنازع، وتصالح، وتشارك، وتعاون ... إلخ؛ وإنما انفردت الواو بهذا؛ لأنها لمطلق الجمع؛ وترجح فيها المعية، قال الناظم مشيراً إلى ذلك:

* "لاحقاً" مفعول أعطف. "أو سابقاً" معطوف عليه. "في الحكم" متعلق بسابقاً وقد تنازعه الوصفان قبله. "أو مصاحباً" معطوف على سابقاً. "موافقاً" نعت له.

(187/3)

الأصمعي: الصواب أن يقال:

بين الدخول وحومل بالواو 1

واخصص بها عطف الذي لا يغني ... متبوعه كـ"اصطف هذا وابني"
أي اخصص الواو -من بين حروف العطف- بأن يعطف بها، حيث لا يكتفي
بالمعطوف عليه في تحقيق معنى العامل؛ كالمثال الذي ذكره الناظم؛ فإن الاصطفاً
يتطلب أكثر من واحد.

1 لأن البيئية لا يتحقق معناها بواحد. ولا يعطف فيها بالفاء؛ لأن الفاء تدل على
الترتيب، وهذا بعض بيت من الطويل، لامرئ القيس بن حجر الكندي، وهو مطلع
معلقته وأوله:

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ... بسقط اللوى.....
اللغة والإعراب: قفا: فعل أمر من الوقوف، والألف فيه للاثنتين. وقيل منقلبة عن نون
التوكيد الخفيفة، والمخاطب واحد، وعملت الكلمة في الوصل، كما تعامل في الوقف.
ذكرى: مصدر بمعنى التذكر. سقط اللوى: السقط -بتثنية السين وسكون القاف-
منقطع الرمل حيث يستدق طرفه، واللوى: رمل يتلوى وينحني، الدخول: اسم موضع،
وكذلك حومل. "نبك" فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر. "من ذكرى" متعلق بنبك.
"حبيب" مضاف إليه. "بسقط اللوى" بسقط جار ومجرور، واللوى مضاف إليه متعلق
بمحذوف، صفة لمنزل. "بين الدخول" بين ظرف مكان، والدخول مضاف إليه، صفة
ثانية. "فحومل" معطوف على الدخول.

المعنى: قفا يا صاحبي وشاركاني في البكاء وإرسال الدموع؛ من أجل تذكر حبيب كان
يقيم هنا، ومنزل كان عامراً به، بين هذين الموضعين.
الشاهد: في قوله: "بين الدخول وحومل"؛ فإن "بين" لا تضاف إلا إلى متعدد والفاء
تدل على الترتيب من غير مهملة؛ فالبيئية غير متحققة هنا؛ وإنما تتحقق بالعطف بالواو
التي تدل على اشتراك العاطف والمعطوف معا دفعة واحدة في مدلول العامل؛ ولهذا خطأ
الأصمعي امرأ القيس. وقد عني العلماء بتصحيح قول امرئ القيس، كما بين ذلك
المصنف.

* "عطف" مفعول اخصص. "الذي" مضاف إليه. "لا يغني متبوعه" الجملة من الفعل
المنفي ونائب فاعله صلة الذي. "هذا" فاعل اصطف. "وابني" معطوف على "هذا".

وحجة الجماعة: أن التقدير: بين أماكن الدخول فأماكن حومل¹؛ فهو بمنزلة: اختصم الزيدون فالعمرون².

1 أي أن كلمتي الدخول وحومل هنا، لا يراد بهما جزئي مشخص؛ وإنما يراد بهما أجزاء هذين المكانين، وهنالك مضاف محوذف يفيد هذا التعدد؛ مثل: أماكن، أو مواضع، أو أجزاء الدخول وحومل. وقدر يعقوب بين أهل الدخول.... إلخ.

2 يقال هذا إذا كان كل فرد من كل فريق خصمًا لمن هو من فريقه، فيكون اختصاص العمرين بعضهم مع بعض عقب اختصاص الزيدين بعضهم مع بعض.

هذا: وتختص الواو كذلك بعطف الشيء على مرادفه، لتقوية معنى المعطوف عليه وتأكيده؛ نحو: البغي والظلم وبال على صاحبه، ومنه قوله تعالى: {شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا} . وبعطف النعوت المتعددة المتفرقة التي منعوتها متعدد غير متفرق؛ نحو: أصبحت بلادنا زراعية وصناعية وتجارية.

وبوقوعها قبل "إما" المسبوقه بمثلها؛ نحو: إنكار المعروف إما جهل، وإما عدم تقدير. وبوقوع "لا" النافية بعدها إذا عطفت مفردا بعد نفي أو نهي، نحو: الكرم لا يجب البخل ولا الرياء، ومنه قوله تعالى: {لَا تُحْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ} ... إلخ، من الآية 2 من سورة المائدة، فتكرار "لا" يفيد أن النفي والنهي واقعان على كل من الصفتين وحدها، وعدم تكرارها يوهم أنهما مقصوران على حالة اجتماعهما. وباقترانهما بالحرف "لكن"، كقوله تعالى: {مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ} ، فالواو هي العاطفة، أما "لكن" فحرف استدراك.

وبعطف العام على الخاص؛ نحو قوله تعالى: {رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِي مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ} من الآية 28 من سورة نوح. أما عطف الخاص على العام لمزية في الخاص؛ فتشاركها فيه "حتى" نحو: {وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ} ... الآية، ومات الناس حتى الأنبياءز وتختص كذلك بالعطف في التحذير، والإغراء؛ نحو: المروءة والنجدة، ومنه قوله تعالى: {نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا} ، وغير ذلك كثير. قد أوصل النحاة ما تختص به الواو، إلى واحد وعشرين نوعا، وسيدكر المصنف في آخر الباب بعضاً آخر مما تختص به.

وأما الفاء: فللترتيب 1 والتعقيب 2؛ نحو: {أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ} 3.
وكثيراً ما تقتضي أيضاً التسبب 4، إن كان المعطوف جملة 5؛ نحو: {فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ} .
واعترض على الأول 6 بقوله تعالى: {أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأُسْنًا} 7.
ونحو "توضاً فغسل وجهه ويديه" ... الحديث 8.
والجواب، أن المعنى: أردنا إهلاكها، وأراد الوضوء 9.

-
- 1 أي بنوعيه: المعنوي، والذكرى والمراد بالترتيب المعنوي: أن يكون زمن تحقق المعنى في المعطوف، متأخراً عنه في المعطوف عليه؛ نحو: من الخير الإنصات؛ فالسماع، فمحاولة الفهم. أما الترتيب الذكري، فهو: وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بحسب التحدث عنهما، لا بحسب زمان وقوع المعنى على أحدهما؛ نحو: حدثنا المعلم عن أبي بكر فعثمان فعمرو.
 - 2 التعقيب هو: اتصال المعطوف بالمعطوف عليه بلا مهلة، وقصر المدة التي بين وقوع المعنى عليهما، والتعقيب في كل شيء بحسبه.
 - 3 من الآية 21 من سورة عبس.
 - 4 أي الدلالة على السببية؛ بأن يكون المعطوف متسبباً عن المعطوف عليه، ولكنها لا تسمى فاء السببية، إلا إذا دخلت على مضارع منصوب بأن المصدرية المضمرة، كما سيأتي في موضعه.
 - 5 أي في الغالب، وكذلك إذا كان المعطوف وصفاً مشتقاً؛ نحو: الطلبة واثقون بأنفسهم فمقبلون على الاختبار؛ ففائزون، ومثل قوله تعالى: {لَا كِلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زُقُومٍ، فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ} . الآيتان 52، 53 من سورة الواقعة.
 - 6 وهو الترتيب المعنوي.
 - 7 من الآية 4 من سورة الأعراف.
 - 8 فإن الإهلاك متأخر عن مجيء البأس في المعنى، وهو متقدم عليه في التلاوة والذكر وغسل الأعضاء الأربعة متقدم في المعنى، ومتأخر عن الوضوء في الذكر.
 - 9 وبهذا انتفى الاعتراض؛ فإن إرادة الإهلاك متقدمة على البأس، وإرادة الوضوء سابقاً على غسل الأعضاء. وأجيب أيضاً: بأن الفاء في الآية والحديث للترتيب الذكري لا المعنوي، لأن ما بعدها تفصيل للمجمل قبلها.

وعلى الثاني 1 بقوله تعالى: {فَجَعَلَهُ غُثَاءً} 2.

والجواب: أن التقدير: فمضت مدة فجعله غثاء 3، أو بأن "الفاء" نابت عن "ثم" كما جاء عكسه، وسيأتي.

وتختص الفاء: بأنها تعطف على الصلة ما لا يصح كونه صلة؛ لخلوه من العائد 4؛ نحو: اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك 5. وعكسه 6؛ نحو: الذي يقدم أخواك فيغضب هو زيد 7.

1 أي وهو التعقيب.

2 أي: بعد قوله تعالى: {وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى} ؛ فإن جعله غثاء أحوى، لا يعقب إخراج المرعى، ولا يتصل به، ومعنى غثاء: جافا هشيمًا. والأحوى: الأسود. من الآية 5 من سورة الأعلى.

3 أي فيكون المعطوف عليه محذوفًا، وقد قيل: إن هذا لا يدفع الاعتراض؛ لأن مضي المدة لا يعقب الإخراج، وأجيب بأنه يكفي أن يكون أول أجزاء الماضي متعقبًا للإخراج، وإن لم يحصل بتمامه إلا في زمن طويل؛ نحو قوله تعالى: {أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً} ، من الآية 33 من سورة الحج. فإن اخضرار الأرض يبتدي بعد نزول المطر، لكن لا يتم إلا في مدة ومهلة.

4 ذلك لأن ما في الفاء من معنى السببية، جعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة، فأغنى ذلك عن الرابط.

5 "اللذان" مبتدأ. "يقومان" الجملة صلة. "فيغضب زيد" الجملة معطوفة بالفاء على جملة يقومان الواقعة صلة، وكان القياس عدم صحة العطف؛ لخلوها عن ضمير يعود إلى الموصول؛ لأنها رفعت الظاهر، وهو "زيد"، ولكن عطفها بالفاء سوغ ذلك؛ لما في الفاء من معنى السبب كما بينا. "أخواك" خبر المبتدأ.

6 أي: وهو أن تعطف الفاء ما يصلح أن يكون صلة، على ما لا يصلح لذلك.

7 "الذي" اسم موصول مبتدأ. "يقوم أخواك" الجملة صلة، وهي خالية من ضمير يعود إلى الموصول؛ فكان القياس عدم صلاحيتها، ولكن عطف جملة "فيغضب هو" عليها بالفاء، وهي مشتملة على عائد إلى الموصول، سوغ ذلك. "زيد" خبر المبتدأ، والعائد هو الضمير

ومثل ذلك جار في الخبر، والصفة، والحال 1؛ نحو: {أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً} 2. وقوله:

وإنسان عيني يحسر الماء تارة ... فيبدو..... 3

المستتر في "يغضب"، أما لفظ "هو" فتوكيد له. ويجوز: أن يكون مبتدأ، و"زيد" خبره، والجملة خبر الذي، كما يحتمل أن يكون فاعلا ليغضب، وأبرز لدفع توهم كون "زيد" فاعلا.

- 1 فتعطف بالفاء على كل منها ما لا يصلح أن يكون خبرا أو صفة أو حالا، وبالعكس؛ "أي" تعطف جملة تصلح لتلك الأشياء على جملة لا تصلح.
- 2 جملة {فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ} معطوفة بالفاء على جملة {أَنْزَلَ} الواقعة خبرا لأن، وهي خالية من ضمير يعود على اسم "أن"؛ ولكن اقتراحها بالفاء سوغ ذلك.
- 3 جزء من بيت الطويل لذي الرمة، غيلان بن عقبة وقامه:
..... وتارات يجم فيغرق

اللغة والإعراب: إنسان عيني: هو النقطة السوداء اللامعة وسط سواد العين. يحسر: ينكشف وينزاح. فيبدو: فيظهر. يجم: يكثر. "إنسان عيني" إنسان مبتدأ، وعيني مضاف إليه. "الماء" فاعل يحسر على أنه مبني للمعلوم، ونائب فاعل إذا بني للمجهول، والجملة خبر المبتدأ "تارة" مفعول مطلق. "فيبدو" الفاء عاطفة، و"يبدو" فعل مضارع، والفاعل يعود على إنسان العين. "وتارات" معطوف على تارة. "يجم" الجملة خبر لـ مبتدأ محذوف؛ أي هو يجم. "فيغرق" معطوف على يجم.

المعنى: أن إنسان العين ينكشف عنه الماء ويزول أحيانا، فيظهر الإنسان للرائي، وأحيانا يكثر الماء في العين فيغرق إنسانها ويستتر ولا يرى.

الشاهد: عطف جملة "فيبدو" - وهي تصلح أن تكون خبرا عن المبتدأ، وهو "إنسان"؛ لاشتغالها على ضمير يعود إليه - على جملة لا تصلح لذلك لخلوها من ذلك الضمير؛ وهي جملة "يحسر الماء".

ومثال عطفها جملة لا تصلح أن تكون صفة لخلوها من عائد يعود على الموصوف، على أخرى تصلح لذلك: هذا قائد يسهر على حراسة الشعب فتسعد الرعية، وعكسه نحو: هذا قائد شكت الرعية فأزال أسباب الشكوى، ومثال عطفها جملة لا تصلح حالا،

على

وأما "ثم" فللترتيب والتراخي¹؛ نحو: {فَأَقْبِرْهُ، ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ} 2. وقد توضع موضع الفاء؛ كقوله:

جرى في الأنايب ثم اضطرب³

أخرى تصلح أن تقول: أقبل محمد يضحك فتشرح قلوب الزملاء، وعكسه نحو: أقبل محمد تنشرح قلوب الزملاء فيضحك، وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله: واخصص بفاء عطف ما ليس صله ... على الذي استقر أنه الصلة أي تختص الفاء بأنها تعطف جملة لا تصلح أن تكون صلة لخلوها من الرابط على جملة أخرى تصلح صلة لاشتغالها على الرابط، ومثل الصلة: الخبر، والصفة، والحال، كما بينا. ومن أحكام الفاء: أنها لا تنفصل من معطوفها بفاصل مطلقا، وتعطف المفردات، كما تعطف الجمل، ويجوز حذفها بقرينة؛ تقول: أنفقت المال جنيها، جنهين، ثلاثة. وتشترك مع الواو في أن كلا منهما يعطف عاملا قد حذف وبقي معمولا؛ تقول: اشتريت الكتاب بدينار فصاعدا، أي فذهب الثمن صاعدا. وسيأتي إيضاح ذلك، وإن كلا يجوز حذفه عند أمن اللبس، وحذف الواو أكثر.

1 التراخي هو: انقضاء مدة زمنية بين وقوع المعنى على المعطوف عليه، ووقوعه على المعطوف. وتحديد هذه المدة متروك للعرف. و"ثم" تعطف المفردات والجمل، وقد تدخل عليها تاء التانيث لتأنيث اللفظ، فتختص بعطف الجمل؛ نحو: من ظفر بمطلوبه ثم أهمل في الحفاظ عليه فلا يلومن إلا نفسه. وتكتب بتاء غير مربوطة.

2 الآية 22 من سورة عبس.

3 عجز بيت من المتقارب لأبي داؤد، حارثة بن الحجاج الإيادي، من قصيدة يصف فيها فرسه، وصدره:

كهز الرديني تحت العجاج

اللغة والإعراب: الرديني: الرمح المنسوب إلى ردينة، وهي امرأة اشتهرت بصنع

* "عطف" مفعول اخصص. "ما" اسم موصول مضاف إليه. "ليس صلة" الجملة من ليس ومعمولها صلة ما. "على الذي" متعلق بعطف. "أنه الصلة" المصدر المؤول من أن ومعمولها فاعل استقر، وجملة "استقر" من الفعل والفاعل صلة الموصول.

الرماح بجحر. العجاج: الغبار، والمراد: ما تشيره أقدام المتحاربين أو خيولهم الأنابيب: جمع أنبوب، وهو ما بين كل عقدتين من القصب. "كهز" جار ومجرور، خبر لمبتدأ محذوف. "الرديني" مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله. والمشبه: اهتزاز فرس كانت تحت الممدوح. "تحت العجاج" تحت ظرف مكان منصوب بهز، والعجاج مضاف إليه. "جرى" فعل ماض فاعله يعود على الهز. "ثم" حرف عطف بمعنى الفاء. "اضطرب" فعل ماض مبني على الفتح، وسكن للروي. والمعنى: إن اهتزاز هذا الفرس، وسرعة عدوه ذهاباً وجيئة أثناء القتال، يشبه اهتزاز الرمح واضطرابه، في سرعة وخفة في كل ناحية تحت غبار المعركة.

الشاهد: في قوله: "ثم اضطرب"؛ فإن "ثم" هنا بمعنى الفاء؛ لأن اضطراب الرمح يحدث عقب اهتزاز أنابيبه مباشرة في لحظات من غير مهلة. وفي معنى "الفاء" و"ثم" يقول الناظم:

والفاء للترتيب باتصال ... و"ثم" للترتيب بانفصال
ومعنى "باتصال" أي من غير مهلة زمنية، وهو ما يعبر عنه بالتعقيب. ومعنى "بانفصال": أي بمهلة زمنية؛ وهي التراخي.

هذا: وقد ترد "ثم" للترتيب الذكري الإخباري، أي الذي يقصد به مجر الإخبار وسرد المعطوفات، من غير ملاحظة ترتيب كلامي سابق، ولا ترتيب زمني حقيقي، كقول الشاعر:

إن من ساد ثم ساد أبوه ... ثم قد ساد قبل ذلك جده
هذا: وقد تدخل همزة الاستفهام على ثم، والواو، والفاء؛ مثل: {أَتُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنُتُمْ بِهِ}، {أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جِنَّةٍ}، {أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ} .
فقليل: إن الهمزة تقدمت على العاطف لأصالتها في التصدير، وقيل: إن هذه حروف استئناف داخلية على جملة مستأنفة.

* "والفاء" مبتدأ. "للترتيب" متعلق بمحذوف خبر. "باتصال" جار ومجرور متعلق بمحذوف، حال من الترتيب، وإعراب الشطر الثاني كذلك.

(194/3)

وأما "حتى" 1: فالعطف بها قليل، والكوفيون ينكرونه 2، وشرطه أربعة أمور: أحدها: كون المعطوف اسماً 3. والثاني: كون المعطوف اسماً 4. والثالث: كونه بعضاً من المعطوف عليه، إما بالتحقيق 5؛ نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، أو بالتأويل 6 كقوله: ألقى الصحيفة كي يخفف رحله ... والزاد حتى نعله ألقاها 7

- 1 معناها: ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنًا، والدلالة على أن المعطوف بلغ الغاية في الزيادة أو النقص، بالنسبة للمعطوف عليه؛ سواء كانت هذه الغاية حسية أو معنوية، محمودة أو مذمومة. وكل هذا بحسب التخيل.
- 2 ويعربونها ابتدائية في مثل: جاء الطلبة حتى محمد، ورأيت المسافرين حتى عليا، ومررت بالعائدين حتى أخيك، وما بعدها معمول لعامل محذوف.
- 3 فلا يصح أن يكون فعلا، ولا حرفا، ولا جملة -على العطف- صفحت عن المذنب حتى خجل. وأما على الحرف؛ فلأن الحرف لا يدخل على نظيره غالباً إلا في التوكيد اللفظي أو الضرورة الشعرية. وإذا دخلت على جملة فعلية، أو على جملة اسمية، كانت حروف ابتداء.
- 4 حقق بعض العلماء الاستغناء عن هذا الشرط، وأجاز المثل المذكور، وفيه تيسير مقبول انظر ترجمة الخضرأوي صفحة 49، جزء ثان.
- 5 وذلك بأن يكون جزءاً من كل؛ كمثال المصنف، أو فرداً من جمع؛ نحو: عاقبت التلاميذ حتى علياً، أو نوعاً من جنس؛ نحو: أعجبنى العنب حتى البناني.
- 6 أي بتقدير أنه كالبعض؛ لملازمته الكل في كثير من الأحيان، ولأهميته.
- 7 بيت من الكامل، من كلام أبي مروان النحوي في المتلمس، حين فر من عمرو بن هند لما أراد قتله. والمتلمس: لقب جرير بن عبد المسيح، وبعد هذا البيت:

ومضى يظن بريد عمرو خلفه ... خوفا وفارق أرضه وقالها
اللغة والإعراب: ألقى: رمى إلى الأرض. الصحيفة: ما يكتب فيه من ورق وغيره.

(195/3)

فيمن نصب نعله؛ فإن ما قبلها في تأويل ألقى ما يثقله 1. أو شبيهاً بالبعض 2؛ كقولك:
أعجبني الجارية حتى كلامها، ويمتنع: حتى ولدها 3.
وضابط ذلك: أنه إن حسن الاستثناء حسن دخول حتى 4.
والرابع: كونه غاية في زيادة حسية؛ نحو: فلان يهب الأعداد الكثيرة حتى الألف، أو
معنوية؛ نحو: مات الناس حتى الأنبياء أو الملوك 5.

رحله: الرجل: ما يستصعبه المرء من المتاع، وهو أيضاً: ما يوضع على ظهر الناقة،
بمنزلة السرج للفرس، والزاد: كل ما يستصعبه المسافر ليلبغه مقصده. "ألقى" فعل
ماض، وفاعله يعود على المتلمس. "الصحيفة" مفعوله. "كي": حرف تعليل. "يخفف"
فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد "كي". "والزاد" معطوف على الصحيفة. "حتى"
حرف عطف. "نعله" معطوف على الزاد.

المعنى: أن المتلمس رمى بالصحيفة ليخفف ما معه من متاع، وألقى كذلك ما معه من
زاد يتبلغ به، حتى نعله التي يلبسها رمى بها، وكان من أمر هذه الصحيفة: أنه وطرفة
هجياً عمرو بن هند الملك، ثم مدحاه بعد ذلك؛ فكتب لكل منهما صحيفة إلى عاملة
بالحيرة وختمها، وأمره فيها بقتلهما. وأوهمهما أنه كتب لهما بصلة؛ فلما بلغا الحيرة فتح
المتلمس صحيفة، وعلم بما فيها فألقاها في النهر وفر إلى الشام. وأبي طرفة أن يفتح
صحيفة، ودفعها إلى العامل فقتله.

الشاهد: عطف "نعله" بحتى على ما قبله؛ لأنه بعض من المعطوف عليه بالتأويل كما بين
المصنف، ويحتمل أنه منصوب بفعل محذوف يفسره "ألقاها"، وهذا على رواية النصب،
وروي بالرفع؛ على أن "حتى" ابتدائية، و"نعله" مبتدأ، وجملة "ألقاها" في محل رفع خبر،
كما روي بالجر، على أن "حتى" حرف غاية وجر، و"نعله" مجرور بها.

- 1 ولا شك أن النعل بعض ما يثقله ويتعب حركته في الهرب.
- 2 أي في شدة الاتصال به؛ كالعرض الملائم للكل، من غير أن يدخل في تكوينه، مثل:
العلم، واللون، والخلق، والصوت، والكلام ... إلخ.

- 3 لأن الولد ليس جزءاً ولا شبيهاً بالجزء بخلاف الكلام كما أوضحنا.
- 4 المراد: الاستثناء المتصل؛ لأن شرط الاستثناء المتصل: أن يتناول ما قبل أدواته ما بعدها نصاً.
- 5 فإن الأنبياء والملوك غاية الناس في الزيادة المعنوية؛ وهي الاتصاف بالنبوة والملك؛ ولهذا لا

(196/3)

أو في نقص كذلك؛ نحو: المؤمن يجزى بالحسنات حتى مثقال الذرة؛ ونحو: غلبك الناس حتى الصبيان أو النساء¹. وأما "أم"، فضربان: منقطعة وستأتي، ومتصلة، وهي المسبوقة؛ إما بهمزة التسوية²؛

1 غاية النقص المعنوي في الصبيان والنساء هي: الاتصاف بالصبا والأنوثة. وقد اجتمع المعنيان في قول الشاعر:

قهركموا حتى الكمأة فأنتم ... تهابوننا حتى بنينا الأصاغرا
فإن فقد شرط من هذه الشروط لا تكون حتى عاطفة. و"حتى" العاطفة لمطلق الجمع، كالواو عند عدم القرينة. ولا تفيد ترتيباً زمنياً بين العاطف والمعطوف، والمعتبر فيها ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنياً من الأضعف إلى الأقوى وبالعكس. وإذا عطف بها آخر شيء، على معطوف مجرور بحرف، وجب إعادة هذا الحرف بعدها؛ لأن المعنى يلتبس بعدم إعادته، وتلتبس هي بالجارة؛ تقول: سافرت في الأسبوع الماضي حتى في آخره؛ إذا كان السفر في أوقات متقطعة في الأسبوع؛ فلو لم تذكر "في" ثانية، لاحتمل أن السفر متصل من أول الأسبوع إلى آخره.

ولا تعطف "حتى" نعنا على نعت، وتكون كالواو في عطفها الخاص على العام، وفي "حتى" وشروطها يقول الناظم:

بعضاً بحتى اعطف على "كل" ولا ... يكون إلا غاية الذي تلا
أي اعطف بحتى بعضاً على كل، أي أن يكون المعطوف جزءاً من المعطوف عليه، ولا يكون المعطوف إلا غاية للذي تلاه، وهو المعطوف عليه. والمراد: الغاية في الزيادة أو النقص، كما أوضح المصنف.

2 سميت بذلك لوقوعها غالباً بعد لفظ "سواء"، أو: لا أبالي، أو "لا أدري، أو ما يشبهها؛ في الدلالة على أن الجملتين بعدها متساويتان في الحكم عند المتكلم.

* "بعضاً" مفعول مقدم لا عطف. "بحتى" متعلق باعطف. "ولا" الواو للحال، و"لا" نافية. "يكون" فعل مضارع ناقص واسمها يعود إلى بعض؛ "إلا" أداة استثناء ملغاة. "غاية" خبر يكون. "الذي مضاف إليه. "تلا" الجملة صلة، وجملة "يكون" من اسمها وخبرها حال من بعض، ومجيء الحال من النكرة بلا مسوغ قليل.

(197/3)

وهي الداخلة على جملة في محل المصدر 1.

وتكون هي والمعطوفة عليها: فعليتين؛ نحو: {وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ} 2. أو اسميتين؛ كقوله:

أموتي ناء أمهو الآن واقع 3

1 بيان لعلامتها؛ وهي: أن تتوسط بين جملتين خبريتين قبلهما الهمزة، وكلتا الجملتين يصلح أن يحل محلها هي والهمزة مصدر مؤول منهما معاً.

2 أعرب الجمهور لفظ "سواء" خبراً مقدماً عن الجملة التي بعده، لتأويلها بمصدر؛ أي إنذارك وعدمه سواء، ويجوز العكس. وسوغ الابتداء بسواه، تعلق الجار والمجرور به وهذا من مواضع سبك الجملة بلا سبك. ومنها: الجملة المضاف إليها الظرف؛ نحو قوله تعالى: {هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ} ، من الآية 119 من سورة المائدة، ومنها قولهم: "تسمع بالمعيدي خير من أن تراه"، بناء على عدم تقدير "أن" قبل تسمع.

3 عجز بيت من الطويل لم يعرف قائله، ويظهر أنه لمتمم بن نويرة في رثاء أخيه مالك، وصدره:

ولست أبالي بعد فقدي مالكا

اللغة والإعراب: أبالي: أكثرت وأعبأ. ناء: بعيد: وهو اسم فاعل من نأى ينأى؛ أي بعد. "لست" ليس واسمها. "أبالي" الجملة خبرها. "بعد" ظرف متعلق بأبالي. "فقدي" مضاف إليه، وهو مصدر مضاف إلى الياء، فاعله. "مالكا مفعوله. "أموتي" الهمزة للاستفهام، و"موت" مبتدأ. "ناء" خبر مرفوع بضممة مقدرة على الباء المحذوفة، والجملة

في محل نصب مفعول أبالي. وقد علق عن العمل في اللفظ بالاستفهام. "أم" عاطفة متصلة. "هو" ضمير منفصل مبتدأ. "الآن" منصوب على الظرفية الزمانية. "واقع" خبر المبتدأ.

المعنى: لست مهتمًا ولا مكثرًا بشيء في الحياة، بعد أن فقدت أخي مالكًا، ولا يعني -وقد فقدته- أن يكون موتي بعيدًا، أو ينزل بي الآن.
الشاهد: وقوع "أم" بين جملتين اسميتين، وقد عطفت إحداهما على الأخرى، والتقدير: لست أبالي بأي موتي أو وقوعه الآن.

(198/3)

مختلفتي؛ نحو: {سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ} 1.
وإما همزة يطلب بها، وبـ"أم"
التعيين 2،.....

1 الجملة المعطوف عليها فعلية، والمعطوف اسمية، والتقدير: سواء عليكم دعاؤكم إياهم -أي الأصنام- وصمتكم. من الآية 93 من سورة الأعراف.
ومثال العكس: لا يبالي المخلص في عمله؛ رئيسه حاضر أم يغيب. والمصدر المؤول هنا مفعول به، والتقدير: لا يبالي المخلص حضور رئيسه وغيبه.
ومما تقدم يتبين: أن "أم" المتصلة المسبوقة بهمزة التسوية لا تعطف إلا جملة على جملة، وعطفها للمفرد نادر لا يقاس عليه. وهمزة التسوية لا شأن لا بالاستفهام بعد أن تمحضت للتسوية.

2 قوله: "وإما بهمزة معطوف على قوله قبل: "إما بهمزة التسوية". وهمزة التعيين عند كثير من النحاة هي الواقعة بعد: ليت شعري، ولا أعلم، وما أدري، ونحوهما؛ لأن هذه الألفاظ ليست في حكم "لا أبالي" التي تكون الهمزة بعدها للتسوية، كما أسلفنا؛ لأن قائلها يريد: لا أدري ولا أعلم، وليت شعري، جواب هذا الاستفهام، ولا يقصد التسوية. وهذا صحيح عند عدم القرينة؛ فإن دل السياق على غير ذلك. وجب النزول على ما يحدده السياق.
وعلاوة "أم" المسبوقة بهمزة العين: أن تقع بين شيئين ينسب لواحد منهما -غير معين- أمر ما معروف للمتكلم، وقبلهما همزة استفهام يقصد بها وبأم تعيين أحد هذين

الشيئين، وتسد "أي" مسد همزة مع "أم" في طلب التعيين، وهما يغنيان عن "أي" في ذلك، وفي "أم" المتصلة بنوعيه يقول الناظم:

و"أم" بما اعطف إثر همزة التسوية ... أو همزة عن لفظ "أي" مغنيه

أي: أن "أم" يعطف بها بعد همزة التسوية، وقد شرحها المصنف. وبعد همزة التي تغني مع "أم" عن لفظ "أي" في طلب التعيين، وهي همزة التي يطلب بها وبأم التعيين على النحو الذي بيناه. وسميت "أم" في هذين النوعين متصلة؛ لأنها تقع بين شيئين لا يكتفي

* "وأم" مبتدأ قصد لفظها. "بما" متعلق باعطف، وجملة اعطف خبر المبتدأ. "إثر" ظرف بمعنى بعد، متعلق باعطف. "همز التسوية" مضاف إليه. "وهمزة" معطوف على همز. "عن لفظ أي" جار ومجرور متعلق بـ"مغنيه"، ومضاف إليه. "مغنيه" نعت لهمزة.

(199/3)

وتقع بين مفردين؛ متوسطاً بينهما ما لا يسأل عنه؛ نحو: {أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ} 1.

أو متأخراً عنهما؛ نحو: {وَإِنْ أَذْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ} 2. وبين فعليتين؛ كقوله:

فقلت أهي سرت أم عادي حلم 3

بأحدهما في تأدية المعنى المطلوب؛ لأن التسوية وطلب التعيين لا يكونان إلا بين متعدد، وتسمى كذلك: "أم" المعادلة، لمعادلتها همزة في إفادة التسوية في النوع الأول، وإفادة الاستفهام في النوع الثاني.

وتخالف همزة التسوية، همزة التي يطلب بها التعيين في أن الأولى لا تستلزم جواباً؛ لأن الكلام معها خبر قابل للصدق والكذب. أما الثانية، فتتطلب جواباً بتعيين أحد الشيئين؛ لأنها لم تنسلخ عن الاستفهام.

1 الاستفهام هنا تويخي، والسؤال عن المبتدأ وهو "أنتم"، والمعادل "السماء" المعطوفة على أنتم، وهما مفردان، وقد توسط بينهما غير المسئول عنه؛ وهو {أَشَدُّ خَلْقًا} الواقع خبراً تقديراً عن المتعاطفين. من الآية 27 من سورة النازعات.

2 المسئول في هذه الآية عن الخبر وهو قريب وبعيد، والمسئول عنه متأخر، وهو {مَا

تُوعَدُونَ} ؛ وذلك لأن شرط الهمزة المعادلة لأم أن يليها أحد الأمرين المطلوب تعيين أحدهما، ويلى "أم" المعادل الآخر؛ ليفهم السامع من أول الأمر ما يطلب تعيينه، ويرى سيبويه: أن إيلاء المسئول عنه الهمزة أولى لا واجب. وإذا عادت "أم" بين مثبت ومنفي فالغالب أن يلي المثبت الهمزة والمنفي أم.

3 عجز بيت من البسيط لزياد بن حمل؛ وقيل: لزياد بن منقذ العدوي، من كلمة يحن فيها إلى وطنه، وصدره:

فقممت للطيف مرتاعاً فأرقني

وقبله:

زارت رقية شعناً بعد ما هجعوا ... لدى نواحل في أرساغها الخدم
اللغة والإعراب: الطيف: المراد به خيال الحبوبة الذي يراه في النوم. مرتاعاً: خائفاً؛

(200/3)

لأن الأرجح كون "هي" فاعلاً بفعل محذوف.

واسميتين؛ كقوله:

شعيت بن سهم أم شعيت بن منقر¹

يقال: راعه فارتاع؛ أي أفزع ففزع، ولا ترع؛ أي لا تخف. أرقني: أسهرني. أهي: بسكون الهاء؛ إجراء لهمزة الاستفهام مجرى واو العطف وفائه. سرت: من السرى؛ وهو السير ليلاً. عادي: زارني وأتاني بعد إعراض. "مرتاعاً" حال من التاء في قمت "فأرقني" الفاء عاطفة، وفاعل أرق يعود لى الطيف، والنون للوقاية، والياء مفعول، "أهي" الهمزة للاستفهام، و"هي" فاعل لفعل محذوف يفسره سرت. "أم" عاطفة متصلة. "عادي حلم" الجملة في محل نصب، معطوفة بأم على جملة مقول القول المحذوف، أي فقلت: أهي ... إلخ.

المعنى: استيقظت من النوم فزعاً خائفاً؛ لما رأيت في نومي من خيال الحبوبة؛ وقلت في نفسي -وقد أزعجني ذلك وأطار النوم من عيني- أهي الحبوبة جاءت إليّ ليلاً؟ أم ذلك حلم ومنام؟

الشاهد: وقوع "أم" المعادلة لهمزة الاستفهام بين جملتين فعليتين؛ فإن "هي" فاعل لفعل محذوف على الأرجح؛ لأن الاصل في الاستفهام أن يكون عن أحوال الذوات

المتجددة، وذلك يكون الفعل.

1 عجز بيت من الطويل؛ نسبه سيبويه للأسود بن يعفر التميمي، يهجو قبيلة شعيث

بأنها لا تعزى إلى أب معين، ونسبه بعضهم إلى اللعين المنقري الشاعر: وصدره:

لعمرك ما أدري وإن كنت داريا

اللغة والإعراب: ما أدري: ما أعلم: دارياً: أي من أهل الدراية والعلم بالأنساب.

شعيث: اسم حي من بني تميم. سهم: اسم حي من قيس عيلان. منقر: حي ينتهي إلى زيد مناهة بن تميم. "لعمرك" اللام للتوكيد، وعمرك مبتدأ ومضاف إليه، والخبر محذوف وجوباً؛ أي قسمي. وقد تقدم مثل ذلك. "ما" نافية. "أدري" فعل مضارع. "وإن" الواو

اعتراضية، وإن شرطية. "كنت" كان واسمها. "داريا" خبرها، والجملة اعتراضية.

"شعيث" مبتدأ، وقد حذفت منه الهمزة. "ابن سهم" "ابن" خبر، وسهم مضاف إليه، والجملة في محل نصب مفعول لأدري، وقد علق عن العمل في اللفظ بالهمزة المحذوفة.

"أم" عاطفة

(201/3)

الأصل: أشعيث؟ فحذفت الهمزة والتنوين منهما1.

متصلة. "شعيث ابن منقر" شعيث مبتدأ، و"ابن منقر" خبر ومضاف إليه.

المعنى: يقسم الشاعر أنه لا يعلم – وإن كان من أهل العلم والمعرفة بالأنساب – أي

نسبي شعيث هو الصحيح والحق، أنسبتها إلى سهم، أم نسبتها إلى منقر؟

الشاهد: وقوع "أم" المعادلة بين جملتين اسميتين؛ ولهذا ثبتت همزة "ابن"؛ لأنها تحذف إذا

كان "ابن" نعتاً لعلم، ومضافاً إلى علم، والثاني أبو الأول، وهو هنا خبر.

هذا: وقد ذكر سيبويه أنه إذا جاءت همزة التسوية بعد كلمة "سواء"؛ فلا بد من ذكر

"أم" العاطفة، فإن لم تجئ الهمزة بعد "سواء" عطف الثاني على الأول بالحرف "أو"؛ نحو:

سواء علينا رضي العدو أو سخط. وجاء في المغني: أنه لا يصح العطف بأو بعد "سواء"

سواء ذكرت همزة التسوية أم حذفت. وقيل: إن قول الفقهاء: سواء كان كذا أو كذا

خطأ، وصوابه "أم". وقد علمت أنه صواب على رأي سيبويه، وحقق بعض العلماء

اجتماع همزة التسوية و"أو"، مخالفاً في ذلك رأي سيبويه، وهذا يدل على إباحة

استعمال "أو" في جميع الحالات، وهو رأي فيه تيسير، ولا مانع من الأخذ به. أما

العطف بـ"أو" بعد همزة الاستفهام فجائزة قياساً؛ تقول: أسعيد عندك أو بكر، والمعنى: أحدهما عندك أم لا؟ وتخالف همزة التسوية الهمزة التي يطلب بها التعيين في أن الأولى لا تستحق جواباً؛ لأن الكلام معها خبر قابل للصدق والكذب. أما الثانية فتتطلب جواباً بتعيين أحد الشئيين؛ لأنها لم تنسلخ عن الاستفهام.

1 أما حذف التنوين للضرورة، بناء على أن "شعيثاً" مصروف نظراً إلى الحي. ويحتمل أنه ممنوع من الصرف نظراً إلى القبيلة. ولا ينافي ذلك الوصف بابن؛ لجواز رعايته التذكير والتأنيث باعتبارين، وأما حذف الهمزة فجائز اختياريًا. ونقل الدماميني اطراد حذفها اختياريًا قبل أم المتصلة، لكثرة نظمًا ونثرًا، وذلك إن علم أمرها ولم يوقع حذفها في لبس، وفي ذلك يقول الناظم:
وربما أسقطت الهمزة إن ... كان خفا المعنى بحذفها أمن

* "وربما" رب حرف ثقيل، و"ما" زائدة كافة. "الهمزة" نائب فاعل أسقطت. "إن كان" شرط وفعله. "خفا" بالقصر، اسم كان. "المعنى" مضاف إليه. "بحذفها" متعلق بأمن الواقع خبرًا لكان، وجوب الشرط محذوف للعلم به من سابق الكلام.

(202/3)

تقتضيه البتة¹؛ نحو: {أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ} 2؛ أي: بل هل تستوي؛ إذ لا يدخل استفهام على استفهام، وكقول الشاعر:
هنالك أم في جنة أم جهنم³

1 أي: فتكون للخبر المحض.

2 من الآية 16 من سورة الرعد.

3 عجز بيت من الطويل، لعمر بن أبي ربيعة المخزومي، وصدده:

وليت سليمي في المنام ضجيعتي

وقبله:

ألا ليت أني يوم تقضى منيتي ... لثمت الذي ما بين عينيك والقم

وليت طهوري كان ريقك كله ... وليت حنوطي من مشاشك والدم

اللغة والإعراب: سليمي: اسم محبوبته. المنام: النوم. ضجيعتي. مشاركتي في المضجع،

وهو كان الرقاد. "سليمى" اسم ليت. "في المنام" متعلق بضجيعتي الواقع خبراً لليت.
"هنالك" هنا اسم إشارة إلى مكان النوم، في محل نصب بضجيعتي، واللام للبعد،
والكاف حرف خطاب. "أم" حرف ابتداء بمعنى "بل" للإضراب. "في جنة" متعلق
بمحذوف خبر ليت المحذوفة مع اسمها. "أم في جهنم" إعرابها كذلك.
المعنى: يتمنى أن تكون محبوبته سليمى معه، وضجيعته حيث ينام، ثم رأى أن ذلك غير
متيسر فأضرب عنه، وتمنى أن كون ضجيعته في الجنة، ثم أضرب عن هذا لعدم يقينه من
تحققه، وتمنى أن يكونا في جهنم معاً.
الشاهد: أن "أم" المنقطعة هنا تمخضت للإضراب بمعنى "بل"، ولا تدل على الاستفهام،
ولا تقتضيه أصلاً؛ لأن الشاعر لا يريد الاستفهام؛ وإنما ساقه مساق التمني، ولهذا قدرنا
بعدها جملة؛ لأن "أم" التي بمعنى "بل" لا يقع بعدها إلا الجمل، وفي "أم" المنقطعة يقول
الناظم:

وبانقطاع وبمعنى "بل" وفـت ... إن تك مما قيدت به خلت

* "وبانقطاع وبمعنى" متعلقان بوفـت. "بل" مقصود لفظه مضاف إليه. "وفـت" فعل
ماض، والفاعل يعود إلى أم،

(203/3)

إذ لا معنى للاستفهام.
وأما أو: فإنها بعد الطلب 1 للتخيير: تزوج زينب أو أختها. أو للإباحة 2؛ نحو: جالس
العلماء أو الزهاد.

والفرق بينهما: امتناع الجمع بين المتعاطفين في التخيير، وجوازه في الإباحة، وبعد

أي أن "أم" تكون منقطعة، ويترتب على ذلك أن تكون بمعنى "بل"، إذا خلت مما
قيدت به في النوع السابق، وهو أن تسبقها همزة التسوية، أو همزة مغنية عن لفظ
"أي"، فإذا خلت من هذا التقييد وفـت بالانقطاع، وكانت مقيدة له، وقد تقع بعد أداة
استفهام غير الهمزة، كقوله تعالى: {هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي
الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ}. وجرى العلماء على تسميتها حرف عطف، والراجح أن "أم"
المنقطعة ليست عاطفة؛ وإنما هي حرف ابتداء يفيد الإضراب، ولا يدخل إلا على

الجميل. قيل: وقد تكون "أم زائدة" كما في قول ساعدة بن جؤية:

يا ليت شعري ولا منجى من الهرم ... أم هل على العيش بعد الشيب من ندم
وهذا النوع مقصور على السماع؛ فلا يقاس عليه.

1 المراد بالطلب: الصيغة التي تدل على معنى الأمر، سواء كانت فعل الأمر أم لام
الأمر الداخلة على المضارع، لأن الإباحة والتخيير لا يتأتیان في الاستفهام، ولا في باقي
الأنواع الطلبية على الصحيح، ولا فرق بين الأمر الملفوظ والملحوظ؛ كقوله تعالى:
{فَقَدِيَّةٌ مِّنْ صِّيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكِ} ؛ أي: فليفعل أي الثلاثة. الآية 196 من سورة
البقرة.

2 التخيير: ترك المخاطب حرًّا في اختيار أحد المتعاطفين والاقتصار عليه، دون الجمع
بينهما؛ لسبب يمنع الجمع، أما الإباحة فهي: حرية المخاطب في اختيار أحد المتعاطفين،
أو اختيارهما معا، وله الجمع بينهما إذا أراد. والمراد: الإباحة بحسب العقل أو العرف،
في وقت، وعند أي قوم لا الإباحة الشرعية.

والتاء للتأنيث. "إن تك" شرط وفعله، واسم تك يعود إلى أم أيضاً. "ما" متعلق بخلت،
و"ما" موصولة، "قيدت به" قيدت فعل ماض للمجهول، وبه متعلق به. والجملة صلة
ما. "خلت" الجملة في محل نصب خبرتك، وجواب الشرط محذوف مع فوات شرط
حذفه؛ وهو: مضي الشرط، للضرورة.

(205/3)

الخبر للشك 1؛ نحو: {لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ} 2. أو للإجماع 3؛ نحو: {وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ
لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ} 4، وللتفصيل نحو: {وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي
ضَلَالٍ مُّبِينٍ} .

أو للتقسيم؛ نحو: الكلمة اسم، أو فعل، أو حرف 5.
وللإضراب عند الكوفيين وأبي علي. حكى الفراء؛ "أذهب إلى زيد، أو دع ذلك فلا
تبرح اليوم" 6.

1 المارد بالخبر: ما يحتمل الصدق والكذب لذاته. والشك يكون من المتكلم في الحكم؛
لعدم اقتناعه بسبب تعارض الأدلة.

2 من الآية 19 من سورة الكهف.

3 أي من المتكلم على المخاطب والسامع؛ وذلك بأن يخفي المتكلم الحقيقة المعروفة له، ويكتتمها عن المخاطب والسامع، رغبة في عدم إثارتها أو إقلاقها أو نحو ذلك.

4 الشاهد في "أو" الأولى، وقيل في الثانية، وقيل فيهما. والمعنى: وإن أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الأمرين، في كونه على هدى، أو كونه في ضلال مبین. وجاء بالكلام في صورة الاحتمال، مع العلم بأن من وحده الله وعنده فهو على هدى، ومن عبد غيره فهو في ضلال، توطيئاً للمخاطب؛ ليكون أكثر قبولاً لما يلقي إليه.

5 قيل: الفرق بين التفصيل والتقسيم: أن الأول تبيين للأمور المجتمعة بلفظ واحد؛ ف"أو" في الآية تفصيل للإجمال في الواو في "قالوا" العائدة على اليهود والنصارى، أي قالت اليهود: كونوا هودًا، وقالت النصارى: كونوا نصارى. أما التقسيم فهو: تبيين لما دخل تحت حقيقة واحدة؛ كمثال المصنف. ويرى المحققون ألا فرق بينهما، ولا ضرر من توحيد معناه وجعلهما مترادفين، والمسألة اصطلاحية محضة.

6 ف"أو" في المثال للإضراب بمعنى بل. ومنه قول الشاعر:

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية ... لولا رجأؤك قد قتلت أولادي

وهل هي حرف لجرد الإضراب لا للعطف؛ فما بعدها جملة مستقلة، أو أنها مع إفادة الإضراب حرف عطف؛ فما بعدها معطوف على ما قبلها؟ رأيان، والأول أنسب. واشتراط سيبويه في مجيئها للإضراب: تقدم نفي أو نهي، وإعادة العامل معها؛ نحو: ما قام محمد، أو ما قام علي، ولا يخرج محمدًا، أو لا يخرج علي. والمراد: بل ما قام علي وبل لا يخرج علي.

(206/3)

وبمعنى الواو عند الكوفيين¹، وذلك عند أمن اللبس كقوله:

ما بين ملجم مهره أو سافع²

1 أي تكون للدلالة على الاشتراك ومطلق الجمع بين المتعاطفين، ويصح أن يحل محلها الواو. ووافق الكوفيين على ذلك: الجرمي، والأخفش.

2 عجز بيت من الكاملن لحميد بن ثور الهلالي، وصدره:

قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهم

اللغة والإعراب: الصريخ: صوت المستصرخ المستغيث، ويطلق على المستغيث نفسه، وكلا المعنيين، يصلح هنا، وقد يطلق الصريخ على المغيث؛ قال تعالى: {فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ} ؛ أي: لا مغيث. ملجم: جاعل اللجام في موضعه من الفرس. مهره: أصله الحصان الصغير، والمراد هنا: الحصان. سافع: قابض على ناصية فرسه. "قوم" خبر لمبتدأ محذوف. "إذا" ظرف مضمن معنى الشرط. "سمعوا" فعل الشرط وفالغ. "رأيتهم" جواب الشرط. "ما بين" ما زائدة، و"بين" ظرف في موضع المفعول الثاني لرأيت. "ملجم مهره" مضاف إليه. "أو" عاطفة بمعنى الواو. "سافع" معطوف على ملجم. المعنى: يصف القوم بالشجاعة والنجدة؛ فيقوم: إنهم إذا سمعوا استغاثة من أحد أسرعوا لإجابته ونجدته؛ فترى من يلجم فرسه، ومن يأخذ بناصية فرسه، حتى يحضر له غلام اللجام للإسراع في نجدة المستغيث ... إلخ.

الشاهد: استعمال "أو" بمعنى الواو العاطفة؛ ذلك لأن "بين" لا تضاف إلا لمتعدد لفظاً ومعنى؛ فلو أبقيت "أو" على معناها -وهو أحد الشيئين أو الأشياء- لأضيفت "بين" إلى واحد، وهو غير سائغ في العربية، وفي معاني "أو" يقول الناظم:

خير أبح قسم بأو وأبهم ... وأشكك وإضراب بها أيضاً نمي
وربما عاقبت الواو إذا ... لم يلف ذو النطق للبس منفذاً

* "أبح قسم" أمران معطوفان على خبر بحذف العاطف. "بأو" جار ومجرور تنازعه الأفعال الثلاثة قبله. "وأبهم واشكك" معطوفان على خبر. "واضراب" مبتدأ. "بها" متعلق بإضراب. "أيضاً" مفعول مطلق محذوف. "نمي" فعل ماضي مبني للمجهول، والجملة خبر المبتدأ.

(207/3)

وزعم أكثر النحويين: أن "إما" الثانية في الطلب والخبر؛ نحو: تزوج إما هنداً وإما أختها، وجاءني إما زيد وإما عمرو1؛ بمنزلة "أو" في العطف والمعنى2.

وقال أبو علي وابن كيسان وبرهان:

أي أن "أو" تؤدي هذه المعاني؛ وهي: التخيير، والإباحة، والتقسيم، والإجماع، والإضراب. وقد تعاقب الواو - أي تحل محلها وتؤدي معناها - إذا لم يجد المتكلم منفذاً

للالتياس؛ أي ألا يكون استعمالها موقعاً في اللبس. وعدم إدراك السامع أنها بمعنى الواو. وخلاصة ما تقدم من معاني "أو": أنها تكون للتخيير والإباحة بعد الأمر، وللشك والإبهام بعد الجمل الخبرية. أما التفصيل، والإضراب، ومعنى الواو؛ فتكون بعد الطلب وبعد الخبر. والأفضل في الإضراب: أن يسبقه نفي أو نهي، وأن يتكرر العامل معه. وهذه المعاني المسموعة خاضعة للسياق والقرائن لتبين نوع كل منها.

1 المثل الأول للطلب، والثاني للخبر.

2 فتكون حرف عطف بمعنى "أو"، وتكون للتخيير والإباحة إذا سبقت بكلام يشتمل على أمر، وللشك والإبهام إذا كانت مسبقة بجمللة خبرية، وللتفصيل بعد الخبر أو الطلب، نحو قوله تعالى: {إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا}، الآية 3 من سورة والواو زائدة لازمه وانتصاهما على الحال، والعامل فيهما {هَدَيْنَاهُ} ولا تكون "إما" الثانية للإضراب، ولا بمعنى واو العطف؛ لأن "أو" مختصة بهما.

3 ابن برهان هو: أبو القاسم، عبد الواحد بن علي بن برهان الأسدي العكبري، نسبة إلى عكبرا، على دجلة فوق بغداد، كان عالماً مجيداً للعربية واللغة والتاريخ وأيام العرب، وكان أول أمره منجماً فصار نحوياً، وكان حنبلياً فصار حنفيّاً متعصباً لأي حنيفة محترماً بين أصحابه. وقد تصدر للتدريس ببغداد وأفاد كثيراً. وكان في خلقه شدة على من يقرأ عليه، يقبل على الطلبة الغرباء، ويتكبر على أولاد الأغنياء، ديناً زاهداً لا يعني بملبسه، ولا يضع على رأسه غطاء، ولولا هذا الشذوذ في أخلاقه وتعالبه على من يقرأ عليهم ويستملهم لكانت له آثار باقية وكتب مروية؛ لعلمه وفضله وتبحره في النحو واللغة وتوفي في جمادى الآخرة سنة 456هـ. وانظر ترجمة ابن كيسان في الجزء الأول، صفحة 247.

"وربما" رب حرف تقليل، و"ما" كافة. "عاقبت" الفاعل يعود إلى أو. "الواو" مفعول به. "إذا" ظرف مضمن معنى الشرط. "ذو" فاعل يلف. "النطق" مضاف إليه، والجمللة في محل جر بإضافة إذا. "اللبس" متعلق بـ"منفذاً". "منفذاً" -أي طريقاً- مفعول أول ليلف، والثاني محذوف، وكذلك جواب إذا.

هي مثلها في المعنى فقط¹، ويؤيده قولهم: إنها مجامعة للواو لزوماً، والعاطف لا يدخل على العاطف، وأما قوله:
أيما إلى جنة أيما إلى نار²
فشاذ، وكذلك فتح همزتها، وإبدال ميمها الأولى ياء³،

-
- 1 أي: وليست للعطف، وذكرها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه.
2 عجز بيت من البسيط، لسعد بن قرط، من أبيات له يهجو فيها أمه، وكان عاقاً شريراً، وصدره.
يا ليتنا أمنا شالت نعماتها
اللغة والإعراب: شالت نعماتها: كناية من كنايات العرب، ومعناها: ماتت، وأصل شالت: ارتفعت، والنعامة، باطن القدم، ومن مات ترتفع رجلاه وتنخفض رأسه؛ فتظهر نعماته، وقيل النعامة هنا: النعش. أيما: لغة في "إما". "يا" حرف تنبيه أو نداء، والمنادى محذوف. "ليت" حرف تمن وما زائدة. "أمنا" أم اسم ليت، ونا مضاف إليه.
"شالت نعماتها" الجملة خبر لبيت. ويجوز أن تكون "ما" كافة، وأمنا بالرفع مبتدأ، وجملة شالت نعماتها خبر المبتدأ. "أيما" حرف للتفصيل. "إلى جنة" متعلق بشالت.
"أيما" الثانية عاطفة، وقد جاءت بدون الواو شذوذاً، وهو الشاهد.
المعنى: يتمنى هذا الشاعر العاق لأمه، أن تكون أمه قد ماتت، وسيان عنده بعد ذلك أن يكون مصيرها الذهاب إلى الجنة أو إلى النار.
3 أي: شاذان أيضاً على سبيل الاجتماع؛ أما فتح همزتها وحده فلا شذوذ فيه؛ بل هو لغة لجماعة من العرب؛ منهم: تميم، وقيس، وفي "إما" يقول الناظم:
ومثل "أو" في القصد "إما" الثانية ... في نحو "إما ذي وإما النائية"

* "ومثل" أو "مثل خبر مقدم، و"أو" مضاف إليه. "في القصد" متعلق بمثل. "إما" مبتدأ مؤخر مقصود اللفظ.

"الثانية" نعت لها. "في نحو" متعلق بمثل أو بالثانية. "إما" حرف تفصيل. "ذي" اسم إشارة للمؤنثة مبتدأ، والخبر محذوف؛ أي: إما هذه لك مثلاً. "وإما النائية" عطف على ما قبله.

وأما لكن: فعاطفة خلافاً ليونس¹؛ وإنما تعطف بشروط: إفراد معطوفها، وأن تسبق بنفي أو نهي، وألا تقترن بالواو؛ نحو: ما مررت برجل صالح لكن طالح، ونحو: لا يقيم زيد لكن عمرو، وهي حرف ابتداء²، إن تلتها جملة كقوله: إن ابن ورقاء لا تخشى بواده ... لكن وقائعه في الحرب تنتظر³

أي أن "إما" الثانية تفيد ما تفيده "أو" من المعاني؛ نحو: اقصد إما هذه الجهة وإما النائية؛ أي الجهة البعيدة، وقد سكت المصنف والناظم عن "إما" الأولى؛ لأنه لا عمل لها في عطف أو غيره. ويرى بعض النحاة أن "إما" الثانية والأولى متشابهتان في الحرفية، وفي تأدية المعاني المتقدمة، وأن كلام منهما ليس حرف عطف، أما الأولى؛ فلأنه ليس قبلها معطوف عليه، والثانية تقع دائماً بعد الواو العاطفة بلا فاصل، والعاطف لا يدخل على مثله، قيل: وهو رأي حسن يجدر الأخذ به.

وقد تحذف "إما" الثانية لوجود ما يغني عنها، والغالب أن يكون "والا"؛ تقول: إما أن يتكلم الإنسان بخير، وإلا فليسكت.

1 فإنها عنده مخففة من الثقيلة، ومعناها الاستدراك، وما بعدها معمول محذوف يدل عليه المذكور قبلها، وإذا ذكرت معها الواو فالعطف بالواو لا بها.

2 أي: واستدراك أيضاً، وليست عاطفة، والجملة بعدها مستقلة في إعرابها عن الجملة التي قبلها.

3 بيت من البسيط، من قصيدة لزهير بن أبي سلمى المزني، يمدح فيها الحارث بن ورقاء الصيداعي.

اللغة والإعراب: ورقاء: اسم رجل. بواده: جمع بادرة، وهي ما يبدر من الإنسان عند الغضب. وقائعه: جمع وقعة؛ وهي إنزال الشر بالأعداء. تنتظر: تخشى ويرتقب وقوعها. "ابن ورقاء" ابن اسم إن، ورقاء مضاف إليه. "لا تخشى بواده" الجملة من الفعل ونائب الفاعل خبر إن. "لكن" حرف ابتداء واستدراك. "وقائعه" مبتدأ ومضاف إليه. "في الحرب" متعلق بتنتظر، وجملة "تنتظر" خبر المبتدأ.

المعنى: إن هذا الرجل لا يخاف منه عند غضبه وحدته؛ لأنه يملك نفسه عند الغضب؛ فلا يغدر ولا يخون، لكن فتكه بأعدائه في الحرب يرتقب ويخشى منه. الشاهد: مجيء "لكن" حرف ابتداء لا عطف؛ لأن الواقع بعدها جملة لا مفرد.

أو تلت واواً؛ نحو: {وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ} ؛ أي: ولكن كان رسول الله¹. وليس المنصوب معطوفاً بالواو²؛ لأن متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالسلب والإيجاب³. أو سبقت بإيجاب؛ نحو:

قام زيد لكن عمرو لم يقم⁴. ولا يجوز: "لكن عمرو على أنه معطوف⁵؛ خلافاً للكوفيين.

وأما بل: فيعطف بها بشرطين: إفراد معطوفها⁶، وأن تسبق بإيجاب، أو أمر، أو نفي،

1 بين بهذا التقدير أنه إذا سبقتها الواو وجب أن تقع بعدها جملة تعطف بالواو على ما قبلها، وتكون "لكن" حرف استدراك وابتداء لا غير. "ورسول الله" خبر لكان المحذوفة، ومضاف إليه. من الآية 40 من سورة الأحزاب.

2 فإن المعطوف عليه؛ وهو "أبا أحد" منفي، والمعطوف؛ وهو "رسول الله" مثبت. أما عطف الجملتين بالواو، فيجوز تخالفهما نفياً وإيجاباً؛ تقول: حضر محمد ولم يحضر علي. 4 فـ "لكن" هنا حرف استدراك وابتداء لا عاطفة، و"عمرو" مبتدأ، وجملة "لم يقم" خبر. وجملة المبتدأ والخبر مستقلة.

5 أي: وحده على زيد، لعدم تقدم نفي أو نهي.

ومما تقدم يتبين: أن "لكن" حرف استدراك دائماً، وأنها لا تعطف إلا بالشروط الثلاثة المذكورة مجتمعة؛ فإن فقد منها شرط لم تكن عاطفة، ووجب دخولها على الجمل، وتكون حرف استدراك وابتداء معاً. والاستدراك يستلزم أن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها في الحكم. وبما أن ما قبلها يجب أن يكون منفيّاً أو منهياً عنه؛ فيكون كلام الذي بعدها مثبتاً دائماً.

6 ومعناه يختلف باختلاف ما قبله؛ من كلام مثبت، أو مشتمل على صيغة أمر، أو نفي، أو نهي، كما سيبين المصنف؛ فإن دخلت "بل" على جملة كانت حرف ابتداء، ومعناها الإضراب؛ إما الإيطالي؛ وهو الذي يقتضي نفي الحكم السابق، والقطع بأنه غير واقع؛ نحو قوله تعالى: {بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ} ، 26 من سورة الأنبياء؛ أي بل هم عباد؛ بناء على أن المضرب عنه المقول. أو الانتقالي؛ وهو: الذي يراد به الانتقال من غرض إلى غرض آخر، مع بقاء الحكم السابق، وعدم إلغائه؛ نحو: قوله سبحانه: {بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا} ، من الآية: 26 من سورة الأعلى.

أو نهي. ومعناها بعد الأولين سلب الحكم عما قبلها لما بعدها؛ كقام زيد بل عمرو، وليقم زيد بل عمرو1، وبعد الأخيرين تقرير حكم ما قبلها، وجعل ضده لما بعدها، كما أن "لكن" كذلك؛ كقولك: "ما كنت في منزل ربيع؛ بل في أرض لا يهتدي بها"2، و"لا" يقيم زيد بل عمرو. وأجاز المبرد كونها ناقلة معنى النفي والنهي لما بعدها؛ فيجوز على قوله: ما زيد قائما بل قاعداً، على معني: بل ما هو قاعداً3.

1 فإن القيام في المثالين مسكوت عنه بالنسبة لزيد، وثابت لعمرو؛ فالواو هنا حرف عطف وإضراب انتقالي.

2 أي لم أكن في مكان مخصب أهل؛ بل كنت في قفر مجهول؛ فهنا تقرير لنفي الكون في منزل ربيع، وإثبات الكون في الأرض المجهولة. وفي المثال بعد: تقرير نهي زيد عن القيام. وأمر عمرو به. فـ"بل" في المثالين حرف عطف واستدراك. وخلاصة ما تقدم: أن "بل" مع الخبر المثبت والأمر تفيد إزالة الحكم عما قبلها؛ بحيث يصير كالمسكوت عنه، وجعله لما بعدها. وبعد النفي والنهي تفيد تقرير ما قبلها وإثبات نقيضه لما بعدها. وفي حكم "بل" يقول الناظم:

و"بل" كـ"لكن" بعد مصحوبها ... كلم أكن في مربع بل تيهها*

أي أن "بل" مثل "لكن" في أنها تقرّر حكم ما قبلها وتتركه على حاله، وتثبت ضده لما بعدها، إذا كانت بعد نفي أو نهي، وهما المراد بقوله "بعد مصحوبها". والمربع: المكان الخصب الذي ينزل فيه القوم زمن الربيع خاصة. والتهيا: الأرض الصحراء التي يتيه فيها المرء، ولا يهتدي إلى مقصده.

3 قيل: إن مثل هذا الاستعمال لم يسمع عن العرب؛ لأنه يلزم عليه أن "ما" لا تعمل في "قائماً" شيئاً؛ لأن شرط عملها بقاء النفي في المعمول، وقد انتقل عنه. وقد أوجب بأن الانتقاض جاء بعد مضي العمل فلا يضر.

* "وبل" مبتدأ مقصود لفظه. "كلكن" جار ومجرور خبر. "بعد" ظرف متعلق بمحذوف حال من بل. "مصحوبها" مضاف إليه. و"ها" عائدة إلى لكن. "في مربع" جار ومجرور خبر أكن. "بل" حرف عطف "تيها" بالقصر معطوف على مربع، وأصله: تيهاء.

ومذهب الجمهور: أنها لا تفيد نقل حكم ما قبلها لما بعدها، إلا بعد الإيجاب والأمر؛
نحو: قام زيد بل عمرو، واضرب زيداً بل عمراً¹.
وأما لا²: فيعطف بها بشروط:

إفراد معطوفها³، وأن تسبق بإيجاب أو أمر اتفاقاً، كـ"هذا زيد لا عمرو، و"اضرب زيداً
لا عمراً". أو نداء، خلافاً لابن سعدان⁴؛ نحو: يا بن أخي لا ابن عمي.

1 فالقائم والمأمور بضربه عمرو، أما "زيد" فمسكوت عنه، وإلى هذا الاستعمال يشير
الناظم بقوله:

وانقل بها للثان حكم الأول ... في الخبر المثبت والأمر الجلي
أي أن "بل" بعد الكلام الموجب، وبعد صيغة الأمر تفيد الإضراب عن الأول، ويصبح
مسكوتاً عنه، وتنقل حكمه إلى الثاني.

هذا: ولا يجوز العطف ببل بعد الاستفهام؛ فلا يجوز: أحفظت خطبة بل قصيدة؟ وقد
تقع "لا النافية قبلها، فإن كانت "بل" للإضراب، وليست للعطف، كان معنى "لا" تقوية
الإضراب وتوكيده.

2 "لا" حرف عطف ونفي تفيد نفي الحكم عن المعطوف بعد ثبوته للمعطوف عليه.
3 أي ولو تأويلاً؛ فيجوز: قلت: محمد قائم لا محمد قاعد، ولا يعطف بها جملة لا محل
لها من الإعراب، ويشترط في المفرد: ألا يكون صالحاً لأن يكون صفة لموصوف مذكور،
أو يكون خبراً، أو حالاً، فإن صلح لشيء من ذلك كانت "لا" للنفي المحض وليست
عاطفة، ووجب تكرارها؛ نحو {لا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ} ، 68 من سورة البقرة، محمد لا
كاتب ولا شاعر، جاء سعيد لا راضياً ولا ساخطاً، كما يشترط ألا تقترن بعاطف، وإلا
كان العطف به. وهي لإفادة نفي ما قبلها؛ نحو: جاء محمد لا بل علي.

4 فإنه منع ذلك؛ زاعماً أنه لم يسمع عن العرب. وابن سعدان هو: أبو جعفر محمد بن
سعدان الضريّر، كان من النحاة الكوفيين الموثوق بهم، عالماً بالعربية والقراءة، وقد
أخذها عن أهل مكة والمدينة وغيرها، وكان يقرأ بقراءة حمزة، وصنف كتاباً في النحو،
وآخر في القراءات، وتوفي يوم عيد الأضحى سنة 231هـ، وأنجب ولداً اسمه إبراهيم،
كان من أهل العلم والفضل.

* "بها للثان" متعلقان بانقل. "حكم الأول" حكم مفعول انقل، والأول مضاف إليه.
"في الخبر" متعلق بانقل. "المثبت" صفة للخبر. "والأمر" معطوف على الخبر. و"الجلي"
صفة للأمر.

وألا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر¹، نص عليه السهيلي، وهو حق؛ فلا يجوز: جاءني رجل لا زيد، ويجوز: جاءني لا زيد، ويجوز: جاءني رجل لا امرأة. وقال الزجاجي: وألا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض؛ فلا يجوز: جاءني لا زيد لا عمرو²، ويرده قوله:

عقاب تنوفي لا عقاب القواعل³

1 أي لا يكون داخلاً في مدلوله، ولا معدوداً من أفرادها التي يطلق عليها اسمه.

2 حجته: أن العامل يقدر بعد العاطف، ولا يصح أن يقال: لا جاء عمر، إلا على سبيل الدعاء.

3 عجز بيت من الطويل، لامرئ القيس الكندي، وصدره:

كأن دثاراً حلقت بلبونه

الغاة والإعراب: دثار: اسم رجل كان راعياً لامرئ القيس؛ وهو: دثار بن فقعه، أحد بني أسد. حلقت: ذهبت وارتفعت. بلبونه: اللبون: الإبل ذوات اللبن. عقاب: طائر معروف من الطيور الكواسر. تنوفي: اسم موضع مرتفع في جبال طيء، أغير على إبل امرئ القيس من ناحيته. القواعل: موضع دون تنوفي. "دثاراً" اسم كأن. "حلقت" الجملة خبرها. "عقاب تنوفي" عقاب فاعل حلقت، وتنوفي مضاف إليه. "لا" عاطفة. "عقاب القواعل". معطوف على عقاب تنوفي، ومضاف إليه.

المعنى: كأن هذا الراعي حين أغار عليه الأعداء، وشردت إبله بعيداً قد طارت بإبله عقبان ذلك الجبل العظيم، وارتفعت بما فوقه؛ فهو لا يستطيع ردها، ولا الوصول إليها، لا عقبان هذا الجبل الصغير.

الشاهد: أن "لا" عطفت "عقاب العواقل" على "عقاب تنوفي" والمعطوف عليه معمول لفعل ماض؛ وهو "حلقت"؛ فهو رد على الزجاجي الذي يمنع ذلك. وقد جمع الناظم حكم "لكن" المتقدمة، وحكم "لا" في بيت واحد؛ هو:

"بما للثان" متعلقان بانقل. "حكم الأول" حكم مفعول انقل، والأول مضاف إليه. "في الخبر" متعلق بانقل. "المنبت" صفة للخبر. "والأمر" معطوف على الخبر. و"الجلي" صفة للأمر.

فصل: في العطف على الظاهر والضمير

يعطف على الظاهر، والضمير المنفصل، والضمير المنفصل، والضمير المتصل المنصوب، بلا شرط؛ كـ"قام زيد وعمرو، و"إياك والأسد"؛ ونحو: {جَمَعْنَاكُمْ وَالْأَوَّلِينَ} .
ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل، بارزاً كان، أو مستتراً، إلا بعد توكيده بضمير منفصل؛ نحو: {لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ} ، أو وجود فاصل، أي فاصل كان، بين المتبوع والتابع؛ نحو: {يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ} .
أو فصل بـ"لا" بين العاطف والمعطوف؛ نحو: {مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا} .

وأول "لكن" نفيًا أو نهيًا و"لا" ... نداء أو أمرًا أو إثباتًا تلا*
أي اجعل "لكن" والية -أي واقعة- بعد نفي أو نهي، و"لا" تتبع نداء أو أمرًا أو إثباتًا، ولا تكون عاطفة إلا إذا وقعت بعد أحدها. وقد أوضح المصنف ما في البيت من قصور.

هذا: وقد أجاز بعض النحاة وقوع "لا" العاطفة بعد الدعاء والتحضيض؛ نحو: أطال الله عمرك لا عمر عدوك، هلا تكرم المجد لا الخامل. كما أجاز البعض وقوعها بعد الاستفهام؛ تقول: أفرغت من رسائل الطلبة لا الطالبات؟
1 {الْأَوَّلِينَ} معطوف على "كم"، من الآية 38 من سورة المرسلات.
2 قيل في سبب ذلك: إن المتصل المرفوع كالجزم من عامله المتصل به لفظًا ومعنى؛ فالعطف عليه يكون كالعطف على جزء الكلمة؛ فإذا أكد دل على انفصاله؛ فحصل له نوع استقلال.

3 أبي بين المعطوف والمعطوف عليه.
4 فقول: {وَمَنْ صَلَحَ} معطوف على الواو في {يَدْخُلُونَهَا} ، والفاصل بينهما "ها".
5 فقول: {آبَاؤُنَا} معطوف على "نا" في {أَشْرَكْنَا} بالواو، و"لا" فاصلة بين العاطف والمعطوف، الآية 48 من سورة الأنعام.

* "وأول" فعل أمر من أولى يتعدى إلى مفعولين، والفاعل أنت. "لكن" مفعوله الأول.
"نفيًا" مفعوله الثاني. "أو نهيًا" معطوف على نفيًا. "ولا" مبتدأ قصد لفظه. "نداء"

مفعول مقدم لتلا. "أو أمراً أو إثباتاً" معطوفان على نداء. "تلا" الجملة خبر المبتدأ؛ وهو "لا".

(215/3)

وقد اجتمع الفصلان في نحو: {مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ} 1.
ويضعف بدون ذلك، كمررت برجل سواء والعدم 2؛ أي مستور هو والعدم. وهو فاش
في الشعر؛ كقوله:
ما لم يكن وأب له لينا لا 3
ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض: حرفاً كان أو اسماً؛ نحو:
{فَقَالَ هَا وَلِلْأَرْضِ} ،

- 1 فقد فصل بين {آبَاؤُكُمْ} المعطوف على الواو في {تَعْلَمُوا} بالتوكيد؛ وهو {أَنْتُمْ} .
وفصل بين العاطف وهو الواو، و {آبَاؤُكُمْ} المعطوف بلا. 91 من سورة الأنعام.
- 2 أي: برفع "العدم" بالعطف على الضمير المستتر في "سواء"؛ لأنه مؤول بالمشتق؛
فيتحمل الضمير، وليس بينها فاصل. وهذه عبارة مأثورة عن بعض العرب.
- 3 عجز بيت من الكامل، لجرير الشاعر الأموي المشهور، من قصيدة يهجو فيها
الأخطل التغلبي وقومه، وصدده:
ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه
اللغة والإعراب: رجا: أمل من الرجاء؛ وهو الأمل في الحصول على الشيء.
الأخيطل: تصغير الأخطل. سفاهة رأيه: ضعف رأيه وفساده. "الأخيطل" فاعل رجا.
"من" حرف جر للتعليل. "سفاهة رأيه" مجرور بمن ومضاف إليه. "ما" اسم موصول، أو
نكرة مفعول رجا. "يكن" فعل مضارع نقاص مجزوم بلم. "وأب" معطوف على الضمير
المستتر في يكن الواقع اسماً لها، والعائد على الأخطل. "له" جار ومجرور متعلق بمحذوف
صفة لأب. "لينا لا" اللام لام الجحود، و"ينا لا" فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا
بعد اللام، والألف للتنبيه فاعل، والجملة خبر يكن.
المعنى: أن الأخطل يرجو ويتمنى؛ لخفته وضعف رأيه وعدم حصافته، ما لا يمكن أن
يناله هو وأبوه من الآمال والأحلام، مما لم تجر العادة بأن ينال مثله.

الشاهد: عطف "أب" وهو اسم ظاهر، على اسم يكن المرفوع المستتر بغير تأكيد أو فاصل بينهما، وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله:

(216/3)

{قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ} 1، وليس وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيين²؛ بدليل قراءة ابن عباس، والحسن، وغيرهما: {تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ} 3، وحكاية قطرب: "ما فيها غيره وفرسه"⁴.

وإن على ضمير رفع متصل ... عطف فافصل بالضمير المنفصل أو فاصل ما وبلا فصل يرد ... في النظم فاشياً وضعفه اعتقد*
أي: إذا كان المعطوف عليه ضميراً مرفوعاً متصلاً فافصل بالضمير المنفصل بين المتعاطفين، أو افصل بأي فاصل غير الضمير. وورد عدم الفصل كثيراً في الشعر، وهو مع كثرته ضعيف، ويمكن القياس عليه شعراً ما دام كثيراً.
1 فقلوه تعالى: {وَلِلْأَرْضِ} معطوف على الهاء في {لَهَا} المجرور باللام، وأعيدت مع المعطوف. من الآية 11 من سورة فصلت، و {آبَائِكَ} معطوف على الكاف المجرور بإضافة "إله"، وقد أعيد المضاف مع المعطوف. من الآية 133 من سورة البقرة.
2 أي: لا يلزم إعادة الخافض عند هؤلاء، وتبعهم الناظم في ذلك.
3 أي بجر {الْأَرْحَامَ} وعطفه على الضمير المجرور بالباء بدون إعادة الجار؛ أي: وبالأرحام.

4 بجر كلمة "وفرسه" بالعطف على الهاء المجرورة بإضافة "غير" إليها من غير إعادة الجار؛ وهو المضاف. وهذه العبارة قوله لبعض العرب.
وقطرب هو: أبو علي محمد بن المستنير البصري النحوي الملقب بقطرب. لازم سيبويه وأخذ عنه كثيراً، وكان يدلج إليه؛ فإذا خرج سيبويه سحرًا رآه على بابه؛ فقال له: ما أنت إلا قطرب ليل، فلقب به. والقطرب: دويبة لا تستريح نهارها سعيًا.

* "وإن" شرطية. "على ضمير رفع" متعلق بعطفت ومضاف إليه. "متصل" صفة لضمير. "عطفت" فعل الشرط، والتاء فاعل. "فافصل" الفاء واقعة في جواب الشرط، ولكونه طلباً دخلته الفاء.

"أو فاصل" معطوف على الضمير. "ما" اسم نكرة نعت لفاصل بمعنى: أي فاصل كان.
"وبلا فعل" بلا متعلق بيرد، والواو للاستئناف، و"لا" اسم بمعنى غير، وفصل مضاف إليه. "في النظم" متعلق بيرد أيضا. "فاشيًا" حال من فاعل يرد. "وضعفه" مفعول اعتقد مقدم، والهاء مضاف إليه.

(217/3)

قيل: ومنه {وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفِّرَ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ} 1؛ إذ ليس العطف على "السبيل"؛ لأنه صلة المصدر 2، وقد عطف عليه "كفر" ولا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته 3.

وقد أخذ قطرب كذلك عن عيسى بن عمر، وجماعة من علماء البصرة. قيل أنه لم يكن ثقة في اللغة، وله تصانيف كثيرة؛ منها: العلل، والنحو، والأضداد، وإعراب القرآن. ومات سنة 206هـ، وكان يقول الشعر قليلاً، ومن شعره:
لقد غرت الدنيا رجالاً فأصبحوا ... بمنزلة ما بعدها متحول
1 فقلوه تعالى: {وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ} معطوف على الهاء في {بِهِ} من غير إعادة الجار. قال في المغني: والصواب أن {الْمَسْجِدِ} مجرور بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف، ومجموع الجار والمجرور معطوف على {بِهِ} 217 من سورة البقرة.
2 أي وهو {صَدَّ} لأنه متعلق به.
3 وذلك لئلا يلزم الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي؛ فلو عطف {الْمَسْجِدِ} على {سَبِيلِ} لكان من جملة معمولات {صَدَّ}؛ لأن المعطوف على معمول المصدر من جملة معمولاته، وفي العطف على الضمير المخفوض يقول الناظم:
وعود خافض لدى عطف على ... ضميرخفض لازماً قد جعلاً
وليس عندي لازماً إذ قد أتى ... في النثر والنظم الصحيح مثبتاً*

* "وعود خافض" عود مبتدأ، وخافض مضاف إليه. "لدى عطف" لدى ظرف متعلق بعود، وعطف مضاف إليه. "على ضمير خفض" متعلق بعطف، و"خفض" مضاف إليه. "لازماً" مفعول ثانٍ لجعلاً مقدم. "قد جعلاً" قد للتحقيق، وجعلاً فعل ماضٍ للمجهول. والألف للإطلاق، ونائب الفاعل يعود إلى "عود خافض"، والجملة خبر المبتدأ.

"عندي" متعلق بلازما الواقع خبرا لليس. "إذا" أداة تعليل. "أتى" فعل ماض، وفاعله يعود إلى العطف على الضمير المخفوض. "في النظم" متعلق "بمبثنا" حال من فاعل أتى.

(218/3)

ويعطف الفعل على الفعل 1، بشرط اتحاد زمانيهما 2؛ سواء اتحد نوعاهما؛ نحو: {لِنُحْيِي بِهِ بِلْدَةً مَيِّتًا وَنُسْقِيَهُ} ، ونحو: {وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أَجُورَكُمْ وَلَا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ} 3، أم اختلفا؛ نحو: {يَقْدُمُ قَوْمُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأْوَرَدَهُمُ النَّارَ} 4، ونحو: {تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ فُصُورًا} 5.

1 أي وحده من غير مرفوعه، وذلك من قبيل عطف المفردات بعضها على بعض؛ كما يعطف الاسم على نظيره عطف مفردات.

2 أي في الماضي، أو الحال، أو الاستقبال.

3 فقد عطف {تَتَّقُوا} ، على {تُؤْمِنُوا} ، و {يَسْأَلْكُمْ} ، على {يُؤْتِكُمْ} ، من عطف الشرط على الشرط، والجواب على الجواب؛ بدليل الجزم فيهما، وكلاهما فعل مضارع.

4 عطف {أَوْرَدَ} ، على {يَقْدُمُ} ، والأول ماض، ولكنه مستقبل المعنى؛ لأنه بمعنى يورد، والثاني مضارع.

5 عطف {يَجْعَلُ} ، -وهو مضارع- على {جَعَلَ} ، الماضي؛ لأنه في محل جزم، وهو مستقبل بسبب أداة الشرط الجازمة التي تستلزم أن يكون فعل زمن الشرط والجواب مستقبلا، ولا فرق في عطف الفعل على الفعل، بين أن يكون بالواو وبالفاء؛ كما مثل، أو بثم؛ كقوله تعالى: {وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ} ، كما أنه لا فرق بين أن يكون العطف قبل تمام الفائدة؛ كعطف الشرط على الشرط، أو بعد تمامها؛ كعطف الجواب على الجواب. وقد أشار الناظم إلى ما تقدم بعجز البيت الآتي، وصدره سيأتي في آخر الباب في موضوع آخر.

..... وعطفك الفعل على الفعل يصح

ويلاحظ: أن المصنف مثل للماضي والمضارع، ولم يمثل للأمر؛ وذلك لأن فعل الأمر،

* "وعطفك" عطف مبتدأ، وهو مصدر مضاف لفاعله؛ وهو الكاف، والواو

للاستئناف. "الفعل" مفعوله. "على الفعل" جار ومجرور متعلق بعطف. "يصح" الجملة خبر المبتدأ.

(219/3)

ويعطف الفعل على الاسم المشبه له في المعنى 1؛ نحو: {فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا، فَأَثَرُنَ} 2؛ ونحو: {صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ} 3، ويجوز العكس؛ كقوله: أم صبي قد حبا أو دارج 4

بدون فاعله، لا يكون معطوفاً ولا معطوفاً عليه على الصحيح؛ لأنه لا يفارق فاعله لا لفظاً ولا تقديرًا. ويعرف عطف الفعل وحده على آخر كذلك، إذا نصب الفعلان أو جزماً بغير تكرار الناصب أو الجازم. أما في حالة الرفع في المضارعين، فيجوز أن يكون من عطف المفرد أو الجملة، والقرينة هي التي توضح المراد.

1 هو الاسم المشتق العامل؛ كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، والمصدر الصريح أيضاً، واسم الفعل في بعض أحواله.

2 {أَثَرُنَ} ، فعل ماض معطوف على المغيرات، وهي اسم فاعل مشبه للفعل؛ لأنه في تأويل: واللآئي أغرن. واختلف في موضع {أَثَرُنَ} ، من الإعراب؛ فقليل: لا محل لها لعطفها على صلة أل وهي كذلك، وجرها بالعارية من أل، وقيل: هي في محل جر بالتبعية.

3 عطف {يَقْبِضْنَ} ؛ وهو مضارع، على {صَافَّاتٍ} ، وهو اسم فاعل؛ لأنها في معنى يصففن، ومعنى {صَافَّاتٍ} : ناشرات أجنحتهن في الجو، ومعنى {يَقْبِضْنَ} : يضممن الأجنحة إلى الأجسام. الآية 19 من سورة الملك.

4 عجز بيت من الرجز، لراجز اسمه جندب بن عمرو، يذكر امرأة الشماخ بن ضرار الغطفاني، شاعر معروف، وصدره:

يارب بيضاء من العواهج

وقبله:

يا ليتني علقت غير حارج ... قبل الصباح ذات خلق بارج

اللغة والإعراب: بارج: حسن وجميل. العواهج: جمع عوهج؛ وهي في الأصل: الطويلة العنق من الطباء والنوق والنعام، والمراد هنا: المرأة التامة الخلق. حبا: زحف ومشى على

عجزه. دارج: اسم فاعل، من درج الصبي إذا مشى هينا متقارب الخطو. "يا" للتنبيه.
"بيضاء" مبتدأ مجرور برب لفظاً في محل رفع. "من العواهج" جار ومجرور متعلق

(220/3)

وجعل منه الناظم: {يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ} ، وقدر الرمحشري
عطف {يُخْرِجُ} ، على {فَالِقُ} 1.

بمحذوف صفة لبيضاء. "أم" بالجر، بدل أو عطف بيان لبيضاء باعتبار اللفظ، وبالرفع باعتبار المحل، أو خبر لمبتدأ محذوف. "صبي" مضاف إليه. "حبا" فعل ماض، والجملة صفة لصبي. "أو دراج" معطوف على حبا؛ لتأويله بدرج.
المعنى: يريد الشاعر امرأة تامة الخلق، تشبه الأطباء في طول عنقها، ولا يكون معها غير صبي يحبو، أو قريب عهد بالمشي، لا يكاد يدرك؛ حتى لا ينم عن اتصاله بها.
الشاهد: عطف الاسم المشبه للفعل -وهو "دراج"- على الفعل؛ وهو "حبا"، وفي هذا الشاهد تسامح؛ لأن المعطوف عليه محل جملة "حبا"؛ لأنها صفة لنكرة، فهو من العطف على الجملة لا على الفعل.

وعليه يكون قوله: "أم صبي" بدلاً، أو عطف بيان من "ذات خلق بارج".
1 فيكون من عطف الاسم. من الآية 95 من سورة الأنعام، وفي عطف الفعل على الفعل، وعلى اسم يشبهه أو العكس، يقول الناظم:

واعطف على اسم شبه فعل فعلاً ... وعكسا استعمل تجده سهلاً*

أي: اعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل؛ كاسم الفاعل ونحوه، واستعمل العكس؛ وهو: أن تعطف الاسم على الفعل الواقع موقع الاسم تجد الأمر سهلاً ومستساعاً.
هذا: ويجوز عطف الجملة الاسمية على نظيرتها، كما يجوز عطف الجملة الفعلية على مثلها، بشرط اتفاقهما خبراً أو إنشاء، ويمنع إن اختلفا في ذلك على الصحيح.

أما عطف الاسمية على الفعلية، والعكس، فنجائز على الراجح، ومن الحكم المأثورة:
"للباطل جولة ثم يضمحل"؛ فالجملة المضارعية معطوفة على الجملة الاسمية قبلها، وقد تعطف الجملة على المفرد أو العكس، إذا كانت الجملة في الحالتين مؤولة بالمفرد؛ كأن تكون نعتاً أو خبراً أو حالاً، كقوله تعالى: {وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ} ؛ أي أو قائلين، وقوله تعالى: {وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ الضُّرُّ دَعَانَا لِجَنْبِهِ أَوْ

قَاعِدًا أَوْ قَائِمًا } ؛ فقاعدا معطوف على قوله: {جَنِبِهِ} .

* "على اسم" جار وجرور متعلق باعطف. "شبه فعل" شبه نعت لاسم. وفعل مضاف إليه، "فعلا" مفعول اعطف. "وعكسا" مفعول مقدم لاستعمل. "تجده" فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر؛ وهو "استعمل"، والهاء مفعوله الأول. "سهلا" مفعوله الثاني.

(221/3)

فصل: فيما تختص به الفاء والواو

تختص الفاء والواو بجواز حذفهما للدليل 1، مثاله في الفاء: {أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ} ؛ أي: فضرب فانبجست 2، وهذا الفعل المحذوف معطوف على {أَوْحَيْنَا} 3، ومثاله في الواو قوله: فما كان بين الخير لو جاء سالماً ... أبو حجر إلا ليال قلائل 4

1 وتشاركهما في ذلك "أم" المتصلة؛ كقول الشاعر:

دعاني إليها القلب إني لأمره ... سميع فما أدري أرشد طلابها

التقدير: أرشد طلابها أم غي؟ وقيل: إن الهمزة للتصديق؛ فلا تحتاج لمعادل.

2 أصله فضرب فانبجست، فتكون: {انْبَجَسَتْ} ، معطوفة على {فَضْرَبَ} ، المحذوفة.

3 أي: من قوله تعالى في سورة الأعراف: {وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ} ، وإنما لم يكن العطف على أوحينا؛ كما هي القاعدة من أن المعطوفات عليه ما قبله مما يقتضيه المعنى.

4 بيت من الطويل، من قصيدة للناطقة الذبياني، يرثي فيها أبا حجر النعمان بن الحارث بن أبي شمر الغساني.

اللغة والإعراب: معاني المفردات واضحة. "فما" الفاء عاطفة، و"ما" نافية. "بين الخير" بين ظرف، والخير مضاف إليه. وهو متعلق بمحذوف، خبر كان مقدم.. "إلا" أداة حصر. "ليال" اسمها مؤخر، مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة. "قلائل" صفة ليال "لو" شرطية غير جازمة. "جاء" فعل الشرط. "أبو حجر" أبو فاعل جاء، وحجر مضاف إليه. "سالماً" حال من أبو حجر، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام. وجملة

الشرط وجوابه معترضة بين خبر كان واسمها.
المعنى: لم يكن بيني وبين ما كنت أرجو وأطمع فيه من خير ونعمة إلا مدة قليلة، لو سلم
النعمان وجاء إلينا. ولكن القدر كان له بالمرصاد، فذهبت آمالي سدى.

(222/3)

أي بين الخير وبينى، وقولهم: راكب الناقة طليحان؛ أي: والناقة¹.
وتختص الواو بجواز عطفها عاملاً قد حذف وبقي معموله؛ مرفوعاً كان؛ نحو: {اسْكُنْ
أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ} ؛ أي: وليسكن زوجك.
أو منصوباً؛ نحو: {وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ} ، أي: وألفوا الإيمان.
أو مجروراً؛ نحو: "ما كل سوداء قمر، ولا بيضاء شحمة"؛ أي: ولا كل بيضاء³.
وإنما لم يجعل العطف فيهن على الموجود في الكلام، لئلا يلزم في الأول رفع فعل الامر
للاسم الظاهر⁴، وفي الثاني: كون الإيمان متبوعاً؛ وإنما يتبوع المنزل⁵. وفي الثالث: العطف
على معمولي عاملين⁶. ولا يجوز في الثاني أن يكون الإيمان مفعولاً معه؛ لعدم

الشاهد: حذف الواو ومعطوفها؛ وهو "وبيني"، والدليل على ذلك: أن كلمة "بين" يجب
أن تضاف لمتعدد كما أسلفنا.

1 قول لبعض العرب ومعنى طليحان: متعبان ضعيفان. والدليل على المحذوف تشنية
الخبر، ويقاس على هذا: كل مبتدأ مضاف، أخبر عنه بخبر مطابق في التشنية أو الجمع
للمضاف مع المضاف إليه، من غير عطف.
2 {زَوْجُكَ} ، فاعل بفعل محذوف، معطوف على {اسْكُنْ} ، المستتر لكان شريكه في
عامله، والأمر لا يرفع الظاهر.
5 أي: لو جعل {الإيمان} ، معطوفاً على {الدَّارِ} ، لكان معمولاً لتبوءوا، والتبوء معناه
التهيؤ. وقيل: إنه يقال: تبوأ فلان الدار إذا لزمها، وعلى هذا يصح العطف، ولا يحتاج
إلى تقدير عامل.

6 ذلك لأن "سوداء" معمول لـ"كل"، و"قمر" معمول لـ"ما" فلو عطف بيضاء على
سوداء، وشحمة على قمر لزم ذلك المحذور، وهو غير جائز على الأصح عند الجمهور.

(223/3)

الفائدة في تقييد الأنصار¹ بمصاحبة الإيمان؛ إذ هو أمر معلوم، ويجوز حذف المعطوف عليه بالواو والفاء²؛ فالأول كقول بعضهم: وبك وأهلاً وسهلاً، جواباً لمن قال له: مرحباً، والتقدير: ومرحباً بك وأهلاً³، والثاني نحو: {أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا}؛ أي أهملكم فنضرب؟ ونحو: {أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ}؛

1 في بعض النسخ: "المهاجرين" بدل الأنصار، وهو سهو؛ لأن الآية واردة في الأنصار، وفي مواضع الحذف السابقة يقول الناظم:

والفاء قد تحذف مع ما عطفت ... والواو إذ لا لبس وهي انفردت

بعطف عامل مزال قد بقي ... معموله دفعاً لوهم اتقي*

أي: أن الفاء قد تحذف مع معطوفها؛ وكذلك الواو، إذ دل على ذلك دليل ولم يحدث لبس. وتنفرد الواو من بين حروف العطف، بأنها تعطف عاملاً مزالاً؛ أي محذوفاً بقي معموله، والذي يدعو لتقدير المحذوف دفع وهم لا يستقيم الأمر إلا بدفعه وإزالته. هذا: وقد يحذف العاطف وحده، ولا يكون ذلك إلا في الواو، والفاء، وأو؛ فمثال الواو: قوله -عليه السلام-: "تصدق رجل من ديناره، من درهمه، من صاع بره، من صاع تمره"، ومثال الفاء: ذكرت النحو بابا بابا، وادخلو المدرسة واحداً واحداً؛ أي باب فباباً، وواحداً فواحداً، ومثال "أو": أعط السائل قرشاً، قرشين، ثلاثة، أي قرشاً، أو قرشين، أو ثلاثة.

2 ومثلهما: "أم" المتصلة، وذلك عند أمن اللبس في الجميع.

3 الجار والمجرور -وهو "بك"- متعلقان بكلمة "مرحباً" المحذوفة، "وأهلاً" الواو عاطفة، و"أهلاً" معطوف على مرحباً المحذوفة، عطف مفرد على مفرد؛ فالمعطوف عليه محذوف وهو محل الشاهد، و"سهلاً" معطوف مرحباً المحذوفة، فالمعطوف عليه محذوف. وسيبويه يجعل "مرحباً" و"أهلاً" منصوبين على المصدر.

"والفاء" مبتدأ. "قد تحذف" قد للتقليل، والجملة خبر المبتدأ، "مع" ظرف متعلق بحذف. "ما" اسم موصول مضاف إليه. "عطفت" الجملة صلة. "والواو" مبتدأ والخبر محذوف؛ أي كذلك.. "إذا" ظرف متعلق بتحذف "لا" نافية للجنس. "لبس" اسمها، والخبر محذوف؛ أي موجود. "وهي" ضمير منفصل مبتدأ. "انفردت" الجملة خبر. "بعطف عامل" بعطف متعلق بانفردت، وعامل مضاف إليه. "مزال" -أي محذوف- نعت لعامل. "قد بقي معموله" الجملة نعت ثانٍ لعامل. "دفعاً" مفعول لأجله. "لوهم"

متعلق به. "اتقى" فعل ماض للمجهول، ونائب الفاعل يعود على وهم، والجملة في محل جر صفة لوهم.

(224/3)

أي: أعموا فلم يروا؟ 1.

ونظير هذه العبارة قول القائل: "وعليكم السلام"، جواباً لمن قال: "السلام عليكم"؛ فالواو في الجواب لعطف كلام المتكلم المحيى على كلام المخاطب، مثلها في العبارة السابقة.

1 كل من جملتي "نَضْرِبُ"، و"لَمْ يَرَوْا" معطوف بالفاء على جملة محذوفة بينهما وبين الهزمة؛ لأن المعطوف عليه بالفاء خاص بالجملة، والهزمة في الموضعين في موضعها الأصلي، وهذا رأي الزمخشري ومن تبعه، واختاره المصنف. ويرى سيبويه والجمهور: أن الهزمة قدمت من تأخير؛ تنبيهاً على أصالتها في التصدير ومحلها الأصلي بعد الفاء؛ والأصل: فانضرب، فألم يروا. ومثال الحذف مع بقاء "أم" المتصلة قوله تعالى: {أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ} ؛ فإن التقدير: أعلمتم أن الجنة حفت بالمكارة؟ أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ... إلخ. وقد أشار الناظم إلى ما تقدم بصدر بيت سبق عجزه في موضوع آخر. صفحة 219؛ وهو:

وحذف متبوع بدا هنا استبح *

أي: استبح حذف معطوف عليه ظهر وذكر في هذا الموضع؛ وهو: العطف بالواو، والفاء، وأم.

تتمة:

أ- لا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف إليه، وما ورد من ذلك فهو شاذ يقتصر فيه على المسموع. ومنه قول الأحوص:

ألا يا نخلة من ذات عرق ... عليك ورحمة الله السلام

ب- يجوز الفصل بين الواو ومعطوفها بظرف أو جار ومجرور، ومنه قوله تعالى: {وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا} ، ولا يجوز بين الفاء ومعطوفها إلا في الضرورة الشعرية.

ج- الأصل في عطف النسق المغايرة بين المتعاطفين؛ فلا يصح عطف الشيء على

نفسه، وأجاز بعضهم ذلك إذا اختلف اللفظان لغرض بلاغي، أو لقصد التفسير والتوضيح،

* "وحذف متبوع" حذف مفعول استبج مقدم، ومتبوع مضاف إليه. "بدا هنا" بمعنى ظهر، فعل ماضٍ، والجملة صفة لمتبوع، و"هنا" ظرف مكان متعلق باستبج أو ببدا.

(225/3)

.....

ومنه قوله الشاعر:

وألفى قولها كذبًا ومينًا

د- الصحيح جواز عطف الخبر على الإنشاء، والجملة الاسمية على الفعلية، والعكس.

هـ- مما تنفرد به الواو عطف كلمة "أي" على مثلها؛ كقول الشاعر:

فلئن لقيتك خالين لتعلمن ... أيي وأيك فارس الأحزاب

و لا يجوز العطف بـ"بل" الواقع بعد الاستفهام؛ فلا تقول: أقرأت كتابًا بل كتابين

(226/3)

.....

الأسئلة والتمارين:

1 عرف عطف البيان، ووضح الفرق بينه وبين البدل بأمثلة من إنشائك.

2 عرف عطف النسق، واذكر حروفه، وما يدل عليه كل حرف، مع التوضيح.

3 تختص كل من الفاء والواو العاطفتين بأشياء، اذكر ما تختص به كل منهما، ووضح ذلك بأمثلة.

4 ما شروط العطف بحق؟ وما حكم المجزور بعدها؟ اذكر أمثلة موضحة.

5 ما الفرق بين "أو"، "وإما" المعاني التي تأتي لها كل منهما؟ مثل لما تقول.

6 اشرح قول ابن مالك:

وأول "لكن" نفيًا أو نهيًا و"لا" ... نداء أو أمرًا أو إثباتًا تلا

7 ما الفرق بين همزة التسوية وهمزة التعيين؟ اشرح معنى كل بأمثلة موضحة، ثم اذكر الفرق بين "أم" المتصلة والمنقطعة، مع التمثيل بأمثلة من عندك.

8 فيما يأتي شواهد في باب العطف، بين مواضع الشاهد، وحكمه في الإعراب:

قال تعالى: {وَيَوْمَ نَبْعَثُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا ثُمَّ لَا يُؤْذَنُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ} ، {رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنْتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ} ، {أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ حِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ مُبِينٌ} ، {أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا آمَ هُمْ أَيْدٍ يَبِطْشُونَ بِهَا} ، {أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَمْ ارْتَابُوا} ، {إِنَّ الْمَصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا} ، {أَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ} ، {إِنَّمَا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِنَّمَا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا} .

(227/3)

في الحديث.

"كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس"، "صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته".

إذا سيدنا منا مضى لسبيله ... أقام عمود الدين آخر سيد

صبرت على ما كان بيني وبينه ... وما يستوي حرب الأقارب والسلام

كيف أصبحت كيف أمسيت مما ... يغرس الود في فؤاد الكريم

إن من ساد ثم ساد أبوه ... ثم قد ساد قبل ذلك جده

أراك فلا أدري أهم همته ... وذو الهم قدمًا خاشع متضائل

نال الخلافة أو كانت له قدرًا ... كما أتى ربه موسى على قدر

ذعرتهم أجمعون ومن يليكم ... برؤيتنا وكنا الظافرينا

فالיום قد بت تهجونا وتشتمنا ... فاذهب فما بك والأيام من عجب

دعاني إليها القلب أني لأمره ... سمع فما أدري أرشد طلابها

9 أعرب البيت الآتي، وبين ما فيه من شاهد، ثم اشرحه شرحًا أدبيًا:

- إني مقسم ما ملكت فجاعل ... أجراً لآخره ودنيا تنفع
- 10 يكثّر في تعبير الفقهاء: "سواء كان كذا أو كذا"، ويقول بعض النحاة: إن هذا التعبير، خطأ، اشرح القول في ذلك، على ضوء ما بينا في موضعه.
- 11 ما الفرق بين التخيير والإباحة؟ وبعد أي صيغة يقعان؟ اذكر مثالين من إنشائك يلقيان الضوء على ما تذكر من فروق.
- 12 كيف تعطف على ما يأتي؟
- أ- على الضمير المرفوع المتصل.
- ب- على الضمير المخفوض، ثم وضّح بأمثلة من عندك.
- 13 ما شرط عطف الفعل على الفعل؟ وضّح ذلك بأمثلة من إنشائك.
- 14 متى تكون "بل" للإضراب؟ ومتى تتمخض للعطف؟ وما الفرق بين الإضراب الإبطالي والانتقالي؟ وضّح ما تقول بأمثلة من عندك.
- 15 قد تعطف الجملة على المفرد، أو العكس، فمتى يكون ذلك؟ وضّح ما تقول بأمثله.

(228/3)

باب: البديل

مدخل

...

باب البديل 1:

وهو: التابع المقصود بالحكم 2 بلا واسطة 3. فخرج بالفصل الأول 4: النعت، والبيان، والتوكيد؛ فإنها مكملات للمقصود بالحكم 5.

وأما النسق فثلاثة أنواع:

أحدها: ما ليس مقصوداً بالحكم 6؛ كجاء زيد لا عمرو، وما جاء زيد بل عمرو، أو لكن عمرو، أما الأول فواضح؛ لأن الحكم السابق منفي عنه، وأما الآخران؛ فلأن الحكم السابق هو نفي الجيء، والمقصود به إنما هو الأول.

النوع الثاني: ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله، فيصدق عليه أنه مقصود بالحكم، لا أنه المقصود 7

باب البديل:

- 1 معناه في اللغة: العوض وفي الاصطلاح: ما ذكره المصنف.
- 2 أي: الحكم المنسوب إلى متبوعه، إثباتاً أو نفياً.
- 3 أي: من غير واسطة لفظية؛ تتوسط وتذكر بين التابع والمتبوع. والمراد بالواسطة هنا: حرف العطف؛ لأن البديل من المجرور قد يكون بواسطة إعادة حرف الجر الداخل على المبدل منه؛ نحو قوله تعالى: {لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ} ، {تَكُونُ لَنَا عِبْدًا لِأُولَئِنَّا وَآخِرِنَا} .
- 4 أي: وهو المقصود بالحكم.
- 5 أي: وهو متبوعها إما بتخصيصه أو إيضاحه، أو رفع الاحتمال عنه، أو أي وجه من الوجوه التي سبقت في أبوابها. أما هي فليست مقصودة بالحكم.
- 6 وهو المعطوف "بلا" بعد الإيجاب، و"بل" و"لكن" بعد النفي، كما مثل المصنف.
- 7 أي وحده؛ بل يشاركه في الحكم غيره أن يكون مقصوداً هو أيضاً. أما عبارة "المقصود بالحكم" فتدل على أنه مقصود بالحكم وحده، ولا يشاركه غيره.

(229/3)

وذلك كالمعطوف بالواو1؛ نحو: جاء زيد وعمرو، وما جاء زيد ولا عمرو، وهذان النوعان خارجان بما خرج به النعت، والتوكيد، والبيان2.

النوع الثالث: ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله، وهذا هو المعطوف بـ"بل" بعد الإثبات؛ نحو: جاءني زيد بل عمرو، وهذا النوع خارج بقولنا: بلا واسطة. وسلم الحد بذلك للبديل. وإذا تأملت ما ذكرته في تفسير هذا الحد، وما ذكره الناظم وابنه من قلدهما، علمت أنهم عن إصابة الغرض بمعزل.

وأقسام البديل أربعة3:

-
- 1 أي: في حال الإثبات أو النفي، وقد مثل المصنف للحالتين.
 - 2 أما الأول؛ فلأن المقصود بالحكم هو المتبوع، وأما الثاني؛ فلأن التابع ليس هو المقصود وحده بالحكم؛ وفي تعريف البديل يقول الناظم:
- التابع المقصود بالحكم بلا ... واسطة هو المسمى بدلاً*
- والغرض من البديل: تقرير الحكم السابق وتقويته، بتعيين المراد وإيضاحه ورفع الاحتمال

عنه؛ ذلك لأن الحكم ينسب للمتبوع أولاً، ثم يأتي بعده التابع؛ فكأن الحكم ذكر مرتين. ولهذا يقولون: إن البديل في حكم تكرير العامل، ولا يصح أن يتحد لفظ البديل والمبديل منه، إلا إذا أفاد الثاني زيادة بيان وإيضاح.

3 زاد بعض الناة نوعاً خامساً سماه: بديل الكل من البعض، واستدل بأمثلة متعددة من الشعر العربي، وفي القرآن الكريم: {فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا، جَنَّاتِ عَدْنٍ}؛ فجئات بديل "كل" من الجنة، وهي جمع والجنة مفرد، وقال الشاعر:

كأني غداة البين يوم تحملوا ... لدى سمرات الحلي ناقف حنظل

"فاليوم" بديل من "غداة"، مع أنه يشملها، وهي جزء منه، وسمرات: جمع سمرة؛ وهي شجرة الطلح. ناقف: جامع. وجامع الحنظل تدمع عيناه؛ فلهذا شبه به وعيناه تدمعان.

"التابع" مبتدأ أول. "المقصود" نعت له. "بالحكم" متعلق بالمقصود. "بلا" متعلق بالتابع أو بالمقصود. "واسطة" مضاف إليه. "هو المسمى" مبتدأ ثان وخبر، والجملة خبر المبتدأ الأول، وفي المسمى ضمير هو نائب فاعله، وهو المعمول الأول. "بدلاً مفعوله الثاني.

(230/3)

الأول: بديل كل من كل؛ وهو بديل الشيء مما هو طبق معناه1؛ نحو: {اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، صِرَاطَ الَّذِينَ} 2. وسماه الناظم: "البديل المطابق"؛ لوقوعه في اسم الله تعالى؛ نحو: {إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ، اللَّهُ} ، فيمن قرأ بالجر3؛ وإنما يطلق "كل" على ذي أجزاء، وذلك ممتنع هنا4.

والثاني: بديل بعض من كل، وهو: بديل الجزء من كله5؛ قليلاً كان ذلك الجزء، أو مساوياً، أو أكثر؛ كأكلت الرغيف ثلثه، أو نصفه، أو ثلثيه، ولا بد من اتصاله بضمير يرجع على المبديل منه6؛ مذكور كالأمثلة المذكورة، وكقوله تعالى: {ثُمَّ عَمُوا

أي: أن يكون الثاني مطابقاً ومساوياً للأول في المعنى تمام المطابقة، ويختلفان في اللفظ غالباً.

2 ف {صِرَاطِ} ، الثانية بديل كل من كل من الأولى، سورة الفاتحة.

3 ف {اللَّهُ} ، بديل من {الْعَزِيزِ} ، بديل من مطابق، ولا يقال فيه بديل كل من كل؛ لما ذكره المصنف، وإن كانت هذه التسمية اصطلاحية، نقلت بعد التغليب على ما يدل

على ذي أجزاء. من الآية 1، 2 من سورة إبراهيم.

4 لأن مسماه تعالى لا يقبل التجزئة.

5 ضابطه: أن يكون البدل جزءاً حقيقياً من المبدل منه، وأن يصح الاستغناء عنه بالمبدل منه، ولا يفسد المعنى بحذفه.

6 أي ليربط البعض ب كله. ويجب في هذا الضمير أن يطابق المتبوع في الأفراد والتذكير وفروعهما، ولا فرق بين أن يتصل هذا الضمير بالمبدل مباشرة، أو بلفظ آخر له صلة بالبدل؛ نحو: قابلت العائدين من القتال أربعة منهم. وقد يغني عن الضمير في إفادة الربط "أل" عند أمن اللبس؛ نحو: إذا رأيت والدك فقبله اليد؛ أي يده، وإلا في الاستثناء، إذا كان المبدل منه هو المستثنى منه في كلام تام؛ حيث يجوز في المستثنى النصب على الاستثناء، أو الإتيان على البدلية؛ نحو: ما نجح الطلاب إلا واحداً.

(231/3)

وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ {1، أو مقدر كقوله تعالى: {وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا} ؛ أي: منهم2.

والثالث: بدل الاشتمال؛ وهو: بدل شيء يشتمل عامله على معناه اشتمالاً بطريق الإجمال3؛ كأعجبني زيد علمه، أو حسنه، وسرق زيد ثوبه، أو فرسه4. وأمره في الضمير كأمر بدل البعض؛ فمثال المذكور ما تقدم من الأمثلة؛ وقوله تعالى: {يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ}5.

1 {كَثِيرٌ} ، بدل من الواو الأولى في {عَمُوا} ، والثانية في {صَمُّوا} ، عائدة على {كَثِيرٌ} ؛ لأنه مقدم رتبة؛ إذ التقدير -والله أعلم- ثم عموا كثير منهم وصموا. والذي يحمل على ذلك أنه لو جعل بدلاً من الواوين معاً، لزم توارد عاملين على معمول واحد. 2 {مَنِ اسْتَطَاعَ} ، بدل من {النَّاسِ} ، والضمير العائد على المبدل منه مقدر، كما بين المصنف، وفيه أعاريب أخرى.

3 لتوضيح هذا التعريف نقول: إن بدل الاشتمال تابع يقصد به تعيين وتوضيح أمر في متبوعه، وهذا الأمر من الأمور العارضة الطارئة، التي ليست جزءاً أصيلاً من المتبوع، ويشتمل على هذا الأمر، ويدل عليه "العامل" في المبدل منه؛ ولكن بطريقة إجمالية؛ لأنه لا يليق نسبته إلى ذات المبدل منه.

ويرى ابن مالك أن المشتمل هو المبدل منه، وذهب الفارسي إلى أنه البديل. وما رآه المصنف من أن المشتمل هو "العامل" جدير بالاتباع. وهذا الاشتمال: قد يكون في أمر مكتسب؛ كالعلم، والكرم، والزهد، أو غيره مكتسب؛ ولكنه ملازم لصاحبه: كالحسن، أو غير ملازم؛ كالكلام. وقد يكون الاشتمال بطريق التبعية كالثوب، والفرس ... إلخ. 4 فالعلم والحسن بدل اشتمال، وكلاهما يعين أمرًا عرضيًا في المتبوع؛ لأنه لا يدخل في تكوين الذات، ويشملهما الإعجاب إجمالاً، ولكن لا يناسب نسبته إلى ذات "زيد" التي هي عظم ولحم ودم؛ فيفهم أن المقصود نسبة الإعجاب إلى صفة من صفاته. وكذلك الثوب والفرس بدل اشتمال، ويقال فيهما ما ذكرنا؛ فالمقصود نسبة السرقة إلى شيء يتعلق بالمتبوع؛ فقد دل "العامل" على البديل بطريقة مجملة. 5 ف {قَتَالَ} ، بدل اشتمال من {الشَّهَرَ} ، والرابط بينهما الهاء المجرورة بفي، وهي

(232/3)

ومثال المقدر قوله تعالى: {قَتَلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ، النَّارُ} 1؛ أي: النار فيه، وقيل: الأصل "ناره" ثم نابت "أل" عن الضمير. والرابع: البديل المباين 2، وهو ثلاثة أقسام 3؛ لأنه لا بد أن يكون مقصوداً كما تقدم في الحد. ثم الأول 4 إن لم يكن مقصوداً البتة؛ ولكن سبق إليه اللسان؛ فهو بدل الغلط؛ أي بدل عن اللفظ الذي هو غلط، لا أن البديل نفسه هو الغلط، كما قد يتوهم. وإن كان مقصوداً؛ فإن تبين بعد ذكره فساد قصده، فبذل نسيان؛ أي بدل شيء ذكر نسياناً. وقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان، والنسيان متعلق بالجنان، والناظم وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما، فسموا النوعين بدل غلط 5.

متصلة بما يتعلق بالبديل. من الآية 217 من سورة البقرة.

1 هذا بناء على أن {النَّارُ} ، بدل اشتمال من {الأُخْدُودِ} . والأخدود: الشق في الأرض. وأصحابه هم: أنطيانوس ملك الروم، وبختنصر ملك فارس. ويوسف ذو نواس ملك نجران؛ حفر كل منهم شقاً عظيماً وملاء ناراً، وأمر بأن يلقي فيه كل من لم يكفر. و"أل" في {الأُخْدُودِ} ، للجنس؛ لأنها أحاديث، لا أخدود واحد. وبديل الاشتمال كبديل البعض، لا بد لصحته من صحة الاستغناء عنه بالمبدل منه مع صحة المعنى عند حذفه؛

فمثل: أعجبنى علي أخوه، بدل إضراب لا بد اشتمال؛ لعدم صحة الاستغناء عنه بالأول.

2 أي المغاير للمبدل منه.

3 لا بد في كل من الأقسام الثلاثة أن يكون البدل هو المقصود بالحكم، وهذا النوع بأقسامه الثلاثة لا يحتاج إلى ضمير يربطه بالمتبوع.

4 أي المبدل منه.

5 وقد أشار الناظم إلى أنواع البدل الأربعة المتقدمة بقوله:

مطابقاً أو بعضاً أو ما يشتمل ... عليه يلفى أو كمعطوف ببل*

* "مطابقاً" مفعول ثان مقدم ليلفى. "أو بعضاً أو ما" معطوفان عليه، و"ما" اسم موصول واقعة على بدل.

(233/3)

وإن كان قصد كل واحد منهما صحيحاً¹؛ فبدل الإضراب، ويسمى أيضاً: "بدل البدء"². وقول الناظم: "خذ نبلاً مدى، يحتمل الثلاثة، وذلك باختلاف التقادير؛

أي: يلفى البدل -أي يوجد- مطابقاً، أو بعضاً، أو شيئاً يشتمل على البدل اشتمالاً معنوياً - يريد العامل والمتبوع كما ذكرنا؛ أو كمعطوف بالحرف "بل"؛ وذلك هو البدل المباين؛ لأنه بأنواعه الثلاثة لا يخلو من الإضراب.

1 وذلك بأن ذكر المبدل منه قصداً، ثم أضرب عنه وتركه، من غير أن يتعرض له بنفي أو إثبات.

2 بفتح الباء؛ أي الطور؛ سمي بذلك لأن المتكلم بدا له ذكره بعد ذكر الأول قصداً، لسبب ما؛ كأن يكون ظهر له الصواب بعد خفائه عليه. وهذا النوع من البدل لا يحتاج إلى ضمير يربطه بالمتبوع، وكثيراً ما يقع في لبس؛ فالأحسن عدم استعماله، وإليه أشاره الناظم بقوله:

وذاً للإضراب أعز إن قصداً سحب ... ودون قصد غلط به سلب

كرره خالداً وقبله اليدا ... واعرفه حقه وخذ نبلاً مدى*

و"ذا" -أي هذا الذي يشبه "بل" - انسبه إلى الإضراب إن صحبه القصد من المتكلم.

وإن لم يقصده المتكلم؛ فهو بدل جيء به ليسلب الغلط الذي حدث ويزيله. وقد مثل الناطم في البيت الثاني لأنواع البديل كلها، وذكر مثلاً للبديل المباين يحتمل أقسامه الثلاثة؛ وهيك الغلط، والإضراب، والنسيان. وإن كان لم يذكر في البيت الأول سوى نوعين؛ هما: الغلط والإضراب. وقد تكفل المصنف بإيضاح ذلك.

و"خالد" اسم رجل، وهو بدل مطابق من الهاء في "زره" و"اليدا" بدل بعض من الهاء في "قبله"؛ أي يده، أو اليد منه، و"حقه بدل اشتغال من الهاء في "اعرفه". و"مدى" بدل مباين؛ غلط، أو نسيان، أو إضراب، من "نبلا".

* "يشتمل" الجملة صلة ما. "عليه" متعلق بما يشتمل، والضمير في يشتمل يعود إلى البديل، وفي "عليه" إلى المبدل منه، ويجوز العكس؛ على أن المشتغل هو البديل أو المبدل منه. "يُلْفَى" مضارع للمجهول، وثنائب الفاعل هو المفعول الأول. "أو" عاطفة. "كمعطوف" الكاف اسم بمعنى مثل، معطوف على "ما يشتمل"، و"معطوف" مضاف إليه. "بيل" جار ومجرور متعلق بمعطوف.

"وذا" اسم إشارة مفعول مقدم لاعز، والإشارة إلى مثل المعطوف بيل. "للإضراب" متعلق باعز. "إن" شرطية.

(234/3)

وذلك لأن النبل: اسم جمع للسهم، والمدى: جمع مدية؛ وهي السكين. فإن كان المتكلم إنما أراد الأمر بأخذ المدى؛ فسبقه لسانه إلى النبل؛ فبدل غلط. وإن كان أراد الأمر بأخذ النبل، ثم تبين له فساد تلك الإرادة، وأن الصواب الأمر بأخذ المدى، فبدل نسيان، وإن كان أراد الأول، ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المدى، وجعل الأول في حكم المتروك، فبدل إضراب وبداء. والأحسن فيهن أن يؤتى بيل¹.

1 لئلا يتوهم أن "مدى" صفة لنبل. والمعنى: نبلاً حاداً. وإذا أتى بـ"بل" خرج عن كونه بدلاً، وصار عطف نسق.

تنمة:

أ- لا يلزم موافقة البديل لمبتوعه في التعريف والتنكير؛ فقد يكونان معرفتين؛ كقوله تعالى: {كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ

الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ، {الله} ، بجر كلمة: {الله} ، على أنها بدل من {الْعَزِيزِ} ، وقد يكونان نكرتين، كقوله سبحانه وتعالى: {إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا، حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا} . وقد تبدل المعرفة من النكرة؛ نحو: {وَأِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، صِرَاطِ اللَّهِ} . والعكس كقوله سبحانه: {لَتَسْفَعَنَّ} بِالنَّاصِيَةِ، نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ} ، سورة العلق.

ب- أما الأفراد والتذكير وفروعهما؛ فإن كان بدل "كل" طابق متبوعه فيها، ما لم يمنع مانع من التثنية أو الجمع؛ كأن يكون أحدهما مصدرًا لا يثنى ولا يجمع، كالمصدر الميمي في الآية السابقة: {مَفَازًا، حَدَائِقَ} ، أو قصد التفضيل؛ كقول الشاعر:

وكن كذي رجلين رجل صحيحة ... ورجل رمى فيها الزمان فشلت

أما غيره من أنواع البدل فلا يلزم موافقته فيها.

"قصدا" مفعول مقدم لصاحب الواقع فعلا للشرط، والجواب محذوف يفهم مما قبله.

"ودون قصد" دون ظرف متعلق بمحذوف يدل عليه سحب، وقصد مضاف إليه؛ أي وإن وقع دون قصد. "غلط" خبر لمبتدأ محذوف على حذف مضاف؛ أي فهو بدل غلط. "به" متعلق بسلب الواقع صفة، ونائب فاعله يعود إلى الحكم المفهوم من السابق.

"خالدًا" بدل مطابق في الهاء في زره. "اليدا" بدل بعض من الهاء في قبله، والعائد محذوف؛ أي منه. "حقه" بدل اشتغال من الهاء في أعرفه. "مدى" بدل إضراب من "نبلا".

(235/3)

فصل: في إبدال كل من الظاهر والضمير من غيره

يبدل الظاهر من الظاهر كما تقدم. ولا يبدل المضمرة من المضمرة 1؛ ونحو: قمت أنت، ومررت بك أنت، تأكيد اتفاقاً، وكذلك نحو: رأيتك إياك، عند الكوفيين، والناظم 2. ولا يبدل مضمرة من ظاهر، ونحو: رأيت يداً إياه، من وضع النحويين وليس بمسموع.

ويجوز عكسه مطلقاً 3؛ إن كان الضمير لغائب؛ نحو: {وَأَسْرُوا النَّجْوى الَّذِينَ ظَلَمُوا} ؛ في أحد الأوجه 4.

ج- إذا اجتمعت التوابع كلها أو عدد منها، قدم النعت، ويليه عطف البيان؛ فالتوكيد

فالبديل، فعطف النسق؛ كما قيل:

قدم النعت فالبيان فأكد ... ثم أبدل واختم بعطف الحروف

1 العلة في ذلك: عدم الورد عن العرب.

2 لأنه لا فرق عندهم في تأكيد الضمير المتصل بالمنفصل، بين المرفوع وغيره، وذهب البصريون إلى أنه بدل؛ لما ثبت عن العرب، كما نقل عن سيبويه وتلقاه من بعده بالقول أنها إذا أرادت البدلية وافقت بين التابع والمتبوع، فقالت: جئت أنت، ورأيتك إياك، وممرت به به؛ فيتحد لفظ التوكيد والبدل في المرفوع، ويختلف في غيره. وذهب الكوفيون إلى أن الضمير الثاني في حالتي النصب والجر توكيد للأول، كما هو في حالة الرفع، ولو كان موافقا له؛ نحو: رأيتك إياك، وممرت بك بك، وبهذا أخذ ابن مالك.

3 أي يجوز إبدال الظاهر من الضمير؛ سواء في ذلك بدل الكل، أو الاشتمال، أو المباشرة.

4 هو: إبدال {الَّذِينَ} ، من الواو في {أَسْرُوا} ، بدل كل من كل، وقيل: {الَّذِينَ} ، فاعل أسروا، والواو حرف دال على الجمع لا ضمير، وهي لغة أكلوني البراغيث، وقيل: {الَّذِينَ ظَلَمُوا} ، مبتدأ مؤخر، {وَأَسْرُوا النَّجْوَى} ، خبر مقدم. من الآية 3 من سورة الأنبياء.

ومثال بدل البعض: محمد أوثقته يديه، والاشتمال: على استحيائه عقله، والغلط: إبراهيم ضربته فرسه.

(236/3)

أو كان لحاضر1؛ بشرط أن يكون بدل بعض؛ كأعجبني وجهك2، وقوله تعالى: {لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ} 3. أو بدل اشتمال؛ كأعجبني كلامك4، وقول الشاعر:

بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا5

1 سواء كان لمتكم أو مخاطب.

2 "وجهك" بدل مرفوع من تاء المخاطب، بدل بعض من كل.

3 ف"مَنْ" الموصولة الجرورة باللام في "لِمَنْ"، بدل من ضمير "لَكُمْ"، وأعيدت اللام مع البديل للفصل والتوكيد، وهذه الإعادة جائزة لا واجبة، والجر بها، لا باللام الأولى، ولا

بأخرى مقدرة على الأصح. من الآية 21 من سورة الأحزاب.

4 "كلامك" بالرفع، بدل اشتمال من تاء المخاطب.

5 صدر بيت من الطويل، للنابعة الجعدي، من قصيدة أنشدها بين يدي حضرة الرسول -عليه السلام- وعجزه:

وإننا لنرجو فوق ذلك مظهرًا

اللغة والإعراب: بلغنا السماء: وصلنا إليها، وهو كناية عن علو المنزل، مجدنا: المجد كرم

الآباء. سناؤنا: السناء الشرف والرفعة. "السماء" مفعول بلغنا. "مجدنا" مجد بدل

اشتمال من ضمير المتكلم في "بلغنا" الواقع فاعلاً، والضمير مضاف إليه. "وسناؤنا"

معطوف على مجدنا. "لنرجو" اللام للتوكيد وجملة نرجو خبر إن. "فوق" ظرف مكان

متعلق بمحذوف حال من مظهرًا. "ذلك" مضاف إليه. "مظهرًا" مفعول نرجو؛ وهو

مصدر ميمي أو اسم مكان، معناه المصعد. قيل: ولا يبعد أنه مكان في الجنة.

المعنى: يصف قومه بأنهم قد بلغوا الغاية التي يرجوها المؤمل؛ من ارتفاع القدر، وسمو

المنزلة، وهم مع ذلك يرقبون منزلة أعلى، قيل إنه لما أنشد هذا بين يدي الرسول قال

له: "إلى أين المظهر يا أبا ليلى؟" فقال: إلى الجنة بك يا رسول الله، فقال الرسول:

"أجل، إن شاء الله".

(237/3)

أو بدل كل مفيد للإحاطة؛ نحو: {تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا} 1. ويمتنع إن لم يفدها
خلافًا للأخفش؛ فإنه أجاز: رأيتك زيداً، ورأيتني عمراً 2.

الشاهد: إبدال "مجدنا، وسناؤنا" بدل اشتمال من ضمير المتكلم البارز الواقع فاعلاً في
بلغنا.

1 ف {أَوَّلِنَا} ، و {آخِرِنَا} ، بدل كل من الضمير "نا" المجرور باللام؛ ولهذا أعيدت اللام
جوازاً مع البديل؛ مجازة للمبدل منه، وهو مفيد للإحاطة والشمول؛ لأن المراد بـ {أَوَّلِنَا}
، و {آخِرِنَا} ، جميعنا على عادة العرب؛ من ذكر طرفي الشيء، وإرادة جميعه؛ كقوله
تعالى: {بُكْرَةً وَأَصِيلًا} ؛ أي في كل وقت.

وقد اقتصر الناظم في الحالات السابقة، على إبدال الظاهر من ضمير الحاضر فقال:

ومن ضمير الحاضر الظاهر لا ... تبدله إلا ما إحاطة جلا

أو اقتضى بعضاً أو اشتمالاً ... كأنك ابتهاجك استمالاً*

أي: لا تبدل الظاهر من ضمير، إلا إذا أظهر البدل إحاطة؛ أي دل عليها؛ بكونه بدل كل من كل. أو اقتضى بعضاً؛ بأن دل على البعضية، أو دل على اشتمال، كقولك: إنك ابتهاجك استمال الليك القلوب وجذبها نحوك.

2 أيك على أن "زيداً" و"عمراً"، بدلان من الكاف والياء المنصوبين محلاً في رأيك ورأيتني. ووجه الامتناع، إن لم يفد الإحاطة، عدم الفائدة حينئذ، وينبغي أن يفيد البدل ما لم يفده المبدل منه.

* "ومن ضمير" جار ومجرور متعلق بتبدله. "الحاضر" مضاف إليه. "الظاهر" مفعول لفعل محذوف يفسره تبدله. "لا" ناهية. "تبدله" فعل مضارع مجزوم بلا، والهاء مفعوله تعود إلى الظاهر. "إلا" أداة استثناء. "ما" اسم موصول مستثنى مبني على السكون في محل نصب. "إحاطة" مفعول جلا مقدم، وجملة "جلا" صلة الموصول. "أو اقتضى" معطوف على جلا، والفاعل يعود على البدل. "بعضاً" مفعوله. "أو اشتمالاً" معطوف على بعضاً. "كأنك" الكاف جارة لقول محذوف. "ابتهاجك" بدل اشتمال من الكاف في إنك الواقع اسماً لأن، والكاف مضاف إليه. "استمالاً" فعل ماضٍ والفاعل يعود على ابتهاجك، والألف للإطلاق، والجملة خبر إن، أي إن فرحك استمال القلوب إليك.

(238/3)

فصل: في إبدال كل من الاسم والفعل والجملة من غيره

يبدل كل من الاسم والفعل والجملة من مثله 1؛ فالاسم كما تقدم، والفعل كقوله تعالى: {وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا، يُضَاعَفْ} 2. والجملة كقوله تعالى: {أَمَدُّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ، أَمَدُّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنَ} 3.

وقد تبدل الجملة من المفرد؛ كقوله:

1 ويرى بعض النحاة جواز إبدال الفعل من اسم يشبهه، والعكس؛ كما جاز في العطف؛ تقول: محمد متق يخاف ربه، ومحمد يخاف ربه متق.

وقيل: إن هذا خبر بعد خبر.

2 فالفعل "يُضَاعَفُ" بدل اشتمال من "يَلْقَى"؛ لأن لقي الآثام يستلزم مضاعفة العذاب.

وقيل: بدل كل من كل؛ لأن مضاعفة العذاب هي لقي الآثام، ويشترط اتحاد الفعلين في الزمان دون النوع كما في العطف؛ فيجوز: إن جنتني تحسن إلي أكرمك. ولا يبدل الفعل من الفعل بدل بعض، ولا بدلاً مبايناً، وأجازهما بعض النحاة، ومثلوا للأول بقولهمك إن تصل تسجد لله يرحمك؛ ف"تسجد" بدل بعض من "تصل"، وللثاني بنحو: إن تطعم الفقير تكسه تثب؛ ف"تكسه" مباين من "تطعم"، والذي يدل على أن البدل فيما سبق هو الفعل وحده، لا الجملة، مشاركة الفعل التابع لمتبوعه في نصبه أو جزمه؛ فهو من قبيل بدل المفرد، وفي بدل الفعل من الفعل يقول الناظم في إجمال: ويبدل الفعل من الفعل كـ"من ... يصل إلينا يستعين بنا يعن" * "فيستعين بنا" بدل اشتمال من "يصل إلينا".

3 جملة "أَمَدَّكُمْ" الثانية بدل بعض من كل من "أَمَدَّكُمْ" الأولى لأنها أخص منها؛ لأن "مَا تَعْلَمُونَ" يشمل الأنعام وغيرها. من الآيتين 132، 133 من سورة الشعراء. وتبدل الجملة من الجملة بدل اشتمال كقوله:

أقول له أرحل لا تقيم عندنا ... وإلا فكن في السر والجهر مسلماً
فجملة "لا تقيم" بدل اشتمال من جملة "أرحل"؛ إذ يلزم من الرحيل عدم الإقامة.
أما إبدال الجملة من الجملة بدل كل؛ فمنعه البعض، وأجازه آخرون بشرط أن تكون الجملة الثانية أدل من الأولى على بيان المراد؛ نحو: اقطع عنقود العنب اقطعه.
ولا يحتاج هذا النوع من البدل إلى ضمير يعود على المبدل منه؛ لتعذر عودته على الفعل أو على الجملة.

* "الفعل" نائب فاعل يبدل. "من الفعل" متعلق ببديل. "كمن" الكاف جارة لقول محذوف، و"من" اسم شرط جازم مبتدأ. "يصل" فعل الشرط مجزوم بمن. "إلينا" متعلق به. "يستعين" فعل مضارع، بدل اشتمال من يصل، "يعن" بالبناء للمجهول، جواب الشرط، وجملتا الشرط وجوابه خبر المبتدأ.

(239/3)

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة ... وبالشام أخرى كيف يلتقيان 1
أبدل "كيف يلتقيان" من "حاجة" و"أخرى"؛ أي: إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما.

1 بيت من الطويل، ينسب للفرزدق الشاعر المشهور، يشكو من تفرق حاجاته وأغراضه وتباعد ما بينها، وأنه موزع القلب مشتت البال، وبعده:
سأعمل نص العيش حتى يكفني ... غنى المال يوماً أو غنى الحدثان
اللغة والإعراب: معاني المفردات واضحة. "إلى الله" متعلق بأشكو. "بالمدينة" متعلق بمحذوف، حال من "حاجة" تقدمت عليها. "حاجة" مفعول أشكو. "وبالشام" معطوف على الجار والمجرور. "أخرى" معطوف على حاجة، وهما معمولان لأشكو. "كيف" اسم استفهام، حال تقدمت على صاحبها وعاملها. "يلتقيان" فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والألف فاعل، والجملة بدل اشتمال من حاجة وأخرى.
والشاهد: إبدال جملة "كيف يلتقيان" من المفرد -وهو حاجة وأخرى- بدل كل، وسوغ ذلك أن الجملة في التقدير بمنزلة المفرد، كما بين المصنف، والذي ذهب إليه المصنف رأي ابن جني ومن جاء بعده. وقال الدماميني: يحتمل أن يكون "كيف يلتقيان" جملة مستأنفة؛ أريد بها التنبيه على سبب الشكوى؛ وهو استبعاد اجتماع هاتين الحالتين.

وقد يبدل المفرد من الجملة، كقوله تعالى: {وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا، قَيِّمًا} ، فكلمة {قَيِّمًا} بدل من جملة {وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا} ؛ لأنها في معنى المفرد أي جعله مستقيماً.

(240/3)

فصل: في الإبدال من اسم مضمن معنى الاستفهام أو الشرط

وإذا أبدل اسم من اسم مضمن معنى حرف استفهام، أو حرف شرط، ذكر ذلك الحرف مع البديل 1؛ فالأول كقولك: كم مالك؟ أعشرون أم ثلاثون؟ ومن

1 وذلك ليوافق البديل المبد منه في تأدية المعنى، وهذا بشرط ألا يظهر حرف الاستفهام مع المبدل منه، فإن ظهر فلا يلي البديل ذلك، ومعنى تضمنه معنى همزة الاستفهام: أنه استفهام يؤدي معنى الهمزة، وهذا الاستفهام عام مجمل، وما بعد الهمزة من البديل. فرد

(240/3)

رأيت؟ أزيداً أم عمراً؟ وما صنعت؟ أخيراً أم شراً؟ 1
والثاني نحو: من قيم، إن زيد وإن عمرو، أقم معه، وما تصنع، إن خيراً وإن شراً، تجز به،
ومتى تسافر، إن غداً وإن بعد غدٍ، أسافر معك؟ 2.

يدخل ضمناً في اسم الاستفهام المبدل منه، وكذلك يقال في الشرط.
1 فـ"عشرون" وما عطف عليه بدل تفصيل من "كم"، و"زيداً" وما عطف عليه بدل من
"من"، و"خيراً" وما عطف عليه بدل من "ما". وقرن الجميع بالهمزة؛ لتضمن المبدل منه
معنى الاستفهام. وتكرير الأمثلة، لأن الاستفهام الذي يتضمنه المتبوع قد يكون عن
الكمية؛ أي المقدار، أو عن تعيين الذات، أو عن معنى من المعاني.
2 فزيد وعمر وبدلان من "من" بدل تفصيل، وخيراً وشراً بدلاً من "ما" الشرطية. وغداً
وبعد غد بدلاً من "متى"، وقرنت كلها بإن لتضمن المبدل منه معنى الشرط. وكرر
الأمثلة؛ لأن الشرط الذي يتضمنه المتبوع قد يكون للعاقل أو غيره، وللزمان وللمكان،
وقد اقتصر الناظم على الكلام على البدل من ضمن الاستفهام؛ فقال:
وبدل المضمن الهمز يلي ... همزاً كـ"من ذا" أسعيد أم علي*
أي أن البدل من المضمن همزة الاستفهام لا بد أن تسبقه الهمزة كالمثال الذي ذكره.

* "وبدل" مبتدأ، والواو للاستئناف. "المضمن" اسم مفعول مضاف إليه، ونائب فاعل
ضمير مستتر هو المفعول الأول. "الهمز" مفعول ثان له. "يلي همزاً" الجملة خبر المبتدأ.
"كمن" الكاف جارة لقول محذوف، و"من" استفهامية مبتدأ. "ذا" اسم إشارة، خبر.
"أسعيد" الهمزة للاستفهام، و"سعيد" بدل من "من". "أم علي" معطوف على سعيد.

(241/3)

الأسئلة والتمارين:

- 1 عرف البدل، واذكر أنواعه، ومثل لكل، وبين كيف يبدل من المجرور؟
- 2 ما الذي يشترط في كلنوع من أنواع البدل؟ ولماذا؟

3 ما شرط الإبدال من الضمير؟ وكيف تبدل مما ضمن معنى الاستفهام، أو الشرط؟

4 اذكر أقسام البدل المباين، وبين الفرق بينهما، موضحاً ذلك بأمثلة من عندك.

5 اشرح قول ابن مالك:

واعطف على اسم شبه فعل فعلاً ... وعكساً استعمل تجده سهلاً

وما رأي النحاة في عطف الجملة على الجملة؟ اشرح ذلك. وهل يشترط فيه شيء؟

6 فيما يأتي شواهد لأنواع البدل ومسائله، وما يتعين كونه عطف بيان أو بدل، وما يجوز

فيه الأمران، بين موضع الشاهد، وأعربه:

قال تعالى: {وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَائِيَةٍ كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا} ، {أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ، أَمَدَّكُمْ
بِأَنْعَامٍ وَبَيْنٍ} ، {وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ، مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا} ، {وَمَا
أَنْسَانِي إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ} ، {مَا يَقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ} ،
{اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا} ، {وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا، يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ} ،
{وَنَزِثُ مَا يَقُولُ وَيَأْتِينَا فَرْدًا} .

قال -عليه السلام: "ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان؛ أن يكون الله ورسوله أحب

إليه مما سواهما" ... إلخ. وقال: "اجتنبوا السبع الموبقات، الشرك بالله، والسحر...."

إلخ.

إن النجوم نجوم الأفق أصغرهما ... في العين أذهبها في الجو إصعادا

ذريبي إن أمرك لن يطاعا ... وما ألفتيني حلمي مضاعا

رحم الله أعظمًا دفنوها ... بسجستان طلحة الطلحات

أداوي جحود القلب بالبر والتقوى ... ولا يستوي القلبان قاس وراحم

أقول له أرحل لا تقيم عندنا ... وإلا فكن في السر والجهر مسلماً

(242/3)

7 بين الفرق بين بدل المطابقة، وبدل الاشتمال، موضحاً ذلك بأمثلة كافية.

8 ما رأيك فيما ذكر النحاة من فروق بين عطف البيان والبدل؟ وفي القولة المشهورة

عن الإمام الرضي، ونصها كما في الصبان في آخر باب عطف البيان: "أنا للآن لم يظهر

لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل، وعطف البيان؛ بل ما أرى عطف البيان إلا
البذل، كما هو ظاهر كلام سيويه".

- 9 بين فيما يأتي: أنواع التوابع التي مرت بك، ومتبوعها، وأعرب ما تحته خط.
- هل تعلم أن سلطان العلماء المعز بن عبد السلام وقد على مصر المعزية من دمشق
حاضرة سورية، في عهد السلطان نجم الدين أيوب؟ وقد رشحته موهبته العظيمة، وأدبه
الجم، وطلاقه لسانه، أن يتولى الخطابة في مسجد الإمام عمرو بن العاص؛ كما رشحه
علمه وورعه أن يتولى القضاء، وأنه أفتى ببيع السادة الماليك. وقد تم ذلك، ونودي
ببيعهم على رؤوس الأشهاد، صغيرهم وكبيرهم، ووضعت الأموال أثمانهم في بيت المال،
خزانة المالية وقتئذ؟ ذلك ما حدث لا ريب فيه، وقد سجله التاريخ.
- إن علي الله أن تبايعا ... تؤخذ كرهاً أو تحي طائعا
- 10 بعض انواع البذل لا بد فيه من ضمير يربطه بالمتبوع، اذكر ذلك النوع، وهل
هنالك ما يغني عن الضمير في الربط؟ وضح ذلك بأمثلة من إنشائك.
- 11 أعرب البيت الآتي وشرحه، وبين الشاهد فيه.
- ألا في سبيل المجد ما أنا فاعل ... عفاف وإقدام وحزم ونائل

(243/3)

باب: النداء وفيه فصول

الفصل الأول: في أحرف النداء وما تدل عليه

...

باب: النداء 1 وفيه فصول

الفصل الأول: في الأحرف التي ينبه بها المنادى، وأحكامها

وهذه الأحرف ثمانية: الهمزة و"أي" مقصورتين وممدودتين²، و"يا"، و"أيا"، و"هيا"،
و"وا".

فالهمزة المقصورة للقريب³؛ إلا إن نزل منزلة البعيد⁴؛ فله بقية الأحرف، كما أنها
للبعيد الحقيقي. وأعمها "يا"؛ فإنها تدخل على كل نداء⁵. وتتعين في نداء اسم الله
تعالى⁶، وفي باب الاستغاثة؛ نحو: يا الله للمسلمين، وتتعين هي، أو "وا" في باب الندبة،
و"وا" أكثر استعمالاً منها في ذلك الباب؛ وإنما تدخل "يا" إذا أمن اللبس⁷؛

باب النداء وفيه فصول:

- 1 النداء معناه لغة: الطلب وتوجيه الدعوة بأي لفظ كان. واصطلاحًا: طلب المتكلم إقبال المخاطب إليه بالحرف "يا"، أو إحدى أخواتها، سواء كان الإقبال حقيقيًا، أو مجازيًا يقصد به طلب الاستجابة؛ كنداء الله سبحانه وتعالى.
- 2 تقول في حالة القصر: أحمد؛ أي محمد، وفي حالة المد: أحمد؛ أي محمد. أما بقية الأحرف فممدودة.
- 3 أي للمخاطب القيب في المكان من الداعي، حسيًا كان أو معنويًا؛ نحو: أرب الكون ما أعظم قدرتك! ومثلها "أي" عند المبرد. وقال ابن مالك: هي لنداء البعيد كيا.
- 4 وذلك بسبب نوم، أو سهو، أو ارتفاع مكانة؛ كنداء العبد لربه، أو انخفاضها؛ كالعكس. أما الهمزة الممدودة للبعيد؛ لأنه يحتاج إلى مد الصوت لسمع النداء.
- 5 سواء كان خالصًا من الندبة والاستغاثة، أم مصحوبًا بهما؛ ولهذا لا يقدر غيرها عند الحذف. وهي لنداء البعيد عند جمهور النحاة.
- 6 أي في لفظ الجلالة "الله"، وكذلك في نداء لفظ "أيها" و"أيتها"؛ إذ لم يرد عن العرب نداء هذه الأشياء بحرف آخر.
- 7 فلا يلتبس المندوب بغير المندوب.

(244/3)

كقوله:

وقمت فيه بأمر الله يا عمرا1

- 1 عجز بيت من البسيط لجرير، يرثي أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز -رضي الله عنه-، وصدره: حملت أمرًا عظيمًا فاصطبرت له وقبله:

نعى النعاة أمير المؤمنين لنا ... يا خير من حج بيت الله واعتبرا
وبعده:

فالشمس طالعة ليست بكاسفة ... تبكي عليك نجوم الليل والقمر
اللغة والإعراب: حملت: كلفت. أمرًا عظيمًا: هو الخلافة وتبعاتها الشاقة. اصطبرت:
بالغت في الصبر والاحتمال. "حملت" فعل ماض للمجهول، والتاء نائب فاعل مفعول

أول. "أمرا" مفعول ثان. "فاضطربت" معطوف على حملت. "لها" جار ومجرور في محل نصب مفعول اضطربت. "يا عمراً" يا حرف نداء وندبة، "عمرا" منادى مندوب مبني على ضم مقدر على آخر، منع من ظهوره الفتحة العارضة لمناسبة ألف الندبة. والمعنى: كلفت الخلافة وعهد إليك بشئون المسلمين، في وقت عم فيه الظلم وفشا الجور؛ فصبرت على تلك المشاق، وقمت بما أمرك الله، فقضيت على الفساد ونشرت العدل بين الناس، فأرضيت الخلق والخالق.

والشاهد: استعمال "يا" للندبة لأمن اللبس؛ فإن صدور ذلك بعد موت عمر، دليل على أن المقصود الرثاء والتوجع، لا النداء، وكذلك اتصال ألف الندبة في آخره دليل على أنه أراد الندبة لا النداء. وفي بيان أدوات النداء، ومواضع استعمالها، يقول الناظم: وللمنادى الناء أو كالناء "يا" ... و"أي" و"آ" كذا "أيا" ثم "هيا" والهمز للداني و"وا" لمن ندب ... أو "يا" وغير "وا" لدى اللبس اجتنب* أي أنه يستعمل للمنادى النائي؛ أي البعيد، أو ماي يشبهه مما ذكرناه، هذه الأحرف الخمسة التي سردها، وأن الهمزة تستعمل لنداء الداني؛ أي القريب، وأن "وا" للمندوب، وكذلك "يا"، بشرط أمن اللبس، فإن خيف لبس بالمنادى، تعينت "وا" كما إذا كنت تندب شخصاً اسمه "علي"، وبحضرتك مسمى بهذا الاسم؛ فإنه لو أتى بيا احتمل نداء الحاضر.

هذا: ويجوز نداء القريب بما للبعد؛ لعله بلاغية؛ كالتوكيد، والحث على الإصغاء.

* "وللمنادى" متعلق بمحذوف خبر مقدم. "الناء" صفة له. "أو كالناء" عطف عليه. "يا" بالقصر مبتدأ مؤخر مقصود لفظه. "وأي وآ" معطوفان على "يا". "كذا" خبر مقدم. "أيا" مبتدأ مؤخر. "ثم هيا" معطوف على "أيا".

(245/3)

ويجوز حذف الحرف 1؛ نحو: {يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا} ، {سَنَفَرُّ لَكُمْ أَثْقَالًا} ، {أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ} 2. إلا في ثمان مسائل: المندوب 3؛ نحو: يا عمرا. والمستغاث 4؛ نحو: يا لله. والمنادى البعيد؛ لأن المراد فيهن إطالة الصوت والحذف ينافيه. واسم الجنس غير المعين 5؛ كقول الأعمى: يا رجلا خذ بيدي والمضمر 6، ونداؤه شاذ، ويأتي على صيغتي المنصوب والمرفوع، كقول بعضهم: يا إياك قد كفيتك 7، وقول الآخر:

ويمتنع العكس إلا في حالة التنزيل المذكور.

1 أي لفظاً فقط، مع مراعاة تقديره، ويتعين تقديره "يا" عند الحذف كما أسلفنا؛ لأنها تستعمل في جميع أنواع المنادى.

2 أي بتقدير حرف النداء "يا" في الجميع. وقد مثل بثلاثة أمثلة للمنادى: المفرد، والشبيه به، والمضاف. وقيل: أن {عِبَادَ اللَّهِ} مفعول {أَدُّوا} ، ومضاف إليه، ولا شاهد فيه حينئذ.

3 وهو المتفجع عليه، أو المتوجع منه، وسيأتي إيضاحه في بابه.

4 وهو من ينادي ليخلص من شدة، أو يساعد في دفعها، وقريباً نوضحه في مكانه، ومنه المتعجب منه، نحو: يا للماء! إذا تعجب من كثرته.

5 هو: النكرة غير المقصود؛ لأنها غير متهيئة فتحْتَاج إلى زيادة تنبيه.

6 المراد ضمير المخاطب؛ لأن غيره لا ينادي مطلقاً؛ فلا يقال: يا أنا، ولا يا هو. وإنما امتنع الحذف لأن حذف الحرف معه يفوت الدلالة على النداء.

7 قيل: إن الأحوص اليربوعي وفد مع ابنه على معاوية، فقام الأب فخطب؛ فلما انتهى قام الابن ليخطب فقال له الأب ذلك؛ أي قد أغنيتك عن القول. وبعضهم أعرب "يا" للتنبيه، و"إياك" مفعول لفعل محذوف يفسره "كفيتك" المذكور، ويكون من باب الاشتغال، ولا شاهد فيه.

"والهمز للداني" مبتدأ وخبر. "وواو" مبتدأ قصة لفظه. "لمن" متعلق بمحذوف خبر، وجملة "ندب" صلة من "أو يا" معطوف على "وا". "وغير" مبتدأ. "وا" مضاف إليه. "لدى" ظرف متعلق باجتناب. "اللبس" مضاف إليه، وجملة "اجتنب" خبر المبتدأ، وهو "غير".

(246/3)

يا أبحر بن أبحر يا أتنا 1

واسم الله تعالى إذا لم يعوض في آخره الميم المشددة 2

وأجازه بعضهم، وعليه قول أمية بن أبي الصلت:

رضيت بك اللهم ربا فلن أرى ... أدين لهاً غيرك الله راضياً 3

1 صدر بيت من الرجز، نسبة العيني للأحوص اليربوعي، وصوب بعضهم: أنه لسالم بن دارة، في مر بن واقع، وصدّره:

يامريا بن واقع يا أنتا

والعجز في الحالتين:

أنت الذي طلقت عام جعتا

اللغة والإعراب: الأجر: المنتفخ البطن. طلقت: فارقت حلائلك. عام جعتا: أي في الوقت الذي وقعت فيه المجاعة. "يا" للنداء. "أجر" الجر بالفتحة لوزن الفعل، ولكنه صرف لضرورة الوزن. "يا" للنداء. "أنتا" منادى مبني على ضم مقدر منع منه حركة البناء الأصلي، والألف للإطلاق. "أنت الذي" مبتدأ وخبر. "طلقت" الجملة صلة الذي. "عام" ظرف متعلق بطلقت. "جعتا" الجملة في محل جر بإضافة عام.

والمعنى: يذم المخاطب بقوله: يا عظيم البطن، وابن عظيمها، أنت الذي فارقت زوجاتك حين لم تجد ما تسد به رمقك، وتملاً به كرشك، وأبيت السعي لجلب رزقهن. والشاهد: في "يا أنتا" حيث نادى الضمير الذي في موضع الرفع. وقيل: إن "يا" للتنبيه، و"أنت" الأولى مبتدأ، والثانية توكيد، والموصول خبر، ولا شاهد فيه.

2 لأن نداءه على خلاف الأصل، لوجود "أل" فيه؛ فلو حذف حرف النداء من غير تعويض، لم يدم عليه دليل، فإن عوض فالحذف واجب، كما سيأتي.

3 بيت من الطويل، من قصيدة طويلة في سيرة ابن هشام. وأمية هذا: شاعر ثقف مشهور في الجاهلية، كان عالماً بالأخبار، وقد قرأ كثيراً من الكتب، وعلم أن الله سيرسل رسولاً في ذلك الوقت، فرجا أن يكون هو الرسول؛ فلما بعث النبي -عليه السلام- حسده وكذبه، ولم يوفق للإيمان به. وقيل: إنه هو الذي نزل فيه في سورة الأعراف قوله تعالى: {وَأَنُلِّ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانْسَلَخَ مِنْهَا فَاتَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ} .

(247/3)

واسم الإشارة، واسم الجنس لمعين 1 خلافاً للكوفيين فيهما 2؛ احتجوا بقوله: بمثلك هذا لوعة وغرام 3

اللغة والإعراب: أدين: أتخذ دينًا؛ من دان بالشيء: أتخذ دينًا. "اللهم" منادى مبني على الضم، والميم المشددة عوض عن حرف النداء المحذوف. "ربا" مفعول رضيت، أو تمييز، أو حال من لفظ الجلالة. "فلن" الفاء للتفريع، و"لن" حرف نفي ونصب. "أرى" فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل أنا. "أدين" فعل مضارع ارتفع بعد حذف الناصب، وأصله: أن أدين، على حد: "تسمع بالمعيدي". "الهاء" مفعوله. "غيرك" غير صفة لإله، والكاف مضاف إليه. "الله" منادى بحذف حرف النداء بدون تعويض، على رأي. "راضيا" حال من فاعل رضيت، أو أدين، أو هو مفعول مطلق لرضيت على حد، قم قائما؛ أي قياما.

والمعنى: رضيت رضا ربا يا الله، فلن أرى أن أتخذ لها غيرك أعبدته وأدين له. والشاهد: في قوله "الله" حيث أعرب منادى مع حذف حرف النداء، وبدون تعويض بالميم المشددة، وذلك ممنوع، كما أنه يجب حذف الحرف معه إذا لحقته الميم؛ لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض، وهذا هو القياس. وما جاء على غير ذلك فهو مخالف للقياس.

1 المراد به: النكرة المقصودة المبنية على الضم عند ندائها. وعلة امتناع الحذف عندهم: أن حرف النداء في اسم الجنس كالعوض عن أداة التعريف؛ فلا يحذف كما لا تحذف. وكذلك اسم الإشارة.

2 فقد أجازوا نداء اسم الإشارة على قلة؛ بشرط ألا تتصل به كاف الخطاب، إلا في الندبة؛ فيصح، فإن اتصلت به الكاف ففي جواز ندائه خلاف؛ والصحيح المنع لاستلزامه اجتماع النقيضين؛ لأن مدلول كاف الخطاب يخالف مدلول المنادى. وكذلك يجوز نداء اسم الجنس المعين قليلا.

3 عجز بيت من الطويل، من قصيدة لذي الرمة، غيلان بن عقبة، وصدره:

إذا هملت عيني لها قال صاحبي

ومطلع القصيدة:

عليكن يا أطلال مي بشارع ... على ما مضى من عهدكن سلام

اللغة والإعراب: هملت العين: فاض دمعها وسال. لوعة: اللوعة: حرقه في القلب؛

وقولهم: أطرق كرا1، وافتد مخنوق2، وأصبح ليل3.
وذلك عند البصريين ضرورة وشذوذ4.

من ألم الحب والهوى، أو الحزن. غرام: ولوع وشدة رغبة. "إذا" شرطية. "هملت" فعل الشرط، والتاء للتأنيث. "عيني" فاعله. "لها" متعلق بـ"هملت"، واللام للتعليل؛ أي لأجل المحبوبة. "قال" فعل ماضٍ، جواب الشرط. "صاحبي" فاعله مضاف للياء. "بمثلك" جار ومجرور خبر مقدم. "هذا" ها للتنبيه، و"ذا" اسم إشارة منادى على حذف حرف النداء. "لوعة" مبتدأ مؤخر، والجملة في محل نصب مقول القول. "وغرام" معطوف على لوعة. والمعنى: كلما بكى وانهمر دمه عند تذكر محبوبته، قال له صاحبه: يا هذا: إنك شديد الحب لها، والغرام بها. وهو لا يستطيع أن يعمل له شيئاً يخفف من لوعته وغرامه، ويذهب عنه بعض آلامه.

الشاهد: نداء اسم الإشارة، وهو "هذا" مع حذف النداء، على رأي الكوفيين.
1 هذا جزء من مثل، وتماه: إن النعام في القرى، وهو مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أحسن وأشرف منه؛ أي أخفض يا كرا عنقك للصيد؛ فإن من هو أكبر وأطول عنقا منك - وهو النعام - قد صيد وجيء به من مكانه إلى القرى. وأصله: يا كروان؛ فرخم بحذف النون والألف، كما سيأتي إيضاحه، ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وشذوذه من وجهين: حذف حرف الناء، وترخيمه.

2 مثل يضرب لكل مضطر وقع في شدة وضيق، وهو ييخل بافتداء نفسه بشيء من ماله؛ أي افتد نفسك يا مخنوق.

3 مثل يضرب لمن يظهر الكراهة والبغض للشيء، أي: لتذهب أيها الليل بمومك، وليأت الصبح بديلاً عنك؛ فقد حذف حرف النداء في هذه الأمثلة، مع أن المنادى اسم إشارة في المثال الأول، واسم جنس في الآخرين. وبذلك احتج الكوفيون على الجواز، وجعلوا منه قوله تعالى: {ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ} ، على أن هؤلاء اسم إشارة منادى.

4 أي: ضرورة إذا وقع في النظم، وشذوذ إذا ورد في النثر، ومن ذلك قول المتنبي:

هذي برزت لنا فهجت رسيسا ... ثم انصرفت وما شفيت نسيسا

أي: يا هذي. وقيل: المتنبي كوفي؛ فجاء كلامه على مذهبهم. ومعنى هجت: أثرت.

الفصل الثاني: في أقسام المنادى وأحكامه

الأول: ما يجب فيه البناء على ما يرفع به

...

الفصل الثاني: في أقسام المنادى وأحكامه

المنادى على أربعة أقسام:

الأول: ما يجب فيه البناء على ما يرفع به

ما يجب فيه أن يبنى على ما يرفع به¹ لو كان معرباً، وهو ما اجتمع فيه أمران:

أحدهما: التعريف؛ سواء كان ذلك التعريف سابقاً على النداء؛ نحو: يا زيد، أو

رسياسا: هما. نسياسا: بقية نفس. أما الآية فمؤولة على أن {هَؤُلَاءِ} بمعنى الذين، وهو

خير عن {أَنْتُمْ} ، أو بالعكس، وجملة {تَقْتُلُونَ} صلة، أو أن {هَؤُلَاءِ} اسم إشارة

وجملة {تَقْتُلُونَ} حال. وقد اقتصر الناظم في مواضع الحذف على قوله:

وغير مندوب ومضمر وما ... جا مستغاثاً قد يعرى فاعلما

وذاك في اسم الجنس والمشار له ... قل ومن يمنعه فانصر عاذلة*

أي: قد يعرى -أي يتجرد- المنادى من حرف النداء، إذا كان المنادى غير مندوب،

وغير مضمر، وغير مستغاث. وحذف حرف النداء قليل في اسم الجنس المعين، والمشار

له، أي اسم الإشارة، بشرط خلوة من مضيره المخاطب، وقد منعه كثير من النحاة، ومن

يمنع ذلك فانصر لائمه؛ لأنه لا حجة له في المنع، فقد وردت أمثلة كثيرة عن العرب

تكفي للقياس عليه.

1 فيبنى على الضم الظاهر أو المقدر في: المفرد الحقيقي، وما يلحق به؛ كأسماء الإشارة،

والأسماء الموصولة غير المبدوءة بـأل، وفي جمع التكسير، وجمع المؤنث السالم، وعلى

الألف في المثني، وعلى الواو في جمع المذكر السالم. وعلل النحويون البناء بمشابهة

الكاف الاسمية في نحو: "أدعوك"؛ خطاباً، وإفراد، وتعريضاً، وهذه تشبه الكاف الحرفية

لفظاً ومعنى، فهو مشبه للحرف بالواسطة.

* "وغير مندوب" غير مبتدأ، ومندوب مضاف إليه. "ومضمر وما" معطوفان على

مندوب، و"ما" اسم موصول. "مستغاثاً" حال من فاعل جا، والجملة صلة ما. "قد

يعرى" الجملة صلة ما. "قد يعرى" الجملة خبر المبتدأ. "فاعلما" فعل أمر مبني على

الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفاً للوقف.

"وذاك" مبتدأ والإشارة إلى التعري، أي التجرد من حرف النداء، المفهوم من يعرى. "في اسم الجنس" "في اسم"

(250/3)

عارضاً في النداء بسبب القصد والإقبال¹؛ نحو: يا رجل، تريد به معيناً.
والثاني: الأفراد، ونعني به ألا يكون مضافاً، ولا شبيهاً به، فيدخل في ذلك: المركب المزجي²، والمثنى، والمجموع³، نحو: يا معد كرب، ويا زيدان، ويا زيدون، ويا رجلان، ويا مسلمون، ويا هندات⁴. وما كان مبنياً قبل النداء؛ كسيبويه، وحذام، في

1 أي قصد المنكر بعينه، مما يزيل عنه الإبهام، وإقبال المتكلم عليه وإلقائه الكلام نحوه، فالعلم المفرد بعد النداء معرفة من غير شك، سواء كان التعريف سابقاً على النداء، وهو الأرجح، أو تجدد بسبب النداء. والنكرة المقصودة هي: التي تستفيد التعريف من النداء، وحكمها البناء على الضمة أو ما ينوب عنها، في محل نصب، فهي كالمفرد العلم في ذلك، بشرط أن تكون مفردة، وغير موصوفة قبل النداء، كما سيأتي.

2 وكذلك العددي؛ كخمسة عشر، والإسنادي؛ كفتح الله. ويبنى المزجي على ضم الجزء الثاني، وكذلك الإسنادي، والعددي على فتح الجزأين.

3 قال الصبان: الظاهر أن نحو: يا زيدان، ويا زيدون، من النكرة المقصودة لا من العلم، وأن العلمية زالت؛ إذ لا يثنى العلم، ولا يجمع، إلا بعد اعتبار تنكيره؛ ولهذا دخلت عليهما أل، فتعريفهما بالقصد والإقبال.

4 الأول مبني على ضم الجزء الثاني، والأخير كذلك؛ لأنه جمع مؤنث، والباقي على الألف والواو، والجميع في محل نصب؛ لأن المنادى بمنزلة المفعول به. وقد اختلف في ناصبه؛ فعند سيبويه والجمهور: أن الناصب له فعل مضمَر وجوباً، وحذف لكثرة الاستعمال، فنابت عنه "يا"، أو إحدى أخواتها، وصار المفعول به منادى مبنياً على الضم في محل نصب؛ فأصل يا محمد: أدعوا محمداً؛ حذف الفعل، ونابت منابه "يا". ويرى المبرد والفارسي: أن النصب بحرف النداء الذي سد مسد الفعل المستتر، وقد استتر الفاعل فيه، والمنادى مشبه بالمفعول به. ويعتبر النحاة حرف النداء مع المنادى جملة فعلية إنشائية للطلب، على الرغم من أنها قبل النداء خبرية.

متعلق بقل، والجنس مضاف إليه. "والمشار" عطف على اسم الجنس. "له" متعلق به،
وجملة "قل" خبر المبتدأ، و"من" اسم شرط مبتدأ. "يمنعه" فعل الشرط. "فانصر" الفاء
واقعة في جواب الشرط. "عاذله" مفعول انصر، ومضاف إليه، والجملة جواب الشرط.

(251/3)

لغة أهل الحجاز قدرت فيه الضمة 1.

ويظهر أثر ذلك في تابعه؛ فتقول: يا سيبويه العالم، برفع العالم ونصبه 2، كما تفعل في
تابع ما تجدد بناؤه؛ نحو: يا زيد الفاضل، والحكي كالمبنى 3؛ تقول: يا تأبط شرًا المقدام
أو المقدام.

1 أي كما تقدر في المعتل؛ كفتى، وقاض.

2 الرفع مراعاة للضم المقدر، والنصب مراعاة للمحل. ولا يجوز الجر مراعاة للكسر؛
لأنها حركة بناء. ويقال في إعرابه: مبني على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل
بحركة البناء الأصلي، في محل نصب، "وسيبويه" منادى مبني على ضم مقدر، منع منه
اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي، في محل نصب.

3 أي يبنى على مقدر، منع من ظهوره حركة الحكاية، في محل نصب، ويرفع تابعه
وينصب على النحو المبين في المبني. وإذا نودي المنقوص؛ كقاض، حذف تنوينه ورجعت
الياء، وبني على ضم مقدر عليها، وإذا نودي: أثنا عشر، واثننا عشرة -علمين- جاز
أن يقال: يا اثنا عشر، ويا اثنتا عشرة، بالبناء على الألف، وتبقى عشر وعشرة مبنية
على الفتح؛ لأنها بمنزلة نون المثني، وهمزتها للقطع ما داما علمين. ويجوز أن يقال: يا
اثني عشر، ويا اثنتي عشرة، بالنصب بالياء، واعتبار عشر وعشرة بمنزلة المضاف إليه
صورة، وقد أشار الناظم إلى القسم المتقدم بقوله:

وابن المعرف المنادى المفردا ... على الذي في رفعه قد عهدا

وانو انضمام ما بنو قبل الندا ... وليجر مجرى ذي بناء جدد*

أي ينبغي أن يبنى المنادى المفرد المعرف، وأن يكون بناؤه على العلامة المعهودة فيه

* وابن فعل مبني على حذف الياء. "المعرف" مفعوله. "المنادى" بدل من المعرف.

"المفردا" نعت للمنادى. "على الذي" جار ومجرور متعلق بابن. "في رفعه" متعلق بعهدا

الواقع صلة للذي، ونائب فاعل عهدا يعود إلى الذي، والألف للإطلاق.
"انضمام" مفعول انو. "ما" اسم موصول مضاف إليه. "بنوا" الجملة صلة، والعائد
محذوف؛ أي بنوه. "قبل

(252/3)

والثاني: ما يجب نصبه

وهو ثلاثة أنواع:

أحدها: النكرة غير المقصودة¹؛ كقول الواعظ: يا غافلاً والموت يطلبه²، وقول
الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي، وقول الشاعر:
أيا راكباً إما عرضت فبلغن³

في حالة رفعه قبل النداء؛ فما علامته الضمة بينى عليها، وما علامته الألف؛ كالمثنى، أو
الواو؛ كجمع المذكر، بينى عليهما. ومثل المفرد العلم: النكرة المقصودة؛ لأنها عرفت
بالنداء كما بينا. وما كان من الأسماء مبنياً قبل النداء، يجب تقدير بنائه على الضم،
وإجراؤه مجرى المعرب الذي زال إعرابه وتجدد بناؤه بالنداء، أو مجرى المبني الذي زال
بناؤه القديم، وحل محله بناء جديد؛ وذلك بأن يتبع بالرفع مراعاة للضم المقدر فيه،
وبالنصب مراعاة للمحل، على النحو الذي شرحناه.

1 أي الباقية على إبهامها وشيوعها، ولا تدل على فرد معين مقصود بالمناداة، وتسمى:
اسم الجنس غير المعين.

2 هذا إذا جعلت الواو استئنافية؛ فإن جعلت حالية كان من أمثلة الشبيه بالمضاف؛
لعمله النصب في الجملة التي هي حال من ضمير "غافلاً" المستقر فيه.

3 صدر بيت من الطويل، لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، أحد شعراء الجاهلية، من
قصيدة ينوح فيها على نفسه، عندما أسرته تيم الرباب في يوم الكلاب الثاني، وعجزه:
نداماي من نجران أن لا تلاقيا
ومطلع القصيدة:

ألا لا تلوماني كفى اللوم ما بيا ... فما لكما في اللوم خير ولا ليا

اللغة والإعراب: عرضت: أي ظهرت، وقيل معناه: أتيت العروض، والعروض: اسم
لملكة والمدينة وما حولهما، نداماي: جمع ندمان، وهو المؤنس في مجلس الشراب. نجران:

بلد باليمن. "أيا" حرف نداء. "راكبا" منادى منصوب. "أما" إن شرطية مدغمة في "ما" الزائدة. "عرضت" فعل الشرط. "فبلغن" الفا واقعة في جواب الشرط. وبلغن فعل أمر

النداء" قبل ظرف متعلق ببنوا، والندا مضاف إليه. "وليجر" الواو عاطفة، ويجر فعل مضارع مجزوم بلام الأمر، ونائب الفاعل يعود إلى الذي بنوا قبل النداء. "مجرى" مفعول مطلق مبين للنوع. "ذي بناء" مضاف إليه. "جددا" فعل ماض للمجهول، والجملة في محل جر صفة لبناء.

(253/3)

وعن المازني أنه أحال وجود هذا القسم.
الثاني: المضاف 1؛ سواء كانت الإضافة محضة؛ نحو: {رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا} ، أو غير محضة؛ نحو: يا حسن الوجه. وعن ثعلب إجازة الضم في غير المحضة 2.
الثالث: الشبيه بالمضاف، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه 3؛ نحو: يا حسناً

مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة. "نداماي" مفعول منصوب بفتحة مقدرة على الألف، وهو مضاف إلى ياء المتكلم. "من نجران" متعلق بمحذوف حال من الندامي، ونجران ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. "أن" مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن. "لا" نافية للجنس. "تلاقيا" اسمها والألف للإطلاق، والخبر محذوف، والجملة في محل رفع خبر "أن" المخففة، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر، مفعول ثان لبلغن.

والمعنى: يندب الشاعر حظه وينادي الركبان، وهو في الأسر؛ فيقول: إذا بلغتم العروض فبلغوا ندمائي ورفاقي، وأهلي وأحبائي، أنه لا تلاقي بيننا، فنحن في الأسر لا ندري ما الله صانع بنا.

والشاهد: في قوله "فيا راكبا"؛ فهو منادى منصوب لأنه نكرة غير مقصودة؛ فإن الشاعر لا يقصد راكباً معيناً.

وفي هذا وأمثاله رد على المازني الذي زعم استحالة وجود هذا النوع؛ بدعوى أن نداء غير المعين لا يمكن، وقال: إن التنوين في ذلك شاذ أو ضرورة.
1 بشرط أن تكون إضافته لغير ضمير مخاطب غير المضاف.

2 حجته: أن الإضافة فيها في نية الانفصال. ورد بأن علة البناء مشابهة الضمير، وهي مفقودة هنا: لأن الصفة المضافة إلى معمولها ليست بهذه المنزلة، ولم يسمع عن العرب ما يسيغ ذلك. وقد تفصل لام الجر الزائد بين المنادى المضاف، والمضاف إليه، في الضرورة الشعرية؛ كقول سعيد بن مالك:

يا بؤس للحرب التي ... وضعت أراھط فاستراحوا

3 أي جاء بعده معمول يتمم معناه؛ سواء كان هذا المعمول مرفوعاً به، أم منصوباً، أم مجروراً بالحرف، والجار والمجرور متعلقان بالمنادى، أم معطوفاً على المنادى قبل النداء، ومنه النكرة الموصوفة عند كثير من النحاة؛ سواء وصفت بمفرد أو بغيره؛ نحو: يا حليماً لا يعجل؛ لأنه قد اتصل بهما شيء تم معناها.

(254/3)

وجهه، ويا طالعا جبلاً، ويا رفيقاً بالعباد، ويا ثلاثة وثلاثين، فيمن سميته بذلك¹. ويمتنع إدخال "يا" على ثلاثين²، خلافاً لبعضهم. فإن ناديت جماعة هذه عدتها؛ فإن كانت غير معينة، نصبتهما أيضاً³، وإن كانت معينة، ضمنت الأولى⁴، وعرفت الثاني بأل⁵، ونصبتة أو رفعته⁶، إلا أن أعيدت معه "يا"؛ فيجب ضممه وتجريده من أل⁷. ومنع ابن خروف⁸ إعادة "يا"، وتخييره في إلحاق أل مردود⁹.

1 أي: قبل النداء، وهذا مثال للمنادى المعطوف عليه قبل النداء؛ وإنما وجب نصبها للطلول؛ أما الأول فلشبهه بالمضاف؛ لأن الثاني معمول له لوقوع التسمية بهما، وأما الثاني فبالعطف بالواو.

2 لأنه جزء علم؛ كشمس، من عبد شمس، وقيس، من عبد قيس، أما المخالف فقد نظر إلى الأصل.

3 أي ما دمت تريد المجموع؛ أما الأول فلأنه نكرة غير مقصودة، وأما الثاني فللعطف.

4 لأنه نكرة مقصودة، ما دمت أردت به جماعة معينة.

5 لأنه اسم جنس أريد به معين أيضاً؛ فتدخل عليه "أل" لتفيده التعريف، ولم يكف تعريف النداء؛ لأن "يا" لم تدخل عليه مباشرة.

6 أي: عطفاً على محل المتبوع أو لفظه، من غير مراعاة لبنائه.

7 أما الضم فلأنه نكرة مقصودة. والمقصود بالضم: البناء على ما يرفع به. وأما تجريده

من "أل"؛ فالأُن "يا" لا تجامع أل إلا في مواضع ستأتي، وليس هذا منها.
8 انظر صفحة "74"، جزء ثان.

9 قوله: مردود، خبر منع. ووجه الرد على الشطر الأول أن الثاني ليس بجزء علم حتى تمتنع معه "يا"، وعلى الشطر الثاني: أن اسم الجنس أريد به معين؛ فيجب تعريفه بأل لا التخيير، وإلى هذا القسم أشار الناظم بقوله:

(255/3)

والثالث: ما يجوز ضمه وفتح

وهو نوعان:

أحدهما: أن يكون علماً مفرداً¹، موصوفاً بابن، متصل به، مضاف إلى علم²؛ نحو: يا زيد بن سعيد³. والمختار عند البصريين -غير المبرد- الفتح، ومنه قوله:
يا حكم بن المنذر بن الجارود⁴

والمفرد المنكور والمضافا ... وشبهه أنصب عادماً خلافاً*

أي: إذا كان المنادى مفرداً نكرة غير مقصودة، أو كان مضافاً، أو مشبهاً به، فانصبه بغير خلاف في ذلك. ولم يعتد الناظم برأي ثعلب المخالف؛ لضعفه.

1 فلا يكون مثني ولا مجموعاً، وأن يكون آخره مما يقبل الحركة؛ فلا يكون معتل الآخر؛ فنحو: يا موسى بن محمد، يتعين فيه الضم.

2 سواء كان كل من العلمية: اسماً، أو كنية، أو لقباً. ومتى اجتمعت هذه الشروط في نداء أو غيره، وجب حذف همزة الوصل وألفها من ابن وابنة كتابة ونطقاً، إلا لضرورة الشعر أو وقوع إحداها في أول السطر، فتثبت حينئذ كتابة. انظر صفحة 133، باب العلم، من الجزء الأول.

3 فيجوز في "زيد" البناء على الضم في محل نصب على الأصل؛ لأنه مفرد علم، وعلى الفتح في محل نصب أيضاً؛ إما لتركيبه مع الصفة وجعلهما شيئاً واحداً كخمس عشرة، أو على الإتيان لفتح "ابن"؛ لأن الحاجز بين آخر المنادي وآخر صفته حرف واحد ساكن، فالفصل به كلا فصل؛ لأنه حازر غير حصين. ويقال في إعرابه: مبني على ضم مقدر منع من ظهوره فتحة الإتيان في محل نصب، وكلمة "ابن" صفة منصوبة باعتبار الحُل، ويجوز من ظهوره فتحة الإتيان في محل نصب، وكلمة "ابن" صفة منصوبة باعتبار

المحل، ويجوز أن يكون المنادى معرباً منصوباً مضافاً إلى سعيد، وكلمة "ابن" مقحمة بين المضاف والمضاف إليه، لا توصف بإعراب ولا بناء ولا محل لها، ولا شك أن هذا تكلف لا مبرر له.

4 صدر بيت من الرجز، نسبه الجوهري لرؤبة، ونسبه غيره لرجل من بني الحرماز، يمدح الحكم بن المنذر العبدي، أمير البصرة، على عهد هشام بن عبد الملك، وعجزه:

* "والمفرد" مفعول مقدم لا نصب. "المنكور" صفته. "والمضاف وشبهة" معطوفان على المفرد، والهاء في شبهة مضاف إليه عائد إلى المضاف. "عادمًا" حال من فاعل انصب، وفيه ضمير مستتر هو فاعله؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل. "خلافًا" مفعوله.

(256/3)

ويتعين الضم في نحو: يا رجل ابن عمرو، ويا زيد ابن أخينا؛ لانتفاء علمية المنادى في الأولى؛ وعلمية المضاف إليه في الثانية، وفي نحو: يا زيد الفاضل ابن عمرو؛ لوجود الفصل، وفي نحو: يا زيد الفاضل؛ لأن الصفة غير "ابن"، ولم يشترط ذلك 1 الكوفيون، وأنشدوا: بأجود منك يا عمر الجواد 2، بفتح عمر.

ساردق المد عليك ممدود

اللغة والإعراب: الجارود: لقب الجد الممدوح، قيل: لقب بذلك لأنه أغار على قوم فاكتسح أمواهم، فشيّوه بالسيل الشديد الذي يحرف أمامه كل شيء. ساردق. هو ما يمد فوق صحن الدار. الجمد: علو المنزل وسمو القدر.

"يا" حرف نداء. "حكم" منادى، وقد ورد بالفتح، فهو مبني على ضم مقدر في محل نصب منع منه حركة الإتياع، أو على الفتح لتركيبه مع "ابن" صفة للحكم على اللفظ أو المحل. "المنذر" مضاف إليه. "ابن" الثانية مجرورة صفة المنذر. "الجارود" مضاف إليه وسكن للوقف. "ساردق الجمد" مبتدأ ومضاف إليه. "ممدود" خبر.

والمعنى: أن الممدوح ذو شرف وسيادة، وقد جعل الجمد ذا ساردق منصوب عليه، على سبيل الاستعارة بالكناية.

والشاهد: فتح "حكم" على الرواية، ويجوز الضم. وقد اشترط في جواز الوجهين: كون الابن صفة؛ فلو - جعل بدلا، أو عطف بيان، أو منادى حذف منه حرف النداء، أو -

مفعولاً - بفعل محوذف تقديره: أعني ونحوه، تعين الضم.

1 أي كون الوصف "ابناً". وحجتهم: أن علة الفتح التركيب. وقد جاء في باب "لا" نحو: لا رجل ظريف، بفتحهما فيجوز هنا.

2 عجز بيت من الوافر الجريز، من قصيدة يمدح فيها عمر بن عبد العزيز، وصدره: فما كعب بن مامة وابن سعدى ومطلع القصيدة:

أبت عينك بالحسن الرقادا ... وأنكرت الأصادق والبلادا
اللغة والإعراب: كعب بن مامة: هو كعب الأيادي: الذي يضرب به المثل في الإيثار؛
لأنه أثر رفيقه في السفر بالماء حتى مات عطشاً، ومامة: اسم أمه، وابن سعدى: هو
أوس

(257/3)

والوصف بابنة كالوصف بابن؛ نحو: يا هند بنت عمرو. ولا أثر للوصف ببنت؛ فنحو:
يا هند بنت عمرو، واجب الضم 1.
الثاني: أن يكرر 2 مضافاً؛ نحو: يا سعد سعد الأوس؛ فالثاني واجب النصب،

ابن حارثة الطائي الجواد المشهور، وسعدى: اسم أمه.
"فما" ما نافية حجازية. "كعب" اسمها. "ابن مامة" ابن صفة، ومامة مضاف إليه ممنوع
الصرف للعلمية والتأنيث، وابن أروى معطوف على سابقة ومضاف إليه. "بأجود" خبر.
"ما" على زيادة الباء. "يا عمر" يا للدعاء، وعمر منادى مبني على الفتح، أو على ضم
مقدر منه من ظهوره فتح الإتياع. "الجواد" صفة.
والمعنى: واضح.

والشاهد: أن "عمر" منادى مبني على الفتح، وقد وصف بغير "ابن"؛ وهو الجواد،
على رأي الكوفيين؛ بدليل قوافي القصيدة، ويحمله البصريون على أن "عمر" حذفت
منه الألف. وأصله "يا عمر" فهو كالمندوب، والألف المحذوفة كألف الندبة والفتحة
فتحة المناسبة، لا حركة العامل، وهو تكلف بعيد.

1 ويمتنع الفتح لتعذر الإتياع، لأن بينهما حاجزا حصينا وهو تحرك الباء.
وقد أشار الناظم إلى هذا النوع بقوله:

ونحو "زيد" ضم وافتحن من ... نحو "أزيد بن سعيد" لا تهن
والضم إن لم يل الابن علما ... أو يل الابن علم قد حتما
أي أنه إذا كان المنادى علما مفردا، موصوفا بكلمة ابن أو ابنة مضافين إلى علم،
جازف فيه البناء على الضم والفتح. ولم يذكر المصنف هذه الشروط اكتفاء بالمثال، وقد
بينت بإيضاح. والضم محتوم. ويمتنع الفتح إن لم يقع "ابن" بعد علم، أو لم يقع بعده
علم، وباقي المختزلات بينها المصنف.
2 أي المنادى المفرد المعرفة؛ سواء كان علما أم اسن جنس، وفي التمثيل بـ"سعد سعد

"نحو زيد" نحو مفعول لضم، وزيد مضاف إليه، و"افتحن" معطوف على ضم، ومفعوله
ضمير محذوف يعود على زيد. "من نحو" متعلق بمحذوف حال من زيد. "أزيد" الهمزة
للنداء، و"زيد" منادى مبني على الضم في محل نصب، ويجوز فيه البناء على الفتح.
"ابن" نعت لزيد باعتبار محله. "سعيد" مضاف إليه "تهن" مجزوم بلا الناهية

(258/3)

والوجهان في الأول؛ فإن صمته¹، فالثاني بيان أو بدل، أو بإضمار "يا"، أو "أعني"².
وإن فتحته؛ فقال سيويه: مضاف لما بعد الثاني، والثاني مقحم بينهما³. وقال المبرد:
مضاف لمحذوف مماثل لما أضيف إليه الثاني⁴.
وقال الفراء: الاسمان مضافان للمذكور⁵، وقال بعضهم: الاسمان مركبان تركيب

الأوس "إشارة إلى بيت من أبيات من الطويل، قيل: إن هاتفا هتف بما في أهل مكة قبل
إسلام سعد بن معاذ، وسعد بن عبادة؛ وهي:

فإن يسلم السعدان يصبح محمد ... بمكة لا يخشى خلاف المخالف
أيا سعد سعد الأوس كن أنت ناصراً ... ويا سعد سعد الخزرجين الغطارف
أجيبا إلى داعي الهدى وتمنيا ... على الله في الفردوس منية عارف
وسعد الأوس هو: سعد بن معاذ - رضي الله عنه، وسعد الخزرج هو: سعد بن عبادة.
1 أي: لأنه مفرد معرفة، يبنى على الضم في محل نصب.
2 أي أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره: أعني، فهو كالنعت المقطوع إلى النصب.
3 أي متوسط بين المتضايين. ونصبه؛ إما لأنه توكيد لفظي للأول، ولم ينون لقصد

المشكلة بين الاسمين، أو فتحته فتحة إتباع للأول.
وقيل: هو زائد؛ على القول بزيادة الأسماء زيادة مطلقة لا توصف فيها بإعراب ولا بناء،
والفصل جائز بين المتضامين، وفتحته أيضاً فتحة إتباع للأول.
4 ويكون نصب الثاني حينئذ على أحد الأوجه المذكورة عند ضم الأول؛ وهو أن يكون
منادى، أو عطف بيان، أو بدلاً.. إلخ. والأصل: يا سعد الأوس سعد الأوس؛ فحذفت
من الأول لدلالة الثاني عليه.
5 وهو رأي ضعيف؛ لأن فيه توارد عاملين على معمول واحد.

"والضم" مبتدأ. "إن" شرطية. "الابن" فاعل يل. "علما" مفعوله، والجملة في محل جزم
فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام؛ أي فالضم حتم. "أو يل"
بالجزم، عطف على يل الأولى المجزوم بلم. "الابن" مفعول بل الثاني. "علم" "قد حتما"
قد حرف تحقيق، ونائب فاعل حتم يعود على الضم، والألف للإطلاق، والجملة خبر
المبتدأ.

(259/3)

خمسة عشر ثم أضيفا 1.

1 وتكون فتحة الثاني على هذا فتحة بناء. وقد أشار الناظم إلى هذا النوع بيت سيأتي
في آخر فصل تابع المنادى، وهو:
في نكو سعد سعد الأوس ينتصب ... ثان وضم وافتح أولاً تصب*
أي: في مثل يا سعد سعد الأوس، مما وقعت فيه المنادى مفرداً مكرراً، والثاني مضاف،
يجب نصب الثاني منهما، أما الأول فيجوز فيه الضم والفتح على النحو والتوجيه الذي
بينه المصنف. وإذا كان الاسم الثاني غير مضاف؛ نحو: يا محمد محمد، أو يا سعد، جاز
بناءؤه على الضم؛ على أنه منادى حذف قبله حرف النداء، أو بدل، وجاز رفعه ونصبه
باعتباره توكيداً لفظياً، على اللفظ أو المحل.

* "في نحو" متعلق بينتصب. "سعد" منادى مفرد حذف فيه حرف النداء، وتكرره يجوز
فيه الضم على الأصل، والفتح على الإتيان لما بعده. "سعد الأوس" بنقل حركة الهمزة

إلى اللام. منصوب لا غير على البدلية. أو عطف بيان على محل الأول، أو تأكيد له على تقدير فتحه. "ينتصب ثان" فعل وفاعل. "أولا" تنازعه الفعلان قبله. "تُصب" فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر.

(260/3)

الرابع: ما يجوز ضمه ونصبه

وهو المنادى المستحق للضم، إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه؛ كقوله
سلام الله يا مطر عليها¹، وقوله:
أعبد حل في شعبي غريبا²

1 صدر بيت من الوافر للأحوص، محمد بن عبد عاصم الأوسي، وعجزه:

وليس عليك مطر السلام

اللغة والإعراب: "سلام الله" مبتدأ ومضاف إليه. "يا" للنداء. "مطر" منادى مبني على الضم في محل نصب. ونون لضرورة الشعر. "عليها" جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ. "عليك" خبر ليس مقدم. "السلام" اسمها مؤخر. والمعنى: واضح.

والشاهد: في "يا مطر" الأول؛ حيث جاء منونا مرفوعا لضرورة الشعر، وهو مفرد علم واجب البناء على الضم.

2 عجزه:

ألؤما لا أبالك واغترابا

وهو لجرير، وقد تقدم شرحه في باب المفعول المطلق، صفحة 132 جزء ثان.

والشاهد: فيه هنا: نصب "عبدا" وتنوينه للضرورة، مع أنه منادى مفرد معرفة، لأنه نكرة

(260/3)

واختار الخليل وسيبويه الضم، وأبو عمرو¹ وعيسى² النصب. ووافق الناظم والأعلم، سيبويه في العلم³، وأبا عمرو وعيسى في اسم الجنس⁴.

مقصودة، وقيل: يجوز نصب لأنه شبيه بالمضاف؛ إذ هو نكرة موصوفة، كما يجوز أن يكون "عبداً" حالا من فاعل فعل محذوف؛ كأنه قال: أتفخر عبداً؟ أي: وأنت عبد؟ ولا يليق الفخر بالعبيد.

1 اسمه كنيته، وقيل: اسمه زبَان بن العلاء بن عمار التميمي المازني البصري، أخذ العربية عن ابن أبي إسحاق، أول من مد القياس وشرح العلل، وكان أبو عمرو أوسع منه علماً بكلام العرب ولغاتها وغريبها، كما كان من جلة القراء. وأحد أئمة القراءات السبع الموثوق بهم، وكان أبو عمرو يسلم للعرب ولا يطعن عليها، وفيه يقول الفرزدق:

ما زلت أفتح أبواباً وأغلقها ... حتى أتيت أبا عمرو بن عمار
سمع أبو عمرو رجلاً ينشد بيت المرقش الأصغر:

ومن يلق خيراً يحمد الناس أمره ... ومن يغو لا يعدم على الغي لائماً
فقال له: قل ومن يغو بكسر الواو؛ ألا ترى إلى قول الله - عز وجل - {فَغَوَى} ، وتوفي أبو عمرو في طريق الشام سنة 154هـ.

2 هو أبو عمرو، عيسى بن عمر الثقفي، مولى خالد بن الوليد المخزومي، كان إماماً في النحو والعربية. أخذ عن ابن إسحاق وأبي عمرو بن العلاء، وروى عن الحسن البصري، وعنه أخذ الأصمعي والخليل وغيرهما، وكان عيسى يطعن على العرب، ويخطئ المشاهير منهم؛ كالنابغة في بعض أشعاره، كما كان صاحب تقدير في كلامه واستعمال للغريب فيه، وله مصنفات كثيرة؛ يقال إنها تربي على السبعين؛ ومنها: الإكمال، والجامع، في النحو، وفيها يقول الخليل:

بطل النحو جميعاً كله ... غير ما أحدث عيسى بن عمر
ذاك "إكمال" وهذا جامع ... فهما للناس شمس وقمر
قال السيرافي: لم يقع هذان الكتابان إلينا، ولا رأينا أحداً ذكر أنه رآهما، ومات عيسى بن عمر سنة 149هـ، قبل أبي عمرو بن العلاء بسنوات.

3 أي: انضم فيه كـ"مطر" في البيت السابق، وذلك لشدة شبهه بالضمير.

4 أي في نصبه كـ"عبداً" في البيت الثاني، وذلك لضعف شبهه بالضمير.

فصل: في نداء ما فيه "أل"

ولا يجوز نداء ما فيه "أل"1، إلا في أربع صور:
إحداها: اسم الله تعالى2، أجمعوا على ذلك؛ تقول "يا الله" بإثبات الألفين، و"يلله":
بحذفهما، و"يا لله" بحذف الثانية فقط. والأكثر أن يحذف حرف النداء ويعوض عنه
الميم المشددة؛ فتقول: "اللهم"3، وقد يجمع بينهما في الضرورة النادرة؛ كقوله:
أقول يا اللهم يا اللهما4

وخير في النظم بين الضم والنصب مع التنوين للضرورة؛ فقال:
واصمم أو انصب اضطراراً نوناً... مما له استحقاق ضم بينا
أي: اضمم أو انصب ما نون اضطراراً، من كان له استحقاق ضم بين فيما سبق، وذلك
هو: المفرد العلم، والنكرة القصودة. وإذا نون المني على الضم بقي على بنائه، أما في
حالة تنوينه منصوباً، فالأحسن أنه معرب منصوب للضرورة.
هذا: ويجوز في تابع المنون المضموم: الضم مراعاة للفظه، والنصب مراعاة لمحلّه. أما تابع
المنون المنصوب فيجب نصبه.

- 1 لما فيه من الجمع بين معرفين ظاهرين: النداء، وأل؛ وذلك ما لم يعهد في الأساليب
العربية، سواء كان النداء بيا، أو إحدى أخواتها. أما دخول "يا" أو غيرها من أحرف
النداء على العلم فلا مانع منه؛ لأن العلمية ليست بأداة ظاهرة.
- 2 وذلك للزوم "أل" له، حتى صارت كالجزء منه.
- 3 وهو من الألفاظ الملازمة للنداء. ويقال في إعرابه: "الله" منادى مبني على الضم في
محل نصب، والميم المشددة عوض عن حرف النداء "يا".
- 4 عجز بيت من الرجز، لأبي خراش الهذلي. ويقال: هو لأمية بن أبي الصلت، وصدره:
إني إذا ما حدث ألما

اللغة والإعراب: حدث: حادث طارئ من مكاره الدنيا، ألما: نزل. "إني" إن حرف
توكيد ونصب، والياء اسمها. "إذا" ظرف فيه معنى الشرط. "ما" زائدة. "حدث" فاعل

"ما" اسم موصول تنازعه الفعلان قبله. "اضطرار" مفعول لأجله. "نوناً" فعل ماض
للمجهول. والألف للإطلاق، والجملة صلة ما. "مما" متعلق بنونا، وما موصولة، "له"
متعلق ببينا. "استحقاق ضم" مبتدأ ومضاف إليه. "بيننا" الجملة خبر، وجملة المبتدأ
والخبر صلة "ما" الثانية المجروزة بمن.

الثانية: الجمل المحكية؛ نحو: يا "المنطلق زيد" فيمن سمي بذلك¹. نص على

لفعل محذوف يفسره؛ "ألم"، وهو فعل الشرط "ألما" فعل ماض والألف للإطلاق.
 "أقول" الجملة خبر "إن" وهو يدل على جواب إذا، أو هو الجواب، وجملة الشرط
 وجوابه خبر. "يا" حرف نداء. "اللهم" منادى مبني على الضم، والميم حرف، وأصلها
 عوض عن "ياء" عند حذفها، وقد جمع بينهما للضرورة. "يا اللهم" الثانية إعرابها
 كذلك. وجملة النداء في محل نصب مقول القول.
 والمعنى: إذا نزل بي حادث من حوادث الدهرن وطراً على ما أحتاج فيه إلى المعونة، ألتجأ
 إلى الله وأناديه؛ فإنه -جلت قدرته- هو المعين وحده.
 والشاهد: الجمع في "يا اللهم" بين "يا" والميم المشددة التي تأتي عوضاً عنها، وذلك
 نادر؛ لأنه جمع بين العوض والمعوض، وهذا ما لم يعهد في العربية.
 هذا: وقد تحذف "أل" من اللهم؛ فيقال: لا هم، وتكون كلمة "لاه" هي المنادى المبني
 على الضم، وهو كثير في الشعر، ومنه قول القائل:
 لاهم إن العبد يمنع رحله فامتع رحالك
 وقد تخرج "اللهم" عن النداء المحض؛ فتستعمل قبل أحرف الجواب؛ لتقوي الجواب
 وتؤكد مضمونه في نفس السامع؛ كأن يقال: أصبح أنك مسافر؟ فتقول: اللهم نعم.
 أو: لا، فكأنك تقول: والله نعم، أو: والله لا. وقد تستعمل لإفادة الندرة والدلالة على
 قلة الشيء؛ كأن يقال: سأسافر غدا، اللهم إلا إذا تغير الجو. ومنه قول المؤلفين: اللهم
 إلا أن يقال كذا أو كذا. وهي في الاستعمالين منادى صورة؛ فتعرب كما يعرف المنادى
 الحقيقي، ويقال: إن النداء غير حقيقي، وإنه خرج عن معناه الأصلي إلى معنى آخر؛ هو
 تقوية الجواب، أو إفادة الندرة.
 1 أي من الجمل الاسمية بآل. ويقال في إعرابه: مبني على ضم المقدر للحكاية في محل
 نصب. ويجب قطع همزته وإثباتها نطقاً وكتابة في جميع الأحوال مع ثبوت ألف "يا"؛ لأن
 المبدوء بهمزة الوصل إذا سمي به يجب قطع همزته، لا فرق بين الفعل وغيره، ولا بين
 الجملة وسواها؛ لصيرورتها جزءاً من الاسم، ما عدا لفظ الجلالة "الله" فله حكمه الخاص
 الذي سلف.

ذلك سيبيويه، وزاد عليه المبرد: ما سمي به من موصول مبدوء بأل¹؛ نحو: الذي، والتي، وصوبه الناظم.

الثالثة: اسم الجنس المشبه به²؛ كقولك: "يا الخليفة هيبة".

نص على ذلك ابن سعدان.

الرابعة: ضرورة الشعرة كقوله:

عباس يا الملك المتوج والذي³

ولا يجوز ذلك في النثر، خلافاً للبغداديين.

1 بشرط أن يكون مع صلته علماً؛ نحو: "يا الذي سافر"، في نداء من سمي بذلك؛ لأن الموصول مع صلته بمنزلة اسم واحد، أما الموصول وحده المسمى به، فمتفق على منع ندائه.

2 بشرط أن يذكر معه وجه الشبه، كما مثل المصنف. وتقديره: يا مثل الخليفة هيبة. فـ"يا" لم تدخل على "أل"، بل دخلت في الحقيقة على منادى محذوف قد حل محله المضاف إليه بعد حذفه، فـ"الخليفة" منادى منصوب؛ لأنه مضاف تقديرًا بعد حذف المضاف وإقامته مقامه في الإعراب، وـ"هيبة" تمييز.

3 صدر بيت من الكامل، لم نقف على قائله، وعجزه:

عرفت له بيت العلا عدنان

اللغة والإعراب: المتوج: الذي ألبس التاج. عرفت: اعترفت. العلا: الشرف. عدنان: المراد عدنان أبو العرب. "عباس" منادى بحرف نداء محذوف مبني على الضم في محل نصب "يا" حرف نداء. "الملك" منادى مبني على الضم في محل نصب. "المتوج" بالرفع والنصب - صفته على اللفظ أو المحل. "والذي" معطوف على الملك. "بيت العلا" بيت مفعول عرفت مقدم، والعلا مضاف إليه. "عدنان" فاعل مؤخر.

والمعنى: واضح.

والشاهد: إدخال حرف النداء "يا" على الاسم المقترن بأل؛ وهو "الملك" وذلك ضرورة من ضرورات الشعر. ويميز الكوفيون نداء الاسم المقترن بأل كمنا سبقت الإشارة إليه. وفيما سبق من حكم اجتماع أل، وحرف النداء؛ يقول للناظم مقتصرًا على بعض

الصور:

وباضطرار خص جمع "يا" و"أل" ... إلا مع "الله" ومحكي الجمل

(264/3)

الفصل الثالث: في أقسام تابع المنادى المبني 1 وأحكامه
وأقسامه أربعة:

أحدها: ما يجب نصه مراعاة لخل المنادى، وهو ما اجتمع فيه أمران:

أحدهما: أن يكون نعتاً²، أو بياناً، أو توكيداً.

الثاني: أن يكون مضافاً مجرداً من أل³؛ نحو: يا زيد صاحب عمرو، ويا زيد أبا

والأكثر "اللهم" بالتعويض ... وشذ "يا اللهم" في قريض*
أي أن الجمع بين حرف النداء و"أل" خاص بضرورة الشعر. أما مع لفظ الجلالة "الله"،
والجمل المحكية المبدوءة باللام، فجائز. والأكثر في نداء اسم الله "اللهم"، بميم مشددة
معوضة من حرف النداء. وشذ الجمع بين حرف النداء والميم في قريض؛ أي في شعر
وقد ذكر الناظم الجمع بين "يا" و"أل"، والمقصود حروف النداء، لا خصوص "يا".
ومن مواضع جواز الجمع بين حرف النداء و"أل": المنادى المستغاث به المجرور باللام؛
نحو: يا للموسرين للمحتاجين، وسيأتي في باب قريباً، إن شاء الله.

1 أما المنادى المنصوب اللفظ؛ فإن كان تابعه نعتاً، أو عطف بيان، أو توكيداً، وجب
نصب التابع مراعاة للفظ المتبوع؛ نحو: يا مجاهدًا مخلصًا لا تحجم عن لقاء العدو، يا
عرباً أهل اللغة الواحدة، أو كلكم، أجيئوا داعي الوطن.

وإن كان التابع بدلاً أو عطف نسق مجرداً من "أل" فالأحسن أن يكون منصوب اللفظ
أيضاً؛ نحو: بوركت يا ابن الخطاب عمر، أو بوركتما يا بن الخطاب وعلياً. وبعضهم يجعل
ذلك في حكم المنادى المستقل.

2 بشرط ألا يكون منعوته -وهو المنادى- اسم إشارة، ولا كلمة "أي" أو "أية" وإلا
وجب رفع النعت كما في الحال الثانية الآتية.

3 ويشترط أن تكون الإضافة في الثلاثة محضة على الراجح، وإلا جاز رفع التابع مراعاة

*"وباضطرار" متعلق بخص؛ "جمع" نائب فاعل خص، إن كان ماضياً للمجهول، ومفعوله

إن كان فعل أمر. "يا" مضاف إليه، و"أل" معطوف عليه. "إلا" أداة استثناء. "مع" ظرف متعلق بمحذوف، حال من جمع. "الله" مضاف إليه. "ومحكي الجمل" معطوف على لفظ الجلالة ومضاف إليه.

"والأكثر اللهم" مبتدأ، وخبر مقصود لفظه. "وبالتعويض" متعلق بمحذوف، حال من اللهم، "يا اللهم" فاعل شذ، قصد لفظه. "في قريض" متعلق بشذ.

(265/3)

عبد الله، ويا تميم كلهم، أو كلكم¹.

والثاني: 2 ما يجب رفعه مراعاة للفظ المنادى؛ وهو: نعت "أي" و"أية"، ونعت اسم الإشارة، إذا كان اسم الإشارة وصلة لندائه³؛ نحو: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ} ، {يَا أَيُّهَا}

لفظ المنادى؛ نحو: يا رجل ضارب محمد، بالضم والنصب.

ووجوب النصب بهذين الشرطين، مذهب جمهور النحاة. وعن جماعة من الكوفيين:

جواز النصب والرفع تبعاً للمحل واللفظ. ومثل المضاف شبهه.

1 إذا كان تابع المنادى مشتملاً على ضمير؛ جاز أن يكون للمخاطب لأنه مخاطب، وتلك قاعدة عامة تسري على توابع المنادى المنصوب اللفظ وغير المنصوب، إلا إذا كان التابع اسم إشارة؛ فلا يجوز أن تتصل بآخره علامة خطاب.

وإلى هذا القسم أشار ابن مالك بقوله:

تابع ذي الضم المضاف دون "أل" ... ألزمه نصباً كأزيد ذا الحيل*

أي: أن تابع المنادى المبني على الضم، إذا كان مضافاً مجرداً من أل، يجب نصبه؛ نحو:

أزيد ذا الحيل؛ أي صاحب الحي؛ فـ"زيد" منادى مبني على الضم، و"ذا" نعت له

منصوب بفتحة مقدرة على الألف، و"الحيل" مضاف إليه. ويراد بالتابع، ما عدا عطف

النسق والبدل، كما يشير إلى ذلك بعد، وشمل قوله "ذي الضم": العلم، والنكرة

المقصودة، ولو كانا مبنيين قبل النداء.

2 "أي" في التذكير، و"أية" في التأنيث؛ وإنما وجب الرفع؛ لأن المقصود بالنداء هو

التابع وهو مفرد. أما "أي" و"أية" فكلاهما صلة لندائه. وهما مبنيان على الضم؛ لأن

كلا منهما نكرة مقصودة، و"ها" حرف تنبيه زائد زيادة لازمة لا تفارقهما.

3 أي: نداء النعت المبدوء بأل؛ لأن المبدوء بها لا يجوز نداؤه بغير واسطة، إلا في

المواضع التي سبقت، ويكون هو المقصود بالنداء؛ فإن قصد نداء اسم الإشارة وحده، لم يلزم رفع وصفه؛ بل يجوز في تابعه الأمران، كما سيأتي.

* "تابع" مفعول بفعل محذوف يفسره المذكور بعده. "ذي الضم" مضاف إليه. "المضاف" نعت لتابع. "دون" ظرف متعلق بمحذوف، حال من تابع. "أل" مضاف إليه مقصود لفظه. "نصبا" مفعول ثانٍ لألزمه، والهاء مفعوله الأول. "كأزيد" الكاف جارة لقول محذوف، والهمزة للنداء، و"زيد" منادى مبني على الضم في محل نصب. "ذا" نعت لزيد بمراعاة المحل. "الحيل" مضاف إليه، وسكن للشعر.

(266/3)

يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ { 1، وقولك: "يا هذا الرجل، إن كان المراد أولا نداء الرجل. ولا يوصف اسم الإشارة أبداً إلا بما فيه "أل" 2. ولا يوصف "أي" و"أية" في هذا الباب. إلا بما فيه أل 3، أو باسم الإشارة 4؛ نحو: يا أيهذا الرجل 5. والثالث: ما يجوز رفعه ونصبه وهو نوعان:

- 1 "أي" و"أية" نكرتان مقصودتان مبنيتان على الضم في محل نصب، و"ها" زائدة للتنبيه لا محل لها {النَّاسُ} ، {النَّفْسُ} نعتان لأي مرفوعان باعتبار اللفظ، وحركتها إتياع على الصحيح، 21 من سورة البقرة، 27 من سورة الفجر.
- 2 أي الجنسية، والتي تصير بعد النداء للعهد الحضوري، أو باسم موصول مبدوء بـأل؛ نحو: يا هذا الغافل تنبه. ويجوز إعراب هذا الاسم المبدوء بـأل، عطف بيان لاسم الإشارة، والأفضل إعراب المشتق نعتا، والجامد عطف بيان.
- 3 أي الجنسية، أو المتصلة باسم موصول، كما تقدم في اسم الإشارة.
- 4 بشرط أن يكون مجردا من كاف الخطاب، ويغلب حينئذ وصفه أيضاً باسم مقرون بـأل، كمثال المصنف، وكقول الشاعر:
أيها ذا الشاكي وما بك داء ... كن جميلا تر الوجود جميلا
وقد يجيء نعته بدون أل، نحو: يا أيهذا أقبل.
- 5 "أي" منادى. "ها" للتنبيه. "ذا" اسم إشارة صفة في محل رفع. "الرجل" صفة لذا، أو

عطف بيان.

هذا: ويجب إفراد "أي" و"أية" في النداء؛ سواء كانت صفتها مفردة أم غير مفردة؛ تقول: يا أيها الطالب، يا أيها الصديقان، يا أيها الزملاء، ويحسن أن تماثل كل منهما صفتها في التذكير والتأنيث؛ تقول: يا أيها الفتاة؛ يا أيها الفتاتان، يا أيها المجندات، وفي هذا القسم يقول ابن مالك:

(267/3)

أحدهما: النعت المضاف المقرون بأل¹؛ نحو: يا زيد الحسن الوجه².
والثاني: ما كان مفرداً³؛ من نعت، أو بيان، أو توكيد، أو كان معطوفاً مقروناً بأل؛

و"أيها" مصحوب أل بعد صفة ... يلزم بالرفع لدى ذي المعرفة*
و"أيهاذا" "أيها الذي" ورد ... ووصف "أي" بسوى هذا يرد**
وذو إشارة كـ"أي" في الصفه ... إن كان تركها يفيت المعرفة***
أي: أن النعت المقترن بأل بعد "أيها" يلزم رفعه، وورد عن العرب: "أبهاذا"، و"أيها الذي"، مما فيه النعت اسم إشارة، أو اسم موصول مبدوء بأل.
ونعت "أي" بغير ذلك يرد ويرفض. وكذلك اسم الإشارة المنادى؛ مثل "أي" ينعت بمعرفة مرفوعة مقرونة بأل، من اسم جنس أو اسم موصول. ويجب أن ينعت اسم الإشارة أن أدى ترك النعت إلى عدم معرفة المشار إليه، وإلا لا.
1 اقترانه بأل يستلزم أن تكون الإضافة غير محضة؛ لأنها هي التي تجتمع مع أل، وتكاد تنحصر هذه الإضافة في تابع واحد هو النعت؛ لأن الغالب عليه الاشتقاق حيث تشيع هذه الإضافة.

2 الرفع على الإتيان للفظ "زيد" في الصورة؛ تشبيهاً له بالرفوع، والنصب على الحل.
3 أي: عن الإضافة لا غير؛ سواء كانت فيه "أل"؛ نحو: يا محمد الجدد، أم لا؛ كيا رجل ظريف؛ بالرفع والنصب.

* "وأيها" مقصود لفظه مبتدأ. "مصحوب أل" مصحوب مفعول مقدم ليلزم، وأل مضاف إليه. "بعد صفة" حالان من مصحوب أل، وبعد ظرف متعلق بمحذوف. "يلزم" الفاعل يعود على أيها، والجملة خبر المبتدأ، "بالرفع" حال ثالثة من مصحوب أل.

"لدى" ظرف متعلق بيلزم. "ذي المعرفة" مضاف إليه.

** "وأيهذا" مبتدأ قصد لفظه. "أيها الذي" معطوف عليه بحذف العاطف. "ورد" فاعله يعود على المذكور، والجملة خبر المبتدأ، "ووصف أي" مبتدأ ومضاف إليه. "يرد" نائب الفاعل يعود إلى "وصف أي" ... إلخ، والجملة خبر المبتدأ.

*** "وذو إشارة" مبتدأ ومضاف إليه. "كأي" متعلق بمحذوف، خبر. "في الصفة" متعلق بمحذوف، حال من ضمير الخبر. "إن كان" شرط وفعله. "تركها" اسم كان والضمير يعود إلى الصفة. "يفيت المعرفة" الجملة خبر كان، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله.

(268/3)

نحو: يا زيد الحسن والحسن، ويا غلام بشر وبشراً، ويا تميم أجمعون وأجمعين، وقال الله تعالى: {يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ} . قرأه السبعة بالنصب¹، واختاره أبو عمرو، وعيسى، وقرئ بالرفع²، واختاره الخليل وسيبويه. وقدر³وا3 النصب بالعطف على {فَضْلاً} من قوله تعالى: {وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلاً} 4.

وقال المبرد: إن كانت "أل" للتعريف، مثلها في {الطَّيْرُ} ، فالمختار النصب⁵، أو لغيره، مثلها في {الْيَسَعَ} ، فالمختار الرفع⁶.

والرابع: ما يعطى تابعا ما يستحقه إذا كان منادى مستقلاً؛ وهو: البدل، والمنسوق المجرد من أل⁷، وذلك لأن البدل في نية تكرار العامل

1 أي ينصب {الطَّيْرُ} بالعطف على محل "الجبال" من الآية 10 من سورة سبأ.

2 أي: عطفا على لفظ "الجبال".

3 أي من اختاروا الرفع.

4 والتقدير: وآتيناه الطير، وتكون جملة النداء معترضة بين المتعاطفين، ووجه اختيار الرفع: مشاكلة الحركة وكثرته، كما يقول سيبويه.

5 لأن المعرف يشبه المضاف من حيث تأثير كل بالتعريف بما يتصل به.

6 لأن "أل" حينئذ -وهي من بنية الكلمة- كالمعدومة؛ فلا مانع من أن يلي ما هي فيه حرف النداء، وإلى المعطوف المقرون بأل أشار الناظم بقوله: وإن يكن مصحوب "أل" ما نسقا ... ففيه وجهان ورفع ينتقى

أي: إذا كان المعطوف عطف نسق مقترنا بأل جاز فيه وجهان: الرفع، والنصب، والمختار الرفع، ومعنى ينتقى يختار.

7 فيبنى كل منهما على الضم إن كان مفردا معرفة بالعلمية أو بالقصد، وينصب

* "وإن يكن" شرط وفعله. "مصحوب أل" مصحوب خبر يكن مقدم وأل مضاف إليه. "ما" اسم موصول، اسم يكن "نسقا" فعل ماض للمجهول، والجملة صلة، والألف للإطلاق. "ففيه" الفاء واقعة في جواب الشرط، و"فيه" خبر مقدم. "وجهان" مبتدأ مؤخر، والجملة جواب الشرط. "ورفع" مبتدأ، وسوغ الابتداء به -وهو نكرة- وقوعه في معرفة التقسيم. "ينتقى" فعل ماض للمجهول، والجملة خبر.

(269/3)

والعاطف كالنائب من العامل 1؛ تقول: يا زيد بشر بالضم، وكذلك: يا زيد وبشر، وتقول: يا زيد أبا عبد الله، وكذلك: يا زيد وaba عبد الله. وهكذا حكمهما مع المنادى المنصوب 2.

إن كان مضافا أو شبيها بالمضاف.

1 أي: أن حرف العطف بمنزلة عامل النداء؛ فكأنه داخل على منادى مستقل.
2 أي ليس ذلك مختصا بتابع ذي الضم، كما يوهمه كلام الناظم؛ يقول: يا عبد الله أخا محمد، ويا عبد الله وأخا محمد بنصب الأخ، وقد أشار الناظم إلى هذا القسم بقوله: وما سواه انصب أو ارفع واجعلا ... كمستقل نسقا وبدلا وهذا البيت يأتي عقب قول الناظم:

تابع ذي الضم المضاف دون "أل" ... ألزمه نصبا كـ"أزيد ذا الحيل"

فقوله: "وما سواه"؛ أي ما سنى تابع المضاف المذكور الواجب النصب؛ وهو: المضاف المقرون بأل، والمفرد من نعت وبيان أو تأكيد أو نسق مقرون بأل، يجوز رفعه ونصبه كما بين المصنف، أما عطف النسق المجرد من أل، والبدل؛ ففي حكم المنادى المستقل؛ يجب ضمه إذا كان مفردا، ويجب نصبه إن كان مضافا. ويتلخص مما سبق من أحكام هذا الفصل: أن توابع المنادى تنصب -جوازا أو وجوبا، على النحو الذي أو -ضحه المصنف، إلا في موضعين:

أ- أن يكون المنادى المتبوع، لفظ "أي"، أو "آية" أو "اسم إشارة"، فيجب رفع نعتها لتماثل حركته حركة المنادى.

ب- أن يكون المنادى المتبوع مبنيًا على الضم، والتابع بدلاً، أو عطف نسق مجرداً من "أل"، فحكمها حكم المنادى المستقل عند فريق من النحاة، وبعضهم يميز النصب، وهو رأي حسن.

* "وما" اسم موصول معمول ارفع مقدم. "سواه" سوى ظرف متعلق بمحذوف صلة، والهاء مضاف إليه، "واجعلاً" فعل أمر مؤكد بالنون المنقلبة ألفاً. "كمستقل" جار ومجرور متعلق باجعل في موضع المفعول الثاني له. "نسقا" مفعوله الأول. "وبدلاً" معطوف على نسقا.

(270/3)

الفصل الرابع: في المنادي المضاف للياء

...

الفصل الرابع: في المنادي المضاف إلى الياء 1

وهو أربعة أقسام:

أحدها: ما فيه لغة واحدة، وهو المعتل 2، فإن ياءه واجبة الثبوت، والفتح 3؛ نحو: يا فتاي، ويا قاضي 4.

الثاني: ما فيه لغتان، وهو الوصف المشبه للفعل 5؛ فإن ياءه ثابتة لا غير، وهي: إما مفتوحة أو ساكنة؛ نحو: يا مكرمي، ويا ضاري.

1 ينظر موضوع "المضاف لياء المتكلم" صفحة 382، جزء ثان، فيبين الموضوعين صلة قوية.

2 سواء أكان مقصوراً أم منقوصاً، وقد مثل لهما المصنف.

3 أما علة الثبوت؛ فلأنها لو حذفت لحصل التباس بغير المضاف. وأما وجوب الفتح؛ فلأنها لو سكنت التقى ساكنان، والتحريم بالضم والكسر ثقیل على الياء.

4 "قاضي" منادى منصوب بفتحة مقدرة على الياء المدغمة في ياء المتكلم، وهي مضاف إليها. ويلحق بالمعتل: المثني وشبهه، وجمع المذكر السالم وشبهه، إذا أضيفا

وحذفت نونهما للإضافة، وختم آخرهما بالعلامة الخاصة بكل منهما، فتدغم الياء الساكنة في آخرهما، في ياء المتكلم المبنية على الفتح؛ نحو: يا عيني جودي بالدمع، ومنه قول الشاعر:

يا سابقي إلى الغفران مكرمة ... إن الكرام إلى الغفران تستبق
ويلحق كذلك بالمعتل: المختوم بياء مشددة ليس تشديدها؛ كعقري، وبني، تصغير ابن؛ يقال: يا عقري ويا بني، بحذف الياء المشددة الثانية، وإدغام الأولى في ياء المتكلم المفتوحة. ويجوز حذف ياء المتكلم وبقاء الياء المشددة قبلها مكسورة؛ تقول: يا عقري، ويا بني، ولا يجوز إسكان ياء المتكلم المتصلة بالاسم، المعتل لئلا يلتقي ساكنان - كما لا يجوز تحريكها بالكسرة أو الضمة؛ لأن هاتين الحركتين ثقيلتان على الياء. 5 أي المضارع، وذلك بإفادته معنى الحال أو الاستقبال، وهو الذي إضافته غير محضة، والمنادى واجب النصب بفتحة مقدرة قبل ياء المتكلم، منع من ظهورها الكسرة التي لمناسبة الياء، ويجب أن يكون المنادى المضاف مفردا، وأن يكون وصفا عاملا. أما إذا كان الوصف بمعنى الماضي، فإن إضافته تكون محضة، وتجري فيه اللغات الست الآتية.

(271/3)

الثالث: ما فيه ست لغات، وهو ما عدا ذلك¹، وليس أبأ، ولا أما؛ نحو: يا غلامي. فالأكثر حذف الياء والاكتفاء بالكسر؛ نحو: {يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ} 2. ثم ثبوتها ساكنة؛ نحو: {يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ} ، أو مفتوحة؛ نحو: {يَا عِبَادِ الَّذِينَ أَسْرَفُوا} ، ثم قلب الكسرة فتحة والياء ألفاً؛ نحو: {يَا حَسْرَتًا} 3. وأجاز الأخفش حذف الألف والاجتزاء بالفتحة؛ كقوله:
بلهف ولا بليت ولا لو اني⁴

1 ويشمل: الصحيح الآخر، وما يشبهه، إذا كانت إضافتهما محضة. ويجب نصبه؛ إن كان المنادى مفردا، أو جمع تكسير، أو جمع مؤنث سالما؛ نحو: يا أخي، يا أصدقائي، يا زميلاتي.

2 "عباد" منادى مضاف منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة، منع من ظهورها الكسرة التي جاءت لمناسبة الياء. الآية 16 من سورة الزمر.

3 أصله: حسرتي، فقليل حسرتي، ثم قبلت الياء ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها؛ فهو منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً، منع منها حركة المناسبة، وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، ويجوز أن تلحقه هاء السكت عند الوقف، فتقول: يا حسرتاه. من الآية 56 من سورة الزمر.

4 عجز بيت من الوافر، لم ينسب لقائل، وصدره:

ولست براجع ما فات مني
 اللغة والإعراب: راجع: اسم فاعل من رجع، وهو أفصح من أرجع، وفي القرآن الكريم: {فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ} لهف: حزن وتحسر، و"يا لهف" كلمة يتحسر بها على فائت. "براجع" خبر ليس على زيادة الباء، وفيه ضمير هو فاعله لأنه اسم فاعل. "ما" اسم موصول مفعوله. "فات" ماض والجملة صلة. "بلهف" الباء جارة لقول محذوف. و"لهف" منادى محذوف حرف النداء، والجملة معمولة للقول المحذوف، وما بعده معطوف عليه مقصود لفظه، و"لا" زائدة لتأكيد النفي.

والمعنى: أن ما ذهب مني لا يعود بكلمة التلهف والحسرة ولا بكلمة التمني، وقولي:

(272/3)

أصله بقولي: يا لهفا.
 ومنهم من يكتفي من الإضافة بنيتها¹، ويضم الاسم كما تضم المفردات²، وإنما يفعل ذلك فيما يكثر فيه ألا ينادى إلا مضافاً³؛ كقول بعضهم: يا أم لا تفعلي، وقراءة آخر: {رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ} 4.

ليتني عملت كذا، ولا بقولي: لو أتي فعلت كذا لكان كذا.
 والشاهد: في قوله: "بلهف"؛ فإن "لهف" منادى بحرف نداء محذوف، وهو مضاف لياء المتكلم المنقلبة ألفاً المحذوفة، والفتحة دليل عليها، وأصله: يا لهفي. وقيل: إن "لهف" مجرور بالباء على الحكاية، وكذا ما بعده لا على النداء، وإذا لا شاهد فيه.

1 فيحذف الياء والكسرة.
 2 وذلك تشبيهاً له بالنكرة المقصودة، فضمته مشاكلة، ويقال في إعرابه: منصوب بفتحة مقدرة لإضافته تقديرًا، منع من ظهورها ضمة المشاكلة، وهذه اللغة أضعف اللغات، وقد أهملها بعض النحاة.

3 وذلك ليكون العلم بشيوع إضافته دليلاً على حذف المضاف إليه، وأنه محذوف في اللفظ ملاحظ في النية، مثل: أم، أب، ابن، رب، قوم.

4 كل من "أم" و"أب" منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوف، منع من ظهورها الضمة المجلوبة لمشاكلة المفرد المبني على الضم. من الآية 33 من سورة يوسف. وإلى حكم الصحيح، واللغات التي في الياء، أشار الناظم مقتصرًا على خمس اللغات الأولى بقوله:

واجعل منادى صح إن يصف لـ"يا" ... كعبد عبدي عبد عبدا عبدياً*

أي: أجعل المنادى الصحيح الآخر -إذا أضيف للياء- على مثال واحد من ذلك؛ فـ"عبد" لما حذفت فيه الياء وبقيت الكسرة دليلاً عليها، و"عبدى" لثبوت الياء ساكنة وكسر ما قبلها، و"عبد" لما قبلت فيه الياء ألفاً وحذفت، واستغني عنها بالفتحة، و"عبدا" لما قبلت

* "منادى" مفعول أول اجعل. "صح" الجملة صفة لمنادى. "إن يصف" شرط وفعله، ونائب الفاعل يعود إلى منادى، وجواب الشرط محذوف. "ليا" متعلق بـيصف، والمضاف إليه مقدر؛ أي لياء المتكلم. "كعبد" جار ومجرور في موضع المفعول الثاني لاجعل، وما بعده معطوف عليه بإسقاط العاطف.

(273/3)

الرابع: ما فيه عشر لغات، وهو: الأب، والأم؛ ففيهما مع اللغات الست: أن تعوض تاء التأنيث 1 عن ياء المتكلم وتكسرهما، وهو الأكثر، أو تفتحها، وهو الأقيس 2، أو تضمهما على التشبيه بنحو: ثبة وهبة، وهو شاذ، وقد قرئ بهن 3. وربما جمع بين التاء والألف، فقليل: يا أبنا، يا أمتا 4، وهو كقوله: أقول يا اللهم يا اللهما ... وسبيل ذلك الشعر

فيه الياء ألفاً ولم تحذف، وقلبت الكسرة فتحة، و"عبدى" لما أضيف للياء المبنية على الفتح، ولم يذكر اللغة السادسة، وهي ضم الاسم بعد حذف الياء؛ كالمفرد، اكتفاءً بنية الإضافة؛ لما بينا.

1 الغالب في هذه التاء: أن تبقى تاء عند النطق بها وقفًا ووصلًا، وأن تكتب تاء غير

مربوطة في جميع أحوالها.

2 لأنها عوض عن ياء حركتها الفتح.

3 أي في نحو قوله تعالى: {يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا} ، والمنادى في هذه الحالات الثلاث منصوب؛ لأنه مضاف للياء المحذوفة المعوض عنها تاء التأنيث، ونصبه بفتحة مقدرة منع من ظهورها الفتحة التي جيء بها لمناسبة التاء. ويرى بعض المحدثين أن يقال: منصوب بالفتحة الظاهرة، لأن تاء التأنيث تستلزم فتح ما قبلها دائماً إلا في النداء.

4 على ما فيه من جمع بين العوض المعوض، وذلك ممنوع وهو من ذلك أن الألف بدل من الياء؛ فهو جمع بين العوض وبدل المعوض. وقيل: إن هذه الألف ليست بدلا من ياء المتكلم؛ وإنما هي حرف هجائي يوصل به آخر المنادى، إذا كان بعيدا، أو مندوبا، أو مستغاثا به. وهنالك صورة أضعف من هذه؛ وبه الجمع بين هذه التاء وياء المتكلم بعدها؛ فتقول: يا أبتي، ويا أمتي، وعليها جاء قول الشاعر:

أيا أبتي لا زلت فينا فإننا ... لنا أمل في العيش ما دمت عائشا

ويقال في إعرابها: "أب" منادى منصوب مضاف، والتاء عوض عن الياء المحذوفة، أما المذكورة فحرف ناشئ من إشباع كسرة التاء، أو التاء للتأنيث اللفظي والباء بعدها مضاف إليه، وقد فصلت بين المتضايقين.

(274/3)

ولا يجوز تعويض تاء التأنيث عن ياء المتكلم إلا في النداء¹؛ فلا يجوز: جاءني أبت، ولا رأيت أمت. والدليل على أن التاء في يا أبت ويا أمت عوض من الياء، أنهما لا يكادان يجتمعان، وعلى أنها للتأنيث، أنه يجوز إبدالها في الوقف هاء².

فصل: وإذا كان المنادى مضافاً إلى الياء؛ فالياء ثابتة لا غير³، كقولك: يا بن أخي، ويا بن خالي، إلا أن كان ابن أم، أو ابن عم⁴، فالأكثر الاجتزاء بالكسرة من الياء⁵، أو أن يفتحاً للتركيب المزجي⁶، وقد قرئ: {قَالَ ابْنُ أُمٍّ} بالوجهين، ولا يكادون يشبتون

1 وذلك أيضا خاص بالأب والأم.

2 وكذلك في الخط، وقد بينا قريبا أن الغالب والأفضل جعلها تاء عند الكتابة والوقف. وإلى بعض ما سبق في نداء "أب"، و"أم" يقول الناظم:

- وفي النداء "أبت أمت عرض ... واكسر أو افتح ومن الياء التا عوض
- 1 أي: عرض وقيل في النداء: يا أبت، ويا أمت، بكسر التاء وفتحها، وهذه التاء عوض عن ياء المتكلم المضاف إليها، وقد ترك الناظم صورة ضم التاء، كما ترك بقية الصور التي أوضحها المصنف.
- 3 أي: مع بنائها على السكون أو الفتح، ما لمت تحتم الضرورة الشعرية الاقتصار على أحدهما.
- 4 وكذلك: ابنة أم، أو ابنة عم، أو بنت أم، أو بنت عم.
- 5 ويكون المنادى معرباً منصوباً، والمضاف إليه الأول مجرور بالكسرة الظاهرة قبل الياء المحذوفة.
- 6 فيصير أن بمنزلة "خمسة عشر" مثلاً، ويقال في إعراب: يا بن أم ... إلخ. "يا للنداء"، و "ابن أم" منادى منصوب بفتحة مقدرة، منع من ظهورها حركة البناء التركيبي، وياء المتكلم المحذوفة مضاف إليه. وقيل: إن الأصل: يا بن أما، ويا بن عما ... إلخ، بقلب الياء ألفاً وحذفها للتخفيف، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها، ويكون الإعراب مقدراً منع منه الفتحة التي

* "وفي النداء" جار ومجرور متعلق بعرض. "أبت" مبتدأ مقصود لفظه. "أمت" معطوف على أبت بحذف العاطف. "عرض" الجملة خبر المبتدأ. "ومن الياء" متعلق بعوض. "التا عوض" مبتدأ وخبره.

(275/3)

الياء ولا الألف، إلا في الضرورة؛ كقوله:

يا بن أمي ويا شقيق نفسي¹

وقوله:

يا بنة عما لا تلومي واهجعي

جيء بها لمناسبة الألف المحذوفة. ويجوز وجه ثالث؛ وهو: إهمال الياء المحذوفة، واعتبار المنادى وما أضيف إليه بمنزلة الاسم الواحد المركب تركيباً مزجياً، ويعرب مبنياً على ضم مقدر منع منه حركة البناء أيضاً، وقد أشار الناظم إلى بعض هذه الآراء بقوله:

وفتح أو كسر وحذف الياء استمر ... في "يا بن أم يا بن عم لا مفر"
أي فتح الميم وكسرها قبل الياء المحذوفة، وحذف هذه الياء، مستمر على الراجح في يا
بن أم، ويا بن عم، من المنادى المضاف إلى مضاف لياء المتكلم، وأصلهما: يا بن أمي،
ويا بن عمي.

1 صدر بيت من الخفيف، لأبي زبيد الطائي، واسمه حرملة بن المنذر، من قصيدة يرثي
فيها أخاه، وعجزه:

أنت خلقتني لدهر شديد

وأولها:

إن طول الحياة غير سعود ... وضلال تأميل نيل الخلود
اللغة والإعراب: شقيق: تصغير شقيق. خلفتني: تركتني بعدك. لدهر شديد: لزمن تبعاته
شديدة. والإعراب واضح.

والمعنى: يا أخي في النسب، ويا من نفسه كنفي، لقد ذهبت وتركنتي وحيداً أفاقي
ويالات الزمن، وقد كنت ركناً أستند إليه، وظهير أعتمد عليه.

والشاهد: إثبات ياء المتكلم في "يا بن أمي" للضرورة.

2 صدر صدر بيت من الرجز، أو بيت من الرجز المشطور، لأبي النجم، الفضل بن
قدامى العجلي، يخاطب امرأته "أم الخيار"، وعجزه:

* "وفتح" مبتدأ وهو نكرة مسوغة التقسيم. "أو كسر" عطف عليه. "وحذف الياء"
حذف عطف على كسر، والياء مضاف إليه، والواو بمعنى مع "استمر" فاعله يعود على
حذف الياء، والجملة خبر المبتدأ، "في" حرف جر. "يا بن أم" مجرور بفي على الحكاية،
متعلق باستمر. "يا بن عم" معطوف عليه بحذف العاطف. "لا" نافية للجنس. "مفر"
اسمها، والخبر محذوف، أي: لي، أو: موجود.

(276/3)

باب: في ذكر أسماء لازمت النداء 1

منها "فل"، و"فلة"، بمعنى رجل، وامرأة2، وقال ابن مالك وجماعة: بمعنى زيد،

لا يخرق اللوم حجاب مسمعي

وهذا البيت من قصيدة مشهورة مطلعها:
قد أصبحت أم الخيار تدعي ... علي ذنبا كله لم أصنع
من أن رأت رأسي كرأس الأصلع ... ميز عنه قنزعا عن قنزع
جذب الليالي أبطني أو أسرعي ... أفناه قيل الله للشمس اطلعي
حتى إذا وارك أفق فارجمي

اللغة والإعراب: لا تلومي: من اللوم؛ وهو كثرة العتاب. أهجمي: من الهجوع، وهو الرقاد بالليل، والمراد: ترك ما هي فيه من لوم وتعنيف. حجاب مسمعي. كناية عن الأذن. "يا بنية" "يا" للنداء، وابنة منادى منصوب. "عما" مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفا. منع من ظهورها فتحة مناسبة الألف، والألف المنقلبة عن الياء مضاف إليه. "لا تلومي" لا ناهية وتلومي فعل مضارع مجزوم بلا بحذف النون، "واهجمي" فعل أمر معطوف عليه.

والمعنى: دعي واتركي لومي وعتاي يا بنة عمي، وخذي نفسك بالراحة، ونامي؛ فإن لومك هذا لا يصل إلى سمعي ولا أستمع له، وكانت - كثيرة اللوم له لكبره وضعفه ولا سيما وقت النوم والراحة.

والشاهد: في "يا بنة عما"؛ حيث أثبت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم للضرورة.

باب في ذكر أسماء لازمت النداء

1 أي لا تستعمل إلا منادى؛ فلا تقع فاعله، ولا مفعولة، ولا مبتدأ، ولا خبر، ولا اسما، أو خبرا لناسخ، ولا مضافا إليها، ولا شيئا آخر غير المنادى.
ومن الأسماء ما لا يصح أن يكون منادى على الصحيح؛ كالاسم المضاف إلى ضمير المخاطب؛ نحو: يا أخاك، وكضمائر غير المخاطب، واسم الإشارة المتصل بكاف الخطاب؛ نحو: يا ذاك، والاسم المبدوء "بأل"، في غير المواضع المستثناة التي سبق ذكرها.

2 أي فهما كنايةتان عن نكرتين من جنس الإنسان، مستقلتان عن فلان وفلانة. وأصل "فل"

وهند، ونحوهما 1، وهو وهم 2؛ وإنما ذلك بمعنى: فلان، وفلانة 3.
وأما قوله:

في لجة أمسك فلاناً عن فل 4
فقال ابن مالك:

1 أي من أعلام الأناسي، فهما كنايةتان عن علم شخصي لمن يعقل.
2 أي غلط.

3 أي أن الذي بمعنى زيد، ونحوهما من كناية الأعلام، هو: "فلان" و"فلانة"، لا "فل"،
و"فلة". ويمكن دفع وهم ابن مالك؛ بأن أصل "فل" و"فلة" عنده وفلانة، فحذفت
الألف والنون تخفيفاً، وهو مذهب الكوفيين. ومهما يكن؛ فكل من "فل، فلة"، مبني
على الضم دائماً في محل نصب سواء اعتبرا من المفرد العلم، أو النكرة المقصودة.
واستعمالها في غير النداء، أو منادى منصوباً، لا يكون إلا لضرورة شعرية.
4 عجز بيت من الرجز، أو بيت من مشطور الرجز، لأي العجلي، يصف إبلا قد
أقبلت متزاحمة واثارت غباراً، وقبله:

تضل منه إبلي بالهوجل

وهذا البيت من أرجوزة طويلة مشهورة، مطلعها:

الحمد لله العلي الأجلل ... الواسع الفضل الوهوب المجزل

اللغة والإعراب: الهوجل: المراد هنا: المفازة الواسعة التي لا أعلام بها، ويطلق على
الرجل الأهوج، لجة: هي الجلبة واختلاط الأصوات في الحروب. "منه" جار ومجرور
متعلق بتضل. والهاء عائدة على الغبار في البيت قبله. "إبلي" فاعل تضم. "بالهوجل"
متعلق به. "في لجة" متعلق بتضل أيضاً، أو بتدافع الواقع مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف؛
أي تدافعت الإبل تدافع، وذلك في قوله قبل:

تدافع الشيب ولم تقتل

"أمسك فلاناً عن فل" الجملة في محل نصب مقولة لقول محذوف، صفة للجة، أي في
لجة مقول فيها: أمسك ... إلخ.

والمعنى: يصف الشاعر إبلا أقبلت متزاحمة متدافعة تثير الغبار، فشبهها في هذه الحالة،
وقد ارتفعت أصواتها في الفلاة، يقوم شيوخ في لجة يدافع بعضهم بعضاً، فيقال فيهم:
أمسك فلاناً عن فلان، أي أحجز بينهما. وقيل: إن صدر البيت هو: تدافع
الشيب ... إلخ؛ لأن العجز يتلاءم معه بدون هذا التكلف.

والشاهد: استعمال "فل" في غير النداء، وجرها بحرف الجر للضرورة. وهذا رأي ابن مالك؛ إذ يقول: "وجر في الشعر فل".

(278/3)

هو "فل" الخاص بالنداء، استعمل مجروراً للضرورة¹، والصواب: أن أصل هذا "فلان"، وأنه حذف منه الألف والنون للضرورة؛ كقوله:

درس المنا بمنال فأبان²

أي: درس المنازل.

ومنها: "لؤمان"، بضم أوله وهمزة ساكنة ثانية؛ بمعنى كثير اللؤم³.

1 وقد صرح بذلك في النظم فقال: "وجر في الشعر فل". وقيل إن "فل" هنا أصله "فلان"، فرخم بحذف النون والألف.

2 صدر بيت من الكامل، للبيد بن ربيعة العامري. وعجزه:

فتقادم بالحبس فالسوبان

اللغة والإعراب: درس: عفا وزال أثره. المنا: أي المنازل. متالع، وأبان، والحبس، والسوبان: أسماء أماكن معينة. "المنا" فاعل درس مرفوع بصمة مقدرة على الألف للتعذر، أو بصمة ظاهرة على الحرف المحذوف للترخيم. "بمتالع" جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المنازل. "فأبان" معطوف على متالع.

والمعنى: أن جميع المنازل التي كانت بهذه الأماكن درست وزالت آثارها.

والشاهد: أن أصل المنا "المنازل" فرخم في غير النداء بحذف حرفين منه للضرورة. وهذا يقوي رأي من يقول: إن أصل "فل" -في البيت السابق- "فلان" وحذفت منه الألف والنون للضرورة. وقيل: إن المنا بمعنى المخاذي، ولا ترخيم فيه، وكأن الشاعر قال: عفا المكان المخاذي لهذه الأماكن.

3 ومثله في المعنى والحكم: "ملأم"، وكذلك "ملأمان"، و"مخبثان"، وصفان بمعنى: لئيم وخبيث. ومثلهما: كل وصف على وزن "مفعلان" مما يدل على أمر مذموم، وقد يدل على أمر محمود؛ مثل: مكرمان، ومطييان، وصفان بمعنى: عزيز مكرم، وطيب.

(279/3)

و"نومان" -بفتح أوله وواو ساكنة ثانية- بمعنى كثير النوم¹.
و"فعل" كغدر وفسق -سبا للمذكر. واختار ابن عصفور كونه قياسياً²، وابن مالك
كونه سماعياً³.

و"فعال"؛ كفساق وخبث؛ سبا للمؤنث⁴، وأما قوله:
إلى بيت قعيدته لكاع⁵، فاستعمله خبراً ضرورة، وينقاس هذا، و"فعال" بمعنى

1 لا يقاس على ما كان على وزن: "لؤمان"، و"ملأم"، و"نومان"؛ بل يقتصر فيه على
السماع. أما ما كان على وزن "مفعلان" ففيه رأيان، ولعل الأنسب الأخذ بالرأي الذي
يبيح القياس في هذه الصيغة؛ لكثرة ما ورد فيها.

2 أي في كل وصف جاء على وزن "فعل" بمعنى فاعل؛ لزم المذكر وسبه، بشرط دلالة
أصله على السب.

3 وقد أشار إلى ذلك في النظم كما سيأتي. ومما سمع: فسق، وغدر، وخبث، ولكع،
وسفه، بمعنى سافه، وشتم؛ بمعنى شاتم. وورد: "يا سفه مقتل الرجل بين فكيه"، وقد
يستعمل هذا الومن في غير النداء؛ كحديث: "لا تقوم الساحة حتى يكون أسعد الناس
في الدنيا لكع ابن لكع."

4 وهو معدول عن "فاعلة" أو "فعلية"، ومبني على الكسر أصالة.

5 عجز بيت من الوافر، اشتهر بأنه للحطيئة، في هجاء امرأته، ونسبه ابن السكيت
لأبي الغريب النصري، وصدره:

أطوف ما أطوف ثم آوي

اللغة والإعراب: أطوف: من التطويف؛ أي أكثر الطواف وال جولان في البلاد. آوي:
أرجع وأعود. قعيدته. التي تلازم القعود فيه، ويطلق على المرأة "قعيدة البيت" لذلك.
لكاع لثيمة خبيثة. "ما" مصدرية ظرفية. "أطوف" فعل مضارع، وقتد وصلت به "ما"
وهو مضارع مثبت، وذلك قليل. "قعيدته" مبتدأ ومضاف إليه. "لكاع" خبر مبني على
الكسر في محر رفع، والجملة صفة لبيت.

والمعنى: يهجو امرأته ويقول: أسير في الأرض، وأكثر من الطواف والجولان والتنقل في
نواحيها؛ لتحصيل القوت، والبحث عن العيش لي ولأسرتي، ثم أعود إلى منزلي فأجد فيه
امرأة خبيثة لثيمة، لم تهيء لي أسباب الراحة بعد هذا العناء.

والشاهد: استعمال "لكاع" -وهو على وزن "فعال"- في غير النداء للضرورة؛ فهي

خبر المبتدأ. وقيل: إن الخبر قول محذوف؛ أي قعيدته يقال لها: يا لكاع، وحينئذ لا

يكون قد خرج عن النداء.

الأمر 1؛ كنزال، من كل فعل ثلاثي 2 تام متصرف 3. فخرج نحو: دحرج، وكأ، ونعم وبئس 4. والمبرد لا يقيس فيهما.

1 ذكر المصنف ذلك هنا من باب الاستطراد لموافقته؛ نحو: خباث؛ في الوزن، والبناء على الكسر، وشروطه، لا في النداء. وسيجيء الكلام على هذه الصيغة في باب "أسماء الأفعال".

2 إلا ما سمع من نحو: دراك، من أدرك.

3 أي تصرفاً كاملاً؛ فلا يبنى من نحو: يذر ويدع؛ لأن كلا منهما ناقص التصرف.

4 "دحرج" غير ثلاثي، و"كان" غير تام، و"نعم" و"بئس" جامدان.

ويستخلص مما تقدم: أن الألفاظ التي لا تستعمل إلا منادى ثلاثة أنواع:

أ- نوع مقصور على السماع، وأشهر ألفاظه: أبت، وأمت الملازمتين لتاء التأنيث، اللهم، فل، فلة، لؤمان، ملأم، نومان. وألفاظ هذا النوع مبنية على الضم، إلا أبت وأمت، وقد تقدم حكمهما.

ب- نوع قياسي وهو: ما كان على وزن "فعال" لسبب الأثني وذمها؛ كيا خباث، ويا فساق، وله شروط سبق بيانها ويقال في إعراب هذا النوع: منادى مبني على ضم مقدر منع من ظهوره كسرة البناء الأصلي في محل نصب.

ج- نوع في قياسه خلاف، والأحسن الأخذ بقول من يقول بقياسيت؛ لكثرة ما ورد منه عن العرب، وهو: ما كان على وزن "مفعلان" للذم غالباً، أو للمدح؛ كملاًمان، ومكرمان، وما كان على وزن "فعل" لزم المذكور؛ نحو: عُدر، ولُكع، وهذا النوع مبني على الضم في محل نصب.

وإلى ما تقدم في هذا الباب يشير الناظم بقوله:

و"فل" بعض ما يخص بالندا ... "لؤمان" "نومان" كذا واطردا
 في سب الأنثى وزن "يا خباث" ... والأمر هكذا من الثلاثي
 وشاع في سب الذكور "فعل" ... ولا تقس وجر في الشعر "فل"
 أي أن "فل" و"فلة" من الأسماء التي تختص بالنداء، وكذلك "لؤمان" و"نومان" واطردا في
 سب الأنثى "يا خباث" وما كان على وزنها، وهذا الوزن مطرد أيضاً في كل اسم فعل
 ثلاثي دال على الأمر، وشاع في النداء ما كان على وزن "فُعَل" خاصا بسب الذكور،
 ومع شيوخه، فلا تقس عليه، ويجوز جر "فل" في الشعر للضرورة، مع أنها مختصة
 بالنداء.

نداء المجهول: اختار العرب لنداء المجهول كلمات منها: "هَن" لنداء المذكر المجهول،
 و"هنت" لنداء المؤنثة المجهولة؛ تقول: "يا هن لا تدخل فيما لا يعينك"، و"يا هنت
 قلبي"، وتقول في التثنية: "يا هنان" و"هنتان"، وفي جمعي السلامة: "يا هنون" و"يا
 هنات". وقد تلحقها في الآخر "ها" كما في الندبة؛ فيقولون في الإفراد: "يا هناه" و"يا
 هنتاه"، وفي التثنية: "يا هنتانيهن" و"يا هنتانيه"، وفي الجمع: "يا هنوناه"، و"يا هنتاتوه".
 وتسكن الهاء الأخير في كل ذلك عند الوقف. وتحذف وصلاً، وقد تثبت وصلاً
 للضرورة الشعرية، فتتحرك بالضم أو بالكسر، ومن الخير عدم استعمال هذه الكلمات
 اليوم؛ لنقلها ولتعدد معانيها اللغوية، ومن معانيها: الحمد والمذموم.

*"وفل" مبتدأ. "بعض" خبر. "ما" اسم موصول مضاف إليه. "يخص" فعل مضارع
 للمجهول. ونائب الفاعل يعود على "ما" والجملة صلة، "بالندا" متعلق بـيخص؟
 "لؤمان" مبتدأ. "نومان" معطوف عليه بتقدير عاطف. "كذا" متعلق بمحذوف خبر.
 "واطردا" فعل ماض، والألف للإطلاق.
 ** "في سب" متعلق باطراد، و"الأنثى" مضاف إليه. "وزن" فاعل اطراد. "يا خباث"
 مضاف إليه على الحكاية "والأمر" مبتدأ. "هكذا" متعلق بمحذوف خبر. "من الثلاثي"
 جار ومجرور متعلق بمحذوف، حال من الضمير المستكن في الخبر.
 *** "فعل" فاعل شاع. "جر" فعل ماض للمجهول. "في الشعر" متعلق بجر. "فل" نائب
 فاعل جر.

باب: الاستغاثة 1

إذا استغيث اسم منادى²، وجب كون الحرف "يا"، وكونها مذكورة³، وغلب جره بلام واجبة الفتح⁴؛ كقول عمر -رضي الله تعالى عنه: "يا الله"⁵، وقول الشاعر:

يا لقومي ويا لأمثال قومي⁶

باب الاستغاثة:

يعرفها النحويون بأنها: نداء من يخلص من شدة واقعة، أو يعين على دفع مشقة قبل وقوعها، ولا يستلزم أن يفعل المستغاث وفق ما يطلب المستغيث؛ قال تعالى: {وَإِنْ يَسْتَعِثُّوا يُعَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ} ، وأسلوب الاستغاثة أحد أساليب النداء، ولا يتحقق إلا بثلاثة أشياء: حرف النداء "يا" لا غير، وبعده غالباً المستغاث به، وهو الذي يطلب منه العون والمساعدة، وقد يسمى المستغاث؛ ثم المستغاث له وهو الذي يطلب العون بسببه، ولكل من هذه الثلاثة شروط وأحكام، تتضح مما يأتي.

2 أي إذا نوي مدلول اسم للاستغاثة به.

3 هذان شرطان في حرف النداء.

4 هذا حكم من أحكام المستغاث، ووجود اللام ليس واجبا؛ وإنما الواجب فتحها حين تذكر؛ لأنه واقع موقع كاف الخطاب في مثل: أدعوك، ولام الجر تفتح معها؛ وليحصل الفرق بينها وبين لام المستغاث من أجله، قال الناظم مشيراً إلى ذلك:

إذا استغيث اسم منادى خفضاً ... باللام مفتوحاً كذا للمرتضى

أي: إذا نودي واستغيث اسم، وجب جر المنادى بلام مبنية على الفتح؛ نحو: يا للمرتضى.

5 قال رضي الله عنه لما طعنه أبو لؤلؤة الجوسي: يا لله للمسلمين.

6 صدر بيت من الخفيف - لم ينسب لقائل، وعجزه:

*"إذا" ظرف مضمن معنى الشرط. "استغيث" فعل ماض للمجهول، فعل الشرط. و"اسم" نائب فاعله. "منادى" نعت لاسم. "خفضاً" الجملة جواب الشرط والألف للإطلاق. "باللام" متعلق به. "مفتوحاً" حال من اللام "كيا" الكاف جارة لقول محذوف، و"يا" حرف نداء. "للمرتضى" اللام جارة عند البصريين، وفي متعلقها خلاف كما سيأتي.

إلا أن كان معطوفاً ولم تعد معه "يا" فتكسر¹.

لأناس عتوهم في ازدياد

اللغة والإعراب: عتوهم: العتو: الاستكبار والطغيان. في ازدياد: أي يزيد يوماً بعد يوم. "يا" حرف نداء واستغاثة. "لقومي" اللام حرف جر أصلي، وهي مفتوحة، وقومي مجرور بها، والجار والمجرور في محل نصب متعلق بأدعو؛ بتضمينه معنى فعل يتعدى باللام، كالتجى مثلاً، أو متعلق بحرف النداء؛ لنيابته عن الفعل "أدعو" كما بينا سابقاً. وقيل: اللا زائدة لا تتعلق بشيء والمستغاث منصوب بفتحة مقدرة منع منها حرف الجر الزائد. وذهب الكوفيون إلى أن اللام اسم مضاف لما بعده، وأن الأصل: "يا آل" فحذفت الهمزة للتخفيف، وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين. "ويا لأمثال" إعرابه كذلك. "قومي" مضاف إليه، وياء المتكلم مضاف إليه. "لأناس" جار ومجرور متعلق بمحذوف؛ أي أدعوكم لأناس، أو متعلق بيا نفسها؛ لأن فيها معنى الفعل. "عتوهم" مبتدأ ومضاف إليه. "في ازدياد" جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر، والجملة في محل جر صفة لأناس. والمعنى: أستغيث بقومي وبأمثالهم في النجدة والشجاعة، ليمنعوني من قوم يزدادون علواً واستكباراً علي، ويظلموني بغير سبب.

والشاهد: جر المستغاث به في "يا لقومي، ويا لأمثال"، بلام واجبة الفتح.

1 هذا استثناء من وجوب بناء لأم المستغاث على الفتح؛ وهو وجوب الكسر، إذا كان المستغاث غير مسبوق "يا"؛ ولكنه معطوف على آخر مسبوق بها.

وكذلك يجب الكسر إذا كان المستغاث ياء المتكلم؛ نحو: يا لي للغرباء، على رأي ابن جني؛ من جواز كونه قد استغاث بنفسه، وكسرت اللام لمناسبة الياء. ويرى غيره أن "يا لي" لا يكون إلا مستغاثاً لأجله، والمستغاث به محذوف. وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله:

وافتح مع المعطوف إن كررت "يا" ... وفي سوى ذلك بالكسر اثتيا

أي إذا كررت "يا" مع المعطوف وجب فتح لام الجر الداخلة عليه. وفي غير هذه

الصورة

"وافتح" فعل أمر، ومفعوله محذوف؛ أي اللام. "مع" ظرف متعلق بمحذوف، حال من

ذلك المحذوف "المعطوف" مضاف إليه. "يا" مفعول "كررت" الواقع فعلا للشرط،
والجواب محذوف يدل عليه ما قبله، "وفي سوى جار ومجرور متعلق بـ"ذلك"
مضاف إليه، والإشارة إلى المذكور في البيتين. "بالكسر" متعلق بـ"أنتيا" أيضا. "أنتيا" فعل
أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفا للوقف، والفاعل أنت.

(284/3)

ولام المستغاث له مكسورة دائما كقوله: يا لله للمسلمين¹،

وقول الشاعر:

يا للكهول وللشبان للعجب²

يجب كسر اللام معه، وهذا يشمل: عدم ذكر "يا" مع المعطوف، كما يشمل اللام
الداخلة على المستغاث له.

هذا: والمستغاث المجرور باللام المسبوق بـ"يا" معرب منصوب؛ فهو مجرور لفظا منصوب
محلا، حتى المفرد العلم والنكرة المقصودة؛ لأن اللام جعلتهما من قسم المضاف تأويلا.
ويقال في إعرابه: اللام حرف جر أصلي، وما بعدها منادى منصوب بفتحة مقدرة منع
من ظهورها الكسرة التي جلبها حرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بـ"يا" وإنما يعرب
بشرط ألا يكون مبنيًا في الأصل؛ نحو: يا لهذا للمستجير، وأن تكون اللام مذكورة
وقبلها "يا" ويجوز في تابعه: الجر مراعاة للفظ، والنصب مراعاة للمحل.

1 إنما يجب كسر لام المستغاث له؛ إذا لم يكن ضميرا غير ياء المتكلم، وإلا فتحت
لامه؛ نحو: يا للمخلص لنا، ويا لمحمد لك، بخلاف يا للزائر لي؛ لأن الضمير ياء المتكلم.
وهذا حكم من أحكام المستغاث له. ويجب كذلك تأخير المستغاث، كما أنه يجوز
حذفه إذا علم وأمن اللبس؛ نحو: يا لقومي من للندى والسماح؟

2 عجز بيت من البسيط، لم ينسب لقائل، وصدده:

يبكيك ناء بعيد الدار مغترب

اللغة والإعراب: ناء: بعيد، وهو اسم فاعل من نأى ينأى؛ بمعنى بعد. مغترب: غريب؟
الكهول: جمع كهل؛ وهو من جاوز الثلاثين وخطه الشيب، وقيل: الأربعين. والشبان:
جمع شاب؛ وهو من كانت سنه دون سن الكهل.

"ناء" فاعل يبكي. "بعيد الدار" صفة لناء، ومضاف إليه، وإضافته للدار غير محضة؛

ولذلك وقع صفة للنكرة. "مغترب" صفة ثانية. "يا للكهول" "يا" حرف نداء واستغاثة، واللام حرف جر، و"الكهول" مجرور بها، والجار والمجرور في محل نصب متعلق بأدعو، أو بيا، كما سبق بيانه. "وللشباب" إعرابه كذلك. "للعجب" جار ومجرور متعلق بمحذوف كما سبق. وهو مستغاث له.

والمعنى: يبكىك ويحزن لفقدك وموتك الأبعد الغرباء؛ لما كنت تسدي إليهم من

(285/3)

ويجوز ألا يبتدأ المستغاث باللام؛ فالأكثر حينئذ أن يختم بالألف 1؛ كقوله:

يا يزيدا لآمل نيل عز 2

معروف وعون، وقد يسر الأقارب لما يرثونه منك بعد فقدك؛ فهيا معشر الكهول والشباب لمشاركتنا في العجب من ذلك!

والشاهد: كسر لام المستغاث له في "للعجب" وفيه شاهد آخر؛ وهو: كسر لام المستغاث به في "للشبان"؛ لأنه معطوف لم تكرر معه "يا".

1 وتكون هذه الألف عوضا عن اللام، ومن ثم لا يجتمعان، ويبقى المنادى دالا على الاستغاثة بالقرينة، ولكنه لا يكون في هذه الصورة ملحقا بالمنادى المضاف؛ بل يكون مبنيًا على الضم المقدر في محل نصب، منع من ظهورها الفتحة الطارئة لمناسبة الألف، ويجوز في تابعه الرفع مراعاة للفظه، والنصب مراعاة لخله، ولا يجوز مراعاة الفتحة الطارئة لمناسبة الألف، وإذا وقف على المستغاث المختوم بالألف فالأحسن مجيء "ها" السكت الساكنة؛ تقول: يا شاعراه، وتحذف عند الوصل.

2 صدر بيت من الخفيف، لم يعين قائله، وعجزه:

وغنى بعد وفاقه وهوان

اللغة والإعراب: آمل: اسم فاعل من الأمل؛ وهو الرجاء والتوقع: نيل: حصول. فاقة: فقر وحاجة. هوان: مذلة واحتقار. "يا" حرف نداء واستغاثة، "يزيدا" منادى مستغاث به مبني على ضم مقدر منع منه حركة مناسبة ألف الاستغاثة في محل نصب، والألف عوض عن لام الاستغاثة. "لآمل" متعلق بيا، أو بالفعل المحذوف كما تقدم. "نيل عز" نيل مفعول لآمل، وعز مضاف إليه، وفيه ضمير هو فاعله؛ لأنه اسم فاعل. "وغنى"

معطوف على عز منصوب بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة للساكين. "بعد" ظرف زمان متعلق بنيل أو بآمل. "فاقة" مضاف إليه. "وهوان" معطوف على فاقة. والمعنى: أستغيث بك يا يزيد، وأدعوك لمن يطلب القوة والعزة، بعد الضعف والمذلة، ويرجو الغنى والثراء بعد الفقر والحاجة. والشاهد: في "يزيد"؛ فإنه مستغاث به اختتم بالآلف، ولم يؤت معه باللام المفتوحة، التي تدخل على المستغاث به.

(286/3)

وقد يخلو منهما 1؛ كقوله: ألا يا قوم للعجب العجيب 2 ويجوز نداء المتعجب منه؛ فيعامل معاملة المستغاث 3؛ كقولهم: يا للماء، ويا للدواهي، إذا تعجبوا من كثرتهما.

- 1 أي من اللام والألف، وحينئذ يكون حكمه المنادى الذي ليس للاستغاث.
- 2 صدر بيت من الوافر، لم ينسب لقائل، وعجزه:
وللغفلات تعرض للأريب
اللغة والإعراب: الغفلات: جمع غفلة، مصدر غفل عن الشيء، لم يلتفت إليه ولم يلق إليه باله. تعرض له: تنزل به. الأريب: العالم بالأمور البصير بالعواقب. "ألا" أداة تنبيه. "قوم" مستغاث به منادى، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اجتزاء بكسرة الميم. ويجوز أن يكون مبنياً على الضم إذا قدر قطعه عن الإضافة. "للعجب" جار ومجرور مستغاث لأجله، متعلق بيا، أو بالفعل المحذوف. "العجيب" صفة للعجب. "وللغفلات" معطوف عليه. "تعرض" الجملة حال من الغفلات.
- والمعنى: أستغيث وأدعو قومي ليعجبوا العجب كله، وينظروا كيف تحدث الغفلة وعدم الانتباه للبصير بالأمور الخبير بالعواقب؟
والشاهد: في "يا قوم" حيث جاء مستغاثاً به خالياً من اللام المفتوحة في أوله، ومن الألف في آخره، وذلك نادر، وقد مر التنبيه على ذلك.
- 3 قد يراد بأسلوب النداء: التعجب من شيء عظيم يتميز بذاته أو بكثرته، أو شدته أو غرابته، فينادى جنس ما رآه، نحو: يا للماء، أو من له به صلة أو معرفة؛ نحو: يا للعلماء ويأتي على صورة الاستغاث مشتملاً على حرف النداء "يا"، وعلى منادى مجرور

باللام المفتوحة، ولكن ليس هنالك مستغاث؛ وذلك كأن ترى البدر فيبهرك جماله؛ فتقول: يا للبدر! أو ترى الماء الكثير فتعجب من كثرته؛ فتقول: يا للماء! مثل هذا الأسلوب يقال فيه إنه أسلوب نداء أو استغاثة أريد به التعجب، فكأنك تنادي البدر والماء، وتقول: احضر ليتعجب منك، وعلى هذا ينبغي أن يعامل معاملة المستغاث؛ فيجر باللام المفتوحة، وإذا حذفت جيء بالألف في آخره عوضاً عنها، وتلحقه هاء السكت عن الوقف، وقد يأتي على صورة أخرى؛ فلا يبدأ باللام ولا يختم بالألف؛ تقولك يا عجب. وإلى ذلك وما

(287/3)

باب الندبة 1:

حكم المندوب - وهو المتفجع عليه أو المتوجع منه - حكم المنادى؛ فيضم في نحو: وأزيد وينصب في نحو: وا أمير المؤمنين، إلا أنه لا يكون نكرة؛

قبله، يشير الناظم بقوله:

ولام ما استغيث عاقبت ألف ... ومثله اسم ذو تعجب ألف
أي: أن لا المستغاث قد تحذف فتعقبها، ويؤتى بألف بدلها في آخره عوضاً عنها، ومثل:
المستغاث الاسم المتعجب منه في أسلوب التعجب الآتي.

تنبيه:

قد يجري المستغاث له بـ"من" بدلا من اللام؛ إذا كان مستنصراً عليه؛ كقوله:
يا للرجال ذوي الألباب من نفر ... لا يبرح السفه المردي لهم دينا
فإن كان مستنصراً له، تعين جره باللام؛ نحو: يا لله للمجاهدين، ويجوز الجمع بين "يا"
و"أل" التي في صدر المستغاث إذا كان مجروراً باللام كما مثلنا.

باب الندبة:

1 الندبة لغة: مصدر ندب الميت، إذا ناح عليه، وذكر خلاله الكريمة، ومآثره الحميدة، واصطلاحاً: نداء موجه للمتفجع عليه أو المتوجع منه، بلفظ "وا"، أو "يا" عند أمن اللبس، والتفجع: إظهار الحزن وقلة الصبر عند نزول المصيبة، وأكثر ما يكون عند النساء؛ لضعفهن عن الاحتمال والصبر.

والمتفجع عليه: من نزلت به الفجعة، أو أصابته نازلة حقيقة، أو نزل منزلة ذلك؛ كقول

عمر -رضي الله عنه- وقد أخبر بجذب أصاب بعض العرب: واعمره واعمراه.
والمتوجع منه: الموضع والمكان الذي فيه الألم؛ كقولك: وأرأساه، أو السبب الذي أدى
إلى الألم؛ كقولك: وامصبيته؛ لأن المصيبة هي سبب الألم، وقد يسمى هذا متوجعا له،
والمنادى في ذلك كله يسمى: مندوبا.

* "ولام" مبتدأ. "ما" اسم موصول مضاف إليه. "استغيث" الجملة صلة. "ألف" مفعول
عاقب، وسكن على لغة ربيعة، والجملة خبر المبتدأ. "ومثله" خبر مقدم ومضاف إليه،
والضمير يعود إلى المستغاث. "اسم" مبتدأ مؤخر. "ذو تعجب" ذو نعت لاسم،
وتعجب مضاف إليه. "ألف" الجملة صفة لتعجب.

(288/3)

كرجل1، ولا مبهما؛ كأبي، واسم الإشارة والموصول؛ إلا ما صلته مشهورة2؛ فيندب؛
نحو: "وامن من حفر بئر زمزماه3؛ فإنه بمنزلة: "وا عبد المطلباه"4، إلا أن الغالب أن

1 هذا في المتفجع عليه، أما المتوجع منه فيجوز أن يكون نكرة؛ نحو: وامصبيته، في
مصيبة غير معينة.

وإنما لم تندب النكرة ولا المبهم لأن القصد من الندبة الإعلام بعظمه المندوب وإظهار
أهميته أو شدته؛ وذلك يستدعي أن يكون معروفاً معيناً.

2 أي معروفة الارتباط بالموصوف بين المتخاطبين؛ بحيث يتعين بها الموصول. وهذا إذا
كان الموصول غير مبدوء بأل، وإلا امتنعت ندبته مطلقاً. ومثل الموصول في الإبهام
المضمّر.

3 "وا" حرف نداء وندبة. "من" منادى مندوب مبني على ضم مقدر منع من ظهوره
اشتغال المحل بسكون البناء الأصلي في محل نصب، وجملة "حفر" صلة.
"بئر" مفعول حفر. "زمزماه" مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع منها حركة مناسبة
ألف الندبة، وهذا إذا اعتبر متصرفاً فإن اعتبر ممنوعاً من الصرف؛ فهو منصوب بفتحة
مقدرة نيابة عن الكسرة والهاء للسكت.

4 أي في الشهرة. وإلى ما سبق من حكم المندوب، وبيان ما لا يندب، أشار الناظم
بقوله:

ما للمنادى اجعل لمندوب وما ... نكر لم يندب ولا ما أجمعا
ويندب الموصول بالذي اشتهر ... كـ "بئر زمزم" يلي "وا من حفر"
أي: أجب للمندوب من الأحكام ما للمنادى، ولا تندب النكرة ولا المبهم من الأسماء؛

* "ما" اسم موصول مفعول أول لاجعل. "للمنادى" متعلق بمحذوف، صلة. "لمندوب"
في موضع المفعول الثاني لاجعل. "وما" اسم موصول مبتدأ. "نكر" فعل ماض
للمجهول، والجملة صلة. "لم يندب" الجملة خبر المبتدأ. "ولا" الواو عاطفة، و"لا"
نافية. "ما" موصولة معطوفة على الضمير في يندب؛ لوجود الفصل بلا. "أجمعا" فعل
ماض للمجهول، والجملة صلة.
"بالذي" متعلق بالموصول لا يندب. "اشتهر" الجملة صلة والعائد محذوف؛ أي به.
"كثير" جار ومجرور، خبر لمبتدأ محذوف، وبئر بالنصب على الحكاية لأنه مفعول به
لحفر. "زمزم" مضاف إليه. "يلي" فعل مضارع، وفاعله يعود إلى بئر زمزم، والجملة حال
من "وامن حفر" الواقع مفعولا ليلي على الحكاية، وجملة "حفر" صلة من، والأصل:
وامن حفر بئر زمزم.

كأي، والمضمر، واسم الإشارة والموصول المحلي بآل، ويندب الموصول الخالي من آل إذا
اشتهر بالصلة؛ نحو: "وا من حفر بئر زمزماه"، والذي حفرها: عبد المطلب جد النبي -
عليه السلام- وقد شاع ذلك وعرف بين الناس؛ فكأنك قلت: واعبد المطلب، وقوله:
"يلي وامن حفر" أي: يقع بعد هذه القولة.

(289/3)

يختتم بالألف 1؛ كقوله:

وقمت فيه بأمر الله يا عمرا 2

ويحذف لهذه الألف ما قبلها، من ألف؛ نحو: واموساه 3، أو تنوين في صلة؛ نحو: وامن
حفر بئر زمزماه 4، أو في مضاف إليه؛ نحو: وا غلام زيدا، أو في محكي؛ نحو: وا قام
زيداه 5، فيمن اسمه "قام"

زيد"،.....

1 أي الزائدة، وذلك لمد الصوت؛ حتى يكون أقوى بنبراته على إعلان ما في النفس من

حزن وأسى.

2 تقدم هذا الشاهد في أول "باب النداء".

والشاهد: فيه هنا في قوله: "يا عمرا"؛ حيث ختم بألف الندبة، وثبت هذه الألف دليل على أنه مندوب، ولو كان منادى لبني على الضم؛ لأنه علم مفرد، وهو مبني على ضم مقدر منع منه فتحة مناسبة الألف. واستعمال "يا" للندبة لأمن اللبس؛ لأن وجود الألف بين أنه مندوب، لا منادى.

3 أي في "موسى" وعند إعرابه يقال: "موسى" منادى مبني على ضم مقدر للتعذر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين؛ والألف الموجودة زائدة للندبة، والهاء للسكت.

4 بحذف التنوين الظاهر من "زمزم" على أنه مصروف، والتنوين المقدر، على أنه ممنوع من الصرف.

5 ف"قام زيده" مبني على مقدر منع منه فتحة المناسبة، وقيل: ضمة الحكاية المحذوفة لأجل الألف.

وفي زيادة ألف الندبة، وحذف ما يكون في آخر المندوب من ألف التنوين لأجلها، يقول الناظم:

(290/3)

ومن ضمة1؛ نحو: وازيده، أو كسرة2؛ نحو: واعبد الملكاه، واحذاماه. فإن أوقع حذف الكسرة أو الضمة في لبس أبقيتا، وجعلت الألف ياء بعد الكسرة؛ نحو: واغلامكي3، وواواً بعد الضمة؛ نحو: واغلامهو، أو واغلامكمو4، ولك في الوقف

ومنتهى المندوب صلة بالألف ... متلوها إن كان مثلها حذف

كذلك تنوين الذي به كمل ... من صلة أو غيرها نلت الأمل

يعني أن آخر المندوب تلحقه ألف للندبة، فإن وقعت هذه الألف بعد مثيل لها -أي

بعد ألف- حذف المثيل دون ألف الندبة؛ لأنها جاءت لغرض، وقوله: متلوها، أي

الذي تليه وتقع بعده.

وكذلك يحذف التنوين مما جاء بعد المندوب ليكملة؛ كالصلة بعد الموصول، والمضاف

إليه بعد المضاف. وقوله: نلت الأمل، دعاء للمخاطب، سيق لتكملة البيت.

1 أي في المبني.

2 أي في المعرب كالمثال الأول، أو في المبني كالمثال الثاني.

3 ولا يصح محيئ الألف؛ لأنه لو قيل: واغلامكا، التبس خطاب المؤنث بالمذكر.

4 لأنه لو قيل: واغلامها، التبس المذكر بالمؤنث في الأولى، أو غلامكا، التبس الجمع بالثنى في الثانية.

والخلاصة:

أنه ينبغي أن يفتح ما قبل الألف إن كان غير مفتوح؛ لأن الفتحة هي التي تناسبها، فإن أوقعت الفتحة في لبس تركت، وبقيت الحركة الموجودة على حالها، مع زيادة حرف وفي شكل المندوب وضبطه يقول الناظم:

* "ومنتهى المندوب" منتهى مفعول لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، والمندوب مضاف إليه. "متلوها" مبتدأ مضاف إلى الهاء. "إن كان" شرط وفعله، واسم كان مستتر فيها. "مثلها" خبرها مضاف إلى الهاء. "حذف" فعل ماض للمجهول، ونائب الفاعل يعود إلى متلوها، والجملة خبر المبتدأ، وجواب الشرط محذوف تدل عليه جملة الخبر. "كذاك" خبر مقدم. "تنوين" مبتدأ مؤخر. "الذي" مضاف إليه. "به" متعلق بكمل الواقع صلة الذي "من صلة" بيان للذي، أو حال من المضاف. "أو غيرها" معطوف على صلة، مضاف للهاء.

(291/3)

زيادة "هاء السكت" بعد أحرف المد1.

والشكل حتماً أوله مجانساً ... إن يكن الفتح بوهم لا بسا أي: إذا شكل آخر المندوب بضم أو كسر؛ فأوله مجانساً له، من واو، أو ياء، إذا كان الفتح قبل ألف الندبة يوقع في لبس توهم غير المراد.

1 فتقول: واعمرها، وامصبيته، وأرأساه. وتحذف في الوصل، إلا في الضرورة الشعرية،

فتبقى وتحرك بالكسر أو بالضم؛ كقول المتنبي:

واحر قلباه ممن قلبه شيم ... ومن بجسمي وحالي عنده سقم

وفي هذه الهاء يقول الناظم:

وواقفاً زد هاء سكت إن ترد ... وإن تشأ فالمد والها لا ترد

أي: إذا وقفت على المندوب، فزد بعد الألف هاء سكت إذا أردت، وإن شئت ألا تزيد حرف المد ولا الهاء، فافعل.

تنبيه:

إذا كان المندوب مثنى أو جمع مذكر سالماً، فلا تحذف نونهما عند ألف الندبة، فيقال: وازيدانا، وازيدونا، وبينيان على الألف والواو كالجرد. وإذا كان للمندوب تابع، فإن كان نعتاً لفظة كلمة "ابن" المضافة لعلم، فإن الألف تدخل على المضاف إليه، تقول: وإسماعيل بن إبراهيم، وإن كان لفظاً آخر، فالأحسن دخولها على المنعوت. أما البدل، وعطف البيان، والتوكيد المعنوي، فالأحسن الاكتفاء بدخولها على المتبوع، وفي عطف النسق تدخل على المعطوف؛ تقول: وأعلي وأعمراه، ويجوز دخولها على المعطوف والمعطوف عليه، وتدخل في التوكيد اللفظي عليهما؛ تقول: وأحمداه وأحمداه.

* "والشكل" مفعول محذوف يفسره أوله. "حتما" مفعول مطلق محذوف، أو حال من هاء أوله. "مجانساً" مفعول ثانٍ لأوله، والهاء مفعوله الأول. "إن يكن" شرط وفعله. "بوهم" متعلق بلايسا الواقع خبراً ليكن، ولا بسا: من لبست الأمر عليه: خلطته، وجواب الشرط محذوف.

** "وواقفاً" حال من فاعل زد. "هاء" مفعول أول لزد، ومفعوله الثاني محذوف. "فالمد" الفاء واقعة في جواب الشرط، و"المد" مبتدأ. وخبره محذوف؛ أي واجب، والجملة جواب الشرط، "والهاء - بالقصر للضرورة - مفعول مقدم لتزد المجزوم بلا الناهية.

(292/3)

فصل:

وإذا ندب المضاف للياء¹، فعلى لغة من قال: "يا عبد" بالكسر، أو "يا عبد" بالضم، أو "يا عبداً" بالألف، أو "يا عبد" بالإسكان؛ يقال: واعددا². وعلى لغة من قال: "يا عبدي" بالفتح أو "يا عبدي" بالإسكان؛ يقال: "واعبد يا³، بإبقاء الفتح على الأول، وباجتلابه على الثاني. وقد تبين أن لمن سكن الياء: أن يحذفها، أو يفتحها، والفتح رأي سيئويه، والحذف رأي المبرد. وإذا قيل يا غلام غلامي، لم يجز في الندبة حذف الياء؛ لأن المضاف إليها غير

- 1 أي: لياء المتكلم الجائزة فيها اللغات الست المتقدمة.
 - 2 أي قال في هذه اللغات الخمس: "يا عبدا" بزيادة ألف الندبة في المحذوف الياء، وتحذف ياء المتكلم المنقلبة ألفا في "عبدا"، والياء الساكنة في "عبدى"، وتحل محلها ألف أخرى للندبة، ويقال في إعرابه: منادى مضاف منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة، منع من ظهورها فتحة ألف الندبة، وليس مبنياً لأنه مضاف.
 - 3 أي: بزيادة ألف الندبة وفتح ما قبلها، ويكون منصوباً بفتحة مقدرة على الدال منع من ظهورها الكسرة العارضة لمناسبة الياء في محل نصب، والياء مضاف إليه مبني على سكون مقدر منع من ظهوره الفتحة التي جاءت لمناسبة الألف.
 - 4 فلا يسري عليه أحكام المنادى المضاف للياء، ولما لم تحذف في النداء لم تحذف في الندبة، ومع إثبات الياء يجوز زيادة ألف الندبة بعدها، وعدم زيادتها، وفي المندوب المضاف إلى ياء المتكلم يقول ابن مالك:
- وقائل: واعبد يا واعبدا ... من في النداء يا ذا سكون أبدى
- أي: يقول: "واعبد يا" بتحريك الياء بالفتح، وزيادة ألف الندبة، أو: "واعبدا" بحذف الياء مع زيادة ألف الندبة وفتح ما قبلها، يقول ذلك: من أبدى في النداء حرف الياء

* "وقائل" خبر مقدم، وفيه ضمير هو فاعله، "واعبد يا" مفعول به مقصود لفظه.

"واعبدا" معطوف عليه. "من" اسم موصول مبتدأ مؤخر. "في النداء" متعلق بأبدى.

"اليا" -بالقصر- مفعول مقدم لأبدى. "ذا" حال من الياء.

"سكون" مضاف إليه. "أبدى" فعل ماض وفاعله يعود إلى "من"، والجملة صلة لها.

ومعنى أبدى: أظهر.

سكون؛ أي من كانت لغته في المنادى المضاف للياء إسكانها.
وكذلك يقول: "واعبدا" من يحذف الياء، أو يستغني بالكسرة؛ أو يقلب الياء ألفاً،
والكسرة فتحة، ويحذف الألف ويستغني بالفتحة، أو يقلبها ألفاً ويبقيها.
تنبيه:

هل المندوب منادى أو لا؟ رأيان. وقد صرح الرضي بأن المندوب والمتعجب منه،
مناديان مجازاً لا حقيقة؛ فإذا قلت: يا محمداً، أو يا للماء؛ فكأنك تنادي وتقول: تعال
يا محمد؛ فإني إليك مشتاق، وات يا ماء؛ حتى يتعجب منك.

(294/3)

الأسئلة والتمارين:

- 1 عرف النداء، واذكر أداة النداء التي ينادى بها القريب، والتي ينادى بها القريب
والبعيد، ومثل بمثالين من إنشائك للكل.
- 2 تختص "يا" من بين أحرف النداء بمميزات، فما هي هذه المميزات؟ وضح بأمثلة.
- 3 لا يجمع بين "يا" و "أل" في النداء إلا في مواضع، أذكر هذه المواضع، ومثل لكل،
ووضح علة استثنائها.
- 4 ما المراد بالمفرد في باب النداء؟ وما حكمه في الإعراب؟ هات أمثلة موضحة.
- 5 متى يبنى المنادى؟ ومتى يجب نصبه؟ ومتى يجوز فيه الضم والفتح؟ ووضح ما تقول
بالأمثلة.
- 6 إذا وصف المنادى العلم بـابن، فمتى يجب ضمّه؟ ومتى يجوز الضم والفتح؟ مثل لما
تذكر.
- 7 هنالك أشياء لا تقع إلا منادى، وأخرى لا تنادى، اذكر كلا، ووضح بأمثلة.
- 8 ما حكم آخر المنادى المعتل إذا أضيف لياء المتكلم؟ وما الذي يلحق بالمعتل؟ مثل
لما تقول؟
- 9 فيم ينقاس "فعال" في النداء، وفيم يستعمل؟ وكذلك "فعل"؟ مثل.
- 10 عرف المندوب تعريفاً شاملاً، وبين ما يجوز ندبه وما يمتنع، ووضح بالأمثلة.

11 اشرح قول ابن مالك:

ولام ما استغيث عاقبت ألف ... ومثله اسم ذو تعجب ألف
وبين لم يجب فتح لام المستغاث؟ ومتى تفتح لام المستغاث لأجله؟ ومتى تحذف لام
المستغاث به؟ ووضح بالأمثلة.

12 ما حكم إعراب تابع المنادى المبني إذا كان نعنا مفردا، أو مضافا مجردا من أل، أو
منسوقا مقرونا بأل، أو مجردا منها؟ وضح ما تقول بالأمثلة.

13 فيما يأتي شواهد لبعض مسائل النداء، والندبة، والاستغاثة، بين موضع الشاهد،
وحكمه: قال تعالى:

(295/3)

.....
.....

{ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا } .

{ يَا جِبَالُ أَوِِّي مَعَهُ وَالطَّيْرُ } .

{ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقُولُونَ أَنْفُسَكُمْ } .

{ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا } .

{ يَا أَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ } .

{ يَا أَبَتِ إِنِّي قَدْ جَاءَنِي مِنَ الْعِلْمِ مَا لَمْ يَأْتِكَ } .

{ يَا أَسَفَى عَلَى يُوسُفَ } .

{ قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ } .

{ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي } .

يا عظيما يدعى لكل عظيم

يا لله من أعداء الوطن.

فيا لك ليلاً بت فليبه مسهداً

أي أبتي لا زلت فينا فإننا ... لنا أمل في الله ما دمت عائشا

يا أنت يا خير الدعاة للهدى ... لبيك دايعا لنا وهاديا

يا للرجال لقوم عز جانبهم ... واستلهموا المجد من أصل وأعراق

يا من يعز علينا أن نفارقهم ... وجداننا كل شيء بعدكم عدم
لاهم إن العبد يمنع رحله فامنع رحالك
ضيعت قيصر البرية أنثى ... يا لربي مما تجر النساء
14 أعرب ما تحته خط في الآيات الآتية، وشرح الأخيرين شرحاً أدبياً:
يا للغروب وما به من عبرة ... للمستهام وعبرة للرائي
يا أمة كان قبج الجور يسقطها ... حيناً فأصبح حسن العدل يرضيها
يا لقومي إن مصرأ ترتجي ... من بينها عملاً يرفعها
فانفضوا للمجد واسموا للعلا ... إنما موضعكم موضعها

(296/3)

-
-
-
-
- 15 صغ العبارات الآتية في صور الاستغاثة التي مرت بك، وضعها في عبارات مناسبة:
ظلم الاستعمار، الأحرار في العالم، الصهيونية، الفدائيون.
16 متى يجب وصف اسم الإشارة المنادى؟ ومتى يجوز؟ وما حكم التابع في الحالتين؟
17 ما حكم نعت "أي"؟ وما الأشياء التي توصف بها في النداء؟ مثل لما تقول.
18 ما الحروف التي يجر بها المستغاث لأجله؟ وما حكم البدل وعطف البيان إذا كان تابعين لمنادى؟ مثل.

(297/3)

باب الترقيم 1:

يجوز ترقيم المنادى؛ أي: حذف آخره تخفيفاً، وذلك بشروط 2: كونه معرفة 3، غير مستغاث 3، ولا مندوب، ولا ذي إضافة 5، ولا ذي إسناد 6، فلا يرخم نحو قول

باب الترقيم:

1 الترقيم في اللغة: ترقيق الصوت وتليينه، يقال: صوت رخيم؛ أي رقيق لين، وكلام

رخيم؛ لين سهل، قال الشاعر:

لها بشر مثل الحرير ومنطق ... رخيرم الحواشي لا هراء ولا نزر
وفي الاصطلاح: حذف آخر الكلمة في النداء بطريقة مخصوصة؛ للتخفيف غالباً، أو
لداع آخر؛ كالتمليح، أو الاستهزاء.
وهو ثلاثة أقسام: ترخيرم اللفظ للنداء، وترخيرمه للضرورة الشعرية، وترخيرمه للتصغير،
والأولان هما موضوع هذا الباب، وفي ذلك يقول الناظم:
ترخيماً احذف آخر المنادى ... کیا سعاً فيمن دعا "سعاداً"
أي: أحذف آخر المنادى حذف ترخيرم؛ كقولك: يا سعا، إذا أردت أن تنادي من اسمها
"سعاد".

2 هذه شروط عامة، لا بد منها لترخيرم المنادى؛ سواء أكان محتوماً بناءً التأنيث، أم
مجرداً منها.

3 إما بالعلمية؛ كالمفرد العلم، أو بالقصد والإقبال؛ كالنكرة المقصودة، وإنما اختصت
المعرفة بالترخيرم؛ لأنها هي التي يكثر نداؤها؛ فلا يصح ترخيرم النكرة غير المقصودة.

4 أي مجرور باللام، ويجوز ترخيرم المحذوف اللام عند سيبويه، وكثير من النحاة؛ تقول: يا
فاطمة لأخيها، وبعضهم يمنعه أيضاً.
5 أي لا يكون مضافاً، ولا شبيهاً به.

6 أي لا يكون مركباً تركيباً إسناد، ويزاد على هذه الشروط: ألا يكون من الألفاظ
المختصة بالنداء؛ كـ"فل" و"فلة"، ولا مبنياً قبل النداء؛ كحذام، وخمسة عشر.

* "ترخيماً" مفعول مطلق لا حذف؛ لأنه بمعناه؛ كقعدت جلوساً، أو مصدر نائب عن
اللفظ بفعله في الطلب؛ أي رخم ترخيماً. "آخر المنادى" آخر مفعول احذف، والمنادى
مضاف إليه. "کیا سعا" جار ومجرور، خبر المبتدأ محذوف. "فيمن" متعلق بمحذوف حال
منه. "دعا سعاداً" دعا فعل ماض، وسعاداً مفعول، والفاعل يعود على "من" الموصولة
المجرورة محلاً بفي، والجملة صلة.

(298/3)

الأعمى: يا إنساناً خذ بيدي، وقولك: يا لجعفر، وواجعفره، ويا أمير المؤمنين، ويا تأبط
شراء، وعن الكوفيين إجازة ترخيرم ذي الإضافة بحذف عجز المضاف إليه، تمسكاً بنحو

قوله:

أبا عرو لا تبعد فكل ابن حرة¹

وزعم ابن مالك، أنه يرخم ذو الإسناد²، وأن "عمرًا" نقل ذلك؛ وعمره هذا: هو

1 صدر بيت من الطويل، لم ينسب لقائل، وعجزه:

سيدعوه داعي ميتة فيجيب

اللغة والإعراب: لا تبعد: لا تهلك؛ من البعد، بمعنى الذهاب بالموت والهلاك. ابن حرة:

يكنى بذلك عن الرجل الكريم، ويقال: ابن الأمة ما الأمة. ميتة: اسم هيئة من الموت.

"أبا" منادى بحذف الياء منصوب بالألف نيابة عن الضمة. "عرو" مضاف إليه،

وحذفت منه التاء للترخيم. "لا" حرف دعاء. "تبعد" فعل مضارع مجزوم به. "فكل"

الفاء للتعليل، و"كل" مبتدأ. "ابن حرة" ابن مضاف إليه، وحررة مضاف إليه كذلك.

"سيدعوهن" "ميتة" مضاف إليه. "فيجيب" معطوف على سيدعوه.

المعنى: لا تهلك نفسك أسي وحزنا على من مضى، فكل عظيم سصبيه الموت بسبب

ما من أسبابه الكثيرة، ولا يستطيع أن ينجو منه؛ فتلك سنة الله في الخلق.

الشاهد: في قوله: "أبا عرو"؛ حيث رخم عجزه بحذف التاء وهو منادى مركب مضاف،

وذلك جائز عند الكوفيين، ويمنعه البصريون؛ محتجين بأن المضاف إليه بمنزلة التنوين ما

قبله، فليس بآخر المنادى حقيقة.

2 فتقول في تأبط شرا: يا تأبط، ونسب ذلك إلى سيبويه حيث يقول:

والعجز أحذف من مركب وقفل ... ترخيم جملة وذا عمرو نقل

أي أنه يجوز ترخيم المركب المزجي، وترخيمه يكون بحذف عجزه، أما مركب الجملة وهو

المركب الإسنادي - فترخيمه قليل، وقد نقل ذلك عن العرب "عمرو".

المشهور بسيبويه. ولاشتهار المنع عند سيبويه في هذه المسألة، عني الناظم بالتنبيه على

أنه هو الذي نقل الجواز عن العرب.

* "والعجز" مفعول حذف مقدم. "من مركب" متعلق باحذف. "ترخيم جملة" ترخيم

فاعل "قل"، وجملة مضاف إليه. "وذا" اسم إشارة مبتدأ، وهو إشارة إلى ترخيم الجملة.

"عمرو" مبتدأ ثان. "نقل" فعل ماضٍ، والجملة خبره، وجملة الثاني وخبره خبر الأول،

والرابط محذوف، أي نقله.

إمام النحويين - رحمه الله - وسيبويه لقبه، وكنيته: أبو بشر.
ثم إن كان المنادى مختوماً ببناء التأنيث، جاز ترخيمه مطلقاً¹؛ فتقول في "هبة"، علماً:
ياهب²، وفي "جارية"، لمعينة: يا جاري: قال:
جاري لا تستنكري عذيري³

1 أي سواء كان علماً، أو نكرة مقصودة، زائدة على الثلاثة، أم ثلاثياً غير التاء؛ لأن التاء في حكم الانفصال، أو أقل من ثلاثة كما مثل.
2 ومثله: قول العرب: "يا شا ادجني"؛ أي أقيمي في مكانك ولا تسرحي.
3 صدر بيت من الرجز؛ للعجاج بن رؤبة، يخاطب امرأته، وقد أنكرت عليه تأهبه للسفر، وعجزه:
سيري وإشفاقي على بعيري
اللغة والإعراب: لا تستنكري: لا تعديه أمراً منكراً. عذيري: العذير: ما يعذر الإنسان في عمله، فعلاً كان أو تركاً. والمراد هنا: الحال التي يزاولها، وعذير الرجل: من يعذره.
"جاري" منادى بحذف الياء، وقد رخم بحذف التاء لأنه نكرة مقصودة، أي يا جارية، والجارية: الفتية من النساء. "لا" ناهية. "تستنكري" فعل مضارع مجزوم بها بحذف النون والياء فاعل. "عذيري". "إشفاقي" معطوف عليه، أو الواو بمعنى "مع".
المعنى: لا تنكري علي يا جارية تأهبي للسفر، والذهاب في الأرض للبحث عن العيش، وعطفي وإشفاقي على بعيري؛ فالسعي واجب على كل إنسان، والعطف على الحيوان من الإيمان. قيل: إنه كان يعمل حلساً لبعيره استعداداً للسفر فهزئت منه.
الشاهد: في "جاري"؛ فإنه منادى مرخم بحذف التاء من آخره، وهو نكرة مقصودة، وقد حذفت منه ياء النداء، ونداء اسم الجنس مع حذف حرف النداء مختلف في جوازه، فضلاً عن ترخيمه.

(300/3)

وإذا كان مجرداً من التاء، اشترط لجواز ترخيمه: كون علماً¹؛ زائداً على ثلاثة²؛ كجعفر، وسعاد. ولا يجوز ذلك في نحو: "إنسان" لمعين³، ولا في نحو: زيد، ولا في نحو: حكم.

وقيل: يجوز في محرك الوسط دون ساكنه، وقيل: يجوز فيهما4.

- 1 فلا يصح أن يكون نكرة مقصودة؛ لأن تعريفها بالقصد والإقبال.
- 2 فلا يصح ترخيم الثلاثي مطلقاً؛ سواء كان ساكن الوسط أو متحركه، وقد أجازهُ بعض الكوفيين. وترخيم الأعلام الرباعية غير المختومة بالتاء حسن عند سيبويه.
- 3 لأن تعريفه بغير العلمية كما بينا.
- 4 القائل بجواز ترخيم محرك الوسط، الفراء، وبالجواز مطلقاً بعض الكوفيين، وفي ترخيم المختوم بالتاء والمجرد منها، يقول الناظم:
وجوزنه مطلقاً في كل ما ... أنت بالها والذي قد رخما
بحدفها وفره بعد واحظلاً ... ترخيم ما من هذه الها قد خلا
إلا الرباعي فما فوق العلم ... دون إضافة وإسناد متم
أي: جوز الترخيم في المنادى المؤنث بالهاء -أي بتاء التأنيث- مطلقاً؛ علماً كان أو غير علم، ثلاثياً أو زائداً على الثلاثة، وما يرخم بحدفها لا يحدف منه شيء بعد ذلك.
واحظلاً: أي أمتع ترخيم الخالي من التاء؛ إلا إذا كان رباعياً فأكثر، وكان علماً، غير مضاف، ولا مركباً تركيب إسناد، تاماً كاملاً.

*"مطلقاً" حال من الهاء في "جوزنه" العائد إلى الترخيم، "في كل" متعلق بجوزنه. "ما" اسم موصول، أو نكرة موصوفة، مضاف إليه. "أنت بالهاء" الجملة من الفعل ونائب الفاعل صلة أو صفة. "والذي" مفعول محذوف يفسره "وفره" الآتي. "قد رخما" الجملة صلة. "بحدفها" متعلق برخما. "وفره" فعل أمر ومفعوله؛ أي لا تحذف منه شيئاً. "بعد" ظرف متعلق بوفره. "ترخيم" مفعول احظلاً المؤكد بالنون الخفيفة. "ما" اسم موصول مضاف إليه، "من هذه" متعلق بخلا. "الها" -بالقصر بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة. "قد خلا" الجملة صلة ما.

"الرباعي" منصوب على الاستثناء. "فما" معطوف على الرباعي، و"ما" اسم موصول. "فوق" ظرف متعلق بمحذوف صلة ما. "العلم" بدل من الرباعي. "دون إضافة" دون ظرف متعلق بمحذوف حال من الرباعي، وإضافة مضاف إليه. "وإسناده" معطوف على إضافة "متم" اسم مفعول نعت لإسناد؛ أي إسناد تام.

فصل: والمخذوف للترخيم

إما حرف، وهو الغالب 1؛ نحو: يا سعا، وقراءة بعضهم: {يا مَالِ} 2، وإما حرفان؛ وذلك إذا كان الذي قبل الآخر من أحرف اللين، ساكناً 3، زائداً، مكماً 4 أربعة فصاعداً، وقبله حركة من جنسه لفظاً أو تقديراً 4؛ وذلك نحو: مروان، وسلمان، وأسماء، ومنصور، ومسكين، علماً؛ قال:
يا مرو إن مطيتي محبوسة 5

1 ولا يشترط فيه شيء غير ما تقدم.

2 من الآية 77 من سورة الزخرف.

3 الواو والألف والياء التي يجمعها لفظ "واي": إذا وقعت ساكنة بعد حركة تجانسا؛ وهي الفتحة قبل الألف، والضمّة قبل الواو، والكسرة قبل الياء، سميت حروف علة ومد ولين؛ نحو: قام، يقوم، مقيم: فإن سكنت وقبلها حركة لا تناسبها، سميت حروف علة ولين؛ نحو: فرعون، خير، فإن تحركت سميت حروف علة فقط؛ فكل مد ولين، وكل لين علة، ولا عكس، وعلى ذلك فذكر المصنف السكون مع اللين، للكشف والإيضاح، وفي بعض النسخ: من أحرف العلة.

4 لفظاً: كمروان، ومسكين، ومنصور، وتقديراً: كمصطفون، ومصطفين، علمين.

5 صدر بيت من الكامل للفرزدق، يستجدي به مروان بن الحكم، وكان والياً على المدينة، وقد مدحه فأبطأت عليه جائزته. وقد استشهد به سيبويه، وعجزه.

ترجو الحباء وربها لم يئأس

اللغة والإعراب: مطيتي: المطية الراحلة؛ من المطو؛ وهو الإسراع، أو من المطأ؛ وهو الظهر، لأن راكبها يقتعد ظهرها محبوسة: يريد ممنوعة من العودة إلى منزلها صاحبها. الحباء: العطاء بلا جزاء، ربها، صاحبها. لم يئأس: لم يقطع الأمل في العطاء. "يا" للنداء. "مرو" منادى مرخم بحذف الألف والنون. "ترجو الحباء" الجملة في محل نصب حال من ضمير مطية، وإسناد الرجاء إليها مجاز، والمراد صاحبها. " وربها" الواو للحال،

وقال:

يا أسم صبراً على ما كان من حدث 1

"ربها" مبتدأ ومضاف إليه، وجملة "لم يئأس" خبر، ويئأس مجزوم بلم، وحرك بالكسر للروي، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال.
المعنى: يقول للمدوح: إني باق هنا أنا ومطيتي، لم أبرح رحابك؛ انتظر لعطائك ولم أقطع الأمل في أن يصلها إلي، ولا يزال رجائي معقوداً بك.
الشاهد: في قوله "يا مرو"؛ فقد رخم بحذف النون والألف قبلها، وأصله "يا مروان" وهو مستوف للشروط التي ذكرت.

1 صدر بيت من البسيط للبيد بن ربيعة، وهو من شواهد سيبويه، وعجزه:

إن الحوادث ملقي ومنتظر

وقبله:

ترى الكثير قليلاً حين تسأله ... ولا تحالجه المخلوجة الكثير

اللغة والإعراب: أسم: أصله أسماء. حدث: هو النازلة من نوازل الدهر. والجمع أحداث. ملقي: اسم مفعول من لقي. منتظر: مرتقب ومتوقع النزول. "يا" للنداء.
"اسم" منادى مرخم بحذف الألف والهمزة. "صبراً" منصوب على المصدرية لفعل محذوف. "على" متعلق به. "ما" اسم موصول في محل جر. "كان" تامة بمعنى حدث ووقع، وفاعله يعود على "ما" الموصولة. "الحوادث" اسم "إن". "ملقي" خبر لمبتدأ محذوف، أو العكس؛ أي بعضها ملقي. "ومنتظر" معطوف عليه، والجملتان في موضوع رفع خبر إن، ويجوز أن يجعل "ملقي" خبر إن.

المعنى: اصبري يا أسماء على ما يطرأ من حوادث الدهر ونوازلها؛ فإن حوادثه متتابعة محتومة، منها ما وقع وحصل، ومنها المنتظر وقوعه وحدوثه.

الشاهد: في "يا أسم"؛ فقد رخم بحذف الهمزة والألف قبلها، وأصله "يا أسماء"، ولا يصح في هذا النوع المستوفي للشروط، الاقتصار على حذف الآخر وحده، بل يجب أن يحذف معه الحرف الذي قبله، إلا المختوم بالتاء فتحذف وحدها، مع ملاحظة أن أصل الترقيم بحذف الآخر اختياري، ولكن إذا اختير الحذف في هذا النوع المستوفي للشروط، وجب التزام ما ذكرنا.

بخلاف نحو: شمال، علماً؛ فإن زائدة -وهو الهمزة- غير حرف لين، ونحو: هبيخ وقنور¹، علمين؛ لتحرك حرف اللين، ونحو: مختار ومنقاد، علمين؛ لا صلة الألفين²، ونحو: سعيد وثمود وعماد؛ لأن السابق على حرف اللين اثنان³.
وبخلاف نحو: فرعون وغرنيق، علماً لعدم مجانسة الحركة⁴.
ولا خلاف في نحو: مصطفون ومصطفين، علمين؛ لأن أصلهما مصطفون،

1 فيقال في ترخيمهما: يا هي ويا قنو، بحذف الأخير فقط. والهبيخ: الغلام السمين الممتلئ لحماً، والأثنى هبيخة، والقنور: الضخم الرأس، أو الصعب اليابس من كل شيء.

2 فإنهما منقلبان عن أصل؛ فتقول في ترخيمهما: يا مختا، ويا منقا، بحذف الآخر لا غير.

3 فيقال في ترخيمهن: يا سعي، ويا ثمو، ويا عما، بحذف الدال فيها لا غير.

4 فتقول في ترخيمهما: يا فرعو، ويا غربي، بحذف الآخر فقط.

ولا يشترط الجرمي والفراء المجانسة؛ فيقولان: يا فرع، ويا غرن؛ لبقاء الاسم على ثلاثة أحرف. وغرنيق: اسم لطائر طويل العنق من طيور الماء معروف. وفي الترخيم بحذف الحرفين الأخيرين يقول الناظم:

ومع الآخر احذف الذي تلا ... إن زيد ليناً ساكناً مكماً

أربعة فصاعداً والخلف في ... واو ويا بهما فتح قفي

أي: يجب أن يحذف مع الحرف الأخير ما قبله، إن كان حرف لين ساكناً رابعا فصاعداً، وما كان قبل واو أو يائه فتحة فيه خلاف كما أوضحنا، وقوله: تلا؛ أي تلاه الآخر، ولينا ساكناً: هو حرف المد، ومعنى قفي: تبع وجاء بعده حرف.

* "ومع الآخر" مع ظرف متعلق باحذف والآخر مضاف إليه. "الذي" مفعول به. "تلا" الجملة صلة. "زيد" بالبناء للمجهول، فعل الشرط، ونائب الفاعل يعود على الذي تلا، وجواب الشرط محذوف. "لينا" حال من نائب الفاعل. "ساكناً" نعت له. "مكماً" نعت ثان، وفيه ضمير مستتر هو فاعله؛ لأنه اسم فاعل.

"أربعة" مفعوله. "فصاعداً" معطوف على أربعة، أو حال من فاعل فعل محذوف؛ أي فذهب عدد الحروف صاعداً. "والخلف" مبتدأ. "في واو متعلق به. "ويا" معطوف على واو. "بهما" خبر مقدم، والباء بمعنى مع. "فتح" مبتدأ مؤخر "قفي" -أي اتبع- فعل ماض للمجهول، ونائب فاعله يعود على الخلف، والجملة خبر المبتدأ.

ومصطفين؛ فالحركة المجانسة مقدرة.

وإما كلمة برأسها؛ وذلك في المركب المزجي؛ تقول في معد يكرب: يا معدي1.
وإما كلمة وحرف، وذلك في "اثنا عشر"؛ تقول: يا أثن2؛ لأن "عشر" في موضع النون؛
فنزلت هي والألف منزلة الزيادة في "اثنان" علماً.
فصل:

الأكثر أن ينوي الحذف؛ فلا يغير ما بقي3؛ تقول في جعفر: يا جعف

1 وكذلك تفعل في "سيبويه"، و"خمس عشرة"، ونحوها، مسمى بهما؛ تقول يا سيب، ويا
خمس، ولا بد من وجود قرينة قوية تدل على الأصل. ومنع كثير من النحاة ترخيم
المركب المزجي؛ لعدم سماعه عن العرب، ورأيهم أقرب إلى الصواب، ومنع القراء ترخيم
المركب العددي، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم المختوم بويه.
وقد أشار الناظم إلى حذف عجز المركب المزجي بقوله: "والعجز احذف من مركب".
2 وتقول في اثنتا عشرة: يا اثنت، ولم يعرف الترخيم بحذف الآخر وحرف قبله في غير
هذين اللفظين من المركبات العددية، بشرط أن يسمى بهما؛ لئلا يلتبساً ببناء المثني؛
وهو: اثنان، واثنتان.

3 بل يبقى على حاله قبل الحذف، من حركة، أو سكون، أو صحة، أو إعلال؛ لأن
الحذف في نية الملفوظ، ويستمر البناء على الضم واقعا على الحرف الأخير المحذوف،
وتسمى هذه اللغة: لغة من ينتظر، وهي اللغة الفضلى؛ لأن المحذوف المنوي جدير
بالمرعاة، وينبغي الاقتصار عليهما في ترخيم المنادى المختوم ببناء التانيث عند خوف
اللبس، كما سيأتي، وفي هذه اللغة يقول الناظم:

وإن نويت بعد حذف ما حذف ... فالباقي استعمل بما فيه ألف
أي: إن نويت ما حذف بعد حذفه، فاستعمل الباقي بعد الحذف بما ألف فيه وعرف
عنه قبل الحذف؛ أي أتركه على حاله المألوف قبل الحذف.

* "ما" اسم موصول مفعول نويت. "حذف" فعل ماض للمجهول، والجملة صلة.
"فالباقي" الفاء واقعة في جواب الشرط، و"الباقي" مفعول استعمل مقدم. "بما" متعلق

باستعمل، والباء بمعنى على. "فيه" متعلق بألف، وجملة "ألف" من الفعل ونائب الفاعل صلة "ما" المجرورة بالباء.

(305/3)

بالفتح، وفي حارث، يا حار بالكسر، وفي منصور: يا منص بتلك الضمة، وفي هرقل: يا هرق بالسكون، وفي ثمود، وعلاوة¹، وكروان: يا ثمود، ويا علاو، ويا كرو. ويجوز: ألا ينوى فيجعل الباقي كأنه آخر الاسم في أصل الوضع²؛ فتقول: يا جعف، ويا حار، ويا هرق، بالضم فيهن، وكذلك تقول: يا منص، بضمة حادثة للبناء³. وتقول: "يا ثمي"، بإبدال الضمة كسرة، والواو ياء؛ كما تقول في جمع جرو، ودلو:

1 العلاوة بالكسر: ما يعلق على البعير بعد تمام الوقر، والكروان: طائر طويل العنق معروف.

2 وعليه يقع البناء؛ لأن -ما حذف اعتبر- كأنه انفصل نهائياً، وتسمى هذه اللغة: لغة من لا ينتظر، وفيها يقول ابن مالك:

واجعله إن لم تنو محذوفاً كما ... لو كان بالآخر وضعاً تمماً

فقل على الأول في ثمود "يا ... ثمو" "ويا ثمي" على الثاني بيا

أي: أجعل الباقي من المنادى المرخم -إن لم تنو المحذوف- كما لو كان قد تمم الآخر بالوضع، وكأنه لم يحذف شيء يليه؛ فقل على الأول الذي ينتظر المحذوف في "ثمود"، علماً: يا ثمو، بحذف الدال وترك الباقي على حاله، وعلى الثاني الذي لا ينتظر. يا ثمي، بقلب الواو ياء، والضمة كسرة؛ لأنه يعامل حينئذ معاملة الاسم التام.

3 اختار الصبان: أنه مبني على ضم مقدر، ويكون رفع التابع إتياعاً للضم المقدر، لا للضمة الملفوظ بها؛ وذلك خير من تكلف ذهاب ضمة أصلية وحدوث ضمة أخرى للبناء.

* "محذوفاً" مفعول تنو. "كما" الكاف جارة، و"ما" زائدة "لو" مصدرية. "كان" اسمها يعود إلى الباقي. "بالآخر" متعلق بتمما. "وضعا" منصوب على نزع الخافض، أو تمييز. "تمما" فعل ماض للمجهول، ونائب الفاعل هو، والجملة خبر كان، و"لو" وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، وهي ومجرورها في موضع نصب مفعول ثان

لا جعله.

"فقل" الفاء للتفريغ "على الأول" متعلق بمحذوف حال من فاعل قل؛ أي جاريا على الوجه الأول. "يا ثو" مفعول قل مقصود لفظه، و"يا ثمي" جملة النداء في محل نصب مقول قول محذوف، دل عليه الأول. "على الثاني" متعلق بمحذوف، حال كذلك من فاعل "قل" لمحذوف. "بيا" متعلق محذوف حال من "يا ثمي".

(306/3)

الأجري، والأدلي¹؛ لأنه ليس في العربية اسم معرب آخره واو لازمة مضموم ما قبلها. وخرج بالاسم: الفعل؛ نحو: يدعو، وبالمعرب: المبني؛ نحو: هو، وبذكر الضم نحو: دلو، وغزو، وبالزوم نحو: هذا أبوك²، وتقول: يا علاء، بإبدال الواو همزة لتطرفها بعد ألف زائدة؛ كما في اكساء، وتقول: يا كرا³، بإبدال الواو ألفاً؛ لتحركها، وانفتاح ما قبلها كما في العصا.

فصل: يختص ما فيه تاء التأنيث بأحكام:

منها: أنه لا يشترط لترخيمه علمية، ولا زيادة على الثلاثة، كما مر وأنه إذا حذفت منه التاء توفر من الحذف، ولم يستتبع حذفها حذف حرف قبلها⁴؛ فتقول في عقبة: يا عقبا⁵.

1 أصلها: الأجر، والأدلو؛ قلبت الضمة كسرة، والواو ياء لعدم النظير، كما ذكر المصنف.

ويرى بعض الحديثين: أنه قد انتشرت الآن الأسماء المعربة المختومة بالواو اللازمة الساكنة، التي قبلها ضمة، للأشخاص والأماكن؛ مثل: نهر، كليمنصو، أرسو، إذفو، طوكيو، كونغو، فيكون من الخير واليسر أن ترخم بإبقائها على حالها، إذا فهمت ولم يحدث لبس.

2 فإن الواو فيثه غير لازمة؛ لقلبها ألفا في النصب، وياء في الحر.

3 ومنه المثل العربي: "أطرق كرا إن النعام في القرى" أي يا كروان، وهو مثل يضرب لمن يخدع بكلام يلطف له ويراد به الغائلة.

4 أي ولو كان لنا، ساكننا، زائدا، مكملا أربعة فصاعدا؛ ذلك لأن التاء في حكم كلمة منفصلة عما قبلها، وقد أشار الناظم إلى ذلك قبل، حيث قال:

..... والذي قد رخما ... بحذفها وفره بعد.....

5 أي بالألف والاقتران على حذف التاء. وعقبة: صفة للعقاب؛ إحدى الطيور الجارحة؛ يقال: هذه عقاب عقبة؛ أي ذات مخالب قوية.

(307/3)

وأنه لا يرخم إلا على نية الحذف؛ تقول في مسلمة؛ وحارثة، وحفصة: يا مسلم، ويا حارث، ويا حفص، بالفتح؛ لئلا يلتبس بنداء مذكر لا ترخيم فيه؛ فإن لم يخلف لبس جاز؛ كما في نحو: همزة ومسلمة¹، وإن نداء مرخما أكثر من ندائه تاماً؛ كقوله: أفاطم مهلاً بعض هذا التدلل²

1 الهمزة: علم على المغتاب، يستوي فيه المذكر والمؤنث، و"مسلمة": علم على قائد مشهور، واسم لكثيرين من الصحابة؛ ومن ذلك: مسلمة بن عبد الملك بن مروان، ومثل مسلمة: حمزة، وطلحة، من الأعلام المشهورة التي فيها التاء ليست للفرق بين المذكر والمؤنث؛ وفي ذلك يقول الناطم:

والترم الأول في كـ "مسلمة" ... وجوز الوجهين في كـ "مسلمة"

أي التزم الترقيم على لغة من ينتظر الحذف فيما فيه التاء للفرق بين المذكر والمؤنث؛ كمسلمة، وجوز الترقيم على اللغتين فيما فيه التاء ليست للفرق، كمسلمة، علماً. ولعل من الخير أن يبتعد عن اللبس مطلقاً؛ سواء كان في المختوم بالتاء، أم في الجرد منها، أم في غيرهما، ولا معنى لقصره على المختوم بالتاء. فإن لم يكن هنالك احتمال لبس، جاز اختيار إحدى الطريقتين، وأمر ذلك موكل إلى المتكلم، وإن كانت الطريقة الأولى أنسب؛ لبعدها عن اللبس غالباً؛ لأن عدم وجود الضمة يوحي بأن في اللفظ الحالي حذفاً.

2 صدر بيت من الطويل لامرئ القيس، من معلقته المشهورة، وعجزه:

وإن كنت قد أزمعت صرمي فأجملي

اللغة والإعراب: مهلاً: مصدر مهل فلي الشيء، عمله برفق ولم يعجل به. التدلل: أن يثق الشخص بحب غيره له فيجرؤ عليه ثقة به، وإظهار المرأة الغضب والتمنع ولست بغضبي. أزمعت: عزمت ووطنت النفس. صرمي: هجري وقطيعتي. فأجملي: فأحسني. "أفاطم" الهمزة للنداء، وفاطم منادى مرخم بحذف التاء. "مهلاً" مفعول مطلق منصوب

محذوف. "بعض" مفعول به محذوف أيضاً، أي دعي بعض. "هذا" مضاف إليه. "التدلل"

"الأول" مفعول التزم. "في كمسلة" الفاء جارة، والكاف اسم لدخول حرف الجر عليها، بمعنى مثل مبني على الفتح في محل جر بفي، ومسلة مضاف إليه وإعراب الشطر الثاني كذلك.

(308/3)

المجلد الرابع

باب إعراب الفعل

نواصب الفعل المضارع

...

باب: إعراب الفعل 1

رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم، وفقاً للفراء 2 لا حلوله محل الاسم 3، خلافاً للبصريين؛ لانتقاضه بنحو: هلا تفعل 4 وناصبه أربعة: نواصب الفعل المضارع: إحداها: "الن"، وهي لنفي "سيفعل" 5 ولا تقتضي تأييد النفي 6 ولا تأكيده،

باب: إعراب الفعل

1 الأفعال ثلاثة: ماض وأمر، وهما مبنيان دائماً، ومضارع، وهو معرب؛ إلا إذا اتصلت به اتصالاً مباشراً نون التوكيد فيبني على الفتح، أو نون النسوة فيبني على السكون، وعلة إعرابه - كما يقول النحاة - وقوعه في مواقع كثيرة يقع فيها الاسم؛ كوقوعه خبراً، وصفة، وصلة. ثم جريانه في الحركات والسكنات على لفظ اسم الفاعل. وقبوله لام الابتداء التي تتصل بخبر "إن" المكسورة، واحتماله الحال والاستقبال، وتخصيصه بأحدهما بالقرينة، وكذلك الاسم شائع بحسب وضعه ويتخصص بآل.

2 وعلى هذا جرى المعربون، فيقولون في مثل: يقوم محمد: "يقوم" فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم. ولا يقال: إن التجرد علامة عديمة فلا يكون علة للوجودي؛ لأن معنى التجرد: الإتيان بالمضارع على أول أحواله قبل أن يسبقه شيء.

وعلى هذا جرى الناظم حيث يقول:

ارفع مضارعاً إذا مجرد ... من ناصب وجازم كتسعد*

أي: إن الفعل المضارع يرفع إذا تجرد عن عامل النصب أو الجزم، مثل: تسعد.

3 أي فيما إذا وقع خبراً، أو صفة أو حالا، لأن الأصل في هذه الثلاثة الاسم.

4 لأن الاسم لا يقع بعد أداة التحضيض، ولا بعد "سوف" في مثل: سوف يقوم علي.

5 أي: لنفي الفعل في الزمن المستقبل غالباً، ولا يفصل الفعل منها إلا للضرورة الشعرية.

ويجوز تقديم معموله عليهما تقول: محمداً لن أخاصم.

6 أي: دوامه واستمراره إلا بقريضة، بدليل قوله -تعالى: {فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ أَنْسِيًّا} ؛ لأنها

لو كانت تفيد تأييد النفي لوقع التناقض بينها وبين كلمة "اليوم" في الآية، ولوقع التكرار

بذكر "أبداً" في قوله -سبحانه وتعالى: {وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا} لأن "أبداً" تدل على التأييد.

*"إذا" ظرف فيه معنى الشرط. "يجرد" فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل يعود

على مضارع، والجملة فعل الشرط، وجوابه محذوف؛ أي: إذا مجرد فارفعه "من ناصب"

متعلق بيجرد. "وجازم" معطوف عليه "كتسعد" متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف،

وقد تقدم مثله.

(3/4)

خلافاً للزمخشري، ولا تقع دعائية¹؛ خلافاً لابن السراج. وليس أصلها "لا" فأبدلت

الألف نوناً²، خلافاً للفراء. ولا "لا أن" فحذفت الهمزة تخفيفاً والألف للساكنين³،

خلافاً للخليل والكسائي.

الثاني: "كي" المصدرية⁴؛ فأما التعليلية فجارة والناصب بعدها "أن" مضمرة، وقد تظهر

في الشعر.

وتتعين المصدرية إن سبقتها اللام⁵؛ نحو: {لَكَيْلًا تَأْسَوْا} . والتعليلية إن تأخرت

1 أي: بأن يكون الفعل بعدها معناه الدعاء. وخالف في ذلك: ابن عصفور وابن

السراج وكثيرون، واختاره المصنف في المغني. واحتجوا بقول الشاعر:

لن تزالوا كذلکم، ثم لا زل ... مت لكم خالداً خلود الجبال

فقد تضمنت مع النفي الدعاء لهم بالاستمرار على ما هم عليه من الإنعام، والدليل

- على ذلك: عطف الدعاء عليه. ومنه قوله -تعالى: {فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ} لأن أدب المتكلم مع ربه وجهله بالغيب؛ يقتضيان أن يكون الكلام متضمنا للدعاء، لا النفي القاطع لما يكون في المستقبل.
- 2 لأن المعهود إبدال النون ألفاً؛ نحو: {لَنَسْفَعًا} ، لا العكس.
- 3 لأن التركيب إنما يصح إذا كان الحرفان ظاهرين حالة التركيب، مثل "لولا"، والظاهر هنا جزء كل منهما، والخلاف في تركيب "لن" أو عدمه لا طائل تحته.
- 4 علامتها: وقوعها بعد لام الجر المعروفة بلام التعليل، لفظاً أو تقديرًا، وعدم وقوع "أن" المصدرية بعدها ظاهرة أو مضمرة. وهي تقتضي سببية ما قبلها فيما بعدها، إذا كان الكلام مثبتًا. فإن كان منفيًا فقد تقتضي ذلك أو لا تقتضيه.
- 5 أي: ولم تقع بعدها "أن" كما بينا. ولا يصح اعتبارها تعليلية؛ لأن حرف الجر لا يدخل على مثله في الراجع.

(4/4)

عنها اللام، أو "أن" 1 نحو قوله:

كي لتقتضي رقية ما ... وعدتني غير مختلس 2
وقوله:

كيما أن تغر وتخدعا 3

ويجوز الأمران في نحو: {كَيِّ لَا يَكُونُ دَوْلَةٌ} 4.
وقوله:

-
- 1 وكذلك إذا دخلت على "ما" الاستفهامية للسؤال عن العلة؛ نحو: كيما يغيب الطلاب في آخر العام؟ أي: لِمه يغيبون؟ ولا يصح جعلها مصدرية لوجود فاصل قوي بينها وبين المضارع، وأيضًا لفساد المعنى مع المصدرية. أو دخلت على "ما" المصدرية؛ نحو: جئتكم كيما تنصح وتوجه؛ أي: للنصح والتوجيه. ولا يصح اعتبارها مصدرية؛ لوجود الفاصل؛ ولأن حرف المصدر لا يدخل على مثله في الفصح.
- 2 بيت من المدين، من قصيدة لعبد الله بن قيس الرقيات، وقبله:
ليتني ألقى رقية في ... خلوة من غير ما أنس
اللغة والإعراب: لتقتضي: لتوفي لي بما وعدت. رقية: اسم امرأة. مختلس: مصدر ميمي

بمعنى الاختلاس، أو اسم مفعول. والاختلاس الآخذ بسرعة. "كي" تعليلية "لتقتضي" اللام للتعليل مؤكدة لكي. وتقتضي فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعدها، وسكنت الياء للضرورة، والنون للوقاية والياء مفعول أول. "رقية" فاعل "ما" اسم موصول مفعوله الثاني. "وعدتني" الجملة صلة ما. "غير مختلس" غير صفة لمصدر محذوف، ومختلس مضاف إليه؛ أي: قضاء غير مختلس؛ أو حال من "ما".
الشاهد: أن "كي" تعليلية لوقوع اللام بعدها، في قوله "كي لتقتضي" والفعل بعد اللام منصوب بأن مضمرة بفتحة مقدرة على الياء.

3 تقدم شرح هذا البيت في باب حروف الجر، جزء ثان صفحة 265.

الشاهد فيه هنا: كون "كي" تعليلية لظهور أن المصدرية بعدها. ففي هذه الصور الأربعة "كي" بمنزلة لام الجر، معنى وعملا، فإذا وقعت بعدها اللام، كانت مؤكدة.
4 أي: إذا تجردت من لام الجر قبلها، ومن "أن" المصدرية بعدها؛ فإن قدرت اللام قبلها، فهي مصدرية تنصب الفعل بنفسها. وإن قدرت "أن" بعدها، فهي تعليلية بمعنى لام الجر، والفعل منصوب بأن.
ويلاحظ أنه إذا توسطت "كي" بين لام الجر، و"لا" النافية، وجب وصل الثلاثة في الكتابة، وإن لم توجد لام الجر، فصلت "كي" عن "لا".

(5/4)

أردت لكيما أن تطير بقربتي¹

الثالث: "أن" 2 في نحو {وَأَنْ تَصُومُوا} ، {وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي} .

1 صدر بيت من الطويل، لم ينسب لقائل، وعجزه:

فتتركها شنا ببيداء بلقع

اللغة والإعراب: تطير: تذهب بسرعة. شنا: الشن: الجلد الذي يلي وتحرق. بيدا: صحراء؛ سميت بذلك لأنه صاحبها يبيد ويهلك فيها. بلقع: قفر خالية من كل شيء "لكيما" اللام حرف جر وتعليل. "كي" إما جارة تعليلية مؤكدة للام، وأن نصابة، أو مصدرية مؤكدة بأن، واللام جارة. "ما" زائدة. فتتركها: فتترك معطوفة على تطير و"ها" مفعول أول، "شنا" مفعول ثان لتترك، أو حال من المفعول على التأويل "بيداء" متعلق بتترك. "بلقع" صفة لبيداء.

المعنى: يخاطب الشاعر طائرا جارحا، أو سارقا ماهرا؛ فيقول: رغبت أن تأخذ قربي بسرعة، وتركها قطعة ممزقة بصحراء لا يصل إليها إنسان.

الشاهد: في "لكيما أن"؛ كي يجوز أن تكون "كي" مصدرية، وأن مؤكدة لها، وأن تكون تعليلية مؤكدة للام، ولولا "أن" لوجب أن تكون "كي" مصدرية. ولولا وجود اللام لوجب أن تكون تعليلية. ويرجح النحويون الإعراب الثاني "لالتصاق" بأن "بالمضارع ولأنها أقوى من نصبه وأكثر من استعمالا من "كي".

2 أي: المصدرية. وعلامتها: أن تقع في كلام يدل على الشك أو الرجاء والأمل ولم تسبق بما يدل على العلم أو الظن، وأن يقع بعدها فعل، وتدخل على الماضي والمضارع وتنصب المضارع لفظاً أو تقديرًا أو محلاً، ولا تنصب الماضي مطلقاً ولا تغير زمنه. وتتصل بالفعل الذي تدخل عليه. ولا يفصل بينهما بغير "لا" النافي أو الزائدة. ويمتنع تقديم معمول فعلها عليها على الصحيح خلافاً للقراء. وتسبك مع الجملة التي بعدها بمصدر مؤول يعرب على حسب ما قبلها. وتقع في أول الكلام فتؤول مع ما بعدها بمصدر يكون مبتدأ؛ نحو: {وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ} وتقع في وسط الكلام فيكون المصدر فاعلاً؛ نحو: {أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ} ، ومفعولاً؛ نحو: {فَارْزُقْ أَنْ أَعْيِيَهَا} ، ومجروراً بالإضافة؛ نحو: {مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ} . ويجرف الجر؛ نحو: عجبت من أن كشفت عن اللص.

(6/4)

وبعضهم يهملها حملاً على "ما" أختها؛ أي: المصدرية¹، كقراءة ابن محيصن²: {لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ} ، وكقوله:

أن تقرأن على أسماء ويحكما³

وتأتي "أن" مفسرة وزائدة، ومخففة من أن، فلا تنصب المضارع فالمفسرة هي:

1- وعلى ذلك لا ينصب بها المضارع برغم استيفائها شروط النصب، وهذا الرأي ضعيف لا يحسن العمل به الآن، وفيه يقول الناظم:

وبعضهم أهمل "أن" حملاً على ... "ما" أختها حيث استحقت عملاً

2 هو محمد بن عبد الرحمن بن محيصن، أحد الأربعة أصحاب القراءات الشاذة بعد العشرة، كان مقرئ أهل مكة مع ابن كثير، وكان نحويًا جليلاً، قرأ القرآن على ابن

مجاهد، وفي قراءته بعض مخالفة للمصحف. وتوفي بمكة سنة 123هـ.

3 صدر بيت من البسيط، لم نقف على قائله، وعجزه:

مني السلام وألا تشعرا أحدا

اللغة والإعراب: تقرأ، المراد: تبلمان وتقولان، من قولهم: اقرأ السلام على فلان، أي: بلغه كأنك تتلوه عليه، والمراد بالسلام هنا: مطلق التحية، ويحكم مصدر معناه: رحمة لكما. "أن" مصدرية مهملة. "تقرأ" فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والألف فاعل، وهو في محل نصب، بدل من حاجة في قوله:

يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما ... وحيثما كنتما لاقيتما رشدا

إن تقضيا حاجة لي خف محملها ... تستوجبا منة عندي لها ويذا

أو في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف عائد إلى حاجة؛ أي: هي أن تقرأ: "ويحكم" ويح=

(7/4)

المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه 1 نحو: {فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ} ،
{وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ آمْسُوا} 2

= منصوب بفعل محذوف من معناه، وهو مصدر مضاف إلى ضمير المخاطبين. "مني" متعلق بتقرأ "السلام" مفعول تقرأ. "وألا" الواو عاطفة، وأن مصدرية ناصبة و"لا" نافية. "تشعرا" فعل مضارع منصوب بأن بحذف النون والألف فاعل. "أحدا" مفعول. المعنى: أرجو يا صاحبي أن تبلمان محبوبتي أسماء تحيتي، وألا تخبرا بذلك أحدا.

الشاهد: في: "تقرأ" حيث رفع الفعل مع وجود "أن" قبله، مما يدل على أنها مهملة وفي هذا نظر؛ فإن الشاعر أعمل "أن" في عجز البيت؛ فإذا كان الإهمال لغة الشاعر فكيف يوجه ذلك؟ إن هذا يقدر في صحة الشاهد، ولا سيما أن قائله مجهول.

1 ويشترط كذلك: أن تتأخر عنها جملة أخرى، تتضمن معنى الأولى وتوضح المراد منها. وألا تقرأ "أن" بحرف جر ظاهر أو مقدر. من هذا يتبين أن التفسير إنما هو بالجملة المتأخرة، أما "أن" فمجرد أداة، وهي حرف مهمل مثل "أي" المفسرة.

فإن لم تسبقها جملة كاملة كانت في الغالب مخففة من الثقل؛ نحو قوله -تعالى: {وَأَخِرْ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} ، وإن لم تتأخر عنها جملة، امتنع مجيء "أن"؛ فلا يقال: أخذت عسجدًا أن ذهبًا، بل يجب حذف "أن" أو الإتيان بكلمة "أي" المفسرة.

وإن اقترنت بحرف جر ظاهر أو مقدر، كانت مصدرية؛ نحو: كتبت إليه بأن اهجم على العدو؛ لأن حرف الجر لا يدخل إلا على اسم صريح أو مؤول.
تنبيه:

إذا جاء بعد "أن" الصالحة للتفسير مضارع مسبوق بكلمة "لا" نحو: أشرت إليه ألا يتكلم؛ جاز رفعه على اعتبار "لا" نافية، وجزمه على اعتبارها ناهية، و"أن" في الحالتين مفسرة، والجملة بعدها مفسرة لما قبلها، ولا محل لها من الإعراب. ويجوز نصب الفعل على تقدير "لا" نافية، و"أن" مصدرية حذفت الجملة قبلها قياساً، فإن حذفت "لا" امتنع الجزم، وجاز الرفع أو النصب.

2 المفعول في الآية الأولى مقدر؛ أي: أوحينا إليه شيئاً هو: اصنع. ويصح أن تكون "أن" هنا زائدة: من الآية 27 من سورة المؤمنون.
المعنى: أوحينا إليه لفظ "اصنع". وليس المراد بالانطلاق في الآية الثانية المشي، وإنما المقصود انطلاق الألسنة بهذا الكلام؛ كما أن المراد بالمشي الاستمرار على الشيء، وليس المشي المعروف. الآية 6 من سورة ص.

(8/4)

والزائدة هي: التالية لـ"ما" 1 نحو: {فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ} ، والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله:

كَأَنَّ ظُيُوفَ تَعْطُونَ إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ 2.

أو بين القسم و"لو" كقوله:

فَأَقْصَمَ أَنْ لَوْ أَنْتَقِينَا وَأَنْتُمْ 3.

1 أي: الحينية التي بمعنى حين ووقت، لا النافية.

2 تقدم هذا البيت وشرحه في باب إن وأخواتها في الجزء الأول صفحة 347.

الشاهد فيه هنا: زيادة "أن" بين الكاف ومجرورها؛ وهو "ظبية" على رواية الجر. أما على رواية النصب، فتكون "كأن" حرف تشبيه ونصب مخففة من الثقيلة، و"ظبية" اسمها، والخبر محذوف.

3 صدر بيت من الطويل؛ للمسيب بن علس يخاطب بني عامر بن ذهل، وهو من شواهد سيبويه وعجزة.

لكان لكم يوم من الشر مظلم

وقبله:

لعمري لئن جدت عداوة بيننا ... لينتحن مني على العظم ميسم
اللغة والإعراب: أقسم: أحلف، وهو فعل مضارع فاعله أنا "أن" زائدة. "لو" شرطية
غير جازمة "التقينا" فعل الشرط، "وأنتم" معطوف على "نا" من غير فاصل للضرورة
"لكان" جواب القسم لتقدمه، وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه
"لكم" جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان مقدم "يوم" اسمها مؤخر. "مظلم" صفة
ليوم، ويجوز أن تجعل "كان" تامة، و"يوم" فاعلا بها. وقيل: إن المحذوف جواب القسم؛
لأن جواب الشرط الامتناعي هو المذكور في الكلام سواء تقدم عليه القسم أو تأخر.
المعنى: يقسم أنه لو التقى بأعدائه لخذلهم، وكان يوم اللقاء شرا ووبالا عليهم.
الشاهد: وقوع "أن" زائدة بين فعل القسم و"لو". وفعل القسم مذكور هنا.

(9/4)

والمخففة من "أن" هي: الواقعة بعد "علم" 1 نحو: {عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى}
ونحو: {أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ} أو بعد ظن 2 نحو: "وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونُ". ويجوز في تالية
الظن: أن تكون ناصبة وهو الأرجح 3، ولذلك أجمعوا عليه في: {أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ
يُتْرَكُوا}، واختلَفوا في: "وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونُ فِتْنَةً"؛ فقرأه غير أبي عمرو والأخوين 4
بالنصب 5.

1 أي: بعد كلام يدل على اليقين والتحقق والاعتقاد الثابت، مثل: علم، تحقق، تبين،
تيقن، وغير ذلك مما يدل على اليقين والقطع، وإنما كانت في ذلك مخففة؛ لأن العلم
يتعلق بالتحقق الثابت فيناسبه التوكيد الذي تفيده "أن" المخففة، وجعل سيبويه الحذر،
والخوف كالعلم؛ إذا كان الشيء المخدور أو المخوف متيقناً؛ نحو: خشيت أن تفعل كذا،
وخفت أن تذهب وحدك.

2 أي: مؤول بالعلم ومستعمل فيه.

3 ذلك أن في هذا إجراء الظن على أصله من غير تأويل؛ ولأن الناصبة للمضارع أكثر
استعمالاً من المخففة، ومثل الظن: ما في معناه من أفعال الرجاء. ويفرق بين الناصبة
والمخففة، بأن الناصبة، ينصب بعدها المضارع وتؤول بمصدر أما المخففة فيرفع بعده

الفعل ولا تؤول بمصدر.

4 المراد بهما: حمزة، والكسائي.

5 أما هم فقد قرءوا بالرفع؛ لوجود الفصل بين "أن" والفعل "بلا" ولم يقرءوا بالرفع في يتركوا لعدم الفصل.

تنبيه:

يجب حذف النون من "أن" الناصبة المصدرية كتابة؛ إذا وقعت بعدها "لا" نافية أو زائدة، وإدغامها في "لا" نطقاً؛ نحو: {مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ} ويجب إظهارها كتابة لا نطقاً إن كانت غير ناصبة، سواء كان بعدها اسم أو فعل؛ نحو "أشهد أن لا إله إلا الله". =

(10/4)

الرابع: "إذن". وهي حرف جواب وجزاء 1.

وشرط إعمالها ثلاثة أمور:

أحدها: أن تتصدر 2؛ فإن وقعت حشواً أهملت 3، كقوله:

= وتدغم في "لا" عند النطق.

وفيما تقدم من "لن" و"كي" و"أن" يقول الناظم:

و"بلن" انصبه "وكي" كذا "بأن" ... لا بعد علم والتي من بعد ظن

فانصب بها، والرفع صحح واعتقد ... تخفيفها من "أن" فهو مطرّد*

أي: انصب المضارع بحرفي النصب: لن، وكي، وكذلك بالحرف "أن" بشرط ألا يكون

واقعاً بعد ما يفيد العلم واليقين، وإن وقعت "أن" بعد ما يفيد الظن والرجحان فانصب

بها المضارع إن شئت، وارفعه إن شئت. واعتقد في حالة الرفع أنها مخففة من الثقيلة.

1 أي: حرف يقع في صدر الكلام يكون مترتباً على كلام قبله ترتب الجواب على

السؤال، وليس بلازم أن يكون الكلام السابق مشتملاً على استفهام يتطلب جواباً.

ومعنى كونها للجزاء: دلالتها على جملة بعدها تكون في الغالب مسببة عما قبلها، وتعتبر

أثراً من أثره. والصحيح أنها بسيطة ثلاثية الحروف، ناصبة بنفسها، وتبدل نونها ألفاً في

الوقف والجمهور يكتبونها بالنون، وبعضهم يكتبها بالألف. وفيل: تكتب العاملة بالنون،

والمهملة بالألف؛ للترقية بين النوعين، وهو رأي حسن، وهذا كله في غير القرآن، أما

فيه فيوقف عليها وتكتب بالألف إجماعاً، اتباعاً للرسم العثماني.

2 أي: تقع في صدر جملتها، فلا يرتبط ما بعدها بما قبلها في الإعراب على الرغم من ارتباطهما في المعنى.

3 يكثر وقوعها حشواً؛ بين المبتدأ وخبره نحو: أنا إذا أساعدك، والخبر هنا جملة مضارعية.

وبين جملي الشرط والجواب، سواء كانت أداة الشرط جازمة أو غير جازمة؛ نحو: إن ترزني، إذا أشكرك، ونحو: إذا أنصف الناس، إذا يسعدون، أو بين القسم وجوابه، سواء كان القسم مذكوراً أو مقدراً؛ نحو: والله إذا أكافئك، ونحو: لئن قصرت في عملك، إذا لا تكافأ. وكذلك تهمل إذا تأخرت عن صدر جملتها إلى آخرها.

* "وبلن" متعلق بانصبه. "وكي" معطوف على لن "كذا بأن" متعلقان بمحذوف يدل عليه "انصبه". "لا" عاطفة "بعد علم" بعد ظرف معطوف على محذوف حال من أن وعلم مضاف إليه؛ أي: حال كونها بعد غير علم لا بعد علم. "والتي" اسم موصول مبتدأ. "من بعد ظن" متعلق بمحذوف صلة. "فانصب بها" الجملة خير المبتدأ. "والرفع" مفعول مقدم لصحح. "تخفيفها" مفعول اعتقد ومضاف إليه. "من أن" متعلق بتخفيف فهو "الفاء للتعليل، و"هو" مبتدأ. "مطرّد" خبر.

(11/4)

وأمكنني منها إذن لا أقيلها¹.
وأما قوله:

1 عجز بيت من الطويل؛ لكثير عزة، من قصيدة مدح بها عبد العزيز بن مروان، والد الإمام العادل: عمر بن عبد العزيز، وكان والياً على مصر، فأعجبته مدحته، فقال له: تمن علي؛ فطلب أن يكون كاتبه وصاحب أمره؛ فلحظ منه القبول، فأعرض الشاعر عن ذلك مكتفياً بما منحه من مال، ثم ندم بعد. وصدره.
لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها
اللغة والإعراب: عاد: رجع لا أقيلها: لا أتركها ولا أردّه، والضمير فيه وفي "بمثلها"، يرجع إلى خطة الرشد في قوله قبل:

عجبت لتركي خطة الرشد بعد ما ... بدا لي من عبد العزيز قبولها
وقيل: الضمير في "بمثلها" يرجع إلى مقالة عبد العزيز له، وهي: "تمن علي"، وفي قوله:
"لا أقيلها" إلى مقالته السابقة، وهي: تمنيه أن يكون كاتبه وصاحب أمره. "لئن" اللام
موطئة للقسم، وإن شرطية جازمة "عاد" فعل الشرط "عبد العزيز" عبد فاعل عاد،
والعزيز مضاف إليه، "بمثلها" متعلق بعاد، وجواب الشرط محذوف "وأمكنني" معطوف
على عاد. "إذا" حرف جواب مهمل "لا" نافية "أقيلها" فعل مضارع والفاعل أنا،
و"ها" مفعول، وهو جواب القسم في قوله قبل:
حلفت برب الراقصات إلى منى ... تغول الفيافي نصها وذميلها
الراقصات: الإبل، الرقص: الحلب لها. تغول: تقطع. النص: السير الشديد، الذميل:
السير اللين.
المعنى: يقسم أنه إذا رجع الخليفة وعرض عليه مثل الخطة التي عرضها، وأمكنه من
ذلك، لا يتركها ولا يردّها.
الشاهد: إهمال "إذن" في قوله: "إذا لا أقيلها" لعدم تصدرها، ووقوعها حشوا بين
القسم وجوابه، ولذلك رفع "أقيلها" ولم ينصبه بإذن.

(12/4)

إني إذن أهلك أو أطيرا¹
فضرورة، أو الخبر محذوف؛ أي: إني لا أستطيع ذلك. وإن كان السابق عليها واوا أو
فاء، جاز النصب²، وقد قرئ: "وَإِذَا لَا يَلْبَثُوا"، "فَإِذَا لَا يُؤْتُوا" والغالب الرفع³ وبه
قرأ السبعة.

1 عجز بيت من الرجز، لم نقف على قائله، وصدره.
لا تتركني فهم شطيرا
اللغة والإعراب: شطيْرًا: غريبًا أو بعيدًا، أطيْر، المراد: أذهب بعيدًا.
"لا" ناهية. "تتركني" فعل مضارع مؤكد بالنون الثقيلة والنون للوقاية والياء مفعول أول.
"شطيرا" مفعول ثان أو حال. "إني إن واسمها، "أهلك" فعل مضارع منصوب بإذن
والجملة خبر إن. "أو أطيرا" معطوف على أهلك، والألف للإطلاق.
والمعنى: لا تتركني وتصيرني مثل البعيد والغريب بين هؤلاء القوم الذين لا أستريح إليهم،

فإني إذن أموت أو أرحل بعيداً عنهم.

الشاهد: نصب المضارع؛ وهو "أهلك" بعد "إذن وهي غير واقعة في صدر الجملة؛ لأنها وقعت حشواً بين اسم إن وخبرها. وقد خرج - كما ذكر المصنف - على أنه ضرورة، أو على أن خبر "إن" محذوف، وعلى ذلك تكون "إذن" في صدر جملة مستأنفة.

2 أي: نصب المضارع على إعمال "إذن" واعتبار الواو أو الفاء للاستئناف؛ لتكون "إذن" في صدر الكلام، وظاهر عبارة ابن مالك: أن حروف العطف كلها سواء في ذلك الحكم.

3 أي: باعتبار الواو أو الفاء للعطف، فيكون ما بعد العاطف من تمام ما قبله لربطه به. والحق أنه إذا عطف فعل مضارع على مثله، وجب الإهمال؛ لأن المعطوف لا يستقل بنفسه، بل يتبع المعطوف عليه في إعرابه؛ فلا تكون "إذن" واقعة في صدر جملة مستقلة في إعرابها؛ تقول: لم يحضر الغائب، إذاً يسترح أهله، بجزم يسترح، عطفاً على يحضر، عطف فعل على فعل. أما إذا عطف جملة على جملة قبلها، مضارعية كانت أو ماضوية أو اسمية؛ فإن كان للجملة السابقة محل من الإعراب، وجب إهمال "إذن" لوقوعها في صدر جملة.=

(13/4)

الثاني: أن يكون مستقبلاً؛ فيجب الرفع في نحو: إذن تصدق 1 جواباً لمن قال: أنا أحب زيداً.

الثالث: أن يتصلا 3، أو يفصل بينهما القسم 3، كقوله: إذن والله نرميهم بحرب 4.

= تابعة في إعرابها لما قبلها لا مستقلة؛ نحو: إن للتلاميذ رائداً يرشدهم وإذا يبلغهم مرادهم، فجملة "يرشدهم" في محل نصب صفة لـ "رائداً" وجملة "يبلغهم" معطوفة عليها في محل نصب، و"إذن" مهملة لا تنصب الفعل بعدها لعدم وقوعها في صدر الجملة، وإن لم يكن للجملة الأولى محل من الإعراب - كالجملة الشرطية مثلاً - جاز الإعمال والإهمال؛ نحو: إن ترزني - وإذا أشكرك - أزرك؛ فجملة ترزني شرطية لا محل لها، وقد عطف عليه جملة "أشكرك" ولا محل لها أيضاً، فيصح نصب الفعل "أشكر" باعتباره في صدر جملة لا محل لها فهي كالمستأنفة، ويصح الرفع باعتبار العطف وارتباطها بما قبلها

في المعنى، فكأنها غير مستقلة.

1 لأنه يدل على الحال، والناصب يخلص زمن المضارع للاستقبال، فيقع التعارض بينهما.

2 أي: يكون المضارع متصلاً بها؛ لضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها، وتخطي الفاصل.

3 ذكر في المعنى جواز الفصل بلا النافية، وقد وردت في النصوص أمثلة قليلة، وقع فيها الفصل -مع الإعمال- بالنداء، وبالنداء، وبالنداء، وبالظرف؛ فينبغي أن يقتصر على المسموع، ولا يقاس عليه.

4 صدر بيت من الوافر، ينسب لسيدنا حسان بن ثابت، وعجزه.

تشيب الطفل من قبل المشيب

وهو مثبت في ديوانه بيتاً مفرداً، من غير سابق ولا لاحق.

اللغة والإعراب: نرميهم، المراد: نصيبهم، وأصل الرمي: الطرح على الشيء وقذفه. "بحرب" الحرب يذكر ويؤنث، والأكثر فيها التأنيث، المشيب: زمن الشيب "إذن حرف جواب وجزاء ونصب لا محل له "والله" الواو للقسم. "الله" مقسم به مجرور بالواو والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف "نرميهم" نرmi فعل مضارع منصوب بإذن، وضمير =

(14/4)

فصل: ينصب المضارع "بأن" مضمرة وجوباً في خمسة مواضع:

أحدها: بعد اللام؛ إن سبقت بكون ناقص 1، ماض 2، منفي 3، نحو:

= الغائبين مفعول به: "بحرب" متعلق بنرمي. "يشيب" فعل مضارع والفاعل يعود على الحرب. "الطفل" مفعول به والجملة في محل جر، صفة لحرب. المعنى: إذن، والله نصيب هؤلاء القوم بقتال يشيب الولدان قبل أن يبلغوا سن الشيب، وذلك بسبب ما يحصل لهم من الفزع والرعب.

الشاهد: نصب المضارع وهو "نرميهم" بإذن، مع الفصل بينهما بالقسم.

وفي "إذن وأحكامها السابقة يقول الناظم:

ونصبوا بإذن المستقبل... إن صدرت والفعل بعد موصلاً

أو قبله اليمين، وانصب وارفعاً... إذا "إذن" من بعد عطف وقعاً*

أي: إن العرب نصبت الفعل المضارع بإذن، إذا كان مستقبل الزمن، وكانت "إذن" في صدر جملتها، والفعل متصل بها من غير فاصل بينهما، أو بفاصل هو القسم، ولم يذكر. "لا" النافية. وانصب المضارع أو ارفعه إذا وقعت "إذن" بعد حرف عطف، وقد قيد النحاة العطف بالواو أو الفاء كما بين المصنف.

1 هو "كان" أو "يكون" دون غيرهما من سائر الأفعال الناسخة أو التامة، فلا يجب الإضمار بعد "كان" التامة؛ لأن اللام بعدها لام "كي".

2 أي: لفظاً ومعنى، أو معنى فقط، إذا وقع فعل الكون مضارعاً بعد "لم" الجازمة التي تقلب زمنه إلى الماضي.

3 هذا النافي هو: "ما"، وتختص بالدخول على "كان". و"لم" الجازمة، وتدخل على =

* "بإذن" متعلق بنصبوا. "المستقبلا" مفعوله. "إن صدرت" شرط وفعله، والجواب محذوف، "والفعل" والواو للحال، و"الفعل" مبتدأ. "بعد" ظرف مبني على الضم في محل نصب متعلق بمحذوف خبر، والجملة حال من إذن "موصلاً" حال من الضمير المستكن في الظرف.

"أو" عاطفة على بعد، أو موصلاً. "قبله" قبل والهاء مضاف إليه، ظرف خبر مقدم. "اليمين" مبتدأ مؤخر ويجوز جعل اليمين فاعلاً بالظرف، "وانصب وارفعاً" فعل أمر والمفعول محذوف؛ أي: الفعل، "إذا" ظرف مضمن معنى الشرط. "إذن" فاعل لمحذوف هو فعل الشرط يفسره وقعا. "من بعد عطف" جار ومجرور متعلق بوقعا ومضاف إليه وجواب إذا محذوف.

(15/4)

{وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ} ، {لَمْ يَكُنْ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ} 1 وتسمى هذه اللام لام الجحود. الثاني: بعد "أو" 3؛ إذا صلح في موضعها "حتى" 4، نحو: لألزمك أو تقضيني حقي، وكقوله:

لأستسهلن الصعب أو أدرك المني 5

= المضارع. وينبغي أن يلي فعل الكون الناسخ اسمه مباشرة، وأن يكون اسماً ظاهراً لا ضميراً، ثم يأتي مضارع منصوب مبدوء بلام مكسورة، وفاعله ضمير مستتر جوازاً في

الغالب، يعود على اسم الناسخ السابق كما مثل المصنف، وإلى ذلك يشير الناظم بقوله:

... .. وبعد نفي "كان" حتماً أضمر*

أي: أضمر الحرف الناصب، وهو "أن" حتماً، إذا وقع بعد كان المنفية، وقد أوضح المصنف ما في ذلك من أحكام.

1 "يعذب" و"يغفر" منصوبان بأن مضمرة وجوباً بعد اللام، والخبر محذوف، وتعلق به اللام الجارة للمصدر المنسبك من "أن" والفعل المجرور بها، والجار والمجرور في محل نصب خبر الناسخ، والتقدير: ما كان الله مريدًا لتعذيبهم.

2 أي: النفي؛ لأنها تقوي معنى النفي في الجملة كلها؛ فهي تقع بعد كون منفي، والمعنى بعدها منفي لتعلقها مع المجرور بالخبر المحذوف المنفي، وما ذكره المصنف من أن الناصب بعد لام الجحود؛ هو "أن" المضمرة، هو مذهب البصريين، ويرى الكوفيون أن الناصب اللام، وهي حرف زائد عندهم فيسري النفي منه إلى المصدر المؤول المجرور بها.
3 أي: العاطفة.

4 أي: الدالة على الغاية، وتسمى الغائية، أو التي بمعنى "إلى"، أو الدالة على التعليل وتسمى التعليلية، أو التي بمعنى "كي" أو لام التعليل.
5 صدر بيت من الطويل، لم نقف على قائله؛ وعجزه: =

"وبعد نفي" بعد ظرف متعلق بأضمر، ونفي مضاف إليه. "كان مضاف إليه. "حتماً" نعت لمصدر محذوف؛ أي: إضماراً حتماً، "أضمر" ماض للمجهول ونائب الفاعل يعدو إلى أن، والألف للإطلاق.

(16/4)

أو "إلا" 1 نحو: لأقتلنه أو يسلم، وقوله:

كسرت كعوبها أو تستقيما 2

=

فما انقادت الآمال إلا لصابر

اللغة والإعراب: لأستسهلن الصعب: لأعدنه وأصيرنه سهلاً بالصبر، والصعب: الأمر

العسير. أدرك: أبلغ. المني: ما يتمناه الإنسان ويرغب فيه، جمع منية. انقادت: سهلت وتيسرت الآمال: جمع أمل وهو ما يرجى من المطالب. "لأستسهلن" اللام موطئة لقسم محذوف، وجملة أستسهلن جوابه لا محل لها. "الصعب" مفعول أستسهلن، "أو" عاطفة بمعنى حتى أو إلى، "أدرك" فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد "أو" وهو في تأويل مصدر بأن المحذوفة، معطوف على مصدر مأخوذ من الفعل المتقدم؛ أي: ليكون مني استسهال أو إدراك، "فما" الفاء للتعليل وما نافية، "الآمال" فاعل انقادت. "إلا" أداة استثناء مفرغ. "لصابر" متعلق بانقادت.

المعنى: لأصبرن كل أمر عسير سهلاً بالصبر والاحتمال، حتى أبلغ ما أتمناه وأرجوه فما ذلت الصعاب وتيسرت الأمور التي يرجى الحصول عليها إلا لمن يصبر على الشدائد ويحبس نفسه عن الجزع واليأس.

الشاهد: في قوله: "أو أدرك" حيث نصب المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد "أو" التي بمعنى حتى أو إلى.

1 أي: الاستثنائية، إذا كان الفعل الذي قبلها ينقضي دفعة واحدة كما مثل المصنف.

2 عجز بيت من الوافر؛ لزياد الأعجم، وهو من شواهد سيبويه، وصدره.

وكنّت إذا غمزت قناة قوم

اللغة والإعراب: غمزت: هزرت، من الغمز، وهو الهز والحبس باليد، قناة: المراد الرمح. كعوبها: جمع كعب، وهو من القصب ما بين كل عقدتين، ومن الرمح أطرافه. تستقيماً: تعتدل بعد أعوجاج. "وكنّت" كان واسمها. "إذا" ظرف مضمن معنى الشرط، "غمزت" فعل ماض فعل الشرط. "قناة قوم" مفعول غمزت وقوم مضاف إليه. "كسرت" جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه خبر كان الناقصة. "كعوبها" كعوب مفعول كسرت والهاء مضاف إليه. "أو" عاطفة بمعنى "إلا" الاستثنائية، وقد عطفت مصدرًا مؤولاً على مصدر متصيد كما سبق، "تستقيماً" فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً. =

(17/4)

الثالث: بعد "حتى" 1؛ إن كان الفعل مستقبلاً باعتبار التكلم، نحو: {فَقَاتِلُوا

= بعد أو، والألف للإطلاق، والفاعل يعود إلى قناة قوم.

المعنى: يقصد الشاعر: أنه إذا شرع في إصلاح قوم مفسدين، لا يرجع عن ذلك إلا إذا استقاموا وصلحوا، وإلا كسرهم وآذاهم، كما أنه إذا أراد إصلاح رمح معوج، لا يتركه إلا إذا استقام واعتدل، وإلا كسره.

الشاهد: في "أو تستقيما" حيث نصب المضارع بأن المضمره وجوباً بعد "أو" التي بمعنى إلا. وفي البيت استعارة تمثيلية، وإلى "أو" أشار الناظم بقوله:

كذاك بعد "أو" إذا يصلح في ... موضعها "حتى" أو "إلا" أن خفي*

أي: مثل ما وقع بعد لام الحجود، يجب إضمار أن بعد "أو" إذا صلح في موضعها "حتى" أو "إلا".

1 أي: الجارة للمصدر المؤول من "أن" المضمره وجوباً، وما دخلت عليه، وهي: إما أن تدل على الغاية، أو على التعليل، أو على الاستثناء فتدل على الغاية؛ إذا كان المعنى بعدها نهاية وغاية لما قبلها، وعلامتها: أن يصلح في موضعها "إلى" ولهذا تسمى: حتى الغائية، أو التي بمعنى "إلى" كما أسلفنا، ولا بد أن يكون المعنى السابق، من الأمور التي تنقضي تدريجياً -أي: شيئاً فشيئاً- لا دفعة واحدة، نحو يستمر الحر نهار الصيف حتى تغيب الشمس.

وتدل على التعليل؛ إذا كان ما قبلها علة وسبباً فيما بعدها، وعلامتها: أن يصلح في موضعها "كي"، ونحو: تعنى مصر بالصناعة حتى تستعني عن الخارج. وتدل على الاستثناء "كإلا" إذا لم تصلح للغاية أو التعليل، وعلامتها: أن يصلح مكانها "

إلا أن"؛ نحو: لا يعفى المدين من دينه حتى يؤديه، فليست في هذا غائية؛ لأن ما قبلها لا ينقضي تدريجياً، ولا تعليلية؛ لأن ما قبلها ليس سبباً لما بعدها، وقد تدل "حتى" على أكثر من معنى، إذا لم تكن هناك قرينة تعين المعنى المقصود.

* "كذاك" متعلق بمحذوف مفعول مطلق لخفي، أو حال من فاعله "بعد أو" بعد ظرف متعلق بخفي، وأو مضاف إليه. "إذا" ظرف مضمن معنى الشرط منصوب المحل بجوابه. "حتى" فاعل يصلح. "أو إلا" معطوف على حتى "أن" مقصود لفظه مبتدأ. "خفي" فعل ماض فاعله يعود إلى أن، والجملة خبر المبتدأ والمعنى التقديري: "أن" خفي بعد "أو" خفاء مماثلاً في الوجوب ذلك الخفاء الذي بعد نفي كان؛ إذا كان يصلح في موضع "أو" حتى، أو، إلا.

الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ} 1 أو باعتبار ما قبلها، نحو: {وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ} 2. ويُرفع الفعل بعدها؛ إن كان حالا 3 مسببا فضلة 4؛ نحو: مرض زيد حتى لا يرجونه 5 ومنه: "حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ" في قراءة نافع؛ لأنه مؤول بالحال؛ أي: حتى حالة الرسول والذين آمنوا معه أنهم يقولون ذلك 6.

ويجب النصب في مثل: "لأسيرن حتى تطلع الشمس"، و"ما سرت حتى أدخلها"، "وأسرت حتى تدخلها؟" لانتفاء السببية 7، بخلاف: "أيهم سار حتى يدخلها".

1 فإن "تفيء" مستقبل باعتبار زمن التكلم بالأمر بالقتال وإلقائه إلى المخاطب.
2 فقول الرسول وإن كان ماضياً بالنسبة لزمن الإخبار ونزول جبريل بالآية؛ إلا أنه مستقبل بالنسبة إلى زلزالهم. ويجب كذلك نصب الفعل بعد "حتى" إذا كان ما بعدها غير مسبب عما قبلها، نحو: تصوم حتى تغرب الشمس، أو كان ما بعدها غير فضلة، بأن كان جزءاً أساسياً من الجملة التي قبلها، نحو: أحب أن أعمل حتى أتم الواجب علي.

3 أي: بأن يكون زمنه زمن النطق بالكلام المشتمل على حتى.

4 أي: ليس جزءاً أساسياً في الجملة، كخبر المبتدأ، أو خبر الناسخ.

5 فقلوبه: لا يرجونه حال؛ لأنه في قوة: فهو الآن لا يرجي، ومسبب عما قبله؛ لأن عدم الرجاء مسبب عن المرض؛ وفضلة لأن الكلام تم بدونه، وإذا فشروط الرفع بعد "حتى" ثلاثة.

6 فالرفع في قراءة نافع، على تقدير القول الماضي واقعاً في الحال؛ أي: في زمن التكلم، لاستحضار صورته العجيبة. 214، سورة البقرة.

7 لأن طلوع الشمس ليس مسبباً عن السير والدخول لا يتسبب عن عدم السير، والسير لم يتحقق وجوده في المثال الثالث بدليل الاستفهام عنه، فلو رفع لزم تحقق وقوع المسبب مع نفي السبب أو الشك فيه، وذلك لا يصح.

(19/4)

فإن السير ثابت، وإنما الشك في الفاعل، وفي نحو: سيري حتى أدخلها؛ لعدم الفضلية 1، وكذلك: كان سيري أمس حتى أدخلها، إن قدرت "كان" ناقصة، ولم تقدر

الظرف خبراً 2.

- 1 ذلك لأن "سيري" مبتدأ و"حتى أدخلها" خبر، فلو رفع الفعل لصار المبتدأ بلا خبر.
 - 2 بل قدر متعلقاً "بسيري" فإن قدرت "كان" تامة، أو قدر الظرف وهو "أمس خبراً"، جاز الرفع؛ لأن ما بعد حتى حال فضلة.
- والخلاصة:

أن الفعل بعد حتى؛ إن كان مستقبلاً خالصاً بالنسبة للمتكلم وجب نصبه؛ نحو: {حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى} وإن كان وقته حاضراً وجب رفعه، نحو: سرت حتى أدخل المدينة، إذا قلته وقت الدخول، وإن كان ماضياً جاز الأمران باعتبار جواز التأويل؛ فإن قدرته حاضراً وقت التكلم بقصد حكاية الحال أو الحادثة الماضية، وجب رفعه، وتكون حتى ابتدائية.

وإن قدرته مستقبلاً بتقدير العزم عليه وقت التكلم، وجب نصبه، وتكون حتى جارة للمصدر المنسبك من أن المضمر والفعل، وفي "حتى" يقول الناظم:

وبعد "حتى" هكذا إضمار "أن" ... حتم، كـ"جد حتى تسر ذا حزن"

وتلو حتى حالاً أو مؤولاً ... به ارفعن، وانصب المستقبل*

أي: إن إضمار "أن" واجب بعد حتى كإضمار السابق، والمثال الذي ذكره حتى التعليقية، والمضارع التالي "حتى" -إن كان معناه حالاً أو مؤولاً بالحال- يرفع وإن كان مستقبل المعنى ينصب، وقد بينا وبين المصنف بقية الشروط.

* "وبعد حتى" بعد ظرف متعلق بإضمار الواقع مبتدأ، وحتى مضاف إليه، "أن" مضاف إليه. "حتم" خبره، "هكذا" متعلق بمحذوف حال من الضمير في حتم "كجد" خبر لمبتدأ محذوف، "حتى" حرف جر بمعنى كي "تسر" فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد حتى، "إذا" مفعول تسر. "حزن" مضاف إليه، و"تسر" في تأويل مصدر بأن المحذوفة مجرور بحتى، والجار والمجرور متعلق بجد.

"ونلو حتى" أي: تالي حتى، تلو مفعول لأرفعن وحتى مضاف إليه، "حالا أو مؤولا"

حالان من تلو حتى. "به" متعلق بمؤولا. "المستقبلا" مفعول انصب.

الرابع والخامس: بعد فاء السببية، وواو المعية 1 مسبوقين بنفي 2 أو طلب 3 محضين 4، نحو: { لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا } 5، { وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ } ، { يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ } ، { يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذَّبَ } ، { فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي } .

1 فاء السببية هي: التي تدل على أن ما بعدها مسبب عما قبلها ومترتب عليه بقرينة العدول عن العطف على الفعل إلى النصب. وواو المعية هي: تدل على أن معنى ما قبلها وما بعدها متلازمان؛ يحصلان معاً في وقت واحد، فهي بمعنى "مع" في دلالتها على الجمع والمصاحبة.

2 سواء كانت أداة النفي حرفاً مثل: لا، ما، لم، لن، أو فعلاً مثل: ليس، زال، أو اسماً مثل: غير؛ نحو: أنت غير آت فتحدثنا.

ويلحق بالنفي التشبيه المراد به النفي بالقرينة، نحو: كأنك المعلم فنطيعك ما أنت بالمعلم، وكذلك التقليل بقلما المقصود به النفي أحياناً؛ نحو: قلما يشيع الظلم في أمة فتنهض؛ أي: لا يشيع الظلم.

3 المراد بالطلب: الأمر والنهي، والدعاء والاستفهام، والعرض، والتحضيض، والتمني والترجي على الصحيح. وقد جمع بعضهم أنواع الطلب والنفي في قوله: مر وانه وادع وسل واعرض لحضهم ... تمن وراج كذاك النفي قد كملا

4 المراد بالنفي المحض: الخالص من معنى الإثبات، فلا ينتقض معناه، "بالا" الاستثنائية التي تنقض النفي والنهي، ولا وينفي آخر بعده يزيل أثره ويجعل الكلام مثبتاً؛ لأن نفي النفي إثبات، وسيأتي إيضاح لذلك.

أما الطلب المحض فهو: ما يدل لفظه صراحة ونصاً على الطلب، ويظهر ذلك في الأمر والنهي والدعاء، أما غيرها من أنواع الطلب، فيجيء معنى الطلب تابعاً لمعنى آخر يتضمنه، والطلب غير المحض هو: الذي يدل عليه باسم فعل أو بلفظ الخبر كما سيأتي.

5 الفاء عطفت المصدر المنسبك من أن المضمرة والفعل على المصدر المتصيد من الكلام؛ أي: لا يكن قضاء عليهم فموت لهم. من الآية 36 من سورة فاطر.

وقد سبقت الفاء بالنفي، والآية التالية مثال للواو بعد النفي، وما بعدها مثالان لهما

=بعد

وقوله:

لا تنه عن خلق وتأني مثله 1.

= التمني. وفيما تقدم يقول الناظم:

وبعد فا جواب نفي أو طلب ... محضين "أن" وسترها حتم نصب
والواو كالفاء، إن تفد مفهوم "مع" ... كلا تكن جلدا وتظهر الجزع*
أي: إن "أن" تنصب المضارع بعد الفاء الجاب بها نفي محض أو طلب محض، وسترها؛
أي: حذفها واجب، والواو كالفاء في الحكم؛ إذا كانت بمعنى "مع"؛ أي: دالة على
المعية والمصاحبة. ثم ساق الناظم مثلاً لتقدم النهي بعد الواو.
1 صدر بيت من الكامل، لأبي الأسود الدؤلي، وقد استشهد به سيبويه ونسبه
للأخطل، وعجزه:

عار عليك إذا فعلت عظيم

اللغة والإعراب: لا تنه: لا تطلب الكف والبعد عن الشيء. عار: عيب ونقص "لا"
ناهية "تنه" فعل مضارع مجزوم بلا محذف الألف، والفاعل أنت. "وتأني" الواو للمعية،
وتأني فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد الواو، "مثله" مثل مفعول تأني والهاء
مضاف إليه، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف بالواو على مصدر مأخوذ
من الفعل قبلها؛ أي: لا يكن منك نهي وإتيان. "عار" خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: فذلك
عار ويجوز العكس. "عليك" متعلق بمحذوف صفة لعار. "إذا: ظرف مضمن معنى
الشرط.

"فعلت" فعل الشرط وفاعل، والجواب محذوف؛ أي: فذلك عار. "عظيم" صفة ثانية
لعار، وجملة الشرط معترضة بينهما.

المعنى لا تطلب من غيرك الكف والبعد عن شيء قبيح وأنت تفعل مثله، فلذلك عار
عظيم عليك، وأمر مشين يحط من قدرك.

الشاهد: نصب "تأني" بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية، في جواب النهي بلا. والآية
قبله مثل للفاء بعد النهي.

* "وبعد" ظرف متعلق بنصب، "فا جواب نفي" مضافات إليه. "أو طلب" معطوف
على نفي. "محضين" نعت لنفي وطلب. "أن" مبتدأ قصد لفظه "وسترها حتم" مبتدأ
وخبر، والواو للحال والجملة حالية أو اعتراضية بين المبتدأ والخبر. "نصب" فعل ماض،
والفاعل يعود إلى "أن" والجملة خبر المبتدأ الأول؛ وهو أن.

"والواو كالفاء" مبتدأ وخبر. "مفهوم" مفعول تفد. "مع" مضاف إليه. "كالا" الكاف جارة لقول محذوف، و"لا" ناهية. "جلدًا" خبر تكن. "وتظهر" الواو للمعية، و"تظهر" فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعدها، وهو محل الشاهد والفاعل أنت. "الجزع" مفعول تظهر منصوب بالفتحة، وسكن للوقف.

(22/4)

وقوله:

يا ناق سيري عنقًا فسيحًا 1 ... إلى سليمان فنستريح

وقوله:

فقلت ادعي وأدعو إن أئدى 2

1 بيت من الرجز، لأبي النجم العجلي؛ "الفضل بن قدامة" من قصيدة يمدح فيها الخليفة سليمان بن عبد الملك. وهو من شواهد سيبويه.
اللغة والإعراب: عنقًا: العنق: ضرب من السير السريع. فسيحًا: واسعًا، فهو وصف كاشف، "يا ناق" "يا" للنداء، وناق منادى مرخم. "ناقة" مبني على ضم القاف، أو التاء المحذوفة -على اللغتين المعروفتين- في محل نصب. "سيري" فعل أمر مبني على حذف النون والياء فاعل "عنقا" صفة لمصدر محذوف؛ أي: سيرا عنقًا "فسيحًا" صفة ثانية كاشفة "فنستريحًا" الفاء للسببية، ونستريح فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبًا بعد الفاء والألف للإطلاق، وهو في تأويل مصدر بأن، معطوف بالفاء على مصدر متصيد كما سلف. أي: ليكن منك يا ناقة سير واسع فاستراحة لنا.
المعنى: سيري يا ناقة سيرًا سريعًا إلى سليمان، وجدي في ذلك لنستريح معًا.
الشاهد: نصب نستريحًا، بعد فاء السببية بأن مضمرة وجوبًا في جواب الأمر.
2 صدر بيت من الوافر، استشهد به سيبويه ونسبه للأعشى، وهو في زيادات ديوانه، ونسبه آخرون إلى غير الأعشى، وعجزه.

لصوت أن ينادي داعيان

ويروى قبل هذا البيت:

تقول حليلتي لما استكيننا ... سيدركنا بنو القرم الهجان

سيدركنا بنو القمر ابن بدر ... سراج الليل للشمس الحصان

اللغة والإعراب: ادعى: أمر من الدعاء، وهو هنا بمعنى النداء، أُنْدَى: أفعل تفضيل، من النداء مقصورًا، وهو بعد ذهاب الصوت. "ادعي" فعل أمر مبني على حذف النون، ويجوز في همزته -في غير الوصل- الضم والكسر "وأدعو" فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبًا بعد واو المعية الواقعة في جواب الأمر. إن حرف توكيد ونصب "أُنْدَى" =

(23/4)

وقد اجتمع الطلب والنفي في قوله تعالى: {وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ} الآية، لأن "فتطردهم" جواب النفي 1، و"فتكون" جواب النهي 2. واحتراز بتقييد النفي والطلب بمحضين من النفي التالي تقريرًا 3 والمتلو بنفي، المنتقض بإلا 4، نحو:

= اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف، "لصوت" مضاف إليه على زيادة اللام. "أن ينادي" أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر إن، ويجوز العكس، داعيان فاعل ينادي.

المعنى: قلت لهذه المرأة التي خافت أن يلحق بنا العدو: نادي مع ندائي للاستغاثة، كي ننجو من العدو؛ فإن أرفع صوت نداء داعيين معًا.

الشاهد: نصب المضارع -وهو أدعو- بأن المضمرة وجوبًا بعد واو المعية في جواب الأمر ومن النحاة من يروي هذا البيت:

فقلت ادعي وأدع فإن أُنْدَى

على أن أدع مجزوم بلام أمر مقدرة للضرورة؛ أي: ولأدع، وسهل ذلك عطفه على الأمر الصريح.

1 أي: وهو وقوله تعالى: {مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ} [سورة الأنعام الآية: 25].

2 وهو قوله سبحانه: {وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ} ففي الكلام لف ونشر غير مرتب. وقد اقتصر المصنف في التمثيل على النفي والتمني والنهي والأمر؛ لأنه لم يسمع نصب الفعل بعد الواو في غيرها، وزاد الأشموني الاستفهام كقوله: ألم أك جاركم ويكون بيبي ... وبينكم المودة والإخاء

ثم قال: وقس الباقي. وقال أبو حيان: لا ينبغي أن يقدم على ذلك إلا بسمع.

3 أي: المسبوق باستفهام تقريرى؛ نحو: ألم تشهد الورد متفتحاً فتسر به؟ فإنه يجوز رفع الفعل "تسر" مراعاة لمعنى الإثبات؛ لأن الاستفهام التقريرى يتضمن ثبوت الفعل، ويجوز نصبه مراعاة لصورة النفي أو الاستفهام.

4 فإنه يجب رفع الفعل بعدهما عند ابن مالك ومن تبعه؛ لأن معنهما الإثبات، وأجاز سيبويه وآخرون: الرفع والنصب بعد المنتقض بإلا الاستثنائية.

(24/4)

"ألم تأتني فأحسن إليك" إذا لم ترد الاستفهام الحقيقى 1، ونحو: "ما تزال تأتينا فتحدثنا" و"ما تأتينا إلا وتحدثنا".

ومن الطلب باسم الفعل، وبما لفظه الخبر، وسيأتى 2.

وبتقييد الفاء السببية والواو بالمعية: من العاطفتين على صريح الفعل ومن الاستثنائيتين، نحو: {وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ} ؛ فإنها للعطف 3.

وقوله:

ألم تسأل الربع القواء فينطق 4؛

1 أي: بل أردت حمل مخاطبك على الإقرار والاعتراف بإتيانه وإحسانك إليه.

2 وكذلك بالمصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله؛ نحو: سكوتا فيتكلم الخطيب.

3 أي: عطف "يعتذرون" على لفظ "يؤذن"، ليدل على نفي الإذن والاعتذار عقبه مطلقا؛ أي: لا يؤذن لهم فلا يعتذرون.

4 صدر بيت من الطويل، وقد استشهد به سيبويه، وهو من كلام جميل بن عبد الله بن معمر العذري، صحاب بئينة، وعجزه.

وهل تخبرنك اليوم ببداء سملق

اللغة والإعراب: الربع: المنزل، القواء: الخالي الذي لا أنيس به. ببداء: صحراء قفر.

سملق: لا تنبت شيئا "ألم" الهمزة للاستفهام التقريرى، "تسأل" فعل مضارع مجزوم بلم، وحرك الكسر للساكنين. "الربع" مفعوله "القواء" صفته "فينطق" الفاء للاستئناف، وينطق فعل مضارع مرفوع والفاعل يعود على الربع والجملة خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: فهو ينطق، ولا يضر الاقتران بالفاء. "وهل" الواو عاطفة؛ وهل حرف استفهام، تخبرنك

مضارع مبني على الفتح لنون التوكيد الخفيفة. "بيداء" فاعل تخبّر.
المعنى: ألم تسأل هذا المنزل الخالي الذي لا أحد به، فيخبرك عن الأجابة؟ ثم رجع إلى نفسه وقال: وهل تخبرنك صحراء جرداء لا نبات بها؟
الشاهد: في قوله: "فينطق" حيث رفع المضارع بعد الفاء مع أنه مسبوق باستفهام؛ ذلك لأن هذه الفاء عاطفة ولا للسببية، وإنما هي للاستئناف.

(25/4)

فإنها للاستئناف؛ إذ العطف يقتضي الجزم¹، والسببية تقتضي النصب². وتقول لا تأكل السمك وتشرب اللبن، بالرفع إذا نهيته عن الأول فقط³، فإن قدرت النهي عن الجمع نصبت⁴ أو عن كل منهما جزمت⁵.
وإذا سقطت الفاء بعد الطلب وقصد معنى الجزاء⁶، جزم الفعل جواباً لشرط مقدر⁷، لا للطلب، لتضمنه معنى الشرط، خلافاً لزاعمي ذلك، نحو: {قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ⁸}، بخلاف نحو: {فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا، يَرِثُنِي} في قراءة الرفع؛

-
- 1 لأنه معطوف على مجزوم وهو "يسأل".
 - 2 لأنه في جواب استفهام وقيل: إن الفاء هنا للعطف، المعتبر في العطف الجملة لا الفعل وحده.
 - 3 فتكون الواو للاستئناف، وتشرب خبر لمبتدأ محذوف، أي: ولك شرب اللبن، ويحتمل أن تكون الواو للحال، و"تشرب" خبر لمبتدأ محذوف، ويكون النهي عن المصاحبة.
 - 4 أي: على أن الواو للمعية، ويكون من عطف مصدر مؤول على مصدر متصيد من الفعل السابق كما مر؛ أي: لا تأكل السمك مع شرب اللبن.
 - 5 أي: على العطف، ويكون من عطف الفعل على الفعل للتشريك في النهي لا كسابقه احترازاً من سقوطها بعد النفي، فإنه لا يصح جزم المضارع معه بل يجب رفعه وأحلق الكوفيون بالواو. "ثم" في الحديث: "لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه".
 - 6 أي: قصد بالفعل الذي سقط منه الفاء أن يكون جواباً وجزاءً على الطلب المتقدم؛ أي: يكون مسبباً عنه كتسبب جزاء الشرط على فعل الشرط.
 - 7 أي: وهو فعل الشرط، للدلالة الطلب عليهما، ويتعين أن تكون أداة الشرط المقدرة

"إن" لأنه لا يحذف غيرها.

8 "أتل" فعل مضارع مجرد من الفاء وقد تقدمه طلب، وهو: "تعالوا" والمقصود به الجزء، لأن التلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم. فجزم بحرف شرط مقدر، والتقدير: إن تأتوا أتل؛ [الأنعام: 151]. ومثله قوله تعالى: {وَهَزِي إِلَيْكَ بِجَذَعِ النَّخْلَةِ تَسَاقُطُ} فإن تساقط مجزوم بالاتفاق.

(26/4)

فإنه قدره صفة لوليا¹، لا جواباً لـ؛ كما قدره من جزم. وشرط غير الكسائي لصحة الجزم بعد النهي² صحة وقوع "إن لا" في موضعه³؛ فمن ثم جاز: "لا تدن من الأسد تسلم" بالجزم، ووجب الرفع في نحو: لا تدن من الأسد يأكلك⁴، وأما قوله: \$ "فلا يقرب مسجدنا يؤذنا" فالجزم على الإبدال⁵، لا الجواب.

1 أي: إن جملة "يرثي" في محل نصب صفة لوليا؛ لأنه نكرة، والمراد: بالإرث إرث النبوة والعلم، لا المال؛ لأن الأنبياء لا تورث. ومثله: {خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ} فتطهرهم في موضع نصب صفة لصدقة؛ أي: صدقة مطهرة لهم، ويصح أن يجزم في جواب الأمر أو يرفع مع الاستئناف. وإذا كان ما قبل الفعل معرفة أعربت الجملة حالا؛ نحو: {وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ}، {ذَرَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ}.

وإن كان نكرة تصلح لحجى الحال منها، احتمل الوصفية والحالية؛ نحو: أكرم رجلا من الغرباء يدين بالإسلام.

2 أي: فيما إذا سقطت الفاء وقصد الجزء.

3 أي: صحة وضع "إن" الشرطية وبعدها "لا" النافية موضع "لا" الناهية المحذوفة، مع استقامة المعنى.

4 ذلك لعدم صحة حلول "إن لا" موضع "لا" الناهية المحذوفة؛ لأن الأكل لا يتسبب عن الانتهاء عن الدنو، وإنما على الدنو نفسه، ولهذا وجب الرفع في قوله تعالى: {وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ} [سورة المدثر: 6].

5 أي: جزم "يؤذنا" على أنه بدل اشتغال من يقرب، لا على أنه جواب النهي؛ لأنه لا يصح: أن لا يقرب يؤذنا؛ لأن الإيذاء إنما يتسبب عن القرب لا عن عدمه. وهذا جزء

من حديث "من أكل من هذه الشجرة -يعنى الثوم- فلا يقرب مسجدنا يؤذنا" ، وفي جواز جزم المضارع عند سقوط الفاء بعد غير النفي -أي: الطلب- يقول الناظم: وبعد غير النفي جزمًا اعتمد ... إن تسقط الفاء والجزاء قد قصد

=

(27/4)

وألحق الكسائي في جواز النصب بالأمر؛ ما دل على معناه؛ من اسم فعل 1 نحو: نزال فنكرمك، أو خبر نحو: "حسبك حديث فينام الناس" 2. ولا خلاف في جواز

=

وشرط جزم نهي أن تضع ... "إن" قبل "لا" دون تخالف يقع* أي: إنه يجوز في جواب غير النفي -من أنواع الطلب المذكورة- أن تجزم إذا سقطت الفاء وقصد الجزاء، وشرط الجزم بعد النهي: أن تضع "إن" الشرطية قبل "لا" النافية، دون أن يحدث اختلاف في المعنى قبل مجيء "أن لا" أما شرط الجزم بعد غير النهي من أنواع الطلب -كالأمر، أو الدعاء أو غيرهما- فهو صحة المعنى مع الاستغناء عن أداة الطلب، وإحلال "إن" الشرطية وحدها، وتدخل "إن" على المضارع إن وجد مضارع مذكور، وإلا فعلى فعل آخر يتصيد في مكانه ويوافق المعنى المقصود، وهذا العمل مؤقت ليرشدنا إلى صحة الجزم أو عدم صحته، تبعًا لسلامة المعنى أو عدم سلامته. هذا: ولم يشترط الكسائي وبعض الكوفيين: إحلال "إن لا" محل "لا" الناهية ولا إحلال "إن" قبل بقية أدوات الطلب، ولا ما يترتب على ذلك من صحة المعنى أو عدم صحته؛ بدعوى أن فهم المقصود من الجملة يرجع إلى القرائن وحدها، وأن كثيرًا من الأمثلة التي جاز فيها جزم المضارع، لا يستقيم معناها بوضع "إن لا" بدلًا من "لا" الناهية.

1 سواء كان من لفظ الفعل كما مثل المصنف، أولاً: نحو "صه" فيسمع الناس الخطيب. وكذلك ينبغي النصب؛ إذا كان الأمر بصيغة المصدر النائب عن فعله؛ نحو: سكوتًا فينام المتعبون.

2 "حسبك" اسم فاعل بمعنى كافيك، مبتدأ "حديث" خبر، ويجوز العكس. "فينام" الفعل منصوب على رأي الكسائي، والجملة متضمنة معنى اكفف. أو "حسب" اسم فعل مضارع=

* "وبعد" ظرف متعلق باعتمد. "غير النفي" غير مضاف إليه والنفي كذلك. "جزما" مفعول اعتمد مقدم. "إن تسقط" شرط وفعله، وجوابه محذوف كما تقدم. "آنفا" بالقصد فاعل تسقط، والجزاء قد قصد "مبتدأ وخبر، والواو للحال والجملة موضع الحال من فاعل اعتمد.

"وشرط جزم" مبتدأ، ومضاف إليه، "بعد نهي" بعد ظرف متعلق بشرط أو يجزم ونهي مضاف إليه، "أن تضع" فعل مضارع منصوب بأن المصدرية وسكن للوقف، وهما في تأويل مصدر خبر المبتدأ. "إن" مفعول تضع مقصود لفظها. "قبل" ظرف متعلق بتضع. "لا" مضاف إليه. "دون" ظرف متعلق بمحذوف حال من إن "تخالف" مضاف إليه "يقع" فاعل يقع يعود على تخالف، والجملة صفة لتخالف.

(28/4)

الجزم بعدهما إذا سقطت الفاء 1 كقوله:

مكانك تحمدي أو تستريحي 2

= بمعنى يكفي مبني على الضم "حديث" فاعل.

ومن الجملة الخبرية الدالة على الأمر: قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ، تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ، يَغْفِرَ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ} . يجزم المضارعين: يغفر، ويدخل في جواب الجملة الخبرية المقصود بها الأمر وهي: {تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ} ؛ لأن المعنى: آمنوا وجاهدوا. وليس الجزم راجعاً لوقوعها جواباً للاستفهام؛ وهو: {هَلْ أَدُلُّكُمْ} لفساد المعنى على ذلك. سورة الصف.

1 ذلك لأن امتناع النصب بعدهما عند الجمهور -سببه جمودها- فلا يمكن إضمار

"أن"، وتأويل مصدر يعطف على ما قبلهما. أم الجزم فلا يستلزم سبك مصدر.

2 عجز بيت من الوافر، لعمر بن الإطنابة الخرجي؛ والإطنابة: اسم أمه، واسم أبيه: زيد بن مناة، وصدره.

وقولي كلما جشأت وجاشت

اللغة والإعراب: جشأت: ثارت ونهضت من فرع أو حزن ونحوهما، والضمير للنفس جاشت: فزعت وغلت من حملها الأثقال كما تغلي القدر. تحمدي: يحمذك الناس: "وقولي": والواو عاطفة، وقولي مبتدأ معطوف على همتي قوله قبل: أبت لي همتي وأبي بلائي ... وأخذي الحمد بالثمن الربيع وإقحامي على المكروه نفسي ... وضري هامة البطل المشيح "كلما" ظرف زمان متعلق بقولي منصوب، و"ما" حرف مصدري، "جشأت" الجملة صلة "ما". "مكانك" اسم فعل أمر بمعنى اثبتى والفاعل أنت، والكاف حرف خطاب، أو اسم مضاف إليه باعتبار ما قبل النقل، والجملة مقول القول خبر المبتدأ، "تحمدي" فعل مضارع مجزوم في جواب الطلب "أو تستريحي" معطوف على تحمدي. المعنى: أن همتي وشجاعي جعلتني أقول لنفسي: كلما، فزعت وضجرت من مشقات الحرب اثبتى تحمدي بالصبر والشجاعة والاحتمال، أو تستريحي من عناء الدنيا بالقبل في موطن الشرف والفخر. الشاهد: في "تحمدي"؛ حيث جزم بحذف النون لوقوعه في جواب اسم الفعل الأمر؛ لدلالته على الطلب.

(29/4)

وقولهم: "اتقى الله امرؤ فعل خيرًا يثب عليه"؛ أي: ليتق الله وليفعل¹. وألحق الفراء الترجي بالتمني² بدليل قراءة حفص: {فَأَطَّلَعَ} بالنصب³.

1 جزم "يثب" لأن "اتقى" و"فعل" وإن كانا فعلين ظاهرهما الخبر، إلا أن المراد بهما الطلب.

وفي جزم المضارع في جواب الأمر يقول الناظم في تعبير مجمل غير واف: والأمر إن كان بغير "افعل" فلا تنصب جوابه وجزمه اقبلا*

أي: إن الأمر -وهو من أنواع الطلب- إن كان مدلولاً عليه بغير صيغته الصريحة، وهي صيغة "افعل"؛ بأن كان مدلولاً عليه باسم فعل، أو بلفظ الخبر -لم يحز نصبه بعد الفاء؛ لأنها لا تعتبر سببية، ويصح جزمه في جواب هذا الأمر عند سقوط الفاء.

2 أي: في نصب الفعل المقرون بالفاء بعده بأن مضمرة وجوباً، وإذا سقطت هذه الفاء،

صار المضارع -على هذا- جواباً للترجي مجزوماً؛ نحو: لعلك تحفظ حق النعمة يدمها الله عليك.

3 أي: في جواب قوله تعالى: {لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ، أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعُ} [سورة غافر الآية: 37] وإلى هذا يشير الناظم بقوله:

والفعل بعد الفاء في الرجا نصب ... كنصب ما إلى التمني ينتسب*
أي: إن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء المسبوقة بالرجاء، ينصب كما ينصب المضارع الواقع بعد التمني؛ على اعتبار الفاء سببية في كل منهما، ولم يذكر الناظم حكم المضارع إذا سقطت الفاء، وقد بيناه.

هذا: والتمني الذي أداته "لو" كالتنفي؛ لا يجزم المضارع في جوابه عند سقوط الفاء.

* "والأمر" مبتدأ، والمقصود به الطلب، "إن كان" شرط وفعله، واسم كان مستتر فيها، "بغير فعل" بغير متعلق بمحذوف خبرها، وافعل مضاف إليه، "فلا تنصب" الفاء واقعة في جواب الشرط. تنصب "فعل مضارع مجزوم بلا الناهية". "جوابه" جواب مفعول تنصب والهاء مضاف إليه، وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ.
"وجزمه" الواو عاطفة أو للاستئناف، وجزمه مفعول اقبلا مقدم "اقبلا" فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفا للوقوف.
* "والفعل" مبتدأ. "بعد الفاء" بعد ظرف في موضع الحال من نائب فاعل نصب والفاء مضاف إليه. "في الرجا" =

(30/4)

فصل: وينصب بـ"أن" مضمرة جوازاً بعد خمسة أيضاً 1.

أحدها: اللام؛ إذا لم يسبقها كون، ناقص، ماضي، منفي، ولم يقترن الفعل بـ"لا"، نحو: {وَأْمُرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ} ، {وَأْمُرْتُ لَأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ} 2، فإن سبقت بالكون المذكور؛ وجب إضمار "أن" كما مر. وإن قرن الفعل بـ"لا" نافية أو مؤكدة وجب إظهارها 3؛ نحو: {لِنَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ} ، {لَأَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ} 4.

1 أي: بعد خمسة أحرف، ويمكن إجمال ذلك في موضعين:

أولهما: أن يسبقها لام الجر غير المسبوقة بكون منفي، ويقع بعدها المضارع مباشرة من غير أن تفصله "لا" النافية أو الزائدة. وهذا هو الذي بينه المصنف بقوله: أحدها.

2 أضمرت النون في {لِنُسَلِّمَ} وأظهرت في {أَنْ أَكُونَ} ، وهذا الذي ذكره المصنف مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن الناصب هو اللام؛ وجوزوا إظهار أن بعدها للتوكيد، [سورة الأنعام: 71] ، [سورة الزمر: 12] .

3 أي: لئلا يتوالي مثلان من غير إدغام.

4 أدغمت النون في "لا" النافية في الآية الأولى: [سورة البقرة: 15] وفي "لا" المؤكدة في الآية الثانية: [سورة الحديد: 29] .

وفيما تقدم يقول الناظم:

وبين "لا" ولام جر التزم "لا" فأن ... إظهار "أن" ناصبة وإن عدم

=

= -بالقصر- متعلق بنصب الواقع خبراً للمبتدأ "كنصب" متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف أي: نصب نصباً كنصب، أو حال من مرفوع نصب. "ما" اسم موصول مضاف إليه واقع على الفعل بعد الفاء. "إلى التمني" متعلق بينتسب الواقع صلة لما.

(31/4)

والأربعة الباقية: "أو"، و"الواو"، و"الفاء"، و"ثم"؛ إذا كان العطف على اسم ليس في تأويل الفعل 1 نحو: {أَوْ يُرْسَلَ رَسُولًا} في قراءة غير نافع بالنصب. عطفاً على {وَحْيًا} 2. وقوله:

ولبس عباءة وتقر عيني 3.

=

"لا" اعمل مظهرًا أو مضمراً ... * ...

أي: يلزم إظهار "أن" الناصبة للمضارع؛ إذا وقعت متوسطة بين "لا" بنوعيتها ولام الجر، وإن عدت "لا" فأعمل "أن" مظهرة أو مضمرة.

1 هذا هو الموضع الثاني الذي ذكره المصنف بقوله: والأربعة الباقية وهو: أن تقع "أن" بعد حرف عطف من حروف أربعة؛ هي: الواو، والفاء، وثم، وأو؛ بشرط أن يكون

المعطوف عليه اسماً مذكوراً ليس في تأويل الفعل؛ أي: يكون جامداً محضاً، سواء كان مصدرًا صريحاً أم غير مصدر. ويشترط أيضاً: ألا يدل حرف من هذه الحروف على معنى يوجب إضمار "أن"؛ كالتسبية مع "الفاء"، والمعية مع "الواو"، "ثم"، والاستثناء مع "إلا".

2 "يرسل" مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد "أو"؛ وهو في تأويل مصدر منصوب معطوف على "وحيا" والتقدير: إلا وحيا أو إرسالاً. والاستثناء منقطع؛ لأن الوحي والإرسال ليسا تكليماً.

وقيل: هو استثناء مفرغ من الأحوال؛ أي: ما يوجد تكليم الله بشراً في حال ما، إلا حال كونه موحى إليه، أي: ملهما له كأم موسى أو مسمعا له من وراء حجاب كموسى، أو مرسلاً إليه كباقي الأنبياء، فهي أحوال من الفعول، ويجوز أن تكون من الفاعل؛ أي: موحياً؛ أو مكلماً، أو مرسلاً. و"كان" تامة "لبشر" متعلق بها، "أن يكلمه" المصدر المنسبك فاعل أو ناقصة و"وحيا" خبرها، أي: ما كان تكليم الله بشراً إلا إحياء.

3 صدر بيت من الوافر، وقد استشهد به سيبويه ولم ينسبه. ونسبه بعضهم إلى "ميسون". =

* "وبين لا" بين ظرف متعلق بالترم، أو بإظهار ولا مضاف إليه "ولام جر" معطوف على لا "إظهار أن" إظهار نائب فاعل الترم وأن مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله "ناصبة" حال من أن.

"لا" نائب فاعل عدم الواقع فعلاً للشرط "فأن" الفاء واقعة في جواب الشرط، و"أن" مفعول مقدم لا عمل "مظهرًا أو مضمراً" بصيغة اسم الفاعل، حالان من فاعل اعمل، بصيغة اسم المفعول، حالان من أن.

(32/4)

وقوله:

لولا توقع معتر فأرضيه¹

= بنت بحدل الكلابية؛ وكانت امرأة من أهل البادية فتزوجها معاوية، ونقلها إلى الحاضرة، وهي أم ولده يزيد؛ ثم تسرى عليها فضاقت نفسها؛ فقال لها: أنت في ملك

عظيم وكنت قبلاً تلبسين العباءة. فأنشأت قصيدة تحن فيها إلى أهلها وإلى حالتها الأولى؛ ومنها هذا البيت. وعجزه:

أحب إلي من لبس الشفوف

اللغة والإعراب: عباءة: كساء معروف لا يلبسه أهل الحضر غالباً، تقرر: تسر، يقال: قرت عينه، إذا بردت وانقطع بكاؤها، أو رأت ما كانت متشوقة إليه. الشفوف: جمع شف، وهو الثوب الرقيق الذي لا يحجب ما وراءه، "ولبس" الواو عاطفة، و"لبس" مبتدأ "عباءة" مضاف إليه، وهو معطوف على قوله قبله:

لبيت تخفق الأرواح فيه ... أحب إلي من قصر منيف

"وتقرر" الواو للمعطف "تقرر" فعل مضارع منصوب بأن مضمرة، جوازاً بعد الواو و"عيني" فاعل تقرر "أحب" خبر المبتدأ.

المعنى: ولبس كساء غليظ من صوف مع سروري وفرحي، أحب إلى نفسي من لبس الثياب الرفيعة القيمة، مع استيلاء الهموم والأحزان علي.

الشاهد: نصب "تقرر" بأن مضمرة جوازاً بعد الواو، وهي مسبوقة باسم خالص من التقدير بالفعل، وهو "لبس" وأن والفعل في تأويل مصدر معطوف على لبس.

1 صدر بيت من البسيط، لم أقف على قائله، وعجزه:

ما كنت أوتر إتراباً على ترب

اللغة والإعراب: توقع: ترقب وانتظار. معتر: هو الفقير؛ أو الذي يتعرض للمعروف من غير أن يسأل بلسانه، إتراباً: مصدر أترب الرجل، إذا كثرت أمواله وصارت كالتراب، أو قلت؛ فهو من الأضداد؛ والمراد

الأول. أما ترب، فمعناه افتقر. ترب: فقر. لولا حرف امتناع لوجود. "توقع" مبتدأ، محذوف وجوباً. "معتر" مضاف إليه "فأرضيه" الفاء عاطفة، وأرضى فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد الفاء، "ما" نافية. "كنت" كان واسمها. "أوتر إتراباً" الجملة خبر. "كنت"، وجملة "ما كنت" جواب لولا. =

(33/4)

وقوله:

إني وقتلي سليكا ثم أعقله1

وتقول: الطائر فيغضب زيد الذباب بالرفع وجوباً؛ لأن الاسم في تأويل الفعل؛

= المعنى: لولا انتظار السائلين وذي الحاجات لمساعدتهم وسد عوزهم، ما آثرت الغنى على الفقر. وقرأه البعض: أتراباً، جمع ترب، وهو المساوي في العمر والسن، ويكون المعنى ما كنت أؤثر أحداً على أترابي بالعطاء والبذل، أو ذلك كناية عن تركه وطنه وأترابه، والضرب في الأرض ابتغاء الشراء، ليصير ملجأ للمحتاجين والسائلين. الشاهد: نصب الفعل "أرضيه" بعد الفاء العاطفة بأن مضمرة جوازاً، على اسم خالص ليس في تأويل الفعل، وهو "توقع".

1 صدر بيت من البسيط، لأنس بن مدركة الخثعمي، وعجزه:

كالثور يضرب لما عافت البقر

اللغة والإعراب: سليك: اسم رجل، وأمه تسمى "سلكة"، وقد اشتهر بها فيقال: سليك بن سلكة. وهو عداء مشهور، يقال: إنه يسبق الخيل ويلحق الأطباء. أعقله: أدفع ديته. وسميت الدية "عقل" لأنهم كانوا يعقلونها؛ أي: يربطونها بجوار القتل، وكانت من الإبل. الثور: هو فحل البقر، وقيل: هو ما يعلو وجه الماء من طحلب ونحوه فتعافه الورد: "إني" إن واسمها. "وقتلي" الواو للمعية، وقتلي مفعول معه وهو مصدر مضاف لفاعله "سليكا" مفعول "ثم" حرف عطف "كالثور" جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن "يضرب" الجملة حال من الثور "لما" ظرف بمعنى حين، أو حرف ربط. وجملة عافت في محل جر بإضافة لما.

المعنى: كان سليك قد مر بامرأة من خثعم فوجدتها وحدها فوقع عليها، فقتله الشاعر حمية ودفع ديته، فهو يقول: إني حين قتلت سليكاً ودفعت ديته، فألحقت بمالي الضرر لنفع غيري؛ كالثور الذي يضرب لتشرب البقر؛ وذلك أن البقر إذا امتنعت عن الشرب لا تضرب؛ لأنها ذات لبن فيخاف عليها، فيضرب الثور. الشاهد: نصب "أعقله" بعد ثم العاطفة، بأن مضمرة جوازاً، وقد عطفت فعلاً على اسم صريح في الاسمية ليس في تقدير الفعل، وهو "قتلي".

(34/4)

أي: الذي يطير1.

ولا ينصب بـ"أن" مضمرة في غير هذه المواضع العشرة2؛ إلا شاذاً، كقول بعضهم:

"تسمع بالمعيدي خير من أن تراه"3، وقول آخر: "خذ اللص قبل يأخذك"4.

1 ذلك لأنه صلة "أل" وصلتها في تأويل الفعل، و"أل" اسم موصول مرفوع بالابتداء، نقل إعرابها إلى ما بعدها؛ لأنها على صورة الحرف. "الذباب" خبر. "فيغضب" الفاء عاطفة، ويغضب فعل مضارع مرفوع، وزيد فاعل، والجملة معطوفة على صلة أل، ولا تحتاج لرباط لعطفها بالفاء.

وفي الموضع الثاني من مواضع إضمار "أن" جوازًا، يقول الناظم:

وإن على اسم خالص فعل عطف ... تنصبه "أن" ثابتًا أو منحذف*

أي: إذا عطف المضارع على اسم خالص من رائحة الفعل -بأن يكون جامدًا- فانصبه "بأن" ثابتة في الكلام أو محذوفة. وقد أوضح المصنف ما يتصل بهذا من تفصيل.

2 يزداد عليها ما سيأتي في الجوازم؛ من جواز نصب الفعل المقرون بالفاء، أو الواو بعد الشرط أو الجزاء، فإنه ينصب بأن مضمرة وجوبًا، وإذا دخلت الفاء على مضارع مسبوق بإنما للحصر، نحو: إنما أنت المسافر فتنتفع، جاز نصب المضارع، على اعتبار الفاء السببية وتزليل الحصر منزلة الطلب، وعدم نصبه على اعتبارها غير سببية، ومثله قوله تعالى: "فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ" في قراءة من نصب "فيكون".

3 "تسمع" فعل مضارع منصوب بأن مضمرة شذوذًا؛ والمصدر المنسبك مبتدأ؛ أي: سماعك، "خير" خبر، ويروى برفع "تسمع"، وهو مثل عربي يضرب لمن اشتهر وذاع صيته، وتزدري مرآته. قيل: إن أول من قاله، المنذر بن ماء السماء.

4 ليس في هذا المثال ذكر "أن" المصدرية مع فعل آخر غير المنصوب بما مضمرة، وهو "يأخذك".

* "وإن" شرطية. "على اسم" جار ومجرور متعلق بعطف الواقع فعلا للشرط. "خالص"

نعت لاسم. "فعل" نائب فاعل لفعل محذوف يفسره عطف. "تنصبه" فعل مضارع

جواب الشرط والهاء مفعوله. "أن" فاعله قصد لفظه. "ثابتًا" حال من أن. "أو"

منحذف "معطوف على ثابتًا، وسكن على لغة ربعة.

وقراءة بعضهم: {بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ} 1.
فصل: وجازم الفعل نوعان: جازم لفعل واحد، وهو أربعة:

1 أي: ينصب "يدمغه" بأن مضمرة شذوذاً، [سورة الأنبياء الآية: 18] ، وكذلك "ياخذك" قبله.

ومن الخير الاقتصار على السماع في هذا النوع، وإليه أشار الناظم بقوله:
وشذ حذف "أن" ونصب في سوى ... ما مر فاقبل منه ما عدل روى*
أي: إن حذف "أن" مع عملها النصب في المضارع بعد حذفها في غير المواضع السالفة.
أمر شاذ يحفظ ولا يقاس عليه. وما روي منه على لسان الراوي العدل يقبل منصوباً كما روي.

* "حذف" فاعل شذ. "أن" مضاف إليه مقصود لفظه. "ونصب" معطوف على حذف "سوى" متعلق بنصب. "ما" اسم موصول مضاف إليه "مر" الجملة صلة "ما" الثانية مفعول اقبل. "عدل" مبتدأ، وجملة "روى" خبره وجملة المبتدأ والخبر صلة ما والعائد محذوف؛ أي: رواه.

(36/4)

الجوازم التي تجزم فعلا واحدا

...

فصل الجوازم التي تجزم فعلا واحدا:

"لا" الطلبية¹؛ نهيًا كانت؛ نحو: {لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ} ، أو دعاء؛ نحو: {لَا تُؤَاخِذْنَا} .
وجزمها فعلي المتكلم مبنيين للفاعل، نادر² كقوله:
لا أعرفن ربربا حورًا مدامعها³،

1 هي التي يطلب بها الكف عن شيء وعدم فعله؛ فإن كان الطلب من أعلى لأدنى - سميت "لا" الناهية، وإن كان من أدنى لأعلى - سميت لا "الدعائية" كما مثل المصنف. وإن كان من مساويك، سميت "لا" التي للالتماس؛ كأن تقول لمساويك: لا تفعل كذا. وخرجت "لا" النافية والزائدة.

2 لأن أمر الشخص ونهيه لنفسه، غير مألوف، ومخالف للواقع، أما جزمها فعلي المتكلم المبنيين للمفعول فكثير، وستأتي الإشارة إلى ذلك.

3 صدر بيت من البسيط -للباغية الذبياني؛ يخوف بني فزارة من النعمان من الحارث الغساني ويحذرهم بأسه؛ وكانوا قد نزلوا أرضاً يحميها. وعجزه.
مردفات على أعقاب أكوار
=

(36/4)

وقوله:

إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد1.

= اللغة والإعراب: ربّما: اسم للقطيع من بقر الوحش أو الطباء؛ وقد شبه به الجماعة من النساء في حسن عيونهن وهذوئهن. حورًا: جمع حوراء، من الحور وهو: شدة سواد العين مع شدة بياضها. مدامعها: جمع مدمع اسم مكان، والمراد العيون؛ لأنه أماكن الدمع؛ من إطلاق الحال وإرادة المحل. مردفات: مركبات خلف الراكبين، كل واحدة رديف لراكب. أكوار: جمع كور، وهو الرحل بأداته، أعقاب: جمع عقب، وهو المؤخر من كل شيد. "لا" ناهية "أعرفن" فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد في محل جزم بلا، والفاعل أنا. ويجوز جعل "لا" نافية "ربّما" مفعول أعرفن. "حورا" صفة لها. "مدامعها" مرفوع بحورا والهاء مضاف إليه. "مردفات" حال من "ربّما" أو صفة ثانية "على أعقاب" جار ومجرور متعلق بمردفات. "أكوار" مضاف إليه. المعنى: لا يكن نساء جميلات. تشبه الغزلان أو بقر الوحش في الرشاقة وخفة الحركة وحور العين فأعرفها، قد ركب خلف الراكبين على مؤخر الرحل فأقيم المسبب مقام السبب، وكانت عادة العرب أن يجعلوا النساء المسبيات مردفات خلف من استباهن. وفي كتاب سيبويه: أن عجز البيت:

كأن أبكارها نعاج دوار

والأبكار: صفار بقر الوحش؛ وأراد بها الجوّاري من النساء، والنعاج: جمع نعجة وهي البقرة الوحشية، ودوار: ما استدار من الرمل يدور حوله الوحش. يريد: لا تقيموا بهذا المكان فأعرف نساءكم مسبيات.

الشاهد: في "لا أعرفن" فإن "لا" ناهية والمضارع المجزوم بها محلا للمتكلم، وهو مبني للمعلوم، وذلك شاذ.

1 صدر بيت من الطويل، للوليد بن عقبة يعرض بمعاوية. ونسبه ابن هشام في معنى اللبيب إلى الفرزدق وعجزه:

لها أبداً ما دام فيها الجراضم

اللغة والإعراب: الجراضم: الكبير البطن الكثير الأكل، وكان معاوية معروفاً بذلك.

"إذا" شرطية و"ما" زائدة. "خرجنا" فعل الشرط. "فلا" الفاء واقعة في جواب الشرط.

"لا" ناهية أو دعائية. "نعد" فعل مضارع مجزوم بلا. "لها" جار ومجرور متعلق بنعد.

"أبداً" ظرف زمان كذلك "ما" مصدرية ظرفية. "فيها" خبر دام مقدم. "الجراضم" اسمها مؤخر.

المعنى: واضح.

الشاهد: في قوله: "فلا نعد" حيث جزم فعل المتكلم المبني للمعلوم بلا الناهية أو الدعائية على قول، وذلك قليل.

(37/4)

ويكثر: لا أخرج ولا تخرج؛ لأن المنهي غير المتكلم 1.

و"اللام" الطلبية 2؛ أمراً كانت، نحو: {لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ} ، أو دعاء؛ نحو: {لِيَقْضِ عَلَيْنَا رُبُّكَ} .

وجزمها فعلي المتكلم مبني للفاعل قليل، نحو: "قوموا فالأصل لكم" 3.

و {وَلْتَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ} . وأقل منه جزمها فعل الفاعل المخاطب 4، نحو: {فَبِذَلِكَ

1 هو الفاعل المحذوف النائب عنه ضمير المتكلم، والأصل: لا يخرجني، ولا يخرجنا أحد بالبناء للمعلوم، فلما حذف الفاعل بني الفعل للمجهول. ومن ذلك قول زهير بن أبي سلمى.

يا حار لا أرمين منكم بداهية ... لم يلقها سوقة قبلي ولا ملك

2 يقال فيها ما قيل في "لا" وحركتها الكسر، وفتحها لغة سليم. وتسكن بعد الفاء

والواو كثيراً، وتحريكها بعد "ثم" حسن. وقد تحذف ويبقى عملها، وكذلك يصح حذف

مضارعها إذا دل على ذلك دليل، وإنما تجزم المضارع بشرط ألا يفصل بينهما فاصل؛

إلا في ضرورة الشعر.

3 أي: لأجلكم، وهو أمر لهم بالاهتمام به ولكنه أضافه إلى نفسه لارتباط فعلهم بفعله، والفاء لعطف جملة طلبية على مثلها، و"أصل" مجزوم بلام الأمر وعلامة جزمه حذف الياء "لكم" اللام للتعديّة؛ لأن الصلاة بمعنى الدعاء. وهذا الحديث عن أنس بن مالك؛ فقد روي أن جدته مليكة دعت الرسول لطعام صنعت له، فأكل منه ثم قال: "قوموا فأصل لكم"، وتقدم النبي وخلفه أنس واليتيم، وقامت العجوز من روائهما، فصلى ركعتين ثم انصرف.

4 أما جزمها المبني للمفعول -متكلما أو مخاطبا- فكثير، نحو لأكرم، ولتكرم يا محمد؛ لأن الأمر فيهما للغائب كما سبق.

(38/4)

فَلْتَفَرُّوا { في قراءة.

ونحو: "لتأخذوا مصافكم" 1. والأكثر الاستغناء عن هذا بفعل الأمر 2. و"لم"، و"لما" 3 ويشتركان في الحرفية، والنفي، والجزم، والقلب للمضي 4. وتنفرد "لم" بمصاحبة الشرط 5؛ نحو: {وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغَتْ رِسَالَتُهُ} ويجوز انقطاع نفي منفيها 6؛ ومن ثَمَّا جاز: لم يكن ثم كان،.....

1 هذا حديث للرسول، وفي مسلم عن النعمان بن بشير قال: سمعت رسول الله يقول: "لتسون صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم".

2 ذكر الزجاج: أن جزم الفعل المخاطب بلام الأمر لغة جيدة، وقد ورد في الحديث فيقبل قوله.

3 تختلف "لما" الجازمة عن "لما" الظرفية التي بمعنى "حين" أو "إذ" والتي كثيراً ما تدخل على الماضي نحو قوله تعالى: {فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ} وكذلك تختلف عن "لما" بمعنى إلا، التي لا تدخل غالباً إلا على الجمل الاسمية؛ نحو: {إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ} أو على الماضي لفظاً لا معنى؛ نحو: أنشدك الله لما فعلت كذا.

4 فيكون الفعل مضارعاً في صورته وإعرابه، ولكن زمنه ماض -ويختصان كذلك بالمضارع، ويجوز دخول همزة الاستفهام- ولا سيما التقريري. عليها، مع بقائهما على عملهما؛ نحو: {أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى} ، ألما ترك للهو وقد شبت؟.

5 أي: يجوز دخول بعض أدوات الشرط عليها مثل: إن، إذا، لو، من... إلخ، وإذا دخلت عليها أداة الشرط، تجرد المضارع بعدها للمستقبل، وبطل تأثيرها في قلب زمنه للماضي. ويكون عمل الجزم في هذه الحالة للشرط لسبقه. وتقتصر "لم" على إفادة النفي دون الجزم، وقيل: إن "لم" هي الجازمة لاتصالها بالفعل مباشرة وأدوات الشرط مهملة.

6 أي: جواز أن يكون معنى المضارع المنفي بما قد انتهى وانقطع قبل زمن التكلم، نحو: {لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا} لأن معناه: ثم كان بعد ذلك. ويجوز أن يكون مستمرا متصلا بالحال ووقت التكلم ولا ينقطع، نحو قوله تعالى: {لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ} .

(39/4)

وامتنع في لَمَّا 1.

وتنفرد "لَمَّا" بجواز حذف مجزومها 2، كـ"قاربت المدينة ولَمَّا"؛ أي: ولما أدخلها. فأما قوله: يوم الأعراب إن وصلت وإن لم 3
فضرورة، ويتوقع ثبوته 4؛ نحو: {لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابٍ} ، {وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ} .

1 لأنه يجب اتصال نفي منفيها بحال النطق كما سيأتي. وزعم بعضهم: أن بعض العرب قد ينصب المضارع بـ"لم"، وبعضهم يهملها فلا تنصب ولا تجزم، والحق عدم الاعتداد بمثل ذلك، وتأويل ما سمع منه.

2 أي: اختياراً في النشر والشعر لدليل، والوقوف عليها بعد حذفه.

3 عجز بيت من الكامل، لإبراهيم بن هرمة القرشي، وهو آخر الشعراء الذين يحتج بشعرهم، وقد مات في خلافة الرشيد، وهرمة، جده الأعلى، ولكنه اشتهر به. وصدره:
احفظ وديعتك التي استودعتها

اللغة والإعراب: يوم الأعراب، وقيل الأغارب: يوم معهود من أيام العرب، "وديعتك" ودiece مفعول احفظ، والكاف مضاف إليه "التي" اسم موصول نعت للودiece
"استودعتها" استودع فعل ماض مبني للمجهول، والتاء نائب فاعل وهي مفعوله الأول،
"إن" شرطية "وصلت" فعل الشرط، روي بالبناء للمجهول والمعلوم. وجواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله، "وإن" الواو عاطفة، وإن حرف شرط جازم "لم" جازمة أو

نافية لا غير على الخلاف المتقدم.

المعنى: واضح.

الشاهد: حذف المجزوم بـ"لم" لضرورة؛ لأن المعنى: وإن لم تصل.

4 أي: ثبوت منفيها ووقوعه في الغالب على الوجه الخالي من النفي ومن غير الغالب: ندم إبليس ولما ينفعه الندم، واستشفع المحكوم عليه بالقتل قصاصاً ولما تنفعه شفاعته، وتنفرد "لما" كذلك بوجوب امتداد الزمن المنفي بها إلى الزمن الحالي، امتداداً يشملهما معاً، وبأن الزمن المنفي بها قصير غالباً، أو أن أوله في الغالب ليس بعيداً عن آخره المتصل بالحال؛ بخلاف الزمن الماضي المنفي بالحرف "لم" فإنه طويل في الغالب، والطول والقصر يرجعان إلى العرف.

(40/4)

في قُلُوبِكُمْ} 1؛ ومن ثم امتنع: لما يجتمع الضدان2.

1 أي: إلى الآن ما ذاقوه وسوف يذوقونه. [سورة ص الآية: 8] . وإلى الآن ما دخل الإيمان في قلوبكم وسوف يدخل، [الحجرات الآية: 14] .

2 لاستحالة دخولهما، وتوقع المستحيل محال، وإلى الجوازم الأربعة المتقدمة، يشير ابن مالك

بقوله:

"بلا ولام" طالبا ضع جزما ... في الفعل هكذا "بلم ولما"*

أي: اجزم الفعل المضارع بلا، واللام؛ إن كنت طالبا بهما؛ أي: إذا استعملتهما أداتي طلب. وكذلك اجزمه بلم ولما.

هذا: زعم بعضهم أن "لم" قد تنصب المضارع في لغة، واستشهد بقول الراجز:

في أي يومي من الموت أفر ... أيوم لم يقدر أم يوم قدر

الحق خلافه، وحمل البيت على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة المحذوفة. أو أن فتحة

الراء لاتباع الفتحة قبلها أو بعدها.

* "بلا" جار مجرور متعلق بضع "ولام" عطف عليه "طالبا" حال من فاعل ضع المستتر

"جزما" مفعول ضع في الفعل، متعلق بضع "هكذا بلم" جاران ومجروران متعلقان
بمحذوف دل عليه ضع "ولما" عطف على لم..

(41/4)

الجوازم التي تجزم فعلين، وأنواعها:
وجازم لفعلين وهو أربعة أنواع: حرف باتفاق، وهو: "إن" وحرف على الأصح، وهو:
"إذ ما" واسم باتفاق، وهو "من، وما ومتى، وأي، وأين، وأيان، وأنى، وحيثما".
واسم على الأصح وهو: مهما1.

1 أما "إذا" و"كيفما" و"لو" فالصحيح أنها أدوات غير جازمة، وإلى هذا القسم من
الجوازم، أشار الناظم بقوله:
واجزم بأن، ومن، وما، ومهما ... أي، متى، أيان، أين، إذ ما
وحيثما أنى وحرف "إذ ما" ... كإن وباقي الأدوات أسما*
وكل الأدوات التي تجزم فعلين لا تدخل إلا على الفعل ظاهراً أو مقدراً، ولا تدخل على
اسم، ولها الصدارة في جملتها، ولا يصح حذفها على القول الصحيح.
ومنها ما لا يجزم إلا مقترناً بما، وهو: حيث، وكيف. وما لا تلحقه "ما" وهو: من، ما،
مهما، أنى، وما يجوز فيه الأمران، وهو: إن، أي، متى، أين، أيان.

* "بأن" متعلق باجزم، وما بعدها معطوف عليها باسقاط العاطف في بعضها.
"وحرف" خبر مقدم "إذ ما" مبتدأ مؤخر قصد لفظه "كإن" متعلق بمحذوف نعت لحرف
"وباقي الأدوات" مبتدأ ومضاف إليه. "أسما" خبر المبتدأ وقصر للضرورة.

(41/4)

وكل منهن يقتضي فعلين: يسمى أولهما شرطاً، وثانيهما جواباً وجزاء1.
ويكونان مضارعين2، نحو: {وَإِنْ تَعُوذُوا نَعُدْ} وماضيين3؛ نحو: {وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا} .
وماضيا فمضارعاً؛ نحو: {مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ} .

1 وجملة الشرط لا تكون إلا فعلية، أما جملة الجواب فتكون فعلية واسمية كما سيأتي وإنما علمت هذه الأدوات في شيئين، لإفادتها ربط الثاني بالأول، فكأنهما شيء واحد، وسمي الأول شرطاً؛ لأن المتكلم يعتبر تحقيق مدلوله شرطاً لتحقيق مدلول الجواب الثاني جواباً وجزءاً، لترتبه على الأول ولزومه له، هذا: وبعض هذه الأدوات يأتي للاستفهام؛ كمتى في قوله تعالى: {وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرُ اللَّهَ} فقد أفادت مع الاستفهام التمني، ولا يقع بعدها الفعل، بل الاسم الذي يعرب مبتدأ، و"أيان" في قوله سبحانه: {يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ} . و"أين" في قوله: {وَيَوْمَ يَنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ} و "أنى" في قوله: {ذَلِكُمْ اللَّهُ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ} و"أي" في قوله: {فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ} .

2 ويجزم لفظ المعرب، أما المبني فيجزم محله.

3 يجزم الماضي محلاً؛ لأن لفظه لا يجزم، وإنما يكون في محل جزم، ومعناه ينقلب إلى الاستقبال؛ لأن أدوات الشرط الجازمة تجعل زمن شرطها وجوابها مستقبلاً خالصاً، وما ورد مما فيه معنى الشرط الجازمة تجعل زمن شرطها وجوابها مستقبلاً خالصاً، وما ورد مما فيه معنى الشرط أو الجواب، أو هما معاً، واقعاً في الماضي فمؤول؛ نحو قوله تعالى: {إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ} ، {إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ} ، {وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ} ، أي: إن يتبين في المستقبل أن قتله في الماضي، فأنا أعلم أنك قد علمته ... وهكذا.

(42/4)

وعكسه وهو قليل؛ نحو: "من يقيم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له" 1، ومنه: {إِنْ نَشَأْ نُنْزِلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ} ؛ لأن تابع الجواب جواب 2. ورد الناظم بهذين البيتين ونحوهما على الأكثرين؛ إذ خصوا هذا النوع بالضرورة 3، ورفع الجواب المسبوق بماض أو بمضارع منفي بلم قوي 4 كقوله:

1 حديث نبوي، ومعنى إيماناً: تصديقاً بأنها حق وطاعة. واحتساباً: أي طلباً لرضاء الله وثوابه، لا للرياء ونحوه، ومثل هذا: قول عائشة عن أبيها؛ وهي تحدث الرسول حين قال: "مروا أبا بكر فليصل بالناس": إن أبا بكر أسيف وإنه متى يقيم مقامك رق قلبه. "الأسيف: السريع الحزن الرقيق القلب".

2 "فظلت" ماض، وهو معطوف على الجواب وهو "تنزل" فيكون جواباً، وفي عمل تلك الأدوات وما يليها يقول الناظم:

فعلين يقتضين: شرط قدما ... يتلو الجزء، وجواباً وسما
وماضيين أو مضارعين ... تلفيهما أو متخالفين*

أي: إن هذه الأدوات المذكورة قبل، تقتضين فعلين؛ المقدم منهما يسمى شرطاً، ويتلوه الجزء، ويسمى الجواب، وهذان الفعلان يكونان ماضيين أو مضارعين، أو مختلفين على النحو الذي بينه المصنف.

3 حجتهم، أننا إذا أعملنا الأداة في لفظ الشرط ثم جننا بالجواب ماضياً كنا قد هيأنا العامل للعمل ثم قطعناه عنه، وذلك غير مستساغ، والحق ما ذهب إليه الناظم؛ لورود الأمثلة الكثيرة التي تؤيده.

4 لأن الأداة لما لم يظهر أثرها في الشرط لكونه ماضياً، أو مجزوماً بغيرها وهو "لم" ضعفت =

* "فعلين" مفعول يقتضين مقدم، ونون النسوة في يقتضين فاعله، وهي عائدة على الأدوات السابقة. "شرط" مبتدأ وسوغ الابتداء به -وهو نكرة- وقوعه موقع التفصيل أو خبر محذوف؛ أي: أحدهما، "قدما" فعل ماض للمجهول، والجملة خبر أو صفة والألف للإطلاق، "الجزء" فاعل يتلو، والجملة مستأنفة، أو خبر ثان لشرط. "جواباً" مفعول وسما الثاني، ونائب فاعله العائد إلى الجزء هو المفعول الأول.

* "وماضيين" مفعول ثان لتلفيهما مقدم. "أو مضارعين" معطوف عليه "تلفيهما" تلفي مضارع ألفي، والضمير البارز مفعوله الأول، "أو متخالفين" معطوف على مضارعين.

(43/4)

وإن أتاه خليل يوم مسبعة ... يقول لا غائب مالي ولا حرم¹

ونحو: إن لم تقم أقوم.

ورفع الجواب في غير ذلك ضعيف، كقوله:

= عن العمل في الجزء فحسن رفعه، كما قال الناظم:

وبعد ماض رفعك الجزء حسن ... ورفع بعد مضارع وهن*

أي: إذا كان الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً، جاز جزم الجزاء ورفعته، وكلاهما حسن. والجزم أحسن. وإن كان الشرط مضارعاً والجزاء مثله وجب الجزم. ورفع الجزاء ضعيف. والرفع عند الكوفيين والمبرد بتقدير الفاء؛ فيكون الفعل المرفوع وفاعله في محل رفع خبر مبتدأ محذوف مقترن بالفاء؛ أي: فهو يقول، والجملة الاسمية هي الجواب، وعند سيبويه: على تقدير حذف الجواب والمرفوع المذكور دليله.

1 بيت من البسيط. لزهير بن أبي سلمى، من قصيدة يمدح فيها هرم بن سنان، وهو من شواهد سيبويه.

اللغة والإعراب: خليل، المراد هنا: الفقير ذو الحاجة، من الخلة، وهي الفقر والحاجة مسبغة: جماعة، من سغب فلان، إذا اشتد به الجوع، حرم: ممنوع وحرام. "إن" شرطية. "أتاه خليل" الجملة فعل الشرط. "يوم" ظرف زمان متعلق بأتى. و"مسبغة" مضاف إليه، "يقول" فعل مضارع جواب الشرط مرفوع. "لا" نافية. "غائب" مبتدأ. "مالي" فاعل بغائب سد مسد الخبر، أو غائب خبر مقدم، و"مالي" مبتدأ مؤخر مضاف إلى ياء المتكلم.

المعنى: يصف هرمًا بالكرم والجود، وأنه لا يرد سائلاً فيقول: إذا جاءه ذو حاجة قد أخذ منه الجوع لا يعتذر بضيق ماله وعدم استطاعته عن الحصول عليه، ولا يقول للسائل المحتاج: أنت ممنوع محروم.

الشاهد: في "يقول" حيث رفع وهو جواب الشرط؛ لأن فعل الشرط ماض.

* "وبعد ماض" بعد ظرف بحسن وماض مضاف إليه "رفعك" رفع مبتدأ، وهو مصدر مضاف لفاعله.

"والجزأ" مفعوله، وقصر للضرورة. "حسن" خبر المبتدأ. "ورفعه" مبتدأ مضاف إلى مفعوله. "بعد مضارع" بعد ظرف متعلق بوهن ومضارع مضاف إليه، وجملة "وهن" خبر المبتدأ.

(44/4)

... من يأتها لا يضيرها 1
وعليه قراءة طلحة بن سيمان: "أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ" 2.

1 هذا من شواهد سيبويه، وهو جزء من بيت من الطويل، لأي ذؤيب الهذلي يخاطب
بختيا من الإبل يحمل ميرة من قرية كثيرة الطعام، ويطلب منه التجلد والصبر على الحمل
فوق الطاقة، والبيت بتمامه:

فقلت تحمل فوق طوقك إنها ... مطبعة من يأتها لا يضيرها
اللغة والإعراب: تحمل: أجهد نفسك وتكلف الحمل، طوقك: طاقتك وقدرتك مطبعة،
أي: وضع عليها الطابع وهو الخاتم، والمراد: أنها مملوءة بالطعام؛ لأنه لا يختم على
الشيء إلا إذا امتلأ وعاؤه. "من" شرطية مبتدأ. "يأتيها" فعل الشرط مجزوم بحذف الياء،
والفاعل يعود على من، و"ها" مفعول عائدة على القرية. "لا" نافية. "يضيرها" يضير
فعل مضارع جواب الشرط مرفوع، وها مفعول، والجملة خبر المبتدأ.
المعنى: احمل فوق ما تستطيع حمله من طعام هذه القرية؛ فإنها كثيرة الطعام لا يؤثر فيها
ما ينتقص منها.

الشاهد: في قوله: "لا يضيرها"؛ حيث رفع المضارع وهو جواب شرط غير ماضٍ، ولا
مضارع منفي بلم، وذلك ضعيف عند المؤلف تبعاً لجمهور النحاة، قال النازم.
... .. ورفعه بعد مضارع وهن

2 أي: برفع "يدرككم"، وهي قراءة شاذة.

ومن المفيد أن نذكر هنا في إجمال كيفية إعراب أسماء الشرط والاستفهام فنقول:
1- إذا وقعت الأداة بعد حرف جر أو مضاف فهي في محل جر بالحرف أو بالإضافة
نحو: عمن تتعلم أتعلم؛ وكتاب من تقرأ أقرأ، وصفحة ما تكتب أكتب، ولا تكاد الأداة
تجر في غير هاتين الحالتين.

2- وإذا كان الأداة ظرفاً للزمان أو المكان فهي في محل نصب على الظرفية لفعل
الشرط إن كان تاماً؛ نحو: متى يقبل الصيف يشتد الحر. وللخبر إن كان ناسخاً. نحو:
أيما تكن تجد تقديراً لإخلاصك؛ فأينما ظرف متعلق بمحذوف خبر "تكن" وأدوات
هذا النوع هي: متى، وأين؛ للزمان. وأين، وأنى، وحيثما؛ للمكان؛ وأي مضافة إلى
الزمان أو المكان، كل حسب الحالة.

(45/4)

فصل: وكل جواب يمتنع جعله شرطاً، فإن الفاء تجب فيه 1.

3 وإن دلت الأداة على حدث محض، فهي مفعول مطلق لفعل الشرط. وأداة هذا النوع؛ "أي" مضافة للمصدر؛ نحو: أي عمل تقدم للوطن تجز به خيرًا. أما إذا دلت على ذات؛ فإن كان فعل الشرط لازماً، فهي مبتدأ خبره فعل الشرط على الأصح، وتوقف الفائدة على الجواب، إنما هو من حيث التعلق، لا من حيث الخبرية، وقيل: الجواب هو الخبر، وقيل: هما؛ نحو: من يسافر أسافر معه. وكذلك إن كان متعدياً ومفعوله أجنبي منها؛ نحو: {مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ} وإن كان متعدياً مسلطاً عليها فهي مفعوله؛ نحو: {وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا}؛ فإن سلط على ضميرها أو على ملايسه فاشتغال؛ نحو: من يكرمه محمد أكرمه، ومن يصاحب أخاه علي أصحابه؛ فيجوز في "من" أن تكون مبتدأ، وأن تكون مفعولاً لفعل محذوف يفسره فعل الشرط، وأدوات هذا النوع: من، وما، ومهما، وأي مضافة إلى اسم ذات. ويتبين مما تقدم: أن متى وأيان، بدلان على الزمان؛ فكلاهما ظرف زمان جازم. وأين، وأنى، وحيثما، تدل على المكان، ومن، وما، ومهما غير ظروف، أما "أي" فبحسب ما تضاف إليه؛ فإن أضيفت إلى زمان فزمان أو إلى مكان فمكان أو إلى غيرهما فغير ظرف.

أما "إن" و"إذ" فلتعليق الجواب على الشرط تعليقاً مجرداً من غير دلالة على زمان أو مكان أو غيرهما، وتفيدان الشك والظن.

كما أن "إذ" الشرطية تفيد الأمر المتقين غالباً، و"كيفما" تدل على الحال.

1 أي: ليحصل بها الربط بين الشرط والجزاء؛ إذ بدونها لا يكون ربط؛ لعدم صلاحية الجواب لمباشرة الأداة. وهذه الفاء زائدة محضة ليست للعطف ولا للسببية ولا لغيرهما. ولا تفيد إلا مجرد الربط المعنوي بين جملة الجواب وجملة الشرط، وتعرب مع الجملة التي بعدها في محل جزم جواب الشرط، وخصت الفاء بذلك؛ لما فيها من معنى السببية والتعقيب، ولا شك أن الجزاء متسبب عن الشرط وعاقب له.

وفي ذلك يقول الناظم:

(46/4)

وذلك: الجملة الاسمية 1؛ نحو: {وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ} ،
والطلبية 2؛ نحو: {قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي} .
وقد اجتماعاً في قوله: {وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ} 3.

والتي فعلها جام نحو: {إِنْ تُرَبِّي أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا، فَعَسَى رَبِّي} 4.

-
- واقرن بـ"فا" حتما جوابا لو جعل ... شرطاً لأن أو غيرها لم يجعل
- أي: أقرن بالفاء حتما كل جواب، لو جعلته فعل شرط للأداة "إن" أو غيرها من أخواتها، لم يجعل؛ أي: لم يصلح فعلاً للشرط؛ لعدم انطباق الشروط عليه.
- 1 فإن جملة الشرط لا بد أن تكون فعلية كما أسلفنا، وفعلها وحده هو الشرط.
- 2 وتشمل: الأمر، والنهي، والدعاء ولو بصفة الخبر، والنفي والاستفهام، وإذا كانت أداة الاستفهام هي الهمزة وجب تقديمها على الفاء؛ نحو قوله تعالى: {أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّارِ} فإن كانت الأداة غير الهمزة وجب تقديم الفاء؛ نحو: إن حضر محمد فهل تكرمه؟، أو فمن يكرمه؟ أو فأياكم يكرمه؟.
- 3 جملة: {فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ} اسمية؛ لأن صدرها اسم وهو "من"، وطلبية لأن "من" استفهامية؛ وهي مبتدأ، و"ذا" اسم إشارة خبر، "والذي" نعت له أو بيان، "ينصركم" الجملة صلة، ويجوز أن تكون "ذا" ملغاة، و"الذي" هو الخبر والجملة في محل جزم جواب الشرط. [سورة آل عمران الآية: 160].
- 4 "إن" شرطية. "ترني" فعل الشرط مجزوم بحذف الألف، والفاعل أنت، والنون للوقاية، والياء المحذوفة تخفيفاً مفعول أول. "أنا" توكيد لها. "أقل" مفعول ثان. "فعسى" الفاء واقعة في جواب الشرط؛ لأن الفعل جامد. [سورة الكهف الآية: 39].

* "وبقاء" متعلق باقرن وقصر للضرورة. "حتما" حال بتأويل اسم الفاعل؛ أي: حاتماً أو نعت لمصدر محذوف، أي: قرنا حتما. جواباً مفعول اقرن. "لو" حرف شرط غير جازم. "جعل" فعل الشرط، ونائب الفاعل يعود إلى جواب وهو المفعول الأول. "شرطاً" مفعوله الثاني. "لأن" متعلق بمحذوف صفة لشرطاً. "أو غيرها" غير معطوف على إن وهو مضاف إلى هاء "لم يجعل" جواب الشرط وفاعل ينجعل يعود إلى جواب، وجملة لو وشرطها وجوابها في محل نصب صفة لجواباً.

(47/4)

أو مقرون بقدر 1 نحو: {إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ} .
أو تنفيس؛ نحو: {وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ} .

أو "لن"؛ نحو: {وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ} .

أو "ما"؛ نحو: {فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ} .

وقد تحذف في الضرورة كقوله:

من يفعل الحسنات الله يشكرها²

وقوله:

ومن لا يزل ينقاد للغى والصبا ... سيلفى على طول السلامة نادما³

1 لأن "قد" تقتضي وقوع فعل الشرط وتقريبه من الحال، وذلك ينافي ما يقتضيه فعل

الشرط من احتمال الوقوع وعدمه، وأن زمنه مستقبل. [سورة يوسف الآية: 77] .

2 صدر بيت من البسيط، لعبد الرحمن بن سيدنا حسان بن ثابت، وقيل: لكعب بن

مالك.

وكلاهما أنصاري، وهو من شواهد سيبويه، وعجزه:

والشر بالشر عند الله مثلان

ويروى:

..... عند الله سيان.

اللغة والإعراب: "من" اسم شرط جازم مبتدأ. "يفعل" فعل الشرط مجزوم، وحرك

بالكسر للتخلص من الساكنين وفاعله يعود على من. "الحسنات" مفعوله، منصوب

بالكسرة نياية عن الفتحة؛ لأنه جمع مؤنث سالم، "الله يشكرها" مبتدأ وخبر، والجملة

جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ "من".

المعنى: من يفعل الخير والمعروف يحظى برضاء الله وشكره، والجزاء المضاعف على هذا

الخير، ومن يفعل الشر يجازى بمثله.

الشاهد: في "الله يشكرها"؛ فإنها جملة اسمية وقد وقعت جوابا للشرط، وكان يجب أن

تقرن بالفاء، ولكنها حذفت لضرورة الشعر.

3 بيت من الطويل لم نقف على قائله.

اللغة والإعراب: ينقاد: يتبع ويميل. للغى، الغي: ضد الرشيد، الصبا: الصبوة.

سيلفى: =

ويجوز أن تغني "إذا" الفجائية 1 الفاء؛ إن كانت الأداة "إن" 2 والجواب جملة

= سيوجد. "من" شرطية مبتدأ. "لا" نافية. "يزل" فعل مضارع ناقص، فعل الشرط واسمها يعود على من. "ينقاد" الجملة خبرها. "سيلفى" فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، واسمها يعود على من. "ينقاد" الجملة خبرها "سيلفى" فعل مضارع للمجهول جواب الشرط مجزوم، ونائب فاعله مفعوله الأول "نادما" مفعوله الثاني، أو حال. المعنى: أن الشخص الذي يستسلم للشهوات والشُرور ونزعات الصبوة؛ لا بد أن يندم على ذلك في يوم من الأيام، مهما طالت سلامته وسلم من عواقب فعله. الشاهد: في قوله: "سيلفى"، فإنه جواب الشرط. وفيه حرف التنفيس وهو السين ولم يقرن بالفاء للضرورة، ومن النادر الذي لا يقاس عليه قوله -عليه السلام- لأبي بن كعب في شأن اللقطة: "....." فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها" وجواب الشرط الأول محذوف للعلم به. أي: فأدأها إليه.

وقد نظم بعض الفضلاء المواضع التي تجب فيها الفاء في بيت مشهور هو:
اسمية طلبية وبجاءد ... وبما ولن وبقد وبالتنفيس

ومثل النفي بما ولن النفي بإن؛ غير أنه إذا كانت أداة الشرط "إذا" والنافي هو "إن" جاز مجيء الفاء وعدم مجيئها، وجعل بعض النحاة "ما" و"لا" النافيتين، مثل "إن" النافية. وزاد في المغني على المواضع المتقدمة: الجواب المقرون بحرف له الصدارة؛ كرب، وكان: قال -تعالى: {مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا}. المصدر بالقسم أو بأداة شرط نحو: {وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بَأْيَةٌ}. .

1 معناها: الدلالة على المفاجأة في الحال، ولا بد أن يسبقها كلام وهي بعد أداة الشرط لا تخلو من الدالة على تعقيب الجواب على الشرط.

2 مثلها "إذا" الشرطية عند بعض النحاة، مستدلين بقوله -تعالى- في المطر: {فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ} ، وقوله -سبحانه: {إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ} .

اسمية غير طلبية 1 نحو: {وَإِنْ تُصِيبُهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ} .

1 وكذلك يشترط: أن تكون غير مسبوقه بنفي ولا بناسخ؛ فتتعين الفاء في نحو: إن يعص محمد والده فويل له، إن يعص فما له حظ في الآخرة؛ فإن خسارته لا شك فيه، أما الجمع بين الفاء وإذا ففيه خلاف؛ فمنعه بعضهم، وأجازه آخرون مستدلين بقوله - تعالى: {حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ} ، {فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا} . والحق جوازه، وإن كان قليلا.

وتخالف "إذا" الفجائية "إذا" الشرطية في: أنها حرف، والشرطية اسم ظرف زمان، والفجائية خاصة بالجملة الاسمية ولا تحتاج إلى جواب، أما الظرفية فخاصة بالفعل ولا بد لها من جواب، ومعنى الفجائية: الحال، ولا يبتدأ بها، والشرطية تدل على الزمان المستقبل ولها حق الصدارة، وفي إغناء "إذا" الفجائية عن الفاء يقول الناظم:

وتخلف "الفاء" "إذا المفاجأة" ... كـ"إن تجد" إذا لنا مكافأه*

أي: إن الفاء قد تختفي وتخلفها وتحل محلها "إذا" التي تدل على المفاجأة؛ وذلك إذا كان الجواب جملة اسمية، كما يفهم من المثال الذي ذكره.

تنبيه:

إذا صلح المضارع الواقع جواباً لأن يكون فعلاً للشرط، جاز اقترانه بالفاء، بشرط أن يكون مثبتاً، أو منفياً "بلا" أو "لم" وحينئذ يرفع المضارع مع الفاء على أنه خبر لمبتدأ محذوف، والجملة الاسمية جواب الشرط؛ نحو قوله -تعالى: {فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا} وقوله: {وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ} ؛ أي: فهو لا يخاف. وإن كان الجواب فعلاً ماضياً لفظاً ومعنى وجب اقترانه بالفاء على تقدير "قد" إن لم تكن ظاهرة؛ نحو قوله تعالى: {إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ} وإن كان ماضياً لفظاً مستقبلاً معنى، غير مقصود به وعد أو وعيد جاز اقترانه بالفاء على تقدير "قد"؛ نحو قوله -تعالى: {وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ} . [سورة النمل الآية: 90] ، وجاز عدم اقترانه مراعاة للواقع وأنه مستقبل حقيقة.

* "الفاء" مفعول تخلف. "إذا" فاعله مقصود لفظه "المفاجأة" مصاف إليه من إضافة الدال إلى المدلول. "كان" الكاف جارة لقول محذوف، و"إن" شرطية "تجد" فعل الشرط. "إذا" حرف ربط للجواب بالشرط "لنا" جار ومجرور خبر مقدم، "مكافأة" مبتدأ مؤخر وسكن للشعر، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

فصل: وإذا انقضت الجملتان، ثم جئت بمضارع مقرون بالفاء أو الواو؛ فلك جزمه بالعطف 1، ورفع على الاستئناف 2، ونصبه بأن مضمرة وجوباً 3 وهو قليل؛ قرأ عاصم وابن عامر: {فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ} بالرفع، وباقيهم بالجزم 4، وابن عباس بالنصب. وقرئ بهن أيضاً في قوله تعالى: {مَنْ يُضِلِلْ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ} 5.

1 أي: على لفظ الجواب، إن كان مضارعاً مجزوماً، وعلى محله إن كان ماضياً أو جملة اسمية أو فعلية، وفي هذه الحالة تعتبر الفاء والواو حرفي عطف مجردين لا يفيدان سببية ولا معية.

2 فتكون الواو والفاء حرفي استئناف والمضارع مرفوع إن كان مجرداً من ناصب أو جازم، ومن نوني التوكيد، ويكون خبراً لمبتدأ محذوف، والجملة معطوفة على جملي الشرط والجواب.

3 أي: على اعتبار الفاء للسببية والواو للمعية؛ لأن جواب الشرط قبلهما غير متحقق الوقوع فهو يشبه الاستفهام أو النفي أو الطب.... إلخ.

4 أي: عطفاً على لفظ يحاسبكم، في قوله سبحانه قبل: {وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ} [سورة البقرة الآية: 284].

5 برفع "يذرهم" على الاستئناف، ونصبه بأن مضمرة وجوباً بعد الواو، وجزمه بالعطف على محل جملة {فَلَا هَادِيَ لَهُ} [الأعراف الآية: 186]، وفيما تقدم يقول الناظم: والفعل من بعد الجزأ إن يقترن... بالفا أو الواو بتثليث قمن*

أي: إذا وقع بعد جزاء الشرط فعل مضارع مقرون بالفاء أو الواو جاز فيه ثلاثة أوجه: بالتثليث: الأوجه الثلاثة المذكورة، والكوفيون يجعلون "ثم" مثل الواو للعطف والمعية؛ فيجيزون النصب بعدها. وزاد بعضهم: "أو".

* "والفعل" مبتدأ. "من بعد الجزأ" من بعد جار ومجرور متعلق بيقترن والجزأ مضاف إليه. "إن تقترن" شرط وفعله "بالفا" بالقصر للضرورة متعلق بيقترن. "أو الواو" معطوف على الفاء "بتثليث" متعلق بقمن الواقع خبراً للمبتدأ وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام.

وإذا توسط المضارع المقرون بالفاء أو بالواو بين الجملتين فالوجه الجزم¹، ويجوز
النصب² كقوله:
ومن يقترب منا ويخضع نؤوه³

- 1 أي: على العطف على الشرط المجزوم لفظاً أو محلاً.
- 2 أي: على إضمار "إن" وجوبا بعد الفاء والواو، ويمتنع الرفع؛ لأنه يصح الاستئناف قبل الجزاء، وقيل: لا مانع من الرفع على اعتبار الجملة معترضة بين الشرط والجزاء.
- 3 صدر بيت من الطويل لم ينسب لقائل، وعجزه.
ولا يخش ظلمًا ما أقام ولا هضمًا
اللغة والإعراب: يقترب منا: يدنو ويقرب، يريد: النزول عندهم وفي جوارهم يخضع:
يستكين ويكون منقادًا لنا خاضعًا لإرادتنا. نؤوه: ننزله عندنا ونعد له مأوى. هضمًا:
غمطًا لحقوقه، من هضمه حقه؛ إذا لم ينصفه ويوفه.
"من" اسم شرط جازم مبتدأ. "يقترب" فعل الشرط، وفاعله يعود على من. "ويخضع"
فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد الواو، وهو في تأويل مصدر معطوف على
مصدر متصيد من الفعل قبله كما سبق. "نؤوه" نؤو فعل مضارع مجزوم في جواب
الشرط وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة دليل عليها، والهاء مفعوله، وجملة الشرط
وجوابه خبر المبتدأ.
المعنى: من يدن منا وينزل في حمانا، مع الخضوع لمشيئتنا وإرادتنا ننزله خير منزل، ولا
يخف من تعدي أحد عليه، أو انتقاص حق من حقوقه مدة إقامته بيننا.
الشاهد: في قوله: "ويخضع" حيث نصب بالعطف على فعل الشرط قبل مجيء الجواب،
والوجه الجزم، ولكن النصب غير ممنوع، وفي حكم المضارع إذا توسط بين =

فصل: ويجوز حذف ما علم من شرط¹؛ إن كانت الأداة "إن" مقرونة بلا،
كقوله:
ولا يعل مفرقك الحسام²

أي: وإلا تطلقها يعل.

= جملي الشرط والجواب يقول الناظم:

وجزم أو نصب لفعل إثر "فا" ... أو "واو" أن بالجمليتين اكتنفا*

أي: إن المضارع المقرون بالفاء أو الواو يتعين نصبه أو جزمه؛ إن اكتنفته، أي: أحاطت به جملة الشرط والجواب، وإذا توسط المضارع بين جملي الشرط والجواب، ولم يسبقه أحد حروف العطف السابق أعرب بدلا من فعل الشرط إن كان مجزوماً؛ نحو: متى تأتينا تنزل عندنا نكرمك، وأعربت جملته حالا -في الغالب- إن كان مرفوعاً؛ كقول الحطيئة: متى تأتة تعشو إلى ضوء ناره ... تجد خير نار عندها خير موقد

1 أي: بأن تدل قرينة عليه، ولا يذكر بعده في الكلام ما يفسره.

2 عجز بيت من الوافر، للأحوص يخاطب مطراً، وكان دميماً وتحتة امرأة حسناء،

وصدره:

فطلقها فلست لها بكفء

اللغة والإعراب: بكفء: بمساو ومماثل في الحسب وغيره، مما يعتبر لازماً للتكافؤ بين الزوجين، مفرقك، المفرق: وسط الرأس حيث يفرق الشعر، الحسام: السيف القاطع. "فطلقها" الفاء عاطفة، وطلق فعل أمر والهاء مفعول "فلست" الفاء للتعليل وليس اسمها "ها" متعلق بكفء الواقع خبراً لليس على زيادة الباء.

"والا" الواو عاطفة، وإن شرطية مدغمة في "لا" النافية، وفعل الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه "يعل" فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بحذف الواو "مفرقك" مفرق مفعول يعل مقدم والكاف مضاف إليه "الحسام" فاعل مؤخر.

المعنى: يطلب الأحوص من مطر أن يطلق زوجته؛ لأنه غير كفء لها وإلا أطاح برأسه. الشاهد: في "وإلا يعل" حيث حذف فعل الشرط؛ لأن الأداة "إن" مقرونة بلا؛ أي: وإلا تطلقها. وينبغي أن يتقدم كلام فيه فعل من مادة الشرط المحذوف، مثل: طلقها في البيت.

* "وجزم" مبتدأ. "أو نصب" عطف عليه "لفعل" متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، أو متعلق

به، أو بالمعطوف عليه، على سبيل التنازع، والخبر المحذوف، أي: جاز مثلاً، أو هو

الجملة الشرطية الآتية. "إثر" ظرف متعلق بمحذوف صفة لفعل؛ "نا" بالقصر مضاف

إليه. "أو واو" عطف على نا. "إن" شرطية "بالجمليتين" متعلق باكتنفا الواقع فعلا

للشرط وجواب الشرط محذوف.

وما علم من جواب 1؛ نحو:

{فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا} 2. الآية.

1 بشرط أن يكون فعل الشرط -في غير الضروية الشعرية- ماضياً لفظاً ومعنى، كما مثل المصنف، أو معنى فقط كالمضارع المنفي بالحروف "لم" نحو قوله -تعالى: {لَيْسَ لَمْ تَنْتَه} لأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا} ، [سورة مريم الآية: 46] ، وقوله الشاعر:

لمن تطلب الدنيا إذا لم ترد بها ... سرور محب أو إساءة مجرم

2 جواب "إن استطعت" محذوف لدلالة الكلام عليه؛ أي: فافعل. سورة الأنعام.

فإن لم يكن فعل الشرط ماضياً؛ بأن كان مضارعاً لفظاً ومعنى، لم يصح -في القول الراجح- حذف الجملة الجوابية؛ إلا إذا سد مسدها جملة أخرى بعدها تدل عليها ولا تصلح جواباً؛ نحو قوله تعالى: {وَإِنْ تَجَهَّرَ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى} ؛ فقد حذف الجواب؛ وهو: فإنه غني عن جهرك. وسد مسده جملة: "فإنه يعلم السر"، وهذه لا تصلح جواباً؛ لأن الجهر بالقول لا يترتب عليه أن الله يعلم السر؛ لأنه -سبحانه- يعلم السر دائماً.

ومثل هذا: قوله -سبحانه: {مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ} ؛ فإن الجواب محذوف، تقديره: فليبادر بالعمل الصالح. ولم يتشرط الكوفيون كون فعل الشرط ماضياً مستدلين بمثل الآيتين المذكورتين، وأن المذكور هو الجواب، ولا يشترط أن يكون الجواب مترتباً على الشرط، وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله:

والشرط يغني عن جواب قد علم ... والعكس قد يأتي إن المعنى فهم*

أي: إن الجملة الشرطية قد تغني عن الجملة الجوابية وتدل عليها عند حذفها، والعكس قد يقع؛ بشرط أن تدل قرينة على ذلك، وأن يكون المعنى المراد مفهوماً بعد الحذف لا لبس فيه ولا اضطراب.

* "والشرط" مبتدأ. "يعني" الجملة خبر "عن جواب" متعلق بـ"يعني" "قد علم" الجملة صفة لجواب. "المعنى" نائب فاعل لمحذوف يفسره فهم، وهو فعل الشرط والجواب محذوف.

ويجب حذف الجواب؛ إن كان الدال عليه ما تقدم؛ مما هو جواب في المعنى 1، نحو: أنت ظالم إن فعلت أو ما تأخر 2 من جواب قسم سابق عليه؛ نحو: {لَنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنَّ} 3. الآية.

كما يجب إغناء جواب الشرط عن جواب قسم تأخر عنه؛ نحو: إن تقم والله أقم 4.

- 1 أي: ولا يصح أن يكون جواباً صناعة؛ إما لكونه جملة اسمية مجردة من الفاء، أو جملة منفية بلم المقرونة بالفاء، أو لكونه مضارعاً مرفوعاً.
- وإنما وجب حذف الجواب، وامتنع جعل المتقدم جواباً؛ لأن أداة الشرط لها صدر الكلام، فلا يتقدم الجواب عليه.
- 2 أي: أو كان الدال على جواب الشرط ما تأخر ... إلخ.
- 3 "لئن" اللام موطئة للقسم، و"إن" شرطية، وجملة "لا يأتون" جواب القسم لسبقه وتقدمه على الشرط، وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه. الإسراء.
- 4 "أقم" جواب الشرط لتقدمه، وحذف جواب القسم استغناء عنه بجواب الشرط، وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله:
- واحذف لدى اجتماع شرط وقسم ... جواب ما أخرت فهو ملتزم*
- أي: إنه إذا اجتمع شرط وقسم حذف جواب المتأخر منهما؛ لدلالة جواب المتقدم عليه، ويستثنى من ذلك:
- أ- ما إذا كان القسم مقروناً بالفاء؛ فإنه يجب جعل الجواب له وإن تأخر، وتكون جملة القسم وجوابه جواب الشرط؛ نحو: إن جاء محمد فوالله لأكرمه.
- ب- أو إذا كان الشرط امتناعياً، وهو ما كانت أدواته دالة على الامتناع، وهي: "لو، لولا، ولوما" فيجب أن يكون الجواب له وإن تأخر، ويحذف جواب القسم لدلالة جواب=

* "لدى" ظرف متعلق باحذف. "اجتماع" مضاف إليه. "جواب" مفعول احذف "ما" اسم موصول مضاف إليه، وجملة "أخرت" صلة. "فهو ملتزم" مبتدأ وخبر، والفاء للتعليل.

وإذا تقدمها ذو خبر¹، جاز جعل الجواب للشرط مع تأخره²، ولم يجب خلافاً لابن مالك³؛ نحو:

= الشرط عليه؛ نحو: لولا رحمة الله بعباده والله لأخذهم بذنوبهم.

ج- وهنالك حالة ثالثة ينبغي أن يكون الجواب فيها للشرط وإن تأخر عن القسم، وهي: التي يكونان فيها مسبوقين بما يحتاج لخبر، وقد بينها الناظم والمصنف.

ويعرف جواب الشرط؛ بأنه يجب أن يكون مجزوماً لفظاً إذا كان مضارعاً، أو محلاً إن كان ماضياً، أو يقرب بالفاء أو بإذا الفجائية إن كان من الأنواع التي لا تصلح فعل شرط كما سبق. أما جواب القسم؛ فإن كان للاستعطاف، فجملة الجواب تكون طلبية، نحو: بربك يا أخي ترحم الضعيف، وإن كان غير استعطافي؛ فإن كانت جملة الجواب مضارعية مثبتة، أكدت باللام والنون معاً؛ نحو: والله لأبذلن جهدي في نصيح المنحرفين، وإن كانت ماضوية مثبتة وفعلها متصرف، اقترنت باللام و"قد" غالباً؛ نحو: والله لقد ظفر المجدون بالنجاح، وقد تقترن بأحدهما أو تجرد، وإن كان فعلها جامداً -غير ليس- فلاكثر اقترانها باللام فقط، نحو: والله لنعم رجلاً المجاهد في سبيل الوطن. أما إذا كان الجامد "ليس" فلا تقترن بشيء؛ نحو: والله ليس الغني بالمال لكن بالقناعة، وإن كان الجواب جملة اسمية مثبتة فالكثير تأكيدها باللام، و"إن" معاً؛ نحو: والله إن الكذب لو بال على صاحبه، ويصح الاكتفاء بأحدهما، ويندر تجرده منهما.

وإن كان الجواب جملة فعلية منفية "بما"، أو "لا"، أو "إن"، وجب تجريده من اللام سواء كانت الجملة فعلية ماضوية أو مضارعية؛ نحو: والله ما يحتمل العزيز الضيم، والله لا حجب ثوب الرياء ما تحته، والله إن ظفر إلا المخلص.

1 أي: ما يحتاج إلى خبر؛ وذلك: كالمبتدأ أو الناسخ.

2 لوقوعه حينئذ خبراً وهو عمدة في الكلام، وحذفه يخل بمعنى الجملة، أما القسم فهو لمجرد التأكيد.

3 أي: في التسهيل، والكافية؛ فقد نص فيهما على الوجوب، وقد خالف ذلك في الألفية، فقال: =

"زيد والله إن يقيم أقم" 1، ولا يجوز إن لم يتقدمها خلافا له 2 وللغراء، وقوله:
لئن كان ما حدثته اليوم صادقا ... أصم في نهار القيظ للشمس باديا 3
ضرورة، أو اللام زائدة، وحيث حذف الجواب اشترط، في غير الضرورة مضي

=

وإن توليا وقبل ذو خبر ... فالشرط رجح مطلقا حذر*
أي: إذا اجتمع الشرط والقسم، وتقدم عليهما ما يطلب خبرا، رجح الشرط مطلقا
سواء تقدم أو تأخر، فيكون الجواب له، ويحذف جواب القسم.
1 "أقم" جواب الشرط مع تأخره؛ لتقدم ذي خبر وهو المبتدأ، ويجوز أن يجعل الجواب
للقسم لتقدمه؛ فيقال: زيد والله إن يقيم لأقومن.
2 أي: لابن مالك، حيث يقول في النظم:
وربما رجح بعد قسم ... شرط بلا ذي خبر مقدم*
أي: قد جاء قليلا ترجيح الشرط على القسم، عند اجتماعهما وتقدم القسم، وإن لم
يتقدم ذو خبر، فيجوز عنده مثل: والله إن قام محمد أقم.
3 بيت من الطويل، قيل: إنه لامرأة من بني عقيل، ولم يعين أحد اسمها، وقوله في
البيت: "باديا" يرجح أن يكون القائل رجلا، وإلا لقال: بادية.
اللغة والإعراب: حدثته: أخبرته به. القيظ: شدة الحر. باديا: ظاهرا بارزا، "لئن" اللام
موطئة للقسم "وإن" شرطية "كان" فعل ماض ناقص، فعل الشرط، "ما" اسم موصول
اسمها، "حدثته" حدث فعل ماض للمجهول والتاء نائب فاعل والهاء مفعوله الثاني،
والجملة صلة، "صادقا" خبر كان. "أصم" فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بإن.
"للشمس" متعلق بباديا الواقع حالا من فاعل أصم.=

* "وإن تواليا" شرط وفعله، وألف الاثنين فاعل. "وقبل" الواو للحال، و"قبل" ظرف
متعلق بمحذوف خبر مقدم.

"ذو خبر" ذو مبتدأ مؤخر وخبر مضاف إليه، والجملة حال من ألف الاثنين، "فالشرط"
الفاء واقعة في الجواب، و"الشرط" مفعول رجح مقدم؛ والجملة في محل جزم جواب
الشرط، "مطلقا" حال من الشرط. "بلا حذر" بلا جار ومجرور متعلق برجح، و"لا"
بمعنى "غير" مضافة إلى حذر.

* "وربما" رب حرف تقليل، و"ما" كافة "بعد قسم" بعد ظرف متعلق برجح وقسم

مضاف إليه "شرط" نائب فاعل رجح. "بلا ذي" بلا جار ومجرور متعلق بـرجح وذي مضاف إليه. "خير" مضاف إليه أيضًا. "مقدم" نعت لذي خير.

(57/4)

الشرط 1؛ فلا يجوز: أنت ظالم إن تفعل ولا: والله إن تقم لأقومن.

= المعنى: يقسم الشاعر لمخاطبه ويؤكد له: أنه لو كان ما حكى عنه ونسبه إليه الواشون صحيحًا؛ فإن عليه نذرًا لله أن يصوم يومًا شديد الحر، وأن يتعرض لوهج الشمس، حتى يكون ذلك أوجع له وأكثر إيلا ما.

الشاهد: في "أصم"؛ فقد استشهد به ابن مالك والفراء، على أن الفعل الواقع جوابًا؛ إذا تقدم عليه شرط وقسم، جاز جعله للشرط، وإن كان الشرط متأخرًا، ولم يتقدم عليهما ذو خبر؛ "فأصم"؛ جواب للشرط دليل جزمه. ويؤوله الجمهور على أن هذا ضرورة، أو اللام في "لئن" زائدة وليست للقسم، كما بين المصنف.

1 أي: لفظًا أو معنى؛ كالمضارع المجزوم بلم كما مثل، واحترز بقوله، في غير الضرورة، عن نحو قوله الشاعر:

لئن تك قد ضاقت على بيوتكم ... ليعلم ربي أن بيتي واسع
فقد حذف جواب الشرط "إن" مع أن فعله مضارع وهو "تك" أما جملة "ليعلم" فهي جواب القسم، ولا يصح أن تكون جوابا للشرط؛ لأنه متأخر، وجوابه لا يكون مقرونًا باللام.

هذا: وقد يحذف الشرط والجواب معًا، وتبقى أداة الشرط هنالك بشرط أن تكون قرينة تدل عليهما، والغالب أن تكون أداة الشرط "إن" كقول الراجز:
قالت بنات العم يا سلمى وإن ... كان فقيرًا معدمًا قالت وإن
فإن التقدير: أتزوجينه يا سلمى وإن كان فقيرًا معدمًا؟ قالت: وإن كان كذلك أتزوجه.
ومن أمثلة حذفها بعد أداة غير "إن" قول النمر بن تولب:
فإن المنية من يخشها ... فسوف تصادفه أينما
أي: أينما يذهب تصادفه.

(58/4)

.....
...

الأسئلة والتمرينات:

- 1 لم يعرب المضارع إذا لم يتصل بالنون؟ اشرح القول في ذلك موضحًا بالمثل.
- 2 ما الفرق بين "كي" المصدرية والتعليلية؟ ومتى تتعين إحداهما؟ اذكر أمثلة توضح ذلك.
- 3 يقول النحويون: إن بين "لم" و"لما" الجازمتين فرقًا في المعنى والعمل، وضح ذلك بأمثلة من إنشائك.
- 4 اذكر المواضع التي يجب فيها اقتران جواب الشرط بالفاء، واذكر أمثلة لذلك.
- 5 اشرح قول الناظم:
واحذف لدى اجتماع شرط وقسم
جواب ما أخرت فهو ملتزم
- 6 كيف تفرق بين جواب الشرط وجواب القسم؟ اذكر أمثلة توضح ذلك.
- 7 اذكر المواضع التي يجب فيها إضمار أن، ومتى يجب رفع المضارع بعدها؟ مثل.
- 8 فيما يأتي شواهد لبعض موضوعات هذا الباب، بين الشاهد وحكمه في الإعراب.
قال تعالى: {وَأَخِرْ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} .
{وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلَّا قَلِيلًا} .
{يَا لَيْتَنَّا نُرْدُّ وَلَا نُكَذِّبُ بَايَاتِ رَبِّنَا} .
{أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى} .
{مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا} .
{وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ} .
{فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُمْ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا} .
{وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا} .
{أَفَأَيْنَ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ} .
{إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ} .
{وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ} . =

.....

= {وَلَا تَرْكُنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ} .

وفي الحديث: "من يقيم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه".

لألفينك بعد الموت تندبني ... وفي حياتي ما زودتني زادي
ومن لا يقدم رجله مطمئنة ... فيثبتها في مستوى الأرض يزلق
من يكذبني بسوء كنت منه ... كالشجا بين حلقه والوريد
لتقم أنت يابن خير قريش ... كي لتقضي حوائج المسلمين
يا ليت من يمنع المعروف يمنعه ... حتى يذوق رجال غب ما صنعوا
لئن ساءني أن نلتقي بمساءة ... لقد سريني أي خطرت ببالكا
يا أقرع بن حابس يا أقرع ... إنك إن يصرع أخوك تصرع
إن يعلموا بالخير يخفوه وإن علموا ... شرا أذاعوه وإن لم يعلموا كذبوا
إذا أنت عاتبت الوضيع فإنما ... تخط على صحف من الماء أحرفا
رب وفقني فلا أعدل عن ... سنن الساعين في خير سنن
9 أعرب البيت الآتي، وبين ما فيه من شاهد:

مه عاذلي فهائماً لن أبرحاً ... بمثل أو أحسن من شمس الضحا

10 اشرح البيت الآتي شرحاً أدبياً وهو للمرحوم أحمد شوقي أمير الشعراء المصري،
وبين إعراب ما تحته خط.

وما السلاح لقوم كل عدتهم ... حتى يكونوا من الأخلاق في أهب

11 يقول الله سبحانه وتعالى: {أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا} ،
ويقول في آية أخرى: {أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً} .
بين، لم نصب المضارع في الآية الأولى؟ ورفع في الثانية؟ مع تقدم النفي والاستفهام في =

(60/4)

.....

= كلتا الآيتين؟

12 اضبط ما تحته خط في البيت الآتي، وبين موقعه من الإعراب، مع ذكر السبب

يابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما ... قد حدثوك فما راء كمن سمعا

13 كون من إنشائك ما يأتي:

- أ- جملة فيها شرط وقسم والجواب للشرط، وأخرى فيها الجواب للقسم.
ب- جملة شرطية يجب فيها حذف الجواب، وأخرى شرطية قسمية يجب فيها حذف الجواب القسم.

ج- جملة يتلو الجواب فيها فعل مضارع؛ معطوف بالفاء مرة، وبثم أخرى، ومع بيان الأوجه الجائزة في إعراب الفعلين، وذكر السبب.

14 بين فيما يأتي: حكم إعراب الأفعال التي تلي: "الواو"، أو "الفاء" مع توضيح السبب.

من يكثر مزاحه تسقط هيئته ويحتقره الناس، من يعمل فيخلص في عمله يكسب ثقة عارفيه. إن تقبل على الدرس تدرك عويس الحقائق فتكون موضع ثقة إخوانك، من يصحب الأختيار ويقلدهم يظفر بحسن الأحداث، لا تحالف والديك فتندم. استمع لنصحي فتريح.

15 بين فيما يأتي: المنصوب من الأفعال، والجزم منها؛ مع ذكر عامل النصب والجزم. هل تستمع إلي أحدثك، لعل حديثي ينفذ إلى قلبك فيشرح صدرك للخير وتأمين العثار؟ لا تكن عبد شهواتك تظفر برضاء الله والناس. صبرا فتصل إلى الأوج، اعتمد على نفسك في أمورك تظفر بما ترجو.

رباه ما أشد حاجتي إلى رضاك، فأسدل علي ثوب العافية، ووفقني إلى ما يرضيك لأظفر بنعيم جناتك.

ليت العالم يدرك عاقبة التسابق في التسليح، ويدرك أنه سيلحق بالإنسانية الدمار والفناء حسبك هذا فتعمل به.

ومن يك ذا فضل فيبخل بفضله ... على قومه يستغن عنه ويذمم قال الله تعالى:

{إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى وَلَا تَسْمَعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ} .

(61/4)

فصل في لو:

ل"لو" ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون مصدرية؛ فتزادف "أن" 1 وأكثر وقوعها بعد "وَدَّ"، نحو: {وَدُّوا لَوْ تُدْهِنَ} أو "يود" 2 نحو: {يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ} 3 ومن القليل قول قتيلة: ما كان ضرك لو مننت، وربما ... مَنْ الفقى وهو المغيظ المحقق 4

فصل في لو:

1 أي: يكون مثله في المعنى والسبك، لا في النصب، ولا بد أن يطلبها عامل وتوصل بالجملة الماضية وبالضارعية، ولا توصل بجملة أمرية ووصلها بالجملة الاسمية قليل، كقوله تعالى: {وَإِنْ يَأْتِ الْأَحْزَابُ يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ} [سورة الأحزاب الآية: 20] ، ويتكون منها ومن صلتها مصدر مؤول، ولا تحتاج لجواب، "انظر باب الموصل الجزء الأول صفحة 146".

2 وكذلك ما هو بمعناها؛ نحو: أحب يحب، رغب يرغب، اختار يختار.

3 "لو" وما بعدها في المثالين في تأويل مصدر مفعول؛ أي: الادهان والتعمير. [سورة القلم الآية: 9] ، و [سورة البقرة الآية: 96] .

4 بيت من الكامل، من قصيدة لقتيلة بنت النضر بن الحارث الأسدية، تخاطب النبي عليه السلام، وكان قد قتل أباهما صبرا بالصفراء، بعد انصرافه من غزوة بدر، قيل، لأنه كان يقرأ على العرب أخبار العجم، ويقول لهم: محمد يأتيكم بأخبار عاد وثود، وأنا آتيكم بخبر الأكاسرة والقيصرة، يريد بذلك إهداء الرسول، روي أن الرسول -عليه السلام- لما سمع كلامها قال: "لو سمعتها قبل أن أقتله ما قتلته ولعفوت عنه".

اللغة والإعراب: ضرك: عاد عليك بالضرر. مننت: أنعمت وتفضلت المغيظ: اسم مفعول، من غاظه يغبطه؛ إذا أغضبه وأثاره، المحقق: الذي يكن الغيظ في صدره، وهو اسم مفعول أيضاً من أحنفه، إذا أغضبه. "ما" استفهامية مبتدأ، "كان" زائدة، "ضرك" فعل ومفعول. "لو مننت" لو مصدرية وهي وما بعدها في تأويل مصدر فاعل ضر، والجملة خبر ما. ويجوز أن تعرب "كان" عاملة، ومصدر "لو مننت" اسمها، وجملة ضرك.=

(62/4)

وإذا وليها الماضي بقي على مضيه، أو المضارع تخلص للاستقبال 1، كما أن "أن" المصدرية كذلك.

الثاني: أن تكون للتعليق في المستقبل 2؛ فترادف "إن" 3 كقوله:

= خبرها؛ أي: ما كان منك ضرك. كما يجوز أن تكون "ما" في محل نصب مفعول مطلق لضررك؛ أي: أي ضرر ضرك المن. "وربما" الواو واو الحال، و"رب" حرف تقليل وجر شبيهة بالزائد، وما كافة "وهو" الواو للحال، و"هو" مبتدأ "المغيظ" خبر. "المحقق" صفة له، أو خبر بعد خبر.

المعنى: أي ضرر كان يلحقك يا رسول الله لو تفضلت وأنعمت على أبي بالعفو؟ وكثيراً ما يعفو الرجل الكريم وهو مملوء غيظاً وغضباً.

الشاهد: في "لو مننت" فإن "لو" مصدرية وما بعدها في تأويل مصدر ولم تتقدمها "ود" ولا "يود" ونحوهما؛ وهذا قليل.

وذكر الصبان: أنه يجوز أن تكون "لو" هنا شرطية، والشرط "لو مننت" والجواب محذوف يدل عليه الكلام؛ أي: لو مننت لم يضررك شيء؛ وإذا لا شاهد فيه. هذا: وبعض النحاة ينكر كون "لو" مصدرية، ويقول: إنها شرطية دائماً، وإذا لم يكن في الكلام ما يصلح أن يكون جواباً، قدر الجواب. وحجته: أنها قد تدخل على "أن" كما في قوله تعالى: {وَمَا عَمِلْتَ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا} ولو كانت مصدرية ما دخلت على حرف مصدري؛ لأن حرف المصدر لا يدخل على مثله. ورد: بأنه يمكن تقدير دخول "لو" على فعل؛ ويكون المنسبك من أن ومصحوبها فاعلاً له، والتقدير في الآية: لو ثبت كون أمد بعيد بينها وبينه.

1 ولا بد أن يكون كل من الماضي أو المضارع تام التصرف.

2 أي: تعليق جوابها على شرطها وجوداً وعدماً في المستقبل، بحيث لا يتحقق معنى الجواب في المستقبل ولا يحصل إلا بعد تحقق معنى الشرط وحصوله في المستقبل؛ وتسمى "لو" هذه: الشرطية غير الامتناعية.

3 أي: الشرطية، وذلك في تعليق الجواب على الشرط، وفي أن يكون زمن الفعل في جملة الشرط والجواب مستقبلاً مهما كان نوع الفعل، إلا أنها لا تجزم على الأفصح.

(63/4)

ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنا 1

وإذا وليها ماض أول بالمستقبل، نحو: {وَلْيُخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا} 2 أو مضارع تخلص

للاستقبال، كما في "إن" الشرطية.

الثالث: أن تكون للتعليق في الماضي 3، وهو أغلب أقسام "لو" 4.

1 صدر بيت من الطويل، لقيس بن الملوح، المعروف بمجنون ليلي، وقيل: هو لأبي صخر الهذلي وعجزه:

ومن دون رمسينا من الأرض سبب

اللغة والإعراب: أصداؤنا: جمع صدى، وهو ما تسمعه كأنه يجيبك بمثل صوتك، إذا كنت في مكان خال أو على جبل أو شط نهر، رمسينا: مثنى رمس وهو القبر أو ترابه، سبب: صحراء بعيد الأطراف، "لو" شرطية غير جازمة "تلتقي" فعل الشرط. "أصداؤنا" فاعل ومضاف إليه. "ومن" الواو للحال، "من دون" جار ومجرور خبر مقدم. "رمسينا" مضاف إليه، "من الأرض" جار ومجرور حال من "سبب" الواقع مبتدأ مؤخرًا.

وجواب "لو" لظل في قوله بعد:

لظل صدى صوتي وإن كنت رمة ... لصوت صدى ليلي يهش ويضطرب

المعنى: لو تتقابل وتجتمع أصداؤنا أصواتنا من قبورنا، وبيننا مسافات شاسعة، لطربت لسماع صدى صوتها، وأجبتها وإن كنت عظاما بالية.

الشاهد: في قوله "لو تلتقي"؛ حيث وردت "لو" شرطية للتعليق في المستقبل، بدليل الإتيان لها بجواب؛ وهو قوله: "لظل" وهو ماضٍ لفظاً مستقبلي معنى.

2 أي: لو قاربوا أن يتركوا، وإنما قدر ذلك ليصح وقوع "خافوا" جزاء؛ لأن الخوف إنما يكون قبل الترك بالفعل؛ لاستحالته بعد موته. [سورة النساء الآية: 9] .

3 أي: تعليق حصول مضمون الجواب والجزاء، على حصول مضمون الشرط في الماضي، فكل من الشرط والجزاء مرتبط بالآخر، وبما أنها تفيد أن الشرط لم يتحقق وامتنع وقوعه في الماضي، والجواب معلق عليه في الماضي أيضاً، فيلزم امتناع الجواب إذا كان فعل الشرط هو السبب الوحيد في تحقيق الجواب، ولهذا تسمى "لو" الشرطية الامتناعية.

4 وهذا القسم هو الذي عناه الناظم بقوله. =

وتقتضي امتناع شرطها دائماً 1 خلافاً للشلوين، لا جوابها خلافاً للمعربين 2، ثم إن لم يكن لجوابها سبب غيره لزم امتناعه نحو: {وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا} 3 وكقولك: "لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً" 4 وإلا لم يلزم، نحو: "لو كانت الشمس

=

"لو" حرف شرط في مضي ويقبل ... إيلاؤها مستقبلاً لكن قبل*
أي: إن "لو" حرف يفيد الشرطية في الزمان الماضي، وقد يقع بعدها ما هو مستقبل فتقلب زمنه للمضي، ويقبل هذا لوروده عن العرب.
1 أي: مثبتاً أو منفيًا؛ لأنه لو حصل لكان الجواب كذلك، فتخرج عن إفادة التعليق؛ لأنه الثابت الحاصل لا يعلق.

2 أي: في قولهم: "لو حرف امتناع لامتناع" مما يفهم منه، أنها حرف يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط، ولا شك أن هذا غير صحيح؛ لأن امتناع الشرط لا يستلزم امتناع الجواب.

فقد يستلزمه أو لا يستلزمه -اللهم إلا إذا لم يكن للجواب سبب غيره- كما أوضح المصنف، ولعل المعربين يقصدون بهذا التعبير الكثير الغالب، والصواب أن يقال: إن "لو" حرف يدل على ما كان سيقع في الماضي لوقوع غيره في الماضي أيضاً، وهذا قول سيبويه.

3 هذه الآية في أحد علماء بني إسرائيل، أو في بلعم بن باعوراء، أو في أمية بن أبي الصلت. وكان يأمل أن يكون هو النبي المنتظر، فلما بعث الرسول -عليه السلام- حسده وكفر به، و"لو" هنا تدل على نفي مشيئة الله لرفع هذا المنسلخ، وذلك يستلزم نفي الرفع، فقد انتفى الجواب لانتفاء الشرط؛ لأنه لا سبب للرفع إلا المشيئة وقد انتفت، وانتفاء السبب يستلزم انتفاء المسبب ضرورة، كما أن ثبوت السبب يستلزم ثبوت المسبب، [سورة الأعراف: الآية 176].

4 فقد انتفى الجواب -وهو وجود النهار- بدخول "لو"؛ لأنه لا سبب له عقلاً وعادة إلا طلوع الشمس.

* "لو" مبتدأ قصد لفظه. "حرف شرط" حرف خبر وشرط مضاف إليه. "في مضي" متعلق بمحذوف نعت لشرط. "إيلاؤها" إيلاؤ فاعل يقل، وهو مصدر مضاف إلى الهاء مفعوله الأول، "مستقبلاً" مفعوله الثاني.

"لكن" حرف استدراك، "قبل" ماض للمجهول ونائب الفاعل يعود على إيلائها المستقبل، والجملة مستأنفة.

(65/4)

طالعة كان الضوء موجوداً¹، ومنه: "لو لم يخف الله لم يعصه"².
وإذا وليها مضارع أول بالماضي³ نحو: {لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ} 4.

1 فإنه لا يلزم من انتفاء الشرط، هو طلوع الشمس، انتفاء الجواب: وهو حدوث الضوء؛ لجواز وجوده بسبب آخر؛ كمصباح، أو نار، أو قمر ... إلخ.
2 هذا أثر مروى عن عمر رضي الله عنه؛ وأوله: "نعم العبد صهيب" و"لو" فيه لا تدل على انتفاء الجواب لانتفاء الشرط؛ فإنه لا يلزم من انتفاء عدم الخوف انتفاء عدم العصيان، حتى يكون قد خاف وعصى؛ لأنه لعدم العصيان أسباباً أخرى غير الخوف الذي هو وظيفة العوام، منها: الإجلال، والإعظام، والمحبة، والحياء، وتلك وظيفة الخواص. والمراد: أن صهيبيًا لو قدر عدم خوفه، لم تقع منه معصية؛ لأنه من الخواص فكيف وهو يخاف.

3 أي: مع بقاء لفظه على حاله.

4 أي: لو أطاعكم لعنتم، [سورة الحجرات الآية: 7] .

ومثله قول كثير في محبوبته عزة:

رهبان مدين والذين عهدتهم ... ييكون من حذر العذاب قعودا

لو يسمعون كما سمعت كلامها ... خروا لعزة ركعا وسجودا

أي: لو سمعوا حديثها كما سمعت، وفي هذا يقول الناظم:

وإن مضارع تلاها صرفاً ... إلى المضارع نحو لو يفي كفى*

أي: إذا تلا "لو" الامتناعية ووقع بعدها مضارع لفظاً فإنها تقلب زمنه إلى المضارع،

ويكون مضارعاً في الصورة والشكل لا غير، نحو: لو يفي كفى؛ أي: لو وفي كفى، أما

غير الامتناعية، فيبقى المضارع معها على حالته صورة وزمناً.

* "وإن" شرطية "مضارع" فاعل لمحذوف هو فعل الشرط، والفعل بعده مفسر له

"صرفاً" ماض للمجهول جواب الشرط، ونائب الفاعل يعود إلى المضارع، والألف

للإطلاق، "نحو" خبر لمبتدأ محذوف، "لو" حرف شرط غير جازم "يفي" فعل مضارع، فعل الشرط "كفى" فعل ماض جوابه، وجملة الشرط وجوابه في محل جر بإضافة. "نحو" على تقدير مضاف، أي: نحو قول: لو يفي كفى.

(66/4)

وتختص "لو" مطلقاً 1 بالفعل، ويجوز أن يليها قليلاً اسم معمول لفعل محذوف يفسره ما بعده 2 كقوله:
أخلاي لو غير الحمام أصابكم 3.

1 أي: مصدرية كانت، أو شرطية بنوعيتها؛ ومع اختصاصها بالفعل، لا تجزئه على الصحيح.
2 سواء كان ذلك الاسم مرفوعاً كم مثل المصنف، ومنه قول عمر -رضي الله عنه-
لأبي عبيدة بن الجراح حين قال له، وقد رجع بالجيش من الشام حين بلغه أن بها وباء،
أفراراً من قدر الله تعالى؟ فقال له عمر: لو غيرك قالها يا أبا عبيدة! نعم؛ نفر من قدر
الله إلى قدره. والقصة مشهورة، وقول حاتم الطائي: "لو ذات سوار لطمتمني"، وقد قال
ذلك حين كان مأسوراً في بعض أحياء العرب، فطلبت منه صاحبة المنزل أن يفصد ناقته
لها لتشرب دمها فتحرها. فقليل له في ذلك فقال: هذا فصدي، فلطمته الجارية، فقال
هذا القول ويراد بذات السوار: الحرة؛ لأن الإماء عند العرب ما كانت تلبس السوار،
وجواب لو محذوف؛ أي: لكان على ذلك، وهو مثل يضرب للوضع يهين الشريف، أو
منصوباً، نحو: لو محمداً رأيت لأكرمته، أو خبراً لكان محذوف، نحو: التمس ولو خاتماً من
حديد.

3 صدر بيت من الطويل لأبي الغمطش الضبي، الشاعر الأسدي، وعجزه:

عتبت ولكن ما على الموت معتب

اللغة والإعراب: أخلاي: جمع خليل وهو الصديق، وينشد: أخلاء بهمزة مكسورة،
وأصله: أخلائي، ثم قصر بحذف الهمزة للضرورة، وأضيف لياء المتكلم. الحمام: الموت.
معتب: مصدر ميمي بمعنى العتاب؛ من عتب عليه -إذا لامه وسخط عليه.
"أخلاي" الهمزة للنداء، وخلاي منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل الياء، وهي
مضاف إليها، وحرف النداء محذوف، وهو مقول القول في قوله قبل:

أقول لها وقد فاضت بعيني عبرة ... أرى الأرض تبقى والأخلاء تذهب
"لو" شرطية غير جازمة "غير" مبتدأ خبره ما بعده، أو فاعل لمحذوف يفسره أصابكم.
"الحمام" مضاف إليه. "عتبت" الجملة جواب "لو". "ولكن" والواو عاطفة ولكن حرف
استدراك. "ما" نافية. "على الدهر" جار ومجرور خبر مقدم "معتب" مبتدأ مؤخر.
المعنى: لو أصابكم أحد غير الموت لسخطت عليه ووجدت، وكان لي معه شأن آخر. =

(67/4)

وكثيراً "أنَّ" وصلتها نحو: {وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا} 1؛ فقال سيوييه وجمهور البصريين: مبتدأ 2
ثم قيل: لا خبر له 3، وقيل: له خبر محذوف 4، وقال الكوفيون والمبرد والزجاج
والزمخشري: فاعل بثبت مقدراً 5 كما قال الجميع في "ما" وصلتها في: لا أكلمه ما أن
في السماء نجماً 6.

= ولكن الذي أصابكم الموت، ولا عتاب عليه ولا سخط؛ لأنه قدر لا مفر منه.
الشاهد: وقوع الاسم، وهو "غير" بعد "لو" الشرطية وذلك قليل وموقعه في الإعراب
على أوجه: فقول: فاعل لمحذوف يفسره ما بعده، كقوله تعالى: {إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ}
وقيل: مبتدأ خبره ما بعده، وهذا أحسن في "لو" أما في "إذا" و"إن".
فالأرجح الأول لكثرة وروده عن العرب على هذا النحو.
1 الآية: 5 من سورة الحجرات.
2 أي: إن موضع أنَّ مع اسمها وخبرها، رفع على الابتداء، وعلى ذلك تكون "لو" غير
داخلية على الفعل.
3 أي: لاشتغال "أنَّ" وما بعدها على السند والمسند إليه، فأغنى ذلك عن الخبر،
وتوقف الإفادة على الجواب لا يضر بشيء.
4 قيل: يقدر قبل المبتدأ، أي: ولو ثابت صبرهم، وقيل: يقدر مؤخراً عنه؛ أي: ولو
صبرهم ثابت.
5 قيل: وهذا هو الأرجح؛ لأن فيه إبقاء "لو" على اختصاصها بالدخول على الفعل.
6 "أنَّ" ومعمولاها في موضع رفع على الفاعلية بثبت مقدراً؛ أي: ما ثبت أن في السماء
نجماً.
وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله:

وهي في الاختصاص بالفعل كـ"إن" ... لكن "لو" "أن" بها قد تقتزن*
أي: إن "لو" الشرطية بنوعيتها مختصة بالدخول على الفعل، مثل "إن" الشرطية فإنها لا
تدخل إلا على الفعل ظاهراً أو مقدراً، وتنفرد "لو" بدخولها على "أن" ومعموليها.

* "وهي" ضمير منفصل مبتدأ "في الاختصاص" جار ومجرور متعلق بما تعلق به الخبر
الآتي. "بالفعل" متعلق بالاختصاص. "كإن" متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، "لكن" حرف
استدراك ونصب "لو" اسم لكن مقصود لفظه "أن" مبتدأ مقصود لفظه أيضاً "بها"
متعلق بتقتزن، وجملة "قد تقتزن" خبر المبتدأ، و"قد" للتحقيق. وجملة المبتدأ وخبره لكن.

(68/4)

وجواب "لو": إما مضي معنى 1 نحو: لو لم يخف الله لم يعصه، أو وضعا وهو: إما مثبت،
فاقتزانه باللام 2، نحو: {لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا} أكثر من تركها، نحو: {لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ
أُجَاجًا} .
وإما منفي بـ"ما" فالأمر بالعكس، نحو: {وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ} .
وقوله:
ولو نعطي الخيار لما افترقنا 3.
قيل: وقد تجاب بجملة اسمية 4؛ نحو: {لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ} 5 وقيل:

1 لا بد "للو" من جواب مذكور أو محذوف، والماضي معنى هو: المضارع المقرون بلم
الجازمة، ويجب تجرده من اللام؛ لأن اللام لا تدخل على ناف إلا "ما" كما سيأتي.
2 هذه اللام تسمى: "لام التسويف"؛ أي: التأجيل والتأخير؛ لأنها تدل على أن تحقق
الجواب سيتأخر زمناً أقل. الآية الأولى: [سورة الواقعة الآية: 65] ، والثانية: [سورة
الواقعة الآية: 70]

3 صدر بيت من الوافر، لم نقف على قائله، وعجزه:

ولكن لا خيار مع الليالي.

اللغة والإعراب: "لو" شرطية غير جازمة، "نعطي" فعل مضارع للجهول فعل
الشرط، ونائب الفاعل هو المفعول الأول. "الخيار" مفعول ثان. "لما" اللام
واقعة في جواب لو "ما" نافية "افترقنا" افترق فعل ماض ونا فاعل والجملة لا محل لها

جواب "لو".

المعنى: لو كان الأمر بيدنا، وخيرنا بين التلاقي والافتراق، ما اخترنا غير التلاقي، ولكن الأيام قلب، ولا خيار للإنسان معها.

الشاهد: وقوع جواب "لو" فعلا ماضياً منفيًا بـ"ما" وقد اقترن مع هذا باللام، وهذا قليل، والكثير في هذه الحالة إلا يكون مقترناً باللام.

وإن كان النفي بغير "ما" امتنع اقترانه باللام، نحو: لو سافر محمد لم يحضر علي.

4 أي: يكون جواب "لو" جملة اسمية مقرونة باللام.

5 الآية: 103 من سورة البقرة.

(69/4)

الجملة مستأنفة¹، أو جواب لقسم مقدر، وإن "لو" في الوجهين للتمني² فلا جواب لها.

فصل في أما:

وهي حرف شر³ وتوكيد دائماً⁴، وتفصيل غالباً⁵؛ يدل على الأول: مجيء

1 أي: إن اللام في "لمثوبة" لام الابتداء لا الواقعة في جواب "لو".

2 قال الصبان: أي على سبيل الحكاية؛ أي: إنهم بحال يتمني العارف بها إيمانهم

وابقاءهم تلهفًا عليهم لا على سبيل الحقيقة؛ لاستحالة التمني عليه تعالى، ويجوز أن

تكون "لو" شرطية، وجوابها محذوف لدلالة السياق عليه؛ أي: لأثيبيوا.

وقد يكون جواب "لو" مسبوقاً بكلمة "إذا" كقوله تعالى: {قُلْ لَوْ أَنَّهُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ

رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ} ويندر أن يكون الجواب مسبوقاً بالفاء، أو

"رب" أو "قد".

هذا: وثأتي "لو" زائدة، نحو: البخيل -ولو كثر ماله- منبوذ.

وللعرض، نحو: لوتسهم في أعمال البر فتثاب بنصب المضارع. "فتثاب" بعد فاء

السببية.

وللتحضيض نحو لو تحترم القانون فتأمن العقوبة.

وللتمني، نحو قوله تعالى: {فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ} وهل هذه هي المصدرية

أغنت عن فعل التمني فأشبهت ليت فنصب جوابها مثلها؟ أو الشرطية أشربت معنى

التمني فلا بد لها من جزء كالشرط ولو مقدراً؟ أو هي قسم برأسها فلا جواب لها؟ أقوال، وعلى كل فقد يجيء لها جواب منصوب كلياً، وقد لا يجيء ولا تكون للتمني إلا حيث يكون الأمر مستحيلاً أو في حكمه.

فصل في أما:

3 أي: حرف يفيد معنى الشرط ويتضمن معناه، وهو: تعليق شيء آخر وجوداً وعدمًا وليست موضوعه له.

4 المراد بالتوكيد هنا: تحقق الجواب والقطع بأنه حاصل وواقع لا محالة.

5 أي: تبين وتوضيح الأمور والأفراد المجتمعة تحت لفظ واحد يتضمنها إجمالاً أو إيراد بالتفصيل: ذكر أشياء كل منها مفصول عن الآخر، وإن لم يكن ثم إجمال.

(70/4)

الفاء بعدها 1. وعلى الثالث 2: استقراء مواقعها نحو: {فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ} ، {فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ} ، {فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى} ، الآيات 3، منه: {فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ} الآية، وقسيمه في المعنى قوله -تعالى-: {وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ} الآية 4؛ فالوقف دونه 5.

1 أي: غالباً واعتبارها للجزاء، ولا يصح أن تكون للعطف في مثل قوله -تعالى-: {فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ} ، {فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ} ؛ لأنها داخلة على الخبر في ذلك، والخبر لا يعطف على مبتدئه، ولا في مثل: {فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ} ؛ لأنها داخلة على الفعل، وهو لا يعطف على مفعوله وكذلك لا يصح أن تكون زائدة لعدم الاستغناء عنها.

2 أي: وهو التفصيل.

3 ففي هذه الآيات: قسيم معطوف بأمّا؛ وهو في الآية الأولى: {وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ} [سورة الضحى آية: 10] ، وفي الثانية: {وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ} [آل عمران آية: 107] ، وفي الثالثة: {وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى} [سورة الليل آية: 5] ، فدل ذلك على أنها للتفصيل.

4 وقيل: إن القسم محذوف يدل عليه قوله: {وَالرَّاسِخُونَ} ؛ أي: وأما غيرهم فيؤمنون به ويكفون معناه وعمله إلى ربهم، وإنما قال المصنف: "ومنه"؛ لأن التفصيل في ذاك غير

ظاهر لعدم تكرار، "أما" وقد يترك تكرارها كذلك استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر، نحو قوله - تعالى: {فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ} .

أي: وأما الذين آمنوا بالله فلهم كذا وكذا.

5 أي على قوله: "إلا الله" وقوله: {وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ} كلام مبتدأ به منقطع عما قبله؛ لأن الراسخين على هذا لا يؤولون. [سورة آل عمران الآية: 7] .

(71/4)

والمعنى: وأما الراسخون فيقولون؛ وذلك على أن المراد بالمتشابه: ما استأثر به الله تعالى بعلمه¹ ومن تخلف التفصيل قولك: أما زيد فمنطلق².
وأما الثاني: 3 فذكره الزمخشري فقال: "أما" حرف يعطي الكلام فضل توكيد؛ تقول: زيد ذاهب، فإذا قصدت أنه لا محالة ذاهب، قلت: أما زيد فذاهب⁴، وزعم أن ذلك مستخرج من كلام سيبويه⁵.

وهي نائبة عن أداة شرط وجملته، ولهذا تؤول "بمهما يكن من شيء"⁶، ولا بد من

1 قال السعد: والحق أنه إن أريد بالمتشابه ما لا سبيل إليه للمخلوق فينبغي الوقف على "إلا الله" وإن أريد به ما لا يتضح؛ بحيث يتناول الجمل والمؤول، فالحق العطف.
2 قيل: يحتمل أنه للتفصيل، والقسيم محذوف للعلم به، أي: وأما غيره فهو ليس كذلك.

وقد يكون التفصيل مقدراً تدل عليه القرائن ويوحى به السياق؛ نحو: الناس معادن، فأما أنفسها فالصادق الأمين؛ أي: وأما أرخصها فالكاذب الخائن.

3 أي: المعنى الثاني وهو التوكيد.

4 إيضاح التوكيد: أن "إما"؛ قائمة مقام "مهما يكن من شيء" أي: مهما يوجد شيء فزيد ذاهب، فقد علق الذهاب على وجود شيء ما، ووجود شيء ما محقق؛ لأن الدنيا لا تخلو من وجود شيء، والمعلق على المحقق محقق، وإذا فلا بد من المعلق عليه، وهو: ذهاب زيد. وهذا الإيضاح يبين أن "ما" للتوكيد، وأنها في معنى الشرط وقائمة مقام اسم الشرط؛ بحيث يصح حذف "كما" ووضع "مهما يكن من شيء" موضعها، ولا يفسد المعنى ولا التركيب.

5 فإن سيويوه فسر "أما" بهما يكن من شيء. ويقال في إعراب هذا التركيب: "مهما" اسم شرط جازم مبتدأ. "يكن" فعل مضارع مجزوم؛ لأنه فعل الشرط. "من شيء": "من" زائدة وشيء فاعل يكن على اعتبارها تامة، واسمها على اعتبارها ناقصة وخبرها محذوف؛ أي: موجوداً. وجواب الشرط ما يكون بعد هذه الجملة مقترنا بالفاء والجملة خبر مهما. 6 ويقال في إعرابها: "أما" نائبة عن مهما يكن من شيء، ولا تعرب اسم شرط أو فعل شرط، ولا تؤدي معناهما؛ لأنها حرف، والحرف لا يؤدي معنى اسم أو فعل.

(72/4)

فاء تالية لتاليها1 إلا إن دخلت على قول قد طرح استغناء عنه المقول؛ فيجب حذفها معه2، كقوله -تعالى: {فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ} 3، ولا تحذف في غير ذلك إلا في ضرورة كقوله: فأما القتال لا قتال لديكم4.

1 هذه الفاء لازمة لربط الجواب بها، ولتكون كالقرينة عليها لخفاء شرطيتها لأن شرطيتها بطريق النيابة: وأصل هذه الفاء أن تكون في صدر الجواب كما هو الشأن مع غير "أما" من أدوات الشرط، ولكنها أخرت لقبح وجودها عقب أما لفظاً أو لأنها تشبه العاطفة صورة، فيكو في الكلام عاطف بلا معطوف عليه، وفيما تقدم في "أما" يقول الناظم:

أما كـ"مهما يك من شيء" و"فا" ... لتلو تلوها وجبا ألفاً*

أي: إن "أما" قائمة مقام أداة شرط وفعله، وهما: "مهما يكن من شيء" وتجب الفاء لتالي تاليه؛ تبعاً للمألوف في الفصح من الكلام العربي، وتالي تاليهما هو الجواب؛ لأن تاليها مباشرة هو الشرط.

2 فحذف القول استغناء عنهما بالقول. وقيل: إن حذفها حينئذ كثير لا واجب، فيجوز إبقاؤها على قلة مع حذف القول.

3 فحذف القول استغناء عنه بالمقول، فتبعته الفاء في الحذف؛ فقوله {أَكْفَرْتُمْ} مفعول القول المحذوف، والقول ومفعوله جواب "أما" [سورة آل عمران الآية: 106].

4 صدر بيت من الطويل للحارث بن خالد المخزومي، يهجو به بني أسيد، وعجزه: ولكن سيراً في عراض المواكب

وقيل:

فضحتهم قريشا بالفرار وأنتم ... قمدون سودان عظام المناكب
اللغة والإعراب: قمدون: جمع قمد، وهو الطويل العنق الضخمة. سودان: جمع =

* "أما" مبتدأ. "كمهما يك من شيء" الكاف جارة وما بعدها مقصود به الحاكية فهو
مجرور بما، والجار والمجرور خبر المبتدأ. "وفا" بالقصر، مبتدأ "لتلو" متعلق بـ"ألفا". "تلوها"
مضاف إليه "وجوبا" حال من ضمير ألفا الواقع نائب فاعل، والجملة خبر المبتدأ.

(73/4)

أو ندور نحو: "أما بعد ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله" 1.

= أسود على غير قياس، وقيل: جمع سود، وهذا جمع أسود، مأخوذ من السيادة
عراض: جمع عرض بالضم، وهو الناحية أو الشق، المواكب: جمع مكب، وهو الجماعة
من الناس ركباناً أو مشاة، وقيل: هم الراكبون على الإبل والخيول للزينة خاصة.
"أما" شرطية نائبة عن مهما وفعل الشرط. "القتال" مبتدأ. "لا" نافية للجنس، "قتال"
اسمها. "لديكم" ظرف ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر "لا". والجملة خبر المبتدأ،
والرابط، إعادة المبتدأ بلفظه. "ولكن" الواو عاطفة، لكن حرف استدراك ونصب،
"سيرا" اسمها والخبر محذوف، أي: لديكم.
وقيل: إن اسم لكن ضمير مخاطبين محذوف، و"سيرا" منصوب على المصدرية لمحذوف؛
أي: يسيرون سيرا، والجملة خبر لكن.

المعنى: يهجو الشاعر بن أسيد ويصفهم بالجن والضعف، ويقول: إنهم لا يقدرّون على
القتال ومنازلة الشجعان، ولكنهم يسيرون في جانب المواكب للزينة لا غير.
الشاهد: في قوله "لا قتال" حيث حذفت منه الفاء، وهو جواب "أما" مع أنه ليس في
الكلام قول محذوف، وذلك ضرورة.

1 هذا حديث للرسول أخرجه البخاري، والأصل: أما بعد فما بال رجال، فحذفت
الفاء، وذلك نادر، و"ما" استفهامية مبتدأ، و"بال" بمعنى شأن، خبرها وجوز بعضهم:
أن يكون هذا مما حذفت فيه الفاء تبعاً للقول والتقدير: فأقول: ما بال رجال.... إلخ
فالأولى الاستدلال بقول عائشة -رضي الله عنها: "أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة

طافوا طوافاً واحداً؛ لأنه على حذف الفاء يقول الناظم:
وحذف ذي الفاء قل في نثر، إذا ... لم يك قول معها قد نبذا*
أي: إن حذف هذه الفاء قليل في النثر إلا إذا حذفت مع القول؛ حيث يكون المقول
عوضاً =

* "وحذف" مبتدأ. "ذي" اسم إشارة مضاف إليه "الفا" بدل من اسم الإشارة أو عطف
بيان، وجملة "قل" خبر المبتدأ "إذا" ظرف مضمن معنى الشرط، "لم يك" لم جازمة ويك،
فعل الشرط مجزوم على النون المحذوفة للتخفيف "قول" اسم يك "معها" مع ظرف
متعلق بنبذا، الواقع خبر ليك والهاء مضاف إليه، وجواب الشرط محذوف يدل عليه
الكلام.

(74/4)

= عنهما، كما بينا ويجوز حذف "أما" إذا دل على ذلك دليل، ويكثر ذلك قبل الأمر،
والنهي، كقوله -تعالى: {وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ، وَتِبَابِكَ فَطَهِّرْ، وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ} .
هذا: ولا يفصل بين أما والفاء بجملة تامة -إلا إذا كانت دعائية- بشرط أن يتقدم
الجملة فاصل، نحو: أما اليوم -حفظك الله- فأني مسافر، وأما الغد فأني في انتظارك.
ويكون الفصل بين أما والفاء بأحد الأمور الآتية:
أ- المبتدأ، نحو: أما محمد فيسافر، وقد يستلزم المبتدأ شيئاً يذكر معه، كما إذا كان اسم
موصول، نحو قوله -تعالى: {فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ
كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا} . فإن اسم الموصول يتطلب صلة بعده.
ب- الخبر، نحو: أما في المدرسة فمحمد، وأما عند المهاجرين فعلي.
ج- الجملة الشرطية وحدها دون جوابها، نحو قوله -تعالى: {فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ،
فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةٌ نَعِيمٌ} إلخ، فقوله: {فَرَوْحٌ} جواب أما، وجواب الشرط محذوف
وجوباً، استغناء عنه بجواب "أما".
د- الاسم المنصوب لفظاً أو محلاً بالجواب، نحو: {فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ} إلخ ولا مانع
هنا من أن يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها؛ لأن الفاء بعد "أما" مزحلقة عن محلها الحقيقي

كما تقدم.

هـ- الاسم المعمول محذوف يفسره ما بعد الفاء نحو: أما الضيف فأكرمه، وأما الطفيلي فأهنه، ومن هذا قوله -تعالى: "وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ" على قراءة نصب "ثمود" ويجب تقدير العامل بعد الفاء، وقيل ما دخلت عليه؛ لثلا يكسر الفاصل بينهما وبين أما؛ فيقال: فهدينا هديناهم.

و شبه الجملة: "ظرف أو جار ومجرور" المعمول لأما -إذا لم يكن هناك عامل غيرها- وذلك لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه، نحو: أما اليوم فإني ذاهب إلى الميدان، وأما في الميدان فالله قادر في عون الجميع.

(75/4)

فصل في لولا ولو ما:

ل"لولا، ولوما" وجهان:

أحدهما: لأن يدل على امتناع جوابهما لوجود تاليهما¹؛ فيختصان بالجملة الاسمية² نحو: {لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ} .

فصل في لولا ولو ما:

1 وكلاهما في الزمن الماضي، وهما شرطيتان، وتعرب كل منهما امتناع لوجود؛ أي:

امتناع شيء بسبب وجود غيره، فهما خاصتان بالشرط الامتناعي.

2 فيكون ما بعدها مبتدأ خبره محذوف وجوباً ولو كان ضميراً متصلاً؛ كلولا ولولاك؛

فإنها وإن كانت في ذلك حرف جر لا تتعلق بشيء إلا أن مجرورها في محل رفع بالابتداء،

وقد مر ذلك في باب المبتدأ والخبر في الجزء الأول عند قول الناظم:

وبعد لولا غالباً حذف الخبر

ولا بد لهما من جواب كجواب "لو" في شروطه المتقدمة؛ فإن كان ماضياً لفظاً ومعنى،

أو معنى فقط "كالمضارع المسبوق بلم"، جاز اقترانه باللام وتجريده منها؛ سواء أكان

مثبتاً أم منفيًا "بما" دون سواها، والأكثر اقتران المثبت وتجرد المنفي، نحو قوله -تعالى:

{يَقُولُ الَّذِينَ اسْتَضَعُّوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ} ، {وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ

عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا} .

وقول الشاعر:

لولا المشقة ساد الناس كلهمو ... الجود يفقر والإقدام قتال
ويصح حذف الجواب إذا دل عليه دليل؛ كقوله سبحانه: {وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ
وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ} أي: لهلكتم، وقد يكون المرفوع بعد لولا اسما مؤولا نحو
قوله سبحانه: {لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بَنَّا} .
وفي استعمال لولا ولوما للامتناع، ودخولهما على المبتدأ لزوما، يقول الناظم:
"لولا " و"لوما" يلزمان الابتدا ... إذا امتناعا بوجود عقدا*
أي: إنهما يلزمان الدخول على المبتدأ، إذا عقدا -أي: ربطا- الامتناع بالوجود أي:
دلا على امتناع شيء بسبب وجود شيء آخر.

* "لولا" مبتدأ. "ولوما" عطف عليه مقصود لفظهما. "يلزمان الابتداء" الجملة
من الفعل والفاعل والمفعول خبر. "إذا" ظرف مضمن معنى الشرط "امتناعا" مفعول
عقدا مقدم. "بوجود" متعلق بعقدا. "عقدا" فعل الشرط وألف الاثنين فاعل، وهي
عائدة إلى لولا ولوما.

(76/4)

والثاني: أن يدلا على التحضيض¹؛ فيختصان بالفعلية²؛ نحو: {لَوْلَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ
الْمَلَائِكَةَ} ، {لَوْ مَا تَأْتَيْنَا بِالْمَلَائِكَةِ} ³، ويساويهما في التحضيض والاختصاص
بالأفعال: هلا، وألا وألا⁴.

وقد يلي حرف التحضيض اسم معلق بفعل؛ إما مضمّر نحو: "فهلا بكراً تلاعبها

1 أي: أو العرض. والتحضيض هو: الترغيب بقوة في فعل شيء أو تركه "أما العرض
فهو الترغيب في الشيء بلين ورفق.

2 ذلك لأن مضمون الجملة الفعلية حادث متجدد، فيتعلق به الطلب بقوة وحث، أو
برفق وهو ما يفيد التحضيض والعرض ويجب أن يليهما المضارع ظاهراً أو مقدراً، وأن
يكون معناه مستقبلاً؛ لأن أداة التحضيض والعرض تخلص زمن المضارع للاستقبال، إذ
معناها لا يتحقق إلا فيه، وإن دخلا على الماضي لفظاً أو تأويلاً، كانا للزجر وللتوبيخ
على ترك الفعل في الماضي، نحو قوله -تعالى: {لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ} .

3 هذان المثالان للتحضيض، ومثال العرض: {لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ} .

وأداة التحضيض والعرض قد تحتاج إلى جواب، وقد لا تحتاج، على حسب المقام.
4 كما أن هذه الأوات تدل على التحضيض كذلك تدل أحياناً على التوبيخ: نحو: هلا دافعت عن شرفك، ألا قاومت المعتدي، ألا رحبت بضيفك.
وتمتاز "ألا" بأنها تكون للعرض "وهو الترغيب في فعل شيء أو تركه باللين والعطف" ويكثر استعمالها فيه، وفي دلالة "لولا"، و"لو ما" على التحضيض وإشراك أدوات أخرى معها في ذلك، يقول الناظم:
وبهما التحضيض مز، وهلا ... ألا وأولينها الفعلا*
أي: ميز بلولا ولوما الدلالة على التحضيض، ويشاركها في ذلك: هلا، وألا، وألا وتختص حينئذ بالدخول على الجمل الفعلية، كما أوضحنا.

* "وبهما" جار ومجرور متعلق بمز. "التحضيض" مفعول مز مقدم "وهلا" معطوفة على الهاء في بهما. أو مبتدأ حذف خبره؛ أي: كذلك. "ألا ألا" معطوفان على هلا بإسقاط العاطف، "وأوليتها" أول فعل أمر متعد لاثنين مؤكد بالنون الخفيفة، "والها" مفعوله الأول "الفعلا" مفعوله الثاني، والألف للإطلاق.

(77/4)

وتلاعبك" 1؛ أي: فهلا تزوجت بكراً، أو مظهر مؤخر نحو: {وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ} 2؛ أي: هلا قلتم إذ سمعتموه؟

1 حديث للرسول -صلى الله عليه وسلم- قاله لجابر؛ حين أخبره بأنه تزوج بثيب، و"بكراً" مفعول لفعل محذوف، كما قدر المصنف.
2 "لولا" هنا بمعنى "هلا"، "إذ" متعلقة بقلتم، وهو فعل مظهر مؤخر من تقديم، كما قدر المصنف "سمعتموه" الجملة في محل جر بإضافة إذ إليها. [سورة النور الآية: 16] ، إلى هذه الحالة أشار الناظم بقوله:
وقد يليها اسم بفعل مضمر ... علق، أو بظاهر مؤخر*
أي: قد يقع بعد هذه الأدوات في الظاهر اسم، ولكنه في الحقيقة يكون متعلقاً ومعمولاً لفعل مقدر بعد الأداة مباشرة، أو بفعل ظاهر متأخر عن هذا الاسم.
وقد يقع بعد حرف التحضيض مبتدأ وخبر، فيقدر الفعل المضمر "كان الثانية" كقول

الشاعر:

ونبتت ليلي أرسلت بشفاعة ... إلي، فهلا نفس ليلي شفيعتها
أي: فهلا كان هو -أي: الشأن- نفس ليلي؛ شفيعتها ف"نفس" مبتدأ و"ليلى" مضاف
إليها. "شفيعتها" خبر ومضاف إليه، أو بالعكس، والجملة خبر "كان" الثانية المحذوفة.
و"كان" هنا بمعنى "يكون" لوقوعها بعد حرف التحضيض، وإنما عبر بكان؛ لأن المعهود
في غير هذا الموضع تقدير "كان" فحمل عليه هذا الموضع.
تنبيه:

هنالك أدوات تنفيذ الشرط ولا تجزم أيضاً، منها:
"لما" وهي ظرف بمعنى "حين" ولا يليها إلا الماضي، تقول: لما نجح أخي هنأته.
و"كلما" وهي ظرف يفيد التكرار ويليهما الماضي أيضاً، نحو قوله -تعالى: {أَوْكَلَّمَا

* "قد" حرف تقليل. "اسم" فاعل يليها. "بفعل" متعلق بعلق. "مضمر" نعت لفعل.
"علق" ماض للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى اسم، والجملة نعت لاسم "أو بظاهر"
معطوف على "بفعل" مع ملاحظة منعوت محذوف؛ أي: أو بفعل ظاهر. "مؤخر" نعت
لظاهر.

(78/4)

عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ} .
و"إذا" وهي ظرف للزمان المستقبل ولا يليها إلا الفعل ظاهراً أو مقدراً، ولا تستعمل إلا
عند التحقق من وقوع الشرط، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك.
و"كيف" حين تستعمل أداة شرط لبيان الكيفية، نحو: كيف تتكلم أتكلم.
خاتمة: في الجمل وأقسامها وموقعها من الإعراب.
أ- تنقسم الجمل بحسب وضعها إلى قسمين: اسمية وفعلية:
فالاسمية هي: ما صدرت باسم: والفعلية ما صدرت بفعل. والمراد بصدر الجملة: المسند
أو المسند إليه، ولا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف؛ فنحو: أسافر أخواك؛ ولعل
الجو معتدل، وما محمد خائف -جمل اسمية. ونحو: أسافر أخوك؟ وقد نجح علي، وهلا

قمت، جمل فعلية؛ برغم ما تقدم على الفعل والاسم من حروف.

ب- يقسم علماء العربية هذه الجمل إلى قسمين: كبرى، وصغرى:

فالكبرى هي: الجملة الاسمية التي يكون خبر المبتدأ فيها جملة؛ سواء أكانت فعلية أم اسمية، نحو: الخريف يبدأ من اليوم الثالث والعشرين من شهر ديسمبر، والجيش المصري رجاله مخلصون.

والصغرى هي: التي يخبر بها عن المبتدأ، كجمليتي: رجاله مخلصون ويبدأ من اليوم ... إلخ.

أما الجملة المكونة من مبتدأ، وخبر مفرد، نحو: محمد مسافر، والخطيب جهير الصوت. وكذلك الجملة الفعلية التي ليست خبراً عن مبتدأ مثل: تكثر الفاكهة صيفاً، فلا تسمى صغرى ولا كبرى، بل هي مطلقة، وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين مختلفين كما بينا.

ج- ويقسم علماء المعاني الجمل إلى قسمين: جمل رئيسية، وأخرى غير رئيسية فالجمل الرئيسية هي: المستقلة بمعناها التي ليست قيداً في غيرها؛ سواء أكانت اسمية أم فعلية، وتشمل: جملة المبتدأ والخبر، والجملة التي أصلها المبتدأ والخبر؛ كاسم=

(79/4)

.....
.....

= "كان" و"إن" وخبرهما، وأخواتهما، وجملة الفعل والفاعل، وجملة الفعل، ونائب

الفاعل، وجملة المصدر النائب عن فعل الأمر وفاعله، وجملة اسم الفعل وفاعله.

أما الجمل غير الرئيسية فهي: ما كنت قيداً في غيرها، وليست مستقلة بنفسها، ومنها:

جملة الحال، جملة المفعول به، جملة الصفة، جملة الشرط، جملة الاختصاص.... إلخ.

د- الجملة الاسمية التي خبرها مفرد، أو جملة اسمية تفيد بأصل وضعها: ثبوت شيء

لشيء من غير نظر إلى حدوث أو استمرار، وقد تخرج عن هذا الأصل فتفيد الدوام

والاستمرار بقرينة؛ كما إذا كان الكلام في معرض المدح والذم، أما الجملة الاسمية التي

خبرها جملة فعلية، فتفيد التجدد في زمن معين، وقد تفيد الاستمرار، إذا قصد المدح أو

الذم، كما تقدم.

هـ- وتنقسم الجمل باعتبار موقعها من الإعراب إلى قسمين: جمل لها محل من الإعراب، وأخرى لا محل لها من الإعراب. وقد مرت مفصلة في أبوابها، ونذكرها هنا بإجمال من باب التذكير:

أ- الجمل التي لها محل من الإعراب، وهي على المشهور.

1 جملة الخبر، ومحلها الرفع.

2 جملة الحال، ومحلها من النصب.

3 جملة المفعول، ومحلها النصب.

4 الجملة المضاف إليه، ومحلها الجر.

5 الجملة الواقعة جواباً لشرط جازم واقتربت بالفاء أو "إذا"، ومحلها الجر.

6 الجملة التابعة لمفرد؛ بأن كانت نعتاً له، أو عطفت عليه بالحرف، أو كانت مبدلة منه، ومحلها على حسب إعراب المتبوع.

7 الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب، ويكون ذلك في باي النسق والبدل، ومحلها على حسب ما قبلها. وزاد صاحب المغني: الجملة المستثناة، نحو قوله -تعالى: {لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ، إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ} . على رأي من أعرب "من" مبتدأ وجملة "يعذبه" خبر. والجملة المسند إليها=

(80/4)

.....
.....

نحو: {وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ} الآية؛ إذا أعرب "سواء" خبراً مقدماً، و"أنذرتهم" مبتدأ مؤخر.

ب- الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وهي:

1 الجملة المستأنفة، وتشمل: الجملة الابتدائية التي تأتي في صدر الكلام نحو: محمد

مسافر، والتي تأتي في أثنائه منقطعة عما قبلها، نحو: مات فلان -رحمه الله.

2 الجملة الواقعة صلة لاسم موصول.

3 الجملة الواقعة جواباً للقسم.

4 الجملة المفسرة لما قبلها، نحو: هلا نفسك هذبتها.

- 5 الجملة الاعتراضية، وهي المتوسطة بين أجزاء جملة؛ كالتى تقع بين الفعل والفاعل، أو بين المبتدأ والخبر.. إلخ، أو المتوسطة بين جملتين مرتبطتين.
- 6 جملة جواب الشرط غير الجازم مطلقاً، أو جواب الشرط الجازم غير المقترن بالفاء، أو بإذا الفجائية.
- 7 الجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب.

(81/4)

.....

... ..

الأسئلة والتمارين:

- 1 اذكر أقسام "لو"، وبين الفرق بين "لو" المصدرية، و"لو" الشرطية في المعنى والعمل، ووضح بأثلة من عندك.
 - 2 على أي الجمل تدخل "لو"؟ وما حكم جوابها من حيث الاقتران باللام أو عدمه؟ مثل.
 - 3 ما الذي تفيد "لما"؟ اشرح ذلك، وبين ما يشترط في جوابها مع التوضيح بالأثلة.
 - 4 علم تدل "لو"، و"لوما"؟ هات مثالين لكل منهما؛ أحدهما: يوضح معنى والثاني يبين معنى آخر لهما.
 - 5 اذكر أربعة أمثلة يفصل فيها بين أما وبين الفاء؛ على أن يكون الفاصل مختلفاً في كل مثال عن غيره.
 - 6 فيما يأتي شواهد لبعض أدوات هذا الباب، بين الغرض من الشاهد، وما يفيد من معنى مع إيضاح الشرط والجواب.
- قال -تعالى: {وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ} .
- {فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ} .
- {وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ} .
- {لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا} .
- {فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا} .
- {فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ} .

{لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ} .
{فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ، فَرَوْحٌ وَرِيحَانٌ وَجَنَّةٌ نَعِيمٌ} .
{لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ} .
{أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ} =

(82/4)

.....
.....

= ويقول الرسول -عليه السلام: "أما موسى كأني أنظر إليه إذ ينحدر في الوادي".
لا يلفك الراجوك إلا مظهرًا ... خلق الكرام ولو تكون عديما
لولا مفارقة الأحباب ما وجدت ... لها المنيا إلى أرواحنا سبلا
ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة ... كفاني ولم أطلب قليل من المال
فأما الصدور لا صدور لجعفر ... ولكن أعجازاً شديداً ضريرها
لولا رجاء لقاء الظاعنين لما ... أبقت نواهم لنا روحا ولا جسدا
7 أعرب ما تحته خط في الأبيات الآتية، وبين ما فيها من أداة شرط، مع ذكر الشرط
والجواب:

يابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما ... قد حوثوك فما راء كمن سمعا
لولا أبوك ولولا قبله عمر ... ألفت إليك معد بالمقاليد
ما أطيب العيش لو أن الفتى حجر ... تنبو الحوادث عنه وهو ملموم
8 بين فيما يأتي: الأدوات التي وردت في هذا الباب ومعناه، وشرطها، وجوابها إن كان:
من الخير أن تقرأ كل يوم شيئاً من القرآن ولو يسيراً. أما والله لو فعلت ما أصابك شر
في يومك، ولو أن كل حافظ للقرآن فعل ذلك؛ إذا والله لظفر بالحسنى.
الأصدقاء ثلاثة: فأما خيرهم فالوافي المعين عند الشدة، وأما أوسطهم فالمشارك بالقول
أكثر من الفعل ... أي أخي! هل المعوز عاونت؟ ألا تصاحب المهذب الأخلاق، لو ما
تراقب الله في عملك. هلا ذكرت ضعفك وقدرة الله واطلاعه عليك.
والنفس لو أن ما في الأرض حيز لها ... ما كان إن هي لم تقنع بكافيتها
وربما فات قوما جل أمرهم ... من التأي وكان الحزم لو عجلوا

باب: الإخبار بالذي وفروعه 1 وبالألف واللام
ويسميه بعضهم: باب السبك 2. وهو: باب وضعه النحويون للتدريب في الأحكام
النحوية 3، كما وضع التصريفيون مسائل التمرين في القواعد التصريفية 4. والكلام فيه
في فصلين:

باب: الإخبار بالذي وفروعه، وبالألف واللام
1 فروع الذي هي: المثنى، والجمع "اللدان، والذين، والأولى، واللاتي" ومثلها: "التي"
ومثناها، وجمعها. أما غير ذلك من الموصلات فلا يخبر به.
2 هي تسمية قديمة من الصدر الأول، ومعناه، سبك كلام من كلام آخر ويسمى
كذلك باب التمرين.
3 أي: للتمرين والتدريب فيها؛ ليستطيع الدارس استحضار وتذكر المسائل النحوية
المختلفة وأحكامها، وتقوية ملكته على التصرف فيها والتطبيق عليها، ومعرفة ما يصح
الإخبار عنه وما يمتنع.. إلخ. ولذلك توسعوا فيه حتى شمل كثيراً من أبواب النحو؛
كالفاعل والمبتدأ والخبر، ونواسخهما، وجميع المفعولات، والتوابع... إلخ.
وقد لا يقصد بالإخبار ما ذكرنا من التمرين والتدريب؛ بل يؤتى به لغرض آخر مثل:
أ- الاختصاص والقصر؛ كما إذا قال قائل: ركب علي الطائرة، فتقول ردّاً عليه: الذي
ركب الطائرة خالد، ويجاب بهذا كذلك لمن قال: ركب علي وخالد؛ لإفادة القصر،
وإزالة الشك في الراكب.

ب- تقوية الحكم وتثبيته؛ لأن في التعبير بالإخبار إسنادين: أحدهما إلى الضمير، والثاني
إلى الظاهر، ولا شك أن هذا أقوى مما فيه إسناد واحد.

ج- تشويق السامع، كقول أبي العلاء المعري في وصف ناقة سيدنا صالح، وفيه إشارة
إلى المعاد الجسماني:

والذي حارت البرية فيه ... حيوان مستحدث من جماد

4 سيأتي في باب التصريف أمثله لذلك، كقولهم: "كيف تبني من قرأ" على مثال
"جعفر"؟.

ومن أم على وزن "إصبع" فهذا، مثل قولك: كيف تخبر عن هذا الاسم بالذي ونحوه؟

الفصل الأول: في بيان حقيقته.

إذا قيل لك: كيف تخبر عن زيد من قولنا: "زيد منطلق" بالذي؟

فاعمد إلى ذلك الكلام، فاعمل فيه أربعة أعمال.

أحدها: أن تبتدئه بموصول مطابق لزيد في إفراده وتذكيره وهو الذي 1.

الثاني: أن تؤخر "زيدا" إلى آخر التركيب 2.

الثالث: أن ترفعه على أنه خبر للذي 3.

الرابع: أن تجعل في مكانه 4 الذي نقلته عنه ضميراً مطابقاً له في معناه وإعرابه 5؛ فتقول:

"الذي هو منطلق زيد"؛ فالذي: مبتدأ وهو منطلق مبتدأ وخبر، والجملة صلة للذي،

والعائد منها 6 الضمير الذي جعلته خلفاً عن زيد الذي هو الآن كمال الكلام 7.

وقد تبين بما شرحناه: أن "زيداً" مخبر به لا عنه، وأنَّ "الذي" بالعكس، وذلك

1 وتجعله مبتدأ.

2 لأنه يراد جعله خبراً عن الموصول.

3 ويجعل ما بين المبتدأ والخبر صلة الموصول.

4 أي: في موضع "زيد" الذي أخرته.

5 ويكون مطابقاً للموصول؛ لأنه العائد إليه، ويلزم عند الجمهور: أن يكون هذا

الضمير غائباً ولو كان خلفاً عن ضمير متكلم أو مخاطب؛ لأنه عائد على غائب؛ إذ

الموصول في حكم الغائب، وأجاز بعضهم مطابقته للخبر في التكلم والخطاب؛ فيقال في

الإخبار عن التاء، في ضربت، بالفتح: الذي ضربت أنت، وبالضم: الذي ضربت أنا.

6 أي: إلى الموصول؛ لأنه يحتاج إلى عائد كما هو معروف.

7 وإلى بيان حقيقة الإخبار المذكورة، أشار الناظم بقوله: =

خلاف ظاهر السؤال 1؛ فوجب تأويل كلامهم على معنى: أخبر عن مسمى زيد في حال

تعبيرك عنه بالذي 2.

وتقول في نحو: "بلغت من أخويكم إلى العمرين رسالة" - إذا أخبرت عن التاء

ما قيل "أخبر عنه الذي" خبر ... عن الذي مبتدأ قبل استقر
وما سواهما فوسطه صلة ... عائدها خلف معطي التكملة
نحو "الذي ضربته زيد" فذا ... "ضربت زيدا" كان فادر المأخذا*
أي: إذا قيل لك: أخبر عن اسم ما بالذي، فاجعل الذي مبتدأ في أول الكلام، واجعل
ذلك الاسم خبراً عنه في الآخر، وما سوى المبتدأ والخبر من بقية الكلام، فاجعله
متوسطاً بينهما ليكون صلة الذي، والعائد ضمير خلف عن الاسم الذي جعلناه في
الآخر خبراً ومكملاً للجملة المبتدأ، ويكون مطابقاً له في معناه وإعرابه؛ فتقول في نحو
ضربت زيداً: الذي ضربته زيد؛ فالذي مبتدأ، وزيد خبره، وضربته صلة والهاء فيه خلف
عن زيد. وهي عائدة على الذي فـ"عن" في قول الناظم: عنه، بمعنى "الباء"، والباء في
بالذي بمعنى "عن".

1 أي: الذي ساقه المصنف وهو: "كيف تخبر عن زيد من قولنا: زيد من منطلق"
بالذي؟ فإن ظاهره أن "زيداً" مخبر عنه، وأن "الذي" مخبر به.

2 هذا أحد التأويلات التي ذكروها وهو لابن عصفور، وقيل: إن الباء في كلام الناظم
للسببية؛ أي: أخبر عن ذلك الاسم بسبب التعبير عنه بالذي، أو للاستعانة؛ أي:
متوصلاً إلى ذلك الأخبار بالذي.

* "ما" اسم موصول مبتدأ، وجملة "قيل" صلة. "عنه بالذي" متعلقان بأخبر، وجملة أخبر
وما تعلق بما مقول القول "خبر" خبر المبتدأ. "عن الذي" متعلق بخبر. "مبتدأ" حال من
الذي. "قبل" ظرف متعلق باستقر الواقع صلة للذي، أو مبني على الضم في محل نصب
حال ثانية.

* "وما" اسم موصول مبتدأ "سواهما" سوى ظرف متعلق بمحذوف صلة، "وهما" مضاف
إليه "فوسطه" الفاء زائدة والجملة خبر المبتدأ "صلة" حال من الهاء الواقعة مفعولاً
لوسطه. "عائدها" مبتدأ ومضاف إليه، "خلف معطي" خبر ومضاف إليه "التكملة"
مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل لمفعوله، والجملة صفة لصلة.

* "نحو" خبر لمبتدأ محذوف "الذي" اسم موصول مبتدأ "ضربته" الجملة صلة. "زيد" خبر
المبتدأ. "فذا" الفاء للتفريع، وذا اسم إشارة مبتدأ. "ضربت زيدا" الجملة مقصود لفظها
خبر "كان" مقدم، واسمها يعود إلى ذا، وجملة كان واسمها وخبرها خبر المبتدأ وهو "ذا".
"نادر" فعل أمر "المأخذا" مفعول أدر، والألف للإطلاق.

بالذي- "الذي بلغ من أخويك إلى العمرين رسالة أنا"1 فإن أخبرت عن "أخويك" قلت: اللذان بلغت منهما إلى العمرين رسالة، أخواك2، أو عن العمرين قلت: "الذين بلغت من أخويك إليهم رسالة العمرون"، أو عن الرسالة قلت: "التي بلغت من أخويك إلى العمرين رسالة3؛ فتقدم الضمير وتصله4؛ لأنه إذا أمكن الوصل لم يجز العدول إلى الفصل وحينئذ5 فيجوز حذفه؛ لأنه عائد متصل منصوب بالفعل.

- 1 ف"الذي" مبتدأ، و"أنا" خبره، وما بينهما صلة، والعائد الضمير المستتر في بلغ.
 - 2 ف"الذين" مبتدأ، و"أخواك" خبر، وما بينهما صلة، والعائد ضمير التثنية المجرور في "منها".
 - 3 "التي" مبتدأ، و"رسالة" خبر، وما بينهما صلة، والعائد الهاء في بلغتها.
 - 4 أي: تقدم ضمير الرسالة عن موضعه، وتصله بالفعل؛ وكان حقه أن يكون مكانها منفصلاً؛ ويكون التقدير: التي بلغت من أخوتيك إلى العمرين إياها رسالة.
 - 5 أي: حين إذا قدمت الضمير ووصلته.
- ويؤخذ من هذا الذي ذكره المصنف: أنه إذا كان المخبر عنه مثنى أو مجموعاً أو مؤنثاً، جيء بالموصول على وفقه؛ لوجوب مطابقة الخبر للمبتدأ في الأفراد والتذكير وفروعهما، وإلى ذلك يشير الناظم بقوله:
- وبالذين والذين والتي ... أخبر مراعيًا وفاق المثبت*
- أي: إذا كان الاسم الذي قيل لك: "أخبر عنه" أي: به مثنى أو مجموعاً أو مؤنثاً؛ فجاء بالمبتدأ الموصول وفقه في ذلك؛ ليطابق الاسم المخبر عنه به، فتقول: اللذين للمثنى، والذين للجمع، والتي للمؤنث.

* "وبالذين" متعلق بأخبر. "والذي والتي" معطوفان عليه "مراعيًا" حال من فاعل أخبر، وفيه ضمير هو فاعله. "وفاق المثبت" وفاق مفعوله، والمثبت مضاف إليه، وليس الحكم مقصوراً على هذه الثلاثة، بل المراد فروعها؛ كاللتين واللاتي، واللاتي، والأولى كما أوضحنا.

الفصل الثاني في شروط ما يخبر عنه:

اعمل أن الإخبار إن كان بالذي أو أحد فروع¹ اشتراط للمخبر عنه سبعة شروط: أحدها: أن يكون قابلاً للتأخير²؛ فلا يخبر عن "أيهم" من قولك أيهم في الدار؟ لأنك تقول حينئذ: الذي هو في الدار أيهم، فتزيل الاستفهام عن صدريته³، وكذا القول في جميع أسماء الاستفهام، والشرط، و"كم" الخبرية، و"ما" التعجبية، وضمير الشأن، لا يخبر عن شيء منها لما ذكرنا⁴.

وفي التسهيل: أن الشرط أن يقبل الاسم أو خلفه التأخير، وذلك لأن الضمائر المتصلة؛ كالتاء من قمت - يخبر عنه مع أنها لا تتأخر، ولكن يتأخر خلفها وهو الضمير المنفصل، فتقول: الذي قام أنا.

الثاني: أن يكون قابلاً للتعريف؛ فلا يخبر عن الحال، والتمييز؛ لأنك لو قلت في جاء زيد ضاحكاً: "الذي جاء زيد إياه ضاحك" كنت قد نصبت الضمير على الحال، وذلك ممتنع؛ لأن الحال واجب التنكير، وكذا القول في نحوه⁵، وهذا القيد لم يذكره

1 أي: من موصول؛ للتأنيث والتثنية، والجمع.

2 وذلك لما سبق بيانه؛ من أنه يجب تأخير ذلك الاسم إلى نهاية الجملة؛ وجعله خبراً عن الذي وفروعه.

3 وقد أجاز ذلك ابن عصفور والمبرد ومن تبعهما؛ بشرط تقدم اسم الاستفهام ونحوه، فيقال: أيهم الذي هو في الدار، ويعرب "أيهم" خبراً مقدماً، و"الذي" مبتدأ مؤخر، وهم يميزون تقديم الخبر في هذا الباب. وقيل: أيهم مبتدأ والذي خبره، والصواب رأي الجمهور من عدم جواز هذا ونحوه.

4 أي: من استلزامه إزالة ما له صدر الكلام عن موضعه اللازم له وهو الصدرية، ومثل ما ذكر: ضمير الفصل على القول بأنه اسم؛ فلا يخبر به لئلا يخرج عما له من لزوم التوسط.

5 فلا يجوز في نحو: اشتريت خمسين فداناً، الذي اشتريت خمسين إياه فدان، ولا في نحو: كرم محمدًا نفساً، التي كرم محمد إياها نفس، لأن الضمير الواقع بدلا ملازم للتعريف، ونصبه على التمييز غير جائز.

في التسهيل 1.

الثالث: أن يكون قابلاً للاستغناء عنه بالأجنبي²؛ فلا يخبر عن الهاء من نحو: زيد ضربته؛ لأنها لا يستغنى عنه بالأجنبي كعمرو، وبكر. وإنما امتنع الإخبار عما هو كذلك؛ لأنك لو أخبرت عنه لقلت: "الذي زيد ضربته هو"، فالضمير المنفصل هو الذي كان متصلاً قبل الإخبار، والضمير المتصل الآن³ خلف عن ذلك الضمير الذي كان متصلاً بفصلته وأخرته، ثم هذا الضمير المتصل: إن قدرته رابطاً للخبر بالمبتدأ، الذي هو زيد بقي الموصول بلا عائد، وإن قدرته عائداً على الموصول بقي الخبر بلا رابط⁴.

1 وذلك للاستغناء عنه بالشرط الرابع الآتي؛ وهو: أن يكون قابلاً للاستغناء عنه بالمضمر؛ لأن ما يقبل الإضمار يقبل التعريف.

وقد ذكره الناظم لزيادة الإيضاح، فقال في الشرطين الأول والثاني:

قبول تأخير وتعريف لما ... أخبر عنه ههنا قد حتما

أي: إنه يشترط في الاسم المخبر عنه بالذي، أن يكون قابلاً للتأخير؛ فلا يخبر عما له صدر الكلام، كأسماء الشرط والاستفهام وغيرهما مما ذكره المصنف. وأن يكون قابلاً للتعريف؛ فلا يخبر عن الحال والتمييز، وقد أوضح المصنف العلة في ذلك.

2 أي: بأن يصح وضع أجنبي موضعه قبل الإخبار، مثل "محمد" من أكرمت محمداً؛ فإنه يصح وضع "على" مثلاً موضعه في تركيب آخر؛ فتقول: أكرمت علياً.

3 وهو الهاء المتصلة بالفعل.

4 ولا يسوغ أن يعود عليهما؛ لأن الضمير المفرد لا يعود على شيئين؛ إنما الذي يسوغ: أن=

* "قبول" مبتدأ. "تأخير" مضاف إليه. "وتعريف" معطوف عليه. "لما" متعلق بحتما، و"ما" موصولة واقعة على المخبر عنه. "عنه" جار ومجرور نائب فاعل أخبر، والجملة صلة ما. "ههنا" متعلق بحتما. "قد حتما" نائب الفاعل يعود إلى قبول تأخير، والألف للإطلاق، والجملة خبر المبتدأ قبول.

الرابع: أن يكون قابلاً للاستغناء عنه بالمضمّر 1؛ فلا يخبر عن الاسم المجرور بحتى أو منذ أو منذ؛ لأنهن لا يجرون إلا الظاهر 2.

والإخبار يستدعي إقامة ضمير مقام المخبر عنه كما تقدم 3؛ فإذا قيل: سر أبا زيد.

= يقدر عوده على أحدهما، ويقدر للآخر عائد يناسب المقام، ومثل الضمير غيره مما يحصل به الربط، كاسم الإشارة في نحو: {وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ} فلا يقال: الذي لباس التقوى هو خير ذلك. وكالاسم الظاهر في نحو: محمد ضربت محمداً؛ فلا يخبر عن محمد، فلا يقال الذي محمد ضربته محمد، ومنه قول الشاعر:

وأنت الذي في رحمة الله أطمع

فلا يقال الذي في رحمته أطمع الله.

وكالأسماء الواقعة في الأمثال، نحو: الكلاب - في وقولهم "الكلاب على البقر"، فلا يجوز أن يقال: التي إياها على البقر الكلاب لأن لفظ الكلاب لا يستغنى عنه بأجنبي؛ إذ الأمثال لا تغير ألفاظها.

1 أي: الذي يعود على ما قبله، ليصح كونه عائد الموصول؛ فلا يخبر عن مجرور "رب" في مثل: رب رجل لقيته؛ لأنه الضمير المجرور بها لا يعود إلا بعده كضمير الشأن، وذلك ليحصل له به إبهام يقرب به من النكرة، وهو علاوة على ذلك محتاج إلى تمييز ولا تمييز هنا.

2 ومثلهما: المجرور بواو القسم وتائه، والكاف.

3 وقد أوضح المصنف ذلك أول الباب؛ فلا تقول في الإخبار عن الرأس من قولك: أكلت السمكة حتى رأسها - بالجر - الذي أكلت السمكة حتاه رأسها، ولا في الإخبار عن "يومين" من قولك: ما رأيته منذ أو مذ يومين، اللذان ما رأيته منذهما أو مذهما يومان؛ لأن حتى ومنذ ومنذ لا تجر ضميراً. وكذلك لا يجوز الإخبار عن المضاف دون المضاف إليه ولا الموصوف أو الموصول دون الصفة أو الصلة، والعكس فيهما، ولا عن الأسماء العاملة عمل الفعل، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والمصدر، واسم الفعل؛ لأن الضمير لا يعمل عملهما فلا يخلفهما.

وإلى الشرطين الثالث والرابع أشار الناظم بقوله: =

قرب من عمرو الكريم جاز الإخبار عن زيد¹، وامتنع الإخبار عن الباقي؛ لأن الضمير ل خلفهن، أما الأب؛ فلأن الضمير لا يضاف وأما القرب؛ فلأن الضمير لا يتعلق به جار ومجرور ولا غيره، وأما الكريم؛ فلأن الضمير لا يوصف، ولا يوصف به. نعم؛ إن أخبرت عن المضاف والمضاف إليه معاً²، أو عن العامل ومعموله معاً³، أو عن الموصوف وصفته معاً⁴، فأخرت ذلك وجعلت مكانه ضميراً جاز؛ فتقول في الإخبار عن المتضايين: الذي سره قرب من عمرو الكريم، أبو زيد، وكذا الباقي⁵.
الخامس: جواز وروده في الإثبات؛ فلا يخبر عن "أحد" من نحو: ما جاءني أحد؛

=

كذا الغني عنه بأجنبي أو ... بمضمر شرط، فراع ما رعوا*
أي: كذلك يشترط في المخبر عنه بالذي؛ أي: يصح الاستغناء عنه بأجنبي، وأن يكون كذلك صالحاً للاستغناء عنه بمضمر، وقد أوضح المصنف سبب اشتراط ذلك.
1 أي: وحد في هذه العبارة؛ لأن الضمير يصح أن يخلفه؛ فيقال: الذي سر أباه قرب من عمرو الكريم، زيد.
2 وهما: أباً زيد.
3 وهما: قرب من عمرو.
4 وهما عمرو الكريم.
5 فتقول في الإخبار عن العامل ومعموله: الذي سر أباً زيد قرب من عمرو الكريم؛ فالضمير المستتر في سر الواقع فاعلاً، خلف عن "قرب"، وكان ينبغي أن يوضع في محله، ولكن ضرورة اتصاله قدمته، واتصل بعامله فاستتر فيه.
وتقول في الإخبار عن الموصوف وصفته معاً، وهما عمرو الكريم: الذي سر أباه زيد قرب منه عمر الكريم.

* "كذا" جار ومجرور متعلق بشرط. "الغنى" مبتدأ. "عنه بأجنبي" متعلقان به. "أو بمضمر" معطوف على بأجنبي، و"أو" بمعنى الواو، "شرط" خبر المبتدأ. "فراع" الفاء لتفريع، و"راع" فعل أمر مبني على حذف الياء. "ما" اسم موصول مفعول راع، "راعو" الجملة صلة ما، والعائد محذوف، أي: رعوه. والمعنى: فلاحظ ما حفظوه من الشروط.

لأنه لو قيل: الذي ما جاءني أحد لزم وقوع "أحد" في الإيجاب 1.
السادس: كونه في جملة خبرية 2؛ فلا يخبر عن الاسم في مثل: "اضرب زيداً"؛ لأن
الطلب لا يقع صلة 3.
السابع: ألا يكون في إحدى جملتين مستقلتين 4 نحو زيد؛ من قولك: "قام زيد وقعد
عمرو" 5؛ بخلاف "إن قام زيد قعد عمرو" 6.
وإن كان الإخبار بالألف واللام، اشترط عشرة أمور؛ هذه السبعة

1 وذلك ممنوع عند الجمهور؛ ذلك لأن "أحد" خبر عن "الذي"، وفاعل "جاء" ضمير
مستتر فيه؛ وهو ضمير "أحد" ومثل أحد في ذلك: عريب وديار، وغيرهما مما لا
يستعمل إلا في النفي.

2 أي: ليتمكن الإتيان بصلة للموصول؛ كما ذكر المصنف.

3 فلا يقال: الذي اضربه زيد، وكذلك لا يخبر عن اسم "ليت" "ولعل" وخبرهما إلا إذا
كانا بعض جملة خبرية، مثل: قال محمد: ليت علياً مسافر أو لعل بكراً مقيم عندنا؛ فإنه
يقال: الذي قال محمد: ليت مسافر علي، أو ليت علياً مسافر ... إلخ، ولا يسوغ
الإخبار عن معمول لكن؛ لأنه لا تقع صلة وإن كانت خبرية؛ لئلا يلزم الاستدراك بدون
مستدرك.

4 أي: إذا لم يكن هنالك ما يربط إحداهما بالأخرى.

5 فلا يقال: الذي قام وقعد عمرو، زيد؛ لخلو جملة "قعد عمرو" من رابط؛ كضمير
يعود على الموصول، أو عطف بالفاء فيلزم عند الإخبار: عطف ما ليس صلة على ما
هو صلة، فإن كان في الثانية ضمير الاسم المخبر عنه، أو كانت معطوفة بالفاء، جاز
الإخبار، لانتفاء الجور المتقدم، تقول في حالة الضمير في الإخبار عن أحمد في مثل:
"سافر أحمد وتخلف عنه إبراهيم": الذي سافر وتخلف عنه إبراهيم، أحمد، وفي حالة
العطف بالفاء تقول: في مثل: "حضر علي فتخلف محمد" الذي حضر فتخلف محمد
علي.

6 لأن جملتي الشرط والجزاء في حكم الجملة الواحدة، فتقول في الإخبار عن زيد: الذي
إن قام قعد عمرو زيد.

هذا؛ ومن الشروط:

ألا يكون الاسم ملازماً لغير الرفع مثل: "سبحان". و"عند"؛ لتعذر جعله خبراً، وأن
يمكن الاستفادة منه، فلا يخبر عن اسم ليس تحته معنى كثواني الأعلام، مثل بكر من أبي
بكر، إذ لا يمكن أن يكون خبراً عن شيء.

وثلاثة آخر وهي: أن يكون المخبر عنه من جمل فعلية¹، وأن يكون فعلها متصرفاً، وأن يكون مقدماً²؛ فلا يخبر بأل عن زيد من قولك: "زيد أخوك"³ ولا من قولك: "عسى زيد أن يقوم"⁴ ولا من قولك: "ما زال زيد عالماً"⁵.
ويخبر عن كل من الفاعل والمفعول في تنحو قولك: "وقى الله البطل، فتقول:

- 1 بخلاف الإخبار بالذي؛ فإنه يخبر به عن الاسم الواقع في جملة اسمية أو فعلية.
 - 2 في بعض النسخ "مثبتاً"، فيكون شرطاً زائداً على التقدم.
 - 3 لأنه في جملة اسمية، والجملة الاسمية لا تصلح صلة.
 - 4 لأن فعلها جامد، وهو أيضاً لا يصلح صلة لأل.
 - 5 لأنه تقدم على الفعل نفي: ولا يفصل بين "أل" وصلتها بنفي ولا بغيره، وإلى الشروط المتقدمة، يشير الناظم بقوله:
- وأخبروا هنا بأل عن بعض ما ... يكون فيه الفعل قد تقدما
إن صح صوغ صلة منه لأل ... كصوغ "واق" من "وقى الله البطل"*
- أي: إنه يخبر بما فيه "أل" عن الاسم، إذا كان واقعاً في جملة فعلية تقدم فيها الفعل، وكان ذلك الفعل مما يصح أن تصاغ منه صلة الألف واللام، فلا يكون جامداً، ولا منفياً وقد أوضح المصنف ذلك كما أوضح الإخبار في المثال الذي ذكره الناظم، وهو: "وقى الله البطل".

* "هنا بأل عن بعض" الثالثة متعلقات بأخبروا. "ما" اسم موصول مضاف إليه. "فيه" متعلق بتقدما "الفعل" اسم يكون، وجملة "قد تقدما" خبرها، وجملة "يكون" إلى آخر البيت صلة ما.

"إن صح" شرط وفعله، والجواب محذوف. "صوغ" فاعل صح. "صلة" مضاف إليه. "منه" متعلق بصوغ. "لأل" متعلق بصلة. "كصوغ" متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، "واق" مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله، "من" حرف جر متعلق بصوغ، ومجروره قول محذوف؛ أي: من قولك: "وقى الله البطل" والجملة مقصود منها لفظها مجروره بمن تقديرًا.

الواقى البطل الله¹، والواقيه الله البطل²، ولا يجوز لك أن تحذف الهاء؛ لأن عائد الألف واللام، ولا يحذف إلا في ضرورة الشعر، كقوله:
ما المستنفر الهوى محمود عاقبة³

فصل: وإذا رفعت صلة "أل" ضميراً راجعاً إلى نفس أل استتر في الصلة ولم يبرز⁴؛ تقول في الإخبار من التاء من "بلغت" في المثال المتقدم: المبلغ من أخويك إلى العمرين رسالة أنا؛ ففي المبلغ ضمير مستتر؛ لأنه في المعنى لـ"أل" لأنه خلف عن ضمير المتكلم، و"أل" للمتكلم؛ لأن خبرها ضمير المتكلم والمبتدأ نفس الخبر⁵.
وإن رفعت صلة "أل" ضميراً لغير "أل" وجب بروزه وانفصاله⁶، كما إذا أخبرت

1 أي: إذا أخبرت عن الفاعل؛ فتنصب البطل على المفعولية، أو تجره على أنه مضاف إليه.

2 أي: عند الإخبار عن المفعول؛ فيرفع لفظ الجلالة على الفاعلية باسم الفاعل، والبطل على الخبرية.

3 تقدم إعراب وشرح هذا البيت في باب الموصول. صفحة 179، جزء أول.
والشاهد فيه هنا: حذف الهاء العائدة على "أل" من المستنفر للضرورة، أي: المستفزة.
4 بل يجب استتاره؛ لأن الصفحة جارية على من هي له.

5 وإذا أخبرت عن الفاعل في مثل: أكرمتني، قلت: المكرمي أنت فيستتر فاعل الصلة؛ لأنه لأل، و"أنت" مرفوع الصلة، وقد أبرز لأنه لغير أل، و"أنا" خبر أل.

6 لأنه الصلة إذا جرت على غير من هي له امتنع رفعها ضميراً مستتراً، وإلى ذلك يشير الناظم بقوله:

وإن يكن ما رفعت صلة أل ... ضمير غيرها أبين وانفصل*

أي: إذا رفع الوصف الواقع صلة لأل ضميراً، وكان هذا الضمير عائداً على غير "أل" وجب الإتيان به بارزاً منفصلاً. أما إذا عاد إلى أل، فيجب استتاره كما بينا.

* "وإن يكن" شرط وفعله. "ما" اسم موصول اسم يكن. "رفعت صلة أل" الجملة صلة ما. "ضمير غيرها" ضمير خبر يكن والهاء مضاف إليه، "أبين" فعل ماض مبني للمجهول

في محل جزم جواب الشرط، ونائب الفاعل يعود على "ما" ومعناه: قطع "وانفصل"
معطوف على أين في محل جزم.

(94/4)

عن شيء من بقية المثال؛ تقول في الإخبار عن الأخوين: المبلغ أنا منهما إلى العميرين
رسالة أخوك. وعن العميرين: المبلغ أنا من أخوك إليهم رسالة، العمرون، وعن الرسالة:
المبلغها أنا من أخوك إلى العميرين رسالة1؛ وذلك لأن التبليغ فعل المتكلم2، و"أل"
فيهن لغير المتكلم؛ لأنها نفس الخبر الذي أخرته3.

1 "أنا" في الأمثلة فاعل المبلغ؛ لأنه اسم فاعل، وهو ضمير منفصل؛ لأنه لغير "أل"،
وضمير الغيبة هو العائد.

2 بدليل إسناده إلى تاء المتكلم في بلغت.

3 أي: وهو الأخوان في الأول، والعمرون في الثاني، والرسالة في الثالث.
خاتمة:

يجوز الإخبار عن اسم كان، بالذي وفروعه، وبالألف واللام؛ تقول في مثل: كان محمد
زميلك في الدراسة، الذي كان زميلك في الدراسة محمد، أو الكائن زميلك ... إلخ أما
الخبر؛ فيرى السيوطي جواز الإخبار عنه إذا كان جامداً، كما يجوز باتفاق في خبر
المبتدأ، وفي باب "إن"، وباب "ظن" الجامد؛ تقول: الذي كان محمد إياه، أو كانه محمد
أخوك، والذي إن محمداً هو أخوك، والذي ظننت محمداً إياه، أو ظننته محمداً أخوك.
ويمتنع في كل خبر مشتق في الجميع؛ سواء كان خبر للمبتدأ، أو في باب كان، أو إن،
وظن. أما غير السيوطي: فيجيز الإخبار عن الخبر مطلقاً، جامداً أو مشتقاً، وهذا هو
الصحيح، وفيه تيسير حسن.

(95/4)

.....
.....

الأسئلة والتمرينات:

- 1 ما الذي يريده النحاة بقولهم: أخبر عن أي اسم بالذي، أو بالألف واللام؟
 - 2 اذكر الخطوات التي تتبعها إذا أردت الإخبار عن اسم بالذي؟
 - 3 اذكر ما يشترط في الاسم الذي يراد الإخبار عنه بالذي أو أحد فروعها. ومثل.
 - 4 بين ما لا يصح أن يخبر عنه من الأسماء، ووضح السبب في ذلك.
 - 5 ما الذي يشترط في المخبر عن بالألف واللام؟ ولماذا هذه الشروط؟
 - 6 أخبر عن الفاعل، والمفعول، والمبتدأ والخبر، واسم كان في الجملة الآتية بما يمكن الإخبار به، وعلل لما تقول:
- قابلت زملائك بالأمس، وكان محمد معني باستذكار دروسه، أما أخوه فقد رسب وحزن أصدقائه لذلك حزنا شديداً.
- لا يزال الفدائيون يبذلون كل جهد لينالوا الانتصار على العدو الغادر، وما برح هذا العدو غير مستجيب لنداء الأمم المتحدة.
- ينصر الله المتوكل عليه إنه نعم المولى ونعم النصير.

(96/4)

باب: العدد 1

اعلم أن الواحد والاثني يخالفان الثلاثة والعشرة وما بينهما في حكمين:

أحدهما: أنهما يذكّران مع المذكر؛ فتقول: واحد، واثنان، ويؤنثان مع المؤنث 2؛ فتقول: واحدة، واثنتان 3، والثلاثة وأخواتها تجري على عكس ذلك 4؛ فتقول: ثلاثة رجالن بالثناء، وثلاث إماء، بتركها؛ قال الله - تعالى: {سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَتَمَازِيَةَ أَيَّامٍ} .

باب: العدد

- 1 إن معنى كلمة العدد واضح ومعروف، ومع هذا فقد عرفه النحاة بأنه: ما وضع لكمية الآحاد؛ أي: الأفراد. والمراد به هنا: الألفاظ الدالة على المعدود، ومن خواص العدد: أنه يساوي نصف مجموع حاشيتيه المتقابلتين، والمراد بالحاشيتين: الناحيتان اللتان يقع العدد بينهما؛ وهما: العدد الذي قبله والعدد الذي بعده، ومعنى تقابلهما: أن الحاشية التي قبله تنقص عنه بمقدار زيادة الحاشية التي بعده، فالعدد 7 مثلاً، حاشيته السفلى 6 والعليا 8؛ ومجموعهما 14، والعدد 7 نصف هذا المجموع ... وهكذا.

2 ومثلهما في ذلك: العشرة إذا ركبت، تقول: الجزء الرابع عشر، والمقالة الرابعة عشرة، وما وازن "فاعلا" مطلقاً، تقول: الجزء الرابع والمقالة الرابعة، وسيأتي الكلام على موازن "فاعل" في موضعه إن شاء الله.

3 أي: على لغة الحجازيين؛ وثنتان على لغة بني تميم.

4 فتلحقها تاء التأنيث إن كان المعدود مذكراً، وتتجرد من التاء، إن كان مؤنثاً وذلك بشرط: أن يكون المعدود مذكوراً في الكلام، وأن يكون متأخراً عن اسم العدد، وتقول: ثلاثة رجال، وأربع فتيات، فإن لم يذكر المعدود بل لحظ معناه، أو تقدم وجعل اسم العدد صفته، جاز في اسم العدد التذكير والتأنيث، ومن ذكل الحديث: "ثلاث من كن فيه كان منافقاً"، ويجوز ثلاثة. وحللت مسائل تسعاً، وقابلت رجالاً ستة، ويجوز العكس وإن حذف المعدود ولم يلاحظ في التقدير مطلقاً؛ بل قصد ذكر اسم العدد المجرد، فالأفصح تأنيث العدد بالتاء؛ على اعتباره علم جنس مؤنثاً؛ تقول: ثلاثة نصف ستة، ويمنع من =

(97/4)

والثاني: أنهما لا يجمع بينهما وبين المعدود¹؛ لا تقول: واحد رجل، ولا اثنا رجلين؛ لأن قولك: "رجل" يفيد الجنسية والوحدة، وقولك: "رجلان"؛ يفيد الجنسية وشفع الواحد؛ فلا حاجة إلى الجمع بينهما. وأما البواقي؛ فلا تستفاد العدة والجنس إلا من العدد والمعدود جميعاً؛ وذلك لأن قولك: ثلاثة "يفيد العدة دون الجنس، وقولك: "رجال" يفيد الجنس دون العدة. فإن قصدت الإفادتين جمعت الكلمتين².

= الصرف للعلمية الجنسية والتأنيث، ولا تلحقه "أل" المعرفة على الأرجح هذا: وقد ذكر ابن مالك أن السر في ذكر التاء في الثلاثة والعشرة وما بينهما في عد المذكرين هو أن الثلاثة وأخواتها أسماء جموع مؤنثة، مثل: فرقة، زمرة، أمة، فأصلها أن تكون بالتاء على غرار نظائرها، ولما كان المذكر سابقاً على المؤنث في الاستعمال استعملوا هذه الألفاظ على أصلها مع المذكر، وحذفت التاء مع المؤنث للفرق بين المذكر والمؤنث.

1 أي: لا يذكر معهما تمييز؛ وذلك على الإضافة، كما مثل المصنف، وأما "ثنتا حنظل" في قول جندل بن المثنى، فضرورة شاذة: ويجوز الجمع بينهما على طريق الوصفية إذا قصد بالوصف بيان أن المراد باسم الجنس العدد المخصوص لا الجنسية، كما في قوله -

تعالى: {وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ} ، فإنه لو قيل: "إله" ولم يؤكد بواحد لم يحسن؛ فرمما فهم أن المراد إثبات الإلهية لا الوجدانية.

2 وفي حكم الثلاثة والعشرة وما بينهما، يقول الناظم:

ثلاثة بالتاء قل للعشرة ... في عد ما آحاده مذكوره

في الضد جرد *

أي: قل ثلاثة بالتاء إلى العشرة؛ إذا كنت تعد جمعاً آحاد؛ أي: مفرداته مذكورة، أما في

ضد ذلك، حين تكون مفردات المعداد مؤنثة فيجب تجريد العدد من التاء، وقد

أوضحنا ما في ذلك كله.

* "ثلاثة" بالنصب، مفعول مقدم لقل بتضمينه معنى اذكر، وبالرفع مبتدأ، وجملة "قل" خبره، والرباط محذوف؛ أي: ثلاثة مقرونة بالتاء قلها "بالتاء" متعلق بمحذوف حال من ثلاثة لقصد لفظه. "للعشرة عد" متعلقان بقل. "ما" اسم موصول مضاف إليه "آحاده مذكوره" مبتدأ ومضاف إليه وخبر، والجملة صلة الموصول "في الضد" جار ومجرور متعلق بجرد.

(98/4)

فصل: مميز الثلاثة والعشرة وما بينهما، إن كان اسم جنس¹ كشجر وتمر، أو اسم جمع كقوم ورهط² خفض بمن؛ تقول. "ثلاثة من التمر"، "وعشرة من القوم"، قال الله - تعالى: {فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ} وقد يخفض بإضافة العدد³ نحو: {وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ} وفي الحديث: "ليس فيما دون خمس ذود صدقة"، وقال الشاعر:

ثلاثة أنفس وثلاث ذود⁴

1 تقدم الكلام مستوفى على اسم الجنس وأنواعه، واسم الجمع في الجزء الأول صفحة 26.

2 رهط الرجل: قومه وقبيلته، وهو من الثلاثة إلى العشرة من الرجال ولا واحد له من لفظه.

3 يري بعض النحاة قصر ذلك على السماع.

4 صدر بيت من الوافر للحطيئة، من أبيات يشكو فيها ما نزل به من بلاء، وذلك أنه

كان في سفر ومعه امرأته أمامة وابنته مليكة، فسرح إبله فافتقد منها ناقة فحزن، وعجز البيت:

لقد جار الزمان على عيالي

وقبله:

أذئب القفر أم ذئب أنيس ... أصاب البكر أم حدث الليالي
اللغة والإعراب: ذود: الذود من الإبل: ما بين الثلاثة إلى العشرة، وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها، وقيل غير ذلك. ومن الأمثال: "الذود إلى الذود إبل" أي: إذا جمع القليل إلى القليل صار كثيرا، فهو حث على الإدخار وعدم التبذير.
"ثلاثة" خبر لمبتدأ محذوف أو العكس، وما بعده مضاف إليه؛ أي: نحن ثلاثة أنفس، ولنا ثلاث ذود.

قال المبرد: أراد بثلاث ذود ثلاث نوق؛ كما تدل على ذلك القصة "لقد" اللام موطئة للقسم وقد حرف تحقيق. "الزمان" فاعل جار، "على عيالي" جار ومجرور متعلق بجار. الشاهد: إضافة العد -وهو ثلاثة- إلى "ذود" المعدود، وهو اسم جمع مؤنث وذلك قليل: والقياس ألا يضاف العدد إلا إلى جمع، وفيه شاهد آخر وهو: تأنيث ثلاثة، والنفس مؤنثة، والقياس: ثلاث أنفس، وقد أنث مراعاة للمعنى، لكثرة إطلاق النفس على الإنسان.

(99/4)

وإن كان جمعا خفض بإضافة العدد إليه: "ثلاثة رجال".
ويعتبر التذكير والتأنيث مع اسمي الجمع والجنس بحسب حالهما¹؛ فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما؛ فتقول: "ثلاثة من الغنم" بالناء؛ لأنك تقول: "غنم كثير" بالتذكير²، "وثلاث من البط" بترك الناء، لأنك تقول: "بط كثيرة" بالتأنيث، و"ثلاثة من البقر"؛ أو "ثلاث"؛ لأن في البقر لغتين: التذكير والتأنيث؛ قال الله -تعالى: {إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهُ عَلَيْنَا} وقرئ: {تَشَابَهَتْ} .

1 أي: حال لفظها وصيغتهما وما هما عليه من تذكير أو تأنيث، أو صلاح للأمرين، وذلك: أن الجنس؛ منه المؤنث كالنخل والبط، والمذكر كالموز والعب والسدر والقمح، وما فيه لغتان كالبقر والغنم، وكذلك اسم الجمع منه المذكر، كقوم ورهط، والمؤنث كإبل

وخيل، وجائزهما، كركب ويعرف الحال من هذه الناحية بوسائل متعددة؛ منها: نوع الضمير العائد على كل مهما، أهو مذكر أم مؤنث؟ والإشارة المستعملة مع كل، والنعت، وتأنيث الفعل معهما ... إلخ ومحل اعتبار اللفظ والصيغة في اسمي الجنس والجمع؛ إذا لم يفصل بين المعداد واسم العدد نعت يدل على التأنيث فقط، أو التذكير فقط، أو يكون لفظه صالحاً لنعت المؤنث والمذكر؛ فإن توسط هذا النعت وجب مراعاة المعنى الذي يقتضيه؛ فيذكر اسم العدد أو يؤنث تبعاً له؛ تقول: خمس إناث من الغنم، وثلاثة ذكور من البط، ولو تأخر هذا النعت عن المعداد، أو كان لفظه مما يصلح نعتاً للمذكر والمؤنث - كلفظ حسان مثلاً - لم يكن له أثر في تأنيث العدد وتذكيره تقول: في الماء خمس من الغنم إناث، وخمسة من الغنم إناث، وثلاثة من البط ذكور، أو ثلاث من البط ذكور؛ كما تقول: خمسة حسان، أو خمس حسان من البط؛ لأن لفظ "حسان" يصلح نعتاً للمذكر والمؤنث، فيقال: رجال حسان، ونساء حسان.

2 في مختار الصحاح، والغنم: اسم مؤنث موضوع للجنس يقع على الذكور والإناث وعليهما جميعاً، والإبل كالغنم في ذلك.

(100/4)

ويعتبران 1 مع الجمع بحال مفرده؛ فلذلك تقول: "ثلاث اصطبلات وثلاثة حمامات" بالتاء فيهما، اعتباراً بالاصطبل والحمام، فإنهما مذكران، ولا تقول: "ثلاث" بتركها، اعتباراً بالجمع، خلافاً للبغداديين 2.

ولا يعتبر من حال الواحد حال لفظه حتى يقال: "ثلاث طلحات" بترك التاء، ولا حال معناه حتى يقال: ثلاث أشخاص بتركها تريد نسوة 3، بل ينظر إلى ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره، فيعكس حكمه في العدد 4؛ فكما تقول: "طلحة حضر"، و"هند شخص جميل" بالتذكير فيهما تقول: "ثلاثة طلحات"، و"ثلاثة أشخاص" بالتاء فيهما. فأما قوله: ثلاث شخص كاعبان ومعصر 5.

1 أي: التذكير والتأنيث.

2 فإنهم يجيزون مراعاة الجمع والمفرد، ووافقهم الكسائي، فيقال: ثلاثة حمامات، وثلاث حمامات. وذكر سيويه: أن ذلك مخالف لما ورد عن العرب.

3 لأن لفظ "شخص" يستوي فيه المذكر والمؤنث، ولكن إذا أعيد عليه الضمير، يعود

مذكراً، ويؤنث العدد إذا أضيف إلى جمعه.

4 وعلى ذلك: لا يجوز تذكير العدد إذا كان المعدود مذكراً مؤؤلاً بالمؤنث.

5 عجز بيت من الطويل، لعمر بن أبي ربيعة المخزومي، وصدره.

فكان مجني دون من كنت أتقي

وهذا البيت من قصيدته الرائية المشهورة التي مطلعها:

أمن آل نعم أنت غاد فمبكر ... غداة غد أم رائح فمهجر

اللغة والإعراب: مجني، الجن: أصله الترس وجمعه مجان، ويريد به هنا: ما يتقى به الرقباء،

أتقي: أجنب وأحذر شخوص: جمع شخص، وأصله الشبح الذي يرى من بعد، والمراد

هنا: الإنسان كاعبان: مثنى كاعب، وهي الجارية حين يبدو ثديها. =

(101/4)

فضرورة، والذي سهل ذلك قوله: "كاعبان ومعصر" فاتصل باللفظ ما يعصده المعنى

المراد1، ومع ذلك فليس بقياس، خلافاً للناظم.

وإذا كان المعدود صفة - فالمعتبر حال الموصوف المنوي لا حالها، قال الله - تعالى: {فَلَهُ

عَشْرُ أَمْثَالِهَا} أي: عشر حسنات أمثالها، ولولا ذلك لقليل: "عشرة"؛ لأن المثل مذكر2،

وتقول: "عندي ثلاثة ربعات"3 بالتاء إن قدرت رجلاً، وبتركها إن قدرت نساء، ولهذا

يقولون: ثلاثة دواب بالتاء، إذا قصدوا ذكوراً؛ لأن الدابة صفة في الأصل فكأنهم قالوا:

ثلاثة أحمر دواب، وسمع ثلاث دواب ذكور، بترك التاء.

معصر: الجارية أول ما تدرك وتدخل عصر الشباب "مجني" خبر كان مقدم "دون"

منصوب على الظرفية به لما فيه من معنى الواقى "من" اسم موصول مضاف إليه، "كنت

أتقى" الجملة صلة الموصول؛ والعائد محذوف؛ أي: أتقيه "ثلاث شخوص" ثلاث اسم

كان مؤخر وشخوص مضاف إليه "كاعبان" بدل من ثلاث "ومعصر" معطوف عليه.

والمعنى: كان سترى وحصني دون من كنت أتقيه وأخافه من الرقباء، هؤلاء الثلاثة

اللواتي مشيت بينهن متتكرا وساعدني على ذلك. وقبل هذا البيت:

فقلت لها الصغرى سأعطيه مطرفي ... ودري، وهذا البرد إن كان يحذر

يقوم فيمشي بيننا متتكرا ... فلا سرنا يفشو ولا هو يظهر

والشاهد: في ثلاث شخوص؛ فقد حذف التاء من ثلاثة، وشخوص جمع وكان ينبغي

ملاحظة مفردة المذكر - وهو شخص - فيقول: ثلاثة شخص، ولكنه راعى المعنى الذي قصده، وقواه ذكر الكاعين والمعصر، وهذا ضرورة عند جمهور النحاة.

1 أي: وهو التأنيث، فقد كنى بذلك عن النساء.

2 ذلك لأنه واحد الأمثال، وتقدم أنه يعتبر في الجمع حال مفردة.

3 بفتح الباء، جمع ربعة، وهو المربوع الخلق الذي ليس بالطويل ولا بالقصير يوصف به المذكر والمؤنث فيقال: رجل ربعة وامرأة ربعة، وهو في الأصل اسم ثم استعمل صفة. قال صاحب الصحاح: وهذا الجمع شاذ؛ لأن "فَعْلَه" إذا كانت صفة لا تحرك في الجمع، وإنما تحرك إذا كانت اسماً، ولم يكن موضع العين واو، ولا ياء.

(102/4)

لأنهم أجروا الدابة مجرى الجامد، فلا يجرونها على موصوف.

فصل: الأعداد التي تصاف للمعدود عشرة، وهي نوعان:

أحدهما: الثلاثة والعشرة وما بينهما، وحق ما تضاف إليه أن يكون جمعاً، مكسراً من أبنية القلة 1 نحو: ثلاثة أفلس، وأربعة أعبد، وسبعة أبحر، وقد يتخلف كل واحد من هذه الأمور الثلاثة فيضاف للمفرد؛ وذلك إذا كان مائة 2 نحو: ثلاثمائة وتسعمائة، وشذ في الضرورة قوله:

ثلاث مئتين للملوك وفي بها 3

1 وذلك ليتطابق المعدود والعدد في الدلالة على التعدد لفظاً ومعنى؛ فإن ألفاظ العدد

أقرب إلى جمع التكسير لفظاً، وفي ذلك يقول الناظم:

... .. والمميز اجرر ... جمعا بلفظ قلة في الأكثر *

أي: اجعل تمييز الثلاثة إلى العشرة مجروراً بالإضافة، والغالب أن يضاف إلى جمع قلة؛ إن كان للمعدود جمع قلة وكثرة، فإن لم يكن للكلمة إلا جمع كثرة صح التمييز به بلا ضعف.

2 أي: إذا كان التمييز لفظ "مائة" فإن لفظها مفرد، وإن كانت جمعاً في المعنى؛ لأنها عشر عشرات، وهو حد جمع القلة. وكذلك إذا كان اسم جمع كقوم ورهط، أو اسم جنس، كنحل وبقر والغالب في هذين النوعين أن يكونا مجرورين بالحرف "من" تقول: ثلاثة من القوم فازوا، وخمسة من البقر، ولدت، ومنه قوله تعالى: {فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ

الطَّيْرُ { . ومن جرهما بالإضافة قوله -تعالى: {وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ} . وقوله عليه السلام: "ليس فيما دون خمس ذود صدقة" قيل: والأحسن قصره على السماع. 3 صدر بيت من الطويل للفرزدق همام بن غالب في الفخر، وعجزه. ردائي وجلت عن وجوه الأهاتم

=

* "والحميز" مفعول اجرر مقدم. "اجرر" فعل وأمر والفاعل أنت. "جمعا" حال من الحميز. "بلفظ" متعلق به. "قلة" مضاف إليه. "في الأكثر" جار ومجرور متعلق بقلة.

(103/4)

ويضاف لجمع التصحيح في مسألتين1:

إحداهما: أن يهمل تكسير الكلمة نحو: {سَبْعَ سَمَواتٍ} وخمس صلوات، و {سَبْعَ بَقَرَاتٍ} 2.

والثانية: أن يجاور ما أهمل تكسيه، نحو: {وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ} ، فإنه في التنزيل مجاور لـ {سَبْعَ بَقَرَاتٍ} 3.

ويضاف لبناء الكثرة في مسألتين:

= اللغة والإعراب: ثلاثة مئين، أي: ثلاثمائة بعير. ردائي، الرداء: معروف، وهوما يلبس. قيل: والمراد هنا السيف. جلّت: كشفت. وجوه: عظماء وأعيان. الأهاتم: جمع أهتم، وهم بنو سنان الأهتم. "ثلاث" مبتدأ. "مئين" مضاف إليه مجرور بالياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. "للملوك" متعلق بمحذوف صفة لثلاث مئين. "وفي" فعل ماض.

المعنى: يقولون: إن ردائي أو سيفي، وفي بديات ثلاث ملوك قتلوا، وكانت ديتهم ثلاثمائة بعير وأزال العبء عن عظماء هذه القبيلة، وكان قد رهن رداءه أو سيفه في ذلك.

الشاهد: إضافة ثلاث إلى جمع المائة وذلك شاذ؛ لأن المائة إذا جمعت كان أقل مفهومها ثلاثة، وذكر "ثلاث" التي هي العدد، يجعل معنى ثلاث مئين تسعمائة، ولا شك أن هذا غير مقصود.

- 1 وكذلك: إذا كان للكلمة جمع تكسير ولكنه نادر وقليل الاستعمال، نحو: ثلاث سعادات وآيات. فإنه يندر: سعاد، وآي.
- ومن النادر أيضا: وقوع جمع التصحيح المشتق تمييزا للعدد: مثل: ثلاثة صالحين، وأربعة زاهدين، بالإضافة. والأحسن أن يعرب هذا الجمع نعتا، ويجوز نصبه على الحال إن كان نكرة.
- 2 فإن "سما" و"صلاة" و"بقرة" لم يسمع لها جمع تكسير أصلا.
- 3 "سنبلات" لها جمع تكسر وهو "سنبال" وقد عدل عنه لجاورته بقرات التي ليس لها جمع تكسير، مراعاة للتنسيق، [سورة يوسف الآية: 43] .

(104/4)

أحدهما: أن يهمل بناء القلة: نحو: ثلاث جوار، وأربعة رجال، وخمسة دراهم¹.

والثانية: أن يكون له بناء قلة، ولكنه شاذ قياسا أو سماعا؛ فينزل لذلك منزلة المعداد.

فالأول نحو: {ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ} ؛ فإن جمع "قُرْءٍ" بالفتح على أقراء شاذ²، والثاني: نحو: ثلاثة شُسُوع³؛ فإن أشساعا قليل الاستعمال⁴.

النوع الثاني: المائة والألف⁵. وحققهما أن يضافا إلى مفرد، نحو: {مِائَةٌ جَلْدَةٍ} ، و {أَلْفٌ سَنَةٍ} .

وقد تضاف بالمائة إلى جمع كقراء الأخوين⁶ {ثَلَاثٌ مِائَةٌ سِنِينَ} ⁷ وقد تميز

-
- 1 "جارية" و"رجل" و"درهم" لم يستعمل لها جمع قلة، أما "أرجل" فجمع رجل.
- 2 ذكر بعضهم أنه جمع "قُرْءٍ" بالضم، وعليه فلا شذوذ، وأيضا فقد ذكروا بناء قلة مطردا لقرء بالفتح، وهو "أقرؤ" وعلى ذلك فالصواب: جمع {ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ} من القليل لا مما شذ جمع قلته. [سورة البقرة الآية: 228] .
- 3 جمع شسع، وهو أحد سيور النعل.
- 4 أي: وإن كان جمعا قياسيا لشسع.
- 5 أي: ومثناها وجمعهما؛ فالمراد جنس المائة وجمع الألف، سواء كان الجمع بالصيغة، نحو: مائتي رجل، وألفي فتاة، وثلاثة آلاف مقاتل، أو بإضافة "ثلاثة" فما فوق إليه، نحو: ثلاثمائة رجل، وأحد عشر ألف رجل. ولك أن تجعل هذين من المفرد اعتبارا بلفظ مائة وألف.

هذا: ويميز بالألف مطلقا، نحو: مائة ألف، وأحد عشر ألفا، وعشرون ألفا؛ ولا يميز بالمائة؛ إلا: ثلاث وإحدى عشرة وأخواتهما؛ تقول: ثلاثمائة، وخمسمائة، وإحدى عشرة مائة، وخمس عشرة مائة.

6 المراد: حمزة والكسائي.

7 أي: بإضافة مائة إلى سنين؛ تشبيها لها بالعشرة. أو من وضع الجمع موضع المفرد. =

(105/4)

بمفرد منصوب، كقوله:

إذا عاش الفتى مائتين عاما¹

فصل: إذا تجاوزت العشر جئت بكلمتين، الأولى النيف²، وهو التسعة فما دونها،

= [سورة الكهف الآية: 35] . وفي المائة والألف يقول الناظم:

ومائة والألف للفرد أضف ... ومائة بالجمع نزا قد ردف*

أي: أضف "مائة" و"الألف" للمفرد ليكون تمييزا لهما. وقد يردف المائة؛ أي:

يقع بعدها جمع مضاف إليه ليكون تمييزا لها، وذلك نادر لا يقاس عليه. وإنما يجب جر

التمييز فيما تقدم إذا تأخر وأعرب تمييزا، فإذا تقدم على العدد

أعرب على حسب حاجة الجملة، وأعرب العدد نعنا مؤولا لجموده، تقول: عندي

ضيوف ثلاثة برفعهما، ورأيت رجالا ثلاثة بنصبهما ... إلخ.

1 صدر بيت من الوافر، للربيع بن ضبع الفزاري أحد الشعراء المعمرين، وقد استشهد

به سيويوه، وعجزه:

فقد ذهب المسرة والفتاء

اللغة والإعراب: المسرة: ما يسر به الإنسان، والجمع مسار، وفي رواية: اللذاذة.

الفتاء: الشباب، يقال: فتى فتاء، فهو فتى، أي: بين الفتاء. "إذا" ظرف لما يستقبل من

الزمان.

"الفتى" فاعل عاش. "مائتين" مفعوله منصوب بالياء؛ لأنه مثنى. "عاما" تمييز.

المعنى: إذا بلغ الإنسان هذه السن فقد ذهب لذاته التي يسر بها، وولى عنه شبابه

الذي يتيه فيه ويعجب به.

الشاهد: نصب تمييز مائتين، وكان حقه الجر بالإضافة فيقول: مائتي عام. ونصبه عند

الجمهور ضرورة لا يقاس عليه، وجوزة جماعة منهم ابن كيسان.
2 هو من 1 إلى 9، وكل ما زاد على العقد حتى يبلغ العقد الثاني. والنيف -وقد
يخفف- الزيادة، يقال عشرة ونيف؛ ومائة ونيف، وهو من ناف ينوف؛ إذا زاد. يكون
للمذكر =

* "ومائة" مفعول أضاف مقدم. "والألف" عطف عليه. "الرد" متعلق بأضاف. "ومائة"
الثانية مبتدأ. "بالجمع" متعلق بردف الواقع خبراً للمبتدأ، ونائب فاعله يعود إلى مائة
"نزرا" حال من ضمير ردف الواقع نائب فاعل.

(106/4)

وحكمت لها في التذكير والتأنيث بما ثبت لها قبل ذلك 1؛ فأجريت الثلاثة والتسعة وما
بينها، على خلاف القياس، وما دون ذلك 2 على القياس؛ إلا أنك تأتي بأحد وإحدى
مكان واحد وواحدة 3، وتبني الجميع على الفتح 4؛ إلا "اثنين" و"اثنتين" فتعربهما
كالثنى 5، وإلا ثمانى؛ فلك فتح الياء وإسكانها، ويقل حذفها مع بقاء كسر النون ومع
فتحها 6.

والكمة الثانية: "العشرة" وترجع بها إلى القياس؛ في التذكير مع المذكر، والتأنيث

= والمؤنث بلا هاء، ولا يستعمل إلا متأخراً عما يصاحبه من العقود، والعقد: ما كان
من مرتبة العشرات أو المئات أو الألوف، أما البضع فهو: ما بين الثلاث إلى التسع.
وحكمه حكم ثلاثة في الأفراد والتركيب، وعطف عشرين وأخوته عليه؛ تقول: بضع
سنين، وبضعة عشر رجلاً، وبضع عشر امرأة، فإذا جاوزت لفظ العشر ذهب البضع،
لا تقول: بضع وعشرون ... إلخ، وقيل: بجواز ذلك؛ وعليه يقال: بضع وعشرون كتاباً،
وبضع وعشرون صحيفة، وفي الحديث: "الإيمان بضع وستون شعبة".

1 أي: قبل التركيب.

2 وهو: الأحد، والاثنان.

3 ولا تستعمل إحدى إلا مركبة، أو مضافة، أو معطوفاً عليها، نحو: إحدى عشرة،
إحدى وعشرون، قال -تعالى: {إِنَّمَا لِإِحْدَى الْكُبَرِ} [سورة المدثر الآية: 35] ، ولا
تستعمل مفردة، وألفها للتأنيث عند الكثيرين، وقيل زائدة للإلحاق.

4 أي: جميع ألفاظ النيف، وهي تكون صدر المركب مع ضمها لما بعدها. وعلة بنائها: وقوعها موقع ما قبل تاء التانيث في لزوم الفتح.

5 لوقوع ما بعدهما موقع النون، وما قبل النون محل إعراب لا بناء، ولذلك لا يضافان إلى العقد.

6 هذا كله إذا ركبت، أما إذا لم تتركب؛ فإن أضيفت إلى تمييز مؤنث فالأفصح إثبات الياء في جميع الحالات مع إعرابه إعراب المنقوص، فتقدر الضمة والكسرة على يائه وتظهر الفتحة؛ تقول: "ثماني فتيات ينشدن"، "سمعت ثماني غوان يعزفن" وإن أضيفت إلى=

(107/4)

مع المؤنث، وتبنيها على الفتح مطلقاً 1 وإذا كانت بالتاء سكنت شينها في لغة الحجازيين، وكسرتها في لغة تميم، وبعضهم بفتحها 2.

وقد تبين مما ذكرنا أنك تقول: "أحد عشر عبداً"، "واثنا عشر رجلاً".

بتذكيرهما 3، "وثلاثة عشر عبداً" بتأنيث الأول وتذكير الثاني وتقول: "إحدى عشرة أمة"، و"اثنتا عشرة جارية" بتأنيثهما، و"ثلاث عشرة جارية"، بتذكير الأول، و"تأنيث الثاني".

فإذا جاوزت التسعة عشر في التذكير، والتسع عشرة في التأنيث، استوى لفظ المذكر والمؤنث 4، تقول: عشرون عبداً، وثلاثون أمة.

= مذكر لزمتهما الياء، وبعدها التاء الدالة على التأنيث، وأعرب إعراب الأسماء الصحيحة، تقول: عندنا ثمانية رجال، وشاهدت ثمانية رجال، واستمعت إلى ثمانية منشدين، وإن لم تضاف؛ فإن كان المعدود مذكراً لزمتهما الياء والتاء أيضاً، تقول: المسافرون من الرجال ثمانية، كان المسافرون ثمانية.

وإن كان المعدود مؤنثاً، أعرب إعراب المنقوص غالباً، تقول: جاءني من الفتيان ثمان، ومررت بثمان من التلميذات؛ ورأيت ثمانيا أو ثماني من الكاتبات، فالتوين على اعتبارهما اسماً منقوصاً منصرفاً، وعدمه على المنع من الصرف؛ كجوار.

1 أي: سواء كانت مع النيف، أو مع اثني واثنين وعلة البناء تضمنها معنى حرف العطف، ووقوعها موقع النون المحذوفة لشبه الإضافة مع اثنين واثنين وموقع التنوين مع

الباقى.

2 أي: كما هو الشأن إذا كان المعدود مذكراً، وتسكين الشين إن كان المعدود مؤنثاً.

3 أي: النيف والعقد في المثالين.

4 ويكون المدار في التذكير والتأنيث على التمييز.

وقد أجمل الناظم الأحكام المتقدمة في ستة أبيات؛ فقال في تركيب العقد مع أحد

وإحدى:

وأحد اذكر، وصلته بعشر ... مركباً قاصد معدود ذكر =

(108/4)

.....

=

وقل لذي التأنيث إحدى عشره ... والشين فيها عن تميم كسره*

أي: إن "عشرة" إذا ركبت مع "أحد" ذكرت، وإذا ركبت مع "إحدى" أنثت، وتسكن

شينها عند التأنيث في أشهر اللغات، وتقيم تجيز الكسر أيضاً.

ثم بين أن الحكم الخاص بعشرة - من ناحية المطابقة للمعدود - ليس مقصوراً على أحد

وإحدى، فقال:

ومع غير "أحد" و"إحدى" ... ما معهما فعلت فافعل قصدا*

أي: افعل قصداً مع غير أحد وإحدى من الأعداد التي تتركب مع عشرة ما فعلته مع

أحد وإحدى، من المطابقة في التذكير والتأنيث.

ونص على هذه الأعداد التي تتركب مع العشرة بقوله:

ولثلاثة وتسعة وما ... بينهما إن ركبا ما قدما*

أي: إن ثلاثة وما بعدها إلى تسعة؛ حكمها بعد التركيب كحكمها قبله؛ تثبت فيها التاء

إن كان المعدود مذكراً، وتسقط إن كان مؤنثاً، أما "عشرة" فتسقط منها التاء إن كان =

* "وأحد" مفعول اذكر مقدم. "وصلته" فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة والهاء مفعوله.

"بعشر" متعلق به. "مركباً قاصد" حالان من فاعل اذكر، "معدود" مضاف إليه من

إضافة اسم الفاعل لمفعوله "ذكر" نعت للمعدود.

* "إحدى عشرة" مفعول قل مقصود لفظه. و"الشين" مبتدأ أول. "فيها عن تميم" متعلقان بمحذوف خبر مقدم. "كسرة" مبتدأ ثان مؤخر، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر الأول، والهاء في "كسرة" مبدلة من تاء التانيث للوقف.

* "ومع" مع ظرف متعلق بالفعل "غير أحد" غير مضاف إليه وأحد كذلك "واحدى" معطوف على أحد. "ما" اسم موصول مفعول مقدم لافعل "معهما" مع متعلق بفعلت والضمير المضاف إليه عائد إلى أحد وإحدى.

"فعلت" الجملة صلة ما. "فافعل" الفاء زائدة، و"افعل" فعل أمر. "قصدا" حال من ضمير. "افعل" على تأويله بمشتق هو اسم فاعل؛ أي: قصدًا.

* "ولثلاثة" جار ومجرور خبر مقدم "وتسعة وما" معطوفان على ثلاثة، وما اسم موصول. "بينهما" بين ظرف متعلق بمحذوف صلة ما "إن ركبا" شرط وفعله، والألف نائب فاعل، وجواب الشرط محذوف، "ما" اسم موصول مبتدأ مؤخر. "قدما" قدم فعل ماض للمجهول والجملة صلة، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل يعود إلى ماء، وجملة الشرط وجوابه اعتراضية لا محل لها.

(109/4)

وتميز ذلك كله مفرد منصوب 1 نحو: {إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا} ، {إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا} ، {وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فَتَمِّ مِيقَاتِ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً} ، {إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً} 2.

وأما قوله -تعالى: {وَقَطَّعْنَاهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا} ، فأسباطاً بدل من "اثنتي عشرة" 3 والتمييز محذوف؛ أي: اثنتي عشرة فرقة، ولو كان "أسباطاً" تمييزاً؛ لذكر

= المعدوم مذكراً، وثبتت إن كان مؤنثاً على العكس من ثلاثة فما بعدها، ثم ذكر حكم اثني، واثنتي؛ فقال:

وأول عشرة اثنتي ... وعشرا اثني إذا أثني تشا أو ذكرا
واليا لغير الرفع وارفح بالألف ... والفتح في جزأي سواهما ألف*
أي: أتبع "اثنتي" المؤنثة، كلمة "عشرة" المؤنثة، واذكر كلمة "عشر" المذكورة بعد "اثني" المذكورة، وهما يعربان إعراب المثني، فيرفعان الألف وينصبان ويجران بالياء.
أما العجز وهي "عشر"؛ فيبنى على الفتح، وغيرهما من الأعداد المركبة يبنى على فتح

الجزأين في القول المؤلف؛ أي: الشائع.

1 ونكرة أيضاً، وإنما كان مفرداً نكرة؛ لأنه جاء به لبيان حقيقة المعدود، وذلك يحصل بالمفرد النكرة التي هي الأصل ومنصوباً لتعذر الإضافة مع النون التي هي في صورة نون الجمع.

2 الآيات: [سورة يوسف الآية: 4] ، [سورة التوبة الآية: 36] ، [سورة الأعراف الآية: 142] ، [سورة ص الآية: 23] .

3 أي: بدل كل من كل، ليس بتمييز؛ لأنه جمع. ولا يقال إن المبدل منه في نية الطرح، ولو =

* "عشرة" مفعول أول لأول. "اثنتي" مفعول ثان. "وعشرًا" معطوف على عشرة "اثني" معطوف على اثنتي، وفي هذا عطف على معمولين لعامل واحد، وذلك جائز "إذا" ظرف مضمن معنى الشرط، "أنثى" مفعول تشا مقدم وهو فعل الشرط. "أو ذكرا" عطف على أنثى، وجواب الشرط محذوف.

* "واليا" مبتدأ وقصر للضرورة. "لغير الرفع" لغير متعلق بمحذوف خبر والرفع مضاف إليه "والفتح" مبتدأ "في جزأي" متعلق بألف "سواهما" سوى مضاف إليه والضمير مضاف إليه أيضاً. "ألف" فعل ماض للمجهول =

(110/4)

العددان 1؛ لأن السبط مذكر.

وزعم الناظم أنه تمييز، وأن ذكر "أما" رجح حكم التأنيث 2؛ كما رجحه ذكر "كاعبان ومعصر" في قوله:

ثلاث شخوص كاعبان ومعصر 3

فصل: ويجوز في العدد المركب غير اثني عشر واثنتي عشرة 4 أن يضاف إلى مستحق المعدود 5 فيستغنى عن التمييز، نحو: هذه أحد عشر زيد.

= قيل: "وقطعناهم أسباطاً" لفاتت فائدة كمية العدد وهي مطلوبة؛ لأننا نقول: إن ذلك أغلبي، وقد يخرج القرآن على غير الغالب، كما قراءة التنوين في {ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ} ، وخرج بعضهم الآية على أن تمييز المركب بالجمع جائز، إذا صدق على كل واحد من

العدد، وهنا كذلك؛ لأن المراد: وقطعناهم اثني عشرة فرقة، كل فرقة أسباط، فوضع "أسباط" موضع فرقة [سورة الأعراف الآية: 160] .

1 أي: فكان يقال: اثني عشر بتذكيرهما.

2 أي: في "أسباطاً" لأنه وصف "بأماً" وهو جمع أمة.

3 تقدم قريباً انظر صفحة 102، وكان القياسي أن يقال "ثلاثة" شخوص؛ لأن الشخص مذكر، ولكن التفسير بكاعبان ومعصر -وهما مؤنثان- رجح تأنيثه.

وفي تمييز العشرين ونحوه من ألفاظ العقود، يقول الناظم:

وميز العشرين للتسعين ... بواحد كأربعين حيناً*

أي: إن العدد من عشرين إلى تسعين، يكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، ولا يكون مميزه إلا مفرداً منصوباً، ويذكر قبله النيف، ويعطف هو عليه.

4 لأن "عشرة" فيهما بمنزلة نون المثني، فلا تجامع الإضافة كالنون.

5 أي: إلى شيء يستحقه؛ وذلك لأن يكون العدد مملوكاً للمضاف إليه، أو منتسباً له بأي صلة من صلات الإضافة الدالة على الاستحقاق.

= ونائب الفاعل يعود إلى الفتح، والجملة خبره.

* "العشرين" مفعول ميز، "للتسعين بواحد" متعلقان بميز، واللام بمعنى إلى والألف واللام بمعنى إلى والألف للإطلاق "كأربعين" خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: وذلك كأربعين "حيناً" تمييز لأربعين.

(111/4)

ويجب عند البصريين بقاء البناء في الجزأين¹، وحكى سيبويه الإعراب في آخر الثاني، كما في بعلبك، وقال: هي لغة رديئة.

وحكى الكوفيون وجهاً ثالثاً؛ وهو: أن يضاف الأول إلى الثاني، كما في عبد الله³،

1 أي: كما يبقى مع التمييز، ولم تؤثر الإضافة، لقلتها؛ ولأن البناء يبقى مع الألف واللام بالإجماع فكذلك مع الإضافة، ويكونان في محل رفع أو نصب أو جر على حسب حاجة الجملة.

2 أي: ويبقى الجزء الأول على بنائه على الفتح في جميع الحالات؛ لأن المضاف مجموع

الجزأين؛ فهما كاسم واحد في إعرابه في آخره، تقول: ثلاثة عشر علي؛ إن ثلاثة عشر محمد عندي، حافظت على ثلاثة عشر أحمد؛ فثلاثة عشر في هذه الأمثلة معربة، وعجزها في الأول مبتدأ، وفي الثاني اسم إن، وفي الثالث مجرور بعلي، وفي حكم تمييز المركب يقول الناظم:

وميزوا مركبا بمثل ما ... ميز عشرون فسوينهما

وإن أضيف عدد مركب ... يبق البنا وعجز قد يعرب*

أي: إن تمييز العدد المركب كتمييز عشرين وأخواته؛ فيكون مفردًا منصوبًا، وإذا أضيف العدد المركب بقي الجزآن على بنائهما عند الجمهور، وقد يعرب العجز ويبقى الصدر على بنائه، وهو مذهب سيبويه وآخرين.

3 أي: فيعرب الجزء الأول بحسب العوامل، ويجر الثاني بالإضافة إلى مستحق المعدود. وقيل: إنه سمع ذلك عن العرب.

* "مركبا" مفعول ميزوا "بمثل ما" بمثل متعلق بميزوا وما اسم موصول مضاف إليه، "ميز عشرون" الجملة من الفعل ونائب الفاعل صلة ما، والعائد محذوف؛ أي: به "فسويتها" فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة، والضمير البارز مفعوله عائد إلى مركب وعشرين. * "وإن أضيف" شرط وفعله. "عدد" نائب فاعل أضيف. "مركب" نعت لعدد. "يبقى" جواب الشرط مجزوم بحذف الألف. "البنا" فاعل يبق وقصر للضرورة. "عجز" مبتدأ. "قد يعرب" الجملة من الفعل ونائب الفاعل خبر.

(112/4)

نحو: "ما فعلت خمسة عشر". وأجازوا أيضا هذا الوجه دون إضافة¹، استدلالا بقوله: كلف من عنائه وشقوته ... بنت ثمان عشرة من حجته²

1 أي: إلى مستحق المعدود، تقول: هذه خمسة عشر -بجر عشر- وتعرب خمسة على حسب العوامل، والرأيان الأخيران ضعيفان.

2 بيت من الرجز، ينسب لنفيع بن طارق، وقيل: أنشده في أرجوزة ليست له. اللغة الإعراب: "كلف" ماض للمجهول -بالتشديد من التكليف- وهو تحمل ما فيه كلفة مشقة. وقرئ: كلف -من الكلف- يقال: كلف بكذا؛ أي: أوع به. "عنائه"،

العناء معناه: التعب والجهد. "شقوقته" وعسره "من حجته" من عامة ذلك.
"كلف" فعل ماض للمجهول. "من عنائه" من للتعليل، عنائه مجرور ومضاف إلى الهاء.
"وشقوقته" معطوف على عنائه. "بنت" مفعول ثان لكلف. "ثماني عشرة" ثمان مضاف إليه وهو مضاف إلى عشرة "من حجته" من جارة بمعنى "في"، وحجته مجرورة بها.
المعنى: أن هذا الرجل تحمل وتكلف -لأجل تعبهِ وشقائه- مشقة حب بنت سنها ثماني عشرة في عامة ذلك.

الشاهد: في قوله "ثماني عشرة" فقد استشهد به الكوفيون على جواز إضافة صدر المركب العددي إلى عجزه، وإن لم يضاف المجموع إلى شيء آخر؛ فقد أضيف ثماني إلى عشرة مع عدم إضافتها إلى غيرها كما في خمس عشرة محمد.
هذا: وقد يضاف العدد المفرد إلى غير تمييزه المبين لنوع المعدود، فيضاف إلى مستحق المعدود كالمركب، تقول: هذه ثلاثتنا، أو ثلاثة محمد إلى تسعة، وهذه عشرون، أو عشرون علي وكذلك بقية العقود.

ومن المفرد: واحد ومؤنثه، واثنان كذلك؛ تقول هذا واحد زملائه، وهذه واحدة أسرتها.
وهذان اثنا محمد، إشارة إلى كتابين مثلاً، وهاتان الفتاتان اثنتا مصر.
خلاصة ما تقدم: أن ألفاظ العدد بالنسبة للاستعمال أربعة أنواع:
مفرد، وهو: الواحد والاثنان، وعشرون، وتسعون، وما بينهما=

(113/4)

فصل: ويجوز أن تصوغ من اثنين وعشرة وما بينهما 1 اسم فاعل كما تصوغه من "فعل"؛ فتقول: ثان، وثالث، ورابع.. إلى العاشر 2 كما تقول: ضارب وقاعد. ويجب

= ومضاف، وهو: ثلاثة وعشرة، وما بينهما، ومائة، وألف.
ومركب، وهو: أحد عشر، وتسعة عشر وما بينهما.
ومعطوف وهو: أحد وعشرون، وتسعة وتسعون، وما بينهما.
وتمييزها في الغالب هو: واحد واثنان لا يحتاجان لتمييز: وثلاثة وعشرة وما بينهما تمييز
بجمع تكسير للقلة مجرور، وجنس المائة والألف يحتاج إلى مفرد مجرور بالإضافة أو بمن
مع التفصيل الذي ذكره المصنف، وما عدا ذلك يحتاج إلى مفرد منصوب:
تنبيهان:

أ- إذا نعت تمييز العدد المركب، أو العقد "عشرون وبابه" أو المعطوف، جاز في هذا النعت: الأفراد مراعاة للفظ المنعوت، وجاز الجمع مراعاة لمعناه، تقول: عندنا خمسة عشر خبيراً عالماً أو علماء، وعشرون مهندساً ماهراً أو ماهرين، وخمسة وعشرون طبيباً ذكياً أو أذكياً.

ومراعاة اللفظ أكثر ومثل النعت غيره من بقية التوابع.

ب- وإذا ميز عدد مركب بشيئين، فالحكم لمذكرهما مطلقاً إن وجد العقل، سواء سبق المذكر أولاً، وقع الفصل بين أولاً، تقول: عندي خمسة عشر طالباً وطالبة، وخمسة عشر طالبة وطالباً، وإن فقد العقل فللسابق؛ بشرط اتصال التمييز بالعدد، نحو: عندي خمسة عشر جملاً وناقاً، وخمس عشر ناقاً وجملاً.

فإن فصل بين العدد والتمييز بين؛ فالحكم للمؤنث، نحو: عندي ست عشرة ما بين ناقه وجمال، أو ما بين جمال وناق.

1 الأصل في الاشتقاق: أن يكون -على الأرجح- من المصدر، وهذه الأعداد أسماء أجناس جامدة وليست بمصادر؛ فالاشتقاق منها سماعي يقتصر فيه على المسموع مثل قولهم: تربت يداك؛ من التراب، واستحجر الطين؛ من الحجر.

وقد أجاز الجمع اللغوي المصري: الاشتقاق من الأسماء الجامدة عند الحاجة.

2 إذا أردت من "ثالث" -مثلاً- معنى جاعل الاثنين ثلاثة؛ كان مشتقاً من مصدر: ثلث الاثنين أثلاثهما؛ أي: جعلتهما ثلاثة، وإن أردت أنه واحد من هذه العدة، كان مشتقاً من اسم العدد الذي هو ثلاثة؛ لأن العرب لم تستعمل فعلاً ولا مصدرًا بهذا المعنى.

(114/4)

فيه أبداً أن يذكر مع المذكر ويؤنث من المؤنث كما يجب ذلك مع ضارب، ونحوه. فأما ما دون الاثنين فإنه وضع على ذلك من أول الأمر¹، فقليل: واحد وواحدة، ولك في اسم الفاعل المذكور² أن تستعمله -بحسب المعنى الذي تريده- على سبعة أوجه: أحدهما: أن تستعمله مع أصله؛ ليفيد الاتصاف بمعناه مجرداً. فتقول: ثالث، ورابع³، قال:

لستة أعوام وذا العام سابع⁴

1 أي: إنه اسم وليس بوصف، وقال الرضي: "واحد" اسم فاعل، من وحد يحد وحدًا، أي: انفرد، فالواحد بمعنى المنفرد؛ أي: العدد المنفرد.

2 وهو ثان، وعاشر، وما بينهما.

3 ويكون معناه حينئذ: أنه واحد موصوف بهذه الصفة، وهي كونه ثالثة أو رابعًا؛ أي: في المرتبة الثالثة أو الرابعة، ويقال في المؤنثة: ثالثة أو رابعة.... إلخ، ويعرب "فاعل" في هذه الحالة بالحركات الظاهرة على حسب ما يقتضيه الكلام.

4 عجز بيت من الطويل، للنابغة الذبياني، وصدوره:

توهمت آيات لها فعرفتها

اللغة والإعراب: توهمت: وقع في وهمي وذهني، آيات: علامات، جمع آية وهي العلامة "آيات" مفعول توهمت منصوب بالكسرة، "لستة أعوام" متعلق بعرفتها ومضاف إليه "وذا" الواو عاطفة و"ذا" اسم إشارة مبتدأ، "العام" بدل. "سابع" خبر.

المعنى: توهمت علامات لهذه الديار وسكانها؛ من النوى والأثافي، وغير ذلك فعرفتها بعد مرور ستة أعوام على تركها، وهذا العام الذي أنا فيه هو السابع.

الشاهد: في قوله: "سابع" فإنه اسم فاعل مفرد مأخوذ من لفظ "سبعة" مجرد عن الإضافة، ومعناه: اتصاف الموصوف بهذا العدد فحسب.

وفي هذا الاستعمال يقول الناظم: =

(115/4)

الثاني: أن تستعمله مع أصله؛ ليفيد أن الموصوف به بعض تلك العدة المعينة لا غير؛ فتقول: خامس خمسة؛ أي: بعض جماعة منحصرة في خمسة.

ويجب حينئذ: إضافته إلى أصله¹، كما يجب إضافة البعض إلى كله، قال الله -تعالى: {إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ} 2 وقال -تعالى: {لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ} .

وزعم الأخفش وقطرب والكسائي وثعلب: أنه يجوز إضافة الأول إلى الثاني، ونصبه إياه³، كما يجوز في "ضارب زيد". وزعم الناظم أن ذلك جائز في "ثان"

=

وصغ من اثنين فما فوق إلى ... عشرة كـ"فاعل" من فعلا

واختمه في التأنيث بالتاء ومتى ... ذكرت فاذكر "فاعلا" بغير تا*
 أي: صغ من العدد "اثنين" أو ما فوقه إلى عشرة وزناً على مثال "فاعل"، كما تصوغه
 من الفعل الثلاثي "فعل". واختم "فاعلا" بالتاء حين يكون المعنى على التأنيث، فتقول:
 ثلاثة ورابعة، وإذا كان المعنى على التذكير، فلا تأت بالتاء.
 1 ويكون من إضافة الشيء إلى جزئه، والمراد: الوجوب الإضافي، والغرض منع نصب
 الوصف ما بني هو منه؛، لأنه اسم جامد بمعنى بعض فلا يعمل النصب، وإلا فإنه يجوز
 خامس من خمسة مثلاً، والفرق بين هذه الصيغة وما قبلها: أنها تدل على الاتصاف
 بالعدد؛ مزيداً عليه الدلالة على أنها فرد منه وبعض من كله.
 2 "ثاني" حال من الهاء في أخرجه، و"اثنين" مضاف إليه. [سورة التوبة الآية: 40] .
 3 فيقال: ثالث ثلاثة بجر ثلاثة بالإضافة، ونصبها على أنها مفعول به.

* "فما فوق" الفاء عاطفة، و"ما" موصولة معطوفة على اثنين. "فوق" ظرف مبني على
 الفتح متعلق بمحذوف صلة ما، والعائد محذوف؛ أي: فما فوقها "إلى عشرة" جار
 ومجرور متعلق بصغ. "كفاعل" جار ومجرور صفة لمفعول صغ المحذوف؛ أي: صغ وزناً
 مماثلاً لفاعل "من فعلا" متعلق بفاعل.
 "في التأنيث" حال من الهاء في اختمه، "بالتاء" متعلق باختمه "ومتى" اسم شرط جازم
 يجزم فعلين، وهو ظرف في محل نصب بذكرت. "ذكرت" فعل الشرط في محل جزم
 "فاذكر فاعلا" الفاء واقعة في جواب الشرط. "بغير تا" متعلق بمحذوف نعت لفاعلا.

(116/4)

فقط 1.

الثالث: أن تستعمله مع ما دون أصله 2، ليفيد معنى التصيير، فتقول: هذا رابع ثلاثة؛
 أي: جاعل الثلاثة بنفسه أربعة، قال الله -تعالى: {مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى 3 ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ
 رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ} 4.

ويجوز حينئذ إضافته وإعماله 5؛ كما يجوز الوجهان في "جاعل"، و"مصير"

1 حجته: أن لثان فعلا؛ فقد روي أن العرب تقول: ثنيت الرجلين، إذا كنت الثاني
 منهما، ولا تقول: ثلثت الرجال، إذا كنت الثالث منهم، وإذا جاز ثنيت الرجلين جاز

ثنيث الاثنين.

وفي الصحاح للجوهري، يقال: ثلثت القوم أثلاثهم إذا كنت ثالثهم، أو أكملتهم ثلاثة. وإلى هذا الاستعمال يشير الناظم بقوله:

وإن ترد بعض الذي منه بني ... تضيف إليه مثل بعض بَيْن*

أي: إن ترد بفاعل المصوغ من اثنين فما فوق الدلالة على أنه بعض مما بني منه؛ أي: واحد مما اشتق منه، فأضف إليه مثل بعض؛ أي: كما تضيف بعضاً إلى كل والمضاف إليه وهو الذي اشتق منه.

2 أي: مع العدد الأقل منه مباشر وينقص عنه بدرجة واحدة، فلا يقال: رابع اثنين مثلاً، أو خامس ثلاثة.

3 أي: محادثة سرية.

4 "سادس" مضاف إلى الضمير العائد إلى خمسة، والضمير بمنزلة مرجعه وكذلك رابع مضاف إلى الضمير العائد إلى ثلاثة؛ فكأنه مضاف إليه [سورة المجادلة الآية: 7].

5 أي: إضافته إلى العدد الأقل منه مباشرة، إن كان بمعنى المضى؛ فإن كان بمعنى الحال أو=

* "وإن ترد" شرط وفعله. "بعض" مفعول ترد "الذي" مضاف إليه. "منه" متعلق ببني الواقع صلة للموصول. "تضيف" فعل مضارع مجزوم جواب الشرط، ومفعول ضمير محذوف يعود إلى فاعل "إليه" متعلق بتصف، والهاء في منه وإليه عائدة إلى الموصول الواقع على العد، ونائب فاعل بني يعود إلى فاعل، فالصلة جارية على غير صاحبها، "مثل بعض" مثل حال من مفعول تضيف المحذوف، وبعض مضاف إليه. "بين" صفة لبعض.

(117/4)

ونحوهما 1.

ولا يستعمل بهذا الاستعمال "ثان"؛ فلا يقال: ثاني واحد ولا ثان واحداً. وأجازه بعضهم 2 وحكاه عن العرب.

= الاستقبال جاز مع الإضافة، تنوينه، ونصبه على اعتباره مفعولاً به؛ مع ملاحظة ما

يشترط في إعمال اسم الفاعل من اعتماده على نفي أو استفهام أو غيرهما، وإنما عمل الوصف في هذه الحالة؛ لأن له فعلاً، فإنه يقال: ثلث الطالبين؛ أي: صيرتهم ثلاثة بانضمامي إليهم، وكذلك ربت الثلاثة، إلى عشرت التسعة. "ففاعل" هنا بمعنى جاعل، والمصدر الثلث والربع ... إلخ على وزن الضرب والمضارع على وزن يضرب؛ إلا ما كانت لامه عيناً، وهو ربع، وسبع، وتسع. فمضارعه مفتوح العين لا مكسورها، ويقال: كان القوم تسعة عشر فعشرنتهم؛ تسعة وعشرين فثلثنتهم؛ أي: صيرتهم عشرين، وثلثين، وهكذا إلى 99 فأماميتهم وكانوا 999 فآلفتهم فأنا مميء ومؤلف.

1 أي: من أفعال التحويل والانتقال.

2 وهو الكسائي، فلا مانع عنده من أن يقال: محمد ثان واحدًا؛ أي: مصير الواحد اثنين بنفسه، وفي هذا الاستعمال الثالث يقول النازم:

وإن ترد جعل الأقل مثل ما ... فوق فحكم جاعل له احكما*

أي: إذا أردت بفاعل أن يكون العدد الأقل مساوياً لما فوقه بدرجة واحدة فاحكم به بحكم "جاعل"؛ أي: بحكم اسم الفاعل من "جعل" الذي يفيد التصيير والتحويل؛ فإنه ينصب المفعول به إذا تحقق شرط عمله. وهذه الاستعمالات الثلاثة "لفاعل" المفردة، من غير أن تليها كلمة "عشرة" ولها معها ثلاثة أخرى ستأتي.

* "جعل" مفعول ترد الواقع شرطاً لأن. "الأقل" مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله الأول، "مثل ما" مثل مفعوله الثاني، وما موصول مضاف إليه. "فوق" ظرف متعلق بمحذوف صلة ما.

"فحكم" الفاء واقعة في جواب الشرط، و"حكم" مفعول مقدم لاحكما. "جاعل" مضاف إليه. "له" متعلق باحكما الواقع جواباً للشرط، وهو مبني لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً.

(118/4)

الرابع: أن تسعمله مع العشرة¹؛ ليفيد الانصاف بمعناه مقيداً بمصاحبة العشرة¹؛ فنقول: "حادي عشر" بتذكيرهما، و"حادية عشرة" بتأنيثهما، وكذا تصنع في البواقي؛ تذكر اللفظين مع المذكر وتؤنثهما مع المؤنث، فتقول: "الجزء الخامس عشر"، و"المقامة

السادسة عشرة"2. وحيث استعملت الواحد أو الواحدة مع العشرة، أو مع ما فوقها كالعشرين، فإنك تقلب فاءهما إلى موطن لأمهما وتصيرها ياء3 فتقول: حاد، وحادية. الخامس: أن تستعمله معها؛ ليفيد معنى ثاني اثنين، وهو انحصار العدة فيما ذكر4، ولك في هذه الحالة ثلاثة أوجه:

أحدها: وهو الأصل، أن تأتي بأربعة ألفاظ؛ أولها الوصف5 مركباً مع العشرة،

-
- 1 أي: إن الوصف مرتبط بالعشرة ارتباط زيادة عليها.
 - 2 وحكم هذا النوع: وجوب فتح الجزأين معاً، ويكونان في محل رفع أو نصب أو جر على حسب حاجة الجملة.
 - 3 وذلك بناء على القاعدة الصرفية، وهي قلب الواو ياء إذا تطرفت إثر كسرة، وتاء التأنيث في حادية في حكم الانفصال، ثم أعل "حادي" بحذف الياء لالتقاء الساكنين؛ لأنه منقوص، ولم تعل "حادية" لتحرك الياء، و"حادي وحادية" يكونان مركبين مع العشرة، تقول: اليوم الحادي عشر، واللييلة الحادية عشرة، ومعطوفاً عليها في الأعداد المعطوفة، تقول: اليوم الحادي والعشرون، واللييلة الحادية والعشرون ولا يستعملان في غير ذلك.
 - وكذلك "إحدى" تتركب مع العشرة، أو معطوفاً عليها: تقول: إحدى عشرة طالبة، وإحدى وعشرون حجرة، أما "واحدة" فلا تتركب مع العشرة إلا سماعاً، وتكون معطوفاً عليها فيقال: هذه واحدة وعشرون، وكذلك واحد وعشرون.
 - 4 أي: إنه يدل على أنه بعض مما اشتق منه، وفرد من تلك الجماعة المنحصرة في العدد الأصلي.
 - 5 وهو صيغة "فاعل" للمذكر، و"فاعلة" للمؤنث.

(119/4)

والثالث ما اشتق منه الوصف1 مركباً أيضاً مع العشرة، وتضيف جملة التركيب الأول إلى جملة التركيب الثاني2 فتقول: "ثالث عشر ثلاثة عشر"3.

الثاني: أن تحذف عشر من الأول استغناء به في الثاني، وتعرب الأول لزوال التركيب، وتصيفه إلى التركيب الثاني4.

1 أي: العدد الأصلي، وهو: أحد واثنان وثلاثة بالتاء، إلى تسعة في التذكير وبالعكس في التأنيث، أما الثاني والرابع فهو العشرة.

2 ويكون كل من التركيبين مبنيًا على فتح الجزأين ما عدا اثنا واثننا كما تقدم، ومحل التركيب الأول بحسب العوامل، والثاني مجرور دائمًا بإضافة التركيب الأول إليه.

3 وثلاثة عشرة ثلاث عشرة، فتجري على صيغة، "فاعل" من التذكير والتأنيث ما تطابق به مدلولها، وهي في صدر المركب الأول لا غير وتطابقها في الحالتين كلمة "عشر".

4 ويبقى مبنيًا على فتح الجزأين في محل جر، تقول: هذا ثالث ثلاثة عشر وهذه ثلاثة ثلاث عشرة؛ فيقتصر على صدر المركب الأول؛ وهو صيغة "فاعل" وحدها، ويليه المركب الثاني كاملاً، وهذه الصورة أكثر من غيرها استعمالاً، وفي هذا الوجه والذي قبله، يقول الناظم:

وإن أردت مثل ثاني اثنين ... مركباً فجيء بتركيبين

أو "فاعلاً" بحالتيه أضف ... إلى مركب بما تنوي يفي*

أي: إن أردت بـ"فاعل" الدلالة على معنى "ثاني اثنين" كما بينا، فجيء بتركيبين على النحو الذي بسطه المصنف، وهذا هو الوجه الأول. أو أضف "فاعلاً" بحالتيه وهما: حالة التذكير أو التأنيث، من التركيب الأول بعد حذف كلمة "عشرة" إلى مركب واف بما تنويه؛ أي: كامل؛ وهذا هو الوجه الثاني الكثير الاستعمال.

* "مثل" مفعول أردت الواقع شرطاً لأن. "ثاني" مضاف إليه، و"اثنين" مضاف إليه

لثاني، "مركباً" حال من مثل. "بتركيبين" متعلق بجيء الواقع جواباً للشرط.

"أو فاعلاً" أو عاطفة، وفاعلاً مفعول أضف معطوف بأو على جيء، "بحالتيه" متعلق

بمحذوف نعت لفاعلاً، "إلى مركب" متعلق بأضف "بما" متعلق بيحيى، وجملة "تنوي" صلة

ما والعائد محذوف، وجملة "يحيى" صفة لمركب؛ أي: مركب واف بما تنويه.

(120/4)

الثالث: أن تحذف العقد من الأول والنيف من الثاني¹ ولك في هذا الوجه وجهان: أحدهما: أن تعربهما لزوال مقتضى البناء فيهما² فتجري الأول بمقتضى حكم العوامل، وتجري الثاني بالإضافة³.

والوجه الثاني: أن تعرب الأول وتبني الثاني4، حكاة الكسائي، وابن السكيت، وابن
كيسان، ووجهه أنه قدر ما حذف من الثاني فبقى البناء بحاله5، ولا يقاس على هذا
الوجه لقلته، وزعم بعضهم أنه يجوز بناؤهما لحل كل منهما محل المحذوف من صاحبه6،
وهذا مردود؛ لأنه لا دليل حينئذ على أن هذين الاسمين منتزعان من تركيبين؛ بخلاف ما
إذا أعرب الأول7. ولم يذكر الناظم وابنه هذا الاستعمال الثالث8، بل ذكرا مكانه أنك
تقتصر على التركيب الأول باقياً بناء صدره9، وذكرنا

1 فيحذف من المركب الأول عجزه، وهو "عشر"، ومن المركب الثاني صدره وهو
صيغة "فاعل". وتكون صيغة "فاعل" مطابقة لمدلولها؛ فيذكران مع المذكر ويؤنثان مع
المؤنث.

2 وهو التركيب؛ فقد زال منهما لزوال جزء من كليهما.

3 وهو العقد؛ أي: لفظ "عشر" دائماً.

4 أي: وهو لفظ "عشر" أيضاً.

5 أي: لنية وملاحظة الصدر المحذوف، واعتباره كالموجود.

6 أي: وتقدير وملاحظة ما حذف من كل منهما؛ من صدر أو عجز.

7 فإن ذلك يدل على أن هذين الاسمين منتزعان من تركيبين.

8 أي: وهو حذف العقد من الأول، والنيف من الثاني.

9 أي: وعجزه، مقدراً حذف التركيب الثاني بكماله؛ حيث يقول:

وشاع الاستغناء بحادي عشرا ... ونحوه

ولعل الاستغناء الذي يريده هو: حذف العقد من التركيب الأول، والنيف من التركيب

الثاني، ويكون قد ذكر الوجه الثالث الذي شرحه المصنف، والمراد: بنحو "حادي

عشر" ثاني عشر، وثالث عشر.... إلى تسعة عشر.

(121/4)

أن بعض العرب يعربه، والتحرير ما قدمته1.

السادس: أن تستعمله معها؛ لإفادة معنى رابع ثلاثة2، فتأتي أيضاً بأربعة ألفاظ، ولكن

يكون الثالث منها دون ما اشتق منه الوصف؛ فتقول: "رابع عشر ثلاثة عشر"، أجاز

ذلك سيبويه ومنعه بعضهم.

وعلى الجواز؛ فيتعين بالإجماع أن يكون التركيب الثاني في موضع خفض 3 ولك أن تحذف العشرة من الأول 4، وليس لك مع ذلك أن تحذف النيف من الثاني

1 أي: من وجهي الاستعمال الثالث فتدبر، وأما حكاية ابن السكيت ومن معه من إعراب الأول، فهي فيما إذا حذف العقد من الأول والنيف من الثاني، وما ذكره الناظم يجب حمله على الاختصار على المركب الأول وإلا كان باطلا؛ لأنه يلتبس بما ليس أصله تركيبين.

والخلاصة:

أن في استعمال "فاعل" كثنائي اثنين خمسة أوجه:

أ- الإتيان بأربعة ألفاظ، وهذا قليل الاستعمال.

ب- حذف عقد الأول.

ج- حذف هذا ونيف الثاني وبناء ما بقي.

د- حذفهما وإعراب الباقي.

هـ- إعراب عقد الوصف وبناء عشر مع حذف نيفه. وليس منها الاختصار على

التركيب الأول بتمامه، وإنما هو في استعماله كالمفرد.

2 أي: فيستعمل مع العدد الأقل مباشرة من العدد الأصلي الذي اشتقت منه الصيغة؛ ليفيد معنى التصيير والتحويل، وجعل الأقل مساوياً لما فوقه.

3 أي: بإضافة التركيب الأول إليه، ولا يجوز أن ينصب مفعولاً به وإن كان الوصف

بمعنى "جاعل"؛ لأن اسم الفاعل الذي ينصب المفعول لا بد أن يكون منوئاً أو مبدوءاً بأل وهذان ممتنعان مع التركيب، أم التركيب الأول فمبني على فتح الجزأين.

4 فتقول: هذا رابع ثلاثة عشر، ويعرب الوصف حينئذ على حسب العوامل، أو يبني بنية العجز، ويضاف إلى التركيب الثاني لا غير.

(122/4)

للإلباس 1.

السابع: أن تستعمله مع العشرين وأخواتها؛ فتقدمه وتعطف عليه العقد بالواو 2.

1 أي: إلباس الوصف بمعنى "جاعل" بالوصف بمعنى بعض، فتقل: رابع عشر بفتحهما؛

لأن هذا يلبس بما أصله تركيبين.

2 أي: خاصة دون غيرها من حروف العطف، فتقول: الواحد والعشرون، والحادى والعشرون، والواحدة والعشرون، والحادية والعشرون، والثاني والثانية والثلاثون... إلخ. ولا يجوز حذف الواو؛ فلا يقال: حادى عشرون؛ كما يقال: حادى عشر، ويعرب المعطوف عليه بالحركات على حسب العوامل، ويتبعه المعطوف في الإعراب، ولكنه يعرب بالحروف كجمع المذكر السالم.

وفي هذا الاستعمال يقول الناظم في البيت الثاني وجزء من الأول:

"وشاع الاستغنا بحادى عشرا ... ونحوه" وقبل عشرين اذكرا

وبابه "الفاعل" من لفظ العدد ... بحالتيه قبل واو يعتمد*

أي: اذكر قبل "عشرين" وبابه وهو باقى العقود التى بعده صيغة "فاعل" مأخوذة من أحد الأعداد المحصورة من واحد إلى تسعة، ويكون "فاعل" بحالتيه من التذكير أو التأنيث على حسب مدلوله، بشرط أن يكون متقدما على واو العطف، ويليهما العقد المعطوف.

فائدة:

التاريخ ضروري للأفراد والجماعات؛ لضبط الشئون وتنظيم الأمور، وما يكون بين كل =

* "الاستغنا" فاعل شاع وقصر للضرورة. "بحادى عشر" متعلق بالاستغنا، "ونحوه" معطوف عليه. "وقبل عشرين" قبل ظرف متعلق باذكرا، وعشرين مضاف إليه، وألف اذكرا منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة.

"وبابه" عطف على عشرين. "الفاعل" مفعول اذكر "من لفظ العدد" متعلق باذكر أو بنعت لفظ. "الفاعل" محذوف، وتقديره: الفاعل المصوغ من لفظ العدد، والعدد مضاف إليه، "بحالتيه" متعلق باذكر، "قبل واو" قبل ظرف متعلق بمحذوف حال من الفاعل، "واو" مضاف إليه، "يعتمد" فعل مضارع مبني للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى واو، والجملة صفة لواو.

(123/4)

..

= من معاملات، ولكل فرد طريقته الخاصة في ذلك، وتختار الجماعات مبدأ زمنيا تؤرخ به الشئون العامة والحوادث الهامة، وكان العرب قبل الإسلام يؤرخون بالخصب، وبالعامل "الوالي الحاكم عليهم"، وبالأمر المشهور كعام الفيل. فلما فتح سيدنا عمر بلاد الفرس، وذكر له أمر التاريخ عندهم، استحسن ذلك، ورأى أن يجعل مبدأ للتاريخ العربي، وبعد خلاف في البدء اتفقوا على أن تكون الهجرة، لما لها من أثر عظيم في نشر الإسلام مبدأ زمنيا للتاريخ العربي، وأن يكون المحرم هو بدء السنة، وهو قبل الهجرة بشهرين واثنى عشر ليلة.

ويؤرخ بالليالي لسبقها؛ إذ الشهور عند العرب قمرية، وأول الشهر القمري ليلة، وآخره نهار؛ فيقال لما يحدث في أول الشهر: حدث لأول ليلة منه أو لغرته، أو مهله، أو مستهله ولما بعد الليلة الأولى إلى العاشرة: لليلة خلت، ولليلتين خلتا، ولثلاث خلون ... إلخ.

ولإحدى عشرة خلت إلى ليلة النصف، فيقال: للنصف منه أو لمنتصفه أو لانتصافه، ويصح أن يقال: لخمس عشرة خلت أو بقيت، والأول أفصح وأكثر استعمالا وعند العشرين يقال: لعشر بقين، أو لثمان بقين، إلى ليلة التاسع والعشرين فيقال: لليلة بقيت. وفي ليلة الثلاثين، يقال: لآخر يوم منه، أولسلاخه، أو انسلاخه، وهذا يدل على أن الشهر القمري كامل؛ أي: ثلاثون يوما.

هذا: ويصح وضع تاء التأنيث مكان نون النسوة والعكس في كل موضع يراد فيه الحديث عن عدد مدلوله جمع لا يعقل. وتاء التأنيث أنسب في جمع التكسير الدال على الكثرة للمؤنث. ونون النسوة مع جمع القلة للمؤنث. تنمة:

الأفصح في شين عشرة الفتح مع التاء، والتسكين بدونها إذا كانت مفردة، والعكس إذا كانت مركبة؛ قال - تعالى: {تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ} ، {وَالْفَجْرِ، وَلَيَالٍ عَشْرٍ} وقال - سبحانه: {إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا} ، {فَأَنبَجَسْتُ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا} .

(124/4)

باب كنايات العدد 1:

وهي ثلاثة: كم، وكأي، وكذا.

أما "كم" فتنقسم إلى: استفهامية، بمعنى أي عدد²، وخبرية بمعنى كثير³ ويشتركان في خمسة أمور: كونهما كنايةين عن عدد مجهول الجنس والمقدار، وكونهما مبنيين⁴، وكون البناء على السكون⁵، ولزوم التصدير⁶، والاحتياج إلى التمييز⁷، ويفترقان في خمسة أمور أيضاً:

باب كنايات العدد:

- 1 الكناية: هي التعبير عن الشيء بغير اسمه لسبب بلاغي، وسميت هذه الألفاظ كنايات؛ لأن كل منها يكنى به عن معدود وإن كان مبهماً.
- 2 فيكنى بها عن عدد مبهم، مجهول الجنس والكمية عند المتكلم معلوم في ظنه عند المخاطب، ويستعملها: من يسأل عن كمية الشيء وينتظر الجواب.
- 3 فهي أداة للإخبار عن معدود كثير، ويكنى بها عن عدد مجهول الجنس والكمية عند المخاطب، وربما يعرفه المتكلم ويريد الإخبار به، ولا ينتظر جواباً، ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير.
- 4 وذلك لشبهتهما للحرف في الوضع على حرفين.
- 5 وهما في محل رفع أو نصب أو جر على حسب الجملة، فهما متماثلتان في إعرابهما المحلي.
- 6 أي: في جملتيهما، فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا حين يكونان مجرورين بحرف جر أو بإضافة، وحكى الأخفش جواز تقديم عامل الخبرية، وقال: إنها لغة، وإذا لم يجزا وكان بعدهما فعل متعد لم يذكر مفعوله فهما في محل نصب مفعوله، وإلا ففي محل رفع مبتدأ.
- 7 وذلك ليبين إبهامهما؛ لأن كلا منهما عدد مجهول، ولا يجوز أن يكون التمييز منفياً؛ فلا تقول: كم لا رجلاً جاءك، ويجوز حذف التمييز إن دل عليه دليل؛ تقول: كم صمت. ومنع بعضهم حذف تمييز "كم" الخبرية.

(125/4)

أحدها: أن "كم" الاستفهامية تميز بمنصوب مفرد¹، نحو: "كم عبداً ملكت؟". ويجوز جره بـ"من" مضمرة جوازاً إن جرت "كم" بحرف² نحو: "بكم درهم اشتريت ثوبك؟". وتميز الخبرية بمجرور³ مفرد أو مجموع، نحو: "كم رجال جاءوك"، و"كم امرأة جاءتك"،

والإفراد أكثر وأبلغ.

- 1 وردت أمثلة نادرة وقع فيها التمييز جمعاً منصوباً، وقد استشهد بها الكوفيون على صحة وقوع التمييز جمعاً، تقول: كما شهوداً لك؟ وقيل: يجوز جمعه إن كان السؤال عن الجماعات، نحو: كم غلماناً لك؟ إذا كان السؤال عن الأصناف وإلا فلا.
- 2 المشهور منع ظهور: "من" عند دخول حرف الجر على "كم"؛ لأن حرف الجر عوض عن التلغظ بمن، وقيل: يجوز: بكم من درهم اشتريت. ولم يشترط بعض النحاة لجر تمييزها جرّها بحرف جر؛ مستدلاً بقوله -تعالى: {سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ}، وهو رأي ضعيف. وفيما تقدم يقول الناظم.
ميز في الاستفهام "كم" بمثل ما ... ميزت عشرين ككم شخصاً سماً
وأجز أن تجره "من" مضمراً ... إن وليت "كم" حرف جر مظهرًا*
أي: إن تمييز "كم" الاستفهامية يكون كتمييز "عشرين" وأخواته مفرداً منصوباً ويجوز جره بمن مضمرة؛ إن وقعت "كم" بعد حرف جر ظاهر، وقد أوضح المصنف القول في ذلك.
- 3 ويكون الجر باضافة "كم" إليه على الصحيح، وقيل: "بمن" مقدرة، ويجوز إظهارها قال -تعالى: {وَكَمْ مِّنْ مَّلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ} =

* "كم" مفعول ميز مقصود لفظه. "بمثل" متعلق بميز. "ما" اسم موصول مضاف إليه. "عشرين" مفعول ميزت والجملة صلة والعائد محذوف؛ أي: ميزت به عشرين. "ككم" الكاف جارة لقول محذوف، و"كم" اسم استفهام مبتدأ. "شخصاً" تمييز لكم. "سماً" فعل ماض والفاعل يعود على كم، والجملة خبر المبتدأ.
"أن تجره" تجر فعل مضارع منصوب بأن في تأويل مصدر مفعول أجز، والهاء عائدة إلى التمييز. "من" فاعل تجر مقصود لفظها. "مضمراً" حال من من. "إن وليت" شرط وفعله. "كم" فاعل وليت. "حرف جر" حرف مفعول وليت وجر مضاف إليه. "مظهرًا" نعت لحرف جر، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه.

والثاني: أن الخبية تختص بالماضي كـرب؛ لا يجوز: "كم غلمان سأمملكهم" كما لا يجوز: "رب غلمان سأمملكهم" 1 ويجوز: "كم عبدًا ستشتريه؟" 2،

= ويشترط لجر التمييز: أن يكون متصلًا بما غير مفصول منها بشيء، ويصح فصل التمييز منا؛ فإن كان الفصل بجمله كقول الشاعر:

كم نالني منهم فضلًا على عدم

أو بظرف وجر ومجرور معًا كقوله:

تؤم سنانا وكم دونه ... من الأرض محدودبا غارها

تعين النصب على الصحيح، ولا يجوز جره إلا في ضرورة الشعر، وإن كان الفصل بالظرف فقط، أو بالجار والمجرور جاز الأمران، والنصب أرجح، نحو: كم دون النبوغ سهرًا، وكم له مجهودًا، ولا يفصل بين الخبرية ومميزها المجرور بالإضافة إلا في الضرورة؛ بخلاف الاستفهامية، فإن الفصل جائز في السعة، نحو: كم عندك عبدًا؟ وإذا فصل بين "كم" الخبرية وتميزها بجمله فعلية فعلها متعدي لم يستوف مفعوله وجب جر التمييز "بمن"؛ لئلا يتوهم أن المنصوب مفعول به وليس تمييزًا، كقوله تعالى: {كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ} ، {وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ} فـ"كم" الخبرية بكثرة نحو: {وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ} ، والاستفهامية بقلة وإن لم تجر نحو: {سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ} وإلى حكم تمييز "كم" الخبرية يشير الناظم بقوله:

واستعملناها مخبرًا كعشره ... أو مائة ككم رجال أو مره*

أي: إن تمييز "كم" الخبرية، كتمييز العدد "عشرة"؛ أي: جمعًا مجرورًا في الغالب، أو كتمييز المائة؛ أي: مفردًا مجرورًا.

1 لأن التكرير والتقليل لا يكونان إلا فيما عرف مقداره، وهذا لا يتحقق إلا في شيء مضي، أما المستقبل فمجهول.

2 لأن الاستفهام لتعيين المجهول؛ يكون في الماضي والمستقبل.

* "مخبرًا" حال من فاعل استعمالها. "كعشرة" متعلق بمحذوف، نعت لمصدر محذوف؛ أي: استعمالًا كاستعمال عشرة، "أو مائة" معطوف على عشرة "ككم" الكاف جارة لقول محذوف خبر لمبتدأ محذوف، و"كم" خبرية بمعنى كثير مبتدأ. "رجال" مضاف إليه والخبر محذوف؛ أي: كثير عندي مثلاً، "أو مره" معطوف على رجال، وأصل مره: امرأة، فقلت حركة الهمزة إلى الراء ثم حذفت استغناءً بجمزة الوصل.

والثالث: أن المتكلم بما لا يستدعي جواباً من مخاطبه 1.
 والرابع: أنه يتوجه إليه التصديق أو التكذيب 2.
 والخامس: أن المبدل منها لا يقترن بـهمزة الاستفهام 3 تقول: "كم رجال في الدار
 عشرون بل ثلاثون" ويقال: "كم مالك؟ أعشرون أم ثلاثون؟".
 تنبيه: يروى قول الفرزدق:
 كم عمة لك يا جرير وخالة ... فدعاء قد حلبت علي عشاري 4

1 لأنه مخير لا مستخبر، بخلاف الاستفهامية، والأحسن في جوابه أن يكون على حسب
 موضعها من الإعراب ويجوز رفعه مطلقاً.
 2 لأنه مخبر، والخبر عرضة لأن يصدقه السامع أو يكذبه.
 3 لأن هذا لبديل خبري كالمبدل منه وهو "كم"، والخبر لا يتضمن معنى الاستفهام؛
 بخلاف الاستفهامية، فغنه يجب اقتران البديل منها بالهمزة؛ لأنها تتضمن معنى الاستفهام،
 قال الناظم:

وبدل المضمن الهمز يلي ... همزا؛ كمن ذا أسعيد أم علي
 4 بيت من الكامل، من قصيدة للفرزدق يهجو فيها جريراً الشاعر، وكان الهجاء بينهما
 مستديماً.

اللغة والإعراب: فدعاء: وصف الأنثى، من الفدع؛ وهو اعوجاج الرسغ من اليد أو
 الرجل حتى ينقلب الكف أو القدم إلى إنسيهما، وذلك من كثرة الحلب، أو المشي وراء
 الإبل. حلبت علي: أي: على كره مني. عشاري: جمع عشاء، وهي الناقة التي مضى
 عل حملها عشرة أشهر.

"كم" خبرية مبتدأ، أو استفهامية مقصود بها التهكم والسخرية، "عمة" بالجر تمييز
 "لكم" على الخبرية، وبالنصب على الاستفهامية. "لك" جار ومجرور صفة لعمة،
 و"خالة" معطوفة على عمة. "فدعاء" صفة لعمة وخالة، منصوب بالفتحة على رواية
 النصب، وعلى رواية الجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لمنعه من الصرف، و"قد حلبت"،
 والجملة خبر =

بجر عمة وخالة على أن "كم" خبرية، وينصبهما؛ فقول: إن تميماً تجيز نصب مميز الخبرية مفرداً¹، وقيل: على الاستفهام التهكمي، وعليهما² فهي مبتدأ، و"قد حلبت" خبر، والتاء للجماعة؛ لأتبعها عمات وخالات³، وبرفعهما على الابتداء، و"حلبت" خبر للعممة أو الخالة، وخبر الأخرى محذوف⁴ وإلا لقيل: قد حلبتا، والتاء في حلبت للوحدة؛ لأتبعها عمة واحدة وخالة واحدة، و"كم" نصب على المصدرية⁵ أو الظرفية.

= "كم" "على" متعلق بحلبت "عشاري" مفعول حلبت، وياء المتكلم مضاف إليه. المعنى: على الإخبار: كثير من عماتك وخالاتك يا جرير، كن من جملة خدمي وقد تعوجت أرساغهن من كثرة حلبهن نياقي على كره مني. على الاستفهام: أخبرني يا جرير، بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمني ويحلبن نياقي، حتى تعوجت أرساغهن من كثرة الحلب، فقد نسيت عددهن؟ الشاهد: "في عمة وخالة" فقد روي فيهما الرفع والنصب والجر، وقد ذكر المصنف تخريج كل، فتنبه يا أخي.

1 قال الرضي: وبعض العرب ينصب خبر "كم" الخبرية مفرداً كان أو جمعاً بلا فصل أيضاً، اعتماداً في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال، وعلى هذا يجوز نصب "عمة" مع كون "كم" خبرية. وقول الرضي هذا: هو الذي اعتمد عليه الذين أجازوا النصب في تمييز كم الخبرية.

2 أي: على رواية الجر، والنصب.

3 لأن "كم" واقعة على متعدد، أو للوحدة، وأفرد الضمير نظراً للفظ "كم".

4 أو جملة "قد حلبت" خبر عنهما، والإفراد على تأويله بكل منهما، كما قيل: الأذان والإقامة سنة، أي: كل منهما.

5 في هذا التعبير تسامح، والأحسن أن يقال: نصب على المفعولية المطلقة.

هذا: وحاصل إعراب "كم" بقسميها: أنها إذا وقعت على زمان أو مكان فهي ظرف للفعل بعدها مبني على السكون في محل نصب، نحو: كم يوماً صمت؟ وكم ميلاً مشيت؟ =

أي: كم حلبة، أو وقتًا.

وأما "كأين" 1؛ فبمنزلة "كم" 2 الخبرية؛ في إفادة التكثير، وفي لزوم التصدير، وفي انجرار التمييز؛ إلا أن جره بمن ظاهرة لا بالإضافة 3، قال الله -تعالى: {وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا} 4 وقد ينصب كقوله:

اطرد اليأس بالرجا فكأي ... ألما حم يسره بعد عسر 5

= وإن وقعت على حدث؛ فهي في محل نصب مفعول مطلق لما بعدها، نحو: كم زيارة زرت أخاك؟ وإن وقعت على ذات؛ فإن لم يليها فعل، نحو: كم طالب في الفصل؟ أو وليها وكان لازماً، نحو: كم رجلاً اشتغل، أو متعدياً رافعاً ضميرها؛ نحو: كم محتاج ساعدته؟ فهي مبتدأ وما بعدها خبر. وإن كان الفعل بعدها متعدياً لم يستوف مفعوله، فهي في محل نصب مفعوله، نحو: كم قرشاً أعطيت السائل؟ وإن سبقها حرف جر أو مضاف، فهي في محل جر، نحو: في كم ساعة تنتهي من الامتحان، وفوق كم حاجز يقفز الحصان.

1 أصل هذه النون التنوين، فيصح الرجوع إلى أصلها عند الكتابة والوقف، والأحسن إثبات نونها خطأ ونطقاً، ويقال لها: "كائن" و"كأين" ويكنى بها عن العدد.
2 مذهب ابن مالك: أن "كأي" تكون خبرية وتكون استفهامية. وهو رأي ابن عصفور، وإعرابها كإعراب "كم"؛ نحو: كأين من معدوم أعتته.
3 لأن نون: "كأين" أصلها التنوين كما قلنا. وهو يمنع الإضافة، وعند الجر يكون الجار والجرور متعلقين بكأي.

4 "كأين" مبتدأ مبني على السكون في محل رفع. "من دابة" جار ومجرور متعلق بمحذوف بيان لكأين "لا" نافية. "تحمل رزقها" الجملة صفة لدابة، أو خبر كأين، "الله" مبتدأ ثان، وجملة "يرزقها" خبره، والجملة خبر كأين على الوجه الأول، و"وإياكم" معطوف على الهاء في يرزقها: [سورة العنكبوت الآية: 60].
5 بيت من الخفيف لم نقف على قائله.

اللغة والإعراب: اطرء: أزل وأبعد. اليأس القنوط ونفي الأمل في الحصول على المراد.=

وأما كذا¹: فيكنى بها عن العدد القليل والكثير² ويجب في تمييزها النصب، وليس

= الرجاء: الأمل وترقب حصول الشيء. فكأين: فكثير، آلما: اسم فاعل من "ألم يَألم" بمعنى: تألم يتألم، والمراد: صاحب ألم. حم: قدر وكتب وهيء. "فكأين" الفاء للتعليل، وكأين اسم بمعنى كثر، مبتدأ مبني على السكون في محل رفع "آلما" تميز لها. "حم" فعل ماض للمجهول. "يسره" نائب فاعل حم ومضاف إليه، والجملة خبر المبتدأ، "بعد" ظرف زمان منصوب بحم، و"عسر" مضاف إليه. المعنى: أبعد عن نفسك القنوط من نيل ما تطلب ولا تيأس، وترقب الوصول إلى ما تريد؛ فكثير من المتألمين واليائسين، قد قدر وكتب لهم اليسر بعد العسر، والفرج بعد الشدة والضعف، وإن مع العسر يسراً، ومع الشدة فرجاً. الشاهد: في قوله: "آلما" فإنه تمييز منصوب لكأين، فدل ذلك على أن تمييزها يكون منصوباً كما يكون مجروراً بمن؛ بخلاف تمييز "كم" الخبرية الذي لا يكون إلا مجروراً. وتخالف "كم" الخبرية فيما يأتي:

أ- أن "كم" بسيطة على الأرجح، أما "كأين" فمركبة من كاف التشبيه "وأي" المنونة على الصحيح؛ ولا أثر لهذا التركيب في معناها الآن بعد أن صارت كلمة واحدة. ب- أن "كم" تجر بالحرف، وبالإضافة، وتقع استفهامية، أما "كأين" فلا تجر بشيء، ولا تخرج إلى الاستفهام. وذهب ابن قتيبة وابن عصفور إلى جواز جرهما بحرف الجر. ج- وأن تمييز "كم" يجر بالإضافة، أو بمن ظاهرة أو مضمرة أما تمييز كأين فمجرور بمن الظاهرة غالباً، وإذا لم يجر بمن كان منصوباً.

د- إذا وقعت "كأين" مبتدأ، وجب أن يكون خبرها جملة، أما "كم" فلا يلزم فيها ذلك، وتقع "كأين" مفعولاً بها، تقول: كأين رجلاً رأيت.

1 هي مركبة من كاف التشبيه، و"ذا" الإشارية، وقد أصبحت كلمة واحدة معناها: الإخبار عن عدد قليل أو كثير، وتعرب على حسب العوامل.

2 وهي توافق "كأين"؛ في التركيب، وفي البناء والإبهام، والافتقار إلى التمييز بمفرد. وتشبه "كم" الخبرية؛ في الإخبار وفي الإبهام، وفي البناء، وفي الحاجة إلى تمييز، وتخالفها فيما ذكره المصنف؛ من أنها لا تكون في الصدر، وتميزها واجب النصب على الأرجح.

لها الصدر؛ فلذلك تقول: "قبضت كذا وكذا درهما"1.

1 والغالب أنها تتكرر مع العطف بالواو؛ تقول: تبرعت للفدائيين بكذا وكذا ديناراً. وفي "كأين" و"كذا" يقول الناظم في بيت واحد مجمل:
ككم "كأي" و"كذا" وينتصب ... تميز ذين أو به صل "من" تصب*
أي: إن "كأي" و"كذا" مثل "كم" الخبرية -وقد بينا وجه الشبه بينهما- وتميزهما منصوب، ويجوز جر تميز "كأين" بمن، ولا يجوز جر تميز كذا بمن اتفاقاً، ولا بالإضافة خلافاً للكوفيين، والضمير في "به" في النظم، عائد على تميز كأين لا غير.
تنمة:

تأتي "كذا" كناية عن غير العدد؛ فيكنى بها عن اللفظ الواقع في التحدث عن شيء حصل، أو عن قول، ومن ذلك الحديث \$ "يقال للعبد يوم القيامة أتذكر يوم كذا وكذا؛ فعلت فيه كذا وكذا". ويتكلم بها من يخبر عن غيره، فتكون من كلامه لا من كلام المخبر عنه.

ويكنى أيضاً عن الحديث عن شيء وقع، أو خبر حدث، أو قول قيل بكيك وكيت، وذيت، مثلثة التاء. ولا بد من تكرارهما مع العطف بالواو للإشعار بطول الكلام؛ تقول: كان من الأمر كيت وكيت، وقالوا: ذيت وذيت.
ويقال في إعراب هذا التركيب: "كان" فعل ماض ناقص واسمها ضمير الشأن؛ وخبرها "كيت وكيت". "من الأمر" بيان متعلق بأعني مقدرا، والجزآن مبنيان على الفتح. وهذا المركب المزجي نائب عن جملة؛ ولهذا يصح أن يعمل فيه القول، فتقول: أنت قلت: كيت وكيت؛ فيكون المركب في محل نصب مفعولاً به للقول.

* "ككم" متعلق بمحذوف خبر مقدم. "كأي" مبتدأ مؤخر. و"كذا" معطوف على كأني. "تميز" فاعل ينتصب. "ذين" اسم إشارة مضاف إليه. "أو" عاطفة. "به" متعلق بصل والضمير عائد إلى التمييز. "صل" فعل أمر. "من" مفعول صل مقصود لفظه. "تصب" فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر وهو صل.

.....
.....
الأسئلة والتمارين:

- 1 بين حكم الأعداد من الواحد إلى العشرة؛ إذا كان المعدود مذكراً، أو مؤنثاً ومثل لما تقول.
 - 2 إذا كان المعدود جمعاً، أو اسم جمع، أو صفة؛ فكيف تصنع بالعدد؟ وما حكم تمييزه؟
وضح ما تقول بأمثلة.
 - 3 ما الذي يشترط في تمييز الثلاثة إلى العشرة؟ وفي تمييز المائة والألف؟ مثل.
 - 4 ما حكم الأعداد المركبة من العشرة، ومع العشرين وبابه؟ وحكم العشرة نفسها؛ من حيث التذكير، والتأنيث، والإعراب؟ وضح ما تقول بأمثلة مفيدة من إنشائك.
 - 5 متى يستغنى عن تمييز العدد؟ وما حكم إعراب اثني عشر واثنى عشرة؟ ومطابقتها للمعدود؟
 - 6 ما الفرق بين "كم" الاستفهامية والخبرية؟ وما حكم تمييزهما؟ مثل لكل بمثال من عندك.
 - 7 ما الذي تفيد كل من "كأين" و"كذا"؟ وما الفرق بينهما؟ ثم بينهما وبين كم.
 - 8 ما موضع الاستشهاد بما يأتي في باب العدد وكنائاته؟ وضح ذلك، وبين موقع إعراب ما تحته خط:
- قال تعالى: {مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أُنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ} .
- {وَأَمَّا عَادٌ فَاهْلِكُوا بِرِيحِ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ، سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا} .
- {وَكَمْ قَصَمْنَا مِنْ قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً} .
- {رَبَّنَا أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَخْيَبْتَنَا اثْنَتَيْنِ} . {وَالَّتِخْلُ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ} .
- {كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ} .
- {قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ كَمْ لَبِثْتُمْ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ} .
- كم شامت لي إن هلكت ... وقائل لله دره

=

.....
.....

=

فكم نزهة فيك للناظرين ... وكم راحة فيك للأنفس
وكائن ترى من حال دنيا تغيرت ... وحال صفا بعد اكدرار غديرها
كم طوى البؤس نفوساً لو رعت ... منبتاً خصبا لكانت جوهرها
عد النفس نعمى بعد بؤسك ذاكرًا ... كذا وكذا لطفًا به نسي الجهد
9 اذكر ثلاث استعمالات مختلفة لـ"فاعل" المصوغ من اسم العدد مع التمثيل؛ ثم اشرح
قول الناظم:

وإن أردت مثل ثاني اثنين ... مركبًا فجيء بتركيبين
أو فاعلاً بحالتيه أضف ... إلى مركب ما تنوي يفي
10 ضع الأعداد 11، 12، 16، 21، 23، 30، 100 في عبارات عربية على أن
تكون معرفة بالألف واللام مرة، وخالية من التعريف أخرى، مع اختلاف مواقعها في
الإعراب، وأعطها ما تستحقه من تمييز.
11 هات ثلاثة أمثلة من إنشائك؛ لـ"كم" الاستفهامية، وأخرى لـ"كم" الخبرية بحيث
تكون في أحدها ظرفًا، وفي الثاني مفعولًا، وفي الثالث مبتدأ.
12 بين فيما يأتي نوع "كم" وتمييزها، وموقعها من الإعراب ثم موقع إعراب
ما تحته خط.

قال المتنبي الشاعر العربي المعروف:
وكم ذا بمصر من المضحكات ... ولكنه ضحك كالبكا
وقال أبو العلاء المعري:
وكم من طالب أمدى سبلى ... دوين مكاني السبع الشدادا
ومن خطبة لقطري بن الفجأة الخارجي في وصف الدنيا:
كم واثق بما قد فجعته، وذي طمأنينة إليها قد صرعته، وذي احتيال فيها قد خدعته.
وكم من ذي أبهة بما قد صيرته حقيرًا، وذي نخوة قد ردت ذليلاً.

باب: الحكاية 1

حكاية الجمل مطردة بعد القول 2 نحو: { قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ } 3، ويجوز حكايتها على المعنى 4؛ فتقول في حكاية "زيد قائم": "قال عمرو قائم زيد" فإن كانت الجملة ملحونة تَعَيِّن المعنى على الأصح 5. وحكاية المفرد في غير الاستفهام شاذة 6.

- 1 معناها لغة: المماثلة والمشابهة. أما في اصطلاح النحاة فهي: ذكر اللفظ المسموع وإعادة نطقه أو كتابته على هيئته، من غير تغيير شيء من حروفه أو حركاته أو إيراد صفته. وهي ثلاثة أنواع: حكاية جملة، وحكاية مفرد، وحكاية حال المفرد وصفته، وسيدكرها المصنف فيما يأتي على هذا الترتيب.
- 2 المراد: القول وما تصرف منه؛ من فعل أو وصف بأنواعه، وكذلك تطرد بعد السماع، وبعد الكتابة، والقراءة، ولا تقع الحكاية بعد غير ذلك إلا سماعاً.
- 3 هذا مثال للجملة الملفوظ بها بعد القول، ومثلها قوله تعالى: { وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ } ، {وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا} وغير ذلك مما حكيت فيه الجملة على ترتيب اللفظ.
- 4 يراد بالمعنى: ما قابل لفظ المحكي عنه بهيئته وترتيبه، فيشمل تقديم بعض ألفاظ المحكي وتأخيرها، أو تغيير إعرابها.
- 5 وذلك ابتعاداً عن اللحن، وصونا للسان، ونبه عليه لئلا يتوهم أن اللحن نشأ من الحاكّي؛ فإذا قال شخص: "حضر محمد" بجر محمد، وأريد حكاية قوله، قيل: قال فلان: "حضر محمد" لكنه جر "محمدًا". ومثال حكاية الجملة المكتوبة: كتب "سلام عليكم بما صبرتم" وقول من قرأ خاتم النبي: قرأت على فصة: "محمد رسول الله" ويتضح من هذا أن حكاية الجملة تطرد بعد القول، وبعد السماع، وبعد الكتابة، وبعد القراءة، ولا تقع بعد غير ذلك إلا سماعاً كقول الشاعر:
وجدنا في كتاب بني تميم ... أحق الناس بالركض المثار
- 6 هذا هو النوع الثاني، وأكثر ما يكون في الأعلام، ومحل شذوذ حكاية المفرد إذا قصد معناه. فإن قصد لفظه؛ بأن كان الحكم للفظ دون المعنى فلا شذوذ كقوله، عليه السلام=

كقول بعضهم: "ليس بقرشيا" ردا على من قال: إن في الدار قرشيا¹.
وأما في الاستفهام²؛ فإن كان المسئول عنه نكرة³ والسؤال بأي أو بمن حكي في لفظ
"أي" وفي لفظ "من" ما ثبت لتلك النكرة المسئول عنها؛ من رفع ونصب وجر،
وتذكير، وتأنيث، وإفراد، وتثنية، وجمع⁴. تقول لمن قال: رأيت رجلاً، وامرأة،

=: "إياكم ولو فإن لو تفتح عمل الشيطان"، فـ"لو" اسم إن، قصد منها حكاية اللفظ،
وإذا حكي لفظ باعتبار كونه لفظاً جاز إعرابه بحسب العوامل وجازت حكايته على
أصله، مع تقدير إعرابه للحكاية، واللفظ الذي على حرفين إن حكي لم يغير مطلقاً،
وإن أعرب وثانيه لين وجب تضعيفه مثل "لو" قال الشاعر:
ألام على "لو" ولو كنت عالماً ... بأذنان "لو" تفتني أوائله
ويقلب الحرف المضاعف همزة في ما، ولا للساكنين، تقول: ماء، ولاء.

1 فقوله: "بقرشيا" مجرور بالياء وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها حركة
الحكاية؛ وهي الفتحة والتنوين، ومثل هذا: قول بعض العرب، وقد قيل له: هاتان
تمرتان، دعنا من تمرتان؛ فتمرتان مجرور بمن بياء مقدرة منع من ظهورها حرف الحكاية.
2 هذا هو النوع الثالث، وهو حكاية حال المفرد، وتكون بأدائي الاستفهام: "أي"
و"من"؛ ويسمى الاستثبات بأي أو من؛ أي: طلب الإثبات بهما، وهذا النوع هو الذي
ذكره الناظم كما سيأتي.

3 احترز به عن المعرفة؛ لأنها لا تحكي بأي. ويجب أن تكون النكرة مذكورة، قال
الدنوشري: أو معلومة، كما قيل: هل ضربت رجلاً؟ فقال المخاطب: ضربت، فتقول:
مريداً لتعيين الحاكي "أيا" فقد حكيت ما فيها مع الحذف.

4 سواء كان كل من التثنية والجمع حقيقياً؛ بأن كان موجوداً في المسئول عنه كما مثل
المصنف، أو يكون صالحاً لأن يوصف به نحو: رأيت كاتباً وخطيباً، وقابلت رجلاً
ونساء؛ فإنك تحكيهما بأيين وآيات، مع أن الأولين ليسا بمثنيين صناعة، ولكن يوصفان
المثنى، تقول: جالسين مثلاً، والآخرين ليسا بجمعي تصحيح، ولكن يوصفان به، تقول:
صالحين وصالحات. ويقاس على ذلك حكاية المرفوع بالفاعلية والمجرور.

وغلامين، وجاريتين، وبنين، وبنات: أيا وأية، وأيين، وأيتين، وأيين، وأيات 1.

1 "أي" في جميع الأمثلة الاستفهامية معربة، وفي إعرابها خلاف؛ فقليل: هي معربة بما فيها من حركات وحروف على حسب العوامل، "فأي" مبتدأ مرفوع بالضممة، وخبرها محذوف مؤخر عنها لصدارتها، تقديره في مثل: جاء رجل؛ أي جاء؟، و"أيا" مفعول لفعل محذوف مؤخر أيضاً، تقديره في مثل: أكرمت رجلاً، أيا أكرمت؟ و"أي" مجرورة بحرف جر محذوف مع متعلقه تقديره في مثل: مررت برجل؛ بأي مررت؟ و"أيان" مرفوع بالألف، و"أين" بالياء. إلخ ويلزم على هذا القول: حذف الجار، وإبقاء عمله في حالة الجر.

وقيل: هي معربة بحركات مقدرة؛ لأنها لحكاية اللفظ المسموع، فحركاتها، وحروفها الزائدة في التثنية للحكاية، وليست علامات إعراب، وعلى هذا يقال: "أي" مبتدأ مرفوع بضممة مقدرة منع منها حركة الحكاية، و"إيان" مرفوع بضممة مقدرة منع منها علامة التثنية التي جيء بها للحكاية... إلخ، والخبر محذوف تقديره: أي هو، أو هما، مثلاً، وقيل: الحركة والحرف في حالة الرفع إعراب، وفي حالتي النصب والجر حكاية. هذا: وحكاية ما للمنكور من إعراب وتذكير وإفراد وفروعهما، هي اللغة الفصحى وهناك لغة أخرى يحكى بها ما له من إعراب وتذكير وتأنيث فقط.

ولا يثنى ولا يجمع لفظ "أي"؛ فتقول: "أيا" لمن قال: رأيت رجلاً، أو رجلين، أو رجلاً، وأية لمن قال: رأيت امرأة، أو امرأتين، أو نساء.

وفي الحكاية بأي يقول الناظم:

احك "بأي" ما لمنكور سئل... عنه بما في الوقف أو حين تصل*

أي: إذا سئل بأي عن منكور في كلام سابق حكى في "أي" ما لذلك المنكور من إعراب، وتذكير، وإفراد، وفروعهما سواء في ذلك حالة الوقف أو الوصل.

* "ما" اسم موصول مفعول احك. "لمنكور" متعلق بمحذوف صلة ما. "عنه" متعلق بسئل على أنه نائب فاعله، والجملة صفة لمنكور. "بها" متعلق بسئل، و"ها" عائدة إلى أي. "في الوقف" متعلق باحك. "أو حين" حين ظرف معطوف بأو على الوقف. "تصل" الجملة في محل جر بإضافة حين؛ مفعول تصل محذوف؛ أي: حين تصل الكلام.

وكذلك تقول في "من" 1؛ إلا أن بينهما فرقا من أربعة أوجه 2:
أحدها: أن "أيا" عامة في السؤال؛ فيسأل بها عن العاقل كما مثلنا، وعن غيره كقول
القائل: رأيت حماراً، أو حمارين، و"من" خاصة بالعاقل.
الثاني: أن الحكاية في "أي" عامة في الوقف والوصل؛ يقال: جاءني رجلان، فتقول: أيان
بالوقف، أو أيان يا هذا.
والحكاية في "من" خاصة بالوقف 3 تقول: "منان" بالوقف والإسكان، وإن وصلت
قلت: من يا هذا؟ 4 وبطلت الحكاية، فأما قوله:

-
- 1 أي: إذا حكيت بها نكرة مذكورة، تقول للمفرد: منا، ومنه، وللمثنى منين، منتين،
وللجمع: منين، منات، و"من" في الجميع مبنية، وهي مبتدأ مبني على سكون مقدر منع
من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة للحرف الذي جلبته الحكاية في محل رفع، والخبر
محذوف كما تقدم في أي. وليست "منان" و"منين" ونحوهما معربة، كما يتوهم من
علامات التنبيه والجمع؛ بل هي لفظ: "من" زيدت عليها هذه الحروف للدلالة على
حال المسئول عنه.
2 هناك فرق خامس وهو: أن "أيا" تختص بحكاية النكرة؛ و"من" تحكى بها النكرة،
ويحكى بعدها العلم من المعارف بشروط كما سيأتي.
3 وفي هذا يقول الناظم:
ووقفاً احك ما لمنكور "بمن" ... والنون حرك مطلقاً وأشبعن*
أي: إن سئل عن منكور مذكر بـ"من"، فاحك فيها في حالة الوقف ما له من إعراب
وغيره، وحرك النون في أحوال إعراب المحكي الثلاثة، وأشبع حركتها لينشأ عنها ما سبب
المحكي.
4 أي: بإبقائها ساكنة على لفظها في جميع الأحوال؛ فلا تحرك نونها، ولا تشيع ولا
تلحقها علامات الفروع.

* "ووقفاً" حال من فاعل احك، أو منصوب على نزع الخافض، "ما" اسم موصول
مفعول احك. "لمنكور" متعلق بمحذوف صلة "بمن" متعلق باحك. "والنون" مفعول
حرك مقدم. "مطلقاً" نعت لمصدر محذوف؛ أي: تحريكاً مطلقاً، "وأشبعن" فعل أمر
مؤكد بالنون الخفيفة.

أتوا ناري فقلت منون أنتم؟ 1

فنادر في الشعر، ولا يقاس عليه، خلافاً ليونس.

الثالث: أن "أيا" يحكى فيها حركات الإعراب غير مشبعة؛ فتقول: "أي، وأيا،

1 صدر بيت من الوافر؛ استشهد به سيبويه ولم ينسبه، وهو لشمر بن الحارث الضبي،

وقيل: لتأبط شراً، وعجزه:

فقالوا الجن قلت عموا ظلاماً

اللغة والإعراب: أتوا: حضروا وجاءوا، ناري، المراد: النار التي توقد لإرشاد السائرين،

وكانت عادة كرماء العرب إذا كانت مجاعة أو قحط أن يوقدوا ناراً على مرتفع من

الأرض، ليراها السائرون ليلاً فيقصدونها، منون أنتم: أي: من أنتم؟ عموا ظلاماً: تحية

من تحايا العرب الجاهليين، مثل: عم صباحاً، وعم مساءً.

"أتوا ناري" أي فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف المحذوف للساكين، وواو

الجماعة فاعل، وناري مفعول مضاف لياء المتكلم، "منون" من: اسم استفهام مبتدأ مبني

على سكون مقدر منع منه اشتغال المحل بحركة مناسبة الحرف الذي جلبته الحكاية في

محل رفع، والواو والنون زائدتان للحكاية، والحكي ضمير في فعل محذوف صادر من

الجن، والتقدير: أتوا ناري فقالوا: أتينا فقلت: منون أنتم؟ "أنتم" خبر المبتدأ. "الجن"

خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: نحن الجن والجملة في محل نصب مقول القول "ظلاماً" منصوب

على الظرفية بعموا.

المعنى: هذا البيت من أوهام العرب وأكاذيبهم في الجن، يقول الشاعر: حضر الجن إلى

ناري للاستدفاء أو لغيره، فقلت لهم مستفهماً: من أنتم؟ فقالوا: نحن الجن؛ فقلت عند

ذلك -تحية لهم- نعم ظلامكم وبعده:

فقلت إلى الطعام فقال منهم ... زعيم نحسد الإنس الطعاما

لقد فضلتم بالأكل فينا ... ولكن ذاك يعقبكم سقاما

الشاهد: في "منون"؛ حيث لحقت الواو والنون "من" في حالة الوصل وذلك شاذ،=

وأي"، ويجب في "من" الإشباع¹، فتقول: "منو" ومنا، ومني".
الرابع: أن ما قبل تاء التانيث في "أي" واجب الفتح، تقول: أية، وأيتان، ويجوز الفتح والإسكان في "من" 2 تقول: منه، ومنت 3، ومَنْتَان، ومَنْتَان، والأرجح الفتح في المفرد 4 والإسكان في التثنية.

= والقياس: "من أنتم"؛ لأن لفظ "من" في الحكاية لا يختلف في حالة الوصل في إفراد ولا تثنية ولا جمع، وفيه شذوذ آخر، وهو: تحريك النون الأخيرة، والنون حين تزداد تكون ساكنة، وشذوذ ثالث وهو: حكاية الضمير المحذوف في "أتينا" والضمير معرفة، والمعارف غير الأعلام لا تحكى، وفي ذلك يقول الناظم:
وإن تصل فلفظ "من" لا يختلف ... ونارد "منون" في نظم عرف*
أي: إن "من" يحكى بها في الوقف على النحو الذي سبق؛ فإذا وصلت لم يحك فيها شيء، وتكون بلفظ واحد في الجمع، وورد قليلا في الشعر "منون" وصلا.

1 أي: للحركات في حكاية المفرد المذكور خاصة على الفصحى. ومن العرب من يحكى "بمن" إعراب المسئول عنه فقط، ولم يرد علامة التانيث أو التثنية والجمع؛ فيقول لمن قال: قام رجل، أو امرأة، أو رجلان أو امرأتان، أو رجال أو نساء، "منو" في الجميع، وفي النصب منا، وفي الجر مني.
2 وذلك إذا اتصلت بها تاء الحكاية.

3 وكذلك في حالي النصب والجر، ولم يثبت حرف المد في "منه" للدلالة على الإعراب؛ لأن هاء التانيث لا تكون في الوقف إلا ساكنة، فاكتملي بحكاية التانيث، وتركت حكاية الإعراب.

4 قيل: لأن التاء فيه متطرفة فهي ساكنة في الوقف، فحرك ما قبلها لئلا يلتقي ساكنان؛ ولا كذلك في التثنية، وفي هذا يقول الناظم: =

* "لفظ" الفاء واقعة في جواب الشرط، ولفظ مبتدأ. "من" مضاف إليه، وجملة "لا يختلف" خبر المبتدأ. "ونادر" خبر مقدم. "منون" مبتدأ مؤخر مقصود لفظه. "في نظم" متعلق بنادر. "عرف" فعل ماض للمجهول، والجملة من الفعل ونائب الفاعل نعت لنظم.

.....
...

=

وقل لمن قال: "أتت بنت" "منه" ... والنون قبل تا المثنى مسكنه*

والفتح نزر.....

أي: قل في حكاية المؤنثة: "منه" رفعًا ونصبًا وجرا، لمن قال لك: "أتت بنت" وتسكن النون التي قبل التاء في التشنية؛ فتقول: منتان، ومنتين، وقد ورد قليلا فتح النون، وفي حكاية المثنى يقول الناظم:

وقل "منان ومنين" بعد "لي ... إلفان بابنين" وسكّن تعدل

أي: قل في تشنية المذكر: "منان" رفعًا، و"منين" نصبًا وجرا، وتسكن النون فيهما، وإلفان مثنى إلف بمعنى مؤالف، وبابنين، أي: معهما، ومنان لحكاية إلفان ومنين لحكاية إلفان ومنين لحكاية ابنين، ففيه لف ونشر مرتب، وذكر حكاية جمع المذكر بقوله:

وقل "منون ومنين" مسكنا ... إن قيل جا قوم لقوم فطنا*

أي: قل في حكاية جمع المذكر "منون" رفعًا، و"منين" نصبًا وجرا بسكون النون فيهما. فإذا قيل: جاء قوم فقل: منون، وفي رأيت قوما، منين، وفي مررت بقوم، منين، وأشار إلى حكاية جمع المؤنث بقوله:

..... وصل التاء والألف ... بمن يآثر "ذا بنسوة كلف"*

أي: صل التاء والألف الزائدتين بمن عند حكاية الجمع المؤنث، فإذا قيل: هذا كلف بالنساء فقل في الحكاية: منات. وكذلك تفعل في حالي الجر والنصب.

* "لمن" متعلق بقل، وجملة "قال" صلة من. "أتت بنت" الجملة محكية بقال "منه"

مفعول قل مقصود لفظه. "والنون" مبتدأ. "قبل" ظرف متعلق بمسكنة الواقع خبرًا للنون.

* "منان" مفعول قل مقصود لفظه "ومنين" عطف عليه. "بعد" ظرف متعلق بقل. "لي" خبر مقدم. "إلفان" مبتدأ مؤخر. "بابنين" متعلق بإلفان، والجملة من المبتدأ والخبر مفعول لقول محذوف مضاف، "بعد" مضاف إليه؛ أي: بعد قولك.. إلخ.

* "منون" مفعول قل على حكاية اللفظ، "مسكنا" اسم فاعل جال من فاعل قل. "إن قبل" شرط وفعله، والجواب محذوف، "جا قوم" الجملة من الفعل والفاعل نائب فاعل

قل قصد لفظها. "لقوم" متعلق بجا. "فطنا" نعت لقوم المجرور.
* "التا" بالقصر مفعول صل. "والألف" معطوف عليه "بمن يآثر" متعلقان بصل. "ذا" اسم إشارة مبتدأ، "بنسوة" متعلق بكلف الواقع خبراً للمبتدأ
وجملة المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة قول محذوف مضاف "إثر" مضاف إليه؛ أي:
يآثر قولك: ذا ... إلخ.

(141/4)

وإن كان المسئول عنه علماً 1 لمن يعقل، غير مقرون بتابع 2، وأداة السؤال "من" غير مقرونة بعاطف، فالحجازيون يجيزون حكاية إعرابه 3، فيقولون: من زيداً 4؛ لمن قال: رأيت زيداً، ومن زيد بالخفض 5؛ لمن قال: مررت بزيد.
وتبطل الحكاية في نحو: "ومن زيد" لأجل العاطف، وفي نحو: "من غلام زيد" لانتفاء العلمية، وفي نحو: "من زيد الفاضل" لوجود التابع 6.
ويستثنى من ذلك: أن يكون التابع ابنًا، متصلًا بعلم؛ "كرأيت زيد بن عمرو"، أو علمًا معطوفًا 7؛ "كرأيت زيدًا وعمراً" فتجوز فيهما الحكاية 8 على خلاف في الثانية

- 1 اسما كان، أو لقبا، أو كنية.
- 2 أي: من التوابع الخمسة: التوكيد، والبدل، والبيان، والنعت لغير ابن كما سيأتي، وفي العطف الخلاف الآتي. وإنما اشترط انتفاء التابع؛ لأنهم استغنوا بإطالته عن الحكاية؛ لأن إطالته بالتابع توضحه.
- 3 أما غير الحجازيين فلا يجيزون حكايته؛ بل يرفعوه بعدها مطلقًا، على أنه مبتدأ خبره، "من"، أو العكس. ومن الحجازيين من يجوز ذلك أيضا براجحية.
- 4 ويقال في إعرابه: "من" مبتدأ، و"زيد" خبر أو العكس، وهو مرفوع بضممة مقدرة في الأحوال الثلاثة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، وقيل: حركته في حالة الرفع إعراب، والفتحة والكسرة للحكاية.
- 5 ويتعين حينئذ: رفع الاسم بعد العاطف على الخبرية أو الابتدائية في جميع الأحوال كما سبق.
- 6 ويشترط كذلك لحكاية العلم "بمن": ألا يكون عدم الاشتراط فيه متيقنا، فلا يقال: من الفرزدق - بالجر - لمن قال: سمعت شعر الفرزدق؛ لأن انتفاء الاشتراك فيه متيقن.

7 أي: بالواو خاصة، وقيل: بالفاء كذلك.

8 تقول لمن قال: رأيت زيد بن عمرو: من زيد بن عمرو؟، ولمن قال: رأيت زيدًا وعمراً، =

(142/4)

.....
... ..

= من زيد وعمرو؟ ولمن قال: رأيت أخا محمد وعلياً، ومن أخا محمد وعلياً؟ وفي حكاية العلم يقول الناظم:

والعلم احكيه من بعد "من" ... إن عريت من عاطف بها اقترن*
أي: احك العلم "بمن" إن لم يتقدم عليها عاطف بالواو خاصة، وقيل: بالفاء كذلك.
ويتبين مما ذكر: أنه لا يحكى غير العلم من المعارف؛ فلا يقال لمن قال: رأيت صديق محمد. من صديق محمد؟ بنصب صديق؛ بل يجب رفعه.
ولا يحكى العلم موصوفاً بغير ابن مضافاً إلى علم؛ فلا يقال: من محمدًا العاقل؟ ولا من محمدًا ابن الأمير؟ لمن قال: رأيت محمدًا العاقل، أو رأيت محمدًا ابن الأمير.
وخلاصة ما سبق: أن "من" تخالف "أيا" في باب الحكاية فيما يأتي.
أ- "من" تختص بحكاية العاقل، و"أي" عامة في العاقل وغيره.
ب- "من" تختص بالحكاية في الوقف، و"أي" عامة في الوقف والوصل.
ج- "من" يجب فيها الإشباع، و"أي" تحكى فيها حركات الإعراب غير مشبعة.
د- "من" تحكى النكرة ويحكى بعدها العلم بالشروط المذكورة، و"أي" تختص بالنكرة.
هـ- ما قبل تاء التأنيث في "من" يجوز فيه الفتح والإسكان، وفي "أي" واجب الفتح.

* "والعلم" مفعول محذوف يفسره ما بعده "من بعد" متعلق باحكيه، و"من" مضاف إليه "إن عريت" شرط وفعله، وفاعله يعود على "من". "من عاطف" متعلق بعريت، "بها" متعلق باقتران صفة لعاطف، وفاعل اقترن يعود على عاطف.

(143/4)

.....

....

الأسئلة والتمارين:

- 1 عرف الحكاية، واذكر أقسامها التي بينها المصنف، ومثل لكل.
- 2 أين تطرد حكاية الجملة؟ اذكر أمثلة موضحة من إنشائك؟
- 3 ما الفرق بين الحكاية "بأي" و"بمن"؟ وكيف تعريهما؟ وما حكم "من" مع النكرة؟
- 4 بم يحكى العلم؟ وما الذي يشترط في حكايته؟ اذكر ذلك موضحاً بالأمثلة.
- 5 بين موضع الاستشهاد بما يأتي في هذا الباب.
قال -تعالى: {أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ كَانُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى قُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ} .
{قَالُوا أَأَتَيْنَكَ لِأَنْتَ يُوسُفُ قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي} .
قرأت على باب الحسين: "أحب أهل بيتي إلي الحسن والحسين". وكتب على أحد الحوائط: {قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى} .
سمع رجل آخر يقول لصاحبه مشيراً إلى ثالث: هذا فلسطيني، فأجابه: ليس فلسطيني.
- 6 حك "بأي" ثم "بمن" النكرات الصالحة للحكاية فيما يأتي:
إذا بعث إليك برسل فأكرمهم. في مصر عظماء وقادة مخلصون، وفي البلاد العربية إخوان لنا نجلهم ونقدرهم. لا بد للكنانة من حماة أباة، ركبت حماراً مسرجاً، نظرت إلى فرس ملجم، وصلت ميناء السويس سفن حربية.
- 7 في البيت الآتي شاهد في هذا الباب -على قول- وضحه، وبين موقع ما تحته خط من الإعراب؛ وهو لذي الرمة:
سمعت الناس ينتجعون غيثاً ... فقلت لصيدح انتجعي بلالا
صيدح: اسم ناقة الشاعر، وبلال: اسم الممدوح، وهو بلال بن أبي بردة القاضي.
- 8 اشرح قول الناظم الآتي مبينا شروط حكاية العلم:
والعلم احكيه من بعد "من" ... إن عريت من عاطف بما اقترن
- 9 احك الجمل الآتية مبينا ما تطرد حكايته:
نصر من الله وفتح قريب. حسبنا الله ونعم الوكيل. محمد أكرمته. ومررت بسعيد.

هذا باب التأنيث:

لما كان التأنيث فرع التذكير 1 احتاج لعلامة، وهي:
إما "تاء" محركة 2 وتختص بالأسماء كقائمة أو "تاء" ساكنة وتختص بالأفعال كقامت. وإما
ألف مفردة 3 كحبل، أو ألف قبلها ألف فتقلب هي 4 همزة كحمراء، ويختصان
بالأسماء. وقد أنثوا أسماء كثيرة 5 بتاء مقدرة 6 ويستدل على ذلك:
بالضمير العائد عليها؛ نحو: {النَّارُ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا} ، {حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ
أُوزَارَهَا} .

هذا باب التأنيث:

- 1 قيل: إنما كان التأنيث فرع التذكير؛ لأن الأصل في جميع الأشياء كما يقول سيبويه
التذكير؛ بدليل أنه يطلق على كل مذكر أو مؤنث لفظ "شيء" وهذا اللفظ مذكر،
وأيضاً فهو لا يحتاج إلى زيادة.
- 2 وتكون مربوطة، وتقلب في الوقف هاء؛ ولذلك يسميها بعض النحاة "هاء التأنيث"
هي أظهر في الدلالة على التأنيث من الألف؛ لأنها لا تلتبس بشيء بخلاف الألف، فإنها
تلتبس بألف الإلحاق وألف التكسير.
- 3 أي: لس معها ألف أخرى، وتسمى "الألف المقصورة" وهي ألف لينة مفردة زائدة
قبلها فتحة للدلالة على التأنيث، ولا يلحقها تنوين ولا تاء، وتزداد في آخر الأسماء
المعربة.
- 4 أي: الألف الثانية التي للتأنيث، وهذا رأي البصريين وهو الراجح، وتزداد في آخر
بعض الأسماء المعربة الجامدة أو المشتقة. ولا يجمع بين الألف والتاء في التأنيث.
أما "علقة" لنبت، و"أرطاة" لشجر، فألفها مع التاء للإلحاق بجعفر، ومع عدمها تحتل
الإلحاق والتأنيث.
- 5 أي: من مجازي التأنيث والتذكير، وسبيل ذلك السماع.
- 6 وذلك مثل: دار، وشمس، وأرض، وعين، وأذن، ولا يقدر غير التاء؛ لأنها أكثر وأظهر
في الدلالة على التأنيث كما بينا.

{وَأِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا} 1، وبالإشارة إليها نحو: {هَذِهِ جَهَنَّمُ} ، وبشورتها في تصغيره 3 نحو: عيينة، وأذينة.

أو فعله نحو: {وَلَمَّا فَصَلَتِ الْعِيرُ} وبسقوطها من عدده كقوله:
وهي ثلاث أذرع وأصبع 4

1 فالنار، والحرب، والسلم مؤنثات؛ بدليل عود الضمير عليها مؤنثاً. [سورة الحج
الآية: 72] ، [سورة محمد الآية: 4] ، [سورة الأنفال الآية: 61] .

2 [سورة يس الآية: 63] .

3 أي: لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها، ويختص ذلك بالثلاثي، وكذا الرباعي إذا
صغر تصغير الترخيم؛ نحو: ذريعة، في ذراع.

4 عجز بيت من الرجز، حميد الأرقط، يصف قوساً عربية، وصدرة:

أرمي عليها وهي فرع أجمع

اللغة والإعراب: فرع: أي مأخوذة من الغصن بحاله وليست بفلق "وهي" الواو للحال،
و"هي" مبتدأ. "فرع" خبر. "أجمع" توكيد.

المعنى: إني أرمي على هذه القوس المصنوعة من الغصن نفسه، وقد استوفت طولاً
وأجزاء. والمراد بقوله: و"أصبع" الإشارة إلى أن هذه القوس كاملة وافية كما يقال: هذا
الثوب سبع أذرع وزيادة.

الشاهد: في ثلاث أذرع؛ فإن سقوط الهاء من ثلاث يدل على تأنيث الذراع؛ لما هو
معروف من أن العدد من ثلاثة إلى عشرة، يذكر على المؤنث، ويؤنث مع المذكر، وإلى
ما تقدم يشير الناظم بقوله:

علامة التأنيث تاء أو ألف ... وفي "أسام" قدروا التنا كالكثف

ويعرف التقدير بالضمير ... ونحوه كالرد في التصغير*

=

* "علامة التأنيث" مبتدأ ومضاف إليه. "تاء" خبر. "أو ألف" عطف على تاء. وفي

أسام" متعلق بقدرُوا "التا" بالقصر مفعول قدرُوا. "كالكتف" متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ
محذوف أي: وتلك الأسامي كالكتف.

"والتقدير" نائب فاعل يعرف. "بالضمير" متعلق بيعرف. "ونحوه" عطف عليه. "كالرد"
متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: وذلك كالرد. "في التصغير" متعلق بالرد.

فصل: الغالب في التاء أن تكون لفصل صفة المؤنث من صفة المذكر كقائمة

= أي: إن العلامة التي تدل على تأنيث اللفظ وجود تاء في آخره، أو ألف مقصورة، أو ممدودة على النحو الذي بينه المصنف. وقد تقدر التاء كما في "أسام" جمع أسماء الذي مفرد "اسم" فهو جمع الجمع ممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع مثل جوار.

و"كتف" من أجزاء الجسم، ويعرف المقدر من العلامة بعود الضمير إليه مؤنثاً، أو بما أشبه ذلك؛ كرد التاء إليه في التصغير، وكذلك بتأنيث خبره، أو نعته، أو حاله. والمؤنث نوعان: حقيقي وهو: الذي يدل على أنثى من طبعها أن تلد وتتناسل، ولو كان التناسل عن طريق البيض والتفريخ، فإن وجدت فيه علامة التأنيث؛ من تاء أو ألف، نحو: فاطمة، وليلى، وعلياء سمي كذلك مؤنثاً لفظياً ومعنوياً، وإن لم توجد كهند، وسعاد، سمي مؤنثاً معنوياً، ومجازي وهو: الذي لا يلد ولا يتناسل ويعامل معاملة المؤنث الحقيقي غالباً، ويعرف من طريق السماع والنقل عن العرب، ومما سمع من المؤنثات المجازية: الجنوب، الشمال، الصبا، الدبور، جهنم، سقر، الشمال، اليسار، الكف، الضلع، الكأس، وقد تكون فيه علامة ظاهرة؛ كورقة وسفينة، أو مقدرة؛ كدار، وأذن، وشمس. وهنالك مؤنث لفظي فقط، وهو: ما كان علماً للمذكر واشتمل على علامة التأنيث؛ نحو: أسامة، وزكرياء.

وله أحكام أخرى؛ فقد يراعى لفظه فيمنع من الصرف، وقد يراعى معناه فلا يؤنث له الفعل؛ فلا يقال: قامت أسامة، وزكرياء، ولا يجمع جمع مذكر سالماً.. إلخ. ويذكر النحاة نوعاً آخر يسمى المؤنث الحكمي، وهو: ما كان لفظه مذكراً وأضيف إلى مؤنث فاكسب التأنيث بالإضافة، نحو قوله -تعالى: {وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ} فكلمة "كل" مذكورة، واكتسبت في الآية التأنيث من المضاف إليه وهو "نفس" [سورة ق الآية: 21].

فائدة: ما لا يتميز مذكره عن مؤنثه، مثل: نخلة، قملة، برغوث، يعتبر ما فيه التاء مؤنثاً مطلقاً، وما تجرد منها مذكراً مطلقاً. وتذكير أعضاء الإنسان وتأنيثها موقوف على السماع والغالب في الأعضاء المزدوجة التأنيث؛ تبعاً للسمع الوارد فيها مثل: عين،

أذن، رجل، وفي غير المزدوجة، التأنيث، تبعاً للسمع الوارد فيها مثل: عين، أذن، رجل، وفي=

(147/4)

وقائم1، ولا تدخل هذه التاء2 في خمسة أوزان:
أحدها: "فعل" بمعنى فاعل، كرجل صبور وامرأة صبور، ومنه3: {وَمَا كَانَتْ أُمُّكَ بَغِيًّا} أصله: بغويا، ثم أدغم، وأما قولهم: امرأة ملولة، فالتاء للمبالغة؛ بدليل رجل ملولة، وأما امرأة عدوة فشاذ4، محمول على صديقة. ولو كان "فعل" بمعنى مفعول لحقته التاء5 نحو: جمل ركوب، وناقرة ركوبة.

= غير المزدوجة التذكير، مثل: رأس، قلب، أنف، ظهر.
ومن المزدوج المذكر: الحاجب، الصدغ، الخد، المرفق، الزند، الكوع، الكرسي، اللحي "عظم الفك". ومن المنفرد المؤنث: الكرشي، الكبد، ومن المزدوج الذي يذكر ويؤنث: العضد، الإبط، الضرس، ومن المنفرد الذي يذكر ويؤنث، العنق، اللسان، القفا.
1 قيل: ذلك قياس في اسم الفاعل كقائمة واسم المفعول كمحمودة، والصفة المشبهة كحسنة، والمنسوب بالياء كعربية. وقد تدخل بعض الأسماء الجامدة سمع: أسد، وأسدة، رجل ورجلة، غلام وغلامة، إنسان وإنسانة، فتى وفتاة، طبي وطبية، امرأ، وامرأة، ولا يقاس على ذلك، بل يجب الوقوف عند حد السماع، كما تدخل في الصفات المختصة بالمؤنث، على وزن فاعل ومفعول، مثل: طالق، حامل، حائض، مريض مطلق؛ إذا لم يقصد منها الحدوث، فإذا قصد بها الحدوث في أحد الأزمنة لزمته التاء؛ تقول: فلانة حائضة الآن، وطالقة غدا.

2 أي: الفاصلة صفة المؤنث من صفة المذكر والفارقة بينهما. وقد تلي "فعولا" وغيره من الأوزان، "تاء"، ولكنها لا تكون فارقة، مثل فروقة، من الفرق، وملولة، من الملل؛ فإن التاء فيهما للمبالغة.

3 إنما قال: ومنه؛ ليشير إلى الرد على ابن جني، حيث قال: إن "بغيا" وزنه "فعل" ولو كان "فعولا" لقليل: بَغُوا؛ كما قيل: نَحُو. ووجه الرد: أن نَحُوا شاذ.

4 هذا إذا كانت "عدوة" بمعنى قامت بما العدواة، أما إذا أريد من وقعت عليها العدواة

فلا شذوذ؛ لأنها حينئذ بمعنى مفعول.
5 أي: جوازاً على قلة، لا شذوذاً كغيره من الأوزان.

(148/4)

والثاني: "فعليل" بمعنى مفعول 1 نحو: رجل جريح وامرأة جريح، وشذ ملحفة جديدة، فإن كان "فعليل" بمعنى فاعل لحقته التاء 2 نحـم: امرأة رحيمة وظريفة، فإن قلت: مررت بقتيلة بني فلان ألحقت التاء خشية الإلباس 3؛ لأنك لم تذكر الموصوف.
الثالث: "مفعال" كمنحار، وشذ ميقانة 4.
الرابع: "مفعيل" كمعطير 5، وشذ امرأة مسكينة. وسمع مسكين على القياس.
الخامس: "مفعل" كمغشم، ومدعس 6.

1 أي: بشرط أن يعرف موصوفه؛ أي: المتصف بمعناه، فلا يستعمل استعمال الأسماء غير المشتقة، وليس المراد بالموصوف -هنا- الموصوف النحوي وهو النعت، وإنما المقصود: الموصوف المعنوي الذي يتصل به معنى المشتق؛ ليشمل ما إذا كان الوصف خبراً، أو حالاً، أو بياناً؛ مثل: الفتاة قتيل بحذف التاء، وسواء كان الموصوف المذكور ملفوظاً به، أو منوياً وملحوظاً بقرينة تدل عليه؛ نحو: قتيل من النساء، وقد تلحقه التاء حملاً على الذي بمعنى "فاعل" كقولهم: صفة ذميمة، وخصلة حميدة.
2 وقد تحذف حملاً على الذي بمعنى مفعول، نحو: {إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ} ، {مَنْ يُجِئِ الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ} [سورة الأعراف الآية: 56] ، [سورة يس الآية: 78] .

3 أي: بالمذكر، وبهذا يعلم أنه إذا استعمل "فعليل" بمعنى مفعول استعمال الأسماء؛ بأن لم يعرف الموصوف وجب ذكر التاء لعدم اللبس، نحو: رأيت في الخزر ذبيحة.
4 من اليقين وهو عدم التردد، يقال رجل ميقان، وامرأة ميقانة؛ أي: يكثر كل منهما اليقين والتصديق بما يسمعه.

5 أي: كثير العطر طيب الرائحة، ومثله "منطيق" للرجل البليغ، والمرأة البليغة.
6 المغشم: الجريء الشجاع الذي لا يثنيه شيء عن إدراك ما يرد ويهوى.
والمدعس: الطعان من الدعس، وهو الطعن. وإلى أوزان المشتقات التي لا تدخلها التاء الفارقة، أشار الناظم بقوله:

ولا تلي فارقة "فعولا" ... أصلا "ولا المفعال والمفعيلا"
كذاك "مفعل" وما تليه ... تا الفرق من ذي فشذود فيه

=

(149/4)

وتأتي التاء لفصل الواحد من الجنس 1 كثيرا؛ كتمرة. ولعكسه 2، في جبأة وكماة خاصة 3
وعوضا من فاء كعدة 4 أو من لام كسنة 5؛ أو من زائدة لمعنى، كأشعني

=

ومن "فعليل" كقتيل إن تبع ... موصوفة غالبا التا تمتنع*
أي: إن هذه التاء التي تدخل على الصفات للفرق بين المذكر والمؤنث، لا تدخل على
ما كان من الصفات على وزن "فعول" أصلا؛ أي: الذي بمعنى فاعل، ولا وصفا على
"مفعال" أو "مفعيل" أو "مفعل" وما تلحقه التاء الفارقة من هذه الأوزان ففيه شذوذ؛
أي: إنه شاذ.

أما الوصف الذي على وزن "فعليل"، فإن تبع موصوفه بأن كان له موصوف معروف
حذفت منه التاء غالبا؛ اكتفاء بمعرفة الموصوف.

- 1 أي: جنسه الجامد، وتكون في المخلوقات كثيرا، كتمرة وقمر، ونخلة ونخل، وشجرة
وشجر، وفي المصنوعات قليلا، كلبنة ولبن، وجرة جر، وسفينة وسفين.
- 2 أي: تمييز الجنس الجامد من واحدة؛ فتكون داخلية على الجنس وذلك قليل.
- 3 هما اسمان لنوع واحد من النبات؛ الأول أحمر، والثاني يميل إلى السواد، ويقال للمفرد
منهما "جبء" و"كمء" وليس منه: سيارة وميارة؛ لأنهما جمعا سيار وميار، وليس من
أسماء الأجناس لغلبة التأنيث عليهما، قال -تعالى: {وَجَاءَتْ سَيَّارَةٌ} [سورة يوسف
الآية: 19] ، وعلى تقدير كونهما من أسماء الأجناس فهما اسما جنس مشتق.
- 4 مصدر "وعد" وأصلها "عدة" نقلت كسرة الواو إلى العين، ثم حذفت الواو وعوض
عنها التاء آخرًا؛ لأنها لا تقع صدرا.
- 5 أصلها: سنو أو سنة؛ بدليل جمعها على: سنوات، أو سنهات، حذفت الواو والهاء،
لكراهية تعاقب حركات الإعراب على الواو لاعتلالها، وعلى الهاء لحفائها وعوض عنها
التاء.

* "ولا" لا نافية "تلي" فعل وفاعله يعود إلى تاء التأنيث. "فارقة" حال من فاعل تلي. "فعولا" مفعول تلي. "أصلا" حال من مفعولا.

* "كذاك" خبر مقدم. "مفعول" مبتدأ مؤخر. "وما" اسم موصول مبتدأ. "تا" فاعل تليه. "الفرق" مضاف إليه، والجملة صل ما. "من ذي" متعلق بتليه، والإشارة إلى الأوزان المتقدمة. "فشذوذ فيه" مبتدأ وخبر، والجملة خبر المبتدأ والأول، والفاء زائدة لشبه الموصول بالشرط.

* "ومن فعيل" متعلق بتمتنع "كقتيل" جار ومجرور متعلق بمحذوف في موضع الحال من فعيل. "إن تبع" شرط وفعله، والجواب محذوف لدلالة ما بعده عليه. "موصوفة" موصوف مفعول تبع، والهاء مضاف إليه، وفاعله يعود على فعيل. "غالبًا" حال من ضمير تبع. "التاء" بالقصر للضرورة، مبتدأ، وجملة "تمتنع" خبره.

(150/4)

وأشاعة1، أو من زائد لغير معنى كزنديق، وزنادقة2. وللتعريب كموازجة3، وللمبالغة4 كراوية ولتأكيدها5 كنسابة، والتأكيد التأنيث كنعجة6.

1 فإن التاء هنا عوض عن ياء النسب، ولذلك لا يجتمعان، ومثله: أزرقى و"أزارقة"، ومهلبى و"مهالبة". من جموع التكسير المسنونة إلى المفرد: أشعت، وأزرق، وملهب. 2 فإن التاء عوض عن الياء في المفرد؛ إذ إن الأصل في تكسيروها زناديق على وزن مفاعيل، ولا يجمع بينهما.

3 جمع موزج، وهو الجورب، أو الحف والقياس في جمعه، موازج، فجاء بالتاء في الجمع للدلالة على أن أصل الكلمة غير عربي، وقد عربت بإدخال شيء من التغيير على صيغتها. ومثلها: كياجة، جمع كيلجة، والقياس كياليح؛ فجاءت التاء بدلا من الياء للدلالة على التعريب.

4 أي: في الوصف الذي على فاعل، والرواية: الكثير الرواية. قيل: وإنما أنشأ المذكر هنا؛ لأنهم قصدوا أنه غاية في ذلك الوصف، والغاية مؤنثة.

5 أي: تأكيد المبالغة الحاصلة بغير التاء في الصفة على فعال أو مفعال أو ففعال؛ لأن هذه الصفة تفيد المبالغة بنفسها، فدخول التاء يؤكد هذه المبالغة.

6 لأن هذا اللفظ مخصوص بالمؤنث بقطع النظر عن التاء، كعجوز وأتان؛ فدخل التاء عليه لتأكيد التأنيث، ومثل نعجة، ناقة. وكذلك خنولة، وعمومة؛ فإنها فيهما لتأكيد التأنيث اللاحق للجمع.

هذا: وليعم أن التاء التي للمبالغة أو لتأكيدها - قد انسلخت عن التأنيث فلا تفيد أي معنى فيه. أما فيما عدا ذلك، فتدل مع ما تفيد من الأغراض على التأنيث المجازي لما هي فيه؛ بدليل تأنيث ضميرها والإشارة إليها. وقد تدخل التاء على وصف يخص المذكر وتلزمه نحو: "بُحمة" للرجل الشجاع الذي لا يصل إليه العدو، وتدخل على ما يشترك فيه المذكر والمؤنث وتلزمه أيضاً، نحو: ربعة؛ للمعتدل القامة من الرجال والنساء، وجمعهما: ربعات.

(151/4)

فصل: لكل واحد من ألفي التأنيث 1 أوزان نادرة، ولا نتعرض لها في هذا المختصر، وأوزان مشهورة.

فمشهور أوزان المقصورة اثنا عشر: 2

أحدها: "فُعَلَى" بضم الأول وفتح الثاني؛ كأرْبَى للدهاية، وأدْمَى، وشُعْبَى لموضعين، قال: أعبدًا حل في شعبي غريباً 3

وزعم ابن قتيبة 4 أنه لا رابع لها، ويرد عليه "أُرْبَى" بالنون؛ لحب يجِبُّ به اللبن، و"جنفي" لموضع، و"جعي" لعظام النمل 5.

وقد تبين أن عد الناظم "لفعلَى" في الأوزان المشهورة مشكل 6.

الثاني: "فُعَلَى" بضم الأول وسكون الثاني اسمًا كان كبهمى 7، أو صفة

1 أي: المقصورة والممدودة. وقد سبق تعريفهما.

2 هذه الأوزان سماعية؛ لا يجوز الزيادة على المسموع منها عن العرب.

3 تقدم الكلام على هذا الشاهد في باب المفعول المطلق الجزء الثاني صفحة 132.

4 هو أبو محمد، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، النحوي اللغوي الكاتب، كان رأساً في العربية واللغة والأخبار وأيام الناس، ثقة دينا فاضلا، وقد سكن بغداد وحدث بها.

وروى عنه كثير من العلماء، منهم: ابن درستويه، وله مؤلفات كثيرة منها: إعراب

القرآن، وجامع النحو، وطبقات الشعراء، وعيون الأخبار، وكتابه أدب الكاتب؛ معروف متداول، وتوفي سنة 286هـ على الأصح.

5 أي: كباره، فهو جمع عظيم.

6 فقد تبين أنه من الأوزان النادرة، بل قيل إنه شاذ، وأيضاً فقد جعله في التسهيل من الأوزان المشتركة بين المقصورة والممدودة، ومنه مع الممدودة: عشراء ونفساء، وكرماء، وفضلاء، وخلفاء، وهو كثير فيها.

7 اسم لنبت، يطلق على الواحد والجمع ووحدته "بهماء" يقال: أبهمت الأرض، أنبتت البهمي، وأنكر المبرد ذلك.

(152/4)

كحبلَى وطولَى، أو مصدرًا كرجعى 1.

الثالث: "فَعَلَى" بفتححتين، اسما كان؛ كبردى لنهر بدمشق، أو مصدرًا كمرطى 2 لمشية، أو صفة كحيدى 3.

الرابع: "فَعَلَى" بفتح أوله وسكون ثانيه بشرط أن يكون: إما جمعًا كقتلى وجرحى، أو مصدرًا كدعوى، أو صفة كسكرى وسيفى مؤنثى سكران، وسيفان للطويل.

فإن كان "فعلى" اسما كأرطى وعلقى 4 ففي ألفه وجهان 5.

الخامس: "فَعَالَى" -بضم أوله، كحبارى 6 وسماي، لطائرين.

وفي الصحاح: أن ألف حبارى ليست للتأنيث وهو وهم؛ فإنه قد وافق على أنه

1 هي مصدر للفعل رجع.

2 مرطى، وبشكى، وجمزى؛ أنواع من السير السريع؛ وهي مصادر للأفعال؛ مرط، وبشك، وجمز.

3 يقال: حمار حيدى؛ أي: يحيد عن ظله، ويحاول الفرار إذا تخيل منه لنشاطه، قال صاحب الناموس: ولم يوصف مذكر على "فَعَلَى" غيره وفي التسهيل: أن

هذا الوزن من المشترك؛ وذكر منه مع الممدود، قراء، وجنفاء، لموضعين، ودأاء - ويحرك- للأمة، والجمع دأث، وابن دأاء: الأحمق.

4 الأرطى: شجر ينبت في الرمل يدبغ به الأديم؛ يقال أديم مأروط؛ أي: مدبوغ، والعلقى: نبت يكون واحد وجمعًا؛ قضباته دقاق يتخذ منه المكانس.

5 قيل: إنها للتأنيث، وعلى ذلك يمنع من الصرف، وقيل: للإلحاق فلا يمنع ومثلهما: تترى: يقال: جاءوا تترى؛ أي: متتابعين، وهذا الوزن من المشترك؛ ومنه مع الممدودة: حمراء.

6 في القاموس: الحبارى: طائر للذكر والأنثى، والواحد والجمع، وألفه للتأنيث. ويكون فعلى: اسماً كما مثل المصنف، كسكارى، وصفة كعلادى؛ للشديد من الإبل؛ يقال: جمل علادى؛ أي: قوي شديد.

(153/4)

ممنوع الصرف 1.

السادس: "فَعَلَى" بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحاً؛ كسمهى للباطل 2.
السابع: "فِعْلَى" بكسر أوله وفتح ثانيه، وسكون ثالثه كسِبَطْرَى، ودَفْقَى لضربين من المشي 3.
الثامن: "فِعْلَى" بكسر أوله وسكون ثانيه إما مصدراً كذكرى، أو جمعاً، وذلك: "حِجْلَى" جمعاً للحجل، بفتحيتين، اسماً لطائر، و"ظِرْبَى" -بالطاء المشالة- جمعاً لظربان -بفتح أوله وكسر ثانية- اسماً لدويبة 4، ولا ثالث لهما في المجموع 5.
التاسع: "فِعْلَى" -بكسر أوله وثانيه مشدداً- نحو: حِثْبَى وخِلْفَى 6، وحكى الكسائي: هو من خَصِيصَاء قومه -بالمد- وهو شاذ.

1 أي: ومنع الصرف دليل على أن ألفه للتأنيث.

2 في القاموس، السمهى: الهواء المرتفع، والكذب، والأباطيل.

3 سبطرى: اسم لمشية فيها تبختر، ودفقى: اسم لمشية فيها تدفق وإسراع.

4 تشبه الهرة. منتنة الفسو، يقال: فسا بينهم الظربان؛ أي: تقاطعوا؛ قيل لأنه إذا فسا في ثوب لا تذهب رائحته حتى يبلى.

5 قيل: إن أبا علي الفارسي سأل المتنبي يوماً -وكان تلميذه- كما لنا من المجموع على وزن "فِعْلَى"؟ فأجاب المتنبي على الفور: "حجلى، وظربى" فبحث الفارسي ليلتين فلم يجد لهما ثالثاً، فإلم يكن "فِعْلَى" مصدراً أو جمعاً فألفه للتأنيث؛ إن كان غير ممنون، نحو: {قِسْمَةٌ ضَيْرَى} أي: جائرة، [سورة النجم الآية: 22]. ولالإلحاق إن نون، نحو: عزهى للعارف عن الله والنساء، أو اللئيم، أو الذي لا يكتفم بغض صاحبه.

6 حثيثي: مصدر للفعل حث على الشيء، إذا حض عليه ولم يجئ إلا مصدرًا وخليفي: اسم بمعنى الخلافة، وفي الأثر عن عمر -رضي الله عنه: لولا الخليفة لأذنت، ومثلهما: خصيصي وفخيري؛ اسمان للاختصاص والفخر: وفي التسهيل: أنهما يمدان؛ فيكون هذا الوزن من المشترك.

(154/4)

العاشر: "فُعْلَى" -بضم أوله وثانيه وتشديد ثالثه- ككُفْرِى لوعاء الطلع¹، وحذرى، وبذرى، من الحذر والتبذير².
الحادي عشر: "فُعْلَى" -بضم أوله وفتح ثانيه مشدداً- كخليطى للاختلاط³ وقبيطى للناطف⁴.
الثاني عشر: "فُعْلَى" -بضم أوله وتشديد ثانيه- نحو: "شقارى وخبارى" لنبتين، و"خضارى" لطائر⁵.
تنبيه: نحو: جنفى، وخليفى، وخليطى ليس من الأوزان المختصة بالمقصورة؛ بدليل: عرواء⁶، وفخيرا⁷، ودخيلاء⁸.

-
- 1 أي: اسم للوعاء الذي يوضع فيه طلع النخل، واسم للطلع نفسه.
 - 2 الذي في القاموس: حذرى: الباطل، ومثله بذرى.
 - 3 يقال: وقعوا في خليطى؛ أي: اختلط عليهم الأمر، وخليطى: أوباش مختلطون.
 - 4 الناطف: نوع من الحلوى، يسمى بذلك؛ لأنه ينطف؛ أي: يستقطر قبل خثورته، ومثلهما: "لغيزى" اسم للغز.
 - 5 الذي في القاموس: الخضارى كغرابى، طائر، وكالشقارى، نبت، وفي المنجد: هو نبت أحمر، قيل: هو شقائق النعمان.
 - 6 العرواء: هي: برودة الحمى ومسها في أول رعدتها.
 - 7 الفخيرا: الرجل الفخور.
 - 8 في القاموس: دخيلاء الرجل ودخله بالكسر والفتح، نيته ومذهبه، وجميع أمره بطانته، ويقال: هو عالم بداخل أموره وباطنها.
- وفي قسمي ألف التأنيث، والأوزان المشهورة للألف المقصورة؛ يقول الناظم:
- وألف التأنيث ذات قصر ... وذات مد نحو أنثى الغر

والاشتهار في مباني الأولى ... يبدیه وزن "أَرَبِي" و"الطُّولِي"
و"مَرَطِي" ووزن "فَعْلَى" جمعا ... أو مصدرًا أو صفة كـ"شَبْعِي"
=

(155/4)

ومشهور أوزان الممدودة سبعة عشر 1:
أحدها: "فَعْلَاء" بفتح أوله وسكون ثانية 2؛ اسما كان كصحراء، أو مصدرًا كغباء 3، أو
صفة 4 كحمراء، و"ديمة هطلاء" أو جمعا في المعنى كطرفاء 5.

=
وكـ"خُبَارِي" سُبْهِي سِبْطَرِي ... ذِكْرِي و"حَنِثِي" مع "الْكُفْرِي".
كذاك "خُلَيْطِي" مع "الشُّقَارِي" ... واعز لغير هذه استندارا*
أي: إن ألف التأنيث على ضربين: أحدهما المقصورة، والثاني الممدودة، وقد شرحناهما.
والغر: جمع مفردة المذكر أعر، والمؤنث غراء، والأوزان المشهورة في مباني الأولى -وهي
المقصورة- اثنا عشر؛ يوضحها: وزن "أَرَبِي" كفعلِي ... إلخ.
وقد وضحت تمام الإيضاح، ثم قال الناظم بعد سرد الأمثلة لكل الأوزان: "واعز" أي:
انسب لغير هذه الأوزان استندارًا؛ أي: ندرة.

1 هي كأختها المقصورة سماعية؛ لا يجوز القياس عليها، وهي: ألف زائدة في آخر بعض
الأسماء المعربة الجامدة أو المشتقة للتأنيث، وقبلها أخرى زائدة فتقلب الثانية همزة. ولا
يجمع بينها وبين التاء.

2 وهو قياسي في مؤنث "أفعل" صفة، وقد يجيء في غير ذلك كما مثل المصنف.

3 مصدر رغب إليه؛ أراد ما عنده، ويقال: رغب في الشيء؛ أراد، ورغب عنه؛ لم
يرده.

4 أي: لأنثى "أفعل" كحمراء، أو لغيره، كديمة هطلاء؛ فإنه يقال: سحاب هطل أو
هطال، لا أهطل، والديمة: المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق، وهطلاء: متتابعة المطر.
5 نوع معروف من شجر الأثل، مفردة طرفاء في الأكثر، وطرفة، وبها لقب طرفة بن
العبد، واسمه: عمرو، وقيل: طرفاء اسم جنس جمعي؛ لأن فعلاء ليس من أبنية جمع
التكسير. ولهذا قال المصنف: أو جمعا في المعنى.

- * "وَأَلَفَ التَّائِيثَ" مبتدأ ومضاف إليه، "ذات قصر" خبر ومضاف إليه كذلك. "وَذَاتِ مَدٍّ" عطوف عليه. "نَحْوُ" خبر لمبتدأ محذوف. "أَنْثَى الْغُرِّ" مضاف إليه بنحو، وَأَنْثَى الْغُرِّ: غِرَاءٌ بِأَلْفٍ مَمْدُودَةٍ.
- * "وَالِاشْتِهَارَ" مبتدأ. "فِي مَبَانِي الْأَوَّلَى" متعلق به ومضاف إليه. "وَزَنَ" فاعل بيديه والجملة خبر المبتدأ.
- * "وَالطَّوْلَى وَمَرَطَى" معطوفان عن أَرَبَى "وَوَزَنَ" معطوف على وزن السابق، "فَعَلَى" مضاف إليه. "جَمْعًا" حال من فعلى.
- * "وَكِحْبَارَى" معطوف على كَشَبَعَى، وما بعده عطوف عليه بإسقاط العاطف. "مَعَ الْكُفْرِ" مع ظرف حال من المتقدمات قبل والكفرى مضاف إليه.
- * "كَذَاكَ" خبر مقدم، "خَلِيطَى" مبتدأ مرخر، "مَعَ الشَّقَارَى" مع، حال من خَلِيطَى، وَالشَّقَارَى مضاف إليه. "اسْتَنْدَارَا" مفعول أعز.

(156/4)

- الثاني، والثالث، والرابع: "أَفْعَلَاءَ" بفتح العين 1، و"أَفْعَلَاءَ" بكسرها، و"أَفْعَلَاءَ" بضمها، كقولهم: يوم الأربعاء، سمع في الأوزان الثلاثة.
- الخامس: "فَعْلَلَاءَ"، كعقرباء، لمكان 2.
- السادس: "فِعَالَاءَ" - بكسر الفاء - كقصاصاء، للقصاص.
- السابع: "فُعْلَلَاءَ" - بضم الأول والثالث - كقُرْفُصَاءَ.
- الثامن: "فَاعُولَاءَ" - بضم الثالث - كعاشوراء 4.
- التاسع: "فَاعِلَاءَ" - بكسر الثالث - كقاصِيعَاءَ لِأَحَدِ حِجْرَةِ الْيَرْبُوعِ 5.
- العاشر: "فِعْلِيَاءَ" - بكسر الأول وسكون الثاني - نحو: كِبْرِيَاءَ 6.

1 ذكر في التسهيل: أن هذا الوزن من المشترك، ومثال المقصورة: "أَجْفَلَى" للدعوة العامة إلى الطعام، وضده: "النقري" وهو دعوة قوم على الخصوص دون قوم؛ كالانتقار؛ يقال: دعوتهم النقري، قال الشاعر:

نحن في المشتاة ندعو الجفلى
لا ترى الأدب فينا ينتقر

- 2 وهي أيضاً: أنثى العقارب ممنوع من الصرف، وأرض معقبة، كثيرة العقارب.
- 3 اسم لنوع من القعود؛ وهو: أن يجلس المرء على أليتيه وقدميه ويلصق بطنه بخفيده، ويحتبي بيده، وفي القاموس: القرفصي - مثلثة القاف والفاء - مقصورة؛ وعلى هذا فهو من الأوزان المشتركة.
- 4 اسم للعاشر من الحرم أو لتاسعه، يقصر؛ فهو من المشترك على هذا.
- 5 اليربوع: حيوان أكبر قليلاً من الفأر؛ يده أقصر من رجليه ويتخذ لجره أبواباً يخفيها، منها: القاصعاء، والنافقاء؛ فإذا أتى من جهة القاصعاء، ضرب النافقاء برأسه فانتهق، أي: خرج من نافقائه.
- 6 اسم للتكبر والعظمة والاختيال.

(157/4)

الحادي عشر: "مَفْعُولَاء" كمشيخواء1.

الثاني عشر: "فَعْلَاء" - بفتح أوله وثانيه - نحو: بَرَسَاء، بمعنى الناس، يقال: ما أدري أي البرسَاء هو، وبركاء، بمعنى البروك2.

الثالث عشر: "فَعِيلَاء" - بفتح أوله وكسر ثانيه - نحو: قَرِثَاء وكَرِثَاء، نوعان من البسر.

الرابع عشر: "فَعُولَاء" - بفتح أوله وضم ثانيه - نحو: دَبُوقَاء3.

الخامس عشر: "فَعْلَاء" بفتحيتين؛ كحَفَقَاء لموضع، قال ابن النازم: وإنما هو بالجيم والنون والفاء، ولا نظير إلا دَأَاء للأمة4، وقَرَمَاء لموضع، وعلى هذا: فعد الناظم لذلك في المشهور مُشكل وفي الحكم5: أَنَّ "جَنَفَى" بالجيم والنون والفاء والقصر، موضع وأنه بالمد أيضاً موضع.

-
- 1 اسم لجماعة الشيوخ، وهي جمع شيخ، وهو: من سنه فوق الخمسين:
- 2 وهو: أن تبرك الإبل وينزل عنها للقتال على الأرجل.
- وبركاء: اسم لمعظم الشيء وشدته، يقال: وقع في براكاء الأمر أو القتال؛ أي: في شدته وأكثره. قال الشاعر:
- ولا ينجي من الغمرات إلا ... براكاء القتال أو الفرار
- 3 اسم للعدرة، ومثله: جلولاء، بلدة بالعراق، وحروراء، لموضع تنسب إليه الحرورية، وهم طائفة من الخوارج.

4 يقال: فلان ابن دثاء؛ أي: "ابن أمة".

5 كتاب في اللغة العربية، يقارب عشرين مجلدًا، منه نسخة خطية بدار الكتب المصرية، مؤلفه، أبو الحسن، علي بن إسماعيل، المعروف بابن سيده، النحوي الأندلسي من أهل مرسية. كان نادرة وقته، وإمامًا في اللغة العربية، على الرغم من أنه ضرير، وله شعر جيد، وله تصانيف كثيرة، منها: الحكم هذا، والمخصص في 17 مجلدًا، وقد طبع ببولاق سنة 1316. وتوفي ابن سيده سنة 448هـ.

(158/4)

السادس عشر: "فَعْلَاءَ" - بكسر أوله وفتح ثانية - نحو: سَيَرَاءَ 1.

السابع عشر: "فُعْلَاءَ" - بضم أوله وفتح ثانيه - كخَيْلَاءَ 2.

1 اسم لنوع من الثياب فيه خطوط؛ مخطوط بالحرير، ولنبت يشبه الخلة، وللذهب الخالص.

قيل: لم يأت على هذا الوزن غير هذه الكلمة.

2 اسم للكبر والعجب والاختيال، مثله: عشراء، وتسعاء وقد يأتي جمعًا نحو فقهاء وعلماء، وإلى الأوزان المتقدمة لألف التأنيث الممدودة، أشار الناظم بقوله:

لمدها "فَعْلَاءَ أَفْعَلَاءَ" ... مثل العين و"فَعْلَاءَ"

ثم "فِعَالًا فُعْلًا فَاغُولًا" ... و"فَاعِلَاءَ فِعْلِيًّا مَفْعُولًا"

ومطلق العين "فَعَالًا" وكذا ... مطلق فاء "فَعَالًا" أخذًا*

أي: إن لألف التأنيث الممدودة، هذه الأوزان التي ذكرها، وقد أوضحها المصنف وكلها محتومة بالهمزة، وقد تركت في بعضها لوزن الشعر، وأراد بـ"فعالي" مطلق العين ما كان على وزن "فعالا" مضموم العين ومفتوحها ومكسورها، وكذلك أراد بـ"فعلاء" مطلق الفاء، ما كان مفتوح الفاء أو مضمومها أو مكسورها، وقد مثل المصنف لكل ذلك بأمثلة أوضحنا معناها.

هذا: ولألف التأنيث الممدودة، أوزان كثيرة غير ما ذكر، منها: فُعْلَاءَ، كخنفساء.

وفعولاء كعشوراء، وتفعلاء كتركضاء لمشية المتبختر وقد ذكر العلامة الأشموني كثيرًا منها، فارجع إليه إن شئت.

تنبيه:

من الألفاظ الكثيرة الاستعمال التي يجوز فيها التذكير والتأنيث: الطريق، السلاح،
العقرب، الملح، اللسان، السراويل، السكين، القوس، الذهب، العسل، الكبد.

* "لدها" جار ومجرور خبر مقدم ومضاف إليه. "فعلاء" مبتدأ مؤخر. "أفعلاء" عطف
عليه بحذف العاطف. "مثل العين" مثل حال من أفعلاء، والعين مضاف إليه.
"وفعللاء إلى مفعولاً" معطوفان على فعلاء بإسقاط العاطف، والقصر في بعضها
للضرورة.

"ومطلق العين" مطلق حال مقدم من "فعلاء" والعين مضاف إليه، وهو معطوف على ما
سبق، "وكذا" متعلق بأخذاً "مطلق فاء" مطلق حال من "فعلاء" الواقع مبتدأ وفاء
مضاف إليه، وجملة "أخذاً" خبره، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل يعود إلى فعلاء.

(159/4)

باب المقصود والممدود

...

باب: المقصور والممدود

قصر الأسماء ومدّها ضربان: قياسي، وهو وظيفة النحوي: وسماعي، وهو وظيفة
اللغوي، وقد وضعوا في ذلك كتباً.

وضابط الباب عند النحويين أن الاسم المعتل بالألف ثلاثة أقسام:
أحدها: ما له نظير من الصحيح² يجب فتح ما قبل آخره، وهذا النوع مقصور

هذا باب: المقصور والممدود

1 المقصور هو: الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة، مثل الهدى والفتى، فيخرج
الحرف. والفعل المختوم بالألف؛ كدعا ويسعى والاسم المبني مثل: "إذا" و"لدى".
والمتنى في حالة رفعه والأسماء الستة في حالة نصبها؛ لأن الألف فيهما غير لازمة، وسمي
مقصوراً؛ لأنه لا مد فيه فهو في مقابلة الممدود.

ويعرب المقصور بحركات مقدرة على آخره في جميع الأحوال، وإذا نون حذفت ألفه
لفظاً لا خطأ؛ مرفوعاً كان، أو منصوباً، ومجروراً.

أما الممدود فهو: الاسم المعرب الذي آخره همزة قبلها ألف زائدة، أو هو: الاسم

المعرب الذي في آخره ألف قبلها ألف زائدة، فتقلب الثانية منها همزة، نحو: رداء، خضراء، فيخرج الفعل، نحو: يشاء، وما فيه الهمزة بعد ألف أصيلة، نحو: ماء أو شاء، أو بعدها تاء التأنيث، نحو: هناة؛ لأن الإعراب يجري على التاء. ومما تقدم يتبين: أن المقصور والممدود نوعان من الاسم المتمكن المعتل الآخر، فلا يطلقان عند النحاة على المبني، ولا على الفعل والحرف. وقولهم في "هولاء" إنه ممدود، تسح. أما اللغويون والقراء، فيقولون في "أولى" اسم إشارة، إنه مقصور وفي "أولاء"، ممدود، وكذلك في جاء وشاء، ممدودان. أما المنقوص فهو: الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها، نحو: القاضي والمنادي، وإذا نون حذفت ياءه لفظاً وخطاً في حالتي الرفع والجر، وبقيت في حالة النصب، والصحيح: ما عدا ذلك، كقلم وكتاب. 2 أي: نظير في وزنه، وفي نوع الاسم كالمصدرية والوصفية والجمعية، لا خصوص الوزن.

(160/4)

بقياس 1، وله أمثلة. منها: كونه مصدر "فَعَلَ" اللازم، نحو: جَوِيَ جَوًى، وهَوِيَ هَوًى، وَعَمِيَ عَمًى؛ فإن نظيرها من الصحيح: فَرِحَ فَرَحًا، وَأَشْرَ أَشْرًا². قال ابن عصفور وغيره، وشذ الغراء بالمد مصدر غَرِيَ³. وأنشدوا:

إذا قلت مهلاً عارت العين بالبكاء ... غراء ومدتها مدامع نحل⁴
وفيما قالوه نظر؛ لأن أبا عبيدة حكى: غاربت بين الشئين غراء؛ أي: واليت؛ ثم

-
- 1 أي: قياس يخضع للقواعد النحوية، وهذا هو الذي ذكر تعريفه.
 - 2 وهذا المصدر واجب فتح ما قبل آخره؛ لأن "فعل" اللازم قياس مصدره في الغالب "فَعَلَ" فكل من جَوِيَ وهَوِيَ مقصور؛ لأن لهما نظير من الصحيح وقد اتفق الفعلان والمصدران في وزنهما.
 - 3 أي: على غير قياس، من عري بالشيء أولع به، أو تبادى فيه في غضبه.
 - 4 بيت من الطويل لكثير عزة، الشاعر الأموي المشهور.

اللغة والإعراب: مهلاً: مصدر بمعنى التمهّل والترفق، غارت: والت وأرسلت الدمع متتابعًا، مدتها: أعانتها وكانت لها مددًا. نهل: كثيرة متتابعة، "مهلاً" مفعول مطلق لفعل محذوف، "بالبكا" مفعول غارت على زيادة الباء "غراء" منصوب على المصدرية بفعل محذوف معطوف على الفعل المذكور على رأي ابن عصفور، وفيه تعسف ظاهر، والأسلم أن يكون منصوبًا على الحال بمعنى غرية؛ على رأي أبو عبيدة "مدامع" فاعل مدت، "نهل" صفة لمدامع.

المعنى: إذا أردت التمهّل الترفق في الحزن والت العين دموعها وأرسلته تبعًا ومدتها المدامع الكثيرة المتتابعة.

الشاهد: في "غراء" فإن ابن عصفور أنشده بفتح العين والمد، وقال: إنه مصدر غرى بالشيء فهو به غر، ومده شاذ والقياس القصر، وقد ذكر المصنف عن أبي عبيدة: أن الرواية بكسر الغين والمد، وفعله "غارى" مثل: قاتل قتالا، وعلى ذلك فمده قياسي.

(161/4)

أنشده1. وعلى هذا فالمد قياسي كما سيأتي؛ لأن غاريت غراء، مثل: قاتلت قتالًا، وغاريت: فاعلت، من غريت به، وأنشد "أسلُو" بدل "مهلاً"، و"فاضت"2 بدل "غارت"، وحُفِّل3 بدل "نهل". ومنها: "فَعَلَ" - بكسر أوله وفتح ثانيه - جمعًا لفَعْلَه4 بكسر أوله وسكون ثانيه، نحو: فَرِيَّة وفَرَى، ومَرِيَّة ومَرَى؛ فإن نظيره: فَرِيَّة وقَرَب5. ومنها: "فُعِل" - بضم أوله وفتح ثانيه - جمعًا "لَفْعَلَه" بضم أوله وسكون ثانيه، نحو: دَمِيَّة6 ودُمِي، ومُدِيَّة، ومُدَى، وزُنِيَّة7 وزُنَى وكسوة وكسى؛ فإن نظيره: حُجَّة وحُجج، وقُرِيَّة وقُرَب. ومنها: اسم مفعول ما زاد على ثلاثة8 نحو: معطى ومستدعى؛ فإن نظيره: مكرم

-
- 1 أي: أنشد بيت كثير المذكور، فعلم من هذا أن غارت في البيت بمعنى والت وأصله: غاريت، قلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الألف للساكين.
 - 2 هو من قولهم: فاض النهر إذا زاد ماؤه عن ارتفاع الشاطئ فسال على الوادي.
 - 3 أي: ممتلئة.
 - 4 أي: المختومة بناء التأنيث التي قبلها حرف علة، والفريّة: الكذب والاختلاق من

- افترى؛ أي: اختلق، والمربة: الشك، وقد يضم. والامتراء في الشيء الشك فيه. فهذان وأشباههما من جموع التكسير، من المقصور القياسي.
- 5 و"فعلة" المذكورة يكثر جمعها على "فعل".
- 6 هي الصورة من العاج ونحوه، وتطلق على الذات الجميلة تشبيهاً، وجاء في الشعر: الدمى بمعنى الثياب التي فيها التصاوير.
- 7 الزبية: حفر تحفر للأسد وأصلها الرابية لا يعلوها الماء، وسميت بذلك؛ لأنهم كانوا يخفونها في موضع عال. وفي المثل "بلغ السيل الزبي" فهذه وأمثالها من جموع التكسير من المقصور القياسي.
- 8 أي: اسم مفعول مصوغ من ماض معتل الآخر يزيد على ثلاثة أحرف.

(162/4)

ومستخرج 1.

الثاني: أن يكون له نظير من الصحيح 2، يجب قبل آخره ألف.

1 واسم المفعول القياسي للفعل المذكور يجيء على هذا الوزن.

وفي المقصور القياسي يقول الناظم:

إذا اسم استوجب من قبل الطرف ... فتحاً، وكان ذا نظير، كالأسف

فلنظيره المعلن الآخر ... ثبوت قصر بقياس ظاهر

كـ "فعل" و"فعل" في جمع ما ... كـ "فَعْلَة" و"فُعْلَة"، نحو الدُّمَى*

أي: إن الاسم الصحيح الآخر؛ إذا استحق فتح ما قبل آخره وجوباً، مثل: أسف مصدر أسف، وكان له نظير في وزنه معتل الآخر، يثبت لهذا النظير القصر قياساً لإخفاء فيه. ثم ذكر الناظم وزنين للاسم المقصور هما: "فعل" و"فعل" الأول جمع "فعله" كالدمي جمع دمية، ولم يذكر الباقي.

ومن الأمثلة غير ما تقدم - كما ذكر الأشموني - "أفعل" صفة للتفضيل، كالأقصى؛ أو لغير تفضيل؛ كأعمى وأعشى؛ فإن نظيرهما من الصحيح، الأبعد والأعمش، وكذلك ما كان جمعاً للفعل أنشئ، "الأفعل" كالقصوى والقصى، والدنيا والدين؛ فإن نظيرهما من الصحيح: الكبرى والكُبر، والأخرى والأخر، وكذلك ما كان من أسماء الأجناس دالا على الجمعية بالتجرد من التاء، وهو على وزن "فعل" وعلى الوحدة بالتاء، كحصاة

وحصى، وقطاة وقطا؛ فإن نظيرهما من الصحيح مذهب ومسرح.
2 أي: غير المهموز.

* "إذا" ظرف فيه معنى الشرط "اسم" فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، "فتحًا" مفعول استوجب. "وكان" اسمها يعود إلى اسم، "ذا نظير" ذا خبرها ونظير مضاف إليه. "فلنظيره" الفاء واقعة في جواب إذا، والجار والمجرور خبر مقدم "المعل" نعت لنظير "الآخر" مضاف إليه من إضافة اسم المفعول لنائب فاعله. "ثبوت قصر" ثبوت مبتدأ مؤخر وقصر مضاف إليه، "بقياس" متعلق بثبوت. "ظاهر" نعت لقياس. "كفعل" خبر لمبتدأ محذوف، "وفعل" عطف عليه. "في جمع" متعلق بمحذوف حال منهما "ما" اسم موصول مضاف إليه. "كفعلة" متعلق بمحذوف صلة ما "وفعلة" عطف عليه. "نحو" خبر لمبتدأ محذوف. "الدمى" مضاف إليه.

(163/4)

وهذا نوع ممدود بقياس 1 وله أمثلة.
منها: أن يكون الاسم مصدرًا لـ "أفعل" 2 أو لفعل أوله همزة وصل 3؛ كأعطى إعطاء، وارتأى ارتناء 4، واستقصى استقصاء 5؛ فإن نظير ذلك أكرم إكرامًا، واكتسب اكتسابًا، واستخرج استخراجًا.

- 1 وإليه يشير الناظم بقوله:
وما استحق قبل آخر ألف ... فالمد في نظيره حتما عرف*
أي: ما استحق من الأسماء الصحيحة -بحسب القواعد العامة- أن يكون قبل آخره ألف؛ فإن نظيره من مصادر المعتل الآخر، يكون ممدودًا حتمًا.
- 2 أي: لماض رباعي معتل اللام.
- 3 ويكون معتل اللام، سواء كان خماسيا أو سداسيا، وقد مثل المصنف لذلك.
- 4 ارتأى في أمره، أي: رأى وتدير، من الرأي والتدبير؛ وأصله: ارتأى، قلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأصل المصدر: ارتئًا، قلبت الياء همزة لتطرفها إثر ألف زائدة.
- 5 استقصى الأمر: تتبعه.

وقد اقتصر الناظم على هذا النوع من الممدود؛ فقال:
كمصدر الفعل الذي قد بدئا ... بهمز وصل كاروى، وكارتأى*
أي: كمصدر الفعل الذي أوله همزة وصل -من الماضي الخماسي، أو السداسي المعتل الآخر، كما مثل.

* "ما" اسم موصول مبتدأ أول. "استحق" الجملة صلة. "قبل آخر" قبل ظرف مضاف إلى آخر متعلق باستحق "ألف" مفعول استحق، وقد وقف عليه بالسكون على لغة. "فالمد" مبتدأ ثان. "في نظيره" متعلق بعرف. "حتما" حال من ضمير عرف. "عرف" فعل ماض مبني للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى المد، والجملة خبر، وجملة المبتدأ الثاني وخبره خبر ما.

* "كمصدر" متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف. "الفعل" مضاف إليه. "قد بدئا" نائب فاعل بدئ يعود إلى الذي الواقع نعتا للفعل، والألف للإطلاق، والجملة صلة. "بهمز وصل" بهمز متعلق ببدئا ووصل مضاف إليه. "كارعوى" خبر لمبتدأ محذوف، وكارتأى معطوف عليه.

(164/4)

ومنها: أن يكون مفرداً لـ"أفعلة"1 نحو: كساء وأكسية، ورداء وأردية؛ فإن نظيره، حمار وأحمرة، وسلاح وأسلحة، ومن ثم2 قال الأخفش: أرحية وأقفية من كلام المولدين؛ لأن رحي وقفى مقصوران3، وأما قوله:
في ليلة من جماد ذات أندية4
والمفرد ندى -بالقصر- فضرورة، وقيل: جمع ندي على نداء؛ كجمل وجمال، ثم جمع نداء على أندية5. ويبعده أنه لم يسمع نداء جمعاً

1 أي: لجمع تكسير على وزن "أفعله" المختومة بالتاء المسبوقة بحرف العلة الياء؛ بشرط أن يكون هذا المفرد محتوماً بالهمزة المسبوقة بحرف علة؛ لأن "أفعلة" لا تكون إلا جمع تكسير للرباعي الذي قبل آخره مدة.
2 أي: ومن أجل أن مفرد "أفعله" من المعتل ممدود قياساً.
3 أي: فلا يجمعان على أفعلة.

4 صدر بيت من البسيط، لمرة بن محكان التميمي، وهو من شعراء الحماسة، وعجزه:
لا يبصر الكلب في ظلماتها الطُّغْبَا

اللغة والإعراب: أندية: جمع ندى؛ وهو المطر والبلل الكثير. الطنب: حبل يشد به
الخباء، والجمع أطناب. "في ليلة" متعلق بقومي أو ضمي، في قوله قبل:
يا ربة البيت قومي غير صاغرة ... ضمي إليك رجال القوم والقُورُبا
والقرب: جمع قراب، وهو جفن السيف أو غمده "من جمادى" متعلق بمحذوف صلة
لليلة. "ذات أندية" ذات صفة ثابتة لليلة وأندية مضاف إليه. "الطنبا" مفعول يبصر.
المعنى: يذكر أنه طلب إلى زوجه الاستعداد للرحيل في ليلة من جمادى، كثيرة الندى
والبلل، شديدة الظلام، حتى إن الكلب مع حدة بصره، لا يبصر شيئاً فيها حتى عمد
الخباء.

الشاهد: في "أندية"؛ فإنه جمع ندى شذوذاً، وقياس جمعه "أنداء" لأن "أفعلة" ينقاس في
جمع كل اسم رباعي ثالثه حرف مد.
5 فيكون أندية: جمع الجمع، وعلى ذلك فليس بضرورة.

(165/4)

ومنها: أن مصدرًا لـ "فعل" بالتخفيف¹؛ دالا على صوت كالرغاء والنغاء²؛ فإن نظيره
الصراخ، أو على داء نحو المشاء³؛ فإن نظيره الدوار⁴ والزكام.
الثالث: أن يكون لا نظير له⁵؛ فهذا إنما يدرك قصره ومده بالسماع.
فمن المقصور سماعًا: الفتى واحد الفتيان، والسَّنا الضوء، والثرى التراب، والحِجَا، العقل
ومن الممدود سماعًا: الفتاء لحدائث السن، والسَّناء، للشرف، والثراء؛ لكثرة المال،
والحداء للنعل.

-
- 1 أي: المعتل الآخر الذي مضارعه على وزن "يَفْعُل".
 - 2 الرغاء: صوت الحيوانات ذات الخف كالإبل، والماضي "رَغَا" والنغاء: صوت الغنم
والمعز، والفعل "ثغا".
 - 3 المشاء: استطلاق البطن، وماضيه مشى، والمشاء: الدواء المسهل.
 - 4 الدوار: ما يصيب الرأس من دوران.
- ومن الأمثلة غير ما تقدم: "فعال" مصدر فاعل المعتل اللام، نحو: والى ولاء، وعادى

عداء؛ فإن نظيرهما من الصحيح: ضارب ضارباً، وقاتل قتالا، وكذلك ما صيغ من المصادر على وزن "تَفْعَال" ومن الصفات على وزن "فَعَال" أو "مفعال" بقصد المبالغة: كالتعداد مصدر عدا، والعداء: للكثير العدو، والمعطاء: لكثير العطاء؛ لكثير العطاء؛ فإن نظيرها من الصحيح: التذكار، والخباز، والمهذار.

5 أي: من الصحيح.

6 وهذا هو المقصور السماعي والممدود السماعي، مما لا يدخل في الأمثلة المتقدمة ولا تنطبق عليه الضوابط السابقة، وأهمها: عدم وجود نظير له من الصحيح، وفيه يقول الناظم:

والعادم النظير ذا قصر وذا ... مد بنقل كالحجا وكالحذا*
أي: إن ما ليس له نظير في الصحيح -من المقصور والممدود- فقصره ومده موقوفان على النقل والسماع؛ فالحجا مقصور، والحذاء ممدود، وقصر للوزن، وليس لهما نظير من الصحيح يجتمع معهما في المصدرية وغيرها، وإن اجتمع في الوزن أحياناً كعنب.

* "والعادم" مبتدأ. "النظير" مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل لمفعوله، "ذا قصر وذا مد" حالان من الضمير في قوله "بنقل" الواقع خبراً عن المبتدأ، وتقديم الحال على عامله الظرف والجار والمجرور نادر. "كالحجا" خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: وذلك..... إلخ "وكالحذا" عطف عليه.

(166/4)

مسألة: أجمعوا على جواز قصر الممدود1 للضرورة كقوله:

لا بد من صتعا وإن طال السفر2

وقوله:

وأهل الوفا من حادث وقديم3

1 لأنه رجوع إلى الأصل، وهو القصر، ويكون بحذف الألف قبل الآخر، وأجازه الفراء بشرط ألا يقتضي القياس مده، ومنعه الكسائي في حالتي الرفع والجر، وذلك كله مردود بما ذكر من الشواهد وغيرها.

2 صدر بيت من الرجز، لم يعين قائله، وعجزه.

وإن تحنى كل عود ودبر

اللغة والإعراب: صنعا: اسم مدينة باليمن. تحنى: انحنى؛ من حنى ظهره إذا احدودب.
عود: هو المسنن من الإبل. دبر: أصابته الدبرة؛ وهي قرحة تحدث في البعير من احتكاك
الرجل وغيره.

"لا" نافية "بد" اسمها مبني على الفتح، والخبر محذوف؛ أي: حاصل "من صنعا" متعلق
بيد، أو هو خبر لا. "وإن طال" شرط وفعله "السفرا" فاعل طال وسكن للروي.
والجواب محذوف؛ أي: فلا بد منه.

المعنى: لا بد من الوصول إلى صنعا، وإن بعدت الشقة وأصاب المطايا ما أصابها من
الضعف والمرض.

الشاهد: قصر "صنعا" لضرورة الوزن، هي ممدودة، وأصلها: صنعاء.

3 عجز بيت من الطويل، لم ينسب لقائل، وصدره:

فهم مثل الناس الذي تعرفونه

اللغة والإعراب: مثل الناس، المراد: أنهم مشهورون كالمثل. الوفا: ضد الغدر ونقض
العهود.

"هم" ضمير منفصل مبتدأ. "مثل الناس" مثل خبر والناس مضاف إليه، "الذي" صفة
لمثل، وجملة "تعرفونه" صلة. "وأهل الوفاء" وأهل معطوف على مثل، والوفا مضاف
إليه. "من حادث" متعلق بمحذوف حال من "أهل الوفا".

المعنى: أن هؤلاء القوم الذي مدحهم أمرهم مشهور؛ يضرب بهم الناس المثل في
الفضائل وفي كل صفة من صفات الخير والنبيل والرجولية، وهم أهل وفاء حديثاً وقديماً.
الشاهد: قصر "الوفا" لضرورة الوزن، وأصله: الوفاء بالمد.

(167/4)

واختلفوا في جواز مد المقصور للضرورة، فأجازه الكوفيون متمسكين بنحو قوله:

فلا فقر يدوم ولا غناء¹

ومنعه البصريون وقدرُوا الغناء في البيت مصدراً

لغانيته² مصدراً لغنيته، وهو تعسف³.

1 عجز بيت من الوافر، لم ينسبه النحاة لقائل، وصدره:

سيغيني الذي أغناك عني

اللغة والإعراب: معاني الألفاظ واضحة، وكذلك المعنى العام؛ فإنه يقول: إن الذي جعلك في غنى عني -وهو المولى سبحانه- سيغيني عنك، فلا أحتاج إلى معونة أحد؛ لأن الفقر والغنى بيده وحده سبحانه وهما لا يدومان لمخلوق. الشاهد: في "غناء"؛ فقد مده الشاعر لضرورة إقامة الوزن وأصله: الغنى بالقصر، ضد الفقر.

2 ومعناه: فاخرت بالغنى؛ فهو ممدود قياساً.

3 لأن ذكر الفقر في البيت يدل على أن المراد بالغناء الغنى بالقصر، الذي هو ضد الفقر.

وإلى الخلاف في هذه المسألة، يشير الناظم بقوله:

وقصر ذي المد اضطراراً مجمع ... عليه والعكس بخلف يقع*

أي: إن قصر الممدود للضرورة الشعرية متفق عليه إجماعاً، أما العكس، وهو مد المقصور؛ فيجوز وقوعه في الضرورة مع خلاف في صحته، والأحسن الأخذ برأي من يقول بجوازه في الضرورة الشعرية وحدها؛ لأن الشعر محل التيسير.

* "وقصر" مبتدأ. "ذي المد" مضاف إليه. "اضطراراً" مفعول لأجله. "مجمع" خبر المبتدأ. "عليه" متعلق، بمجمع على أنه نائب فاعله. "والعكس" مبتدأ. "بخلف" متعلق بيقع الواقع خبراً للمبتدأ، وفاعل يقع يعود إلى العكس.

(168/4)

باب: كيفية التثنية 1

الاسم 2 على خمسة أنواع:

أحدها: الصحيح 3، كرجل وامرأة.

الثاني: المنزل منزلة الصحيح 4، كظي ودلو.

الثالث: المعتل المنقوص 5، كالقاضي.

وهذه الأنواع الثلاثة يجب ألا تغير في التثنية 6؛ تقول: رجلاً، وامرأتان، وظبيان،

ودلوان، والقاضيان، وشذ في آلية وخصية؛ أليان وخصيان 7، وقيل: هما تثنية ألي،

وخصي.

الرابع: المعتل المقصور، وهو نوعان:
أحدهما: ما يجب قلب ألفه ياء 8، وذلك في ثلاث مسائل:

باب: كيفية التنثية

1 المراد من التنثية: الدلالة على اثنين متفقين في اللفظ بلفظ واحد؛ قصدًا للإيجاز ولا بد من تكرير الاسم والعطف، ويكون ذلك بزيادة ألف ونون مكسورة رفعًا، وياء مفتوح ما قبلها، ونون مكسورة نصبًا وجرا في آخر الاسم.

2 أي: القابل للتنثية.

3 وهو: الذي ليست لامه حرف علة.

4 هو: الذي آخره واو أو ياء، وقبلهما سكون؛ سواء أكانتا مخففتين، كظي وعضو؛ أم مشددتين: كمرمى ومغرو.

5 هو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة غير مشددة قبلها كسرة، مثل القاضي المستعلي.

6 فنزاد على الآخر علامة التنثية بدون تغيير مع فتح الآخر؛ إلا إذا كان المنقوص محذوف الياء، فيجب أن ترد إليه مفتوحة عند التنثية، نحو: داعيان في تنثية "داع".

7 أي: بحذف الناء منهما، والقياس: ألبتان، وخصيتان.

8 إنما وجب قلب ألفه؛ لأن الألف لا تقبل الحركة، ولا بد من فتح ما قبل علامة التنثية، ولا يمكن حذف الألف للتخلص من الساكنين؛ لئلا يلتبس المثنى بالمفرد عند إضافته لياء المتكلم، كفتاي مثلاً.

(169/4)

إحداها: أن تتجاوز ألفه ثلاثة أحرف 1، كحبل، وحبلان، ومهلى وملهيان، وشذ قولهم في تنثية فهقري وخوزلى: فهقران، وخوزلان بالحذف 2.

الثانية: أن تكون الثالثة مبدلة من ياء كفتى 3 قال الله تعالى: {وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجْنَ فَتَيَانِ} وشذ في حمى حموان بالواو 4.

الثالثة: أن تكون غير مبدلة 5، وقد أُمليت 6 كمتى؛ لو سميت بها قلت في تنثيتها: متيان. والثاني: ما يجب قلب ألفه واوًا، وذلك في مسألتين:

- 1 سواء كان أصلها ياء، أو واوًا، وذلك رجوعًا إلى الأصل فيما أصله ياء، وحملا للفعل غير الثلاثي فيما أصله ياء، وحملا للفعل غير الثلاثي فيما أصله واو، كملهى، فإن الفعل أهيت.
- 2 القهقري: الرجوع إلى الخلف، والخوزلي: مشية فيها تبخر، ووجه الشذوذ: حذف الألف دون قلبها ياء، والقياس: قهقران، وخوزليان.
- 3 يعرف الأصل؛ المصدر، والتصغير والمشتقات.. إلخ، قال الدنوشي: الفتى: مصدره الفتاء، يقال: هو فتى بين الفتاء، وهو من المصادر التي لا فعل لها.
- 4 والقياس: حميان؛ لأن ألفه بدل من ياء، تقول: حميت المكان أحمية حماية.
- 5 سواء كانت أصلية، كالتى في حرف أو شبهة مسمى بهما؛ كبلى ومتى، أو كانت مجهولة الأصل، كالتى في اسم جامد لا يعرف أصله، نحو: "الهدا" للهو واللعب، فإننا لا ندري أصل الألف؛ لأنه ليس للكلمة أصل معلوم يرجع إليه في الاشتقاق.
- قيل: ومن المجهولة الأصل الأسماء الأعجمية، كموسى، وعيسى.
- 6 لأن الإمالة ميل بالألف إلى الياء، فكان ردها إلى الياء في التثنية أحق وأولى. وإلى هذه المسائل الثلاث، أشار الناظم بقوله: =

(170/4)

إحداهما: أن تكون مبدلة من الواو 1 كعصا، وقفًا، ومنا، وهو لغة في المن الذي يوزن به 2 قال:

عصا في رأسها منوا حديد 3
وشذ قولهم في رضا رضيان بالياء، مع أنه من الرضوان.

=

آخر مقصور تثني اجعله يا ... إن كان عن ثلاثة مرتقيا
كذا الذي أليا أصله نحو الفتى ... والجامد الذي أميل كمتى*
أي: إن ألف المقصور تقلب ياء عند التثنية في ثلاثة أحوال: إن كانت ألفه مرتقية؛ أي: زائدة على ثلاثة، أو ثلاثة وأصلها الياء، نحو: الفتى، أو ثلاثة جامدة "مجهول الأصل" وأملت: نحو: "متى" مسمى بها.
1 أي: ولم تتجاوز ثلاثة أحرف.

2 في القاموس: المنا والمناة: وكيل أو ميزان، ويثنى منوان، ومنيان، والجمع أمناء وأمن، والمنا أو المن: رطلان.

3 عجز بيت من الوافر؛ لم أقف على نسبته لقائل، وصدره.

وقد أعددت للعدال عندي

اللغة والإعراب: أعددت: هيأت. العدال: اللوام، جمع عاذل وهو اللائم المتسخط

"منوا" مثنى منا كعصا. "قد" للتحقيق. "أعددت" فعل وفاعل "للعدال" متعلق

بأعددت. "عندي" متعلق به كذلك. "عصا" مفعول أعددت. "في

رأسها" جار ومجرور خبر مقدم. "منوا" مبتدأ مؤخر مرفوع بالالف؛ لأنه مثنى، والنون

محذوفة لإضافته إلى "حديد" والجملة صفة لعصا.

المعنى: واضح.

الشاهد: في "منوا" فإنه مثنى مقصور: قلبت ألف مفردة - وهو "منا" - واوًا في التثنية

رجوعًا إلى الأصل؛ لأن أصله منو، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبتة ألفًا.

* "آخر مقصور" آخره مفعول محذوف يفسره اجعله ومقصور مضاف إليه. "تثني"

الجملة صفة لمقصور.

"اجعله" فعل أمر الهاء مفعوله الأول. "يا" بالقصر مفعوله الثاني: "إن كان" شرط وفعله،

واسم كان يعود إلى المقصور وجواب الشرط محذوف، "عن ثلاثة" متعلق بمرتقيا الواقع

خبر لكان.

"كذا" خبر مقدم. "الذي" مبتدأ مؤخر. "اليا" بالقصر مبتدأ. "أصله" خبر ومضاف

إليه، والجملة صلة الذي.

"والجامد" معطوف على الذي أو البيت. "الذي" نعت للجامد. "أميل" فعل ماض

للمجهول، ونائب الفاعل يعود على الجامد والجملة صلة.

(171/4)

والثانية: أن تكون غير مبدلة، ولم تمل 1 نحو: "لدى" و"إذا"، تقول إذا سميت بهما ثم

ثنيتهما: لدوان وإداوان.

الخامس: الممدود، وهو أربعة أنواع.

أحدهما: ما يجب سلامة همزته، وهو ما همزته أصلية كقراء ووضاء 2، تقول: قراءان،

ووضّاءان، والقُرّاء: الناسك³، والوضّاء: الوضيء الوجه.
الثاني: ما يجب تغيير همزته بقلبها واوًا؛ وهو ما همزته بدل من ألف التأنيث⁴ كحمراء،
وحمراوان. وزعم السيرافي؛ أنه إذا كان قبل ألفه واو وجب تصحيح الهمزة؛

1 لأن عدم الإمالة دليل على عدم ملاحظة الياء، فقلبت الألف واوًا، وإلى هاتين
المسألتين أشار الناظم بقوله:

في غير ذا تقلب واوًا الألف ... وأولها ما كان قبل قد ألف*
أي: تقلب ألف المقصورة واوًا، إذا ثني في غير ما ذكر من المواضع الثلاثة المتقدمة،
وأتبع الواو المنقلبة إليها الألف ما ألف من علامتي التنثية.
2 اسمان على وزن رمان، من قرأ، ووضو، وإنما لم تقلب الهمزة فيهما، لقوّتهما بالأصالة،
وعدم انقلابهما عن غيرها.

3 والقُرّاء -بفتح القاف ككتان- الحسن القراءة، والجمع قراءون ولا يكسر.

4 قيل: إن السبب في قلبها واوًا في ذلك الحمل على النسب؛ لأن التنثية وجمعي
الصحيح والنسب تجري كلها مجرى واحدًا.

* "في غير ذا" في غير متعلق بتقلب وذا مضاف إليه "واوًا" مفعول ثان لتقلب "الألف"
نائب فاعل تقلب وهو مفعوله الأول. "وأولها" فعل أمر مبني على حذف الياء، و"ها"
مفعوله الأول عائدة إلى الألف. "ما" اسم موصول مفعوله الثاني. "كان" فعل ماض
ناقص واسمها يعود إلى ما. "قبل" ظرف متعلق بألف، وجملة "قد ألف" في محل نصب
خبر كان والجملة صلة "ما".

(172/4)

لئلا يجتمع واوان ليس بينهما إلا ألف، فتقول في عشواء¹: عشواءان بالهمزة، وجوز
الكوفيون في ذلك الوجهين.
وشذ حمرايان، بقلب الهمزة ياء²، و"قرفصان، وخنفسان، وعاشوران"³ بحذف الألف،
والهمزة معًا.
الثالث: ما يترجح فيه التصحيح على الإعلال؛ وهو ما همزته بدل من أصل⁴ نحو:
كساء، وحياء؛ أصلهما: كساو، وحيائي⁵ وشذ كسايان.

الرابع: ما يترجح فيه الإعلال على التصحيح؛ وهو ما همزته بدل من حرف الإلحاق 6
كعلباء، وقُوباء 7؛ أصلهما: علباي، وقوباي، بياء زائدة فيهما لتلحقهما بقرطاس
وقُرناس 8، ثم أبدلت الياء همزة.
وزعم الأخفش وتبعه الجزولي 9: أن الأرجح في هذا الباب أيضاً التصحيح.

- 1 العشواء هي: الناقة التي لا تبصر أمامها، والعشا: سوء البصر بالليل والنهار.
- 2 وكذلك حمراآن بالتصحيح، وقيل: أنها لغة فزارة.
- 3 تثنية قرفصاء، وخنفساء، وعاشوراء، والقرفصاء: نوع من القعود تقدم شرحه قريباً.
والخنفساء: دويبة سوداء معروفة.
- 4 إنما رجع التصحيح؛ لأن فيه إقراراً للحرف على صورته الأصلية.
- 5 قلبت الواو والياء فيهما همزة لتطرفها إثر ألف زائدة على القاعدة، كما سيأتي.
- 6 إنما رجع الإعلال في هذا تشبيهاً لهمزته بهمزة حمراء؛ لأن كلا منهما بدل من حرف زائد.
- 7 العلباء: اسم لبعض أعصاب صفحة العتق، والقوباء: مرض جلدي معروف، يظهر على الجلد على شكل بقع بيضاء مستديرة صغيرة، ثم تتسع.
- 8 القرناس: قطعة بارزة من الجبل متقدمة، تشبه الأنف في التقدم والبروز.
- 9 انظر ترجمة الجزولي في الجزء الثاني، صفحة: 26.

(173/4)

وسيبيويه إنما قال: إن القلب في علباء أكثر منه في كساء 1.

1 أي: إن القلب في التي للإلحاق، أكثر منه في المنقلبة عن أصل، مع اشتراكهما في القلة.

وفي كيفية تثنية الممدود، يقول الناظم:

وما كصحراء بواو تُتَبَّأ ... ونحو علباء كساء وحياً

بواو أو همز وغير ما دُكِر ... صحح وما شذ على نقل قُصِر*

أي: إن الممدود الذي همزته للتأنيث كصحراء تقلب همزته واو عند التثنية ونحو: علباء
مما همزته للإلحاق، وكساء مما همزته بدل من أصل وهو الواو، وحياء مما همزته بدل من

أصل وهو الياء. هذه الأنواع الثلاث يجوز فيها قلب الهمزة واوًا في التثنية، أو إبقاؤها همزة على حالها. وفي غير هذه الثلاثة تصحح الهمزة. وما خالف هذا الذي ذكر فهو شاذ يقتصر فيه على المنقول عن العرب. وإذا ختم الممدود بتاء التأنيث لا يسمى ممدودًا، ولا تجري عليه أحكام الممدود. تنبيه:

إذا كان الاسم محذوف اللام؛ فإن كان الحذف لعلّة توجب ذلك؛ كما في المنقوص والمقصور فقد تقدم حكمه، وإذا كان الحذف لغير علّة ويسمى الحذف اعتباطاً؛ نحو: أب وأخ، ويد، ودم، وفم؛ فإن كانت هذه اللام ترد في الإضافة ردت في التثنية؛ وذلك في أب وأخ وحم وهن فحسب؛ تقول: أبوان، أخوان.. إلخ؛ لأنك تقول في الإضافة: أبوك، أخوك، إلخ. وإن لم ترد في الإضافة، لا ترد في التثنية؛ تقول في فم ودم، ويد: فمان ودمان ويدان. ونقول في تثنية ذو مال: ذوا مال بدون رد، وفي ذات مال: ذوات مال بالرد. ومنه قوله تعالى: {ذَوَاتَا أَفْتَانٍ} وهو الكثير، وورد: ذاتا دون رد على القياس، وهو قليل.

* "وما" اسم موصول مبتدأ. "كصحراء" متعلق بمحذوف صلة. "بواو" متعلق بثنيا الواقع خبراً للمبتدأ، وألفه للإطلاق ونائب فاعله يعود إلى ما "ونحو" مبتدأ. "علباء" مضاف إليه مصروف. "كساء وحيا" معطوفان على علباء بعاطف مقدر. * "بواو" خبر نحن. "وغير" مفعول صحح مقدم. "ما" اسم موصول مضاف إليه. "ذكرا" ماض للمجهول والجملة صلة، "وما" اسم موصول مبتدأ. "شد" الجملة صلة. "على نقل" متعلقة بقصر الواقع خبراً للمبتدأ.

(174/4)

باب كيفية جمع الاسم المذكر السالم

...

باب: كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم
ويسمى الجمع الذي على هجاءين 1، والجمع الذي على حد المثني؛ لأنه أعرب بحرفين، وسلم فيه بناء الواحد، وختم بنون زائدة تحذف للإضافة 2.
اعلم أنه يحذف لهذا الجمع: ياء المنقوص وكسرتها 3؛ فتقول: القاضون، والداعون 4.

وألف المقصور دون فتحها5؛ فتقول: الموسون6 وفي التنزيل: {وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ} ،
{وَأَنْتُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنِ} 7.
ويعطى الممدود حكمه في التنشئة8؛ فتقول في وضاء: وضاءون بالتصحيح، وفي وراء
علما لمذكر حمراوون بالواو.
ويجوز الوجهان في نحو: علباء وكساء؛ علمين لمذكرين9.

هذا باب: كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم

- 1 يراد بالهجائين: الواو والنون رفعا، والياء والنون نصبا وجرا.
- 2 أي: كما أن المثني كذلك.
- 3 ثم يضم ما قبل الواو، ويكسر ما قبل الياء للمناسبة كما مثل المصنف.
- 4 جمعان للقاضي والداعي؛ وهذان مثالان لحالة الرفع؛ الأل ياؤه أصلية، والثاني منقلبة
عن واو، وأصلهما: القاضيون، والداعيون، حذفت ضمة الياء للاستثقال ثم الياء
لالتقاء الساكنين، وضمت الضاد والعين لمناسبة الواو؛ لئلا تقلب ياء لوقوعها ساكنة
إثر كسرة.
- وتقول في حالتي النصب والجر: القاضين والداعين، وأصلهما: القاضيين والداعيين،
حذفت كسرة الياء للثقل، ثم ياء المنقوص لالتقاء الساكنين.
- 5 لتكون دليلا على الألف المحذوفة قبل الواو أو الياء.
- 6 أي: في حالة الرفع، وهو جمع موسى، وأجاز الكوفيون ضم ما قبل الواو وكسر ما
قبل الياء فيما ألفه زائدة، نحو: عيسى، و"حبلى" مسمى به مذكر.
ويتعين الفتح عند الجميع فيما ألفه أصلية، وذلك للعناية بالأصلي.
- 7 أصلهما: الأعلوون، والمصطفون، قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم
حذفت الألف لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة دليلا عليها [سورة آل عمران الآية:
139] ، [سورة ص الآية: 47] .
- 8 فتبقى الهمزة على أصلها إن كانت أصلية، وتقلب واوا إن كانت زائدة في المفرد
للتأنيث، ثم صار هذا المفرد علما لمذكر، ويجوز الأمران إن كانت مبدلة من أصل أو
للإلحاق.
- 9 قيد المصنف هذه المفردات بكونها أعلاما لمذكرين؛ ليصح جمعها هذا الجمع الذي
يجب أن يكون مفردة علما، أو صفة لمذكر.

باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم 1:

يسلم في هذا الجمع ما سلم في التثنية؛ فتقول في جمع هند: هندات؛ كما تقول في تثنيتهما: هندان، إلا ما ختم بـاء التأنيث 2؛ فإن تاءه تحذف في الجمع 3 وتسلم التثنية، تقول في جمع مسلمة: مسلمات، وفي تثنيتهما: مسلمتان، ويتغير فيه ما تغير في التثنية، تقول: حليات، وصحراوات بالواو؛ كما تقول في تثنيتهما: حليان، وصحراوان. وإذا كان ما قبل التاء حرف علة أجريت عليه بعد حذف التاء ما يستحقه 4 لو كان آخرًا في أصل الوضع؛ فتقول في نحو: طيبة وغزوة: طيبات وغزوات؛ بسلامة الياء والواو، وفي نحو: مصطفىا وفتاة: مصطفيات وفتيات، بقلب الألف ياء 5، وقال الله - تعالى: {وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَاتِكُمْ} 6.

هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم:

- 1 تقدم ما ينقاس فيه هذا الجمع في الجزء الأول صفحة: 77. ولا يجمع المنقوص جمع مؤنث سالمًا إلا إذا سمي به مؤنث، ثم زيدت في آخره الألف والتاء، وحينئذ يعامل معاملته في التثنية.
- 2 سواء كانت زائدة كقائمة، أو بدلا من أصل، كأخت، وبنت، وعده.
- 3 وذلك لئلا يجمع بين علامتي تأنيث ثم يعامل الاسم بعد حذفها معاملة العاري منها.
- 4 أي: من تصحيح وإعلال.
- 5 وذلك رجوعا إلى الأصل في فتاة ولزيادتها على الثلاثة في مصطفىا.
- 6 [سورة النور الآية: 33] .

(176/4)

وفي نحو: قناة 1 قنوات بالواو، وفي نحو: نباء: نباءات ونباوات 2، وفي نحو قراءة 3: قراءات بالهمزة لا غير.

فصل: إذا كان المجموع بالألف والتاء: اسماً، ثلاثياً، ساكن العين، غير معتلها، ولا مدغمها 4؛ فإن كانت فاؤه مفتوحة لزم فتح عينه 5 نحو: سجدة ودعد؛ تقول:

1 تطلق القناة: على الرمح، وعلى الحفرة يجري فيها الماء.

2 لأن الهمزة بدل من واو، فيجوز فيها التصحيح والإعلال كما مر، والباوة والنبوة، ما ارتفع من الأرض.

3 هي الناسكة المتعبدة، كالقارئة.

وفي جمع المقصور وحده، يقول الناظم:

واحذف من المقصور في جمع على ... حد المثنى ما به تكملا

والفتح أبق مشعرًا بما حذف ... وإن جمعته بتاء وألف

فالألف اقلب قلبها في التنبيه ... وتاء ذي التنا الزمن تنحيه*

أي: إذا جمعت المقصور جمع مذكر سالمًا فاحذف منه ما اكتمل به لفظه وختم، وهو الألف قبل مجيء علامة الجمع، وأبق الفتحة دليلًا على الألف المحذوفة، وإن جمعته جمع مؤنث سالمًا، فالقلب ألفه كما تقلب في التنبيه، وإذا كان في المفرد تاء بعد الألف فنحها؛ أي: احذفها واقتصر الناظم على حكم جمع المقصور، وترك حكم المنقوص والممدود؛ لأن حكمها عند الجمع كحكمها عند تنبيهها وقد ذكر ذلك.

4 جملة الشروط خمسة.

5 أي: اتباعًا لحركة فائه، فيتماثلان في الحركة؛ سواء في ذلك العاقل وغيره صحيح الفاء =

* "من المقصور في جمع" متعلقان باحذف. "على حد" متعلق بمحذوف نعت لجمع والمثنى مضاف إليه. "ما" اسم موصول مفعول احذف، "به" متعلق بتكملا الواقع صلة لما.

"والفتح" مفعول لأبق. "مشعرًا" حال من الفتح، أو من الضمير في أبق. "بما" متعلق بمشعرا، وما اسم موصول. "حذف" فعل ماض للمجهول والجملة صلة ما. "جمعته" فعل الشرط والهاء عائدة على المقصور.

"فالألف" الفاء واقعة في جواب الشرط، والألف مفعول اقلب مقدم. "قلبها" مفعول مطلق ومضاف إليه، "في التنبيه" متعلق بقلب. "وتاء" مفعول أول الزمن مقدم. "ذي التاء" مضاف إليه. "تنحيه" مفعول ثانٍ لألزم. والتنحية: مصدر نحيتها، جعلته في ناحية.

سجّدت، ودعدات، قال الله تعالى: {كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ} 1،
وقال الشاعر:

بالله يا طبيبات القاع قلن لنا2

=

واللام، أو أحدهما مؤنث التاء أو المعنى.

وفي هذا الاتباع الواجب، يقول الناظم:

والسالم العين الثلاثي اسما أنل ... إتباع عين فاءه بما شكل

إن ساكن العين مؤنثا بدا ... مختتما بالتاء أو مجرداً*

أي: إذا جمعا الاسم الثلاثي، والصحيح العين؛ أي: غير معتلها ولا مضعفها الساكنها،

المؤنث المختوم بالتاء أو المجرد منها بالألف وتاء؛ فأنل؛ أي: امنح اتباع عينه الساكنة

الحركة التي شكلت بها فاءه.

1 [سورة البقرة الآية: 167].

2 صدر بيت من البسيط ينسب إلى عبد الله بن عمرو العرجي، وقيل لغيره، وحقق

بعضهم أنه لبدوي اسمه: كامل الثقفي، وعجزه:

ليلاي منكن أم ليلي من البشر

اللغة والإعراب: طبيبات: جمع طبية، هو الحيوان المعروف، واستعير هنا للمليحة من

النساء، القاع: الأرض السهلة المطمئنة التي انفرجت عنها الجبال والآكام.

"بالله" متعلق بفعل قسم محذوف. "ليلاي" مبتدأ مرفوع بضممة مقدرة على الألف، وهو

مضاف إلي ياء المتكلم "منكن" متعلق بمحذوف خبر، والجملة مقول القول: "أم" عاطفة

معادلة للهمزة المحذوفة في ليلاي، والتقدير: أليلاي؟ "ليلي من البشر" مبتدأ وخبر.

المعنى: واضح

الشاهد: في طبيبات؛ فقد فتح العين؛ وهي الياء، اتباعاً لفتح الفاء، وهي الظاء،

والجمع مؤنث مستكمل الشروط المذكورة.

* "والسالم العين" السالم مفعول أول لأنل مقدم. "العين" مضاف إليه. "الثلاثي" صفة

للسالم، "اسما" حال من الثلاثي. "إتباع" مفعول أنل الثاني "عين" مضاف إليه من إضافة

المصدر إلى مفعوله الأول بعد حذف فاعله.

"فاءه" مفعول إتباع الثاني ومضاف إليه، "بما" متعلق بإتباع. "شكل" ماض للمجهول

ونائب فاعله يعود إلى الفاء، والجملة صلة ما والعائد محذوف؛ أي: بالذي شكل به.

"ساكن العين مؤنثا" حالان من ضمير بدا العائد إلى "السالم العين". "بدا" فعل الشرط، وجوابه محذوف؛ أي: فأنله ما ذكر. "مختتما" حال ثالثة من فاعل بدا "بالتا" متعلق به "أو مجردًا" معطوف على مختتما.

(178/4)

وأما قوله:

وحملت زفرات الضحى فأطقتها ... وما لي بزفرت العشي يدان¹
فضرورة حسنة؛ لأن العين قد تسكن للضرورة مع الأفراد والتذكير²
كقوله:

يا عمرو يابن الأكرمين نسبا³

1 بيت من الطويل، لعروة بن حزام العذري من قصيدة في محبوبته عفراء:
اللغة والإعراب: زفرات: جمع زفرة؛ وهي خروج النفس مُتَدًا مع أنين وشدة.
فأطقتها: تحملتها مع مشقة وجهه. يدان: تثنية يد؛ بمعنى القوة والقدرة.
"حملت" فعل ماضٍ للمجهول. والتاء نائب فاعل وهي المفعول الأول "زفرات" مفعول
ثان. "وما" الواو عاطفة، وما نافية مهملة. "لي" جارٍ ومجرور خبر مقدم. "بزفرات"
متعلق ببدان الواقع مبتدأ مؤخرًا؛ لأنه في معنى قدرة، والعشي مضاف إليه.
المعنى: تحملت في جهد ومشقة، ما أصابني من شدة الوجد والهيام في فترة الضحى،
وليس لي قدرة على تحمل زفرات العشي، وخص هذين الوقتين؛ لأن عادة الحب المتيم
أن يقوي الهيام به الهيام فيهم.
الشاهد: تسكين العين في "زفرات" في الموضعين، وعدم اتباعها الفاء في الفتح على
القياس للضرورة الشعرية.

2 أي: فتسكينها في الجمع في هذا البيت أولى.

3 صدر بيت من الرجز، أنشده ابن الأعرابي، وعجزه.

قد نحب الجد عليك نحباً

اللغة والإعراب: النحب: شدة البكاء، ويطلق على النذر، والخطر العظيم، ولعل ذلك
هو المراد هنا، "يا عمرو" يا للنداء وعمرو منادى مبني على الضم، "يابن الأكرمين" ابن
منادى أيضاً منصوب مضاف إلى الأكرمين. "نسبا" -بسكون السين- تمييز.

المعنى: ينادي عمرًا ويقول له: إنك سليل الكرماء من جهة الآباء والأمهات، وإن المجد ضرب عليك، فهو ملازم لك لا يفارقك أبدًا.
الشاهد: في "نسباً"؛ حيث سكنت السين فيه وهو مفرد للضرورة، مع أنها مفتوحة والفتحة خفيفة.

(179/4)

وإن كان 1 مضموم الفاء، نحو: خطوة وجمل 2، أو مكسورها، نحو: كسرة وهند جاز لك في عينه: الفتح، والإسكان مطلقاً 3، والإتباع 4؛ إن لم تكن الفاء مضمومة واللام ياء 5 كذمية وزئية ولا مكسورة، واللام واوًا 6 كذورة ورشوة، وشذ: جِروا بالكسر 7.

1 أي: الاسم المستوفي للشروط الخمسة المتقدمة.

2 جمل: علم امرأة.

3 أي: عن القيد الآني المشروط في الإتيان.

4 أي: لحركة الفاء.

5 فيمتنع الضم، وذلك لثقل الضمة قبل الياء.

6 فيمتنع الكسر، وذلك لاستثقال الكسرة قبل الواو.

7 أي: بكسر الراء إتياناً للجيم، وجروا: جمع جروة، وهي الأنثى من ولد الكلب والسبع والصغيرة من القثاء.

وفي بيان ما يجوز في العين الساكنة بعد فاء غير مفتوحة، يقول الناظم:

وسكن التالي غير الفتح، أو ... خففه بالفتح فكلا قد رووا

ومنعوا إتيان نحو "ذروه ... وزئية" وشذ كسر "جروه"*

أي: إذا كانت عين الجمع الثلاثي بعد فاء غير مفتوحة -أي: مضمومة أو مكسورة- جاز في العين الساكنة بقاؤها على سكونها، أو تخفيفها بالفتحة، أو إتيانها لحركة الفاء من ضم أو كسر، ومنع النحاة الإتيان في نحو "ذروة" من الاسم المكسور الفاء واوي اللام؛ لثقل الكسرة قبل الواو؛ ونحو: "زبية" من المضموم الفاء يائي اللام لثقل الضمة قبل الياء. وشذ ما خالف ذلك؛ نحو: "جروة" فإنه مكسور الفاء واوي اللام، وجاء بالإتيان شذوذاً.

* "التالي" مفعول سكن. "غير الفتح" غير مفعول التالي، والفتح مضاف إليه. "فكلا" مفعول "رووا" مقدم.

"إتباع" مفعول منعوا. "نحو ذروة" مضاف إليه. "وزبيه" عطف على ذروة، والذروة - بالضم والكسر - أعلى الشيء، والزبية: حفرة تحفر ليقيم فيها الأسد وغيره مما يصاد. والجروة - مثلثة الجيم: الأنثى من ولد الكلب أو السبع.

(180/4)

وَيَمْتَنِعُ التَّغْيِيرُ 1 فِي خَمْسَةِ أَنْوَاعٍ:

أحدها: نحو: زينات وسعادات؛ لأَنَّهُمَا رَباعِيانِ لا ثَلاثِيانِ.

الثاني: نحو: ضخمت وعبلات 2؛ لأَنَّهُمَا وَصفانِ لا اسمانِ: وشذ كهلات بالفتح 3، ولا ينقاس خلافاً لقطرب 4.

الثالث: نحو: شجرات وسمرات 5 ونمرات 6؛ لأَنَّهُنَّ محركات الوسط، نعم يجوز الإسكان في نحو: سمرات ونمرات 7؛ كما كان جائزاً في المفرد 8؛ لا أن ذلك حكم تجدد حالة الجمع.

الرابع: نحو: جوزات وبيضات 9؛ لاعتلال العين، قال الله - تعالى: {وفي

1 أي: مع العين.

2 جمع عبله، وهي الضخمة الجسم، والعل: الضخم من كل شيء، وهي بهاء والجمع كجبال.

3 أي: بفتح الهاء، وهي جمع كهلة، والقياس الإسكان؛ لأنه صفة، والكهل: من وخطه الشيب أو من جاز الثلاثين إلى الخمسين، وهي بهاء. ويقال: اكتهل الرجل أي: كهلا، قال صاحب القاموس: والجمع كهلات ويحرك، ولا يقال: كهلة إلا مزدوجاً بشهلة.

4 فقد أجاز القياس عليه، فقال: صعبات وضخمت بالفتح.

5 جمع سمرة؛ وهي شجرة الطلح "وهو شجر عظيم من شجر العضاة".

6 جمع نمر: أنثى النمر.

7 أي: من كل ثلاثي صحيح العين، وعينه مضمومة أو مكسورة.

8 أي: كما كان الإسكان جائزاً في المفرد للتخفيف فاستصحب مع الجمع.

9 أي: من الواوي أو اليائي الذي قبل حرف العلة فيه فتحة فلا يغير؛ فرارًا من تحريك حرف العلة.

(181/4)

رَوَضَاتِ الْجَنَاتِ { 1، وهذيل تحرك نحو ذلك 2، وعليه قراءة بعضهم: {ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ} ، وقول الشاعر:

أخو بيضات رائح منأوب 3

واتفق جميع العرب على الفتح في: عيرات - جمع غير - وهي الإبل التي تحمل الميرة 4، وهو شاذ في القياس 5؛ لأنه كبيعة وبيعات، فحقه الإسكان.

1 [سورة الشورى من الآية: 22] .

2 لأنها لا تستثقل فتحة عين المعتل لعروضها، ولا تشترط الصحة في عين الاسم.

3 صدر بيت من الطويل، لشاعر من هذيل يمدح جملة، وعجزه:

رفيق بمسح المنكين سوح

اللغة والإعراب: أخو بيضات، أي: صاحب بيضات وملازم لها، وهي جمع بيضة.

رائح: اسم فاعل من راح يروح رواحا، والرواح: السير وقت العشي، والمراد راجع إلى

عشه، متأوب: اسم فاعل من تأوب؛ إذا جاء في أول الليل رفيق بمسح المنكين: عليم

بتحريكهما في السير، سوح: حسن الجري.

"أخو" خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: هو أخو "بيضات" مضاف إليه. "رائح متأوب" صفتان

لأخ، وكذلك "رفيق" و"سوح" ويجوز أن تجعل خبرًا ثانيًا للمبتدأ.

المعنى: يمدح الشاعر الهزلي جملة، فيقول: إن جملي في سرعة سيره، كذكر النعام الذي له

بيضات يحرص عليها، فهو يسعى ليلا ونهارًا بسرعة ومهارة؛ ليصل إليها ويطمئن عليها

من أن يعيث بها أحد.

الشاهد: في "بيضات"، حيث فتح العين إتياعًا لحركة الفاء، والاسم ثلاثي معتل العين،

وذلك شاذ إلا عند هذيل التي تجيز إتياع العين للفاء على أي حال.

4 الميرة: الطعام المجلوب، وجالبه: ميار.

5 والقياس تسكين الياء؛ لأن مفرده معتل العين مكسور الفاء، فليس في عينه إلا

التسكين.

وفيه شذوذ آخر وهو: جمعه بالألف والتاء، مع أن مفرده ليس مما يجمع بهما قياساً.

(182/4)

الخامس: نحو: حجات وحجات¹؛ لإدغام عينه، فلو حرك انفك إدغامه، فكان يثقل، فتفوت فائدة الإدغام².

1 هو بالفتح جمع حجه، للمرة من الحج، وبالكسر جمع حجة للهيئة منه وبالضم جمع حجة؛ وهي الدليل والبرهان.

2 أي: وهي التخفيف وقد تبين -مما ذكر أن ما خالف الأحكام العامة- فهو نادر، أو شاذ لا يقاس عليه، أو ضرورة شعرية، أو لغة لبعض العرب كهذيل. وفي ذلك يقول الناظم:

ونادر أو ذو اضطرار غير ما ... قدمته أو لأناس انتمى*
تنبيه:

إذا كان المجموع بالألف والتاء صفة على وزن "أفعل" للمذكر و"فعلاء" للمؤنث، جمعته جمع تكسير على وزن "فُعْل" مثل: حمراء، شقراء، سوداء، بيضاء زرقاء؛ فيقال: هم وهن: حمر، شقر، سود، بيض، زرق.

* "ونادر" خبر مقدم. "أو ذو" عطف عليه، واضطرار مضاف إليه. "غير" مبتدأ مؤخر. "ما" اسم موصول مضاف إليه. "قدمته" الجملة صلة ما "أو لأناس" أو عاطفة، "لأناس" متعلق بانتمى المنطوقة جملته بأو على خبر المبتدأ. وقد وقع الخبر في البيت مفرداً ومضافاً وجملة فتنبه.

(183/4)

.....
.....

الاسئلة والتمرينات:

- 1 بماذا يستدل على المؤنث الذي ليست فيه علامة تأنيث؟ مثل لما تقول.
- 2 اذكر الصيغ التي يستوي فيها المذكر والمؤنث، وضعها في جمل مفيدة موضحة.
- 3 تأني التاء لمعان غير التأنيث. اذكر هذه المعاني، ووضحها بأمثلة من إنشائك.
- 4 اذكر خمسة من الأوزان المشتركة بين ألفي التأنيث المقصورة والممدودة، ومثل لها بأمثلة من عندك إذا استطعت:
- 5 كيف تثني وتجمع المقصور والمنقوص؟ اذكر أمثلة توضح بها ما تقول:
- 6 اشرح قول ابن مالك الآتي، وبين سبب المنع والشذوذ فيما ذكر.
ومنعوا إتباع نحو ذروه
وزبية وشذ كسر جروه
- 7 فيما يأتي شواهد لبعض مسائل في بابي التأنيث، والمقصور والممدود. وضح الشاهد وبين حكمه.
قال -تعالى: {مَنْ يُخَيِّ الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ} .
{إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ} .
{وَلَا خِرَّةَ خَيْرٌ لَكَ مِنَ الْأُولَى} .
{وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ} .
{يَوْمَ تَرَوْهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ} .
{وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ} .
{هَمَّازٌ مَشَاءٌ بِنَمِيمٍ} .
{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاطٌ شِدَادٌ} .
{إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَهْرٍ} .
نحن في المشتات ندعو الجفلى ... لا ترى الآدب فينا ينتقر

=

=

وإذا الشعوب تخاصمت ... فالحق في حد الحسام
وإذا خفيت على الغبي فعاذر ... ألا تراتني مقلة عمياء
8 يقول المتنبي من قصيدة يهجو فيها كافورًا الإخشيدي، ويفتخر بنفسه.
لنعلم مصر ومن بالعراق ... ومن بالعواصم أي الفتى
وأني وفيت وأني أبيت ... وأني عتوت على من عتا
بين في هذين البيتين: حكم الفتى، وعتا، من حيث القصر، ثم هات مصدرًا للأفعال:
وفيت وأبيت، وعتوت، وبين حكمه أيضًا.
9 بين فيما يأتي: المنقوص، والمقصور، والممدود. ما يمكن جمعه، ثم اجمعه وثنه.
صحراء، جرداء. حسن الجزاء عمل هاد إلى الرشاد.
المواء: صوت الهرة، والثغاء صوت الشاة. الرفاء: من صلح الثياب، والعداء: الكثير
الجرى. يقال: ليلة ليلاء، وديمة هطلاء، وعين نساء، وطاعة عمياء، وفتاة هيفاء.
على الباغي تدور الدوائر. النقا أولى بذى التقى.
10 اجمع الكلمات الآتية جمع مؤنث سالمًا، واشكل العين بما يمكن مبينا السبب:
غرفة، هند، سيرة، خلوة، أكلة، ظبية، سعدى، رضا، هالة، رحمة، حكمة.
11 ثن الكلمات الآتية واجمعها مجموعًا مناسبة، ثم ضع أربعة منها في أساليب مختلفة:
الوادي، المقهى، بيداء، المرتقى، راع، مثنوى، متداع، المرائي، الحاكي.
12 خاطب غير الواحد بالعبارة التالية:
أبق على مودة صديقك، وارع حقوق الصحبة، واسم بنفسك عن الصغائر وكن
لزملائك نعم الهادي، تظفر بمحبتهم وتقديرهم.

(185/4)

باب: جمع التكسير 1

وهو ما تغيرت فيه صيغة الواحد؛ إما بزيادة؛ كصنو وصنوان 2 أو بنقص 3؛ كخمة
وتخم، أو بتبديل شكل؛ كأسد وأسد، أو بزيادة وتبديل شكل؛ كرجال، أو بنقص
وتبديل شكل؛ كرسل، أو بمن 4 كغلمان.
وله سبعة وعشرون بناء: منها أربعة موضوعة للعدد القليل، وهو من الثلاثة إلى العشرة،

وهي: "أفعل" كأكلب، و"أفعال" كأجمال، و"أفعلة" كأحجرة، و"فعله" كصيبة.

هذا باب: جمع التكسير

- 1 هو: اسم يدل على ثلاثة فأكثر، وله مفرد يشاركه في معناه وفي أصول حروفه سواء كان هذ المفرد حقيقيا، كرجل ورجال، أو تقديريا كجمع المركب كما سيأتي بيانه، وذلك مع تغيير يطرأ على صيغة المفرد؛ لفظيا كان ذلك التغيير، أو تقديريا كفلك للمفرد والجمع؛ فقد قدر في المفرد ك"قفل"، وفي الجمع ك"بدن"، و"هجان" في المفرد، مثل كتاب، وفي الجمع كرجال، وقد بين المصنف أنواع التغيير اللفظي.
- 2 الصنو: المثل، وجمعه صنون. قال صاحب اللسان: وإذا كانت نخلتان أو ثلاث أو أكثر أصلها واحد، فكل واحد منها صنو، والاثنتان: صنون بكسر النون، والجمع صنون بالتونين، وقوله تعالى: {صِنُونٌ وَغَيْرُ صِنُونٍ} أي: نخلات أصلها واحد ومتفرقات مختلفة الأصول [سورة الرعد من الآية: 4] .
- 3 أي: بنقص بعض الحروف في الجمع.
- 4 أي: بالنقص، والزيادة، وتبديل الشكل؛ فقد زيد في غلمان ألف ونون في آخره نقص منه الألف قبل الميم، وتبدل شكله عن المفرد.

وقد جمع الناظم ذلك في قوله:

"أفعلة أفعل ثم فعله" ... ثم "أفعال" جموع قله*

* "أفعله" مبتدأ. "أفعل" معطوف بحذف العاطف. "ثم فعله" ثم أفعل معطوفان على أفعله، "جموع قلة" جموع خبر المبتدأ وما عطف عليه، وقلة مضاف إليه.

(186/4)

وثلاثة وعشرون للعدد الكثير¹؛ وهو ما تجاوز العشرة، وسيأتي.

وقد يستغنى ببعض أبنية القلة عن بناء الكثرة² كأرجل، وأعناق، وأفئدة³. وقد

- 1 يزيد عدد الصيغ المشهورة لجموع الكثرة على ثلاثين، وسنشير إلى ما لم يذكره المصنف في موضعه المناسب. أما جمعا الصحيح فيصلحان للقلة والكثرة حقيقة بالاشتراك المعنوي؛ لأنهما موضوعان لمطلق الجمع، من غير نظر إلى قلة أو كثرة؛ إلا إذا

وجدت قرينة تعين الجمع لأحدهما دون الآخر ومفردهما لا يتغير في الغالب عند الجمع. وإذا اقترن جمع القلة بأل الاستغراقية، أو أضيف إلى معرفة، انصرف إلى الكثرة. هذا: واعلم أن أكثر جموع التكسير سماعي، هو متعددة وكثيرة في المراجع اللغوية، وبعضها لا ضابط له، وما ذكره النحاة من الأوزان والضوابط الخاصة بها، إنما هو للغالب والكثير، وليقاس على كل وزن منها ويحمل عليه ما استوفى هذه الشروط، ولم يسمع عن العرب؛ فإذا قيل: إن هذا مطرد، أو قياسي، أو الأصل، أو نحو ذلك، فمعناه: أنه يجوز للمحدثين قياس ما لم يسمع على ما سمع واستوفى شروطه. وقد نص قرار الجمع اللغوي على ذلك حيث قال: "يرى المجمع أن الكلمات التي يستعملها قدامى النحاة والصرفيين وهي: القياس، والأصل، والمطرود والغالب، والأكثر، الكثير، والباب، والقاعدة ألفاظ متساوية الدلالة على ما ينقاس. وأن استعمال كلمة منها في كتبهم، يسوغ للمحدثين من المؤلفين وغيرهم قياس ما لم يسمع على ما سمع، وأن المقيس على كلام العرب هو من كلام العرب".

2 إما بحسب الوضع؛ بأن يكون العرب قد وضعوا جمعًا على صيغة واحدة لأحد النوعين، واستعملت هذه الصيغة في القلة حينًا، وفي الكثرة حينًا آخر، واستغنى بذلك عن وضع صيغة أخرى كما مثل المصنف. أو بحسب الاستعمال؛ بأن تكون وضعت الصيغتين، ولكنها استغنت في بعض المواضع عن إحداهما بالأخرى مجازًا لقرينة، مثل: "أقلام" في قوله تعالى: {مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٍ} فقد استعمل جمع القلة للكثرة، مع أن للقلم وزن كثرة وهو: "قلام" والمقام مقام مبالغة وتكثير، فكلتا الصيغتين موجودة، تشيع في أحدهما وحده، وتستعمل في الآخر بقرينة في الكلام.

3 جمع رحل، وعنق، وفؤاد، فقد استغني فيها ببناء القة ولم يستعمل لها بناء كثرة.

(187/4)

يعكس 1 كرجال، وقلوب، وصردان 2، وليس منه 3 ما مثل به الناظم، وابنه من قولهم في جمع صفاة - وهي الصخرة الملساء - صُفِيٍّ؛ لقولهم: أصفاء 4 حكاة الجوهرية وغيره.

الأول: من أبنية القلة: "أفْعُل" بضم العين، وهو جمع لنوعين:

أحدهما: "فَعْل" اسما، صحيح العين 5 سواء صحت لامه أم اعتلت بالياء أم

1 فيستغنى ببعض أبنية الكثرة عن بناء القلة؛ إما بحسب الوضع؛ كما مثل المصنف، أو

بحسب الاستعمال اعتماداً على القرينة، نحو: "ثلاثة قروء"؛ فقد قرنت ثلاثة بجمع الكثرة، مع وجود جمع القلة وهو "أقراء".

2 جمع: رجل، وقلب، وصرد "اسم لطائر فوق العصفور نصفه أبيض ونصفه أسود" فقد استغني فيها بجمع الكثرة، ولم تضع العرب لها جمع قلة.

3 أي: من هذا القسم الذي لم تضع له العرب بناء قلة، وأغنى فيه جمع الكثرة.

4 فتكون حينئذ مما وضعت له العرب بناء قلة، واستغنت عنه ببناء الكثرة مثل "قروء" وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله:

وبعض ذي بكثرة وضعاً يفى ... كـ"أرجل"، والعكس جاء "كالصُفي"*

أي: بعض هذه الأوزان قد يفى بالكثرة ويدل عليها ويغني فيها كأرجل جمع رجل؛ فإنما للقلة والكثرة بحسب الوضع، ولكنها في أحدهما أكثر شيوعاً، وجاء العكس مثل "الصفى" جمع صفاة، فهو بناء كثرة يغني عن القلة.

وإذا لم يسمع للكلمة جمع في اللغة؛ يرى مجمع اللغة العربية: أن يختار لها صيغة جمع القلة الذي يطرد في وزنها، وإذا وجد لها صيغتان للجمع، اختير أقواها وأشهرها، وإن تساوى في القوة، اختيرا معاً، ويكتفى بجمع واحد في المصطلحات العلمية أيا كان.

5 وليست فائؤه واؤاً، كوقت ووعد. وليس مضعفاً كعم وجد.

* "وبعض ذي" بعض مبتدأ، واسم الإشارة مضاف إليه يعود إلى المتقدم. "بكثرة" متعلق بـ"يفى" موضعاً منصوب على نزع الخافض، أو تمييز، أو مصدر في موضع الحال، أي: ذا وضع "يفى" الجملة خبر المبتدأ. "والعكس" مبتدأ. "جاء" الجملة خبر. "كالصفي" خبر لمبتدأ محذوف.

(188/4)

بالواو، نحو: كلب، وطي، وجرو 1 بخلاف نحو: ضخم؛ فإنه صفة، وإنما قالوا: أعبد 2 لغلبة الاسمية، وبخلاف نحو: سوط وبيت؛ لاعتلال العين، وشذ قياساً 3 أعين، وقياساً وسماحاً: أثوب وأسيف.

قال:

لكل دهر قد لبست أثوباً 4

وقال:

1 جمعها: أكلب، وأظب، وأجر؛ وأصل أظب وأجر: أظي، وأجرو استثقلت الضمة على الياء في أظي فحذفت، فالتقى ساكنان: الياء والتنوين، فحذفت الياء للتخلص من الساكنين كحذفها في المنقوص، وفي أجرو، قلبت ضمة الراء كسرة ثم الواو ياء لوقوعها متطرفة إثر كسرة، ثم حذفت كقاض.

2 جمع عبد، مع أنه صفة.

3 أي: لا استعمالاً؛ لكثرتة واستعماله في القرآن الكريم، قال -تعالى: {وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا} ، {وَتَلَدُّ الْأَعْيُنُ} [سورة التوبة من الآية: 92] ، و [سورة الزخرف الآية: 71] .

4 بيت من الرجز المشطور، لمعروف بن عبد الرحمن، ونسبه بعضهم إلى حميد بن ثور، وبعده:

حتى اكتسى الرأسف قناعا أشيبا

أملح لا لذا ولا محببا ... أكره جلباب إذا تجلببا

اللغة والإعراب: القناع: ما تقنع به المرأة رأسها، وهو أوسع من المقنعة، وأراد به هنا: الشعر الأبيض الذي يغطي الرأس. لا لذا: ليس لذيذا. "لكل" متعلق بلبست. "دهر" مضاف إليه، "أثوابا" مفعول لبست. "أشيبا" صفة لقناعا.

المعنى: يصف نفسه بالحنكة والحزم فيقول: لبست لكل زمان لبوسه، فعاملت الناس بما يتفق وزماتهم، وتخلقت بأخلاق كل زمان، وسايروهم حتى شاب رأسي.

الشاهد: جمع ثوب على أثوب شذوذاً، والقياس: جمعه على أثواب، أو ثياب.

5 صدر بيت من البسيط، لم نقف على قائله، وعجزه.

عضب مضاربها باق بها الأثر

=

(189/4)

الثاني: الاسم، الرباعي، المؤنث 1 الذي قبل آخره مدة 2؛ كعناق 3 وذراع، وعقاب، ويمين، وشذ في نحو: شهاب وغراب، من المذكور 4.

= اللغة والإعراب: أسيف: جمع سيف. بيض: جمع بيض، والمراد: شديد البريق واللمعان، يمانية: منسوبة إلى اليمن، وقد زادوا في النسبة إليه ألفاً قبل النون واستغنى بذلك عن ياء النسبة، فقالوا: يمان؛ يريدون: يمني. وفي الحديث: "العلم يمان والحكمة يمانية" غضب: قاطع. مضاربها: جمع مضرب، وهو نحو شبر من طرف السيف. الأثر: ما بقي من أثر ضربة السيف. "كأهم" كأن حرف تشبيه ونصب، وضمير الغائبين اسمها، "أسيف" خبر. "بيض يمانية" نعتان لأسيف، وكذلك ما بعدهما. المعنى: يصف هؤلاء القوم بكرم الأصل، ومضاء العزيمة وصفاء الخلق، فيقول: كأهم في ذلك سيوف يمانية شديدة اللمعان، عظيمة القطع، لا يزال بها أثر الضرب والطعن. الشاهد: جمع سيف على أسيف شذوذاً، والقياس: سيوف، وأسياف.

1 أي: تأنيثاً معنوياً بغير علامة تأنيث ظاهرة.

2 أي: ألف أو واو، أو ياء.

3 العناق هي: الأنثى من أولاد المعز، والجمع: أعنق، وعنوق. والعناق أيضاً:

الداهية والأمر الشديد، وفي المثل: "العُنُوق بعد النوق" يضرب في الضيق بعد السعة.

4 خرجت الصفة، كشجاع. والثلاثي، كدار ونار، وشذ أدور وأنور، وغير المؤنث،

كعمود ورغيف، وما فيه علامة ظاهرة، كسحابة ونعمى. وما ليس قبل آخره مدة،

كزنب، وفي "أفعل" وما يطرد فيه، يقول الناظم:

لفعل اسماً صح عينا "أفعل" ... وللرباعي اسماً أيضاً يجعل

إن كان كالعناق والذراع في ... مد وتأنيث وعد الأحرف*

=

* "لفعل" متعلق بمحذوف خبر مقدم. "اسماً" حال منه. "صح" الجملة نعت لاسماً.

"عينا" تمييز محمول عن الفاعل. "أفعل" مبتدأ مؤخر. "وللرباعي" متعلق بيجعل في موضع

المفعول الثاني له. "اسماً" حال من الرباعي. "أيضاً" مفعول مطلق لمحذوف "يجعل" نائب

فاعله يعود إلى أفعل وهو مفعوله الأول.

"إن كان" شرط وفعله، واسم كان يعود إلى الرباعي. "كالعناق" متعلق بمحذوف خبر

كان، وجواب الشرط محذوف. "في مد" متعلق بكان، أو بما تعلق به خبرها. "وتأنيث

وعد" معطوفان على مد، و"الأحرف" مضاف إليه.

الثاني: "أفعال" وهو لاسم ثلاثي لا يستحق "أفعل"؛ إما لأنه على "فعل" ولكنه معتل العين، نحو: ثوب وسيف؛ أو لأنه على غير "فعل" 1، نحو: جمل، وممر، وعضد، وحمل، وعنب، وإبل، وقفل، وعنق، ولكن الغالب في "فعل" بضم الأول وفتح الثاني: أن يجيء على "فعلان"؛ كصرد، وجرد، ونغر، وخرز 2. وشذ نحو: أرطاب 3، كما شذ في "فعل" المفتوح الفاء الصحيح العين الساكنها نحو: أحمال، وأفراخ، وأزناد 4. قال الله -تعالى: {وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ} 5.

= أي: إن "أفعل" يكون جمعاً لكل اسم ثلاثي على وزن "فعل" صحيح العين، ولكل اسم رباعي يكون كالعناق؛ في وجود مدة قبل آخره، وفي التأنيث وعدد الحروف. وقد أوضحنا وأوضح المصنف القول في ذلك.

ومما شذ: جبل وأجبل، وعنق وأعنق، وضلع وأضلع، ونعمة، وأنعم، وذئب وأذؤب. هذا: ويحفظ: "أفعل". كما قال صاحب التصريح "في فعل" كجبل، و"فعل" كضبع، و"فعل" كعنق، و"فعل" كقفل و"فعل" كضلع، و"فعل" كأكمة، وكلها من الأسماء. وفي "فعل" اسماً وصفة؛ كذئب وجلف، و"فعل" كذلك كنعمة وشدة.

1 ويشمل ذلك ثمانية أوزان: فتح الفاء مع فتح العين وكسرهما وضمهما. وكسر الفاء مع سكون العين وفتحها وكسرهما.

وضم الفاء مع سكون العين وضمهما وقد مثل لها المصنف على هذا الترتيب.

2 الصرد: طائر ضخيم يصطاد العصافير: والجرد: نوع من الفأر، والنغر، طير كالعصفور أحمر اللون يسمى "البلبل" والأنثى نغرة. والخرز: ذكر الأرنب والجمع خزان، وأخزة، وموضعها: مخزة، ومنه اشتق الخز.

3 جمع رطب، وكذلك أرباع، جمع ربع.

4 الزند: موصل طرف الذراع في الكف، والعود الأعلى الذي يقدح به النار، والأسفل: زنده، ولا يقال: زندتان، والجمع: زند، وأزند.

5 [سورة الطلاق من الآية: 4] .

وقال الحطيئة:

ماذا تقول لأفراخ بذي مرخ¹

وقال آخر:

وزندك أثقب أزنادها²

1 صدر بيت من البسيط، وعجزه:

زغب الحواصل لا ماء ولا شجر

وهذا البيت من قصيدة للحطيئة، يخاطب سيدنا عمر بن الخطاب، وكان قد حبسه حين هجا الزبرقان بن بدر بقوله:

دع المكارم لا ترحل لبغيها ... واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي

اللغة والإعراب: لأفراخ: الأفراخ: جمع فرخ وهو ولد الطائر، والمراد هنا: الصغار من أولاد الشاعر. "ذو مرخ" اسم واد باليمامة. زغب: جمع زغباء من الزغب، وهو أول ما ينبت من الريش والشعر. الحواصل: جمع حوصلة، وهي كيس في أسفل عنق الطائر يجتمع فيه غذاؤه، وهذا كناية عن صغر الفرخ وضعفه. "ماذا" اسم استفهام مبتدأ وخبر أو مفعول لتقول: "زغب الحواصل" زغب صفة لأفراخ والحواصل مضاف إليه. "لا" نافية. "ماء" مبتدأ والخبر محذوف؛ أي: لهم. "ولا" الواو عاطفة ولا زائدة لتأكيد النفي. "شجر" معطوف على ماء.

المعنى: ما قولك في أولاد صغار بهذا المكان، ولا ماء عندهم ولا شجر، إذا شكوا إليك حالهم وما هم فيه من حاجة؟ وبعد هذا البيت:

ألقيت كاسبهم في قعر مظلمة ... فاغفر عليك سلام الله يا عمر

قيل: إن عمر لما سمع ذلك رق له وأخرجه من السجن: ويقولون: إن "ذو مرخ واد كثير الشجر، ولكنه قال: لا ماء ولا شجر، من باب التلطف لا غير.

الشاهد: جمع "فرخ" على أفراخ شذوذاً، القياس: أفرخ، وفراخ.

2 عجز بيت من المتقارب للأغشى؛ ميمون بن قيس، يمدح قيس بن معد يكرب

الكندي. وهو من شواهد سيبويه، وصدره.

وجدت إذا أصلحوا خيرهم

اللغة والإعراب: وجدت: ألفت. أصلحوا، المراد: أصلحوا شئونهم، وورد اصطلاحوا من الصلح. زندك: الزند: تقدم معناه قريباً، أثقب: أكثر ناراً واشتعالاً، من أثقب النار =

... ..

= أوقدها؛ وهذا كناية عن كثرة جوده وفضله، "وجدت" فعل ماض للمجهول، والتاء نائب فاعل، "خيرهم" خير مفعول ثان لوجد، وهم مضاف إليه، "وزندك" الواو للحال، وزندك مبتدأ ومضاف إليه "أثقب" خبر مضاف إلى ما بعده وروي: أثبت.

المعنى: تبين أنك خيرهم وأفضلهم في صفات الرجولة؛ إذا أصلحوا شئوهم عند الصلح وأنتك أمضاهم عزيمة وأنفذهم عملاً.

الشاهد: جمع "زند" على أرناد شذوذاً؛ لأنه اسم ثلاثي صحيح العين على وزن "فعل" والقياس فيه: أزند. وفي صيغة "أفعال" يقول الناظم:

وغير ما "أفعل" فيه مطرد ... من الثلاثي اسماً "بأفعال" يرد
وغالباً أغناهم "فعلان" ... في فُعل، كقولهم صردان*

أي: إن ما لا يطرد فيه "أفعل" من الثلاثي يجمع على أفعال، وقد أوضحنا ذلك ويغلب أن يجمع "فعل" على "فعلان" كجمع صُرد على صردان.

هذا: وفي جعلهم جمع "فعل" المفتوح الفاء صحيح العين ساكنها على "أفعال" من قبيل الشذوذ نظر. والصواب - كما حققه بعض العلماء - جواز جمعه على أفعال قياسياً، فيقال: بحث وأبحاث، وشكل وأشكال، وسهم وأسهم... إلخ؛ فقد ورد منه ألفاظ كثيرة في لسان العرب تكفي لجعله قياسياً؛ كحبر وأحبار، ولفظ وألفاظ ورأي وآراء ... إلخ.

وقد عد بعض أعضاء الجمع اللغوي أكثر من ثلثمائة وأربعين لفظاً منه.

وإذا كان "فعل" واوي الفاء أو مضعفاً، فإنه يكثر مجيئه على "أفعال" كوقت وأوقات، ووكر وأوكر، ووهم وأوهام، ورب وأرباب وفذ وأفذاذ، ومجيئه على "أفعل" قليل.

ومما حفظ فيه "أفعال": "فعل" بمعنى فاعل كشهيد، و"فعل" كعدو و"فعلة" كهضبة، و"فعلة" كتمرة، و"فعلة" كنضوة؛ للهزيلة من النوق، و"فعال" كجبان.

قيل: وقد تجيء "أفعال" في المفرد نادراً. ومن ذلك: "برمة أعشار" أي: مكسرة إلى عشرة أجزاء، وثوب أخلاق "ممزق بال" ونطفة أمشاج "مختلطة بماء المرأة ودمها" والأكثر على أن مثل هذه الأمثلة من وصف المفرد بالجمع شذوذاً.

* "وغير" مبتدأ "ما" اسم موصول مضاف إليه "أفعل" مبتدأ "فيه" متعلق ومطرود الواقع خبراً لأفعل، والجملة صلة ما "من الثلاثي" متعلق بمحذوف حال من غير أو من ضمير مرد "اسماً" حال من الثلاثي. "بأفعال" متعلق بيرد الواقع خبراً لغير.

"وغالبًا منصوب بنزع الخافض "فعالان" فاعل أغناهم والضمير للعرب "في فعل" متعلق بأغنى "كقوله" خبر لمبتدأ محذوف "صردان" خبر لمبتدأ محذوف أيضًا. أي: هذه صردان والجملة مقول القول.

(193/4)

الثالث: "أفعله" وهو لاسم، مذكر، رباعي بمدة قبل الآخر 1 نحو: طعام، وحمار، وغراب، ورغيف، وعمود، والتزم في "فَعَال" بالفتح، و"فِعَال" بالكسر، مضعفي اللام 2 أو معتليها؛ فالأول: كبتات 3 وزمام، والثاني: كقواء وإناء. الرابع: "فِعْلَة" بكسر أوله وسكون ثانيه، وهو محفوظ 4 في نحو: ولد، وفتي،

1 سواء أكان مفتوح الفاء أم مكسورها أم مضمومها؛ وقد مثله لها المصنف على هذا الترتيب.

2 المراد بتضعيف اللام: أن تكون هي والعين من جنس واحد.

3 البتات: الزاد، والجهاز، ومتاع البيت وفي الحديث: "لا يؤخذ منكم عشر البتات". والزمام: الخيط الذي يشد في البرة ويشد في طرفه المقود، وقد يسمى المقود زمامًا، والجمع أبته وأزمة، والأصل أبته، وأزمة؛ التقى مثلاً، فنقلت حركة أولهما إلى الساكن قبلهما ثم أدغما.

هذا: ويجمع "فعال" كزمان، و"فعال" كإزار، و"فَعِيل" كقضييب، و"فَعُول" مذكرا

كعمود، جمع كثرة، على "فُعَل" وفي صيغة "أفعلة" يقول الناظم:

في اسم مذكر رباعي بمد ... ثالث "أفعلة" عنهم اطرء

والزمه في فَعَال أو فِعَال ... مصاحبي تضعيف أو إعلال*

أي: إن "أفعلة" يطرء جمعًا لكل اسم مذكر رباعي ثالثة مدة، ويلتزم "أفعله" في جمع المضاعف أو المعتل اللام؛ من "فَعَل" أو فِعَال على النحو الذي شرح.

4 ليس لهذه الصيغة مفردات لها أوصاف معينة تطرء فيها، وإنما سمعت في مفردات معدودة على أوزان ستة، وهي: "فَعَل" و"فِعَل"، و"فَعَال"، و"فَعِيل" وقد مثل لها المصنف على هذا الترتيب.

* "في اسم" متعلق باطرء "مذكر رباعي" صفتان له. "بمد" متعلق بمحذوف صفة ثالثة

لاسم، أو حال منه. "ثالث" مضاف إليه. "أفعلة" مبتدأ. "عنهم" متعلق باطراد الواقع خبراً للمبتدأ.

"والزمه"؛ فعل أمر والضمير البارز مفعوله عائد على أفعلة "مصاحبي" حال من فعال وفعال. "تضعيف" مضاف إليه. "أو إعلال" معطوف على تضعيف.

(194/4)

ونحو: شيخ، وثور، ونحو: ثَيَّ1، ونحو: غزال، ونحو: غلام، ونحو: صبي، وخصي2، ولعدم اطراده قال أبو بكر3: هو اسم جمع لا جمع. والأول: من أبنية الكثرة: "فعل" بضم أوله وسكون ثانيه، وهو جمع لشيئين: أحدهما: "أفعل"؛ مقابل فعلاء4 كاحمر. أو ممتنعة مقابلته لها مانع خَلَقِي5؛ نحو "أكمر، وآدر"6، بخلاف نحو: آلى7 لكبير الألية؛ فإن المانع من "إلياء" تخلف الاستعمال8. والثاني: "فعلاء"؛ مقابلة "أفعل" كحمراء، أو ممتنعة مقابلتها له المانع خَلَقِي، كرتقاء، وعَفلاء9 بالعين؛ بخلاف نحو: عجزاء لكبيرة العجز10.

- 1 وزنه "فعل" والثني: الشيء الذي يعاد مرتين. وفي الحديث: "لا ثني في الصدقة"، أي: لا تؤخذ مرتين في العام، والثني أيضاً: الثاني من السيادة كالوزير بالنسبة للسلطان.
- 2 وزنهما: "فعيل".
- 3 هو أبو بكر بن السراج. انظر التعريف به صفحة 161، جزء أول.
- 4 أي: "أفعل" وصف لمذكر يقابل "فعلاء" وصفاً لمؤنث، فجمعهما "فعل".
- 5 وذلك بأن تكون خلقة المذكر أو المؤنث غير قابلة للوصف.
- 6 الأكمر: العظيم الكمرة، وهي حشفة الذكر والآدر: العظيم الأدره وهي الخصية المنتفخة.
- 7 بهمزة ممدودة ثم ألف بعد اللام، أصله: ألي، قلبت الهمزة الثانية ألفاً، ثم الياء لتحركها وانفتاح ما قبلها.
- 8 فقد استعملوا "آلى" في المذكر، ولم يستعملوا في المؤنث "إلياء".
- 9 الرتق: انسداد الفرج باللحم العفل: شيء يجتمع في قبل المرأة يشبه الأدره للرجل.

10 فإن المانع من "أعجز" تخلف الاستعمال لا غير؛ فإن العرب قالوا في المؤنث "عجزاء"، ولم يقولوا في المذكر "أعجز". =

(195/4)

الثاني: "فُعَل" بضمّتين، وهو مطرد في شيئين؛ في وصف على "فَعُول" بمعنى فاعل¹، كصبور وغفور، وفي اسم رباعي بمدة قبل لام غير معتلة مطلقاً²، أو غير مضاعفة إن كانت المدة ألفاً نحو: قَذال وأتَان²، ونحو: حمار وذراع، ونحو: قُرَاد

= هذا: ويجب قلب ضمة فاء هذا الجمع كسرة، إذا كانت عينه ياء لتسلم من القلب نحو أبيض وعيناء؛ تقول في جمعهما: بيض وعين تصحيحاً للعين، ويكون وزن الفعل مع هذا "فعل" كأصله. وإن كانت عينه صحيحة أو معتلة بالواو، تركت الفاء مضمومة، نحو: خضر وسود وحوّ؛ في جمع أخضر، وأسود، وأحوى: "الحوة: سواد يميل إلى الخضرة، أو حمرة تميل إلى السواد" ويكثر في الشعر ضم عين هذا الجمع إذا كانت صحيحة هي واللام وغير مضعفة، نحو: التُّجُل في قول الشاعر:

طوى الجديدان ما قد كنت أنشره ... وأنكرتني ذوات الأعين النجل

فلا يضم معتل العين كسود ولا المضعفة كغمر؛ جمع أعز، أو اغراء، ولا معتل اللام، كعمى

جمع: أعمى وعمياء. وفي "فعل" و"فَعلة" يقول الناظم:

فُعَل لنحو أحمر وحمرا ... وفَعلة جمعا بنقل يدري

أي: إن "فعل" من جموع الكثرة، يطرد في كل وصف يكون مذكّره على "أفعل" ومؤنثه على "فعلاء" و"فَعلة" من جموع القلة، يدري مفردة ويعرف بالنقل عن العرب، ولا ضابط له، وشذ جمع بدنه على بدن، وأسد على أسد، وبازل على بزل.

1 فإن كان بمعنى مفعول لم يجمع هذا الجمع، نحو: ركوب، وحلوب.

2 القذال: جماع مؤخر الرأس، ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية. والأَتان: أنثى الحمير وقد مثل المصنف بمثالين لكل من المذكر والمؤنث، في مفتوح الفاء ومكسورها ومضمومها، وكذلك لما مدته ياء، أو واو للمذكر والمؤنث، ثم لما مدته ياء أو واو مع التضعيف على هذا الترتيب.

* "فعل" مبتدأ. "لنحو" متعلق بمحذوف خبر. "أحمر" مضاف إليه، وصرف للضرورة.
"وفعلة" مبتدأ. "جمعاً" مفعول ثان مقدم ليدري. "بنقل" متعلق بيدري الواقع خبراً
للمبتدأ، ونائب فاعله يعود على فعلة، وهو المفعول الأول.

(196/4)

وكراع1، ونحو: عمود وقلوص2 ونحو: سرير وذلول، وخرج نحو: كساء وقباء؛ لأجل
اعتلال اللام، ونحو: هلال وسنان؛ لأجل تضعيفها مع الألف، وشذ عنان3 وعنن،
وحجاج4 وحُجج ويحفظ في نحو5: نمر، وخشن، ونذير، وصحيفة.
الثالث: "فعل" بضمّ أوله وفتح ثانيه، وهو مطرد في شيئين: في اسم على "فُعْلة"6،
كقربة وغرقة ومدية وحجة ومدة، وفي "الفُعْلى"7 أنثى "أفْعَل"، كالكبري والصغرى،
بخلاف حبلى8 وشذ في نحو: بُهْمَة9

- 1 القراد: دويبة معروفة، وبغير قَرْد: كثيرها والكراع: مستدق الساق من الغنم والبقر،
يذكر ويؤنث، وفي المثل: "أُعطي العبد كراعاً فطلب ذراعاً".
- 2 القلوص: الشابة من النوق، وهي بمنزلة الجارية من النساء.
- 3 بكسر العين: اسم لما تقاد به الدابة؛ وفتحها: السحاب، واحدها عنانة.
- 4 بكسر الحاء وفتحها: العظم المستدير حول العين، أو الأعلى الذي ينبت عليه
الحاجب.
- 5 وهي كما مثل المصنف: "فَعِل" اسماً وصفة، و"فَعِيل" صفة و"فَعيلة" اسماً كصحيفة،
وصفة كنجبية، وكذلك يحفظ في "فَعَل" كسقف ورهن، وفي "فاعل" كبازل، وشارف
للمسنة من النوق وفي "فَعَل" كنصف "للمرأة بين الحداثة والمسنة". وفي "فَعَال"
كصناع. "للمرأة المتقنة لما تصنعه النساء". وفي "فعلة" كفرحة وفي "فَعْلة" كخشبة. وفي
"فَعْل" كستر ويجب في غير الضرورة الشعرية تسكين عين هذا الجمع إن كانت واوًا؛
لثقل الضمة على الواو، نحو: سوار وسَوْر وسواك وسوك. وإن كانت العين ياء جاز
ضمها وتسكينها، ويجب عند التسكين كسر الفاء لتسلم الياء ويجوز تسكين العين، إن
كان حرفاً صحيحاً، نحو: كتاب وكُتِب أو كُتِب. ويمتنع تسكين عين المضعف نحو سرير
وسرر.
- 6 سواء أكان صحيح اللام أو معتلها أو مضعفها، وقد مثل لها المصنف.

- 7 أي: في وصف على وزن "فُعَلَى" التي هي مؤنث "أفعل" المذكر.
- 8 لأنها وصف لمؤنث لا مذكر له.
- 9 أي: لأنها صفة والبهمة: الرجل الشجاع الذي لا يدرى من أين يؤتى لشجاعته، وجمعه: بُهُم.

(197/4)

ونحو: رُؤْيَا1، نحو: نَوْبَة2 ونحو: بَدْرَة -وَحْيَة- وَثْمَة3.

الرابع: "فعل" بكسر أوله وفتح ثانيه، وهو لاسم4، على "فَعْلَة" كحِجَّة، وكِسْرَة، وفَرِيَة وهي الكذبة، ويحفظ في "فَعْلَة" 5 نحو: حاجة، ونحو: ذكرى،

- 1 لأنها مصدر، وجمعها رؤى بالتنوين.
- 2 لعدم ضم الفاء، ومثلها: قَرِيَة، وَلَحِيَة، وبَدْرَة، والبدرية: عشرة آلاف درهم، وجمعها: بدور، وبدر.
- 3 لتحرك الثاني: هذا: وقد زاد في التسهيل مما يطرد فيه. "فعل" الاسم الذي على وزن "فَعْلَة" نحو: جمعة وجمع وكل جمع تكسير على وزن "فعل" وعينه ولامه من جنس واحد نحو: جديد وجدد، وذلول وذل؛ فإنه يجوز تخفيفه عند بعض القبائل، بفتح عينه وجعله على وزن "فعل" تقول: جُدَّد، وذل.
- 4 تام الأصول؛ فخرجت الصفة، نحو: صِغْرَة، وكَبْرَة، وصفتان بمعنى صغير وكبير وناقص الفاء؛ نحو: عدة، وزنة.
- 5 أي: الأجوف المفتوح الأول، مثل حاجة، وحوج وفي "فِعْلَى" مصدرًا كذكرى وذكر. وفي "فَعْلَة" صحيح الأصول مثل: قصعة وقصع. وفي "فَعْلَة" صفة مثل: ذرية وصمّة، والجمع: ذرب، وصمم، والذرية: المرأة الحديدية اللسان والصمة: الرجل الشجاع، وفي "فعل" وبالعكس؛ فمن الأول: حلية وحلى، ولحية ولحى، ومن الثاني: صورة وصور، وقوة وقوى، وهو قياس ولكنه قليل.
- وفي "فعل" و"فَعْل" و"فِعْل" يقول الناظم:
- و"فعل" لاسم رباعي بمد ... قد زيد قبل لام اعلا لا فقد
- ما لم يضاعف في الأعم ذو الألف ... و"فعل" جمعا لفُعْلَة عرف*

=

* و"فعل" مبتدأ. "لاسم" متعلق بمحذوف خبر. "رباعي" نعت لاسم. "بمد" صفة ثانية لاسم، أو حال منه. "قد زيد" الجملة صفة لمد. "قبل" ظرف متعلق بأيد. "إعلالا" مفعول لفقد مقدم، وجملة "فقد" في محل جر صفة للام. "ما" ظرفية مصدرية، "في الأعم" متعلق ببيضاغف. "ذو الألف" ذو نائب فاعل بضاغف والألف مضاف إليه. "وفعل" مبتدأ "جمعاً" حال من ضمير عرف. "لفعلة" متعلق بجمعها أو بعرف "عرف" ماض للمجهول ونائب فاعله يعود إلى "فعل" المبتدأ، والجملة خبره.

(198/4)

وقَصعة، وذربة، وهدم.
الخامس: "فُعَلَة" بضم أوله وفتح ثانيه. وهو مطرد في وصف لعاقِل على "فاعل" معتل اللام 1، كرام، وقاض، وغاز.
السادس: "فُعَلَة" بفتحتين وهو شائع 2 في وصف لمذكر عاقل صحيح اللام 3، نحو: كامل، وساحر، وسافر، وبار.

=

ونحو كبرى وَلِفُعَلَة "فِعْل" ... وقد يجيء جمعه على "فُعَل" *
أي: إن "فُعَل" من أوزان جمع الكثرة، يطرد في كل اسم رباعي قد زيد قبل آخره مدة؛ بشرط كونه صحيح الآخر وغير مضاعف إن كانت المدة ألفاً، وهذا في الأعم الغالب، ومن الأوزان، "فُعَل" وهو يطرد في اسم على "فعلة" أو فُعَلَى أنثى الأفعال، ككبرى. ومن الأوزان "فِعْل" وهو جمع لاسم على "فِعْلَة"، وقد تجمع فِعْلَة على "فُعَل"، وقد أوضحنا وأوضح المصنف ما في هذه الأوزان.
1 سواء كان معتل اللام بالياء أو بالواو، فخرج الاسم، نحو: واد، وعاد ووصف المؤنث مثل: عادية وسارية، ووصف غير العاقل، نحو: ضار، وصف لأسد وصحيح اللام مثل: ضارب فلا يجمع شيء من ذلك على "فُعَلَة" وشذ في صفة على غير "فاعل" نحو: كمي وكماة، وفي "فاعل" اسماً، نحو: باز وبزاة وفي صحيح اللام؛ نحو: هادر وهُدْرَة، والهادر: الرجل الساقط الذي لا يعتد به.
2 الواقع: أنه مطرد.

3 على وزن فاعل؛ فلا يجمع غير الوصف مثل: واد، وباز: ولا وصف المؤنث نحو: طالق وحائض. ولا وصف غير العاقل نحو: صاهل، ولا الوصف المعتل اللام نحو: ساع، ولا نحو حذر؛ لأنه ليس على فاعل، ويلاحظ أن أوصاف المفرد هنا؛ كما هي في الصيغة السابقة؛ غير أن اللام هنا صحيحة وهناك معتلة، وشذ: سيد وسادة. وخبيث وخَبَثَة. وفي

=

* "ونحو" معطوف على فعله. "كبرى" مضاف إليه. "ولفعله" خبر مقدم والواو للاستئناف، "فعل" مبتدأ مؤخر.

"قد" حرف تقليل. "جمعه" فاعل يجيء. "على فعل" متعلق به أو يجيء.

(199/4)

السابع: "فَعَلَى" بفتح أوله وسكون ثانية، وهو لما دل على آفة 1؛ من "فَعِيل" وصفاً للمفعول، كجريح وأسير وقتيل.

وَحْمِل عليه ستة أوزان مما دل على آفة؛ من "فَعِيل" وصفاً للفاعل كمريض، و"فَعَل" كزمن 2، و"فاعِل" كهالك، و"فَعِيل" كميت، و"أَفْعَل" كأحمق، و"فَعْلان" كسكران 3.

الثامن: "فِعْلَة" بكسر أوله وفتح ثانيه. وهو كثير "فَعْل" اسماً 4 بضم الفاء،

= هذين الوزنين يقول الناظم:

في نحو رام ذو اطراد "فَعْلَة" ... وشاع نحو كامل وكمَلَه *

أي: إن "فَعْلَة" يطرد في كل وصف على "فاعل" معتل اللام لمذكر، مثل: رام، و"فَعْلَة" يشيع ويطرد في وصف على "فاعل" صحيح اللام لمذكر عاقل؛ نحو: كامل وكملة.

واكتفى الناظم بالمثل عن ذكر هذه الشروط.

1 أي: عاهة طارئة؛ من ألم وتوجع، أو موت وهلك، أو عيب ونقص أي نقص.

2 هذا والذي قبله يدلان على الألم والتوجع.

3 هذا والذي قبله يدلان على نقص وعيب وقد قرئ: "وَتَرَى النَّاسَ سَكْرَى" ويحفظ:

رجل كيس؛ أي: عاقل، رجال كيسى، وسنان ذرب؛ أي: حاد وأسنة ذربي.

والى وزن "فَعَلَى" يشير الناظم بقوله:

فَعَلَى لوصف كقتيل وزَمَن ... وهالك، وميت به قمن*
أي: إن "فعلى" يكون جمع تكسير لكل وصف على وزن "فعليل" بمعنى مفعول كقتيل،
و"فعل" كزمن، و"فاعل" كهالك؛ مما يدل على هلاك أو مرض، و"فعل" كميت حقيق
بأن يجمع هذا الجمع، وقد بين المصنف الباقي من الأوزان:
4 أي: صحيح اللام؛ فخرجت الصفة، نحو: حلو ومر، معتل اللام مثل عضو وضبي
ونحي فلا يجمع منها على "فَعلة".

* "في نحو رام" متعلق بمحذوف يدل عليه اطراد لا به؛ لأنه مضاف إليه ذو، والمضاف
إليه لا يعمل فيما قبل المضاف، "ذو اطراد" ذو خبر مقدم واطراد مضاف إليه. "فعله"
مبتدأ مؤخر. "نحو كامل" نحو فاعل شاع وكامل مضاف إليه، "وكملة" معطوف على
كامل.
* "فعلى" مبتدأ. "لوصف" خبر. "كقتيل" خبر لمبتدأ محذوف، "وزمن وهالك" بالجر
معطوفان على قتيل.
"وميت" مبتدأ. "به" متعلق بقمن الواقع خبر للمبتدأ.

(200/4)

نحو: قرط، ودرج، وكوز، ودوب.
وقليل في اسم على "فَعْل" بفتح الفاء، نحو: غَرْد1، أو بكسرها نحو: قِرْد، وقل أيضاً في
نحو: ذَكَر وهادر2.
التاسع: "فَعْل" بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحاً، وهو لوصف على "فاعل" أو "فاعله"
صحيح اللام3، كضاب وصائم ومؤنثيهما. ونذر في نحو: غاز وعاف4 كما نذر في
نحو: خَرَبَة5 ونُفساء ورجل أعزل6.

1 نوع من النبات الصحراوي المسمى الكمأة، وحكي كسر العين.
2 الهادر: الساقط وجمعه هدره. وفي "فَعلة" يقول الناظم:
لفعل اسماً صح لاما "فَعلة" ... والبضع في فَعْل وفَعْل قَلَّه*
أي: إن "فَعلة" جمع لـ"فَعْل" اسماً صحيح اللام، والوضع العربي قلل أن يكون جمعاً
لاسم على وزن "فَعْل" أو "فَعْل".

3 سواء كانت العين صحيحة أو معتلة كما مثل المصنف، وخرج الاسم، كحاجب العين، وجائزة البيت. أما الحاجب بمعنى مانع، وجائزة بمعنى مارة فهما وصفان ويجمعان على حجب وجوز.

4 أي: من كل وصف معتل اللام، والجمع غُزَى وعَفَى، والعافى: السائل أو من عفا عنه؛ إذا تركه ولم يعاقبه.

5 الخريدة: المرأة الحية ذات الحياء أو الجميلة، أو العذراء، والجمع خرد، وقالوا: خرائد على القياس.

6 أي: لا سلاح معه؛ ويقال: رجال عزّل، وعُزّل.

* "الفعل" جار ومجرور خبر مقدم. "اسما" حال منه. "صح" الجملة في محل نصب نعت لاسما، "لما" تمييز محول من الفاعل. "فعلة" مبتدأ مؤخر. "والوضع" مبتدأ. "في فعل" متعلق بقلله. "وفعل" عطف عليه. "قلله" فعل ماض والفاعل يعود إلى الوضع والهاء مفعوله يعود إلى فعله، والجملة من قلله وفاعله المستتر خبر المبتدأ.

(201/4)

العاشر: "فُعَال" بضم أوله وتشديد ثانيه. وهو لوصف على "فاعِل" صحيح اللام، كصائم وقارئ¹، قيل: وندر في "فاعلة" كقوله:
وقد أراهن عني غير صداد²
والظاهر: أن الضمير للأبصار³ لا للنساء فهو جمع صاد، لا صادة وفي المعتل، كغراء وسراء⁴.

1 التمثيل بقارئ يدل على دخول ما لآمه همزة، تقول في جمعها: صوام، وقراء.
2 عجز بيت من البسيط، لعمير بن شيم، المعروف بالقطامي، وصدره:
أبصارهن إلى الشبان مائلة
اللغة والإعراب: أبصارهن: جمع بصر، والمراد العين: مائلة: متجهة، من مال إليه إذا اتجه نحوه. صداد: من الصد، وهو الإعراض وهو جمع صادة.
"أبصارهن" مبتدأ وهو مضاف إلى ضمير المؤنثات. "إلى الشبان" متعلق بمائلة "مائلة"
خبر أبصارهن. "وقد" الواو للحال وقد حرف تحقيق. "عن" متعلق بصداد. "غير

صداد" غير مفعول ثانٍ لأرى، وصداد مضاف إليه، أو غير حال من المفعول.
المعنى: أن عيون هؤلاء الغواني متجهة إلى الشبان، والحال أنهن لم يعرضن عني ولم ينسينني مع ذلك.

الشاهد: في "صداد" فإنه جمع صادة، بدليل التأنيث في أبصارهن وأراهن، وذلك نادر؛ لأن "فُعَال" جمع لفاعل لا لفاعلة قيل: ولم يرد في فاعلة للمؤنث إلا هذا البيت.
3 فإنه يقال: بصر صاد؛ كما يقال: بصر حاد.

4 جمعان لغاز، وسار اسمي فاعل من الغزو والسري، وفي "فُعَل" و"فُعَال" يقول الناظم:
و"فُعَل" لفاعل وفاعله ... وصفين نحو عاذِل وعاذله
ومثله "الفُعَال" فيما ذكّرَا ... وذُن في المَعْل لا ما ندرا*
أي: إن "فُعَل" جمع مقيس في وصف صحيح اللام على وزن فاعل أو فاعله، نحو عاذِل وعاذلة، ومثله الفعال؛ فهو مقيس في وصف صحيح على وزن "فاعل" لمذكر، وندر "فعل وفعل" في المعتل اللام المذكر، وندر أيضاً في جمع فاعله.

* "وفعل" مبتدأ. "لفاعل" خبر. "وفاعله" عطف عليه. "وصفين" حال منهما.
ومثله خبر مقدم ومضاف إليه، والضمير يعود إلى فعل. "لفعال" مبتدأ مؤخر. "فيما" متعلق بمثل، لما فيه معنى المماثلة، وجملة "ذكرا" صلة ما، والألف للإطلاق، "وذان" اسم إشارة ومبتدأ "في المَعْل" متعلق بندرا. "لأما" تمييز، "ندر" فعل وفاعل والجملة خبر المبتدأ.

(202/4)

الحادي عشر: "فِعال" بكسر أوله، وهو لثلاثة عشر وزناً:
الأول، والثاني: "فُعَل، وفَعْلَة" اسمين أو وصفين 1 نحو: كعب وقصعة، وصعب وخَذْلَة 2
وندر في يائي الفاء نحو: يَغْر 3؛ أو العين نحو: ضيف وضبيعة.
الثالث، والرابع: "فَعَل وفَعْلَة" 4 غير معتلي اللام، ولا مضفيها 5، كجَمَل وجَبَل، ورَقَبَة وثمرَة.

الخامس والسادس: "فِعل 6 كذُئِب وبئر، و"فُعَل 7 كذُهن ورُمَح.
السابع والثامن: "فَعِيل" بمعنى فاعل، و"مؤنثه 8؛ كظريف وكريم وشريف

- 1 بشرط ألا تكون فاؤهما ولا عينهما ياء.
- 2 الخدلة: هي الممتلئة الساقين والذراعين مع استدارة، والخدلة أيضاً: الحبة الضئيلة من العنب والحدل: الضخم.
- 3 هو الجدي يربط في الزبية؛ أي: الحفرة ليحيى الأسد لافتراسه فيقع فيها، والأنثى، يعة، وفي المثل: "أذل من اليعر".
- 4 اسمان لا صفتان؛ فخرج نحو: بطل وبطلة؛ لأنه وصف.
- 5 فخرج نحو: فتى وعصا؛ لاعتلال لامهما، ونحو: طلل؛ لأنه مضاعف اللام.
- 6 بشرط أن يكون اسماً كما مثل المصنف؛ فخرج نحو: جلف للرجل الجافي.
- 7 بشرط أن يكون اسماً غير واوي العين ولا يائي اللام، فخرج نحو: حلو وحوت، ومُدِّي والمدي: مكيال شامي وهو غير المد؛ وجمعه أمداء.
- 8 بشرط أن يكونا وصفين صحيحي اللام؛ فخرج نحو: حديد وجريدة؛ لأنهما اسمان، ونحو: غني وولي ومؤنثيهما، لاعتلال اللام.
- قيل: لم يأت على "فعليل" صفة، عينه واو وفاؤه ولامه صحيحان؛ إلا في ثلاث كلمات: طويل، قويم، صويب، أما عويص فقد غلبت عليها الاسمية.

(203/4)

ومؤنثاتها.

والخمسة الباقية: "فَعْلان" صفة، ومؤنثاه، "فَعْلَى، وفَعْلانة"، و"فُعْلان" صفة، وأنثاه "فُعْلانة"، كغضبان وغَضْبَى، وندمان وندمانه -وخمان وخمصانة¹. والتزموا في "فَعْلِل" وأنثاه؛ إذا كانا واوي العينين صحيحي اللامين كطويل وطويلة ألا يجمعان إلا على "فِعال" 2 ويحفظ "فِعال" في نحو: راع وقائم وآم 3 ومؤنثاهن، وأعجف 4 وجواد، وخير، وبطحاء، وقلوص 5.

- 1 الخمصة: الجوعة، وخمص البطن -مثلثة الميم- خلا، ورجل خمصان بالضمم والتحرير، وخميص الحشا: ضامر البطن، وهي خمصانة، وخميصة، والجمع خماص.
- 2 أما غيرهما فيجمع عليه وعلى غيره، تقول: كريم، وكريما، وكرام، وكذلك: ظريف، وشريف.
- 3 آم -بهمزة ممدودة وميم مشدودة- من أم بمعنى قصد، وأصله: آمم كضارب؛ فأدغم

المثلان، وجمعه إمام كقيام، قال الله -تعالى: {وَأَجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا} أي: قاصدين لهم، والمؤنثة: آمة. [سورة الفرقان الآية: 74] .

4 أي: هزيل، ومؤنثه عجفاء، وعجف بغير هاء، والجمع عجاف.

5 القلوص: الشابة من الإبل، وهو اسم على وزن فعول، وما قبله أوصاف على أوزانها. وقد بين الناظم ما يطرد فيه "فِعال" من الأوزان في إجمال، فقال في "فَعْل وفَعلة".

فَعْل وفَعلة "فِعال" لهما ... وقل فيما عينه اليا منهما*

فبين أنه قليل فيما عينه ياء منهما؛ ولم يذكر أنه قليل فيما فاؤه الياء أيضاً كما أوضحنا، وقال في الأربعة التالية لهما وهي: "فَعْل وفَعلة" و"فِعل وفَعْل".

و"فَعْل" أيضاً له "فِعال" ... ما لم يكن في لامه اعتلال*

=

* "فعل" مبتدأ. "وفعلة" عطف عليه. "فعلا" مبتدأ ثان. "لهما" جار ومجرور خبره

والجملة خبر الأول. "وقل" فعل ماض فاعله يعود على فعال. "فيما" متعلق بقل.

"عينه" مبتدأ ومضاف إليه. "إليه" خبر والجملة صلة ما.

"منهما" جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة.

* "وفعل" مبتدأ أول. "أيضاً" مفعول مطلق. "له" خبر مقدم. "فعال" مبتدأ مؤخر

والجملة خبر الأول، "ما" مصدرية ظرفية. "في لامه" خبر يكن مقدم. "اعتلال" اسمها مؤخر.

(204/4)

الثاني عشر: "فُعُول" بضممتين ويطرد في أربعة: أحدها: اسم على "فَعِل" نحو: كَبَد ووَعِل1، وهو فيه كاللازم2.

=

أو يك مضعفاً، ومثل "فَعْل" ... ذو التاء وفُعْل مع فِعل، فاقبل*

أي: اطرِد "فِعال" في "فَعْل وفَعلة" ما لم يكن لهما معتلا أو مضاعفاً، واطرِد أيضاً في "فُعْل" و"فِعل" أوضح المصنف شروط كل.

وفي الرابع والثامن؛ وهما: "فعيل"، ومؤنثه، قال:

وفي فَعِيل وصف فاعل ورد ... كذاك في أنثاهف أيضًا اطرْد*
أي: اطرْد "فِعال" أيضًا في كل صفة على فَعِيل بمعنى فاعل، مقترنة بالتاء أو مجردة منها؛ بشرط صحة لامهما كما أسلفنا.

وقال في الخمسة الباقية، وفي "فَعِيل" معتل العين بالواو صحيح اللام.
وشاع في وصف على "فُعَلانا" ... أو أنثييه أو على "فُعَلانا"
ومثله "فُعَلانة" الزمه في ... نحو طويل وطويلة نفى*
أي: وشاع -أي: اطرْد- "فِعال" جمعًا لوصف على "فَعَلان"، أو أنثييه وهما: "فَعَلانة" أو فَعَلَى، وفي وصف على "فُعَلان" أو على "فَعَلانة" والتزم "فِعال" في كل وصف عل فَعِيل أو فَعِيلَة معتل العين، نحو: طويل وطويلة.
1 الوجل - ككتف - تيس الجبل، ويقال فيه: وعِل، ووُعِل كدئل، والأنثى وعلة.
2 أي: اطرْد "فُعول" في فِعل، ملتزم غالبًا لا يكاد يجاوزه إلى غيره.

* "أويك" فعل مضارع ناقص معطوف على يكن بحذف النون للتخفيف، واسمها يعود إلى فعل. "مضعفًا" خبرها. "ومثل" خبر مقدم. "فعل" مضاف إليه. "ذوا التا" ذو مبتدأ مؤخر، والتا مضاف إليه. "وفعل" معطوف على ذوا التا، "مع فعل" مع ظرف متعلق بمحذوف حال من فعل، وفعل مضاف إليه.
* "وفي فَعِيل" متعلق بورد، "وصف فاعل" حال من فَعِيل وفاعل مضاف إليه. "كذاك" في أنثاه" متعلقان باطرْد والضمير يعود إلى فِعال.
* "على فلانا" متعلق بمحذوف نعت لوصف. "أو أنثييه" عطف عليه، "أو على فَعَلانا" معطوف على فَعَلانا. "ومثله" خبر مقدم ومضاف إليه. "فَعَلانة" مبتدأ مؤخر. "نفى" فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر وهو الزمه، والياء للإشباع.

(205/4)

وجاء في نحو: فَر، وثُمور على القياس، وثُمَر 1
قال:

فيها عباييل أسود وثُمَر 2

وقد يكون مقصورًا من ثُمور للضرورة 3، وقالوا: أيضًا: أثمار 4.

والثلاثة الباقية: الاسم 5 الثلاثي الساكن العين، مفتوح الفاء 6 نحو: كعب وفلس،

ومكسورها نحو: حَمَلٌ وضرس، ومضمومها نحو: جند ويُرد، إلا في ثلاثة 7:

1 أي: سماعًا.

2 بيت من مشطور الرجز، أنشده سيبويه لحكيم بن معية الربيعي من تميم يصف فتاة نبتت في موضع محفوف بالجبال والشجر وقبله:
حفت بأطواد جبال وسمر ... في أشب الغيطان ملتف الحظر
اللغة والإعراب: حفت: أحيطت. بأطواد: جمع طود، وأصله الجبل العالي، والمراد هنا: الشدائد الارتفاع أشب: ملتف ومختلط. والغيطان: جمع غوط وهو الأرض المطمئنة الواسعة. الحظر: الموضع الذي حوله شجر كالحظيرة. عيايل: جمع عيل، واحد العيال، والمراد: أشبال السباع.

"فيها" خبر مقدم والضمير عائد إلى الغيطان. "عيايل" مبتدأ مؤخر. "أسود" بدل من عيايل أو بيان لها، وروي بالجر على الإضافة، ويكون من إضافة الصفة للموصوف وقيل: الصواب "غيايل" جمع غيل وهو موضع الأسد.
الشاهد: جمع "نمر" على نمر سماعًا، والقياس: نمور.

3 أي: إن أصله نمور على وزن فعول، ثم حذفت الواو للضرورة اكتفاء بالحركة المجانسة لها.

4 جمع قلة قياسي لنمر، لا سماعي.

5 خرجت الصفة كصعب، وجلف وحلو.

6 وليس معتل العين بالواو، كحوض فلا يجمع على فعول. وشذ في "فوج" وهم الجماعة من الناس: فووج.

7 من مضموم الفاء، فلا يطرد فيها فُعول.

(206/4)

أحدها: معتل العين كحوت 1، والثاني: معتل اللام كمدي 2 وشذ في نؤي، قال:

خلت إلا أياصير أو نؤيًا 3

الثالث: المضاعف كمُد 4 وشذ في حص - بالحاء المهملة - وهو الورس 5 حصوص، ويحفظ في "فَعَل" 6 كأسد، وشَجَن،

-
- 1 فالغالب جمعه على "فعلان" كحيتان.
- 2 فيجمع غالبًا على "أفعال" تقول: مدى، وأمداء؛ بقلب ياءه همزة طبقًا لقاعدة الإعلال والمُدي: القفيز الشامي وهو غير المد المعروف.
- 3 صدر بيت من الوافر للطرماح، وعجزه:
محافرها كأشربة الإضين
- اللغة والإعراب: أياصر: جمع أياصر، وهو حبل قصير يشد في أسفل الخباء إلى وتد. نؤيًا: جمع نؤى، وهي حفيرة تحفر حول الخباء لئلا يدخله المطر، كأشربة جمع سيري كغني: نهر صغير يجري إلى النخيل وروي كأشربة. الإضين: جمع أضاة، وهي المستنقع من سيل أو غيره. "إلا" أداة استثناء. "أياصر" منصوب على الاستثناء. "محافرها" مبتدأ ومضاف إليه، "كأشربة" متعلق بمحذوف خبر وهو مضاف إلى "الإضين" الملحق بجمع المذكر السالم، والجملة من المبتدأ والخبر صفة "لنؤيا".
- المعنى: أن هذه الديار خلت من أهلها ودرست آثارها، ولم يبق إلا الأياصر والنؤى، وقد خرج منها الماء على شكل مجار صغيرة كأشربة الأضين.
- الشاهد: جمع "نؤى" بزنة "فُعَل" هو معتل اللام على نؤى بزنة "فعول" وأصله نؤوي اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمتا، ثم كسرت الهمزة مناسبة الياء. ويجوز قلب ضمة النون كسرة للمناسبة أيضًا.
- 4 المد: مكيال مقداره رطلان عند أهل العراق، ورطل وثلاث عند أهل الحجاز، ولا يجمع على "فعول" بل جمعه: أمداد.
- 5 وقيل: هو الزعفران. الورس كما في القاموس: نبات كالسمسم يزرع باليمن نافع للكلف طلاء، وللبهق شربًا.
- 6 أي: اسمًا غير مضعف.

(207/4)

وندب 1، وذكر.

الثالث عشر: "فعلان" بكسر أوله وسكون ثانيه، ويطرد أيضًا في أربعة: اسم على "فُعَل" كغلام وغراب. أو على "فُعَل" كصرد وجرد أو "فُعَل" واوي العين. كحوت وكوز أو "فُعَل" 2 كتاج، وساج وخال 3، وجاز، ونار، وقاع، وقل في نحو: صنو وخرب 4

وغزال، وصوار 5 وحائط، وظليم 6 وخروف.

- 1 الندب: جمع ندبة، وهي أثر الجرح الباقي على الجلد.
- 2 والغالب أن تكون عينه في الأصل معتلة.
- 3 الخال: النقطة المخالفة لبقية لون البدن، والأصل خيل، والجمع خيلان.
- 4 الحرب: ذكر الحباري، والشعر المختلف وسط المرفق، والجمع أخراب وخراب، وخربان.

- 5 هو القطيع من بقر الوحش، وجمعه: صيران، وأصله: صوران.
- 6 هو ذكر النعام، وجمعه ظلمان، وكذلك يحفظ في "فِعْلة" كنسوة ونسوان وفي وصف على "فعل" كضيف وضيفان، أو على "فُعْال" كشجاع وشجعان. وفي الوزنين المتقدمين "فُعول" و"فُعْلان" يقول النظام في إجمال. "ويفُعول" "فُعْال" نحو كبد ... يخص غالباً كذاك يطرد في "فُعْال" اسماً مطلقاً ألفاً و"فُعْال" ... له وللفعال "فُعْلان" حصل وشاع في حوت وقاع مع ما ... ضاهاهما وقل في غيرهما*

=

* "ويفُعول" متعلق ببيخص. "فعل" مبتدأ. "نحو كبد" نحو خبر لمبتدأ محذوف وكبد مضاف إليه، "يخص" الجملة من الفعل ونائب الفاعل خبر فعل "غالباً" حال من الضمير في يخص. "كذاك" متعلق بيطرد وفاعله يعود إلى فعول. "في فعل" متعلق بيطرد. "اسماً مطلقاً ألفاً" حالان من "فعل" ومضاف إليه. "وفعل" مبتدأ. "له" جار ومجرور خبر. "وللفعال" متعلق بحصل. "فعْلان" مبتدأ وجملة "حصل" خبر.

"في حوت وقاع" متعلقان بشاع. "مع" ظرف متعلق بمحذوف حال منهما. "ما" اسم موصول مضاف إليه.

"ضاهاهما" فاعل ضاهى يعود إلى ما الموصولة، والضمير البارز مفعول، والجملة مصلة ما. "وقل" فعل ماض فاعله يعود إلى فعْلان. "في غيرهما" متعلق بقل.

الرابع عشر: "فُعْلان" بضم أوله وسكون ثانيه. ويكثر في ثلاثة: في اسم على "فَعْل" كظهر وبطن، أو "فَعْل" صحيح العين؛ كذكر وجذع¹، أو "فَعِيل" كقضيبي ورغيف وكثيب، وقل في نحو: راكب وأسود، وزقاق².

الخامس عشر: "فُعْلَاء" بضم أوله وفتح ثانيه. ويطرد في "فَعِيل" بمعنى فاعل³ غير مضاعف ولا معتل اللام⁴. كظريف وكريم وبخيل، وكثر في "فاعل" دالا على

= أي: إن "فَعُول" يورد جمعاً في اسم ثلاثي على "فعل" ويلتزم فيه غالباً. ويطرد في اسم على "فعل" مثلث الفاء، ويحفظ في "فَعْل" أما "فعْلان" فيطرد في اسم على "فُعْلان" وقد سبق أنه مطرد في "فُعْل" كصرد". وكذلك يطرد فيما عينه واو؛ من "فُعْل" أو "فَعْل" كحوت وقاع، ويقل في غير ذلك.

ولم يذكر الناطم الشروط والتفصيلات، وقد أوضحها المصنف، وزدناها إيضاحاً.
1 الجذع: الشاب الحدث، وقيل: الثاني من المعز، وهي بهاء، والجمع: جذاع وجذعان، وهو صفة يحسب الأصل. ثم غلبت عليه الاسمية: كعبد وعبدان ومثله: حمل وحملان.
2 الزقاق كغراب: السكة ويؤنث، والجمع أزقة وزقان. وهو أيضاً مجاز البحرين.

وفي الأسماء الثلاثة التي تجمع على "فعْلان" يقول الناطم:
و"فُعْلان" اسماً وفُعَيْلاً وفَعْل ... غير معل العين فُعْلان شمل*
أي: إن "فعْلان" جمعاً يشمل من المفردات: الصحيح العين الذي على وزن "فعل"، و"فَعِيل" و"فعل"، وخرج بقوله اسماً: ضخم، وجميل وبطل وبغير معتل العين: نحو قود؛ فلا يجمع شيء منها على "فعْلان".

3 أو بمعنى "مفعّل"، أو "مفاعل"، ويشترط أن يكون "فَعِيل" في الثلاثة: وصفاً لمذكر عاقل، غير مضاعف ولا معتل اللام، دالا على سجية مدح أو ذم كما مثل المصنف
وشد: أسراء، وقتلاء، وسجناء، في أسير وقتيل وسجين؛ لأنهما بمعنى مفعول.
4 فخرج نحو: لبيب، وشديد، وغني، وولي.

* "وفُعْلان" مفعول مقدم لشمّل. "اسماً" حال من فعلا. "وفُعَيْلاً وفعل" معطوفان عليه. "غير معل العين" غير حال من فعل وما بعده مضاف إليه. "فعْلان" مبتدأ. "شمّل" الجملة خبر.

معنى: كالغريزة، كعقل وصالح وشاعر، وشذ "فُعلاء" في نحو: جبان 1 وخليفة 2 وسمّح، وودود.

السادس عشر: "أفُعلاء" بكسر ثالثه. وهو نائب عن فُعلاء؛ في المضعف 3 كشدّيد وعزيز، وفي المعتل 4 كولي وغني. وشذ في نحو 5: نصيب، وصديق، وهين. السابع عشر: "فواعل" ويطرّد في سبعة، في "فاعلة" اسمًا أو صفة كـ {نَأْصِيَّة

1 أي: مما ليس على "فعليل" أو "فاعل".

2 فقد جمعه على خلفاء بطريق الحمل على المذكر، وهو خليف؛ لأنه لا يقع إلا على مذكر، وقيل: إن "خلفاء" جمع خلف، أما خليفة، فجمعه "خلائف".

3 أي: في جمع فعليل المتقدم بمعنى فاعل.

4 أي: معتل اللام من فعليل أيضًا.

5 أي: من غير المضعف والمعتل اللام. وشذ كذلك "ظنين" بمعنى متهم. و"أطباء"؛ لأنه بمعنى مفعول، وإن كان مضعفًا.

وفي "فعلاء" و"أفُعلاء" يقول الناظم:

ولكريم وبخيل "فُعلاء" ... كذا لما ضاهاهما قد جعلاً

وناب عنه "أفُعلاء" في المعل ... لا ما ومضعف وغير ذاك قل *

أي: إن "فعلاء" يطرّد جمعًا في "فعليل" بمعنى فاعل صفة لمذكر عاقل، غير مضاعف ولا معتل اللام؛ ككريم وبخيل، وما شابههما مما يدل على معنى كالغريزة. وينوب عن "فعلاء" في المضاعف والمعتل "أفُعلاء"، وقل مجيء "أفُعلاء" جمعًا لغير ما ذكر.

* "ولكريم" خبر مقدم. "وبخيل" معطوف عليه. "فعلاء" مبتدأ مؤخر. "كذا" متعلق بجمعلاً في موضع المفعول الثاني. "لما" متعلق به أيضًا، و"ما" اسم موصول. "ضاهاهما" الجملة صلة ما. "قد" حرف تحقيق. "جعلاً" نائب فاعلة العائد إلى فعلاً، هو مفعوله الأول، والألف للإطلاق.

* "في المعل" متعلق بناب. "لا ما" تمييز. "ومضعف" عطف على المعل. "وغير ذاك" غير مبتدأ واسم الإشارة مضاف إليه، والكاف حرف خطاب، وجملة "قل" خبره.

كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ { 1، وفي اسم على "فَوَعَلَ" كجوهري وكوثر، أو "فَوَعَلَة" كصومعة² وزوبعة، أو "فَاعِلٌ" بالفتح كخاتم وقالب، أو "فَاعِلَاءٌ" بالكسر، نحو: قاصعاء وراهطاء³، أو "فَاعِلٌ" كجائز⁴، وكاهل، أو في وصف على "فَاعِلٌ" لمؤنث⁵ كحائض وطالق، أو لغير عاقل⁶ كصاهل وشاهق، وشذ فوارس، ونواكس، وسوابق، وهوالك⁷.

1 ناصية: اسم، وكاذبة وخاطئة؛ صفتان. [سورة العلق الآية: 16].

2 هي: بيت العبادة للنصارى، كالصوامع.

3 اسمان لجرح اليربوع. وله ثالث اسمه: النافقاء، وجمعها: قواصع، ورواهط، ونوافق.

4 هي: الخشبة توضع فوق حائطين، والخشبة التي تحمل خشب سقف البيت.

5 أي: عاقل، خال من تاء التأنيث غالبًا.

6 بشرط أن يكون لمذكر.

7 لأنها جموع أوصاف على "فاعل" لمذكر عاقل. والناكس: المطاطى رأسه وزاد في الكافية ثامنًا، وهو "فَوَعَلَة" نحو: صومعة وصوامع. وقد ذكر في التسهيل ضابطًا لهذه الأنواع، فقال: "فواعل لغير فاعل، الموصوف به مذكر عاقل، مما ثانيه ألف زائدة؛ أو واو غير ملحقة بخماسي"، وقوله مما ثانيه بيان لغير، واحترز به من نحو: آدم، فإن ألفه أبدلت من فاء الكلمة، فلا يجمع على فواعل، بل على أفاعل، نحو: أوادم. واحترز بقوله: غير ملحقة بخماسي؛ من نحو: خورنق، فجمعه؛ خرائق، بحذف الواو، بزنة فعال؛ لأن الواو فيه لإلحاق والخورنق: قصر للنعمان الأكبر مشهور. وفي فواعل يقول الناظم:

"فَوَاعِلٌ" "لَفَوَعَلَ" و"فَاعِلٌ" ... و"فَاعِلَاءٌ" مع نحو كاهل
وحائض وصاهل وفاعله ... وشذ في الفارس مع ما مثله*

=

* "فواعل" مبتدأ. "لفوعل" خبر. "وفاعل وفاعلاء" معطوفان على فوعل. "مع" ظرف متعلق بمحذوف حال مما قبله. "وحائض وصاهل وفاعله" معطوفات على كاهل. "وشذ" فعل ماض وفاعله يعود إلى فواعل. "في الفارس" متعلق بشذ. "مع ما" مع ظرف حال من الفارس و"ما" مضاف إليه، "ماثله" الجملة صلة ما، والضمير البارز في ماثل مفعوله، وهو يعود إلى الفارس.

الثامن عشر: "فعائل" ويطرد في كل رباعي 1 مؤنث، ثالثة مَدَّة 2؛ سواء كان تأنيثه بالتاء كسحابة 3 وصحيفة وحلوبة، أو بالمعنى كشمال 4، وعجوز، وسعيد علم امرأة.

= أي: إن فواعل يطرد جمعًا لاسم على وزن "فَوْعَل"، أو على "فاعله" أو على "فاعلاء" أو على "فاعل" نحو كاهل. ويطرد أيضًا في وصف خاص بالأنثى على وزن "فاعل" كحائض، ولمذكر غير عاقل كصاهل. وفي جمع على "فاعلة" وشذ في وصف على "فاعل" لمذكر عاقل لم يجمع على "فواعل" ويرى بعض الباحثين عدم التقيد بالشرط الذي يقضي ألا تجمع صفة "فاعل" على فواعل إذا كانت وصفًا لمذكر عاقل؛ كسابق وسوابق، وسابح وسوايح، وقارئ وقواري، وكاهن وكواهن، وغائب وغوايب، وحاج وحواج، فالحق أن صيغة "فاعل" تجمع قياسًا على "فواعل"؛ سواء كانت صفة للمذكر العاقل أم غير العاقل، غير أن الأفضل مراعاة الشروط.

1 قال شارح الموضح: اسما كان أو صفة، وشرط غيره الاسمية في ذوات التاء، ما عدا "فعلية" فتجمع على فعائل ولو كانت صفة، كلطيفة ولطائف؛ بشرط ألا تكون بمعنى مفعول.

2 ألقا كانت، أو واؤا، أو ياء.

3 مثلها: رسالة، وذؤابة.

4 بكسر الشين مقابل يمين، وبفتحها ربح تهب من ناحية القطب. وهو يشمل عشرة أوزان:

خمسة مختومة بالتاء، وخمسة مجردة منها؛ فالتى بالتاء "فعالة" مثلثة الفاء، كذؤابة، وسحابة، ورسالة، و"فعولة" كحمولة وحمائل، و"فعيلة" كصحيفة وصحائف، ويشترط ألا تكون بمعنى مفعولة، كجريحة بمعنى مجروحة.

والجردة منها ويشترط أن تكون لمؤنث معنوي هي: "فعال" مثلثة الفاء، نحو: شمال: "الليد اليسرى" وشمائل، وعقاب "اسم لطائر" وعقائب، وشمال للريح المعروفة وشمائل "و"فعول" نحو: عجوز وعجائز. و"فعل" نحو: لطيف "اسم امرأة" ولطائف. وذكر في التسهيل: أن "فعائل" يكون جمعًا للمؤنث بألف التأنيث المقصورة كحبارى=

التاسع عشر: "فَعَالِي" بفتح أوله وكسر رابعه، ويترد في سبعة: "فَلَاة" كَمَوْما1.
و"فِعْلَاة" كسِعْلَاة2 و"فِعْلِيَّة" كهَبْرِيَّة3، و"فَعْلُوَّة" كعَرْقُوَّة4، وما حُذِفَ أول زائديَّه5
من نحو: "حَبْنَطِي وَقَلْنَسُوَّة"6، و"فَعْلَاء"؛ اسْمًا؛ كصحراء، أو صفة لا مذكر لها
كعذراء7
.....

= وحبائر، أو الممدودة، كجلولاء وجلائل، وشذ: ضرة وضرائر، وحره وحرائر، وكنة
وكنائن؛ لأنها ثلاثية. وفي "فعائل" يقول الناظم:
وبفعائل اجمعين "فَعَالَةً" ... وشَبَّهَهُ ذَا تَاءٍ أو مَزَالَةً*
أي: إن فعائل يكون جمعًا لكل اسم رباعي بمدة قبل آخره، مؤنث بتاء ثابتة أو مزالة
غير موجودة، والمراد بشبه "فعاله"، و"فَعِيل" و"فَعُول" بالتاء أو مجردتين منها، وقد
أوضحنا ذلك كله بالأمثلة.

- 1 هي الصحراء الواسعة التي لا نبات فيها، وجمعها: موام، كجوار.
- 2 هي في زعم العرب: الغول، أو ساحرة الجن، وجمعها سعال.
- 3 هي القشر الذي يتعلق بأصول شعر الرأس، أو ما يتطاير من ذرات القطن والدقيق وجمعها هبار.
- 4 هي الخشبة التي توضع عرضًا في رأس الدلو، وجمعها عراق.
- 5 أي: ما كان ذا زيادتين بينهما حرف أصلي، ويحذف أول الزيادتين عند الرب.
- 6 الحنبطي: العظيم البطن والقلنسوة، ما يلبس على الرأس. وقد زيد في الأول النون والألف، ليلحق بسفرجل، فإذا حذف أول زائديه -وهو النون- قيل في جمعه: حباط. أما الثاني فقد زيد فيه النون والواو فإذا حذف أول الزائدين، قيل في جمعه: قلاس. أما من يحذف ثاني الزائدين فيجمعهما على حباط وقلائس. ومثلهما:
عفرني الأسد. وبلهنية بمعنى السعة؛ يقال: فلان بلهنية
من العيش؛ أي: في سعة.
- 7 هي البكر.

* "وبفعائل" متعلق باجمعين. "فعاله" مفعوله. "وشبهة" معطوف على فعالة. "ذا تاء"
"ذا" حال من المفعول به وتاء مضاف إليه. "أو مزالة" معطوف على "ذا تاء" وإضافته
إلى الهاء من إضافة اسم المفعول لمفعوله الثاني، والأول هو نائب الفاعل.

والألف المقصورة؛ لتأنيث كحبلَى، أو إلحاق كذفرَى1.
تمام العشرين: "فَعَالَى" بفتح أوله ورابعه. ويشارك الفَعَالَى -بالكسر- في صحراء، ما ذكر بعده2 وليس لَفَعَالَى ما ينفرد به عن الفَعَالَى إلا وصف3.
الحادي والعشرون: "فَعَالَى" بالتشديد. ويطرَد في كل ثلاثي4 آخره ياء مشددة5 غير متجددة للنسب6.....

1 هي الموضع الذي خلف أذن البعير يرشح منه العرق، والجمع: زفار، وألفه زائدة للإلحاق بدرهم. ويحفظ فعَالَى في نحو: مهر ومهار، وأهل وأهال، وليلة وليال.
2 أي: في "فعلاء" اسمًا كصحراء، أو وصفًا لمؤنث لا مذكر له كعذراء، أو محتومًا بألف التأنيث المقصورة، أو ألف الإلحاق على أساس ما تقدم في "فَعَالَى" بالكسرة؛ فهذه المفردات مشتركة عند جمعها بين "فعالي، وفعالي".
3 أي: على وزن "فعلان" أو "فعلى"، نحو: كسلان وكسالى، وسكران وسكارى، والأحسن في صيغة هذا الوصف، ضم أوله عند الجمع، فيقال: كسالى، وسكارى. وكذلك ينفرد الفَعَالَى بالكسر بالخمسة التي ذكرت قبل صيغة "فعلان". ويحفظ "فَعَالَى" في نحو: يتيم، وأيم، وطاهر، وحبط، و"فَعَالَى" في نحو: قديم، وقدامى؛ وأسير، وأسارى. وفي "الفعالي والفعالي" يقول الناظم في إجمال لا تفصيل فيه ولا إيضاح.
وبالفَعَالَى والفَعَالَى جمعًا... صحراء والعذراء والقيس اتباعًا*
أي: إن "فعالي، وفعالي" يشتركان في جمع ما كان على "فعلاء" اسمًا كصحراء أو صفة كعذراء واتباع القياس على هذين المثالين؛ أي: قس عليهما نظائريهما.
4 ساكن العين.

5 تلي الأحرف الثلاثة وتزيد عليها.
6 سواء كانت هذه الياء أصلية لغير النسب مطلقًا ككرسي، أم أصلها مزيدة للنسب، ثم أهمل هذا الغرض وترك وأصبح غير ملحوظ، نحو: مهري؛ فإن أصله الجمل المنسوب إلى قبيلة "مهمرة" اليمنية المشهورة بالإبل المذكورة، ثم أهمل ذلك وصار المهري اسمًا للنجيب من الإبل مطلقًا، فيجمع على مهاري.

* "وبالفَعَالَى" متعلق بجمعا، والباء بمعنى على. "والفعالي" معطوف عليه. "صحراء" نائب فاعل جمع.

"والعذراء" عطف عليه. "والقيس" مفعول ابتع، والألف في اتباعا منقلبة عن النون الخفيفة، ومعناه: اتباع القياس على هذين المثالين؛ أي: قس على عليهما نظائرهما.

(214/4)

كَبُخْتِي 1 وكُرسِي وقُمْرِي 2 بخلاف نحو: مصري، وبَصْرِي 3، وأما أَناسِي فجمع إنسان؛ لا إنسي 4، وأصله أَناسين؛ فأبدلوا النون ياء كما قالوا: ظُرْبَان وظُرَابِي 5. الثاني والعشرون: "فَعَالِل" ويطرد في أربعة وهي:

1 أصله الجمل المنسوب إلى "بخت" الخراسانية؛ وهي المشهورة بجودة إبلها وحسنها، ثم تنوسي ذلك وشاع استعمال "البختي" في كل جمل قوي جميل، وجمعه بخاتي والأُنثى بختية.

2 القمري: نوع من الحمام، والجمع قماري، والأُنثى قمرية.

3 لأن ياءهما متجددة للنسب، ولا يجمع على هذا الوزن. مثل عربي وعجمي لتحرك عينهما. وشذ قبطي وقباطي.

4 لأن الياء في "إنسي" متجددة للنسب الباقي على حاله. وما ختم بها لا يجمع على "فَعَال" وقيل: ما المانع من جعل أَناسي جمع إنسي على تناسي النسب، كما قالوا في بختي وقمري؟ وأناسين: جمع إنسان ولا داعي للبدل؟ والعرب تقول: إنسي، في معنى إنسان.

5 أصله: ظرايين، فأبدلت النون ياء و"الظربان: دويبة كاهرة منتنة الريح. ويحفظ "فعالي" في نحو: صحراء وعذراء؛ فيقال: صحاري وعذارى وذكر في التسهيل: أنه يطرد أيضاً في وزن "فَعَلَاء" على النحو الذي سبق شرحه؛ نحو: علباء وقوباء. وفي "فعالي" يقول الناظم:

واجعل فَعَالِي لغير ذي نَسَب ... جدد، كالكرسي تتبع العرب*

أي: اجعل "فَعَالِي" جمعاً لكل اسم ثلاثي آخره ياء مشددة غير متجددة للنسب، ككرسي. أم النسب غير المتجدد، وهو الذي أهمل عند الجميع فلا يمنع جمعه.

* "فعالي" مفعول أول اجعل "لغير" في موضع المفعول الثاني له. "ذي نسب" ذي مضاف إليه ونسب كذلك. "جدد" فعل ماض للمجهول. والجملة صفة لنسب

"كالكرسي" متعلق بمحذوف حال من غير ذي نسب أو خبر لمبتدأ محذوف. "تتبع" فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر "العرب" مفعول تتبع.

(215/4)

الرباعي والحماسي مجردين، ومزیداً فيهما:

فالأول: كجعفر وزبرج¹.

والثاني: كسَفَرَجَل وجَحْمَرَش² ويجب حذف خامسه³ فتقول: سفارج وجحامر، وأنت بالخيار في حذف الرابع أو الخامس؛ إن كان الرابع مشبها للحرف التي تزداد⁴؛ إما بكونه بلفظ أحدها كخدرنق⁵، أو بكونه من مخرجه كفرزدق⁶؛ فإن الدال من مخرج التاء.

1 الجعفر: النهر الصغير، والكبير الواسع، ضدان، أو النهر الملائن، والزبرج: الذهب،

أو السحاب الرقيق الذي يخالط لونه حمرة.

2 الجحمرش: العجوز الكبيرة، والمرأة السمجة الوقحة.

3 وذلك للتخفيف؛ لأن الثقل حدث به.

4 حروف الزيادة عشر معروفة، وهي مجموعة في قولهم "أمان وتسهيل" أو في

"سألتمونيها" ويمكن الاستغناء عن الحرف الزائد، وتؤدي الكلمة معنى بعد حذفه.

5 هو العنكبوت، فرابعة - وهو النون - حرف أصلي ولكنه من لفظ حروف الزيادة.

6 اسم جنس جمعي لفرزدقة، هي القطعة من العجين، ولقب به همام بن غالب الشاعر

المشهور. تقول في الجمع، خدارق، وفرازق، بحذف الرابع، وخدران، وفرازد، بحذف

الخامس وهو أجود؛ لأن المعود الحذف من الآخر، ومحل التخيير: إذا لم يكن الخامس

مشبهاً للزائد، وإلا وجب حذفه مطلقاً، سواء كان الرابع شبيهاً بالزائد أم غير شبيهه،

نحو:

"قَدْ عَمِلَ" للجمل الضخم، وقداعم، وسفرجل، وسفارج؛ ذلك لأن اللام قد تزداد في

نحو: عبدل، في عبد.

والخلاصة:

أنك إذا جمعت الحماسي، تعين حذف خامسه إن لم يكن الرابع مشبهاً للزائد؛ فإن كان

الرابع كذلك، فأنت بالخيار في حذف أحدهما؛ ما لم يكن الخامس شبيهاً بالزائد وإلا

تعين حذفه.

والثالث 1: نحو مُدَخِرْج، ومُتَدَحِرْج.
والرابع 2 نحو: قَرطَبوس 3، وخَنَدَريس 4. ويجب حذف زائد هذين النوعين 5 إلا إذا كنا
لينا 6 قبل الآخر فيثبت. ثم إن كان ياء صحح 7 نحو: قنديل، أو واوا أو ألفا قلبا ياءين
نحو: عصفور وسِرْداح 8.

- 1 الرباعي المزيد بحرف أو حرفين، أو ثلاثة كاحرنجام.
- 2 وهو الخماسي المزيد.
- 3 قيل: هو فتح القاف الداهية، وبكسرهما الناقاة العظيمة الشديدة.
- 4 اسم من أسماء الخمر.
- 5 ويحذف مع الزائد الحرف الخامس في مزيد الخماسي أيضا كما مر، تقول في الجمع:
دحارج، وقرطب، وخنادر. وتقول في قَبْعَثري "للجمل الضخم": قباعث.
- 6 أي: رباعا وإلا حذف. والمراد باللين الذي يبقى هنا في الجمع: حرف العلة الساكن؛
سواء كان قبله حركة تناسبه كما مثل المصنف، وهو حرف المد اصطلاحا، أو لا تناسبه
كفردوس وهو المسمى باللين، فيقال في الجمع: فراديس.
- فإذا كان حرف العلة متحركا، نحو: كَنُهور "للسحاب المتراكم، وللرجل الضخم"،
وهبيخ للغلام الممتلئ لحما قيل في جمعهما: كَنَاهِر، وهَبَايخ، يحذف حرف العلة وجوبا،
وكذلك إذا كان حرف العلة غير رابع، نحو: "فَدَوَكس" اسم من أسماء الأسد فيجمع
على فداكس.
- 7 ويجمع ما هو فيه على "فعاليل" بزيادة ياء قبل الآخر في الغالب، إلا إذا كان محتوما
بياء مشددة مثل: كرسي فلا تزد عليه الياء، لنلا يجتمع في آخر الكلمة الواحدة ثلاث
ياءات.
- 8 السرداح: الناقاة الطويلة؛ أو الكرمة؛ أو السمينة؛ والمكان اللين. وفي صيغة "فعالل"
وشبهه الآتي يقول الناظم:
وبَفَعَالٍ وشبهه انطقا ... في جمع ما فوق الثلاثة ارتقى*

=

* "وبفعال" متعلق بانطقا. "وشبهه" معطوف عليه. "في جمع" متعلق بانطقا. "ما" اسم

موصول مضاف إليه. "فوق الثلاثة" فوق ظرف متعلق بارتقى الواقع صلة لما، والثلاثة مضاف إليه.

(217/4)

.....
.....

=

من غير ما ضى ومن خماسي ... جرد، الآخر آنف بالقياس*
أي: إن "فعال"، وشبهه يكونان جمعاً لكل اسم ارتقى على الثلاثة -أي: رباعياً- غير ما سبق ذكر جمعه، وائف -أي: احذف- الآخر من الخماسي المجرد عن الزيادة واجمعه على "فعال" قياساً ثم قال الناظم في الرباعي.
والرابع الشبيه بالمزيد قد ... يحذف دون ما به تم العدد*
أي: إن الرابع إذا كان شبيهاً بالمزيد، قد يحذف دون الخامس الذي يتم به أصل الكلمة فإن كان الرابع غير مشبه للزائد، لم يجز حذفه، ويتعين حذف الخامس، ثم قال الناظم في الخماسي:

وزائد العادي الرباعي احذفه ما ... لم يك لنا إثره اللذ ختما*
أي: احذف زائد الاسم العادي؛ أي: المجاوز الرباعي "وهو الخماسي المزيد بحرف"؛ إلا إذا كان هذا الزائد حرف لين قبل الآخر الذي به ختام الاسم، فإن كان الزائد حرف مد قبل الآخر لم يحذف، بل يجمع الاسم على "فعاليل"، نحو: قرطاس، وقراطيس.
هذا: ويصح في جمع التكسير الذي على وزن "فعال" وشبهه، إذا حذف من مفرده شيء عند الجمع أن يزداد ياء قبل الآخر عوضاً عن المحذوف؛ سواء كان المحذوف أصلياً أم زائداً. وكذلك يجوز حذفها إن كانت موجودة، فتقول في جعفر وبرثن، وفرزق، =

* "من غير" متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة. "ما" اسم موصول مضاف إليه، "مضى" الجملة صلة. "ومن خماسي" متعلق بأنف. "جرد" فعل ماض للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى خماسي، والجملة صفة له. "الآخر" مفعول أنف مقدم. "بالقياس" متعلق بأنف.

* "والرابع" مبتدأ. "الشبيه" صفة له. "بالمزيد" متعلق به. "قد يحذف" الجملة خبر المبتدأ. "دون" ظرف متعلق بـ"يحذف"، "ما" اسم موصول مضاف إليه "به" متعلق بـ"تم". "العدد" فاعل تم، والجملة صلة ما والمراد بقوله: بما به تم العدد الخامس من الخماسي. * "وزائد" مفعول محذوف يفسره حذفه. "العادي" مضاف إليه. "الرباعي" مفعول العادي، وسكنت ياءه للضرورة. "ما" مصدرية ظرفية. "يك" مجزوم بلم يحذف النون، واسمه يعود إلى الزائد، "لينا" خبر. "أثره" ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ومضاف إليه. "اللذ" اسم موصول مبتدأ مؤخر، وهو لغة في الذي. "ختما" الجملة صلة والألف للإطلاق وجملة المبتدأ والخبر صفة لينا، والمراد باللذ ختما: الحرف الأخير من الكلمة.

(218/4)

الثالث والعشرين: "شَبَّهَ فَعَالِل" 1، ويطرد في مزيد الثلاثي غير ما تقدم 2، ولا تحذف زيادته إن كان واحدة 3؛ كأفكل 4 ومسجد وجوهر، وصَيَّرَ 5 وَعَلَّقَى 6. ويحذف ما زاد عليها؛ فتحذف زيادة من نحو: منطلق، واثنان من نحو: مستخرج

= وخدرنق: جعافر وجعافير، وبراثن وبراثين، وفرازق، وفرازيق، وخدارق، وخداريق، وهذا مذهب الكوفيين، ومنع البصريون زيادة ياء قبل الآخر دون أن يكون هنالك محذوف جاءت عوضاً عنه؛ فلا يقال في جعفر: جعافير؛ إلا في ضرورة الشعر، وكذلك منعوا حذف الياء الموجودة في مفاعيل إلا في الضرورة. هذا: وقد وردت ألفاظ دالة على الجمع على وزن مفاعل وفعالييل وليس لها مفرد. ومن ذلك: هزاهز: وهي تحريك الفتحة والحروب بين الناس. وأبائيل: وهي الفرق الكثيرة من الطير والحيوان والإنسان. وعباديد: وهي الجماعات من الناس والخيال الذاهبون في كل وجه. وتباشير: لأوائل الصبح وكل شيء وقيل: هذه أسماء جموع. وهنالك مفردات لا تجمع، مثل: اليم وهو البحر. والسراب: وهو ما يرى نصف النهار كأنه ماء وليس بماء. والذبور: وهي الريح التي تهب من الغرب، ويقابلها: الصبا. 1 المراد به: ما يماثل "فعالل" في عدد الحروف وضبطها، وإن خالفه في الوزن الصرفي، مثل: مفاعل؛ كمنابر، وفباعل؛ كصيارف، وفواعل؛ كجواهر، وفعالل؛ ككراسي. 2 فلا يجمع على شبه "فعالل" مثل: أحمر، سكران، قائم، رام، باب، صغرى، سكرى ... إلخ؛ فقد تقدم لهذه جموع تكسير أخرى قياسية، وحكم هذا الثلاثي المزيد

- عند جمعه على شبه "فعال" أوضحه المصنف بقوله: ولا تحذف زيادته ... إلخ.
- 3 سواء أكان الزائد حرف علة أم غير حرف علة، كان في الأول أم في غيره، للإلحاق أم لغير الإلحاق وقد مثل المصنف لهذه الأنواع.
- 4 الأفكل -بفتح الهمزة والكاف- الرعد والارتعاش، ولا يبنى منه فعل.
- ومثلها: الأفضل مقترناً بأل أو مضافاً إلى معرفة، ليشبه الأسماء غير الأوصاف؛ لأنه إذا خلا من ذلك لزم الأفراد والتذكير كما هو معروف.
- 5 الصيرف: نقاد الدرهم، والمحتال للأموال.
- 6 اسم نبت: قيل: وفي التمثيل به نظر؛ لأنه يجمع على "الفعالي" بكسر اللام وفتحها كما سبق.

(219/4)

ومتذكر.

ويتعين إبقاء الفاضل 1؛ كالميم مطلقاً 2 فتقول في منطلق 3: مطابق، لا نطالق 4، وفي مستدع: مداع 5 لا سداع ولا تداع 6 خلافاً للمبرد في نحو: مُقْعَنَس 7؛ فإنه يقول: قعاسس؛ ترجيحاً لمماثل الأصل 8 وكالهمزة والياء المصدرتين كألندد ويلندد 9؛ تقول: ألد، ويلاد 10.

وإذا كان حذف إحدى الزيادتين مغنياً عن حذف الأخرى بدون العكس، تعين

- 1 وهو: ما له مزية لفظية أو معنوية أو لا يغني حذفه عن حذف غيره.
- 2 سواء صدرت أم لا، كان معها حرف مماثل للأصل أم لا. ولا فرق في ذلك بين الخماسي والسداسي.
- 3 أي: مسمى به، وكذلك مستدع.
- 4 لأن الميم تفضل النون بتصديرها، ودلالتها على معنى مختص بالاسم، لأننا تدل على اسم الفاعل أو المفعول، وهذه مزية معنوية.
- 5 بحذف السين والتاء؛ لأن وجودهما يخل ببنية الجمع، وإبقاء الميم لمزيتها المتقدمة.
- 6 لأن البناء الأول غير موجود، والثاني فيه حذف الميم، فيفوت الغرض منها، وهو الدلالة على الفاعل.
- 7 أي: مما آخر زائديه للإلحاق. والمقنعنسس: المتأخر الراجع إلى الخلف؛ من القعس

- وهو: خروج الصدر ودخول الظهر؛ ضد الحذب.
- 8 فيحذف الميم والنون، ويبقى السين؛ لأنها وإن كانت زائدة فهي ضعف حرف أصلي، فيحكم لها بما للأصل؛ فكأن أصل مقعنس عند: قعسس كجعفر؛ ولأنها زيدت للإلحاق باحرنجم، وبقاء الملحق أولى من غيره.
- 9 كلاهما بمعنى الخصم الشديد الخصومة؛ كالألد.
- 10 أي: في جمعها جمع تكسير بحذف النون وإبقاء الهمزة والياء؛ لتصدرهما وتحريكهما؛ ولأنهما في موضع يقعان فيه دالين على معنى؛ وهو التكلم في الهمزة، والغيبة في الياء بخلاف النون فإنها في مثل موضعها لا تدل على شيء أصلاً، وهذه مزية معنوية.

(220/4)

حذف المغني حذفها؛ کیا حيزُون1 تقول: حزابين بحذف الياء2 وقلب الواو ياء لا حيازين -بحذف الواو- لأن ذلك محوج إلى أن تحذف الياء، وتقول: حزابين3؛ إذ لا يقع بعد ألف التفسير ثلاثة أحرف أوسطها ساكن إلا وهو معتل4.

فإن تكافأت الزيادتان فالحاذف مخير، نحو: نوني سَرَنَدَى5 وَعَلَنَدَى6 وألفيهما7؛ تقول: سَرَانَد، وسَرَاد، وعَلَانَد، وعَلَاد.

- 1 الحيزبون: المرأة العجوز، فيه ثلاثة زوائد: الياء، والواو، والنون.
- 2 لأن حذفها يغني عن حذف الواو؛ لصيرورتها رابعة قبل الآخر فيفعل بها ما فعل بواو عصفور من قبلها ياء.
- 3 لبصير على صيغة الجمع في "مفاعل".
- 4 مثل: قناديل، ومصاييح.
- 5 السرندى: السريع في أموره؛ أو الشديد من الرجال، والأنثى سرناده.
- 6 العلندى: البعير الضخم، والغليظ من كل شيء، ونوع من شجر العصاه له شوك، وأحده بهاء، والجمع علاند.
- 7 فإنهما زيدتا للإلحاق ولا مزية لإحداهما على الأخرى؛ لأن النون رجحت بالتقديم على الألف، كما أن الألف رجحت بتقديم الحركة لإلحاقها بسفرجل، فما تكافأت الزيادتان، خير الحذف.
- وإلى ما تقدم في شبه مفاعل، وحكم الزائد عند الجميع يشير الناظم بقوله:

والسين والتا من كمستدع أزل ... إذ بينا الجمع بقاهما محل
والميم أولى من سواه بالبقا ... والهمز واليا مثله إن سبقا*

=

* "والسين" مفعول أزل مقدم. "واليا" باقصر عطف عليه "من" متعلق بأزل.
"كمستدع" الكاف بمعنى مثل في محل جر بمن، و"مستدع" مضاف إليه. "بقاهما" مبتدأ
ومضاف إليه. "إذ" حرف تعليل. "بيننا الجمع" بينا متعلق بمحل والجمع مضاف إليه.
"محل" خبر.
"والميم" "مبتدأ". "أولى" خبر. "من سواه بالبقا" متعلقان بأولى. "الهمزة" مبتدأ. "واليا"
بالقصر عطف عليه، "مثله" خبر المبتدأ وما عطف عليه. "سبقا" فعل الشرط وألف
الاثنين فاعل، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه.

(221/4)

.....

=

والياء لا الواو احذف إن جمعت ما ... كحيزبون فهو حكم حتما
وخيروا في زائدي سرندی ... وكل ما ضاهاه كالعلندی*
أي: أزل السين والتاء من مثل مستدع عند الجمع؛ لأبقاءهما محل بناء الجمع وصيغته.
ومغزى هذا: أنه إذا اشتمل الاسم على زيادة لو بقيت لاختل بناء الجمع على فعال
وفعاليل حذفت الزيادة، ويبقى ما له مزية كالميم، وتحذف النون من مثل: الندد ويلندد
وتبقى الهمزة والياء؛ لما في ذلك من مزية كما شرحنا. واحذف الياء وأبق الواو عند جمع
مثل: حيزبون؛ مما اشتمل على زيادتين وكان حذف إحداهما يتأتى معه صيغة الجمع، ولا
يتأتى مع الأخرى كما سبق أيضاً.
وإذا لم يكن لإحدى الزيادتين مزية على الأخرى - كنت بالخيار في حذف إحداهما؛
كالزيادة في سرندی وعلندی وما شابههما.
تنمة:

1 ذكرنا قريبا أنه يجوز على مذهب الكوفيين زيادة ياء قبل الآخر في صيغة فعال

وشبهه، سواء حذف شيء من المفرد لتكون هذه التاء عوضاً عن المحذوف أم لا. ويجيز الكوفيون أيضاً زيادة الياء في "فعال" مماثل "مفاعل"، وحذفها من "فعاليل" مماثل "مفاعيل"؛ فتقول في جعافر، جعافير، وفي عصافير، عصافر، وجعلوا من الأول قوله - تعالى: {وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرُهُ} ومن الثاني: قوله: {وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ} إلا "فواعل" فلا يقال: "فواعيل" إلا شذوذاً، كقوله:

سوابغ بيض لا يخرقها النبل

وينبغي ألا يؤدي ذلك إلى وجود حرفين متماثلين متجاورين، كما جمع جلاب على جلابيب؛ فإن حذف الياء يجعل صيغة الجمع: "جلايب" بغير إدغام، مع أن الإدغام في مثل هذا واجب، ولو أدغمنا لم يعرف الأصل، ولم يتضح المعنى.

* "والياء" مفعول أحذف مقدم، "لا الواو" عطف عليه. "جمعت" فعل الشرط والتاء فاعله. "ما" اسم موصول مفعوله. "كحيزبون" متعلق بمحذوف صلة ما، وجواب الشرط محذوف. "فهو حكم" مبتدأ وخبر. "حتما" فعل ماض للمجهول والألف للإطلاق، والجملة صفة لحكم.

* "في زائدي" متعلق بخبر. و"سرندي" مضاف إليه. "وكل" معطوف على سرندي. "ما" اسم موصول مضاف إليه "ضاهاه" الجملة صلة ما "كالعندي" خبر لمبتدأ محذوف.

(222/4)

.....
.....

2 قد تأتي تاء التانيث عوضاً عن المحذوف بدلا من الياء، وذلك إذا كان المحذوف بدلا من الياء؛ وذلك إذا كان المحذوف ألفاً خامسة في المفرد، أو ياء في صيغة منتهى الجموع، مثل حَبْنَطِي؛ حَبَائِط، حَبَانِط، حَبَانِطَة، قَنْدِيل قَنْدَالَة، وكذلك إذا كان المفرد اسماً محتوماً بياء النسب وحذفت منه هذه الياء عند جمعه؛ فيؤتى بالتاء بدلا من الياء غالبا؛ للدلالة على أن الجمع للمنسوب لا للمنسوب إليه، نحو: أشعْثِي وأشاعْثَة، وأزرق وأزارقة. ومهلي ومهالبة.

3 لا يجمع جمع تكسير نحو: مضروب ومكرم مما جرى على الفعل وبدئ بميم زائدة؛

لمشابهته للفعل. بل القياس أن يجمع مثله جمع تصحيح، وجمع شذوذاً؛ ملعون، وميمون، ومشئوم، وموسر، مفطر. ويستثنى من ذلك "مُفْعِل" وصفاً للمؤنث، نحو: مريض، ومراضع.

4 قد تدعو الحاجة إلى جمع الجمع كما تدعو إلى تثنيته، وفي المراجع اللغوية عديد من جمع الجمع فكما يقال في جماعتين من الجمال: جمالان، يقال كذلك في جماعة منها جمالات قال -تعالى: {كَأَنَّهُ جِمَالَةٌ صُفْرٌ} ويقال في جمع رجال وبيوت: رجالات وبيوتات. وكذلك ورد جمع اسم الجمع واسم الجنس؛ فقليل في قوم ورهط وتمر: أقوام وأرهاط، وتمران، والفرق بين الجمع واسم الجمع: أن الجمع ما دل على جماعة وله مفرد من لفظه، أما اسم الجمع فليس له واحد من لفظه غالباً، كقوم ورهط واسم الجنس يدل على الماهية وضعاً، فهو صالح للواحد والاثنين وللأكثر؛ كتمر وبقر، ويفرق بينه وبين واحده بالتاء، أو الياء، وقد لا يكون له مفرد من لفظه كماء وتراب "انظر الجزء الأول ص33".

ولا يطلق جمع الجمع على أقل من تسعة. وإذا إريد تكسير مكسره ينظر إلى ما يشاكله من الآحاد؛ في عدد حروفه ومطلق حركات وسكناته، ومقابلة المتحرك منه بالمتحرك في الآخر، والساكن بالساكن فيكسر بمثل، تكسيه؛ فيقال في أعين: أعين، وفي أقوال: أقاويل؛ تشبيهاً بأَسْوَدَ "للعظيم من الحيات" وأسود، وإعصار "للريح" =

(223/4)

= الشديدة" وأعاصير. وقالوا في غرابان: غرابين، تشبيهاً بسراحين، مفرد "سرحان" للذئب.

وما كان من المجموع على مثل: "مفاعل، أو مفاعيل، أو فعلة أو فُعلة" ومشاكلاً لها على النحو السابق لا يجوز تكسيه؛ لأنه لا نظير له في الآحاد حتى يحمل عليه عند الجمع، ولكن قد يجمع جمع تصحيح للمذكر أو للمؤنث على حسب المعنى، كقولهم في نواكس "مفرده ناكس بمعنى مطأطى الرأس" ناكسون، وفي صواحب: صواحيبات. ومنه الحديث: "إنكن لأنتن صواحيبات يوسف".

5 إذا أريد تثنية المركب وجمعه؛ فإن كان إضافياً وصدره غير "ذي" وابن، وأخ" اقتصر

على تثنية صدره وجمعه تصحيحًا أو تكسيرًا، ولا يتغير عجزه مطلقًا؛ ففي مثل: "علم الدين" اسم رجل، يقال: علما الدين رفعا، وعلمي الدين نصبًا وجرا، وعلمو الدين، وأعلام الدين، وإن كان مصدره "ذو، أو ابن، أو أخ" من أسماء ما لا يعقل؛ مثل: ذي القعدة، وذي الحجة، وابن عرس، وابن آوي، واخي الحجر "للثعبان": ثنى صدره كتثنية المفرد للصحيح، ويقتصر على جمعه جمع مؤنث سالما؛ فيقال: ذوات القعدة، وذوات الحجة، بنات عرس، بنات آوي، أخوات الحجر، ولا يجمع جمع تكسير ولا جمع مذكر سالما.

وإن كان المركب إسناديا "وهو ما أصله جملة اسمية أو فعلية" مثل: البدر طالع، فتح الله "كل منهما اسم رجل"، ونعمه الله، ست الدار، وكل منهما اسم امرأة" أو مزجيا كسيبويه، فلا يثنى لفظه ولا يجمع، وإنما تزداد قبلهما كملة "ذو" للمذكر و"ذات" للمؤنث، وتثنيان وتجمعان، فيقال: ذوا أو "ذوي" فتح الله، وذوو أو ذوي فتح الله. وذوو أو ذوي سيبويه. وذواتا، أو ذواتي أو ذوات، نعمة الله... إلخ*.

وتعرب "ذو" إعراب جمع المذكر السالم و"ذوات" إعراب جمع المؤنث، وما بعدهما مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع منها حركة الحكاية كما مر في بابه، وكذلك الشأن في المثنى والمجموع على حدة إذا سمي بهما، وثنيا أو جمعا؛ تقول: ذوا=

* انظر صفحة 70 وما بعدها جزء أول، عند شروط المثنى والجمع.

(224/4)

.....

... ..

= محمدين، وذوو محمدين؛ كما يقال في تثنية كلبتي الحداد، هاتان ذواتا كلبتين، وفي الجمع: ذوات كلبتين.

6 الاسم المفرد الدال على الجنس المختوم بتاء الوحدة على أي وزن يجمع بالألف والتاء؛ إذا قصد إلى جمع قلته، وإذا قصد إلى جمع كثرته جرد من التاء بشرط أن يكون من المخلوقات لا من المصنوعات بيد الإنسان، تقول: "نملة، نملة، نملة، نملة"، "تينة، تينات، تين"، "هامة، هامات، هام"، "بقرة، بقرات، بقر"، ويعتبر البصريون هذا النوع

اسم جنس جمعي، ويعتبره الكوفيون جمعاً.

- 7 لا يجمع الاسم المصغر جمع تكسير للكثرة؛ لأن ذلك ينافي ما يدل عليه التصغير من قلة. وأيضاً؛ فليس هنالك صيغة تناسبه من جمع الكثرة. أما جمعه للقلة فجائز.
- 8 ذهب كثير من النحاة إلى أن جمعي السلامة لمذكر ومؤنث من جموع القلة وقيل هما لمطلق الجمع، فهما صالحان للقلة والكثرة، وإذا قرن جمع القلة بـأل الاستغراقية أو أضيف لمعرفة مفردة أو جمع انصرف إلى الكثرة، نحو قوله تعالى: {إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ} إلخ.

(225/4)

الأسئلة والتمارين:

- 1 عرف كلا من جمعي القلة والكثرة، ومثل لكل، ثم اشرح قول الناظم:
وبعض ذي بكثرة وضعاً يفي ... كأرجل والعكس جاء كالصيفي
- 2 يشترك الفعالي والفعالي في مواضع، اشرح ذلك، وبين ما ينفرد فيه كل منهما موضعاً بالأمثلة.
- 3 ما حكم زائد الرباعي والخماسي عند الجمع على "فعال"؟ ومتى يتعين حذف أحدهما؟
اشرح ذلك بالمثل، معللاً لما تقول:
- 4 اشرح قول ابن مالك:
وَفَعَلًا اسْمًا وَفَعِيلًا وَفَعَلٌ ... غير معل العين فُعلان شمل
- 5 كيف تجمع المركب الإضافي جمع تكسير؟ كذلك ما سمي به من مثني أو جمع؟ مع التمثيل.
- 6 فيما يأتي شواهد لبعض مسائل هذا الباب، بين موضع الشاهد، واذكر مفردات الجموع.
قال -تعالى: {فِي صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ، مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ، بِأَيْدِي سَفَرَةٍ، كِرَامٍ بَرَرَةٍ} .
{فِيهَا سُرُورٌ مَّرْفُوعَةٌ، وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ، وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ، وَزُرَّائِي مَبْتُوثَةٌ} .

{وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ} .
 {إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ} . {لَهُ مَقَالِيدُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ} .
 {سَرَايِلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ وَسَرَايِلَ تَقِيكُمْ بَأْسَكُمْ} .
 {وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيَضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ، وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ
 وَالْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ} .
 {وَلَوْ أَنَّ فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ
 اللَّهِ} = .

(226/4)

.....

 =

لنا الجففات الغر يلمعن في الدجى ... وأسيافنا يقطرن من نجدة دما
 فضحتهم قريشا بالفرار وأنتم ... قُمُدُون سُودَان عظام المناكب
 وأيقنت أني عند ذلك ثائر ... غداتنذ أو هالك في الهوالك
 قواض مواض نسج داود عندها ... إذا وقعت فيه كنسج الخدرنق
 7 اجمع الكلمات الآتية جموع تكسير، مبينا القياسي منها والسماعي، على ضوء ما
 عرفت من ضوابط.
 جحود، جبان، زناد، أسد، دلو، شمال، مرخ، رغيف، صبي، سرير، ساع، قائم، ضعيف.
 لئيم، مريض، طابع، صاحب، عاقلة، فتوى، ابن آوي، جزئي، أعمى، عبد الشكور، ما
 شاء الله، أضحوكة، زعفران، محمدين، عين رمضاء، أذن صماء.
 8 أعرب ما تحته خط في البيتين الآتين، وبين ما فيهما من جموع تكسير، واذكر
 مفرداتها ثم اجمع الكلمات: بأس، الردى، الندي، جموع تكسير.
 ولا عيب فينا غير أن سماحنا ... أضر بنا واليأس من كل جانب
 فأفنى الردى أرواحنا غير ظالم ... وأفنى الندى أموالنا غير عائب
 9 يطرده "فعلاء" و"أفعلاء" في فعيل بمعنى فاعل؛ فما الفرق بينهما؟
 10 أعرب البيتين الآتين، ثم اجمع ما تحته خط، مبينا نوع الجمع.

- ولي قلم في أنملي إن هزرتة ... فما ضربي ألا أهر المهندا
إذا جال فوق الطرس وقع صريره ... فإن صليل المشرفي له صدى
11 بم يستدل بعض النحويين بهذه الآيات الكريمات؟
{وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ} ، {كَأَنَّهُ جِمَالَةٌ صُفْرٌ} ، {وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرُهُ} .
12 كيف تجمع المركب بأنواعه؟ مثل لما تقول.

(227/4)

باب: التصغير 1

باب: التصغير

- 1 معناه لغة: التقليل، واصطلاحاً: تغيير مخصوص يطرأ على بنية الكلمة المعربة وهيئتها، فيحولها إلى وزن "فعل" أو "فُعِيل" أو "فُعِيلِل" بطريقة خاصة تؤدي إلى ذلك. وهذه الأوزان الثلاثة تسمى "صيغ التصغير"، هي غير جارية على نظام الميزان الصرفي.
- وأغراض التصغير كثيرة، ترجع غالباً إلى التقليل والتحقيق، وأظهرها:
- أ- تحقير ما يتوهم عظمه، كأسيد.
 - ب- تصغير ما يتوهم كبره، كجبييل.
 - ج- تقليل كمية ما يتوهم كثرته، كدريهمات.
 - د- تقليل جسم الشيء ذاته؛ كوليذ، وطفيل.
 - هـ- تقريب ما يتوهم بعد زمنه أو محله أو قدره؛ كقبيل العصر، وبعيد العشاء، وفوق الفرسخ أو دوينه، وأصغر من ذلك.
- ومنها عند بعضه: التحجب والتدليل، نحو: يا بني، ويا أخي، والترحم نحو: يا مسيكين، والتعظيم والتهويل عند الكوفيين، كقول بعض العرب، وهو الحباب بن المنذر: "أنا جذيلها المحكك وعذيقها المرجب" وجذيل: تصغير جذل؛ وهو عود ينصب للإبل الجربي لتحك به. والمحكك: الذي كثر الاحتكاك به؛ أي: أنا ممن يستشفى برأيه؛ كما تستشفى الإبل الجربي بالاحتكاك بهذا العود. وعذيقها: تصغيرها عذق، وهو النخلة بحملها، وبكسر العين: القنو منها، والمرجب: المعظم، أو من الرجة، وهي أن تحاط النخلة الكرمة بجارة أو خشب أو شوك، إذا خيف عليها لكثرة حملها لئلا يرقى إليها.

واعتبر التصغير في مثل هذا للتعظيم؛ لأن المقام للمدح، ومنه قول لبيد:
وكل أناس سوف تدخل بينهم ... دُوِيْهِيَّة تصغر منها الأنامل
والفائدة المرجوة من التصغير هي: الدلالة على الوصف المقصود من القلة أو الحقارة أو
القرب أو التهويل؛ باختصار؛ فهو وسيلة من وسائل الإيجاز.
والتصغير خاص بالأسماء؛ فلا تصغر الأفعال ولا الحروف؛ لأن التصغير وصف في
المعنى، والفعل والحرف لا يوصفان، وشذ تصغير فعل التعجب كما سيأتي.
وكذلك لا تصغر الأسماء العاملة عمل الفعل؛ لأن تصغيرها يبعدها عن شبه الفعل الذي
عملت من أجله؛ ما عدا رويدا.

(228/4)

وله ثلاثة أبنية 1: "فُعِيل، وفُعَيْل، وفُعَيْعِل" كفليس ودريهم ودنينير؛ وذلك لأنه لا

ويشترط في الاسم المصغر:

1 أن يكون معرباً؛ فلا تصغر قياساً: الأسماء المبنية؛ كالضمائر، وأسماء الاستفهام
والشرط، "وكم" الخبرية، وغيرها من المبنيات، وما سمع من ذلك مصغراً يقتصر فيه على
الوارد كما سيأتي بعد.

2 ألا يكون مصغراً حقيقة، أو تكون صيغته على هيئة المصغر، مثل: كميث ودريد،
وسويد "أعلام". وقيل: إذا كان غير مصغر حقيقة، ولكن مادته وتكوينه على صيغة
المصغر، جاز تصغيره؛ نحو: مُهَيْمِن، ومسيطر "اسمي فاعل من هيمن، وسيطر".
ويكون تصغير مثله بحذف الياء الزائدة وإحلال ياء جديدة للتصغير محلها فيبقى اللفظ
بحاله ويختلف التقدير.

ويظهر الفرق بين المصغر والمكبر في الجمع؛ فالمكبر تحذف ياؤه ويجمع تكسيراً فيقال:
مهامن، ومساطر، أما المصغر فلا يجمع جمع تكسير للكثرة كما أسلفنا قريباً.

3 أن يكون معناه قابلاً للتصغير؛ فلا يصغر نحو: كبير، وجسيم، وعظيم، ولا تصغر
الأسماء المعظمة شرعاً؛ كأسماء الله، وملائكته، وأنبياءه، وكتبه، والمصحف، والمسجد؛
لأن تصغيرها ينافي تعظيمها، ولا أسماء الشهور، وأيام الأسبوع؛ لأنها تدل على مدة
زمنية محدودة لا تقبل التقليل، ولا جمع الكثرة؛ لأن التقليل ينافيه، ولا المركب
الإسنادي؛ لأن صيغ التصغير لا تنطبق عليه إلا بعد أن يحذف منه ما قد يوقع في لبس،

ولا الجمل المحكية؛ لأن التصغير ينافي الحكاية، وكذلك لا تصغر "كل" و"بعض"؛ لأن الأول يدل على الشمول، وهو ينافي التقليل، والثاني يدل بنفسه على التقليل؛ فلا حاجة إلى تصغيره، ولا "غير، وسوى، والبارحة، و"الغد"؛ لأن دلالتها لا تحتل القلة والكثرة، وكذلك الأسماء المختصة بالنفي، كعريب وديار؛ لأن شرط عملها عدم تصغيرها ولم يرد تصغيرها عن العرب ولا يصغر من الأسماء ما أشبه الفعل مثل "حسبك"؛ كما لا تصغر أسماء الأفعال، ولا اسم المفعول، ولا الصفة المشبهة.

1 وزن المصغر بهذه الأبنية الثلاثة، اصطلاح خاص بهذا الباب، اعتبر فيه مجرد اللفظ، من غير مقابلة أصلي بأصلي ولا زائد بمثله؛ تقليلاً للأوزان، وليس جاريًا على اصطلاح التصريف؛ فإن مثل: أحمر، ومكبر، وسفيرج وزنها في التصغير "فعيل" ووزنها الصرفي: أفعيل، ومُفَعِّل، وفُعِّلِل.

(229/4)

بد في كل تصغير من ثلاثة أعمال ضم الأول، وفتح الثاني 1، واجتلاب ياء ساكنة ثالثة. ثم إن كان المصغر ثلاثيًا 2 اقتصر على ذلك، وهي: بنية "فَعِيل" كفليس ورجيل، ومن ثم 3 لم يكن نحو: زُمِّل 4 ولُعِزَّى 5 تصغيرًا؛ لأن الثاني غير مفتوح والياء غير ثالثة. وإن كان متجاوزًا للثلاثة 6 احتيج إلى عمل رابع، وهو كسر ما بعد ياء التصغير 7. ثم إن لم يكن بعد هذا الحرف المكسور حرف لين قبل الآخر 8 فهي بنية "فُعِّيعِل"، كقولك في جعفر: جعيفر.

وإن كان بعده حرف لين قبل الآخر فهي بنية "فُعِّيعِل" 9 لأن اللين الموجود قبل

1 هذا إذا لم يكن الأول مضمومًا من قبل كغراب، والثاني مفتوحًا كذلك كغزال، وقيل: يقدر ضم جديد وفتح أيضًا.

2 يدخل في حكم الثلاثي: ما ختم بتاء زائدة للتأنيث، مسبوقه بأحرف ثلاثة أصلية كما سيأتي.

3 أي: ومن أجل اشتراط فتح الثاني، واجتلاب ياء ثالثة.

4 الزميل: الجبان الضعيف.

5 اسم للغز، وهو الكلام المعمى، يقال: ألغز في كلامه؛ إذا عمي مراده.

6 سواء كانت حروفه أصلية؛ نحو: جعفر، أو فيها زائد نحو: بندق.

7 أي: إن لم يكن مكسورًا من قبل، نحو "قِرْمَز" لنوع من الصبغ الأحمر، وقيل يقدر الكسر للتصغير ما عدا حالات ستجيء.

8 سواء كان أَلْفًا، أم وَاوًا، أما ياء في المكبر.

9 وهو بناء ما زاد على أربعة أحرف، وإلى هذه الأوزان الثلاثة يشير الناظم بقوله: =

(230/4)

آخر المكبر؛ إن كان ياء سلمت في التصغير لمناسبتها للكسرة، كقنديل وقنديل، وإن كان وَاوًا أو أَلْفًا قلبا ياءين لسكونهما وانكسار ما قبلهما، كعصفور وعصيفير، ومصباح ومصبيح.

ويتوصل في هذا الباب إلى مثالي "فُعَيْل" وفُعَيْعِل "1 بما يتوصل به في باب الجمع إلى مثالي "فَعَالِل" فَعَالِيل "2؛ فتقول في تصغير سفرجل، وفرزدق، ومستخرج، وأَلْنَدَد، وَيَلْنَدَد، وحيزبون: سُفَيْرَج3، وفُرَيْرْد، أو فُرَيْرْق
.....

=

فُعَيْلًا اجعل الثلاثي إذا ... صغرت، نحو "قَذَى" في "قَذَى"
"فُعَيْل" مع "فُعَيْعِل" لما ... فاق كجعل درهم دريهما*

أي: اجعل الاسم الثلاثي إذا صغرت على وزن "فَعِيل" بضم أوله، وفتح ثانية، وزيادة ياء ساكنة بعده؛ تقول في تصغير قَذَى، وهو جسم صغير كالهباء يقع في العين فيؤلمها:
قُذَيّ، بإرجاع الألف إلى أصلها الياء وإدغام ياء التصغير فيها؛ لأن التصغير كالتكسير يرد الأشياء إلى أصولها. فإن زاد الاسم على ثلاثة وكان رابعه غير حرف لين، فعل به ما تقدم، وكسر ما بعد الياء، تقول في درهم: دُرَيْهَم، وإن كان الرابع حرف لين قلب ياء، فينتهي الوزن إلى "فَعَيْعِل" للخماسي وما زاد عليه.

1 أي: فيما زاد على أربعة أحرف.

2 وللحاذف هنا من وجوب وترجيح، وتخيير. ما سبق له هنالك في التكسير.

3 أي: بحذف خامسه وجوبًا، لقول الناظم فيما سبق:

... .. ومن خماسي ... جرد الآخر انف بالقياس

4 بحذف الخامس مع الترجيح، أو الرابع؛ لقوله:

والرابع الشبيه بالمزيد قد ... يحذف

* "فعيلاً" مفعول اجعل الثاني. "الثلاثي" مفعول الأول "صغرته" فعل الشرط، والجملة في محل جر بإضافة إذا، والجواب محذوف. "نحو قذى" نحو خبر لمبتدأ محذوف، والذي مضاف إليه، "في قذى" متعلق بمحذوف حال من قذى.

"فعيلاً" مبتدأ. "مع فعيل" مع ظرف وفعيل مضاف إليه متعلق بمحذوف حال من الضمير في الخبر وهو "لما" وما اسم موصول وجملة "فاق" صلة ومفعوله محذوف؛ أي: فاق الثلاثي "كجعل" خبر لمبتدأ محذوف، "درهم" مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله الأول "دريهما" مفعول المصدر الثاني.

(231/4)

وُخْرِجَ 1، وأُلِيدَ 2، وَخُرِّيْبُ 3، وتوقل في سَرْنَدَى وعلندى 4: سُرَيْدٌ وَعُلَيْدٌ، أو سُرَيْدٌ وَعُلَيْدٌ.

ويجوز لك في باقي التكسير والتصغير أن تعوض مما حذفته 5 ياء ساكنة قبل الآخر، إن لم تكن موجودة؛ فتقول: سفيريج وسفاريح بالتعويض 6 وتقول في تكسير آخرنجم وتصغيره: حراجيم وخُرْجِيم، ولا يمكن التعويض لاشتغال محله بالياء المنقلبة عن الألف.

1 أي: بحذف السين والتاء وإبقاء الميم لفضلها عليهما، لقوله فيما سبق:

والسين والتاء من كمستدع أزل ... إذ بينا الجمع بقاها محل

2 بحذف النون وإبقاء الهمزة والياء لتصدرهما.

3 بحذف الياء وقلب الواو ياء لما مر.

4 أي: مما تكافأت فيه الزيادات وخير الحاذف في إحداها لعدم المزية، وقد إشار

الناظم إلى ما تقدم بقوله:

وما به لمنتهى الجمع وصل ... به إلى أمثلة التصغير صل*

أي: ما وصل به إلى التكسير في صيغة منتهى الجموع؛ من حذف حرف أصلي أو زائد،

صل به إلى التصغير؛ حين تريد تصغير مثله.

5 سواء كان المحذوف حرفاً أصلياً، كسفرجل؛ أم زائداً نحو: منطلق.

6 والتعويض هنا غير لازم، قال الناظم:

وجائز تعويض "يا" قبل الطرف ... إن كان بعض الاسم فيهما المحذف*
أي: يجوز أن يعوض مما حذف في التصغير أو التفسير ياء قبل الآخر. وقد سبق بينا أن
هذه الياء قد يؤتى بها وإن لم يحذف شيء.

* "وما" اسم موصول مبتدأ، أو مفعول محذوف يفسره ما بعده، "به لنتهي الجمع"
متعلقان بوصل الواقع صلة لما ومضاف إليه. "به إلى أمثلة التصغير" متعلقان بصل
ومضاف إليه أيضاً.
* "وجائز" خبر مقدم. "تعويض" مبتدأ مؤخر. "يا" بالقصر مضاف إليه. "قبل الطرف"
قبل ظرف متعلق بتعويض والطرف مضاف إليه، وسكن الطرف للشعر، "كان" فعل
الشرط ناقص. "بعض الاسم" بعض اسمها والاسم مضاف إليه، "فيهما" متعلق بالمحذف
الواقع خبراً لكان، وجواب الشرط محذوف
يدل عليه سابق الكلام.

(232/4)

وما جاء في البابين مخالفا لما شرحناه فيهما فخارج من القياس.
مثاله في التفسير: جمعهم مكانا على أمكن 1، ورهطا وكراعا؛ على أرهط وأكارع 2
وباطلا وحديثا على أباطيل وأحاديث 3.
ومثاله في التصغير: تصغيرهم مغربا وعشاء على مُغَيَّرَان وَعُشَيَّان 4 وإنسانا وليلة على
أَنِيسَان وَلَيْلِيَّة 5. ورجلا على رُؤَيْجِل. وصبيبة وغلمة، وبنون على أُصَيِّبَة وَأُغْلِمَة،
وَأَبْيُنُون، وعشبة على عُشَيْشِيَّة 6.

1 والقياس: أكون محذف الميم الزائدة وإبقاء عين الكلمة، لكنه حذفها لشبهها بالزائد
وفيه شذوذ آخر وهو: أن "مكان" مذكر، وقياس جمعه "أفعلة".
2 والقياس فيهما: رهوط، وأرهط، وكرع، وأكرع. والرهط: ما دون العشرة من الرجال
ليس فيهم امرأة. والكرع مستدق الساق، ويذكر ويؤنث.
3 والقياس: بواطل، وأحدثة، أو حدث.
4 والقياس: مُغَيَّرَب، وَعُشَيْيَّة؛ بإسقاط الألف والنون.
5 والقياس فيها: أُنَيْسَان، أو أُنَيْسِين، وَلَيْيَلَة؛ بإسقاط الياء منهما.

6 والقاس فيها: رُجِيل، وَصُبِيَّة، وَغُلَيْمَة، وَبُنْيُون، وَغُشَيَّة.

وقيل: إن هذه الألفاظ مما استغني فيها بتصغير وجمع مهمل عن تصغير وجمع مستعمل فيكون مغريان وما بعده؛ كأنه تصغير مغريان وعشيان، وأنيسان، وليلاة، ورجل وأصبية، وأغلمة، وأبنون. واختاره في التسهيل. وفي ذلك يقول الناظم:

وحائد عن القياس كل ما ... خالف في البابين حكما رسماً*
أي: إن ما خالف المذكور في البابين "التصغير والتكسير" وجرى على غير لفظ واحده خارج عن القياس فيحفظ ولا يقاس عليه.

* "وحائد" خبر مقدم. "عن القياس" متعلق به. "كل" مبتدأ مؤخر. "ما" اسم موصول أو نكرة موصوفة مضاف إليه. "خالف" الجملة صلة أو صفة. "في البابين" متعلق بخالف. "حكماً" مفعول خالف. "رسماً" فعل ماض للمجهول، والجملة صفة لحكما، والألف للإطلاق.

(233/4)

فصل: واعلم أنه يستثنى من قولنا: "يكسر ما بعد ياء التصغير فيما تجاوز الثلاثة" أربع مسائل:

إحداها: ما قبل علامة التأنيث¹، وهو نوعان: تاء كشجرة، وألف كحبل.

الثانية: ما قبل المدة الزائدة قبل ألف التأنيث؛ كحمراء².

الثالثة: ما قبل ألف "أفعال" 3 كأجمال وأفراس.

الرابعة: ما قبل ألف "فعلان" 4 الذي لا يجمع على "فعالين" 5 كسكران وعثمان؛ فهذه

المسائل الأربع يجب فيها أن يبقى ما بعد ياء التصغير مفتوحاً؛ أي: باقياً على ما كان

عليه من الفتح قبل التصغير⁶؛ تقول: شحيرة، وحبيلى، وحميراء.

1 بشرط اتصالها به، كما مثل المصنف؛ فإن فصل ما بعد الياء منها يكسر على

الأصل، كحنيظلة، ودحيرة.

2 المراد: ألف التأنيث الممدودة، ويقال في تصغيرها: "حُميراء" ويؤخذ من هذا أن الألف

الممدودة ليست علامة التأنيث، وإنما العلامة الألف التي انقلبت همزة.

وخرج الحرف الذي يليه ألف الإحاق المقصورة، نحو: أرطي، وملهى والذي يليه ألف

الإلحاق الممدودة، نحو: علباء، فيجب كسر الحرف الذي قبل الألف؛ تقول في التصغير: أَرِيط، ومُلبه، وعُلبب بالكسر والتنوين؛ فرقا بين الإلحاق والتأنيث وقد قلبت ألف الإلحاق ياء بعد الكسرة.

3 أي: بأن يكون الاسم قبل التصغير على وزن "أفعال" جمعا، فإذا صغر وقعت ألف "أفعال" بعد ياء التصغير، فيفتح الحرف قبل الألف، وهو الواقع بعد ياء التصغير.

4 مثلث الفاء، اسماً كان أو صفة.

5 بشرط أن تكون الألف والنون زائدتين، وألا يكون مؤنثه بالتاء على "فعلانة" فخرج ما نونه أصلية، نحو: حسان من الحسن، فتصغيره: حسن، والقياس: حسيسين ونحو: سيفان، بمعنى طويل. فإن مؤنثه سيفانة، فيقال في تصغيره: سيفين. ويجب كسر الحرف الذي يلي ياء التصغير، إن كان "فعلان" مما يجمع على فعالين كما مثل بعد.

6 قالوا في علة ذلك: إن فتح ما قبل تاء التأنيث للخفة، وما قبل الألف المقصورة والممدودة لبقائهما على حالهما؛ لأنه لو كسر ما قبلهما لزم انقلابهما ياء فتذهب صورة العلامة. وما قبل ألف "أفعال" للمحافظة على الجمع وما قبل الألف والنون لمشابتها ألفي التأنيث، بدليل منع الصرف والحق أن العلة الحقيقية: الورود عن العرب.

(234/4)

وأَجِيَمال، وأُفَيْراس، وسُكَيْران، وعُثَيَمان¹، وتقول في سِرْحان وسلطان: سُرْجَين وسُلَيطَين؛ لأنهم جمعوهما على سَرَاحين وسَلَاطِين.

فصل: ويُستثنى أيضاً من قولنا: يتوصل إلى مثال "فُعِيل وفُعِيلِيل" بما يتوصل به من الحذف إلى مثالي "مَفَاعِل ومَفَاعِيل" ثماني مسائل، جاءت في الظاهر على غير ذلك؛ لكونها محتومة بشيء قدر انفصاله عن البنية، وقدر التصغير وارداً على ما قبل ذلك الشيء²؛ وذلك ما وقع بعد أربعة أحرف؛ من ألف تأنيث ممدودة كثرُفُصاء.

1 لأنهم لم يجمعوا هذه الألفاظ على "فعالين".

وفي المستثنيات المتقدمة يقول الناظم:

تلو "يا" التصغير من قبل علم ... تأنيث أو مدته الفتح انحتم

كذاك ما مدة "أفعال" سبق ... أو مد سكران وما به التحق*

أي: انحتم الفتح ووجب لتالي ياء التصغير؛ من قبل علامة التأنيث؛ وهي التاء والألف

المقصود أو الممدودة، وكذلك وجب الفتح للحرف الذي سبق ألف "أفعال" والحرف الذي قبل ألف "فعالن" الذي مؤنثه "فعل" كسكران، وما ألحق به من مضموم العين، أو مسكورها بالشروط التي ذكرناها، وهي: زيادة الألف والنون، وأن يكون المؤنث بغير التاء، وأن يكسر على "فعالين".

2 فمع أن أحرفها تزيد كل منها على أربعة، لا يحذف حرفها الخامس ولا ما بعده عند التصغير، على الرغم من أنهما في بعض الصور قد يحذفان عند التكسير.

* "لتلو" متعلق انختم، وهو بمعنى تالي. "يا التصغير" يا مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل لمفعوله وقصر الضرورة، "من قبل" متعلق بمحذوف حال من تلو. "علم التأنيث" أي: علامة تأنيث، مضاف إليه، "أو مدته" معطوف على علم الفتح. "الفتح انختم" مبتدأ وخبر.

* "كذلك" خبر مقدم. "ما" اسم موصول مبتدأ مؤخر. "مدة أفعال" مدة مفعول سبق مقدم وأفعال مضاف إليه، وجملة "سبق" صلة ما. "أو مد" معطوف على مدة أفعال "سكران" مضاف إليه ممنوع من الصرف للوصفية والزيادة "وما" اسم موصول معطوف على سكران "به" متعلق بالتحقق الواقع صلة لما.

(235/4)

أو تائه كحنظلة، أو علامة نسب كعقري¹، أو ألف ونون زئدتين كزعفران وجُلْجُلان²، أو علامة تثنية كمسلمين، أو علامة جمع تصحيح للمذكر كجعفرين. أو للمؤنث كمسلمات. وكذلك عجز المضاف كأمري القيس، عجز المركب كبعلبك³. فهذه كلها ثابتة في التصغير؛ لتقديرها منفصلة، وتقدير التصغير، واقعاً على ما قبلها⁴. وأما في التكسير؛ فإنك تحذف فتقول: قَرافص، وحناظل، وعباقر وزعافر، وجلاجل، ولو ساغ تكسير البواقي⁵ لوجب الحذف؛ إلا أن المضاف يكسر بلا حذف كما في التصغير؛ تقول: أمارئ القيس؛ كما تقول أُمَيْرُ القيس؛ لأتّهما كلمتان، كل منهما ذات إعراب يخصها، فكان ينبغي للنظام ألا يستثنيه⁶.

1 نسبة إلى "عقبر"، تزعم العرب أنه اسم بلد الجن فينسبون إليه كل شيء عجيب. والعقري: السيد، والكامل من كل شيء.

2 الجلجلان: ثمر الكزبرة، وحب السمسم.

3 يشمل هذا: المركب العددي كخمسة عشر؛ فتقول: خميسة عشر بتصغير الصدر لا غير، وكذلك المختوم بويه أما المركب الإسنادي؛ كتأبط شرا فلا يصغر.

4 تقول في تصغير ما سبق: قريفصاء، حُنيظلة، عُبيقرى، زُعيفران، جُلبيجلان، مُسيلمين، جعيفرن، أو جعيفرون، مسيلمات، أميرئ القيس، بعيلبك.

وإنما تحذف ألف التأنيث الممدودة، وتأؤه وعلامة النسب. إلخ؛ لأنها نزلت منزلة كلمات مستقلة منفصلة عما قبلها، فلو حذفت التيس تصغير ما هي فيه بتصغير المجرد منها.

5 وهي: التثنية، والجمعان، والمضاف، وصدر المركب.

6 أي: في جملة المستثنيات في النظم، حيث يقول فيها:

وألف التأنيث حيث مدا ... وتأؤه منفصلين عدا*

=

* "وألف التأنيث" ألف مبتدأ والتأنيث مضاف إليه، "حيث" ظرف متعلق بمحذوف حال من المبتدأ على رأي سيبويه، أو من ضمير الخبر. "مدا" فعل ماض للمجهول ونائب الفاعل يعود إلى ألف التأنيث، والألف للإطلاق. "وتأؤه" معطوف على ألف ومضاف إليه. "منفصلين" مفعول "عدا" الثاني مقدم، ونائب الفاعل هو المفعول الأول، والجملة خبر المبتدأ.

(236/4)

فصل: وثبت ألف التأنيث المقصورة إن كانت رابعة كحُبلى، وتحذف إن كانت سادسة كلغَيْرَى1، أو سابعة كَبَرْدَرَايَا2،

=

كذا المزيد آخرًا للنسب ... وعجز المضاف والمركب

وهكذا زيادتا فَعَلَانَا ... من بعد أربع كَرَعَقَرَانَا

وقدر انفصال ما دل على ... تثنية أو جمع تصحيح جلا*

أي: لا يعتد في التصغير ويعتبر في حكم الانفصال: ألف التأنيث الممدودة، وتاء

التأنيث، والياء الزائدة للنسب، وعجز المضاف، وعجز المركب، والألف والنون

الزائدتان بعد أربعة أحرف فصاعداً، وعلامة التثنية، وعلامة جمع التصحيح، فهذه كلها تثبت في التصغير ولا تحذف، ويعتبر ما قبلها كأن الكلمة خالية عنها، وقد يجاب عن الناظم، بأنه لا يقصد استثناء هذه الثمانية من قوله السابق: وما به لمنتهى الجمع.... إلخ حتى يرد استثناء عجز المضاف مع أنه لم يذكر قبل. وإنما يريد أنه يكتفي معها بحصول صيغة التصغير تقديرًا؛ بتقدير انفصال ما يخل بها، سواء فعل مثل ذلك في الجمع أم لا.

- 1 اسم للغز؛ وهو الكلام المعمى، وأصله جحر اليربوع؛ تقول في تصغيره لغيغيز، ويصح زيادة تاء التأنيث للتعويض فيقال: لغيغزة.
- 2 اسم موضع، ووزنه فعليايا، ويقال في تصغيره: بُريدو، وقد حذفت ألف التأنيث، ثم الألف والياء لزيادتهما.

* "كذا" متعلق بمحذوف خبر مقدم "المزيد" مبتدأ مؤخر، "آخرًا" منصوب على نزع الخافض. "لنسب" متعلق بالمزيد. "وعجز المضاف" عجز معطوف على المزيد، والمضاف مضاف إليه. "والمركب" عطف على المضاف.

* "وهكذا" خبر مقدم. "زيادتا" مبتدأ مؤخر. "فعالنا" مضاف إليه. "من بعد أربع" من بعد متعلق بزيادتا، أو حال من الضمير في الخبر. "أربع" مضاف إليه.

* "انفصال" مفعول قدر. "ما" اسم موصول مضاف إليه. "دل على تثنية" الجملة صلة. "أو جمع" بالكسر، عطف على تثنية وتصحيح مضاف إليه. "جلا" الجملة صفة لجمع، وجمع بالنصب، مفعول جلا مقدم، والجملة عطف على جملة "دل على تثنية"، وهذا أحسن.

(237/4)

كذا الخامسة إن لم يتقدمها مدّة 1 كَقَرَّ قَرَى 2، فإن تقدمها مدة حذفت أيهما شئت كحبارى، وقُرَيْتًا 3 تقول: حُبَيْرَى، أو حُبَيْر 4 وقُرَيْتًا أو قُرَيْت. فصل: وإن كان ثاني المصغر لنا منقلبًا عن لين، رددته إلى أصله 5؛ فترد ثاني

-
- 1 أي: حرف مد زائد.
 - 2 اسم موضع، وتصغيره، قريقر وإنما وجب الحذف في الخامسة فصاعداً؛ لأن بقاءها

يخرج البناء عن صيغة "فيعيل" أو "فيعيل".

3 القريثا: نوع من التمر؛ وهو أطيب التمر بسرًا. ويجوز فيه المد.

4 أي: بحذف ألف التانيث المقصورة وقلب المدة ياء وإدغامها في ياء التصغير وفي حكم الألف المقصورة يقول الناظم:

وألف التانيث ذو القصر متى ... زاد على أربعة لن يثبتا

وعند تصغير حبارى خير ... بين الحبيرى فادر والحبير*

أي: إن ألف التانيث المقصورة إذا كانت خامسة فصاعدًا وجب حذفها ولا تثبت في

التصغير، وإن كانت خامسة وقبلها مدة زائدة كحبارى جاز حذف المدة الزائدة وإبقاء

ألف التانيث؛ تقول: حبيرى، وجاز حذف ألف التانيث وإبقاء المد، تقول: حبير، ويجوز

أن يقال: خيرة بزيادة التاء عوضًا عن المحذوف كما سبق.

والخلاصة: أن لألف التانيث المقصورة ثلاثة حالات هي: وجوب الحذف، ووجوب

البقاء، وجواز الأمرين.

5 أي: الذي انقلب عنه، سواء أكان ألفًا أم واوًا، أم ياء.

* "وألف التانيث" مبتدأ ومضاف إليه، "ذو القصر" ذو نعت لألف كذلك والقصر

مضاف إليه. "متى" اسم شرط جازم. "زاد" الجملة في محل جزم فعل الشرط. "على

أربعة" متعلق بـ"زاد". "لن يثبتا" جواب الشرط، وقد حذفت منه الفاء للضرورة، وفاعله

يعود إلى ألف التانيث، وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ.

"وعند تصغير" عند ظرف متعلق بخير، وتصغير مضاف إليه. "حبارى" مضاف إليه

كذلك. "بين الحبيرى" بين ظرف متعلق بخير أيضًا والحبيرى مضاف إليه. "والحبير"

معطوف عليه، وجملة "قادر" اعتراضية بينهما لا محل لها.

(238/4)

نحو: "قيمة وديمة وميزان وباب" إلى الواو¹، ويرد ثاني نحو: "موقن ومؤسر وناب" إلى

الياء²؛ بخلاف ثاني نحو: مُتَّعِد، فإنه غير لين؛ فيقال: مُتَّعِد³ لا مُوَيْعِد، خلافًا للزجاج

والفارسي⁴ وبخلاف ثاني؛ نحو: "آدم" فإنه عن غير لين⁵ فتقلب واوًا؛ كالألف الزائدة

من نحو: ضارب، والمجهولة الأصل كصاب⁶، وقالوا في عَيْد: عَيْدٌ شذوذًا⁷؛ كراهية

لالتباسه بتصغير عود وهذا الحكم⁸ ثابت في التكسير الذي يتغير فيه الأول، كموازين،

وأبواب، وأنياب، وأعواد، بخلاف نحو: قِيمَ وَدِيمَ 9.

1 لأنها الأصل المنقلب عنه، إذ الأصل: قومه؛ من القوام، ودومة؛ من الدوام، وموزان؛ من الوزن، وبوب؛ قلبت الواو ياء في الثلاثة الأولى لكونها كسر ما قبلها، وألفاً في الرابع لتحركها وانفتاح ما قبلها، تقول في تصغيرها: قويم، دويمة، مُوزين، بُويب.

2 لأن أصلها الياء؛ فأصل موقن: مُيقن من اليقين، وموسر، مُيسر، من اليسر وناب: نيب، بدليل الجمع على أنياب، قلبت الياء واوًا في الأولين لسكونها إثر ضمة، وألفا في الثالث لتحركها وانفتاح ما قبلها: تقول في تصغيرها: مُييقن، مُيسس، نيب.

3 بإبقاء التاء الأولى المبدلة من الواو التي هي فاء الكلمة، وحذف تاء الافتعال، ومتعد: اسم فاعل من اتعد بمعنى مواعد، وأصله: مواتعد: قلبت الواو تاء وأدغمت التاء في الباء.

4 فإنهما يردانه إلى أصله لزوال موجب قلبها، وهو تاء الافتعال، والصحيح الأول، وهو مذهب سيبويه. انظر الزجاج، ص 127 جزء أول، والفارسي، ص 240 جزء أول. 5 لأنه عن همزة قبلها همزة: إذ أصله آدم، قلبت الثانية ألفاً لسكونها إثر فتحة، فتصغر على أويدم، قلب الثانية واوًا، ولا ترجع إلى أصلها الهمزة.

6 اسم شجر مر وهو جمع، والمفرد صابة، مثله عاج: نقول في تصغيرهما: صويب، وعويج.

7 والقياس: عويد بالواو: ردا إلى أصلها؛ لأنه من عاد يعود ولعل السر في ذلك قصد الفرق بين عيد وعود.

8 أي: الذي ذكر ذكر في التصغير؛ وهو قلب الحرف الثاني بأقسامه وإرجاعه إلى أصله على النحو المقدم.

9 أي: مما لم يتغير فيه شكل الأول، فإن الثاني يبقى على ما هو عليه.

=

(239/4)

فصل: وإذا صغر ما حذف أحد أصوله وجب رد محذوفه؛ إن كان قد بقي بعد

= هذا: وإذا كان ثاني الاسم المصغر لنا مبدلاً عن همزة لم تسبقها همزة كذيب وريم، أو

عن حرف صحيح غير همزة، نحو: دينار وقيراط، إذ أصلهما دَنَار وقِراط، وجب إرجاعه، إلى الأصل، تقول في التصغير: ذُوب، ورؤيم؛ إذ أصلهما ذُوب ورئيم، "والرئيم: الضبي الخالص البياض"، وذنينير وقويريط، بإرجاع الثاني وهو الياء، إلى أصله النون والراء.

والخلاصة: أن الألف الثانية اللينة يجب قلبها عند التصغير واوًا في أربعة مواضع هي: التي أصلها الواو مثل: باب وميزان، المنقلبة عن همزة تلي همزة مثل: آدم، الألف الزائدة؛ مثل ضارب وكاهل، المجهولة الأصل، مثل: عاج، وصاب. وياء في موضع واحد، وهو: أن يكون أصلها الياء، مثل ناب، وموقن. وفي حكم ثاني المصغر وأحواله يقول الناظم في إجمال: واردد لأصل ثانيًا لبنا قلب ... فقيمة صير قويمة تصب وشذ في عيد عبيد وحتم ... للجمع من ذا ما لتصغير علم والألف الثاني المزيد يجعل ... واوًا كذا ما الأصل فيه يجهل* أي: اردد وأرجع إلى الأصل كل حرف ثان لين، سواء كان أصله واوًا كقيمة أو ياء كموقن، وشذ قولهم في عيد،: عبيد؛ لأنه لم يرد إلى أصله، والقياس عويد، ويجب لجمع التكسير من رد الثاني إلى أصله ما وجب للتصغير، وإذا كان ثاني المصغر ألفًا زائدًا قلبت واوا، وكذلك المجهولة الأصل. وقد أوضحنا ذلك كله. تنبيه: إذا صغر اسم مقلوب صغر على لفظه لا على أصله، تقول: في جاه، من الوجاهة: جويه.

* "لأصل" متعلق باردد على أنه مفعوله الثاني. "ثانيًا" مفعوله الأول. "لبنا" صفة لثانيًا. "قلب" الجملة صفة ثانية له. "فقيمة" الفاء للتفريع، و"قيمة" مفعول أول صير. "قويمة" مفعول ثان. "تصب" فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر. "عبيد" فاعل شذ. "للجمع من ذا" متعلقان بحتم. "ما" اسم موصول نائب فاعل حتم. "لتصغير" متعلق بعلم الواقع صلة لما.

* "والألف" مبتدأ. "الثاني المزيد" نعتان للألف. "يجعل" نائب فاعله يعود إلى الألف وهو المفعول الأول. "واوًا" مفعوله الثاني، والجملة خبر المبتدأ. "كذا" متعلق بمحذوف خبر مقدم. "ما" اسم موصول مبتدأ مؤخر. "الأصل" مبتدأ. "فيه" متعلق بيجعل الواقع خبرًا للمبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها صلة ما.

الحذف على حرفين؛ نحو: كل وخذ ومذ، أعلام 1 وسه ويد وحر 2، تقول: أُكَيْل، وأُخَيْذ، برد الفاء، ومُنَيْذ وسُنَيْه، برد العين، ويُدَيْه وخُريح، برد اللام 3.

1 قيد بكونها أعلاما ليصح تصغيرها؛ لأنه لا يصغر إلا الاسم المتمكن كما سبق.
2 سه، أصله: سته؛ وهو الدبر، وحر: أصله حَرْج؛ وهو الفرج حذفت الحاء لاستثقالها بعد راء ساكنة.

3 ومن الباقي على حرفين: الثلاثي الذي حذف منه حرفان، وبقي حرف واحد ضمت إليه هاء السكت وجوبا، نحو: "قه" علما -أمر من وقى- فقد حذفت منه الفاء واللام. و"ره" أمر من رأى. فقد حذفت منه العين واللام؛ عند التصغير يرد المحذوف، تقول: وُقي، ورُوي. ويسري هذا الحكم على الثلاثي الذي حذفت بعض أصوله وعوض عنها تاء التأنيث؛ نحو: عدة وسنة، علمين. فيقال في تصغيرهما: "وُعَيْد" بإرجاع الفاء المحذوفة، و"سُنْية أو سُنْيهة" بإرجاع اللام المحذوفة. ولا يمنع وجود التاء من رد المحذوف. وهذه التاء للتأنيث وليس عوضا. ومما حذفت لأمه الأصلية وعوض عنها تاء التأنيث: "بنت وأخت" تقول في تصغيرهما: بُنْية، وأُخْية، برد المحذوف. قيل: ولم يرد في اللغة إلا بضع كلمات عوض من لامها تاء يوقف عليها وقبلها ساكن، منها: أخت، وبنت، وهنت "كناية عما يستقبح ذكره"، وكيت "كناية" عن قولهم كذا وكذا. ومثلها: دَيْت وتنتان، وكلتا عند سيبويه.

وفي حكم تصغير ما حذف بعض أصوله؛ يقول الناظم:
وكَمِّل المنقوص في التصغير ما ... لم يحو غير التاء ثالثا كما*
المراد بالمنقوص هنا: ما نقص منه بعض أصوله بسبب الحذف لغرض ما؛ أي: أكمل المراد بالمنقوص عند التصغير برد ما حذف منه، إذا بقي على حرفين؛ سواء كان مجردا من التاء أو ملتبسا بها، مثل: "ماء" مسمى به، تقول في تصغيره: مُوي؛ برد المحذوف.

* "في التصغير" متعلق بكمل. "ما" مصدرية ظرفية. "غير التاء" غير حال مقدم من ثالثا الواقع مفعولا ليجو؛ لأنه نعت لنكرة تقدم عليها والتاء مضاف إليه. "كما" بالقصر - لغة في ماء - خبر لمبتدأ محذوف.

وإذا سمي بما وضع ثنائياً؛ فإن كان ثانيه صحيحاً نحو: هل وَبَلٌ، ولم يُزِدْ عليه شيء حتى يصَغُرَ، فيجب أن يضعف 1 أو يزداد عليه ياء 2 فيقال: هُلَيْلٌ، أو هَلَيْ. وإن كان معتلاً وجب التضعيف قبل التصغير 3، فيقال في "لُو" و"كَي" و"ما" أعلاماً: لُو وَكَي - بالتشديد - و"ماء" - بالمد، وذلك لأنك زدت على الألف ألفاً فالتقى ألفان، فأبدلت الثانية همزة، فإذا صغرت أعطيت حكم "دَوٍ، وحي 4 وماء"؛ فتقول: لُوِيٌّ كما تقول: دُوِيٌّ، وأصلهما: لُوِيَّوٌ، ودُوِيَّوٌ 5، وتقول: كُيِّي بثلاث ياءات 6؛ كما تقول: حُيِّي، وتقول: مُوِيٌّ 7، كما تقول في تصغير الماء المشروب: مُوِيَّه، إلا أن هذا لأمه هاء فرد إليها 8.

- 1 ويكون أحد المضعفين قبل ياء التصغير، والآخر بعدها فتتوسط بينهما.
- 2 أي: بعد ياء التصغير، ويكون ذلك بتضعيف ياء التصغير نفسها وهذا أحسن. والحامل على ذلك: الوصول إلى بناء "فعل" ثم يتحرك الحرف الذي يلي ياء التصغير بالحركة الإعرابية المناسبة للجملة.
- 3 قيل: لئلا يلزم إثبات اسم معرب على حرفين، آخره حرف لين متحرك، وهذا لا نظير له. بخلاف ما إذا كان ثانيه صحيحاً؛ فإن له نظيره من الأسماء المعربة مثل يد، ودم.
- 4 الدو: البادية، والفلاة الواسعة، والحي: القبيلة والجمع أحياء.
- 5 اجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمتا.
- 6 الأولى أصلية، والثانية للتصغير، والثالثة الزائدة للتضعيف.
- 7 أي: بإبدال همزة ياء وإدغامها في ياء التصغير.
- 8 وأصله "موه" قلبت الواو ألفاً على القاعدة، ثم الهاء همزة سماعاً على غير قياس فصار "ماء" فعند التصغير يرجع كل إلى أصله. ويعتبر الاسم ثنائياً إذا كانت حروفه ثلاثة أولها همزة وصل؛ نحو: ابن، وسام.... إلخ فتحذف همزة الوصل عند تصغيره، ويرد المحذوف فتقول: بُيَّي وسمي.

(242/4)

فصل: وتصغير الترخيم؛ أن تعمد إلى ذي الزيادة الصالحة للبقاء فتحذفها، ثم توقع التصغير على أصوله 1، ومن ثم 2 لا يتأتى في نحو: جعفر وسفرجل؛ لتجردهما، ولا في

نحو: مُتَدَخِّرٌ ومُحَرَّجٌ؛ لامتناع بقاء الزيادة فيهما لإخلالها بالزنة³، ولم يكن له إلا صيغتان وهما:

"فُعِيل" 4 كحميد في أحمد وحامد ومحمود ومحمدون وحمدان⁵.

و"فُعَيْل" 6، كقُرَيْطُس، لا فُعَيْل؛ لأنه ذو زيادة.

1 ما ذكره المصنف طريقته مختصرة أما تعريفه فهو: تصغير الاسم الصالح للتصغير الأصلي، بعد تجريده مما فيه من أحرف الزيادة الصالحة للبقاء. وسمي بذلك لما فيه من ضعف بسبب الحذف؛ من الرخم بمعنى الضعف واللين. والغرض منه هو الغرض من التصغير الأصلي، وقد يكون الدافع إليه: التودد والتدليل، والضرورات الشعرية.

2 أي: من أجل أنه مختص بالمزيد.

3 أي: في تصغير غير للترخيم، فلا يسمى تصغيرهما على دُحِج، وخُرِجَم تصغير ترخيم؛ لأن الحذف واجب لغيره، ويتبين من هذا أنه يشترط أمران: أن يكون الاسم مشتملاً على زيادة، وأن تكون هذه الزيادة صالحة للبقاء في تصغير غير الترخيم. 4 للثلاثي الأصول إذا كان مسماه مذكراً، فإن كان مؤنثاً زيدت تاء التأنيث للفرق بين المذكر والمؤنث، فإذا كان معنى الاسم مختصاً بالمؤنث؛ كحائض وطالق، لا تلحقه التاء، تقول في التصغير: حُيِض، وطَلِيق؛ بحذف ألفهما وبغير زيادة تاء التأنيث.

5 ويكون التمييز بينها ومعرفة ما كانت عليه قبل التصغير بالقرائن التي تمنع اللبس.

6 للرباعي الأصول؛ وإذا أريد تصغير مثل: إبراهيم، وإسماعيل تصغير ترخيم، فالقياس عند سيبويه أن يقال: بُرِيهم، وشُمِيعل، بحذف الزوائد، وهي الهمزة والألف والياء، وعند غيره: أبيره، أو سيمع؛ لأن الهمزة عندهم أصلية وسمع ترخيمهما، على بُريه وشُمِيع؛ وهو شاد؛ لأن فيه حذف أصلين وزائدين، والأصول لا يحذف منها أكثر من واحد. =

(243/4)

فصل: وتخلق تاء التأنيث تصغير ما لا يُلبس؛ من مؤنث عار منها، ثلاثي في الأصل وفي الحال، نحو: "دار، وسنّ، وعَيْن، وأُذُن" 1.

أو الأصل دون الحال نحو: "يد" 2، وكذا إن عرضت ثلاثيته بسبب التصغير³ كسماء.

= ولغير الترخيم: بُريهيم، وشُيعيل، قياساً عند سيبويه وعند غيره: أُبريه وأسيميع ورأي سيبويه أوضح وأصح. ولا يختص تصغير الترخيم بالأعلام، خلافاً للفراء وتعلب. ومما ورد من تصغير غير العلم قولهم في المثل: عرف حُميق جملة "تصغير أحرق" وهو يضرب لمن يستضعف إنساناً ويولع به فلا يزال يؤذيه ويظلمه.

وفي تصغير الترخيم، يقول الناظم:

ومن بترخيم يصغر اكتفى ... بالأصل كالعطيف يعني المعطفا*

أي: من يريد تصغير الاسم تصغير ترخيم، اكتفى بتصغير أصوله وحذف زوائده، تقول في تصغير المعطف: عطيف، وقد أوضح المصنف حكم هذا النوع.

1 يقال في تصغيرها: دُويرة، وسُنينة، وعُيينة، وأذينة، ويستمر هذا الحكم بعد التسمية ومن ذلك: عمرو بن أذينة، وعيينة بن حصن.

2 أصلها: يدي، حذفت اللام تخفيفاً فيقال في تصغيرها: يُدية. قيل: وإنما لحقت التاء المصغر؛ لأن التصغير وصف في المعنى، فالمصغر بمثابة الموصوف مع صفته، ولما كانت التاء تلحق آخر الصفات المؤنثة، لحقت كذلك آخر المصغر، ولحقت الثلاثي دون الرباعي التماساً للتخفيف.

3 يدخل تحت هذا نوعان: أحدهما ما كان رباعياً بمدة قبل لام معتلة، نحو: سماء، تقول في تصغيره: سُمية: لأن أصله سُميي، بثلاث ياءات؛ الأولى للتصغير، والثانية بدل المدّة، والثالثة بدل لام الكلمة، وهي الواو المنقلبة عن همزة؛ لأنه من "سما يسمو" حذفت إحدى الياءين الأخيرتين لتوالي الأمثال، فبقي ثلاثياً فتلحقه التاء. والثاني ما صغر تصغير ترخيم مما أصوله ثلاثة؛ نحو: حمراء، وحبلَى، تقول فيهما حميرة، وحبيلة.

* "ومن" اسم موصول مبتدأ. "بترخيم" متعلق بـ"يصغر" الواقع صلة لمن. "اكتفى" الجملة خبر المبتدأ. "بالأصل" متعلق بـ"اكتفى". "كالعطيف" خبر لمبتدأ محذوف. "يعني" فعل مضارع وفاعله يعود على من. "المعطفا" مفعوله والألف للإطلاق.

(244/4)

مطلقاً 1 وحمراء وحبلَى، مصغرين تصغير الترخيم 2، بخلاف نحو: شجر وبقر، فلا تلحقهما التاء فيمن أنتهما؛ لئلا يلتبسا بالمفرد 3 وبخلاف نحو: خمس وست؛ لئلا يلتبسا

بالعدد المذكور 4 وبخلاف نحو: زينب وسعاد؛ لتجاوزهما للثلاثة 5 وشذ ترك التاء في
تصغير: حرب وعرب ودرع ونعل، ونحوهن 6 مع ثلاثيتهن وعدم اللبس، واجتلابها في
تصغير: وراء وأمام وقدام، مع زيادتهن على الثلاثة 7.

-
- 1 أي: سواء صغرته ترخيماً أو لا.
 - 2 كما ذكرنا، وتصغيرهما في غير الترخيم: حميراء، وحبيلى، ولا تلحقهما التاء، لأنه لا
يجمع بين علامتي تأنيث.
 - 3 أيك بتصغير المفرد، هو: شجرة، وبقرة.
 - 4 أيك عند تصغيره، ومثل خمس وست: غيرهما من أسماء العدد الدالة على معدود
مؤنث: كسبع، وبضع، وعشر، فيقال: خميس، وسديس، وسبيع، وبضيع، وعشير، ولا
يقال: خميسة، وسديسة، وسبيعة، وبضيعة، وعشيرة؛ لأنه يلتبس بعدد المذكر المصغر
فيظن أنها لمعدود مذكر.
 - 5 فيقال فيهما: زينب وسعيد، بغير تاء ومما تقدم يتبين: أن شرط زيادة تاء التأنيث: أن
يكون المصغر ثلاثياً، سواء كانت ثلاثيته أصلية أو طارئة، باقياً عليها أو حذف منه
شيء. وأن يكون مؤنثاً عند تصغيره وألا يلتبس بغيره عند زيادتها.
 - 6 مثل: ذود "من ثلاثة أبعرة إلى عشرة" وقوس، وعرس، وناب، "للمسن من الإبل"،
وفرس لأنثى، ونَصَفَ "للمرأة المتوسطة في السن"، وغير ذلك مما سمع ولا يقاس عليه.
وقد ذكر بعض المتأخرين نحو عشرين لفظاً، وبعضهم ألحق التاء في بعضها.
 - 7 فقليل في تصغيرها وُزَيْئَة، وأميمة، وقدييمة، والقياس حذف التاء، وفيما تقدم من
زيادة تاء التأنيث وتركها، يقول الناظم:
واختم بناء التأنيث ما صغرت من ... مؤنث عار ثلاثي كسن
ما لم يكن بالتا يرى ذا لبس ... كشجر وبقر وخمس

=

(245/4)

فصل: ولا يصغر من غير المتمكن إلا أربعة: "أفْعَل" 1، في التعجب، والمركب المزجي 2،
كعبليك وسيبويه، في لغة من بناهما، وأما من أعربهما فلا إشكال 3؛ وتصغيرهما تصغير
المتمكن نحو: ما أحيْسَنه، وبُعَيْلَبَك، وسُيَيْبِيَه، واسم الإشارة 4، وسمع ذلك منه في

خمس كلمات وهي: ذا، وتا، وذان، وتان، وأولاء5، والاسم

=

وشذ ترك دون لبس ونذر ... لحاق "تا" فيما ثلاثيا كثر*

أي: إذا صغرت المؤنث الثلاثي الخالي من علامة التأنيث، فاختمه بالتاء، مثل: سن؛ تقول في تصغيره: سنية، وهذا عند أمن اللبس، فإن خيف اللبس لم تلحقه التاء، فتقول في شجر وبقر، وخمس: شَجِير، وبقِير، وخميس، بلا تاء؛ لأنك لو ختمتها بالتاء لالتبس بتصغير المعداد به مذكر. وترك التاء مع أمن اللبس شاذ إذا تحققت بقية الشروط. ويندر زيادة التاء، إذا زاد الاسم المصغر على ثلاثة أحرف بأن كان رباعيا فأكثر وقد مثل المصنف لذلك كله.

1 في قياس هذا النوع من التصغير خلاف، والراجع أنه غير قياسي.

2 سواء كان علما كنفطويه، أو عداديا كأحد عشر، ويكون التصغير والتغيير على صدره دون. عجزه؛ فيقال: نفيطويه، وأحيد عشر.

3 فيكون تصغيرهما قياسيا؛ لأنهما حينئذ من أقسام المعرب؛ أي: المتمكن ولا يصغر من المعربات: مع، وعند، ولدن؛ لعدم تصرفها.

4 ويكون لها في التصغير، من التنبيه، والخطاب، ولا م البعد، ما لها في التكسير.

5 فقالوا: ذيًا: في ذا وهذا، وتيًا، في تا وهذه، وفي ذلك: ذيًا لك، وفي تلك: تيًا لك، وفي أولئك وهؤلاء: أوليا وهؤلًا، ولا تصغر ذي وذو، لئلا يلتبس تصغيرهما بتصغير ذا للمذكر.

* "ما" اسم موصول مفعول اختتم. "صغرت" الجملة صلة ما. "من مؤنث" متعلق

بصغرت. "عار ثلاثي" نعتان لمؤنث. "كسن" خبر لمبتدأ محذوف.

* "ما" مصدرية ظرفية. "يكن" فعل مضارع مجزوم بلم واسمها يعود إلى مؤنث، "بالتاء"

بالقصر متعلق بيبكن، وجملة "يرى" خبرها، ونائب الفاعل هو المفعول الأول. "ذا لبس" ذا المفعول الثاني وليس مضاف إليه.

* "دون" ظرف متعلق بمحذوف حال من ترك، "لبس" مضاف إليه. "فيما" متعلق بنذر

وما اسم موصول، "ثلاثيا" مفعول كثر مقدم. وفاعله يعود على ما، والجملة لا محل لها صلة ما.

الموصول، وسمع ذلك منه أيضًا في خمس كلمات، وهي: الذي، والتي، وتثنيتهما، وجمع الذي1.

ويوافقن تصغير المتمكن في ثلاثة أمور: اجتلاب الياء الساكنة، والتزام كون ما قبلها مفتوحًا، ولزوم تكميل ما نقص منها عن الثلاثة.

ويخالفنه في ثلاثة أيضًا: بقاء أولها على حركته الأصلية2، وزيادة ألف في الآخر عوضًا من ضم الأول3، وذلك في غير المختوم بزيادة تثنية أو جمع4، وأن الياء قد تقع ثانية، وذلك في "ذا"، و"تا"؛ تقول: ذَيَّا، وتَيَّا، والأصل: ذَيَّيَّا وتَيَّيَّا5 فحذفت الياء الأولى6، وذَيَّان وتَيَّان7، وتقول: أولَيَّا8 بالقصر في لغة من قصر، وبالمدة في لغة من

-
- 1 وهو: الذين، والألي، وهذان اسما جمع؛ لا جمع، ولا تصغر "من وما" الموصولتان، ولا أسماء الشرط والاستفهام، ولا حيث ولا الضمائر.
 - 2 من فتح؛ كالذي، والتي، وذا، وتا، أو ضم؛ كأولي، وأولاء؛ وذلك تنبيهًا على الفرق بين تصغير المتمكن وغيره.
 - 3 أي: الضم الذي كان ينبغي أن يجتلب للتصغير، ولا يقال إن أوليا، وألياء، زيدت فيهما ألف؛ مع أن الأول منهما مضموم ولا يجمع بين العوض والمعوض؛ لأن الضمة أصلية فيهما.
 - 4 أما فيه فلا تعويض عن ضم الأول؛ لطوله بالزيادة التي للتثنية أو الجمع.
 - 5 الياء الأولى عين الكلمة، والثانية للتصغير، والثالثة لام الكلمة لا منقلبة عن الألف.
 - 6 للتخفيف، ولم تحذف ياء التصغير؛ لأنه جيء بها لمعنى، ولا الثالثة؛ لأنها يلزم فتح ياء التصغير لمناسبة الألف، وفيه لا تحرك لشبهها بألف التكسير.
 - 7 أي: في تثنية "ذان" و"تان" وهما معربان على الصحيح. وتصغيرهما قياسي، وقد جاء الشذوذ من فتح أولهما وتشديد الياء.
 - 8 أي: في تصغير "أولاء".

(247/4)

مد؛ وتقول1: اللَّذَيَّا، واللَّتَيَّا، واللَّذَيَّانِ، واللَّذَيُّونَ2.

وإذا أردت تصغير "اللاتي"، صغرت "التي" فقلت: اللَّتَيَّا، ثم جمعت بالألف والناء

فقلت: اللَّتَيَاتِ، واستغنوا بذلك عن تصغير "اللاتي، واللاتي" على الأصح.
ولا يصغر "ذي" اتفاقاً للإلباس³، ولا "تي" للاستغناء بتصغير "تا" خلافاً لابن مالك⁴.

1 أي: في تصغير الذي والتي ومثاهما وجمع الذين.

2 أي: في حالة الرفع، وفي حالة النصب والجر: اللذين بضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء، وهذا قول سيبويه؛ لأنه يرى أن الألف حذفت تخفيفاً كما في التثنية فكأنه لا وجود لها، وعند الأخفش بالفتح مطلقاً؛ قبل الواو والياء كالمقصور، مثل: المصطفين، وهل التثنية، واجتمع واردة على المفرد المصغر أو ذلك تصغير للمثنى والجمع؟ قولان. هذا: وسمع في اللذان واللتياء: فتح الأول وضمه وكذلك اللذين، والذان واللاتا معربان على الصحيح، فتصغيرهما قياس، وجاء الشذوذ من فتح أولهما.

3 أي: بتصغير "ذا".

4 إذ يقول في النظم. منها "تا، وتي" وقد نص النحاة على أنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث إلا "تا" خاصة.

وفي تصغير اسم الإشارة والموصول، يقول الناظم:

وصغروا شذوذاً الذي التي ... وذا مع الفروع تا وتي*

أي: صغروا من الأسماء المبنية شذوذاً؛ لأن التصغير من خواص الأسماء المتمكنة الذي والتي، ومثاهما وجمعهما ومن الأسماء الموصولة، وذا وتا وفروعهما من أسماء الإشارة. وذلك مقصور على السماع بالشكل الذي ذكره المصنف.

ويعلل النحويون جواز ذلك؛ بأن الموصول والإشارة يوصفان ويوصف بهما، والتصغير =

* "شذوذاً" حال من الواو في صغروا؛ أليك شاذين. "الذي" مفعول صغروا. "التي"

عطف عليه بحذف العاطف. "وذا" عطف على الذي "مع الفروع" مع ظرف حال مما

قبله والفروع مضاف إليه. "منها" خبر مقدم. "تا" مبتدأ مؤخر. "وتي" معطوف على تا.

= وصف في المعنى. وكذلك يذكران ويؤنثان، ويثنيان ويجمعان، فأشبهها بذلك الأسماء
المتمكنة.

فوائد:

أ- يصغر اسم الجنس واسم الجمع على لفظهما لشبههما بالواحد؛ فيقال: قوم، ونفر،
ورهيط في: قوم، ونفر، ورهط، وكذلك تصغر جموع القلة؛ فيقال: أجيال، وفتية؛ في
إجمال، وفتية، أما جمع الكثرة فلا يصغر؛ لأن ذلك يتعارض مع المفهوم من التصغير،
وإذا أريد تصغيره: صغر المفرد، ثم جمع بالواو والنون للمذكر العاقل؛ فيقال في غلمان:
غُلَيِّمون، وبالألف والتاء للمؤنث، وللمذكر غير العاقل، تقول في جوار، ودراهم:
جُويريات، ودُرِيهمات.

ب- إذا وقع بعد ياء التصغير حرف مشدد يجوز قلبها ألف للتخفيف؛ كما في دويبة
تصغير دابة، فيقال: دُوابّة، وذلك مقصور على السماع.

ج- الاسم المصغر ما يلحق بالمشتق؛ لأن التصغير كما ذكرنا يتضمن وصفًا في المعنى،
فيصح وقوعه نعتًا.. إلخ؛ مما يغلب عليه الاشتقاق.

د- هنالك ألفاظ مكبرة وردت عن العرب على صورة المصغر، منها:

اللجين، للفضة، والثريا، نجم معروف، والكميت، ما لونه أحمر فيه قنوءة من الإبل
والأفراس، والهوبنا: السهولة والرفق، والمهيمن: المسيطر.... إلخ.

ووردت بعض الأسماء مصغرة ولم ينطق بها بكثرة، لأنها مستصغرة عندهم ومن ذلك
"جميل" لطائر صغير يشبه العصفور وكعيت، اسم للبلبل.

ه- قيل في تصغير دابة، وشابة، وهدهد: دُوابّة، وشُوابّة، وهُدَاهِد. فجاء بالألف بدلا
من ياء التصغير للتخفيف، والقياس: دُويّبة، وشُويّبة، وهُدِيْهْد، وليس في اللغة غير هذه
الثلاثة على ما نعلم.

(249/4)

الأسئلة والتمارين:

1 عرف التصغير واذكر صيغه القياسية، وأنواعه وشروط الاسم الذي يصغر مع التمثيل

بأمثلة من عندك.

2 اذكر أربعة من الأغراض التي يأتي لها التصغير، ومثل لكل بأمثلة من عندك.

3 هنالك مواضع لا يكسر فيها ما بعد ياء التصغير. اذكرها، ومثل لها مع الإيضاح.

4 اشرح قول ابن مالك:

وكمل المنقوص في التصغير ما ... لم يحو غير التاء ثالثا كما
وبين المقصود بالمنقوص، واستوعب القول في كيفية تصغير المحذوف أحد أصوله، مع
الإتيان بأمثلة موضحة.

5 متى تلحق التاء الاسم المصغر؟ ومتى يمتنع لحاقها له؟ اشرح ذلك واستشهد بقول
الناظم فيه.

6 كيف تصغر اسم الجنس، والجمع بأنواعه؟ والمركب الإضافي والمزجي؟ اشرح ذلك،
ومثل.

7 يستشهد بما يأتي في باب التصغير، بين موضع الاستشهاد.

قال سيدنا عمر -رضي الله عنه- في عبد الله بن مسعود: كنيف ملئ علماً "والكنيف:
وعاء تكون فيه أداة الراعي". ويقال في الأمر البعيد: بعد اللتيا والتي.

وكل أناس سوف تدخل بينهم ... دُوَيْهِيَّة تصفر منها لأنامل
ياما أميلسح غزلانا شَدَنَ لنا ... من هُوُلَيَّائِكَ الضال والسَّلم
أو تحلفي بربك العلي ... أي أبو ذِيَالِكَ الصبي

8 اشرح تصغير الترخيم وشروطه وصيغته، وبين الغرض منه، مع التمثيل.

9 نظم صفى الدين الحلبي -من شعراء القرن السابع الهجري- قصيدة في المدح، بها
كثير من الأسماء المصغرة منها:

نقيط من مسيك في وريد ... خويلك أو وسيم في خديد
ومعناه: نقط من مسك في ورد خالك، أو وسم في خد.=

(250/4)

= ومنها:

- وَدَيَّاكَ الْوَيْعَ فِي الصُّحَا ... وَجِيهَكَ أَمْ قُمْيرَ فِي سَعِيدَ
 وَجِيهَ شُوَيْدَنَ فِيهِ شُكَيْلَ ... أَدَقَ مُعِينِيَاتَ مِنْ خُوَيْدَ
 اذْكَرَ مَكْبَرِ كُلِّ مَصْغَرٍ مِنْ هَازِنِ الْبَيْتَيْنِ، وَبَيْنَ الْغَرَضِ مِنَ التَّصْغِيرِ فِيمَا تَذَكَّرَ.
 10 صغر الكلمات الآتية واضبطها "نموذج"
 11 صغر الأسماء الآتية واضبطها، وبين ما حدث فيها من تغيير، ووضح السبب.
 دلو، وردة، رمانة: إناء، موسر، ريان، أبو تمام، شفة، دجاجة، مهرجان، عاج. فأس،
 أداة، تفاحة، علامة. ساع.
 12 اشرح قول المتنبي في هجاء كافور الإخشيدي، وبين ما فيه من شاهد
 وفارقتف مصرًا والاسيود عينة ... حذار مسيري تستهل بأدمع

(251/4)

باب: النسب 1

إذا أردت النسب إلى شيء فلا بد لك من عملين في آخره، أحدهما: أن تزيد عليه ياء
 مشددة تصير حرف إعرابه، والثاني: أن تكسره؛ فنقول في النسب إلى دِمَشْقٍ: دِمَشْقِي.
 ويحذف لهذه الياء أمور في الآخر، وأمور متصلة بالآخر.
 أما التي في الآخر فستة:

باب: النسب

1 هو زيادة ياء مشددة في آخر الاسم، وقبلها كسرة؛ لتدل على أن شيئاً منسوباً لذلك
 الاسم المجرد منها؛ أي: مرتبطاً ومتصلاً به، بأي نوع من أنواع الارتباط والغرض منه:
 توضيح المنسوب أو تخصيصه؛ وذلك بنسبته إلى موطنه نحو: قاهري، أو إسكندري، أو
 قبيلته نحو: هاشمي، أو صنعته كمطبعي، أو إلى صفة يمتاز بها كإداري، أو علم نبغ فيه
 كنعوي..... إلخ.

وتسمى تلك الياء "ياء النسب" والاسم الذي تتصل به "المنسوب إليه"، والشيء الذي
 تدل على اتصاله بما قبلها "المنسوب" وهذه الياء المشددة لا يجوز تخفيفها لئلا تلتبس
 بياء المتكلم المضاف إليها، ويحدث للاسم ثلاث تغييرات:
 لفظي وهو: زيادة ياء مشددة في آخر المنسوب إليه، وكسر ما قبلها، وما يتبع ذلك من
 تغييرات ستأتي، ثم إجراء الإعراب بعلاماته المختلفة على هذه الياء.

وقد أشار المصنف إلى ذلك كما سيأتي قريباً.
ومعنوي وهو: صيرورته اسماً للمنسوب، بعد أن كان اسماً للمنسوب إليه.
وحكمي وهو: أنه بسبب هذا الأثر المعنوي يعتبر مؤولاً بالمشتق؛ لتضمنه معناه، فيصلح للمواضع التي تحتاج إلى مشتق. وقد يرفع بعده اسماً ظاهراً أو مضمراً باطراد؛ فيكون كالصفة المشبهة في رفع الظاهر والمضمر ويعرب مرفوعه نائب فاعل، تقول: علي حجازي أبوه وأمه مصرية، ولا يعمل النصب إلا في ظرف أو حال، تقول: أنا مصري أبداً وأنا وطني مخلصاً.
وقد أشار الناظم إلى ما تقدم مقتصرًا على التغيير اللفظي، فقال:
ياء كـ"يا" الكرسي زادوا للنسب ... وكل ما تليه كسره وجب*
أي: إن العرب زادوا ياء في آخر الاسم، مثل ياء الكرسي؛ لتدل على النسب، ويجب كسر الحرف الذي تليه؛ أي: تقع بعده.

(252/4)

أحدها: الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً¹، سواء كانتا زائدتين، أو كانت إحداها زائدة والأخرى أصيلة.
فالأول نحو: كرسي وشافعي²؛ فتقول في النسب إليهما: كُرسي وشافعي، فيتحد لفظ المنسوب ولفظ المنسوب إليه، ولكن يختلف التقدير³. ولهذا كان "بخاتي" علماً لرجل.
غير منصرف⁴ فإذا نسب إليه انصرف⁵.
والثاني: نحو: "مَرْمِي" أصله: مَرْمُوي، ثم قلبت الواو ياء⁶ والضمّة كسرة⁷.

-
- 1 وذلك لتحل محلها ياء النسب الزائدة.
 - 2 الياء فيهما زائدة إلا أنها في "كرسي" لغير النسب وفي "شافعي" للنسب.
 - 3 فيقدر أن المعنى مع الياء المجددة للنسب غيره مع الياء التي حذفت وحلت محلها ياء النسب.
 - 4 أي: لصيغة تنتهي الجموع؛ نظراً لأصله قبل التسمية وحالة الجمعية؛ لأن الياء التي حذفت من بنية الكلمة التي تصير بسببها من صيغ تنتهي الجموع، وهو جمع بُخْتِي، والأنثى: بختية، وهي الإبل الخراسانية.
 - 5 أي: لزوال صيغة تنتهي الجموع؛ لأن ياء النسب زائدة فهي في تقدير الانفصال.

6 لاجتماعهما وسبق إحداهما ساكنًا.

7 لمناسبة الياء، ولتسلم من قلبها واوًا.

* "ياء" مفعول لزادوا. "كيا الكرسي" كيا متعلق بمحذوف صفة لياء، والكرسي مضاف إليه. "لنسب" متعلق بزادوا، "وكل ما" مبتدأ ومضاف إليه، وما اسم موصول. "تليه" فعل مضارع وفاعله يعود إلى ياء والهاء مفعوله، والجملة صلة ما. "كسره وجب" مبتدأ وخبر، والجملة خبر كل.

(253/4)

وأدغمت الياء في الياء، فإذا نسبت إليه قلت: مَرَمِي 1 وبعض العرب يحذف الأولى لزيادتها، ويبقي الثانية لأصلاتها، ويقلبها ألفًا 2، ثم يقلب الألف واوًا 3 فيقول مَرَمَوِي. وإن وقعت الياء المشددة بعد حرفين، حذفت الأولى فقط، وقلبت الثانية ألفًا ثم لألف واوًا، فتقول في أُمِيَّة: أُمَوِي 4.

1 أي: بحذف الياء المشددة التي هي لام الكلمة، وجعل ياء النسب الزائدة مكانها:

ومرمي: اسم مفعول من رمى.

2 أي: لتحركها وانفتاح ما قبلها على القاعدة الصرفية.

3 لوجوب كسر ما قبل ياء النسب كما بينا، والألف لا تقبل الحركة.

وفي هذا يقول الناظم:

وقيل في المَرَمِي مَرَمَوِي ... واختبر في استعمالهم مَرَمِي*

أي: إذا كانت إحدى الياءين زائدة والأخرى أصلاً فقد يكتفى بحذف الأولى وتقلب

الثانية الأصلية واوًا، وتزداد بعدها ياء النسب؛ فيقال في المرمي: مرموي وهي لغة قليلة،

والمختار في الاستعمال: مرمي بحذف الياء المشددة لا الأولى الساكنة.

4 ومثل ذلك: علوي، وقُصَوِي، في علي وقُصِي، وعدَوِي في عدي.

وإلى ذلك يشير الناظم بقوله عند الكلام على "فَعِيل وفَعِيل".

وألحقوا مع لام عريا ... من المثالين بما التا أوليا*

أي: إن ما كان على "فَعِيل، وفُعِيل" بلا تاء، وكان معتل اللام فحكمه حكم ما فيه

التاء؛ من وجوب حذف يائه الزائدة وفتح عينه.

* "في المرمى" متعلق بـ"مرموي" نائب فاعل. "قبل" على إرادة اللفظ، "واختير" فعل ماض للمجهول. "مرموي" نائب فاعل اختير.

* "معل لام" معل مفعول أحقوا، ولام مضاف إليه. "عريا" فعل ماض، والألف للإطلاق، وفاعله يعود إلى معل لام، وهو صفة له ومتعلقه محذوف؛ أي: عري من التاء. "من المتأين" متعلق بمحذوف حال من ضمير عري. "بما" متعلق بالحقوا وما اسم موصول. و"التا" بالقصر مفعول أوليا الثاني مقدم عليه، نائب فاعله يعود إلى ما، وهو المفعول الأول، والجملة صلة ما.

(254/4)

وإن وقعت بعد حرف لم تحذف واحدة منهما؛ بل تفتح الأولى وتردها إلى الواو إن كان أصلها الواو 1، وتقلب الثانية واوًا؛ فتقول في طي وحي: طَوَوِيّ، وحيَوِيّ 2.

الثاني: تاء التأنيث؛ تقول في مكة: مَكِّي. وقول المتكلمين في ذات: ذاتي، وقول العامة في الخليفة: خَلَفَتِي لحن 3 وصوابهما: ذَوَوِي، وخَلَفَتِي.

الثالث: الألف إن كانت متجاوزة للأربعة، أو رابعة متحرّكة ثاني كلمتها؛ فالأول: يقع في ألف التأنيث كخُبَارِي، وألف الإلحاق كخَبَرَكِي 4 فإنه ملحق: بسَفَرَجَل، والألف المنقلبة عن أصل كمصطفى 5.

1 وترك ياء إن كان أصلها الياء.

2 لأتخما من طويت وحييت.

وفي هذا يقول الناظم:

ونحو حي فتح ثانيه يجب ... وارده واوًا إن يكن عنه قلب*

أي: نحو حي؛ مما آخره ياء مشددة مسبقة بحرف واحد لا يحذف منه شيء في النسب، بل يجب فتح ثانيه، وإن كان أصله واوًا رد إلى أصله، وإلا بقي ويقلب الثالث واوًا.

3 أي: خطأ، والقياس في "ذات" قلب ألفه واوًا، ورد لأمه المحذوفة وقلبها واوًا، وحذف التاء. وفي "خليفة": حذف الياء والتاء. ومثلهما في الخطأ قولهم: خلوتي في المنسوب إلى الخلوة، ومن ذلك: التاء في عرفات وقرات مسمى بهما، فتحذف التاء عند النسب إليهما؛ لأنها للتأنيث ثم تحذف الألف.

4 من معانيه: القراد، والأنثى حركاه، والطويل الظهر القصير الرجلين، والضعيف الرجلين كأنه مقعد، والغيط الرقبة.

5 فإن أصلها الواو؛ لأنه من الصفوة. تقول في النسب: مصطفى. وقول العامة مصطفىاوي، أو مصطفىوي حن.

1 "ونحو حي" نحو مبتدأ أول، وحي مضاف إليه. "فتح ثانيه" فتح مبتدأ ثان، وثانيه مضاف إليه أيضا. "يجب" الجملة خبر الثاني، وجملة الثاني وخبره خبر الأول. "واوًا" مفعول أردد الثاني، والهاء مفعوله الأول وهو يعود إلى ثانيه. "يكن" فعل الشرط، واسمها يعود إلى ثانيه. "عنه" متعلق بقلب، وجملة "قلب" من الفعل ونائب الفاعل في محل نصب خبر يكن، ونائب فاعله يعود إلى ثانيه، وجواب الشرط محذوف يعلم من سابق الكلام.

(255/4)

والثاني: لا يقع إلا في ألف التانيث كَجَمَزَى 1. أما الساكن ثاني كلمتها، فيجوز فيها القلب والحذف 2، والأرجح في التي للتانيث كحُبلى الحذف 3، وفي التي للإلحاق كعَلَقَى، والمنقلبة عن أصل كَمَلَهَى القلب 4 والقلب في نحو: مَلَهَى خير منه في نحو: عَلَقَى والحذف بالعكس 5.

الرابع: ياء المنقوص المتجاوزة أربعة، كَمُعْتَدَ ومُسْتَعَل 6 فأما الرابعة كقاض فكألف المقصور الرابعة في نحو: مَسْعَى ومَلَهَى 7، ولكن الحذف أرجح 8. وليس في الثالث من ألف المقصور كفتى وعصا وياء المنقوص كعم وشج، إلا

1 هو وصف بمعنى سريع من الجمز، وهو ضرب من السير فوق العنق يقال: فرس جمزي أي: سريعة المشي.

2 سواء أكانت زائدة للتانيث، أم للإلحاق، أم منقلبة عن أصل.

3 وذلك لقوة شبهها ببناء التانيث لزيادتها.

4 وذلك محافظة على حرف الإلحاق في الأول، ورجوعا إلى الأصل في الثاني: إذا قلبت الألف الرابعة واوًا بأنواعها الثلاثة جاز زيادة ألف قبل الواو، تقول: حُبالاوي، وعِبالاوي، ومَلهاوي، وخص سيبويه ذلك بألف التانيث.

5 أي: إن الحذف في نحو "علقي" مما ألفه للإلحاق، خير منه في نحو "ملهي"؛ لأن حذف الزائد أولى من حذف الأصلي.

6 تقول في النسب إليهما: معتدي ومستعلي بحذف ياء المنقوص الخامسة والسادسة للطول.

7 أي: مما ثاني ما هي فيه ساكن، وألفه منقلبة عن ياء أو واو، ويجوز فيها الحذف والقلب واوًا، تقول: قاضي وقاضوي.

8 أي: من القلب، بل قال بعضهم: إن القلب عند سيبويه من شواذ النسب وأنه لم يسمع إلا في قول الشاعر:

فكيف لنا بالشرب إن لم يكن لنا ... دراهم عند الحانوي ولا نقد
والوجه عند سيبويه أن يقال: الحاني: لأنه منسوب إلى الحانة، وهي بيت الخمار.

(256/4)

القلب واوًا¹، وحيث قلبنا الياء واوًا فلا بد من تقدم فتح ما قبلها².
ويجب قلب الكسرة فتحة في "فَعِل" كنَمِر، و"فُعِل" كدُئِل، و"فِعِل" كإِبِل³.

1 تقول: فتوي، وعصوي، وعموي، وشجوي؛ أما في فتى فلئلا تجتمع الكسرة والياءات، وأما في عصا فللرجوع إلى الأصل، وفي عم، وشج؛ لأن عينهما تفتح عند النسب إليهما كما في "نمر": فتقلب الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تقلب الألف واوًا كما في فتى.

2 أي: قبل أن تقلب واوًا؛ لأن هذا القلب مسبوق بقلبها ألفًا.

3 تقول: نمري، ودؤلي، وإبلي وذلك لئلا تتوالى كسرتان وياء النسب، ومثلها: كل ثلاثي مكسور العين، سواء كان مفتوح الفاء أو مضمومها أو مكسورها وقد ذكر الناظم ما تقدم من المواضع الأربعة في ستة أبيات غير مرتبة، وفي إجمال، فقال في حذف الياء المشددة من آخر المنسوب إليه، وحذف تاء التأنيث وألفه:
ومثله مما حواه احذف و"تا" ... تأنيث أو "مدته" لا تثبتاً*

أي: احذف مثل ياء الكرسي المشددة من الاسم الذي يحويه عند النسب إليه، ولا تثبت تاء التأنيث ولا مدته في الاسم المنسوب إليه بل احذفها، والمراد بالمدّة هنا: ألف التأنيث المقصورة.

وذكر حكم الألف الرابعة إذا كان ثاني ما هي فيه ساكنًا بقوله:

وإن تكن تربيع ذا ثان سكن ... فقلبها واوًا وحذفها حسن*

=

1 "ومثله" مفعول احذف مقدم، والضمير إلى ياء النسب مضاف إليه، "مما" متعلق باحذف. "حواه" الجملة صلة ما، والهاء مفعول حوى عائدة على الياء، "وتاء التأنيث" تا مفعول تثبتا مقدم وتأنيث مضاف إليه. "أو مدته" معطوف على تا. "تثبتا" فعل مضارع في محل جزم بلا الناهية مبني على الفتح لاتصاله بالنون الخفيفة المنقلبة ألفًا. 2 "تكن" فعل الشرط واسمها يعود إلى مدة التأنيث المقصورة، وجملة "تربيع" خبرها. "ذا ثان" ذا مفعول تربيع، وثان مضاف إليه. "سكن" فعل ماض وفاعله يعود إلى ثان، والجملة صفة له. "فقلبها" الفاء واقعة في جواب الشرط، و"قلبها" مبتدأ مضاف إلى الهاء من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول. "واوًا" مفعوله الثاني، وخبر المبتدأ محذوف؛ أي: جائز. "وحذفها حسن" مبتدأ وخبر، وإضافة حذف إلى "ها" من إضافة المصدر لمفعوله.

(257/4)

.....
.....

= أي: إذا كانت ألف التأنيث رابعة، ساكنًا ثاني ما هي فيه جاز فيه وجهان: القلب واوًا، الحذف وهو المختار.

وبين حكم ما يشبهها في ذلك، وهو ألف الإلحاق والألف المنقلبة عن أصل بقوله: لشبهها الملحق والأصلي ما ... لها والأصلي قلب يعتمى*
أي: إن ألف الإلحاق المقصورة والألف المنقلبة عن أصل كألف التأنيث في جواز القلب والحذف، ولكن يعتمى -أي: يختار- القلب، في المنقلبة عن أصل؛ بعكس ألف التأنيث.

وأشار إلى حكم الألف الزائدة على أربعة، وياء المنقوص كذلك بقوله:

والألف الجائز أربعة أزل ... كذاك "يا" المنقوص خامسًا عزل

أي: احذف الألف التي جاوزت أربعاً وزادت عليها، وكذلك ياء المنقوص؛ إن كانت خامسة -عزلت- أي: طرحت وحذفت.
وفي حكم المنقوص الرابعة والثالثة يقول:
ولحذف في اليا رابعا أحق من ... قلب وحتم قلب ثالث يعن*
أي: إن الحذف في ياء المنقوص الرابعة أولى من القلب واوا، أما الثالثة فقلبيها واوا محتوم، ومعنى يعن يظهر.
وقال في ضرورة فتح ما قبل الواو المقلوبة، وفي حكم الثلاثي المكسور العين: =

* "لشبهها" خبر مقدم. "الملحق" نعت لشبهه. "والأصلي" معطوف على الملحق. "ما" اسم موصول مبتدأ مؤخر. "لها" متعلق بمحذوف صلة. "ولالأصلي" خبر مقدم. "قلب" مبتدأ مؤخر. "يعتمى" -أي: يختار- الجملة وصف لقلب.
* "والألف" مفعول أول مقدم. "الجائز" نعت له، وفيه ضمير هو فاعله. "أربعاً" مفعوله. "كذلك" متعلق بعزل. "يا" مبتدأ وقصر للضرورة. "المنقوص" مضاف إليه. "خامساً" حال من ضمير. "عزل" والجملة خبر المبتدأ، ونائب الفاعل يعود إلى ياء المنقوص.
* "والحذف" مبتدأ. "في اليا" متعلق به. "رابعا" حال من اليا. "أحق" خبر المبتدأ. "من قلب" متعلق بأحق، "وحتم" خبر مقدم. "قلب ثالث" قلب مبتدأ مؤخر، وثالث مضاف إليه. "يعن" أي: يعرض فعل مضارع والجملة صفة لثالث، ويعن بالنون الساكنة للشعر، وأصلها مشددة، من عن؛ بمعنى ظهر.

(258/4)

الخامس السادس: علامة التثنية، وعلامة جمع تصحيح المذكر¹، فتقول في زيدان وزيدون، علمين معربين بالحروف: زيدي² فأما قبل التسمية فإنما ينسب إلى مفردهما، ومن أجرى "زَيْدَان" علماً مجرى "سَلْمَان"³، وقال:
ألا يا ديار الحي بالسبعان⁴

=

وأول ذا القلب انفتاحا "وَفَعِل" ... "وَفَعِل" عينهما افتتح "وَفَعِل"*

أي: اجعل المنقوص صاحب ذلك القلب عن أصل واليا فتحًا؛ أي: يجب فتح ما قبله وإذا نسب إلى ثلاثي مقصور العين، قلبت الكسرة فتحة للتخفيف، سواء كانت الفاء مضمومة، أم مفتوحة، أم مكسورة، وقد أجمل الناظم فيما ذكره، وأوضح المصنف ذلك كله وفصله فتدبر يا فتى.

1 وكذلك ما ألحق بهما كائنين، وعشرين وبابه، تقول: اثني، أو ثنوي بالنسب إلى لفظه أو إلى أصله، وعشري، ومثلهما: جمع المؤنث على التفصيل الآتي:

2 فقد حذفت علامتا التشبيه والجمع؛ لئلا يجتمع على الاسم الواحد علامتا إعراب، بالحروف، وبالحركات في ياء النسب.

3 أي: في لزوم الألف والإعراب على النون إعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون.

4 صدر بيت من الطويل، لتميم بن أبي بن مقبل، وقيل لغيره، وعجزه:

أمل عليها بالبلى الملوان

اللغة والإعراب: السبعان؛ اسم واد، أو جبل، ولا يعرف اسم على "فعلان" غيره.

أمل: من أمل الكتاب إذا قال فكتب عنه. وضمن معنى كر فعدي بالباء.

البلى: مصدر بلي الثوب؛ إذا خلق. الملوان: الليل والنهار، "إلا" أداة استفتاح.

"بالسبعان" متعلق بمحذوف حال من ديار الحي. "زمل" فعل ماض. "الملوان" فاعل.

المعنى: أن ديار هؤلاء القوم بهذا المكان، أصابها البلى والخراب بمرور الأيام والأعوام.

الشاهد: في السبعان؛ فإنه في الأصل تشبيه سبع، ثم سمي به فصار علمًا على مكان

بعينه، وأجراه الشاعر مجرى المفرد كسلمان، ولو أجرى مجرى المثنى نظرًا إلى معناه

الأصلي لقليل: بالسبعين، وأعرب بالياء لأنه في محل جر.

* و"أول" فعل أمر مبني على حذف الياء. "ذا القلب" ذا مفعول أول، والقلب مضاف

إليه، "انفتاحًا" مفعول ثان؛ أي: اجعل صاحب هذا لقلب واليا فتحًا. "وفعل" مبتدأ.

"وفعل" عطف عليه. "عينهما" مفعول افتتح مقدم، وجملة "افتح" خبر

المبتدأ. "فعل" معطوف على الضمير المجرور بالإضافة محلا، ولم يعد الجار لجواز

ذلك عند الناظم.

قال: زَيْدَانِي. ومن أجرى "زَيْدُون" علمًا، مجرى "غَسْلَيْن" 1 قال: زَيْدِيْنِي ومن أجراه مجرى "هارون" 2 أو مجرى "عَرْبُون" 3، أو ألزمه الواو وفتح النون قال: زَيْدُونِي 4. ونحو تَمَرَات 5؛ إن كان باقيًا على جمعيته، فالنسب إلى مفردة، فيقال: تمرى بالإسكان، وإن كان علمًا؛ فمن حكى إعرابه نسب إليه على لفظه 6، ومن منع صرفه 7 نزل تاءه منزلة تاء مكة، وألفه منزلة ألف جمزى، فحذفهما 8، وقال: تَمَرِي بالفتح، وأما نحو: صَخَمَات 9 ففي ألفه القلب، والحذف 10؛ لأنها كَأَلْف حُبْلَى، وليس في ألف نحو: مسلمات وسراقات 11 إلا الحذف.

- 1 أي: في لزوم الياء، والإعراب بالحركات على النون منونة.
- 2 أي: في لزوم الواو، والمنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة.
- 3 أي: في لزوم الواو، والإعراب على النون منونة.
- 4 أي: فيكون معربًا بحركات مقدرة على الواو، منع من ظهورها حكاية أصله حالة رفعه التي هي أشرف أحواله، كما أن لزوم فتح النون لحكاية أصله.
- هذا: وإذا حدث لبس في النسب إلى المثنى أو الجمع العلمين المعربين بالحروف - بالنسب إلى المفرد منهما - يكون التعيين والتمييز بالقرائن.
- 5 أي: من جمع المؤنث السالم الذي ثانيه متحرك وألفه رابعة.
- 6 فيقول: تمرى بفتح العين وحذف الألف والتاء معًا على القاعدة الخاصة بجمع الاسم الثلاثي السالم العين. وليس بين هذه الصورة والتي قبلها فرق إلا في مثل وردة، وقمرة.
- 7 أي: للعلمية والتأنيث.
- 8 أي: على التدريج؛ فحذف التاء أولاً، ثم الألف للتنزيل المذكور.
- 9 مما الثاني فيه ساكن، وألفه رابعة، سواء كان صفة، كضخمات، أم اسمًا كهندات.
- 10 والحذف هو المختار. ويجوز مع القلب: الفصل بالألف الزائدة، تقول: ضخماوي، وضخموي؛ كما في حبلى.
- 11 أي: مما ألفه خامسة فصاعدًا، سواء كان جمعًا قياسيًا أو سماعيًا لاسم أو لصفة، وفي=

وأما الأمور المتصلة بالآخر فستة أيضاً:

أحدها: الياء المكسورة المدغمة فيها ياء أخرى¹؛ فيقال في طيب وهين: طَيِّبٍ وَهَيِّنِي بحذف الياء الثانية: بخلاف نحو: هَبَيْخَ لانفتاح الياء²، وبخلاف نحو: مُهَيِّمٌ لانفصال الياء المكسورة من الآخر بالياء الساكنة⁴.
وكان القياس أن يقال في طيء: طَيِّئِي، ولكنهم بعد الحذف قلبوا الياء الباقية ألفاً على غير قياس⁵ فقالوا: طائي.

= حذف علامتي التثنية والجمع للنسب، يقول الناظم في إجمال:

وعلم التثنية احذف للنسب ... ومثل ذا في جمع تصحيح وجب*

أي: احذف من المنسوب إليه عند النسب ما فيه من علامة تثنية، ومثل هذا الحذف للعلامة واجب في جمعي التصحيح بنوعيه: المذكر والمؤنث.

1 سواء كانت الياء المكسورة أصلية كطيب وهين، أو منقلبة عن أصل كميت، أو زائدة: كغزير تصغير غزال، تقول: مَيَّيْ، وَغَزِيلِي.

2 فلا تحذف الياء الثانية لعدم كسرها؛ فيقال: هَبَيْخِي بإثبات الياء الثانية والهبيخ: الغلام السمين.

3 تصغير مهيام، من هام على وجهه إذا ذهب من العشق، أو من هام إذا عطش.

4 فيقال في النسب إليه: مُهَيِّمِي بإثبات الياء المكسورة، وبقي من المحترزات؛ ما إذا كانت الياء المكسورة مفردة لا مدغماً فيها ياء أخرى، نحو: مُغَيِّلِ اسم فاعل من أغيلت المرأة ولدها؛ إذا أرضعته وهي حامل، فلا تحذف الياء، فيقال فيه: مغيلي.

فجملة الشروط ثلاثة: كون الياء مشددة، ومكسورة، ومتصلة بالحرف الأخير.

5 أي: لأنها ساكنة، وإنما تقلب المتحركة. وعلل النحويون الحذف فيما تقدم: بأنه للتخفيف، وفيه يقول الناظم: =

1 "وعلم التثنية" أي: علامة، مفعول احذف مقدم، والتثنية مضاف إليه. "لننسب" متعلق باحذف. "ومثل ذا" مثل مبتدأ وذا مضاف إليه. "في جمع" متعلق بوجب الواقع خبراً عن المبتدأ. "تصحيح" مضاف إليه، وفاعل "وجب" يعود إلى "مثل ذا".

الثاني: ياء "فَعيلة" 1 كَحَنِيفَة وصَحِيفَة؛ تحذف منه تاء التَّأْنِيثُ أولاً 2، ثم تحذف الياء 3
ثم تقلب الكسرة فتحة 4 فتقول: حَنَفِيَّ وصَحَفِيَّ وشذ قولهم في السَّلَيقَة 5: سَلِيقِي،
وفي عَمِيرَة كلب 6: عَمِيرِي.
ولا يجوز حذف الياء في نحو: طويلة؛ لأن العين معتلة؛ فكان يلزم قَلْبُهَا أَلْفاً لتحركها
وتحرك ما بعدها، وانفتاح ما قبلها فيكثر التغيير، ولا في نحو: جَلِيلَة؛ لأن العين مضعفة،
فيلتقي بعد الحذف مثلاًن فيثقل 7.

=

وثالث من نحو طيب حذف ... وشذ "طائي" مقولاً بالألف*
أي: يجب حذف الياء الثالثة المكسورة من نحو: طيب، مما وقع فيه قبل الحرف الذي
يجب كسره في النسب ياء مكسورة مدغم فيها أخرى. وشذ طائي بإبدال الياء أَلْفاً،
والقياس: طِيَّ.
1 بشرط أن تكون العين غير مضعفة، وأن تكون صحيحة إذا كانت اللام كذلك.
2 لأنها لا تجمع ياء النسب كما تقدم.
3 فرقاً بين المذكر الصحيح اللام والمؤنث، كشريفي وحنيقي في النسب إلى شريف
وحنيف.
4 كما مر في "نمر"؛ كراهة توالي كسرتين وياء النسب، وبذلك تصير الكلمة -بعد هذا
التغيير- على وزن "فَعَلِيَّ".
5 هي الفطرة والطبيعة، والسليقي: الذي يتكلم بأصل طبيعته؛ معرباً من غير تعلم، قال
الشاعر:
ولست بنحوي يلوك لسانه ... ولكني سليقي أقول فأعرب
6 قبيلة عربية، ومثلها: سليمة الأزد: أما عميرة غير كلب، وسليمة غير الأزد، فيقال
فيهما:
غَضَمَرِي وسَلَمِي على القياس.
7 وفي ذلك يقول النازم بعد: =

1 "وثالث" مبتدأ، وسوغ الابتداء به مع أنه نكرة كونه نعتاً لمحدوف؛ أي: وحرف ثالث
"من نحو" متعلق بحذف الواقع خبراً للمبتدأ، وطيب مضاف إليه، ونائب فاعل حذف
يعود إلى ثالث. "طائي" فاعل شذ. "مقولا" حال منه. "بالألف" متعلق بمقولا.

الثالث: ياء "فُعَيْلَة" 1 كجُهينة وقريظة؛ تحذف تاء التأنيث أولاً ثم تحذف الياء 2؛ فتقول: جُهْنِي، وقرظي. وشذ قولهم في ردينة 3: رُدْنِي، ولا يجوز ذلك في نحو: قُلَيْلة؛ لأن العين مضعفة 4.

=

وتتموا ما كان كالطويلة ... وهكذا ما كان كالجليلة*

أي: تمموا ولم يحذفوا ما كان على وزن "فعيلة"، وكان معتل العين صحيح اللام كالطويلة؛ فقالوا: طويلي، وكذلك تمموا ولم يحذفوا ما كان مضاعفاً كالجليلة؛ فقالوا: جليلي، ولم يحذفوا كراهة اجتماع المثاليين وما فيه من الثقل مع عدم الإدغام. هذا: ويرى بعض الباحثين المعاصرين من أعضاء المجمع اللغوي المصري: أن النسب إلى "فُعَيْلة" بلفظ "فعلي" بالشرطين المذكورين ليس واجباً، بل هو جائز بشرط اشتهاار المنسوب إليه، وعرض أكثر من مائة شاهد على ذلك، بعد تتبعه الكثير لكلام العرب، وأيد رأيه هذا بقول ابن قتيبة الدينوري في كتابه "أدب الكاتب" ما نصه "إذا نسبته إلى فَعِيل أو فُعَيْلة" من أسماء القبائل والبلدان، وكان مشهوراً ألغيت منه الياء؛ مثل: ربيعة، وبجيلة، وحنيقة، فتقول: رَبْعِي، وَبَجَلِي، وَحَنْفِي، وَفِي ثَقِيف ثَقْفِي، وَعَتِكَ عَتَكِي. وإن لم يكن الاسم مشهوراً؛ علما كان أو نكرة لم تحذف الياء في "فَعِيل ولا فعيلة"؛ أي: إن الحذف قديماً لم يكن إلا في المشهور وقد رأى المجمع اللغوي الأخذ بهذا الرأي المؤيد برأي عالم جليل كابن قتيبة، على ذلك؛ فما ذكر من الشواذ غير شاذ، وتكون النسبة إلى طبيعة طَبِيعِي، وليست شاذة، كما اشتهر.

1 بشرط أن تكون العين غير مضعفة، وأن تكون صحيحة إذا كانت اللام صحيحة.

2 فتصير الكلمة بعد هذا التغيير على وزن "فعلي".

3 ردينة: امرأة رجل يسمى السمهري، كانا يقومان الرماح ويرى بعضهم بقاء ياء "فُعَيْلة" معتلة العين كما في "فعيلة".

4 وكذلك إذا كانت العين معتلة مع صحة اللام؛ كما في نُؤيرة ونؤيري، فإن كانت معتلة=

1 "ما" اسم موصول مفعول تمموا. "كان" فعل ماض ناقص، واسمه يعود إلى ما.

"كالطويلة" متعلق بمحذوف خبر كان والجملة صلة ما. "وهكذا" خبر مقدم. "ما" اسم موصول مبتدأ مؤخر. "كان كالجليلة" الجملة من كان واسمها وخبرها صلة ما.

(263/4)

الرابع: واو "فُعولة" 1 كشئوءه 2 تحذف تاء التأنيث، ثم تحذف الواو، ثم تقلب الضمة فتحة؛ فتقول: شَنَنِي، ولا يجوز ذلك في قنولة لاعتلال العين، ولا في نحول مَلُولَة؛ لأجل التضعيف 3.

الخامس: ياء "فَعِيل" المعتل اللام؛ نحو غني وعليّ تحذف الياء الأولى 4، ثم تقلب الكسرة فتحة، ثم تقلب الياء الثانية ألفاً، ثم تقلب الألف واوًا؛ فتقول: غَنَوِي، وَعَلَوِيّ 5.

السادس: ياء "فُعِيل" المعتل اللام نحو قُصَيّ، تحذف الياء الأولى، ثم تقلب الياء الثانية ألفاً، ثم تقلب الألف واوًا؛ فتقول: قُصَوِيّ. وهذان النوعان مفهومان مما تقدم 6، ولكنهما إنما ذكرا هناك استطرادًا وهذا موضعهما.

= مع اعتلال اللام وجب الحذف، نحو: حَيَّية، وحيوي.

وفي الحذف الخاص بصيغتي "فعيلة" و "فعيلة" يقول الناظم:

و"فَعَلِيّ" في فَعِيلَة التزم ... و"فُعَلِيّ" في فُعِيلَة حتم

أي: التزم في النسب إلى "فعيلة" بفتح العين وحذف الياء وفي النسب إلى "فعيلة"، "فعلي" بحذف الياء وقد علمت ما فيه من شروط ومن رأي بعض المعاصرين مدعماً برأي ابن قتيبة في ذلك.

1 بشرط أن تكون العين صحيحة في الاسم وغير مضعفة.

2 حي من اليمن، سميت كذلك لشنآن بينهم ولم يرد عن العرب غير هذه الكلمة.

3 أما "سفعول" بغير تاء فينسب إليه على لفظه، نحو: ملول، وملولي، وعدو، وعدّوي.

4 وهي الزائدة.

5 وذلك كراهة اجتماع الياءات مع الكسر.

6 أي: في "فعيلة" و "فعيلة" وقد سبق ذكرهما في حكم الياء المشددة بعد حرفين من حذف =

1 "وفعلی" مبتدأ. "في فعيلة" متعلق بالتزم الواقع خبرا للمبتدأ وهو ممنوع من الصرف.
"وفعلی" مبتدأ. "في فعيلة" - مصروف - متعلق بحتم الواقع خبراً لفعلی.

(264/4)

فإن كان "فُعِيل" و"فُعِيل" صحيحي اللام لم يحذف منهما شيء 1 وشذ قولهم في ثقيف،
وقريش: ثَقَفِي، وَقَرَشِي 2.

فصل: حكم همزة الممدود في النسب كحكمها في التثنية؛ فإن كانت للتأنيث قلبت واواً
كصَحْرَاوِي 3، أو أصلاً سلمت نحو: قُرَائِي، أو للإلحاق أو بدلاً من أصل فالوجهان؛
فتقول: كِسَائِي، وكَسَاوِي، وعِلْبَاوِي وعِلْبَائِي 4.

فصل: ينسب إلى صدر المركب؛ إن كان التركيب إسنادياً، كتأبُطي وبرقي، وفي

= الأولى وقلب الثانية واواً وفيهما يقول الناظم:

وألحقوا محل لام عريا ... من المثالين بما التا أولياً*

يريد بالمثالين: صيغتي "فعيلة" و"فعيلة" أي: إن النحاة ألحقوا عند النسب ما كان معتل
اللام خالياً من التاء من الصيغتين السابقتين بما وليته التاء منهما؛ في وجوب حذف
يائه، وفتح عينه.

1 تقول في عَقِيل وعُقِيل: عَقِيلِي وعُقِيلِي.

2 أي: بالحذف. انظر ما قرره بعض المعاصرين ورأي الجمع اللغوي صفحة 263 ويرى
المبرد والسيرافي: جواز الحذف في المعلن لا ما - من فعيل وفعيل - ولا شذوذ فيه، وهو
كثير في لغة أهل الحجاز، يمكن القياس على ما سمع من ذلك.

3 وشذ قلبها نوناً في صنعاني، وبهراني؛ نسبة إلى صنعاء اليمن، وبهراء اسم قبيلة من
قضاة، وجاء: صنعائي، وبهراوي على القياس.

4 وفي الأحسن منهما ما سبق وفي همزة الممدود يقول الناظم:

وهمز ذي مد ينال في النسب ... ما كان في تثنية له انتسب*

أي: إن همزة الممدود تعطى في النسب من الحكم ما جرى عليها في التثنية مما تقدم.=

* سبق إعراب هذا البيت وبيان مجمل معناه في صفحة 254 فارجع إليه.

* "وهمز ذي مد" مبتدأ ومضاف إليه. "ينال" فعل مضارع مبني للمجهول ونائب

الفاعل يعود إلى همزة ذي مد، وهو مفعوله الأول، والجملة خبر المبتدأ. "في النسب" متعلق بينال. "ما" اسم موصول مفعوله الثاني، وجملة "كان" صلة ما. "في تثنية له" متعلقان بانتسب الواقع خبر كان، واسمها مستتر فيها.

(265/4)

تأبط شرا، وبرق نحره أو مزجيا كبعلبي ومعدّي، أو معدوي¹؛ في بعلبك، ومعدّي كرب أو إضافيا²، كامري ومري في امرئ القيس³؛ إلا إن كان كنية كأبي بكر

تتمة:

أ- إذا كان الاسم مؤنثا والهمزة لام الكلمة لا للتأنيث، نحو: سماء، وحراء، وقباء، جاز الوجهان، والتصحيح أجود للفرق بين هذا، وبين صحراء والمسموع في ماء وشاء قلب الهمزة واوا، تقول: ماوي، وشاوي، فلو سمي بهما جاز الوجهان؛ على القياس فيما همزته بدل من أصل، تقول: مائي، وماوي، وشائي، وشاوي، والنسبة إلى "كيمياء" كيميائي، ولا يقال كيميائي.

ب- وإذا نسب إلى الثلاثي المعتل الآخر التشبيه بالصحيح؛ وهو ما آخره واو أو ياء قبلهما ساكن، نحو: ظبي ودلو فلا يحذف منه شيء عند النسب، تقول: ظبي ودلوي فإن جاءت بعده تاء التأنيث فالأرجح عدم الحذف أيضاً، تقول في ظبية وغزوة، ظبي وغزوي، وتزاد تاء التأنيث إذا كان المنسوب مؤنثا، وسمع قروي في قرية.

ج- وإذا نسب إلى الاسم المعتل الآخر بالواو، وهو قليل في اللغة العربية حتى قيل: إنه لم يسمع منه إلا "سمندو وقمندو"، وقد كثر الآن هذا النوع: مثل: أرسطو، رنو، كنغو، فالأحسن حذف الواو؛ إن كانت خامسة فأكثر، وبقاؤها إن كانت ثالثة، وجواز الأمرين إن كانت رابعة، تقول: أرسطي، ورنوي، وكنغوي أو كنغي، ويجب كسر ما قبل ياء النسب في جميع الحالات.

1 وإنما خير بين حذف الياء ووضع ياء النسب مكانها وهو الأرجح، أو قلبها بواو؛ لأنه بعد حذف الجزء الثاني يصير الجزء الأول منقوصاً كقاض، وياء المنقوص إذا كانت رابعة يجوز فيها الحذف والقلب وأجاز الجرمي النسب إلى العجز فيقال شري، ونخري، وبكي، وكري، وقيل: ينسب إليهما مزالا تركيبهما، تقول: بعلي، بكي، معدي، كرب، وقيل: إلى مجموع المركب، تقول: بعلبكي، وحضرموتي.

2 يشترط أن يكون علمًا بالوضع أو بالغلبة، أما نحو غلام محمد، مما ليس علمًا، فمن النسبة إلى المفرد، فينسب فيه إلى المضاف وحده، أو إلى المضاف إليه كذلك على حسب المراد.

3 والثاني أفصح عند سيبويه، به تكلم العرب.

قال ذو الرمة يهجو امرأ القيس.

إذا المرئي شب له بنات ... عقدن برأسه إبة وعارا

واستثنى بعضهم: امرأ القيس الكندي؛ فإنه ينسب إليه "مَرْقَسي".

(266/4)

وأم كلثوم، أو معرفا صدره بعجزه¹ كابن عمر وابن الزبير فإنك تنسب إلى عجزه، فتقول: بَكْرِي وَكُلْثُومِي وَعُمَيْرِي، وربما ألحق بهما ما خيف فيه لبس، كقولهم في عبد الأشهل: أشهلي، وفي عبد مناف: مَنَافِي².

فصل: وإذا نسبت إلى ما حذفت لأمه رددتها وجوبا في مسألتين:

1 وذلك بأن يكون صدره نكرة، وعجزه معرفة بها يتعرف الصدر، كابن عباس، وابن عمر وهو العلم بالغلبة.

2 لأنه لو نسب إلى الصدر فقليل عهدي، لم يعرف المنسوب إليه.

ويتلخص من هذا: أنه ينسب إلى عجز المركب الإضافي في ثلاث حالات: أن يكون كنية، وأن يكون علمًا بالغلبة، وأن يكون النسب إلى المصدر مؤديًا إلى اللبس، وما عدا ذلك ينسب إلى صدره، وفي النسب إلى المركب بأنواعه يقول الناظم:

وانسب لصدر جملة، وصدر ما ... ركب مزجا، ولثان تماما

إضافة مبدوءة بابن أو اب ... أو ما له التعريف بالثاني وجب

فيما سوى هذ انسبن للأول ... ما لم يخف لبس، كعبد الأشهل*

أي: انسب لصدر جملة "والمراد بها المركب الإسنادي"، وصدر المركب المزجي وذلك بأن=

* "وصدر ما" وصدر معطوف على صدر جملة، وما مضاف إليه. "ركب" الجملة صلة

ما، "مزجا" مفعول مطلق لركب على تقدير مضاف؛ أي: تركيب مزج. "ولثان" معطوف

على لصدر. "تتما" الجملة نعت لثان، "إضافة" مفعول تمما. "مبدوءة" نعت لإضافة.
"بابن" متعلق بمبدوءة "أو اب"
معطوف على بأن. "أو ما" معطوف على ابن؛ أي: أو مبدوءة بما.... إلخ "له" متعلق
بوجب. "التعريف" مبتدأ. "بالثاني" متعلق به. "وجب" الجملة خبر المبتدأ، و"جملة
المبتدأ" وخبره صلة ما. "فيما" متعلق بانسبن. "سوى" ظرف متعلق بمحذوف صلة ما.
"هذا" اسم إشارة مضاف إليه. "لأول" متعلق بانسبن. "ما" مصدرية ظرفية. "لبس"
نائب فاعل يخف.

(267/4)

إحداهما: أن تكون العين معتلة كشاة، أصلها شَوْهَة¹؛ بدليل قولهم شياه؛ فتقول:
شاهي²، وأبو الحسن³ يقول: شَوْهي؛ لأنه يرد الكلمة بعد رد محذوفها إلى

= تلحق ياء النسب بالصدر دون العجز: ويكون النسب للثاني "وهو العجز" إذا كان
متمما لمضاف هو: كلمة ابن، أو أب، أو كان الصدر مما يستفيد التعريف من الثاني،
وهو المضاف إليه وينسب للصدر فيما سوى ذلك إذا أمن اللبس؛ فإن خيف لبس
نسب إلى العجز، كعبد الأشهل.

هذا: وشذ بناء اسم على "فَعْلَل" منحوتا من المضاف والمضاف إليه، والنسب إلى تلك
الصيغة، وحفظ من ذلك: تيملي، وعبدري، ومرقسي، وعَبْقسي، وعَبْشمي وحَضرمي في
النسب إلى: تيم اللات، وعبد الدار، وامرئ القيس الكندي، وعبد القيس، وعبد
شمس، وحضرموت. قال عبد يغوث بن وقاص الحارثي:

وتضحك مني شَيْخَة عبشمية ... كأن لم ترى قبلي أسيراً يمانيا
فائدة:

يقال للرجل إذا شاخ: "كُنْني" نسبة إلى قوله: كنت في شبابي كذا وكذا. إلخ.
قال الشاعر:

فأصبحت كنتيا وأصبحت عاجنا ... وشر خصال المرء "كنت" و"عاجن"
وهذا شاذ، والقياس: كونيا. والعاجن: الذي يعتمد على أصابع يده عند قيامه من
الكبر والضعف.

¹ فهي واوية العين، حذفت لامها -وهي الهاء- للتخفيف وعوض عنها التاء، ثم

حركات الواو بالفتحة لوجوب فتح ما قبل تاء التأنيث فصارت شوة، فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

- 2 هذا عند سيبويه والجمهور وهو الراجح، فهم يستبقون عند النسب الضبط الطارئ على حروف الكلمة بسبب حذف بعض أصولها، ولا ترجع الحروف إلى ضبطها الأصلي إذا رد المحذوف الذي كان سبباً في تغيير بعض الحركات، فتفتح العين هنا وإن سكنت في الأصل، فتقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.
- 3 انظر التعريف به في صفحة 159 جزء أول.

(268/4)

سكونها الأصلي 1.

الثانية: أن تكون اللام قد ردت في تشنية، كأب وأبوان، أو في جمع تصحيح 2 كسنة وسنوات، أو سنهات، فتقول: أَبَوَيَّ وَسَنَوَيَّ، أو سَنَهَيَّ وتقول في ذو، وذات: ذَوَوَي 3 لأمرين: اعتلال العين، ورد اللام في تشنية ذات، نحو: {ذَوَاتَا أَفْنَانٍ} وتقول في أخت: أَخَوَي كما تقول في أخ 4. وتقول في بنت: بَنَوَي كما تقول في ابن إذا رددت محذوفه 5؛ لقولهم: أخوات وبنات بحذف التاء والرد إلى صيغة المذكر الأصلية 6، وسره 7 أن الصيغة كلها للتأنيث 8؛ فوجب ردها إلى صيغة المذكر 9، كما وجب حذف التاء في مَكِّي وبَصْرِي ومُسلمات 10.

1 وأصلها قبل حذف اللام التي هي الهاء: "شوهة" فإذا ردت اللام رجعت الواو إلى ضبطها الأصلي وهو السكون، ويمتنع قلبها ألفاً لعدم تحركها.

2 سواء كان لمذكر أو لمؤنث.

3 بفتح الذال والواو باتفاق بين سيبويه، وأبي الحسن الأخفش؛ لأن أصل "ذو" عندهما "فَعَلٌ" بالتحريك ولامها ياء؛ فتزد اللام وتقلب ألفاً، ثم تقلب الألف واوًا لأجل الياء كما في فتى، و"ذات" هي "ذو" بزيادة التاء.

4 أي: عند رد لامة المحذوفة، ولا يضر الالتباس بينهما؛ لأن النحاة لا يبالون بذلك في النسب.

5 ويلاحظ: أن الجبر في "بنت" واجب مثل "أخت"، بخلاف "ابن" فإنه جائز فيه.

6 وقد سبق أن ما وجب رده في الجمع يجب رده في النسب، وأصل بنات بنوات،

قلبت الواو ألفاً، ثم حذفت لالتقاء الساكنين، ولم يفعل ذلك مع أخوات؛ لأنها أقل استعمالاً.

7 أي: حكمه رد صيغة المؤنث إلى صيغة المذكر.

8 أي: صيغة أخت و بنت: والتاء فيهما وإن كانت عوضاً عن اللام المحذوفة فهي للإحق بَقْفَلٍ وجذع، إلحاقاً للثنائي بالثلاثي، وتشعر بالتأنيث مع ذلك.

9 وذلك بحذف التاء في النسب.

10 أي: في النسب إلى مكه، وبصرة، وجمع المؤنث لمسلمة؛ وذلك لثلاث تقع تاء التأنيث حشواً.

(269/4)

ويونس1 يقول فيهما: أُخْتِي وَبْنَتِي؛ محتجا بأن التاء لغير التأنيث؛ لأن قبلها ساكن صحيح2، ولأنها لا تبدل في الوقف هاء، وذلك مسلم؛ ولكنهم عاملوا صيغتهما معاملة تاء التأنيث؛ بدليل مسألة الجمع3.

1 انظر التعريف به في صفحة 252 جزء أول.

2 أي: وإذا كان ما قبل تاء التأنيث صحيحاً يجب فتحه؛ كصَيِّعَةٍ، وَقَصَّعَةٍ، وَفَاطِمَةٍ، وَحَمَزَةٍ، ولا يسكن إلا إذا كان معتلاً مثل "فتاة".

3 فقد ردوا المحذوف من المفرد وحذفوا التاء فيه، ثم جمعوه بألف وتاء مزيديتين، وقالوا أخوات وبنات، ورأي يونس جدير بالحاكاة؛ لأنه يمنع اللبس بين النسب إلى أخ وابن، وأخت و بنت وفيما تقدم من رد اللام جوازاً ووجوباً يقول الناظم:

واجبر برد ما منه حذف ... جوازاً أن لم يكف رده ألف

في جمعي التصحيح أو في التثنية ... وحق مجبور بهذي توفيه

وبأخ أختا وبابن بنتا ... ألحق، ويونس أبي حذف التاء*

أي: اجبر برد اللام المحذوفة جوازاً في المنسوب إليه، إلا إذا كان الرد مألوفاً وواجباً في التثنية أو في جمعي التصحيح؛ فحينئذ يجب توفية المجبور وهو المحذوف اللام برد لأمه إليه وألحق أختاً بأخ، وبناتاً بابن في رد المحذوف وحذف تاء التأنيث ويونس يأبي حذف التاء وينسب إليهما على لفظيهما.

* "ما" اسم موصول مفعول اجبر. "منه" متعلق بحذف الواقع صلة لما. "جوازاً" نعت لمصدر محذوف بتقدير مضاف؛ أي: اجبره جبراً ذا جواز. "يك" فعل الشرط مجزوم على النون المحذوفة للتخفيف، "رده" اسم يك. "ألف" الجملة خبرها، وحواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام. "في جمعي الصحيح" في جمعي متعلق بألف، والصحيح مضاف إليه. "أو في التثنية" معطوف على جمعي التصحيح. "وحق مجبور" حق مبتدأ، ومجبور مضاف إليه. "بهذي" متعلق بتوفية الواقع خبراً للمبتدأ أو بمجبور، واسم الإشارة إلى ما سبق من التثنية والجمع. "وبأخ" متعلق بالحق. "اختنا" مفعوله مقدم. "وبابن" معطوف على بأخ. "بنثنا" معطوف على اختنا من قبل العطف على معمولين لعامل واحد وهو جائز، "يونس" مبتدأ، وجملة "أبي ... إلخ" خبره، وقصر "التاء" للضرورة.

(270/4)

ويجوز رد اللام وتركها فيما عدا ذلك¹؛ نحو: يد ودم، وشفة، تقول: يدوي أو يدي، ودموي، أو دمي، وشفي، أو شفهي، قاله الجوهري وغيره²، وقول ابن الخباز: إنه لم يسمع إلا شفهي بالرد، لا يدفع ما قلناه³، إن سلمناه؛ فإن المسألة قياسية لا سماعية، ومن قال: "إن لامها واو"، فإنه يقول إذا رد: شفوي، والصواب: ما قدمناه؛ بدليل: شافهت والشفاه⁴.

وتقول في ابن واسم⁵: ابني واسمي رددت اللام قلت: بنوي وسموي⁶ بإسقاط الهمزة؛ لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه⁷.

وإذا نسبت إلى ما حذفت فاؤه، أو عينه رددتهما وجوباً في مسألة واحدة، وهي: أن تكون اللام معتلة، كـ"يرى" علماً وكـ"شية"⁸؛ فتقول في يرى: يَرئي، بفتحتين فكسرة على قول سيبويه في إبقاء الحركة بعد الرد⁹، وذلك لأنه يصير يراًى، بوزن

1 وهو: ما صحت عينه، ولم ترد لامه في تثنية، ولا في جمع.

2 وأصل "يد" يدي بسكون الدال، حذفت اللام تخفيفاً بغير تعويض وتحركت الدال الساكنة وأصل "دم" دُمُو، حذفت الواو تخفيفاً كذلك وحركت الميم، وأصل "شفة" شَفُه، حذفت الهاء تخفيفاً وعوض عنها تاء التأنيث مع فتح ما قبلها.

3 أي: من جواز الأمرين.

- 4 فإن إسناد الفعل إلى التاء، والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها.
- 5 أي: ونحوهما، مما حذفت لامه وعوض عنها همزة الوصل، مثل: إست.
- 6 الكثير المسموع: ضم السين أو كسرهما، أما الميم فمفتوحة.
- 7 فلا يصح أن يقال: ابنوي، واسموي.
- 8 أصل يرى: يرى، فنقلت فتحة الهمزة إلى الراء الساكنة قبلها وحذفت الهمزة، وأصل "شِية": وشي، حذفت الواو ونقلت حركتها إلى الشين، وزيدت تاء التأنيث عوضاً عن الواو المحذوفة والشية العلامة، وكل لون يخالف معظم اللون من الفرس وغيره.
- 9 أي: رد العين المحذوفة، وهي الهمزة.

(271/4)

جَمْزَى، فيجب حينئذ حذف الألف¹، وقياس قول أبي الحسن بَرَّيْ أو يَزْأَوِي، كما تقول: مَلْهَيَّ وَمَلْهَوِي²، وتقول في "شِية" على قول سيبويه: وشَوِي، وذلك، لأنك لما رددت الواو صار الوَشِي، بكسرتين كإبل، فقلبت الثانية فتحة كما تفعل في إبل³، فانقلبت الياء ألفاً، ثم الألف واوًا⁴، وعلى قول أبي الحسن: وشَي⁵.
ويمتنع الرد في غير ذلك، فتقول في سَهٍ وعدة⁶، "وأصلها سَتَه ووعد، بدليل أستاذ، والوعد": سَهِي، لا سَتَهِي، وعدِي، ولا وَعْدِي؛ لأن لاهما صحيحة⁷.

- 1 لأنها رابعة متحرك ثاني ما هي فيه.
- 2 أي: بحذف الألف، أو قلبها واوًا؛ لأنه إذا رد المحذوف -وهو الهمزة- رجعت الفاء إلى سكونها الأصلي فيصير بوزن "جرحي"، وألف المقصور الرابعة الساكن ثاني ما هي فيه يجوز فيها الوجهان: حذفها، وقلبها واوًا.
- 3 أي: إذا نسبت إليها؛ وذلك لكراهة توالي كسرتين وياءين كما سبق.
- 4 لأن ألف المقصور الثالثة يجب قلبها واوًا.
- 5 لأنه لأنه برد العين إلى سكونها الأصلي يمتنع قلبها ألفاً لزوال المقتضى له. وإلى "شِية" وما في حكمها يقول الناظم:
وإن يكن كشية ما ألفا عدم ... فجبره وفتح عينه التزم*
أي: إذا كان الاسم المنسوب إليه محذوف الفاء معتل اللام، مثل "شِية" وجب جبره برد فائه المحذوفة، وفتح عينه عند سيبويه والجمهور، فتقول في شِية "وشَوِي".

6 السّه: العجز، أو حلقة الدبر، وعدة: مصدر وعد، حذفت فاؤه وعوض عنها تاء التأنيث.

7 فلم يرد المحذوف منهما؛ فرقا بين النسبة إلى ما حذفت لامه، وما حذفت عينه أو فاؤه.

* "وإن يكن" شرط وفعله. "كشية" خبر يكن مقدم. "ما" اسم موصول اسمها مؤخر. "ألفا" بالقصر مفعول عدم مقدم، وجملة "عدم" صلة ما. "فجبره" الفاء واقعة في جواب الشرط، و"جبره" مبتدأ مضاف إلى الهاء. "وفتح عينه" عطف على جبره ومضاف إليه. "التزم" الجملة خبر المبتدأ، وما عطف عليه، وجملة المبتدأ والخبر جواب الشرط، وأفرد ضمير التزم على معنى المذكور من جبره وفتح عينه وضمير جبره وفتح عينه عائد على مدلول "ما" وهو الاسم المحذوف الفاء.

(272/4)

وإذا سميت بثنائي الوضع معتل الثاني: ضعفته قبل النسب 1، فتقول في "لو" و"كي" علمين: لَوَ وَكَيَّ، بالتشديد فيهما، وتقول في "لا" علما: "لاء" بالمد2؛ فإذا نسبت إليهن، 3 قلت: لَوِي، وَكَيَوِي 4، ولأني، أو لاوي5، كما تقول في النسب إلى الدَّوِّ والحي والكساء: دَوِي، وَحَيَوِي، وَكَسَائِي، أو كَسَاوِي.

-
- 1 وذلك بأن تزيد عليه مثله من جنسه.
 - 2 أي: بإبدال ألف التضعيف همزة؛ تخلصاً من تجاوز ساكنين.
 - 3 وذلك بأن جعلتها أسماء لأشخاص يراد النسب إليهم أو أريد نسبة شخص إلى لفظها لإكثاره منها.
 - 4 أي: بلا إدغام؛ لعدم اجتماع مثلين؛ لأن الياء الزائدة تقلب واوًا في النسب.
 - 5 لأن الزائد للتضعيف بمنزلة الأصلي، والهمزة إذا كانت بدلا من أصل يجوز فيها التصحيح والقلب، واوًا كما سلف وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله:
وضاعف الثاني من ثنائي ... ثانيه ذو لين كـ"لا" و"لأني"*
 - أي: إذا انسب إلى ثنائي الوضع معتل الثاني وجب تضعيفه؛ فتقول في "لا" علما:
"لأني" بإبدال الألف الثانية همزة.

هذا: وإذا كان الثاني صحيحا مثل "كم" وهل؛ فإن جعل الثنائي علما للفظ وقصد إعرابه وجب تضعيف الحرف الثاني، تقول: أكثر من "الكم ومن اهل" كما تقول في المعتل: أكثر من اللو، وإن جعل علما لغير اللفظ وقصد إعرابه فلا يضعف الثاني، تقول: جاءني "كم" ورأيت "هلا".

وخلاصة ما ذكره المصنف في المنسوب إليه المحذوف أحد أصوله:
أ- أن محذوف الفاء والعين: يجب فيه الرد إذا كانت لامه معتلة؛ كشية، ويرى علمين. ويمتنع الرد إن كانت اللام صحيحة؛ نحو: عدة وسنة.
ب- ومحذوف اللام، يجب فيه رد المحذوف؛ إن رد في التثنية، كأب، وأخ، أو في الجمع بالألف والتاء، كأخت، وبنت، وسنة، أو كانت عينه معتلة نحو: شاة و"ذو". ويجوز الرد فيما عدا ذلك، أما ثنائي الوضع فقد سبق حكمه قريبا.

* "الثاني" معطوف ضاعف. "من ثنائي" متعلق بمحذوف حال من الثاني. "ثانيه" مبتدأ. "ذو لين" خبر ومضاف إليه، والجملة نعت لثان. "كلا" جار ومجرور، و"لا" مقصود لفظه، متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف. "ولائي" معطوف على "لا" وأصله بتشديد الياء وخفف في الوقف.

(273/4)

فصل: وينسب إلى الكلمة الدالة على جماعة، على لفظها؛ إن أشبهت الواحد؛ بكونها اسم جمع¹، كقَوْمِي ورَهْطِي، أو اسم جنس كشَجَرِي²، أو جمع تكسير لا واحد له، كأبَابِيلِي³، أو جاريا مجرى العلم كأَنْصَارِي⁴، وأما نحو: كلاب وأثمار علمين⁵، فليس مما نحن فيه؛ لأنه واحد، فالنسب إليه على لفظه، من غير شبهة. وفي غير ذلك يرد المكسّر إلى مفرده، ثم ينسب إليه؛ فتقول في النسب إلى فرائض، وقبائل، وحمير: فَرَضِي وَقَبَلِي، بفتح أولهما وثانيهما⁶، وأُحْمَرِي، وحمراوي⁷.

1 سواء كان له مفرد من لفظه مثل: صَحْبِي وركبي، أم لا كمثل المصنف.
2 ومثله: تركي، ورومي ... إلخ في النسبة إلى شجر، وترك، وروم.
3 الأبَابِيل: الجماعات، وقيل مفرده إبالة، وهي الحزمة الكبيرة، شبهت بها الجماعة من الطير في تضامها ومثل أبابيل: عباديد، وهم الجماعات المتفرقة من الناس ومن الخيل

تذهب في كل وجه.

4 فقد صار علما بالغلبة على القوم المعروفين من أهل المدينة أنصار الرسول -عليه الصلاة والسلام- ومثله "الأصولي"، نسبة إلى الأصول؛ فقد غلب على العلم المعروف حتى صار كالعلم عليه.

5 أي: وضعًا للقبيلتين المعروفتين، ومثلهما: مدائن اسم بلد بالعراق، ومعاقر بن مر، أخو تميم بن مر.

6 وذلك لردهما إلى فريضة وقبيلة، فحذفت الياء والتاء في النسب، ومن الخطأ قولهم، فرائضي وكتبي، وآفاقي، في النسب إلى كتب، وآفاق، والقياس: كتابي وأفقي.

7 وذلك لأن "حُمرا" إما جمع أحمر، أو حمراء، والنسب إلي أحمر أحمر، وإلى حمراء حمراوي بقلب الهمزة واوا.=

(274/4)

فصل: وقد يستغنى عن ياء النسب بصوغ المنسوب إليه على "فَعَّال"، وذلك غالب في الحرف؛ كَبَرَّاز، وَنَجَّار، وَعَوَّاج¹، وعَطَّار، وشذ قوله:

= وفي النسب إلى جمع التكسير يقول الناظم:

والواحد اذكر ناسبًا للجمع ... إن لم يشابه واحدًا بالوضع*

أي: إذا أردت النسب إلى الجمع، فجيء بمفرده وانسب إليه، وهذا إن لم يشابه هذا الجمع الواحد، بالوضع؛ بأن يكون علما كأثمار، أو جاريًا مجرى العلم كأنصار، وهذا الذي ذهب إليه المصنف والناظم مذهب البصريين، أما الكوفيون فيجيزون النسب إلى جمع التكسير الباقي على جمعيته، بدون رد إلى مفردة؛ لأن النسب إلى المفرد قد يوقع في لبس، وقد قرر مجمع اللغة العربية، الأخذ برأي الكوفيين، ورأى أن النسبة إلى الجمع قد تكون في بعض الأحيان أدق في التعبير عن المراد من النسبة إلى المفرد؛ فيقال مثلاً في النسبة إلى الدول: الدولي، وفي النسبة إلى الملوك: الملوكي، ولا سيما أن النسب إلى الجمع قد كثر فيما مضى، وغلب حتى جرى مجرى الأعلام، فقد قيل: الدوانيقي، لأبي جعفر المنصور الخليفة العباسي، وقيل لغيره: الكرابيسي، والأنطاقي، والثعالبي، والجواليقي.... إلخ، واستمر النسب إلى الجمع على هذا النحو إلى الآن وإنما ينسب إلى لفظ الجمع عند الحاجة، كالتمييز بين المنسوب إلى الواحد والمنسوب إلى الجمع.

1 البزاز: بائع البز؛ وهو الثياب، أو متاع البيت من الثياب ونحوها، والعواج: بائع العاج.

وأمثلة: "فَعَال" كثيرة، كحداد، ونجار، ونساج، ولبان..... إلخ، ومع كثرتها لا يميز سيبويه القياس عليها أما المبرد فيجيز القياس على ما سمع. وقد قرر مجمع اللغة العربية: أن "فَعَال" يصاغ قياسًا للدلالة على الاحتراف أو ملازمة الشيء فإن خيف لبس بين صانع الشيء وملازمه كانت صيغة "فَعَال" للصانع، وكان النسب بالياء لغيره، فيقال: "زجاج" لصانع الزجاج، و"زجاجي" لبائعه ويجوز أن يزداد على آخره تاء للدلالة على الجماعة فيقال: الحدّادة، والنجّارة، والبَقّالة، والعطّارة، ومنه: البغالة؛ وذلك لأن الجماعة مؤنثة.

* "الواحد" مفعول اذكر مقدم. "ناسبًا" حال من فاعل اذكر المستتر. "للجمع" متعلق بناسبًا. "يشابه" فعل الشرط مجزوم بلم وفاعله يعود إلى الجمع. "واحدًا" مفعول يشابه. "بالوضع" متعلق بيشابه والباء بمعنى "في"، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه مع أن الشرط مضارع للضرورة.

(275/4)

وليس بذى سيف وليس بنبال¹

أي: بذى نبل، وحمل عليه قوم: {وَمَا رُبُّكَ بِظَالِمٍ لِلْعَبِيدِ} 2، أو على "فاعل"، أو على "فَعَل"، بمعنى ذى كذا؛ فالأول، كتامر، ولابن، وطاعم، وكاس³،

1 عجز بيت من الطويل لامرئ القيس الكندي، يصف رجلاً بلغه أنه توعدده، وهو من شواهد سيبويه وصدره:

وليس بذى رمح فيطعني به

اللغة والإعراب: فيطعني بضم العين من باب نصر، وقيل بفتحها بنبال: بصاحب نبل، هي السهام العربية، ولا واحد لها من لفظها، والنبال: الذي يري السهام "بذى رمح" بذى خبر ليس على زيادة الباء، ورمح مضاف إليه، وكذلك "بنبال"، "فيطعن" يطعن فعل مضارع منصوب بعد فاء السببية في جواب النفي.

المعنى: أن هذا الشخص الذي يتوعدني لا أبالي به؛ لأنه ليس من أهل السلاح ولا من

رجال الحرب.

الشاهد: في قوله "بنبال"؛ حيث استعمل في الدلالة على النسبة إلى ما أخذ منه وهو النبل، والغالب أن تصاغ هذه الصيغة من أسماء الحِرَف كالنجارة والعطارة؛ للدلالة على الانتساب إليها، قال الأشموني: إن "فعال" هنا قام مقام "فاعل"، كلابن وتامر، وقد بناه على "فَعَال" للمبالغة.

2 أي: بمنسوب إلى الظلم وحجتهم في ذلك: أن "فعال" هنا لو كانت للمبالغة لكان النفي منصّباً عليها فيكون المعنى: ما ربك بكثير الظلم، فالنفي هو الكثرة وحدها دون أصل الظلم وهذا فاسد؛ لأنه سبحانه منزّه عن الظلم قليلاً كان أو كثيراً. [سورة فصلت الآية: 46] .

وقيل: إن "فعال" بمعنى "فاعل"، وعدل عنه إليها تعريضاً بأن ثم ظلاماً للعبيد من ولاية الجور، وبأن العبيد جمع كثرة، فجيء في مقابلته بالكثرة.
3 أي: صاحب تمر، ولبن، وطعام، وكسوة قال الخطيئة:
وغررتني وزعمت أن... ك لابن في الصيف تامر
أي: كثير اللبن والتمر، والفرق بين "فاعل" هذا في النسب وبين اسم الفاعل: أن الثاني يفيد العلاج ويقبل تاء التأنيث بخلاف الأول.

(276/4)

والثاني، كطعم، ولَبَن، وَهَر، قال:
لست بليليّ ولكني هَر

1 صدر بيت من الرجز، استشهد به سيبويه ولم ينسبه، وعجزه:

لا أدلج الليل ولكن ابتكر

اللغة والإعراب: بليلى: منسوب إلى الليل، أي: لا أعمل فيه. هَر: أي: أعمل بالنهار.
أدلج الليل: أسير فيه. والدلج: السير من أول الليل، ابتكر: أدرك النهار من أوله،
والابتكار: المبادرة إلى الشيء، "بليلى" خبر لست على زيادة الباء "هَر" خبر لكن،
وسكن لضرورة الشعر.

المعنى: أنه لا يستطيع العمل بالليل، ولكنه يزاول عمله بالنهار، ولا يسير بالليل، وإنما يقوم مبكراً ليدرك النهار من أوله، حيث النشاط والقوة بعد الراحة.

وقد يكون المراد: أنه ليس من اللصوص أو الفتاكين الذين يزاولون عملهم بالليل وفي الظلام، بعيدين عن أعين الرقباء، ولكنه ممن يكدحون بالنهار لجلب رزقهم.
الشاهد: في "نهر" فإنه على وزن "فَعِل" على معنى المنتسب إلى النهار وهذه الصيغة تعني عن ياء النسب، فهي بدل "نَهاري" والأنسب الاقتصار على المسموع من هاتين الصيغتين، ولا يقاس عليهما؛ لقلة الوارد منهما، وخفاء المعنى معهما.
وفي الصيغ الثلاث يقول الناظم:

ومع "فاعل، وفَعَّال، فَعِل" ... في نسب أغنى عن اليا فقبل*
أي: قد يستغنى عن الياء بصوغ الاسم على "فاعل"، أو "فعال"، أو "فعل" يعني صاحب كذا، وقد يستغنى عن ياء النسب أيضاً: "بِمَفْعَال" كقولهم: امرأة معطار؛ أي: ذات عطر، و"مفعيل" كقولهم: ناقة محضير؛ أي: ذات حُضر وهو الجري و"فَعَّال" بقلة، ومنه يماي في يمي، بتخفيف ياء النسب وحذف إحدى الياءين والإتيان بدلها بألف، وشآمي في شامي، بياء واحدة ساكنة.

* "ومع فاعل" مع ظرف حال من ضمير أغنى، وفاعل مضاف إليه. "وفعال" معطوف على فاعل. "فعل" مبتدأ. "في نسب" متعلق بأغنى الواقع خبراً من المبتدأ، "عن الياء" متعلق بأغنى وقصر للضرورة. "فقل" الفاء عاطفة، قيل فعل ماض مبني للمجهول، نائب الفاعل مستتر فيه.

(277/4)

فصل: وما خرج عما قرناه في هذا الباب فشاذ؛ كقولهم: أموي، بالفتح1، وبصري، بالكسر2، وذُهري، للشيخ الكبير بالضم3، ومروزي، بزيادة الزاي4، وبندوي، بحذف الألف5، وجلولي وخزوري، بحذف الألف والهمزة6.

1 والقياس ضم الهمزة نسبة إلى أمية.

2 والقياس فتح الباء نسبة إلى البصرة، وسمع الكسر؛ ولكن الفتح أفصح وعليه فلا شذوذ.

3 والقياس فتح الدال نسبة إلى الدهر.

4 نسبة إلى مدينة "مرو" بفارس، ومثله: رباني وفوقاتي، وسفلاي، وتحتاني نسبة إلى

الرب، وفوق، وسفل، وتحت وصنعاني في صنعاء، وبحراني في البحرين، ورؤحاني في الروح، وصيدلاني في الصيدلة، وجواني، وبراني في النسبة إلى جو بمعنى البيت، وبر بمعنى الخارج..... إلخ.

5 نسبة إلى البادية.

6 الأول منسوب إلى "جلولاء" قرية بفارس، والثاني إلى "حروراء" قرية بظاهر الكوفة. وقد أشار الناظم إلى ما تقدم بقوله:

وغير ما أسلفته مقررًا ... على الذي ينقل منه اقتصرًا*

أي: إن ما جاء من النسب مخالفًا لما سبق تقريره، يقتصر فيه على الذي ورد منقولاً عن العرب مسموعاً عنهم، ولا يقاس عليه كما ذكرنا.

هذا: وهنالك جموع لحقت آخرها تاء عوضاً عن ياء النسب، لأن مفرداتها كانت منسوبة؛ مثل: الأزارقة، الأشاعرة، المهالبة، المشارقة، المغاربة.

وإذا كان المنسوب مؤنثاً أتى بتاء التأنيث بعد ياء النسب، للدلالة على ذلك إن لم يوجد مانع، تقول: قرأت بحوثاً علمية عميقة، لباحثات عربيات؛ فيهن المصرية، والسورية والكويتية، والفلسطينية ... إلخ.

* "وغير" مبتدأ. "ما" اسم موصول مضاف إليه. "أسلفته" الجملة صلة ما. "مقررًا" حال من الهاء في أسلفته.

"على الذي" جار ومجرور متعلق باقتصر. "ينقل" الجملة صلة. "منه" متعلق بينقل وهو في موضع النياحة عن الفاعل، "اقتصرًا" فعل ماض للمجهول، ونائب فاعله يعود إلى غير، والجملة خبر غير، والألف للإطلاق.

(278/4)

الأسئلة والتمارين:

1 عرف النسب وشرح التغيرات التي تحدث بسببه، وبين الغرض منه، مع التمثيل.

2 تحذف لأجل النسب أشياء من آخر الاسم. اذكر هذه الأشياء، ومثل لكل بأمثلة

من عندك.

3 كيف تنسب إلى المركب؟ وإلى الجمع واسم الجنس؟ اشرح ذلك بالأمثلة.
4 ما حكم الياء المشددة في آخر الاسم إذا نسب إليه؟ اشرح أحوالها المختلفة التي مرت بك ووضح بالأمثلة.

5 بين حكم المقصور والممدود عند النسب، وشرح قول الناظم:

والألف الجائز أربعاً أزل ... كذاك "يا" المنقوص خامساً عزل

6 كيف تنسب إلى "فُعيلة"، "فُعيلة"؛ و"فَعولة"، مثل، وشرح رأي ابن قتيبة، ورأي الجمع اللغوي في هذا.

7 وضح حكم النسب إلى محذوف الفاء، أو العين، أو اللام، وابسط القول في بيت الناظم:

وضاعف الثاني من ثنائي ... ثانيه ذو لين كلا ولائي

8 هنالك صيغ يستغنى بها عن ياء النسب، اذكر هذه الصيغ، وبين فيما تستعمل غالباً؟

9 فيما يأتي شواهد للنسب، وضح الشاهد، وبين المنسوب إليه على ضوء ما عرفت.

قال -تعالى: {وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي} .

{كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ} .

كان عنزة العبسي فارساً جاهلياً، وكان الأصمعي لغوياً بارعاً، وكان الأشبيلي عروضياً ماهراً، وكان الصنهاجي صاحب الأجرومية المعروفة نحويًا كوفياً.

كليني لهم يا أميمة ناصب ... وليل أقاسيه بطيء الكواكب

تزوجتها رامية هرمزية ... بفضلة ما أعطي الأمير من الرزف.

إذا ما غضبنا غضبة مضرية ... هتكنا حجاب الشمس أو قطرت دما

إذا المرئي شب له بنات ... عقدن برأسه إبة وعارا

=

= 10 قال المتنبي من قصيدة يمدح فيها سيف الدولة، ويصف كتيبة:

وملمومة سيفية ربعية ... تصيح الحصى فيها صياح اللقالق

ملمومة: مجموعة اللقالق: نوع من الطيور، والمفرد: لقلق، أو لقلق.

وقال أيضا:

وأهوى من الفتیان كل سميدع ... نجيب كصدر السمهري المقوم

11 انسب إلى الكلمات الآتية، وشرح قاعدة النسب إلى كل منها.

رب. حدائق. ناحية. أبو الفداء. جاد المولى. طبرية. سبعة. فرنسا. شتاء. جرجا. ثريد.

حسناء. غني. رضوى. معدة. راية. قلادة. عشواء. سلمان. دية. ابن عمر. عبد

الجليل. مدينة. طليطلة. البحرين. ثان. جاد الرب. بني سويف. معهد التربية.

13 سمع عن العرب ما يأتي:

رباني في النسبة إلى "رب" ... تحتاني وفوقاني في النسبة إلى تحت وفوق

بدوي في النسبة إلى البادية ... قرشي في النسبة إلى قریش

الرازي في النسبة إلى الري ... قروي في النسبة إلى قرية

طائي في النسبة إلى طيء ... بصري في النسبة إلى البصرة

حضرني في النسبة إلى حضرموت ... مروزي في النسبة إلى مرو

حقاني في النسبة إلى حق ... روحاني في النسبة إلى روح

فهل هذا جار على قواعد النسب التي مرت بك؟ وإذا كان فيها تغيير وشذوذ عن هذه

القواعد، فما هو؟ اشرح ذلك.

13 ضع في المكان الخالي في العبارات الآتية: اسمًا منسوبًا ملائمًا للمعنى، واذكر

المنسوب إليه.

كان لاختراع القنبلة ... والصواريخ ... والسفن ...

والطائرات ... وغير ذلك من أنواع التقدم ... أثر كبير في

الحروب ... التي تدور رحاها في العالم بين المستعمرين ...

والشعوب ... ينذر بالويل ... ويقضي على صفاء الحياة.

(280/4)

.....

... ..

= 14 انسب إلى الكلمات الآتية واضبطها بالشكل. "نمذج"

15 انسب إلى الكلمات الآتية واضبطها بالشكل بعد النسب.

شعري. حسناء. بيضة. معي. غني. فرنسا. كتب. ري. بردى. ثريد. شبرا. دينا.

(281/4)

باب: الوقف 1

إذا وقفت على منون2، فأرجح اللغات وأكثرها: أن يحذف تنوينه بعد الضمة

باب: الوقف

1 الوقف هو: قطع النطق عند آخر الكلمة؛ إما لتمام الغرض من الكلام، أو لقصد الاستراحة، أو لتمام النظم في الشعر والسجع في النثر، وغير ذلك من الأغراض، وهو أنواع كثيرة، أظهرها ثلاثة:

أ- اختياري، وهو الذي يقصد لذاته وممحض الاختيار، وقد قسمه القراء إلى ثلاثة أقسام: تام، وكاف، وحسن. فالتام هو الذي يكون عند تمام الكلام ولا تعلق له بما بعد. لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى، وأكثر ما يكون في رءوس الآي وانقضاء القصص وإن كان له تعلق بما بعده من جهة المعنى فقط فهو الوقف الكافي، وإن كان هذا التعلق من جهة اللفظ فهو الحسن ويتطلب الوقف أنواعاً من التغير ترجع غالباً إلى ثمانية أشياء، وهي: الحذف، والزيادة، والسكون، والنقل، والتضعيف، والروم، والإشمام، والإبدال، وقد ذكر المصنف سبعة منها، وجمعها بعضهم في بيت فقال:

نقل وحذف وإسكان ويتبعها التـ ... ضعيف والروم والإشمام والبدل.

ب- اضطراري، وهو الذي لا يقصد أصلاً بل يلجأ إليه الإنسان للضرورة، مثل انقطاع النفس، ويسميه القراء: الوقف القبيح؛ لأنه قد يفسد المعنى.

ج- اختياري، وهو: الذي لا يقصد لذاته؛ بل يقصد به الاختبار الشخصي؛ هل يحسن الشخص الوقوف على نحو: "عم"، و"فيم"، و"اقتضاءم"، "ألا يسجدوا" بالتخفيف، ونحو ذلك مما يتوهم أنه لفظ واحد، وهو في الواقع أكثر؟ أولاً.

والنوع الأول هو المراد هنا، والمقصود في هذا الباب.

2 الموقوف عليه إما أن يكون منوناً أو غير منون؛ فإذا وقف على منون غير مؤنث

بالتاء ففيه ثلاث لغات ذكر المصنف إحداهن وهي الفصحى، والثانية: الوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر مطلقاً، وهي لغة ربيعة غالباً. والثالثة: الوقف بإبدال التنوين ألفاً بعد الفتحة، وواواً بعد الضمة، وياء بعد الكسرة، وهي لغة الأزد، أما المؤنث بالتاء حكمه قريباً، وأنه لا يوقف عليه إلا بالإسكان.

(282/4)

والكسرة¹؛ ك"هذا زيد"، و"مررت بزيد"، وأن يبدل ألفاً بعد الفتحة: إعرابية كانت، ك"رأيت زيداً"، أو بنائية، ك"إيها". و"ويها"²، وشبهوا "إذن" بالمنون المنصوب؛ فأبدلوا نونها في الوقف ألفاً، هذا قول الجمهور³، وزعم بعضهم أن الوقف عليها بالنون⁴،.....

1 ويسكن ما قبل التنوين.

2 معنى "إيها": انكف، ومعنى "ويها": أعجب. انظر 334 جزء ثالث وقد أشار الناظم إلى هذه اللغة بقوله:

تنوينا إثر فتح اجعل ألفاً ... وقفاً، وتلو غير فتح احذفاً*
أي: إذا وقفت على اسم منون، وكان التنوين بعد فتحة فأبدله ألفاً في الوقف؛ واحذفه إذا وقع بعد غير الفتح "وهو الضم والكسر"، وسكن ما قبله.
هذا: والمقصود المنون يوقف عليه بالألف في الأحوال الثلاثة، وهذه الألف بدل من التنوين على قول، وبدل من لام الكلمة على قول آخر، وعند سيبويه والجمهور: بدل من التنوين في حالة النصب، وبدل من لام الكلمة في حالتي الرفع والجر.
ويظهر أثر هذا الخلاف في الإعراب؛ فعلى أنها بدل من التنوين يعرب الاسم بحركات مقدرة على الألف المحذوفة للساكين، وعلى أنها المنقلبة عن الياء يعرب بحركات مقدرة على الموجودة؛ لأنه حينئذ محل الإعراب.

3 واختاره الناظم، وإليه أشار بقوله:

وأشبهت "إذا" منونا نصب ... فألفا في الوقف نونها قلباً*
أي: إن "إذا" أشبهت الاسم المنون المنصوب، فقلبت نونها ألفاً في الوقف كما يقلب تنوين المنصوب.

4 أي: لأنها بمنزلة "أن" الناصبة للمضارع، والتنوين لا يدخل في الحروف ونقل هذا عن

المأزني، والمبرد، وعلى ذلك تكتب بالنون. وإن وقف عليها بالألف كتبت بالألف.

* "تنوينا" مفعول أول اجعل. "إثر" ظرف متعلق باجعل. "فتح" مضاف إليه. "ألفاً" مفعول اجعل الثاني. "وقفاً" مفعول لأجله، أو حال من ضمير اجعل بتأويل واقفاً. "وتلو" مفعول احذف مقدم. "غير فتح" مضاف إليه. "احدفاً" فعل أمر مبني على الفتح لنون التوكيد المنقلبة ألفاً في الوقف.

* "إذا" فاعل أشبهت. "منونا" وجملة "نصب" نعت منوناً، "فألفاً" مفعول قلب الثاني مقدم. "في الوقف" متعلق بقلب، "نونها" مبتدأ ومضاف إليه، وجملة "قلب" خبر ونائب فاعله والمفعول الأول، وتقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ جائز في الضرورة.

(283/4)

واختاره ابن عصفور، وإجماع القراء السبعة على خلافه¹. وإذا وقف على هاء الضمير؛ فإن كانت مفتوحة، ثبتت صلتها²، وهي الألف، كـ"رايتها"، و"مررت بها"، وإن كانت مضمومة، أو مكسورة، حذفت صلتها، وهي الواو والياء³، كـ"رايته"، و"مررت به" إلا في الضرورة⁴، فيجوز إثباتها، كقوله: ومهمة مغبرة أرجاؤه ... كأن لون أرضه سماؤه⁵

- 1 فقد أجمعوا على الوقف بالألف في نحو: {وَلَنْ تُفْلِحُوا إِذَا أَبَدًا} [سورة الكهف الآية: 20]، وفي رسمها خلاف؛ فقليل: تكتب بالألف كما في المصحف الإمام وهذا هو الكثير، وقيل: إن ألغيت كتبت بالألف لضعفها، وإن أعملت كتبت بالنون، قيل: بالعكس؛ لأنها عند الإلغاء تلتبس إذا الشرطية.
- 2 وهي حرف العلة المتصل بها من جنس حركتها.
- 3 ووقف على هاء الضمير بالسكون.
- 4 أي: ضرورة الشعر، وإنما يكون ذلك في آخر العروض، أو الضرب.
- 5 بيت من الرجز لرؤبة بن العجاج، أو بيتان من مشطور الرجز. اللغة والإعراب: مهمة: هو المفازة البعيدة التي يشق السير فيها، والبلد القفر، قيل: سميت بذلك؛ لأن سالكها يقول لرفقته: "مه مه"، أي: كف عن الكلام، مغبرة: كثر فيها الغبار، وهو التراب، أرجاؤه: نواحيه، جمع رجا بالقصر وهي الناحية "ومهمة" الواو

واو رب، "مهمة" مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة منع منها حرف الجر الشبيه بالزائد
"أرجأؤه" فاعل بمغبرة ومضاف إليه "كأن" حرف تشبيه نصب "لون أرضه" لون اسم
كأن، وأرضه مضاف إليه "سماؤه" خبر كأن ومضاف إليه.
المعنى: أن هذا المهمة قد عمه الغبار وانتشر فيه، وارتفع غباره كأن لون سمائه من الغبار
لون أرضه، فحذف المضاف وقلب التشبيه للمبالغة.
الشاهد: في أرجأؤه وسماؤه؛ فقد أثبت في كل منهما الواو التي هي صلة الضمير
المضموم في الوقف، وذلك لضرورة الشعر، والكثير حذف الصلة، والوقف بالسكون.

(284/4)

وقوله:

تجاوزت هنداً رغبة من قتاله ... إلى ملك أعشو إلى ضوء ناره¹
وإذا وقف على المنقوص، وجب إثبات يائه في ثلاثة مسائل:
إحداها: أن يكون محذوف الفاء، كما إذا سميت بمضارع "وَفَى" أو "وَعَى"، فإنك تقول:
"هذا يَفِي"، و "هذا يَعِي" بالإثبات، لأن أصلهما: يُوَفِّي ويُوْعِي فحذفت فاءهما²، فلو
حذفت لامهما، لكان إجحافاً.
الثانية: أن يكون محذوف العين نحو: مُرٍ، اسم فاعل من أرى، وأصله: مَرَّي، بوزن
مُرْعِي؛ فتقلت حركة عينه -وهي الهمزة- إلى الراء، ثم أسقطت³، ولم يجر

1 بيت من الطويل، لم ينسب لقائل فيما بين أيدينا من المراجع.
اللغة والإعراب: هند: علم رجل؛ بدليل تذكير ضميره وصرفه، أعشو إلى ضوء ناره:
أستدل عليها ببصر ضعيف، والعشا: سوء البصر بالليل والنهار كالعشاوة، والعشاء:
الناقة التي لا تبصر أمامها، وعشا النار وإليها: رآها ليلاً من بعيد فقصدتها مستضيئاً بها
"رغبة" مفعول لأجله "إلى ملك" جار ومجرور متعلقان بتجاوزت، وجملة "أعشو" صفة
لملك.

المعنى: واضح بعد ما ذكر من شرح.

الشاهد: في "قتاله، ونار" حيث أثبت الهاء فيهما التي هي صلة الضمير المكسور في
الوقف لضرورة. وإلى ما تقدم أشار الناظم بقوله:
واحذف لوقف في سوى اضطرار ... صلة غير الفتح في الإضمار*

- أي: احذف عند الوقف - في غير الضرورة - صلة هاء الضمير؛ إن كانت مضمومة أو مكسورة، وقف على الهاء الساكنة. وإن كانت مفتوحة وقف عليها ولم تحذف.
- 2 أي: لوقوعها بين عدوتيهما: الياء المفتوحة، والكسرة.
- 3 أي: حذفت الهمزة للتخفيف، ثم الياء لالتقاءها ساكنة مع التنوين.

* "لوقف في سوى" متعلقان باحذف، "اضطرار" مضاف إليه. "صلة" مفعول احذف، "غير الفتح" غير مضاف إليه. والفتح مضاف إليه أيضاً، "في الإضمار" متعلق بصلة.

(285/4)

- حذف الياء في الوقف لما ذكرنا 1.
- الثالثة: أن يكون منصوباً؛ منوطاً كان نحو: {رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا} أو غير ممنون نحو: {كَأَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِي} 2.
- فإن كان مرفوعاً، أو مجروراً، جاز إثبات يائه وحذفها، ولكن الأرجح في المنون الحذف 3، نحو: "هذا قاض"، و"مررت بقاض"، وقرأ ابن كثير: {وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي}، {وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَاٍ} 4، والأرجح في غير المنون الإثبات 5، كـ"هذا القاضي"، و"مررت بالقاضي".

- 1 أي: من أن في ذلك إجحافاً بالكلمة؛ لإبقائها على حرف واحد.
- 2 إنما وجب إثبات الياء فيهما وفقاً؛ لتحصلها في الأول بالألف، وفي الثاني "بأل".
- 3 لأن الياء غير ثابتة في الوصل، والوقف موضع راحة يحتاج إلى التخفيف فلا يؤتى فيه بما لم يكن في الوصل، وهذا رأي سيبويه والمتأخرين وهو الراجح.
- 4 أي: بإثبات الياء فيهما وهذا إذا لم يكن المنقوص محذوف العين وإلا تعين الرد كما سبق [سورة الرعد الآيتان: 7، 11].
- 5 وقرئ: {الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ}، {يَوْمَ التَّنَادِ} بالحذف فيهما، ويدخل تحت غير المنون: ما سقط تنوينه بدخول أل، كمثال المصنف: وما سقط تنوينه للنداء نحو: يا قاضي، أو لمنع الصرف، نحو: رأيت جوارى بالنصب، أو للإضافة، نحو: هذا قاضي مصر، ويترجح في هذا الحذف كالمنون. وفي حالة النصب لا يقلب تنوينه ألفاً لضعفه، بل يوقف عليه بالياء.

وإلى ما تقدم من حكم الوقف على المنقوص؛ يشير الناظم بقوله:
وحذف "يا" المنقوص ذي التنوين ما ... لم ينصب أولى من ثبوت فاعلما
وغير ذي التنوين بالعكس وفي ... نحو مُر لزوم رد اليا اقتفي*

=

* "وحذف" مبتدأ. "يا المنقوص" مضاف إليه. "ذي التنوين" ذي نعت للمنقوص،
والتنوين مضاف إليه. "ما" مصدرية ظرفية. "أولى" خبر المبتدأ. "من ثبوت" متعلق
بأولى. "فاعلما" فعلى أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفا
للقوف. "وغير" مبتدأ. "ذي التنوين" مضاف إليه. "بالعكس" متعلق بمحذوف خبر
"وفي نحو" متعلق باقتفي. "مر" مضاف إليه. "لزوم" مبتدأ. "رد اليا" مضاف إليه. وجملة
"اقتفي" خبر المبتدأ.

(286/4)

فصل: ولك في الوقف على الحرك الذي ليس هاء التأنيث1، خمسة أوجه:
أحدها: أن تقف بالسكون، وهو الأصل، ويتعين ذلك في الوقف على تاء التأنيث2.
الثاني: أن تقف بالروم، وهو: إخفاء الصوت بالحركة3، ويجوز في الحركات كلها، خلافا
للغراء في منعه إياه في الفتحة4، وأكثر القراء على اختيار قوله.
الثالث: أن تقف بالإشمام، ويختص بالمضموم، وحقيقته: الإشارة بالشفيتين إلى الحركة
بعيد الإسكان، من غير تصويت5؛ فإنما يدركه البصير دون الأعمى.

= أي: إن حذف ياء المنقوص المنون -غير المنصوب- أولى من الإثبات، فإن كان
منصوبا أبدل تنوينه ألفا. والمنقوص غير المنون بالعكس، فإن كان غير منصوب
فالإثبات أولى من الحذف. وإن كان منصوبا ثبتت ياءه ساكنة. وأشار بقوله:
... .. وفي ... نحو مُر لزوم رد اليا اقتفي
إلى أنه إذا كان المنقوص المنون محذوف "العين" "كمر" أو محذوف الفاء وجب إثبات
الياء عند الوقف.

1 أما هي فيوقف عليها بالسكون، ويحذف تنوينها، مثل: فاطمة، وقائمة.

2 لأنه لا يتأتى فيها الأوجه الأخرى، وسيوضح المصنف ذلك بعد.

- 3 وذلك بأن تشير إليها بخفة، وسرعة، وترومها مختلسا لها ولا تتمها، فتكون حالة متوسطة بين الحركة والسكون، فهي أكثر من الإشمام الآتي؛ لأنها تسمع فيدركها الأعمى الصحيح السمع، والبصير؛ لأن فيه مع حركة الشفة صوتا يكاد الحرف به يكون متحركاً وسمي الروم روما؛ لأنك تروم الحركة ولم تسقطها.
- 4 فيمتنع الوقف عنده على { لا رَيْبَ } ، { إِنَّ اللَّهَ } ، { يُؤْمِنُونَ } .
- 5 وكيفيته: أن تضم الشفتين مع بعض انفراج بينهما يخرج منه النفس؛ ليراهما المخاطب مضمومتين، فيعلم أنك أردت بضمها الحركة، ولذلك لا يدركه إلا البصير.
- وهو مشتق من الشم، كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة وهيأت العضو للنطق بها.
- والغرض منه ومن الروم: الفرق بين الساكن، أصالة، والمسكن لأجل الوقف.

(287/4)

الرابع: أن تقف بتضعيف الحرف الموقوف عليه¹، نحو: "هذا خالد"، و"هو يجعل"، وهو لغة سعدية، وشرطه خمسة أمور، وهي: ألا يكون الموقوف عليه همزة²، كخطأ ورش³، ولا ياء كالقاضي، ولا واوًا، كيدعو، ولا ألفًا، كيغشى، ولا تاليًا لسكون⁴، كزيد وعمر. الخامس: أن تقف بنقل حركة الحرف إلى ما قبله⁵، كقراءة بعضهم: "وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ"⁶، وقوله:

أنا ابن ماوية إذ جد النقر

وشرطه خمسة أمور أيضًا، وهي: أن يكون ما قبل الآخر ساكنًا، وأن يكون ذلك

-
- 1 أي: بتشديده، وذلك بأن تزيد عليه حرفًا مثله فيلزم الإدغام.
- 2 لأن الهمزة لا تدغم ولا يدغم فيها في موضع اللام لثقلها، والحرص على إظهارها لحفائها، وتدغم إذا كانت عينًا كسأل.
- 3 الرشأ محركة: الطبي إذا قوي ومشى مع أمه، والجمع أرشاء، وشجرة تسمو فوق القامة والرشاء: حبل البئر.
- 4 وذلك لئلا يجتمع ثلاث سواكن: المدغم وهو المزيد للتضعيف، وما قبله، وما بعده، قال الصبان: ولم ينقل التضعيف عن أحد من القراء إلا عن عاصم في قوله تعالى: "مُسْتَطَرَّ" في أول سورة القمر.
- 5 أي: نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الساكن قبله.

6 سورة العصر.

7 صدر بيت من الرجز، استشهد به سيبويه، ونسبه لبعض السعديين ولم يعينه، ونسبه ابن السيد لعبد الله بن ماوية الطائي؛ ونسبه الصاعاني لفدكي بن عبد الله المنقري، وعجزه:

وجاءت الخيل أثافي زمر

اللغة والإعراب: النقر: صوت يسكن به الفرس إذا اضطرب بالفارس؛ ويكون بلصق طرف اللسان بأعلى الحلق، ثم فتحه والتصويب به، أثافي: جمع أثفية، وهي العدد الكثير والجماعة من الناس، والأثفية أيضاً: الحجر يوضع عليه القدر ويقال: رماه بثلاثة الأثافي؛=

(288/4)

الساکن لا يتعذر تحريكه ولا يستقل، وأن لا تكون الحركة فتحة 1، وأن لا يؤدي النقل إلى بناء لا نظير له؛ فلا يجوز النقل في نحو: "هذا جعفر"؛ لتحرك ما قبله 2، ولا في نحو: "إنسان" و"يشد" و"يقول" و"يبيع" لأن الألف والمدغم، لا يقبلان الحركة، والواو المضموم ما قبلها، والياء المكسور ما قبلها تستثقل الحركة عليهما، ولا في نحو: "سمعت العلم" لأن الحركة فتحة، وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش 3، ولا في نحو: "هذا علم" لأنه ليس في العربية "فعل" بكسر أوله وضم ثانيه. ويختص الشرطان الأخيران 4 بغير المهموز، فيجوز النقل في نحو: {لله الذي

= أي: بالشر كله. زمر: جمع زمرة، وهي الجماعة. "أنا" ضمير منفصل مبتدأ "ابن ماوية" ابن خبر، وماوية مضاف إليه "إذا" ظرف؛ بمعنى حين والعامل فيه ما في ابن ماوية من معنى شجاع، أو مقدام، "النقر" فاعل جد. المعنى: أنا الشجاع المقدام إذا اضطربت الخيل بفرساتها وجاءت جماعات متتابعة، وذلك عند الهيجاء، واشتداد رحي الحرب.

الشاهد: في "النقر" فإن أصله بسكون القاف وتحريك الراء بالضممة للإعراب فتقلب الضمة من الراء إلى القاف للوقف.

1 أي: الحركة التي يراد نقلها؛ لأن المفتوح إذا كان منونا؛ يلزم من النقل حذف ألف التنوين، وحمل غير المنون عليه.

- وكذلك يتشترط أن يكون المنقول منه صحيحًا، فلا نقل في نحو: "ظبي، ودلو".
- 2 أي: والحرك لا يقبل حركة أخرى، وهذا احتراز لقوله: أن يكون ما قبل الآخر ساكنًا، ويجوز في لغة لحم نقل الحركة إلى متحرك، ومن ذلك قول الشاعر:
- من يأتمر للخير فيما قصده ... تحمد مساعيه ويعلم رشده
- فقد نقل حركة الهاء في قصده -وهي الضمة- إلى الدال وهي متحركة قبل النقل.
- 3 وذلك طردا للباب.
- 4 وهما: ألا تكون الحركة فتحة، وألا يؤدي النقل إلى بناء لا نظير له في العربية.

(289/4)

يُخْرِجُ الْحُبَّاءُ { ، وإن كانت الحركة فتحة، وفي نحو: "هذا رداء"، وإن أدى النقل إلى صيغة "فِعل" 1، ومن لم يثبت في أوزان، الاسم، "فُعل" بضمة فكسرة، وزعم أن الدتل منقول عن الفعل، لم يجز في نحو: "بَقُل" النقل 2، ويجيزه في نحو: "ببطء"، لأنه مهموز 3.

-
- 1 وإنما اغتفر ذلك في الهمزة لثقلها، وإذا سكن ما قبل الهمزة الساكنة كان النطق بها أصعب، الردء: العون، والردء: العدل الثقيل.
- 2 لأنه يصير بعد النقل "بَقُل".
- 3 لأن عدم النظير في النقل من الهمزة مغتفر لثقلها، والبطء: ضد السرعة.
- ومع هذا فالنقل قليل في كلام العرب؛ ولم يقرأ به في القرآن إلا في كلمتين: الصبر، والعصر، قيل: ولعل السبب في ذلك، ما يترتب عليه من تغيير بناء الكلمة في الظاهر وما يلزم من نقل حركات الإعراب إلى وسط الكلمة، ومحلها المألوف آخر الكلمة، وفيما تقدم من الوقف على المتحرك، يقول الناظم:
- وغير "ها" التأنيث من محرك ... سكنه، أو قف رام التحرك
- أو أشتم الضمة، أو قف مضعفاً ... ما ليس همزاً أو عليلاً، إن قفا
- محركاً، وحركات انقلا ... لساكن تحريكه لن يحظلا
- ونقل فتح من سوى المهموز لا ... راه بصري، وكوف نقلا
- والنقل إن يعدم نظير ممتنع ... وذاك في المهموز ليس يمتنع*

* "وغير" مفعول محذوف يفسره سكنه. "ها التأنيث" مضاف إليه. "من محرك" متعلق يسكنه. "أوقف" معطوف على سكنه. "رائم التحرك" رائم حال من فاعل قف، والتحرك مضاف إليه من إضافة الوصف لمفعوله. "أو أشتم" معطوف على قف. "الضمة" مفعول أشتم. "أو قف" عطف على أشتم، "مضعفًا" حال من فاعل قف، وفيه ضمير مستتر هو فاعله. "ما" اسم موصول مفعوله. "همزًا" خبر ليس، واسمها يعود إلى ما، الجملة صلة الموصول. "أو عليلاً" معطوف على همزًا. "قف" أي: تبع. فعل الشرط، وفاعله يعود إلى ما ليس همزًا، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام. "محركًا" مفعول قفا. "وحركات" مفعول انقلا مقدم. "انقلا" فعل أمر مبني على الفتح، لاتصاله بالنون المنقلبة ألفًا للوقف. "لساكن" متعلق بانقلا. "تحريكه" مبتدأ ومضاف إليه. "لن يحظلا" الجملة خبر، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر صفة لساكن. "ونقل فتح" نقل=

(290/4)

فصل: وإذا وقف على تاء التأنيث 1، التزمت التاء، إن كانت متصلة بحرف كثُمَّت 2، أو فعل كقامت، أو باسم وقبلها ساكن صحيح، كأخت وبنّت 3، وجاز إبقاؤها وإبدائها إن كان قبلها حركة 4، نحو: ثمرة وشجرة، أو ساكن معتل، نحو: صلاة ومُسلمات 5 لكن الأرجح في جمع التصحيح، كمُسلمات، وفيما أشبهه 6، وهو

= أي: إذا وقف على اسم متحرك الآخر -غير هاء التأنيث- فلك في الوقف عليه خمسة أوجه: التسكين، والروم والإشمام فيما حركته ضمة، والتضعيف في غير ما آخره همزة، أو حرف علة، وينبغي أن يلي حركة، والوقف بالنقل بشرط أن يكون ما قبله ساكنًا لا يمتنع تحريكه، وألا تكون الحركة المراد نقلها فتحة. ويجوز الكوفيون الوقف بالنقل مطلقًا، ولا يميزه البصريون إذا كانت الحركة فتحة؛ إلا إذا كان الآخر مهموزًا، ويمتنع الوقف بالنقل إذا أدى إلى بناء غير موجود في العربية إلا إذا كان الآخر همزة، وقد ذكر المصنف أمثلة موضحة لذلك كله.

1 المراد: التاء التي تدل على التأنيث، ولو بحسب الوضع؛ فتشمل تاء المبالغة مثل رواية، وزيادة المبالغة كعلامة.

2 ومثلها: "رُبَّتْ، ولعلَّتْ، ولات"، وأجاز الكسائي الوقف على "لات" بالهاء وأجاز

- ابن مالك في الكافية، وأبو حيان: الوقف على ربت وثمت، وبالهاء؛ قياسًا على لات.
- 3 وكون تائهما للتأنيث، لا ينافي كونها للتعويض عن لام الكلمة أيضًا.
- 4 ولا تكون الحركة إلا فتحة.
- 5 ولا يكون هذا الساكن المعتل إلا ألفًا، وإنما جعل حكم الألف حكم المتحرك؛ لأنها منقلبة عن حرف متحرك فهي كالمتحرك تقديرًا.
- 6 أي: في الدلالة على متعدد في الحال، مثل: "أولات"، أو في الأصل مثل: "عرفات"، أو في التقدير "كهيهات".

= مبتدأ، وفتح مضاف إليه. "من سوى" متعلق بنقل. "المهموز" مضاف إليه. "لا يراه بصري" الجملة خبر المبتدأ. "وكوف" مبتدأ، وحذفت منه ياء النسب للضرورة. "نقلا" الجملة خبر والألف للإطلاق. "والنقل" مبتدأ. "عدم" فعل الشرط. "نظير" نائب فاعله. "ممتنع" خبر، وجواب الشرط محذوف. "وذاك" اسم إشارة مبتدأ. "في المهموز" متعلق بيمتنع الواقع خبرًا وليس، وجملة ليس واسمها وخبرها خبر المبتدأ؛ وهو ذاك.

(291/4)

اسم الجمع، وما سمي به من الجمع تحقيقًا أو تقديرًا، فالأول، كأولات، والثاني كعرفات وأذرعات¹، والثالث كهيهات، فإنها في التقدير: جمع هَيْهَة، ثم سمي بها الفعل الوقف بالبناء، ومن الوقف بالإبدال قولهم: "كيف الإخوة والأخوات؟"، وقولهم: "دفن البناء من المكرمات"²، وقرأ الكسائي والبيزي³: "هَيْهَة"⁴، والأرجح في غيرهما⁵ الوقف بالإبدال⁶ ومن الوقف بتركه، قراءة نافع، وابن عامر، وحمزة: "إِنَّ شَجَرَتَ"⁷، وقال الشاعر.

والله أنحاك بكفي مسلمت ... من بعد ما وبعد ما وبعد مت
كانت نفوس القوم عند الغلصمت ... وكادت الحرة أن تدعى أمت⁸

-
- 1 هما: جمعا عرفة وأذرع تحقيقًا، وعرفة: موقف الحجاج على بعد حول اثني عشر ميلا من مكة، وأذرع: قرية بالشام.
- 2 تعبير المصنف يوههم أن هذا ليس بحديث: وقد روي الطبراني عن ابن عباس أن النبي -صلى الله عليه وسلم- لما عزي بابنته رقية قال: "الحمد لله" وذكره.

3 هو الإمام أبو الحسن؛ أحمد بن محمد بن عبد الله البزي المكي، مقرئ مكة ومؤذن المسجد الحرام، كان أستاذًا محققًا ضابطًا متقنًا، روى عنه ابن قنبل، وتوفي سنة 250هـ. [سورة المؤمنون من الآية: 36] .

5 أي: في غير جمع التصحيح، وما أشبه؛ سواء كان ذلك الغير مفردًا كمسلمة، أو جمع تكسير كغلمة.

6 أي: بإبدال التاء هاء؛ فرقًا بينها وبين التاء الأصلية.

7 [سورة الدخان الآية: 43] .

8 بيتان من الرجز، لأبي النجم العجلي، الراجز المشهور.

اللغة والإعراب: أنجأك: خلصك مسلمة: علم رجل، ولعله مسلمة بن عبد الملك بن مروان الغلصم: اللحم بين الرأس والعنق، أو الموضع الناتئ في رأس الحلقوم.

"الله" مبتدأ "أنجأك" الجملة خبر "بكفي" متعلق بأنجي مجرور بفتحة مقدرة، منع من ظهورها السكون العارض للوقف نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية.=

(292/4)

.....
.....

= والتأنيث. "مسلمت" مضاف إليه. "من بعد" جار ومجرور متعلق بأنجي "ما" كافة للبعد عن الإضافة، أو مصدرية، وهي ومدخولها في تأويل مصدر مضاف إليه -يبعد- أي: من بعد كون نفوس ... إلخ. "وبعدمت" معطوف عليه للتوكيد وأصله "بعد ما" فأبدلت ألف "ما" المصدرية هاء، ثم الهاء تاء تشبيها لها بهاء التأنيث، فوقف عليها بالتاء، وما بين ذلك توكيدًا أيضًا "أمت" مفعول ثانٍ لتدعى منصوب بفتحة مقدرة، منع منها سكون الوقف، ونائب فاعله يعود إلى الحرة.

المعنى: أن الله سبحانه خلصك من الموت، وما لاقيت من الشدة بيدي هذا الشجاع البطل مسلمة، من بعد ما كانت أرواح القوم على وشك الخروج، وكادت الحرائر أن تسبي وتصبح إماء.

الشاهد: في مسلمت، والغلصمت، وأمة؛ حيث لم تبدل تاء التأنيث في الوقف هاء، بل أبقيت على حالها وفي حكم الوقف على تاء التأنيث، يقول الناظم في إجمال كعده:

في الوقف "تا" تأنيث الاسم "ها" جعل ... إن لم يكن بساكن صح وصل
وقل ذا في جمع تصحيح، وما ... ضاهي، وغير ذين بالعكس انتمى*
أي: إذا وقف على اسم فيه تاء التأنيث، ولم يكن قبلها ساكن صحيح، بأن كان ما
قبلها متحرّكاً أو ساكناً معتلاً بالألف، وقف عليه بالهاء، وإن كان ما قبلها ساكناً
صحيحاً وقف عليه بالتاء ويقل الوقف بالهاء، على جمع التصحيح المؤنث وما يشبهه
والأرجح الوقف عليهما بالتاء، أما غيرهما من المفرد وجمع التكسير، فبالعكس.

* "في الوقف" متعلق بجعل. "تا" بالقصر مبتدأ. "تأنيث الاسم" مضاف إليه. "ها"
بالقصر مفعول جعل الثاني مقدم. "جعل" نائب فاعلة يعود إلى تاء التأنيث، وهو
المفعول الأول، والجملة خبر المبتدأ. "يكن" فعل الشرط مجزوم بلم واسمه يعود إلى تاء
التأنيث. "بساكن" متعلق بوصل الواقع خبراً ليكن. "صح" الجملة صفة لساكن "في
جمع تصحيح" في جمع متعلق بقل، وتصحيح مضاف إليه، "وما" اسم موصول معطوف
على جمع. "ضاهي" الجملة صلة ما. "وغير" مبتدأ "ذين" مضاف إليه، والإشارة إلى جمع
التصحيح ومضاهيه. "بالعكس" متعلق بانتمي الواقع خبراً عن المبتدأ مضاف إليه
والإشارة إلى جمع التصحيح ومضاهيه. "بالعكس" متعلق بانتمي الواقع خبر عن المبتدأ.

(293/4)

فصل: ومن خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت¹، ولها ثلاثة مواضع:
أحدها: الفعل المُلْعَل بحذف آخره، سواء كان الحذف للجزم، نحو: "لم يَغْزِه" و"لم يَحْشِه"
و"لم يَرْمِه"، ومنه: {لَمْ يَتَسَنَّه} 2، أو لأجل البناء، نحو: "اغْزِه"، و"اخْشِه"، و"ارْمِه"،
ومنه: {فَبِهْدَاهُمْ أَفْتَدِهِ} 3، والهاء في ذلك كله جائزة، لا واجبة، إلا في مسألة واحدة،
وهي أن يكون الفعل قد بقي على حرف واحد؛ كالأمر من "وعى يعي"، فإنك تقول:
"عه" 4 قال الناظم: "وكذا إذا بقي على حرفين، أحدهما زائد، نحو: لم يعه". ١. هـ 5،
وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على

1 وذلك للتوصل إلى بقاء الحركة في الوقف، وسميت بذلك؛ لأنه يسكت عليها دون
آخر الكلمة.

2 هذا على القول بأنه من السنة، وأن لامه واو محذوفة، وأصله يتسنو، قلبت الواو

ألفاً ثم حذفت للجازم فلحقته هاء السكت في الوقف، [سورة البقرة الآية: 259] . ويرى الحجازيون: أن الهاء في يتسنه أصلية وهي لام الفعل، والفعل، مجزوم بالسكون. وقيل: أصل "يتسنه" يتسنن بثلاث نونات، من الحمأ المسنون، أبدلت النون الثالثة ألفاً لاجتماع الأمثال، ثم وقف عليه بالهاء، وقيل: إن لام "سنه" هاد، والهاء في "يتسنه" أصلية ومعنى لم يتسنه: لم يتغير الطعام والشراب بمرور السنين.

3 اقتده: فعل أمر من يقتدي، والهاء ساكنة للسكت ومن كسرهما فهي ضمير المصدر، وفيها الإشباع وعدمه، [سورة الأنعام من الآية: 90] .

4 أصله: أوعي، حذفت الياء للبناء على الأمر، والواو حملا على المضارع لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة، ثم حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها، وبقيعين الكلمة بعد حذف فائها ولامها ومثلها "فه"، أمر من الوفاء، و"قه"، من الوقاية، و"إه" أمر من وأى يئي؛ بمعنى وعد يعد ومثال ما بقي منه الفاء فقط "ره" أصله: أراه، نقلت حركة الهمزة إلى الراء، ثم حذفت، وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها.

5 أي: كلام الناظم في غير الألفية.

(294/4)

نحو: {وَلَمْ أَكْ} ، {وَمَنْ تَقِ} 1، بترك الهاء.

الثاني: "ما" الاستفهامية المجرورة، وذلك أنه يجب حذف ألفها إذا جرت 2، نحو: "عم، وفيم، ومجيء م جئت" 3،

1 أي: في قوله -تعالى في: {وَلَمْ أَكْ بَغِيًّا} [سورة مريم الآية: 20] ، وفي: {وَمَنْ تَقِ السَّيِّئَاتِ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمْتُهُ} [سورة غافر الآية: 9] .

وفي هذا الموضع من إلحاق هاء السكت في حالة الوقف يقول الناظم:

وقف بها السكت على الفعل المعلن ... بحذف آخر كأعط من سأل

وليس حتما في سوى ما كع أو ... كيع مجزوماً، فراع ما رعوا*

أي: يجوز الوقف بهاء السكت على الفعل الذي حذف آخره للجزم أو للبناء، كقولك في لم يعط: لم يعطه، وفي أعط: أعطه، ولا يلزم ذلك إلا إذا بقي الفعل على حرف واحد، مثل "ع" أمر من وعى، تقول فيه: "عه" أو على حرفين أحدهما زائد مثل "يع" مجزوماً تقول: لم يعه والصحيح عدم لزومها فيما بقي على حرفين كما أوضح المصنف.

2 سواء جرت بحرف أو بإضافة، وقد مثل لهما المصنف، وبعض العرب لا يحذف ألف ما الاستفهامية، المجرورة، فإذا وقف لا يقف إلا بالألف وقد جاء على هذه اللغة قول حسان:

على ما قام يشتمني لنيم ... كخنزير تمرغ في رماد
ويشترط ألا تركب مع "ذا" وإلا امتنع الحذف؛ نحو: لماذا تسافر؟، على ماذا تلومني؟
وقال الشاطبي: حذف الألف من المجرورة بالاسم، جائز لا واجب.
3 "مجيء" مفعول مقدم لجئت، وقد تقدم على عامله وجوباً لإضافته لواجب التصدير وهو الاستفهام، والأصل: "جئت مجيء م" وهو سؤال عن صفة المجيء، أي: على أي صفة جئت؟

* "بها السكت" بها متعلق بقف والسكت مضاف إليه. "على الفعل" متعلق به كذلك.
"المعل" نعت لفعل. "بحذف آخر" متعلق بالمعل ومضاف إليه. "من اسم" موصول
مفعول أعط. "سأل" الجملة صلة من. "وليس" اسمها يعود إلى لحاق هاء السكت.
"حتما" خبرها. "في سوى" متعلق بحتما. "ما" اسم موصول مضاف إليه، "كع" جار
ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما. "أو كيغ" عطف عليه "مجزوما" حال من كيغ. "فراع"
فعل أمر مبني على حذف الياء. "ما" اسم موصول مفعول راع. "رعوا" الجملة صلة ما،
والعائد محذوف أي: الذي رعوه.

(295/4)

فرقاً بينها وبين "ما" الخبرية 1 في مثل "سألت عما سألت عنه" فإذا وقفت عليها،
ألحقتها الهاء حفظاً للفتحة، الدالة على الألف، ووجبت إن كان الحافض اسماً 2، كقولك
في "مجيء م جئت" و"اقتضاء م اقتضى": مجيء م، واقتضاء م، وترجحت إن كان
حرفاً 3، نحو: {عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ} ، وبها قرأ البزي 4.

1 تشمل الموصولة كمثال المصنف، والشرطية نحو: بما تسر أسر، والمصدرية، نحو:
عجبت مما تشرب؛ فلا يحذف ألف شيء من ذلك ونقل المبرد: أن حذف ألف ما
الموصولة بشئت لغة؛ لكثرة الاستعمال؛ يقول كثير من العرب: سل عما شئت.
2 لبقائها على حرف واحد.

3 لأن الجار إذا كان حرفاً كان كالجاء منها فكأنها على حرفين.

4 انظر صفحة 292 وإلى هذا الموضع يشير النام بقوله:

وما" في الاستفهام إن جرت حذف ... ألفها وأولها الها إن تقف

وليس حتماً في سوى ما انخفضا ... باسم كقولك اقتضاء م اقتضى

أي: إذا جرت "ما" الاستفهامية، وجب حذف ألفها، فإذا وقف عليها بعد الجار لحقتها هاء السكت، وهذه الهاء غير لازمة إذا كان الجار حرفاً؛ نحو: عمه، وفيمه، وعم، وفيهم، والإثبات، أجود. وتجب إن كان الحافض اسماً؛ نحو: اقتضاء مه".

* "وما" مبتدأ. "في الاستفهام" متعلق بمحذوف نعت لما أي: ما المستعملة في الاستفهام. "جرت" فعل الشرط. "حذف ألفها" الجملة جواب الشرط، وجملنا الشرط وجوابه خبر المبتدأ. "وأولها" فعل أمر مبني على حذف الياء، و"ها" مفعوله الأول. "الها" مفعوله الثاني. "إن تقف" شرط حذف جوابه لدلالة الكلام عليه. "وليس" اسمها يعود على إيلاء ما الاستفهامية الهاء في الوقف. "حتماً" خبرها في سوى. "متعلق بحتماً" ما اسم موصول مضاف إليه، وجملة "انخفضا" صلة "باسم" متعلق بانخفضا. "كقولك" خبر لمبتدأ محذوف. "اقتضاء" مفعول مطلق تقدم على عامله وجوباً لإضافته إلى واجب التصدير. "م" اسم استفهام مضاف إليه. "اقتضى" فعل ماض وفاعله. "وهو" أي: اقتضى أي اقتضاء.

(296/4)

الثالث: كل مبني على حركة بناء دائماً، ولم يشعبه المعرب 1، وذلك، كياء المتكلم 2، وكهي، وهو فيمن فتحهن، وفي التنزيل: {مَا هِيَ} ، {مَا لِيَهُ} ، {سُلْطَانِيَهُ} 3، وقا الشاعر:

فما إن يقال له من هو

1 القيود ثلاثة، وسيذكر المصنف محترقاتها، فإذا استوفيت جاز إلحاق هاء السكت.

2 الأصل فيها: البناء على الحركة، وسكونها أحياناً عارض للتخفيف.

3 "ما هيه" [سورة القارة الآية: 10] {وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَةُ} ، و {مَا لِيَهُ} و {هَلْكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهُ} [سورة الحاقة من الآيتين: 28، 29] {مَا أَعْنَى عَنِّي مَا لِيَهُ} ، {هَلْكَ عَنِّي}

سُلْطَانِيَّةٌ} .

4 عجز بيت من المتقارب، لسيدنا حسان بن ثابت الأنصاري -شاعر الرسول- في الفخر، وصدره:

إذا ما ترعرع فينا الغلام

اللغة والإعراب: ترعرع: تحرك ونشأ؛ والمراد: قارب البلوغ، الغلام: الصبي والأنثى غلامه "إذا" شرطية "ما" زائدة بعد إذا "ترعرع" فعل الشرط "فما" الفاء واقع في جواب الشرط. و"ما" نافية "إن" زائدة "من" استفهام مبتدأ "هوه" ضمير منفصل في محل رفع خبر، والهاء للسكت، والجملة نائب فاعل "يقال".

المعنى: إذا بلغ الصبي من الحلم، لا يسأله أحد عن نفسه؛ لأنه يشتهر ويعرف له شأنه وقدره في المجتمع الذي يعيش فيه.

الشاهد: في "هوه" حيث لحقت هاء السكت الضمير؛ لتبقى حركة البناء، وهي الفتحة على حالها؛ كما لحقت "سلطانيه وماليه" على لغة فتح ياء المتكلم.

هذا: وإذا كانت ياء ساكنة؛ فإذا كانت في فعل جاز فيها إثبات الياء ساكنة وهو الأجود، تقول: أكرمني وعلمي. وجاز حذفها وهو حسن؛ لأن قبلها نون الوقاية تدل عليها نحو: أكرمن وعلمن، قال الأعشى:

ومن شائي كاسف وجهه ... إذا ما انتسبت إليه أنكرن
يريد: أنكرني والشائي: المبغض.

وإن كانت في اسم نحو: هذا كتابي ومحمد صديقي، لم يجوز حذفها عند كثير من العلماء؛ فلا تقل! هذا كتاب؛ لأن الحذف يوقع في لبس، فلا يدري، أهو مفرد أو مضاف؟ وأجاز سيبويه ثبوت الباء ساكنة وحذفها؛ لأن اللبس يزول عند الوصل. وإن كانت في حرف فكذلك، وإن كانت محذوفة في الوصل بقيت على الحذف في الوقف نحو: {يَا عِبَادِ فَأَتَّقُونِ} [سورة مريم الآية: 16] .

(297/4)

ولا تدخل في نحو: "جاء زيد"، لأنه معرب¹، ولا في نحو: اضرب"، و"لم يضرب"، لأنه ساكن²، ولا في نحو: "لا رجل" و"يا زيد" و"من قبل ومن بعد" لأن بناءهن عارض³، وشذ قوله:

أرمرض من تحت وأضحى من عله

1 أي: بالحركات، وحركة الإعراب تعرف بالعامل فلا تحتاج إلى بيان بهاء السكت، وتلحق المثنى والمجموع على حده؛ تقول: مسلمانه، ومسلمونه؛ لأن إعرابهما بالحروف.

2 أي: وهاء السكت إنما تدخل لبيان الحركة.

3 فالحركة فيها شبيهة بحركة الإعراب في العروض؛ لأنها جاءت بسبب شيء يشبه العامل وتزول بزواله، فلا تدخلها هاء السكت، وعلى ذلك لا تدخل اسم "لا"، ولا المنادى المضموم، ولا ما بني من الظروف لقطعه عن الإضافة، كقبل، وبعد، ولا العدد المركب؛ كخمسة عشر؛ لأن حركات هذه الأشياء مشابهة لحركات الإعراب كما بينا.

4 عجز بيت من الرجز، نسبه العيني لأبي ثروان، وقد ورد في أرجوزة منسوبة لأبي الحجنجل، وصدره:

يا رب يوم لي لا أظلمه

اللغة والإعراب: لا أظلمه، أي: لا أظلل فيه، وقد حذف حرف الجر واتصل الفعل بالضمير نفسه. أرمض: من رمضت قدمه، إذا احترقت بالرمضاء، وهي الأرض شديدة الحرارة، ويقال: أرمضته الرمضاء؛ أي: أحرقته، وأضحى: أتعرض للشمس وقت الضحى.

وفي بناء أرمض، وأضحى للمفعول أو للفاعل؛ بحث طويل في الصبان فارجع إليه إن شئت "يا" حرف تنبيه، أو للنداء، والمنادى محذوف "رب" حرف جر شبيه بالزائد. "يوم" مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة "لي" جار ومجرور صفة ليوم "لا" نافية "أظلمه" أظلل فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل أنا، والهاء مفعول ثان على التوسع، أو =

(298/4)

فلحقت ما بني بناء عارضاً؛ فإن "عل" من باب "قبل وبعد"، قاله الفارسي والناظم، وفيه بحث مذكور في "باب الإضافة"، ولا في الفعل الماضي، كـ"ضرب"، وقعد1؛ لمشابهته للمضارع في وقوعه صفة، وخبراً، وحالاً، وشرطاً.

= مجرور على نزع الخافض، "من" جارة، "تحت" ظرف مبني على الضم لقطعه عن الإضافة، أي: من تحتي، "عله" مبني كذلك على الضم، وألحقت به هاء السكت شذوذاً؛ لأنه غير مبني بناء دائماً.

المعنى: رب يوم يمر علي لا أنعم فيه بشيء يظللني؛ أعاني ألم الرمضاء في قدمي وحر الشمس وقت الضحى على رأسي.

الشاهد: في قوله: "من عله"؛ حيث لحقت هاء السكت لفظ "عل" وهي مبنية بناء عارضاً، وذلك شاذ، ومن العلماء من قال: إن هذه الهاء ليست هاء السكت ولكنها بدل من الواو التي هي لام الكلمة؛ لأن أصل "عل" علو، فلما أريد الوقوف عليها ردت لامها وقلبت هاء للوقف.

1 أي: لأنه مبني على حركة، وذلك عند سيبويه والجمهور، وجوز بعضهم لحاق الهاء له مطلقاً؛ لأن حركته لازمة، وقيل: إن أمن اللبس بقاء الضمير، نحو: قعده جاز؛ لأن "قعده" لازم فلا يتعدى للمفعول به، حتى تلتبس هاء السكت بضمير المفعول به وإلا فلا، كضربه وإلى هذا الموضع أشار الناظم بقوله:

ووصل ذي الها أجز بكل ما ... حرك تحريك بناء لزما

ووصلها بغير تحريك بنا ... أديم شد، في المدام استحسننا*

أي: أجز الوقف بقاء السكت على كل متحرك بحركة بناء لازمة لا تشبه حركة الإعراب وشد وصلها بما حركته بنائية غير دائمة واستحسن إلحاقها بما حركته دائمة، ومعنى المدام "الدائم الملتزم".

* "ووصل" مفعول أجز مقدم. "ذي" اسم إشارة مضاف إليه. "ها" نعت لذي أو بدل. "بكل" متعلق بأجز. "ما" اسم موصول أو نكرة موصوفة مضاف إليه. "حرك" الجملة صلة أو صفة. "تحريك بناء" تحريك مفعول مطلق، وبناء مضاف إليه، "لزما" فاعله يعود على بناء، والألف للإطلاق، والجملة صفة لبناء. "ووصلها" مبتدأ ومضاف إليه. "بغير" متعلق به. "تحريك بنا" مضاف إليه. "أديم" فعل ماض للمجهول، والجملة نعت لتحريك بناء، وجملة "شد" خبر المبتدأ. "في المدام" متعلق باستحسننا، ونائب فاعله يعود إلى وصل هاء السكت.

(299/4)

مسألة: قد يعطى الوصل حكم الوقف¹، وذلك قليل في الكلام، كثير في الشعر²؛ فمن الأول قراءة غير حمزة والكسائي: {لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ} ، {فَبِهْدَاهُمُ اقْتَدِهْ قُلْ} 3، بإثبات هاء السكت في الدرج⁴، ومن الثاني قوله:

- 1 أي: من إسكان مجرد؛ أو مع الروم، أو مع الإثام، ومن تضعيف ونقل، ومن اجتلاب هاء السكت.
- وقد أشار الناظم، إلى ذلك بقوله:
- وربما أعطى لفظ الوصل ما ... للوقف نثرا وفشا منتظما*
- أي: قد يعطى الوصل حكم الوقف، وذلك قليل في النثر كما يشير إليه التعبير، برهما، فاش وكثير في النظم.
- 3 {فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ} [سورة البقرة من الآية: 259] ، {أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمْ افْتَدَاهُ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا} [سورة الأنعام من الآية: 90] .
- 4 ولهذا ذكر "وانظر" في الآية الأولى، و"قل" في الثانية؛ لبيان الوصل.
- 5 بيت من مشطور الرجز، لرؤية بن العجاج، كما في سيبويه، وقيل: لغيره، وذكر النحاة أن قبله:
- لقد خشيت أن أرى جديا
والذي في اللسان وغيره، أنه من أبيات هي:
- لقد خشيت أن أرى جدبا ... في عامنا ذا بعد ما أخصبا
إن الدي في فوق المتون دبا ... كأنه السيل إذا اسلحبا
- =

* "لفظ" نائب فاعل أعطى، وهو مفعوله الأول، "ما" اسم موصول مفعوله الثاني.
"لوقف" متعلق بمحذوف صلة. "نثرا" منصوب على نزع الخافض، أو حال على التأويل
أي: ذا نثر. "منتظما" حال من فاعل فشا العائد إلى الإعطاء المفهوم من أعطى.

(300/4)

أصله: القصب -بتخفيف الباء- فقدّر الوقف عليها، فشدها، على حد قولهم في الوقف: "هذا خالد" بالتشديد، ثم أتى بحرف الإطلاق، وهو الألف، وبقي تضعيف الباء.

=

أو الحريق وافق القصبا

ومن هذا يتبين: أنه حدث شيء من التغيير والتحريف في النقل ولم يحقق.
اللغة والإعراب: جدبًا: جدبا. الجذب: القحط بانقطاع المطر ويبس في الأرض.
أخصبا: أخصب ونما فيه الزرع. الدبي: أصغر الجراد والنمل، يقال: أرض مُدْبِيَة أي:
كثيرتهما ومديبة: أكل الدبي نبتها، المتون: الظهور. جمع متن، والمراد متون الأودية. دبا:
مشى مشيا هينا. اسلحبا: امتد وملاً الأودية. والمسلح: الطريق البين الممتد. الحريق:
النار المشتعلة. القصبا: القصب، وهو كل نبات يكون ساقه
أنابيب. وكعوبًا. "جدبا" مفعول أرى "أو الحريق" معطوف على السيل "وافق"
أي: صادف الجملة في محل نصب حال من الحريق "القصبا" مفعول وافق.
المعنى: لقد خفت أن أرى في عامنا هذا قحطاً وجدبا بسبب انقطاع المطر، بعدما
أخصبت الأرض ونما فيها الزرع؛ فقد مشى الجراد ودبت الحشرات فوق متون الأودية،
وانتشرت؛ كأنها السيل حين يجري، أو الحريق صادف قصباً فأسرع الاشتعال، وامتدت
نيرانه.

الشاهد: في اقصبا؛ حيث شدد الباء وضعفها مع وصلها بألف الإطلاق، مع أن
التضعيف لا يكون إلا في حالة الوقف، ولكن الشاعر أعطى الوصل حكم الوقف.
هذا: ولم يؤثر الوقف بالنقل عن أحد من القراء إلا ما روي عن أبي عمرو أنه وقف على
قوله -تعالى: "وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ". بكسر الباء.

(301/4)

.....
.....

الأسئلة والتمرينات:

- 1 عرف الوقف واذكر أنواعه، وما الذي يقصده النحويون من هذا الباب؟
- 2 كيف تقف على الاسم المنون، وعلى "إذا"، وعلى تاء التأنيث، على امرأة؟ في قوله
-تعالى: {ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَةٌ نُوحٍ وَامْرَأَةٌ لُوطٍ} اشرح ذلك على ضوء ما

شرح.

- 3 ما حكم الوقف على المنقوص والمقصور؟ وضح ذلك بأمثلة في جمل مفيدة.
- 4 كيف تقف على المتحرك الذي ليس هاء تأنيث؟ وضح الأوجه الجائزة فيه وبين الفرق بين الروم والإشمام، وشروط الوقف بالتضعيف وبالنقل.
- 5 متى يطرد الوقف بهاء السكت؟ وفيه تجب؟ ولم يؤتى بها؟ وضح بالأمثلة.
- 6 يستشهد بما يأتي في باب الوقف بين موضع الاستشهاد وحكم الوقف فيه:
قال -تعالى: {وَمَا أَدْرَاكَ مَا هَيْئَةُ، نَارٍ حَامِيَةٍ}
{وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ}
على ما قام يشتمني لنيم ... كخنزير تمرغ في رماد
عجبت والدهر كثير عجبه ... من عنزي سبني لم أضربه
أرتني حجلًا على ساقها ... فهش الفؤاد لذاك الحجل
7 يقول الشاعر:
الام يقول الناعيان ألامه ... ألا فاندبا أهل الندى والكرامة
في هذا البيت مخالفة لبعض أحكام الوقف. بين سبب تلك المخالفة وكيف توجه ذلك؟
8 قف بما يجوز من أنواع الوقف على ما يأتي:
أ- "ما" في: عم تبحث؟ بم تحيب السائل؟ سررت بما سررت به.
وفي قول المرحوم أحمد شوقي شاعر مصر:
إلام الخلف بينكمو إلما ... وهذى الضجة الكبرى علامًا
ثم أعرب البيت وشرح معناه:
ب- أجبوا المنادي هل تجيد القوافي؟ لم هذا البطء؟ لم يدع، ولم يخش ولم يأت.=

(302/4)

= علام تسأل؟

ج- مضارع وأمر الأفعال الآتية، مع وضع كل في جملة مفيدة.
سها. نوى. وعى. دعا. نأى. ولى. اقتدى. وهى. استدعى. أسرى.

9 قال عبد الله بن قيس الرقيات:

بكر العواذل في الصبا ... ح يلمني وألومهنه
ويقلن شيب قد علا ... لك وقد كبرت فقلت إنه
لا بد من شيب فدع ... من ولا تطلن ملامكنه

بين حكم الوقف وطريقته في آخر كل بيت، وزن ما تحته خط مع بيان السبب.

10 يستشهد بعض النحاة في باب الوقف بقول عروة بن حزام الآتي. بين موضع الاستشهاد والقول فيه:

يا رب يا رباه إياك أسل ... عفراء يا رباه من قبل الأجل
فإن عفراء من الدنيا الأمل
ثم قال:

يا مرحباه بحمار عفراء

(303/4)

باب: الإمالة 1

وهي: أن تذهب بالفتحة إلى جهة الكسرة؛ فإن كان بعدها ألف ذهبت إلى جهة الياء، كالفَتْي، وإلا فالهمال الفتحة وحدها، كِنِعْمَة وَيَسْحَر 2.
وللإمالة أسباب تقتضيها 3، وموانع تعارض تلك الأسباب، وموانع لهذه الموانع تحول بينها وبين المنع.

هذا باب: الإمالة

1 هي في اللغة: مصدر أملت الشيء إمالة، إذا عدلت به إلى الجهة التي هو فيها؛ من مال الشيء، إذا انحرف عن القصد، وفي الاصطلاح: ما ذكره المصنف وشدة الارتباط بين المعنيين واضحة؛ لأن الإمالة عدول بالفتحة أو الألف عن استوائهما، وجنوحهما إلى الكسرة أو الياء، والغرض الأصلي منها: تناسب الأصوات وتقاربها، وصيرورتها من نمط واحد؛ وذلك أنك إذا نطقت بكلمة "ساجد" مثلاً، كان في نطقك بالفتحة والألف تصعد واستعلاء، وبالكسرة بعد انحدار وتسفل، فيكون في الصوت شيء من الاختلاف والتنافر، فإن أميلت الألف قربت من الياء وامتزج بالفتحة طرف من الكسرة، فتقرب منها، وتصبح الأصوات من نمط واحد تقريباً.

وقد تأتي الإمالة للتنبيه على أصل أو غيره، وسبأني إيضاح ذلك كله.
والإمالة جائزة لا واجبة، فكل ما يمال يجوز عدم إمالته والرجوع إلى أصله.
وليس هنالك كلمة تمال إلا وفي العرب من يفتحها وهي تكون في الأسماء المتمكنة
والأفعال غالباً، وقد شاعت بين تميم ومن جاورهم من سائر أهل نجد؛ كأسد، وقيس أما
أهل الحجاز فيفتحون بالفتح ولا يميلون إلا قليلاً.
2 أراد بالمثالين: بيان أنه لا فرق بين أن تكون الفتحة قبل تاء التأنيث، أولاً.
هذا: ويرى بعض النحاة أن الممال هو الفتحة وحدها؛ سواء كان بعدها ألف أم لا؛ لأن
الألف ليست إلا فتحة؛ غير أنها طويلة في نحو: الفتى، وقصيرة في مثل "نعمة وسحر".
3 أي: تمال لأجلها، وهذه الأسباب قسمان: لفظي، وهو: الياء والكسرة الظاهرتان،
ومعنوي، وهو: الدلالة على أحدهما.

(304/4)

أما الأسباب فثمانية:
أحدها: كون الألف مبدلة من ياء متطرفة، مثاله في الأسماء: الفتى، والهدى، ومثاله في
الأفعال: هدى واشترى¹، ولا يمال نحو: ناب مع أن ألفه عن ياء بدليل قولهم: أنياب؛
لعدم التطرف²، وإنما إميل نحو: فتاة ونواة، لأن تاء التأنيث في تقدير الانفصال³.
الثاني: كون الياء تخلفها في بعض التصاريف كألف ملهى، وأرطى، وخبلى، وغزا، فهذه
وأشبهها⁴ تمال، لقولهم في التثنية، ملهين، وأرطيان، وخبليان، وفي الجمع حبلبات⁵،
وفي البناء للمفعول: غزي، وعلى هذا، فيشكل قول النازم: إن إمالة ألف "تلا" في
{وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا} 6 لمناسبة إمالة ألف {جَلَاهَا} ، وقوله وقول ابنه: إن إمالة ألف
{سَجَى} ، لمناسبة إمالة ألف {قَلَى} ، بل إمالتهم لقولك: قُلِي، وسَجِي⁷.

- 1 الدليل على أنه الألف فيها مبدلة من ياء: ردها في المثني، والإسناد، تقول: الهديان والفتيان، وهديت واشتريت.
- 2 يميز بعض العرب إمالته إن كان مجروراً، تقول: نظرت إلى ناب بالإمالة، وسبب الإمالة هنا كسرة الإعراب.
- 3 وعلى هذا تكون الألف فيهما مبدلة من ياء متطرفة حكماً.
- 4 أي: مما ألفه زائدة على ثلاثة، سواء كانت بدلا من واو في الاسم كملهى، أو زائدة

للإلحاق كأرطى، أو أَلَفًا مقصورة للتأنيث كحبلَى، أو بدلا من الواو في الفعل الثلاثي كغزا، وأمثلة المصنف على هذا الترتيب الذي ذكرناه.

5 وكذلك: ملهيات، وأرطيات.

6 [سورة الشمس الآية: 2] .

7 أي: حيث تخلف الياء فيهما الألف عند البناء للمفعول، فلا حاجة لدعوى التناسب إذا أمكن غيره، وأجيب: بأن ابن مالك ذكر التناسب؛ لأنه سبب متفق عليه بين النحاة والقراء، وهذا لا ينافي وجود سبب آخر للإمالة.

(305/4)

ويستثنى من ذلك 1 ما رجوعه إلى الياء مختص بلغة شاذة، أو بسبب ممازجة الألف 2 لحرف زائد، فالأول، كرجوع ألف "عَصَا"، و"قَفَا" إلى الياء 3 في قوله هُدَيْل، إذا أضافوهما إلى ياء المتكلم: عَصَيَّ وَقَفَيَّ 4، والثاني، كرجوعهما إليها إذا صغرا فقيلا: عُصَيَّةً وَقَفَيَّةً 5، أو جمعا على "فُعول" فقيلا: عِصَيَّ وَقَفَيَّ 6.

1 أي: من السبب الثاني وهو: كون الياء تخلف الألف في بعض التصاريف.

2 أي: مخالطتها ومجاورتها.

3 مع أنها منقلبة عن الواو.

4 أصلهما: عصوي، وقَفَوِي، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمتا، فلا يمالان؛ لأن الألف فيهما لا تعود للياء إلا في لغة شاذة.

5 أصلهما: عُصَيَّةً، وَقَفَيَّةً، ففعل بهما ما تقدم، وقلبت ياء لمجاورتها ياء التصغير، وهي حرف زائد.

6 أصلهما: عُصُو، وَقَفُو، على وزن فلوس، قلبت الواو الأخيرة ياء كراهة اجتماع

واوين، ثم قلبت الأولى ياء على القاعدة وأدغمتا، وقلبت الضمة الثانية على العين

كسرة؛ لتسلم الياء من القلب ثم كسرت فاؤهما اتباعاً لكسرة العين.

وقد أشار الناظم إلى السببين المتقدمين من أسباب الإمالة، بقوله:

الألف المبدل من "يا" في طرف ... أمل، كذا الواقع منه الياء خلف

دون مزيد أو شذوذ، ولما ... تليه ها التأنيث ما الها عدما*

أي: إن الألف المبدلة من ياء واقعة في طرف الاسم أو الفعل تمال، وكذلك إذا ردت

الألف إلى الياء في بعض التصارييف؛ كالتثنية أو الجمع، أو الإسناد إلى الضمير لا بسبب زيادة قبل ياء التصغير، أو في لغة شاذة وحكم ما فيه هاء التأنيث حكم ما خلا منها؛ فتتمال الألف التي فيها سبب الإمالة، وإن وليتها هاء التأنيث؛ لأنها في حكم الانفصال.

* "الألف" مفعول أمل مقدم. "المبدل" نعت. "من يا" جار ومجرور متعلق بالمبدل. "في طرف" صفة ليا. "كذا" متعلق بمحذوف خبر مقدم. "الواقع" مبتدأ مؤخر. "منه" متعلق بخلف أو بالواقع. "اليا" فاعل للواقع. "خلف" حال من الياء ووقف عليه السكون على لغة ربيعة. "دون" ظرف متعلق بالواقع أو بخلف. "مزيد" مضاف إليه. "أو شذوذ" عطف على مزيد. "ولما" جار ومجرور خبر مقدم، وما اسم موصول، وجملة "تليه" صلة. "ها" فاعل تليه، "التأنيث" مضاف إليه. "ما" اسم موصول مبتدأ مؤخر على حذف مضاف إليه، "لها" بالقصر مفعول عدم مقدم، وألفه للإطلاق وفاعله يعود على "ما" والجملة صلة.

(306/4)

الثالث: كون الألف مبدلة من عين فعل¹ ينول عند إسناده إلى التاء إلى قولك "فُلت" -بكسر الفاء-²؛ سواء كانت تلك الألف منقلبة عن ياء، نحو: باع وكال، وهاب³، أم عن واو مكسورة، كخاف، وكاد⁴، ومات في لغة من قال: مت بالكسر، بخلاف نحو: قال، وطال، ومات في لغة الضم⁵.

1 أما المبدلة من عين اسم، فلا تمال مطلقاً، سواء كانت بدلا عن ياء؛ كعاب وناب، أو عن واو، كتاج وباب.

2 أي: وحذف العين، وذلك حين إسناده إلى تاء الضمير.

3 الألف في كان وباع منقلبة عن ياء مفتوحة، وفي هاب عن ياء مكسورة.

4 الدليل على أن ألفهما منقلبة عن واو: أن مصدرها الخوف والكود.

5 فإن الألف في قال منقلبة عن واو مفتوحة، وفي طال ومات عن مضمومة فهذه لا تمال؛ لأنها تنول عند إسنادها لتاء الضمير إلى "فُلت" بضم الفاء، تقول "فلت" -

وطُلت- ومُت، في لغة الضم.

وإلى السبب المتقدم أشار الناظم بقوله:

وهكذا بدل عين الفعل إن ... يؤل إلى "فلت" كماضي خف وذن*

أي: كما تمال الألف المتطرفة على نحو ما سبق، تمال الألف الواقعة بدلا من عين فعل يصير عند إسناده إلى تاء الضمير على وزن "فلت" بكسر الفاء، سواء كانت العين واوًا، كخاف، أو ياء كدان، فتجوز إمالتها.

الخلاصة:

أن الألف التي هي عين الفعل، تمال إن كانت عن ياء مفتوحة؛ كدان، أو مكسورة كهاب، أو عن واو مكسورة كخاف؛ فإن كانت عن واو مضمومة كطال، أو مفتوحة كقال، لم تمل.

* "وهكذا" جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. "بدل من عين الفعل" بدل مبتدأ مؤخر وما بعده مضاف إليه.

"يؤل" فعل الشرط، وفاعله يعود إلى الفعل، والجواب محذوف، "كماضي" خبر لمبتدأ محذوف، "خف" مضاف إليه. "ودن" عطف عليه مقصود لفظهما، وفي هذا البيت: السبب الثالث من أسباب الإمالة.

(307/4)

الرابع: وقوع الألف قبل الياء¹، كبايعته وسأيرته، وقد أهمله الناظم والأكثر. الخامس: وقوعها بعد الياء متصلة، كبيان²، أو منفصلة بحرف كشَّيان وجادت يداها، أو بحرفين أحدهما الهاء، نحو: دَخَلْتُ بَيْتَهَا³. السادس: وقوع الألف قبل الكسرة⁴، نحو: عالم وكاتب. السابع: وقوعها بعدها⁵ منفصلة: إما بحرف، نحو: كتاب وسلاح، أو بحرفين، أحدهما هاء⁶، نحو: يريد أن يضربها، أو ساكن، نحو:

1 بشرط أن تكون متصلة كما مثل المصنف، أو منفصلة بالهاء كشاهين.
2 ومثله: بيع وكيال، بتشديد الياء، بل إن الإمالة مع التشديد أقوى لتكرار السبب، وهو الياء.

- 3 قيد بعضهم ذلك بالألا يفصل بين الياء والهاء بحرف مضموم، نحو: هند استع بيتها، وإلا امتنعت الإمالة، كذلك تمتنع إن كانت الألف منفصلة عن الياء بحرفين ليس أحدهما "هاء"، نحو: ساد الوفاق بيننا، أو بأكثر من حرفين، نحو: عيشتنا راضية، قيل: وإنما اغتفر الفصل بالهاء لخفائها فكأنها غير حجاز:
- وفي هذا السبب يقول الناظم:
- كذاك تالي الياء والفصل اغتفر ... بحرف أو مع "ها" كجيبها أدر*
- أي: كذاك تمال الألف الواقعة بعد الياء، بشرط الاتصال بها، واغتفر الفصل بحرف أو حرفين، أحدهما هاء، نحو: الحلة أدر جيبها.
- 4 سواء كانت الكسرة ظاهرة كما مثل المصنف، أو مقدرة، مثل: حادّ؛ فإن أصله: حادد.
- 5 أي: وقوع الألف بعد الكسرة.
- 6 ويشترط أن يكون كلا الحرفين متحركًا، وألا يكون قبل الهاء ضمة؛ فلا يمال نحو: هو يضربها.

* "كذاك" خبر مقدم. "تالي الياء" تالي مبتدأ مؤخر، والياء مضاف إليه. "والفصل" واغتفر" مبتدأ وخبر، نائب فاعل اغتفر يعود إلى الفصل. "بحرف" متعلق بالفصل، "أو مع ها" مع معطوف على مقدر، وهاء مضاف إليه، أي: بحرف واحد، أو مع ها. "كجيبها" الكاف جارة لقول محذوف، وجيبها مفعول أدر مقدم، و"ها" مضاف إليه وهذا هو السبب الرابع للإمالة.

(308/4)

شَمَلال، وسِرْذاح 1 أو بهذين 2 وبالهاء نحو: دِرْهماك.

الثامن: إرادة التناسب 3، وذلك إذا وقعت الألف بعد ألف في كلمتها، أو في كلمة قارنتها قد أميلنا لسبب؛ فالأول: كرايت عمادًا، وقرأت كتابا 4، والثاني: كقراءة أبي عمرو والأخوين: {وَالضُّحَى} ، وبالإمالة مع أن ألفها عن واو الضحوة

-
- 1 الشَمَلال: الناقّة السريعة، والسرداح: الناقّة الطويلة أو الكريمة، أو القوية الشديدة.
- 2 أي: الحرفين: الساكن، فالمتحرك.

وإلى السببين المتقدمين يشير الناظم بقوله:

كذاك ما يليه كسر أو بلي ... تالي كسر أو سكون قد ولي

كسرًا وفصل الها كلا فصل يعد ... فدرهماك من يمله لم يصد*

أي: كذلك تمال الألف إذا وليتها كسرة نحو: عالم، أو وقعت بعد حرف يلي كسرة نحو:

كتاب، أو بعد حرفين وليا كسرة وأولهما ساكن نحو: شمال، ولا يضر الفصل بين

الحرفين بالهاء، نحو: هذان درهماك.

3 أي: التوافق والتماثل بين الكلمة وأخرى مماله لسبب من الأسباب المتقدمة وإنما

يلجأ إليه إن لم يكن هنالك سبب آخر غيره؛ ولهذا يسمى الإمالة للإمالة، أو لمجاورة

الممال، وهو أضعف أسباب الإمالة.

4 فإن الألف الثانية فيهما المنقلبة من التنوين، مماله لمناسبة الألف الأولى التي أميلت؛

لوقوعها بعد كسرة في كلمتها فصل بينهما بحرف واحد.

* "كذاك" خبر مقدم. "ما" اسم موصول مبتدأ مؤخر. "يليه كسر" الجملة من الفعل

والفاعل والمفعول صلة.

"تالي" مفعول بلي. "كسر" مضاف إليه. "أو سكون" عطف على كسر. "كسرًا" مفعول

ولي، والجملة نعت لسكون. "وفصل الها" مبتدأ ومضاف إليه، "كلا فصل" متعلق ببعده

الواقع خبرًا عن المبتدأ، ونائب فاعل بعد يعود على فصل الهاء، "فدرهماك" الفاء

للتفريع، ودرهماك مبتدأ أو مضاف إلى الكاف. "من" اسم شرط مبتدأ ثان. "يمله" فعل

الشرط. "لم يصد" جواب الشرط، والجملة خبر من، وجملة المبتدأ الثاني، وخبره خبر

الأول.

(309/4)

لمناسبة {سَجَى} و {قَلَى} وما بعدهما¹.

وأما الموانع فثمانية أيضًا، وهي: الراء وأحرف الاستعلاء السبعة²، وهي: الخاء، والغين

المعجمتان، والصاد، والضاد، والطاء والظاء والقاف³.

وشرط المنع بالراء أمران: كونها غير مكسورة⁴، واتصالها بالألف⁵: إما قبلها،

1 وعلى هذا فلا يشترط في الإمالة للتناسب ورعاية الفواصل: أن يكون الممال الأصلي

سابقاً على الممال للتناسب. "الآيات الثلاثة، من أول سورة الضحى".
هذا: ويرجع الأول والثاني والثالث من الأسباب؛ إلى القسم المعنوي؛ فإن الأول والثاني
يدلان على الياء، والثالث يدل على الكسرة، أما باقي الأسباب ما عدا الثامن فترجع
إلى القسم اللفظي. والثامن يرجع إلى ما سبب أميل لأجله.
ويشير الناظم إلى السبب الثامن بقوله:

وقد أمالوا لتناسب بلا ... داع سواه كعمادا وتلا*

أي: تمال الألف الخالية من سبب الإمالة؛ لمناسبة ألف قبلها مشتملة على سبب
الإمالة، إن لم يكن هنالك سبب سواه؛ كإمالة الألف الثانية من "عماداً، وتلا"؛ لمناسبة
الألف الممال قبلهما.

2 علة منعها الإمالة – كما يقول النحاة: طلب تجانس الصوت؛ ذلك لأن هذه
الأحرف تستعلي إلى الحنك، وإمالة الألف في صاعد وانحدارها بعد ذلك، أو في هابط
وصعودها بعد، فيه مشقة؛ فمنعت الإمالة لذلك، أما الرء فإنه وإن لم يكن فيها
استعلاء؛ إلا أنها قابلة للتكرار إذا شددت، فكأنها أكثر من حرف واحد فأشبهت
المستعلية، بل قيل: إنها أشد في المنع.

3 هي الحروف التي في أوائل كلمات هذه العبارة "قد صاد ضرار غلام خالي طلحة
ظليماً"، والظليم: ذكر النعام أو هي حروف "خص ضغط قظ".

4 أما المكسورة فسيأتي أنها تمنع المانع.

5 ويشترط ألا يجاور الألف راء أخرى، وإلا لم تمنع الإمالة، نحو قوله –تعالى: {إِنَّ
الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ} [سورة الانفطار الآية: 13] ، و [سورة المطففين الآية: 22] .

* "لتناسب بلا داع" متعلقان بأمالوا. "سواه" نعت لداع، والهاء مضاف إليه. "كعمادا"
خبر لمبتدأ محذوف. "وتلا" معطوف عليه، وكلاهما مقصود لفظه.

(310/4)

نحو: فراش، وراشد، أو بعدها، نحو: هذا حمار، ورأيت حماراً، وبعضهم يجعل المؤخرة
المفصولة بحرف نحو: "هذا كافر" كالمتصلة¹.

وشرط الاستعلاء المتقدم على الألف أن يتصل بها، نحو: صالح، وضامن، وطالب،
وظالم، وغالب، وخالد، وقاسم، أو ينفصل بحرف، نحو: غنائم، إلا إن كان مكسوراً²،

نحو: طلاب، وغلاب3، وخيام، وصيام؛ فإن أهل الإمالة يميلونه4، وكذلك الساكن بعد كسرة5، نحو: مَصْبَاح، وإصلاح، ومطواع، ومقلاة6 وهي التي لا يعيش لها ولد، ومن العرب من لا ينزل هذا منزلة المكسور7.
وشرط المؤخر عنها كونه: إما متصلاً، كساخر، وحاطب8، وحاذل9، وناقف10، أو منفصلاً بحرف، كناقف11، وناقح، وناقق، وبالغ، أو بحرفين،.....

-
- 1 أي: في منع الإمالة.
 - 2 هذا استثناء من الاستعلاء المنفصل بحرف؛ إذ المكسور قبل المتصل متعذر، لأن متلو الألف لا يكون إلا مفتوحاً.
 - 3 هما مصدران لطالب؛ أي: طلب بحق، وغالب، أي: قهر.
 - 4 لأن حرف الاستعلاء المكسور لا يمنع الإمالة.
 - 5 فإنه لا يمنع الإمالة أيضاً؛ لأن الكسرة لما جاورته وهو ساكن قدر اتصالها به، فنزل ذلك منزلة المكسورة.
 - 6 هي بالتاء الفوقية: الناقة تضع واحداً ثم لا تحمل والمرأة لا يعيش لها ولد.
 - 7 أي: لا يجعل الساكن بعد كسرة مثل المكسور، فيمنع الإمالة فيه لأجل حرف الاستعلاء.
 - 8 من حطب، إذا جمع الحطب.
 - 9 من حظل عليه، إذا منعه من التصرف والحركة والمشى.
 - 10 اسم فاعل من نقف رأسه، إذا ضربه عليها حتى يخرج دماغه، أو من نقف الرمانة إذا قشرها ليستخرج حبها، والنقف: كسر الهامة.
 - 11 اسم فاعل أيضاً من نقق البيع نفاقاً إذا راج، والسوق إذا قامت، والرجل والدابة نفوقاً، إذا ماتا، والجرح، إذا تقشر.

(311/4)

كمواثيق ومناشط1، وبعضهم يميل هذا لتراخي الاستعلاء.
وشرط الإمالة التي يكفها المانع: أن لا يكون سببها كسرة مقدرة2 ولا ياء مقدرة3؛ فإن السبب المقدر هنا لكونه موجوداً في نفس الألف أقوى من الظاهر؛ لأنه إما متقدم عليها4، أو متأخر عنها5، فمن ثم أميل، نحو: خاف وطاب6 وحق وزاغ7.

-
- 1 جمع منشأ، صيغة مبالغة من نَشِط إذا جد وطابت نفسه للعمل وغيره.
 - 2 وذلك مثل "خاف" فإن ألفه منقلبة من واو مكسورة، وسبب الإمالة الكسرة المقدرة في الواو المنقلبة أيضًا.
 - 3 مثل "طاب"؛ فإن ألفه منقلبة عن ياء هي سبب الإمالة.
 - 4 أي: على الألف؛ كالكسرة في كتاب، والياء في بيان مثلاً.
 - 5 أي: عن الألف نحو: غانم وبائع.
 - 6 أي: مع تقدم حرف الاستعلاء.
 - 7 أي: مع تأخر حرف الاستعلاء؛ لأن السبب مقدر في نفس الألف، فهو أقوى من الاثنين.

وفيما تقدم من موانع الإمالة يقول الناظم:

وحرف الاستعلاء يكف مظهرًا ... من كسر أو يا، وكذا تكف را
إن كان ما يكف بعد متصل ... أو بعد حرف أو بحرفين فصل
كذا إذا قدم ما لم ينكسر ... أو يسكن إثر الكسر كالمطواع مر*

=

* "وحرف الاستعلاء" حرف مبتدأ، والاستعلاء مضاف إليه. "يكف" الجملة خبر المبتدأ. "مظهر" مفعول يكف.

"من كسر أو يا" كلاهما بيان لمظهر. "وكذا" متعلق بتكف بعد "را" بالقصر فاعل تكف. "كان" فعل الشرط.

"ما" اسم موصول اسمها، وجملة "يكف" صلة. "بعد" ظرف متعلق بمحذوف حال من ما. "متصل" خبر كان، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة. "أو بعد" معطوف على بعد السابق، وحرف مضاف إليه. "أو بحرفين" متعلق بفصل. "كذا" متعلق بمحذوف يدل عليه ما قبله؛ أي: يمال كذا. "وإذا" ظرف خال من معنى الشرط مضاف إلى جملة "قدم" ونائب فاعل قدم يعود إلى المانع. "ما" مصدرية ظرفية. "ينكسر" فعل مضارع فاعله يعود إلى المانع أيضًا. "أو يسكن" معطوف على ينكسر. "إثر الكسر" إثر ظرف متعلق بيسكن، والكسر مضاف إليه.

"كالمطواع" الكاف جارة لقول محذوف، والمطواع أي: المطيع مفعول مقدم لمر، "مر" فعل أمر من ماره أي: أطعمه، والميرة: الطعام.

مسألة: يؤثر مانع الإمالة إن كان منفصلاً¹، ولا يؤثر سببها إلا متصلاً؛ فلا يمال نحو: "أتى قاسم" لوجود القاف²، ولا "لزيد مال"، لانفصال السبب. هذا ملخص كلام الناظم وابنه³، وعليها اعتراض من وجهين: أحدهما: أنهما مثلاً بـ "أتى قاسم" مع اعترافهما بأن الياء المقدرة لا يؤثر فيها المانع⁴، والاستعلاء في هذا النوع لو اتصل لم يؤثر، والمثال الجيد: "كتاب قاسم"⁵.

-
- = أي: إن حروف الاستعلاء السبع التي ذكرها المصنف تمنع الإمالة؛ إذا كان سببها كسرة ظاهرة، أو ياء موجودة على النحو الذي شرح وكذلك تمنع الإمالة الراء غير المكسورة، وذلك إذا وقع كل بعد الألف؛ متصلاً بها، أو مفصلاً بحرف أو بحرفين، وكذلك يمنع الإمالة حرف الاستعلاء المتقدم؛ ما لم يكن مكسوراً، أو ساكناً إثر كسرة؛ فلا إمالة في نحو: طالب وصالح، بخلاف نحو: طلاب وإصلاح ومطواع.
- 1 أي: بأن كان في كلمة أخرى مستقلة بنفسها، سواء كان متصلاً بالألف، أو مفصلاً منها بحرف أو بحرفين كما تقدم.
- والعلة في ذلك: أن عدم الإمالة هو الأصل فيصار إليه بأدنى سبب.
- 2 وهي حرف استعلاء وإن كانت منفصلة عن الألف في كلمة أخرى.
- 3 أي: في شرحي الكافية والخلاصة، ويقول الناظم في الألفية: ولا تمل لسبب لم يتصل ... والكف قد يوجب ما ينفصل*
- أي: إن سبب الإمالة لا يؤثر إذا كان غير متصل؛ بأن كان منفصلاً، أما الكف -أي: سبب المنع- فقد يؤثر منفصلاً، والمراد بالانفصال في الموضوعين: كونهما في كلمة أخرى مستقلة.
- 4 لأن شرط الإمالة التي يكفها المانع: ألا يكون سببها ياء مقدرة، وألف "أتى" منقلبة عن الياء.
- 5 فإن سبب الإمالة هنا الكسرة الظاهرة، فيكفها المانع وإن كان منفصلاً.

1 "ولا" ناهية. "لسبب" متعلق بتمل الجرور بلا. "لم يتصل" الجملة في محل جر نعت لسبب. "والكف" مبتدأ.

"قد" حرف تحقيق. "يوجه" فعل مضارع ومفعول. "ما" اسم موصول فاعل يوجب،
والجملة خبر المبتدأ وهو الكف وجملة "ينفصل" صلة ما.

(313/4)

الثاني: أن نصوص النحويين مخالفة لما ذكرنا من الحكمين¹.
قال ابن عصفور في مُقَرَّبِهِ² بعد أن ذكر أسباب الإمالة ما نصه: "وسواء كانت الكسرة
متصلة أم منفصلة، نحو: "لزيد مال" إلا أن إمالة المتصلة كائنة ما كانت أقوى".
وقال أيضاً: "وإذا كان حرف الاستعلاء منفصلاً عن الكلمة لم يمنع الإمالة إلا فيما أميل
لكسرة عارضة، نحو: "بمال قاسم"³، أو فيما أميل من الألفات التي هي صلات
الضمائر⁴، نحو: "أراد أن يعرفها قبل"⁵، هـ، ولولا ما في شرح الكافية⁶ حملت قوله
في النظم:

والكف قد يوجه ما ينفصل

على هاتين الصورتين⁷ لإشعار "قد يفعل"⁸ في عرف المصنفين؛ بالتقليل

1 أي: المذكورين قبل في "مسألة"، وهما: تأثير مانع الإمالة إن كان منفصلاً، وعدم تأثير
السبب إلا متصلاً.

2 المقرب: كتاب مختصر في النحو والصرف من جزء واحد، منه نسختان مخطوطتان
بدار الكتب المصرية.

قال المؤلف في مقدمته: "لقد وضعت كتاباً صغير الحجم مقرباً للفهم وقفت فيه من علم
النحو على شرائعه، وملكت عصيه وطائعه، وذللت للفهم بحسن الترتيب، وكثرة
التهديب لألفاظه والتقريب، حتى صار معناه إلى القلب أسرع من لفظه إلى السمع".

3 فإن الكسرة فيه عارضة بسبب دخول عامل الجر.

4 لأن الضمير مع ما قبله كجزء من الكلمة، وهما كالكلمة الواحدة.

5 فلا تمال الألف في "يعرفها" لأن القاف بعدهما مانعة من الإمالة وإن انفصلت.

6 أي: من قوله: إن سبب المنع قد يؤثر منفصلاً؛ فيقال: أتى أحمد بالإمالة، وأتى قاسم
بتركها.

7 أي: المذكورتين في كلام ابن عصفور في المقرب، وهما: ما أميل للكسرة العارضة، وما
أميل من الألفات التي هي صلات للضمائر.

8 أي: في قول الناظم: "والكف قد يوجهه ما ينفصل" وقيل: إنما في شرح الكافي لا يمنع صحة حمل كلام الناظم هنا على الصورتين؛ لجواز أن يكون رأيه هنا مخالفاً لما في شرح الكافية، وما ذكر من كلام ابن عصفور لا ينهض حجة عليه، ولا يقتضي أن نصوص النحويين خلاف ما قاله، وعلى ذلك فلا اعتراض ولا مؤاخذه على الناظم.

(314/4)

وأما مانع المانع: فهو الرءاء المكسورة المجاورة¹؛ فإنها تمنع المستعلي والرءاء، أن يمنعا²، ولهذا أميل: {وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ} 3، {إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ} 4، مع وجود الصاد والغين، و {إِنَّ كِتَابَ الْأَنْبَارِ} 5، مع وجود الرءاء المفتوحة، و {دَارُ الْقَرَارِ} 6، مع وجودهم⁷، وبعضهم يجعل المنفصلة بحرف كالمتصلة⁸، سمع سيبويه الإمامة في قوله: عسى الله يغني عن بلاد ابن قادر

1 أي: الواقعة بعد الألف.

2 ذلك لأن الرءاء حرف تكرير فهي بمنزلة حرفين مكسورين، فقوت بذلك جانب الإمامة.

وهذا إذا تأخرت عن الألف، فإن تقدمت عليها لم تؤثر، كما في قوله -تعالى: {وَمِنْ رِبَاطِ الْحَيْلِ} فلم يمله أحد من القراء؛ لئلا يلزم التصعد بعد التسفل.

3 [سورة البقرة من الآية: 7] .

4 [سورة التوبة الآية: 40] .

5 [سورة المطففين الآية: 18] .

6 [سورة غافر الآية: 39] .

7 أي: القاف المستعلية والرءاء المفتوحة، وكلاهما مانع من الإمامة.

8 أي: في أنها تمنع المانع.

9 صدر بيت من الطويل، لهدبة بن خشرم العذري؛ يهجو رجلاً من بني نعيم بن قادر، وقيل: لغيره، وعجزه:

بمنهمر جَوْنِ الرِّبَابِ سَكُوبِ

اللغة والإعراب: قادر: اسم رجل. منهمر: مطر كثير، يقال: انهمل المطر وانهمر؛ أي: نزل بشدة وتتابع نزوله. جون: أسود، ويطلق أيضاً! على الأبيض فهو من الأضداد.

الرباب: السحاب الأبيض، واحده بهاء، سكوب: منصب، من سكب الماء، إذا صبه.=

(315/4)

فصل: تمال الفتحة قبل حرف من ثلاثة:

أحدها: الألف، وقد مضت، وشرطها أن لا تكون في حرف، ولا في اسم يشبهه¹، فلا تمال "إلا" لأجل الكسرة، ولا نحو: "على" للرجوع إلى الياء في نحو: "عليك"، "وعليه" ولا "إلى" لاجتماع الأمرين فيها ويستثنى من ذلك: "ها" و"نا"².

= "الله" اسم عسى. "يغني" الجملة في محل نصب خبر "عن بلاد ابن قادر" جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بيغني "بمنهمر" متعلق أيضاً بيغني: "جون الرباب" جون بدل من منهمر والرباب مضاف إليه. "سكوب" نعت لمنهمر.

المعنى: يطلب من الله تعالى ويرجوه أن ينزل المطر الكثير؛ فيعم الأرض ويكون الخصب والخير العميم؛ ليستغني عن بلاد ابن قادر ويرحل عنها.

الشاهد: إمالة "قادر" مع وجود الفاصل بين الألف والراء المكسورة بحرف، وقد سمع ذلك سيبويه عن العرب وفيه شاهد آخر وهو: محيء خبر "عسى" فعلاً مضارعاً غير مقترن بأن المصدرية، وذلك نادر، والكثير اقترانه بها.

هذا: ومحل كف الراء المكسورة حرف الاستعلاء؛ إذا تقدم على الألف؛ فإن تأخر عنها لم تكف إلى ما تقدم يشير الناظم بقوله:

وكف مستعل ورا ينكف ... بكسر راء كغارما لا أجفو*

أي: إن حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة، إذا وجدت معهما الراء المكسورة كفتها وأميلت الألف لأجلها، مثل: لا أجفو غارماً.

1 وذلك لأن الإمالة نوع من التصرف، وهو لا يدخل الحرف ولا ما يشبهه إلا ما استثنى مما سيأتي، فالإمالة من خواص الأفعال والأسماء المتمكنة.

2 المراد: "ها" التي هي ضمير الغائبة؛ لا "ها" التنبيه، و"نا" ضمير المتكلم المعظم لنفسه، أو ومعه غيره.

* "وكف مستعل" كف مبتدأ ومستعل مضاف إليه. "ورا" بالقصر والتثنية معطوف

على مستعل. "ينكف" فعل مضارع فاعله يعود إلى كف مستعل، والجملة خبر المبتدأ،
"بكسر را" بكسر متعلق بينكف ورا مضاف إليه.
"كغارما" الكاف جارة لقول محذوف وغارمًا مفعول أجفو مقدم.

(316/4)

خاصة؛ فإنهم طردوا الإمالة فيهما¹، فقالوا: "مر بنا وبها"، و"نظر إلينا وإليها"²، وأما
إمالتهم "أتى ومتى"³، و"بلى" و"لا"⁴؛ في قولهم: "افعل هذا إما لا" فشاذ من وجهين:
عدم التمكن⁵، وانتفاء السبب⁶.
الثاني: الراء، بشرط كونها مكسورة، وكون الفتحة في غير ياء⁷،.....

- 1 بشرط أن يكون قبلهما كسرة أو ياء، كما مثل المصنف؛ وذلك لكثرة استعمالها،
ومع اطراد الإمالة فيهما، فهما من قسم المسموع.
- 2 أي: بالإمالة؛ لوقوع الألف مسبوقة بالكسرة، أو الياء مفصولة بحرف.
- 3 أي: من الأسماء المبنية، ومثلهما: "ذا" الإشارية.
- 4 الأولى حرف جواب، والثانية حرف نفي، لا للجواب، خلافاً لقطرب الذي يجيز
إمالة "لا" الجوابية أيضاً، لكونها مستقلة في الجواب، ومثلها: "يا" الندائية.
- 5 أي: لأنها مبنية.
- 6 أي: المجوز للإمالة؛ لأن الألف في المبني أصلية وغير منقلبة عن شيء، وليست قبلها
كسرة، والذي سهل إمالة هذه الأحرف أنها نائبة عن الجمل؛ لأنها تفيد معنى مفهوماً
مستقلة عن غيرها، فأصبح لها منزلة على غيرها وهذا التعليل ظاهر في غير "أتى ومتى"
وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله:
ولا تمل ما لم ينل تمكنا ... دون سماع غير "ها" وغير "نا"*
- أي: لا تمل غير المتمكن إلا سماعاً، ما عدا، "ها" و"نا"؛ فإنهما يمالان باطراد لكثرة
استعمالهما؛ إذا كان قبلهما كسرة أو ياء كما تقدم، وقد علمت أن هذا لا يمنع
الاقتصار على المسموع هذا: وتقال "ها" و"طا"، "را" و"حا" في فواتح السور؛ للفرق
بين الاسم والحرف؛ لأنهما أسماء ما يلفظ به من الأصوات المنقطعة في مخارج الحروف؛
لا حروف وكذلك تمال حروف المعجم مثل: "با، وتا، وثا" إلخ.
- 7 سواء كانت بعد ذلك في حرف استعلاء؛ نحو: من البقر، أو في راء نحو: قوله -

تعالى: {إِنَّمَا تَرْمِي بِشَرِّ} ، أو في غيرهما؛ نحو: {إِنَّمَا لِإِخْدَى الْكُبَرِ} .

* "ما" اسم موصول مفعول تمل. "لم ينل تمكنا" الجملة صلة ما، وتمكنا مفعول ينل. "دون" ظرف متعلق بتمل. "سماع" مضاف إليه. "غير" منصوب على الحال أو على الاستثناء. "هاء" مضاف إليه، "وغير" معطوف على غير الأولى. "نا" مضاف إليه.

(317/4)

وكوئهما 1، متصلتين، نحو: "من الكبر" أو منفصلتين بساكن غير ياء نحو: "من عمرو" بخلاف نحو: "أعوذ بالله من الغير، ومن قبح السير 2، ومن غيرك" 3. واشترط الناظم تطرف الراء مردود 4 بنص سيبويه على إمالتهم فتحة الطاء من قولك: "رأيت خبط رباح" 5.

1 أي: الفتحة والراء.

2 فلا تمال الفتحة فيهما؛ لأنها على الياء والغير جمع غيرة، وهي أحوال الدهر وأحداثه المتغيرة، والسير: جمع سيرة، وهي السنة والطريقة. 3 لأن الفصل فيه بياء ساكنة ويغفر أيضًا الفصل بين الفتحة والراء بحرف مكسور؛ فيمال نحو: "أشر" ويشترط ألا يكون بعد الراء المكسورة حرف استعلاء، نحو: من المشرق؛ فإنه مانع من الإمالة؛ كما نص على ذلك سيبويه. 4 قد يجاب عن الناظم بأنه خص الطرف بالنظر للغالب؛ لا لأنه لازم وسكت عن غيره، ولا يلزم من السكوت عن الشيء نفيه.

5 قال الصبان: لعله بفتح الحاء والباء؛ أي: ورقًا نفضته الرياح من الشجر، والذي في اللسان، خبط الشجرة شدها ثم ضربها بالعصا ونفض ورقها منها، والخبط: ضرب ورق الشجر حتى ينحات عنه، ثم يستخلف من غير أن يضرب ذلك بأصل الشجرة، وعن الليث، الخبط: خبط ورق العضاه من الطلع ونحوه؛ يخبط بالعصا فيتناثر ثم تعلق به الإبل.

ومن هذا يتبين: أنه يجوز سكون الباء وفتحها، ويؤخذ من الإمالة في هذا المثال: أنه لا يشترط في إمالة الفتحة بكسر راء بعدها، كونهما في كلمة واحدة وفي إمالة الفتحة قبل

الراء، يقول الناظم:

والفتح قبل كسر راء في طرف ... أمل كلأيسر مل تكف الكلف*
أي: أمل الفتحة قبل الراء المكسورة بالشروط التي أوضحها المصنف وصلاً ووقفًا،
وهي تكون في الطرف غالبًا، نحو: مل للزمر الأيسر تكف المشقة.

* "والفتح" مفعول أمل مقدم. "قبل" ظرف متعلق به. "كسر راء" مضاف إليه "في طرف" جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لراء، "كلأيسر" الكاف جارة لقول محذوف. "وللأيسر" متعلق بمل. "تكف" فعل مضارع للمجهول مجزوم في جواب الأمر، ومفعوله الأول نائب فاعله المستتر فيه، "الكلف" مفعوله الثاني.

(318/4)

الثالث: هاء التأنيث1، وإنما يكون هذا في الوقف خاصة، كرحمة ونعمة؛ لأنهم2 شبهوا التأنيث بألفه لاتفاقهما: في المخرج3، والمعنى4، والزيادة5، والتطرف، والاختصاص بالأسماء، وعن الكسائي إمالة هاء السكت أيضًا نحو: {كِتَابِيَّةُ}، والصحيح المنع، خلافًا لثعلب وابن الأنباري.

1 ومثلها: هاء المبالغة، نحو: علامة؛ لأنها في الأصل هاء تأنيث أما هاء السكت، نحو: "كتابيّه" فلا تمال الفتحة قبلها على الراجح، وكذلك لا تمال الفتحة قبل تا التأنيث التي لا تقلب هاء، كرحمة عند من يقف عليها بالتاء، ولا قبل التاء المتصلة بالفعل، كقامت.
2 بيان لسبب إمالة الفتحة قبل الهاء مع أنها ليست من أسباب الإمالة.
3 لأن كلا يخرج من أقصى الحلق.
4 لأنهما يدلان على التأنيث.
5 أي: على أصول الكلمة.

وقد أشار الناظم إلى إمالة الفتحة قبل الهاء، بقوله:

كذا الذي تليه "ها" التأنيث في ... وقف إذا ما كان غير ألف*

أي: كذلك تمال الفتحة قبل هاء التأنيث في حالة الوقف؛ بشرط ألا يكون قبل الهاء ألف؛ نحو: الصلاة والحياة؛ فإنها لا تمال. قال الأشموني: إنه لا وجه لاستثناء الألف؛ لأن الضمير في تليه راجع للفتح وليس للحرف الذي تليه الهاء ولعله فعل ذلك لدفع

توهم أن الهاء تسوغ إمالة الألف كما سوغت إمالة الفتحة.

* "كذا" جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. "الذي" مبتدأ مؤخر. "هاء التانيث" ها فاعل تليه والتانيث مضاف إليه، والجملة صلة الذي. "في وقف" متعلق بتليه. "إذا" ظرف فيه معنى الشرط. "ما" زائدة. "كان" اسمها يعود إلى الذي تليه هاء التانيث، "غير ألف" غير خبرها وألف مضاف إليه.

(319/4)

الأسئلة والتمرينات:

- 1 عرف الإمالة، وبين الغرض منها، وحكمها، ومن هم أصحابها؟
- 2 ما الذي تدخله الإمالة من أنواع الكلمة؟ اشرح ذلك، ومثل لما تقول.
- 3 اذكر أربعة من أسباب الإمالة، ومثلها من الموانع، مع الإيضاح بالتمثيل.
- 4 متى تمال الفتحة؟ وما شرط إمالتها قبل الراء؟ اشرح ذلك، موضحاً بالأمثلة.
- 5 اشرح قول ابن مالك:

وكف مستعل ورا ينكف ... بكسر را كغارما لا أجفو

وبين على ضوئه حكم الألف في قوله -تعالى: {وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ} ، {وَإِنَّ الْآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ} .

- 6 بين ما تجوز إمالته، وما لا تجوز؛ مع ذكر السبب، والمانع فيما يأتي:
قال -تعالى: {وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ، فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى} ، {قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ} {يَمْحَقُ اللَّهُ الرَّبَا وَيُرِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ} .

في الأمثال: "إن العصا من العصية، ولا تلد الحية إلا حية". بنس الجار من الأشرار، وأنعم بجوار الأخيار الأبرار، المال مال الله، والخلق عياله، فالويل لمن بالغ في الضرر وبخل بماله على عياله، لقد كان أبو بكر نسابة في العرب، وكان يأخذ الناس بالأيسر في

كل أمر ويجيد بهم عن الضرر ما استطاع إلى ذلك، سبيلا ستمر بنا أزمات، فيجب أن
تندرع بالصبر حت نقضي عليها والله مع الصابرين.

(320/4)

باب: التصريف 1

وهو: تغير في بنية الكلمة² لغرض معنوي أو لفظي؛ فالأول: كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع، وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف³، والثاني: كتغيير قول وغزو إلى قال وغزا⁴، ولهذين التغيرين أحكام كالصحة والإعلال، وتسمى تلك الأحكام: علم التصريف⁵، ولا يدخل التصريف في الحروف، ولا فيما أشبهها وهي الأسماء

باب: التصريف

1 يقولون: إن التصريف في اللغة معناه مطلق التغير، وفي القاموس: التصريف في الكلام: اشتقاق بعضه من بعض، وفي الريح: تحويلها من وجه إلى وجه، وفي الاصطلاح ما ذكره المصنف.
2 أي في صيغتها التي حقها أن تكون عليها حالة الأفراد؛ وذلك لإظهار ما في حروفها؛ من أصالة، أو زيادة أو حذف، أو صحة، أو إعلال، أو إبدال.
3 وكالتكسير والتصغير، وقد سبق الكلام على هذا النوع.
4 وهذا التغير يكاد ينحصر في القلب والإبدال، والحذف، والإدغام، والزيادة والنقل، وهو المقصود هنا.

5 وذلك لما فيها من التغير والتحول من حال إلى حال، وعلى هذا يتضح التعريف الإصلاحي الوافي للتصريف، وهو: أنه علم يبحث عن أحكام بنية الكلمة العربية، بما لحروفها من أصالة وزيادة، وصحة وإعلال ونحو ذلك، وبما يعرض لآخرها من وقف أو غيره؛ مما ليس بإعراب أو بناء، ويكون التصريف في الأسماء المتمكنة، والأفعال المتصرفة في اللغة العربية، ولا يدخل الأسماء الأعجمية، ولا يتعلق بالحروف وأشباهاها، وفي ذلك يقول الناظم:

حرف وشبهه من الصرف بري ... وما سوها بتصريف حري

1 "وحرف" مبتدأ "وشبهه" عطف عليه، والهاء مضاف إليه "من الصرف" متعلق بـ"بري"

الواقع خبراً عن المبتدأ وما عطف عليه، وح ذلك لأن بري على زنة فاعيل، وهي يخبر بها عن الواحد والمتعدد، "وما: اسم موصول مبتدأ "سواهما" سوى ظرف وهما مضاف إليه متعلق بمحذوف صلة "بتصريف: متعلق بجري الواقع خبراً عن المبتدأ وأصله حري بالتشديد فخفف للضرورة.

(321/4)

المتوغلة في البناء 1 والأفعال الجامدة 2؛ فلذلك لا يدخل فيما كان على حرف أو حرفين؛ إذ لا يكون كذلك إلا الحرف كباء الجر ولامه، وقد، وبَل، وما أشبه الحرف كتاء قمت، و"نا" من قمنا، وأما ما وضع على أكثر من حرفين ثم حذف بعضه، فيدخله التصريف، نحو: يد ودم في الأسماء، ونحو: "قِي زيداً"، و"قم"، و"بع" في الأفعال 3. فصل: ينقسم الاسم 4 إلى مجرد من الزوائد، وأقله الثلاثي 5 كرجل، وغايته

- 1 مثل الضمائر، وأسماء الاستفهام والشرط، والموصولات، وأسماء الإشارة، وأسماء الأفعال، وما ورد من تغيير بعض أسماء الإشارة والأسماء الموصولة فشاذ.
- 2 أي: التي لا تختلف أبنيته باختلاف الأزمنة، مثل: نعم، وبئس، وعسى، وليس؛ وذلك لأنها أشبهت الحروف في الجمود والبناء.
- 3 وقس على ذلك ما أشبهه وفيما تقدم يقول الناظم:
ولي أدنى من ثلاثي يرى ... قابل تصريف سوى ما غَيْراً*
- أي: إنه لا يقبل التصريف من الأسماء والأفعال، ما كان على أقل من ثلاثة أحرف؛ إلا ما حدث فيه تغيير بالحذف منه.
- 4 أي: المتصرف؛ أما المبني فقد يكون على حرف أو حرفين.
- 5 قيل: إنما كان أقل أبنية الاسم ثلاثة أحرف؛ لأنه لا بد في اعتدال الكلمة من حرف يبتدأ به، وحرف يوقف عليه، وحرف يتوسطهما. والذي يبتدأ به ينبغي أن يكون متحركاً؛ إذ لا يبدأ بالسكن، والموقوف عليه يجب أن يكون ساكناً، فلما تنافيا كرهوا مقارنتهما، ففصل بينهما بثالث لا تجب فيه حركة ولا سكون؛ ليكون مناسباً لهما فاصبح الثلاثي أكثر الأسماء استعمالاً، لحفته بقلة حروفه، واعتداله بسبب الفصل بين فائه ولامه.

* "أدنى" اسم ليس، "من ثلاثي" متعلق به. "يرى" فعل مضارع للمجهول، والجملة خبر ليس، ونائب فاعله مفعوله الأول، "قابل تصريف" قابل مفعوله الثاني وتصريف مضاف إليه. "سوى" أداة استثناء. "ما" اسم موصول أو نكرة موصوفة مضاف إليه، وجملة "غيراً" صلة أو صفة، والألف للإطلاق.

(322/4)

الخماسي كسَفَرَجَل، وما بينهم الرباعي كجعفر، وإلى مزيد فيه وغايته سبعة كاستخراج¹، وأمثله كثيرة في قول سيوييه لا تليق بهذا المختصر².
وأبنية الثلاثي أحد عشر، والقسمة تقتضي اثني عشر؛ لأن الأول واجب الحركة³،

1 وأقله أربعة، مثل: قتال، وبينهما الخماسي، كإكرام، والسداسي كانطلاق.

وفي ذلك يقول الناظم:

ومنتهى اسم خمس أن تجردا ... وإن يزد فيه فما سعبا عدا*

أي: إن انتهى ما يبلغ الاسم المجرد من الزيادة، خمسة أحرف، وإن زيد فيه فلا يجاوز سبعة أحرف.

2 لخصها صاحب التصريح فقال: "الزيادة تكون: واحدة، وثنيتين وثلاثاً، وأربعاً، ومواضعها أربعة: قبل الفاء؛ وبينهما وبين العين، وبين العين واللام، وبعد اللام ولا تخلو من أن تقع متفرقة أو مجتمعة؛ فالزيادة الواحدة قبل الفاء؛ نحو: "أجدل"، وما بين الفاء والعين؛ نحو: "كاهل"، وما بين العين واللام؛ نحو: "غزال"، وما بعد اللام؛ نحو: "علقى" والزيادتان المجتمعتان قبل الفاء؛ نحو: "منطلق"، وبين الفاء والعين؛ نحو: "جراجر" للضخام من الإبل، وبين العين واللام؛ نحو: "خطاف"، وبعد اللام؛ نحو: "علباء" والزيادتان المتفرقتان؛ بينهما الفاء؛ نحو: "أجادل"، وبينهما العين؛ نحو: "عاقول" وبينهما اللام؛ نحو: "قصيري" لضرب من الأفاعي، وبينهما الفاء والعين؛ نحو: "إعصار"، وبينهما العين واللام؛ نحو: "خيزلي" مشية فيها تناقل، وبينهما الفاء والعين واللام؛ نحو: "أجفلي" للجماعة من كل شيء. والثلاثة المجتمعة قبل الفاء؛ نحو: "مستخرج"، وبين العين واللام؛ نحو: "سلاليم"، وبعد اللام؛ نحو: "عنقوان" وعنقوان الشيء: أوله أو بهجته المتفرقة؛ نحو: "تماثيل" واجتماع ثنتين وانفراد واحدة؛ نحو: "أفعوان" والأربعة؛ نحو: "أشهباب" مصدر إشهباب إذا صار أشهب والشهبة: بياض يخالطه سواد.

3 لأنه مبتدأ به ويتعذر الابتداء بالساكن.

* "ومنتهى اسم" منتهى مبتدأ واسم مضاف إليه. "خمس" خبر. "تجرّدًا" فعل الشرط والألف للإطلاق، والجواب محذوف. "يزد" بالبناء للمفعول فعل الشرط. "فما" الفاء واقعة في جواب الشرط وما نافية. "سبعًا" مفعول عدا مقدم، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

(323/4)

والحركات ثلاث، والثاني يكون محركا وساكنًا؛ فإذا ضربت ثلاثة أحوال الأول في أربعة أحوال الثاني؛ خرج من ذلك اثنا عشر¹، وأمثلتها: فَلَس، فَرَس، كَتِفَ، عَضُدَ، حَبْرَ، عَنَبَ، إِبِلَ، قُفْلَ، صُرْدَ، دُئِلَ، عُنُقَ²، والمهمّل منها: "فِعْل"3. وأما قراءة أبي السَّمَال: "وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ"، بكسر الحاء وضم الباء، فقليل: لم تثبت⁴، وقيل: أتبع الحاء للتاء من "ذات"5، والأصل {الْحُبُكِ}، بضميتين، وقيل على التداخل في حرفي الكلمة، إذ يقال: حبك - بضميتين - وحبك - بكسرتين⁶. وزعم قوم إهمال "فِعْل" أيضا، وأجابوا عن دُئِلَ ورئم؛ بأنهما منقولان من

1 وإليها يشير الناظم بقوله:

وغير آخر الثلاثي افتح وضم ... واكسر وزد تسكين ثانيه تَعُمُ*
ولم يعتبر الحرف الأخير من الثلاثي في الوزن؛ لأنه حرف إعراب فحركته بحسب العوامل وعلاقته بما قبله.

2 الأمثلة التي ذكرها المصنف لهذه الأوزان من الأسماء. وأمثلتها من الصفات على الترتيب المتقدم هي: سَهْل، بَطْل، حَذَر، يَقْظ، نِكْس "السهم ينكسر فوقه فيجعل أعلاه أسفله"، زِم "متفرق". بِلَز "ضخم"، حُلُو، حُطَم، رُئِم، جُنُب.

3 بكسر الفاء وضم العين، وإنما أهملت لثقل الانتقال من كسر لازم إلى ضم لازم وكلاهما ثقیل، ولهذا لم يرد في كلام العرب.

4 وهو الصحيح. وأبو السمال العدوي البصري؛ مقرر له اختيار شاذ في القراءة.

5 ولم يعتد باللام الساكنة؛ لأن الساكن حازر غير حصين. وضعف بأن "أل" كلمة برأسها منفصلة فهي حازر قوي يمنع من الاتباع؛ وصاحب هذا القول أبو حيان.

6 فقد ركب القارئ من اللغتين هذه القراءة، وينسب ذلك لابن جني؛ واعترض على هذا القول بأن التداخل في جزأي الكلمة الواحدة غير معهود، وإنما المعهود التداخل بين حرفي كلمتين. والاتباع أحسن هذه الأقوال. والحبك: طرائق النجوم في السماء والمفرد حبيكة، وحبك الرمل: حروفه والواحدة حباك. ومن الماء والشعر: الجعد المتكسر منهما.

* وغير "مفعول افتتح مقدم. "آخر الثلاثي" آخر مضاف إليه، والثلاثي كذلك. "وضم واكسر" فعلا أمر معطوفان على افتتح. "تسكين" مفعول زد. "ثانية" ثاني مضاف إليه، وهو مضاف إلى الهاء. "نعم" فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر والفاعل أنت.

(324/4)

الفعل 1، واحتج المثبتون بوغل لغة في الوعل 2، وإنما أهمل أو قل لقصدتهم تخصيصه بفعل المفعول 3، والرباعي المجرد مفتوح الأول والثالث كجعفر، ومكسورهما كزبرج 4، ومضمومهما كذملج 5، ومكسور الأول مفتوح الثاني، كقطخل 6، ومكسور الأول مفتوح الثالث، كدرهم 7.

وحبك الرمل: حروفه والواحدة حباك ومن الماء والشعر: الجعد المتكسر منهما.
1 أي: المبني للمجهول، فليسا من الأسماء الأصلية، ودئل: اسم دويبة تشبه ابن عرس، سميت به قبيلة من كنانة، وإليها ينسب أبو الأسود الدؤلي، ورثم: اسم جنس للدبر.
2 وعلى ذلك فليس "فعل" بمهمل كما يزعمون والوعل: تيس الجبل، والأنثى وعلة.
3 واحتمل فيه الثقل؛ لأنه بناء عارضي فرعي على المبني للمعلوم وقد أشار الناظم إلى ذلك - وإلى فعل - فقال:

وفعل أهمل والعكس يقل ... لقصدتهم تخصيص فعل بفعل*
أي: إن ما كان على وزن "فعل" - بكسر فضم - أهمل استعماله للنقل، وعكسه؛ وهو ما جاء على وزن "فعل" بضم فكسر، قليل الاستعمال؛ لأن العرب أرادوا تخصيص صيغة فعلية بفعل؛ أي: بالفعل الماضي الثلاثي المبني للمجهول.
4 اسم للذهب، والسحاب الرقيق فيه حمرة، والزينة من وشي أو جوهر.
5 اسم فرس معاذ بين عمرو بن الجموح.

6 هو الضخم من الإبل، أو زمن خروج نوح عليه السلام من السفينة.
7 ما ذكره المصنف أمثلة لأوزان الأسماء، وأمثلة هذه الأوزان من الصفات هي:
"سَلْهَب" للطويل؛ أو من الرجال خاصة و"دَلْقَم" للناقة التي كسرت أسنانها من الكبر،
وللعجوز.

"وذَرْدَح" للمولع بالشيء والعجوز و"جَرْشَع" للعظيم من الإبل والخيّل، و"سبَطَر"
للشهم الماضي؛ والسَّبْطَرِي: مشية فيها تبخر، و"هَبْلَع" للأكل العظم اللقم، وأوزانها
على الترتيب: فَعْلَل، فَعْلِل، فُعْلَل، فُعْلَل، فَعْلَل، فَعْلَل، فُعْلَل.

* "وفعل" مبتدأ. "أهمل" الجملة خبر. "والعكس يقل" إعرابه كذلك، "لقصدهم" متعلق
بيقل، والضمير المضاف إليه فاعل قصد من إضافة المصدر إلى فاعله، "تخصيص"
مفعوله، "فعل" مضاف إليه. "بفعل" متعلق بتخصيص.

(325/4)

وزاد الأخفش والكوفيون مضموم الأول مفتوح الثالث كجُخْدَب 1، والمختار أنه فرع
من مضمومها، ولم يسمع في شيء إلا وسمع في الضم، كجخذب، وطُخْلَب 2،
وجُرشُع 3، ولم يسمع في بُرْثُن 4 وُبُرْجُد 5 وعُرْفُط 6 إلا الضم.
وللخماسي الجرد أربعة؛ أمثلتها: سَفَرَجَل 7، جَحْمِرَش 8، قِرْطَعَب 9، قُدْعَمَل 10.
فجملة الأوزان المتفق عليها عشرون 11، وما خرج عما ذكرنا من الأسماء العربية
الوضع، فهو مفرع عنها؛ إما بزيادة كمنطلق ومُحَرَّجِم، أو بنقص أصل، كيد ودم، أو
بنقص حرف زائد، ك"عَلِيط" أصله عَلَاط 12؛ بدليل أنهم
نطقوا به، وأنهم لا يوالون بين أربع متحركات، أو بتغيير شكل، كتغيير مضموم الأول
والثالث: بفتح ثالثة.

1 هو الأسد، والطويل الرجلين.

2 خضرة تعلق الماء المزمّن.

3 هو العظيم من الجمال والخيّل.

4 اسم لمخلب الأسد.

5 كساء غليظ مخطط.

- 6 شجر من العضاء في البادية.
- 7 مثال للاسم، والصفة؛ نحو: شمدل للسريع من الإبل والطويل.
- 8 اسم للعجوز المسنة، وللأفعى الضخمة.
- 9 هي الشيء الحقير النافه، ومثال الصفة: جردحل للضخم من الإبل.
- 10 هو: الضخم من الإبل وأوزانها على الترتيب: فَعَلَّل، فَعْلَل، فَعْلَل، فَعْلَل.
- 11 أحد عشر للثلاثي، وخمسة للرباعي، وأربعة للخماسي، ولا عبرة بمن خالف في مضموم الفاء مكسور العين، وقد جعل متفقاً عليه.
- 12 هو الضخم من الرجال.

(326/4)

في نحو: جُخْدَب، وبكسر أوله في نحو: خِرْفَع1، وكتغيير مكسورهما بضم ثالثه في نحو: زَنْبُر2، وأما سَرْخَس وبلخس فأعجميان3.

- 1 هو القطن الفاسد في براعيه.
- 2 هو ما يظهر من درز الثوب. وقيل: هو لحن. والصحيح زَنْبُر، كزبرج.
- 3 الأول: اسم بلدة بخراسان، والثاني: اسم حجر من الجواهر معروف.
- وفيما تقدم من أوزان الرباعي والخماسي المجردين، وحكم ما خرج عما ذكر، يقول الناظم:
- لاسم مجرد رابع "فَعْلَل" ... وَفَعْلِل وَفَعْلَل وَفَعْلَل وَفَعْلَل
ومع "فَعْلَل فَعْلَل" وإن علا ... فمع فَعْلَل حوى فَعْلَللا
كذا فَعْلَل وَفَعْلَل وما ... غاير للزيد أو النقص انتمى*
- أي: إن للاسم الرباعي المجرد ستة أوزان هي المذكورة وللخماسي المجرد المشار إليه بقوله: وإن علا أربعة أبنية وقد ذكرها، وأشار بقوله وما غاير ... إلخ، إلى ما جاء على خلاف ذلك فهو: إما مزيد فيه، أو ناقص محذوف منه بعض حروفه، والمزيد من الأسماء: ما كان بعض حروفه زائداً، وأقصى ما يصل إليه الاسم بالزيادة سبعة أحرف؛ فالثلاثي يزداد عليه حرف؛ نحو: إصبع، وحرفان؛ نحو: إعصار، وثلاثة؛ نحو: مستخرج، وأربعة؛ نحو: اشهباب والرباعي يزداد عليه حرف؛ نحو: مدحرج وحرفان؛ نحو: متدحرج، وثلاثة نحو: عبوثران "اسم نبات" أما الخماسي فلا يزداد عليه إلا حرف مد قبل الآخر،

نحو: سلسيل، وفي الآخر؛ نحو: قَبْعَثري، ولا يتجاوز بالزيادة ستة أحرف وأبنية المزيد كثيرة تزيد على المئات وقد استقصاها ابن عصفور في كتابه "الممتع" وذكرها سيبويه في كتابه؛ فارجع إليهما إن شئت.

* "لاسم" جار ومجرور خبر مقدم. "مجرد رباع" نعتان لاسم، وحذفت ياء النسب من رباع للضرورة، "فعلل" مبتدأ مؤخر، وما بعده معطوف عليه. "ومع" ظرف متعلق بمحذوف حال مما قبله. "فعل" مضاف إليه. "فعلل" معطوف عليه. "علا" فعل الشرط ومعناه: زاد، وفاعله يعود على اسم، "فمع" الفاء واقعة في الجواب، "ومع" ظرف متعلق بمحذوف حال من "فعللا" الواقع مفعولا لحوى، و"فعلل" مضاف إليه، وجملة "حوى" جواب الشرط على تقدير قد داخله على الماضي، وفاعل حوى يعود على اسم. "كذا" متعلق بمحذوف خبر مقدم. "فعلل: مبتدأ مؤخر. "وفعلل" عطف عليه. "وما" اسم موصول مبتدأ. "غاير" الجملة صلة. "للزيد" متعلق بانتمى. "أو النقص" عطف على للزيد، وجملة "انتمى" خبر المبتدأ.

(327/4)

فصل: وينقسم الفعل إلى مجرد، وأقله ثلاثة كضرب، وأكثره أربعة، كدَحْرَج. وإلى مزيد فيه، وغايته: ستة، كاستخرج¹، وأوزانه كثيرة². وأوزان الثلاثي ثلاثة: كضَرَبَ وعَلِمَ، وظَرَفَ³، وأما نحو: ضَرَبَ، بضم أوله وكسر ثانيه فمن قال: "إنه وزن أصلي" مستدلاً بأن نحو: جُنَّ وَجَّيْتُ، وطُلَّ دَمُهُ، وأُهْدِرَ، وأولع بكذا، وعني بحاجتي، بمعنى اعتنى بها⁴، وزُهِيَ علينا، بمعنى تَكَبَّرَ⁵ لم تستعمل إلا مبنية للمفعول عده رابعاً⁶، ومن قال: "إنه فرع من فعل الفاعل"، مستدلاً بترك الإدغام في نحو: سُوِيَر، لم يعدده⁷.

1 وأقله أربعة، مثل "أكرم" ثم الخماسي كانطلق.

2 تقدم المشهور منها في باب مصادر غير الثلاثي "جزء 3 صفحة 38".

3 لأن الفاء لا تكون إلا مفتوحة، ولا تكون ساكنة؛ لأنه لا يبدأ بالساکن.

4 أما "عني فلان كذا" بمعنى قصده، فهو مبني للفاعل.

5 ومثلها: حَمَ، وَرُكِمَ، وَوُعِكَ، وفُلَجَ، وسَقِطَ في يده، ونَفِست المرأة، وتُنَجَّت الدابة، وعُغِمَ الهلال، وأُغْمِيَ على محمد... إلخ.

6 وإلى هذا ذهب المبرد والكوفيون وتبعهم الناظم، ودليلهم: أن فعل المفعول لو كان فرعاً لغيره لاستلزم وجوده وجود ذلك الغير؛ لأن وجود الفرع يستوجب وجود الأصل، واللازم باطل لوجود هذه الأفعال ونحوها، فكذلك الملزوم.

7 وهذا هو الأظهر، وهو مذهب البصريين، وحجتهم: أن عدم قلب الواو ياء وإدغامهما، مع اجتماعهما، وسبق إحداهما بالسكون على مقتضى القاعدة، دليل على أنها مغيرة عن فعل الفاعل وهو ساير؛ فكما لا تدغم الألف من ساير، فكذلك ما غير عنها، وأجيب بأنه لو أدغم، وقيل: سُيِّرَ، لم يعلم، أهو مجهول ساير؟ أو سَيَّرَ؟ فترك الإدغام منعاً للإجمال.

وهذه الأوزان الثلاثة للفعل الثلاثي، هي باعتبار الماضي فقط، أما باعتبار الماضي مع المضارع فله ستة أحوال تقدمت في باب أبنية المصادر "جزء 3 صفحة 31". وفي أوزان الفعل الثلاثي يقول الناظم: =

(328/4)

وللرباعي وزن واحد كدَخَرَجَ، ويأتي في دُخِرَجَ - بالضم - الخلاف في فعل المفعول.

فصل: في كيفية الوزن، ويسمى التمثيل¹.

تقابل الأصول بالفاء، فالعين، فاللام²، معطاة ما لموزونها من تحرك وسكون³، فيقال في فلس: فَعَلْ، وفي ضرب: فَعَلْ، وكذلك في قام وشَدَ؛ لأن أصلهما: قَوَمَ وشَدَدَ⁴، وفي عِلَمَ: فَعِلْ، وكذلك في هاب وَمَنَّ⁵، وفي ظَرْفَ: فَعَلْ، وكذلك في طال وحَبَّ⁶.

=

وافتح وضم واكسر الثاني من ... فَعِلْ ثلاثي وزد نحو ضمن

ومنتهاه أربع إن جرذا ... وإن يُزَد فيه فما ستاً عدا*

وقوله: وزد نحو ضمن، يشير إلى رأي الناظم الذي يوافق فيه الكوفيون بجعل وزن "فَعِلْ" وزناً أصلياً، وقد علمت حجة كل من الفريقين.

1 وذلك: لمثالة حروف الميزان للموزون في عدد الحروف وهيأتها والغرض من الوزن: بيان أحوال أبنية الكلمة في الحركات والسكنات، والأصول والزوائد، والتقديم،

والتأخير، والحذف وعدمه، وقد اختير للميزان لفظ "فعل".
2 ويسمى الحرف الأول: "فاء الكلمة"، والثاني: "عين الكلمة"، والثالث: "لام الكلمة".

3 أي: أصليين.

4 قلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها في الأول، وأدغمت الدال في الدال لاجتماع المثليين في الثاني.

5 لأن أصلهما: هَيَب، وَمَلِل، ففعل بهما ما تقدم من القلب والإدغام.

6 فإن أصلهما: طَوَّل وَحُب، ففعل بهما ما سبق أيضًا.

* "الثاني" تنازعه الأفعال الثلاثة قبله على أنه مفعول به، "من فعل" متعلق بمحذوف حال من الثاني. "ثلاثي" نعت لفعل. "نحو" مفعول زد. "ضمن" مضاف إليه مقصود لفظه. "ومنتهاه" مبتدأ، ومضاف إليه. "أربع" خبر. "جردا" فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط، ونائب فاعله يعود إلى المضاف إليه، والألف للإطلاق، وجواب الشرط محذوف، "يزد" فعل مضارع فعل الشرط. "فيه" متعلق به. "فما" الفاء واقعة في جواب، وما نافية، "ستا" مفعول عدا مقدم، والجملة جواب الشرط، ومعنى عدا، جاوز.

(329/4)

فإن بقي من أصول الكلمة شيء 1 زدت لامًا ثانية في الرباعي، فقلت في جعفر: "فَعَلَل"، وثانية وثالثة، في الخماسي، فقلت في جَحَمَرَش: "فَعَلَّلِل" 2. ويقابل الزائد بلفظه، فيقال في أَكْرَمَ، وَيَطْرَ، وَجَهْوَر: "أَفْعَلْ وَفَيَعْلْ وَفَعُول" 3، وفي افْتَدَرَ: افْتَعَلَ، وكذلك في اصْطَبَرَ وادَّكَرَ؛ لأن الأصل: اصْتَبَرَ وادْتَكَّرَ 4، وفي استخرج: استفعَل.

إلا أن الزائد إذا كان تكرارًا لأصل 5 فإنه يقابل عند الجمهور بما قبول به ذلك الأصل 6، كقولك في

حَلَّتَيْت 7،

1 بأن كان أصل وضع الكلمة على أكثر من ثلاثة أحرف.

2 وهذا مذهب البصريين وهو الصحيح.

وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله:

بضمن فعل قابل الأصول في ... وزن وزائد بلفظه اكتفي

وضاعف اللام إذا أصل بقي ... كراء جعفر وقاف فستق*

أي: قابل أصول الكلمة عند الوزن بما تضمنه لفظ "فعل" من الحروف؛ أي: بالفاء والعين واللام، والزائد يعبر عنه بلفظه، وضاعف اللام إن بقي بعد الثلاثة أصل فتقول في وزن جعفر: "فَعْلَل" وفي وزن فستق "فُعْلَل".

3 على طريق اللف والنشر المرتب.

4 قلبت تاء الافتعال طاء في الأول ودالا في الثاني، كما سيأتي إيضاحه في موضعه.

5 سواء كان للإلحاق أو غيره.

6 أي: يكرر الأصل ولا ينطق بالحرف الزائد نفسه.

7 نوع من الصمغ لوجع المفاصل، والتاء فيه للإلحاق.

* "بضمن" متعلق بقابل. "فعل" مضاف إليه؛ أي: بما تضمنه من الحروف الثلاثة.

"قابل" فعل أمر. "الأصول" مفعول قابل. "في وزن" متعلق بقابل، "وزائد" مبتدأ.

"بلفظه" متعلق باكتفي على أنه نائب فاعله متقدم، والجملة خبر المبتدأ، "اللام" مفعول ضاعف. "إذا" ظرف فيه معنى الشرط. "أصل" فاعل لمحذوف يفسره ما بعده، وهو فعل للشرط، والجواب محذوف. "كراء" خبر لمبتدأ محذوف. "جعفر" مضاف إليه، وما بعد عطף عليه.

(330/4)

وَسُخْنُونُ1، وَاغْدَوْدَنُ2: فِعْلِيل، وَفُعْلُول، وَافْعَوْعَل.

وإذا كان في الموزون تحويل3، أو حذف4، أتيت بمثله في الميزان، فتقول في ناء: فَلَغَ، فإنه من نأى5، وفي الحادي: عالف؛ لأنه من الوَحْدَة6،

1 قال صاحب التصريح: هو أول المطر، والريح، والنون فيه للإلحاق، ولم أعثر عليه في مراجع اللغة.

2 اغدودن النبت: اخضر حتى يقرب إلى السواد، والشعر طال وتم. والمعدودن من

الشجر: الناعم المثني، والشاب الناعم، والبدال فيه لغير الإلحاق.
الخلاصة:

أن الزائد يعبر عنه بلفظه كما ذكر الناظم في البيت السابق؛ إلا المبدل من تاء الافتعال فيعبر عنه بأصله وهو التاء، وإلا المكرر فإنه يكرر ما يقابله في الميزان. وفي ذلك يقول الناظم:

وإن يك الزائد ضعف أصلي ... فاجعل له في الوزن ما للأصل*
أي: إذا كان الحرف الزائد في الموزون ضعف حرف أصلي فيه، فاجعل له في الوزن من أحرف الميزان ما للأصل الذي هو ضعفه؛ فإن كان ضعف الفاء قبول بالفاء، وإن كان ضعف العين قبول بالعين، وإن كان ضعف اللام قبول باللام؛ كما مثل المصنف.
3 أي: من مكان إلى آخر، ويسمى هذا: القلب المكاني؛ وذلك بأن قدمت العين على الفاء؛ كآصع، جمع صاع، فإنها على وزن "أعقل"، أو اللام على الفاء كحادي، أو اللام على العين كناء.

4 أي: في بعض الأصول.

5 قدمت اللام -وهي الياء- إلى موضع العين وهي الهمزة فصار: نياء، على وزن قلع، فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

6 أصله: واحد، أخرت الفاء -وهي الواو- إلى موضع اللام وهي الدال، ولما كان لا يمكن البدء بالألف، قدمت الحاء عليها فصار حادو، فقلبت الواو ياء لتطرفها إثر كسرة، فصار حادي.

* "الزائد" اسم يك الواقعة فعلاً للشرط: "ضعف أصل" ضعف خبرها وأصل مضاف إليه، "فاجعل" الجملة جواب الشرط، "له" في موضع مفعول اجعل مضاف إليه. "فاجعل" الجملة جواب الشرط. "له" في موضع مفعول اجعل الثاني. "في الوزن" متعلق باجعل. "ما" اسم موصول مفعول اجعل الأول للأصل متعلق بمحذوف صلة.

(331/4)

وتقول في يَهَبْ: يَعل1، وفي بَعْ: فِل، وفي قاض: فاع2.

فصل: فيما تعرف به الأصول والزوائد.

قال الناظم رحمه الله:

والحرف إن يلزم فأصل والذي ... لا يلزم الزائد تا احتذِي 3
وفي التعريفين نظر: أما الأول 4 فلأن الواو من "كوكب"، والنون من "قَرْنُفَل".

-
- 1 أصله "يُوهِب" حذفت الواو لوقوعها بين عدوتيهما: الفتحة والكسرة.
 - 2 أصله: قاضي، حذفت لامه لالتقاء الساكنين.
 - 3 هذا: وإذا تعذر وزن بعض الكلمات مثل: اسطاع، وأهراق، روعي في ذلك الأصل، فيقال في وزئهما: "أفعل"؛ لأن أصلهما: أطوع، وإريق، والسين والهاء زائدتان.
- تنبيه:

يؤخذ مما تقدم: أن الميزان يطابق الموزون في: القلب المكاني، وفي الإعلال بالحذف، وبالنقل والحذف، في إدغام حرف أصلي في زائد، نحو: قدس أو زائد في زائد نحو: مكرمي. ويخالفه في: الإعلال بالقلب، وفي الإعلال بالنقل فقط، وفي الإعلال بالنقل والقلب؛ فوزن جاء فَعَلَ، ووزن يقول، يَفْعَل، ووزن أطاع أَفْعَلَ. وفي إدغام حرف أصلي في مثله، نحو: يقرّ، وزائد في أصلي، نحو: سيد.

وسياقي مزيد إيضاح لذلك.

- 3 أي: إن الحرف الأصلي هو: الذي يلزم جميع تصارييف الكلمة، والزائد هو الذي لا يلزم في جميع التصارييف، مثل التاء في احتذي، فهي زائدة؛ لأنها تحذف في بعض التصارييف تقول: حذ حذوه، والاحتذاء، الاقتداء.
- 4 وهو تعريف الأصلي بأنه: هو الذي يلزم في جميع التصارييف.

* "والحرف" مبتدأ. "إن يلزم" شرط وفعله "فأصل" الفاء واقعة في جواب الشرط وأصل خبر لمبتدأ محذوف. أي: فهو أصل، والجملة جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ، "والذي" مبتدأ. "لا يلزم" الجملة صلة. "الزائد" خبر المبتدأ. "مثل" خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: وذلك. "تا" مضاف إليه وقصر للضرورة. "احتذى" مضاف إليه، مقصود لفظه، وهو مبني للمجهول، من احتذى به؛ أي: اقتدى به، وحذا حذوه؛ أي: تبعه، ويقال: احتذى؛ أي لبس الحذاء، وهو النعل.

زائدتان كما ستعرفه مع أنهما لا يسقطان¹.
وأما الثاني²؛ فلأن الفاء من "وَعَدَ"، والعين من "قال"، واللام من "غَزَا" أصولٌ مع
سقوطهنَّ في "يَعِدُ" و"قُلُ" و"لَمْ يَغْزُ"³.
وتحرير القول فيما تُعرف به الزوائد أن يقال: اعلم أنه لا يحكم على حرف بالزيادة حتى
تزيد بقية أحرف الكلمة على أصلين، ثم الزائد نوعان، تكرار الأصل، وغيره.
فالأول: لا يختص بأحرف بعينها⁴، وشرطه أن يماثل اللام كجلبب وجلباب، أو العين:
إما مع الاتصال كقَتَلَ⁵، أو الانفصال بزائد كعَقَنَقَلَ⁶، أو تماثل الفاء والعين
كمَرَمَرِسَ⁷، أو العين واللام كصَمَحَمَحَ⁸، وأما الذي يُماثل الفاء وحدها كقَرَقَفَ⁹.

-
- 1 لأن الكلمتين جامدتان.
 - 2 وهو تعريف الزائد بأنه: ما لا يلزم في جميع الصاريف.
 - 3 وعلى ذلك فتعريف الأصلي غير جامع، وتعرف الزائد غير مانع.
 - ويجاء عن الناظم في ذلك: بأن الأصلي الساقط لعلة تصريفية -مقدر وجوده فهو كالثابت والزائد الذي يلزم لعلة كان مقدراً سقوطه، فالمقصود من اللزوم، وعدمه؛ إما تحقيقاً، وإما تقديرًا.
 - 4 فيكون في جميع الحروف ما عدا الألف؛ لأنها لا تقبل التضعيف، ولا يختص بحروف "سألتمونيها".
 - 5 مثال للفعل، ويكون في الاسم مثل: سَلَّمَ، وقَتَب. وهل الزائد الحرف الأول أو الثاني؟ قولان.
 - 6 مثال للاسم، أما الفعل فنحو: احدَوْدَب، واعشَوْشَب، والعقنقل: الوادي العظيم المتسع، والكثيب المتراكم.
 - 7 هو: الداهية، والأرض لا تنبت شيئاً، ووزنه "فَعْفَعِيل" ومثل: مَرَمَرِيت بمعنى الداهية أيضاً، ولا ثالث لهما.
 - 8 هو الرجل الشديد المجتمع الألواح، والقصير، والأصلع.
 - 9 هو الخمر يَرْعَد عنها صاحبها، ووزنه "فَعْفَل".

وسُنْدُس1، أو العين المفصولة بأصل كَحْدَرْد2، فأصلي.
وإذا بُني الرباعي من حرفين3، فإن لم يصح إسقاط ثالثه فالجميع أصل كِسْمِسِم4، وإن
صح كَلْمَلِمه وَلَمْه5، فقال الكوفيون: ذلك الثالث مبدل من حرف مماثل للثاني6، وقال
الزجاج: زائد غير مبدل من شيء7، وقال بقية البصريين: أصل8.
والنوع الثاني: 9 مختص بأحرف عشرة جمعها الناظم في بيت واحد أربع

-
- 1 هو رقيق الديباج، ووزنه "فُعْلَف".
 - 2 اسم رجل، ووزنه "فَعْلَع" ولم يرد على هذا الوزن غيره.
 - 3 وذلك بأن تكررت فاؤه وعينه، سواء كان ذلك في اسم كما مثل المصنف، أو في فعل
مثل: وَسُوس، وزلزل.
 - 4 وزنه "فِعْلِل" ولا يصح إسقاط ثالثه؛ لأن أصالة أحد المكررين فيه واجبة تكميلاً لأقل
الأصول، وليس أصالة أحدهما أولى من أصالة الآخر؛ فحكم بأصالتهما معاً والسمسم
بكسر السينين: الحب المعروف، ويفتحهما: الثعلب.
 - 5 هما أمران من ملمت الشيء ولمته، إذا جمعته وضممت بعضه إلى بعض.
 - 6 وهو العين، فأصل "لَمَلَم" -على قولهم- لَم، فاستثقل توالى ثلاثة أمثال فأبدل من
أحدهما حرف يماثل الفاء، فوزنه على ذلك "فَعْل".
 - 7 أي: الثالث الصالح للسقوط، ووزن لَم على قوله "فَعْلَل" بتكرير الفاء.
 - 8 فيكون وزنه عندهم "فَعْلَل" وتكون مادة "لَمَلَم" غير مادة "لَم".
وفيما تقدم يقول الناظم:
واحكم بتأصيل حروف سَمِسِم ... ونحوه والخلف في كَلْمَلِم*
 - أي: احكم بأن جميع الحروف أصلية في مثل: سَمِسِم: من كان رباعي تكررت فاؤه
وعينه، ولا يصلح أحد المكررين للسقوط والحذف؛ فإن صح أحد المكررين للسقوط
مثل: لَمَلَم، ففي الحكم عليه بالزيادة خلاف بسطه المصنف.
 - 9 وهو مما فيه الزائد غير تكرار الأصل.

* "بتأصيل" متعلق باحكم. "حروف سَمِسِم" حروف مضاف إليه، وسَمِسِم كذلك. "ونحوه"
عطف على سَمِسِم. "والخلف" مبتدأ. "في كلملم" متعلق بمحذوف خبر، والكاف بمعنى
مثل مجرور بقي مضاف إلى لَمَلَم، ولملَم: أمر من ملَم الشيء، بضم بعضه إلى بعضه إلى
بعض، وحرك بالكسر للروي.

مرات 1 فقال:

هناك وتسليم تلا يوم أنسه ... نهاية مسئول أمان وتسهيل
فتزاد الألف؛ بشرط أن تصحب أكثر من أصلين²، كضارب، وعماد وعضبي
وسلامي³، بخلاف نحو: قال وغزا، وتزاد الواو والياء بثلاثة شروط؛ أحدها: ما ذكر في
الألف⁴، والثاني: ألا تكون الكلمة من باب سَمْسَم⁵.
والثالث: ألا تتصدر الواو مطلقاً، ولا الياء قبل أربعة أصول في غير مضارع،

1 وجمعها أبو العلاء المعري في قوله: التناهي سمو، وجمعها بعض النحاة في قوله اليوم
تنسأه.

2 بشرط أن يكون مقطوعاً بأصالة الجميع، فإن صحبت أصلين فقط، فليست زائدة،
وإن قدرت زيادته فالألف غير زائدة، وذلك مثل: "أبان". فإنه يحتمل أن وزنه "فعال"
بزيادة الألف وأصالة الهمزة، أو "أفعال" بالعكس ولا تزداد أولاً؛ لأنه لا يبدأ بساكن
وتزداد حشواً وطرفاً، وتكون للتأنيث والإلحاق في الطرف.

3 كرر الأمثلة لبيان أنها تزداد في الاسم: ثانية، وثالثة، ورابعة، وخامسة كما مثل.
والسلامي: واحدة السلاميات، وهي العظامي الصغار بين مفاصل الأصابع في اليدين
والرجلين وتزداد سادسة نحو: قبعثري، وسابعة نحو: أربعاي، وتزداد كذلك في الفعل ثانية
نحو: قاتل، وثالثة نحو: تغافل، ورابعة نحو: سلقى.... إلخ.

وفي زيادة الألف يقول الناظم:

فألف أكثر من أصلين ... صاحب زائد بغير مَين*

أي: إذا صحبت الألف أكثر من حرفين أصليين -أي: ثلاثة حروف أصول- حكم
بزيادتها، والمين: الكذب.

4 وهي: أن تصحب أكثر من أصلين.

5 أي: الثنائي المكرر "الرباعي المضعف" فإنه يحكم بأصالتهما فيه كما تقدم.

* "فألف" مبتدأ. "أكثر" مفعول صاحب مقدم. "من أصلين" متعلق به، وجملة صاحب
نعت لألف، "زائد" خبر المبتدأ. "بغير مَين" بغير متعلق بزائد، ومين مضاف إليه.

وذلك نحو: صَيَّرَف1، وجَوَّهر، وقَضَّيب، وعَجَّوز، وحَذَرِيَّة2، وعَرَقُوَّة3، بخلاف نحو: بَيَّت، وسَوَّط، ويُوَيُّو4 ووَعُوَّة5 وَوَرَنْتَل6، وَيَسْتَعُور7. وتزاد الميم بثلاثة شروط أيضاً، وهي: أن تتصدَّر، ويتأخر عنها ثلاثة أصول فقط،

- 1 هو المحتال المتصرف في الأمور، وصراف الدراهم.
 - 2 هي القطعة الغليظة من الأرض. والأكمة الغليظة والجمع حذاري.
 - 3 هي الخشبة المعترضة على رأس الدلو، وفي هذه الأمثلة زيادة الواو والياء، ثانيتين، وثالثتين، ورابعتين.
 - 4 اسم طائر من الجوارح كالباشق، وجمعه: يَأْيى كمساجد.
 - 5 مصدر وعوع إذا صوت، وهذا وما قبله! من باب سَمَسَم.
 - 6 الورنتل: الداهية، والأمر العظيم، قيل: والنسر وقد تصدرت فيه الواو ووزنه "فَعَّلَل".
 - 7 هو شجر يستاك بعيده، واسم موضع عند حرة المدينة وكساء يجعل على عجز البعير.
- وقد تصدرت فيه الياء قبل أربعة أصول في غير مضارع ووزنه "فَعْلُول" وفي زيادة الياء والواو يقول الناظم:
- والياكذا والواو إن لم يقعا ... كما هما في يُؤَيُّو ووَعُوعا*
- أي: كذلك يحكم بزيادة الياء والواو؛ إذا صحبت كل ثلاثة أحرف أصول مثل الألف ولم يكونا في ثنائي مكرر مثل يُؤَيُّو، ووَعُوعة، ومريم، ومدین، وزنهما "فَعَّلَل" وإن صحبت الياء أكثر من ثلاثة لا "فَعَّلَل"؛ لعدم وجوده في الكلام، ولا "مَفْعَل" وإلا وجب الإعلال بالنقل والقلب، فيقال مرام، ومدان.
- هذا: وتزاد الياء في الاسم؛ أولى نحو: يَلْمع "اسم للسراب"، وثانية نحو: ضيغم وثالثة نحو: قضيب: ورابعة نحو: حذرية.... إلخ.
- وكذلك الواو تزداد ثانية نحو: كوثر. وثالثة نحو: عجوز، ورابعة نحو: عرقوة.... إلخ، ولا تزداد الواو أولاً عند الجمهور على الصحيح.

* "والياء" بالقصر مبتدأ. "كذا" متعلق بمحذوف خبر. "والواو" مبتدأ حذف خبره؛ أي: كذلك. "إن لم يقعا" شرط وفعله، وحذف جوابه للضرورة، وألف الاثنين فاعل بقعا.

"كما هما" في موضع الحال من ألف الاثنين في يقعا. و"ما" كافة للكاف عن العمل، أو نعت لمحذوف، وما مصدرية أي: وقوعاً كوقوعهما، فحذف المضاف وعوض عنه. "ما" فانفصل الضمير، "في يؤيؤ" متعلق بالكاف لما فيها من معنى التشبيه، أو بالمصدر المضاف المحذوف، "ووعوها" معطوف على يؤيؤ مقصود لفظه، وهو من عطف الفعل على الاسم.

(336/4)

وألا تلزم في الاشتقاق، وذلك نحو: مَسْجِدٌ وَمَنْبِجٌ 1، بخلاف نحو: ضِرْغَامٌ 2، وَمَهْدٌ 3، وَمَرْزُجُوشٌ 4، وَمَرْعَزٌ 5، فَإِنَّمَا قَالُوا: "تَوْبٌ مُّرعَزٌ" فَأَثَبْتُهَا فِي الاشتقاق. وتزاد الهمزة المصدرة بالشرطين الأولين 6، نحو: أَفْكَلٌ 7 وأفضل، بخلاف نحو: كُنَائِيلٌ 8، وَأَكَلٌ، وإسْطَبَلٌ.

-
- 1 اسم موضع والنسبة إليه منبجاني، بفتح الباء على غير قياس.
 - 2 أي: لعدم تصدر الميم، والضِرْغَام: الأسد.
 - 3 لأنه لم يتأخر عنها ثلاثة أصول. والمهد: الموضع يهياً للصبي.
 - 4 لأنه تأخر عن الميم أكثر من ثلاثة أصول؛ فالميم فيه أصلية ووزنه "فَعْلُول" والمرزجوش معرب، وعربيته السمسق، وهو نبات طبي طيب الرائحة، تعالج به أمراض كثيرة؛ كعسر البول - والمغص ... إلخ.
 - 5 هو الزغب الذي تحت شعر العنز ويشترط كذلك لزيادة الميم: ألا تكون كلمتها رباعية من حرفين؛ كمرمر، ومهمة. ولا تزداد الميم إلا في الأسماء.
 - 6 وهما: أن تتصدر، وأن يتأخر عنها ثلاثة أصول فقط؛ سواء كانت في فعل أو في اسم. ولو قال المصنف: بالشرط الثاني لكفى؛ لأن فرض الكلام في الهمزة المصدرة.
 - 7 الأفكل: الرعدة، والجماعة؛ يقال: أخذه الأفكل إذا أخذه الرعدة، وجاءوا بأفكلهم؛ أي: جماعتهم.
 - 8 لعدم التصدير، وهو اسم موضع باليمن، وفي زيادة الهمزة المصدرة يقول الناظم: وهكذا همز وميم سبقا ... ثلاثة تأصيلها تحققاً*
 - أي: كذلك يحكم على الهمزة والميم بالزيادة؛ إذا تقدمتا على ثلاثة أحرف أصول حقاً.
-

* "وهكذا" متعلق بمحذوف خبر مقدم. "همز" مبتدأ مؤخر. "وميم" عطف على همز. "سبقا" فعل ماضٍ، وألف الاثنين فاعل. "ثلاثة" مفعول به، والجملة نعت لهمز وميم. "تأصيلها تحققا" تأصيلها مبتدأ، وجملة تحققا خبر، والجملة من المبتدأ والخبر نعت لثلاثة، نائب فاعل تحققا يعود إلى تأصيلها.

(337/4)

وتزاد المتطرفة بشرطين، وهما: أن تسبقها ألف، وأن تسبق تلك الألف بأكثر من أصلين، نحو: حمراء وعِلباء وقُرُفُصاء¹، بخلاف نحو: ماء وشاء، وبناء وأبناء². وتزاد النون متأخرة بالشرطين³، نحو: عثمان وعُصْبَان، بخلاف نحو: أمان وسِنَان⁴.

1 كرر الأمثلة لبيان أنه لا فرق بين أن يكون أول الكلمة مفتوحًا أو مكسورًا أو مضمومًا، والألف في الأولين مسبوقة بثلاثة أصول، وفي الثالث بأربعة.

2 فإن الألف في الأولين مسبوقة بأصل واحد، وفي الآخرين بأصلين لا غير: قال الناظم:

كذاك همز آخر بعد ألف ... أكثر من حرفين لفظها ردف*

أي: كذلك يحكم على الهمزة بالزيادة؛ إذا وقعت آخرًا بعد ألف تبع لفظها -أي: تقدمها- أكثر من حرفين.

3 أي: المذكورين في الهمزة المتطرفة وهما: أن تسبقها ألف، وأن تسبق تلك الألف بأكثر من أصلين وإذا كان قبل الألف حرف مشدد نحو: حسان ورمّان، أو حرف لين نحو: عقيان، وعنوان احتملت الزيادة والأصالة؛ إلا إذا دل دليل على أحدهما، كمنع صرف حسان في قوله أمية بن خلف يهجو سيدنا حسان بن ثابت:

ألا مبلغ حسان عني ... مغلغلة تدب إلى عكاظ

فإن منع صرفه دليل على زيادة النون، وكذلك: عقّان وحيّان؛ إذا اشتقا من العفة والحياة كانت النون زائدة ووزنهما "فَعْلان" ومنعا من الصرف، وإن اشتقا من العفونة والحين كانت النون أصلية وصرفا، وكان وزنها "فَعّال".

وتزاد النون متأخرة أيضًا في المثني والمجموع على حدة، وفي الأمثلة الخمسة في حالة الرفع، ونون الوقاية، ونون التوكيد، ولم يذكرها المصنف ولا الناظم؛ لأن هذه زيادة معروفة متميزة، والمراد هنا بيان الزيادة المحتاجة إلى تمييز لاختلاطها بأصول الكلمة.

4 فإن الألف سبقت فيهما بأصلين لا غير.

* "كذاك" خبر مقدم. "همز" مبتدأ مؤخر، "آخر" نعت لهمز. "بعد ألف" بعد ظرف متعلق بمحذوف نعت ثان لهمز وألف مضاف إليه. "أكثر" مفعول ردف مقدم. "من حرفين" متعلق بأكثر. "لفظها ردف" مبتدأ وخبر، والجملة نعت ألف.

(338/4)

وتزاد متوسطة بثلاثة شروط: أن يكون توسطها بين أربعة بالسوية، وأن تكون ساكنة، وأن تكون غير مدغمة، وذلك، كغَضَنْفَرٍ، وَعَقَنْقَلٍ 1، قَرْنَفَلٍ، وَحَبْنَطَى 2، وَوَرَنْتَلٍ 3، بخلاف عَنَبَرٍ، وَغُرْنَبَقٍ 4، وَعَجَنْسٍ 5.

وتزاد مصدرية في المضارع 6.

وتزاد التاء في التأنيث كقائمة 7، والمضارع كنقوم، والمطاوع كتعلم، وتَدَخَّرَجَ، والاستفعال والتفعُّل والافتعال وفروعهن 8.

- 1 يطلق العقنقل على الوادي العظيم المتسع، وعلى الكثيب المتراكم.
- 2 الحبنطى: الممتلى غيظاً، أو بطنه، وقيل: القصير.
- 3 هو الداهية، والأمر العظيم.
- 4 الغرنيق: طير من طيور الماء طويل العنق يشبه الكركي، أو هو نفسه، والشاب الأبيض الجميل.
- 5 هو الجمل الضخم الشديد والنون فيه ثالثة مدغمة، ووزنه "فعلل" لأن الزائد فيه التضعيف على الراجح.
- 6 وذلك نحو: نقوم وتزاد ثانية نحو: حنظل، وثالثة نحو: غضنفر، ورابعة نحو: رعشن.. إلخ، وكذلك تزداد في المطاوع كانكسر، وفي باب الافتعال كالاحرنجاء وفي زيادتها يقوم الناظم:

والنون في الآخر كاهمز وفي ... نحو غضنفر أصالة كُفي*
أي: تزداد النون في الآخر بشروط الهمزة، وتزداد كذلك إذا وقعت ساكنة بعد حرفين وبعدها حرفان، وألا تكون مدغمة، وذلك نحو غضنفر ومعنى أصالة كُفي؛ أي: منع الأصالة وصرفت عنه.

7 ومثله الجمع؛ كقائمت.

8 أي: من الفعل والوصف وكذلك تزداد في باب التفاعل وفروعه، كالتقاتل وفي باب=

* "والنون" مبتدأ. "في الآخر" حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور بعد وهو. "كاهمز" الواقع خبراً للمبتدأ. "وفي نحو غضنفر" في نحو متعلق بكفي وغضنفر مضاف إليه. "أصالة" مفعول ثانٍ لكفي، نائب فاعله مفعوله الأول، والغضنفر: الأسد.

(339/4)

وتزداد السين في الاستفعال 1، وأهملها الناظم وابنه. وزيادة الهاء واللام قليل، كأهات وأهراق، وطيسل للكثير، بدليل سقوطها في الأمومة 2 والإراقة 3 والطيس 4. وأما تمثيل الناظم وابنه وكثير من النحويين للهاء بنحو: "لمه" و"لم تره" و"لام بذلك" و"تلك" 5؛ فمردود؛ لأن كلا من هاء السكت ولام البعد كلمة برأسها،

= التفعيل والتفعال؛ كالتقديس والترداد، دون فروعهما؛ لأنه لا تاء فيها. وفي زيادة التاء يقول الناظم: والتاء في التأنيث والمضارعة ... ونحو الاستفعال والمطاوعة* أي: تزداد التاء إذا كانت للتأنيث في وصف أو فعل: أو للمضارعة، أو للاستفعال وفروعه من الفعل والوصف، أو للمطاوعة وزيادتها في هذه المواضع مطردة. وتزداد سماعاً في أول الكلمة، مثل: تنضب "اسم لشجر ذي شوك"، وتنفل. "اسم للثعلب أو جروه" وتبيان وتلقاء، وتمساح وتمثال. وفي آخرها نحو: ملكوت، وجبروت، ورحموت، قد زيدت حشواً في ألفاظ نادرة جداً مما جعل العلماء يذهبون إلى أصلتها.

1 قيل: إن السين وحدها لم تزد مجردة عن التاء؛ إلا في اسطاع، يسطيع، وقدموس؛ بمعنى قديم ولا تطرد زيادتها في غير ذلك. 2 أي: في المصدر، وكذلك في الجمع؛ فقد قالوا: أمات، وتغلب الأمهات في العقلاء، والأمات فيما لا يعقل: ووزنها "فعلها" لأنه جمع أم. 3 مصدر أراق الماء؛ إذا صبه، والمضارع يريق، ومضارع أهراق، يهريق.

4 هو العدد الكثير، وكل مع على وجه الأرض من التراب والقمام، أو هو خلق كثير النسل؛ كالذباب، والسماك، والنمل، والهوم.
5 أي: ونحوهما من أسماء الإشارة في البعد؛ كهناك، وأولالك. =

* "والتاء" مبتدأ والخبر محذوف. "في التأنيث" متعلق بذلك الخبر المحذوف؛ أي: زائدة أو تزداد مثلاً. "والمضارعة" معطوف على التأنيث. "ونحو" معطوف على التأنيث. "الاستفعال" مضاف إليه.

(340/4)

وليست جزءاً من غيرها.
وما خلا من هذه القيود حكم بأصالته؛ إلا إن قامت حجة على الزيادة¹، فلذلك حكم بزيادة همزي: شمال²، وأحْبَطاً³، ومي دَلامِص⁴ وابْئَمْ، ونُوي حَنْطَل وَسُنْبَل، وتاء ي مَلَكُوت وَعَفْرِيت، وَسَيِّي قُدْمُوس⁵،.....

= وفي زيادة الهاء واللام يقول الناظم:
والهاء وقفا كلمه ولم تره ... واللام في الإشارة المشتهرة*
أي: تزداد الهاء في الوقف على "ما" الاستفهامية المجرورة، نحو: "لِمه" وعلى فعل الأمر المحذوف الآخر، والمضارع المحذوف الآخر للجزم، نحو لم "تره" وغيرهما مما تقدم في موضعه وزيادة اللام مشتهرة في أسماء الإشارة.
وقد ذكر الأشعري أن التحقيق عدم ذكر هاء السكت ولام الإشارة، مع حروف الزيادة؛ للسبب الذي ذكره ابن هشام.

1 وفي هذا يقول الناظم خاتماً هذا الباب:
وامنع زيادة بلا قيد ثبت ... إن لم تبين حجة كَحَظَلَتْ*
أي: إذا وقع شيء من حروف الزيادة السابقة غير مقيد بالعلامة الدالة على زيادته فامنع زيادته واحكم بأصالته؛ إن لم تقم على زيادته حجة بينة؛ كزيادة نون حنظل، لسقوطها في قولهم: حظلت الإبل إذا آذاها أكل الحنظل، أصله حنظلت.
2 هي ربح الشمال، والجمع شمالات.
3 أي: انتفخ بطنه، والحنطى: الممتلى غيظاً أو بطنه.

4 هو الشيء البراق اللماع، يقال: ذهب دلامصي؛ أي: لماع، ورأس دُلصم؛ أي: أصلع.

5 هو الشيء القديم، والمملك الضخم، والعظيم من الإبل.

* "والهاء" مبتدأ حذف خبره كسابقه، "وقفًا" حال من ضمير الخبر المحذوف بتقدير مشتق؛ أي: واقفًا، أو منصوب بنزع الخافض؛ أي: في وقف "كلمة" متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف "ولم تره" عطف على لمه. "واللام" مبتدأ خبره محذوف كما تقدم. "في الإشارة" متعلق بذلك الخبر المحذوف. "المشتهرة" نعت للإشارة.

* "زيادة" مفعول امنع. "بلا قيد" متعلق بزيادة، وجملة "ثبت" نعت لقيد. "حجة" فاعل تبين، إن كان للمعلوم، نائب فاعله إن كان للمجهول، والجملة فعل الشرط، والجواب محذوف يدل عليه ما قبله. "كحظلت" بفتح الظاء المشالة؛ خبر لمبتدأ محذوف.

(341/4)

وأسطاع¹، لسقوطها في الشُّمول والحَبْط والدَّلَاصَة والبُتْوة والمُلْك والغُفْر -بفتح أوله وهو التراب²- والقَدَم³ والطاعة، وفي قولهم: "حَظَلت الإبل" إذا آذاها أكل الحَنْظَل، و"أَسْبَل الزرع" وبزيادة نوني نَزَجَس وهُنْدَلَع⁴، وتاءِي تَنْضُب⁵ وتُخَيَّب⁶ لانتفاء فِعْلَل وفُعْلَل وفُعْلَل.

- 1 بقطع الهمزة وضم أول المضارع؛ لأن أصله أطاع ومضارعه يُسْطِيع بضم الياء؛ فريدت السين عوضًا عن حركة عين الفعل، فإن أصل أطاع؛ أطوع.
- 2 راجع إلى عفريت والعفريت: الرجل الخبيث الداهية المبالغ في الشيء يقال: رجل عفر وعفريت، وامرأة عفرية. وتضم إليه كلمة نفريت، فيقال عفريت نفريت وعفرية نفرية.
- 3 كان الأولى أن يقول: التقدم كما يدل عليه معناه.
- 4 اسم لنبات ذي شوك.
- 5 نوع من الشجر تألفه الحرباء، واسم بلد قرب مكة.
- 6 يراد به الباطل، من الخيبة، وهي الحرمان وعدم بلوغ المراد يقال: وقعوا في وادي تخيَّب؛ أي: في باطل، وخيبه الله: حرمه الخير، وخاب خيبة إذا لم ينل ما طلب، وفي المثل: الهيبة خيبة والحياب: الفدح الذي لا يوارى.

هذا: وما تقدم يتبين أن من أدلة الزيادة.

- أ- سقوط بعض الأحرف من أصل الكلمة لغير علة؛ كسقوط الهمزة والنون والتاء من الأمثلة التي ذكرها المصنف، وكسقوط ألف ضارب من أصله وهو المصدر، أما السقوط لعلة فلا يكون دليلاً على الزيادة؛ كسقوط الواو من في: وعد يعد؛ ووعد.
- ب- ولزوم عدم النظر لو حكم بالأصالة، وذكر المصنف أمثلة ذلك أيضاً، واقتصر على هذين الدليلين، ومن الأدلة غير ما ذكره المصنف.
- ج- سقوط بعض الأحرف من فروع الكلمة؛ كسقوط ألف "كتاب" عند جمعه على كتب.

- د- وكون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع تلزم فيه زيادته مع الاشتقاق؛ كالنون في شربث "للغليظ الكفين والرجلين" فإنه غير مشتق، ونونه زائدة؛ لأنها في موضع لا تكون فيه مع المشتق إلا كذلك مثل: "جَحَنُفْل" للعظيم الشفة، من الجحفلة وهي لذي الحافر كالشفة للإنسان.

(342/4)

فصل: في زيادة همزة الوصل 1.

هي: همزة سابقة موجودة 2 في الابتداء، مفقودة في الدرج 3.

ولا تكون في مضارع مطلقاً 4،

1 الكلام فيها تكمل للكلام السابق على زيادة الهمزة، وأفردت بفصل خاص

لاختصاصها بالأحكام التي ستأتي وسميت بذلك؛ لأنها تسقط عند وصل الكلمة بها

قبلها وتثبت عند البدء بها؛ أو لأنه يتوصل بها إلى النطق بالساكن؛ ولذلك يسميها

الخليل: "سلم اللسان".

2 أي: واقعة في أول الكلمة متقدمة على جميع حروفها.

3 أي: في الاستمرار في الكلام، ووصل الكلام بعضه ببعض؛ لأنه إنما جيء بها لتكون

وصلة للبدء بالساكن، قيل: وكان الأجر أن يسمى: همزة الابتداء أما همزة القطع فهي

التي تثبت في الوصل وفي الابتداء.

وقد أشار الناظم إلى تعريف همزة الوصل بقوله:

للوصل همز سابق لا يثبت ... إلا إذا ابتدئ به كاستثبتوا*

وفي قوله: للوصل همز، إشارة إلى أن همزة الوصل وضعت همزة لا ألفاً، وقوله استثبتوا، بكسر الباء، أمر للجماعة بالاستثبات من الشيء ومعرفته حق المعرفة.

ويجوز أن يكون فعلاً ماضياً عند فتحها، وتعرف همزة الوصل بسقوطها في التصغير؛ كَبَيّْ وسمي في ابن واسم، بخلاف همزة القطع، فتقول في أب وأخ: أبي وأخي وقد تثبت همزة الوصل في الضرورة كقول الشاعر:

إذا جاوز الإثنين سر فإنه ... بنث وتكثير الوشاة قمين*

كما تحذف همزة القطع عند الضرورة أيضاً؛ كقول القائل:

إن لم أقاتل لبسوني برقعا

4 ثلاثيا أو غيره، مجرداً أو مزيداً؛ ذلك لأنه مبدوء بحرف المضارعة وهي متحركة دائماً فلا حاجة به إلى همزة الوصل.

* "للوصل" خبر مقدم. "همز" مبتدأ مؤخر، "سابق" نعت لهمز. "لا يثبت" الجملة نعت ثان له. "إلا" أداة استثناء لإيجاب النفي. "إذا" ظرف متعلق بيبثت. "به" نائب فاعل ابتدي. "كاستثبتوا" الكاف جارة لقول محذوف، "استثبتوا" فعل أمر مبني على حذف النون، والواو فاعل.

(343/4)

ولا في حرف غير أل1، ولا في ماضي ثلاثي كأمر وأخذ2، ولا رباعي كأكرم وأعطى3، بل في الخماسي كانطلق، والسداسي كاستخراج وفي أمرهما، وأمر الثلاثي كاضرب4، ولا في اسم إلا في مصادر الخماسي والسداسي5 كالانطلاق.

1 أي: التي للتعريف، أو الزائدة، أما الموصولة فهي اسم على الصحيح ومثل أل: "أم" في لغة حمير على القول بأن همزتها للوصل، كما في قوله -عليه السلام: "ليس من أمبر امصيام في امسفر"؛ أي: ليس من البر الصيام في السفر.

2 لأن أوزان الماضي الثلاثي كلها محركة الفاء فلا تحتاج لهمزة وصل.

3 لأن الرباعي لا يبدأ بالهمزة، إلا وزن "أفعل" والهمزة فيه قطع.

4 ضابط ذلك: أنه إذا كان أول المضارع مفتوحاً، كيكتب، وينطلق، ويستخرج، فهمزة أمره وصل، وإن كان مضموماً، كيكرم ويعطي، فهمزته قطع ويستثنى من أمر الثلاثي

ثلاثة أفعال وهي: أخذ، وأكل، وأمر؛ فإن الأمر منها: خذ، وكل، وممر؛ بحذف الفاء وجوباً في: كل، وخذ، وجوازاً في مر، والاستغناء عن همزة الوصل لتحرك أولها قال - تعالى: {خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ} ، {كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا} .

5 أي: المبدوعين بهمزة وصل وهذه هي المواضع القياسية لهمز الوصل، وفيها يقول الناظم:

وهو لفعل ماض على ... أكثر من أربعة نحو أنجلي
والأمر والمصدر منه وكذا ... أمر الثلاثي كاخشَ وامض وانفُذاً*
أي: إن همز الوصل يكون قياسياً في ماضي ما زاد على أربعة أحرف؛ وهو الخماسي والسداسي، وأمره ومصدره، وأمر الفعل الثلاثي الساكن ثاني مضارعه كما مثل، فإن كان ثاني مضارعه متحرك، نحو يقوم، فإن الأمر منه لا يحتاج إلى همز وصل، نحو: "قم".

* "وهو لفعل" مبتدأ وخبر. "ماض" نعت لفعل. "احتوى" الجملة نعت ثان له. "على أكثر" متعلق باحتوى.

"من أربعة" متعلق بأكثر، "والأمر والمصدر" معطوفان على فعل. "منه" في موضع الحال من الأمر وما عطف عليه، والهاء عائدة على الفعل. "وكذا" متعلق بمحذوف خبر مقدم. "أمر الثلاثي" أمر مبتدأ مؤخر والثلاثي مضاف إليه.

(344/4)

والاستخراج.

قالوا: وفي عشرة أسماء محفوظة، وهي: اسم، واست¹، وابن، وابنم²، وابنة، وامرؤ، وامرأة، واثنان، واثنان³، وأيمن المخصوص بالقسم⁴، وينبغي أن يزيدوا "أل" الموصولة؛ وأيم لغة في أيمن، فإن قالوا: هي أيمن فحذفت اللام قلنا: وابنم هو ابن فزبدت الميم⁵.

1 هو الدبر. وأصله: ستة كجمل، حذفت لامه، وهي الهاء تشبيهاً بحروف العلة، وسكنت السين، ثم جيء بالهمزة للتوصل للساكن، وكتعويض عن اللام، ويقال فيه: سَه بحذف العين، ووزنه "قَل" ولم يأت من الأسماء ما حذف عينه إلا هذا - وقولهم: "مذ" لأنها محذوفة من منذ، وست بحذف اللام، ووزنه "فع" ويكون الإعراب على الهاء والتاء. أما اسم؛ فأصله "سمو" عند البصريين ووسم عند الكوفيين، حذفت لامه على الأول

- وفاؤه على الثاني، وسكن أوله وأتي بالهمزة توصلاً وتعويضاً كما سبق.
- 2 هو بمعنى "ابن" والميم فيه زائدة للتوكيد والمبالغة، كما زيدت في "زرهم" بمعنى الأزرق، ومن ذلك قول المتنبي "أبي الله إلا أن أكوه لها "ابنما".
- وأصل ابن: بنو كقلم، فُعل به ما تقدم.
- 3 أصلها ثنيان، وثنيان، حذفت لامهما، وسكنت التاء، ثم جيء بالهمزة كما بينا.
- 4 هو اسم مفرد مشتق من اليمن بمعنى البركة، والأكثر فتح همزته ويجوز كسرهما، وخرج "أيمن" بر القوم بأيمنهم - فإنه - جمع يمين، وهمزته للقطع اتفاقاً.
- 5 وإلى مواضع همزة الوصل السماعية أشار الناظم بقوله:
- وفي آسم است ابن آنم سُمع ... واثنين وامرئ وتأنيث تبع
وايمن همز أل كذا ويبدل ... مدا في الاستفهام أو يُسهّل *
- =

* "وفي اسم" متعلق يسمع وما بعده عطف عليه، وجملة "تبع" نعت لتأنيث ومفعوله محذوف؛ أي: تبع مذكوره منها. "وايمن" معطوف على اسم است إلخ فهو في موضع خفض، ورفع على الحكاية؛ لأنه ملازم للرفع وللابتداء، "همز أل" همز مبتدأ مضاف إليه. "كذا" متعلق بمحذوف خبر. "ويبدل" فعل مضارع ونائب فاعله يعود على همز أل، وهو مفعوله الأول. "مدا" مفعوله الثاني. "في الاستفهام" متعلق ببديل. "أو يسهل" عطف على يبدل.

(345/4)

مسألة: لهمزة الوصل بالنسبة إلى حركاتها سبع حالات، وجوب الفتح في المبدوء بها "أل" 1، ووجوب الضم في نحو: انطلق 2 واستخرج مبنيين للمفعول، وفي أمر الثلاثي المضموم العين في الأصل نحو: اقتل، اكتب، بخلاف امشوا اقضوا 3، ورُجَحان الضم على الكسر فيما عَرَض جعل ضمة عينة كسرة من نحو: أغزي 4، قاله ابن الناظم، وفي تكملة أي علي 5.....

= أي: سمع وحفظ همزة الوصل في الأسماء المذكورة، وفي قوله: وتأنيث تبع إشارة إلى أن المؤنث كالمذكر، وكذلك المتني كالمفرد في جميع ما ذكر.

وإذا دخلت همزة الاستفهام على همز أل، وكلاهما مفتوح لا يجوز حذفه، وجب إبدال همزة الوصل ألفاً وهو الأرجح، أو التسهيل بين الهمزة والألف؛ تقول: ألامير قادم؟ ألامير قادم، ولا يجوز حذف أحدهما لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر، وسيبين المصنف ذلك.

1 وذلك للخفة وكثرة الاستعمال.

2 من كل فعل ماض مضموم ثلاثة ضما أصليا ظاهراً.

3 فإن الهمزة فيهما مكسورة، لأن عينهما في الأصل مكسورة، والأصل: أمشيوا، واقضيوا، استثقلت الضمة على الياء فحذفت، ثم الياء لالتقاء الساكنين، وضمت العين لمناسبة الواو.

4 فإن أصله: اغزوى، استثقلت الكسرة على الواو فنقلت، ثم حذفت الواو للساكنين؛ فالضم نظراً للأصل، والكسر نظراً إلى الحالة الراهنة. ولم يجز هذان الوجهان في "امشوا"؛ لأن كسر الهمزة هو الأصل، وقد عضد بكسر العين أصلاً، فألغى العارض لمعارضته أصليين، بخلاف اغزى.

5 التكملة: كتاب في الصرف لأبي على الفارسي، ألفه تكملة لكتابه "الإيضاح" قيل: إن سبب تأليفه، أن عضد الدولة لما قرأ الإيضاح استقصره، وقال لأبي علي: ما زدت على ما أعرف شيئاً، وإنما يصلح هذا للصبيان، فصنف التكملة وحمله إليه، فلما اطلع عليه عضد الدولة قال: قد غضب الشيخ وجاء بما لا نفهمه نحن ولا هو، وقد عني به كثير من النحاة وتناولوه بالشرح والإيضاح.

(346/4)

أنه يجب إشمام ما قبل ياء المخاطبة¹ وإخلاص ضم الهمزة، وفي التسهيل² أن همزة الوصل تُشم قبل الضمة المشمة³، ورجحان الفتح على الكسر في أيمن وابنم، ورجحان الكسر على الضم في كلمة اسم، وجواز الضم والكسر والإشمام في نحو: اختار وانقاد مبنيين للمفعول، ووجوب الكسر فيما بقي⁴، وهو الأصل.

مسألة: لا تحذف همزة الوصل المفتوحة⁵ إذا دخلت عليها همزة الاستفهام كما حذفت الهمزة المكسورة نحو: {اتَّخَذْنَاهُمْ سِحْرِيًّا} ، {أَسْتَغْفِرْتَ لَهُمْ} 6 وهو الأصل؛ لئلا⁷، يلتبس الاستفهام بالخبر، ولا تحقق، لأن همزة الوصل تثبت في الدرج إلا ضرورة كقوله: ألا لا أرى إثنين أحسن شيمة⁸

-
- 1 وذلك تنبيهها على الضم الأصلي، والمراد بالإشمام هنا: ما يسمى روما عند القراء، وهو الميل بالضممة نحو الكسرة.
 - 2 كتاب ألفه ابن مالك تسهيلاً وتلخيصاً لكتابه المسمى "الفوائد النحوية" وسماه: "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد"، وهو كتاب جمع مسائل النحو وقواعده، وقد عني به العلماء من بعده، ووضعوا عليه شروحا كثيرة.
 - 3 أي: إذا أثمرت الثالث، أثمرت الهمزة، وإلا فلا.
 - 4 أي: من الألفاظ المسموعة، وكذلك المصادر والأفعال، وجملة القول: أن همزة الوصل تكون مكسورة، وتفتح مع لام التعريف وميمه، ومع أيمن وأيم على الراجح وتضم إذا وقع بعدها ضمة أصلية لازمة ويجوز في اسم الضم والكسر وهو أرجح.
 - 5 وذلك في "أل"، و"أم" في لغة حمير، وأيمن، وأيم.
 - 6 الأصل: أأخذناهم، أستغفرت، بهمزة مفتوحة للاستفهام فمكسورة للوصل، حذفت الثانية استغناء عنها بالأولى، وكما حذفت المضمومة حذفت همزة الوصل وقد ترك مقتضى القياس لسبب الذي ذكره المصنف. [ورة ص الآية: 63] ، [سورة المنافقون الآية: 6] .
 - 7 هذا تعليل لقوله: لا تحذف همزة الوصل المفتوحة ... إلخ.
 - 8 صدر بيت من الطويل لم ينسب لقائل وعجزه: =

(347/4)

بل الوجه أن تبدل ألفاً، وقد تسهل 1 مع القصر، تقول: "آلحسن عندك" و"آيمن الله يمينك" بالمد على الإبدال راجحاً، وبالتسهيل مرجوحاً، ومنه قوله:
أألق إن دار الرباب تباعدت 2
وقد قرئ بهما في نحو: {الذَّكْرَيْنِ} ، {الآنَ} .

=

على حَدَّثَانِ الدهر ميني ومن جُمْل
اللغة والإعراب: شيمة: هي السجية والطبيعة، وجمعها: شيم. حدثان الدهر صروفه وأحداثه، جمل: اسم امرأه "ألا" أداة تنبيه "لا" نافية "اثنين" مفعول أول لأرى "أحسن"

مفعول ثان له "شيمة" تمييز "على حدثان" جار ومجرور متعلق بأحسن، والدهر مضاف إليه "مني" متعلق بأحسن كذلك.

المعنى: إنه لا يرى من طبعه وشيمته أحسن منه، ومن جمل على تحمل أحداث الدهر ونوازلها.

الشاهد: في "اثنين" فإن الهمزة فيه الوصل وحققها أن تسقط في الدرج، ولكن الشاعر أثبتها لضرورة الوزن.

1 التسهيل: أن ينطو بها بين الهمزة والألف.

2 صدر بيت من الطويل، وعجزه:

أو آنبت حبل أن قلبك طائر

وقد استشهد به سيبويه ونسبه إلى عمر بن أبي ربيعة. ونسبه العيني: إلى حسان ابن يسار التغلبي.

اللغة والإعراب: الرباب: اسم امرأة. تباعدت: صارت بعيدة عنك. آنبت: انقطع. حبل: الحبل معروف، ويراد به هنا: العهد وأسبابه المودة والصلة "أألق" الهمزة الأولى للاستفهام، والثانية أداة التعريف، و"ألق" منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر مقدم "إن" شرطية "دار الرباب" دار فاعل لمحذوف هو فعل الشرط يفسره تباعدت، والرباب مضاف إليه، والجواب محذوف لدلالة السابق عليه "أن قلبك طائر" أن ومعمولها في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر، وقيل: ألق بالرفع مبتدأ وما بعده خبر، وليس هذا بسليم. =

(348/4)

.....

.....

المعنى: أخبرني وأصدقني! إذا تباعدت عنك دار الرباب، أو انقطع ما بينكما من أواصر الألفة والمحبة وعهد الإخاء، هل ألق أن قلبك يطير معها، ويذهب عقلك حزناً عليها؟ وكفى بذلك عن شدة اضطرابه وخفقانه.

الشاهد: في قوله "أألق" حيث نطق الشاعر بـهمزة "أل" تسهيلاً؛ أي: بين الهمزة

والألف قصرًا، وهذا مرجوح، والكثير الراجح: إبدال همزة أل التالية لهمزة والألف قصرًا
وهذا مرجوح، والكثير الراجح: إبدال همزة أل التالية لهمزة الاستفهام ألفًا.

(349/4)

الأسئلة والتمارين:

- 1 عرف التصريف، ووضح الغرض منه وبين فيم يكون؟ مع التمثيل.
- 2 اشرح قول ابن مالك:
بضمن فعل قابل الأصول في ... وزن وزائد بلفظه اكتفي
وبين على ضوءه كيف تزن الكلمة؟ وما وزن: سافر، مستغفر، انكسر.
- 3 بماذا يعرف الحرف الأصلي من الزوائد؟ اذكر بعض الضوابط لذلك، وما حكم وزن
ما فيه تقديم أو تأخير؟ أذكر أمثلة موضحة.
- 4 اذكر شروط زيادة الواو والياء: ثم شرط زيادة الهمزة والنون، مع التمثيل.
- 5 عرف همزة الوصل، ولم سميت بذلك؟ وما الفرق بينها وبين همزة القطع نطقًا وكتابة؟
- 6 بين موضع الاستشهاد في هذا الباب بما يأتي، وزن ما تحته خط.
قال - تعالى: {قُلْ اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ} .
{وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي} .
{قَالَ رَبِّ ارْنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ} .
وفي الحديث: "إذا لقيت الكافر فالقه بوجه مكفهراً".
حب بالزور الذي لا يرى ... منه إلا صفحة ولما
- 7 اذكر مواضع همزة الوصل القياسية. ثم بين متى يجب ضم الهمزة؟ ومتى يجب فتحها
وكسرها؟ ومثل لما تقول.
- 8 بم يستشهد النحويون بما يأتي مع إعراب ما تحته خط.
إذا جاوز الإثنين سر فإنه ... بنتٌ وتكثر الوشاة قمين
لا نسب اليوم ولا خلة ... اتسع الحرق على الراقع
ولا تبادر في الشتاء ولد بنا ... ألقدر تنزلها بغير جعال

نث الحديث: أفشاه: الوشاة: جمع واش وهو النمام. الجعال: خرقة ينزل بها القدر.
9 زن الكلمات الآتية واضبطها: وبين المجرد منها والمزيد مع النص على أحرف الزيادة.
الله. أب. خال. رسالة. مدعو. سعة. قل. أم. كيس. ترو. وأجب.=

(350/4)

10 "نموذج"

(351/4)

باب الإبدال

مدخل

...

باب: الإبدال 1

باب: الإبدال

1 سيمر بك في هذا الباب أربعة ألفاظ اصطلاحية هي: الإبدال، والقلب، والإعلال، والتعويض، ولكل منها مدلوله الخاص؛ ولهذا رأينا أن نبدأ بتوضيحها، وبيان العلاقة بينها.

أ- فإلإبدال هو: جعل حرف مكان آخر؛ سواء كان الحرفان صحيحين مثل: تلعثم، وتلعثم، ومدكر، ومدتكر، أم معتلين مثل: قال، وباع؛ فإن أصلهما: قول، وبيع، أم مختلفين نحو: دينار، وقيراط؛ أصلها: دنار وقراط.

ب- والقلب: خاص بتحويل أحد حروف العلة أو الهمزة إلى آخر منها، كقلب الواو ألفاً من قول إلى قال، والياء همزة إذا كان متطرفة بعد ألف زائدة؛ نحو: بناء؛ فإن أصله: بناي، والواو المتوسطة ياء بعد كسرة مثل: قيام، والأصل قوام؛ فهو أخص من الإبدال.
ج- أما الإعلال فهو: تغيير أحد حروف العلة أو الهمزة، بقلبه إلى آخر منها، أو

حذفه، أو تسكينه تخفيفاً، مثل: قام، وأصله: قوم، وصاح، وأصله: صحيح، تحركت
الواو والياء وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين، ويسمى هذا إعلالاً بالقلب.
ومثل: مقول من قال، وأصله: مقوول، نقلت ضمة الواو إلى الساكن قبلها فالتقى
ساكنان فحذف الأول منهما لذلك؛ فهذا إعلال بالتسكين ثم بالحذف.
د- وأما التعويض أو العوض فهو: حذف حرف والاستغناء عنه بآخر أيا كان ذلك
الحرف؛ صحيحاً أو معطلاً، وسواء حل العوض مكان المحذوف أم في غير مكانه، مثل:
تاء عدة وهمزة ابن. وقد يكون العوض عن حركة، كسين اسطاع؛ فإنها عوض عن حركة
عينه وعلى هذا: فالعوض لا يتقيد بحرف ولا بمكان معين. أما الإبدال فإنه وإن كان لا
يتقيد بحرف؛ إلا أنه يتقيد بمكان المحذوف.
والإعلال يتقيد بأحرف العلة، والقلب نوع من الإبدال والإعلال، =

(352/4)

الأحرف التي تبدل من غيرها إبدالاً شائعاً 1 لغير إدغام 2: تسعة يجمعها "هَدَأْتُ مُوطِيّاً"
وخرج بقولنا شائعاً؛ نحو قولهم في "أَصَيَّلَان" تصغير أصيل على غير قياس 3، وفي
"اضْطَجَعَ" وفي نحو: "عَلِي" في الوقف: أَصَيَّلَال، وَالْطَّجَعَ، وَعَلَجَ.
قال:
وقفت فيها أَصَيَّلَالاً أسائلها 4

= وتكون العلاقة بينهما على النحو الآتي:
أ- بين الإبدال والقلب عموم وخصوص مطلق؛ فكل قلب إبدال ولا عكس يجتمعان
في نحو: "باع" وينفرد الإبدال في مثل: "اصطبر".
ب- وكذلك الشأن في الإبدال والتعويض؛ فكل إبدال تعويض ولا عكس يجتمعان في
"اصطبر، وادكر"، وينفرد التعويض في نحو: "عدة".
ج- أما الذي بين الإبدال والإعلال، فعموم وخصوص من وجه، يجتمعان في نحو: "قال،
وصاح"، وينفرد الإبدال في نحو: "اصطبر، ومدكر"، والإعلال في نحو: "يقوم".
1 أي: مطرداً وقياساً يضطر إليه في التصريف، ويوقع عدمه في خطأ، كقولك في قال:
"قول".

2 أما الإبدال الشائع للإدغام فيقَع في جميع الحروف، ما عدا الألف اللينة؛ فإنها

لسكونها لا تدغم، ولا تدغم فيها، وليس مكانها هذا الباب.

3 أي: لزيادته على أصله المكبر، وقيل: هو تصغير "أصلان" جمع أصيل؛ كبعير وبعران وهو غير قياسي أيضاً؛ لأن الجمع إنما يصغر على لفظ واحد.

4 صدر بيت من البسيط، للناطقة الذبياني، وقد استشهد به سيبويه، وعجزه:

أعيت جواباً وما بالربع من أحد
اللغة والإعراب: أصيلاً، الأصيل: ما بين العصر وغروب الشمس وجمعه أصلان،
وصغر على أصيلاً بقلب النون لاما. أعيت: ضعفت وعجزت. وفي رواية: عيت.
والمعنى واحد. الربع: المنزل والدار: "أصيلاً" ظرف زمان لوقفت. "جواباً" مفعول
مطلق لمحذوف؛ أي: أعيت عن أن تجيب جواباً. "وما" نافية "بالربع" متعلق بمحذوف
خبر مقدم "من أحد" مبتدأ مؤخر على زيادة. "من" والجملة في محل نصب حال.
المعنى: وقفت بدار المحبوبة وقت الأصيل أسأل عنها وعن أخبارها، فعجزت الدار عن
إجابتي، وليس هناك أحد يجيبني.

الشاهد: إبدال النون في أصيلاً، لاما لقرب المخرج، وهذا شاذ ونادر.

(353/4)

وقال:

مال إلى أرطاة حَقَفَ فَالْطَّجَعُ 1

إلي عُوفٍ وَأَبُو عَلِيٍّ 2

1 عجز بيت من الرجز؛ لمنظور بن حية الأسدي يصف ذئبا، وصدده.

لما رأى أن لا دَعَه ولا شَبَعَ

وقبله:

يارب أَبَازَ من العُفْرِ صَدَعَ ... تَقَبَّضَ الذئبُ إليه واجتمع

اللغة والإعراب: أباز: هو الذي يكثر القفز، والمراد به ظبي، العفر، هو من الظباء الذي
لونه لون التراب، تقبض الذئب: جمع نفسه وتهايا للوثوب عليه. دعه، الدعة: الراحة
وسعة العيش، مال: وركن. أرطاة: واحدة الأرطي، وهو شجر من شجر الرمل له ثمر
كالعنب، حقف: هو ما أعوج وانحنى من الرمل، والجمع أحقاف. الطجع: اتكأ على
الأرض. "لما" شرطية. "رأى" فعل الشرط وفاعله يعود على الذئب، "أن" مخففة من

الثقيلة واسمها ضمير الشأن، "دعه" اسم لا. "مال" جواب الشرط والفعل يعود على الذئب أيضاً. "فالطجع" الفاء عاطفة، الطجع فعل ماض والفاعل يعود على الذئب أيضاً.

المعنى: أن هذا الذئب، لما رأى أنه لم يجد راحة من التعب، ولم يشبع بأكل، ركن إلى شجرة من الأرطي في منحى من الرمل، واتكأ على جنبه ليستريح. الشاهد: إبدال اللام من الضاد شذوذاً، وأصله: اجتجع قلبت التاء طاء لوقوعها بعد حرف الإطباق، ثم الضاد لاما، والأول إبدال قياسي، والثاني شاذ ونادر. 2 هذا من شواهد سيبويه، وهو رجز لرجل من أهل البادية لم يعين اسمه، وبعده: المطعمان اللحم بالعشج ... وبالغداة كُتِلَ البرنج بقلع بالود وبالصيصبح

اللغة والإعراب: عويف: تصغير عوف: اسم رجل. العشج: هو العشي؛ وهو آخر النهار. كتل: جمع كتلة، وهي الشيء المجتمع، ويروى: فلق وهو ما قطع به. والبرنج: =

(354/4)

وتسمى هذه اللغة: عَجْجَة قُضاعة 1 ومعنى "هدأتُ": سَكَنْتُ، و"مُوطياً" من أوطأته: جعلته وطيئاً، فالياء فيه بدل من الهمزة وذكره 2 الهاء زيادة على ما في التسهيل؛ إذ جمعها فيه في: "طَوَيْتُ دائماً" ثم إنه يتكلم هنا عليها مع عَدَّه إياها؛ ووجهه أن إبدالها من غيرها إنما يطرد في الوقف على نحو: "رَحْمَة ونعمة"، وذلك مذكور في باب الوقف. وأما إبدالها من غير التاء فمسموع؛ كقولهم: هَيْيَاكَ، وَلَهْنَك قائم، وَهَرَقْتُ الماء، وَهَرَدْتُ الشيء، وَهَرَخْتُ الدابة 3.

فصل: في إبدال الهمزة

تبدل من الواو والياء في أربع مسائل، إحداها: أن تتطرف إحداهما 4

= البرني، وهو نوع من التمر الجيد. الود: الودد، الصيصج: الصيصي، وهو قرن البقرة، يريد: أنه شديد التماسك فيحتاج إلى علاج لقلعه.

"خالي" مبتدأ. "عويف" خبر أو بدل. "وأبو عالج" معطوف عليه ومضاف إليه.

"المطعمان" خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: هما، أو خبر عن خالي وأبو علي.

الشاهد: في "أبو عالج" فإن أصله أبو علي، فأبدلت الياء المفردة، جيما في الموقف

وكذلك الحال في العشح، والبرنج، والصيصج، وهو إبدال شاذ.

1 وهناك عججعة في قضاة، يحولون الياء جيماً مع العين فيقولون: هذا راعج خرج معج؛ يريدون: هذا راعي خرج معي.

2 أي: الناظم.

3 فقد أبدلت في الجميع، الهاء من الهمزة؛ لاتفاقها في المخرج، والأصل: إياك، ولأنك وأرقت الماء، وأردت الشيء، وأرحت الدابة.

4 إما حقيقة بأن تقع في آخر الكلمة، كما مثل المصنف، أو حكماً بأن يقع بعد أحدهما حرف من شأن عدم اللزوم، ولو كان لازماً بالفعل للكلمة؛ وذلك كالتاء العارضة للتأنيث للفرق بين وصفي المذكر والمؤنث، كبناء وبناءة، وكريادتي التثنية العرضيتين نحو:

رداءان وكساءان، ورداءين وكساءين؛ مما همزته بدل من أصل، أو من حرف إلحاق. أما المبدلة من ألف التأنيث، فيجب قلبها واوا في التثنية.

(355/4)

بعد ألف زائدة نحو: كساء، وسماء، ودعاء¹، ونحو: بناء وظباء وفناء²؛ بخلاف نحو: قَولَ وبَيع وإداوة وهداية³، ونحو: غَزُو، وظَيُّ⁴، ونحو: واو، وآي⁵ وتشاركهما في ذلك: الألف في نحو: حمراء؛ فإن أصلها حمَرى كسكرى، فزيدت ألف قبل الآخر للمد، كألف كتاب و غلام، فأبدلت الثانية همزة⁶.
الثانية: أن تقع إحداها عينا لاسم فاعل فعل أعلّت فيه⁷ نحو:.....

1 الهمزة فيهن مبدلة عن واو.

2 الهمزة فيهن مبدلة عن ياء، وإبدال الواو والياء همزة ابتداء لتطرفهما إثر ألف زائدة، رأي ابن مالك وآخرين، وقيل: إنهما أبدلتا ألفين لتحركهما إثر فتحة، والحاجز بينهما ساكن معتل فهو غير حصين، ثم قلبت الألف همزة لالتقائها ساكنة مع الألف الأولى الزائدة، والألف إذا تحركت قلبت همزة.

3 فإنه يجب التصحيح لعدم التطرف في قَول وبَيع؛ ولأن تاء التأنيث غير عارضة في إدارة وهداية، بل هي لازمة لصيغة الكلمة، وبنيتها، وليس للكلمة معنى بدونها.
والإداوة: إناء صغير من الجلد يتخذ للماء.

4 لأنه لم تتقدم عليهما ألف.

5 لأن الألف فيهما أصل وليست زائدة و"واو": اسم للحرف "و" ووزنها "فعل".

و"آي": جمع آية، وهي العلامة، أو قطعة من السورة، ووزنها "فعل".

6 والخالصة: أن الواو والياء والألف إذا تطرفت إحداها تطرفا حقيقيا أو حكما إثر زائدة، قلبت همزة.

7 أي: أعلت عين فعله، سواء كان اسم الفاعل مؤنثا، أو مثنى، أو مجموعا، ومثله: كل اسم على وزن "فاعل" أو "فاعلة" وإن لم يكن وصفاز "اسم فاعل" كقولهم: "جائز"

للبيستان. قال الشاعر:

صَعْدَةُ نَابِتةٌ فِي جَائِزٍ ... أَيْنَمَا الرِّيحُ تُثِيلُهَا تَمَلُّ
وقولهم: جائزة للخشبة المعترضة وسط السقف.

(356/4)

قائل وبائع 1؛ بخلاف نحو: عَيْنَ فهو عاين، وَعَوَرَ فهو عاور 2.

الثالثة: أن تقع إحداها بعد ألف مفاعل 3، وقد كانت مدة زائدة في الواحد 4.

1 فإن أصلهما: قاول: وبائع. فأعلا بقلب كل من الواو والياء همزة، أو ألفا ثم همزة؛ حملا على الفعل: قال، وباع.

2 يقال: عَيْنَ عَيْنًا وعَيْنَةً: عظم سواد عينه في سعة، فهو أعين. والعور: ذهاب حس أحد العينين، وإنما صحت الواو والياء في اسم الفاعل؛ لأنها لم تعل في الفعل خوف الالتباس بعان وعار، وإنما يعل الوصف حملا على الفعل وإلى المسألتين السابقتين يشير الناظم بقوله:

أحرف الإبدال "هَدَأَتْ مُوطِيَا" ... فأبدل الهمزة من واو وبيا

آخرا إثر ألف زيد وفي ... فاعل ما أعل عينا ذا اقتفي*

أي: إن أحرف الإبدال التي تبدل من غيرها إبدالا شائعا: تسعة أحرف مجموعة في هذه العبارة: "هَدَأَتْ مُوطِيَا" ثم ذكر أن الهمزة تبدل من الواو والياء إذا تطرفتا ووقعتا بعد ألف زائدة، وكذلك إذا وقعت كل منهما عينا في صيغة "فاعل" وأعلت في فعله. وقوله: "ذا اقتفي"؛ أي: اتبع وروعي. والإشارة إلى إبدال الواو والياء همزة.

3 المراد: "مفاعل" وما يشبه في عدد الحروف والحركات؛ من كل جمع تكسير ثلاثة ألف

بعدها حرفان مكسور أولهما؛ كفعائل وفواعل.

4 واللام صحيحة. وقيل في علة الإبدال: إنه عند جمع قلادة على "مفاعل" وقعت ألف الجمع؛ فاجتمع ألفان ولا يمكن حذف إحداها لفوات الغرض المقصود منه، فوجب تحريك المدة بالكسر لتكون كعين مفاعل، والألف إذا حركت قلبت همزة ثم شبهت واو عجوز. وياء صحيفة بألف قلادة.

* "أحرف" مبتدأ. "الإبدال" مضاف إليه. "هدأت موطيا" خبر المبتدأ مقصود لفظه،

"من واو" متعلق بأبدل. "ويا" بالقصر؛ عطف عليه.

1 "آخر إثر" ظرفان متعلقان بمحذوف نعت لواو وياء؛ أو حالان. "ألف" مضاف إليه.

وجملة "زيد" بالبناء للمجهول نعت لألف. "وفي فاعل" متعلق باقتفي. "ما" اسم

موصول مضاف إليه. "أعل" الجملة صلة ما.

"عينا" تمييز محمول عن الفاعل. "ذا" اسم إشارة مبتدأ جملة. "اقتفي" خبره وهو ماض

للمجهول ونائب فاعله يعود إلى ذا.

(357/4)

نحو: عجائز وصحائف، بخلاف: قسورة وقساور1، ومعيشة ومعايش2 وشذ مصيبة ومصائب، ومنارة ومناثر3.

ويشارك الواو والياء في هذه المسألة الألف4 نحو: قلادة وقلائد، ورسالة ورسائل.

الرابعة: أن تقع إحداها ثاني حرفين لَيَتَيْن بينهما ألف مفاعل،5 سواء كان اللينان:

ياءين كنيائف جمع نَيْف6، أو واوين، كأوائل جمع أول، أو مختلفين

1 لأن الواو ليست بمدة، والقسورة: الأسد، ويقال فيه: قَسُور بغير تاء.

2 لأن المدة في المفرد أصلية، وحرف المد الأصلي متحرك بأصله؛ فإذا وقع بعد ألف "مفاعل" تحرك بحركته فلا يبدل.

3 أي: بالإبدال، مع أن المدة في المفرد أصلية، والقياس: مصاوب، ومناور، وشذ

كذلك: معائش، بالهمزة.

4 فتقلب همزة في الجمع.

وإلى المسألة الثالثة من قلب الواو والياء والألف همزة، يشير الناظم بقوله:

والمد زيد ثالثاً في الواحد ... همزاً يُرى في مثل كالثلاث*

أي: إن حرف المد، "وهو حرف العلة الذي قبله حركة تناسبه"، إذا كان ثالثاً زائداً في الواحد يبدل همزة؛ إذا ولي ألف الجمع الذي على وزن "مفاعل" نحو: قلادة، وقلائد. وقد أشار الناظم إلى بعض الشروط بقوله: "والمد زيد ثالثاً في الواحد"، ولم يفصل اعتماداً على المثال.

5 أو مشابجه كذلك؛ لا ألف "مفاعيل" ولا ما يشبهه بشرط صحة اللام.

6 النيف كل ما زاد على العقد إلى العقد الثاني، من ناف؛ إذا زاد؛ يقال: عشرة ونيّف. والنيّف: الزيادة، والفضل، والإحسان.

* "والمد" مبتدأ، وجملة "زيد" حال من ضمير "يرى" الواقع خبراً عن المبتدأ. "ثالثاً" حال من ضمير زيد أو من نائب فاعل يرى، وهو على الأول من قبيل الحال المتداخلة، وعلى الثاني حال مترادفة. "في الواحد" متعلق بزيد "همزة" مفعول ثان ليرى، إن كانت علمية ونائب فاعله هو المفعول الأول، أو حال من ضمير يرى إن كانت بصرية. "في مثل" متعلق بيري. "كالثلاث" مضاف إليه على زيادة الكاف بين المضاف والمضاف إليه.

(358/4)

كسَيَّائِد جمع سَيِّد؛ إذا أصله سَيُّود1 وأما قوله:

وكَحَّل العينين بالعَوَّاور2

فأصله بالعَوَّاور؛ لأنه جمع عَوَّار وهو الرمد، فهو مفاعيل كطواويس لا مفاعل؛ فلذلك صحح، وعكسه قول الآخر:

فيها عيائيل أسود ومُثَّر3

1 اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء وأدغمتا ومثله:

صوائد: جمع صائد، وبوائع: جمع بائعة. ويشترط صحة اللام في الجميع.

2 عجز بيت من الرجز، لجندل بن المثنى الطهوي، يصف الدهر وما لقيه منه؛ حين

كبرت سنه وانحنت عظامه، وأصابته الأقذاء عينه، وصدره:

حنى عظامي وأراه ثائري

اللغة والإعراب: قوس. ثائري. قاتلي، والثأر: الدم والطلب به، والجمع آثار وآثار، وثار به: طلب دمه وقتل قاتله، كحل عينه: وضع فيها الكحل تريناً لها، وفيه تخفيف الحاء وتشديدها. العواور: جمع عوار، وهو اللحم ينزع من العين، وسائل يوخذ من شجر ويخفف ويوضع في العين: "حنى" فعل ماض، وفاعله، وفاعل كحل؛ يعودان على الدهر، في قوله مخاطباً زوجته:

غرك أن تقاربت أباعري ... وأن رأيت الدهر ذا الدوائر

حنى عظامي..... إلخ

وقد جعل الشاعر ما فعله الدهر بعينه من الأذى والوجع كحلاً على طريق المجاز. الشاهد: تصحيح الواو في "العواور" وعدم إبدالها همزة؛ لما ذكره المصنف من أن أصله: العواوير على وزن مفاعيل لا مفاعل؛ لأن من حق جمع الاسم الذي على هذه الحال أن تقلب ألفه ياء في الجمع لأنكسار ما قبلها، ولكن الضرورة جعلت الشاعر يحذف الياء ويكتفي بالكسرة مع الاعتداد بها وكأنها موجودة. 3 شاهد من كلام حكيم بن معية الربيعي. وقد تقدم الكلام عليه في باب جمع التكسير.

(359/4)

فأبدلت الهمزة من ياء مفاعيل؛ لأن أصله "مفاعل"؛ لأن عيائيل جمع عَيْل بكسر الياء، واحد العيال، والياء زائدة للإشباع مثلها في قوله: تنقاد الصياريف¹ فلذلك أُعِلّ

1 قطعة من بيت من البسيط، للفرزدق الشاعر المشهور يصف ناقه بالقوة وسرعة السير في الهواجر، وهو بتمامه:

تنفي يدها الحصى في كل هاجرة ... نفي الدراهم تنقاد الصياريف
اللغة والإعراب: تنفي: تبع وتطرد. يداها المراد: يدا الناقة التي يصفها هاجرة، الهاجرة: نصف النهار عند اشتداد الحر، الدراهم: جمع درهام لغة في درهم. تنقاد: مصدر نقد الدراهم، إذا ميز رديئها من جيدها، على غير قياس. الصياريف: جمع صيرف، ويقال له: صيرفي، وصراف، وهو الخبير بالنقد الذي يبادل على بعضه ببعض. "يداها" يدا فاعل تنفي مرفوع بالألف؛ لأنه مثنى، وضمير الغائبة مضاف إليه. "الحصى" مفعوله. "في هاجرة" في كل متعلق بتنفي، وهاجرة مضاف إليه. "نفي الدراهم" نفي

مفعول مطلق لتنفى الدراهم مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله. "تنقاد الصياريف"
تنقاد فاعل لنفي والصياريف مضاف إليه، من إضافة المصدر لفاعله.
المعنى: أن هذه الناقة لقوتها وسرعتها، تدفع يداها الحصى وتطرده عن وجه الأرض،
وهي سائرة وقت الهاجرة؛ فيقرع بعضه بعضاً ويسمع له صوت، كما يدفع الصراف
الدراهم فيسمع له صوت ورنين.
الشاهد: في الصياريف؛ فهو جمع صيرف، والقياس في جمعه: صيارف، أو صيارفة بزيادة
تاء للنسب، كالأزارقة، والأشاعرة، ولكنه أشبع كسرة الراء فتولدت عنها ياء زائدة،
وقد أشار الناظم إلى هذه المسألة الرابعة بقوله:
كذلك ثاني لَيِّنِينَ اكْتَتَفَا ... مد "مفاعل" كجمع نَيْفًا*
أي: كذلك تبدل الهمزة من ثاني حرفين لينين اكتتفا -أي: أحاطا- بمدة "مفاعل"،
وتوسطت هي بينهما. كما لو جمعت كلمة نيف جمع تكسير؛ فإنك تقول: نيايف؛
بإبدال الياء الواقعة بعد ألف الجمع همزة.

* "كذلك" جار ومجرور خبر مقدم. "ثاني" مبتدأ مؤخر. "لينين" مضاف إليه. "اكْتَتَفَا"
ألف الاثنين فاعل والجملة صفة لينين. "مد" مفعول اكتتفا. "مفاعل" مضاف إليه ممنوع
من الصرف لصيغة منتهى الجموع. "كجمع" متعلق بمحذوف، خبر لمبتدأ محذوف، وهو
مصدر مضاف إلى فاعله المحذوف. "نيفا" مفعوله؛ أي: كجمعك نيفا والنيف الزدياء.

(360/4)

وهناك مسألة خاصة بالواو: اعلم أنه إذا اجتمع واوان، وكانت الأولى مُصَدَّرَةً¹،
والثانية: إما متحركة، أو ساكنة متأصلة في الواوية²، أبدلت الواو الأولى همزة: فالأولى
نحو: جمع واصله وواقية؛ تقول: أوَاصِلٌ وأَوَاق، وأَصْلُهُما: وواصِلٌ ووَوَاق³، والثانية
نحو: الأولى أنثى الأول؛ أصلها: وُولى، بواوين؛ أولاهما فاء مضمومة، والثانية عين ساكنة
4؛ بخلاف نحو: وُوفي ووُوري؛ فإن الثانية ساكنة منقلبة عن ألف "فاعل"⁵، وبخلاف
نحو: الوُولى، بواوين مُخَفَّفًا من الوُولى بواو مضمومة فهمزة، وهي 6 أنثى "الأوَال"،
أفْعَلُ⁷ من وَاَل إذا جَاءَ⁸.
وخرج باشتراط التصدير نحو: هَوَوِيٍّ ونَوَوِيٍّ⁹، في المنسوب إلى هَوَى ونَوَى.

- 1 أي: في أول الكلمة.
- 2 أي: ليست منقلبة عن حرف آخر؛ بأن تكون مدة أصلية؛ كأولى أنثى الأول، أو ليست مدة أصلاً؛ سواء تحركت؛ كأواصل، أو كانت ساكنة؛ كأول؛ فذلك كله يجب فيه الإبدال.
- 3 أي: بواوين: الأولى فاء الكلمة، والثانية متحركة عارضة مبدلة من الألف الزائدة في المفرد، فأبدلت الواو الأولى همزة.
- 4 متأصلة الواوية، فلما اجتمعا قلبت الأولى همزة.
- 5 أي: وهو: وافي، ووارى؛ فليست متأصلة في الواوية؛ لأنها بدل من ألف زائدة؛ فلا يجب الإبدال حينئذ، بل يجوز.
- 6 الضمير راجع للوؤلى، بالهمز.
- 7 أي: أفعال تفضيل لمذكر، وللمؤنث "وؤلى" على وزن "فعلى".
- 8 فتكون الواو الثانية منقلبة عن همزة، فليست متأصلة في الواوية، وحينئذ لا يجب إبدال الواو الأولى همزة، بل يجوز.
- 9 لأن الواوين اجتمعتا في آخر الكلمة؛ فلا تبدل الأولى همزة، وإلى هذه المسألة أشار =

(361/4)

فصل في عكس ذلك:

وهو: إبدال الواو والياء من الهمزة، ويقع ذلك في بابين:

= الناظم بقوله:

... .. وهما أول الواوين رد ... في بدء غير شبه وُوفي الأشد*

أي: يجب رد أول الواوين المصدرتين همز، في بدء كلمة لم تشبه "ووفي"؛ في كون الثانية ساكنة عارضة؛ ذلك لأنها بدل من الألف؛ فإن الأصل "وافى" على وزن فاعل؛ فلا يجب فيها الإبدال، بل يجوز. والأشد: القوة.

وقد ذكر المصنف تفصيل ذلك، وخلاصته: أنه يجب قلب أول الواوين المصدرتين همزة فيما يأتي.

أ- إذا كانت الهمزة الثانية متحركة؛ كما في جمع "واصلة" عل فواعل؛ تقول أواصل، وأصلها: وواصل.

ب- أو كانت الثانية ساكنة متأصلة في الواوية؛ كما في "أولى" أنثى الأول؛ فإن أصلها: وولى، بواوين، قلبت الأولى همزة، وليس في العربية سوى هذه الكلمة.
ج- أو تكون الثانية غير مدة أصلاً، بالأ تكون بعد ضمة؛ كأول.
ويجوز القلب:

أ- إذا كانت الثانية مدة عارضة غير أصلية؛ مثل: "ووفى" مبنية للمجهول؛ فإنها منقلبة عن الألف الزائدة في الماضي؛ وهو "وافى"، على وزن فاعل؛ فيجوز أن يقال: أوفى.
ب- أو كانت منقلبة عن حرف أصلي؛ مثل: "وولى" أنثى الأول، أفعل تفضيل.
ج- وكذلك تبدل الهمزة جوازا من الواو، إذا كانت مضمومة ضمة لازمة غير مشددة؛ مثل: "أجوه"، جمع وجه، و"أدور"، جمع دار، والأصل: وُجُوه، وأدور.
د- أو كانت مصدرية مكسورة؛ كإشاح وإفادة، في وشاح ووفادة، وتبدل من الياء إذا كانت مكسورة بين ألف وياء مشددة؛ نحو: رائى وغائى، في النسبة إلى: راية وغاية، والأصل: رايى وغايى، بثلاث ياءات؛ فخففت الأولى بقلبها همزة.

* "وهمزاً" مفعول رد الثاني مقدم. "أول الواوين" أول مفعوله الأول، والواوين مضاف إليه. "رد" فعل أمر.
"في بدء" متعلق برد. "غير شبه" مضاف إليه. "ووفى الأشد" مضاف إليه لشبهه، مقصود لفظه، ووفى فعل ماض مبني للمجهول، والأشد نائب فاعل.

(362/4)

أحدُهما: باب الجمع الذي على "مفاعِل"1، وذلك إذا وقعت الهمزة بعد ألفه، وكانت تلك الهمزة عارضة في الجمع2، وكانت لام الجمع همزة، أو ياء، أو واوًا.
وخرج باشتراط العروض نحو: المرأة والمرائي؛ فإن الهمزة موجودة في المفرد؛ لأن المرأة "مفعلة" من الرؤية؛ فلا تغير في الجمع3.
وخرج باشتراط اعتلال اللام نحو: صحائف وعجائز ورسائل؛ فلا تُغيّر الهمزة في شيء من ذلك أيضاً.
وأما ما حصل فيه ما شرطناه4، فيجب فيه عمّالان: قلب كسرة الهمزة فتحة، ثم قلبها ياء في ثلاث مسائل؛ وهي:
أن تكون لام الواحد همزة، أو ياء أصلية، أو ياء منقلبة عن واو.

وواوًا في مسألة واحدة؛ وهي: أن تكون لام الواحد واوًا ظاهرة⁵.

- 1 أي: وما يشبهه؛ كما تقدم؛ من كل جمع تكسير يماثله في عدد الحروف وضبطها، وإن لم يماثله في وزنه الصرفي؛ فيدخل في ذلك: فواعل، وفعال، وأفعل ... إلخ.
- 2 أي: ليست أصلية فيه؛ وذلك بأن لم تكن في المفرد، بل جاءت في الجمع بدلا من حرف علة في المفرد.
- 3 وسمع "مرايا" بالإبدال شذوذا؛ سلوكا بالهمز الأصلي مسلك العارض بسبب الجمع، كما شذ عكسه؛ وهو السلوك بالعارض مسلك الأصلي في قول عبيدة بن الحارث بن عبد المطلب، عم الرسول، من قصيدة قالها في شأن يوم بدر، وما وقع له من قطع رجله، ومبارزته هو وحمزة وعلي، ومات -رضي الله عنه- بالصفراء وهم راجعون، وهو المراد من قوله "ثلاثتنا" في هذا البيت.
- فما برحت أقدامنا في مكاننا ... ثلاثتنا حتى أزيروا المنائيا
- وقول بعض العرب: اللهم اغفر لي خطيئتي، بهمزتين، والقياس: خطاياي؛ لأنه جمع خطيئة.
- 4 وهو وقوع الهمزة بعد ألف الجمع الذي على وزن "مفاعل"، وكون الهمزة عارضة في الجمع، وكون لام الجمع معتلة: "واو، أو ياء، أو همزة".
- 5 أي: سالمة في اللفظ من القلب ياء.

(363/4)

مثال ما لامه همزة: خطايا¹؛ أصلها: خَطَائِي بياء مكسورة؛ هي ياء خطيئة، وهمزة بعدها هي لامها، ثم أبدلت الياء همزة على حد الإبدال في صحائف²؛ فصار خطائي، بهمزتين، ثم أبدلت الهمزة الثانية ياء؛ لما سيأتي من أن الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء، وإن لم تكن بعد مكسورة، فما ظنك بما بعد المكسورة؟ ثم قلبت كسرة الأولى فتحة للتخفيف؛ إذ كانوا قد يفعلون ذلك فيما لامه صحيحة؛ نحو: مَدَارِي³، وَعَدَارِي في المَدَارِي والعَدَارِي؛

قال:

ويوم عقرتُ للعَدَارِي مطيَّتي⁴

1 جمع خطيئة وهي الذنب؛ من الخطأ؛ وهو ضد الصواب، ووزنه "فعائل".

2 وهو وقوعها بعد ألف التكسير في هذا الوزن.

3 جمع مَدْرَى، وهي مثل الشوكة يصلح بها شعر المرأة؛ كالمشط الكبير.

4 صدر بيت من الطويل، لامرئ القيس، من معلقته المشهورة، وعجزه:

فَيَا عَجَبًا مِنْ رَحْلِهَا الْمُتَحَمِّلِ

اللغة والإعراب: عقرت: ذبحت ونحرت. العذارى: جمع عذراء؛ وهي الشابة الفتية

البكر. مطيبي: المطيية: كل ما يرتحله المسافر. رحلها: الرحل: ما يوضع على ظهر

البعير.

ويروى: كورها؛ وهو بمعنى الرحل.

"ويوم" ظرف مبني على الفتح في محل جر أو رفع، معطوف على يوم في الحالتين؛ في

قوله قبل: ولا سيما يوم بدارة جلجل، ويجوز أن يكون منصوبا معربا؛ كأنه قال: أذكر

يوم عقرت، "مطيبي" مفعول عقرت. "فيا عجباً" يا للنداء، وعجبا منادى منصوب

بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً، وهي مضاف إليه. "من كورها" متعلق

بعجبا. "المتحمل" نعت لرحلها أو لكورها.

المعنى: أذكر يوم عقرت ناقتي لهؤلاء الفتيات الأبيكار، وإني لأعجب لهن ومنهن! كيف

أطقن الرحل في هواجهن؟ وكيف رحلن يبيلهن على تنعمهن ورفاهة عيشهن؟

وقصة هذا اليوم وما كان منه مع الفتيات وابنة عمه عنيزة؛ معروفة مشهورة.

الشاهد: في العذارى؛ فإنه جمع عذراء، وأصله: عذارى، قلبت كسرة الراء فتحة، ثم

الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها؛ مثل خطايا، وقد استدل به على أن العرب تقلب

الكسرة التي بعد ألف "مفاعل" فتحة في الأسماء الصحيحة مع أن الاسم الصحيح لا

يحتاج إلى تخفيف؛ لسهولة كل الحركات على حروفه.

(364/4)

وقال:

تضل المدارى في مثنى ومُرسَل¹

فَفِعْلٌ ذَلِكَ هُنَا أَوَّلَى²، ثُمَّ قَلْبَتِ الْيَاءُ أَلْفًا لِتَحْرِكِهَا، وَانْفَتْحَ مَا قَبْلُهَا، فَصَارَ خَطَاءً،

بِأَلْفَيْنِ بَيْنَهُمَا هَمْزَةٌ، وَالْهَمْزَةُ تُشَبِّهُ الْأَلْفَ³ فَاجْتَمَعَ شَبْهُ ثَلَاثِ أَلْفَاتٍ، فَأَبْدَلْتُ الْهَمْزَةَ

يَاءً⁴، فَصَارَ خَطَايَا بَعْدَ خَمْسَةِ أَعْمَالٍ.

1 هذا الشاهد أيضاً عجز بيت من الطويل لامرئ القيس، من المعلقة المذكورة، في وصف شعر امرأة بالطول والكثرة وصدرة:

غدايره مُسْتَشْرِزَات إلى العلا

اللغة والإعراب: غدايره: الغدائر: الذوائب من الشعر، واحدها غديرة، مستشزرات: مرتفعات، والشزر، الفتل على غير جهة للكثرة، تضل: تغيب. المدارى: جمع مدرى؛ وهي ما يعمل من الخشب أو الحديد على شكل المشط، يسرح به الشعر المتلبد، وفي رواية: تضل العقاص، والعقاص: جمع عقيصة؛ وهي ما جمع من الشعر ففتل تحت الذوائب، مثنى: مفتول؛ لأنه ثني بالفتل. مرسل: مسرح غير مفتول. "غدايره" مبتدأ ومضاف إليه. "مستشزرات" خبر. "إلى العلا" متعلق به. "تضل المدارى" الجملة صفة. "في مثنى" متعلق بتضل. "ومرسل" معطوف على مثنى.

المعنى: أن ذوائب شعرها مرفوعات إلى أعلى الرأس، وأن المدارى تضل فيه؛ لكثافته وطوله، وكثرته ما بين مفتوح ومسرح.

الشاهد: في المدارى، ويقال فيه ما قيل في العذارى في البيت قبله.

2 أي: لتقل الكسرة.

3 لأنهما من مخرج واحد، وهي متوسطة بين ألفين.

4 وذلك فرارا من اجتماع ثلاثة أحرف متشابهة في الآخر، ولم تبدل واوا لخرة الياء، ورجوعاً إلى الأصل.

(365/4)

ومثال ما لاه ياء أصلية: "قَضَايا"1؛ أصلها: قَضَايِي، بِيَاءَيْن: الأولى ياء فَعِيلَة، والثانية لام قضية، ثم أبدلت الأولى همزة كما في صحائف، ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة2، ثم قلبت الياء ألفاً3، ثم قلبت الهمزة ياء، فصار قضايا بعد أربعة أعمال4. ومثال ما لاه واو قلبت في المفرد ياء: "مَطِيَّة"5؛ فإن أصلها مَطِيوَّة، فَعِيلَة من المَطَا؛ وهو الظَّهْر6، ثم أبدلت الواو ياء، ثم أدغمت الياء فيها، وذلك على حد الإبدال والإدغام في سَيُود ومَيُوت7؛ إذ قيل فيهما: سَيِد ومَيِّت، وجمعها مَطَايا، وأصلها: مَطَايو8، ثم قلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة، كما في الغازي والدَّاعي. ثم قلبت الياء الأولى همزة كما في صحائف9 ثم أبدلت الكسرة فتحة، ثم الياء ألفاً10،

ثم الهمزة ياء؛ فصار مطايا بعد خمسة أعمال.
ومثال ما لامه واو سَلِمْتُ في الواحد: "هَرَاوَة 11 وهَرَاوِي"؛ وذلك أنا قلبنا ألف

- 1 جمع قضية، ووزنه "فعائل"، ومثلهما: هدية وهدايا، وسجية وسجايا.
- 2 أي: للتخفيف؛ وذلك لثقل الكلمة بكونها جمعا متناهيا؛ فصار "قَضَاءِي".
- 3 أي: لتحركها وانفتاح ما قبلها على القاعدة؛ فصار قضاء؛ فاجتمع شبه ثلاث ألفات كما تقدم.
- 4 إنما لم تكن خمسة كخطايا؛ لأن لام الكلمة هنا ياء وليست همزة متطرفة.
- 5 هي الدابة تمطو؛ أي: تجد وتسرع في السير.
- 6 أو من المطو؛ وهو المد والإسراع في السير؛ يقال: مطوت بهم في السير؛ أي: مددت وأسرعت.
- 7 وهو قلب الواو ياء، وإدغامهما على القاعدة.
- 8 بياء مكسورة وهي ياء "فعيلة"، وواو هي لامها.
- 9 فصار مطايي.
- 10 فاجتمع شبه ثلاث ألفات كما تقدم.
- 11 هي العصا الضخمة، ومثلها: إداوة؛ للإناء المسمى "الزمزية".

(366/4)

"هَرَاوَة" في الجمع همزة على حد القلب في "رِسَالَة ورسائل" 1، ثم أبدلنا الواو ياء
لتطرفها بعد الكسرة، ثم فتحنا الكسرة فانقلبت الياء ألفًا، ثم قلبنا الهمزة واوا 2 فصار
هَرَاوِي بعد خمسة أعمال أيضًا 3.

- 1 أي: لوقوعها في جمع على "مفاعل"، بعد ألف تكسيه حرفان؛ كما سبق مرات؛
فصار "هَرَاوُو".
- 2 وذلك ليشابه ويشاكل الجمع مفردة.
- وقد أشار الناظم إلى الباب المتقدم بقوله:
وافتح ورد الهمز "يا" فيما أُعِل ... لاما وفي مثل هَرَاوَة جُعل
واوًا

أي: افتح الهمزة المعهودة؛ وهي الطارئة بعد ألف مفاعل وشبهه، وردّها ياء في الجمع الذي لامه معتلة بالياء أو الهمزة، وواوًا فيما لامه معتلة بالواو؛ وذلك مثل: هراوة وهراوى، وقد أوضح المصنف ذلك بما لا مزيد عليه.

3 وشذ تصحيح الهمزة بعد الألف في قول الشاعر: حتى أريرو المنائيا.

* "الهمز" مفعول أول رد، وهو منصوب أيضًا لافتح على سبيل التنازع. "يا" بالقصر، مفعول رد الثاني. "فيما" متعلق برد، وما اسم موصول، وجملة "أعل" بالبناء للمفعول صلة ما. "لاما" تمييز محول عن نائب الفاعل، "وفي مثل" متعلق بجعل. "هراوة" مضاف إليه.

2 "واو" مفعول جعل الثاني، والأول نائب فاعله؛ أي: جعل الهمزة واوا مثل هراوة.

(367/4)

الباب الثاني: باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة: 1

والذي يبدل منهما أبدًا هو الثانية لا الأولى؛ لأن إفراط الثقل بالثانية حصل. فلا تخلو الهمزتان المذكورتان من أن تكون الأولى متحركة والثانية ساكنة أو بالعكس، أو يكونا

1 أي: واحدة؛ احترازًا من الاجتماع في كلمتين؛ نحو: أنت فعلت هذا؟ أأتمن وأأتمر سعيد؛ فإن همزة الاستفهام كلمة مستقلة؛ فلا يجب في مثل ذلك الإبدال، بل يجوز التحقيق كما ذكرنا، والإبدال؛ فتقول: أنت فعلت؟ إيتمن، إيتمر.

(367/4)

متحركتين 1.

فإن كانت الأولى متحركة والثانية ساكنة: أبدلت الثانية حرف علة من جنس حركة الأولى؛ فتبدل ألفًا بعد الفتحة؛ نحو: آمنت²، ومنه قول عائشة -رضي الله عنها: "وكان يأمرني أن آتَرَر³"، وهو بهمزة فألف، وعوام المحدثين يحرفونه؛ فيقرءونه بألف وتاء مشددة، ولا وجه له؛ لأنه افتعل من الإزار، ففأؤه همزة ساكنة بعد همزة المضارعة المفتوحة⁴.

وياء بعد الكسرة؛ نحو: إيمان، وشذت قراءة بعضهم: "إِنْلَافِهِمْ" بالتحقيق.
وواو بعد الضمة؛ نحو: أُؤْمِنُ، وأجاز الكسائي أن يبتدأ أُؤْمِنُ، بهمزتين 5، نقله عنه ابن
الأنباري في كتاب الوقف والابتداء، ورده 6.

- 1 ويمتنع أن تكونا ساكنتين معا.
- 2 الأصل: أمنت؛ أبدلت الهمزة الثانية ألفاً لسكونها وفتح ما قبلها.
- 3 أي: ألبس الإزار، وذلك إذا كانت حائضاً وأراد مباشرتها، وأصله: أئتر؛ فأبدلت الهمزة الثانية ألفاً، وهذا جزء من حديث عن عائشة، ونصه كما في البخاري: "عن عائشة -رضي الله عنها- قالت: كنت أغتسل أنا والنبي من إناء واحد، كالانا جنب، وكان يأمرني فأتتر، فيباشرني وأنا حائض، وكان يخرج رأسه إلي وهو معتكف فأغسله وأنا حائض"، والمراد بالمباشرة في الحديث: التقاء البشريتين لا غير، وإنما كان يأمرها بالاتزار؛ لحرمة ما وراء الإزار من الحائض.
- 4 فقد أبدلت الهمزة الثانية ألفاً لسكونها بعد فتح، لا بعد تاء، وحكى الزمخشري عن بعض العرب: أئتر، بالإدغام، وروى البخاري من حديث جابر: "إذا كان الثوب ضيقاً، فأتتر به"، وذلك مقصور على السماع.
- 5 مضمومة فساكنة، وخص الابتداء؛ لأن همزة الوصل تذهب في الدرج، فترجع الهمزة الثانية إلى أصلها؛ لزوال موجب قلبها واوا.
- 6 حاصل الرد: أن العرب لا تجمع بين همزتين ثانيتهما ساكنة، وهذا الرد ذكره ابن الأنباري =

(368/4)

وإن كانت الأولى ساكنة والثانية متحركة 1: فإن كانتا في موضع العين أدغمت الأولى في الثانية؛ نحو: سَأَلْ 2 ولَأَلْ 3 ورَأَسْ 4، وإن كانتا في موضع اللام: أبدلت الثانية ياء مطلقاً 5؛ فتقول في مثال "قِمَطَر" من قَرَأَ: قِرَأِي 6، وفي مثال "سَفَرَجَل" منه: قَرَأِي، بهمزتين بينهما ياء مبدلة من همزة 7.

وإن كانتا متحركتين: فإن كانتا في الطرف، أو كانت الثانية مكسورة، أبدلت ياء

= على الكسائي في إجازته البدء في قوله -تعالى: {إِنَّتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا}، بهمزتين،

[سورة يونس من الآية: 15] ؛ لا في أوتمن كما قال المصنف.

وفي حكم هذه الحالة؛ وهي الهمزة الساكنة بعد المتحركة، يقول الناظم:

ومدًا أبدل ثاني الهمزين من ... كلمة أن يسكن كآثر وائتمن*

أي: أبدل ثاني الهمزين المجتمعين في كلمة واحدة، إن كانت ساكنة، وهذا يقتضي أن تكون مدة من جنس حركة ما قبلها؛ وذلك مثل: آثر، أصله: أأثر؛ فأبدلت الثانية الساكنة ألفًا لمناسبة فتح ما قبلها، وأتمن أصله: أأتمن؛ فقلبت الثانية واوًا؛ لضم ما قبلها.

1 ولا يقع هذا النوع في موضع الفاء لتعذر النطق بالساكن ابتداء.

2 صيغة مبالغة من السؤال؛ أي: كثير السؤال، ووزنه "فعال".

3 نسبة لبائع اللؤلؤ.

4 نسبة لبائع الرءوس.

5 سواء كانت طرفًا أم غير طرف.

6 الأصل: قرأ، بهمزتين، أولاهما ساكنة، قلبت الثانية ياء، لوقوعها طرفًا إثر همزة ساكنة؛ فرارا من الثقل، وكان القياس الإدغام كما في سأل، لولا أن الطرف أولى بالتغيير؛ ولهذا قدم القلب هنا.

7 والأصل: قرأاً، بثلاث همزات، فقلبت الثانية؛ لأن قلبها يخلص من اجتماع همزتين. وهذه الأمثلة التي ذكرها المصنف وفيما بعد فرضية خيالية؛ يقصد بها التدريب والتمرين، ولا يكاد يوجد لها نظائر مأثورة في فصيح الكلام العربي.

* "ومدا" مفعول أبدل الثاني. "ثاني" مفعوله الأول والهمزين مضاف إليه. "من كلمة" متعلق بمحذوف، حال من الهمزين. "أن يسكن" شرط وفعله، والجواب محذوف؛ أي: فأبدله مدا.

(369/4)

مطلقًا 1، وإن لم تكن طرفًا، وكانت مضمومة أبدلت واوًا مطلقًا 2، وإن كانت مفتوحة؛ فإن انفتح ما قبلها أو انضم، أبدلت واوًا، وإن انكسر أبدلت ياء 3. وأمثلة المتطرفة: أن تبني من "قرأ" مثل جَعْفَر، أو زَبْرَج، أو بُرْثَن 4، وأمثلة المكسورة: أن تبني من "أم" 5 مثل أصْبِع، بفتح الهمزة أو كسرهما، أو ضمها، والباء فيهن مكسورة؛

فتقول في الأول: أُمِّم، بهمزيْن: مفتوحة فساكنة، ثم تَنْقُلُ حركة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية قبلها؛ ليتمكن من إدغامها في الميم الثانية6، ثم تبدل الهمزة ياء7.

- 1 سواء كان ما قبلها مفتوحا، أم مضموما، أم مكسورا.
- 2 سواء كانت بعد ضم، أو فتح، أو كسر.
- 3 والخالصة: أن الهمزتين المتحركتين؛ إما أن يكونا في الطرف، أو لا:
أ- فإن كانتا في الطرف، فالأولى: إما مفتوحة، أو مكسورة، أو مضمومة.
ب- فإن كانتا في غير الطرف، تضرب حالات الأولى الثلاثة في مثلها من الثانية، فينشأ من ذلك تسع صور وحكم ذلك كله:
أ- أن المتطرفة تبدل ياء في جميع أنواعها، ولا ينظر إلى حركتها أو حركة الأولى.
ب- وغير المتطرفة تبدل ياء إذا كانت مفتوحة بعد كسر، أو مكسورة بعد فتح أو كسر، أو ضم، وتبدل واوا في الخمسة الباقية؛ وهي: أن تكون مفتوحة بعد فتح، أو ضم، أو مضمومة بعد فتح، أو كسر، أو ضم.
- 4 فتقول: قرأاً، قرئى، قرؤؤ، بهمزيْن، ثم تبدل الثانية ياء؛ لأن الواو لا تقع طرفا فيما زاد على الثلاثة.
- 5 معناها: قصد، أو صار إماماً.
- 6 وذلك لاجتماع مثلين.
- 7 أي: الهمزة الثانية المنقول إليها كسرة الميم؛ لأن الهمزة المكسورة بعد مفتوحة، تقلب ياء، كما تقدم.

(370/4)

وكذا تفعل في الباقي أيضاً، وذلك واجب.

وأما قراءة ابن عامر والكوفيين "أَنِمَّة"1 بالتحقيق2، فمما يوقف عنده ولا يتجاوز.

وأمثلة المضمومة: "أُوبُّ" جمع أوب وهو المرعى، وأن يُبْنَى من "أَمَّ" مثل إصبع، بكسر الهمزة وضم الباء، أو مثل "أَبْلَم"3؛ فتقول: أومُ؛ بهمزة مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، وواو مضمومة وأصل الأول: أأُبُّ على وزن أفلس، وأصل الثاني والثالث: إئْمُ، وأُئْمُ، فَتَقْلُوا فيهن4؛ ثم أبدلوا الهوزة واوا6، وأدغموا أحد المثلين في الآخر.

ومثال المفتوحة بعد مفتوحة: "أَوَادِمُ" تصغير آدم.

ومثال المفتوحة بعد المضمومة: "أُوَيْدِم" تصغير آدَم.
ومثال المفتوحة بعد مكسورة: أن يُبْنَى من "أَمَّ" على وزن إصْبِع، بكسر الهمزة، وفتح
الباء 8، وإذا كانت الهمزة الأولى من المتحركتين

1 أي: في قوله -تعالى- في سورة القصص في الآية الخامسة: {وَنَجْعَلُهُمْ أُتَمَّةً وَنَجْعَلُهُمُ
الْوَارِثِينَ} ، وقد وردت في آيات أخرى.

2 أي: من غير إبدال، وهو جمع إمام، والقياس: أئمة، بقلب الهمزة الثانية ياء،
وأصله: أئمة، نقلت كسرة الميم إلى الهمزة قبلها توصلا للإدغام، وأدغمت الميمان، ثم
أبدلت الهمزة الثانية ياء.

3 هو سَعَف شجر الدوم.

4 بهذا التقسيم استوفى الأقسام الثلاثة، وأصبح ذكر "أوب" زائدا؛ فالصواب حذف
قوله "أو مفتوحة"؛ للاستغناء عنها بذكر "أوب".

5 أي: نقلوا حركة أول المثلين إلى الساكن قبلها، وهو الهمزة الثانية.

6 أي: تخفيفا؛ لأنها تجانس حركتها.

7 أصله: آآدم، بمزتين مفتوحتين بعدهما ألف، قلبت الهمزة الثانية واوا على
قاعدة قلب الهمزة الثانية المفتوحة غير المتطرفة واوا مطلقا؛ سواء كان ما فيها مفتوحا
أو غير مفتوح.

8 تقول: إيم، وأصله: إئمم، نقلت حركت الميم الأولى إلى الساكن قبلها توصلا للإدغام
الواجب ثم أبدلت الهمزة الثانية ياء.=

(371/4)

همزة مضارعة 1؛ نحو: أُوْمُ وَأُنُّ 2 مضارعي أُمْتُ وَأُنْتُ، جاز في الثانية

= وقد ذكر الناظم حكم الهمزتين المتحركتين في ثلاثة أبيات؛ فقال في حكم الهمزة
المفتوحة، وأنها تقلب واوا إن كان قبلها فتحة أو ضمة؛ وياء إن كان قبلها كسرة:
إن يُفْتَحْ إِثْرَ ضَمٍّ أَوْ فَتْحٍ قُلْب ... وَأَوَّاءِ إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبُ*
أي: إن يفتح الهمز الثاني بعد ضم أو فتح يقلب واوا، وينقلب ياء إن وقع بعد كسر،
وقال في حكم الهمزة المكسورة والمضمومة:

ذو الكسر مطلقاً كذا وما يضم ... واوًا أصر ما لم يكن لفظاً أتم
فذاك ياء مطلقاً جاء وأؤم ... ونحوه وجهين في ثانيه أم*
أي: كذلك ينقلب ياء، الهمز المكسور مطلقاً؛ سواء كان ما قبله مكسوراً، أم غير
مكسور.

والهمز المضموم ينقلب واواً مطلقاً؛ بشرط ألا يكون طرفاً، وهو المراد بقوله: "ما لم
يكن لفظاً أتم"، فإن كان طرفاً وجب قلبه ياء، وهذا قوله: "فذاك ياء مطلقاً جا"،
وإذا كانت الهمزة الأولى للمضارعة، وكانت الثانية مضمومة، جاز في الثانية، وجهان:
الإبدال والتحقيق؛ نحو: أؤم مضارع أمّ؛ تقول: أمّ، وأؤم، وذلك قوله: "وأؤم ونحوه
وجهين في ثانيه"، ومعنى أمّ: اقصد واتجه لهذا الحكم.

1 أي: للتكلم، سواء كان متعدياً أو قاصراً.

2 أي: أتألم من الألم مثلاً.

* "إن يفتح" شرط وفعله، ونائب الفاعل يعود إلى ثاني الهمزين، "إثر ضم" إثر ظرف
متعلق بفتح، وضم مضاف إليه. "قلب" جواب الشرط، ونائب الفاعل مفعوله الأول.
"واوًا" مفعوله الثاني، "وياء" مفعول ينقلب مقدم. "إثر كسر" إثر ظرف متعلق به، وكسر
مضاف إليه.

* "ذو الكسر" مبتدأ، ومضاف إليه. "كذا" خبر. "مطلقاً" حال من الضمير المنتقل إلى
الظرف. "وما" اسم موصول مفعول أول أصر. وجملة "يضم" صلة "واوًا" مفعول أصر
الثاني "ما" مصدرية ظرفية "لم يكن" اسم يكن يعود إلى ثاني الهمزين، وجملة "أتم" خبرها.
"لفظاً" مفعول أتم، والتقدير: ما لم يكن ما يضم قد ختم كلمة، أي: وقع في آخرها.
"فذاك" اسم إشارة إلى ثاني الهمزين، مبتدأ، "يا مطلقاً" حالان من فاعل. "جاء" العائد
إلى اسم الإشارة، والجملة خبر المبتدأ. "وأؤم" مبتدأ قصد لفظه، "ونحو" عطف عليه.
"وجهين" مفعول أم مقدم. "في ثانيه" متعلق بأم. "أم" فعل بمعنى قصد، والجملة خبر
المبتدأ، وما عطف عليه. ويجوز أن يكون أؤم ونحوه بالنصب على أنه مفعول بفعل
مضمّر يفسره أم.

التحقيق1؛ تشبيهاً بهمزة المتكلم؛ لدلالاتها على معنى بهمزة الاستفهام؛ نحو: {أَأَنْذَرْتَهُمْ} .

1 وجاز القلب والتحقيق فتقول أوم وأين وكذلك إذا التقت الهمزتان في كلمتين يجوز في الثانية القلب والتحقيق؛ نحو قوله - تعالى: {فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا} .

(373/4)

فصل: في إبدال الياء من الألف والواو

فصل: في إبدال الياء من أُخْتَيْهَا: الألف والواو.

أما إبدالها من الألف ففي مسألتين:

إحداهما: أن ينكسر ما قبلها؛ كقولك في مصباح: مصاييح، وفي مفتاح مفاتيح، وكذلك تصغيرهما1.

الثانية: أن تقع قبلها ياء تصغير كقولك في غلام: غُلَيْمٌ2.

وأما إبدالها من الواو ففي عشر مسائل:

إحداهما: أن تقع بعد كسرة؛ وهي: إما طَرَف3، كَرَضِي، وَقَوِي، وَعُفِي والغازي، والداعي4.

1 أي: إن الألف تنقلب ياء في التكسير والتصغير، لانكسار ما قبلها وتعذر النطق

بالألف بعد الكسرة؛ فيقال في التصغير: مصييح، ومفيتيح.

2 لأن ما بعد التصغير لا بد أن يكون متحركاً بالكسرة، والألف لا تقبل الحركة، وياء

التصغير ساكنة؛ فقلبت الألف ياء للتخلص من الساكنين: وفي هاتين المسألتين يقول الناظم:

وياء اقلب ألفاً كسراً تلا ... أو ياء تصغير ... * ...

أي: اقلب حرف الألف ياء إذا تلا -أي: وقع- بعد كسرة، أو بعد ياء تصغير.

3 أي: حقيقة، سواء كانت في فعل مبني للفاعل، أو للمفعول، أو في اسم، وقد مثل لها المصنف، أو حكماً؛ كالواقعة قبل تاء التأنيث أو الألف والنون الزائدتين.

4 هذه الكلمات كلها واوية اللام أصلاً؛ بدليل ظهور الواو في بعض التصارييف؛ كالرضوان، والقوة، والعفو، والغزو، والدعوة.

* "وياء" مفعول اقلب الثاني مقدم. "ألفًا" مفعوله الأول. "كسرا" مفعول مقدم، وجملة "تلا" نعت لألف، وفاعله يعود على ألفًا. "أو ياء" عطف على كسرا، وتصغير مضاف إليه.

(373/4)

أو قبل تاء التانيث 1؛ كشَجِيَّة 2، وأَكْسِيَّة 3، وغازِيَّة 4، وعُرْيِيَّة في تصغير عَرْفُوة 5 وشَدَّ سَوَاسِوة، في جمع سواء 6، ومَقَاتِوة بمعنى خُدَّام 7، أو قبل الألف والنون الزائدتين؛ كَقَوْلِكَ في مثال قَطْران من الغَزْو: غَزِيان 8. الثانية: أن تقع عينا لمصدر فعل أُعِلَّت فيه 9، ويكون قبلها كسرة وبعدها ألف 10؛ كصِيام، وقيام، وانقياد، واعتِياد 11؛ بخلاف نحو: سِوار وسِواك؛ لانتفاء

- 1 هذه متطرفة حكما؛ لأن تاء التانيث بمنزلة كلمة مستقلة بنفسها، فالواو التي تليها في حكم المتطرفة، ومثل التاء: الألف الممدودة؛ كأشقياء وأدعياء.
- 2 هي -بتخفيف الياء: اسم فاعل للمؤنث؛ من الشجوة؛ وهو الحزن والهم، وأصلها: شجوة.
- 3 جمع كساء؛ وأصلها: أكسوة.
- 4 اسم فاعل من الغزو.
- 5 هي إحدى الخشبتين المعترضتين في فم الدلو، وكان يجب في عريقية عدم قلب الواو ياء؛ لأنها بنيت على التاء؛ بدليل أنه ليس هناك اسم معرب آخره واو قبلها ضمة.
- 6 أي: بمعنى مستو؛ يقال: الناس سواسية في هذا الأمر؛ أي: مستوون فيه، والقياس: سواسية ووزنه "فعافلة" على أي حال. "وقال الدماميني: السواسوة: الجماعة المستوون في السن.
- 7 وفيه شذوذ آخر؛ وهو: جمعه على هذا الوزن، وقياس جمعه: أسوية؛ لأن "فعال" يجمع على أفعلة؛ كقباء وأقبية؛ كما شذ من جهات آخر.
- 7 جمع "مقتو" اسم فاعل من اقتوى؛ بمعنى خدم، والقنوت: الخدمة، وأصله: مقتو، وقلبت الواو الثانية ياء لتطرفها إثر كسرة، ثم أعل إعلال قاض، قيل: ولا ثالث لهما.

8 أي: بقلب الواو ياء لتطرفها بعد كسرة، ولا عبرة بالألف والنون الزائدتين؛ لأنهما في حكم الانفصال.

9 أي: في الفعل؛ بأن كانت فيه حرف علة منقلباً من غيره.

10 فجملة الشروط أربعة، وقد ذكر المصنف محترزاتها؛ فتنبه يا فتى.

11 الأصل فيهن: صوام، وقوام، وانقواد، واعتواد - بالواو - فقلبت ياء في المصدر حملاً له على الفعل، لاستثقالها بين الكسرة والألف.

(374/4)

المصدرية؛ ونحو: لَاؤَدَّ لَوَاذًا 1، وجاور جَوَارًا؛ لصحة عين الفعل 2، وحال جَوَلًا، وعاد المريض عَوْدًا؛ لعدم الألف وراح رَوَاحًا؛ لعدم الكسرة، وقل الإعلال فيه 3؛ نحو قوله - تعالى: "جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا 4 وَارْزُقُوهُمْ"، وقوله - تعالى: "الْكُفَّةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ" 5 في قراءة نافع وابن عامر في النساء، وفي قراءة ابن عامر في المائدة، وشذ الصحيح مع استيفاء الشروط في قولهم: نَارَتِ الطَّيْبَةُ نَوَارًا 6، بمعنى نَفَرَتْ، ولم يسمع له نظير.

1 لاؤد القوم لو اذا وملاؤدة: لاذ بعضهم ببعض، ولاذ به: لجأ إليه وعاذبه.

2 المراد: عدم إعلالها كما بينا، وإلا فهي معتلة.

3 أي: فيما عدم الألف، ولم يشترط ابن الحاجب في الشافية في قلب الواو في المصدر، وجود ألف بعدها.

4 هو مصدر جيء به للمبالغة كما قال المفسرون، وأصله: "قوما" الواو ياء؛ لانكسار ما قبلها، [سورة النساء من الآية: 5] .

5 [سورة المائدة من الآية: 97] .

6 والقياس "نيارا".

وفي المسألتين المتقدمين يقول الناظم:

... .. بواو ذا أفعلا

في آخر أو قبل تا التأنيث أو ... زيادتي "فَعْلَان" ذا أيضًا رأوا

في مصدر المعتل عينا والفعل ... منه صحيح غالبًا نحو الحَوَل*

=

* "بواو" متعلق بافعلا. "ذا" اسم إشارة، مفعول افعلا مقدم، وهو إشارة إلى القلب ياء. "في آخر" متعلق بمحذوف، نعت لواو، "أو قبل" معطوف على محل "في آخر". "تا التأنيث" مضاف إليه. "أو زيادتي" عطف على تاء التأنيث. "فعلان" مضاف إليه ممنوع من الصرف. "ذا" اسم إشارة مفعول رأوا، وهو إشارة إلى قلب الواو ياء.

"في مصدر المعتل" في مصدر متعلق برأوا، والمعتل مضاف إليه. "عينا" تمييز. "والفعل" مبتدأ. "منه" حال من فاعل. "صحيح" الواقع خبرا للمبتدأ. "غالبًا" حال من فاعل. "صحيح" أيضًا. "نحو" خبر لمبتدأ محذوف، والحول مضاف إليه.

(375/4)

الثالثة: أن تقع عينا لجمع صحيح اللام، وقبلها كسرة، وهي في الواحد: إما مُعَلَّة 1؛ نحو: دار وديار، وحيلة وحيل، وديمة وديم 2، وقيمة وقيم، وقامة 3 وقيم، وشذ حاجة وحوج، وإما شبيهة بالمُعَلَّة؛ وهي الساكنة، وشرط القلب في هذه: أن يكون بعدها في الجمع ألف 4؛ كسَوَط وسَيَاط، وخَوْض وحِياض، ورَوْض ورياض؛ فإن فُقدت صحت الواو؛ نحو: كُوز وكِوزة، وعُود -بفتح أوله للمسّن من الإبل 5- وعِودَة، وشذ قولهم: ثيرة 6.

وتصح الواو إن تحركت في الواحد؛ نحو: طويل وطوال، وشذ قوله: وأن أعزاء الرجال طيأها 7

= أي: افعل ذا بالواو -وهو قلبها ياء- إذا كانت طرفا في الآخر، أو وقعت قبل تاء التأنيث، أو قبل زيادتي "فعلان" مكسورًا ما قبلها على نحو ما بينه المصنف، وكذلك رأى النحاة قلب الواو ياء بعد الكسرة، في مصدر كل فعل معتل العين وبعدها ألف وقبلها كسرة، وإذا كان المصدر على وزن "فعل" وعينه واو قبلها كسرة، وليس بعدها ألف صحت فيه الواو؛ نحو: الحول مصدر حال؛ تقول: حال حولا.

1 أي: منقلبة، سواء كان بعدها ألف في الجمع؛ كديار: جمع دار، أو لا؛ كباقي الأمثلة التي ذكرها المصنف.

2 أصلها: دومة، من دام يدوم.

3 قامة الإنسان: طوله وحسن قوامه واعتداله، وبكرة البئر بأداتها.

4 لأنها ليست في الضعف كالمعتلة، فلا يقوى تسلط الكسرة عليها إلا بوجود الألف القريبة من الياء؛ فجملة الشروط خمسة: أن يكون جمعا صحيح اللام، وأن تكون الواو في الواحد معلقة أو شبيهة بها، وأن يكون قبلها كسرة، وبعدها ألف.

5 هو الذي جاوز في السن سبع سنين، والجمع عبدة، وعودة.

6 جمع ثور، والقياس ثورة.

7 عجز بيت من الطويل لأنيف من زبان النبهاني الطائي؛ أحد شعراء الحماسة،

وصدره:

تبين لي أن القمءة ذلة

=

(376/4)

قيل: ومنه 1 {الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ} 2، وقيل: جمع جيد 3 لا جواد.

أو أعلت لامة؛ كجمع ريان، وجو 4، بتشديد الواو؛ فيقال: رواد وجواء، بتصحيح

العين 5؛ لتلا يتوالى إعلالان 6، وكذلك ما أشبههما.

وهذا الموضع ليس محرراً في الخلاصة، ولا في غيرها من كتب الناظم فتأمل.

= اللغة والإعراب: القمءة: قصر القامة؛ من قمء الرجل، إذا ذل وصغر، ذلة: صغة

وهوان، أعزاء؛ من العزة؛ وهي القوة والمنعة، ضد الذلة، طياها: جمع طويل، وأصله

طوال. "أن القمءة ذلة" المصدر المكون من أن ومعموليتها فاعل تبين.

المعنى: ظهر لي بعد التجربة والممارسة أن قصر القامة في الإنسان دليل الضعة والمذلة،

وأن الرجال الأعزاء المهابون هم الفارعون طوال القامة.

الشاهد: في "طياها"؛ فالأصل: طواها؛ لأنه جمع طويل، فقلبت الواو ياء لانكسار ما

قبلها، وكان القياس ألا تقلب ياء في الجمع؛ لأن الواو فيها متحركة في المفرد، فهي قوية

بالحركة ولم تقلب فيه، فقلبها شاذ.

1 أي: من إبدال الواو المتحركة في المفرد ياء شذوذاً؛ وذلك بناء على أن الجياد جمع

جواد؛ وهو الذي يسرع في جريه.

2 الصافن من الخيل: الذي يقوم على ثلاث قوائم، وطرف حافر الرابعة، وهو من صفات الخيول الجيدة، والرجل يصف قدميه، والجياد: المسرعة في جريها، وقد وصفها بالصفوف والجودة ليجمع لها بين الصفتين الحمودتين؛ وافقة وسائرة، [سورة ص الآية: 31].

3 وعلى ذلك لا يكون الإبدال شاذاً؛ لأن الواو في المفرد معتلة؛ إذ أصله جيوذ؛ من جاد يجود، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون؛ فقلبت الواو ياء وأدغمتا.

4 ريان: أي: مُرتوٍ بالماء، ضد عطشان، والجو: هو الفضاء بين الماء والأرض، واسم لمواضع كثيرة.

5 وأصلها: روي، وجواو، أبدلت الياء والواو همزة؛ لتطرفهما إثر ألف زائدة.

6 إعلال العين بإبدالها ياء لكسر ما قبلها، وإعلال اللام بقلبها همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة، وكذلك يمتنع الإعلال إن لم يكسر ما قبل الواو؛ نحو: أثواب وأحواض، أو وقعت الواو عيناً لمفرد غير مصدر؛ نحو: خوان وسوار، وشذ التصحيح مع استيفاء =

(377/4)

الرابعة: أن تقع طرفاً رابعة فصاعداً¹؛ تقول: عطوت وزكوت²، فإذا جئت بالهمزة أو التضعيف، قلت: أعطيت وزكيت³، وتقول في اسم المفعول: مُعطيان ومُزَكَّيان؛ حملوا الماضي على المضارع، واسم المفعول على اسم الفاعل؛ فإن كلا منهما قبل آخره كسرة، وسأل سيبويه الخليل عن وجه إعلال نحو: تَنَازَيْنا وتَدَاعَيْنا⁴، مع أنَّ

= الشروط؛ كما في جَوَجَ وجَوَلَ؛ جمعي حاجة وحيلة.

وإلى هذه المسألة الثالثة أشار الناظم بقوله:

وجمع ذي عين أعل أو سَكَن ... فاحكم بذا الإعلال فيه حيث عَن*

أي: إذا وقعت الواو عين جمع صحيح اللام، وأعلت في مفرده أو سكنت؛ فاحكم بهذا الإعلال؛ وهو قلبها ياء، إن انكسر ما قبلها ووقعت بعدها ألف كما بين المصنف ومعنى عن: ظهر وعرض، ثم ذكر الناظم أنه إذا لم تقع بعد الواو السالفة ألف في الجمع، لا تعل. ويجب التصحيح في الجمع الذي على وزنه "فعلة"؛ كما مثل المصنف في عود وعوده، وكُوز وكُوزة، ويجوز التصحيح والإعلال فيما كان على وزن "فِعَل" فقال في ذلك:

- وصححوا "فَعَلَة" وفي "فَعَلَ" ... وجهان والإعلال أولى كالحِيل*
 فالنصحیح نحو: حاجة وَحِج أو حيج، وحيلة وحيل وحول، والإعلال نحو: قامة وقيم،
 وديمة وديم، والإعلال غالب، أما التصحيح فشاذ عند غيره.
 1 بشرط فتح ما قبلها، وأن تكون منقلبة ياء في المضارع؛ سواء كانت في فعل أو في اسم.
 2 بإبقاء الواو فيهما لأتخما ثالثة، ومعناها أخذت، ونميت.
 3 فأبدلت الواو ياء؛ لأنها صارت رابعة.
 4 والأصل تغازونا، وتداعونا.

* "و جمع ذي عين" جمع مبتدأ، وذي عين مضاف إليه. "أعل" ماض للمجهول، والجملة نعت لعين "أو سكن" معطوف على أعل. "فاحكم" الفاء زائدة، والجملة خبر المبتدأ. "بذا" متعلق باحكم. "الإعلال" بدل أو عطف بيان. "فيه حيث" متعلقان باحكم. "عن" أي: عرض، فعل ماض، والجملة في محل جر بإضافة حيث إليها.
 * "فعلة" مفعول صححوا، والواو للعرب، "وفي فعل" جار ومجرور متعلق بمحذوف، خبر مقدم. "وجهان" مبتدأ مؤخر. "والإعلال" مبتدأ. "أولى" خبر. "كالحيل" خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: وذلك.

(378/4)

المضارع لا كسر قبل آخره 1؛ فأجاب بأن الإعلال ثبت قبل مجيء التاء في أوله، وهو 2 غَارَيْنَا ودَاعَيْنَا حملاً على "نُغَايِي ونُدَاعِي"، ثم استصحب معها 3. الخامسة: أن تَلِي كسرة، وهي ساكنة مفردة 4؛ نحو: ميزان ومِيقَات 5؛ بخلاف نحو: صِوان وسوار 6، واجلِوَاذ واغلِوَاط 7.

- 1 أي: حتى يعمل ويحمل عليه الماضي؛ فإن المضارع تتغازى وتتداعى.
 2 الضمير عائد على معلوم من السياق؛ أي: المعلن المجرد من التاء.
 3 وهذا الإعلال يستصحب أيضاً مع هاء التأنيث؛ نحو: المعطاة؛ لأن ألفه منقلبة عن ياء؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، وهذا الياء منقلبة عن واو لوقوعها رابع إثر فتحة، وفي هذه المسألة يقول الناظم:

والواو لاما بعد فتح "يا" انْقَلَبَ ... كالمُعْطَيَانِ يَرْضَيَانِ ... *
أي: إذا وقعت الواو لاما -أي: طرفاً- بعد فتح، قلبت ياء؛ كالمعطيان ويريضيان؛ فإن أصلهما: الواو، وقد فصل المصنف القول في هذا، وكلمة "وجب" الواقعة تماماً للبيت متصلة بموضوع آخر؛ هو: إبدال الواو من الألف؛ كما سيأتي بعد.

4 أي: غير مشددة ومدغمة في مثلها.

5 أصلهما: موزان وموقات؛ من الوزن والوقت، قلبت الواو فيهما ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

6 لأن الواو فيها متحركة، والصوان: هو الوعاء الذي يصان ويحفظ فيه الشيء.

7 لأن الواو فيهما مشددة غير مفردة، وشذ قلب الواو المدغمة في مثلها ياء؛ كقولهم ديوان في دوان؛ بدليل جمعه على دواوين، والإجلواذ: المضاء والسرعة في السير، وهو خاص بالإبل واعلوط البعير تعلق بعنقه وعلاه، أو ركبته بلا خطام، أو عريانا، ويجب التصحيح كذلك إن فتح ما قبل الواو؛ نحو: سوط، وقول، ولم يذكر الناظم هذه المسألة الخامسة.

* "والواو" مبتدأ. "لاما" حال من الواو، أو من الضمير في انقلب الواقع خبر للمبتدأ. "بعد فتح" بعد ظرف متعلق بانقلب، وفتح مضاف إليه. "يا" مفعوله، وقصر للضرورة. "كالمعطيان" الكاف جارة لقول محذوف، والمعطيان مبتدأ. "يريضيان" فعل مضارع مبني للمجهول، والألف نائب فاعل، والجملة خبر، وجملة المبتدأ والخبر في موضع الحال من ضمير انقلب وهي مقول القول المحذوف.

(379/4)

السادسة: أن تكون لاما لـ"فُعَلَى"، بالضم: صفة؛ نحو: {إِنَّا زَيْنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا} ، وقولك: للمتقين الدرجة العليا¹، وأما قول الحجازيين: "الْقُصُوى"، فشاذ قياساً، فصيح استعمالاً²، نُبه به على الأصل؛ كما في استحوذ والقود فإن كانت "فُعَلَى" اسماً لم تُغَيَّرْ³؛ كقوله:

أداراً بِحُزْوَى هِجَتَ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً⁴

1 فإن أصلهما: الدنوا والعلوا؛ من الدنو والعلو؛ بدليل دنوت دنوا، وعلوت علوا؛

- قلبت الواو ياء للاستثقال، وللفرق بينها وبين "فعلى" الاسم.
- 2 وهي لغة قريش، وقد وردت كثيرا في كلامهم، وجاء في القرآن الكريم: {إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدُوِّ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدُوِّ الْقُصْوَى} [سورة الأنفال الآية: 42].
- 3 بل تبقى الواو بدون قلبها ياء؛ وذلك فرقا بينها وبين الصفة، ولم يعكس الوضع؛ لأن الاسم أخف من الصفة.
- 4 صدر بيت من الطويل، لذي الرمة، غيلان بن عقبة، وعجزه:
- فماء الهوى يَرْفُضُ أو يَتَرَفَّقُ
- اللغة والإعراب: حزوى: اسم موضع بالحجاز، يكثر ذكره في شعر ذي الرمة. هجت: أثرت وحركت. عبرة: دمة. ماء الهوى: المراد به: الدمع، وأضيف إلى الهوى لأنه سببه، يرفض: يسيل وينصب متفرقا يترقق: يبقى في العين متحيراً مضطرباً يجيء ويذهب.
- "أدارا" الهمزة للنداء، ودارا منادى منصوب وإن كان نكرة مقصودة؛ لأنه شبيه بالمضاف؛ لوصفه بحزوى قبل النداء، وتقدم أن النكرة المقصودة إذا وصفت ترجح نصبها على ضمها؛ كما في حديث: \$ "يا عظيماً يرجى لكل عظيم". "حزوى" جار ومجرور، متعلق بمحذوف صفة لدار، "عبرة" مفعول هجت.
- المعنى: أن هذه الدار بهذا الموضع تثير الذكريات، وأيام الحب والهوى؛ فتدرف العين دمعها أحياناً، ويضطرب فيها أخرى.
- الشاهد: في حزوى؛ حيث بقيت الواو على حالها ولم تقلب ياء؛ لكونها اسماً لا صفة، وفي هذا يقول الناظم: =

(380/4)

السابعة: أن تلتقي هي والياء في كلمة¹، والسابق منهما ساكن متأصل ذاتا وسكوناً، ويجب حينئذ إدغام الياء في الياء.

مثال ذلك فيما تقدمت فيه الياء: سَيِّد ومَيِّت، أصلهما: سَيُّود ومَيِّوت².

ومثاله فيما تقدمت فيه الواو: طَيَّ وليّ، مصدرًا طَوَّيت ولَوَّيت، وأصلهما طَوَّي ولَوَّي³، ويجب التصحيح إن كان من كلمتين⁴؛ نحو: يَدْعُو ياسِر، ويَرْمِي واعد، أو كان السابق منهما متحركاً؛ نحو: طَوِيل وغيور، أو عارض الذات⁵؛ نحو: رُؤْيَة مخفف رُؤْيَة، أو عارض السكون؛ نحو: قَوِي؛ فإن أصله الكسر، ثم إنه سكن للتخفيف؛ كما يقال في عِلْم: عِلْم.

=

بالعكس جاء لام "فُعَلَى" وَصَفَا ... وَكَوُنُ قُصْوَى نَادِرًا لَا يَخْفَى*
أي: بعكس لام "فعلى" المذكورة في البيت قبله، والتي ستجيء بعد، تبدل الواو الواقعة
لأما لفعلَى وصفا ياء، ونذر "قصوى" بإقرار الواو قياساً، ولا يخفى أنه فصيح استعمالاً
لوروده في القرآن، أما "فعلى" اسماً فتسلم فيها الواو كما سيأتي، وإن كانت لام "فعلى"
ياء سلمت في الاسم والصفة؛ نحو: الفتيا، والقصيا، تأنيث الأقصى.
1 أي: واحدة، أو ما هو في حكم الكلمة؛ كمسلمي في حالة الرفع؛ لأن المتضايين
كالشيء الواحد.

2 أما ساد، فإنه من ساد يسود اتفاقاً، ومات: من يموت على إحدى اللغتين، ووزنهما
على الراجع عند البصريين "فيعل".

3 اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون؛ فقلبت الواو ياء، وأدغمتا.

4 وكذلك إذا كانا في كلمة واحدة، ولم يلتقيا؛ مثل: زيتون ونيروز.

5 بأن كان منقلبا من غيره؛ كالمبدل عن الألف؛ نحو: سوبر وبوبع، أو عن الواو؛
كديوان؛ فإن أصله دَوَان، فالياء بدل من الواو الأولى، أو عن الهمزة، كمثال المصنف.

* "بالعكس" جار ومجرور متعلق بمحذوف، حال من لام فعلى. "وصفا" حال من فعلى.
"وكون قصوى" كون مبتدأ، وقصوى مضاف إليه، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه.
"نادرًا" خبره. "لا يخفى" لا نافية، والجملة خبر المبتدأ.

(381/4)

وشد عما ذكرنا ثلاثة أنواع: نوع أُعل ولم يستوف الشروط؛ كقراءة بعضهم:
{إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ} 1، بالإبدال والإدغام 2، ونوع صُحح مع استيفائها؛ نحو:
صَيُون 3 وأَيَوْم 4، وَعَوَى الكلب عَوِيَّة، ورجاء بن حَيوة، ونوع أبدلت فيها الياء واوًا
وأدغمت الواو فيها؛ نحو: عَوَّة 5، وَهَوَّ 6، عن المنكر.
واطرِد في تصغير ما يكسر على "مَفَاعِل" 7؛ نحو "جَدُول"، وَأَسْوَدَ للحية الإعلال
والتصحیح 8.

الثامنة: أن تكون لام "مفعول" الذي ماضيه على "فَعِل".

1 [سورة يوسف الآية: 42] .

- 2 أي: بـإبدال الهمزة واوا ثم ياء وإدغامهما، مع أن الواو عارضة الذات؛ لأنها مخففة من الهمزة. وحكى بعضهم اطراد الإبدال في مثل هذا؛ مما واوه بدل عن همزة.
- 3 هو السنور الذكر، والجمع: ضياون، ولم يدغم؛ لأنه وضع اسماً جامداً.
- 4 أي: كثير الشدة؛ يقال: يوم أيوم، كما يقال: ليلة ليلاء.
- 5 مصدر عوى الكلب، إذا نبح، القياس: عية؛ وأصله: عَوِيَّة.
- 6 هو بفتح النون على وزن "فعلول"، وأصله نُحوي: والقياس نُهي، وهو وصف مبالغة للناهي.

- 7 أي: وما يوازنه؛ بشرط أن يكون اسماً لا صفة، مشتملاً على واو متحركة.
- 8 تقول: جديل وأسيد على القياس، وجديول وأسيود، حملاً للتصغير على التكسير، والإعلال في ذلك أحسن. فإن كان المفرد وصفاً؛ نحو: أسود، صفة، تعين الإعلال؛ فيقال: "أسيد" لا غير؛ لأنه لا يجمع على أساود.
- وعلى ذلك فيشترط في وجوب الإبدال: ألا يكون اجتماع الواو والياء في تصغير ما يكسر على "مفاعل" وكذلك إذا كانت الواو غير متحركة في المفرد؛ نحو: عجوز وعمود؛ فإنهما -وإن كسرا على مفاعل- إلا أن الإعلال واجب في مصغرها فتقول: عُجِيز وعُمِيد، ولا يجوز التصحيح.
- وفي هذه المسألة يقول الناظم في فصل مستقل: =

(382/4)

-
- بكسر العين 1؛ نحو: رَضِيَّةُ فهو مَرَضِي، وَقَوِي على زيد فهو مَقَوِي عليه 3، وشذ قراءة بعضهم: "مَرَضُوءَة" 4.
- فإن كانت عين الفعل مفتوحة، وجب التصحيح؛ نحو: مَغَزُوءٌ، وَمَدْعُوءٌ 5، والإعلال شاذ؛ كقوله:

=

إن يسكن السابق من واو ويا ... واتصلا ومن عُروض عَرَبَا
فياء الواو اقلَبْنِ مُدْغَمَا ... وشذ مُعْطَى غير ما قد رُسِمَا*

أي: إذا اجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة، والسابق منهما ساكن سكونا أصليا قلبت الواو ياء وأدغمتا، وشذ ما يفيد غير ما رسم وعين من ذلك، وقد أوضح المصنف هذا كله.

1 سواء كان متعديا أو لازما.

2 الأصل: مرضوو، بواوين، قلبت الثانية -وهي لام الكلمة- ياء؛ حملا على الفعل؛ لأنها تقلب فيه لكسر ما قبلها كما سبق، ثم الأولى؛ وهي واو مفعول؛ لاجتماعها مع الياء على القاعدة، وأبدلت الضمة كسرة لتسلم الياء من القلب واوا. 3 أصله: مقووو، قلبت الواو الأخيرة ياء، لثقل ثلاث واوات في الطرف مع الضمة، ثم الوسطى؛ لاجتماعها ساكنة مع التاء على القاعدة، وأبدلت الضمة كسرة كما سبق. 4 أي: بتصحيح الواو وإدغام الواو الزائدة فيها، وذلك في قوله -تعالى- في سورة الفجر: {يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً} وجعله في التسهيل مرجوحا.

5 فإن فعلهما: غزا ودعا، وأصلهما: غَزَوْ ودَعَوْ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها؛ فقلبت ألفا على القاعدة.

* "إن يسكن" شرط وفعله. "السابق" فاعله يسكن. "من واو" متعلق بيسكن. "ويا" بالقصر، عطف على واو.

"وانفصلا" معطوف على يسكن، وألف الاثنين فاعل. "ومن عروض" متعلق بعريا المعطوف على اتصال، والضمير في عريا عائد إلى السابق. "فيا" الفاء واقعة في جواب الشرط، و"يا" مفعول اقلبن الثاني. "الثاني" مفعوله الأول، "مدغما" حال من فاعل اقلبن المستتر. "معطى" فاعل شذ، وهو اسم مفعول، ونائب فاعله هو مفعوله الأول. "غير" مفعوله الثاني. "ما" اسم موصول مضاف إليه. "وقد رسما" الجملة صلة ما، والألف للإطلاق، ونائب فاعل رسما يعود إلى ما.

(383/4)

أنا اللَّيْثُ مَعْدِيَا عَلِي وَعَادِيَا 1

التاسعة: أن تكون لام "فُعُول"، جمعاً؛ نحو: عَصَا وَعُصَيٍّ، وَقَفَّا وَفُفَيٍّ، وَذَلُّو

وَذُلِّي 2،

1 عجز بيت من الطويل، لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، وصدره:

وقد عَلِمْتَ عَرَسِي مُلَيْكَةَ أَنِّي

اللغة والإعراب: عرس الرجل: زوجته. مليكة: اسمها، وهو بدل أو عطف بيان من عرسي الواقع فاعلا لعلمت. "أنني" أن حرف توكيد ونصب، والنون للوقاية، والياء اسمها "أنا" ضمير فصل "الليث" خبر أن، وأن ومعمولاها سدت مسد مفعولي علمت. "معديا" حال من الليث "علي" متعلق به على أنه نائب فاعله؛ لأنه اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبني للمجهول "وعاديا" معطوف على معديا. المعنى: تعلم زوجي مليكة أنني شجاع كالليث؛ سواء اعتدى علي أحد، أو اعتديت أنا على غيري.

الشاهد: في "معديا" فقد أعل بقلب واوه ياءا شذوذا، والقياس تصحيح لامه؛ لأن فعله عدا مفتوح العين، وأصله: معدوو، قلبت لامه ياءا لتطرفها، ثم الواو ياء على القاعدة وأدغمتا، ثم ضمة الدال كسرة لمناسبة الياء فصار معدو، ولكن الشاعر أعله شذوذاً، ويرى الناظم أن التصحيح في مثل هذا راجح لا واجب، والإعلال مرجوح، وفي هذا يقول:

وصحح المفعول من نحو عدا ... وأعلل إن لم تتحرَّ الأجوداً*

أي: إذا بني اسم مفعول من ماض ثلاثي، واوي اللام، غير مكسور العين؛ مثل: عدا، فالأجود تصحيح واوه؛ تقول معدو، ويجوز إعلاله بقلب الواو ياء؛ فتقول: معدي، إن لم تتحر الرأي الأجود. وقد ذكر الناظم هذا البيت والذي بعده في باب الإعلال بالنقل.

2 الأصل فيها: عُصُو، وَقُفُو، ودلُو، على وزن "فُعول"؛ قلبت الواو الثانية ياءا لنقل الواوين مع الضمة في الجمع، ثم الأولى لاجتماعها مع الياء، وأدغمتا على القاعدة، وكسر ما قبل الياء لتصح ويصح كسر الأولى منها للتخفيف؛ لأن الانتقال من الضم إلى الكسر في مثل هذه الصيغة لا يخلو من ثقل.

* "المفعول" مفعول صحيح. "من نحو" جار ومجرور متعلق بمحذوف، حال من المفعول. "عدا" مضاف إليه مقصود لفظه. "وأعلل" فعل أمر ومفعوله محذوف يعود على المفعول. "إن" شرطية. "تنحر" فعل الشرط مجزوم بلم بحذف الألف. "الأجودا" مفعول

تتحر، والألف للإطلاق، وجواب الشرط محذوف، أي: إن لم تتحر الأجود من الوجهين فأعلل.

(384/4)

والتصحيح شاذ، قالوا: أُبُو، وأُخُو¹، وَنُحُو، جمعا لنحو؛ وهو الجهة، وَنُحُو بالجمع جمعا لنحو، وهو السحاب الذي هراق ماءه، وَنُحُو² - وهو المصدر - وَنُحُو فَإِنْ كَانَ "فُعُول" مفردًا، وجب التصحيح؛ نحو: {وَعَتُوا عُنُوتًا كَبِيرًا} 3، {لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ} 4 وتقول: نما المال نُمُوا، وسما زيد سُمُوا 5 وقد يدل نحو: عتا الشيخ عَتِيًّا، وقسا قلبه قَسِيًّا⁶.

- 1 جمعان لأب وأخ، والقياس: أَيْ وَأَخِي.
- 2 هو البيت المتقدم أمام البيوت، والواسع من الأرض، ومن كل شيء، وقيل: إن قول المصنف: "وهو المصدر" فيه نظر؛ لأن المفهوم من عبارة القاموس أنه لم يستعمل مصدرًا، وإن كان ذلك لا يدل على عدم وجوده، والجمع أبهاء، وَنُحُو، وَنُحِي.
- 3 [سورة الفرقان الآية: 21].
- 4 [سورة القصص الآية: 83].
- 5 فجميع هذه الأمثلة مصادر مفردة مضمومة الأول والثاني والأصل: عُنُو، وَعُلُو، وَنُمُو، وَسُمُو، أدغمت أولى الواوين في الثانية.
- 6 وقول الناظم يفيد التسوية بين الجمع والمفرد؛ حيث يقول في هذه المسألة: كذاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا الْفُعُولُ مِنْ ... ذِي الْوَاوِ لَامٍ جَمْعٍ أَوْ فَرْدٍ يَعْ* أي: إن الاسم الذي على وزن "فعول" واوي اللام، يجوز فيه وجهان التصحيح والإعلال، وفي المفرد التصحيح، وهو الأصلح.

* "كذاكَ" جار ومجرور متعلق بجا. "ذا" بمعنى صاحب - حال من المفعول الواقع فاعلا لجا بالقصر.

"وجهين" مضاف إليه. "مَنْ ذِي الْوَاوِ" متعلق بجا، ومضاف إليه، أو بمحذوف حال من المفعول. "لام جمع" لام حال من الواو، وجمع مضاف إليه. "أو فرد" عطف على جمع. "من" أي: يظهر. الجملة صفة لفرد، وفاعل يعن يعود على فرد.

العاشر: أن تكون عَيْنَا "لَفْعِل"، جمعًا صحيح اللام 1؛ كَصَيِّمٍ وَنِيْمٍ 2، والأكثر فيه التصحيح؛ تقول: صَوِّم، وَنَوِّم.
ويجب إن اعتلَّت اللام لنلا يتوالى إعلالان 3؛ وذلك كشَوَّى وَغَوَّى؛ جمعي شَاوٍ وَغَاوٍ 4، أو فصلت من العين؛ نحو: صُوِّام وَنُوِّام؛ لبعدها 5 حينئذ من الطرف، وشذ قوله: فما أَرَقَّ النَّيَّامُ إِلَّا كَلَامُهَا 6

- 1 بشرط عدم وجود فاصل بين العين واللام.
- 2 جمعان لصائم ونائم، وأصلها: صَوِّم وَنَوِّم، بواوين قبلهما ضمة، فعدل إلى الياءين للخفة.
- 3 إعلال العين، وإعلال اللام.
- 4 اسما فاعل من شوى يشوي، وغوى يغوي، وأصلها: شَوَّى، وَغَوَّى، قلبت الياء فيهما ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت لالتقاء ساكنة مع التنوين.
- 5 أي: العين.
- 6 عجز بيت من الطويل، لأبي الغمر الكلابي، ويقال له أبو النجم، وصدره.
أَلَا طَرَقْنَا مَيَّةَ بَنَةِ مُنْذِرٍ
اللغة والإعراب: طرقتنا: زارتنا ليلا، مية: اسم امرأة، أرق: أسهر وأذهب النوم من الأعين، النيام: جمع نائم؛ اسم فاعل من نام ينام نوما.
"ألا" أداة استفتاح أريد بها التنبيه. "مية" فاعل طرقتنا. "ابنة منذر" ابنة صفة لمية، ومنذر مضاف إليه. "فما" ألفا عاطفة، و"ما" نافية "النيام" مفعول أرق مقدم. "إلا" أداة حصر.

"كلامها" فاعل مؤخر، ومضاف إليه.

المعنى: أن هذ المرأة زارتهم بالليل وقد نام القوم فأرقهم حديثها العذب وأطار النوم من أعينهم كلامها الحسن البديع، حتى قضوا ليلهم أيقاظا ساهرين.
الشاهد: في "نيام" فإنه جمع نائم، والهمزة منقلبة من واو، وقد أعل بقلب الواو ياء، مع أن قبل لامة ألفا، وهذا شاذ، والقياس: نوام بالتصحيح؛ أو نِيَمَ بحذف الألف. وإلى هذه يشير الناظم بقوله: =

فصل: في إبدال الواو من الألف والياء

فصل: في إبدال الواو من أختيها: الألف والياء.

أما إبدالها من الألف ففي مسألة واحدة؛ وهي: أن ينضم ما قبلها 1؛ نحو: بُويعَ

وضُورِبَ، وفي التنزيل: {مَا وَوَرِيَ عَنْهُمَا} 2.

وأما إبدالها من الياء ففي أربع مسائل:

إحداها: أن تكون ساكنة مفردة 3 في غير جمع 4؛ نحو: مُوقِنٌ ومُوسِرٌ 5،

=

وشاع نحو نُيِّمَ في نَوْمٍ ... ونحو نُيِّامٍ شُدُّوْذُ نُمِيَّ*

أي: شاع وكثر في جمع التكسير الواوي العين الذي وزنه على "فعل" الإعلال

بقلب واوه ياء؛ نحو: نيم في نوم، وهذا إذا لم يكن قبل لامه ألف. فإن كان

قبل اللام ألف، وجب التصحيح، وشذ الإعلال؛ نحو: نِيَّامٌ في نَوَامٍ.

هذا: ومما يجب فيه قلب الواو ياء: أن تقع الواو طرفا بعد ضمة أصلية في اسم معرب؛

سواء كانت طرفا حقيقة؛ مثل أدل، جمع دلو، أو حكما؛ كما إذا وقع بعدها تاء تأنيث

أو علامة تشبيه؛ نحو: تدانية، وتدانيان، فتقلب الواو ياء والضمة قبلها كسرة؛ لمناسبة

الياء، وعلة القلب هي هذا التفادي مما لا نظير له في العربية.

وهذا الموضع لم يتعرض له الناظم ولا ابن هشام.

1 سواء أكانت في الفعل، وذلك عند بنائه للمجهول؛ كما مثل المصنف، أم في الاسم

عند تصغيره، نحو: "كُوَيْتِبَ" في تصغير كاتب، و"مُؤَيَّهَرٌ" في تصغير ماهر، ويشترط

لقلبها واوا في التصغير: ألا يكون أصلها الياء، وإلا وجب ردها إلى أصلها؛ نحو: ناب؛

فيقال فيه: نيب، وقد تقدم ذلك في التصغير.

2 [سورة الأعراف الآية: 20].

3 أي: غير مشددة، ولا بد أن يكون قبلها ضمة.

4 أي: في لفظ مفرد غير دال على الجمع؛ سواء كانت في اسم أو فعل.

5 أصلها: ميقرن وميسر، وكذلك الفعل؛ تقول: يوقن ويوسر؛ فإن أصلهما: يُيَقِّنُ

ويُيَسِّرُ، قلبت الياء واو للتجانس بين حرف العلة والحركة قبله.

* "نحو" فاعل شاع. "نيم"؛ مضاف إليه. "في نوم" متعلق بمحذوف، حال من نيم، أو متعلق بشاع. "ونحو نيام" مبتدأ، ومضاف إليه، "شدوده نمي" مبتدأ ثان وخبر، والجملة خبر "نحو".

(387/4)

ويجب سلامتها إن تحركت؛ نحو: هَيَّام¹، أو أُدْعِمَت كَحْيُض²، أو كانت في جمع. ويجب في هذه قلب الضمة كسرة؛ كهيم³ وبيض، في جمع أَفْعَلْ، أو فَعْلَاءَ. الثانية: أن تقع بعد ضمة؛ وهي: إما لام "فَعْل"؛ كَنَهْوَ الرَّجُلِ، وَقَضُوْ؛ بمعنى: ما أنْهَاهُ؛

- 1 مصدر هام إذا اشتد عطشه؛ أو اختل عقله من العشق والحب.
 - 2 جمع حائض، وهذا المثال خارج بقوله: في غير جمع، ومثال المفرد: خَيْرٌ، وَزَيْنٌ.
 - 3 جمع أهيم وهيماء، والهيم: الإبل العطاش، وأصله هيم، فكسرت الهاء لما سبق. والهيام -بكسر الهاء وضمها- داء يصيب الإبل فتتهيم في الأرض ولا ترعى، وتعطش فلا تروى. وكذلك لا يجوز القلب إذا كانت غير مسبوقة بضمة؛ نحو: حيل وجيل. وفي هذه المسألة، وما قبلها من إبدال الواو من الألف، يقول الناظم:
-ووجب

إبدال واو بعد ضم من ألف ... ويا كموقن بذالها اعترف
ويكسر المضموم في جمع كما ... يقال "هيم" عند جمع "أَهِيْمًا"^{*}
أي: إنه يجب أن تبدل الألف واوا إذا وقعت بعد ضمة؛ وذلك في الفعل عند بنائه للمجهول، وفي الاسم عند تصغيره، كما بين المصنف، وهو الموضع الوحيد الذي تبدل فيه الواو من الألف، وتبدل من الياء إذا سكنت في مفرد بعد ضمة كموقن، ويجب قلب الضمة كسرة في الجمع لتصح الياء؛ فيقال: "هيم" في جمع أهيم، ولا تقلب واوا كالمفرد؛ لثقل الجمع والضمة.
وقول الناظم: "ووجب"، تمام البيت الذي تقدم في صفحة "379".

* "إبدال" فاعل وجب. "بعد ضم" بعد ظرف متعلق بإبدال، وضم مضاف إليه. "من ألف" متعلق أيضًا بإبدال.
"ويا" مبتدأ. "كموقن" صفته على حذف مضاف؛ أي: كباء موقن. "بذالها" متعلقان

باعترف الواقع خبراً للمبتدأ. "اعترف" إما فعل أمر، أو ماض مبني للمجهول.
"في جمع" متعلق ببيكسر. "كما" الكاف جارة، وما مصدرية. "هيم" نائب فاعل يقال
قصد لفظه والجملة صلة.
"عند جمع" عند ظرف بمعنى في متعلق بيقال، وجمع مضاف إليه، "أهيما" مضاف إليه
ممنوع من الصرف؛ للوصفية ووزن الفعل.

(388/4)

أي: أعقله، وما أقضاه¹ أو لام اسم مختوم بتاء بنيت الكلمة عليها²؛ كأن يبنى من
الرمي مثل "مَقْدُرة"، فإنك تقول: مَرْمُوة³ بخلاف نحو: تَوَائِي تَوَانِيَة⁴، فإن أصله قبل
دخول التاء: تَوَانِيَا - بالضم - كتكاسل تكاسلا⁵، فأبدلت ضمته كسرة لتسلم الياء من
القلب⁶، ثم طرأت التاء لإفادة الواحدة وبقي الإعلال بحاله⁷، أو لام اسم مختوم
بالألف والنون كأن تبني من الرمي على وزن "سَبْعَان" اسم الموضع الذي يقول فيه ابن
الأحمر:

ألا يا ديار الحي بالسَّبعَان⁸

فإنك تقول: رَمُوان⁹.

-
- 1 تقدم الكلام على هذه الصيغة في باب التعجب الجزء الثالث، وأنها تؤدي معنى التعجب، وهي من الأساليب القياسية فيه.
 - 2 أي: من أول الأمر؛ بحيث لا تؤدي الكلمة معناها إلا مع هذه التاء التي للتأنيث.
 - 3 والأصل: مرمية، أبدلت الياء واوا لوقوعها إثر ضمة.
 - 4 فإن الياء فيه عارضة بعد بناء الصيغة المطلوبة للمذكور، فلا تقلب معها الياء واوا؛ لأنها في نية الانفصال فما قبلها آخر، بل يجب حينئذ كسر الضمة لتسلم الياء.
 - 5 لأن هذا هو المصدر القياسي للفعل الذي على وزن "تفاعل".
 - 6 لأنه ليس في الأسماء المتمكنة العربية ما آخره واو قبلها ضمة لازمة كما تقدم ذلك قريباً فارجع إليه.
 - 7 وهو قلب الكسرة ضمة.
 - 8 ذكر الشيخ خالد أن هذا البيت لتميم بن أبي مقبل وهو الأصح، وقد تقدم الكلام عليه في باب النسب "انظر صفحة: 259".

9 والأصل: رميان، قلبت الياء واوا لوقوعها بعد ضمة. وإلى هذه المسألة يشير الناظم بقوله:

وواوا إثر الضم رُدَّ "اليا" متى ... أَلْفِي لامِ فِعْلٍ أو من قَبْل "تا"
كتاء بان من "رَمَى" كَمَقْدَرِهِ ... كذا إذا كَسَبُعَان صِيَرَهُ*
أي: إن الياء إذا ضم ما قبلها، ووقعت لام فعل، أو اسم مختوم بتاء التأنيث كبناء صيغة
على وزن "مقدرة" من رمى، أو مختوم بآلف ونون مزيديتين، كبناء صيغة على وزن
"سبعان" وجب قلبها واوا.

1 "وواوا" مفعول رد الثاني. "إثر" ظرف متعلق برد. "الضم" مضاف إليه. "اليا" باقصر
مفعول رد الأول. "متى" اسم شرط جازم في محل نصب بألقي الواقع فعلا للشرط،
ونائب فاعله مفعوله الأول. "لام فعل" لام=

(389/4)

الثالثة: أن تكون لامًا لِفَعْلِي، بفتح الفاء، اسما لا صفة، نحو: 1 تَقْوَى 2 وَشَرَوَى 3 وَفَتَوَى،
قال الناظم وابنه 3: وَشَدَّ سَعْيًا لِمَكَانٍ، وريا للرائحة 4، وَطَعْيًا لَوْلَدِ الْبَقَرَةِ الْوَحْشِيَّةِ، ا.
هـ. فأما الأول: فيحتمل أنه منقول من صفة 5 كَحَزَنًا وَصَدْيًا مُؤَنِّي حَزْنَانٍ وَصَدْيَانٍ،
وأما الثاني: فقال النحويون: صفة غلبت عليها الاسمية، والأصل: رائحة رِيًا، أي: مملوءة
طيبا 6، وأما الثالث: فالأكثر فيه ضم الطاء؛ فلعلهم استصحبوا التصحيح حين فتحوا
للتخفيف 7.

1 أصله الأصيل: "وقيا" لأنه من وقيت؛ قلبت واوه تاء كما في تراث، ثم ياؤه واوا، ولا
يضر اجتماع إعلالين فيه لعدم تواليهما، وهو غير منصرف لألف التأنيث، ومن قرأ:
{عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ} بالتثوين جعلها للإلحاق بجعفر كألف ترى.
2 أصله: شريا لأنه من شريت، ومعناه: المثل، يقال: لك شرواه؛ أي: مثله.
3 الناظم في شرح الكافية، وابنه في شرح الخلاصة.
4 أما ريا من الري ضد صديا، فعدم القلب فيها واضح؛ لأنها صفة.
5 أي إلى الاسمية، وقد استصحب التصحيح بعد جعله اسما.
6 أي: وتصحيح الصفة غير شاذ، على أنه لو سلم بالاسمية، فالذي يمنع القلب هو:

أنه لو قيل "ربوا" لوجب قلب الواو ياء وإدغامها لاجتماعهما، وسبق إحداهما بالسكون.

7 وقد أشار الناظم إلى هذه المسألة بقوله: =

= مفعوله الثاني، وفعل مضاف إليه. "أو من قبل تا" معطوف على لام فعل ويا مضاف إليه، وجواب الشرط محذوف؛ أي: متى ألقى الياء لام فعل، فردده واوا، "كتاء" متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، "بان" مضاف إليه "من رمى" متعلق ببيان. "كمقدرة" متعلق به أيضاً. "كذا" جار ومجرور متعلق بمحذوف يدل عليه رد السابق. "إذا" ظرف زمان متعلق بما تعلق به الجار قبله. "كسبعان" جار ومجرور في موضع المفعول الثاني لصبره تقدم عليه. "صبره" الهاء مفعوله الأول عائدة على لفظ الرمي المفهوم من رمر والفاعل يعود على بان.

(390/4)

الرابعة: أن تكون عَيْنًا "فُعَلَى" بالضم، باسم كطوبى مصدراً لطاب، أو اسماً للجنة¹، أو صفة جارية مجرى الأسماء²، وهي: "فُعَلَى أَفْعَل" كالطوبى والكوسى والخورى مؤنثات: أَطْيَبَ وَأَكْيَسَ وَأَخْيَرَ، والذي يدل على أنها جارية مجرى الأسماء أن أفعل التفصيل يجمع على "أَفَاعِل" 3 فيقال: الأفاضل والأكابر، كما يقال في جمع أَفْكَل 4: أَفَاكِل. فإن كانت "فُعَلَى" صفة محضة⁵ وجب قلب ضمته كسرة⁶، ولم يسمع من ذلك إلا {قِسْمَةٌ ضِيْرَى} أي: جائزة: ومشية حيكى، أي: يتحرك فيها المنكبان⁷ هذا كلام النحويين.

=

من لام "فُعَلَى" اسماً أتى الواو بدل ... ياء كَتَقَوَى غالباً جازاً إذا البَدَل*
أي: إن الواو تبدل من الياء غالباً، إذا وقعت لاسم على وزن "فعلى" نحو: "تقوى"
فإن أصله تقياً؛ لأنه من تقيت.

- 1 فإن أصلها "طبيي" لأنه من طاب يطيب، قلبت ياءه واوا.
- 2 وذلك بأن تكون معمولة للعوامل المختلفة مباشرة دون أن يسبقها موصوف.
- 3 أي: إذا كان مقترناً بأل أو مضافاً إلى معرفة، فمثله في ذلك مثل الأسماء المحضة.

"انظر ما تقدم في جمع التكسير".

4 أي: الذي هو اسم جامد للعادة، لا صفة.

5 أي: خالصة من شائبة الاسمية، وذلك بجريائها على موصوف ولو مقدرا.

6 أي: لكي تصح الياء وتسلم من قلبها واوا، وذلك للفرق بين الصفة والاسم.

7 يقال: حاك في مشيه يحوك ويحك، إذا حرك منكبيه، ويقال: ضازه يضوزه، ويضيزه،

إذا جار عليه وبخسه، والأصل فيهما: ضيزى وحيكى بضم أولها، فأبدلت الضمة كسرة

لتصح الياء، وعند بعض النحويين: أصلها: ضوزي، وحوكى، فهما واويان، وفي

القاموس: أهما واويان ويائيان ويائيان، وهنالك كلمة ثالثة مسموعة هي "كيضي" يقل:

رجل كيضي؛ أي: يمشي وحده ويأكل وحده ولا يعينه غير نفسه.

* "من لام فعلى" من لام متعلق ببدل وفعلى مضاف إليه. "اسما" حال من فعلى.

"الواو" فاعل آتى. "بدل" حال من الواو وسكن على لغة ربعة. "ياء" مضاف إليه.

"كتقوى" متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف. "غالبا" حال من "ذا" الواقع فاعلا لجاء.

"البدل" بدل من اسم الإشارة أو بيان له أو نعت والتقدير: أتى الواو بدل باء من لام

فعلى حال كونها اسما كتقوى جاء هذا البدل غالبا.

(391/4)

وقال الناظم وابنه: يجوز في عين "فعلى" صفة: أن تسلم الضمة فتقلب الياء واوا، وأن

تبدل الضمة كسرة فتسلم الياء، فتقول: الطوي والطبي، والكوسى، والكيسى،

والضوقى والضيقى 1.

1 مؤنثي: الأكيس، والأضيق.

قال الناظم معبرا عن رأيه في "فعلى".

وإن تكن عينا "لِعُمَلَى" وصفا ... فذاك بالوجهين عنهم يُلْفَى *

أي: إذا وقعت الياء عينا لصفة على وزن "فعلى" جاز فيها الوجهان: التصحيح

والإعلال بقلبها واوا. هذا وكلام الناظم يخالف ما عليه سيبويه والنحويون من وجهين.

أ- أنه يجوز في "فعلى" وصفا وجهين، وهم يوجبون تصحيح الياء وكسر ما قبلها.

ب- أنه أجاز في "فعلى" أنثى الأفعال من الصفات الجارية مجرى الأسماء الوجهين أيضاً.

ونص على أنهما مسموعان عن العرب. وهم حكموا لها بحكم الأسماء المحضة، فأوجبوا إقرار الضمة وقلب الياء واوا.

* "وإن تكن" شرط وفعله، واسم تكن يعود إلى الياء. "عيننا" خبرها. "لفعل" متعلق بمحذوف نعت لعينا.

"وصفا" حال من فعل. "فذاك" لفاء واقعة في جواب الشرط. "ذا" اسم إشارة مبتدأ، والكاف حرف خطاب. "بالوجهين" في موضع المفعول الثاني ليلفي. "عنهم" متعلق بيلفي، ونائب فاعله هو مفعوله الأول، وجملة "يلفي" خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط ولذلك اقترنت بالفاء.

(392/4)

فصل: في إبدال الألف من الواو والياء

فصل: في إبدال الألف من أختيها الواو والياء1.

وذلك مشروط بعشرة شروط:

1 إذا وقت الألف عين أو لا ما في الفعل الثلاثي، فلا بد أن تكون منقلبة عن واوا أو ياء مثل: باع، وصام، وجرى، وسما؛ فإن الأصل: بيع، وصوم، وجرى، وسمو، فقلبت الياء أو الواو ألفاً، ويدل على ذلك: المصادر وغيرها، وكذلك الشأن في كثير من الأسماء.

وهذا القلب لا يتم إلا بشروط.

(392/4)

الأول: أن يتحرك؛ فلذلك صحتا في القول والبيع لسكونهما.

الثاني: أن تكون حركتهما أصلية1، ولذلك صحتا في جيل2 وتوم3 مخففي: جيئل وتوأم.

الثالث: أن يفتح ما قبلهما4، ولذلك صحتا في العوض، والحيل، والسور.

الرابع: أن تكون الفتحة متصلة، أي: في كلمتيهما، ولذلك صحتا في ضرب واحد،

1 أي: ليست طارئة للتخفيف، أو لغيره من الحركات التي لا تلازمهما.

2 اسم من أسماء الضبع.

3 هو الولد يولد ومعه غيره في بطن واحد، ويقال لهما: توأمان، وكل واحد توأم، والأكثر توائم، ومثل جيل وتوم في عدم الإبدال، لعروض الحركة، قوله -تعالى: {لَتُبْلَوْنَ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ} ، {وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ} ، {أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ} .

4 لأن غير الفتحة لا يجانس الألف ولا يناسبها.

5 قيل: لو مثل بغير هذين المثالين نحو: أخذ ورقة، ووجد يزيد، لكان أحسن؛

لأن وجود الألف بعد الواو والياء مانع من قلبها أيضاً، فلم يتمحض المنع لما ذكر. وكذلك لا يعل نحو: قاوم وباع، للفصل بالألف.

وقد جمع الناظم هذه الشروط الأربعة في بيت واحد فقال:

من

واو أو ياء بتحريك أصل ... ألفا أبدل بعد فتح مُتصل*

أي: أبدل الألف من الواو أو الياء، إذا تحركتا، وكانت حركتها أصلية، ووقعا بعد فتحة، متصلة بهما "بأن يكونا في كلمة واحدة".

* "من واو" متعلق بأبدل. "أو ياء" عطف عليه. "بتحريك" متعلق بمحذوف نعت لهما. "أصل" فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل يعود إلى تحريك والجملة نعت لتحريك. "ألفاً" مفعول أبدل مقدم. "بعد فتح" بعد ظرف متعلق بإبدل وفتح مضاف إليه. "متصل" نعت لفتح.

(393/4)

الخامس: أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين1، وألا يليهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين، ولذلك صحت العين في بيان وطويل وخَوْرَثَق2، واللام في رَمِيَا وغَزَوَا، وَفَتَيَانِ وَعَصَوَانِ3 وَعَلَوِيَّ وَفَتَوِيَّ4، وأعلت العين في قام، وباع وباب وناب لتحرك ما بعدها، واللام في غزا ودعا ورمى وبكى؛ إذ ليس بعدها ألف ولا ياء مشددة، وكذلك

في يَحْشَوْنَ وَيَمَحُونُ 5 وأصلهما: يَحْشَيُونَ وَيَمَحَوْنَ؛ فقلبتا ألفين 6،

- 1 وكذلك إذا كانتا فاءين نحو: توالى ونبا من، فلا قلب.
- 2 وذلك لسكون ما بعدهما بالألف في بيان، والياء في طويل، والراء في خورنق، وهما عينان، وخورنق: قصر للنعمان الأكبر بالعراق.
- 3 لوجود الألف بعدها، وقد مثل للأفعال والأسماء وإنما صح قبل الألف؛ لأن الإعلال قبلها يؤدي إلى اجتماع ساكنين، وحذف أحدهما يوقع في لبس المثني بالمفرد؛ إذ يصير: غزا، ورمى، وحمل مثل: فتیان وعصوان عليه.
- 4 لوجود ياء مشددة بعد الواو؛ هي ياء النسب، والواو في علوي منقلبة عن ياء "على". وفي فتوى منقلبة عن ألف "فتى".
- 5 بفتح الياء والحاء على لغة من قال: محاه يمحاه محوا، إذا أذهب أثره، أو على أنه مبني للمفعول؛ فيكون من محاه يمحوه محوا؛ وهذا هو الأشهر لضم حاء يمحو.
- 6 أي: لتحركها وانفتاح ما قبلهما. وفي هذا الشرط الخامس يقول الناظم:
إن حُرِّكَ التالى وإن سُكِّنَ كَف ... إعلال غير اللام وهي لا يكف
إعلالها بساكن غير ألف ... أو ياء التشديد فيها قد أُلف*
- أي: إن شرط الإبدال السابق، أن يتحرك التالي لهما. فإن سکن ما بعد الواو أو الياء فإن السكون يكف -أي: يمنع- إعلال غير اللام "أي: يمنع قلب الواو أو الياء ألفا إذا وقعتا فاء أو عينا" ويجب التصحيح نحو: بيان وطويل. أما اللام فيقع فيها الإعلال إن وقع بعدها ساكن غير ألف أو ياء مشددة، كرميا وعلوي.
- ومعنى ألف: عرف وشاع في الكلام الفصيح.
- ويتبين من هذا: أن القلب ممتنع إذا وقع بعدهما ألف أو ياء مشددة؛ فإن وقع بعدهما ساكن آخر غير هذين، فالقلب واجب على الراجح.

* "التالى" نائب فاعل حرك الواقع فعلا للشرط، والجواب محذوف، "وإن سکن" شرط وفعله ونائب الفاعل يعود إلى التالي. "كف" أي: منع. فعل ماض جواب الشرط.

"إعلال" مفعول كيف. "غير اللاء" مضاف إليه. "وهي" ضمير منفصل مبتدأ عائد على الواو والياء وأفراد؛ لأن العطف فيهما بأو. "لا يكف أعلاها" لا ناهية، والجملة خبر المبتدأ. "ساكن" متعلق بـ"كف" غير ألف غير نعت لساكن وألف مضاف إليه. "أو ساء" عطف على ألف. "التشديد قد ألف" الجملة من المبتدأ والخبر في محل جر نعت لياء، و"فيها" متعلق بألف.

ثم حذفنا للساكين.

السادس: ألا تكون إحداهما عينا "لفعل" الذي الوصف منه على "أفعل" 1 نحو: هيف 2 فهو أهيف، وعور فهو أعور.

السابع: ألا تكون عينا لمصدر هذا الفعل 3 كاهيف.

الثامن: ألا تكون الواو عينا "لافتعل" الدال على معنى التفاعل، أي: التشارك في

1 هو "فعل" اللازم، المكسور العين الدال على لون أو عيب أو شيء "فطري" أو وصف ظاهر في الجسم؛ فإن الصفة المشبهة منه تكون على هذا الوزن كسور، وعور، وحول.

وإنما صحت عين هذا الفعل حملا على أصله في الألوان والعيوب، وهو "أفعل" كاحول، وأعور؛ لأنه بمعناه في اختصاص كل بالخلق والألوان، وخرج نحو: فإنه وإن كان مكسور العين إلا أن وصفه على فاعل نحو: خائف فيعمل كفعل بالفتح والضم.
2 من الهيف. وهو ضمور البطن والخصر، ويعد في الصفات الممدوحة.
3 وذلك حملا للمصدر على الفعل، فهو مقيس على المقيس.

وفي هذين الشرطين يقول الناظم:

وصح عين فَعَل وفَعِلا ... ذا أَفْعَل كَأَعْيَدِ وَأَخُولاً*

أي: إن الفعل الذي الوصف منه وعلى وزن "أفعل" يجب تصحيح عينه إن كانت ياء أو واوا، نحو: غيد فهو أغيد، وحول فهو أحول، والغيد: نعومة البدن وحمل المصدر على الفعل، وهو المراد "بفعل".

* "عين" فاعل صح. "فعل" مضاف إليه. "وفعلا" عطف عليه والألف للإطلاق. "ذا أفعل" ذا بمعنى صاحب حال من فعلا المكسور العين مضاف إلي أفعل. "كأغيد" خبر لمبتدأ محذوف.

الفاعلية والمفعولية، نحو: اجتوروا واشتوروا فإنه في معنى تجاوروا وتشاوروا¹. فأما الياء فلا يشترط فيها ذلك: لقربها من الألف²، ولهذا أعلنت في استافوا مع أن معناه تسايفوا³.

التاسع: ألا تكون إحداها مُثْلَوَةً بحرف يستحق هذا الإعلال⁴؛ فإن كانت كذلك، صحت⁵ وأعلنت الثانية⁶ نحو: الحيا⁷، والهوى⁸ والحوى مصدر حوي إذا

1 ولهذا حمل على "تفاعل" في التصحيح الذي استحقه؛ لفصل عينه من الفتحة كما تقدم، فإن لم يدل على المفاعلة وجب الإعلال لعدم ما يحمل عليه في التصحيح نحو: اختان، واختار؛ بمعنى خان وخار.

2 أي: في المخرج؛ فهي لذلك أحق بالإعلال من الواو.

3 أي: تضاربوا بالسيوف، ومثلاً استاقوا: امتازوا وابتاعوا؛ أي: تمايزوا وتبايعوا، وإلى هذا الشرط يشير الناظم بقوله:

وإن بين تفاعل من افتعل ... والعين واو سلمت ولم تعل*

أي: إذا دل "افتعل" على معنى التفاعل؛ أي: الاشتراك في الفاعلية والمفعولية، وكانت عينه واوا سلمت ولا تقلب ياء، نحو: اشتور؛ بمعنى تشاور.

4 وهو القلب ألفا.

5 لئلا يتوالى إعلالان في كلمة بلا فاصل بينهما وهو في الغالب ممنوع عند النحاة لإجحافه بالكلمة: ويلزم كذلك اجتماع ألفين.

6 لأنها طرف، والطرف محل التغيير.

7 مصدر حي، ومعناه الغيث، وأصله الحي بياءين، فقلبت الثانية -وهي لام الكلمة- ألفاً لتحركها وافتتاح ما قبلها.

8 مصدر هوى، وهو ميل النفس إلى الشيء وشاع في المذموم: وأصله الهوى قلبت الياء ألفاً لما تقدم.

* "تفاعل" فاعل بين الواقع فعلاً للشرط. "من افتعل" متعلق بين "والعين واو" الجملة من المبتدأ والخبر حال، الرابط الواو. "سلمت" الجملة جواب الشرط. "ولم تعل" الواو للحال، والجملة حال مؤكدة من فاعل سلمت العائد إلى الواو، والرابط الواو والضمير.

اسود1. وربما عكسوا فأعلوا الأولى وصححوها الثانية، نحو: "آية" في أسهل الأقوال2، فإن قلت: لنا أسهل منه، قول بعضهم: إنها "فعلة" كنبقة؛ فإن الإعلال حينئذ على القياس3، وأما إذا قيل إن أصلها أبيه -بفتح الياء الأولى- أو أبيه -بسكونها- أبيه فاعلة؛ فإنه يلزم إعلال الأول دون الثاني4، وإعلال الساكن5، وحذف العين لغير موجب6.

-
- 1 وأصله: الحوو -من الحوة وهي سواد إلى الخضرة أو حمرة إلى السواد- وشفة حواء؛ حمراء إلى السواد، فلامه واو مثل عينه، لقولهم في المثني: حووان.
 - 2 أصلها أبيه كقصيه، قلبت الياء الأولى ألفا شذوذا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وكان القياس إعلال الياء الثانية وهي لام الكلمة، وقد سهل ذلك كون الياء الثانية غير طرف، ومثل آية: غاية، وراية، وثاية "وهي حجارة صغار يضعها الراعي عند متاعه فيثوي عندها أو رءوس أشجار يجمعها ويلقي عليها أثوابا ليستظل بها"، وطاية "وهي السطح" وهذه ألفاظ مسموعة لا يقاس عليها.
 - وإلى هذا الشرط، وورود السماع بما يخالفه في بعض كلمات يشير الناظم بقوله:
وإن لحرفين ذا الإعلال استحق ... صُحِّح أول وعكس قد يحق*
 - أي: إن استحق هذا الإعلال -وهو القلب- لحرفين؛ بأن كان في الكلمة حرفا علة كل منهما متحرك مفتوح ما قبله صحح الأول وأعل الثاني، وقد يعكس على قلة، ولا يجوز إعلالهما معا؛ لئلا يتوالى في كلمة واحدة إعلالان.
 - 3 أي: إعلال الأولى؛ لأنها محركة وقبلها مفتوح، وإعلال الثانية ممتنع لعدم فتح ما قبلها.
 - 4 أي: على القول بأن أصلها: أبيه، وهو شاذ.
 - 5 وهو الياء الأولى على أن أصلها أبيه.
 - 6 أي: على القول بأنها آيية كفاعلة والمعهود في مثله قلب الياء الأولى همزة كبائعة وقائلة.

* "وإن" شرطية. "لحرفين" متعلق باستحق الواقع فعلا للشرط. "ذا" اسم إشارة نائب فاعل لمحذوف يفسره استحق. "الإعلال" بدل أو بيان أو نعت لذا. "أول" نائب فاعل صحح، والجملة جواب الشرط.
"وعكس" مبتدأ وهو مضافا لمحذوف تقديرا "قد يحق" الجملة خبر.

قلت: ويلزم على الأول تقديم الإعلال 1 على الإدغام 2، والمعروف العكس، بدليل إبدال همزة أئمة ياء لا ألفا 3؛ فتأمل.

العاشر: ألا يكون عينًا، لما آخره زيادة تختص بالأسماء 4؛ فلذلك صححتا في نحو: الجولان 5 الهيمنان 6 والصَّورَى 7 والحَيْدَى 8 وشَدَّ الإعلال في ماهان وداران 9.

1 وهو قلب الياء الأولى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها.

2 فقد اجتمع مثلان أولهما ساكن.

3 إيضاح الدليل: أن أصل أئمة. أئمة، فلم يقدموا الإعلال وببدلوا همزة الثانية الساكنة ألفا من جنس حركة ما قبلها، بل قدموا الإدغام فنقلوا كسرة الميم الأولى إلى الساكن قبلها وهو همزة الثانية وأدغموا، ثم أبدلوا همزة الثانية ياء من جنس حركتها، وهذا يدل على أن عنايتهم بالإدغام فوق عنايتهم بالإعلال.

4 وذلك كالألف والنون معا، وكألف التأنيث المقصورة؛ لأن هذه الزيادة تبعد شبهه بالفعل الذي هو كالأصل في الإعلال؛ لأنها لا تلحقه أصلا.

5 مصدر جال يجول، إذا طاف وتنقل.

6 مصدر هام على وجهه يهيم، إذا سار على غير هدى، أو أحب وعشق امرأة.

7 بفتحات، اسم بقعة فيها ماء.

8 مشية المتمايل المختال، وحمار حيدي وحيد، يحيد ويعدل عن ظله لنشاطه، ولم يوصف مذكر على "فعلى" غيره.

9 والأصل: موهان ودوران؛ لأنها تثنية ماء ودار، وقيل: هما أعجميان فلا يحسن عدما فيما شذ. وفي الشرط العاشر يقول الناظم:

وعين ما آخره قد زيد ما ... يخص الاسم واجب أن يسلم*

أي: إذا كان عين الكلمة واوا أو ياء تستدعي القلب ألفا؛ وكان في آخرها زيادة تختص بالاسم امتنع القلب، ووجب التصحيح.

* "وعين" مبتدأ. "ما" اسم موصول مضاف إليه. "آخره" ظرف متعلق بزيد الواقع صلة لما. "ما" اسم موصول نائب فاعل زيد. "يخص الاسم" الجملة صلة ما الثانية. "واجب" خبر المبتدأ وهو عين. "أن يسلم" في تأويل مصدر فاعل لواجب، والألف للإطلاق.

فصل: في إبدال الحروف

فصل: في إبدال التاء من الواو والياء

إذا كانت الواو والياء فاء للافتعال أبدلت تاء 1 وأدغمت في تاء الافتعال، وما تصرف منها 2 نحو: اتصل واتعد 3 من الوصل والوعد، واتسر من اليسر 4، قال: فإن تتعدني أتعدك بمثلها 5

1 وذلك لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء؛ لقرب مخرجيهما وتنافر صفتيهما؛ لأن حروف اللين مجهورة والتاء مهموسة، وحروف الهمس مجموعة في هذه العبارة "فحثة شخص سكت" وما عداها مجهور. ويشترط في هذا الإبدال: ألا تكن الواو والياء مبدلتين من همزة.

2 كالماضي والمضارع والأمر؛ واسمى الفاعل واسم المفعول ... إلخ.

3 أصلهما: اوصل واو تعد، قلبت الواو تاء وأدغمت في تاء الافتعال للتخفيف.

4 أصله: ايتسر، ففأؤه ياد.

5 صدر بيت من الطويل للأعشى ميمون بن قيس، من قصيدة يهجو فيها علقمة بن علاثة ويتهدهده، وكان الأعشى قد مدح عامر بن الطفيل وحكم له على علقمة في منافرة وقعت بينهما، وعجزه:

وسوف أزيد الباقيات القوارصا

اللغة والإعراب: تتعدني وتوعدني وتهددني، وتعهده: أوعده بالشر الباقيات المراد الأشعار التي تبقى على ألسنة الرواة يرونها للأعقاب، القوارص: جمع قارصة وهي الكلمة المؤذية المؤلمة. "إن" شرطية. "تتعدني" فعل مضارع فعل الشرط. "أتعدك" جواب الشرط. "بمثلها" متعلق به. "وسوف" الواو عاطفة، وسوف حرف تنفيس. "الباقيات" مفعول أزيد منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة. "القوارص" نعت للباقيات. المعنى: إن كنت تتوعدني وتهددني يا علقمة؛ لأني أنصفت خصمك فإني أقابلك بالمثل، وأهجوكم بشعر مؤلم يتناوله الرواة.

الشاهد: في "تتعدني وأتعدك" فإن أصلهما: توتعدني، وأوتعدك؛ لأنهما من الوعد،

فقلبت الواو فيهما تاء وأدغمت في التاء الزائدة بعدها وهي تاء الافتعال.

وقال:

فإن القوافي تتلجج مواجاً¹

وتقول في افتعل من الإزار: "إيتزر"2، ولا يجوز إبدال الياء تاء وإدغامها في التاء؛ لأن هذه الياء بدل من همزة، وليست أصلية³، وشذ قوهم في افتعل من الأكل "اتكل"4
وقول الجوهري في اتخذ:.....

1 صدر بيت من الطويل لطرفة بن العبد اليشكري، وعجزه:

تضايق عنها أن تولجها الإبر

اللغة والإعراب: القوافي: جمع قافية؛ وتطلق على حرف الروي الذي تبنى عليه القصيدة، وعلى القصيدة كلها، والمراد بها. هنا: القصائد. تتلجج: من الولج وهو الدخول. مواجاً: جمع موج، وهو مكان الولج أي: الدخول، "القوافي" اسم إن منصوب بالفتحة المقدرة على الياء لمعاملة المنصوب معاملة المرفوع المجرور "تتلجج" الجملة خبر إن "مواجاً" منصوب بتتلجج، وكان حقه المنع من الصرف لصيغة منتهى الجموع، ولكنه صرف للضرورة، "تضايق" فعل مضارع مرفوع، وأصله تتضايق فحذفت إحدى التآين وفاعله يعود إلى المواج "أن تولجها" أن ناصبة وما بعدها مضارع منصوب والمصدر مجرور بعن محذوفة، وهو بدل من عنها "الإبر" فاعل تولج.
المعنى: أن القصائد والأشعار تؤدي بها معان دقيقة، تصل إلى النفوس وتدخل إلى العقول من مسالك خفية لا يستطيع والج أن يلجها، ولا يمكن الإبر أن تنفذ منها.
الشاهد: في "تتلجج" فإن أصله توتلجج، فالواو فاء الكلمة والتاء بعدها زائدة للافتعال فقلبت الواو تاء وأدغمت التاء في التاء.

2 أي: بإبدال الهمزة ياء.

3 وسمع: اتزر شذوذاً، وقد تقدم ذلك قريباً فتنبه يا فتى.

4 وكذلك قوهم في أتمن من الأمانة: أتمن، بإبدال الواو المبدلة من الهمزة تاء، والفصح في ذلك كله عدم الإبدال، وفيما تقدم يقول الناظم:

ذو اللين "فا" في افتعال أبداً... وشذ في ذي الهمز نحو انتكلا*

=

* "ذو اللين" مبتدأ ومضاف إليه. "فا" بالقصر حال من نائب فاعل أبدلا. "تا" بالقصر مفعول ثان مقدم لأبدال. "في افتعال" متعلق بأبدلا، أو بمحذوف نعت لنا، "أبدلا" نائب الفاعل يعود إلى ذو اللين، وهو مفعول الأول والألف للإطلاق، والجملة خبر المبتدأ. "وشذ" فاعله يعود على الإبدال المفهوم من أبدل. "في ذي الهمزة" في ذي متعلق بشذ، والهمز مضاف إليه. "نحو" خبر لمبتدأ محذوف، ويجوز أن يكون. "نحو" فاعل شذ، و"انتكلا" مضاف إليه لنحو مقصود لفظه.

(400/4)

"إنه افتعل من الأخذ" وهم 1، وإنما التاء أصل، وهو من تخذ 2، كاتبع من تبع.

فصل: في إبدال الطاء

تبدل وجوبا من تاء الافتعال 3 الذي فأؤه صاد أو ضاد أو طاء أو ظاء، وتسمى أحرف الإطباق 4، تقول في افتعل من صبر: اضطبر 5، ولا تدغم؛ لأن الصفيري لا يدغم إلا في مثله 6،

= أي: إن حرف اللين - وهو الواو والياء؛ إذا كان فاء في صيغة الافتعال وفروعه أبدل تاء.

وشذ هذا الإبدال إذا كان حرف اللين بدلا من همزة نحو: إيتكل من الأكل، فلا يقال فيه: اتكل إلا شذوذا، وإنما يقال: إتكلكل. وقيد أحرف اللين بالواو والياء؛ لأن الألف لا تكون فاء كلمة مطلقاً.

هذا: وبعض الحجازيين يتركون هذا الإبدال، ويجعلون فاء الكلمة على حسب الحركات قبلها؛ فيبدلوها ياء بعد الكسرة، وألفا بعد الفتحة، وواوا بعد الضمة؛ فيقولون: يتصل يتصل فهو موصل، وايتسر ياتسر فهو موترس ... إلخ.

1 لأنه لو كان من الأخذ لوجب أن يقال: ايتخذ بغير إدغام ولا إبدال. وذهب بعض المتأخرين إلى أن اتخذ "افتعل" من الوخذ، والأصل: اوتخذ، قلبت الواو تاء وأدغمت في تاء الافتعال على القياس.

2 هذا مبني على ثبوت تخذ ثلاثيا.

3 أق: ومشقاته كما سلف، وذلك لاستثقال النطق بالتاء مع حروف الإطباق لما بينهما من اتفاق في الخروج وتباين في الصفة؛ إذ التاء حرف مهموس غير مستعمل وحروف

الإطباق مستعلية، فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء.

4 وذلك؛ لانطباق اللسان عند النطق بها بأعلا الحنك.

5 وأصله: اصتبر، قلبت التاء طاء.

6 وأجاز بعضهم الإدغام بقلب الثاني إلى الأول؛ فيقال: اصبر ليبقى الصغير؛ ويمتنع

العكس لئلا يذهب الصغير وحروف الصغير هي: الزاي، والسين، والصاد.

(401/4)

ومن ضرب: اضطرب¹، ولا تدغم؛ لأن الضاد حرف مستطيل²، ومن طهر:

اططهر³، ثم يجب الإدغام، لاجتماع المثليين في كلمة، وأولهما ساكن ومن ظلم: اظلم،

ثم لك ثلاثة أوجه⁴: الإظهار، والإدغام مع إبدال الأول من جنس الثاني، ومع عكسه،

وقد روي بهن قوله:

هو الجواد الذي يُعْطِيكَ نَائِلَةً ... عفوا ويُظْلِمُ أَيْحَانًا فَيَظْلِمُ⁵

فصل: في إبدال الدال

تبدل وجوبا من تاء الافتعال الذي فاؤه دال أو ذال أو زاي، تقول في افتعل من دان:

1 أصله: اضطرب، ويقال فيه ما مر في اضطرب.

2 أي: والإدغام في الطاء يفوت الاستطالة، وقد عرفت أنها لا تفوت بقلب الثاني إلى

الأول، فيقال: اضطرب.

3 وأصله: اطرهر أبدلت التاء طاء بعد الطاء.

4 أي: في مثل هذه الصورة التي تبدل فيها تاء الافتعال طاء بعد الطاء.

5 بيت من البسيط، لزهير بن أبي سلمى المزني، في مدح هرم بن سنان.

اللغة والإعراب: نائله، النائل: العطاء؛ كالنوال. فيظلم: يقبل الظلم ويحتمله لكن لا

ضعفا ولا استكانة. "هو" ضمير منفصل مبتدأ. "الجواد" خبر. "الذي" صفة للجواد

"نائلة" مفعول أعطى الثاني ومضاف إليه، والجملة صلة الموصول. "عفوا" صفة للجواد.

"نائلة" مفعول أعطى الثاني ومضاف إليه، والجملة صلة الموصول "عفوا" مفعول مطلق

عامله يعطي، وهو صفة لمصدر محذوف؛ أي إعطاء عفوا. "أحيان" ظرف زمان منصوب

بـ"يظلم"، "فيظلم" معطوف على يظلم المبني للمجهول.

المعنى: أن هرما هو الجواد الذي يجزل لك العطاء بسهولة من غير منّ ولا إبطاء، ويحمله

الناس مغارمهم فيتحملها ويقبل القيام بها تفضلا منه، لا ضعفا ولا خوفا.
الشاهد: في قوله "فيظلم" وأصله فيظلم، ثم قلبت تاء الافتعال طاء فصار يظلم.
ويجوز قلب المعجمة طاء وإدغامها فيصير يظلم. وقد روى هذا البيت بالأوجه الثلاثة باختلاف الروايات.

(402/4)

إدغام 1، ثم تدغم لما ذكرنا في اطهر، ومن زجر ازدجر 2، ولا تدغم لما ذكرناه في
اصطر 3، ومن ذكر: اذكر، ثم تبدل المعجمة مهملة وتدغم، وبعضهم يعكس، وقد
قرئ شاذًا: "فَهَلْ مِنْ مُذَكِّرٍ" بالمعجمة 4.

1 أصله: ادتان، قلبت تاء الافتعال دالا.

2 وأصله أيضًا: ازتجر، ومعناه منع.

3 أي: من أن حرف الصغير لا يدغم إلا في مثله. والإدغام بقلب الدال زايًا نحو ازجر،
ضعيف.

4 من هذا يفهم أنه يجوز في اذكر، الأوجه الثلاثة المذكورة في اظلم فتقول: اذكر بلا
إدغام، واذكر بالذال المعجمة وقلب المهملة إليها، واذكر بالذال المهملة وقلب
المعجمة إليها [سورة القمر الآية: 15].

ويستخلص مما تقدم:

أ- أنه إذا أبدلت تاء الافتعال ذالا بعد الدال، وطاء بعد الطاء، وجب الإدغام،
لا اجتماع مثلين.

ب- وإن أبدلت ذالا بعد الزاي، أو طاء بعد الصاد أو الضاد، جاز الإظهار، والإدغام
بقلب الثاني إلى الأول، دون عكسه.

ج- أما إذا أبدلت دالا بعد الذال أو طاء بعد الظاء، فيجوز فيهما ثلاثة أوجه:
الإظهار، والإدغام بوجهية. وإلى ما تقدم يشير الناظم بقوله:

"طا" "تا" افتعال رُدْ إثر مُطَبَّق ... في ادَّن وازْدَد وادَّكِر دالًا بَقِي *

يقول: رد - أي: صير - تاء الافتعال طاء بعد حرف من حروف الإطباق، وتصير دالا
بعد الدال والزاي والذال، مثل: ادَّن: وازدد، وادكر، والأصل: ادتان وازتد، واذتكر،
فاستثقلت التاء بعد هذه الأحرف فقلبت دالا وأدغمت الدال في الدال.

* "طاء" بالقصر للشعر مفعول رد الثاني "تا" بالقصر مبتدأ. "افتعال" مضاف إليه، وجملة "رد" خبر المتبداً، "إثر مطبق" إثر ظرف يرد، ومطبق مضاف إليه. "في ادان" متعلق ببقية. "وازداد وادكر" معطوفان عليه. "دالا" حال من فاعل بقية العائد إلى تاء الافتعال.

(403/4)

فصل: في إبدال الميم

أبدلت وجوبا من الوا في "فم"، وأصله فَوَه، بدليل أفواه¹، فحذفوا الهاء تخفيفاً، ثم أبدلوا الميم من الواو²، فإن إضيف رُجع به إلى الأصل فقليل: فُوك، وزُيما بقي الإبدال نحو: "خُلُوف فَم الصَّائِم" ³.
ومن النون بشرطين، سكونها، ووقوعها قبل الياء، سواء كانا في كلمة أو كلمتين نحو: {انْبَعَثَ} ، {مَنْ بَعَثْنَا} ⁴، وشدوذ في نحو قوله:

1 لأن التكسير من الأشياء التي ترد الألفاظ إلى أصولها.

2 لأتھما من مخرج واحد.

3 هذا جزء من حديث، وقامه " ... أطيّب عند الله من ريح المسك"، والخلوف: تغير رائحة الفم، يقال: خلف فم الصائم: تغيرت رائحته كأخلف، ومثل الحديث قول رؤية: يصبح ظمان وفي البحر فمه

4 الأولى من الآية 12 من سورة الشمس {إِذْ أَنْبَعَثَ أَشْقَاهَا} ، والثانية من الآية 52، من سورة يس {مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَرْقَدِنَا} ، ومثل النون: التنوين نحو: مؤمن بالله. قال الناظم مشيراً إلى ما تقدم من إبدال الميم من النون:

وقيل "يا" اقلب ميم النون إذا ... كان مسكناً كمن بت ابنذا*

أي: تقلب حرف النون ميماً؛ إذا كان النون مسكناً قبل الحرف. "يا" مثل: من بت ابنذا؛ أي: من قطع مودته فانبذه وأتركه ولا تبال به، وهذا المثال حوى صورة النون الساكنة، قبل الباء في كلمة هي "ابنذا"، وفي كلمتين وهما: "من بت" وأرجو أن يلاحظ: أن قلب النون ميماً إنما هو في النطق لا غير، أما كتابة فتبقى صورة النون على حالها هذا: وكثيراً ما يعبر عن إبدال النون ميماً بالقلب، كما فعل الناظم، والأولى أن يعبر عنه

بالإبدال؛ لما عرفت من أن القلب إنما يكون في حروف العلة أو الهمزة.

* "وقيل" ظرف متعلق بالقلب. "يا" بالقصر مضاف إليه. "ميما" مفعول اقلب الثاني. "النون" مفعوله الأول. "إذا" ظرف فيه معنى الشرط، "كان" فعل ماض ناقص، واسمها يعود إلى النون. "مسكنا" خبرها، وجواب إذا محذوف لدلالة ما سبق عليه. "كمن" الكاف جارة لقول محذوف ومن اسم الشرط، وجملة، "بت" فعل الشرط، و"انبذا" جوابه على إضمار الفاء للضرورة.

(404/4)

وكفك المخضب البنام¹

وأصله: "البنان"، وجاء عكس ذلك في قولهم: "أسود قاتن"، وأصله: قاتم²

1 عجز بيت من الرجز لرؤية بن العجاج، وصدره:

يا هال ذات المنطق التَّمَتَام

اللغة والإعراب: هال: اسم امرأة؛ منادى مرخم "هالة" منقول من هالة القمر وهي الدائرة الخيطة به. التمتام: من التمتمة، وهي تكرير التاء والميم. المخضب: الذي جعل فيه الخضاب. البنام: المراد البنان، وهي أطراف الأصابع، والواحدة بنانة، ويقال: بنان مخضب؛ لأن كل جمع يفرق بينه وبين واحدة بالهاء يوحد ويذكر. "يا" حرف نداء. "هال" منادى مبني على ضم الحرف المحذوف للترخيم. "ذات المنطق" ذات صفة هال على اللفظ أو الحل والمنطق مضاف إليه. "التمتام" صفة لمنطق. "وكفك" بالجر معطوف على المنطق. "المخضب" نعت له. ويجوز رفع "كفك" على أنه مبتدأ والمخضب البنان تركيب إضافي خبر. والجملة حال من "هال".

المعنى: ينادي المسماة "هالة"، ويصفها بأن في نطقها تمتمة وأطراف أصابعها مخضبة. الشاهد: في البنام؛ حيث أبدل الميم من النون شذوذاً؛ لتحركها وعدم وجود الياء بعدها.

2 فقد أبدل الميم نونا، والقتمة: لون فيه غبرة وحمرة، والأقتم الذي تعلوه القتمة.

وخلاصة ما ذكره المصنف من الحروف التي يقع فيها الإبدال.

أ- أن الهمزة تبدل من الألف والواو والياء.

- ب- والألف تبدل من الهمزة والواو والياء.
 ج- والواو تبدل من الهمزة والألف والياء.
 د- والياء تبدل من الهمزة والألف والواو.
 "أي: إن كل واحدة تبدل من الباقي"
 ه- والميم تبدل من الواو والنون.
 و والتاء تبدل من الواو والياء.
 ز- والطاء والدال يبدلان من التاء.

(405/4)

.....

الأسئلة والتمارين:

- 1 عرف الإبدال واذكر حروفه، وبين الفرق بينه، وبين القلب، والإعلال، ووضح ما تذكر بالأمثلة.
 - 2 اذكر ثلاثة من المواضع التي تقلب فيها الواو يا، ومثلها مما تقلب فيه الياء واوا، ومثل لما تقول.
 - 3 متى تقلب الواو همزة وجوبا، وجوازا؟ وما حكم الهمزتين الملتقيتين في كلمة؟ مثل.
 - 4 اذكر شروط قلب الواو والياء ألفا، ووضح بأمثلة من إنشائك.
 - 5 اشرح قول ابن مالك.
- وصححوا فَعَلَةً وفي فِعَل ... وجهان والإعلال أولى كالحِيل
- 6 متى تقلب الواو الواقعة لاما لـ "فعلى" ياء؟ ومتى تسلم من القلب؟ مثل.
 - 7 لماذا لم تقلب الواو والياء ألفا في الكلمات الآتية؟ وضح السبب.
- غيور، وقوي، جوارب، صبيان، جولان، طويل.
- 8 بين موضع الاستشهاد بما يأتي في باب الإبدال، ووضح سبب ما تقول.
- قال -تعالى: {أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى} .
 {إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدُوَّةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدُوَّةِ الْقُصْوَى} .
 {ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً} .

{وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ} .
 {وَنَذِرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جَنَّتًا} .
 {الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا} .
 {لَهُ مَقَالِيدُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ} .
 {وَيَتَرَبَّصُ بِكُمْ الدَّوَائِرُ} .
 {وَأَنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنِ الْأَخْيَارِ} .
 {وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ} =

(406/4)

.....

= {لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ} .
 {لَسَعِيرًا رَاضِيَةً، فِي جَنَّةٍ عَالِيَةٍ} .
 {وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ} .
 {لَمْ يَرِدِ اللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ} .

ألستم خير من ركب المطايا ... وأندى العالمين بطون راح
 إن العيون التي في طرفها حور ... قتلنا ثم لم يحين قتلنا
 أضعت شبابي بين حلم وغفلة ... وأنفقت عمري في الأمانى الكواذب
 وإذا المطي بنا بلغن محمداً ... فظهورهن على الرجال حرام
 9 في الكلمات الآتية شذوذ كما يقولون، وضحه، واذكر القياس فيها.
 مصائر، سواسوة، يوم أيوم، نيام، معدى، ثيرة، جمع ثور.
 10 ما شرط إعلال الألف والواو والياء بعد ألف الجمع؟ ومتى تسلم؟ وضح بأمثلة.
 11 هات اسم المفعول من الأفعال الآتية، وبين ما حدث فيها من تغيير:
 عدا، رمى، حظى، وفى، نسي، رأى، كفى، رعا، غشى، رضى، أعطى، أبكى، اشتكى
 إليه، استعلى عليه.
 12 كيف تأتي بصفة افتعل من الأفعال الآتية:
 زجر، طلع، ضع، صنع، وصف

13 متى يجب إظهار الدال والطاء المبدلتين من تاء الافتعال؟ ومتى يجوز الإظهار والإدغام؟ مثل.

14 أسند الفعلين: سما، وهدى، إلى ألف الاثنين، وواو الجماعة، ونون النسوة، وبين ما يحدث فيهما من تغيير، وسببه.

15 هات صفة على وزن "فعلان" من "روى" واسم مفعول من "أرضى" مصدرا من "آوى"، واسم فاعل من "أتى"، وبين ما حدث فيها من إعلال.

16 هات اسم الفاعل من الأفعال الآتية، وبين ما حدث فيها من تغيير: صان، لام، هاب، شاء، كال، نما، لقي، رعى، طوى، أعطى، أطاع، اتضح، اقتضى، =

(407/4)

.....
.....

= اصطاف، افترى، استراح، استفاد، استولى.

17 زن الكلمات الآتية وبين ما حدث فيها من إبدال وإعلال.

ادخر، اصطفى، اضطهد، يتصل، ازين، مكيدة، مقامة.

18 خاطب بالعبارة الآتية المفردة المؤنثة وجماعة الذكور، وبين ما حدث من إعلال: تأن في عملك، وأده في وقته، ولا تله عنه.

19 زن المجموع الآتية، واذكر مفرد كل، وبين ما حدث من إعلال: آثار، أرجاء، طباء، عالة، غزاة، رماة، حبائل، أساطير، شواهد، جوائز.

20 اذكر أصل كل كلمة من الكلمات الآتية، وبين ما حدث فيها من تغيير، وحكمها في الإعلال والتصحيح: رسائل، نائم، إفاد، شقاء، ميراث، نائم، أعداد، مقالة، شفاء.

21 اذكر أصل كل كلمة من الكلمات الآتية، وبين ما حدث فيها من تغيير. = "نموذج".

(408/4)

باب: نقل حركة الحرف المتحرك المعتل إلى الساكن الصحيح قبله 1
وذلك في أربع مسائل:

إحداها: أن يكون الحرف المعتل عينا لفعل 2.
ويجب بعد النقل في المسائل الأربع أن يبقى الحرف المعتل إن جانس الحركة المنقولة 3،
نحو: يقول ويبيع، أصلهما يقول مثل يقتل ويبيع مثل يضرب 4، وأن تقلبه حرفا يناسب
تلك الحركة إن لم يجانسها، نحو: يخاف ويخيف، أصلهما: يخوف كيذهب، ويخوف
كيكرم 5.

باب: نقل حركة الحرف المتحرك المعتل إلى الساكن الصحيح قبله
1 يسمى هذا: الإعلال بالنقل، أو الإعلال بالتسكين، وهو: نقل الحركة من حرف علة
متحرك إلى حرف صحيح ساكن قبله، مع بقاء صورة حرف العلة بعد ذلك؛ إن كان
متحركا بحركة تجانسه، كيصوم، وأصله: يصوم، ويخاف، وأصله يخوف، ويبيع؛ وأصله
يبيع، وقلبه حرما آخر إن لم يكن تناسب بينه وبين حركته الأصلية التي نقلت إلى
الساكن، مثل: أقام، وأصله: أقوم؛ كما سيأتي إيضاحه. وعلة هذا النقل استئصال الحركة
وإن كانت ضمة أو كسرة على حرف العلة، وحملت الفتحة على أختيها، ولم تستثقل في
نحو دلو وظبي؛ لأنها حركة إعراب لا تلزم.
2 وذلك بأن يكون الفعل "أجوف"، وفي أربع المسائل يجب أن يكون حرف العلة في
كل منها عين الكلمة.

3 بأن يكون واوا والحركة المنقولة ضمة، أو ياء والحركة المنقولة كسرة.
4 نقلت ضمة الواو وكسرة الباء إلى الساكن الصحيح قبلها، وترك كل منهما على
حاله لجانسة الحركة في المنقول منه.
5 نقلت حركة الواو -وهي الفتحة في الأول والكسرة في الثاني- إلى الساكن الصحيح

قبلهما وهو الخاء، ثم قلبت الواو في الأول ألفا لانفتاح ما قبلها، وباء في الثاني لسكونها وكسر ما قبلها، ومثل المضارع في ذلك -الماضي- والأمر، نحو: أجب أصله: أجب، نقلت حركة العين وهي الواو إلى ما قبلها ثم قلبت ألفا للمجانسة و"خاف"؛ أصله أخوف، نقلت حركة الواو ما قبلها. ثم قلبت ألفا للمناسبة وحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها، ثم حذفت العين لالتقاء ساكنة مع اللام، ولا يعمل من الماضي إلا صيغتا "أفعل" كأجاب و"استفعل" كاستجاب.

(410/4)

ويمتنع النقل إن كان الساكن معتلا، نحو: بايع، وعوق وبين 1، أو كان فعل تعجب 2، نحو: ما أبينه، وأبين به، وما أقومه، وأقوم به، أو مضعفا، نحو: ابيض واسود 3، أو معتل اللام 4، نحو: أهوى وأحيا.

1 أما نحو: "بايع" فلأن الساكن قبل الياء -وهو الألف- لا يقبل الحركة، مثله: طاع وأما نحو: عرق وبين؛ فلأن نقل الحركة إلى الواو والياء يوجب قلبهما ألفين لتحركهما وانفتاحهما فيلتقي ساكنان، وحذف أحدهما يوقع في اللبس.

2 ومثله اسم التفضيل، بل إن امتناع النقل في صيغة التعجب للحمل على أفعل التفضيل المشابه له؛ وهو لا يعمل لمشابهته المضارع في الوزن والزيادة؛ كما سيأتي في المسألة الثانية.

3 وذلك خوف في اللبس، إذا أعل كل منهما؛ فإنه إذا نقلت حركة العين إلى الياء انقلبت ألفا؛ ثم تحذف همزة الوصل للاستغناء عنها فيصيران: باض وساد، فيلتبسان باسم الفاعل من البضاضة -وهي نعومة البشرة- ومن السد.

4 وذلك لئلا يتوالى إعلالان: إعلال العين، وإعلال اللام.

وإلى هذه المسألة وشروطها وما استثنى، يقول الناظم:

لساكن صح انقل التحريك من ... ذي لين آت عين فعل كآين

ما لم يكن فعل تعجب ولا ... كأبيض أو أهوى بلام عللا*

أي: إذا كانت عين الفعل حرف لين متحركا. "واو أو ياء" وقبلها ساكن صحيح فانقل حركة العين إلى الساكن قبلها مثل: أب، أصله: أبين نقلت حركة الياء إلى الباء وهي ساكن صحيح، فالتقى ساكنان الياء للتخلص من الساكنين، ولا نقل في أفعل التعجب

أو التفضل، ولا مضعف اللام كأبيض، ولا في معتل اللام كأهوى، وقد أفصح المصنف ذلك.

* "لساكن" متعلق بانقل. "صح" الجملة صفة لساكن. "التحريك" مفعول انقل. "من" ذي لين "متعلق بانقل ومضاف إليه. "آت" نعت للين، وفيه ضمير هو فاعله، "عين فعل" عين مفعوله، وفعل مضاف إليه، "ما" مصدرية ظرفية "فعل تعجب" فعل خبر يكن، وتعجب مضاف إليه واسمها يعود على فعل "ولا" الواو عاطفة، ولا زائدة. "كأبيض" معطوف على خبر يكن. "أو أهوى" معطوف على ابيض. "بلام" متعلق بعللا الواقع صفة لأهوى، والألف للإطلاق.

(411/4)

المسألة الثانية: الاسم المشبه للمضارع في وزنه دون زيادته1، أو في زيادة دون وزنه2؛ فالأول 3 كمقام، أصله مقوم -على مثال مذهب4- فنقلوا وقلبوا والثاني: 5 كأن تبني من البيع أو من القول اسما على المثال "تحليء"6 بكسر التاء وهمزة بعد اللام، فإنك تقول تبيع -بكسرتين بعدهما باء ساكنة7- وتقبل، وكذلك، وهذه الياء منقلبة عن الواو لسكونها بعد الكسرة8.

-
- 1 بأن يكون مشابها له في مجرد عدد الحروف، مع مقابلة الساكن بمثله والمتحرك بمثله.
 - 2 بأن تكون فيه الزيادة التي تختص بالفعل "كأحرف المضارعة".
 - 3 وهو ما وافق المضارع في الوزن دون الزيادة؛ بأن تكون زيادته ليست من الحروف المذكورة وإن كانت في مكانها.
 - 4 فهو يشبه "يعلم" مثلا في الوزن ولكن فيه زيادة تدل على أنه ليس من قبيل الأفعال، وهي الميم، ومثله: مصير، ومحجب، ومستقيم؛ فإنهما في الأصل على وزن، يجلس، ويكرم، ويستغفر، فكل اسم على وزن "مَفْعَل" بفتح الميم مع تحرك العين بأي حركة، أو "مفعَل" أو "مستفعل" بضم الميم مع كسر العين أو فتحها، يعل بالنقل؛ لمشابهته الفعل في الوزن دون الزيادة.
 - 5 وهو ما وافق المضارع في الزيادة دون الوزن؛ بأن تكون الزيادة في أوله من حروف المضارعة، ويخالفه في الحركات والسكنات.

6 هو القشر الذي يظهر على الجلد حول منابت الشعر، ويطلق على وسخه، وعلى الشعر نفسه.

7 نقلت حركة الياء وهي الكسرة إلى الساكن الصحيح قبلها وهو الباء، فصار تبع فيها إعلال بالنقل.

8 وأصلها "تقول" نقلت حركة الواو إلى ما قبلها وهو القاف، ثم قلبت الواو ياء =

(412/4)

فإن أشبهه في الوزن والزيادة معا، أو باينه فيهما معا، وجب التصحيح 1: فالأول نحو: أبيض وأسو2، وأما نحو "يزيد" علما فمقول إلى العلمية بعد أن أعل إذ كان فعلا3، والثاني نحو: مخيط4، وهذا هو الظاهر5، وقال الناظم وابنه: "وكان حق نحو مخيط أن يعل؛ لأن زيادته خاصة بالأسماء، وهو مشبه لتعلم، أي: بكسر حرف

= لتجانس الكسرة كما سبق، ففيها إعلالان: أحدهما بالنقل والآخر بالقلب وقد أشبه هذا النوع المضارع في زيادته الخاصة في أوله، ولكن فيه علامة يمتاز بها عن الفعل؛ وهي أن هذا الوزن وهو "تفعل" بكسر التاء وضمها، خاص بالاسم ولا يجيء في الفعل. وفيما تقدم من هذه المسألة يقول الناظم:

ومثل فعل في ذا الإعلال اسم ... ضاهي مضارعا وفيه وسم*

أي: إن الاسم الذي يشبه الفعل المضارع، يكون مثل الفعل في الإعلال بالنقل، وقوله: "وفيه وسم" معناه: أن يكون في الاسم علامة يمتاز بها عن الفعل؛ بأن يشبهه في الوزن فقط، أو في الزيادة فقط.

1 أما في حالة المشابهة في الأمرين فلئلا يتوهم أنه فعل، وفي حالة المباينة فيهما يبعد عن الفعل الذي هو الأصل في الإعلال.

2 فهذان وصفان يشبهان "أعلم" في الوزن وزيادة الهمزة، فلو أعلا لقليل: أباض وأساد، فيلتبسان بالفعل.

3 أي: إن الإعلال دخله وهو مضارع قبل نقله للعلمية واستصحب معها، فلا يقال: إنه شابه المضارع وزنا وزيادة، ومع ذلك أعل.

4 فإنه مباين للمضارع وزنا يكسر أوله؛ لأن المضارع لا يكون في الأغلب مكسور الأول.

وزيادة؛ لأنه مبدوء بميم زائدة، فالصيغة مختصة بالاسم. والمخيط: اسم لأداة الخياطة.
5 أي: كون علة تصحيح نحو: مخيط، مباينته المضارع وزنا وزيادة بدون نظر
إلى من يكسر حرف المضارعة لقلته.

* "ومثل فعل" مثل خبر مقدم وفعل مضاف إليه. "في ذاته" متعلق بمثل لما فيه من معنى
المماثلة. "الإعلال" عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة. "اسم" مبتدأ مؤخر. "ضاهي
مضارعا" الجملة نعت لاسم. "وفيه" خبر مقدم. "وسم" مبتدأ
مؤخر، والجملة نعت ثان لاسم أو حال والرباط الواو.

(413/4)

المضارعة في لغة قوم، لكنه حمل على مخياط لشبهه به لفظا ومعنى 1، ا. هـ. وقد يقال:
إنه لو صح ما قالوا للزم ألا يعلى تحليء؛ لأنه يكون مشبها لتحس 2 في وزنه وزيادته. ثم
لو سلم أن الإعلال كان لازما لما ذكر لم يلزم الجميع، بل من يكسر حرف المضارعة
فقط. المسألة الثالثة: المصدر الموازن لـ"إفعال" أو "استفعال" 3، نحو: أقوام واستقوام،
ويجب بعد القلب حذف إحدى الألفين لالتقاء الساكنين، والصحيح أنها الثانية؛
لزيادتها، وقربها من الطرف 4، ثم يؤتى بالتاء عوضا، فيقال: إقامة، واستقامة، وقد
تحذف 5 نحو: {وَأَقَامَ الصَّلَاةَ} .

- 1 أما في اللفظ فلعدم الفرق بين لفظيهما إلا بالألف، وأما معنى فلا أن كلا منهما يكون
اسم آلة، وصيغة مقصودا بما المبالغة.
- 2 أي: بكسر حرف المضارعة في اللغة المذكورة، واللازم باطل، فكذلك الملزوم.
- 3 هو الذي عين فعله معتلة، ويكون على وزن "أفعل" أو "استفعال" نحو: أقام واستقام،
وقد أعل المصدر حملا على فعله، فتتقل حركة عينه إلى الساكن قبلها وهو "إفعال"
و"استفعال" ولا يمكن النطق بهما فتحذف الثانية.
- 4 هذا مذهب الخليل وسيبويه واختاره الناظم، وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوف
الأولى التي هي بدل عين الكلمة. ولهذا الخلاف أثره في الوزن؛ فوزن إقامة واستقامة
على رأي الجمهور "إفعله واستفعله"، وعلى مذهب الأخفش: "إقالة واستقالة".
- 5 وحذفها مقصور على السماع، ويكثر ذلك مع الإضافة لسدها مسد الياء، ومنه

قوله -تعالى: {وَإِقَامَ الصَّلَاةِ} ، وورد: أراه إراء، وأجابه إجابا.
وفي هذه المسألة الثالثة وما يتصل بها، وفي الاسم المخالف للمضارع في وزنه وزيادته في
المسألة الثانية، يقول الناظم:
ومَفْعَلٌ صحح كالمَفْعَالِ ... وألف الإفعال واستفْعَال

=

(414/4)

المسألة الرابعة: صيغة مفعول1، ويجب بعد النقل في ذوات الواو، حذف إحدى
الواوين، والصحيح أنها الثانية ذكرنا2، ويجب أيضاً في ذوات الياء الحذف، وقلب
الضمة كسرة؛ لئلا تنقلب الياء واوا فتلتبس ذوات الياء بذات الواو، مثال الواوي
مقول ومضوغ3، واليائي مبيع ومدين4.

=

أزل لذا الإعلال والتا الزم عَوْض ... وحذفها بالتثقل ربما عَرَضُ*
أي: إن "مفعال" يلزم فيه التصحيح؛ لأنه غير مشبه للفعل، وحمل عليه "مفعال" لمشابهته
له في معناه كما بينا؛ فصحح مثله، والمصدر المعتل العين الذي على وزن "إفعال"
و"استفعال"، تحذف ألفه، وتعرض منها تاء التانيث غالباً، وقد تحذف هذه التاء وذلك
مقصود على السماع والنقل عن العرب. وقد ورد تصحيح "إفعال" و"استفعال"
وفروعهما في ألفاظ، منها: أعول إعوالاً، وأغميت السماء إغياماً، واستحوذ استحواذاً،
واستغيل الصبي استغيالاً "أي: شرب الغيل، وهو اللبن الذي ترضعه المرأة ولدها وهي
حامل" وهذا عند كثير من النحاة شاذ يحفظ ولا يقاس عليه، وقيل: غير ذلك.
1 أي: من الفعل الثلاثي المعتل العين "الأجوف"، سواء كان واوياً أو يائياً، وتعل صيغة
مفعول بالنقل والحذف كما سيبين المصنف.

2 أي: من أنها زائدة وقريبة من الطرف.

3 أصلها: مقوول، ومضوغ. نقلت حركة العين إلى ما قبلها على القاعدة فالتقى
ساكنان، حذفت واو مفعول عند سيبويه، والواو التي هي عين الكلمة، عند الأخفش،
ووزنه عند سيبويه "مفعال" وعند الأخفش "مقول".

4 أصلهما: مبيعوم، ومديون، فعل بهما ما تقدم من النقل والحذف، ثم كسر ما قبل

الياء؛ لئلا تنقلب واوا عند سيبويه، ولتنقلب الواو ياء عند الأخفش لئلا يلتبس اليائي
الواوي ووزنهما على رأي سيبويه "مفعّل" وعند الأخفش "مفيل".

* "ومفعّل" مبتدأ. "صحح" بالبناء للمجهول والجملة خبر. "كالمفعّل" متعلق بمحذوف
حال من ضمير صحح. "وألف الإفعال" ألف مفعول أزل مقدم والإفعال مضاف إليه.
"واستفعال" معطوف على الإفعال.
"لذا الإعلال" لذا متعلق بأول والإعلال مضاف إليه. "والتاء" بالقصر، مفعول الزم
مقدم. "عوض" حال من التاء، وقد وقف بالسكون على لغة ربعية. "وحذفها" حذف
مبتدأ، والهاء مضاف إليه عائدة إلى التاء.
"بالنقل" متعلق بعرض الواقع خبرا مبتدأ. "ربما" رب حرف تقليل، وما كافة.

(415/4)

وبنو تميم تصحح اليائي¹ فيقولون: مبيوع ومخيوط، قال:
وكأنها تفاحة مطيوبة²
وقال:

وإخال أنك سيّد معيون³
وربما صحح بعض العرب شيئا من ذوات الواو، سمع ثوب مصؤون⁴، وفرس مقوود.

1 لأن الياء أخف عليهم من الواو.
2 نصف بيت من الكامل لم يعثر على تمامه، ولم يعرف قائله، غير أنه شاعر من بني تميم
يصف الخمر، والضمير في كأنها يعود إلى الخمر التي يصفها الشاعر.
مطيوبة: اسم مفعول: من طاب فلان الشيء يطيبه، إذا وجد طيبا حلوا، وطاب
الشيء: إذا حلا وحسن. فالفعل متعد، ومنه أخذ اسم المفعول، ولازم كما بينا
و"تفاحة" خبر كان. ووجه التشبيه ذكاء الرائحة وطيبها.
الشاهد: في مطيوبة، فقد جاء على الأصل، والقياس أن يقال مطيبة كمبيعة.
3 عجز بيت من الكامل للعباس بن مرادس السلمي، يخاطب كليب بن عمرو السلمي
ثم الظفري، وصدره:
قد كان قومك يحسبونك سيّدا

اللغة والإعراب: إخال: أظن. معيون: اسم مفعول، من عانه يعينه، إذا أصابه بالعين، وروي مغيون، وفي الحديث: "إنه ليغان على قلبي" بالعين المعجمة، وهو اسم مفعول أيضاً، من قولهم: غين على قلب فلان - بالبناء للمجهول - أي: غطي عليه وحجب وألبس، فلم يتعرف حقيقة الأمور، ولعل هذا هو الأنسب. "سيدا" مفعول ثان ليحسونك، "أنك سيد" الجملة من أن ومغوليتها سدت مسد مفعولي إخال. الشاهد: في معيون، حيث صحح اسم المفعول من الأجوف البياني، والأكثر فيه الإعلال، وأن يقال: معين كمبيع. وسمع طعام مزبوت، وبر مكبول، ويوم مغيوم، ورجل مديون، ولا يقال: رجل دون، ولا ما أدونه.

4 أي: محفوظ من صان يصون، ومسك مديوون؛ أي: مبلول أو مسحوق، ولا يقاس على ذلك، وقد أشار الناظم إلى هذه المسألة بقوله: وما لإفعال من الحذف ومن ... مقل فمفعول به أيضا قمن نحو مبيع ومصون ونذر ... تصحيح ذي الواو وفي ذي اليا اشتهر* أي: إن ما ثبت لإفعال واستفعال من النقل والحذف، يثبت لاسم المفعول من الفعل المعتل العين بالواو أو بالياء، ومعنى قمن: جدير وحقيق؛ فتقول في اسم المفعول من باع مبيع، ومن صان مصون، ونذر تصحيح الواوي العين؛ فيقال: مصوون. واشتهر تصحيح بائي العين وهي لغة تميم؛ فيقولون: مبيع ومخيوط. "تنبيه": كثيرا ما يعبر عن إبدال النون ميما بالقلب كما فعل الناظم. والأولى أن يعبر بالإبدال لما عرف من أن القلب إنما يكون في حروف العلة أو الهمزة انظر صفحة 352".

* "وما" اسم موصول مبتدأ أول. "لإفعال" متعلق بمحذوف صلة ما. "من الحذف" متعلق بما تعلق به ما قبله. "ومن نقل" عطف عليه. "فمفعول" مبتدأ ثان والفاء زائدة. "به" متعلق بقمن الواقع خبرا عن المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الأول. "نحو مبيع" نحو خبر لمبتدأ محذوف ومبيع مضاف إليه. "ومصون" عطف على مبيع. "تصحيح" فاعل نذر. "ذي الواو" مضاف إليه. "وفي ذي الياء" وفي ذي جار ومجرور متعلق باشتهر واليا مضاف إليه. وفاعل اشتهر يعود على تصحيح.

باب: الحذف 1

وفيه ثلاث مسائل:

إحداها: تتعلق بالحرف الزائد، وذلك أن الفعل إذا كان على وزن "أَفْعَل" 2

-
- 1 الإعلال بالحذف ينقسم قسمين: مقيس مطرد، وشاذ غير مقيس. فالأول: ما يكون لعلّة تصريفية غير التخفيف وسببه: إما الثقل كحذف همزة "أفعل" في المضارع، وفاء المثال، والعين في المضعف كما سيأتي. وإما التقاء الساكنين كما في الأجوف عند تسكين لامه، والفعل المعتل اللام، عند إسناده للواو، وهذا القسم هو المقصود هنا أما القسم الثاني: غير المقيس فهو: ما يكون لغير علة تصريفية؛ مثل الحذف للتخفيف وللترخيم، وكحذف لام، يد، ودم، وأخ، ولا ضابط له، ويسمى: الحذف اعتباطاً.
- 2 وذلك هو: الماضي الرباعي، المبدوء بهمزة زائدة.

(417/4)

فإن الهمزة تحذف في أمثلة مضارعة 1 ومثالي وصفه - أعني وصفي الفاعل والمفعول - تقول: أَكْرِم، وَكُكْرِم، وَيُكْرِم، وَتُكْرِم، وَمُكْرِم، وَمُكْرِم 2، وشذ قوله: فإنه أهل لأن يؤكروا 3

المسألة الثانية: تتعلق بقاء الفعل 4،

-
- 1 وذلك لئلا يجتمع همزتان في كلمة في المبدوء بهمزة المتكلم، وحمل الباقي عليه.
- 2 والأصل: أَكْرِم، وَنُكْرِم، وَيُكْرِم، وَمُكْرِم، وَمُكْرِم، فحذفت الهمزة في الجميع. قال الناظم:
- وحذف همز "أفعل" استمر في ... مضارع وبنيتي متصف
- أي: إنه يجب حذف همزة "أفعل" من المضارع، ومن صيغتي الذات المتصفة بذلك المعنى على جهة القيام بها أو الوقوع منها، وهما: صيغتا اسمي الفاعل والمفعول، ومثل وصف المفعول في الحذف: المصدر الميمي، واسما الزمان والمكان.
- 3 نصف بيت من الرجز، أو بيت من مشطورة، لأي حيان الفقعي، ولم نقف له على تكملة مع ترديد النحاة له.
- اللغة والإعراب: أهل: مستحق. يؤكد ما: يكرم. "فإنه أهل" إن واسمها وخبرها "لأن"

اللام للتعليل، وأن مصدرية "يؤكرم" فعل مضارع للمجهول منصوب بأن، والمصدر المنسبك من أن ومدخولها مجرور باللام.

الشاهد: في يؤكرم؛ حيث أثبتت الهمزة، ولم تحذف تخفيفاً لضرورة الشعر، والقياس حذفها، وقد سمع أرض مؤرنية؛ أي: كثيرة الأرناب، وكساء مؤرنب، إذا خلط صوفه بوبر الأرناب.

هذا: وإذا أبدلت همزة "أفعل" هاء: كقوهم في أراق الماء: هراق، أو عينا كقوهم في أهل الإبل: عنهل، لم تحذف لعدم مقتضى الحذف، فتقول: هراق بهريق فهو مهريق ومهراق، وكذلك عنهل، والنهل: الشرب الأول، والمنهل: المورد.
4 وذلك إذا كان مثالا واوي الفاء.

* "وحذف" مبتدأ. "همزة أفعل" مضاف إليه، وجملة "استمر" خبر المبتدأ. "في المضارع متعلق باستمر. "وبنيتي" معطوف على مضارع، وهو مثني بنية بمعنى صيغة. "متصف" مضاف إليه.

(418/4)

وذلك أن الفعل إذا كان ثلاثيا 1 واوي الفاء 2 مفتوح العين 3 فإن فاءه تحذف في أمثلة المضارع 4، وفي الأمر، وفي المصدر المبني على "فعلة" بكسر الفاء 5، ويجب في المصدر تعويض الهاء من المحذوف، وتقول: يَعد وتَعد وتَعد وأَعد، ويا زيد عد عدة 6،

-
- 1 فإن زاد على ثلاثة لم يحذف منه شيء نحو: والى يوالي، ووافى يوافي.
 - 2 فإن كان يائي الفاء فلاحظ له في الحذف، إلا ما شذ من قول بعضهم: يسر. يسر؛ أي: لعب الميسر، ويئس يئس في لغة، والأصل: ييسر، ويئس.
 - 3 أي: في الماضي: بشرط أن يكون مكسورها في المضارع مثل: وعد يعد، ووصف يصف؛ لأن العبرة بذلك لا يفتحها في الماضي؛ فإن كان مضموم العين فلا تحذف فاء مضارعه، حذفت الفاء نحو وثق يثق، وورث يرث، وإن فتحت؛ فقد تحذف فاء المضارع نحو: وضؤ يوضؤ. ووسم يوسم. وإن كان مكسورها، فإن كسرت عين مضارعه، حذفت الفاء نحو وثق يثق، وورث يرث، وإن فتحت فقد تحذف فاء المضارع نحو: وجل يوجل، ووجع يوجع، ويشترط لحذف الواو من المضارع: أن يكون حرف المضارعة مفتوحا مثل:

أعد، نعد، يعد، فلا تحذف من يوعده نوعة ويوعده، مبنيا للمجهول، وأن تكون عينه مكسورة؛ فلا حذف في مثل: يولد ويوضؤ، وشذ الحذف في يدع ويدر، مبنيين للمجهول في لغة، والفصيح إثبات الواو.

4 أي: المبدوءة بحروف المضارعة الأربعة، وعلة الحذف في ذلك: وقوع الواو بين عدوتيهما: الياء المفتوحة، والكسر في المبدوء بالياء، وحمل غيره عليه.

5 يشترط في حذف الواو هنا. أن تكون "فعلة" مصدرا، وأن يكون المصدر لبيان الهيئة؛ فلا حذف في غير المصدر. وشذ من ذلك "رقة" جمع ورق مثلثة، للفضة المضروبة، "وحشة" للأرض الموحشة التي لا أنيس بها، و"لدة" صفة بمعنى ترب؛ وهو المساوي في السن، ويقع على الذكر فيجمع بالواو والنون ويقال: "لدون"، وعلى الأنثى فيجمع بالألف والتاء، ويقال: "لدت" ولا حذف فيما قصد به الهيئة مثل: وعدة الحب، ووفقة المعجب بنفسه.

6 أصلها: وعد، بكسر الواو وسكون العين، حذف الفاء حملا على المضارع ثم حركت العين بكسرة الفاء لتدل عليها، وجيء بناء التأنيث عوضا عن الفاء المحذوفة.

(419/4)

وأما الوجهة فاسم بمعنى الجهة لا للتوجه¹، وقد تترك تاء المصدر شذوذا²، كقوله: وأخلفوك عَدَّ الأمر الذي وَعَدُوا³

1 أي: إنها ليست مصدرا، وإنما هي اسم للمكان المتوجه إليه، وعلى ذلك فلا شذوذ في إثبات واوه. وقيل: إنها مصدر وإثبات الواو فيها شاذ، وسوغ ذلك أنها غير جارية على الفعل؛ إذا لم يحفظ: وجه يجه، فليس هنا موجب الحذف وهو الحمل على المضارع، وإنما المحفوظ: توجه، واتجه، والمصدر: التوجه، والاتجاه.
الخلاصة:

أن مصدر المثال لا يحمل على فعله بحذف فائه، إلا بشرطين: أن يكون فاء المصدر مكسورة، وأن يكون الفعل محذوف الواو في المضارع.

2 وذلك إذا أضيف؛ لقيام الإضافة مقام التاء، كما سلف مثل هذا مرات.

3 عجز بيت من البسيط، لأبي أمية -الفضل بن العباس- بن عتبة بن أبي لهب، وصدره:

إن الخليط أجْدَارُ الْبَيْنِ فَانْجَرَدُوا

اللغة والإعراب: الخليط: المخالط الذي يخالط المرء في جميع أموره؛ كالنديم والجليس، ويطلق على الواحد والجمع بلفظ واحد، البين: الفراق والبعد، ومعنى أجدوا البين: أحدثوا الفراق وجعلوه أمرا جديداً. انجردوا: يعدوا واندفعوا، يقال: انجرد بهم السير، بعد وامتد، ويروى فانصرموا؛ أي: انقطعوا ببعدهم عنا: "أجدوا البين" الجملة خبر إن. "فانجردوا" الفاء عاطفة، وانجرد فعل ماض، وواو الجماعة فاعل. "عد الأمر" عد مفعول أخلف الثاني والأمر مضاف إليه، "الذي" اسم موصول نعت للأمر "وعدوا" الجملة لا محل لها صلة الذي، والعائد محذوف أي: وعدوه. المعنى: يجرد الشاعر في نفسه شخصا يخاطبه ويقول له: إن أصحابك وأصدقاءك الذين عاشروك، قد أحدثوا بينك وبينهم فرقة الألفة وطول عهد القرب والمودة. الشاهد: في "عد الأمر" حيث حذفوا التاء عند الإضافة شذوذاً؛ لأن أصله "عدة" وهي عوض عن فاء المصدر وذلك لا يجوز، كما لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه ويرى الفراء: أنه لا بأس من الحذف عند الإضافة ولا شذوذ. مثل قوله -تعالى: {وَأَقَامِ الصَّلَاةَ} .

وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله: =

(420/4)

المسألة الثالثة: تتعلق بعين الفعل 1، وذلك أن الفعل إذا كان ثلاثياً مكسور العين، وعينه ولامه من جنس واحد؛ فإنه يستعمل في حالة إسناده إلى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه: تأملاً 2، ومحذوف العين بعد نقل حركتها 3، ومع ترك النقل، وذلك نحو: "ظل"، تقول: "ظلمت، وظلت، وظلت" 4، في ظلمن 5، قال الله -تعالى: {فَظَلَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ} 6.

وإن كان الفعل مضارعاً أو أمراً واتصل بنون نسوة، جاز الوجهان الأولان 7 نحو:

=

"فا" أمر أو مضارع من كَوَعَدَ ... احذف وفي كَعِدَة ذاك اطرَّدَ*

أي: إنه يجب حذف الفاء في المضارع والأمر إذا كان الماضي مثل "وعد" ثلاثياً واوي الفاء مفتوح العين مكسورها في المضارع، وكذلك يجب الحذف في المصدر إذا كان على

وزن "فعلة" ولا يدل على الهيئة كعدة.

1 أي: الماضي الثلاثي المضعف.

2 أي: يبقى على حاله مع فك إدغامه وجوبا، وكلم "تاما" منصوبة على أنها بدل من قول المصنف "على ثلاثة أوجه" الواقع حالا.

3 أي: إلى فاء الكلمة.

4 يقال: ظلت أعمل كذا؛ أي: بقيت أعمل طول النهار والليل، والفعل ظل من باب علم غالبا، وفيه الكسر أيضاً.

5 ومثله: ظللنا، وظللتما، وظللنم، وظللتن.

6 أي: تعجبون، أو تندمون على اجتهدكم فيه [سورة الواقعة الآية: 65].

7 وهما: الإتمام من غير حذف ولا تغيير، إلا فك الإدغام، وحذف العين بعد نقل حركتها إلى الفاء. ولا يجوز الثالث، وهو: حذف العين وحركتها؛ لأن الفاء واللام ساكنان في الأمر والمضارع؛ فيؤدي الحذف إلى التقاء ساكنين.

* "فا" بالقصر للضرورة مفعول احذف مقدم. "أمر" مضاف إليه. "أو مضارع" عطف على أمر. "من كوعد" من جارة، والكاف بمعنى مثل مضاف إلي وعد، والجار والمجرور حال من أمر، وما عطف عليه. "وفي كعدة" متعلق باطرد. "ذاك اطرء" مبتدأ وخبر.

(421/4)

يقرن، ويقرن، وقرن، وقرن1.

ولا يجوز في نحو: {قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ} 2، ولا في نحو: {فَيُظَلَّلَنَّ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ} 3 إلا الإتمام، لأن العين مفتوحة4، وقرأ نافع وعاصم: {وَقَرْنَ} بالفتح5، وهو قليل؛ لأنه مفتوح، ولأن المشهور قررت في المكان بالفتح، أقر بالكسر، وأما عكسه6 ففي قررت عينا أقر7.

1 يقال: قر بالمكان يقر؛ أي: سكن واستقر فيه، وأصلها: قرر يقرر؛ كضرب يضرب، فلما اجتمع مثالان أو لهما مكسور، حسن الحذف تخفيفا كما فعل بالماضي.

2 من "الآية" 50 من سورة سبأ؛ وهو بفتح العين من الضلال ضد الاهتداء.

3 [سورة الشورى الآية: 23]، أي: يبين ثوابت على ظهر البحر.

- 4 أي: فليس هنالك نقل، ومثله: حللت، وشذ همت، في هممت، وكذلك يتعين الإتمام إذا كان الماضي المضعف غير ثلاثي نحو: أقررت، وشذ أحست في أحسست.
- 5 فعل أمر، من قر بالمكان؛ أي: استقر فيه، وأصله: اقررن نقلت حركة الراء للقاف ثم حذفت، وكذلك الشأن في المضارع. [سورة الأحزاب الآية: 33].
- 6 وهو قررت بالكسر، أقر بالفتح.
- 7 أي: سررت، والحذف في غير مكسور العين مقصور على السماع، وفي هذه المسألة يقول الناظم:

ظَلْتُ وَظَلْتُ فِي ظَلْتُ اسْتُعْمِلَا ... وَقَرْنَ فِي أَقَرْنَ وَقَرْنَ نُقِلَا*

أي: إن الماضي الثلاثي المضاعف المكسور العين كظل، إذا أسند إلى تاء الضمير أو نونه، جاز فيه ثلاثة الأوجه التي ذكرت، وإذا اتصل فعل الأمر المضاعف، أو المضارع بنون النسوة نحو: اقررن، جاز تخفيفه بحذف عينه بعد نقل حركتها إلى الفاء.

تقول: قرن، وورد قرن، بفتح القاف وهو نادر؛ لأن التخفيف بالحذف بعد نقل الحركة خاص بمكسور العين. هذا: وقد ألحق الناظم في الكافية مضموم العين بمكسورها في جواز حذف عينه فأجاز في اغضن غضن، قياسا على قرن والحذف في غير مقصور العين، مقصور عند الجمهور على السماع.

* "ظلت" مبتدأ قصد لفظه، "وظلت" عطف عليه. "في ظلت" متعلق باستعمالا الواقع خبرا للمبتدأ، "وقرن" مبتدأ. "في اقررن" متعلق بنقلا الواقع خبرا للمبتدأ. "وقرن" عطف على المبتدأ مقصود لفظه. "نقلا" ألف الاثنين فاعل، والجملة خبر المبتدأ.

(422/4)

باب: الإدغام 1

يجب إدغام أول المثليين المتحركين 2 بأحد عشر شرطاً:

أحدهما: أن يكونا في كلمة؛ كَشَدَّ وَمَلَّ، وَحَبَّ، أَصْلُهُنَّ: شَدَدَ بِالْفَتْحِ، وَمَلَّلَ

1 معناه في اللغة: الإدخال: يقال: أدغم الفرس اللجام -أدخله- في فيه، والحرف في الحرف أدخله.

ومعناه اصطلاحاً: الإتيان بحرفين، ساكن فمتحرك من مخرج واحد بلا فصل بينهما؛

بحيث ينطق بهما المتكلم دفعة واحدة، ولهذا عرفه بعضهم بأنه: رفع اللسان بالحرفين رفعا واحدا ووضع بهما كذلك ويدخل الإدغام جميع الحروف ما عدا الألف اللينة، والغرض الأصلي منه: التخفيف، ويكون في متماثلين، من كلمة كمر ومن كلمتين قلب أحدهما مماثلا للآخر، ولهذا قيل: إن الإدغام لا يكون إلا بين متماثلين. وأنواعه ثلاث:

- 1- واجب 2- وممتنع 3- وجائز، وستأتي.
- 2 وكذلك يجب إدغام المثليين الساكن أولهما المتحرك ثانيهما بثلاثة شروط.
أ- ألا يكون أولهما هاء سكت، فإن كان هاء امتنع الإدغام؛ لأنه جيء بها للوقوف، وهو منوي في حالة الوصل. وروي عن ورش الإدغام في {مَالِيَّةٌ، هَلْكَ} وهو ضعيف قياسا.

وورش: لقب عثمان بن سعيد، أحد القراء السبعة المشهورين.
ب- ألا يكون همزة منفصلة متصلة بالفاء وجب الإدغام نحو: سأل، ولال، ورأس.
ج- ألا يكون مدة في الآخر؛ فإن كان كذلك امتنع الإدغام نحو: يعطي ياسير، ويدعو واحد؛ لئلا يذهب المد بسبب الإدغام، ولو كان لنا فقط أدغم نحو: أخشى ياسر واخشوا واقدا. ويمتنع الإدغام إذا تحرك أول المثليين وسكن ثانيهما سواء كانا في كلمة نحو: ظلمت وحللت، أو في كلمتين نحو: رسول الحسن، أو كانا بالعكس، وكان الأول هاء سكت كما تقدم، أو مدة في الآخر، أو همزة مفصولة من الفاء. وقد مثلنا لذلك.

(423/4)

بالكسر، وحُببَ الضم، فإن كانا في كلمتين مثل: "جعل لك"، كان الإدغام جائزا¹ لا واجبا.

الثاني: ألا يصدر أولهما 2 كما في دَدَن 3.

الثالث: ألا يتصل أولهما بمدغم 4، كجسس، جمع جاس 5.

الرابع: ألا يكونا في وزن ملحق 6، سواء كان الملحق أحد المثليين، كقردد 7 ومهدد 8، أو غيرهما كهليل 9،

1 وذلك بشرطين: ألا يكونا المثليان همزتين في كلمتين نحو: قرأ آية؛ فإن إدغام مثل ذلك رديء كما سلف قريبا. وألا يكون قبلهما ساكن صحيح نحو: {شَهْرُ رَمَضَانَ}،

{الشَّمْسَ سِرَاجًا} فإن إدغام ذلك ممنوع عند البصريين؛ لما فيه من اجتماع الساكنين على غير حدة وصل، وقرأ به أبو عمرو، وأوله البصريون على إخفاء الحركة فإن سبقهما لين جاز الإدغام نحو: سير رمضان.

2 لأن الإدغام يستدعي سكون أول المثليين، ولا يبدأ بالساكن إلا إذا كان الأول تاء مضارعة؛ فإنه يجوز الإدغام إذا كانت بعد مدة أو حركة، نحو قوله -تعالى: {تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ} ، {تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ} ، [سورة البقرة الآية: 267] ، [سورة الملك الآية: 8] .

3 هو اللهو واللعب، ويقال فيه: ددا كفتى، ودد كدم.

4 أي: ألا يكون أول المثليين مدغما فيه حرف قبله، فيمتنع حينئذ إدغام المثليين المتحركين؛ لئلا يجتمع ساكنان ويبطل الإدغام السابق.

5 اسم فاعل من جس الشيء إذا لمسه، أو من جس الخبر إذا فحص عنه ومنه الجاسوس لصاحب خبر الشر، والحاسوس بالحاء، والناموس: صاحب خبر الخير.

6 أي: ملحق بغيره؛ بذلك لأن الإدغام يفوت ما قصد من الإلحاق وهو: موازنة الملحق للملحق به.

7 هو المكان الغليظ المرتفع، واسم جبل.

8 علم امرأة.

9 فعل ماض منحوت من مركب، ومعناه: أكثر من قول لا إله إلا الله، والباء فيه مزيدة للإلحاق.

ومن الألفاظ المنحوتة: بسمل إذا قال: "بسم الله"، وسبحل إذا قال: "سبحان الله"، وحمدل إذا قال: "الحمد لله"، وحوقل: إذا قال: "لا حول ولا قوة إلا بالله"، وحسبل، إذا قال: "حسبي الله" وجعفل إذا قال: "جعلت فداك"، ودمعز إذا قال: "أدام الله عزك".... إلخ والباب كثير ولكنه سماعي.

(424/4)

أو كليهما، نحو: اقْعَنْسَسَ1، فإنها ملحقة بجعفر، ودَخَرَج، واخْرَجَم.

الخامس، والسادس، والسابع، والثامن: ألا يكونا في اسم على "فَعَل" بفتحيتين،

كطَلَل2 ومدد، أو "فُعَل" بضميتين، كذُلل3 وجُدُد جمع جديد، أو "فِعَل" بكسر أوله وفتح ثانيه؛ كَلِمَم4، وكَلَل5، أو "فُعَل" بضم أوله وفتح ثانيه، كدُرُر وجدَد جمع جُدَّة

وهي الطريقة في الجبل.

وفي هذه الأنواع السبعة الأخيرة يتمتع الإدغام6.

والثلاثة الباقية: ألا تكون حركة ثانيهما عارضة7، نحو: اخصص أبي،

1 معناه: تأخر ورجع، والملحق فيه السين الثانية على المختار، والهمزة أو النون مزيدة للإلحاق.

2 الطلل: ما شخص من آثار الديار.

3 جمع ذلول، وهو ضد الصعبة، يقال: ذل يذل ذلاً فهو ذلول.

4 جمع لمه؛ وهي الشعر المجاوز شحمة الأذن، ويقال: لمم.

5 جمع كلمة وهي: ستر رقيق يتوقى به من البعوض ونحوه، وهي المسماة في عرفنا "بالناموسية".

6 هي الثلاثة الملحقة، والأربعة من الخامس إلى الثامن، أما امتناعه في الملحقة فلأن الإدغام يفوت الغرض من الإلحاق كما بينا قريباً، وأما في الخامس؛ فإنه وإن وازن الفعل؛ إلا أنه لم يدغم للتنبيه على فرعية الإدغام في الأسماء، وأصالته وقوته في الأفعال. وأما الثلاثة الباقية فلمخالفتها لوزن الفعل، والإدغام خاص بالفعل المتفرع من الاسم وربما وازنه من الأسماء.

7 وذلك لعدم الاعتداد بالعارض فكأنه ساكن؛ ولا إدغام عند سكون ثاني المثليين كما مر.

وإلى الشروط المتقدمة أشار الناظم بقوله: =

(425/4)

واكفف الشر، أصلهما: اخصص، واكفف - بسكون الآخر - ثم نقلت حركة الهمزة إلى الصاد، وحركت الفاء لالتقاء الساكنين، وألا يكون المثان ياءين، لازماً تحريك ثانيهما، نحو: حيي، وعيي1، ولا تاءين في "افتعل"، كاستتر واقتتل.

وفي هذه الصور الثلاث يجوز الإدغام2 والفلك3 قال - تعالى: "وَيَحْيَا مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ"4 ويقرأ أيضاً: {مَنْ حَيَّ} ، وتقول. استتر واقتتل، وإذا أردت

أول مثلين محركين في ... كلمة ادْغَم لا كمثل صُفِّف
وَذُلِّل وِكَلِّل وَلَبَّب ... ولا كَجَسَّسٍ ولا كاخْصَصَ أَيْ
ولا كَهَيَّلِّل وشَذَّ في أَلِّل ... ونحوه فَكَّ بنقل فقبل*

ولم يذكر الثاني وهو: ألا يتصدر أولهما نحو: ددن، وأشار بقوله: وشذ في أَلِّل ونحوه
فك.... إلخ، إلى أن هنالك ألفاظا محفوظة منقولة عن العرب، شذ فكها اختيارا،
وقياسها الإدغام، نحو: أَلِّل السقاء، إذا تغيرت رائحته، ولححت عينه، إذا التصقت
بالرمض، وفطط الشعر، إذا اشتدت جوعوته ... إلخ.

1 وإنما لزم تحريك ثانيهما؛ لأن كلا منهما فعل ماض مبني على الفتح الظاهر.
2 وذلك نظرا إلى القاعدة المتقدمة، وهي اجتماع مثلين في كلمة وتحريك ثانيهما حركة
لازمة.

3 نظرا إلى أن حركة الثاني كالعارضة في "حي" لوجودها في الماضي دون المضارع والأمر،
والعارض لا يعتد به فكذا ما هو كالعارض: ولبناء ما قبل المثلين على السكون في
اخصص واستتر، فيحوج الإدغام إلى تكلف نقل حركة أول المثلين إلى الساكن.
4 [سورة الأنفال الآية: 42] .

* "أول مثلين" أول مفعول أدغم مقدم مضاف إليه. "محركين" نعت لمثلين. "في كلمة"
متعلق بمحذوف حال من مثلين لتخصصه لوصف، أو نعت ثان له، "لا" عاطفة
والمعطوف عليه محذوف، أي: كلمة بوزن مخصوص لا كمثل، والكاف زائدة، ومثل
معطوف على ذلك المحذوف، "صفف" مضاف إليه، وما بعده معطوف عليه. "ولا
كجس" الواو عاطفة، ولا زائدة لتأكيد النفي كجسس معطوف على كمثل شذ. "فك"
فاعل شذ. "بنقل" متعلق بمحذوف نعت لفك. "فقيلي" معطوف على شذ.

(426/4)

الإدغام نقلت حركة الأولى إلى الفاء وأسقطت الهمزة للاستغناء عنها بحركة ما بعدها ثم
أدغمت؛ فتقول في الماضي: ستر وقتل، وفي المضارع: يستر ويقتل، بفتح أولهما1، وفي
المصدر ستارا وقتالا، بكسر أولهما2.
ويجوز الوجهان أيضا في ثلاث مسائل آخر:
إحداهن: أولى التاءين الزائدتين في أول المضارع، نحو: تتجلى وتتذكر.

وذكر الناظم في شرح الكافية، وتبعه ابنه، أنك إذا أدغمت اجتلبت همزة الوصل³، ولم يخلق الله همزة وصل في أول المضارع⁴، وإنما إدغام هذا النوع في الوصل⁵ دون الابتداء، وبذلك قرأ البزي -رحمه الله تعالى- في الوصل، نحو: {وَلَا تَيَمَّمُوا} ، {وَلَا تَبَرَّجْنَ} و {كُنْتُمْ تَمْنُونَ} ⁶، فإن أردت للتخفيف في الابتداء حذفت إحدى التائين، وهي الثانية⁷،

- 1 وكذلك ثانيهما، وتشديد الثالث مع كسره وأصلهما: يستتر ويقتتل، فنقل وأدغم.
- 2 والأصل: استنارا واقتتالا، فلما أريد الإدغام نقلت كسرة التاء الأولى إلى ما قبلها وأدغمت، وطرحت همزة الوصل.
- 3 وذلك للتوصل بها إلى النطق بالتاء الساكنة للإدغام، تقول: أتجلى وأتذكر.
- 4 أي: على طريق اللزوم له عند الابتداء به؛ كما في الماضي والأمر والمصدر، ولا بد أن يكون المصنف قد استند على سماع أو استنباط أو قياس ليس في اللغة ما ينافية والذي ذكره النحاة: زن الفعل المبدوء بتائين؛ إن كان ماضيا نحو: تتبع وتتابع جاز فيه الإدغام ابتداء واجتلاب همزة الوصل فيه وفي مصدره، فيقال: اتبع اتباعا واتباع واتباعا، وإن كان مضارعا، لم يجز فيه الإدغام إن ابتدئ به نحو: تتذكر؛ لأن ذلك يستلزم اجتلاب همزة الوصل وهي لا تكون إلا في المضارع، بل يخفف بحذف إحدى التائين كما سيأتي.
- 5 ويكون بعد متحرك أو لين كما سبق، نحو: {تَكَادُ تَمَيَّزُ} ، {وَلَا تَتَمَنَّوْا} لعدم الحاجة حينئذ إلى الهمزة.
- 6 تقرأ بميم مضمومة في "كنتم" بعدها تاء ساكنة في "تمنون" مدغمة في مثلها.
- 7 لأن الثقل حصل بها، ولقربها من الطرف؛ ولأن الأولى تدل على المضارعة، وحذفها يضيع المقصود منها، وهذا مذهب سيبويه والبصريين.

(427/4)

لا الأولى خلافا لهشام¹، وذلك جائز في الوصل أيضا قال الله -تعالى: {نَارًا تَلَطَّى} ² {وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمْنُونَ الْوَيْتَ} ³.

- 1 هو هشام الضرير من الكوفيين، وحجته: أن الثانية تدل على معنى هو: المطاوعة، وحذفها يخل بذلك.

2 أي: تلتهب، وأصله تتلظى، حذفت إحدى التاءين، ولو كان ماضيا لقبل تلظت؛
لوجوب التأنيث مع المجاري إذا كان ضميرا متصلا.

3 [سورة آل عمران من الآية: 143] . وفيما تقدم يقول الناظم:

وحيّ افكك وادغم دون حذر ... كذاك نحو تتجلى واستتر
وما بتاءين ابتدي قد يقتصر ... فيه على "تا" كتبتين العبر*

أي: إن "حي" ونحوه؛ مما عينه ولا ممة ياءان لازم تحريكهما، يجوز فيه الفك والإدغام على
الاعتبارين اللذين ذكرهما المصنف، وكذلك يجوز الفك والإدغام فيما اجتمع فيه تاءان؛
إما في أوله نحو: تتجلى، أو في وسطه نحو: استتر وما في أوله تاءين قد يقتصر فيه على
إحداهما وتحذف الأخرى، ولا يكون هنالك إدغام، كتبتين؛ فإن أصله تبتين، حذفت
إحداهما للثقل، كما أوضح ذلك المصنف.

ومن هذا يتبين: أن المضارع المبدوء بتاءين؛ يجوز فيه إظهار التاءين، وحذف إحداهما
ابتداء ووصلا. وإدغام الأولى في الثانية وصلا بعد متحرك أو مد. أما الماضي فيجوز فيه
وجهان لا غير: الإظهار، والإدغام.

* "وحي" مقصود لفظه مفعول افكك مقدم. "ادغم" معطوف على افكك. "دون"
ظرف متعلق بكل من افكك وادغم على الحال. "حذر" مضاف إليه.
"كذاك" متعلق بمحذوف خبر مقدم. "نحو" مبتدأ مؤخر. "تتجلى" مضاف إليه مقصود
إليه لفظه. "واستتر" معطوف على تتجلى. "وما" اسم موصول مبتدأ. "بتاءين" متعلق
بابتدي الواقع صلة لما. "قد يقتصر" الجملة خبر ما. "فيه" متعلق بيقصر. "على تا"
متعلق بيقصر أيضا. "كتبتين العبر" فعل وفاعل.

(428/4)

وقد يجيء هذا الحذف في النون¹، ومنه على الأظهر قراءة ابن عامر وعاصم: "وَكَذَلِكَ
نُحْيِ الْمُؤْمِنِينَ"²، أصله: ننجي -بفتح النون الثانية- وقيل: الأصل: ننجي -بسكونها-
فأدغمت³ كإجاسة وإجانة⁴، وإدغام النون في الجيم لا يكاد يعرف، وقيل: هو من نجا
ينجو، ثم ضعفت عينه وأسند لضمير المصدر⁵ ولو كان كذلك لفتحت الياء؛ لأنه فعل
ماض⁶.

الثانية والثالثة: أن تكون الكلمة فعلا مضارعا مجزوما⁷، أو فعل أمر⁸، قال الله -تعالى:

{وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ} ، فيقرأ بالفك وهو لغة أهل الحجاز، والإدغام وهو لغة تميم، قال الله -تعالى: {وَأَغْضَضْ مِنْ صَوْتِكَ} وقال الشاعر:

فَغَضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ 9

1 أي: تحذف للتخفيف النون الثانية، فيما تصدر فيه نونان.

2 [سورة الأنبياء من الآية: 88] .

3 أي: أدغمت النون الثانية في الجيم.

4 الأصل فيهما: إنجاسة، وإنجانة فأدغمت النون في الجيم، والإنجاسة: واحدة الإجاص، وهو تمر معروف دخيل على العرب؛ لأن الجيم والصاد لا يجتمعان في كلمة والإجاص: المشمس والكمثرى بلغة الشاميين، والإنجانة، بفتح الهمزة، وكسرهما، واحدة الأجاجين وهي: إناء يغسل ويعجن فيه.

5 أي: على أنه نائب فاعل له: لأنه ماض للمجهول، والتقدير: نجى هو؛ أي: النجاء قيل: وفيه ضعف.

6 فيكون مثل {قُضِيَ الأَمْرُ} وأيضا ففيه إنابة ضمير المصدر مع أنه مفهوم من الفعل. 7 أي: بالسكون ومضاعفا.

8 أي: مبني على السكون أيضا، غير متصل بنون النسوة: فإن لم يجزم المضارع مطلقاً، أو جزم بحذف النون، أو الأمر على الحذف، وجب الإدغام.

9 صدر بيت من الوافر لجريز الشاعر الأموي المشهور، من قصيدة يهجو فيها عبيد بن حصين، المعروف بالرباعي النميري، وعجزه: =

(429/4)

والتزم الإغام في "هَلُمَّ" 1، لثقلها بالتركيب 2، ومن ثم 3 التزموا في آخرها الفتح، ولم يجيزوا فيه ما أجازوه في آخر نحو: رد وشد من الضم للاتباع، والكسر على أصل التقاء الساكنين.

=

فلا كعبا بلغت ولا كلابا

اللغة والإعراب: غض الطرف: أي: أغمضه وانظر إلى الأرض، والطرف: البصر.
نمير: قبيلة، فرع من قيس بن عيلان، أبوهم نمير بن عامر، ومنهم الراعي النميري،
وفيهم يقول جرير أيضاً.

بأي بلاء يا نمير بن عامر ... وأنتم ذُنَابِي لَا يَدَيْنِ وَلَا صَدْرَ
"غض" فعل أمر. "الطرف" مفعول به. "كعبا" مفعول مقدم لبلغت.
المعنى: يقول لمخاطبه: طأطئ بصرك واعرف قدرك ولا تتجاوزَه، وابتعد عن مباراة الكرام
ومجاراتهم؛ وقف عند الحد الذي تؤهله لك صفات قومك، فإنك من قبيل نمير التي لم
ترق إلى مصاف القبائل العظيمة.
الشاهد: في "غض"؛ حيث جاء الإدغام، ويروى بضم الضاد وفتحها وكسرها؛ فالضم
على الاتباع لضم العين، والفتح للتخفيف؛ لأن الفتحة أخف الحركات، والكسر على
الأصل في التخلص من الساكنين.

1 هذا كاستثناء من فعل الأمر المتقدم الذي جوز فيه الفك والإدغام، واستثناؤها
على لغة بني تميم؛ فإنها عندهم فعل أمر غير متصرف، تلحقه علامات التأنيث والتثنية
والجمع؛ نقول: هلمّا، هلمي، هلموا، هلمن، فالتزام الإدغام فيها على أصابهم في فعل
الأمر.

أما الحجازيون فيقولون: إن "هلم" اسم فعل أمر بمعنى أقبل، ولا فعل له، وتلتزم، طريقة
واحدة ولا يختلف لفظها بحسب ما هي مسندة إليه.

2 وقد اختلف في تركيبها، فقال البصريون: هي مركبة من "ها" التثنية ومن "لم" التي هي
فعل أمر، من قولهم: لم الله شعئك، أي: جمعه؛ كأن قيل: اجمع نفسك إلينا، فحذفت
الألف من "ها" تخفيفاً، وعند الكوفيين: مركبة من "هل" التي للزجر، و"أم" بمعنى اقصد،
فخففت الهمزة بنقل حركتها إلى الساكن قبلها؛ وهو اللام.
3 أي: من أجل ثقلها بالتركيب.

(430/4)

ويجب الفك في "أفعل" في العجب 1، نحو: أشد بياض وجوه المتقين؛ وأجيب إلى الله
تعالى بالمحسنين. وإذا سكن الحرف المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع 2 وجب فك
الإدغام 3 في لغة غير بكر بن وائل، نحو: حللت، و {قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ} ، {وَشَدَدْنَا
أَسْرَهُمْ} 4.

1 هو أيضا كاستثناء من فعل الأمر المتقدم نظرا لصورته؛ لأنه في الحقيقة فعل ماض على صورة الأمر كما هو معروف، وإنما التزم فيه الفك محافظة على صورته وصيغته، سواء كان متصلا بالباء أم لا.

وفي حكم "أفعل" في التعجب، و"هلم" يقول الناظم:
وفكُ "أفعل" في التَّعَجُّب التزم ... والتزم الإدغام أيضا في "هَلُمُّ" *
أي: إنه يجب فك صيغة "أفعل" في التعجب محافظة على صيغته؛ تقول: أحبب بمحمد وأشدد بعلي، فلا يجوز فيه الوجهان كفعل الأمر المتقدم، ويلتزم الإدغام في "هلم" للثقل بالتركيب، على القول بأنها فعل أمر، فهي أيضا مستثناة من فعل الأمر للسابق.
2 أي: البارز المتحرك ويشمل ذلك: تاء الضمير، وتاء ونون الإناث.

3 وذلك لتعذر الإدغام؛ لأن ما قبل الضمير البارز لا يكون ساكنا وتقدمت الإشارة لذلك، وإذا سكن لجزم أو شبه "والمراد به سكون آخر الأمر" جاز الفك وهو لغة أهل الحجاز، وجاز الإدغام وهو لغة تميم.

4 أي: أحكمنا خلقنم، [سورة سبأ الآية: 50] ، [سورة الإنسان الآية: 28] ، وفي هذا الموضع الذي يعتبر شرطا من شروط وجوب الإدغام، وهو: ألا يعرض سكون ثاني المثليين؛ إما لاتصاله بضمير رفع، أو لجزم وشبهه، يقول الناظم:
وفكُ حيث مُدغم فيه سَكَن ... لكونه بمضمر الرفع اقترن

=

* "وفك" مبتدأ. "أفعل" مضاف إليه مقصود لفظه. "في التعجب" متعلق بمحذوف حال من أفعل. "التزم" فعل ماض للمجهول والجملة خبر المبتدأ. "الإدغام" نائب فاعل التزم الثاني. "أيضا" مفعول مطلق لمحذوف. "في هلم" متعلق بالتزم.

(431/4)

وقد يفك الإدغام في غير ذلك شذوذاً؛ نحو: لَحِحت عينه 1. وألّل السِّقاء 2، أو في ضرورة، كقوله:

الحمد لله العليّ الأجلل ... الواسع الفضل الوهوب المُجزل 3

=

نحو حللت ما حللته وفي ... جزم وشبه الجزم تخيير قُفي*

أي: يجب فك الفعل المدغم عينه ولامه، وسكن آخره، لاقتزانه بضمير رفع نحو: حللت، وإذا سكن بسبب دخول جازم، أو شبهه كسكون الآخر في الأمر جاز الفك، وجاز الإدغام، والأفصح الفك.

هذا: وإذا اتصل بآخر الفعل المدغم من المجزوم وشبهه. "ها" الغائبة، وجب فتحه نحو: ردها ولم يردها، وإن كان "ها" الغائب وجب ضمه نحو: رده ولم يرده، وإن اتصل بآخره ساكن، كسر للتخلص من الساكنين نحو: رد القوم، وبعضهم يفتح للتحفيف، وحكى ضمه اتباعاً، وإن لم يتصل الفعل بشيء من ذلك جاز فيه الفتح مطلقاً، كرد وفر وعض: والكسر مطلقاً، والاتباع لحركة الفاء.

1 أي: لصقت بالرمص، وهو سخ جامد يجتمع في الموق، فإن كان سائلاً فهو عمص.

2 أي: تغيرت رائحته، وكذلك الأسنان إذا فسدت، والأذن إذا رقت.

3 بيت من الرجز للفضل بن قدامة؛ المعروف بأبي النجم العجلي، الراجز المشهور، وهو مما يستشهد به علماء البلاغة على عدم فصاحة الكلام، بسبب مخالفة بعض مفرداته للمشهور من اللغة.

اللغة والإعراب: العلي: صفة، من العلو، بمعنى علو الشأن وسموه. الأجل: الأجل =

* "وفك" فعل أمر حذف مفعوله؛ أي: أول المثليين، أو ماض للمجهول ونائب فاعله يعود لذلك المحذوف حيث ظرف مكان متعلق بفك. "مدغم" مبتدأ. "فيه" متعلق به على أنه نائب فاعل؛ لأنه اسم مفعول. "سكن" فعل ماض والجملة خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة حيث إليها. "لكونه" متعلق فك من إضافة الكون الناقص إلى اسمه، وهو عله لكن. "بمضمر الرفع" بمضمر متعلق الواقع خبراً للكون الناقص والرفع مضاف لقول إليه. "نحو" خبر لمبتدأ محذوف. "حللت ما حللته" مضاف إليه مقصود لفظه أو نحو مضاف لقول محذوف، وما بعده مقول القول. "وفي جزم" متعلق بمحذوف خبر مقدم. "وشبه الجزم" وشبه معطوف عليه والجزم مضاف إليه. "تخير" مبتدأ مؤخر، وجملة "قفي" نعت لتخير.

.....
.....
= الأعظم الواسع الفضل: الكثير العطاء والإحسان: الوهوب: صيغة مبالغة من الهبة؛
أي: العظيم الهبات. "المجزل" اسم فاعل من أجزل العطاء إذا أكثر منه، والجزيل: العظيم
"الحمد" مبتدأ. "الله" متعلق بمحذوف خبر. "العلي الأجلل" صفتان للفظ الجلالة،
وكذلك ما بعده.

الشاهد: في "الأجلل" حيث لم يدغم، والقياس فيه الأجل بالإدغام ولكن الضرورة
الشعرية ألجأته لذلك.

المعنى: بمحمد الله سبحانه، وهو الرفيع الشأن الأعظم من كل شيء الذي عم فضله
وعطاؤه الجم جميع المخلوقات، وهذا حسن ختام من المصنف، يوحى بما أفاض الله عليه
من توفيق وهداية لهذا السفر الجليل، نفع الله به؛ وغفر لنا وله، ووفقنا إلى ما فيه الخير
والنفع العام؛ إنه سميع مجيب.
ملحوظة:

كثر في باب الإبدال وما بعده مخالفة ابن هشام للنظام في ترتيب الموضوعات وبعض
المسائل والفروع، وضم بعضها إلى بعض؛ فجاء الاستشهاد بالألفية غير منتظم على
الترتيب المعهود في الأبيات وفي الفصول، وقد كان ذلك نادرا فيما سبق قبل. فأرجو أن
يفهم ذلك ويتدبر.

خاتمة:

إذا التقى ساكنان، وجب التخلص منهما بحذف الأول في ثلاثة مواضع:
الموضع الأول: أن يكون أول الساكنين مدة، ويجب حذفها لفظا وخطا: إن كان الساكن
الثاني من كلمة الأولى؛ كخف وقل وبع، أو كجزء منها كما في المعتل اللام؛ إذا أسند
لواو الجماعة أو ياء المخاطبة نحو: تغزن وترمن، وتحذف لفظا فقط إن كانا كلمتين نحو:
يخشى القوم، {أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الْأَمْرِ} ، {وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ} ، وإن لم
يكن أولهما مدة وجب تحريكه إلا في.

الموضع الثاني: هو أن يكون أول الساكنين نون التوكيد الخفيفة، فإنها تحذف إذا وليها
ساكن للفرق بينها وبين التنوين نحو: لا تهن الفقر.

الموضع الثالث: تنوين العلم الموصوف بابتين، مضافا إلى علم، نحو: علي بن أبي=

.....
.....

= طالب، فإن لم يكن لفظ "ابن" صفة أو لم يضاف إلى علم لم يحذف التنوين.
ويتخلص من الساكنين في غير ما تقدم؛ بالتحريك. والتحريك؛ إما بالكسر على أصل
التخلص من التقاء الساكنين وهو الأكثر.

وإما بالضم، ويجب في:

أ- أمر المضعف المتصل به هاء الغائب، ومضارعه المجزوم كما مر، نحو: رده ولم يرده،
والكوفيون يجيزون فيه أيضا: الفتح، والكسر.

ب- في ميم جماعة الذكور المتصلة بالضمير المضموم قبلها نحو: {هُمُ الْبُشْرَى} ،
{كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ} فإن اتصلت بضمير مكسور جاز الضم والكسر.
وإما بالفتح ويجب في أربعة مواضع:

أ- نون "من" الجارة إذا دخلت على ما فيه أل، نحو: من الله، من الكتاب فإن كان
الساكن غير أل، كثر الكسر نحو: من ابنك.

ب، ج- أمر المضاعف المضموم العين، ومضارعه المجزوم مع ضمير الغائبة نحو: ردها،
ولم يردها.

د تاء التانيث إذا وليها ألف اثنتين نحو: {قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ}
ويغتفر التقاء الساكنين في ثلاثة مواضع.

أ- إذا كان أول الساكنين حرف لين أو ياء تصغير، وثانيهما حرف مدغم في مثله، وهما
في كلمة واحدة نحو: دابة وخويصة "تصغير خاصة"، ولا الضالين.

ب- الكلمات المسرودة نحو: قاف، ميم، نون، وذلك لجريانها مجرى الموقوف عليها.
ج- الكلمات الموقوف عليها؛ نحو: بكر، ثوب، قال.

.....
.....

الأسئلة والتمرينات:

- 1 عرف الإعلال بالنقل، واذكر شروطه، ومواضعه، ووضح ما تقول بالأمثلة.
- 2 اذكر المواضع التي يمتنع فيها النقل، ومثل. ثم بين سبب الشذوذ في الكلمات الآتية:
مدین، جدول، استحواذ، استروح، مکیال، أسود، أسود، منائر، نیام.
- 3 هات من الأفعال الآتية: اسمی الفاعل والمفعول، والمصدر المیمی، واسم الآلة، وبين وزنها، وما حدث فيها من إعلال وسببه.
باع، رأى، رقی، کال، محأ، أضاع.
- متى تقلب عين "أفعل" و"افتعل" إذا كانا معتل العين "أجوفین" ألفا؟ ومتى تسلم؟ وضح ما تذكر بالمثل.
- 5 اشرح قول ابن مالک:
وما لإفعال من الحذف ومن
نقل فمفعول به أيضا قمن
- 6 متى تحذف فاء المثل من الفعل المضارع؟ ومن المصدر؟ اذكر شروط ذلك وضح بالأمثلة، واستشهد بقول الناظم.
- 7 هات المضارع والأمر من الأفعال الآتية، بين ما يحدث فيها من تغییر وسببه.
وفي، ولي، وثب، وجل، لوي، نام، استشار.
- 8 ما حکم التاءین الزائدتين فی المضارع وفي الماضي؟ من حيث الإظهار، والإدغام؟ وضح بالأمثلة.
- 9 اشرح حکم الفعل المضعف من الماضي والمضارع والأمر عند الإسناد إلى الضمیر المتحرك، موضحا ذلك بالأمثلة.
- 10 فيما يأتي: شواهد لبعض مسائل هذا الباب، وضح موضع الشاهد وبين ما حدث فيه من تغییر إن كان.
قال -تعالى: {وَفِي الْأَرْضِ قِطْعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ}
{فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ}.
{ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ}.
{أُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَلَا يَجِدُونَ عَنْهَا مَحِيصًا} =

= الخشن من الثياب مع قدرته على ارتداء الديباج، تولى الخلافة في العام الثالث عشر من الهجرة؛ وكانت رحي الحرب دائرة بين العرب والروم في الشام، وحضر فتح القدس، واستيلاء عمرو بن العاص على فلسطين، وهو أول من أنشأ الديوان لإدارة أعمال البلاد، ووضح التأريخ الإسلامي مبتدئاً من أول سنة قمرية بعد الهجرة، وجعل الخلافة بعده شورى، ويعد المثل الأعلى للحاكم العادل، وقد دام حكمه عشر سنوات وتسعة أشهر وتوفي لثلاث ليال بقين من ذي الحجة سنة 23 هـ.

فهرس موضوعات الجزء الرابع: من كتاب "ضيء السالك إلى أوضح المسالك"

3 باب إعراب الفعل

3 أحدها "ل" معناها

6 الثالث "أن"

11 الرابع "إذن" شروط إعمالها

15 "فصل" في مواضع النصب بأن مضمرة وجوبا

31 "فصل" في مواضع النصب بأن مضمرة جوازا

36 "فصل" الجوازم التي تجزم فعلا واحدا وهي أربعة

36 "لا" الطلبية

39 اللام الطلية، "لم"، "لما"

41 الجوازم التي تجزم فعلين، وأنواعها

45 كيفية إعراب أسماء الشرط والاستفهام

46 "فصل" في مواضع وجوب الفاء في جواب الشرط

- 49 إغناء "إذا" الفجائية عن الفاء
51 "فصل" في العطف على جملي الشرط والجواب
53 "فصل" في حذف ما يعلم من شرط أو جواب
54 حكم ما إذا اجتمع شرط وجواب
59 الأسئلة والتمرينات
62 "فصل" في "لو"
62 أنواعها
70 "فصل" في "أما"
70 معناها. حكمها

(439/4)

-
- الصفحة الموضوع
76 "فصل" في لولا، ولوما
76 معناها، حكمها
78 "تنبيه" في أدوات الشرط التي لا تجزم
79 "خاتمة" في الجمل وأقسامها، وموقعها من الإعراب
82 الأسئلة والتمرينات
84 باب الإخبار بالذي والألف واللام
84 معناه، الغرض منه، قد يؤتى به لأغراض أخرى
85 "الفصل الأول" في بيان حقيقته والعمل فيه
88 "الفصل الثاني" في شروط ما يخبر عنه، إن كان الإخبار بالذي أو أحد فروع
88 شروطه؛ إن كان الإخبار بالألف واللام
94 "فصل" في الضمير المرفوع بصلة "أل"
95 "خاتمة" في الإخبار عن اسم كان بالذي وفروعه
96 الأسئلة والتمرينات
97 باب العدد
97 معنى العدد. حكم مميز الواحد والاثنين
99 "فصل" في حكم مميز الثلاثة والعشرة وما بينهما

103	"فصل" في الأعداد التي تضاف للمعدود
103	وهي نوعان: الثلاثة والعشرة وما بينهما
105	المائة والألف
106	"فصل" حكم الأعداد التي تجاوز العشرة
111	حكم العدد المركب غير اثني عشر واثني عشرة
113	"خلاصة" في استعمال ألفاظ العدد
114	"فصل" في صوغ اسم فاعل من اثنين وعشرة وما فيهما، ويأتي على سبعة أوجه
122	الخلاصة في استعمال فاعل؛ كثنائي اثنين
123	"فائدة" في التاريخ بالليالي، وحكمه

(440/4)

	الصفحة الموضوع
124	"تنمة" في ضبط شين عشرة
125	باب كنايات العدد
126	"كم"، وأقسامها، وحكم كل قسم
130	"كأين" ومعناها وحكمها حاصل
130	إعراب "كم"
131	الفرق بين "كم" و"كأين"
131	"كذا" معناها، حكمها
132	"تنمة" في الكناية عن الحديث إعراب بعض التراكيب
133	الأسئلة والتمرينات
135	باب الحكاية
135	معنى الحكاية: أنواعها، حكاية الجملة، وحكاية المفرد
138	حكاية حال المفرد "بأي" و"من"
143	الفرق بين: من، وأي
143	حكاية العلم، شروط ذلك
144	الأسئلة والتمرينات
145	باب التأنيث

- 145 التأنيث فرع التذكير لماذا؟ علامات التأنيث
147 "فصل" لا تدخل تاء التأنيث في خمسة أوزان
150 لمعاني التي تأتي لها التاء
152 "فصل" في الأوزان المشهورة لألف التأنيث المقصورة
156 المشهور من أوزان الممدود
159 بعض الأوزان غير ما ذكر
159 "تنبيه" ألفاظ يجوز فيها التذكير والتأنيث
160 باب المقصور والممدود
160 تعريف: المقصور، الممدود، المنقوص

(441/4)

الصفحة الموضوع

- 161 أمثلة المقصور القياسي
164 أمثلة الممدود القياسي
166 المقصور والممدود السماعيان
167 "مسألة" في قصر الممدود، ومد المقصور
169 باب كيفية التثنية
169 الاسم على خمسة: الصحيح، المنزل منزلته، المعتل، المنقوص، تثنيتهما
169 تثنية المعتل المقصور
172 تثنية الممدود
174 "تنبيه" في تنبيه المحذوف اللام
175 باب كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم
176 باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث
177 "فصل" في حركة عين الجمع بالنسبة للمفرد
181 الأنواع التي يمتنع فيها التغيير لحركة العين
184 الأسئلة والتمرينات
186 هذا باب جمع التكسير
186 تعريف عدد أبنية جمع القلة والكثرة

- 187 أغلب جموع التكسير سماعي
187 قرار المجمع اللغوي في ذلك
188 قد يستغنى ببعض أبنية القلة عن الكثرة والعكس
188 الأول من أبنية القلة "أفعل" بضم العين
191 الثاني "أفعال" وما يطرد فيه
194 الثالث "أفعله"
194 الرابع "فعله" بكسر الفاء وسكون العين
195 الأول من أبنية الكثرة "فعل" بضم أوله وسكون ثانية
195 الثاني "فعل" بضميتين

(442/4)

الصفحة الموضوع

- 197 الثالث "فعل" بضم أوله وفتح ثانيه
198 الرابع "فعل" بكسر أوله وفتح ثانيه
199 الخامس "فعلة" بضم أوله وفتح ثانيه
199 السادس "فعلة" بفتحيتين
200 السابع "فعلى" بفتح أوله وسكون ثانيه
201 التاسع "فُعَل" بضم أوله وتشديد ثانيه
202 العاشر "فعال" بضم أوله وتشديد ثانيه
203 الحادي عشر "فعال" بكسر أوله وفتح ثانيه
205 الثاني عشر "فعول" بضميتين
208 الثالث عشر "فعالان" بكسر أوله وسكون ثانيه
209 الرابع عشر "فعالان" بضم أوله وسكون ثانيه
209 الخامس عشر "فعالان" بضم أوله وفتح ثانيه
210 السادس عشر "أعلاء" بكسر ثالثه
210 السابع عشر "فواعل"
212 الثامن عشر "فعائل"
213 التاسع عشر "فعالى" بفتح أوله وكسر رابعه

- 214 العشرون "فعالي" بفتح أوله ورابعه
214 الحادي والعشرون "فعالي" بالتشديد
215 الثاني والعشرون "فعالل"
219 الثالث والعشرون "شبه فعالل"
222 "تتمة" في شوارد هامة تتعلق بالجموع
226 الأسئلة والتمرينات
228 باب التصغير
228 معناه، أغراضه، فائدته
229 أبنيته، شروطها

(443/4)

الصفحة الموضوع

- 230 ما يتوصل به إلى أبنيته
234 "فصل" فيما يستثنى من كسر ما بعد ياء التصغير
235 "فصل" فيما يستثنى من الحذف للتصغير
237 "فصل" في حكم ألف التأنيث عند التصغير
238 "فصل" في حكم تصغير ما ثانيه لين
240 "فصل" في حكم تصغير ما حذف أحد أصوله
243 "فصل" في تصغير الترخيم
244 "فصل" في لحق تاء التأنيث للعارى منها
246 "فصل" فيما يصغر من غير المتمكن
249 "فوائد"
249 1- في تصغير الجمع، واسم الجمع، واسم الجنس
249 2- في ألفاظ مكبرة وردت على صورة المصغرة والعكس
250 الأسئلة والتمرينات
251 نموذج
252 باب النسب
252 تعريفه، ما يحدث بسببه من تغيير

- 261 الأشياء المتصلة بالآخر التي تحذف لأجله
265 "فصل" في حكم همزة الممدود عند النسب
265 "فصل" في النسبة إلى المركب
266 "تتمة" في أشياء هامة
267 "فصل" في النسب إلى ما حذفت لاه
273 في النسب إلى ثنائي الوضع المسمى به المعتل الثاني
274 "فصل" في النسب إلى الكلمة الدالة على جماعة
275 "فصل" في الاستغناء عن ياء النسب بصوغ المنسوب إليه على وزن
275 خاص قرار المجمع اللغوي في صيغة "فعال"
278 "فصل" في شواذ النسب

(444/4)

-
- الصفحة الموضوع
279 الأسئلة والتمرينات
281 نموذج
282 باب بالوقف
282 تعريفه. أنواعه: الوقف على منون
283 الوقوف على "إذا"
284 الوقف على "هاء الضمير"
285 الوقف على "المتقوص"
287 "فصل" في الوقف على المتحرك الذي ليس هاء تأنيث
291 "فصل" في الوقف على تاء التأنيث
294 "فصل" في الوقف بهاء السكت، مواضعها
300 "مسألة" قد يعطي الوصل حكم الوقف
302 الأسئلة والتمرينات
304 هذا باب الإمالة
305 تعريفها. حكمها
305 أسبابها. ثمانية

- 310 موانع الإمالة ثمانية أيضاً
- 313 "مسألة" الفرق بين تأثير المانع وتأثير السبب
- 316 "فصل" تمال الفتحة قبل حرف من ثلاثة
- 320 الأسئلة والتمرينات
- 321 باب التصريف
- 321 تعريفه، أغراضه، ما يدخله من أنواع الكلمة
- 322 "فصل" في تقسيم الاسم إلى مجرد ومزيد
- 323 أبنية الثلاثي المجرد
- 325 أبنية الرباعي المجرد
- 326 أبنية الخماسي المجرد
- 328 "فصل" في تقسيم الفعل إلى مجرد ومزيد

(445/4)

-
- الصفحة الموضوع
- 329 "فصل" في كيفية الوزن
- 332 "فصل" فيما تعرف به الأصول من الزوائد
- 335 شروط زيادة الألف
- 335 شروط زيادة الواو والياء
- 336 شروط زيادة الميم
- 337 شروط زيادة الوصل
- 338 شروط زيادة النون
- 339 شروط زيادة التاء
- 340 شروط زيادة السين والهاء واللام
- 343 "فصل" في زيادة همزة الوصل
- 343 تعريفها، مواضعها، أدلة الزيادة
- 346 "مسألة" همزة الوصل بالنسبة لحركتها سبع حالات
- 347 "مسألة" في حذف همزة الوصل وإبدالها ألفاً
- 350

- 351 الأسئلة والتمرينات
352 نموذج
352 باب الإبدال
353 تعريف: الإبدال، القلب، الإعلال، العوض
355 أحرف الإبدال
361 "فصل" في إبدال الهمزة من الواو والياء، وذلك في أربع مسائل
362 "مسألة" خاصة بالواو
367 "فصل" في إبدال الواو والياء من الهمزة
368 باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة
369 حكم ما إذا كانت الأولى متحركة والثانية ساكنة
373 حكم ما إذا كانتا متحركتين

(446/4)

-
- الصفحة الموضوع
373 "فصل" في إبدال الياء من الألف والواو
373 إبدالها من الألف في مسألتين
373 وإبدالها من الواو في عشر مسائل
387 "فصل" في إبدال الواو من الألف والياء
387 إبدالها من الألف في مسألة واحدة
387 وإبدالها من الياء في أربع مسائل
392 "فصل" في إبدال الألف من الواو والياء
399 "فصل" في إبدال التاء من الواو والياء
401 "فصل" في إبدال الطاء
402 "فصل" في إبدال الدال
404 "فصل" في إبدال الميم
406 الأسئلة والتمرينات
408 نموذج
410 باب نقل حركة الحرف المتحرك المعتل إلى الساكن الصحيح قبله

- 417 "باب الحذف" وفيه ثلاث مسائل
418 1- إحداها تتعلق بالحرف الزائد
421 2- الثانية تتعلق بفاء الفعل
423 3- الثالثة تتعلق بعين الفعل
423 باب الإدغام
423 وجوب إدغام أول المتحركين بشروط، والجواز في ثلاث صور
427 جواز الوجهين في ثلاث مسائل آخر
430 التزام الإدغام في "هلم" الفك في "أفعل التعجب"
433 "ملحوظة" في مخالفة ابن هشام للناظم في الترتيب
433 "خاتمة" في التخلص من التقاء الساكنين، مواضع التقاء الساكنين
435 الأسئلة والتمرينات

(447/4)

فهرس بأسماء النحاة والقراء الذين وردت أسماؤهم بهذا الجزء

...

فهرس بأسماء النحاة والقراء الذين وردت أسماؤهم بهذا الجزء:

الصفحة الاسم

7 ابن محيصن، من القراء

152 ابن قتيبة

158 ابن سيده، وكتابه المحكم

239 الزجاج، الفارسي

270 يونس بن حبيب

292 البزي

314 المقرب، لابن عصفور

324 أبو السمال، من القراء

346 التكملة والإيضاح، لأبي علي الفارسي

347 التسهيل، لابن مالك

(448/4)
